الدكتور نبيل راغب

الغيبوبة العربية

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الغيبوبة العربية

الدكتور نبيل راغب

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر اعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ادارة الشئون الفنية.

راغب ، نبيل.

الغيبوبة العربية / نبيل راغب . – ط١ – القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ .

٧٥٢ ص : سم

تدمك ٥ ٩١٥ ٢١٥ ٩٧٧

١ – القومية العربية ٢ – العالم العربى – تاريخ العصر الحديث

أ – العنوان

٣٢٠,٥٤

الكتاب : الغيبوبة العربية

المؤلف : د. نبيل راغب

رقم الإيداع : ١٩٨١٤ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠٠٧م

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-215-915-5

الناشر : **دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع**

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

الغيبوبة العربية

فصول الدراسة

الموضوع	الصفحة

مقدمة

نحن جيل تفتح وعيه على الوهج القومى الذى أشعله جمال عبد الناصر فى منتصف القرن العشرين. ولم يقتصر هذا الوهج على مصر بل امتد ليضىء أرجاء المنطقة العربية بما فيها الدول التى لم تسترح له لكنها تظاهرت بمجاراته أو التى التزمت الصمت والسلبية حياله خوفًا من مواجهته التى يمكن أن تجرفها إلى حيث لا تشاء. بل إن دولة عريقة فى الفكر القومى العربى مثل سوريا سعت إلى إقامة وحدة مع مصر تحت قيادة ورئاسة جمال عبد الناصر، وبالفعل تم إنشاء دولة جديدة فى المنطقة باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، وارتضت سوريا أن تكون مجرد «الإقليم الشمالى» فى هذه الجمهورية مع مصر التى أصبحت بدورها «الإقليم الجنوبى»، بحيث لم يعد هناك ذكر على المستوى الرسمى لكلمتى «مصر» أو «سوريا»، فقد كانت الصفتان الرسميتان المرتبطتان بالجمهورية هما «العربية» و«المتحدة»، على أساس أنها ستكون طليعة دولة الوحدة العربية التى أصبحت حلم الأمة العربية الذى سيجعل الجنسية العربية تحل محل كل الجنسيات الإقليمية فى المنطقة العربية.

وقد يبدو هذا الحلم الآن مستحيلا بل وعبثيا، لكنه فى إطاره الزمنى كان يوحى بإمكانات تحقيقه، لأن الكاريزما الجارفة التى كان عبد الناصر يتمتع بها، جعلت منه قطبًا مغناطيسيًا لمعظم شباب العرب الذين توهجوا معه وتدفقوا فى طريقه مؤمنين بأنهم معه يمكنهم تحقيق كل ما يحلمون به. وبرغم الضربات التى تلقتها القومية العربية البازغة، وكان يمكن أن تكون قاضية، استطاع عبد الناصر أن يستوعبها ويواصل إصراره عليها مؤكدًا أنه ليس هناك حل أو خيار آخر سوى بوتقة القومية التى يجب أن تنصهر فيها كل البلاد العربية لأن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يعترف بالكيانات الصغيرة أو المفتتة لدرجة أنه انقسم إلى

كتلتين، إحداهما غـربية والأخرى شرقية. ومن هنا كان حماس عـبد الناصر أيضا لدول التضامن الآسيوى الأفريقى، ودول عدم الانـحياز التى كانت مصر رائدة لها مع كل من الهند ويوغسلافيا.

لم يسمح جـمال عـبد الناصر لأحـد بأن ينحرف بمسيـرته بعيـدًا عن هدفه القومى الاستراتيجى الذى لم يحول عـينيه عنه أبدًا. فقد بلغ الوهج القومى أشده عند قيام الجمـهورية العربية المتحدة فى فبـراير ١٩٥٨، لكن الانفصال بين إقليمى الجمهورية وقع فى سـبتمبر ١٩٦١ . وظن الكثيـرون أنه تم وأد فكرة القومية فى مهدها بعد أن عادت سوريا إلى اسمها التاريخى القديم ونسيت أنها كانت «الإقليم الشمـالى» فى الجمهـورية الوليدة. ومع ذلك ظل عـبد الناصر مـحافظًا على اسم «الجمهـورية العربية المتحـدة» حتى رحيله فى سبتـمبر ١٩٧٠ . كما أعـلنها حربًا إعلامية شـعواء على الانفصاليين السوريين الذين أرادوا ضرب القومـية العربية فى الصميم، معلنًا أن القومية ولدت لتعيش برغم أنف الشعوبيين المتربصين بها.

وتواصلت الأحقاد والمؤامرات والدسائس الإقليمية والدولية ضد عبد الناصر، والتى استطاعت أخيرًا أن تنتصر عليه فى يونيو ١٩٦٧، وظن الكثيرون مرة أخرى أن عبد الناصر هو الذى انتهى هذه المرة وليس مجرد فكرته القومية التى أراد أن يجعل منها أيديولوجيا العرب جميـعًا. وبرغم الأمراض الخطيرة التى تكالبت عليه، فإنه أثبت - كعادته - أنه المحارب الصامد العـنيد الذى لا يعرف التراجع أو التخاذل. وهى الحقيقة التى تجلت فى مؤتمر الـقمة العربى فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧، والذى استقبل فـيه استقبال الأبطال المنتصرين سـواء فى طريقه إلى مقر المؤتمر بين الجماهير التى هتفت له، أو فى داخل المقر الذى دوت جنباته بالتصفيق الحاد، وهو ما أثار ذهول كل المراقبين الدولـيين ووكالات الأنباء الأجنبية، خـاصة عندما ألقى خطابه وأعلنها مدوية أن العرب خسروا معركة لكنهم لم يخسروا الحرب. فلم يشأ عبد الناصر للوهج القومى الذى أشعله أن ينطفئ أبدًا حتى آخر لحظات عمره حين أدار مؤتمر القـمة العربى الذى عقـد فى القاهرة فى سبـتمبر ١٩٧٠ لإنقـاذ المنطقة العربية من مـحنة أيلول الأسود التى كان من الممكن أن تتحـول إلى كارثة أو نكبة عربيـة جديدة. ولقى عبد النـاصر ربه فى ٢٨ سبتـمبر ١٩٧٠ بعد أن ودع أمـير

الكويت فى المطار والذى كـان آخر ضيـوفه على مؤتمر القـمة. فلم تكن صحـته لتحتمل كل هذه الضغوط والأهوال التى مـر بها سواء تلك التى مر بها فى مرحلة ما قبل المؤتمر أو فى أثناء انعقاده.

فى هذا المناخ المشبع بفكرة القومـية العربية، برغم كل نكساتهـا، نشأ جيلى وترعرع، وكله إيمان بأن التيار القومى هو الوحيد الكفيل بحمل المنطقة العربية إلى آفاق المستـقبل ككتلة متمـاسكة وراسخة فى وجه كل التـحديات. ولا يعنى عدم تحقق هذه الفكرة فى مـرحلة راهنة، استحالة تحـققها فى مراحل قـادمة. فكم من أفكار ومبادئ ولـدت فى غير زمانها، وظن الكـثيرون أنها ولدت لتمـوت، لكنها عادت إلى الحيـاة عندما توافرت لها الظروف التى احـتاج فيها النـاس إليها. لكن يبدو أن العرب يـشكلون استثناء من هذه القاعـدة، لأن الظروف الصعبة والكئـيبة التى يمرون بهـا تؤكد لهم أن التكتـل القومى هو الوسـيلة الوحيـدة لمنحهم ثـقلا سياسـيًا واقتصاديًا وإعـلاميا وأمنيًا فى نظر الدول العظمى أو التكتـلات المختلفة، ومع ذلك فإن العـثرات والعـقبات والعـراقيل بل والنكسات والـكوارث والنكبات تقضى على أية بوادر للتكتل حتى ولو كان مؤقتًا.

وبرغم عملى مستـشارًا إعلاميًا ثم سياسيًـا للرئيس أنور السادات لمدة ثمانى سنوات، وبرغم أنه فقد الأمل فـى أن تتحقق القوميـة العربية على أرض الواقع، على الأقل فى المستقبل القريب، ولذلك وجد أن السند الذى يمكن أن يعتمد عليه هو بلده مصر، فلجأ إليه بدافع نظرته الواقعية والعملية، ولذلك لم يتردد فى تغيير الاسم «الجمهورية العربية المتحدة» إلى «جمهورية مصر العربية»، وبرغم كل هذا، فإن حنينى إلى القومية العربيـة لم ينقطع، وظل عقلى يردد تساؤلات شائكة حول الأسبـاب الكامنة فى الشخصـية العربيـة والتى تمنع العرب من تحـقيق أى نوع من التقارب فيما بينهم، ولا أقـول أى نوع من الاتحاد أو حتى التضامن، وبرغم أنهم يمتلكون كل الظروف والمعـطيات والدوافع والآليـات الكفـيلة بذلك، فى حين أن الدول الأوروبية حقـقت مثل هذا الاتحاد السياسى والاقـتصادى والأمنى برغم كل الصراعات والحروب التى جرت فيما بينها فى عصور سابقة.

وبمجرد رحـيل الرئيس السادات فى السـادس من أكتوبر ١٩٨١، واعـتزالى العمل السيـاسى، وتفرغى للعمل الجامعى والثـقافى والفكرى، شرعت فى تأليف

«موسوعة الفكر القومى العربى» التى صدرت فى جزءين، الجزء الأول فى عام ١٩٨٨، والثانى فى عام ١٩٨٩، بهدف بلورة وتكثيف آراء وأفكار ونظريات رواد الفكر القومى العربى فى شتى المجالات، فيما يشبه المنظومة الفكرية المتكاملة التى يمكن أن ترسم خريطة علمية وعملية للمسارات التى قد تؤدى إلى آفاق المستقبل، بدلاً من أن تظل مشتتة ومتناثرة فى كتب ودوريات مدفونة فى رفوف المكتبات ودهاليزها بطول المنطقة العربية وعرضها، وربما تعرضت للضياع والاندثار بحكم أننا لا نمارس فضيلة الحفظ والتسجيل. وخاصة أن دراسات القومية العربية تدفقت وتشعبت فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والحضارية والأمنية والمستقبلية، وبالتالى يمكن تجميع هذه الشموع أو الومضات لعلها تكون شعلة تنير ليل القومية العربية الذى يبدو بلا نهاية.

استغرق جمع المادة العلمية للموسوعة وتصنيفها وتأليفها ست سنوات تقريبا. واشتملت على رؤية نقدية وتحليلية لمؤلفات وكتابات كبار المنظرين والمفكرين الذين يمكن القول بأنهم جعلوا من القومية العربية أيديولوجيا فكرية وثقافية وحضارية من طراز رفيع. وقد تمت هذه المهمة بطول ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين فى شتى المجالات الحضارية، مما يعنى أن إيمان عبد الناصر بالقومية العربية لم يبدأ من فراغ، بدليل أن معظم البلاد العربية أنجبت منظرين ومحللين لجوانبها المختلفة، وبدليل أن الموسوعة اختارت منهم مائة وعشرين منظراً ومحللاً، يأتى فى مقدمتهم ساطع الحصرى، واسحق أديب، وأحمد بهاء الدين، وجبران خليل جبران، وإسحق موسى الحسينى، وسعدون حمادى، ورئيف خورى، ومحمد عزة دروزة، ومنيف الرزاز، وفؤاد الركابى، وعبد الله الريماوى، وقسطنطين زريق، وعبد اللطيف شرارة، وأنيس صايغ، وعبد الله عبد الدايم، ونجلاء عز الدين، وميشيل عفلق، وصلاح العقاد، وعبد الله العلايلى، وعبد الكريم غلاب، وإبراهيم اليازجى وغيرهم من الذين احتوت عليهم الموسوعة.

ومثل أى كاتب، توقعت عند صدور الموسوعة أن يكون لها صدى عند المثقفين، خاصة الذين أبدوا اهتماماً كبيراً بظاهرة القومية العربية عندما كانت فى

أوجها فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضى، وغطوا صفحات الصحف بالمقالات المسهبة وأمواج الأثير بالندوات والأحاديث عن عبقرية القومية العربية، ولكن مع انحسار الموجة فى السبعينيات انصرفت الأقلام والميكروفونات والكاميرات إلى موجة أخرى أصبحت مفضلة عند أولى الأمر. ونظرًا لأن الموسوعة صدرت بعد الانحسار الكامل لتيار القومية العربية، فلم أجد أى صدى لها. ونظرًا لأن الأستاذ أحمد بهاء الدين احتل مساحة مرموقة فى الموسوعة بحكم كتاباته ونظراته الثاقبة فى قضايا القومية، فقد زرته فى مكتبه بجريدة «الأهرام» لأهديه نسخة منها. وكانت آخر مرة رأيته فيها لأنه أصيب بعد ذلك بالغيبوبة التى لازمته أكثر من عام قبل أن يرحل عن هذا العالم بكل آلامه.

تصفح أحمد بهاء الدين ما كتبته عنه فى الموسوعة، وابتسامة مشحونة بالمرارة والسخرية ترتسم على وجهه برغم النظارة السوداء التى تخفى عينيه ثم علق قائلاً بأن الموسوعة كانت سباحة ضد التيار، أو لعبًا فى الوقت الضائع، وليس هناك حافز واحد لأى صحفى أو كاتب لكى يتناولها بالعرض أو حتى مجرد الإشارة إليها فى جريدته أو برنامج إذاعى، بعد أن أدار الجميع ظهرهم للقومية

تؤدى إلى كل هذه الأعـراض المرضية المـزمنة التى امتـدت جذورها وتشعـبت فى التربة العربية، وبدلاً من أن يكون الكتاب عن القومية العربية، يصبح عن الغيبوبة العربية، وبدلاً من اسـتخدام قلم المؤلف، فليحل مشـرط الجراح محله لعله يصل إلى بيت الداء ويخرج منه كل الصديد الممكن.

وبدأت الرحلة فى كهـوف الغيبـوبة المعتمة ودروبهـا الوعرة ومتـاهاتها التى تآكلت معالمها مع الزمن، فتبين أنها ليـست فى حاجة إلى مشرط الجراح فحسب، بل إلى منهج للبحث فى الآثار والحفريات والجيولوجيا التى تدرس طبقات الغيبوبة المتراكمة بعضها على بعض عبر العصور، والمتداخلة أيضًا بعضها فى بعض بحيث يصعب فض الاشـتباك فيـما بينها. بل إن المنطقـة العربية تعـانى من ظاهرة شاذة ومخيفـة تكاد لا توجد فى أية منطقة أخرى فى العالم المعـاصر، وهى التداخل أو الاشتباك فيما بين العصور والأزمنة، فمـثلاً هناك عرب كثر يعيشون بأجسادهم فى الحاضـر فى حين تعيش عـقولهم فى الماضى، أى أنهـم مصابون بنوع غـريب من الشيزوفرانيا أو الفصام الزمنى فى الشخصية، وكأنهم يتجاهلون أو يتحدون القانون الحتمى الذى لا مـهرب منه والذى يؤكد أن الإنسان الذى يعـجز عن أن يكون ابن عصره، لا يمكنه أن يكون ابن أى عصر آخر.

ويبدو أن هذه الغيبوبة الزمنية المزمنة كانت نتيـجة لعوامل مترسبة فى العقل الجمعى العـربى، الواعى منه واللاواعى، وترسخت فيـه عبر عصـور القهر والذل والعـبـودية التى عانـى العرب منهـا تحت وطأة الاحـتـلال المملوكى والتـركى ثم الاستـعمار الحديث سـواء أكان بريطانيًا أو فرنـسيًا أو ايطاليًا. ولم يجـدوا وسيلة للهروب من هذه الوطأة الكابوسـية سوى فى الانطلاق بعقـولهم إلى ماض ذهبى سادت فيه القيم الدينية والأخلاقية من عدالة وصدق وأمانة واحترام كيان الإنسان. لكن الهروب لا يعنى تحـقيق الوجود المادى الملمـوس فى الواقع المحدود بالظروف الاجتـماعـية والحـضارية الخـاصة بالبـيئة المحـيطة بالإنسان، أو بمـا نسميـه نحن «الأزمنة». وحياة الإنسـان رهن بعنصرى الزمان والمكان باعتبارهمـا وجهى العملة التى تمثل وجـوده نفسه. فـلا يمكـن تصـور وجـود إنسـان بـدون هذين العنصرين أو البعدين اللذيـن بدورهما لا يمكن تصور أحدهما بدون الآخـر فى هـذه الدنيا،

فلا يوجد مكان بلا زمان، ولا زمان بلا مكان. ومن هنا كانت استحالة الفصل بينهما بمعنى أن يعيش الإنسان بجسده فى مكان راهن فى حين يعيش بعقله فى زمان مضى. ولذلك فإن تاريخ الواقع البشرى عبارة عن تسلسل لمختلف مستويات الإنجاز المادى وتطور نوعيات الحضارات، وبالتالى فهو تسلسل لأشكال مختلفة من الوعى الذى يعتبر الطريقة التى يفكر بها البشر فى القضايا الأساسية لوجودهم، وأوجه النشاط التي ترضيهم، وطبيعة نظراتهم إلى العالم. كل هذا فى إطار حتمية لا يمكن الفرار منها وهى أن الزمن فى مسيرته الأزلية الأبدية لا يمكن أن يرجع إلى الوراء ولو للحظة واحدة.

وكان من الطبيعى أن يقع العقل العربى صريعًا فى الهوة العميقة والواسعة بين الضغوط الواقعية المتصاعدة والمتزايدة وبين الحتميات الفكرية التى يستحيل الهروب منها. ومن هنا كانت الغيبوبة العقلية التى دار حولها الفصل الأول من هذا الكتاب، بحكم أنها مصدر كل أنواع الغيبوبة الأخرى حتى الفصل الرابع عشر. ثم جاء الفصل الخامس عشر والأخير كنغمة معارضة لكل النغمات الواردة فى الفصول السابقة، لكنه لم يكن مسك الختام، لأنه دار، برغم أنفنا عن اليقظة الإسرائيلية التى لم تعرف الغيبوبة أو حتى الغفلة ولو للحظة واحدة منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر وحتى الآن (مطالع القرن الواحد والعشرين). وبلا شك فإن الهوة الواسعة والعميقة بين الغيبوبة العربية واليقظة الإسرائيلية، كانت السبب المباشر والرئيسى فى إمساك الكيف الإسرائيلى الصغير بزمام المبادرة بيديه وتوجيهها لصالحه الاستراتيجى فى مواجهة الكم العربى الضخم والمترهل والراكد. وخاصة أننا نعيش فى زمن لم يعد فيه وزن أو قيمة حقيقية للكم الكبير إذا ظل على حاله مجرد كم كبير، خاصة أن التكنولوجيا المعاصرة بكل روافدها وإنجازاتها التى لا تتوقف عند حد، جعلت الغلبة النهائية للكيف الفعال والمكثف والمبادر والمؤثر، مهما صغر حجمه.

والعقل هو سلاح هذا الكيف، لأن الثروة العقلية لأية أمة؛ بصرف النظر عن حجمها، تمثل عملية استثمار لجميع أنواع الثروات المادية، والتى لا تتم إلا من خلال العقل البشرى بصفته الوسيلة الوحيدة التى يوظفها الإنسان فى هذه العملية الاستثمارية القومية. فقد كان العقل بمثابة قوة الدفع الأساسى وراء كل مراحل

التطور الحضارى عبر العصور. ولنا أن نتخيل حال شعب يترك ثروته العقلية لعوامل الصدأ والتآكل والتحلل بحيث يقع فى هاوية غيبوبة عقلية تفقده مقوماته كشعب، ويتحول إلى مادة متكلسة أو هلامية، تصبح تحت رحمة أية قوة من قوى العصر التى تملك أسلحته وتجيد استخدامها فى إعادة صياغة هذه المادة وتشكيلها وتوظيفها طبقًا لأهدافها العاجلة أو الآجلة، وذلك فى زمن لا يعترف إلا بالعلم والوعى واليقظة والإنجاز بلا حدود.

وبرغم أن الدول العربية تحتل مساحة شاسعة فى كل من قارتى آسيا وأفريقيا، ويناهز تعداد شعوبها الثلاثمائة مليون نسمة، فإنه لم يحدث أن أمسكت بزمام المبادرة فى مواجهة اسرائيل سوى مرتين: الأولى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والثانية فى مبادرة السادات عند زيارته التاريخية لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ . ولذلك أصبحت الشعوب العربية فى مسيس الحاجة لاستعادة وعيها وإدراكها لحقائق العصر وضغوطه المتزايدة كى تخرج من الغيبوبة العقلية المطبقة على كل أفكارها وخطواتها، وذلك برغم المظاهر الحضارية الشكلية البراقة التى قد تخدع عين من لا يعرف عوامل الركود والتعفن والتحلل السارية فى البنية الأساسية لهياكلها الخادعة.

وقد تكالبت على العقل العربى سلبيات ثقافية وحضارية وإعلامية وعلمية وسياسية واقتصادية وأمنية وإدارية وأخلاقية وقومية، شكلت منظومة مدمرة لمعظم طاقاته، ففقد القدرة على التحليل الموضوعى، والتفكير المنطقى، والمنظور النقدى، والاستيعاب المتأنى، وأصبح نهبًا للانفعال الطائش، والتعصب الأعمى، والأفق الضيق، والطاعة العمياء، والوعى الزائف، وغير ذلك من السلبيات والتناقضات التى تجعل المجتمع بمثابة خلية من الشخصيات التى يتسم فكرها وسلوكها بالخضوع والخنوع والعجز والسلبية والخوف والتردد والانسحاب والكذب والنفاق والرياء والتواكل والتكاسل وعدم الثقة فى النفس أو القدرة على اتخاذ القرار وسهولة الانقياد، خاصة فى مواجهة المسئول الكبير القوى. أما فى مواجهة الأضعف أو الأقل فى الدرجة الوظيفية أو الطبقة الاجتماعية، فهى كتلة من التحجر والتصلب والتسلط بل والبطش إذا سنحت الفرصة.

وكانت هذه السلبيات والتناقضات هى المصادر والمنابع التى أمدت بالحياة كل أنواع الغيبوبة التى دارت حولها فصول هذا الكتاب، والتى كانت متداخلة بعضها فى بعض بحيث كان فض الاشتباك فيما بينها إشكالية أكاديمية وبحثية لضرورة تقسيم الكتاب إلى فصول كى تتضح ملامح الصورة العامة فى ذهن القارئ. كذلك كان هناك خوف من وقوع الكتاب فى خطأ التكرار، نظرًا لأن كل نوع من أنواع هذه الغيبوبة يتردد صداه وتفاعله فى الأنواع الأخرى. ولذلك كان من الضرورى الالتزام بخط الحدود الفاصلة بين التكرار والإعادة وبين الصدى والتفاعل اللذين اقتصرا على الإشارات السريعة اللماحة التى تذكر القارئ بأسلوب منهجى بالعلاقات الموضوعية والعضوية القوية بين هذه الأنواع التى تتفاعل وتنصهر معًا فى بوتقة الغيبوبة العربية. لكن هذه العلاقات لم تمنع هذه الدراسة من تفكيك هذه الغيبوبات حتى يمكن الانفراد بكل واحدة منها لعله يمكن إصابتها فى مقتل، لأن الغيبوبة العربية كمنظومة أو كتلة شاملة قد تبدو مستعصية على التعامل بهدف كشفها وتعريتها وإضعافها. أما إذا تم تفكيك عناصرها والفصل فيما بينها بقدر الإمكان، فإن هذا من شأنه أن يفتح ثغرات بين هذه الغيبوبات لكى يتسلل منها التحليل العلمى القادر على وضعها تحت أضواء فاحصة، بشرط أن تساهم أجهزة الدول العربية فيما يشبه الحملة القومية المضادة لكل أنواع الغيبوبة.

وقد واجهت هذه الدراسة مشكلة أخرى تمثلت فى ضخامة المادة العلمية التى توافرت لها، وأحيانا تصبح مهمة الاختيار أصعب من مهمة التجميع. وهذا دليل على أن السلبيات العربية هى الشغل الشاغل لكتاب ومفكرين كثيرين سواء أكانوا عربًا أم مصريين، لكن معظم ما نشر من كتاباتهم كان متناثرًا على شكل مقالات أو دراسات قصيرة فى الصحف والمجلات بصفة خاصة والدوريات بصفة عامة. ونظرًا لأن كتاباتهم تنطوى على حس قومى عميق لا يتوافر فى كتابات الأجانب من غير العرب، والتى قد تكون مغرضة أو من منظور خاص بكتابها، فقد كان لابد من تجميع أكبر عدد ممكن من الكتابات والدراسات والتحليلات العربية المعرضة للإهمال أو الضياع بحكم نشرها فى الصحف اليومية التى تنتهى وظيفتها بمرور اليوم الذى صدرت فيه، وهو ما ينطبق على المجلات الأسبوعية.

أما الدوريات الشهرية أو الإصدارات غير الدورية فغـالبًا ما يصعب الحصول عليها مع تقادمها. ولذلك فإن دورها فى التثقيف والتنوير والتوعية غالبًا ما ينتهى بانتهاء نشرها، وبالتالى فهـو دور عابر إلى حد كبير، ولذلك فإن الاستفـادة والاستشهاد بها فى دراسـة كهذه هما نوع من الإحـياء المتجدد لهـا. خاصة أن معظمـها على مسـتوى فكرى رفيع، وفى الوقـت نفسه شـاهد معاصـر على الأحداث والمواقف المرتبطة بالمادة العلمية، وخاصة إذا كانت تنطوى على معايشة آنية وساخنة لها ومن المعروف أن الحصول على المادة العلميـة المنشورة فى الصحف، ليس بالأمر السهل لأننا لم نتبع بعـد النظم الإلكترونية الحـديثة، ولا تزال مؤسسـات صحفية عـربية عديدة تعتمـد على الأرشيف التقليدى، وبالإضافة إلى أن هـذه المؤسسات ليست مقصورة على بلد عربى أو اثنين، بل تنتشـر فى معظم البلاد العربية، مما يزيد من صعوبة الاتصـال بها والحصول على المادة العلميـة المنشودة. لذا لايزال الكتاب هو الحارس الأمين على التراث الفكرى والعلمى والثقافى لسـهولة شرائه، أو استعارته من دور الكتب إذا كان قد نفد.

من هنا كانت الاسـتشهادات القـيمة التى رصعت هذه الدراسـة، وكان من الممكن ألا يدرى بها أحد، برغم أنها بأقلام لأسماء كبيرة مثل محمد سيد أحمد، السيـد يسين، عبد الوهاب المسـيرى، أحمد عـبد المعطى حجـازى، صلاح الدين حـافظ، أحمـد أبو زيد، أحـمـد عكاشة، مـأمـون فندى، فـؤاد زكريا، حـازم الببلاوى، محـمد عابد الجابرى، محمود شـريف بسيونى، محمد السيـد سعيد، هالة مـصطفى، على السلمى، أمين هويدى، عـاطف الغمـرى، وليد خـدورى، قسطنطين زريق، إسـماعيل صـبرى عبـد الله، عبده مبـاشر، عمـرو الشوبكى، أنطونيـوس كرم، صـادق جلال العظم وغـيرهم. وهى كـوكبة لا تـقتصـر على المحللين والدارسين السيـاسيين فحسب، بل تضم السوسـيولوجى والأيديولوجى، والأنثروبولوجى، وعالم الـنفس، والفيلسوف، والمؤرخ، والاقتصـادى، والشاعر وغيرهم من العقول الفذة التى عمقت من أبعاد هذه الدراسة ووسعت من آفاقها.

أمـا بالنسبـة للكتاب غـير العـرب الذين ركـزوا بطبيـعة الحـال على سلسلة الصراعات العربية - الإسرائيلية، فقد اخترنا منهم بعض ذوى الميول الصهيونية سواء أكانوا إسرائيليين أم غير ذلك لإلقاء الأضواء الكاشفة على دوافعهم الحقيقية، وبعض

أصحاب التـوجهات الموضوعـية الحريصين على النظرة المتوازنة إلـى هذه الصراعات المزمنة، وذلك بهدف تحديد الخطوط الأساسية لصورة العرب فى نظر الآخرين. لكن جميـعهم أجمعـوا على أن اليقظة كانت السمـة الأساسية للفكر الصـهيونى فى كل مراحله، والخطـوات الإسرائيلية فى كل المجـالات الأمنية والسـياسيـة والإعلامـية والإدارية والمستقبلية. وكانت كتاباتهم بمثابة المادة العلمية الأساسية للفصل الأخير فى هذه الدراسة والذى يتناول الـيقظة الإسرائيليـة بالتحليل بهدف كـشف أغوارها من منطلق أنها كانت من أهم عناصـر التفوق الإسرائيلى على المنطقة العـربية، وقاعدة التواجد الإسرائيلى الدائم فى مواجهة غياب عربى شبه دائم.

وقد تبـدو اللهجة التى سـادت الكتاب بصفـة عامة، لهـجة قاسيـة وحادة وجافة، لكن مـضمونه هو الذى فرضهـا لأنه يعبر عن أربعة عـشر نوعًا من أنواع الغيبوبة العربية. وهو عدد مخيف بل ومزعب إذا ما قيس بما يجرى فى أكثر البلاد بؤسًا وفقرًا وتـخلفًا. كان البحث عن أية لمحة من لمحات اليـقظة فى أرجاء المنطقة العربيـة، مثل البـحث عن إبرة فى أكوام من القش فى يوم عـاصف. وأى باحث يتعرض لدراسة كـابوس الغيبوبة العربية لابد أن يهوله الأغـوار والأعماق والأبعاد التى تضرب بجـذورها فى عصور غـابرة وفى مساحـات شاسعـة من هذه المنطقة البائسة. إنه مشهد معتم وكئيب وقاس ولا يبشر بأى خير فى المستقبل القريب على أقل تقـدير. ولذلك فإن التـعامل الفكـرى والنقدى واللغـوى والأسلوبى مع هذا المشهـد لابد أن يكون من جنسه، لأنه ينطلق من المعطيـات الفعليـة الموجودة على الساحة بدون أية مـحاولة للتخفيف أو الـتهوين أو التجاهل أو التـجميل، أى من منطلق ما هو قـائم وموجـود بالفعل وليس من منطلق مـا يجب أن يوجد. وهى اللعبـة المملة التى لا يزال العـرب يواصلونهـا بحـمـاس غـريب فى مـؤتمراتهم واجتماعاتهم وأحاديثهم وتصريحاتهم وندواتهم، إذ وجدوا فيها مهربًا مريحًا ينأى بهم عن المسئوليات التى تحتم عليهم المصارحة والاعتراف بأنهم لم يحققوا أى إنجاز يمكن أن يحسب لهم على أرض الواقع. فهم يبدون وكأنهم يتكلمون عن المستقبل عندما تحتـشد أحاديث وتصريحـات القادة وكبار المسـئولين بألفاظ وتعبـيرات مثل «يجب علينا أن . . .»، «لقد أصبح من المفروض علينا أن نعمل كذا وكذا . . .»،

«فى هذه المرحلة بالذات يتحتم علينا أن ننطلق إلى آفاق جديدة. . .»، «ينبغى أن نواجه هذه التحديات المصيرية التى لا مفر منها . . .»، «من أخطر المسئوليات والواجبات التى ألقتها الأقدار على كواهلنا أن ننجز كيت وكيت . . .»، «لقد آن الأوان لننظر إلى المستقبل بثقة كاملة فى قدراتنا الذاتية. . .»، وغير ذلك من الألفاظ والتعبيرات التى تثبت أن أمواج الغيبوبة قد غمرت القمم السياسية فى المنطقة العربية، لأنه من المفروض فى القادة وكبار المسئولين أنهم أصحاب القرار الذى يتخذونه بعد دراسات جدوى شاملة مع الخبراء والمختصين، ويتم تبليغه إلى الأجهزة والجهات المختصة كى تشرع فى مراحل تنفيذه، وليس المفروض فيهم الدعوة أو الوعظ أو التبشير بتوجهات غير متبلورة أو محددة إلى الجماهير العربية التى بلا حول ولا قوة، من خلال التغنى بما يجب أن يكون أو يقع أو يحدث أو يوجد، وذلك لصرف الأنظار أو الأذهان عما كان أو وقع أو حدث أو وجد، لأن الحديث عن الماضى القريب من شأنه أن يفضح أو يكشف الخواء أو الهشاشة أو انعدام أى إنجاز يمكن أن يمنح وزنًا أو ثقلاً حقيقيًا للنظام الحاكم.

وقد تجنبت هذه الدراسة بدورها التحدث عما يجب أن يكون، وسارت على نهج هاملت بطل مسرحية شكسبير الشهيرة عندما قدم لأمه مرآة لكى ترى فيها نفسها على حقيقتها البشعة بعد أن تواطأت مع عمه فى قتل أبيه حتى يخلو لها الجو معه. فهذه الدراسة هى مرآة مقدمة للمنطقة العربية لكى تتبين فى انعكاساتها المفصلة أن مأساتها أبشع ألف مرة من مأساة أم هاملت التى اقتصرت على الحيرة الشائكة والملتهبة بين ابنها وزوجها الجديد، أما المنطقة العربية فضائعة تماما بين الصراعات العربية / الإسرائيلية والصراعات العربية / العربية من ناحية وبين الضغوط الدولية المتصاعدة من ناحية أخرى، مثلها مثل سفينة بلا دفة ولا بوصلة وسط محيط متلاطم الأمواج وهادر الأعاصير، وتحت رحمة أكثر من عشرين ربانًا، يريد كل منهم أن يبحر على هواه برغم ضياع كل الاتجاهات ومعها الأمل فى ظهور بر للأمان عند الأفق. فقد كانت هذه هى الصورة المأسوية والمرعبة التى عكستها هذه الدراسة كمرآة أظهرت كيانًا هلاميًا بلا ملامح تدل على هوية مميزة له.

وقد راعينا فى هذه المرآة أن تكون صافية ونقية تمامًا حتى لا يدعى أحد أن

العيب فيها وليس فى الصورة القبيحة المهترئة التى تعكسها والتى تؤكدها أربعة عشر نوعًا من الغيبوبة. تبدأ بالغيبوبة العقلية التى تتجلى خطورتها فى أنها فرصة ذهبية لكل الأمراض التى يمكن أن تصيب العقل، وربما فى مقتل، وخاصة أن من يملك العقل فى المنطقة العربية لا يملك المال عادة، وبالتالى يظل علمه وثقافته وفكره سجين عقله، فى حين أن من يملك المال لا يملك عادة العقل لأن المال يلبى كل طلباته دون أن يُعمل عقله، وبالتالى ليست هناك ضرورة لأن ينعى هم الآخرين وقضاياهم المقلقة لراحة البال. وهذا الانفصال بين العقل والمال ينعكس على مظاهر أخرى عديدة من الانفصال، مثل الذى نلمسه بين الفكر والسلطة، بين الوعى والواقع، بين الماضى والحاضر، بين التراث والمستقبل، بين الجزء والكل، بين القول والفعل... إلخ. وهو انفصال يصل فى أحيان كثيرة إلى درجة التناقض الحاد الذى يمكن أن يتحول إلى صراع عقيم يدخل بالعقل فى طرق مسدودة، ومتاهات جانبية، وحلقات مفرغة تضييع الوقت والجهد والتفكير، أى العناصر الثلاثة التى ينهض عليها تقدم الشعوب وازدهارها.

إن معركة العرب الحقيقية ليست مع الآخر، ولكنها أولاً وقبل أى شىء آخر، مع الغيبوبة العقلية التى تجعل المنطقة العربية سفينة بلا دفة ولا بوصلة. إنها معركة مصيرية مع العدو الخبيث المراوغ القابع فى أعماقنا، مع العقل الذى فقد الاتجاه والرؤية والمنطق، وقادنا إلى السراب والوهم والضياع، فأصبحنا فى عيون العالم مجرد مخلوقات غريبة تسير على غير هدى، تتراوح صرخاتها بين جنون الاضطهاد وجنون العظمة. إنها معركة لابد أن نخوضها لتحرير العقل العربى من سجنه المعتم الخانق، وتؤسس لأجهزة التربية والتعليم دورها التنويرى والحضارى المنشود، وتعيد للفكر والفن والسياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام وغيرها من مجالات الحياة المعاصرة أدوارًا ومسئوليات أصبحت ضائعة، ومتميعة، ومبعثرة، وشائهة، بحيث صرفت نظر معظم الدارسين أو المحللين العرب عن أن يبلوروا ملامحها الهلامية يأسا من صعوبة المهمة التى تبدو مستحيلة فى حالات كثيرة. ومع ذلك فهى معركة لا مفر منها لأنه بدونها لن يستعيد العقل العربى منطقه الغائب المغيب.

أما الغيبوبة العلمية فهى الوجه الآخر للغيبوبة العقلية، لأنه إذا غاب العقل عن الإدراك الواعى السليم، فإن الإنسان يعجز بالتالى عن تحصيل العلم أو استيعاب المعرفة أو ممارسة التكنولوجيا، أى الشروط اللازمة لأى تقدم حضارى وازدهار ثقافى. وإذا كانت الغيبوبة العقلية هى المتاهة الحقيقية للإنسان العربى، فإن الغيبوبة العلمية هى البوصلة المفقودة ومعها الأمل الضائع فى إمكان الخروج من هذه المتاهة. وتتجلى مأساة الغيبوبة العلمية فى المنطقة العربية فى أنها تبدأ مع الفرد منذ سنى الحداثة الأولى، بحيث يتم تطعيمه بها مع دخوله المدرسة. وفى العملية التعليمية تبدأ بالمعلم الذى ينقلها، دون أن يدرى، إلى المتعلم، بحيث تسرى فى مراحل التعليم حتى مرحلة التخرج فى الجامعة. ثم تتناقلها الأجيال فى الحياة العملية الزاخرة بالتخبط والعشوائية والتشتت والضياع، لغياب المنهج العلمى الذى لا يقتصر على التعليم والتعلم والعلم والتكنولوجيا، بل يشمل الفكر والوعى والإدراك والقدرة على التحليل والمقارنة والتقييم والانطلاق إلى آفاق جديدة.

إن الغيبوبة العلمية ليست مجرد غيبوبة عن التعليم والعلم والتكنولوجيا، بل هى فى حقيقتها غيبوبة عن العصر والحياة والوجود نفسه. لقد تقاعسنا طويلاً عن اللحاق بموكب الجدية العلمية والإصرار على التقدم، وأضعنا زمنًا ثمينًا وغاليًا فى محاربة طواحين الهواء، والاستغراق فى الأوهام، وخداع النفس، وسد الآذان فى وجه الكلمات الصادقة المخلصة، والاكتفاء بأقل جهد ممكن. وأصبح الذين لا يعلمون من أصحاب الحظوة أو الحظ الذى لا يمكن أن يناله الذين يعلمون لأنهم فى نظر المسئولين مزعجون ومقلقون ومغرورون بدراساتهم وأفكارهم التى يتصورونها قادرة على تغيير وجه الحياة على الأرض. ولذلك يتم تهميشهم أو تجاهلهم، فلجأ بعضهم إلى الدول المتقدمة التى تعرف قيمتهم وقدرتهم ومنحتهم فرص الإبداع والتفوق على المستوى العالمى، وانزوى الآخرون فى احباط مرير أصاب عقولهم بالصدأ وهم يرون أقرانهم فى دول الحضارة من نجوم المجتمع ونماذج النجاح والتفوق التى يجب أن يحتذى بها.

ويبدو أن الغيبوبة القومية عندما تسرى فى وجدان الشعوب فإنها تجتاح كل الحواجز والحدود، وتسيطر على كل المحاور الحيوية والأعصاب الحساسة مثل

الإعلام الذى يفترض فيه أنه يمثل ذروة اليقظة العقلية والفكرية والثقافية، سواء على مستوى المجتمع أو الفرد. وهى يقظة قد تكون مقصورة على القائمين عليه أو الموجهين له، أو على المثقفين الواعين بمعطيات العصر، إلا أن الإعلام العربى بصفة عامة يشكل استثناء من هذه القاعدة، لأن الغيبوبة التى يعانى منها وتمسك بخناقه، لا تقتصر على عامة المتلقين من ذوى الثقافة الضحلة أو المعرفة العابرة، بل تمتد لتفرض نفسها على أداء القائمين عليه والموجهين له ونظرتهم الضيقة التى فقدت اتساقها تجاه مجريات الأمور، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، خاصة فى عصر العولمة الذى انقلبت فيه القيم والمعايير التقليدية رأسًا على عقب، والذى أصبحت فيه المعلومات بمثابة الأسلحة أو المفاتيح الكفيلة بفض مغاليقه وأسراره، والتى لم تعد مجرد مواد أو عناصر أو أفكار أو آراء يتم تخزينها، بل أصبح من أهم شروطها أن تتحول إلى منظومة حية ومتفاعلة من الأفكار والرؤى والمناهج الكفيلة بتغيير الواقع والانطلاق إلى آفاق المستقبل. من هنا كانت ضرورة تعرية الغيبوبة التى تسيطر على علاقة العرب بالعصر الذى اصطلح على تسميته بعصر المعلومات أو عصر المعرفة أو عصر العولمة.

ومن الطبيعى أن تؤدى الغيبوبة الإعلامية إلى غيبوبة ثقافية، لأن الإعلام هو القناة الكبرى لتوصيل الثقافة. والعلاقة بينهما علاقة عضوية وجدلية تنهض على التأثير والتأثر المتبادل بينهما، بحيث يصعب القول بأن هناك إعلامًا حقيقيا بدون ثقافة، أو ثقافة بدون إعلام لأنها لن تصل إلى الجماهير. وهذه الغيبوبة جعلت الثقافة العربية المعاصرة، ثقافة محاصرة من ثقافات عالمية أقوى منها، وثقافة مشتتة فى عدة دول أو دويلات. فمن المفترض فى التراث أن يستلهمه العرب أو يستخرجوا منه كل الإيجابيات التى يمكن أن تشكل لهم قوة دفع نحن المستقبل، وتعويض ما سلبته منهم عهود الهزال والانحطاط من حيوية ومجد. ولكن التراث كما يكتب الآن لا يرضى الكثيرين من المفكرين العرب بل ومن علماء التراث أنفسهم، فهو، كما يقولون، إما تاريخ فرق وطبقات وأفراد، أو تاريخ علوم وفنون منفصل بعضها عن بعض، وإما تاريخ مناطق جغرافية متباعدة.

وأول خطوة تؤدى إلى انقشاع الغيبوبة الثقافية تتمثل فى ضرورة التعامل مع التراث بمنهج علمى معاصر فى ضوء المكتشفات العلمية الجديدة التى تجعل العرب جزءًا من حضارة هذا العصر. وهذا المنهج لابد أن يلقى الأضواء الساطعة والكاشفة لعوامل الفرقة والتشتت التى ينطوى عليها التراث مثل القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والحزبية وغيرها من السلبيات التى انحدرت إلى العرب المعاصرين منذ مئات السنين، والذين لا يزالون يضيفون إلى رصيدهم الخلافى القديم والعتيد، رصيدًا جديدًا ترتب على تشتتهم وضياعهم وتمزقهم الداخلى، وعلى احتكاكهم بعامل الحضارة المعاصرة التى كشفت لهم عن عمق الغيبوبة الثقافية التى استغرقتهم.

ثم تأتى الغيبوبة الحضارية كنتيجة طبيعية لأنواع الغيبوبة السابقة: العقلية والعلمية والإعلامية والثقافية. ولا يزال العرب يعانون من لبس أو خلط شديد بين مفهوم الحضارة ومفهوم الثقافة، وتضاعف هذا الخلط مع انتشار تيارات العولمة التى استخدمتها القوى العظمى فى فرض ثقافتها على العصر باعتبارها الثقافة العالمية السائدة، وبالتالى فهى مواكبة أو متجانسة مع عالمية الحضارة المعاصرة، خاصة فى إطار أكذوبة صدام أو صراع الحضارات التى نادى بها المفكر الأمريكى صامويل هانتنجتون فى كتابه الشهير الذى يحمل نفس الاسم. وهى أكذوبة لأنه لا توجد سوى حضارة إنسانية واحدة، قد تسمى بالحضارة الغربية أو العلمية أو التكنولوجية أو الالكترونية أو الرقمية أو أى اسم آخر، لكنها فى النهاية حضارة واحدة ملك البشر جميعًا، والعبرة بمن يستطيع أن يستفيد بمعطياتها ويوظفها فى خدمة أهدافه العاجلة أو الآجلة. لكن هذه الحضارة الواحدة لم تمنع وجود ثقافات متعددة ومتنوعة، بتعدد وتنوع منابتها ومنابعها. فهذه هى طبيعة الأمور التى تجعل الحضارة الواحدة مجالاً لمختلف الثقافات التى تختلف رؤاها عن العالم وتتباين فى أساليب تفاعلها مع هذه الحضارة السائدة، بحيث يمكن القول بأنها تخضع للمبدأ الذى يمزج الوحدة بالتنوع. ولذلك ستظل الثقافة محلية المنبت أو إقليمية المنشأ مهما سادت أو انتشرت أو فرضت نفسها على بلاد كثيرة. وغالبا ما يحدث تفاعل بين الثقافة المحلية والثقافة الواردة خاصة فى مجال القنوات أو التيارات المواتية لكل منهما.

ومهما تنوعت الثقافات أو اختلفت أو تعاصرت على أرض مشتركة، فإن التفاعل أو حتى مجرد الاحتكاك فيما بينها لا يؤدى إلى صراع أو صدام بل إلى خصوبة وتجدد. هذا إذا لم تجعل القوى العظمى من ثقافتها مادة لغسل مخ الشعوب الأخرى وطمس ثقافاتها من خلال أجهزتها الإعلامية المسيطرة على الساحة العالمية.

أما عن الغيبوبة السياسية فحدث ولا حرج. فهى محور لأنواع عديدة من الغيبوبة: الديمقراطية والاقتصادية والأمنية والإدارية والقومية والنسوية والمستقبلية والأخلاقية، بحكم أن السياسة سواء على مستوى التنظير أو التطبيق تسرى فى جميع الأنشطة البشرية فى الحياة اليومية. ينطبق هذا على الحكام سواءً أكانوا رؤساءً أم ملوكًا أم رجال دولة كما ينطبق على المواطنين العاديين الذين يسعون فى الأرض بحثًا عن لقمة العيش. وقد أدت الغيبوبة السياسية إلى جعل المنطقة العربية جزيرة منعزلة ومتحجرة وسط عالم، انقلبت فيه أساليب الحكم والإدارة رأسًا على عقب نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والديمقراطية والإدارية. وتكمن خطورة هذه الغيبوبة السياسية فى أنها أتاحت فرصة تاريخية للأطماع الخارجية والمخططات الإسرائيلية لكى تحقق أغراضها بأقل التكاليف وأسهل الطرق. وهى أطماع ومخططات لن تتوقف مادامت الآليات العربية غير قادرة على التصدى لها نتيجة للصدأ الذى أصابها لعدم تشغيلها لفترات طويلة. ولن يزول الصدأ عن الآليات العربية إلا إذا تحرر العرب من دائرة الجدل العقيم بين تأثير العوامل الخارجية أو الداخلية، وأيهما سبب التراجع والانتكاس؟! ذلك أن التفاعل السلبى أو الإيجابى لا يتوقف بينهما، فكلما ازدادت المناعة أو الحصانة الذاتية العربية ضعفًا وهزالا، تغلبت العوامل الخارجية التى لن يوقفها العرب بمجرد إدانتها أخلاقيا أو تعرية أسبابها الخفية مع إصرارهم المزمن على تجاهل بل وإنكار نقاط ضعفهم وسلبياتهم المستشرية فى المؤسسات الرسمية والأهلية على حد السواء.

أما بالنسبة للغيبوبة الديمقراطية، فإن من الظلم البين وصم العرب بأنهم بشر غير ديمقراطيين بطبيعتهم. فليس هناك بشر ولدوا ديمقراطيين وآخرون غير ذلك، ولكن هناك بيئة ديمقراطية تنتشر بها الأجيال الجديدة منذ نعومة أظافرها، وتتحول بعد ذلك إلى منهج فكرى وسلوكى فى شتى خطواتها وتعاملاتها اليومية، إذ إن

الديمقراطية فى جوهرها هى تربية أولاً وأخيرًا، وليست مجرد ممارسة سياسية كما يتصورها كثيرون. ولاشك أن البيئة العربية التى كانت نتاجًا لظروف تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية صعبة وسيئة وعسيرة إلى حد كبير، قد حرمت العرب فى معظم الأحيان من أن يتربوا ويترعرعوا فى أحضان الديمقراطية. وبرغم كل هذه العوامل السلبية والمحبطة، فإن المنطقة العربية شهدت ومضات رائدة من الديمقراطية مما يدل على أن العقل العربى كان يحن إليها دائمًا ويسارع إلى ممارستها كلما أتيحت له الظروف حتى لو كانت فى أضيق الحدود وكان من الممكن أن تتطور هذه المحاولات والجهود لترسيخ جذور هذه الديمقراطية الوليدة الغضة فى التربة العربية، لولا وقوع الانقلاب العسكرى فى مصر والذى اشتهر باسم ثورة يوليو ١٩٥٢، وضرب مثلاً لانقلابات عسكرية متتابعة اجتاحت المنطقة العربية وتلفحت بأردية الثورة، وأطفأت أية ومضات ديمقراطية محتملة.

أما الغيبوبة الاقتصادية فكانت نتيجة مباشرة للتبعية الاقتصادية التى مدت جذورها فى التربة العربية منذ عهد الاستعمار البريطانى والفرنسى على وجه التحديد. فإذا كانت الدول العربية قد تخلصت من الاستعمار التقليدى المباشر والتبعية السياسية، فإنها ما تزال تعانى من التبعية الاقتصادية، وهى الاستعمار المقنع الجديد الذى تزداد ضراوته وخبثه وتعقيده بمراحل عديدة على الاستعمار التقليدى المعروف، خاصة بعد أن ارتدت القوى الاقتصادية العظمى أقنعة العولمة الاقتصادية التى تصر على أن عصر الاقتصاد القومى قد ولى ليحل محله الاقتصاد العالمى الذى اجتاح كل الحواجز المالية والتجارية بين مختلف الدول. ولا تزال الغيبوبة الاقتصادية جاثمة على العقل العربى لا يعرف ماذا يفعل لانعدام التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، خاصة بين تلك التى تتربع على قمة الثراء والرفاهية وتلك التى تبحث عن كسرة خبز جافة تسد بها جوعها ولا حياة لمن تنادى.

أما تحت وطأة الغيبوبة الأمنية، فالأمن العربى مهدر تمامًا سواءً من ضغوط خارجية أو صراعات داخلية. ولم يكن غزو العراق من القوات الأمريكية والبريطانية سوى مقدمة لخطة الخمس سنوات التى وضعها الصقور الأمريكيون لاستهداف سبع دول كان العراق أولها، وعليها أن تفيق من غيبوبتها بأسرع ما

يمكن حتى لا تلقى مصير العراق. وليس بالضرورة أن يكون الغزو عسكريًا، ذلك أن البدائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية التى تنطوى عليها ملفات وزارتى الدفاع والخارجية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية لا حصر لها. وكان من المفروض أن تجتمع الدول العربية لوضع الخطط اللازمة لمواجهة هذه التهديدات، لكن يبدو أن الحس القومى قد مات، وحلت محله غيبوبة قومية شاملة فى انتظار ما تأتى به الأقدار.

وهكذا كتب على هذه الدراسة أن تخرج من غيبوبة لتدخل فى أخرى مثل الغيبوبة الإدارية التى نتجت عن عدم إدراك العرب لأيديولوجيا علمية كانت تتشكل على مهل وتتمثل فى علم الإدارة الذى أصبح الأيديولوجيا التى لا ترتبط باليمين أو اليسار أو غيرهما من التصنيفات السياسية التى عفا عليها الزمن، وإنما ترتبط بالمستقبل الذى يعتبر الهدف الاستراتيجى المتجدد الذى لابد أن يلتقى البشر عنده دائما حتى لو أبى المتخلفون منهم. فالزمن لا يتوقف فى انتظار أن يفيقوا من غيبوبتهم. فقد تطور علم الإدارة وتشعب فى كافة مجالات الحياة وعلى كل مستوياتها بحيث أصبح العلم الذى يرسم تفاصيل الخريطة ومساراتها نحو المستقبل المنشود، وبالتالى الفيصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. ونظرًا للغيبوبة الإدارية المطبقة على المنطقة العربية، لم يعد العرب يملكون تصورًا للمستقبل وملامحه وإمكاناته. ومن هنا كان خوفهم الدفين والكامن فى لاوعيهم بل وتجاهلهم إياه بهروبهم إلى الماضى والانهماك فى إثارة قضاياه التى حسمت فى عصورها الغابرة. ولذلك كانت الغيبوبة المستقبلية نتجية مباشرة للغيبوبة الإدارية.

ويتبقى فى هذه السلسلة المرعبة حلقتان هما: الغيبوبة الأخلاقية والغيبوبة النسوية، وهما نتيجة مباشرة للغيبوبة الديمقراطية بصفتها السمة العامة والسائدة فى المنطقة العربية. فتحت وطأة الديكتاتورية والقهر، تتجلى صور النفاق والكذب والإدعاء والانتهازية والتملق والتسلق والخداع والمراوغة والزئبقية والزيف وغيرها. ولا يعنى هذا أن دول العالم الأخرى تخلو من هذه المظاهر والصور والسلوكيات غير الأخلاقية، لكن فى الدول الديمقراطية يسود رأى عام قوى يساند كل القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ويحرص على كشف الأخطاء والجرائم الاقتصادية بصفة

خاصة، واظهارها على الملأ، والمحاسبة عليها. فليس هناك تستر على أية فضائح مالية وأخلاقية يتورط فيها السياسيون أو غيرهم من كبار القوم.

وكانت الغيبوبة النسوية نتيجة للغيبوبة الديمقراطية لأنه تحت وطأة الطغيان والبطش والديكتاتورية، يتساوى الرجل مع المرأة فى تجرع كؤوس الذل والهوان. لكن نظرًا لأن المجتمع يعتبر ممارسة الرجل لحق السيادة أو السطوة على المرأة أمرًا بدهيًا لا يحتاج إلى تأكيد أو جدل، فإنه يحرص عليه ولا يفرط فيه أبدًا لأنه يمنحه تعويضًا مجانيًا عن الذل الذى يواجهه خارج المنزل. وخاصة أن المرأة فى معظم الأحيان لا تملك السلاح أو القدرة التى تحافظ بها على كيانها وكرامتها في مواجهته. ومن المعروف أن الإنسان الحر الحقيقي يسعد بأن يرى كل الناس أحرارًا مثله، وفى مقدمتهم رفيقة عمره بطبيعة الحال، أما الإنسان الذليل المقهور فلا يتوانى عن اهتبال أية فرصة سانحة لممارسة الإذلال والقهر على أى بائس تلقى به المقادير فى طريقه.

أما اليقظة الإسرائيلية التى يدور حولها الفصل الأخير من هذا الكتاب فكانت النغمة المعارضة والمسيطرة على كل نغمات الغيبوبة العربية التى عالجتها الفصول السابقة. ذلك أن الصراع العربى / الإسرائيلى هو صراع كيف وليس صراع كم، ومن هنا كان عنصر المبادرة في يد إسرائيل فى معظم الصراعات التى خاضتها مع العرب ابتداء من عام ١٩٤٨ على وجه التحديد. كانت هذه اليقظة تدفع الإسرائيلين إلى المبادرة لاستغلال أية فرصة تبرز فى الأفق وتوظيفها لصالح أهدافهم التى سبق التخطيط لها بدقة، وإذا لم تبرز مثل هذه الفرص، فإنهم يسارعون لتهيئة الظروف وتمهيد الطريق لابتكارها من خلال علاقاتهم الدولية الحميمة بمراكز القوى المؤثرة والفعالة، خاصة فى الدول الغربية التى تتمتع فيها الأقليات اليهودية بشتى أنواع النفوذ الاقتصادى والسياسى والإعلامى والثقافى، لأن كل فرد من أفراد هذه الأقليات يعتبر نفسه سفيرًا لإسرائيل فى أى موقع وظيفى يحتله، وذلك بالإضافة إلى حرصه الشديد على مبدأين مقدسين عند كل اليهود وهما: الكفاءة والتفوق، مما يجعله مطلوبًا بصفة دائمة من أبناء البلد الذى يعيش فيه. ومن هنا كان خطأ الفكرة العربية الشائعة بأن اليهود يكونون فى بلاد الغرب جماعات ضغط على صانعى القرار فيها، لأن هناك فرقًا شاسعًا بين ممارسة

الضغوط التى قد تنقلب على ممارسها عندما يسأم المضغوط عليه من هذه السيطرة المستمرة، وبين امتلاك الأدوات والآليات والوسائل والسبل التى تعمل بمنتهى الكفاءة والتفوق والتى تكسب صاحبها وزنًا وقيمة محورية تجعلانه مركز جذب للآخرين وليس عامل ضغط عليهم.

أما العرب فى غيبوبتهم فغير مهتمين أو مشغولين على الإطلاق بقضايا الكفاءة والتفوق، إذ اعتادوا ترك الأمور تجرى فى أعنتها حتى لو كانت مضادة لمصالحهم الاستراتيجية. وإذا وقعوا فى محنة أو مروا بنكبة - وطبيعى أن يحدث هذا لأن مقاليد الأمور ليست فى أيديهم - فإنهم لا يملكون سوى الصراخ والعويل والندب والسباب أو الرجاء والتوسل والإلحاح الممل لإعادة المياه إلى مجاريها. ومن السخرية المريرة أنهم يطلبون ذلك من الذين صنعوا لهم هذه المحنة أو النكبة. فهل هناك غيبوبة أبشع وأقبح وأسوأ من ذلك ؟!

من هنا كانت القسوة الفكرية التى تميزت بها هذه الدراسة التى نأت عن استخدام المصطلحات الفضفاضة مثل «الأمة العربية» أو «العالم العربى» لأن المصطلح القانونى والسياسى لكلمة «الأمة» لا ينطبق عليهم، كما أن كلمة «العالم» لا تعنى شيئًا محددًا، وإنما هم مجرد منطقة جغرافية يمكن تسميتها بالمنطقة العربية. أما الكيان العربى - إذا كان هناك أى كيان - فقد أصبح مثل حصان عربى أنهكته الأحداث والأمراض المتوالية، فسقط على الطريق ولم يلتفت إليه أحد من المارة العرب الذين لم تبتعد نظراتهم عن مواطئ أقدامهم. فهل يمكن لهذه الدراسة أن تكون حقنة منعشة كمضاد حيوى لكل الفيروسات التى أصابته، بحيث تساعده على النهوض من كبوته ودخول سباق الحياة مرة أخرى، أم أنها ستكون بمثابة رصاصة الرحمة فى رأسه ليستريح من آلامه وأوجاعه فى حين يواصل المارة العرب توغلهم فى سراديب الغيبوبة المعتمة.

نبيل راغب

المهندسين فى ٢ إبريل ٢٠٠٦

★ ★ ★

بالتبديد والاندثار إذا لم تتم تنمـيتها واستثمارها بـأفضل الوسائل والسبل. ولنا أن نتخيل حال شـعب يترك ثروته العقلية لعوامل الصدأ والتـآكل والتحلل بحيث يقع فى هاوية غيـبوبة عقليـة تفقده مقـوماته كشعـب، ويتحول إلى مادة مـتكلسة أو هلاميـة، تصبح تحت رحمـة أية قوة من قوى العصـر الطاغية التى تسـعى لإعادة صياغتها وتشكيلها وتوظيفـها طبقًا لأهدافها العاجلة أو الآجلة، وذلك فى زمن لا يعترف إلا بالعلم والوعى واليقظة والإنجاز بلا حدود.

ويوضح المفـهـوم العام للثـروة العـقليـة أنها اسـتـعداد وتدريب وقـدرات ومواهب، قـد تكون مدفـونة وبالتالى فـهى فى حاجـة إلى اكتشـاف واسـتـخراج ودراسة وتحليل، ثم اسـتثمارها وتوظيـفها فى شـتى مجالات العمل العـام. وقد يعجز صاحبـها عن اكتشافها، ومن هنا كان حرص الدول المتـحضرة على التعرف على هذه الاستعدادات الفردية وكشفـها، تمامًا مثلما تنقب عن الثروات الدفينة فى أعماق الأرض من بترول وغـيره من المعادن الثمينة، ثم تدرس وتحلل خـصائصها لتدريبها وتنميتها كى تصبح صالحة للاستثمار.

وتأتى الدول أو الشعوب الـتى أهدرت ثروتها العقلية نتـيجة لتشتت وعـيها وغياب إدراكها لحقائق العصر وضغوطه المتزايدة، واستسلامها لعوامل التخلف التى تسرى فيهـا كالسوس. ولذلك فهى فى مسيس الحـاجة لاستعادة وعيـها وإدراكها ويقظتها كى ترجـع من الغيبوبة المطبقـة على كل أفكارها وخطواتها، وذلك برغم المظاهر الحضارية البـراقة التى قد تخدع عين من لا يعرف عوامل الركـود والتعفن والتحلل السارية فى البنية الأساسية لهياكلها الخادعة. ولنا أن نتخيل هذه الدول أو الشعـوب بدون البترول بصـفته الثـروة المادية الفعلية التى وضـعتهـا على خريطة العصـر، إذ لولاه لما جاء ذكـرها على لسان أحد. ذلك أن هذه الثـروة البتـرولية انطلقت من باطن الأرض دون أن تواكبها أية ثروة عـقلية خاصة بأبناء هذه البلاد، فى حين أن الإنسان هو الـثروة الحقـيقيـة لأية نهضة حـضارية. أمـا الثروة المادية المتدفقـة من باطن الأرض، فلا فضل لأحد فيـها، وهى قابلة للنفاد مع اسـتمرار الاستهلاك وتصاعده. أما الثروة العقلية فإن استثمارها يضاعف من طاقاتها وآفاقها

لأنها غير قابلة للاستهلاك أو النفاد، خاصة فى هذا العصر: عصر المعرفة والمعلوماتية والقوة العقلية الكفيلة بتوليد الثروة المادية من مصادر لم تخطر ببال أحد من قبل.

وكان الخوف من الغيبوبة العقلية بمثابة الشغل الشاغل لمعظم المفكرين والفلاسفة عبر العصور، ابتداء من أفلاطون الذى قسم قوى النفس إلى ثلاثة عناصر: إدراك وانفعال ونزوع، وبعده جمع أرسطو النوعين الأخيرين فى عنصر واحد أسماه المزاج، بحيث أصبحت النفس عنده ادراكًا ومزاجًا، وهو المفهوم الإغريقى القديم للذكاء. وقد عرفت البشرية بعد ذلك مصطلح الذكاء فى القرن الأول قبل الميلاد عندما أطلق الفيلسوف الرومانى شيشرون هذا المصطلح الجديد على القوى الإدراكية للعقل البشرى. ومنذ ذلك العصر أصبح العقل مجالاً للمفكرين والفلاسفة وعلماء النفس لدراسة خصائص الذكاء والمواهب والقدرات العقلية، فظهرت فى كل عصر تفسيرات للذكاء تنبع من فكر ذلك العصر وخصائص التقدم العلمى الذى يتسم به. فمثلا اتخذ مفهوم الذكاء طابعًا بيولوجيًا عندما كانت الدراسات البيولوجية فى مقدمة الأبحاث العلمية، خاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كما حدث عند ظهور نظرية النشوء والارتقاء لداروين، بحيث تمثل معنى الذكاء فى القدرة على التكيف للظروف البيئية المتغيرة. وكان البقاء للأذكى بصفته الأصلح، وربما كان هذا المفهوم مقدمة مبكرة لذلك الذى ساد عصر المعلوماتية الإلكترونية الذى نادى بأن البقاء أصبح لمن يعرف أكثر وأعمق، ويستطيع أن يوظف ويستثمر ما يعرفه فى ابتكارات وإنجازات لم يسبق لها مثيل. فالعقل مصنع أو معمل منتج للأفكار الجديدة وليس مجرد مخزن لها.

وأدى تطور الأبحاث فى الجهاز العصبى إلى تحديد معنى آخر للذكاء على أنه الحصيلة النهائية لتكامل جميع وظائف وطاقات هذا الجهاز. ومع التطورات العلمية المتتابعة، تعددت أنواع الذكاء إلى ذكاء مجرد فى حد ذاته، وذكاء علمى فى مجال البحث، وذكاء عملى فى مجال حل المشاكل، وذكاء اجتماعى فى كيفية التعامل مع الآخرين، وبذلك تحول معنى الذكاء من التكوين المجرد إلى الوظيفة

العملية وأصبح السبيل ممهدًا لقياس درجات الذكاء وفهم خصائصه. وكان العالم الفرنسى رينيه أول من وضع أول مقياس ناجح للذكاء عام ١٩٠٥، كما أثمرت أبحاث العالم الانجليزى سبيرمان فى فهم خصائص الطاقة العقلية على أنها قدرة العقل على إدراك العلاقات التى تكمن فى طاقته التى تمكنه من التجريد والتطبيق. وهى الأبحاث التى نهض عليها المفهوم الحديث للذكاء بصفته محصلة القدرات العقلية الأولية أو المواهب الأساسية للعقل، والتى تأتى فى مقدمتها: القدرة الاستدلالية، ثم اللغوية، والعددية، والتذكرية، والتصور المكانى .. إلخ. وتختلف نسبة الذكاء فى كل قدرة من هذه القدرات باختلاف طبيعتها ووظيفتها.

ومنذ الربع الأول من القرن العشرين، تبلورت حدود الطاقة العقلية، وتحدد مفهوم الذكاء على أساس أن مستوى ذكاء الفرد قدر ثابت يولد به كل إنسان، ولكن ليس على الإنسان سوى أن يدرب ما ولد به من ذكاء كى يستثمر طاقته أفضل استثمار. أما فيما يتصل بحدود الثروة العقلية الجماعية، فإن الاختلافات بين الشعوب ليست اختلافات فى الطاقة العقلية ونسب توزيعها بين الأفراد، وإنما هى اختلافات فى طرق تدريبها واستثمارها، أو بمعنى آخر اختلافات فى فرص التعليم وأساليبه وأنواعه، وأيضًا فى مجالات التطبيق أو العمل المتاحة لكل تدريب. وقد أدت الدراسات الحديثة التى أجريت فى أواخر ستينيات القرن العشرين إلى توسيع بل وتغيير مقاييس الذكاء التى سادت منذ الربع الأول من القرن العشرين، وأسفرت عن أن ذكاء الفرد ليس ثابتا بل يزداد تبعًا للتدريب، خاصة فى سنوات العمر المبكرة قبل بلوغ السابعة. وبذلك يمكن القول بأن المثل العربى الشهير: «التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر» قد حمل فى طياته ريادة لا تنكر فى هذا المجال، وإن كان العرب قد تخلوا فيما بعد عن كل أنواع الريادة. فقد تنبهت أغلب دول الغرب إلى هذه الحقيقة فأصبح التعليم فيها جزئيًا أو لنصف الوقت فى سن الرابعة، ولربع الوقت فى سن الثالثة. أى أن طفل الرابعة يذهب إلى المدرسة نصف أيام الأسبوع وطفل الثالثة يذهب إلى المدرسة ربع أيام الأسبوع، على أساس أن الكيف القليل الذى يترسخ فى وجدان الطفل أفضل من

الكم الضخم الذى يصعب عليه هضمه. وهو التوجه الذى يحببه فى مدرسته بحيث لا تصبح واجبًا ثقيلاً على كاهله، ذلك أن مدارس رياض الأطفال هى المدخل المبكر الذى يجعل الطفل يحب العلم والمعرفة أو يكرههما.

وفى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، ظهر مفهوم جديد للثروة العقلية، أطلق عليه العلماء مصطلح «الابتكار»، وأثبت منذ بدايته قدرته على التطور والنمو، وذلك على النقيض من العقبات والصعاب والمناظرات التى أحاطت بمحاولات التقنين العلمى للذكاء عند نشأته، والتى أعاقت الدراسات العلمية لتنميته حتى أواخر الستينيات. وإذا كان الذكاء هو محصلة القدرات العقلية الأولية أو المواهب الأساسية بما تشتمل عليه من استدلال وقدرات لغوية وعددية وتذكرية ومكانية، فإن الابتكار يختلف فى عناصره ومكوناته عن تلك القدرات. فالمكونات الأساسية للابتكار هى الخصوبة، والأصالة، والمرونة، وهى العناصر التى قضت عليها نظم التعليم فى معظم الدول العربية، والتى تعتمد على أساليب الحفظ والتلقين على أساس أن العقل هو مجرد مخزن للمعارف والمعلومات دون أية محاولة لايجاد العلاقات فيما بينها بحثًا عن آفاق جديدة تتيح للمتعلمين فرص الابتكار من خلال إثراء عوامل الخصوبة والأصالة والمرونة.

ولعل العقل العربى يفتقر، إلى حد كبير، إلى عوامل الخصوبة والأصالة والمرونة، مما جعله عاجزاً عن الابتكار فى معظم المجالات، وذلك نتيجة لأساليب التعليم فى الطفولة والصبا، والتى علمته كيف يحفظ المعلومات لينساها بمجرد صبها كحمل ثقيل على ورقة الامتحان، فى حين أن وظيفتها الأساسية هى تعليمه كيف يفكر حتى يبتكر. فمن أمثلة الخصوبة الابتكارية تعدد وجهات نظر الفرد بالنسبة للموضوع الواحد، وكلما تعددت هذه الاحتمالات زادت مستويات الخصوبة. لكن العقل العربى نشأ وتربى على وجهة النظر الواحدة تجاه الموضوع الواحد الذى يتحتم عليه أن يخضع لها وليس العكس، لأن أية وجهة نظر مختلفة أو مغايرة لابد أن تكون خاطئة أو غير مقنعة على أحسن الفروض. فهو عقل يؤمن بأن كل ما اختزنه من معارف ومعلومات هو عين الصواب !!

وما ينطبق على عامل الخصوبة، ينطبق بدوره على عاملى الأصالة والمرونة. فالأصالة هى القدرة على ايجاد حلول جديدة لمشكلة قائمة مع عدم التقيد بالحلول التقليدية المألوفة، لكن العقل العربى لا يريد أن يجهد نفسه فى ايجاد هذه الحلول الجديدة لأنه يؤمن إيمانا جازمًا بأن «من فات قديمه تاه»، وأن الأصالة هى التمسك بتلابيب القديم بصرف النظر عن نسب الصواب أو الخطأ فيه. وهذا السلوك دليل دامغ على الركود أو الكسل أو التحجر العقلى، والعقل إذا اعتاد الكسل فإنه يستريح إليه بل ويدمنه ويصبح طبيعة ثانية له. وبذلك يشرع فى ولوج متاهات الغيبوبة التى قد يعجز عن الخروج منها إلى خضم الحياة مرة أخرى.

ومن الواضح أن المرونة شرط ملازم للأصالة التى تصر على التعامل مع أصل المشكلة أو جذر القضية بحلول نابعة منه وليست من خارجه سواء من مكان أو زمان آخر، فى حين أن المرونة تمثل قدرة العقل عن أن يغير اتجاه نشاطه، فيتجنب عوامل الجمود والدخول فى طرق مسدودة تقضى على أمله فى بلوغ أى أفق جديد. وبذلك تكتمل منظومة العملية الابتكارية التى يتحتم على العقل أن ينهض بها من خلال عوامل الخصوبة والأصالة والمرونة، والتى يصعب الفصل فيما بينها. فهذه المنظومة المتكاملة هى إضافة جديدة لمفهوم الثروة العقلية لأنها جعلتها أكثر خضوعًا للتنمية والاستثمار، وأوضحت مسالك تدريبها وتنميتها بهدف زيادة العائد منها.

وكالعادة فإن كل المحاولات العربية فى هذا المجال الحيوى والمصيرى قد باءت بالفشل الذريع. ذلك أن عملية تنمية الثروة العقلية تتطلب إنشاء جهاز علمى متخصص فى التنمية العقلية، وبما أن العملية التعليمية هى أهم وسائل استثمار الثروة البشرية، فإن أفضل صيغة تصلح لهذه المهمة الحضارية هى المراكز المتخصصة فى البحوث التربوية. وبالفعل بدأت البلاد العربية فى الاهتمام بهذا النوع من المراكز، بعد أن دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى اجتماع لخبراء البحوث التربوية فى مايو ١٩٧٤ . وتم هذا الاجتماع فى بغداد، وكانت أهم توصياته هى دعوة هيئة اليونسكو بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى إنشاء مركز عربى قومى للبحوث التربوية.

وكانت بعض الدول العربية قد أنشأت مراكز متخصصة فى البحوث التربوية مثل المركز القومى للبحوث التربوية بالقاهرة، ومركز البحوث والدرسات النفسية والتربوية ببغداد، ومركز بحوث المناهج بالكويت، وإدارات البحوث التى أقيمت فى بعض الدول العربية الأخرى مثل سلطنة عمان. وكان الهدف الرئيسى لمثل هذه المراكز أو الإدارات هو استثمار الثروة العقلية فى هذه البلاد من خلال إعداد مقياس ذكاء قومى لاكتشاف المستويات المختلفة للذكاء فى كل الأعمار، ومدى اختلافها باختلاف البيئات المحلية، والعوامل المختلفة التى تؤثر فى هذه المستويات، ومدى ما يخضع منها للتوجيه، ومدى ما لا يخضع، حتى يمكن وضع خطة قومية استراتيجية لبلورة إمكانات هذه الطاقة العقلية وتوظيفها من أجل خير الفرد والمجتمع.

وكان من المفروض أيضًا أن تعد هذه المراكز والإدارات مقاييس قومية لكل المواهب العقلية، وخاصة فى مرحلة المراهقة التى تعد مرحلة تمايز الفروق الفردية لتحديد المسارات التى يمكن أن تنطلق فيها إلى آفاق جديدة. وفى دول الحضارة المعاصرة تعد هذه المقاييس أهم أدوات ووسائل التوجيه التربوى والمهنى. وتتجلى الغيبوبة العقلية العربية فى أن معظم الدول العربية تصر على توجيه الطالب للمراحل التعليمية التالية أو للدراسات والتخصصات المهنية فى المدارس الثانوية الفنية والكليات الجامعية والمعاهد العليا بناء على المجموع الكلى للشهادات العامة. وهذا أسلوب متخلف وضيق الأفق وغير تربوى إذ أثبتت الأبحاث العلمية فشله وعجزه عن تحديد مسارات التفوق التى يمكن أن تصل إلى مستوى العبقرية، وذلك بالإضافة إلى تسببه فى تبديد عائد تكلفة العملية التعليمية التى تعد عملية استثمارية قومية وحضارية من الطراز الأول، وليست مجرد عمليات حشو العقول بمعارف ومعلومات قد تكون منفصلة تمامًا عن الوظيفة التى يؤديها حاملها فى حياته العملية. ذلك أن المواهب والميول هى المؤشرات التى تحدد للفرد طبيعة المجالات العامة والخاصة التى يحبها والتى قد تكون خافية عليه شخصيًا نتيجة للضغوط الاجتماعية التى تشوش عقله وفكره، خاصة عندما تصل الغيبوبة العقلية قمتها بربط الشهادة العلمية أو الجامعية بالطبقة الاجتماعية التى يحلم صاحبها بالانتماء إليها، أى أنها فى حقيقتها شهادة جدارة اجتماعية أكثر منها شهادة جدارة علمية.

وكان الأمل معقودًا على هذه المراكز والإدارات فى تطوير المناهج الدراسية التى تربط التعليم باحتياجات المجتمع فى شتى المجالات، بأسلوب علمى عملى يبدأ بالتخطيط الذى يحدد الأهداف العاجلة والآجلة، والتعديل الذى يعالج أخطاء المناهج الراهنة، والتقييم المستمر الذى يتابع تصحيح الأخطاء الناتجة عن عمليات التطبيق والتعميم. وكان الهدف الاستراتيجى من هذه المناهج المستحدثة هو استثمار الثروة العقلية عن طريق تعديل محتوياتها وتوجهاتها من مجرد التركيز على المادة العلمية فى حد ذاتها إلى الاهتمام بالفكر الكامن فيها، أى الانطلاق من مرحلة التلقين الآلى إلى مرحلة التفكير الخلاق. وبذلك تتحول دراسة التاريخ مثلاً من مجرد معرفة الحقائق والمواقف والأحداث التاريخية إلى ممارسة التفكير التاريخى الذى يتسع مجاله لاحتواء التوجهات الحضارية والثقافية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والأمنية والإدارية بل والأخلاقية والمستقبلية.

وكان من أهداف هذه المراكز والإدارات التربوية أيضًا، إنشاء مدارس تجريبية على المستوى الوطنى لتصبح بمثابة معامل بشرية لتجربة وسائل وإمكانات استثمار الطاقة العقلية، وأدوات وأجهزة التطوير التى تفتح الآفاق الجديدة. وكذلك إنشاء مدارس للتعليم المحلى لتصبح الجسر الذى ينقل نتائج البحوث التى تجريها المدارس التجريبية إلى المجال التطبيقى، أى قبل تعميمها فى مدارس المراحل المختلفة. ويعد هذا النوع من المدارس بمثابة الطريقة العملية لتجربة التعميم ولتصحيح مسار التجريب من خلال التعميم، وذلك باستخدام الأسلوب العلمى الحديث للتغذية المرتجعة، أى تحديد الصلة بين مراكز التجريب ومدارس التعميم، بحيث تغذى المراكز المدارس بالطرق الحديثة، وتغذى المدارس المراكز بمزايا وعيوب هذه الطرق حتى يمكن تدعيم الإيجابيات وترسيخها، والتخلص من السلبيات أولاً بأول.

كذلك كانت هذه المراكز والإدارات التربوية منوطة بإنشاء مدارس للمتفوقين على المستوى المحلى لرعاية نمو واستثمار هذه الثروة العقلية فى صورها العليا النقية قبل أن تطيح بها التقلبات العشوائية إلى متاهات لا عودة لها منها. وكان هذا التوجه الحضارى الرفيع يقتضى إعداد مناهج دراسية خاصة بهذا المستوى

بحيث يستوعب الطالب كل المناهج المستخدمة والمقررة على مدارس التعليم، ثم ينطلق بعد ذلك إلى شحذ طاقاته وملكاته ومواهبه فى التفكير والإبداع والابتكار، ليحقق ذاته وطموحاته التى تهدف إلى تطوير المجتمع القائم نحو الآفاق المنشودة.

كل هذا وغيره كان بهدف بناء جيل عربى قادر على الاكتشاف والإبداع وتطوير بلاده، واستثمار طاقته العقلية لبناء كيان عربى متقدم حديث. لكن شيئًا من هذا لم يحدث، لأن الجميع كانوا أسرى الغيبوبة العقلية. فقد فشلت المراكز والإدارات المعنية فى القيام بدورها نتيجة للسطوة البيروقراطية التى تمارسها الأجهزة والوزارات المختصة، وفى مقدمتها وزارات التربية والتعليم التى ترى فى الأبحاث والأنشطة والدراسات التى تنهض بها المراكز والإدارات التربوية، نوعًا من الوصاية عليها. ولذلك تقابلها بالتجاهل أو الإهمال أو الرفض الصريح بحجة أن أهل مكة أدرى بشعابها. ومع استمرار هذه السلبيات ورسوخها، واجهت هذه المراكز والإدارات مشكلة مزمنة تمثلت فى بطالة الباحثين والعلماء، وعدم مناسبة العمل الذى ينهضون به مع تخصصهم، مما ترتب عليه عدم توافر المناخ العلمى المناسب الذى يتيح الفرصة للإبداع أو حتى حسن الأداء على أقل تقدير.

ومن الواضح أن هذه الغيبوبة العقلية كانت نتيجة مباشرة لإهدار الثروة العقلية على مستوى المنطقة العربية بأسرها، بحيث دخل العقل العربي فى متاهات شاسعة وكهوف معتمة، لا يعلم أحد متى يخرج منها سوى الله عز وجل. فلم تكن جذور المشكلة تربوية فحسب، بل تكالبت على العقل العربى سلبيات ثقافية وحضارية وإعلامية وعلمية وسياسية واقتصادية وأمنية وبيروقراطية وأخلاقية وقومية، شكلت منظومة مدمرة لمعظم طاقاته، ففقد القدرة على التحليل الموضوعي والتفكير المنطقى، والمنظور النقدى، والاستيعاب المتأنى، وأصبح نهبًا للانفعال الطائش، والتعصب الأعمى، والأفق الضيق، والطاعة العمياء، واليقين المطلق وغير ذلك من السلبيات والتناقضات التى تجعل المجتمع بمثابة خلية من الشخصيات التى يتسم فكرها وسلوكها بالخضوع والخنوع والعجز والسلبية والخوف والتردد والانسحاب والكذب والنفاق والرياء والتواكل والتكاسل وعدم الثقة فى

النفس أو القدرة على اتخاذ القرار وسهولة الانقياد، خاصة فى مواجهة المسئول الكبير القوى. أما فى مواجهة الأضعف أو الأقل فى الدرجة الوظيفية أو الطبقة الاجتماعية، فهى كتلة من التحجر والتصلب والتسلط بل والبطش إذا سنحت الفرصة.

وتتحول الغيبوبة العقلية إلى كارثة قومية فى أحوال كثيرة لأن أمواجها تغرق المجتمع ككل، سواء عند القمم أو السفوح. فالقابعون على القمم، على اختلاف أنواعها، يؤمنون إيمانًا جازمًا بأنهم يحتكرون الصواب والحكمة، من هنا كان امتلاكهم لناصية الأمور. أما القابعون عند السفوح، فى شتى المجالات، فعليهم الطاعة والتنفيذ الحرفى لكل ما يصدر إليهم من أوامر. فليس للإنسان قيمة فى حد ذاته، بل هو مجرد قالب تم صبه طبقًا لمواصفات مسبقة لابد أن يلتزم بها لأنها تشكل حدود المساحة التى يجب أن يفكر أو يسلك فى نطاقها. فالرئيس أو المدير أحكم دائما من المرءوس والأستاذ أحكم دائمًا من التلميذ والرجل أحكم دائما من المرأة وغير ذلك من التصنيفات المتعسفة التى تحجر على عقول الصغار والأبناء والمرءوسين، فلا يملكون سوى سلوك الطاعة والتبجيل للكبار والآباء والرؤساء والوعاظ، ليس لحكمة وصحة ما يقولون، وإنما لمجرد احترام مكانتهم، وبالتالى فإن مناقشتهم أو الاختلاف معهم فى الرأى هو من باب السلوك المرفوض الذى يتنافى مع التقاليد الراسخة للمجتمع.

وهذه التقاليد الراسخة لا تعنى سوى توقف العقل عن التفكير أو تقليب الأمور على مختلف جوانبها، أو تقبلها على علاتها دون التمعن فيما تنطوى عليه من ثغرات أو تناقضات أو مسلمات لا مبرر لها. وبالتالى يغيب العقل الإيجابى الناضج الحريص على النقد الموضوعى والمبادرة والابتكار والإبداع والسماحة وسعة الأفق وكشف المجهول، ويحل محله العقل المطيع الذى يخضع لتوجهات الآخرين وآرائهم لدرجة التعصب لها، بحيث تتحول هذه الغيبوبة العقلية إلى بيئة تفريخ للعنف والإرهاب والتخريب والتدمير أو السلبية والاستكانة والإدمان والضياع فى شتى مظاهره. إن هذا العقل المغيب لا ينشأ إلا فى بيئات تمارس السطوة والقهر، ابتداء من البيئة الأسرية التى لا تسمح بالنقاش والخلاف وتبادل الآراء والأفكار،

تنهض على شخص الطاغية وحده بل بمن يخضعون له طبقًا لتوجيهات بطانته. فالطغيان معادلة لابد لها من طرفين، يمثل فيها الطاغية الطرف الأعلى، والشعب الطرف الأدنى. فليست هناك قيادة بدون انقياد، وسطوة بدون خنوع، وجبروت بدون استسلام. ولذلك فإن العقل العربى منقسم إلى فرعين: فرع يفكر به فى تجنب بطش الحاكم بشتى الوسائل، وفرع يستخدمه فى التعامل مع أمثاله من الرعية. وهذا الفصام العقلى كان دائمًا فى صالح الطاغية الذى يبطش ما شاء له البطش بكل من لا يستريح له، فى حين يرتعد الشعب خوفًا وكله أمل فى أن يكفيه الله شره.

هذه هى العقلية السائدة تحت وطأة الطغيان الذى ينهض على التمييز الحاد بين الحاكم والمحكوم. فالحاكم سيد والشعب مسود، والحزب قائد والجماهير مقودة، والرجل سيد والمرأة جارية، والمالك سيد والأجراء عبيد. وهذا التقسيم لا يقتصر على العلاقات بين الحاكم والمحكوم أو بين المحكومين أنفسهم، بل يمتد إلى داخل الفرد فى حد ذاته. فكل فرد يجمع فى داخله بين أخلاق العبد وأخلاق الطاغية، سواء أكان من العبيد أو الطغاة، وتتبدى هذه الأخلاق أو تلك طبقًا للموقف الذى يمر به العبد أو الطاغية، ومن هنا كان القول بأن قسوة الطغاة لا يماثلها إلا جبنهم. فمن رآه فى جبروته وسطوته لا يكاد يصدق أنه هو نفسه فى حالة انهياره وسقوط وهروبه كالأرنب المذعور وهو يولول كالمرأة الساقطة عندما تضبط متلبسة. إنها حالة من الشيزوفرانيا الحادة فى أبشع وأحقر صورها، فيها ينقسم الطاغية إلى شخصين منفصلين لكل منهما عقل خاص به، لا يدرك شيئا عن عقل الآخر. والكارثة أن هذا الفصام غير مقصور على صاحبه بل تمتد نتائجه وتداعياته المأسوية لتشمل شعبًا بائسًا بأكمله.

كذلك فإن العبد إذا وجد فرصة، مهما كانت تافهة أو عابرة، لكى يطغى على آخر، فإنه لن يتوانى فى الإمساك بتلابيبها. فالطغيان عدوى تسرى بين أفراد الشعب سريان النار فى الهشيم بحيث يتحول الفرد أو العبد، بمعنى أدق، إلى طاغية صغير كلما سنحت الفرصة. وهكذا تتحول الحياة إلى سلسلة جهنمية من ممارسة الطغيان والرضوخ له فى الوقت نفسه، بطول الحلقات التى تشكل هذه

السلسلة. وفى التراث الشعبى المصرى صورة ساخرة لما يسمى بجدول الضرب الذى يحفظه الجميع عن ظهر قلب، وهو الجدول الذى يضرب الملك فيه الوزير، والوزير يضرب المأمور، والمأمور يضرب العمدة، والعمدة يضرب الفلاح، والفلاح يضرب الحمار. وهى صورة توارثها الشعب المصرى منذ طغيان الحكم العثمانى وتبلغ السخرية فيها قمتها عند نهايتها عندما تؤكد أن الطغيان لا يستثنى أحدًا حتى لو كان حمارًا لم يرتكب ما يقلق النظام. وربما كان الحمار الوحيد فى أفراد هذه السلسلة الذى لم تصبه الغيبوبة العقلية !!

ومن يحلل عقلية الطغيان يدرك أن الطاغية لا يأتى من فراغ، بل ولا يصنع نفسه بنفسه بصرف النظر عن أى اعتبار آخر، لأن المجتمع الذى يستمتع فيه العبيد أو الأفراد بممارسة أدوار الطغاة الصغار، كل فى موقعه، يشعر بانتماء حقيقى إلى الطاغية الأكبر الذى يسعد بدوره بانتشار هؤلاء الطغاة الصغار فى مختلف المواقع كالوباء لأنهم يمثلون الشبكة التى اصطاد بها الشعب، ويقفون بالمرصاد لكل من تسول له نفسه المساس بهيبة الطاغية. ويبدو أن هؤلاء الطغاة الصغار هم الذين ألهموا طغاة العصر الحديث بإنشاء الأجهزة السرية أو الأنظمة الطليعية التى تبلغ السلطات أولاً بأول بأية شبهات مثيرة للقلق حتى لو كانت مجرد نكتة ألقيت فى جلسة خاصة على سبيل الدعابة والمرح. ولذلك اعتبرت اليقظة العقلية من أهم أسلحة المواطن كى يتجنب من المتاعب ما هو فى غنى عنه، لأن إطلاق العنان للعقل الباطن قد يؤدى إلى لحظة عابرة من الغيبوبة العقلية التى قد يدفع ثمنها ما تبقى من حياته.

وعندما يعتاد الشعب الطغيان، فإنه يتحول إلى جزء لا يتجزأ من فكره وسلوكه، فيصرف النظر عن الحرية والمساواة والعدل، وإذا اتيحت له الحرية مثلا، لسبب أو لآخر، فإنه يحيلها إلى فوضى وعندئذ يبرز الطاغية من مكمنه والسوط فى يده، لا ليرد الناس إلى حكم القانون بل إلى العبودية والظلم. ويبدو أن استمراء العبودية يمكن أن يتحول إلى إدمان لها فى ظل غيبوبة عقلية تتيح الفرصة لرسوخ أفكار سقيمة وشعارات متخلفة، تجعل كيان الإنسان فى مهب الرياح أو

تحت رحمة ما تأتى به الأيام دون أن تكون له أية إرادة أو موقف ينم عن أى وعى أو إدراك. فى مقدمة هذه الأفكار أو الشعارات يأتى مفهوم «المستبد العادل» الذى يجمع بين النقيضين اللذين لا يمكن أن يتلاقيا، فالاستبداد بطبيعته يهدر العدل فى حين أن العدل لابد أن يجب الاستبداد حتى يصبح عدلاً. ذلك أن الغيبوبة العقلية تزين للعرب وهمًا مريضًا يوحى إليهم دائما أن العدل خلق من أخلاق الحاكم، فى حين أن المنطق العقلانى أثبت عبر العصور أن العدل نظام من أنظمة الحكم الذى هو بمثابة عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكوم، وبالتالى فهو شريعة المتعاقدين. وإذا حدث أن عدل الطاغية بين الناس فى موقف معين، فعدله مجرد نزوة شخصية لظروف مزاجية خاصة به، وسرعان ما تزول لأنه يعتقد أن العدل عامل ضعف بالنسبة له، أما الظلم والقهر والبطش فكلها علامات مادية ملموسة للجبروت والسطوة، وذلك برغم أن العرب من الشعوب التى تتغنى بأن العدل أساس الملك.

إن المساواة هى أساس العدل، وما دام الناس سواسية فهم بالحقيقة أحرار. ودولة الأحرار انتخاب وتداول للسلطة، بل إن عبقرية اللغة العربية تتجلى بين مختلف لغات العالم حين تستخدم لفظ «دولة» الذى لا يعنى سوى تداول السلطة. وقد يعنى انهيارها واندثارها بحكم أنه ليست هناك سلطة خالدة، ومن هناك برزت هذه التعبيرات الشهيرة مثل «الأيام دول» أو «دالت دولته أو أيامه» ... إلخ. فالحاكم يحكم لأنه مواطن قادر على القيام بهذه المهمة وليس لأنه سيد، وهو يصل إلى السلطة بإرادة المواطنين ويتركها أيضًا بإرادته بل أن هناك من القادة والرؤساء من ترك السلطة بإرادته لإحساسه أنه لم يحصل على الأغلبية التى كان ينشدها فى الانتخابات برغم أن الأغلبية التى فاز بها كانت تؤهله أن يواصل الحكم بجدارة، مثلما فعل شارل ديجول فى فرنسا ومارجريت تاتشر فى بريطانيا. وهناك أيضًا من ترك السلطة لإيمانه بضرورة تداولها وتدريب الأجيال الجديدة على ممارستها، مثلما فعل ليوبولد سنجور فى السنغال، ونلسون مانديلا فى جنوب أفريقيا. فأمثال هؤلاء القادة والرؤساء كانوا من اليقظة العقلية والفكرية بحيث جعلوا من أسلوب تخليهم الإرادى عن السلطة درسًا حضاريًا مضيئًا للأجيال

التالية، ومؤكدًا لها أن اليقظة العقلية هى القيد الذى يكبل الغرائز والشطحات، ويلزم الجميع، حكامًا ومحكومين، باحترام الحدود الفاصلة بين الحيوان والإنسان، والتى تتمثل فى القيم والقوانين والتقاليد والمعارف والخبرات التى لا يمكن أن يدركها الحاكم بمفرده، وإنما يهتدى إليها من خلال حياته المشتركة مع جموع المواطنين. وإذا حاول الحاكم أو أى مسئول فى السلطة أن يفلت منها أو يعبث بها، فإن المجتمع يرده إلى احترامها أو يردعه إذا تمادى فى غيه. ولذلك فإن العقل الجمعى هو الفيصل النهائى فى إشكاليات الحكم والسلطة، وليس العقل الفردى للزعيم مهما كان «عبقريًا» أو «ملهمًا».

لكن المأساة أن الغيبوبة يمكن أن تصيب هذا العقل الجمعى أيضًا. والعقل العربى أوضح دليل على ذلك، بعد أن ثبت بالدليل القاطع أن التخلف الذى تعانيه المجتمعات العربية هو فى المقام الأول تخلف ذو طبيعة عقلية وفكرية وثقافية، وليس مجرد تخلف تكنولوجى وعلمى واقتصادى وتنموى، مقترن بالفساد والاستبداد السياسى. فبعد الهزائم والكوارث والحروب والصراعات المتتابعة التى تكالبت على المجتمعات العربية فى زمن قياسى، بدا العرب وكأنهم مصرون على الانتحار، ولم تعد فلسطين هى قضيتهم القومية الأولى، بل عقلهم الذى غاب عن المنطقة، فتحولت إلى مستشفى للأمراض العقلية بلا أطباء معالجين. وفشلت كل محاولات العقلاء والمفكرين من الكتاب والإعلاميين فى علاج الحالة المتفاقمة، لأن الطوفان الغريب والمشبوه كان أعتى وأقوى من كل المحاولات.

حتى زمن قريب كان العرب يتكلمون عن عجز عربى يعوقهم عن دخول عصر الحداثة، أصبحوا الآن يرفضون باصرار أية محاولات للتحديث وسدة الفجوة التى تفصلهم عن مجريات عصرهم. وبدا العقل العربى وكأنه غابة من علامات الاستفهام والتساؤلات المستعصية على أية إجابات مقنعة كفيلة بالخروج من المتاهة. أحيانًا يبدو العقل العربى فى غيبوبة مزمنة قد تقضى عليه فى نهاية الأمر. وهى مزمنة ومستعصية على كل علاج لأنها استطاعت أن تصمد وتتصدى لكل الزلازل التى توالت على المنطقة العربية بطول قرنين ابتداء من حملة نابليون

التى فتحت العيون العربية على الحضارة الغربية، إلى الاجتياح الاستعمارى البريطانى والفرنسي والإيطالى، إلى التحدى الاسرائيلى: نكبة ١٩٤٨، وعدوان ١٩٥٦، ونكسة ١٩٦٧، ونصر اكتوبر ١٩٧٣، والحرب الأهلية اللبنانية، وانتهاء بحربى الخليج فى الكويت والعراق. وكان من الممكن أن يصبح أى حدث من هذه الأحداث المصيرية، نقطة تحول مصيرية فى تاريخ المنطقة بأسرها، على أساس أنها درس تاريخي يمكن الاستفادة به فى الانطلاق إلى آفاق ايجابية حضارية. لكن شيئا من هذا لم يحدث إذا سرعان ما عادت الأمور الكئيبة إلى مجاريها الآسنة، وطفح اليأس حتى غرقت المنطقة بأسرها بين طياته من «الخليج الثائر إلى المحيط الهادر».

وكالعادة كلما تراكمت الهزائم وتكالبت الإحباطات واتسعت هوة اللحاق بموكب الحضارة المعاصرة، تشبث العقل العربى بأضابير التراث، وكأنه يحاول اثبات وجوده المتهافت بأن يستعيض العرب عن حاضرهم بماضيهم، وأن يردوا على أسئلة الأحفاد بأجوبة الأجداد، وأن يتعالوا على الواقع والحاضر بالتغنى بأمجاد الماضى. وقد نسى هذا العقل المتخلف المريض أن العقل الذى يفشل فى أن يكون ابن عصره وقادرا على استيعاب آفاقه، لا يمكنه أن يكون ابن أى عصر آخر لم يعشه، مهما كان هذا العصر ذهبيًا. لأن روح العصر هى وجود حى يسرى فى عقول وأجسام أبنائه، لكن العصور لا تتوقف عن التتابع والتطور والتغير، ومن هنا كانت البصمة التى تميز أبناء كل عصر عن أى عصر آخر، وتمنحهم آفاقًا علمية وحضارية وثقافية وسياسية لم تكن متاحة لأى عصر من العصور السابقة.

ولعل من أهم سمات الغيبوبة العقلية عند العربى أنه اعتاد أن يبرر كل خيبة أمل أو حتى كارثة تحيق به، بمؤامرات تحاك ضده من أطراف مباشرة معروفة أو غامضة مجهولة. ولديه عدد هائل من الحجج أو الذرائع أو المشاجب، يعلق عليها هزائمه وخسائره وفضائحه. فى مقدمتها مشجب الاستعمار، ومشجب الصهيونية، ومشجب الامبريالية ثم الامبريالية الجديدة، ومشجب المؤامرة، ومشجب المحافظين الجدد . . . إلخ. وبالطبع فإن القدر نفسه لم ينج من استخدامه كمشجب يعلق عليه العربى الفاشل أسباب خروجه من مسار العصر

والتاريخ نتيجة لتواكله وجهله وخنوعه وغيبوبته وضياعه، متجاهلاً أو جاهلاً بقانون السبب والنتيجة، ومتصورًا أن من حقه على القوى الخارجية المتربصة أن لا تحتك به من قريب أو بعيد لأنه ابن الأكرمين !! ومتناسيًا أن الصراعات والمؤامرات الخفية والظاهرة هى المحاور والقوانين التى ينهض عليها العمل السياسى والعسكرى بطبيعة الحال، منذ أن عرف الإنسان السياسة ومارسها، ولذلك فإن العربى الفاشل لا يزال يراهن على مبدأ المعجزة والتدخل الإلهى، وكأنه نسى الآية الكريمة التى تؤكد: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

إنها غيبوبة عقلية مزمنة ومتفجرة بأسئلة حائرة وشائكة لا تحصى. وفى مقدمتها السؤال العتيد الذى ظل بلا إجابة محددة أو مقنعة منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين وهو: هل نحن متخلفون؟ وإذا كنا كذلك فما هى الأسباب الموضوعية التى أدت إلى هذا التخلف المزمن؟ لم يتوقف رواد النهضة الوليدة فى تلك الفترة المبكرة عن البحث عن الأسباب التى أدت إلى تخلفنا فى حين تقدم غيرنا وبعضه كان أكثر تخلفًا منا، وأيضًا الأساليب التى يمكن أن تساعدنا على الخروج أو الصعود من هاوية التخلف ثم اللحاق بالمتحضرين.

والآن انقلبت الأمور رأسًا على عقب بعد أن تولدت عن الغيبوبة العربية منجهية غريبة وجوفاء تنادى بأن العرب كانوا حملة مشاعل التقدم والحضارة وسيظلون كذلك لأن هذا هو قدرهم، مهما ادعى الحاقدون بأنهم خرجوا بعيدًا عن مسار التاريخ. وقد استمرأ كثيرون هذا الوهم اللذيذ، فلم تعد تشغلهم الأسئلة والقضايا التى أقضت مضاجع رواد النهضة منذ أكثر من قرن، لأنهم أعلى وأرقى منهم، وعليهم أن يفكروا ويسلكوا على هذا الأساس. هم أعلى وأرقى من الحضارة الغربية: حضارة العلم والتكنولوجيا والانطلاق إلى الكواكب والمجرات الأخرى والاختراعات والابتكارات والاكتشافات التى لا تتوقف فى سعى محموم لتغيير شكل الحياة وأسلوبها على الأرض. هم أرقى وأعلى من كل ذلك لأنهم رسل ومبعوثو الشرق الروحانى إلى الغرب المادى والدنيوى والإباحى والذى لا يعرف من الحياة سوى المتع الحسية الزائلة التى لابد أن توردة موارد التهلكة فى النهاية. وهذا هو التخلف بعينه !!

لقد أدت الغيبوبة العقلية إلى قلب كل الأمور المصيرية رأسًا على عقب، فبدلاً من معيار التقدم والتخلف الحداثى والإصرار على جعل الحياة جديرة بأن تعاش من خلال توظيف كل طاقات العقل وإمكاناته بصفته أعظم هبة منحها الله سبحانه وتعالى للإنسان، أعيد العمل بمقياس القرون الوسطى: الكفر والإيمان. وكانت النتيجة أن اختلط الحابل بالنابل، وأصبح من حق أى فاشل أن يكفر الآخرين دون أن تكون له أية دراية بعلوم الدين، بل من حقه أن يُكفر الحضارة الغربية بأسرها على أساس أن أهل الكفر متأخرون حتى لو كانوا متقدمين فى واقعهم المادى والدنيوى، لأنهم فى نهاية المطاف من أهل النار. كم تكون سعادة مثل هذا الفاشل الجاهل بعلوم الدين والدنيا، عندما يملك مثل هذه السلطة الروحية والدينية، ويتحكم فى مصائر العباد الذين غابت عقولهم وأصبحوا رهن إشارته، فإن عنجهيته فى هذا الإطار تصبح عجرفة وسطوة بلا حدود، خاصة عندما يجد أن تأثيره فاق تأثير علماء الدين الأجلاء الذين يخاطبون عقول الناس ويحترمونها بدلاً من اللعب على أوهامهم وهواجسهم وإحباطاتهم وشطحاتهم التى قد توحى إليهم بالتمتع بنفس أساليب العنجهية والعجرفة والاستعلاء الكاذب الذى قد يزين لهم بدورهم تقمص شخصية عالم الدين. فإذا كان مثل هذا الفاشل قد تفوق فى ممارسة هذا الدور، فهذا دليل دامغ على أن الساحة قد أصبحت مفتوحة لكل من تسول له نفسه أن يحاكيه.

وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه الغيبوبة العقلية على المحاولات المضطربة والخطوات المتعثرة والتناقضات الصارخة التى تجلت فى مختلف التوجهات التى سعت لمعالجة قضية التخلف العربى المزمن. فأحيانًا تخرج فئة (عسكرية غالبًا) تقوم باسقاط البنية الفوقية للمجتمع، ظنًا منها أنها تختزل الزمن وتضبط الناس تحت شعارات الاتحاد والنظام والعمل، كى يصبحوا طاقات متفجرة بالانتاج فى شتى المجالات، ويقيلوا وطنهم من عثرته التى أوشكت أن تقضى عليه، وهذا ما أطلق عليه ظاهرة الثورات والانقلابات. وكان الانقلاب العسكرى المصرى فى عام ١٩٥٢ والذى عرف باسم ثورة يوليو المباركة، بمثابة النموذج الذى سارت على هديه كل الانقلابات العسكرية التى اجتاحت المنطقة العربية مثل حمى سرت فى

الجسد العربى الذى لم يبل منها، نتيجة للنكسات المتتالية التى تكالبت عليه وأنهكته وجعلته يبدو فى أحيان كثيرة جثة هامدة. وكانت هذه الانقلابات تجسيدًا حيًا للغيبوبة العقلية التى تمثلت فى الحماس الأجوف والانفعالات الطائشة وكل ما من شأنه أن يمنح العقل أجازة إلى أن يشاء الله أمرًا كان مفعولاً. ونظرًا لهذا الهياج الجنونى فقد الناس القدرة على الاستقرار والتنمية، وتدهورت مستويات المعيشة، لولا الهجرة إلى بلاد النفط الذى انقذت عوائده المنطقة العربية من كوارث مؤكدة.

وأحيانًا أخرى تبرز تنظيمات حزبية توهم البؤساء المغيبين بأن العناية الإلهية قد أرسلتها لإنقاذهم من شقائهم المقيم، وبين طيات الغيبوبة يصدقونها لدرجة أنها قد تحقق شعبية يمكن أن تمنحها ثقلاً سياسيًا. ومع ذلك تظل العصابة التى أسستها غارقة فى نخبويتها، بحيث لا تبيع سوى الأوهام للذين صدقوها. ونظرًا لأنه لا يصح إلا الصحيح، فإن الأوهام سرعان ما تنقشع، وينسحب البساط من تحت أقدام هذه الأحزاب المفتعلة، ولا تجد فرصة لانقاذ ما يمكن انقاذه، سوى أن تتآلف لتتآمر مع العسكر بحكم أن الجيش هو السلطة الوحيدة الفعالة فى البلاد. وعندما يجد العسكر أن الفرصة قد أتت إليهم على طبق من ذهب، فإنهم يهتبلونها، وتفاجأ الجماهير الجالسة فى مقاعد المتفرجين بسقوط الأنظمة، وإلغاء الدساتير، ورفع شعارات جديدة مدوية لدغدغة مشاعر الناس تمهيدًا للدخول فى غيبوبة من نوع جديد. وعندما تحظى بدعم الجماهير المنطلقة فى الشوراع والميادين للهتاف من أجل النظام الجديد الذى لا تعرف عنه شيئًا سوى الشعارات المعلنة، فإن هذا النظام يستغل هذا الجيشان العاطفى والمد الانفعالى ليسخر إمكانات المجتمع بهدف إحكام السيطرة على الشعب ومقدراته.

وهناك أنظمة أخرى ذات جذور أو أصول عسكرية، لكنها تدرك أنها الوحيدة التى لها الحق فى ممارسة لعبة السياسة، سواء من خلال حزب خاص بها أو أى تنظيم سياسى آخر، والويل والثبور وعظائم الأمور لمن تسول له نفسه أن يشاركها اللعبة عندما يزين له غروره أن فى إمكانه أن يصبح طرفًا فيها. وهذا الأنظمة البوليسية أو المخابراتية تبدو مستقرة ومستمرة ليس لإيمان الجماهير بها،

ولكن لأن كل الأنفاس معدودة، والكلمات مسجلة بالصوت وربما بالصورة. فقد استوعبت هذه الأنظمة الدروس المستفادة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة فى البلاد التى كان يطلق عليها تعبير شهير وهو «بلد الذى يستيقظ مبكرًا». بمعنى أن أى ضابط (لا يشترط أن يكون برتبة كبيرة) فى إمكانه أن يكون مجموعة من زملائه فى سلاحه أو أية أسلحة أخرى، خاصة من الطيران والمشاة، وقبل بزوغ الفجر ينطلق مع مجموعته لاحتلال المعسكرات الحيوية بمساعدة أعضاء تنظيمه العاملين فيها، وكذلك مبنى وزارة الدفاع، ومبنى الإذاعة والتليفزيون، وغير ذلك من المؤسسات أو الهيئات المؤثرة. وعندما يستيقظ الناس يفاجئون بالبيان الثورى الأول الذى يبشرهم بانقشاع الغمة وبداية عهد الازدهار الذى حلموا به طويلاً. ولا مانع من إعلان حظر التجول وقتل كل من يتجاهله.

استوعبت هذه الأنظمة البوليسية والمخابراتية هذا الدرس جيدًا، وبعدها لم يستيقظ أبدًا، لا مبكرًا ولا متأخرًا، من سولت له نفسه قلب النظام الذى أصبح راسخًا كالجبال الرواسى. وتحولت الغيبوبة التى سيطرت على الشعوب العربية ومنحت العسكر المغامرين الفرصة الذهبية لكى يتربعوا على كراسى الحكم ويتحكموا فى مصائرها وأعناقها، من غيبوبة تكاسل وتواكل ولا مبالاة وسلبية إلى غيوبة مفروضة عليها بوسائل القهر والبطش والتنصت والتجسس. وحتى الواعين المدركين لحقائق الأمور الجارية، التزموا الصمت والتجاهل إيثارًا للسلامة. وكان من الطبيعى أن لا تؤمن هذه الأنظمة، على اختلاف مبادئها وشعاراتها، بالفرد وحقوقه الإنسانية، وما كان لها أن تتبنى قضايا هذا الإنسان لأنه ليس على قائمة أولوياتها، ذلك أن وجودها نفسه كان وسيظل نفيًا للإنسان. بل إن وجود الواعين والمدركين للحقائق وسط أى شعب هو فى الواقع نفى صامت لهذه الأنظمة.

لكن حقائق الحياة تؤكد دائمًا أنه ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، وأنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح، وأن الأوضاع المضادة للطبيعة البشرية لا يمكن أن تصمد وتتصدى وتستمر إلى ما لا نهاية، وأنه لولا القوى التصحيحية التى ينطوى عليها الوجود الإنسانى لما استمرت الحياة على الأرض. فلم يكن يخطر ببال حكام

الأنظمة البوليسية والمخابراتيــة اندلاع ثورة استطاعت أن تجتاح العالم أجمع، ثورة لم يشعلهــا ضابط مغــامر فى أحد الجـيوش العربيــة، بل لـم يشعلهــا إنسان على الإطلاق، لأنها كانت تطوراً أو نتيجة طبيعية للثورة الإلكترونية التى جعلت العالم قرية كـونية صـغيرة. إنهــا الثورة المعلوماتـية التى جعلت العــالم كله يدرك لحظة بلحظة مــا يدور فى كل أرجائه، وأصبح الإنــسان قادراً على مـعرفـة ما يدور فى وطنه من خلال القنوات الفضــائية، أضعاف ما يعرفــه من خلال الإعلام المحلي، خاصــة إذا كان لا يزال يتبع الأساليب القــديمة فى التعمـية والتجاهل والتـحريف والتلوين والتهويل والتهوين. وبدا الطغاة التقليديون وكأنهم ضبطوا عراة فى حمام شعبى بعد أن كانوا ذوات مصونة لا تمس فى قصور منيفة، لا يظهرون منها إلا فى أروع المناسبات التــاريخية العزيزة جداً على قلوبهم، ويتصــورون أنها كذلك على قلوب الرعـية. وقـد أثبتت هذه الثـورة المعلوماتيــة أن الكلمة أو الصـوت أخطر وأعمق تأثيراً من الرصــاصة والقنبلة، خاصة فى مـجال الغيبوبة العــقلية السائدة، لأن التراكم المعــرفى المتواصل من شــأنه أن يفتح كل منافـذ العقل على مـعطيات العصر وبالتــالى لابد أن يوقظه كمدخل لتفـكير جديد يترتب عليــه سلوك مغاير. وهو ما يثـبت قدرة هذه الثـورة المعلوماتيــة على تغيـير شكل الحـياة على الأرض بأساليب تصـعب على الحصــر. وقد يحاول الطغــاة التصدى لهــذه الثورة، وهذا سلوك متــوقع منهم، لكنهم يمكن أن يدركوا فى وقت مــتأخر أن كل مــحاولاتهم للتصدى كانت بدافع حلاوة الروح.

إن الأوضاع العربية الآن تمثل مشهداً مأسويا مفجعاً، سواء فى مجال التنمية المادية أو البشــرية. ويكفى الإطلاع على تقــارير منظمات الأمم المتـحدة وصندوق النقد الدولى، لنرى أن الشــرق الأوسط وشمال أفريقيــا مناطق لا تزال تعيش فى قرون مضت. لـم يـستطع العرب أو لـم يهتـموا بمحو الأمية القــديمة، فإذ بهم فى مواجهة أميــة جديدة هى أمية الجاهل بالكمبيــوتر، فى حين أن العقول التي دفعت مجتمعاتنا ثمن توصيلها إلى أعلى درجات العلم غارقة فى البؤس والضياع، لا أحد يهتم بهــا أو يفكر فى تطبيق أبحاثها ودراســاتهم الملقاة على الرفوف نهبًــا للتراب

وغذاء للفئـران. ولذلك لم يتجاسر أحد أن يلومهـا حين هاجرت إلى بلاد أخرى واسـتطاعت أن تتـفوق عـندما وجـدت المناخ العلمـى الصحى. أمـا التـردى فى الإسكان والتعلـيم والخدمات الاجـتماعـية، فقـد فاق أرقام الاحـصاء الواردة فى تقارير منظمات الأمم المتـحدة، فى حين أن القهر والبطش وانتهاك حـقوق الإنسان قد بلغ أعلى مـعدلاته العالميـة فى المنطقة العربية الـبائسة، والمرأة العربيـة مازالت محرومة من اثبـات وجودها على كل المستويات، والتربية تلقـن الصغار، أساليب الإرهاب وعدم التـسامح وكراهيـة الآخر، وكأن المجـتمعـات العربية مـصرة على الضياع والانتحار لأنها فقدت عقلها.

لكن من الخطأ البين أن نحـمل كل هذا الخراب للأنظمـة العربيـة وحدها. فهى لم تهـبط على الأرض العربية من أطباق طائرة أو من كـواكب أخرى، ذلك لأن المغامـرين الذين استـولوا على مقـاليد الحكم فى بلادها هم من أبنائـها الذين تربوا وترعرعوا على أفكارها وقـيمها وتقاليدها، وإذا استطاع مـغامرون آخرون أن يطيحـوا بهم ليحتلوا مواقـعهم فى الحكم، فلن يأتوا بالمعجزات وإنما سـيواصلون السـير على طريق الضـياع وإن اخـتلفت الأساليب والشـعارات. ومن هنا كـانت الانقلابات المتتابعة بمثابة عمليات إجهاض مستمرة، أفقدت الأرض العربية أى أمل فى اثمار أو ميلاد جديد. ولذلك فإن هذه الأنظمـة إذا تغيرت، فإن الحال العربية لن تتبدل من تلقاء نفسها، ولن يدخل العـربى إلى حضارة العصر من بوابتها التى عبرها كثيرون من قبل.

إن المعضلة أكـبر من مجرد أنظمـة هى فى معظمهـا رسوم متحـركة، وإنما تكمن هذه المعضلة فى الإنسان نفسه بصفته محور أية حضارة. فإذا كان مخربا من الداخل فكرًا وعـقـلاً وسلوكـًا، فلا أمـل فى أن يخطو وطنه خطوة واحـدة إلى الإمام، بل على العكس سيتـراجع إلى الخلف خطوات وخطوات بالنسبة للأوطان الأخرى التى تحرص على التقـدم فى كل لحظة تعيشها. ومن هنا كانت حـتمية أن يتعرف الإنـسان العربى على نفسـه وعلى العالم من حوله حتى يسـتطيع أن يقرر مصـيره بعقـلانية وموضـوعية على كل المسـتويات القومـية. وأول خطوة لابد أن

يخطوها أن يواجه معضلاته المزمنة بأسلوب علمى وعملى مباشر دون أية محاولات للمراوغة أو التجميل أو التهوين أو خداع النفس والآخرين. يجب عليه أن يتأكد من أنه متخلف كنقطة انطلاق، ثم يشرع فى الإجابة والبحث عن السلبيات والأسباب المتعددة والمتشابكة التى جعلته متخلفًا، ثم عن وسائل وخطط الخروج من هاوية التخلف التى قبع فى قاعها.

هذه المعضلات لا يمكن مواجهتها وتفكيكها بانقلابات، ولا بتشكيل أحزاب هزيلة مصنوعة من ورق غير مقوى، ولا باثارة نعرات الإرهاب والحروب الأهلية والقبلية، فكل هذا من شأنه مضاعفة النزيف الذى أصاب الجسد العربى بأخبث أنواع الأنيميا. وإنما هذه المعضلات هى المهمة القومية الملقاة على عاتق العلماء والمفكرين والمثقفين، لأنهم يملكون أسلحة ومناهج مواجهتها وحلها ضمن استراتيجية علمية وعملية طويلة المدى. وهذا ليس اكتشافا جديدًا، وإنما هو الدرب الذى سلكته الشعوب التى سبقتنا إلى النهضة والتنوير، والتى لم تستطع أن تنجز هذه المهمة الحضارية إلا من خلال الصحوة الفكرية التى تخلصت من آثار أية غيبوبة فكرية سابقة، وتنقيه تراثها من كل السلبيات التى تعتوره. فالعقل هو السلاح الذى يتحتم استخدامه وتوظيفه على كل المستويات وفى كل المجالات، فهو هبة الله عز وجل للإنسان كى يفرقه عن الحيوان الأعجم. وبدون هذا السلاح فإن كل الجهود تتحول إلى محاربة طواحين الهواء.

ويجب أن تتعلم الشعوب العربية أن الحكومات لا تملك خاتم سليمان أو مصباح علاء الدين، ولو لجأ إليها العلماء والمفكرون والمثقفون لإنجاز مهمتهم الحضارية، فسوف يضلون الطريق فى دهاليز البيروقراطية، وقد يعجزون عن الخروج منها، ذلك أن البيروقراطية العربية هى فى جوهرها مجرد تعويق وتعجيز. والشعوب والمجتمعات المدنية والجمعيات الأهلية هى التى تصنع النهضة وليست الحكومات التى تنهض أبنيتها على الموظفين البيروقراطيين، والتى تتغير وتتبدل لأنها مجرد أدوات فى أيدى الشعوب التى تخرجها من السلطة إذا وجدتها عاجزة عن تلبية احتياجاتها. أما الشعوب فلا تتبدل وإن كان فى الإمكان تغيير توجهاتها

الفكرية وتوظيفها من أجل أفق جديد ومستقبل منشود. إنها عملية حضارية ليست سهلة على الإطلاق وتحتاج إلى مواصلة وجد ومثابرة وإيمان برسالة مصيرية، بشرط تجنب أية عربدة سلطوية، سواء أكانت سلطات سياسية أم سلطات اقتصادية. ولو أحس الشعب باخلاص وكفاءة طليعة العلماء والمفكرين والمثقفين فى القيام بمهمة التجديد الشامل، فإنه لن يتوانى عن التكتل خلفها وتشجيعها أدبيًا وماديًا. فالشعوب العربية تفتقر تمامًا إلى القدوة التى إذا وجدت، فإنها تصبح منارة للجميع.

لكن عند طرح قضية التمويل الذى لا يمكن تجاهله فى مجال إقامة مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية. ففى البداية لابد أن يلمس الناس بعض أنواع النشاط الفعلى لتواجد هذه المؤسسات والجمعيات فى الساحة، إذ إن الجماهير العربية فقدت ثقتها تمامًا، لعقود متتالية، فى مثل هذه الأنشطة التى اعتمدت على الأقوال أكثر من الأعمال. إن القدوة الجديدة الآخذة فى الرسوخ، يمكن أن تعيد الثقة إلى الجماهير مرة أخرى فلا تبخل بالدعم المالى والمادى على مثل هذه المؤسسات والجمعيات الوليدة. وبرغم هذه الصورة القاتمة، فإن الفضاء العربى لا يخلو من بصيص أمل يؤكد أن الغيبوبة العقلية العربية لم تتحول حتى الآن إلى موت سريرى، بل ويمكن أن تصبح صحوة فكرية وعقلية تشع بالضوء والحيوية وتطارد الموات العربى أينما حلّ. فقد عقد «مؤتمر الحداثة والحداثة العربية» ما بين ٢٩ و ٣٠ أبريل ٢٠٠٤، إعلانًا عن افتتاح «المؤسسة العربية للتحديث الفكرى، للكتاب الليبراليين والعلمانيين». وكان المحامى ورجل الأعمال الليبى المقيم فى إيطاليا محمد عبد المطلب الهونى، قد ألقى كلمة الافتتاح وختمها بقوله:

«وبعد اجتماعات لم تطل كثيرًا، وجدنا أنفسنا فى ألفة فكرية كانت نتائجها هذه المؤسسة التى تشرف بتدعيمكم. وقد قبل الأخوة منى مشكورين، منحتى لهذه المؤسسة وهو مبلغ لا يتجاوز المليون دولار. وبما أن هذا المبلغ ضئيل بالمقارنة مع البرامج التى أعلنها، فإننى ومن هذا المنبر، أدعو من تعنيه مبادئها وأهدافها أن يقدم لها الدعم. وكل ما سنقدمه، فى مقابل ذلك، التزام أهداف المؤسسة وتحقيق برامجها، وذلك بشفافية كبيرة. فنحن نقبل الأموال من أى جهة ما دامت غير

مشبوهة، وما دامت هباتها غير مقرونة بالشروط التى تتعارض مع أهداف مؤسستنا. وسوف تكون موازنة «المؤسسة العربية للتحديث الفكرى» علنية بحسب قانون دولة التأسيس فى سويسرا.

هذا النموذج الحضارى صالح للتطبيق على مشروعات أخرى شبيهة، يمكن أن تثرى هذه التجربة الرائدة، وذلك على أمل أن يقوم المال العربى بهذه المهمة النهضوية. فالمال ضرورى جدًا في مجال الفكر والثقافة والتنوير، ولكن بشرط أن يكون تابعًا للفكر وإلا أصبح المشروع تجاريًا محضًا فى نهاية الأمر، فهو مجرد وسيلة للتطوير الفكرى وليس للكسب الاقتصادى. لكن القضية لا تخلو من مشكلة معقدة، مثلها فى ذلك مثل أية قضية عربية أخرى، وهى أنه يفترض فى البورجوازية العربية أن تكون مصدرًا رئيسيًا لتمويل مثل هذه المشروعات التى يمكن أن تعود عليها هى نفسها بالفائدة عندما يتمتع المجتمع بالاستقرار الذى يعتبر الأساس لأية قاعدة اقتصادية متينة. لكنها فى الواقع بورجوازية طفيلية ومشبوهة ومشوشة، إذ إن أغلبها قام على نهب المال العام أيام حظوة القطاع العام، وعندما زحف القطاع الخاص ليحل محله، فإن البورجوازية نفسها سارعت لركوب الموجة الجديدة ونجحت فى اقتسام الريع مع السلطة بحكم ميل رأس المال للتحالف معها حتى يضمن صدور القوانين لصالحه.

لكن هذه البورجوازية الطفيلية تختلف إلى حد كبير عن البورجوازية المنتجة المثمرة التى ازدهرت فى الدول الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية التى اتخذت منها قوة دفع لتشجيع التكتلات الاقتصادية الكبرى، ودعم حقوق الإنسان الذى يطمئن رأس المال على مصير استثماراته، والمساهمة فى البحث العلمى، وتأكيد الحرية الإعلامية، وتحرير المرأة بخروجها للعمل ومساهمتها فى البنية الاقتصادية، وغير ذلك من المهام البورجوازية المنتجة المتطلعة إلى آفاق جديدة فى المستقبل، والتى تؤمن بأن مصالحها هى جزء عضوى من مصالح شعوبها فى التقدم والازدهار. أما البورجوازية الطفيلية فلا ترى سوى مصلحتها المادية فى حدودها الخاصة بها، ولذلك فهى تستميت فى الدفاع عن الإقليمية الضيقة لاكتفائها بنهب إقليمها فى تحالفها مع الحاكم المستفيد منها شخصيًا، مثلما تفعل الرأسمالية الانتهازية المتخلفة.

ويبدو أن أبا العلاء المعرى كان أول من وضع يده على الغيبوبة العقلية التى يحدثها المال عندما يتحول إلى هدف فى حد ذاته، إذ قال: «اثنان أهل العرب: ذو مال بلا عقل وآخر عاقل لا مال له»، والآن ونحن فى مطلع القرن الحادى والعشرين تتأكد صحة مقولة أبى العلاء كأنها تلمس خاصية من خصائص العقلية العربية، وتتمثل فى الهوة العميقة أو الفجوة الشاسعة بين المال العربى فى أغلبه والفكر العربى الإنسانى وخاصة الحداثى منه. وبرغم هذه الصورة المحبطة والقاتلة لأى أمل، فقد كان العرب يؤمنون دائما بالمثل الشهير «اشتدى يا أزمة تنفرجى». فهناك قطاع من البورجوازية الجديدة التى تضم تحت جناحيها كوكبة من رجال الأعمال المثقفين الذين باتوا يتململون من الغيبوبة العقلية التى يمكن أن تجهض طموحاتهم الاقتصادية فى المقام الأول، عندما يجدون أنفسهم مضطرين لتسويق خدماتهم ومنتجاتهم لعملاء وزبائن مغيبين لأن عقلهم تحت رحمة أى أفاك أو مضلل قادر على التلاعب به، ذلك أن الصحوة العقلية هى لصالح الجميع منتجين ومستهلكين، ففى ضوئها كل شىء يسير بناء على نظام علمى يسعى إلى نتائج يمكن التنبؤ بها مسبقًا، وهى الخطوة الأولى على طريق الازدهار والحضارة. والأمل معقود على أمثال هؤلاء المثقفين من رجال الأعمال فى دعم أو إنشاء مؤسسات تخدم مجتمعاتها وتقودها إلى الحداثة مثل «المؤسسة العربية للتحديث الفكرى».

إن هدف هذه المؤسسة وغيرها مما سيستحدث من مؤسسات مستقبلاً يكمن فى ترسيخ العقل النقدى ونشر الفكر الحداثى ومطاردة الغيبوبة العقلية أينما كانت. وفى مقدمة الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف أجهزة الإعلام والثقافة التى تنشر التنوير بين الناس التائهين، وتعمل على تغيير هذا الوضع البائس بفتح مجالات ثقافية وعملية وميدانية لم تكن على بال أحد من قبل. ذلك أن من أخطر الوسائل المعاصرة لصياغة العقول هى الأجهزة الإعلامية والثقافية من أجل العمل للمستقبل وليس للماضى كما يحدث الآن فى المنطقة العربية التى ينهشها صراع احتكرته فئة تدعو إلى العنف وتمجد الموت، وتعمل على تهميش المرأة واسقاط كل العقد الذكورية عليها، وسحق الآخر وابادته، وعدم الاعتراف بالأقليات الدينية والإثنية،

ورفض أى دستور أو عقد اجتماعى من انتاج البشر حتى لو كان فى صالح كل الأطراف المعنية، لأن البشر فى نظرهم مجرد مخلوقات قاصرة يجب تأديبها وتربيتها أولاً بأول، إذا فكرت فى استخدام عقولها، وخرجت عن أوامر الأوصياء عليها.

ولعل من أهم ما يجب أن تتصف به هذه المؤسسات المنشودة، عدم خوض أى صراع سياسى مع حكومات البلاد العربية، ذلك أن هدفها ليس زعزعة الأنظمة ولا الانقضاض عليها لتحل محلها، لأن هذا أمر ليس من اختصاصها على الإطلاق، ومع ذلك فإن من حق أى عضو فى مثل هذه المؤسسة أن يناضل فكريًا وإنسانيًا طبقًا لتوجهه الأيديولوجى من خلال الأسلوب الحضارى الذى يراه مناسبًا لهدفه، ولكن ليس باسم هذه المؤسسة ولا من خلالها. فهى ليست حزبًا يلتزم بقالب معين على شكل تكتل محدد لدرجة أن العضو الذى يشذ عن هذا القالب، لابد أن ينال عقابًا قد يصل إلى درجة الطرد من عضوية الحزب. من هنا كانت المرونة الفكرية والثقافية والعقلية التى تتمتع بها مثل هذه المؤسسة، بل والخصوبة العقائدية التى تجمع فى طياتها كل ألوان الطيف الأيديولوجى نحو أهداف نص عليها قانونها الأساسى، وتتمثل فى العمل المنهجى على تحديث المجتمعات العربية وعقلنتها بإيقاظها من غيبوبتها العقلية، وجعلها أكثر قابلية لاستقبال الحداثة واستيعابها وتحويلها إلى واقع ملموس. إن هذه المؤسسة المدنية تسعى إلى إعادة صياغة كاملة لعقلية الإنسان العربى بحيث يخرج من المتاهات التى فقد فيها اتجاهاته إلى خريطة الحضارة المعاصرة بكل مسالكها المحددة نحو التقدم والازدهار. وبالتالى يمكن أن يساهم فى تغيير مؤسسات المجتمع الأهلى، التى تتسم بالقبلية والعشائرية والطائفية إلى مؤسسات مجتمع مدنى تنخرط فى عمليات التحديث فى كل المجالات، والارتقاء بنوعية الإنسان العربى وبيئته ونظرته إلى نفسه وإلى الآخر.

وإذا كانت الغيبوبة العقلية قد بدأت مع انقلاب يوليو ١٩٥٢، الذى أفسح كل المجالات للعواطف الجياشة والانفعالات المتدفقة فى سخونة فائرة ومتصاعدة بلا توقف. وكانت الكاريزما التى تمتعت بها شخصية جمال عبد الناصر لا تقاوم، بحيث أصبح بطلاً معبوداً للأمة العربية كلها، خاصة فى أعقاب اندحار العدوان

الثلاثـى على مصر عـام ١٩٥٦، وقيـام الوحدة بين مـصر وسـوريا عام ١٩٥٨، وجنون السوريين به لدرجة أنهم استنكفوا سير عربته فى الموكب على أرض الشارع فرفـعوه بهـا بأيديهم وعلى أكتافـهم. كان جنونًا أقـرب إلى السعـار، واختلطت الأوهام بالحقائق، وشمخت قصور الأحلام التى أعـادت إلى العقلية العربية سحر ألف ليلة وليلة فى أضـواء الوهج القومى الذى طمس العـقول والأبصـار جميـعًا وسـار موكب المغـيـبين والعمـيـان إلى حيث لا يدرون، وسـط صخب الحناجـر الصارخة ووميض العيون الجاحظة. ولنا أن نتخيل نوعية المشاعر التي تجتاح الزعيم «الأسطورى» فى مثل هذه المواقف المشتعلة، مع العلم بأنه فى النهاية بشر. إن أى بشر مكانه، مهما كان متواضعًا وبسيطًا ومحصنًا ضد العنجهية والعجرفة، لابد أن تجتـاحه أمواج عاتيـة من الغرور وتضخم الذات بل والتـأله الذى يصور له أنه آت بمعجزات لم يشهد الدهر مثيلاً لها من قبل.

وبالفعل وقـعت معجزة لـم يشهد الدهر مثـيلا لها من قـبل، ولكنها بكل المقاييس كانت لصـالح اسرائيل التى لم تكن تحلم بلمحة عـابرة منها ولا حتى فى أشد الأوهام جنونًا. ففى الساعات الأولى من صباح الاثنين الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، شنت اسرائيل حربًا خـاطفة على مصر وسوريـا والأردن، بدأتها بتحطيم سلاح الطـيران المصرى تمـامًا فى ساعـات معـدودات، إذ كانت الطائرات رابـضة ومكشوفـة على أرض المطارات والقواعد وكـأنها فى غيـوبة خاصة بهـا لأنها فى النهاية طائرات مصرية أو عربية. ثم توالت الضربات الإسرائيلية القاضية طوال أيام لا يزيد عددها على أصـابع اليد الواحدة، ابتلعت فيهـا إسرائيل «المزعومة» سـبعة أضعـاف الأرض التى تقبع عليـها منذ ١٩٤٨ . ابتلعت سـيناء والجولان والضـفة الغربية والقـدس بأكملها بعد أن كانـت محصورة فى القدس الغـربية. لم تصدق اسرائيل نفسها، واجتاحتها نشـوة عارمة وهى ترى مشروع إسرائيل الكبرى يتحول إلى واقع ملموس. لكن الكتاب والمفكرين الإسرائيليين كانوا بالمرصاد لهذه النشوة العارمة التى يمكن أن تنقلب إلى غيبوبة تقضى على اليقظة الإسرائيلية التى عاشت إسـرائيل على هديهـا منذ إنشـائها، وحـذروا من أن تطبق غـيـوبة النشـوة على

الإسرائيليين فى حين يعود العرب إلى وعيهم وعقلهم ورشدهم، بعد أن استيقظوا على الكابوس الجاثم على أنفاسهم منذ صباح الخامس من يونيو، والذي لابد أن يتخلصوا منه بطريقة أو بأخرى، حتى لا يزهق أنفاسهم فى النهاية. وكان الكتاب والمفكرون الإسرائيليون بعيدى النظر، لأن النشوة الاسرائيلية تحولت إلى غيبوبة لذيذة وممتعة، لم تستيقظ منها اسرائيل إلا ظهر السبت السادس من أكتوبر ١٩٧٣ عندما تلقت لأول مرة فى تاريخها ضربة عربية مفاجئة وشبه قاضية، أعادت للعرب وزنهم فى الساحة الدولية، لدرجة أن معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية فى لندن، قدم دراسة أوضحت أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ جعلت العرب القوة السادسة فى العالم.

لكن يبدو أن نشوة نصر أكتوبر أعادت الغيبوبة العقلية إلى العرب فى حين بلغت اليقظة الإسرائيلية أعلى درجاتها منذ حرب يونيو ١٩٦٧. وسرعان ما عادت ريمة إلى عادتها القديمة التى كانت سائدة قبل ١٩٦٧. فقد تصورنا أن نصر أكتوبر هو الحل السحرى والنهائى لكل المعضلات العربية المستعصية، وليس المدخل لكفاح حضارى لا يهدأ، أى أنه كان البداية وليس النهاية. وأعلنت أجهزة الإعلام بمنتهى الثقة لكل الجماهير العربية أنها أصبحت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق طموحاتها التى حملتها شعارات فات أوانها لأن الموازين الدولية كانت قد تغيرت نتيجة لحرب أكتوبر نفسها. فقد عدنا إلى فكر الاختزال مرة أخرى وكأن شيئا لم يحدث، وهو الفكر الذى لا يعترف بتعدد الآراء والاجتهادات والرؤى على أساس أن حرب أكتوبر وحدت العرب مرة أخرى، أى أن وهم الوحدة العربية عاد ليدق الأبواب، برغم أن العرب لم يعرفوا الوحدة فيما بينهم بطول تاريخهم. عاد فكر الاختزال يتكلم عن الأمة كأنها مكعبات صماء أو أصنام ثابتة كما هى برغم المتغيرات الزمنية التى لا تتوقف، ويستعير أوصافًا حديثة لتطبيقها على تجمعات بشرية بدائية ظلت كما هى، ويتجاهل الواقع الموضوعى المتطور باستمرار، مثل الحديث عن الحراك الطبقى فى واقع رعوى قبلى، أو نفى أو استبعاد الآخر والمختلف الذى لا يتبدى وجوده الفعلى إلا فى التحليل التفصيلى الذى يقدم كل

المعطيات التى تلقى الأضواء الفاحصة على التفريعات الجانبية التى يهملها الفكر أو حتى التفكير تمامًا أو المحظور التفكير فيها أصلا. إن التحليل التفصيلى هو الذى يفكك النصوص والمقولات والشعارات المرفوعة ويعيد قراءتها فى ضوء المتغيرات الموضوعية، فهو جرس الانذار الذى يجنب البشر الدخول فى المتاهة أو الوقوع فى الهاوية نتيجة التعثر فى نتوءات قد تبدو غير ذات موضوع أو غير جديرة بالملاحظة، لكنها يمكن أن تؤدى إلى سقوط عظيم مدو. إن هذا التحليل التفصيلى الدقيق هو المرآة التى يرى فيها الإنسان العربى حقيقته وحقيقة الآخر، ويرى العالم كما هو كائن وليس كما يتمنى أن يكون. وبدون هذا التحليل أو الإنذار، ستظل الغيبوبة العقلية مطبقة على الجميع.

وقد أصبح هذا التحليل التفصيلى حتمية لا مفر منها للعقل العربى بعد أن وضعته وفرة المعلومات فى مأزق، وحرمته من حجته المفضلة بأن سبب عجزه عن مجاراة العصر يتمثل فى نقص المعلومات التى تحتكرها القوى المتربصة به. لكن الوضع الآن انقلب رأسًا على عقب، عندما تحول نقص المعلومات إلى تخمة نتيجة لتضاعف المعلومات بمعدل هندسى جعل انتاج المعلومات على المستوى العالمى فى عام أو اثنين يفوق ما كانت البشرية تنتجه في قرون. وأصبح السؤال المصيرى الذى يواجه العقل العربى الآن هو: هل يمكن للعقل أن يحيل هذه المعلومات إلى معرفة حقيقية تصل إلى مستوى الفكر والنظرية ؟! أم أنه سيظل مكبلاً بأساليب التفكير التقليدى العقيم ورؤى الماضى التى اندثرت مع الزمن؟ لقد اتفق المفكرون والمثقفون الأصلاء فى مختلف البلاد العربية على أن الغيبوبة العقلية العربية التقليدية لم تعد معضلته الأولى لأنها كانت مجرد جبهة واحدة يمكن التعامل معها بطريقة أو بأخرى لو صفت النفوس وصحت العزائم، لأن العقل العربى يواجه الآن معركة مصيرية على كل الجبهات بلا توقف لمجرد التقاط الأنفاس، سواء على مستوى التحليل أو التعليم أو الإعلام أو التنظير أو الإبداع أو حتى على مستوى الاستيعاب الواعى. وهو عقل يكاد يكون شبه عاجز عن هذه المواجهة الشاملة لأن مناهجه وسبله وأدواته المعرفية قد عفا عليها الزمن، ولم يكتسب بعد المناهج والسبل

والأدوات التى تساعده على تلبية مطالب عصر المعلومات. أى أنه عقل أمى بالمفهوم السائد فى هذا العصر الذى لم تعد فيه الأمية هى مجرد الجهل بالقراءة والكتابة، وإنما هى الجهل بأدوات التعامل مع معطيات عصر الفضاء الإلكترونى الذى لم تترك أجهزته أى مكان حساس فى العالم إلا واحتلته.

والمعضلة لا تتمثل فى مجرد التعامل مع أجهزة صماء، وإنما لها فروع وجوانب وآفاق متشعبة ومعقدة، منها على سبيل المثال: الثقافية والتربوية والعلمية والحضارية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والأمنية والمستقبلية. . . إلخ. فلابد من توافر شروط أساسية عديدة فى المعلومات المطلوب نشرها وبثها الكترونيًا، أى إرسالها أو دفعها، وكذلك استقبالها أو سحبها بمعنى استرجاعها وتوظيفها وإعادة استخدامها، إذا استخدمنا مصطلحات شبكة الانترنت. وإذا لم تتوافر هذه الشروط فى المعلومات المرسلة، فمصيرها التجاهل التام، كأنها لم تكن. وهذه ظاهرة شائعة كالوباء فى الإنترنت، كنتيجة طبيعية للإفراط أو التخمة فى المعلومات التى أدت بدورها إلى الميل للتخلص من المعلومات أكثر من الحرص على الاحتفاظ بها. وفى هذا الإطار تنحصر معظم النصوص أو الوثائق المعلوماتية التى تنشرها المواقع العربية علي الإنترنت سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية. فهى تفتقر إلى الشروط الأساسية التى يجب توافرها فى النص أو الوثيقة الإلكترونية سواء على مستوى التأليف أو الإخراج. من هذه الشروط سلاسة الصياغة الأسلوبية، وسهولة البحث فى المضمون، والقدرة على الإيجاز والوضوح، والتناص أو التداخل مع نصوص أخرى تنتمى إلى نفس السياق الفكرى للنص أو الوثيقة.

فالشرط الأول الذى يتمثل فى سلاسة الصياغة الأسلوبية، يتجاوز الأساسيات التقليدية لفصاحة اللفظ وبلاغة المعنى وتقبل المصطلح. واللغة العربية، شأنها فى ذلك شأن أية معضلة مرتبطة بالعرب، تفتقر إلى المتمكنين من تماسكها اللغوى والمنطقى بصفة عامة، ومن البنية العامة للوثيقة الإلكترونية، كما تنقصها الدراسات العلمية الحديثة فى تحليل بنية النصوص العربية وأساليب صياغتها، سواء

أكان تحليلاً صرفيًا ومعجميًا ونحويا، وذلك لكشف مضمونها للتعامل معه. ولا يتأتى هذا إلا من خلال دراسة أنماط الوثائق، وأساليب الربط بين الجمل والفقرات، وتكنيك الكتابة، وتنظيم الأفكار فى سياق متبلور. لكن الغيبوبة العقلية المطبقة على البرامج العربية للتعليم، جعلتها تدور حتى الآن فى فلك تلقين الطلبة خصائص الأسلوب الإنشائى الذى لا يفرق بين البلاغة والمبالغة، ويركز على مهارات الخطابة الرنانة والتلاعب بالألفاظ، دون أى اهتمام علمى تحليلى لأصول البناء وصياغة المضمون.

أما **الشرط الثانى** فيتمثل فى سلاسة البحث فى المضمون ورصد محاوره الأساسية من خلال الألفاظ التى تقوم بدور المفاتيح أو المداخل التى يصوغها كاتب الوثيقة للإشارة إلى مضمونها. فمثلاً إذا كان مضمون المقالة أو الوثيقة يعالج أزمة العقل العربى أو ظاهرة الغيبوبة العقلية العربية فى عصر الطوفان المعلوماتى، فيمكن بحثه من خلال عدة مداخل أو مفاتيح لفظية مثل: الإنترنت، النشر الإلكترونى، أزمة الفكر العربى، المهارات الذهنية، التناص، أو بالبحث المباشر داخل سياق النص نفسه. وأية طريقة من طرق البحث هذه، تحتم على ناشرى النصوص العربية على الشبكة أن يوفروا الأدوات البرمجية للفهرسة الآلية لاستخلاص المفاتيح اللفظية، بعد أن أصبح من أصعب الاعتماد على القدرات البشرية فى هذا المجال الذى اجتاحته ظاهرة الإفراط أو التخمة المعلوماتية التى تصيب الإنسان بالعجز فى مواجهتها. هنا تتجلى الغيبوبة العقلية فى الكتب العربية الخالية كلها من الفهارس التى ترد فى نهاية الكتب الأجنبية. ونظرًا لأنه «كله عند العرب صابون»، فإن معظمهم مازال يخلط بين الفهارس وبين قائمة المحتويات التى ترد فى بداية الكتاب. ويمثل الكتاب الخالى من الفهرس متاهة بالنسبة للقارئ، خاصة إذا كان ضخمًا، إذ يتعذر عليه رصد مفهوم أو اقتفاء مصطلح معين عبر الكتاب، فى حين يكتفى قارئ الكتاب الأجنبى بالرجوع إلى الفهرس لمعرفة أرقام الصفحات التى ورد بها المفهوم أو المصطلح الذى يريد أن يلم بكل أبعاده الواردة فى الكتاب.

أما **الشرط الثالث** فيتمثل فى ضرورة الإيجاز والوضوح بحيث يمكن اختزال النص الإلكترونى لتسهيل عملية استخلاص محاوره الفكرية، وربطها بغيرها. وهى ليست عملية سهلة طبقًا للمثل القائل «إن الكتابة بطريقة أقصر تحتاج إلى وقت أطول». ولازال معظم الكتاب العرب يميلون إلى الإطالة والإطناب بحجة أن هذه هى طبيعة اللغة العربية، وكأنها قوالب صماء غير قابلة للتطوير ومجاراة روح العصر وايقاعه السريع اللاهث. ذلك أن سلاسة العربية التى تغريهم بالإطالة، هى نفسها تمدهم بالعديد من وسائل التركيز والإيجاز والوضوح والحذف والتقدير والتجريد والتعميم والتحديد خاصة فيما يتصل بالمصطلح بحيث ينأى بالكاتب بعيدًا عن دوامة التعريفات أو الألفاظ التى تكرر المعانى نفسها. وحتى الآن لم يفعل العرب شيئًا جديرًا بالذكر فى مجال التدريب على أية نظم برمجية للاستخلاص والاختزال الآلى، أو فى مجال البحوث اللغوية النظرية، والإحصاء اللغوى، ونظرية المعنى، ونظرية الأسلوب والدلالة . . . إلخ.

أما **الشرط الرابع** فيتمثل فى التناص أو التقاطع أو التداخل فيما بين النصوص. وإذا كان التناص الآن من أهم أدوات النقد المعاصر على أساس أن الأعمال أو النصوص الأدبية تتداخل بل وتنفتح على بعضها حتى دون أن يعى المؤلفون، فليس هناك نص مغلق على ذاته ومستقل تمامًا عن غيره، فإنه من باب أولى تتداخل النصوص عبر الإنترنت لأنها بطبيعتها منفتحة دائمًا على غيرها من النصوص، وتمارس حرية لا حدود لها فى التواصل والتقاطع، سواء مع نصوص معاصرة أو تراثية أو تاريخية أو حضارية، لكتاب معروفين أو مجهولين، فالعبرة فى النهاية بالنص. وهذا يعود بنا إلى الفهرسة الآلية بصفتها من أهم الدعائم التى تنهض عليها علاقات التناص، لأنها تكشف عن المحاور الفكرية للنص بعدد قليل من المفاتيح أو المداخل التى يمكن أن تشكل قنوات ممتدة إلى نصوص أخرى مرتبطة به.

ولا تتوقف الغيبوبة العقلية عن إفراز سلبياتها المعوقة لإقامة أية جسور ممتدة بين الفكر العربى والفكر العالمى المعاصر، إذ تحرص باصرار لا يعرف الكلل على إقامة الحواجز والسدود بين النصوص العربية والنصوص الواردة من خارج الكهف

العربى حتى لا تتناص معها وتفقد نقاءها وتتلوث بالأفكار الدخيلة !! ولازال كتاب ومفكرون عرب كثيرون يهتفون فى تشنج واضح ضد ما يسمونه «بالغزو الفكرى أو الثقافى»، وهم لا يدركون أن من طبيعة الثقافة الهشة أن تنظر للثقافات المقابلة بصفتها ثقافة مهددة لا ثقافة منافسة، وبهذا فالقائلون بالغزو الفكرى أو الثقافى، إنما يتهمون ثقافتنا، وإن توهموا أنهم يتهمون الثقافة المقابلة. من هنا كان عبث أو جهل بعض مدارس الفكر العربى عندما تحرص على تشييد السدود المعرفية فى وجه الفكر المقابل لها، بمنتهى الفخر والأنفة والكبرياء، ظنًا منها أنها تحمى الفكر العربى من الاختلاط والتهجين فى حين أنها تعمل على ضموره وخنقه فى النهاية. لقد احتوى عصر المعلومات العالم أجمع، والعرب ليسوا استثناء من هذا العصر، فقد انقضى زمن روبنسون كروزو وجزيرته المنعزلة عن العالم.

إن القضية لم تعد مجرد سفسطة أو محاجاة لغوية مثل تلك التى اعتادها العرب وغرقوا بين طياتها، وإنما أصبحت قضية مصير العقل العربى الذى إذا لم يولد معرفة جديدة، فسيتحول العرب إلى أشباح أو مسوخ تتحرك بين أطلال الماضى وخرائبه. فقد تكالبت الأمراض على هذا العقل وفقد عافيته، فى الوقت الذى تتدفق فيه على العالم أجمع منابع المعرفة وموارد المعلومات على اختلاف أنواعها من الإنترنت. فهو لا يزال أسير عاهاته الفكرية، وانحيازاته الأيديولوجية، وعاداته الذميمة فى إلقاء اللوم على الآخرين، وغياب الرؤية الموضوعية المتبلورة، وسوء استخدامه لكل الأدوات المتاحة بين يديه، وفى مقدمتها اللغة العربية التى يتهمها بالترهل والتسيب والميل إلى الإطالة والإطناب، فى حين أن كل هذه المثالب والعيوب هى جزء لا يتجزأ من أمراضه المزمنة، لأن اللغة - أية لغة - مجرد أداة طيعة للمتمكن منها. وهى فى الوقت نفسه مرآة صادقة لعقلية الذى يستخدمها فى الحديث أو الكتابة، وبالتالى لابد أن تعكس أصالته وتمكنه منها أو هزاله وعجزه عن توظيفها.

وقد يبدو لأول وهلة أن معظم هذه المشكلات قد حل نتيجة لفيض المعلومات المتدفقة من الإنترنت، وما على العقل العربى سوى أن يستيقظ من غيبوبته ويشرع فى استيعابها وتوظيفها بل وانتاج معرفة جديدة خاصة به. لكن

الأمر أعقد من ذلك بكثير، إذ إن استقبال المعلومات من خلال الانترنت على شكل إفراط أو تخمة أو طوفان من معلومات لا حصر لها، أمر يحتاج إلى مهارة البحث ولماحية الرصد والالتقاط، ثم استيعاب ما تم رصده والتقاطه، وبعد ذلك توظيف المنظومة المعرفية التى نتجت عن البحث والاستيعاب. وهذه مهمة شاقة وصعبة لمعظم العرب سواء على المستوى النظرى أو العملى، لأنهم مستهلكون للمعرفة وليسوا منتجين لها. وعملية الاستهلاك بطبيعتها أكثر سلبية من عملية الإنتاج التي تتميز بعمليات إيجابية وابتكارية لاكتشاف الجديد. فالاستهلاك يقتصر على الاستيعاب والتوظيف فى حين يمتد الإنتاج ليشمل الكشف والابتكار. ومع ذلك فإن عملية الاستقبال أبعد ما تكون عن طابع التلقى السلبى، لأنها تفاعل إيجابى ينطوى على تدريب ويقظة وممارسة وحكنة.

إن مهارة البحث ولماحية الرصد والالتقاط وغير ذلك من القدرات، انتقلت بالمشكلة من مجرد تخزين المعلومات إلى كيفية البحث عنها ورصدها والتقاطها. فالبحث داخل النصوص يتطلب أدوات ومناهج لغوية ومعجمية، تبدأ بالأصل ثم الفروع ثم الفريعات الدقيقة وأخيرًا الأوراق أو الثمار التى هى جوهر المضمون، تمامًا مثل الشجرة فى تفرعها من الجذر ثم الساق والأفنان والثمار. ومازالت اللغة العربية فى حاجة إلى آليات بحث متطورة ونابعة من طبيعتها وشخصيتها المتميزة. فلم يعد البحث داخل النصوص العربية مقصورًا على القدرات المحدودة للبحث فى دلالة المفاتيح اللفظية التقليدية، بل تجاوزها إلى آليات تنهض على وسائل وأدوات برمجية لاستيعاب أو تحليل مضمون النص آليًا. ولذلك تحتاج اللغة العربية إلى دعم لغوى سواء فى مجال اللغويات النظرية أو التطبيقية أو البحوث المعجمية، وعلى العقل العربى أن ينفض عن نفسه الغيبوبة التى تعوقه، لأن هذه المهمة العلمية والثقافية والحضارية لن ينجزها غيره.

أما عملية استيعاب ما تم رصده والتقاطه من خلال قراءة النص وتحليله لاستخلاص محاوره الفكرية أو المعرفية، فتختلف من قارئ إلى آخر اختلاف بصمات الأصابع، وذلك طبقًا لخلفيته المعرفية والثقافية، ومدى اتساعها وعمقها،

إذ إنهـا تمده بالمؤشرات الـتى يمكن أن يسيـر على هديهـا فى عمـلية البـحث فى الانترنت، وتفـتح أمام عينيـه وبصيرته أبـواب المعرفة التى يمكن أن تظل مـوصدة بدونها. وتشبـه عمليات قراءة النص على الانترنت ومـهاراتها بمستوياتهـا المختلفة معظم أنواع القـراءة الأخرى، وإن كانت الانترنـت تحتاج إلى يقظة أكثـر حدة من تلك التى تحتـاجها قـراءة كتاب أو صـحيفـة، إذ ما أكثـر المعلومات التافـهة، بل والضـارة التى تحتـوى عليـها هـذه الشبكة التـى تمسك بخناق العـالم كاخطبـوط أسطورى. من هنا كانت المستويات المختلفة للقراءة تبدأ بالقراءة العابرة ثم الانتقائية ثم العادية وأخيراً المتعمقة. ومن خلال هذه المستويات تبرز آلية الترشيح أو التقطير المعلوماتى الذى يفـرق بين ما هو مفـيد ومثـمر وما هو تافـه ورخيص. لكن مع الغيبوبة المسيطرة على العقل العربى، فإنه يصبح طاقة هلامية عمياء.

وأخطر نتائج هذه الغـيبوبة أنها تعـوق العقل العربى عن انجاز وتحـقيق أهم وآخر خطوة فى المنظومـة المعرفية نظريًا وعلمـيًا، وهى توظيف واستخـدام المعرفة التى تم الحـصـول عليـهـا واسـتيـعابهـا نظريًا. إنـه بدون هذه الخطوة العـمليـة والتطبيـقية الأخـيرة، يصبح ما سبقـها مـن جـهـد عبثًا لا طائل من ورائه. وفى هذه الخطوة بالذات تتـجلى الغيـبوبة العـقلية العـربية، لأن العـقل العربى اعـتاد التقاعس عند الخطوة النهائية لأنها عادة تكون أصعب وأعقد خطوة.

ولولا الخبرة الأجنبية التى تستعين بها الدول العربية فى مشروعاتها، فإنها من المحتمل أن تتعثر ولا تكتمل فى النهـاية، أو إذا اكتملت فإنها يمكن أن تكون فاقدة لشروط الاتقان والدقـة. وأية دراسة تحليلية للآليات التي تميز العـقل العربى، تثبت أن أحد أهم الأسباب التى ترسخ غـيبوبته هو عدم اكتمال دورته المعـرفية بحيث لا تتحول فى النهاية إلى واقع ملموس، بل تظل مجرد معلومات مجردة فى الرءوس، يحلو التشدق بها اظهاراً للـبراعة العلمية فقط. ولقد اعتاد كـثير من العلماء العرب الاكتفاء بـاكتساب المعرفة دون توظيـفها، وهم الذين يفترض فيـهم أنهم خير ممثل للعقل العربى فى أفضل حالاته. كذلك هناك الذين يتشدقون بايمانهم العميق بالعلم ودوره المذهل فى بناء الحـضـارة المعـاصـرة، لكن كل مـا يصـدر عنهم من أفكار

وتصرفات، لا يمت للعلم بصلة. وطالما أن العلم لا ينفصل عن العمل، فإن هذا تأكيد على أن العقل العربى هو عقل أقوال منمقة وليس عقل أعمال ملموسة.

لقد أصبحت جميع أنواع المعرفة ممارسة يومية بين أبناء الشعوب المتحضرة، لأن بدون هذه الممارسة تصبح المعرفة حبرًا على ورق، لدرجة أن أحد مسميات هذا العصر أنه «عصر اقتصاد المعرفة»، بمعنى أن المعرفة هى كيفٌ لابد من توظيفه، وليست كمًا لابد من تخزينه. فالمعرفة علم وعمل، تنظير وتطبيق، ابتكار وتجديد، مناهج لحل كل المشكلات الممكنة، واستغلال نظم المعلومات، وتحليل الظواهر والمنظومات المعقدة والمركبة، وغير ذلك من آفاق توظيف المعرفة، التى تحتم الارتفاع بالقدرات المتواضعة الهزيلة للعقل العربى إلى مستوى أعلى وأرقى من الذى ضمرت ملكاته الذهنية لدرجة الغيبوبة التى قد تختلف درجات وطأتها، لكنها تظل قابعة فى أعماقه. وهى غيبوبة تبدأ من المدرسة التي لا تجد فى التعليم سوى تلقين سلبى لا يخرج عن نطاق حشو العقل بالمعرفة التى تم تخزينها حتى فات ميعاد صلاحيتها. والإعلام يشارك التعليم بل وينافسه فى أساليب تغييب العقل، ويرى فى جماهيره مجرد متفرجين لا حول لهم ولا قوة، لكن موقفهم أقوى من موقف التلاميذ، لأنهم لن يمتحنوا فيما يقدم لهم من مواد إعلامية مملة ورتيبة، يمرون عليها مر الكرام، هذا إذا مروا، لأن الأطباق اللاقطة مكنتهم من الانطلاق إلى الآفاق الحضارية الرحبة للعالم الخارجى بمجرد الضغط على زر يحضر قنوات هذا العالم التى لا حصر لها فى لحظات خاطفة أمام المتفرج لتقول له: «شبيك لبيك عبدك بين إيديك»، على طريقة مارد ألف ليلة وليلة. فقد نجح الإعلام العربى فى خلق بيئة اجتماعية وثقافية متخلفة، لا تحتفى بالمعرفة وأصحابها بل وتسخر منهم فى شخصيات ومعالجات كاريكاتيرية تجمع بين السخرية والسخافة وثقل الظل. فهو إعلام قام على أساس هش، يفتقر إلى البنى التحتية الحديثة كنظم الأرشيف والتبويب الإلكترونى والتحرير والصياغة وغير ذلك من أدوات ووسائل توظيف المعرفة بأسلوب شيق وجذاب. وبعد كل هذه السلبيات ومظاهر العجز الفاضح فى مجال المنافسة مع فضائيات العالم المتحضر، نشكو

ونولول من محاولات ما يسمى باحتلال العقل العربى وغسيل المخ الجمعى المتدفق من العالم الخارجى، وكأنه يفترض فى هذه الفضائيات التي تعيش عصر المنافسة المحمومة أن تجند قنواتها لحماية العقل العربى من اختلاله أو التلاعب به !! وهو الذى يعيش غيبوبة مستعصية تجعله ريشة فى مهب أية رياح إعلامية، قد يكون مصدرها دولاً دخلت الساحة الإعلامية بعد الدول العربية.

ومن المعروف أن صناعة الغيبوبة أو تغييب عقل الآخر أصبح من أهم وأخطر الأسلحة التى تستخدمها أجهزة الإعلام والدعاية والمخابرات والسياسة الخارجية، فما بالك لو كان عقل الآخر فى غيبوبة مزمنة ومن صنع غفلته وأوهامه ؟!! أى أنه لن يجهد الطرف المهاجم فى ابتكار غيبوبة يمكن أن يتسلل منها إليه ! وهو المنهج الاستراتيجى الذى اتبعته السياسة الخارجية الأمريكية منذ سنوات عديدة مع الدول العربية، عندما وظفت الغيبوبة العقلية العربية فى تحقيق أهدافها العاجلة والآجلة، ولم تكلف نفسها أن تبتكر لها غيبوبة خاصة بها. فكان من السهل عليها أن تعمل على تهيئة الظروف أمام نظام عربى ما، لكى يتحرك فى إطار غيبوبته العقلية واغراء الظروف المصنوعة له خصيصا من قبل الأجهزة الأمريكية السرية والعلنية، صوب مغامرة، أو حرب، أو أزمة تؤدى إلى كارثة فى نهاية الأمر. وفى بداية الأمر يتصور مثل هذا النظام أنه هو صانع هذه الأحداث وبطلها الذى سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه، إذ إن كل الظروف المصنوعة له والمحيطة به تؤكد له أنه سيخرج من المغامرة، أو الحرب، أو الأزمة، بطلاً مظفرًا ومكللاً بأكاليل الغار، بحكم أن العقل العربى لا يزال يعيش فى بطولات الماضى وأوهامه التى تطمس بصره وبصيرته بحيث لا يرى بل ولا يلمح فى الأفق الهاوية السحيقة التى فتحت فاها استعداداً لابتلاعه.

وتحتاج إدارة الغيبوبة إلى أوركسترا متكامل يقوده مايسترو ملم بكل قواعد اللعبة. فهناك معلومات مدروسة ومقنعة تقدم إلى حاكم النظام المستهدف، واتصالات تجرى معه من جهات أو شخصيات لا تبدو بينها شبهة أى نوع من الاتصال أو التنسيق، ويفضل أن تكون شخصيات من داخل البلد الذى سيتصادم

معه، خاصة إذا كانت فى خصومة مع نظام هذا البلد أو لها مصلحة فى ضربه. وتمتد عملية الغزو من الداخل لتتمثل فى شخصيات تحيط بالحاكم، يكون بينها من يمثل دسيسة أو اختراقًا أجنبيًا للبطانة الخاصة المحيطة به، بشرط أن يبدو حماسه ومظاهر ولائه للحاكم فوق أية شبهات.

وعلى سبيل المثال فإن الحرب الأهلية اللبنانية التى بدأت عام ١٩٧٥ ومازال لبنان يصطلى بتداعياتها حتى الآن، وغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، أبشع نموذجين يمثلان غيبوبة العقل العربى. فقد كان المقصود بالحرب الأهلية اللبنانية أن تشعل فتنة طائفية بين مسلمين ومسيحيين، ثم تمتد نار الفتنة إلى خارج لبنان، لتشتعل فى بلاد عربية أخرى يمكن أن يتكرر فيها النموذج اللبنانى. وبالفعل أصبحت الفتن الطائفية من العلامات المميزة للحراك الاجتماعى والسياسى فى بلاد عربية عديدة، فى حين لا تزال صحة لبنان تتراوح بين النقاهة والنكسة. ثم تصل الغيبوبة العقلية العربية قمتها فى الاجتماع الذى انعقد فى بغداد عام ١٩٩٠ بين صدام حسين والسفيرة الأمريكية فى العراق إبريل جلاسبى. فقد ألمح فى هذا الاجتماع إلى مسألة غزو الكويت دون وضع النقط على الحروف، وذلك عندما تساءل عن صدى هذا الغزو عند الحكومة الأمريكية، هذا فى حالة وقوعه، وكانت إجابة السفيرة بدورها أن ألمحت أيضًا بأنه لن تكون هناك مشكلة لأنها مسألة لا تهم السياسة الأمريكية الخارجية. وقد أكدت معظم الأبحاث والدراسات والتقارير أن تلميح السفيرة الأمريكية كان بمثابة إضاءة النور الأخضر لصدام حسين كى يقدم على فعلته المجنونة الشنعاء التى أصابت المنطقة العربية كلها فى مقتل. فقد صورت له غيبوبته العقلية أن السفيرة صادقة فى تلميحها وأن الطريق أصبحت مفتوحة أمامه ليتقدم ويضرب ضربته التى ستجعل منه زعيمًا للعرب أجمعين. لقد صدقها لأن تلميحها جاء على هواه الغارق فى الأوهام، ولو كانت غيبوبته أقل وطأة مما هى عليه، إذ لا أمل أن يفيق منها، لكان قد تذكر أبسط قواعد اللعبة السياسية التى تؤكد أن السياسة هى فن الكذب على أعلى مستوى، وأن تلميح السفيرة الأمريكية الذى يصل فى بساطته إلى حد السذاجة المثيرة لكل أنواع

الشكوك والشبهات، كفيل بأن يعود إلى رشده ويرجع عن غيه، أو على الأقل يفكر ألف مرة قبل أن يقدم على هذا الانتحار القومى. ومنذ عام ١٩٩٠ لم تقم للعراق قائمة، فقد ظلت المصيدة الأمريكية مفتوحة إلى أن سقط فيها صدام حسين ومعه العراق عندما وقع تحت وطأة الاحتلال الأمريكى فى مارس ٢٠٠٣، وبعد ذلك تم القبض على صدام برغم اختفائه فى حفرة ترابية تحت الأرض لتقديمه للمحاكمة مثل أعتى المجرمين.

وإذا كانت مضاعفة الغيبوبة العقلية عند الحاكم، من الأساليب التقليدية الراسخة للسياسة الخارجية الأمريكية، فإن التحول الاستراتيجى الدولى الذى تديره الولايات المتحدة فى معظم أنحاء العالم، بعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة المتربعة على قمته، قد سهل عليها مهمة الاحتلال المباشر للعراق بعد أن احتلت عقل طاغيته ثم أسقطته. وتتمثل كارثة الطغيان فى أن الوطن كله يسقط مع الطاغية الذى ربط مصيره به، وعلى الشعب أن يدفع الفاتورة كاملة لسنوات طويلة بعد رحيله. من هنا كان الارتباط الوثيق بين الغيبوبة العقلية، سواء عند الحاكم أو المحكوم، وبين الديكتاتورية والشمولية، لذلك فإن أنظمة الحكم المطلق هى التربة الصالحة لزرع الغيبوبة إذا لم تكن موجودة، وإدارتها وتطويرها إذا كانت موجودة. أما الأنظمة الديمقراطية فتتميز باليقظة العقلية الناتجة عن تبادل الأفكار والآراء فى حرية وصراحة على كل المستويات، مما يمنحها مناعة ضد أية محاولات لتغييب عقلها واحتلاله. ولذلك فهى أقوى وأشد مناعة من الأنظمة الديكتاتورية التى تبدو صارمة وباطشة ومنيعة فى ظاهرها، لكنها عند أول اختبار حقيقى لقوتها الذاتية تنهار كقصر على رمال. وسقوطها ليس وبالا عليها فحسب بل على المنطقة المحيطة بها، خاصة إذا كانت مرتبطة بها مصيريًا. ففى ظل الاستراتيجية الدولية التى تمسك أمريكا بمقودها منذ العقد الأخير فى القرن العشرين، فإن احتلالها للعراق لم يكن مقصورًا عليه، وإنما جعلت منه قاعدة الانطلاق نحو تطبيق أهدافها فى المنطقة العربية بأسرها.

ويبدو أن الغيبوبة الجاثمة على العقل العربى تمنعه من أن يدرك أن أمريكا تخطط مقدمًا لكل مشروعاتها فى يقظة لا تعرف الغفلة ولو للحظة واحدة. ومن

الطبيعى أن يكون من أهم مشروعاتها، مشروعها للشرق الأوسط بصفة عامة وللمنطقة العربية بصفة خاصة، الجاهزة بموقعها الاستراتيجى فى قلب العالم وثروته النفطية الكبرى كى تكون نقطة انطلاق لها فى مختلف الاتجاهات. وهذا المشروع يهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة سواء بالدبلوماسية أو القسر لأن أحدًا لن يستطيع التصدى لسطوة الولايات المتحدة. وسيتم التغيير أو التشكيل أو التحويل على مختلف المحاور السياسية والاقتصادية والأمنية والقومية والاجتماعية والإعلامية، وباستخدام أحدث الوسائل المتطورة للقوة بكل أنواعها، والتى تأتى القوة العسكرية فى ذيل قائمتها. ولم يعد الوضع المستجد فى المنطقة العربية، صالحًا للتعامل معه بالأساليب التى أدمنها العرب فى غيبوبتهم العقلية، والتى عفا عليها الزمن. فطالما تركوا الأمور المتفاقمة على ما هى عليه، لعل الزمن يتكفل بها، لكن الزمن نفسه مر بمرحلة انقلاب لم يعرف مثيلاً لها من قبل، وتغير إيقاعه ليساير الإيقاع اللاهث للمنطلقين إلى آفاقه المتجددة يوميًا، من خلال مبادرات وابتكارات ومتغيرات لا تتوقف فى شتى المجالات. ومن الطبيعى ألا يرحم المتقاعسين أو المغيبين أو الواهمين أو الحالمين أو المتسولين على جانبى الطريق، خاصة بعد طوفان العولمة الذى جرف كل المعطيات القديمة والتقليدية فى طريقه.

وبرغم كل هذه السلبيات التى تعتور العقل العربى، فإنها لا تعنى أن الغيبوبة هى قدره الذى لا فكاك منه، ذلك أن التفكير العلمى يمكنه أن يحل أية معضلة قد تبدو مزمنة، إذا ما تدرب العقل على توظيف مناهجه وأساليبه. وهناك مقولة لعالم الفيزياء الشهير ألبرت آينشتاين، تضع يدها على بيت الداء: «لا تستطيع أن تحل المشكلات بنفس طريقة التفكير التى تسببت فيها». بمعنى أنه يتحتم على من يتصدى لحل مشكلة ما أن يغير نمط تفكيره وأسلوب تعامله مع الحياة، لكى يحل المشكلة التى خلقها لنفسه أو خلقها له الآخرون، أو يتجنبها إذا كان من المحتمل أن تقع فى المستقبل. فمثلاً إذا كانت مشكلة بعض العرب أن الآخرين يتعاملون معهم بحذر وشك، فيجب عليهم أن يبحثوا عن السبب فى أنفسهم أولاً قبل أن يلوموا الآخرين على تحفظهم أو ابتعادهم عنهم، فلعل أسلوبهم فى

التعامل مع الناس لا يريحهم، وربما يريبهم. فنحن نميل إلى العقل التبريرى الذى يفسر الأشياء لصالحنا فى حين أنها ليست كذلك لاختلاف الزاوية التى ننظر منها إلى القضية المطروحة، ذلك أن النسبية تحكم وجهات النظر التى تصل إلى درجة الاختلاف والتناقض.

ولعل الغيبوبة التى أصابت العقل العربى، ترجع إلى الضغوط والاضطهادات التى عانى منها عبر عصور وقرون متتابعة، فلجأ إليها وأدمنها كمهرب لم يجد غيره، وخاصة أنه لم يجد أية جدوى من التصدى لطوفان الطغيان والبطش، وغالبًا ما دفع حياته ثمنًا لهذا التصدى بلا أى مقابل. إن تاريخ أى عصر من العصور التى مرت بها المنطقة العربية، يؤكد أن دولها أو مجتمعاتها خضعت لكل أنواع الدولة الأتوقراطية والشمولية، ومرت بجميع أشكال الأنظمة الطاغية فى أبشع صورها. وقد يصعب وجود منطقة أخرى فى العالم، لم تجد وقتًا لالتقاط الأنفاس، مثل المنطقة العربية، تحت وطأة غياب الحريات ونقص الضمانات التى تحمى الفرد العادى المهدد فى حياته أو أمنه أو رزقه من بطش السلطة، لمجرد مكيدة خسيسة مثلاً. وكان من الطبيعى أن تهدر كرامة الشعوب، وتنسحق كبرياء المجتمعات، بعد أن عشش الخوف والرعب فى قلوب الجميع، لا يدرون ما الذى ستأتى به اللحظة القادمة؟!

وعندما انتهك كيان الإنسان العربى، وعشش الخوف والرعب فى قلبه، فقد عقله القدرة على المبادرة الفكرية، وصار كل همه مركزًا على أمنه وقوته. وحتى هذه السلبية لم تقدم له الحماية أو الطمأنينة التى حلم بها، لأنه بالخوف جلب على نفسه ما يخشى وقوعه، إذ إن الإنسان الذى يقدم على أية خطوة، مهما كانت بسيطة، وهو خائف، يعجز عن التفكير المتسق نتيجة لتشتت عقله الذى يتوه بين النقاط المبعثرة التى لا يستطيع أن يلمها أو يجمعها، وبالتالى يعجز عن الاقناع ويوحى للطرف الآخر بأن هذا الشخص هزيل المعرفة أو غير واثق فى نفسه على أحسن الفروض. ولعل هذا سبب جوهرى فى الصورة المهزوزة التى يقدمها الإعلام الغربى للشخصية العربية. وقد ساعد على تثبيت هذه الصورة أن المنطقة

العربية لم تعرف الاستقرار الحضارى المثمر النابع من قيم صحية لمجتمعات سوية لا تلجأ إلى الصراعات العقيمة. فالوضع السائد ظل بؤرة لتفريخ التغييرات التى أخذت شكل الانقلابات العسكرية المتكررة التى كانت دموية فى معظمها، فى حين ظل فكر الإصلاح السياسى الحضارى بعيدًا عن العقل العربى الذى أوحت إليه غيبوبته عقم اللجوء إلى الإصلاح المدنى تحت وطأة الحكم العسكرى الذى يتحكم فى رقاب العباد. ومع سريان الغيبوبة فى كل كهوف العقل العربى لتزيدها ظلامًا وعتمة، اعتاد بل أدمن هذا الوضع السياسى المنحرف وصرف النظر تمامًا عن أية بوادر للإصلاح، بدليل أنه.عندما جاءته الفرصة لذلك، مع مطلع القرن الواحد والعشرين وتدفق تيارات العولمة التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، حاول أن يضيع الوقت فيما اعتاده من جدل عقيم بين مفهوم الإصلاح من الداخل والإصلاح من الخارج، بل زاد الطين بلة عندما تذرع بأن الإصلاح مطلب خارجي بحيث تصبح الاستجابة له نوعًا من الاستسلام والرضوخ للضغوط الأجنبية، والمساس بالكرامة العربية الوهمية، وهى وهمية لأنه لا كرامة لشعوب فقيرة وجاهلة وذليلة لأن الثروة والمعرفة والسطوة والكرامة هى حق للحكام وحدهم، وكان الأولى بهم أن يعتبروا الإصلاح ضرورة ملحة للمنطقة العربية بأسرها، لا أن يتذرعوا بحجة واهية وهى أن وروده على لسان الساسة خارج المنطقة كفيل برفضه على سبيل المبدأ. كما أن معظهم يراوغ فى هذه القضية المصيرية، بحجة تأجيل الإصلاح انتظارًا لتحقيق السلام فى المنطقة، وكأن مسار الإصلاح يتعارض مع مسار السلام، فى حين أن كلاً منهما يدعم الآخر بحكم وحدة الهدف الاستراتيجى بينهما. وهذه المراوغة ليست جديدة على العقل العربى لأنها تعد من أبرز سماته.

والخطورة فى الغيبوبة العقلية أنها فرصة ذهبية لكل الأمراض التى يمكن أن تصيب العقل، وربما فى مقتل، وخاصة، أن من يملك العقل فى المنطقة العربية لا يملك المال عادة، وبالتالى يظل علمه وثقافته وفكره سجين عقله، فى حين أن من يملك المال لا يملك عادة العقل لأن المال يلبى كل طلباته بلا جهد، وبالتالى ليست هناك ضرورة لأن ينعى هم الآخرين وقضاياهم الشائكة. وهذا الانفصال بين العقل

والمال ينعكس على مظاهر أخرى عديدة من الانفصال، مثل الذى نلمسه بين الفكر والسلطة، بين الوعى والواقع، بين الماضى والحاضر، بين التراث والمستقبل، بين الجزء والكل، بين القول والفعل . . . إلخ. وهو انفصال يصل فى أحيان كثيرة إلى درجة التناقض الحاد الذى يمكن أن يتحول إلى صراع عقيم يدخل بالعقل فى طرق مسدودة، ومتاهات جانبية، وحلقات مفرغة تضيع الوقت والجهد والتفكير، أى العناصر الثلاثة التى تنهض عليها الحضارة الحقيقية. وقد وصلت الغيبوبة العقلية بالعرب درجة خطيرة انقلبت فيها الأمور رأسًا على عقب، بحيث أحالوا التواصل إلى انفصال كما اتضح فى العرض السابق، فى حين أحالوا الانفصال والتحديد إلى اتصال وخلط كما فعلوا بين الثوابت والمتغيرات التى تعتبر بمثابة قطبين متقابلين للفكر الإنسانى بصفة عامة.

ومن طبيعة الغيبوبة العقلية أنها تدفع بصاحبها أو ضحيتها إلى الغلو والتطرف والمبالغة فى كل شىء، سواء فى الفكر أو القول أو السلوك، وذلك فى اتجاه أحادى لا رجعة فيه، وهو ما يعد المناخ لانفجار براكين التعصب. فليست هناك كوابح عقلانية أو فكرية تمنع الدخول فى متاهات الأوهام المنفصلة تمامًا عن حقائق الواقع، والاندفاع المحموم وراء قضايا ومحاولات لإعادة عجلة الزمن إلى الوراء، برغم أن بدهيات العلم والتاريخ، تؤكد استحالة رجوع الزمن إلى الوراء ولو للحظة واحدة. فالدروس المستفادة من الماضى يمكن أن تلهم القادة والساسة بأفكار خلاقة ومبتكرة للحاضر والمستقبل، ذلك أن الحاضر هو نتيجة طبيعية للماضى، وكذلك المستقبل نتيجة طبيعية للحاضر، لكن هذه النتيجة أو هذا الامتداد لا يعنى التكرار أبدًا. ومقولة إن التاريخ يكرر نفسه هى مجرد وصف سطحى أو ظاهرى لبعض أوجه التشابه الظاهرى أيضا بين أحداث ماضية وأخرى حاضرة، لكن خصائص السياق الزمنى والسياق الحضارى تؤكد أن أحداث الماضى مختلفة عن أحداث الحاضر اختلاف بصمات الأصابع، وذلك بتحليل الأسباب والدوافع التى أدت إليها، وتفكيك العناصر والمعطيات التى كونت منظومتها فى إطار زمنى لن تخرج منه أبدًا لأنه أصبح ملك التاريخ. أما منظومة أحداث الحاضر

فلا تزال قيد الصنع والتطور طبقًا لعوامل لا يمكن حصرها أو الادعاء بامتلاك القدرة على التحكم التام فى مسارها. ومن حق الشعوب أن تقدس ماضيها أو تحتفى بتاريخها، بشرط استلهامه والاستفادة من دروسه، وليس لمحاكاته محاكاة حرفية وظاهرية دون استخلاص الجوهر واللباب، مما يؤدى إلى الاستغراق فى عمليات التقديس والاحتفاء، ونسيان مواكبة الحاضر وبالتالى الاستعداد للمستقبل. وهذه ظاهرة تعد من سمات العقل العربى وغيبوبته المستحكمة. فلا يوجد إنسان فى هذا العصر، ينظر وراءه أكثر مما ينظر أمامه، مثل الإنسان العربى المعاصر. فقد أدمن ترديد أهازيج الماضى والتغنى بأمجاده: «أمجاد يا عرب أمجاد»، دون أن يملك أى دليل مادى معاصر على مثل هذا المجد الوهمى، الذى يمكن أن يصبح حقيقة واقعة إذا حشد طاقاته المبعثرة وإمكاناته المشتتة، ونظم ظروفه فى منظومة فكرية وعملية لكى ينطلق إلى آفاق العصر مع دول الحضارة.

وقد أدت الغيبوبة العقلية بنفر كبير من المفكرين العرب إلى إهمال دراسة حركة التاريخ وفلسفة التطور، بحجة أنها قضايا أو موضوعات لم تعد تثير اهتمام أحد. فلم يعد أحد يتكلم أو يفكر إلا فى الماضى، وكأنه كيان تاريخى مستقل تمامًا بذاته، ومنقطع الصلة بما سبقه وما لحقه. وهذا يفسر السر فى أن عنايتنا بالتراث تتحول فى بعض الأحيان إلى وصاية على المستقبل، أى صبه فى قوالب جاهزة لإعادة الاستعمال، فى حين أن التاريخ لا يذكر أمة استطاعت أن تعيش بماضيها وحده، ولابد أنها اندثرت إذا كانت قد وجدت. إن القياس على الماضى لم يعد أمرًا بدهيًا، لأنه أصبح من الثوابت التى صنعت وجدان الأمة، فى حين أن الحاضر هو من المتغيرات، وأى خلط بين الثوابت والمتغيرات هو من أعراض الغيبوبة العقلية التى انعكست على المفهوم العربى لما يدور فى العالم المعاصر.

ويبدو أن الغيبوبة التى أصابت العقل العربى بضيق الأفق، قد عودته على النظرة الجزئية للأشياء، أى أنه أصبح عاجزًا عن ممارسة «نظرة الطائر»، وهى النظرة أو الرؤية التى تجعل الطائر يرى تفصيلات الأشياء فى مجملها من أعلى الشجرة، بحيث يستطيع أن يختار الجزء المناسب لما يريد، وينقض عليه ليقتنصه فى

المكان والوقت المناسبين. أما العربى فمحروم من هذه الرؤية الشاملة التى تمكنه من استيعاب الموقف فى كليته، سواء على مستوى المكان أو الزمن، لأنه يبدأ بالجزء ثم يدور فى فلكه لأنه لا يدرك سواه. من هنا كان تحليله للحقائق قصير المدى، وحركته بطيئة ومترددة فى انتظار ما سوف يفعله الآخرون الذين يملكون زمام المبادرة فى أيديهم، من خلال وعيهم بكل أبعاد الموقف واحتمالاته بحيث يواكب تفكيرهم الإيجابى خطواتهم المدروسة نحو الهدف الاستراتيجى. ولذلك كانت معظم الأفكار والسياسات العربية غير مستقرة لأنها تعتمد على حلول جزئية مؤقتة، وقد تدخل فى طرق مسدودة لا تخرج منها إلا بعد فوات الوقت المناسب وانطلاق الآخرين إلى آفاق جديدة قد يصعب اللحاق بها. وكل هذا استهلاك للجهد والطاقة، وتضييع للوقت، وتشتيت للفكر والوعى بروح العصر وإيقاعه، والعجز عن إدراك مجريات الأمور على حقيقتها. ولعل هذه الأسباب وغيرها تفسر لنا العزلة الفكرية والسلوكية التى تجعل العرب يبدون وكأنهم مجرد متفرجين على موكب الحياة المتسارع دون المشاركة فيه أو حتى فهم دلالاته.

ولعل من أخطر سلبيات العقل العربى أنه اعتاد ألا يجهد صاحبه، ولذلك فهو يستكين للأقوال المعسولة والشعارات الطنانة فى غيبوبة متكاسلة لذيذة. فهو سرعان ما يفرغ شحناته وطاقاته فى هذه الأقوال والشعارات وكأنه أتى بما لم تأت به الأوائل، أما الأفعال الإيجابية المثمرة والمجهدة فليست من اهتماماته بعد أن أفرغ شحناته وطاقاته وآوى إلى ما يسميه براحة البال وأمجاد العروبة. وكان معظم حكام العرب قد أدرك هذه السلبية العقلية التى تسهل من مهمة قيادة الشعوب كقطعان لا تلوى على شىء حقيقى ملموس، من خلال إثارة الانفعالات التى تخبو بنفس السرعة التى توهجت بها. وقد شهدت خمسينيات وستينيات القرن العشرين هذا الوهج القومى الذى أفقد العقل قدرته على إدراك حقائق الأمور التى كشفت عن وجهها القبيح فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ . لم تكن الانفعالات كاذبة فحسب بل كانت الشعارات كذلك، ولم يدرك أحد كذبها أو زيفها نتيجة للغيبوبة التى غرق فيها العقل العربى الذى اجتاحته أعاصير الانفعالات. كان

ظاهر هذه الشعارات والانفعالات، الحماس القومى المتأجج، لكنه فى باطنه كان حماسًا أجوف لأن اعتمد تمامًا على أن نيل المطالب بالتمنى. وكانت هذه المطالب مجرد شعارات فى الحناجر وعلى الألسنة تنادى بإقامة دولة الوحدة، ونشر الرسالة الخالدة التى حملتها الأمة العربية من «المحيط الهادر إلى الخليج الثائر»، وأعلنت بها خروج مارد القومية العربية من القمم الذى صنعه له الاستعمار. وبذلك عدنا إلى أيام ألف ليلة وليلة حين كان مجرد حك مصباح علاء الدين كفيلا بصنع المعجزات المذهلة. ونظرًا لأن الوهم مهما كان كبيرًا ومدويا كالشعار المصاحب له، فلابد أن ينقشع عند أول بصيص للضوء. وسرعان ما دخلت المسيرة المتفجرة بالوعود إلى أرض المتاهة والسراب حيث حصدت الخيبة والفشل، ودخل المارد فى القمقم على يد صبى اسمه «إسرائيل» لم يصدق ما فعله به بهذه البساطة، فألقى به فى قناة السويس التي جلس على ضفتها الشرقية ليبلل قدميه فى مياهها، ويتابع القمقم والمياه تجرفه إلى بحار العالم ومحيطاته حتى لا يستعمله العرب مرة أخرى.

وكان العقل العربى الهلامى مصدرًا أساسيًا لكل هذه الكوارث. فلا يمكن لأمة أن تقتات على الشعارات إلى ما لا نهاية، بعد أن وضعت الإنسان تحت رحمة الشعار. وهو الخطأ القاتل الذى يرتكبه الذين يسيرون تحت أعلام الشعار الواحد، ويطبقونه فى كل مجال، ظنًا منهم أنهم عثروا على القاعدة الذهبية التى تصلح لكل زمان ومكان لصالح الإنسان العربى أينما كان. فالشعار يستخدم فى البداية كإعلان رسمى للنظام الحاكم الذى يضع نفسه فى خدمة الإنسان أو يدعى ذلك. لكن سرعان ما يتحول الشعار من قاعدة ذهبية إلي بقرة مقدسة، من السهل أن ينحر الإنسان وحقوقه قربانًا لها، وسط تهليل دراويش النظام وسدنته الذين يمارسون طقوس الشكل على حساب المعنى والمضمون، ويتغنون بالأقوال التى تقتات على الأوهام، ويجدون قمة المتعة والنشوة فى الهياج الانفعالى والإثارة العاطفية فى حين يسدون كل الثغرات التى يمكن أن يتسلل منها العقل الموضوعى والمنطق الواقعى بالأضواء التى تفضح كهوف الغيبوبة القومية.

ونظرًا لأن الشعار ذات مصونة لا تمس، فمن حق النظام أن يقمع أية بوادر تغرى الناس بممارسة الحرية تجاهه؛ ونظرًا لأن العقل العملى مفطور على حماية

الإنسان من أية عوامل مهددة لمستقبله أو حياته أو طمأنينته، فإنه يلجأ إلى الكذب والنفاق والجبن والمداهنة بل والتذلل، هربًا من بطش دولة الشعارات وحكامها ودراويشها، إذ يصبح الشعار سيفًا مسلطًا على رقاب العباد؛ فى حين أن تصرفات الحاكم تتناقض تمامًا معه. فمثلاً كان شعار جمال عبد الناصر «وحدة، حرية، اشتراكية»، ثم جاء بعده صدام حسين المعجب به لدرجة الهوس ليرفع الشعار نفسه بحذافيره، لكن كليهما لم يفعلا شيئًا لتحقيق الوحدة سوى تمزيق المنطقة العربية إلى أشلاء؛ ولنشر الحرية فتحا السجون والمعتقلات وأحالا الوطن إلى سجن كبير؛ ولبناء الاشتراكية استولت الدولة على كل الثروة القومية فانحرفت إلى مبدأ رأسمالية الدولة بدلا من اشتراكية الشعب.

ولكى ندرك الفرق بين العقل العربى والعقل الأوروبى أو الغربى، يكفى أن نقارن بين أوهام وهلوسات الوحدة العربية وبين حقائق الاتحاد الأوروبى التى أصبحت من معالم العصر التى يحسب لها ألف حساب، والتى لم تسبقها هتافات أو تشنجات أو شعارات أو مظاهرات تأييد. فلم يجلس جهابذة الفكر الأوروبى القومى الوحدوى للتقنين والتنظير لإقامة الاتحاد الأوروبى، فى اجتماعات ومؤتمرات صاخبة ومشاعر جياشة هادرة، بل كانت خطوات تدريجية مدروسة على أساس علمى وعملى فى صمت رزين، لم يسمع بها العالم إلا عند إعلان نتائجها، مثل بناء المؤسسات، وإزالة الحواجز والحدود أمام حركة مواطنى الاتحاد، وإتاحة حق العمل والإقامة والتنقل لهم بين جميع أقطاره، وتوحيد العملة التى تحدت سطوة الدولار الأمريكى، وإزالة العقبات التى تعتور مشروع دستوره الموحد. ومن يحاول البحث عن الشعارات التى رفعها قادة الاتحاد الأوروبى، لابد أن يعود بخفى حنين، فلم تكن هناك شعارات وسياسات ثورية تناطح المستحيل، وإنما كان هناك خبراء وعلماء ومفكرون، يحكمون العقل والعلم والمنطق والدراسة والقياس والتحليل من أجل صحوة أوروبية جديدة تصنع مستقبل الإنسان وازدهاره ورفاهيته فى مقدمة استراتيجيتها. فالإنسان - عندهم - هو الهدف النهائى لكل علم نظرى أو عملى، وهو أيضًا الوسيلة لتحقيق هذا الهدف الحضارى الشامل.

إن العقل العربى يواجه فى أعـقاب الحادى عشر من سبتـمبر ٢٠٠١، تحديًا لم يسبق له مثيل فى تاريخ المنطقة التى أصبحت ملبدة بغيوم يمكن أن تكون مقدمة لقصف الرعود، وتدفق السيول التى يمكن أن تجرف فى طريقها الأخضر واليابس. لم يتبق هناك أى وقت لهذا العقل لكى يمارس غيـبوبته المفضلة فى دعة وطمأنينة، فقد آن الأوان ليتحول من عقل تبـريرى ومتبلد وشارد إلى عقل نقدى وواع ويقظ لكل ما يدور فى عالمه المعاصر الذى أصبح قرية كـونية صغيرة. وهى مهمة تلعب فيها أجهزة التعليم والإعلام الدور الأول فى صياغة هذا العقل النقدى الذى أصبح من سمات الدول الديمقراطية المتحضرة، فى حين أنه غائب إلى حد مزعج فى كل أسـاليب تفكيـرنا وسلوكنا. فنحن لا نمارس التـحليل الموضـوعى أو التـمحـيص العلمى أو الشك المنهجى الذى يضع الأمور فى نصابها بلا حرج أو خوف. بل إن هناك من بلغ درجة عالية فى التـعليم واكتسب خبرة عميقة فى مـهنته، لكنه يفتقر إلى العقل النقـدى تمامًا، مما يدل على أن هناك خللاً جـسيمًـا فى النظم والمناهج التعليمـية، بل والتربوية خاصة فـى سنى الحداثة. وكذلك الحال بالنسبـة لأجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التى تفترض فى المشاهدين أنهم مجرد مستقبلين غير مفكرين. وهذه ظاهرة متوقعة من معظم الحكام العرب الذين لا يرحبون بهذا العقل النقدى الذى يعلم الناس الـتساؤل والمساءلة والمراجعة حـتى يكون اقتناعهم على أسـاس، وذلك على النقيض من العـقل التبـريرى الذى تسعـد به السلطات عندما تعمل أجهزتها على تجميل الواقع، وتغطية عوراته، والتهوين من مشكلاته، والتهويل فى إنجازاته التى قد تكون هزيلة أو متـواضعة للغاية، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه للنكسات والكوارث والنكبات.

إن تربية العقل النقدى مهمة ليست سـهلة وفى حاجة إلى جهد كبير ووقت طويل على مستـويات عديدة، لكنها ضرورة حتـمية لا مهرب منهـا حتى يستطيع العرب أن ينضموا إلى عـصرهم بدلاً من الحياة الباهتة على هامشـه، وأن يصبحوا قوة لها وزنها فى الحسـابات الاستراتيجية الدولية. فهذا الـعقل النقدى ليس أسير اللحظة الراهنة مثل العقل التـبريرى، لأن خلفيته الفكرية والثقـافية تسلحه بالرؤية

التاريخية التى تضع الواقع الراهن فى مساره الصحيح، وبالموضوعية فى رصد الحقائق والمواقف والأحداث، وبالقدرة على استخلاص الدلالات وتلمس التوقعات والاحتمالات التى قد ينطوى عليها المستقبل، وإدراك العلاقات الجدلية والتفاعلات الجارية بين الأسباب والنتائج، بين الوسائل والغايات، بين الثوابت والمتغيرات، بين الدوافع والظواهر. إنه عقل يعتمد أساسًا على التحليل ثم التركيب والتأليف بهدف الابتكار، ويرفض أية منظومات فكرية تنهض على المحاكاة أو التلفيق أو التبعية.

والعقل النقدى لا يقتصر على نقد الآخر، مهما كانت سلطته، وإنما لا يتحرج فى أن ينقد ذاته لو وقع فى الخطأ، بل ويعترف به للأطراف المعنية إذا كان هذا الاعتراف من شأنه أن يصحح مسار الأمور. ونحن نتشدق دائمًا بالمثل العربى الشهير «الاعتراف بالحق فضيلة» دون أن نطبقه كعادتنا. ولكن يبدو أن الشخصية العربية أصبحت من الهشاشة والقابلية للتصدع لدرجة أن بعض الكتاب والمفكرين يسمون «نقد الذات» جلدًا لها، وكأنها تمثال من الفخار الهش الرقيق الذى يمكن أن يتصدع أو يتكسر إذا أمسك بقبضة قوية. لكن الشعوب القوية لا تخشى نقد مفكريها لها، بل تتخذ منه أضواء تنير لها طريقها للخروج من أزمتها أو محنتها. فمثلا بعد هزيمة الألمان، واندحار جيوشهم أمام قوات الثورة الفرنسية، شرع المفكرون والكتاب الألمان فى مواجهة الذات الألمانية لكشف سلبياتها وثغراتها وأمراضها التى أدت بها إلى الهزيمة، فانهالوا عليها بسياط النقد والتعرية، ونادوا بضرورة تنظيم الدولة والمجتمع على أسس مختلفة تعتمد على العقلانية التى تدرس الأمور على ما هى عليه ثم تنطلق بها إلى ما يجب أن تكون عليه، وليس العكس كما كانت تفعل المثالية الألمانية التى اعتبروها جوفاء ورعناء لأنها حلقت فى أجواء ما يجب أن يكون وأهملت ما هو قائم بالفعل على أرض الواقع التى يجب أن تقف عليها بأقدام راسخة. تمامًا مثلما فعل العرب فى النصف الثانى من القرن العشرين حين اعترت حمى القومية العربية الجميع الذين ظلوا يتخبطون بين أوهامها المثالية حتى استيقظوا صباح الاثنين الخامس من يونيو ١٩٦٧ على نكبة أخطر وأعمق وأشمل بكثير من نكبة ١٩٤٨.

ولم يجد الفرنسيون حرجًا فى أن ينهجوا نفس النهج الألمانى، عندما تجرعت فرنسا مرارة الهزيمة حتى الثمالة فى ختام الحروب النابليونية التى طورت العقلية الفرنسية إلى آفاق جديدة ومختلفة تمامًا عن تلك التى اتبعتها من قبل. كانت الهزيمة فى مقدمة الأسباب المباشرة لتيار جارف من الفكر الجديد، أحدثه المفكرون والفلاسفة والمثقفون والأدباء والفنانون، فى القرن التاسع عشر، الذين أدركوا أن النكبة التى حلت بفرنسا، كانت نتيجة للبناء الفكرى والسياسى والاجتماعى القائم فى ذلك الوقت، وسعوا إلى تغيير توجهات العقلية الفرنسية لكى تصبح قادرة على استيعاب المتغيرات الطارئة والتعامل معها على أسس جديدة. واستطاعوا أن يرسموا الصورة الحضارية التى تمنح فرنسا الآن شخصيتها المتميزة.

وما جرى لألمانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الأخرى، هو قاعدة حضارية وفكرية قابلة للتكرار إذا ما توافرت لها الظروف. وقد قننها المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى، فى كتابه الموسوعى الشهير «دراسة للتاريخ»، فى نظرية عرفت باسم نظرية «التحدى الحضارى»، أثبت فيها أن كل التحولات الحضارية والفكرية التى مرت بالبشرية، كانت نتيجة لتحديات غير عادية، كان عليها أن تواجهها وتقهرها ثم تتجاوزها إلى آفاق أو عصور جديدة. ولم تكن نتيجة للرخاء أو الثراء أو الرفاهية الغامرة التى يمكن أن تؤدى إلى التراخى والتكاسل والدعة، مما يؤدى إلى نتائج قد تكون سلبية أو حتى مدمرة. ولذلك كانت أهم النظريات والأفكار، والدراسات السياسية والاجتماعية، والمدارس الفكرية والفنية والأدبية، تجليات جديدة انصهرت فى بوتقة المحنة القومية التى فتحت أذهان المفكرين والمثقفين والفنانين على حقائق مذهلة، وجعلتهم يتساءلون عن جدوى العقل السائد الذى قادهم إلى المحنة.

وما زالت الغيبوبة العقلية العربية تبدو فى نظر العرب وضعًا معتادًا خاصة بعد الكارثة الجديدة التى وقعت فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتى اعتبروها شأنًا أمريكيًا داخليًا، بل قابلها البعض منهم بنوع من التشفى بصفتها طعنة نجلاء فى قلب العجرفة الأمريكية، وليس مجرد تدمير لمركز التجارة العالمى فى نيويورك وهدم المبنى الرئيسى فى قلب وزارة الدفاع (البنتاجون) فى واشنطن.

هذه هى المشاعر الصبيانية أو المراهقة التى اجتاحت العقل العربى تجاه هذه الكارثة الأمريكية، ولم يدرك أنها ستكون مجرد افتتاحية لسلسلة طويلة من الكوارث والنكبات التى ستحيق بالشرق الأوسط بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، والتى بدأت بأفغانستان، ذرًا للرماد فى العيون، لأن الهدف الاستراتيجى فى السياسة الأمريكية العولمية هو السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والإعلامية على المنطقة العربية بأسرها، والدول غير العربية المتاخمة لها. وكان أول نموذج للتطبيق أو أول حقل تجارب هو العراق من خلال استراتيجية طويلة النفس يمكن أن تمتد عشرين أو ثلاثين عامًا أو أكثر. وخاصة أنه ليست هناك عقبة يمكن أن تعوق أمريكا عن تنفيذ مخططها الذى وجد فرصته الذهبية فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، الذى أصبح بمثابة نزيف سياسى واقتصادى وأمنى وثقافى لا يتوقف بل يتفاقم مع الأيام بالنسبة للعرب جميعًا. ذلك أن القوى أو الدول الكبرى قادرة على تلقى واستيعاب أية ضربات متوقعة أو مفاجئة، لكنها قادرة أيضا على الرد والانتقام بضربات قاضية، تحقق من خلالها أهدافها العاجلة والآجلة، الظاهرة والخفية. وكانت الضربة القاضية من نصيب العراق الذى لن تقوم له قائمة بعد أن تفجر فى قلبه بركان الصراعات العرقية والقبلية والإثنية والطائفية والمذهبية التى انطلقت حممها لتصيب البلاد العربية التى ينطوى معظمها على نفس التركيبة السكانية.

كل هذه الأهوال، والعقل العربى لم يتخلص من غيبوبته بعد. فهو لا يحسن قراءة الأحداث مهما كانت مصيرية ومأسوية، ولا يهتم بتغيير منهجه الفكرى قبل أن تجرفه الدوامات، هذا إذا كان له منهج فكرى أساسا، وخاصة أن من تبقى من المفكرين العرب الأصلاء، إما خائف، أو يائس، أو مكتئب، أو طريد شريد، أو سجين معتقل، أو ملازم الفراش، أو نزيل المصحات. أما المفكرون أو المثقفون التقليديون، فهم فى أزمة مستحكمة منذ أواخر القرن العشرين وحتى الآن، بسبب أنماطهم فى التفكير وأساليبهم فى العمل والتغيير، التى تدل على أنهم مازالوا يعيشون فى عصر مضى. وكان الأديب والكاتب **البيروفى** ماريو

فارجـاس لوزا قد قال فى أواخر التـسعينيات مـن القرن العشرين، بعـد فشله فى انتخابات رئاسة الجمهورية فى بلده بيرو: «إن أفكارنا قد فشلت لأنها لا علاقة لها بالواقع على الإطلاق». ومعنى هذا القول أن أفكاره تحتاج إلى عالم آخر لتطبيقها، إذ إن محـاولات تطبيـقها على أرض الواقع، لا مـآل لها سوى الـفشل الذريع. ولذلك لـم يعد يكفى معـيارًا للصدق والمصداقيـة أن يعلن المفكر أو المثقف أنه مع الحرية والديمقـراطية، قبل أن يعيـد النظر فى موقفـه الفعلى والحقيـقى من الحرية والديمقراطيـة والسلطة، بدلاً من الاستـبداد برأيه وبالآخرين، من خـلال تنصيب نفسه وصيًا على الحريات والحقـوق. فلا أحد يحرر أحدًا، بل الفرد فى حد ذاته، أو المجتمع بصفة عامة، يتحـرر بقدر ما يوظف عقله، ويبنى نفسه، ويثبت وجوده من خلال العمل الجاد، والانتاج الجيد، والابتكار المثمر.

ومن الطبيـعى أن يرتبط نقد العقل بنقـد المثقف الذى يفترض فـيه أن يكون تجسيـدًا حيًا ملمـوسًا لقدرات العقل وتطلعـاته نحو آفاق جديدة مـغايرة. وإذا كنا نفترض فى العقل الناضج عند البشر العاديين أن يكون قادرًا على تصحيح نفسه من خلال نظراته النقـدية للأفكار التى تمور فيـه، فمن باب أولى، يتحـتم على المفكر والمثقف الذى ينقـد آراء الآخرين وأفكارهم أن يبدأ بنفـسه أولاً. لكن كثـيرين من المفكرين والمثقـفين العرب لا يطيقون أن ينقـدهم أحد، برغم أنه يفتـرض فيهم أن يكونوا أول المرحبين بالنقد وتصـحيحه إذا كان مخطئًا أو الاسـتفادة منه إذا كان فى محله. فهـذه القدرة لا يمتلكها سوى الـعقل الموضوعى الذى يعتـبر السلاح الأول للمفكر أو المثقف أو الفنان، أما إذا كان انطباعيًا أو نرجسيًا أو متألهًا، ويرى فى أى نقد موجه إليه، حتى لو لـم يكن عنيفًا أو قاسيًا، طعنًا وتجريحًا له، فإنه يجب على المفكرين الأصلاء اخراجه من زمرتهم بتعرية عقله الهش وفكره السطحى. فالأفكار ملك الجميع وليست حكرًا على أحد بحيث يظن فى نفسه أنه يمتلك وحده الحق فى الفـصل بين الصواب والخطأ، فى حين أنه لا يدرك أن النقـد هو عملـية تصحـيح وتقنين متجددة للعقل والذات والفكر والواقع، والخـروج من حالة الغيبوبة والغفلة والسبات إلى آفـاق اليقظة والصحوة، وذلك من خلال إعـادة طرح الأسئلة وصوغ

المشكلات وفحص المقـولات وإثارة القضايا من زوايا جديدة يمكن أن تقـدم مفاتيح لمغاليقها لم تكن متاحة من قبل. وهو ما يتيح الفرص لتجاوز الأسئلة غير المنتجة، أو فضح الثنائيات المزيفة والخادعة أو تفكيك المقولات الضيقة والقوالب الجامدة.

إن النقد هو جـوهر الفكر، والمحك أو الاختبار الحـقيقى لموضوعيـة العقل ويقظته. وهو امتلاك لإمكانات وأدوات ومناهج متجـددة باستمرار، تتيح للمثقف إعـادة ترتيب عـلاقات القـوة بينه وبين الآخـرين على أسـاس من أحكام العـقل الموضوعى، بمن فيهم الحكام والساسة، مما يؤدى إلى فهم ما يستعصى على الفهم، أو قول ما لم يكن ممكنًا قوله، أو فعل مـا لم يكن فى استطاعة أحد فعله. بذلك يمارس العقل الموضوعى فاعليته كمنتج للأفكار والمفاهيم والوسائل والأدوات المفيدة المثمرة. والعقل بدون ممـارسة للنقد، هو مجرد مخزن للمـعلومات والمعارف التى تظل كما هى إلى أن يعفو عليها الزمن وتتحول إلى حفريات أو قوالب صماء على أحسن الفروض. لكن النقـد الحقيقى هو المحرك أو المـنشط أو المجدد للعقل الذى يمكن الإنسان من تغـيير علاقـته بذاته وفكره، وأيضًا بالواقع والمجتـمع. إن النقد المنتج والفـعال يهـدف دائمًا إلى تأسيـس علاقة نقـدية مع الذات وذلك للحـاجة المتجددة لتغيير علاقات القوة وإعادة رسم مسارات ومسالك جديدة لخريطة المعرفة. والمفهوم الذى أصبح سائدًا فى عصر المعلومـاتية، أن النقد تصنيف وتحليل متجدد لمنظومات المعلومات والمعارف، وبالتالى فهو امـتلاك للقوة وممارسة للوجود الفعال والإيجابى والمؤثر.

والعلاقة بين «نقد العقل» و«نقد المثقف» هى علاقة جدلية تنهض على التأثير والتأثر المتبـادلين؛ فإذا كان من المفروض أن يكون العـقل الموضوعى هو المرشد أو المحرك للمثقف؛ فإن نفس المـهمة تفترض فى المثقف تجاه مجتـمعه. فكما أن نقد العقل يعنى توليـد طاقات جديدة للمزيد من الفاعليـة الايجابية فى مجال مـعرفة العالم والتـعامل معه، فإن نقـد المثقف لذاته وللآخرين، يعنى العـمل على توليد ثقافة حية، ومـتجددة، وفعالة، وقادرة على قراءة العالم والـعصر، والمشاركة فى تجديده ليواكب مسيرة الزمن التى لا تتوقف. فالنقـد بطبيعته عملية تنويرية لصالح

جميع الأطراف المعنيـة، وليس إدانة للمواقف أو تصغيـراً من شأن الآخرين. وهو طاقة قادرة علـى أن تجعل الواقع الذى لا يتغيـر، قابلاً للتغيـير، وذلك من خلال تغيير أفكارنا عنه أو طرق التعامل معه.

وهناك قاعدة لا يستطيع العرب انكارها أو تجاهلها، مهما بلغوا حدًا مأسويًا من الغيبوبة العقلية، وهى أن النقـد لا يمكن أن يثمر ما لم يتزحزح أحد الأطراف المعنية عـن موقفـه أو يغير أفكاره وأسـاليبـه، وذلك بتغيـير نوعيـة علاقـته بذاته والآخرين. أما الدفاع عن الثقافة السائدة والمثـقف القادر على فرض نفسه، بعقلية الشعارات ومنطق الخطابة المتشنجة، كما هو شائع فى المنطقة العربية، فليس سوى سـلاح عفـا عليه الزمن بحـيث يضاعـف سرعـة تراجعنا إلى مـزيد من العجـز والتخلف والضـياع. إن نقد الذات والقدرة على تـفكيك العقل الجمعى والعـقلية السـائدة ليست بدعـة أو ابتكاراً جـديدًا أو قدراً كـتب على العرب، بل اخـتبـار تاريخى وحضـارى خاصـته، قبلنا، الشـعوب الحيـة فاستـحقت الحـياة الكريمة، وتهربت منه شعوب أخرى، توهمت أن ثقافتهـا فوق النقد، وغير قابلة للمراجعة والتصـحيح، فـاختفت من المشـهد الحضـارى، وتحولت إلى حـفريات أو أطلال بالفعل أو بالمجاز.

إن النقد هو المجـهر الذى يجب أن توضع تحته فـيروسات وأمراض العـقلية العربيـة وفى مقدمتهـا غيبوبتـها المزمنة، فهو كـفيل بفحص أغوار الذات الـعربية المتضخـمة، والأنا الوارمة، المنتفـخة، الواهمة، التى تملك، باقتـدار عجيب، أن تتجاهل واقعًـا مريضًا بالجهل، والركود، والأمية، والفـقر، والتخلف، والبؤس، والتبعـية السياسـية، والفاقة الاقـتصادية، ومع ذلك فإن هذا الواقع الـبائس مازال حريصًا على عقـد المهرجانات الشعرية التى يتبـارى فيها الشعراء لتـمجيد الحكام، وترسيخ الأوهام، وتجديد الأكاذيب التى أدمنها العرب منذ أن صاح الشاعر العربى القديم مهللاً فى نشوة الغيبوبة:

وإذا بلغ الرضيـع منا فطامًـا   تخـر لـه الجبابـرة ساجدينـا

استمـرأ العرب مثل هذه الأوهام والأكاذيب، واسـتعاضوا بها عن مـواجهة

واقعهم البائس. فقد اكتفوا بتصديق الأقوال المعسولة مثل «لنا الصدر دون العالمين أو القبر»، ولم يدركوا أنهم لم يحصلوا على الصدر ولا حتى الذيل، بل إن المأساة تصل ذروتها لأنهم ماتوا فى معارك الصحراء بطول المنطقة العربية وعرضها دون أن يجدوا قبرًا يدفنون فيه بكرامة. ولا توجد مأساة يمكن أن يصاب بها شعب، أبشع من تحويل الوهم إلى واقع والغيبوبة إلى ممارسة يومية. ولذلك يزخر الواقع العربى بمتناقضات يستحيل التوفيق فيما بينها، ويبدو أن فشل العقل العربى فى انجاز هذه المهمة شبه المستحيلة، دفعه للجوء إلى الغيبوبة التى ربما خففت من وطأتها عليه. فالمواقف التى تشكل هذا الواقع ليست سوى أصداء جوفاء لمبادرات واستراتيجيات وتيارات واردة من خارج المنطقة العربية أو مفروضة عليها. كذلك فإن أساليب التفكير والسلوك زاخرة بضيق الأفق، والتطرف الفارغ، والحيرة، واليأس، والتشتت، والظواهر الطائفية والعشائرية، وانحطاط الممارسة السياسية المتشنجة دائمًا بلا مبرر.

هذا الواقع العربى البائس، أفرزته غيبوبة عقلية مسحورة، عمياء، لا بصر لها ولا بصيرة، تلفيقية لا تنطوى على أى اتساق منطقى، ترى ما تود أن تراه، وليس ما يتجلى للعيان، وتبصره الأبصار، وتدرك كنهه البصائر. إنها عقلية ليس لها مثيل فى التاريخ المعاصر فى إصرارها على تجاهل الفساد، والتخلف، والجهل، والأمية، والتسلط، وغياب المجتمع المدنى، والتبعية، وحاجتنا الماسة إلى الغرب، واعتمادنا الكلى عليه. نتجاهل كل هذا بمنتهى البساطة، ونطلب من الآخرين العون كل صباح، لنشتمهم فى المساء والسهرة، ونحن نظن أننا نخدعهم ونستهين بذكائهم على سبيل الاستمرار فى أوهامنا التى أدمناها. إنها مفارقة كريهة وليدة هذه العقلية المريضة القادرة على طمس معالم الواقع وانكاره كأنه غير موجود لنفسح مكانه لأوهامنا التى تزين لنا أننا أنداد للآخر لدرجة تحديه والاختلاف معه برغم تبعيتنا الفعلية له فى معظم مناحى حياتنا.

لقد بلغ العرب مرحلة مصيرية لا مهرب لهم منها، حتى لو حاولوا. إنها مرحلة أن يكونوا أو لا يكونوا، مرحلة ليس لهم فيها اختيار ثالث بين هذا وذاك. لقد اغرموا بالجمع بين المتناقضات والتعايش معها بطريقة أو بأخرى، أما التناقض

بين الكينونة والعدم فـهو مثل التناقض بين الليل والنهار و الظلـمة والنور، حيث لا يمكن الجمع بينهما، مهما حاولت هذه العقلية المريضة أن توغل فى غيبوبتها وهروبها من الواقع المحـيط بها من كل جـانب، نتيـجة لعـجزها عن مـواجهـة الذات وعن الاعتمـاد عليها. فكل قدراتهـا وطاقاتها تتجلى فى احـتراف البكاء والندب واللطم والعويل، وتـعليق كوارثها ومـشكلاتها على مـشجب الآخـرين، والتغنى بأمـجاد العروبة التى لابد أن تعود يومًا ما. فهى ليست أمينة مع ذاتها أو مع الآخرين، لأنها تدرك جيدًا أنها فى حاجة إلى الآخر ومع ذلـك ترفضه، فى حالة حادة من انفصام الشخصيـة الجمعية. فهى تكره الآخـر وتمقته لأنه سلبها مجد الماضـى، فتجعل منه مصدرًا دائمًا للشـرور وعليها أن تقضى عليه إن عاجـلاً أو آجلاً، لكنها فى الوقت نفسه عاجـزة عن التخلص من عذاباتها التى تنكوى بنارها ليل نهـار، بقدر عجزها عن مقـارعة الآخـر أو الاستغناء عنه. وهى عـقلية لا تأخـذ بيد أحـد إلى النجاح والإنجاز. فالكراهية نار تحرق صاحبـها إذا لم تجد ما تحرقه فى النهاية، وهى المدخل الطبيعى للهزيمة، مهما كان حجم القـوة التى يمتلكها المبتلى بهذه العقلية التى تقتات على الكراهية والحقد والتوجس والوسوسة والانغلاق على الذات.

وهذه الغيبوبة العقلية ليست مقـصورة على العرب، إذ إن تجارب المجتمعات البشرية وتاريخ الدول، يقدم نماذج عديدة من هذه الغيبوبة الطافحة بالحقد والشك والتوجس ومـعاداة الآخر. ولسنا فى حـاجة إلى الاستشـهاد بنماذج من العـصور القديمة، لأنهـا ظاهرة تتكرر عبر العـصور بشكل ملفت للنظر، ربما لأنهـا مرتبطة بالجانب الخفى أو المعتم من العقل الباطن الجمعى، وسرعان ما تطفح على السطح إذا تجمعت الأسـباب والعوامل التى تؤدى إليهـا. ففى القرن العشـرين وحده نجد نموذج الاتحاد الســوفيـتى السابق، ونموذج الصين الشـعبيـة. ففى مـدارس الاتحاد السوفـيتى غرست الماركـسية فى مناهـج التعليم، بذور الحقـد فى عقول الأجـيال الصـغيـرة التى تشـربته من الكتـب التى تؤكد بلا ملل عـلي أن الشعـور الوطنى السوفيتى تأسس على الحقد الذى لا يهـادن أبدًا أعداء المجتمع الاشتراكى، والذى قسـم العالم إلى قـسمين: أحـدهما مـؤمن بالاشتـراكية حـتى النخـاع، والآخر بورجوازى، متعـفن، أنانى، لا يعرف سوى مصلحته الشخصـية الآنية. وعاشت

شعوب الاتحاد السوفيتي، كما كانت تسمى، أكثر من سبعين عامًا فى هذه الغيبوبة العقلية والفكرية والعقائدية التى اقتاتت على الحقد وصراع الطبقات وديكتاتورية الحزب الواحد المستأثر بكل الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت النتيجة أن نار الحقد والكراهية أحرقته فى النهاية عندما عجزت عن حرق خصومه وأعدائه، وانهار الاتحاد السوفيتى وتفتت كقصر شامخ من الرمال دون طلقة رصاص واحدة أو هبة ريح شديدة. ففى النهاية لا يصح إلا الصحيح.

أما نموذج الصين الشعبية، فكان أكثر مرونة وذكاء من الاتحاد السوفيتي. صحيح أن ماوتسى تونج مؤسس الشيوعية فيها، أقام نظامها على ماأسماه بمبدأ «الحقد الوطنى فى الأداء»، وأمسك الحزب الشيوعى بمقاليد الأمور بيد من حديد. فالجميع عبيد فى محراب الأيديولوجية الشيوعية، ومن يحاول الخروج عنها، عليه أن يدفع الثمن وغالبًا ما كانت حياته. وعندما شعر فى عام ١٩٦٦ بشبه تمرد من رفاق كفاحه الذين أرادوا تطعيم النظام الحديدى ببعض المرونة الليبرالية، أعلن ما عرف «بالثورة الثقافية» التى أطلق فيها شبيبة الحزب الشيوعى الذى تشربوا مبادئه منذ حداثتهم، على رفاقه من كبار القادة، انتزعوهم من مناصبهم ومواقعهم، وألقوا بهم فى منازلهم تحت التحفظ أو فى السجون والمعتقلات. لكن لابد للقهر من نهاية، فبعد رحيله دخلت الصين فى تحولات عقائدية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وإن كانت تحت أعلام الشيوعية، بعد أن أدركت مغزى المتاعب الاقتصادية المتزايدة التى يعانى منها الاتحاد السوفيتى، وكانت بمثابة المؤشرات الأولى لانهياره. شرعت الصين فى تحويل الدفة من منطلق أن الشيوعية لا تتعارض مع مبدأ الازدهار الاقتصادى، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة التى أخذ بها الغرب وتقدم بسببها. وبهذه المرونة استطاعت الصين أن تخرج من عنق الزجاجة، وأن تستعيض بالتعاون الدولى المثمر عن الحقد العقائدى الخانق لكل الطموحات. وسرعان ما أغرقت العالم بإنتاجها فى شتى المجالات، لتجنى ثمار يقظتها من الغيبوبة العقائدية قبل فوات الأوان ولا تكرر مأساة الاتحاد السوفيتى السابق.

إن العقلية السوفيتية التى استغرقتها الغيبوبة العقائدية، لم تكن قادرة على الاستمرار مهما امتلكت من عتاد، ومهما أعدت من قوة. وإذا كان الاتحاد

السوفيتى بمثابة القوة العظمى الثانية فى العالم، قد انهار وتلاشى بهذا الشكل المأسوى، ولم يشفع له تقدمه العسكرى والفضائى والتكنولوجى، فما الذى يمكن أن يجرى لمصير الضعيف، مثلنا نحن العرب، الذى لا حول له ولا قوة سوى الصراخ والعويل واللطم والتقوقع فى شرنقة كراهية الآخر ؟!

إن معركة العرب الحقيقية ليست مع الآخر، ولكنها أولاً وقبل أى شىء آخر، مع الغيبوبة العقلية التى تجعل الأمة كلها سيارة بلا محرك. إنها معركة مع العدو الخبيث المراوغ القابع فى أعماقنا، مع العقل الذى فقد الاتجاه والرؤية والمنطق، وقادنا إلى طرق مسدودة، وحلقات مفرغة، ومتاهات جانبية، لم نجد فيها سوى السراب والوهم والضياع، فأصبحنا فى عيون العالم مجرد مخلوقات غريبة تسير على غير هدى، وتتراوح صرخاتها بين جنون الاضطهاد وجنون العظمة. إنها معركة تسعى لتحرير العقل العربى من سجنه المعتم الخانق، وتؤسس للمدرسة دورها التنويرى والحضارى المطلوب، وتعيد للفكر والفن والسياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام وكل مناحى الحياة أدوارًا ومسئوليات أصبحت ضائعة، ومتميعة، ومبعثرة، ، وشائهة، بحيث يصعب على أى دارس أو محلل أن يبلور ملامحها الغامضة. إنها معركة تعيد للعقل العربى منطقه الغائب المغيب.

إن التاريخ لن يرحمنا إذا واصلنا التمسح بثقافة عاجزة عن استيعاب معطيات هذ العصر، والتقوقع فى كهف الذات المتورمة، والدفاع عن العقلية التى جفت وتيبست، والإصرار على عدم التخلص منها، والتوهم بأنها محصنة ضد النقد والمراجعة، واستمرار التردد والخوف من دخول الاختبار التاريخى الذى اجتازته قبلنا الشعوب الحية بنجاح نقلها من الحياة على هامش العصر حين عاشت كالمتسولين على أرصفة الشوارع، تستجدى المساعدة من كبار القوم، إلى صدارة المجتمع وقلبه النابض. ولكن إذا واصل العقل العربى الاستغراق فى غيبوبته، فقل على العرب السلام، فلن تقوم لهم قائمة إلى أن يشاء الله عز وجل أمرًا كان مفعولاً.

★ ★ ★

الفصل الثانى

الغيبـوبة العلميـة

الغيبوبة العلمية هى الوجه الآخر للـغيبوبة العقلية، لأنه إذا غاب العقل عن الإدراك الواعى السليم، فإن الإنسان يعـجز بالتالى عن تحصيل العلم أو استيعاب المعرفـة أو ممارسة التكنولوجيـا، أى الشروط اللازمة لأى تقدم حـضارى وازدهار ثقافى. وإذا كانت الغيبوبة العقلية تعد المتاهة الحقيقية للإنسان العربى، فإن الغيبوبة العلمـية هى البـوصلة المفقودة ومـعهـا الأمل الضائع فى إمكان الخـروج من هذه المتاهة. وتتجلى مأساة الغيبوبة العلمية فى المنطقة العربية فى أنها تبدأ مع الفرد منذ سنى الحداثة الأولى، بـحيث يتم تطعيـمه بها مع دخـوله المدرسة. وفى العـملية التعليمـية تبدأ بالمعلم الذى ينقلها، دون أن يدرى، إلى المتـعلم، بحيث تسرى فى مراحل التـعليم حتى مرحلة التـخرج فى الجامعـة. ثم تتناقلها الأجيال فى الحـياة العملية الزاخرة بالتخبط والعشوائية والتشتت والضياع، لغياب المنهج العلمى الذى لا يقتـصر على التـعليم والتعلم والعلم والتكنـولوجيا، بل يشـمل الفكر والوعى والإدراك والقدرة على التحليل والمقارنة والتقييم والانطلاق إلى آفاق جديدة.

وتتجسد هذه العشوائية فى ممارسـة عملية التعليم منذ البداية. فحتى الآن لا نعرف الطريقة التى يتم بها التعلم، فأحـياناً يعلم المعلم لكن التلميذ قد لا يتعلم، وقد يتـعلم التلميذ دون أن يعلمه مـعلم، وقد يقصـد المعلم شيئاً، ولكن التلمـيذ يتعلم شيئاً آخـر. كما أننا لا ندرى أن النسبية تحكم العملية التـعليمية تماماً، لأننا نتصور أن عقول التلاميذ ليست سوى آنية تصب فيها المعلومات للاحتفاظ بها حتى يحين وقت الامتحـان ليعاد صبها بواسطة التـلاميذ هذه المرة، على أوراق الإجابة

المفتوحة أمامهم، فى حين أن كثيرين من المعلمين يعلمون الكثيرين من التلاميذ بنفس المنهج والأسلوب، غير أن كل تلميذ يصل إلى حصيلة خاصة به بصرف النظر عن نمطية الجهد الذى يبذله المعلم، وقد اشتد التركيز فى الماضى وحتى اليوم على العملية التعليمية أى الجهد الذى يبذله المدرس أو المحاضر. فالمدرس الجيد، طبقاً للمفهوم العربى الشائع والراسخ، هو الذى يحضر درسه تحضيراً جيداً ويهضمه ويرتبه ويقدمه للتلميذ بطريقة واضحة سهلة وكأنه يحفظه إياه حتى لا يبذل التلميذ أى جهد بعد ذلك. هذا هو التعريف العربى للمدرس الجيد حتى اليوم.

أما صورة المدرسة فى المنطقة العربية، فهى صورة المدرسة التقليدية التى تشتمل على فصول وتلاميذ يجلسون كل فى مقعده، دون أن تكون هناك بالضرورة علاقة بينهم وبين المدرس الذى يقف أمامهم، وليست لديه أدوات سوى السبورة وقطعة الطباشير والممسحة، وربما العصا إذا كان سن التلاميذ تسمح بضربهم. وعلى المدرس أن يستخدم الشرح والتبسيط حتى يستوعب التلاميذ الدرس، لكنه إذا كانت فاقداً للحماس والهمة، وهذا هو الأغلب الأعم، فإنه يلجأ إلى التحفيظ والتسميع الآلى النمطى المتكرر الممل سواء له أو للتلميذ، بحيث تفقد العملية التعليمية مذاقها تماماً، ويفقد التلميذ بدوره قدرته على التفكير والمبادرة والتحليل.

هذه هى صورة المدرسة التقليدية فى المنطقة العربية، مدرسة لا تهتم بتنمية التفكير، أو حسن التصرف، أو حمل المسئوليات، أو مواجهة التحديات، أو تحقيق الذات، وغير ذلك من الأهداف التى لا يمل رجال التعليم من ذكرها بمناسبة وغير مناسبة، وهم فى مقدمة العالمين ببواطن الأمور التى تجعل من العملية التعليمية بأسرها مجرد تدريب على حفظ الحقائق الصماء، وإجراء بعض التدريبات أو التمارين أو العمليات السطحية التى فات أوانها منذ أمد بعيد، إذ إن العلم الحديث يتطور الآن من يوم إلى يوم، لكن كل هذا التخلف لا يقلق رجال التعليم الذين يدركون جيداً أن الهدف الاستراتيجى النهائى سواء للتلاميذ أو المعلمين هو الامتحانات والشهادات، وهى مقاييس النجاح والفشل، بصرف النظر عن عقول التلاميذ الذين أفرغوا ما فيها فى لجان الامتحان، دون أن يتعلموا كيف يفكرون، ويسلكون، ويحملون المسئوليات، ويواجهون التحديات.

وتتجلى الغيبوبة العلميــة عند الموازنة بين التعليم والتعلم، أى التعليم الذى يقوم به المعلم، والتعلم الذى يكتسبه التلميذ، والذى يعد الغاية والهدف والنهاية، فى حين يعد التـعليم مجرد وسيلة تجعلهم مـجرد وسيلة وأسلوب وأداة. لكن لم يحدث أن فكر العرب فى وســيلة تجعلهم قادرين على تحقـيق أكثر تعلم ممكن مع أقل جهــد تعليمى ممكن، أى الحـصول على عـائد كبيـر فى مقابل إنـفاق قليل. فالعملية التعليمية برمتها، فى نظر العرب، هى المدرس أساساً، فى حين أنها أعقد من ذلك بكثير.

فالمدرس قــد يكون واحداً لكن تحصـيل التلاميــذ يختلف من تلميــذ إلى آخر اختلاف بصــمات الأصابع، تبعــاً لرغبته وتحـمسه وإقباله ومـقدرته وإمكاناته. وفى المدارس العربية، على وجه التحـديد، هناك تلميذ إيجابى، مستقل غيـر مرغوب فيه لأن فى إمكانه أن يعـتمد على نفـسه، وتلميــذ سلبى، اتكالى، مطيع، محـبوب، يعتـمد على المدرس. وعلى الرغم من أن التلمـيذ الإيجابى يحتــاج فى تعلـمه إلى جهد أقل مما يحتاجه التلميذ السلبى، إلا أن المدرس الناجح، فى المفهوم العربى، هو الذى يحول كل تلاميذه إلى عيون شاخصة، وآذان صاغية، وأفواه مغلقة لا تفتح إلا لتردد ما يطلب منها ترديده. وبالتالى فإن القضية الفعلية تتمثل فى نوعية الجهد الذى يجب على المتعلم أن يبذله قبل التركيز على الدور الذى ينهض به المعلم.

وليست هناك معايير عربية يمكن تطبيقها على نوعية العلاقات الدراسية بين المعلم والتلميــذ، إذ إن العملية التعليـمية برمتهــا تكاد تعتمد على عــامل الصدفة البحتة. فـقد يكون الدرس فوق طاقة البعض وأقل من طاقــة البعض الآخر، فإذا كان فوق الطاقــة انصرف عنه التلاميذ، وإذا كــان أقل من طاقاتهم فإنه لا يستـثير حمــاستــهم، ولا يستخـدم كل قدراتهم. أى أن هناك جـهداً ضــائعا فى جـميع الأحوال، مما يبعثر المواهب والقدرات، وتصبح الاسـتفادة منها مسألة صدفة. هذا بالإضافة إلى أن الدرس يعتمد أساساً على التلقين، أى على جهد المدرس أكثر منه على جهــد التلميذ الذى يؤدى فى النهاية امـتحاناً يتفـوق فيه عادة الحافـظون غير الفاهمين أكثر من الفاهمين غير الحافظين.

هذه هى المدرسة التقليدية المنتشرة فى المنطقة العربية، وهى تقوم على كثير من الطاعة والسلبية والحفظ أكثر مما تقوم على الإيجابية والفاعلية والفهم والتعامل مع الواقع والبيئة أو بين الأفراد فى المجتمع. إنها المدرسة التى تخرج فى أغلب الأحيان الموظف المطيع الروتينى الذى لا يجدد ولا يبتكر ولا يتعاون ولا يتفاهم ولا يتحمل المسئولية، وإنما يحافظ على التقاليد المتبعة ويحتمى بها فى مواجهة أبسط المسئوليات. وبصرف النظر عن الشعارات الطنانة والبراقة التى يرفعها المسئولون عن التعليم فى المنطقة العربية، فإن العملية التعليمية العربية فى حقيقتها، تهدف إلى تخريج الاتباع والذيول، والاتكاليين، واللفظيين من ضيقى الأفق المتمسكين بالحرف وليس بالمعنى، والانفعاليين، والسطحيين، والشكليين، والجامدين فى أفكارهم ومواقعهم، والراكدين الذين لا يتجددون ولا يتطورون بل يقاومون التجدد والتطور. هذا فى حين تعمل المدارس والمعاهد على اختلاف أنواعها ومناهجها وأهدافها فى دول الحضارة المعاصرة على تخريج القادة فى شتى المواقع، والمفكرين الناضجين، والواقعيين، والإيجابيين المؤثرين، والمتطلعين للجديد والمبتكر، لأنهم تعلموا كيف يوظفون عقولهم لاكتشاف الآفاق الجديدة حتى لا يفوتهم عصرهم الذى لا يتوقف لحظة عن التغير والتجديد، نتيجة لتقدم العلم وتطبيقاته التكنولوجية التى دخلت فى صميم حياتنا اليومية، ولم تعد مقصورة على جوانب معينة فيها.

ولم يقتصر التغير على مكتشفات العلم وتطبيقاته، بل امتد إلى أفكار الإنسان واتجاهاته. وما تيارات العولمة التى تجتاح العالم الآن سوى نتائج حاسمة وملموسة للمتغيرات التى أحدثتها الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها. فالعولمة هى أول ثورة فى التاريخ لا تشعلها جماعة من المقهورين أو أية قوى بشرية تسعى لقلب الأمور رأساً على عقب، بل هى ثورة أحدثها العلم بعد أن بلغ درجة عالية من التسارع والجدة والتغير الذى يجتاح كل الأوضاع التقليدية والساكنة والراكدة فى سبيله. ولذلك فهى ثورة لا يمكن مواجهتها أو دحضها بثورة مضادة مثل الثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى غالباً ما تأخذ شكل الانقلابات

المسلحة، لأنها ثورة علمية لن تنتظر فى طريقها المتفرجين الذين لا يملكون سوى الحماسة البلاغية سواء أكانوا مؤيدين أم رافضين. وقد اعتاد العرب الجلوس فى مقاعد المتفرجين، منتظرين من يأخذ بيدهم لمنحهم دوراً ولو هامشياً على مسرح الأحداث الجارية، لكن هذه الثورة العلمية لن تدق أبواب الغارقين فى غيبوبتهم اللذيذة، بل ستتجاوزهم فى صمت جليل، ليكرروا قصة أهل الكهف التى وردت فى القرآن الكريم، والتى استوحاها توفيق الحكيم فى مسرحيته الشهيرة «أهل الكهف» التى كتبها فى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين.

لقد أصبح العرب أهل الكهف الجدد وهم يتفرجون على ما يجرى فى الدنيا من تغيرات وتحولات مذهلة، خاصة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا الحديثة، دون أن يكونوا شركاء فى إنتاجها، أو حتى مجرد جزء من البيئة التى اندلعت فيها هذه الثورة العلمية. ولكى يغرى العرب أنفسهم كعادتهم، فإنهم أكثروا الحديث عن توطين التكنولوجيا الحديثة فى المنطقة العربية، لكن مفهومهم لهذا التوطين اقتصر على أن هذا التطور العلمى المذهل ليس سوى «صيغة» أو «وصفة» لا تحتاج منهم إلا أن ينسخوها من أصحابها، ثم يعودوا بهذه النسخة إلى بلادهم لتطبيقها. وهكذا بهذه البساطة الساذجة، يتصورون أو يتوهمون في غيبوبتهم أنهم أصبحوا جزءاً من العالم المنطلق علمياً وتكنولوجياً إلى آفاق عصر جديد ومختلف تماماً عما سبقه.

إن الإنسان هو أول شرط حيوى يجب أن يتوافر للقيام بمهمة توطين العلم والتكنولوجيا مع توافر شرط آخر وهو البيئة الفكرية والعلمية والثقافية والحضارية التى بدونها يمكن أن يختنق هذا الإنسان ويندثر مهما كانت عبقريته. والإنسان العربى فى حياته اليومية، مكبل الإرادة، مغلول اليدين، معصوب العينين، فى كل كبيرة وصغيرة، وبالتالى ليس هناك أمل فى أن يبنى وطناً أو يحقق تقدماً ونهوضاً، نتيجة لغياب الحريات، وسيطرة الرأى الواحد، وتجاهل القوانين والدساتير، وانتهاك حقوق الإنسان، وغياب المشاركة فى صنع القرار، وتحكم الأجهزة البوليسية فى حياته ومقدراته. وقد حاولت منظمة اليونسكو منذ عام ١٩٧٦ أن تساعد الدول العربية على مواكبة التقدم العلمى بقدر الإمكان، فتعاونت

مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة من أجل إنشاء مركز عربى للمواد والوسائل التعليمية، على أساس أن يكون هذا المركز القومى بداية طيبة لإنشاء مراكز محلية أو إقليمية من هذا النوع فى الدول العربية حتى تتمكن من أن تبدأ من حيث ما انتهت إليه الدول الأخرى فى تجاربها وخبراتها، لكن القيود والمعوقات والعوائق كانت كالعادة أقوى من أى أمل أو طموح، واندثر المشروع تحت وطأة الخلافات والانقسامات والأحقاد العربية المعتادة.

وما زاد الطين بلة أن الأيديولوجيا التى كانت السبب المباشر فى القضاء على كيان سياسى وعسكرى عملاق وهو الاتحاد السوفيتى الذى كان القوة العظمى الثانية فى العالم، هذه الأيديولوجيا لعبت دورها أيضاً بين الأنظمة العربية الهشة، فقسمتها إلى أنظمة يسارية تقدمية وأخرى يمينية رجعية، ودارت بين المعسكرين معارك عبثية تثير الضحك والبكاء فى الوقت نفسه، لأن جميع الأطراف المعنية كانت قابعة فى قاع التخلف العلمى والتكنولوجى. وظلت الحال المأسوية على ما هى عليه إلى أن استيقظت المنطقة العربية صباح الاثنين الخامس من يونيو ١٩٦٧ على كارثة الهزيمة العربية الساحقة على يد إسرائيل التى كانت «مزعومة» والتى ابتلعت سبعة أضعاف مساحتها فى زمن قياسى ليس له مثيل فى تاريخ الحروب. ومهما قيل فى تبرير أسباب هذه النكبة أو المأساة، فإن سبباً جوهرياً لا يستطيع مكابر أن يتجاهله وهى أنها كانت معركة بين الغيبوبة العلمية العربية وبين اليقظة العلمية الإسرائيلية. والعلم هنا لا يعنى العلم العسكرى فحسب، بل السياسى والإعلامى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والنفسى وغير ذلك من عناصر المنظومة العلمية التى يمكن أن تقهر الغيبوبة والغفلة والتخلف والوهم والتلفيق والكذب والخداع فى لحظات كابوسية خاطفة. ذلك أن المعارك تحسمها الإنجازات العلمية والتكنولوجية، وليست الأوهام المتشنجة والحماسة الجوفاء.

ويبدو أن الثورة العلمية المعاصرة لم تلهب خيال المنطقة العربية، بحيث لم تواكبها دراسات أو تحليلات أو حتى مقالات إلا من كتاب جادين يمتلكون نبرة علمية هادئة ورصينة، ويخاطبون عقول القراء بشواهد وأدلة وبراهين مستقاة من

ظروف العصر وتطوراته فى محاولات جادة لفتح الآفاق الجديدة أمام أبناء وطنهم. لكن المعضلة تكمن فى قلة عددهم، ومنهجهم العلمى الوقور المتزن الذى يخاطبون به قراء اعتادوا الصخب والإثارة والانفعالات العابرة. وكانت الانقلابات العسكرية التى اجتاحت المنطقة العربية تحت مسمى «الثورات» خير مادة مثيرة يوظفها الإعلام لجذب أكبر قطاع ممكن من الجماهير، لكن الثورة العلمية، وهى أول ثورة حضارية حقيقية تمر بها المنطقة العربية مثل بقية مناطق العالم، لم تحمل فى طياتها الإثارة السطحية والفجة التى تثير الانفعالات وتطمس العقول والتى أدمنها المتلقون العرب.

لم تتردد سيرة الثورة العلمية، ولم تحدث دوياً مثل ذلك الذى أحدثته الثورات السياسية والانقلابات العسكرية التى كانت بمثابة نكسات ونكبات متلاحقة أصابت المنطقة العربية فى الصميم. فمنذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى نكبة يونيو ١٩٦٧، تردد وتكرر لفظ «الثورة» إلى درجة الملل والسأم، فهذا يصرخ بالثورة السياسية، وذاك يصيح مردداً شعارات الثورة الاجتماعية، وثالث يدق طبول الثورة الاقتصادية، وآخر يصم الآذان بثورته الأيديولوجية... إلخ. وهذه الظاهرة - إن دلت على شيء - فإنها تدل على أن العقل العربى ما زال يعيش العصر الذى بدأ بالثورة الفرنسية واستمر حتى تقسيم العالم إلى معسكرين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التى انتهت بتفتت الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم. وهو العصر الذى شهد أكبر قدر من الثورات أو الانقلابات التى تمنهجت فى أيديولوجيات سياسية بدأت بشعارات الثورة الفرنسية الشهيرة: الحرية - الإخاء - المساواة، وتفرعت بعد ذلك لتأخذ ألواناً ونماذج وتنويعات تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعيشها المنطقة التى قامت فيها الثورة. وأصبحت الشعارات والأيديولوجيات وأحيانًا اللافتات ضرورة ملحة بصفتها لسان حال الثورة، والواجهة التى تقدم بها نفسها للعالم، بل تحاول تصديرها أو فرضها على المناطق المجاورة إذا كانت تملك أسباب القوة اللازمة لذلك.

ونظراً للحمى الأيديولوجية التى أصابت مناطق عديدة من العالم، خاصة فى الدول العربية أو النامية أو الفقيرة، مع اشتداد المواجهة بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى فى الحرب الباردة، تحولت الأيديولوجيات إلى أصنام مقدسة يستحيل أن تمس أو أن تتغير أوضاعها واتجاهاتها إلا بثورة مضادة ترفع بدورها شعارات وأيديولوجيات مضادة. وذلك بدلاً من أن تصبح الأيديولوجيات مناهج علمية وعملية لخدمة التقدم الحضارى للبشر. ووجدت الديكتاتوريات العربية فرصة ذهبية فى هذه الأيديولوجيات السياسية التى أصبح الطغاة من الحكام والزعماء، كهنتها القائمين على طقوسها والتى لا يعرف أسرارها وتفاسيرها أحد سواهم، والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يحاول أن يفسرها تفسيراً ليس على هوى الديكتاتور بصفته الوصى عليها. وبالطبع كان هذا مناخاً صالحاً لانتشار الانتهازيين والمتسلقين والطفيليين وحملة المباخر الذين يعدون من أهل الحظوة والثقة. أما أهل العلم والخبرة الذين يرون أحياناً فى خبرتهم وعلمهم توجهات قد تتناقض مع أيديولوجيات السلطات المعلنة، فعليهم أن يكتموها ويخفوها، بدلاً من أن تقوم السلطة باخفائهم هم شخصياً فى السجون والمعتقلات التى قد لا يعودون منها.

من هنا تم وضع العلم فى خدمة الأيديولوجيا، بحيث لا يزدهر أحد فروعه إلا إذا كان الساسة فى حاجة إليه، وغالباً ما يكون هذا الفرع مرتبطاً بتكنولوجيا الإنتاج الحربى أو غير ذلك من الإنجازات التى تبهر الشعوب الأخرى أو تهددها، فإما أن تعتنق الأيديولوجيا المرتبطة بهذه الإنجازات العسكرية أو تقبع فى عقر دارها طلباً للسلامة من هذه القوى الطاغية. أما الإنجازات العلمية الخاصة بتطور حياة المواطنين العاديين وتقدمها داخل الوطن فلا تهم كثيراً، فهم قانعون بتطبيق الحرفى للأيديولوجيا حتى لو بلغ بهم حد الكفاف أو تعدى بهم خط الفقر. ولا خوف منهم لأنهم لا يمثلون أى تهديد للسلطة، إذ أنهم يدركون جيداً أن أجهزة المخابرات والمباحث والأمن بالمرصاد لكل من يزين له عقله أو فكره سلوكاً مختلفاً عن النمط المفروض عليهم.

ولعل أشهر نموذج لهذا التوجه، وضع علم الاقتصاد فى خدمة الأيديولوجيا بحيث يتم تقنين نظرياته ومناهجه طبقاً لها، وذلك بصرف النظر عن الإمكانات

أو الظروف التى تربط بهذا الاقتصاد سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التعليم. . . إلخ. وكان من المعتاد أن نجد دولة تعانى من متاعب اقتصادية، وتستورد أضعاف ما تصدر، بل وتقترض بفوائد عالية، لكنها فى الوقت نفسه تهرع لتقديم معونات عينية أو مساعدات مالية أو دعم عسكرى لدولة أخرى تعتنق نفس أيديولوجيتها وتدور فى فلكها. وكان الاتحاد السوفيتى رائداً ونموذجاً لهذا الاتجاه الذى وضع الاقتصاد تحت رحمة السياسة، ناسياً أو متناسياً أن الاقتصاد هو القاعدة الصلبة التى تنهض عليها أية سياسة، لأنها بدون هذه القاعدة تصبح شعارات فارغة وطبولاً جوفاء بل وتخريباً مستمراً للبنية الاقتصادية التى تظل تتآكل حتى ينهار الكيان القومى كله ويتناثر أشلاء هنا وهناك كما جرى للاتحاد السوفيتى.

وهذا يفسر لنا السر فى أن كل الانقلابات أو الثورات أو الأيديولوجيات التى منيت بها الدول العربية، تحولت إلى نكسات أو نكبات ولم تؤد إلا إلى مزيد من التخلف والانهيار والدخول فى حلقات مفرغة من الصراع على كراسى السلطة. صحيح أن كثيراً من هذه الانقلابات انطوى على نيات طيبة بل ورغبات جامحة فى التغيير والإصلاح والتقدم، لكن الحماس وحده لا يكفى، والطريق إلى الجحيم ممهد بالنوايا الطيبة. وأية خطوة أو حركة بدون علم أو دراسة أو معرفة هى قفزة فى الظلام أو نكسة إلى الوراء، وذلك فى عصر تنطلق فيه أمم الحضارة والعلم إلى آفاق المستقبل بسرعة مذهلة لم يعرفها العالم من قبل.

وعندما سارت الدول العربية المسماة بالتقدمية أو الثورية فى الستينيات والسبعينيات على نهج الاتحاد السوفيتى فى إعلاء شأن الأيديولوجيا فوق كل الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضاً العلمية، كانت تظن أنها على طريق التقدم والازدهار، ولم تكن تدرى أن تقديس الاتحاد السوفيتى للأيديولوجيا العمياء كان بمثابة عوامل الفناء التى انطوت عليها الدولة العظمى الثانية فى العالم، وظلت تنخر فى هيكلها كالسوس إلى أن انهارت من تلقاء نفسها. وهناك نموذج صارخ لسيطرة الأيديولوجيا على العلم، ويدل على أن السوس الأيديولوجى بدأ مهمته فى تقويض الدولة قبل نصف قرن من إندثارها فى

عام ١٩٨٩. تجلى هذا النموذج فى عالم النبات والوراثة الروسى السوفيتى الشهير تروفيم ليزنكو (١٨٩٨ - ١٩٧٦) الذى حول الفكر العلمى إلى تصور أيديولوجى ثم جعل منه سلطة سياسية فى الوقت نفسه. وهو ما أدى إلى تخلف العلم نفسه نتيجة للحجر الأيديولوجى الذى فرض عليه والذى أحدث تأثيراً فادحاً على تطور الاقتصاد والتنمية فى عصر يعتمد فيه تطور الإنتاج على العلم وتطبيقاته التكنولوجية. بدأ ليزنكو حياته العلمية فى مجال تطوير علم الوراثة فى النبات، بمحاولته التوفيق بين مبدأ التأثير الوراثى (من خلال الجينات) وبين التكيف مع البيئة، وكانت بداية موفقة لتأثيرها الإيجابى على الزراعة السوفيتية.

لكن سعيه لركوب الموجة الأيديولوجية، دفعه لتبنى بعض التصورات النظرية فى علم الوراثة تنتمى إلى أوائل القرن التاسع عشر، وفرضها على أفكار زميله ميتشورين الذى اعترض بشدة على هذا التطوير الذى ركز على عامل التكيف مع البيئة، باعتباره العامل الأكثر اتفاقاً مع الفهم السطحى لنظرية المادية التاريخية وبناء على هذا التصور الأيديولوجى، هاجم ليزنكو نظريات عالم الوراثة النمسوى الكبير جريجور مندل، هجوماً عنيفاً لأنها لم تضع عامل التكيف مع البيئة فى الاعتبار.

وأيده الحزب الشيوعى السوفيتى وستالين فى هذا الهجوم على أساس أن ليزنكو نجح فى إنشاء «علم ماركسى» فى الوراثة. ومنذ عام ١٩٤٨، خضعت كل الأبحاث البيولوجية فى الاتحاد السوفيتى لسطوة ليزنكو الأيديولوجية. وتعرض البعض من أبرز العلماء للاضطهاد لتأييدهم نظريات مندل، ومنهم ميتشورين نفسه.

وسرت الأيديولوجيا كالنار فى الهشيم، فأغلقت معامل كثيرة، أو حولت إلى ما يشبه «المعابد» لتكريس وتقديس نظريات ليزنكو التى كانت مجرد تحريف أو تشويه لنظريات ميتورشين، مما أدى إلى تخلف شديد لعلم البيولوجيا فى الاتحاد السوفيتى.

وعندما تم تعيين ليزنكو رئيساً لأكاديمية لينين للعلوم الزراعية، لم يتوان عن اضطهاد زملائه وإغلاق معاملهم وصادر أبحاثهم، وعن إجبار الأجهزة المختصة بتطوير الزراعة وتربية الحيوانات وغيرها على تبنى نظرياته، وأدى هذا إلى انهيار سريع لصناعة الإنتاج الزراعى والغذائى فى الاتحاد السوفيتى. وبعد موت

ستالين عـزل ليزنكو وعاش فى عزلة مدة طويلة قـبل موته فى عام ١٩٧٦ ، لكن بعد أن أحدث ضـرراً فادحاً لعلم البيولوجـيا وتطبيقاته التكنولوجـية على الإنتاج الزراعى والغـذائى، لدرجـة أن الاتحاد السـوفيـتى ظل يعـانى منه حـتى انهيـاره واندثاره. وليس من باب المبالغة أن هذه الأزمة الزراعية والغذائية كانت فى مقدمة الأسبـاب التى أدت إلى هذا الانهـيار العظيم، إذ رددت وكـالات الأنباء ونـشرت صوراً لبعض المواطنين السوفيت وهم يبحثون عن الغذاء فى صناديق القمامة.

هذا النموذج دليل عملى على أن التخلف أو بمعنى أدق الغيبوبة العلمية هى السبب الفـعلى الكامن وراء كل أنواع الانهيـارات الوطنية والقـومية والحـضارية والسياسيـة والاقتصادية والاجتمـاعية والأمنية والعسكرية. . . إلخ. فمـثلاً عندما انقسم العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى قوتين عظميين، تنادى كل منهما بمبادىء سيـاسية واقتـصادية واجتماعـية وثقافية مـختلفة اختـلافا أدى إلى الحرب الباردة بل والمواجهة العـسكرية بينهما، كان السباق بينهـما فى ظاهره أيديولوجياً، لكنه كـان فى جوهره سبـاقاً علمـياً وتكنولوجـياً. فـقد حـاولت كل قوة منهـما استقطاب أكـبر عدد ممكن من الدول النامية أو الـفقيرة أو المتخلفـة إلى معسكرها تحت أعلام الأيديولوجيـا البراقة التى تعد بجنة الغد المرتقب، فـهذه تنادى بالحرية والديمقراطيـة والدفاع عن حقوق الإنسـان وتتهم الأخرى بانتهـاك القيم والمبادىء الإنسانية، وتلك تنادى بـحقوق الشعب العامل، ورفع شـأن الكادحين، والمساواة والإخاء، وتتـهم الأخرى بتحويـل العالم إلى غابة، يأكل القـوى فيها الضـعيف وينتهك الغنى كيان الفقير.

وكان العرب ألعـوبة أو كرة تحاول كل قوة اقتناصـها من الأخرى فى ملعب السـياسـة الدوليـة، مما منحهم وهـماً كـاذباً بأهمـية مـتزايدة لـوزنهم السيـاسى والاقتصـادى الذى تتكالب عليه القوتان، ولم يدركوا أنهم كـانوا مجرد أدوات أو وسائل لأهداف استراتيجية خفيـة لا تخطر لهم ببال. وكعادتهم تابعوا السباق بين القوتين كمتفرجيـن بين شد من هذه وجذب من تلك، مما صور لهم أنهم لاعبون مشـاركون فى المباراة فى حـين أن دورهم لم يتعـد دور الكرة التى تتبادلهـا أقدام

الفريقين الكبيرين. وظلت المباراة على هذا المنوال المحموم بلا حسم ولا رجحان لكفة على الأخرى، لكنها - مثل أية مباراة أخرى - كان لابد أن تنتهى بفوز إحدى القوتين على الأخرى بعد تكرار التعادل بينهما والذى لابد أنه أنهك أحدهما وخاصة أن الأيدلوجيات فى جوهرها شعارات مرفوعة لزوم الإعلام والدعاية وغسيل المخ، أما التطبيقات العملية فغالباً ما تأخذ مسارات مختلفة. ولذلك كان الحسم الذى وقع أخيراً بينهما نتيجة للتفاوت العلمى وليس للاختلاف الأيديولوجى، خاصة فيما يتصل بعلم الاقتصاد الذى يعنى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتدعيم البنية الأساسية للدولة فى شتى المجالات، والمبدأ الذى يقول بأنه لا كرامة لجائع مبدأ صحيح تماماً، وهذا الجائع لا يمكن أن يقتات على الأيديولوجيات والشعارات واللافتات لأنه يريد أن يملأ بطنه، ويقيم فى مسكن، ويعلم أولاده، ويجد العلاج وغير ذلك من المتطلبات والاحتياجات التى لن يلبيها سوى العلم وتطبيقاته، ولا يهم فى هذه الحالة أن يكون هذا العلم وتطبيقاته على نهج يمينى أو يسارى، بأسلوب رأسمالى أو اشتراكى. فالعلم فى جوهره واحد، وقادر على حل المشكلات على اختلاف أنواعها بشرط أن تتحول الأيديولوجيا إلى مناهج فكرية واقعية ومرنة فى يده، لا أن تصبح قيداً على خطواته وعبئاً على إنجازاته.

وكان التدهور والإنهيار والتفتت الذى وقع للمعسكر الشرقى، نتيجة للاقتصاد الذى ظل تحت رحمة الأيديولوجيا الجامدة المتحجرة على مدى أكثر من نصف قرن، حتى انهك تماماً. وعندما تداعت القاعدة الاقتصادية، لم تفلح الشعارات الأيديولوجية وسدنتها فى سد الطوفان الذى اجتاح فى طريقه كل شىء. وكان من الممكن أن تقع نفس الكارثة للمعسكر الغربى لو أنه وضع العلم فى خدمة الإنتاج الحربى وغزو الفضاء والسفر إلى الكواكب الأخرى، وجعل من الأفكار الرأسمالية قوالب صماء تستخدم طبقاً لقواعد سابقة. لكنه أطلق العنان لكل طاقات العلم فى جميع المجالات المدنية والعسكرية والفضائية، بل جعل من نفسه مركزا لجذب العلماء القادمين من مختلف الدول. كما تحرص المؤسسات الرأسمالية الضخمة على إمداد مراكز الأبحاث العلمية بالدعم المالى، كل فى

مجال تخصصه، وعندما يثبت نجاح التجربة بما تحويه من ابتكارات جديدة، تهرع المؤسسة المعنية إلى تطبيقه عملياً على أوسع نطاق ليدر عليها أرباحاً طائلة.

وبصرف النظر عن أنظمة الحكم الرأسمالية أو الاشتراكية، فإن نجاح هذه أو فشل تلك، يتمثل فى علوم الإدارة الحديثة ومدى الاستفادة العملية فى مجال تطبيقاتها. وهى علوم لا تهتم بالأيديولوجيا التى يعتنقها المواطن، لأنها تركز عليه شخصياً كطاقة يجب أن تتاح لها كل الفرص والإمكانات للانتاج بحيث يصبح السؤال الذى يطرح نفسه هو: ماذا ينتج الإنسان وكيف؟ وليس: ما نوعية الأيديولوجيا التى يعتنقها هذا المنتج؟ وبذلك تصبح الإجابة البدهية: له أن يعتنق أية أيديولوجيا بشرط أن تتحول إلى طاقة ومنهج للوصول إلى أعلى وأرقى معدلات الإنتاج، وتكون قابلة للتعديل المستمر كلما جد جديد فى مجال التطبيق العملى. ولذلك تراجعت الأيديولوجيا إلى الظل بعد أن سقطت من على عرشها الذى تربعت عليه منذ الثورة الفرنسية، لدرجة أن تعبيرات أو مصطلحات مثل «نهاية الأيديولوجيا» أو «موت الأيديولوجيا» أصبحت تتردد فى كلمات وكتابات كبار المفكرين السياسيين، بعد أن تربع العلم على العرش الذى من فوقه أشعل ثورة هادئة وحاسمة أدت إلى ما عرف بظاهرة العولمة التى تواصل تغيير شكل الحياة على الأرض، بل وتغيير الإنسان نفسه فكراً وسلوكاً.

لم تدرك الدول العربية - كعادتها فى غيبوبتها المزمنة - أبعاد الثورة العلمية التى يخوضها العالم المتحضر الآن، لأن مفهومها عن الثورة مازال محصوراً فى إطار الانقلابات والشعارات والهتافات والتشنجات والصراعات العقيمة التى تنحدر بها إلى هاوية لا قرار لها. إن عالم اليوم يعيش عصر الثورة العلمية، وثوار اليوم هم العلماء فى معاملهم، والخبراء فى مراكز أبحاثهم، والأساتذة فى قاعات محاضراتهم، والمؤلفون فى كتبهم ودراساتهم، والفنانون والأدباء فى إبداعاتهم، والمفكرون والنقاد والمثقفون الذين يطورون عقل أمتهم بالفكر والفن والثقافة.

هذه الثورة العلمية ليست فى حاجة إلى حناجر مدوية، أو خناجر حادة، أو بنادق سريعة الطلقات، أو متاريس فى مداخل الطرقات، أو لافتات ضخمة،

مجال تخصصه، وعندما يثبت نجاح التجربة بما تحويه من ابتكارات جديدة، تهرع المؤسسة المعنية إلى تطبيقه عملياً على أوسع نطاق ليدر عليها أرباحاً طائلة.

وبصرف النظر عن أنظمة الحكم الرأسمالية أو الاشتراكية، فإن نجاح هذه أو فشل تلك، يتمثل فى علوم الإدارة الحديثة ومدى الاستفادة العملية فى مجال تطبيقاتها. وهى علوم لا تهتم بالأيديولوجيا التى يعتنقها المواطن، لأنها تركز عليه شخصياً كطاقة يجب أن تتاح لها كل الفرص والإمكانات للانتاج بحيث يصبح السؤال الذى يطرح نفسه هو: ماذا ينتج الإنسان وكيف؟ وليس: ما نوعية الأيديولوجيا التى يعتنقها هذا المنتج؟ وبذلك تصبح الإجابة البدهية: له أن يعتنق أية أيديولوجيا بشرط أن تتحول إلى طاقة ومنهج للوصول إلى أعلى وأرقى معدلات الإنتاج، وتكون قابلة للتعديل المستمر كلما جد جديد فى مجال التطبيق العملى. ولذلك تراجعت الأيديولوجيا إلى الظل بعد أن سقطت من على عرشها الذى تربعت عليه منذ الثورة الفرنسية، لدرجة أن تعبيرات أو مصطلحات مثل «نهاية الأيديولوجيا» أو «موت الأيديولوجيا» أصبحت تتردد فى كلمات وكتابات كبار المفكرين السياسيين، بعد أن تربع العلم على العرش الذى من فوقه أشعل ثورة هادئة وحاسمة أدت إلى ما عرف بظاهرة العولمة التى تواصل تغيير شكل الحياة على الأرض، بل وتغيير الإنسان نفسه فكراً وسلوكاً.

لم تدرك الدول العربية - كعادتها فى غيبوبتها المزمنة - أبعاد الثورة العلمية التى يخوضها العالم المتحضر الآن، لأن مفهومها عن الثورة مازال محصوراً فى إطار الانقلابات والشعارات والهتافات والتشنجات والصراعات العقيمة التى تنحدر بها إلى هاوية لا قرار لها. إن عالم اليوم يعيش عصر الثورة العلمية، وثوار اليوم هم العلماء فى معاملهم، والخبراء فى مراكز أبحاثهم، والأساتذة فى قاعات محاضراتهم، والمؤلفون فى كتبهم ودراساتهم، والفنانون والأدباء فى إبداعاتهم، والمفكرون والنقاد والمثقفون الذين يطورون عقل أمتهم بالفكر والفن والثقافة.

هذه الثورة العلمية ليست فى حاجة إلى حناجر مدوية، أو خناجر حادة، أو بنادق سريعة الطلقات، أو متاريس فى مداخل الطرقات، أو لافتات ضخمة،

أو أعلام خفاقة، أو مظاهرات صاخبة، أو هتافات مدوية، أو شعارات رنانة، بل فى حاجة إلى إعمال العقل وتوظيفه بكل الطرق والوسائل لما فيه خير الوطن والبشرية جمعاء. ذلك أن العلم والتكنولوجيا ينهضان على مبادىء واحدة مترتبة على تطورات الفكر العلمى - وليس الأيديولوجى - منذ فجر الحضارة الإنسانية، إذ إن الفكر الأيديولوجى كان يركز دائماً على العنصر الإنسانى الذى عالجته العلوم الإنسانية بمرونة علمية بعيدة عن الجمود النظرى والأيديولوجى الذى فرض نفسه عليها فى فترات عديدة.

ولم يتعد هذا التوجه الأيديولوجى حدود القيم الإنسانية التى تعارف عليها البشر منذ بداية إدراكهم للحياة المحيطة بهم، بل إنه فى أحيان كثيرة وقف ضد حقوق الإنسان وإن حاول أن ينكر هذا. ومهما تغيرت ألوانه وأنماطه، وتبدلت مفاهيمه وتوجهاته، وإدعى أنه أتى بما لم تأت به الأوائل، فإنه يفترض فى النهاية أنه يعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان وكرامته فى مواجهة الطغيان التكنولوجى وتعقيداته المتنامية التى تضع الإنسان تحت رحمة الآلة بدلاً من أن تكون الآلة فى خدمته.

ولذلك أصبحت الدول الناضجة علماً وفكراً تنظر إلى الفوارق بين الأيديولوجيات السياسية على أنها حواجز مصطنعة، فلا حرج فى أن يستفيد نظام رأسمالى من بعض المبادىء الاشتراكية، وأن ينطلق نظام اشتراكى إلى آفاق العصر بوسائل رأسمالية. وكانت بريطانيا دولة رائدة فى هذا النضج الفكرى برغم ماضيها العريق فى الإمبريالية والرأسمالية، فهى لم تتردد فى تأميم الطب كمبدأ إنسانى اشتراكى يتيح فرصة العلاج المجانى لكل العاملين بل ولكل المقيمين على أرض بريطانيا، برغم الميزانية الضخمة التى تكلفها. لكنها تعوضها بل وتستثمرها لأن صحة المواطن العادى فى نظرها ثروة ضخمة لها فى معركة الإنتاج والتقدم، ويجب عدم التفريط بها بأية حال من الأحوال.

كذلك من السهل تتبع بعض الملامح الاشتراكية فى قوانين العمل الأمريكية مثل التأمينات ضد البطالة والعجز والشيخوخة، والتعويضات، والقروض والدعم الحكومى للمشروعات. بل إن عيد العمال الذى يحتفل به العالم كله فى أول

مايو، وفى مـقدمته الدول الاشتـراكية، بدأ فى مدينة شـيكاغو التى تعتـبر إحدى معاقل الرأسمالية الأمريكية.

كذلك فـإنه بمجرد انفراط عقـد المعسكر الشرقى، سـارعت معظم دوله إلى السير على نهج السوق الحرة، وتشجـيع القطاع الخاص، والتخلص من كل القيود الأيديولوجيـة التى تعوق تقدمهـا، بحيث أصبح من الصـعب معرفة اليـمين من اليسـار. ومع ذلك لاتزال معظم الدول المتخلفـة، وفى مقدمـتها الدول العـربية، تلعب لعبة اليمين واليسار، بحماس لم يفتر بعد، وبين اليمين واليسار سقط الفكر العلمى في هاوية لا قرار لها. بل إن هـذا الصراع العقيم بين اليمين واليـسار عاد ببعض هذه الدول إلى عصر الصراع القبلى الذى يعـتبر مرحلة سابقة على الاقطاع وبالطبع الرأسمالية وبعدها الاشتراكية وهكذا تتسع الفجوة وتتعمق الهوة بين الدول المتقدمة الغنية وبين الدول المتخلفة الفـقيرة، بحيث لم يعد العالم ينقسم إلى غرب رأسمالى وشرق شيوعى، بل ينقسم إلى شمال غنى متقدم وجنوب فقير متخلف. وحتى الدول العربية التى تعتبـر غنية، لا فضل لها فى غناها الذى تدفق عليها من باطن الأرض على شكل نفط، لكنه لم يؤد بهـا إلى تقدم حـضارى حقـيقى لأن الثروة التى تهبط على البشر دون أى علم أو جـهد لا تصنع حضارة، فى حين أن الحضارة التى تتولد من العلم والفكر والكفاح والجهد لابد أن تلد الثروات الحقيقية تباعـاً. والإنسان الذى يـعيش على سطح الأرض هو الذى يصنع هذه الـثروات، وليس النفط المتدفق من باطنها. وكعادة عـربية أصيلة لم تفكر دول النفط فى اليوم الذى ستنضب فيه ينابيع النفط بحكم أنه لا توجـد مادة فى هذه الأرض غير قابلة للنفاد. ذلك أن الغـيبوبة العـربية إدمان لذيذ وممتع يجب ألا تقطعـه المخاوف من كوابيس المسـتقبل، وخـاصة أن دول النفط لم تفعل شـيئاً لتـجعل من مواطنيـها طاقات منتجة ومثمرة فى شتى المجالات، بل اكتفت ببناء المدن الفاخرة على طراز المدن الأمريكية والأوروبية كى تذهل الناظرين إليـها، وكأن المظهر البراق يغنى عن الجوهر الحـقيقى، أمـا مراكز الإنـتاج المثمـر لعصر مـا بعد الصناعـة فليست من اهتماماتها على الإطلاق.

وقد استوعبت اليابان المعادلة الحضارية التى تجمع بين الإنسان والعلم فى منظومة متناغمة، فانطلقت منها وبها إلى كل الآفاق، بعد أن نبذت الصراعات العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التقليدية التى لا ينتج عنها سوى ضياع الوقت وتشتيت الفكر وإهدار الجهد فى زمن تحتاج فيه الأمم إلى كل لحظة من وقتها. وإذا طفت بعض هذه الصراعات العقائدية على السطح من حين لآخر، مثل منظمة الحقيقة الغائبة التى أطلقت الغازات السامة فى بعض محطات المترو تحت الأرض فى طوكيو، فهى على هامش المجتمع لا تؤثر على مسيرته الحضارية. ولم ترفع اليابان شعار الثورة العلمية وإنما طبقتها عملياً على كل مناحى الحياة فى البلاد، بحيث تستفيد من كل معطيات التراث القديم الإيجابية، وفى الوقت نفسه تواصل ابتكار أحدث منتجات العلم والتكنولوجيا، وتحولت اليابان إلى خلية نحل لإنتاج كل ما يمكن إنتاجه برغم ندرة المواد الخام فى أرضها، فيما عدا ثروتها السمكية!

فقد أدركت اليابان أن الإنسان هو الثروة القومية الحقيقية فى نظر الثروة العلمية المعاصرة، وأن عقله هو خير مطور ومستثمر لهذه الثروة، وأن سلاحه فى هذا الاستثمار هو أحدث ما بلغه العلم والتكنولوجيا.

وكما أخذت اليابان من تراثها القديم ومن عصرها الحديث كل الإيجابيات بلا حرج أو جدل عقيم، فإنها بنفس المفهوم العلمى الشامل أخذت كل الإيجابيات من المفاهيم الرأسمالية والاشتراكية. فالعامل اليابانى فى مصنعه يتمتع بكل التأمينات والضمانات والمساعدات والتسهيلات، فى حين ينافس مصنعه أعتى المؤسسات الرأسمالية فى الغرب.

والثورة العلمية لا تحمل فى طياتها نفس الخلافات والصراعات التى تتولد غالباً عن الثورة الأيديولوجية التى تلعب فيها وجهات النظر وزوايا الرؤية دوراً لا يمكن تجاهله أو إنكاره. ذلك أن أسس العلم والتكنولوجيا تعتمد على الحقائق الموضوعية الملموسة، والتحليلات، والدراسات الميدانية التى لا تترك مجالاً حقيقياً للأهواء الشخصية أو الميول الذاتية أو العصبيات العرقية أو الإقليمية، وحتى فى

مجال تطبيق هذه الأسس العلمية والتكنولوجية على المجتمع، لم تعد الفوارق فى التوجهات ووجهات النظر واضحة ومعوقة كما كانت فى عصر الأيديولوجيات السياسية، لأن العقول العلمية الموضوعية لا تختلف تحزباً أو تعصباً، وإنما من أجل المزيد من التطور العلمى. وهى لا تؤمن بالرأى والرأى الآخر فحسب، بل والرأى الثالث الناتج عن التفاعل بين هذين الرأيين. فليس هناك صراع أو انفصام أو تواز بين الآراء العلمية، وإنما تفاعل مستمر من أجل خطوات جديدة.

وقد يبدو من حين لآخر فى دول الحضارة المعاصرة بعض الاختلافات بين أحزاب اليمين واليسار، لكنها لم تعد تلك الخلافات التى يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية، بل أصبحت من قبيل ممارسة الرفاهية الفكرية التى تطمح إلى المزيد من فتح آفاق جديدة نحو التقدم. ولا يؤثر كثيراً إذا جاءت إلى الحكم حكومة يمينية أو يسارية أو وسط أو يسار اليمين أو يمين اليسار... إلخ، فالمسيرة الحضارية فى طريقها حتى لا تتخلف فى حلبة السباق المحموم. وعلى هذا يمكن القول بأن الولايات المتحدة هى أيديولوجيا الأمريكيين، كما أن اليابان هى أيديولوجيا اليابانيين، وفرنسا هى أيديولوجيا الفرنسيين، والصين هى أيديولوجيا الصينيين وهكذا... إلخ، وذلك برغم كل ادعاءات العولمة المتطرفة بأن الحدود بين مختلف الشعوب والقوميات أخذت تتلاشى نحو عالم جديد تحكمه الوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية والإعلامية. فالعولمة تيار علمى وفكرى وثقافى وحضارى نتيجة ثورة علم الإعلام، التى أحالت العالم إلى قرية كونية صغيرة على حد قول عالم الإعلام الكندى مارشال ماكلوهان، لكن سكان هذه القرية لا يمكن أن يتحولوا إلى نمط واحد من البشر لأنهم بحكم طبيعتهم البشرية، لابد أن تحتفظ كل مجموعة منهم بخصائصها القومية والثقافية التى تشكل المصادر أو المنابع الحقيقية لتيار العولمة.

من هذا المنطلق القومى الرحب والمرن، يمكن أن تصبح العروبة أيديولوجيا لكل العرب، ليس بالمعنى العرقى الضيق لأن العرب ينتمون إلى أعراق مختلفة، ولكن بمفهوم الثورة العلمية المعاصرة. لقد أهملنا أساسيات التقدم العلمى والحضارى، ورحنا نلعب لعبة اليمين واليسار، ونمارس نفس الرفاهية الفكرية التى

تمارسها دول الحضارة المعاصرة التى نجحت ثورتها العلمية المتواصلة والمتجددة منذ عصر النهضة فى القضاء على الجهل والأمية والمرض والجوع والفقر والتخلف وغير ذلك من السلبيات والتحديات التى مازلنا عاجزين عن مواجهتها، والتى انشغلنا عنها بصراعاتنا السياسية العقيمة التى أدت إلى حروب ساخنة واشتباكات مسلحة تتجدد بين حين وآخر، بل وحروب أهلية داخل الوطن الواحد، والعراق والكويت والسودان والجزائر والمغرب ولبنان أمثلة واضحة كالشمس. لكنا لم نسمع عن بلد عربى يعلن الحرب على الأمية، ولم يسع بلد آخر إلى تجنيد الشباب العاطل فى استصلاح الأراضى واستزراعها، ولم يحاول بلد ثالث تغيير أساليب التعليم وبرامجه للوفاء بمتطلبات الثورة العلمية المعاصرة. . . إلخ. بل إن الاجتماعات الوزارية التى تعقدها جامعة الدول العربية كانت مقصورة فى معظم الأحيان على وزراء الإعلام أو وزراء الداخلية أو الخارجية، لكن لم نسمع عن اجتماعات لوزراء البحث العلمى أو التعليم أو الاقتصاد، لترسيخ التعاون فى هذه المجالات الحيوية والحضارية. وعلى العموم فهى اجتماعات غير مجدية لأن توصياتها أو قراراتها لا تخرج إلى حيز التنفيذ، لأنها بمجرد انفضاضها يعود الوزراء إلى بلادهم لتنفيذ ما كان يدور فى عقولهم قبل مجيئهم لحضورهما. ومن مظاهر العبث المضحك والمؤسف أنهم قد يحتدون فى ألفاظهم وردودهم المتشنجة التى قد تصل إلى حد الصراخ وقيام أطراف أخرى بالوساطة حتى لا يتحول الجدل إلى تشابك لا تحمد عقباه، فى حين أن الجميع يدركون جيداً أن النتيجة فى النهاية معروفة مقدماً، وهى أنها اجتماعات بلا نتيجة عملية على الاطلاق، سواء اشتبكوا أم لم يتكلموا على الإطلاق.

أما الكفاح السياسى العربى فقد اقتصر على اجترار الماضى والتغنى بأمجاده، والإشادة بانجازات السلطة التاريخية فى أجهزة الإعلام الحكومية، وإيراد الحجج الدامغة والبراهين الساطعة التى لا يجرؤ أحد على دحضها لتأكيد صحة توجه هذا البلد أو ذاك، وكأن تقدمنا العلمى والحضارى كلام فى كلام دون بادرة مبشرة بعمل إيجابى حاسم. وهى كلها قضايا وهمية يمكن أن يصل الخلاف حولها إلى

آفاق قد لا يمكن التنبؤ بها، مما يبرر وجود الحسم السلطوى الديكتاتورى الذى يوقف تطور الخلاف عند حد معين.

فالسلطة قد ترى فى مثل هذا الخلاف وسيلة لإلهاء المثقفين بصفة خاصة، بحيث يستغرقون فى الجدل الذى غالباً ما يكون عقيماً، وينصرفون فى الوقت نفسه عن التفكير فى مواجهة السلطة التى تعتبر نفسها ذاتاً مصونة لا تمس، ولذلك فهى كلها آذان صاغية وعيون يقظة لأية بادرة مساس بها. وخاصة أن المسألة برمتها فى النهاية ليست سوى قضايا لزوم الجدل العقيم، ولذلك فمن السهل إثارتها أو طمسها كأنها لم تكن، لأن مفاتيح الإعلام كلها بيد السلطة.

أما القضايا الحيوية والمصيرية مثل محو الأمية، وتنظيم الأسرة، والتأمين الصحى، وزيادة الإنتاج ، واستصلاح الأراضى، وغزو الصحراء، والأمن الغذائى، وتطوير التعليم. . . إلخ، فكلها قضايا علمية عملية ليست فى حاجة إلى جدل أيديولوجى، وإنما إلى عمل جاد، وإيجابى، ومثمر، طريقه هو الخط المستقيم إلى قلب كل مشكلة على حدة. وهى ليست فى حاجة إلى تشخيص لأنها قتلت تشخيصاً من قبل فى دراسات نظرية ورسائل أكاديمية، ولم يتبق سوى التطبيق والتنفيذ. وقيمة العلم الفعلية تبدو فى نتائجه المادية الملموسة وليس فى مجرد دراساته النظرية. وهذه البدهية الخطيرة هى بمثابة ألف باء التطور الحضارى الذى يعتمد أساساً على الاكتشافات والابتكارات العلمية المتتابعة.

لكن البحث العلمى فى حاجة دائمة إلى ظروف مواتية تيسر له السبل للقيام بمهمته الحضارية، فهو عملية معقدة ومتشابكة ومتداخلة مع المناخ السياسى للدولة، وإيمان السلطة بالعلم كقيمة أساسية فى المجتمع، ونوعية العلماء وقدراتهم فى البحث والابتكار، والرعاية المادية والأدبية المتوافرة لهم، ووجود استراتيجية علمية شاملة لترسيخ بنية تكنولوجية لكل فروع الإنتاج، وغير ذلك من العوامل الإيجابية التى قد تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة لأخرى. فلكل مجتمع ظروف وإمكانات خاصة به، تمثل شروطاً تحتم على البحث العلمى أن يضعها فى اعتباره، لأنه من العبث تجاهلها أو تجاوزها. فمن العبث مثلاً أن يطمح العلماء العرب إلى دخول مجال البحث النووى أو مجال أبحاث الفضاء. . . إلخ.

والمناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لا يؤثر فى توجهات العلوم الإنسانية والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يمتد تأثيره للعلوم الطبيعية التى تبدو كمنظومة مستقلة عن نزعات النفس الإنسانية لنشاطها الموضوعى الخاص بها، لكنها كنشاط من أنشطة البحث العلمى، تشكل نسيجاً عضوياً مؤثراً فى جسم المجتمع ونوعية نموه وتطوره. أى أن التأثير متبادل بين مناخ المجتمع وظروفه وبين نوعية البحث العلمى وآفاقه، وبالتالى فإن طرفى المعادلة يتمثلان فى الساسة والعلماء الذين يشكلون فى الدول المتقدمة سطوة قد تفوق تأثير الساسة فى عملية اتخاذ القرار العلمى على وجه الخصوص.

أما فى الدول المتخلفة، كالدول العربية، فإن مناخ القهر السياسى يؤثر بالسلب على البحث العلمى، سواء فى مجال العلوم الإنسانية أو مجال العلوم الطبيعية. فالساسة قد يتظاهرون بإيمانهم العميق بالعلم كقيمة أساسية فى المجتمع، ويقيمون له الأعياد والمهرجانات التى توزع فيها الجوائز على النوابغ والموهوبين، لكنهم ينسون كل هذا الحماس المتدفق للعلم حين يشرعون فى عملية صنع القرار السياسى الذى يفترض فيه أصلاً أن يكون قراراً علمياً، بمعنى أنه قائم على دراسات وتحليلات علمية لكل عناصر واحتمالات القضية المطروحة. ومن يستعرض الحروب أو الصراعات أو الكوارث التى ألمت بالمنطقة العربية فى العقود الأخيرة، يدرك أنها كانت لقرارات عشوائية أو عضوية أو تلقائية خالية من أية أسباب موضوعية أو منطقية، بحيث تبدو للعين العابرة وكأن الزعيم مصرٌ على الانتحار وإلقاء بلده فى هاوية لا قاع لها. وقد تجلت هذه الظاهرة منذ أن أصدر جمال عبد الناصر قراره باغلاق مضيق تيران فى مايو ١٩٦٧، فدخل بمصر والمنطقة العربية بأسرها فى نفق مظلم خانق انتهى به إلى كارثة يونيو ١٩٦٧، وإلى أن أصدر صدام حسين قراره بغزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ فدخل بالعراق والمنطقة العربية بأسرها فى نفق مظلم خانق بدأ بطرده شر طرده من الكويت، وانتهى بالغزو الأمريكى البريطانى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ وسقوط صدام حسين ونظامه والقبض عليه بعد ذلك متخفياً فى حفرة ترابية كمجرم سفاح هارب من العدالة.

ويبدو أنه من المستحيل تفسير الإصرار المستميت لكل من الزعيمين العربيين على الاستمرار فى طريق الانتحار برغم إمكانهما التراجع قبل وقوع الكارثة، سوى أنهما كانا فى غيبوبة نرجسية صورت لهما أن الجبروت الذى مارساه فى داخل بلديهما يمكن أن يمتد ليقهر أية قوة خارجية تحاول المساس بهما.

من هنا كانت العلاقة العضوية بين البحث العلمى والأمن القومى، ذلك أن قادة الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجيا وحضارياً لا يمكن أن يرتكبوا الأخطاء المأسوية أو المميتة التى يمكن أن يرتكبها قادة الدول المتخلفة التى غالباً ما تكون واقعة تحت سطوة القهر الشمولى والديكتاتورى ومن الطبيعى أن يصبح البحث العلمى ضحية لهذه العوامل القاهرة التى تعوق الاهتمام به كعامل جوهرى فى صناعة القرار، إذ إن فهم طبيعته والتعود على اتباع أساليبه وتطبيقاته لابد أن تتلازم مع بدء التعليم والتعلم وسلوك طريق المعرفة. ولذلك فإن البحث العلمى فى المنطقة العربية، فى حالة وجوده، ينهض على أسس واهية تتغير بتغير الظروف أو تغيير الوزارات والوزراء. ففى مصر مثلا، برغم ريادتها فى مجال البحث العلمى، تنضم وزارة التعليم العالى أحياناً إلى وزارة التعليم وتصبحان وزارة واحدة، وأحياناً أخرى تنقسمان إلى وزارتين، وقد تنضم إلى إحداهما وزارة واحدة، أو إحداها وزارة البحث العلمى أو تستقل بنفسها فى تشكيل وزارى جديد وهكذا، برغم مرور حوالى نصف قرن على إنشاء وزارة للبحث العلمى وأكاديمية ومركز قومى والذى أطلق اسمه على «مجلس فؤاد الأول للبحوث» الذى أنشأه الملك فؤاد فى منتصف الثلاثينيات.

برغم هذه الريادة المصرية أو العربية، لا يوجد حتى الآن منهج علمى متكامل، ولا يملك المجتمع المدنى العربى فكراً وثقافة عامة بأن البحث العلمى هو الوسيلة الأهم للتقدم والازدهار المجتمعى، والسبيل الأول لتطوره وتطويره، والفكر الذى يجب أن يسرى فى المناهج الدراسية بدءاً من مراحل التعليم الأولى. ولايزال رجال التعليم العرب يتصورون أن أى منهج يوضع لتحقيق أهداف واستراتيجية البحث العلمى، يمكن أن يوضع بمنأى عن متخصصين، فى أصول

التربية والمناهج التربوية الحديثة، وواضعي برامج العلوم الأساسية فى مراحل التعليم المختلفة منذ بدايتها. وبالتالى لا يمكن تأصيل مفاهيم البحث العلم وقيمه فى عقل النشء، وتدرج هذه المفاهيم والقيم مع التطور العقلى والمعرفى فى مراحل التعليم المتتالية. وفى دول الحضارة يبدأ مفهوم البحث العلمى مع المراحل الدراسية المبكرة، لكنه لا ينتهى بمرحلة التعليم العالى أو الجامعى، لأنه نهج عقلى وحضارى يجب أن يلازم الإنسان المعاصر، سواء فى حياته العامة أو الخاصة، بحيث يوظفه لما فيه صالحه الشخصى وصالح مجتمعه أيضاً.

ومن هنا كانت مشاركة كل الأطراف المعنية والمسئولين فى المجتمع المتحضر، خاصة قطاعات الإنتاج التى تشارك فى تطوير مراكز البحوث العلمية ودعمها لتنهض بدورها على خير وجه.

وعلى الرغم من أن نظرية التعليم المستمر أصبحت فى عالم اليوم ضرورة حضارية ملحة بسبب التطور السريع والمذهل للابتكارات الإلكترونية التى انتقلت بالعالم إلى عصر ما بعد الصناعة، إلا أن المنطقة العربية زاخرة بكل ما يحبط العناصر النشيطة والمنتجة والمبدعة ويعوقها عن التعليم المستمر والتحصيل المتواصل، بحيث تجبرها على التخلف عن الجديد، وهو ما يجعل الفجوة الحضارية بيننا وبين الدول المتقدمة، تتسع وتتعمق لكى تصبح هاوية فاتحة فاها لابتلاعنا، أو ربما تكون قد ابتلعتنا بالفعل.

إن المنطقة العربية فى أشد الحاجة إلى تحديث المكتبات العامة ونشرها فى كل الأرجاء، وتزويد مكتبات الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث ومراكز الاطلاع بأحدث المراجع والكتب وشرائط الفيديو والأقراص المدمجة، وتسهيل استيراد الكتب والمجلات والدوريات، وأيضاً عقد حلقات الدراسة والأبحاث العلمية التطبيقية، وبرامج التدريب المستمر على كافة مستويات الإدارة، وكذلك استخدام وسائل الإعلام والتثقيف فى تقديم برامج دراسية حرة فى مختلف أنواع المعرفة والعلم. ولا يمكن القيام بهذه المهمة الحضارية، إلا عن طريق استخدام كل وسائل العلم الحديث فى جمع المعلومات وتخزينها وتوزيعها، والعناية بمراكز البحث

العلمى والتكنولوجى المتـقدمة، لأنه بدون هذه الوسـائل يصبح الأمل فى نهـضة عربية، ضرباً من أحلام اليقظة أو أوهام الغيبوبة.

وفى المنطقة العـربية من العقول والقدرات والكفـاءات والمواهب، ما يمكننا من دخول مـيدان البحث العلمى والتكنـولوجى، نأخذ ونعطى، فلا نعـيش عالة على من يبـتكرون. لكن المناخ الخانق والمحـبط الذى يسيطر على المنطقـة، يشكل قوة كبت أو طرد لهذه العناصر الإيجابيـة، فمن يخضع للكبت والإحباط، ينزوى بعيداً عن الصراعات التقليدية، ويصيبـه الصدأ حتى يضمر تماماً، أما من يستجيب للطرد، فإنه ينطلق إلى دول الحضارة التى تعرف قـدره جيداً، فترحب به، وتفسح له المجال وتمده بكل الإمكانات، وبعـد ذلك تفاجأ المنطقـة العربية نفسـها بسطوع نجوم فى سمـاء العالم المعاصر من أمثـال فاروق الباز، ومجدى يعقـوب، وأحمد زويل الحاصل على جائزة نوبل والذى وصفته الصحـافة العالمية بأنه اينشتاين القرن الحادى والعـشرين. عندئذ تجتـاحنا حمى الحـماس الأجوف والفـخر الكاذب بأن العقل العـربى لم يصبه العقـم والغيبوبة بدليل هذه النـجوم العربية السـاطعة التى أصبحت جزءاً لا يتجـزأ من تاريخ العلم المعاصر. وننسى أو نتناسى أنه لولا طرد أو هروب هذه الكفاءات أو العبـقريات النادرة من المنطقة العربية الخانقـة والمتخلفة إلى رحاب العـالم المتحضر، لكانت قـد عجزت عن القيـام بإنجازاتها التاريـخية، وجرى لهـا ما جـرى لمثيلاتهـا التى لم تملك جـرأة الإنطلاق إلى عالـم متحـضر يقدرها حق قدرها، فـطواهـا النسيان إلى الأبد. ولا يعلم أحد كم من العـبقريات دفنت فى تراب المنطقة العربية.

ومن الواضح أن هجـرة العقول تعـد من أخطر القضـايا التى تواجه عـملية البناء الحضارى فـى المنطقة العربية. فالـعقل المبدع المبتكر هو المحـرك والحافز لكل تقدم حضارى، وإذا أصـيبت الأمة بداء هجرة العقول، فإن هذا يـشكل نزيفاً مميتاً لكل إمكاناتها فى الإبداع والتـقدم. ومن الواضح أيضاً أن العـلاج الظاهرى لهذه الإشكالية، لا يمكن أن يحلها عن طريق إصدار قوانين بمنع سفر أو هجرة العلماء والخبراء النادرين فى تخصصات كـذا كذا. فالقوانين التى لا تضع معطيات الواقع

الراهن فى حسبانها، فإنها تتحول إلى حبر على ورق. فمن أسهل الأشياء منع هجرة الكفاءات النادرة إلى الخارج، لكن هذه الهجرة يمكن أن تحدث ببساطة إلى الداخل بحيث ينزوى العلماء والخبراء أو ينصرفون إلى اهتمامات أخرى مثمرة مادياً طالما أن المناخ العام حريص على قتل كل إبداع عقلى أو ابتكار علمى فى مهده. فالعالم فى النهاية بشر مثل أى إنسان آخر، صحيح أنه يفترض فيه أن يكون حامل رسالة يريد توصيلها، لكنه فى الوقت نفسه لا يفترض فى المجتمع أن يحيطه بالعوائق والعقبات والاحباطات والصراعات، ثم يتوقع منه أى إنجاز، بعد أن يكون قد أنهك تماماً.

إن القضية تتمثل فى كيفية جعل المناخ ملائماً للإبداع العقلى وإتاحة الامكانات والفرص للابتكارات العلمية. وهناك ثلاث عقبات أساسية تقف فى طريق هذه المهمة الحضارية. الأولى تتمثل فى الجهاز البيروقراطى العتيق الراسخ المتكلس الذى يتحكم فى مقدرات البشر، والعلماء فى مقدمتهم، ويقف فى سبيل أى تطور جديد. والعقبة الثانية تتمثل فى انتشار الأمية والجهل والخرافات والخزعبلات بحيث يبدو المفكر أو العالم بلا ضرورة لوجودهما. والعقبة الثالثة تتمثل فى أن البحث العلمى - النظرى أو التطبيقى - يحتاج إلى إمكانات ضخمة وميزانيات هائلة، وهذا شيء لا يتحمس له أحد من المسئولين فى المنطقة العربية بصفة عامة، وفى دول النفط بصفة خاصة برغم ميزانياتها الهائلة وتعداد سكانها القليل. ذلك أن الحماس للبحث العلمى لا يبدأ مع تدفق الثروات من باطن الأرض، ولكن منذ مراحل الوعى والتعليم الأولى، بحيث ينمو ويكبر مع الإنسان إلى أن يصبح إيمانا لا يتزعزع.

أما بالنسبة للجهاز البيروقراطى العتيق والمتكلس، فإنه يقف عقبة فى سبيل العلماء والخبراء الذين يهددونه بالتطوير وربما بالإلغاء نتيجة لأبحاثهم ودراساتهم فى مجال التكنولوجيا والإدارة وبناء الإنسان.

فالموظف التقليدى الكامن وراء مكتبه، والذى صرف النظر عن استخدام عقله منذ زمن بعيد، هذا الموظف هو العنصر المثالى فى نظر الجهاز البيروقراطى،

لأن وجوده يعنى الثبات والاستمرار - والاستقرار - وترك الأمور على ما هى عليه. لذلك فإن الثورة الإدارية تعد شرطاً أساسياً لتطور البحث العلمى ووقف هجرة العقول للاستفادة بها فى مجالاتها، إذ إن تشدقنا بضرورة العلم وأهمية الابتكار لايزال مجرد كلمات معسولة وشعارات براقة عاجزة عن الدخول فى حيز التنفيذ، عند مواجهتها لسدود وحواجز البيروقراطية العالية.

كذلك فإن انتشار روح الخرافات والخزعبلات والدجل والشعوذة فى المجتمع كفيل بأنه يجعل مركز العلماء والمفكرين حرجاً للغاية ومحبطاً لهم، إذ يشعرون أن وجودهم نشاز فى مواجهة النغمة العامة التى يعزفها المجتمع المتخلف الذى تساعد أجهزته الإعلامية على ارتفاع نغمة الخرافات والخزعبلات بلا حرج أو حساسية أو خجل. فكثيراً ما نسمع أو نقرأ عن الأرواح التى تحطم أثاث الشقق المغلقة لسفر ساكنيها، والأشباح التى تطير فى الخفاء وتفعل الأعاجيب، والعفاريت التى تأتى من الماضى السحيق لكى تظهر سرها الباتع فى الحاضر. وإذا كان العالم المتحضر يصدر كتباً عن هذه الموضوعات، فذلك من باب التسلية والطرافة والإثارة لأن كيانه الحضارى ينهض أساسا على منهج علمى عقلى راسخ.

أما فى مجتمع نام أو متخلف مثل المجتمع العربى، مازال يعانى من الأمية والجهل والخرافة، فحرام علينا أن نشجع وندعم أميته وجهله وخرافته عندما نجد المسئولين عن الإعلام والثقافة والفكر يكتبون عن هذه الموضوعات، وكأننا انتهينا من كل ضرورات حياتنا ولم يتبق لدينا سوى مشكلات الأرواح والأشباح والعفاريت والجن.

وبرغم أن مصر تعد الشقيقة الكبرى لكل الدول العربية، وبالتالى فإن تأثيرها عليها لا يمكن إنكاره أو تجاهله، إلا أنه فى نوفمبر ٢٠٠٣ قدمت الصحف وأجهزة الإعلام المصرية موضوعات أو برامج، إن دلت على شىء فإنها تدل على أن الغيبوبة جرفت العرب جميعاً وفى مقدمتهم شقيقتهم الكبرى. فقد أغرقت أمواج الغيبوبة العقول لدرجة أن الناس صدقوا خرافة استخدام الحمام فى علاج فيروس «سى» الذى يسبب التهاب الكبد الوبائى، لدرجة أن هذه الطريقة

انتشرت على نطاق واسع فى محافظات شمال الدلتا، مما يدل على أن الوعى العام فى مصر - وليس العلمى الذى يعد رفاهية لا قبل لنا بها - قد دخل فى غيبوبة عميقة قد يصعب خروجه منها. فلا يتصور عاقل على قدر بسيط من المعرفة السطحية، إمكان علاج التهاب الكبد الوبائى نتيجة الإصابة بفيروس «سى» بالحمام كما نشرت الصحف، وهو أسوأ أنواع الإصابة التى قال فيها الطب قوله النهائى فيما يتصل بأساليب علاجها. وتبلغ المأساة ذروتها عندما يساير أطباء وعلى رأسهم وزير الصحة حفنة من الأدعياء والدجالين فى أكاذيبهم، ويوافقون على إجراء تجربة عملية لإثبات صحة أو خطأ هذا الادعاء، الذى لا يمكن أن يعد فرضاً علمياً على الإطلاق حتى يستحق إجراء تجربة للتثبت من مدى صحته، بل هو مجرد خرافة سخيفة راجت، ربما على يد تاجر حمام شاطر، وكأن أكبر أطباء العالم كانوا غائبين أو جهلاء بهذا الاكتشاف الخطير المدوى!!

ولاشك أن غياب الوعى يسهل مهمة الغيبوبة العلمية فى الانتشار وكأنها النار فى الهشيم. ففى نفس الفترة التى راج العلاج بالحمام فيها، قدم برنامج تليفزيونى مشهور حكاية مشابهة عن العلاج ببول الجمال، مدعياً أنه يحتوى على عناصر ذات مفعول طبى فعال لهذا المرض. أى أن الإعلام الذى يفترض فى وظيفته التثقيف والتوعية والتنوير، أصبح ينشر الخرافة والدجل والجهل والغيبوبة، وإن كان يدعى أنه يطرح القضية للمناقشة العلمية الموضوعية حتى يتبين الحقيقة، ومجرد هذا الطرح هو نوع من الترويج الخفى للخرافة التى لا تستحق سوى الاشمئزاز والاحتقار.

ويبدو أنه لا حياة لمن تنادى مما يدل على أن الحال أصبحت مستعصية بالفعل.

ففى نفس العام (٢٠٠٣) صدر تقرير التنمية الإنسانية العربى عن مجتمع المعرفة، وضرورة تطوير التعليم والبحث العلمى فى المنطقة العربية وكان أولى بهذا التقرير أن يكون أكثر تواضعًا وواقعية ويعترف بأن القضية لم تعد جمود التعليم وتخلف البحث العلمى، بقدر ما هى غيبوبة عميقة حشدت العقل الباطن الجمعى بكل أنواع الازدراء الدفين للعلم والتعليم والتعلم، والتعالى المريض والكاذب على

العلوم والاكتشافات الحديثة، والنكوص إلى السلوكيات المتخلفة والممارسات الجاهلة في مواجهة مشكلات الحياة اليومية، واندثار المنهج العلمى فى التفكير وتقدير الأمور وغير ذلك من الأمراض العقلية والنفسية والفكرية والسلوكية التى لم تعد مقصورة على الجهلاء أو الأميين أو أنصاف المتعلمين، بل ارتفعت أمواجها المتلاطمة لتغرق أعلى المستويات من قطاعات خريجى الجامعات والمتعلمين وغيرهم من الذين يفترض أنهم مصادر للاستنارة وليس للتعتيم. ولاشك أن التربية والتعليم والإعلام والتثقيف فى مقدمة الأسباب التى أدت إلى كل هذا الضياع.

أما بالنسبة لإمكانات البحث العلمى من ناحية التمويل، فالعرب لا يقدرون العلماء إلا بالكلمات المعسولة، لكنهم لا يهتمون كثيراً بمستوى المعيشة اللائق بهم. ومن الصعب بل ومن المستحيل أن يواصل العالم إنتاجه بل وإبداعه فى حين أن ضرورات الحياة اليومية تستهلك أكبر قدر ممكن من جهده وفكره. وذلك بالاضافة إلى أن الميزانيات التى يضعها الجهاز البيروقراطى للبحث العلمى تتناسب طردياً مع النظرة التى ينظر بها هذا الجهاز إلى طائفة العلماء والخبراء والباحثين. وفى مناخ محبط مثل هذا لابد أن تشتعل الصراعات بين العلماء أنفسهم على المكافآت والترقيات إلى مناصب أعلى، ولهم العذر في هذا لأن من حقهم أن يعيشوا على مستوى لا يسبب لهم الحرج فى نظر الآخرين، وهذا أضعف الإيمان.

وتتمثل المحصلة النهائية لكل هذه العوامل السلبية والمأسوية المؤدية إلى هجرة العقول المستنيرة والخلاقة والمبدعة، سواء إلى الخارج أو الداخل، فى استمرار النزيف العقلى إلى أن يأتى الوقت الذى تغيب فيه العقول تماماً، ولا يتبقى فى المنطقة العربية سوى كائنات غريبة تتحرك على غير هدى وتواصل الوجود برغم أنها أتت من عصر انقرض. وتحت وطأة هذه العوامل، يستحيل أن يتواجد فى المنطقة العربية ما يعرف فى دول الحضارة المعاصرة «بمجتمع العلماء» أو «أسرة العلماء»، وهو المجتمع الذى يمارس سلطة تصل إلى درجة السطوة فى عملية اتخاذ القرار. فقد استطاع أعضاؤه أن يبنوا لأنفسهم مكانة خاصة تحت شعار أن «العلم من الأهمية البالغة بحيث يجب ألا يترك قياده للسياسيين»، وبالتالى فإن

القرار العلمى هو من صلاحيات العلماء وحدهم. ومن الواضح أن العلماء العرب محرومون تماماً من هذه الامتيازات لأن آراءهم فى نظر السياسيين هى مجرد آراء استشارية، وقد يحتفظون بها لأنفسهم إذا شعروا بأنها لن تلقى آذاناً صاغية. . ولعل هذا هو السبب فى سلبية العلماء العرب حتى عندما يستشارون، فهم مثل بقية العرب أو معظمهم، لا ينطقون إلا بما يلقى هوى فى نفوس كبار الساسة أو حتى صغارهم.

وإذا قورنت المنطقة العربية بغيرها من مناطق العالم المتحضر، سنجد أنها تخلو من تصور متكامل لما تسميه المجتمعات المتقدمة علمياً وتكنولوجياً «للظاهرة العلمية» التى تناولها العلماء والمفكرون بحصيلة كبيرة من الدراسات التحليلية الاجتماعية التى تدور فى إطار ما يمكن تسميته «علم العلم» أو «سوسيولوجيا العلم» أو «دراسات السياسة العلمية» التى تبلور العلاقة العضوية بين العلم والمجتمع من خلال التأثير والتأثر المتبادلين بينهما، وتحدد أو تبلور الجوانب المتعددة والمتشابكة لوظيفة العالم فى مجتمعه. فالعلم اليوم واقع ضخم فى حياتنا، يستحيل ترك أمره فى يد العلماء، وسواء قبل العلماء أم احتجوا، فإن قرارات حاسمة تمس جوهر عملهم،يتخذها الساسة من غير العلماء. وفى غياب منظومة قومية لدراسة الظاهرة العلمية اجتماعياً وسياسياً وثقافياً واقتصاديا، يصبح تضارب الأقوال بين العرب حول مستقبل العلم ومصيره، وقلق العلماء أو حتى العلميين فى عملهم وحياتهم، وحيرة المجتمع فى أمرهم ووضعهم غير المتبلور، أموراً متوقعة ومتكررة، ترجع إلى عدم إدراك العرب لما يجرى حولهم، وعجزهم عن تحليله واستقراء نتائجه. ومن هنا كان الوضع الحرج الذى يعانى منه البحث العلمى فى المنطقة العربية بصفة عامة.

وتأتى العلاقة العضوية بين العلم والتكنولوجيا فى مقدمة الدراسات التى تختص بها «سوسيولوجيا العلم» أو «دراسات السياسة العلمية».

وكان ليوناردو دافينتشى (١٤٥٢ - ١٥١٩) فنان عصر النهضة الإيطالى، المصور والنحات، والمهندس المعمارى، والمهندس الميكانيكى، والمخترع، أول من عرف العلاقة بين العلم والتكنولوجيا بقوله إن العلم يشبه القائد العسكرى، فى

حين تشبه التكنولوجيا ساحة القتال. وقد اهتم مفكرون وعلماء كثيرون بمناقشة العلاقة بين العلم والتكنولوجيا عبر العصور، وكتبوا عنها دراسات عديدة. ففى القرن العشرين أصدر لويس مامفورد عام ١٩٦٣ كتاب «التكنولوجيا والحضارة» الذى أوضح فيه أن العلم يفتح ويكتشف الآفاق النظرية للمعرفة البحثية بحيث يعلم الإنسان ما لم يكن يعلم، فى حين أن التكنولوجيا تختار الآفاق التى تتيح لها بنية المجتمع وظروفه الحوافز الضرورية والإمكانات المادية لتحويلها إلى إنجازات وتطبيقات عملية على شكل وسائل وطرق مبتكرة وسلع وخدمات فى الحياة اليومية.

وليست هناك أية إنجازات تكنولوجية تذكر للعرب الذين يكتفون ويسعدون باستهلاك التكنولوجيا الواردة من دول الحضارة. فهم لا يمتلكون الشروط التى يجب أن تتوافر للإنجاز التكنولوجى مثل القدرة على التحلى بروح الفريق لإنجاز العمل المشترك والجماعى على أفضل وجه.

وهى الروح التى تحد من نرجسية الذات المتضخمة، والأهواء والنزوات الشخصية التى تفتقر بطبيعتها إلى المنهج العلمى والتفكير الموضوعى، والتى تعد فى مقدمة العقبات التى تعوق عملية البحث والاكتشاف العلمى فى المنطقة العربية. فالعالم العربى، مثله فى ذلك مثل أى إنسان عربى، يحب أن يعمل بمفرده حتى يحتفظ بكل الفضل لنفسه، وقد يساعده فريق من العلماء أو العلميين الأقل فى المرتبة منه، لكنه يتصرف أيضاً كما لو كان بمفرده، متصوراً أنه بهذا السلوك يمكن أن يحصل على جائزة نوبل. ولهذا السبب لم يحصل عالم عربى واحد على أية جائزة عالمية؛ إلا أحمد زويل بعد أن أصبح أمريكيا يدير فريق عمل من ألف وخمسمائة عالم. وهى الحقيقة التى يرددها ويذكرها بكل فخر فى أحاديثه لأجهزة الإعلام، حتى يرجع الفضل إليهم أيضاً.

إن علاقة العرب بالتكنولوجيا علاقة شائكة وحرجة للغاية، خاصة فى زمن تتطور فيه التكنولوجيا بسرعة قياسية لم يعرفها أى عصر من قبل. وقد ظهرت بوادر هذا التسارع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التى منحت التكنولوجيا العسكرية قوى ضخمة دفعت بها إلى آفاق بعيدة لم تبلغ مثلها من قبل. ونظراً لأنه لا توجد

حدود أو حـواجز بين الـتكنولوجيـا العسكرية والتكنولـوجيا المـدنية لأن القـواعد والقوانين والمعادلات العلمية فى النهاية واحدة، فإن قوى الدفع التكنولوجية تدفقت فى مناحى الحياة المدنية بمجرد انتهـاء الحرب، وأحدثت ثورة جديدة بمعنى الكلمة، فى وقت كانت الدول العربية لاتزال تتعثر فى خطواتها الأولى لدخول المجال.

ومنذ ذلك الحـين وهى تنوء تحت وطأة التـخلف العلمى والتـكنولوجى، وتكتفى بفـتات العلم والتكنولوجيـا المتساقط من مـوائد الدول المتقدمـة، حتى لو دفعت فـيه أعلى الأسـعار، وحـتى ولو لم تكن ملائمـة لظروفهـا الاجتـماعـية والاقتصـادية والبشرية. وحتى الآن ونحن فى مطلع القرن الحـادى والعشرين، لم تستطع الدول العربية أن تضع استراتيجيـة قومية تحدد خطواتها ما يجب وما يمكن الحصول عليه من علم وتكنولوجيا من الدول المتقدمة، ذلك أن استيراد التكنولوجيا حافـل بالمحاذير والمخـاطر لأنها ليـست مجـرد أجهـزة وآلات، بل المنهج العلمى والاجتـماعى والاقتـصادى والسيـاسى الذى أدى إلى ابتكارها، وكذلك ارتبـاطها عضوياً بالمجتمعات التى نبتت فيها.

وأى عملية مسح للتكنولوجيا فى الدول العربية، توضح أنها نوعان لا ثالث لهما، إمـا بدائية أو حديثة مستـوردة غالباً من الدول الغربية المتقـدمة، وإن كانت الدول الآسيوية المـتقدمة مثل اليـابان والصين وتايوان وكوريا الجنوبيـة وغيرها من الدول التى عرفت فى الربع الأخـير من القرن العشرين باسم «النمـور الآسيوية»، قد فرضـت نفسها على الأسـواق التى تصدر إليها التكنولـوجيا الحديثـة، خاصة الأسواق العربية. وكانت بعض هذه الدول مثل كوريـا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايوان وتايلاند منذ أقل من نصف قرن، أدنى فى السلم الحضارى من بعض الدول العربية مثل مصـر وسوريا ولبنان والعراق وتونس والمغرب التى كانت تبشر بانطلاقة حضارية حقيقية.

لكن الخلافات والتناقضات والصراعات التى تحـول بعضها إلى حروب فعلية بين بعض البلاد الـعربية، كـانت كفيلة بجـرها إلى ذيل القائمـة، بعد أن شطبت أسماءها من سجل الدول المتحـضرة. ولاشك أن الدول العربية عانت - ربما دون

أن تدرى - من الازدواجية التكنولوجية التى تجمع بين التكنولوجيا البدائية والتكنولوجيا الحديثة المستوردة فى تركيبة متنافرة العناصر.

إن التكنولوجيا بطبيعتها عبارة عن منظومة متناغمة متفاعلة مع كل جوانب المجتمع، لدرجة أن تايوان فى عام ٢٠٠٥ قررت أن تجسد تفوقها الإلكترونى فيما أسمته بالمجتمع الإلكترونى الذى شرع بالفعل فى هجر كل الوسائل التقليدية فى الإنتاج والتصنيع والتوزيع والابتكار والتطوير السريع، مهما كانت كفاءتها، إلى الاعتماد على الوسائل الإلكترونية فى كل مجالات الحياة اليومية، لأن من شأنها أن تمنح عجلة التقدم والازدهار قوى دفع قياسية، فالسباق الحالى بين الدول المتقدمة أصبح سباقاً الكترونيا بمعنى الكلمة.

أما الدول العربية فلا تزال تستخدم التكنولوجيا البدائية التى تتمثل فى المعدات والأجهزة والأساليب الإنتاجية والتنظيمية التى عفا عليها الزمن، إذ لم يطرأ عليها تطوير أو تحسن يذكر منذ زمن بعيد، وتنتقل من جيل إلى جيل وكأنها تراث ثابت يجب الحفاظ عليه، خاصة فى القطاع الزراعى التقليدى الذى لم يطبق بعد تكنولوجيا الهندسة الوراثية فى الإنتاج الغذائى بأسلوب قومى شامل يساعد فى حل أزمة الغذاء فى المنطقة العربية.

أما التكنولوجيا الحديثة المستوردة فقد أدخلتها الشركات العالمية فى المنطقة خاصة تلك التى تعمل فى مجالات استخراج النفط والتعدين. ومع تدفق تيارات العولمة خاصة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والمصرفية والمالية التى أصبحت تعتمد الآن على الشبكات الفضائية، انتشرت أجهزة الكمبيوتر لكن سرعة تطورها من عام لآخر، أعجز العرب عن مواكبة هذه السرعة بتغيير الأجهزة التى لا يتم الاستغناء عنها إلا بعد تعذر إصلاحها. أما عرب النفط فليست لديهم مشكلة فى تمويل هذه المتغيرات السريعة، لكن مع انتشار الأجهزة الالكترونية فى مؤسسات وهيئات، حكومية أو خاصة، فى شتى أرجاء المنطقة العربية، فإنه لا يوجد ما يمكن تسميته باسم: «التكنولوجيا العربية»، فهى كلها أجهزة ومعدات ووسائل إلكترونية مستوردة للاستخدام المكتبى والإدارى والوظيفى، لكنها ليست نتاجاً

للعقول أو البشر الذين يستخدمونها، مثل العربى الثرى الذى يستقل السيارة الفاخرة، وكله مباهاة وفخر بها، فى حين أن الفضل فيها لا يرجع إليه وإنما يرجع إلى النفط المتدفق من باطن الأرض بلا حدود. ولذلك فإن التكنولوجيا لم تتوطن فى المنطقة العربية، وإنما هى غريبة عنها بكل ما تحمله كلمة الغربة من معان ودلالات.

وهذه الغربة التى تعانى منها التكنولوجيا فى المنطقة العربية ترجع إلى ما يسمى بحاجز «الديچيتال»، أو الفجوة الرقمية أو خط التقدم التكنولوجى الفاصل بين الذين يملكون مفاتيح التكنولوجيا والمعلومات وبين الذين لا يملكونها. وهو حاجز لا يقتصر على التكنولوجيا بل يمتد ويترسخ بين الدول العربية والدول المتحضرة فى شتى المجالات: الإعلامية والثقافية والحضارية والسياسية والديمقراطية والاقتصادية والأمنية والأخلاقية والإدارية، وذلك لأن الفجوة الرقمية أو حاجز «الديچيتال» هو المعيار الذى يقاس به الوضع الحضارى لأية أمة فى عالم اليوم. وكان موضوع حاجز «الديچيتال» قد أثير لأول مرة فى نوفمبر ١٩٩٩ فى مؤتمر القمة السداسية غير الرسمية التى عقدت فى مدينة فلورنسا الإيطالية، وحضرها زعماء ما أصبح يعرف بتيار «الطريق الثالث»، لمناقشة أفكارهم التى أثارتها تجاربهم ومشروعاتهم الجديدة فى الاقتصاد والسياسة وخططهم المستقبلية المترتبة عليها.

وعلى النقيض من مؤتمرات القمة العربية أو اجتماعات جامعة الدول العربية، فإن قمة فلورنسا لم تنته بالضرورة ببيان إنشائى مشترك واجماع قومى وصياغات محفوظة وجاهزة ومطاطة تصلح لختام أى اجتماع أو مؤتمر آخر، وتؤكد تطابق وجهات النظر بين «الأشقاء العرب» الذين ناقشوا كل القضايا المطروحة فى جو ودى للغاية!! لكن الجو الودى الذى ساد قمة فلورنسا، لم يحل دون المصارحة وطرح الاختلافات العميقة فى الرأى حول حدود ونتائج وعواقب الاقتصاد الجديد الذى ناقشه القادة الستة فى محاولة لإيجاد أرض مشتركة فيما بينهم بقدر الإمكان.

كان الرئيس الأمريكى (فى ذلك الوقت) بل كلينتون أول رئيس استخدم مصطلح «حاجز الديچيتال» أو الفجوة الرقمية، محذرا من خطورة خط التقدم

التكنولوجى الفاصل بين من بيدهم مفـاتيح التكنولوجيا والمعلومات وبين الذين لا يملكونها، لأن هذا الحاجـز من شأنه أن يقسم البشرية إلى قسـمين منفصلين عن بعضهما انفصالاً شبه تام. كان كلينتون موضوعياً للغاية فى تحذيره من هذا الخطر، لأنه بدا فى الوقت نفسه شـديد الحـماس لما يمكن أن تفـعله الإنتـرنت بتأثيـرها الأخطبوطى فى إيجاد فرص غير تقليدية للعمل والتجارة. وقد تجلى نفس الحماس فى حديث رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير عندما قال إن هذا التطور الالكترونى الحاسم سيغير من وظيفة الحكومة فـى القرن الحادى والعشرين، إذ بدلاً من قيامها باعادة توزيع الثـروة بين المواطنين كالمعتاد، فـإن دورها يقتصر على إتاحـة التعليم والمهارات لهم لكى يجدوا بدورهم فرص عـمل لأنفسهم. وهذا الكلام الخطير لا يعنى سوى أن تنفض الحكومات يدها من مـسئولية إطعام الشعوب، تطبـيقاً للمثل المعروف بأنه بدلاً من إعطاء الناس سمكة كل يوم فإن الأسهل أن تعلمهم الصيد، لكن الأمر لا يمكن أن يكون بهذه البساطة المخلة لأن كـثيرين من الناس عاجزون عن مواجهة أمواج البحر المتلاطمة.

فى الجانب الآخر من قـمة فلورنسا كان رئيس وزراء فرنسـا الاشتراكى (فى ذلك الوقت) ليـونيل جوسـبان حـازماً فى تحـفظه على توجهـات كلينتون وبلـير الرأسمالية، وكاشفاً عن الوجه القـاسى للرأسمالية «التى تمزج مقاديرها فى المعمل دون أى اعتبار لحياة الناس وظروفهم» على حد قـوله. كما أضاف قائلاً بأن واقعية الاقتـصاد الجديد والتى نتـجت عن الثروة الإلكترونيـة، لا يمكن أن تلغى الماضى بهذه البـساطة وأن تكون سـبباً فـى غرق الدول لعجـزها عن ركوب مـوجة هذه الثورة. وهذا التـوجه الاشتـراكى ردده المستشـار الألمانى السابق جيـرهارد شرودر ورئيس البـرازيل اللذان رفـضـا أن تدوس أوروبا على تاريخ طويل وعـريض من التوزيع العادل للفرص والدخول لمجـرد أن الولايات المتحدة وبريطانيا قادرتان على امتطاء حصان الرأسمالية الجامح.

مثل هذه المؤتمرات دروس عملية للعرب، لكنهم كعـادتهم لا يستوعبونها أو يعيرونها التفـاتاً، وبصرف النظر عما قيل فيها من آراء وتوجـهات قد تكون مهددة

لكيان الإنسان العـادى، فإن مناقشات قمة فلورنسا لا تقـدم درساً أو نموذجاً لمنهج علمى وعملى وصارم فى التعامل مع قضايا المصير فحسب، بل تكشف كذلك عن السبب فى قـدرة البعض على تحـديد مسـارات العالم واتجاهاته وخطـطه وخرائطه وملامح مستقبله بصفـة عامة، بناء على وعى علمى وتاريخى وحضارى وسياسى واقتصـادى وأمنى بمعطيات الحاضر واحتـمالات المستقبل. وذلـك فى حين يكتفى العرب بالتثاؤب والفرجة والعلم بالشىء على أحسن تقدير، وهم يحلمون باللحاق بالقطار الذى لا ينتظر أحداً ولا يتوقف فى المحطات الصغيرة.

إنهم فى الغرب جـادون للغاية فى دراسة كل القـضايا والموضوعـات دراسة علمية دقيـقة، وحريصون على اللقاءات والمناقشات وتبـادل الأفكار والآراء، مهما كان بينهم من تناقض، ذلك أن المنهج العلمى فى النهاية كفيل بإيجاد حد أدنى من الأرض المشتـركة التى يمكن أن تتـسع مع استمـرار الحوارات العقـلانية والعلمـية والديمقراطية والحضارية. فهم لا يعرفون التشنج أو الصراخ أو السباب أو الشتائم أو الشجار فيما بينهم، ولا يجتمعون بلا سبب، ولا لمجرد سد الخانة أو الثرثرة أو إلقاء الخطب البليـغة الطنانة أو تناول المرطبـات أو المشروبات الساخنة، أو تسـهيل مهـمة المصـورين فى الاقتـراب من الزعماء وهم يـتبادلون القـبلات والأحـضان والابتسامات والنوادر، أو وهم يتصافحـون مصافحة الوداع قبل أن يعود كل منهم إلى بلده، وربما يكون قد نسى ما قيل فى المؤتمر خاصة إذا كـان لا يهمه شخصياً، فكل همه أن يصل إلى بلده بأسرع مـا يمكن حيث الملذات والمسرات فى انتظاره. فالعمر قصير وحـرام أن يضيع فى هذا الهراء الذى لا يورث سوى الصداع، وكما يقول المثل العربى الشهير: «كل يغنى على ليلاه».

عند ساسة الغرب احتلت المصالح المتـبادلة محل الأيديولوجيا التى لا تشبع ولا تغنى عن جوع، أى حل المنهج العلمى العملى المتفاعل مع الواقع محل الفكر الأيديولوجى المثالى الذى يحاول أن يغلب الواقع فى قـوالبه الجامدة. ولذلك فإن المستقبل عندهم بدأ يتشكل بالفعل لأنه امتداد طبيعى للواقع الراهن أمامهم، وليس مجـرد تمنيات أو أحـلام أو هتـافـات أو بنود غامـضة فى مـشروع مشـوه الملامح ومجهول الهوية لخلوه تماماً من المنهج العلمى والدراسة الموضوعية للواقع.

ومهما كان الحكم الأخلاقى على سلبيـات هذه المصالح المتبادلة التى تدفعها أنانيتها إلى أن تدوس بل وتطمس ملامح المسـتقبل عند الأضعف والأفقر والأصغر من الدول والشعوب وتدخلـها فى نفق مظلم لا مخرج لها منه، فـإن كلينتون لم ينس أن يذكر فى حديثه فى المؤتمر الذين يقفون بعجز وحيرة أمام حاجز الديچيتال الذى يقفل فى وجوههم أبواب التقدم، ويضاعف باستمرار من ارتفاع أسواره التى يمكن أن تقسم العالم إلى قسـمين بلا لقاء بينهما سوى لقاء السـادة والعبيد. فإذا كانت العبودية بكل أشكالهـا التاريخية القديمة قد اندثرت مع ثورات التـحرير عبر العصور، فإن هذا العـصر الإلكترونى ينذر بأنواع أخطر وأكثر تعقـيداً من العبودية التقليدية، وفى مقـدمتها العبودية التكنولوجية. وهى عبـودية لا تنفع معها ثورات مسلـحة أو غيـر ذلك، لأن الأسلحة الـوحيدة التى يـمكن محـاربتها بـها، هى أسلحتـها هى نفسهـا، أى العلم والتكنولوجيا. أمـا الذين أدمنوا الغيبوبة العلـمية والتكنولوجية فعليهم أن ينتظروا الويل والثـبور وعظائم الأمور، فلن يتعاطف أحد معهم أو يمد يد المساعدة إليهم، فهذا شأنهم وحدهم.

ولعل التركـيز على حاجز «الديچيـتال» الذى أكد عليه بل كلينـتون، يمثل محـوراً لا يمكن أن يتجاهـله العرب فى محنتـهم التكنولوجيـة. ولا يهم إذا كان العرب يستخدمون المصطلح الأجنبى DIGITAL أم أنهم ترجموه إلى العربية بمعنى «الاستـعمـال أو النظام الرقمى»، حـتى لا تشتعل مـعركـة من إياها حول أيهـما نستخدم المصطلح الأجنبى أم ترجمته العربيـة؟! ثم تحال المعركة برمتها إلى مجمع اللغة العربية ليحسم الموضوع المثير للجدل!! فقـد اعتدنـا منـذ إنشـاء هـذا المجمع أن يكون الاختراع أو الابتكار مسـئولية الدول المتقدمة فى حـين تكون الترجمة أو التعـريب مسئولـية الدول العربية، فـهم عليهم الفعل والعـمل ونحن علينا الاسم والقول. ومهمـة النظام الرقمى لا تقتصر على قطاع معـين من المجتمع أو مرحلة محـددة فى حياة الفـرد، بل تغطى كل القطاعات وكل المراحل، أى أنهـا جزء لا يتجزأ من حياة الفرد فى المجتمع الحديث.

فإذا بدأنا بالعملية التعليمية، يبدو الفرق واضحاً بين المعلم فى الأيام الماضية حين كـان يعتمـد تماماً على الطريقـة النظرية، وأحيـاناً كان يربط الناحـية النظرية

بالتطبيق باستعمال بعض الوسائل التعليمية التقليدية. لكن هذه الوسائل اختلفت وتطورت، فأصبح الفيديو والتليفزيون مستعملين فى الفصل الدراسى لشرح وتوضيح الموضوعات المطروحة للدراسة. ولم يتوقف التطوير عند حد معين، بل انتقل إلى مرحلة الاستعمال الرقمى بحيث أصبحت العملية أكثر سهولة من ذى قبل. وفى مدارس ومعاهد الدول المتقدمة، تستعمل الآن الوسائل التعليمية الرقمية فى الفصل الدراسى مثل الإنترنت التى لا تتطلب سوى جهاز كمبيوتر أو حتى جهاز تليفزيون أو أحد أجهزة العروض الرقمية المزودة بالشاشات الكبيرة.

وقبل أن نمر على بعض الاستعمالات الرئيسية للنظام الرقمى، يتعين علينا توضيح معنى المصطلح. فقد ابتكر العلماء فى أبحاثهم النظام الرقمى بحيث يتم تحويل المعلومة قبل إرسالها إلى رقم، والأرقام المستخدمة هى (٠ -١) فقط، وهى الأرقام أو الأعداد تحت العشرة، أى من صفر إلى تسعة، ففى علم الرياضيات والكمبيوتر يمثل النظام الرقمى أو العددى الثنائى، منظومة من الأرقام أو الأعداد التى تستخدم الأصفار والأعداد تحت العشرة. ويعمل هذا النظام بناء على الإشارات الرقمية التى تتضمن قيماً ودلالات ذات كيف وكم أكثر منها مجرد طيف مستمر أو ممتد من هذه القيم والدلالات.

وهذا النظام الرقمى يختلف عن النظام السابق ANALOG فى طريقة إرساله الذى يضمّن المعلومة ما يسمى بالبيتات، وبهذا النظام الرقمى يتأكد وصول الصوت أو الصورة تماماً إلى جهاز الاستقبال دون أى خلل فى المعلومات، وإذا حدث فإن هذا يكون فى البيانات الحاملة. ويمكن التعامل مع أجزاء الإشارات الرقمية دون أن تؤثر على الاشارة فى المعلومة. ومن أهم مميزات النظام الرقمى: التخلص من الانعكاسات التى تؤثر فى الموجة الصوتية، والابتعاد عن كل ما هو مكلف، والتخلص من الضوضاء، وهى نفس الكفاءة فى عملية نقل الصور بشتى أنواعها.

وأصبحت الأجهزة الرقمية تلعب دوراً جوهرياً فى مختلف أنواع الاتصالات التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، كما دخلت النظم الرقمية فى معظم المؤسسات والشركات والبنوك والمصانع والهيئات. وانتشرت الآلات الدقيقة مثل

آلات التصوير الرقمية التى بلغت درجة عالية من إظهار الصورة، وتحديد الملامح والتاريخ الزمنى لكل صورة على حدة، مع سهولة استخدامها وحملها، ومعظم الوسائل السمعية والبصرية المنتجة لمختلف أنواع الأفلام، وكذلك النظم الرقمية فى الإرسال الإذاعى، وسفن الفضاء، والملاحة الجوية والبحرية، وقيادة السيارات. . . إلخ. ولذلك أصبحت النظم الرقمية بمثابة القلب لكل المنظومات الإلكترونية، والدافع الأساسى لمزيد من الدقة والتطور والانطلاق إلى آفاق جديدة. لكن الغيبوبة العلمية والتكنولوجية المطبقة على عقول العرب أفقدتهم القدرة على استيعاب أبعاد هذه الثورة الإلكترونية التى فى سبيلها إلى تغيير شكل الحياة على الأرض. فهناك دول ومجتمعات شرعت بالفعل فى بناء الحكومة الإلكترونية وتأسيس المجتمع الإلكترونى من خلال التغيير الجذرى لكل أبنيتها ووحداتها وعناصرها وهياكلها، لأن العصر الإلكترونى لا يسمح بأية ثغرة أو فرصة للترقيع أو استبدال الأجزاء المستهلكة بأخرى جديدة، لأن نسيج أو طبيعة عصر ما بعد الصناعة تختلف فى كل جزئياتها ومفاهيمها ومنطلقاتها ووسائلها وغاياتها عن ظروف العصر الصناعى الذى بدأ بالثورة الصناعية التى كانت السمة الحضارية المادية التى ارتبطت بالقرن التاسع عشر.

أما مطلع القرن الحادى والعشرين فينطوى على انقلابات مذهلة فاقت ما جاء فى كل روايات الخيال العلمى، ومع ذلك لا يزال العرب سادرين فى غيبوبتهم. إنهم لا يدرون إلا القليل، ومن منطلق نظرى بحت، عن ملامح الحكومة الإلكترونية أو منظمات الأعمال الإلكترونية، مما جعلهم يظنون أن التحول إلى العصر الإلكترونى مجرد قضية تقنية وحسب، أساسها الحاسبات الإلكترونية وشبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب التكنولوجية التى برغم أهميتها وضرورتها، تشكل مجرد جانب من جوانب المنظومة الإلكترونية الشاملة. فقد استراح كثير من العرب إلى الاعتقاد بأن التكنولوجيا هى مجرد مجموعة من القواعد والإجراءات القائمة بذاتها والتى يمكن بشىء من الجهد والمثابرة والتعاون مع المتقدمين فى مجالها، نقلها إلى بلادهم، فى حين أن التكنولوجيا الحديثة

بصفة عامة والرقمية بصفة خاصة، جزء من منظومة متكاملة تشمل العلم النظرى والعلم التطبيقى فى وحدة عضوية لا تعرف الانفصام. ومن يحاول أن يقتطع لنفسه جزءاً دون الآخر من هذه المنظومة ليستخدمه بمفرده، فإنه يحرث فى الماء. فالتكنولوجيا ليست مجموعة من الآلات أو الأدوات أو الطرق الآلية التى يكفى لنقلها أن نبعث ببعض الباحثين إلى الدول التى تمتلك أسرار تلك التكنولوجيا فى دورات تدريبية لعدة أسابيع أو شهور ليعودوا بعدها ومعهم التكنولوجيا.

كان هذا ممكناً فى التكنولوجيا القديمة التقليدية حين كانت الدول المتخلفة تنجح فى فك وإعادة تركيب مدفع تقليدى أو دبابة بدائية أو ماكينة قديمة، وتصنيع جزء جديد بنفس المواصفات ليحل محل جزء قديم مستهلك أو معطوب. . أما فى التكنولوجيا الإلكترونية والرقمية الجديدة فإن الدول المتخلفة أو العربية تعجز عن استخدام نفس الأسلوب فى فهم أسرار معالجات الحاسب الآلى التى تتطور بسرعة قياسية قد تحسب بالشهور وليس بالأعوام، وكذلك التعامل مع الأجزاء الحساسة المتطورة من محركات الطائرات وأجهزة الملاحة المتقدمة، وإعادة استنساخ الحيوانات، واستخدام الهندسة الوراثية فى تعديل الخصائص الوراثية للحيوان وربما الإنسان مستقبلاً.

وكان السبب الرئيسى فى الفشل الذى أصاب العرب عندما حاولوا نقل التكنولوجيا إلى بلادهم، أنهم لم يستوعبوا الفكر العلمى الجديد الكامن فيها. فكانوا مثل الذى تعلم قيادة سيارة من طراز حديث، فظن أنه استوعب التكنولوجيا المتقدمة التى أدت إلى صناعتها، إذ شتان بين قيادة السيارة مهما كان اعتمادها على الهندسة الإلكترونية المتطورة، وبين المنهج العلمى والتطبيقى أو الفكر الهندسى الذى ابتكرها وأبدعها. ولذلك فإن كل من يحاول أن ينقل التكنولوجيا كمجموعة من الأجهزة أو الوسائل أو الأدوات إلى بلده، سيظل ينقلها باستمرار دون أن ينتجها أبداً، أما من يريد أن يسير على النهج الصحيح الذى سلكته الدول التى تمتلك التكنولوجيا، فعليه التمكن من استيعاب العلم النظرى والتطبيقى اللذين ابتكراها، مع اليقظة العقلية الحريصة على تطويرهما بكل

الوسائل والمناهج بالإضافة طبعاً إلى نقل التكنولوجيا. إن شر البلية ما يضحك عندما ندرك أن العرب صدروا إلى خارج منطقتهم علماء من طراز أحمد زويل وفاروق الباز ومجدى يعقوب. وغيرهم ليستوردوا فى الوقت نفسه تكنولوجيا قد لا يلائم بعضها خصوصيتهم الاقليمية والثقافية.

وتكمن المأساة فى أن احتياج الدول المتخلفة أو العربية للعلم والتكنولوجيا، ملح ومضاعف وأشد وطأة من احتياج الدول المتقدمة إليها. ومع ذلك فإن الآية معكوسة لأن إقبال الأخيرة وحماسها المتأجج لهما أضعاف الحركة البطيئة المتثائبة المملة للدول العربية فى هذا المضمار. والإنقاذ الوحيد للمجتمعات العربية المتخلفة يتمثل فى زرع وتربية العلم والتكنولوجيا فى تربتها لأن التقدم فى هذين المجالين لا يسهم فقط فى اكتشاف استخدامات جديدة للموارد الموجودة وزيادة انتاجيتها، بل يسهم أيضاً فى الكشف عن موارد جديدة، واستحداث طرق مبتكرة، وفتح آفاق أبعد ومجالات أرحب، تؤدى كلها إلى تحقيق تنمية شاملة فى كل الميادين، خاصة فى ميدان زيادة الانتاج وتحسين نوعيته باستمرار. لكن مدى الاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى مرهون فى المنطقة العربية بعوامل سلبية كثيرة بدءاً من قصور نظم التعليم وتخلفه، ومروراً بانعدام التنسيق وسيطرة العشوائية، وانتهاء بضعف الكفاءة الإدارية وسوء إعداد الكوادر الفنية، وغير ذلك من عوامل الإحباط والتعويق التى تقضى على البيئة المناسبة لهذا التقدم.

وبرغم وجود صفوة من العلماء والباحثين والمفكرين داخل الجامعات وخارجها، فليس لدينا نظرية عربية فى العلم والتكنولوجيا، يمكن أن تقوم بدور البوصلة الهادية فى السبل التى يمكن أن تشقها حركة التقدم العلمى والتكنولوجى، التى يمكن أن تساهم بأكبر قدر ممكن فى التنمية الشاملة، خاصة فى البلاد النامية أو المتخلفة التى تحاول اللحاق بعلم لا تنتجه، وتعجز عن استيعاب تقنيات معقدة ومتجددة باستمرار. ويمكن أن تعمل هذه النظرية على وضع منهج عام لوحدة العلوم الأساسية والتطبيقية، وفهم وبلورة طبيعة العلاقة الجدلية الوثيقة بين العلم والتكنولوجيا. إن غياب مثل هذه النظرية أو الفلسفة يعد

من أخطر أسباب التخلف والتبعية التى تعانى منها الدول العربية ولا تستطيع تجاوزها كى تقترب من تخوم الدول المتقدمة. فلا تزال مناهج تدريس العلم منفصلة عن مناهج التكنولوجيا، إذ إن معظم كليات ومعاهد العلوم تركز على تدريس العلم فى حد ذاته بحيث يغلب الجانب النظرى على الجانب العملى، مما يعزلها عن التكنولوجيا التى تدرس بدورها فى معاهد خاصة. وكانت النتيجة أن انفصلت الدراسة العلمية عن البيئة، وأصبحت مجرد ترديد أو تكرار لما يرد فى المراجع الأجنبية الواردة من خارج المنطقة العربية. أمام التكنولوجيا فظلت على بدائيتها التقليدية القديمة التى مارسها الحرفيون المهرة، بعد أن تناقلتها أجيالهم فى الورش والمصانع الصغيرة. وحتى الآن لا تزال النظرة إلى معاهدها نظرة متدنية على أساس أنها تأتى فى ذيل قائمة الكليات والمعاهد، برغم أن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا يعد من أرقى الأكاديميات التى تدرس كل أنواع التكنولوجيا، ليس فقط فى الولايات المتحدة ولكن فى العالم أجمع. ويقوم بالتدريس فيه أعظم الأساتذة والعلماء والمفكرين، الحاصل بعضهم على جائزة نوبل فى أحد فروع العلم، ويكفى أن نذكر ناعوم تشومسكى العالم اللغوى والفيلسوف السياسى كواحد من هؤلاء الأساتذة. أما نحن فقد بلغت بنا العتاهة حداً جعلنا نطلق على بعض الكليات مصطلح «كليات القمة» مثل الطب والهندسة والصيدلة والإعلام لمجرد ارتباطها بالقيمة الطبقية أو الاجتماعية التى تضفيها على خريجيها. وهذا المصطلح يعنى ضمناً أن هناك معاهد أو «كليات القاع» مثل العلوم والزراعة والتكنولوجيا والحقوق والآداب!! وهى مصطلحات تتناقلها أجهزة الإعلام والصحافة العربية كما لو كانت من حقائق العصر، إذ حتى العلم أصبح رهين الوجاهة الاجتماعية والمظاهر الكاذبة!!

ولا يدرك العرب فى غيبوبتهم أن العلم والتكنولوجيا من الأنشطة الإنسانية والحضارية التى لا يمكن ازدهارها إلا إذا حظيت بالرعاية والأولوية على ما عداها، كأساس لتحقيق قوة دفع حضارية تواكب العصر. وليس الأمر سهلاً إذ يتطلب ضرورة تأكيد مفاهيم عدة مرتبطة بالإطار الفكرى لعملية الإصلاح والتحديث، منها أن كل إنجاز تكنولوجى يمر بعمليات تطوير متتابعة كى يصبح صالحاً للاستخدام والانتشار على نطاق واسع. ومع التطور التكنولوجى المتسارع

على المستوى العام، يأخذ هذا الإنجاز التكنولوجى فى التراجع والانحسار حتى يتقادم ويندثر مع حلول إنجازات جديدة أرقى وأفضل محله. وقد اصطلح على تسمية هذه المراحل المتتابعة «بالأجيال» أو «الموجات» التى يتردد ذكرها دائماً فى مجالات أجهزة الكمبيوتر والميكروسكوبات والتلسكوبات على سبيل المثال. ومن الواضح أن هذه الظاهرة أصبحت تؤثر بصورة سلبية فى الدول العربية، خاصة الغنية منها، التى ترفع شعار «نقل أحدث تقنيات العصر» كوسيلة سريعة وحاسمة للحاق بركب الحضارة المعاصرة. ويتجلى التأثير السلبى عندما يأتى التدريب على الأجيال التكنولوجية المتعاقبة فى مقدمة المشكلات التى تعترض مسيرة التقدم العلمى والتكنولوجى فى الدول العربية وما فى مستواها، باعتبار البحث العلمى مهنة تحتم الإعداد الدقيق والمتقن للخبراء والباحثين والفنيين.

ولما كان العلم منهجاً ونشاطاً اجتماعياً وليس مجرد معرفة ومعلومات فإنه يعتبر المحرك الضرورى لعمليات النمو الاقتصادى والاجتماعى بصورة عامة، ذلك أن حدوث اكتشافات علمية مهمة من حين لآخر لا يغير أو يطور أسلوب فهم الإنسان ورسم تصوراته وإدراكه للعالم من حوله فحسب، بل يؤدى إلى كشف مناطق جديدة من المعلومات والأفكار والاحتمالات التطبيقية التى يحولها التجريب والابتكار إلى وسائل وأدوات تكنولوجية جديدة للانتاج والخدمات. فقد أصبحت التكنولوجيا تمثل الآلية أو المنهج أو الوسيلة أو المقدرة على تحويل الإبداع العلمى إلى أهداف اجتماعية مفيدة فى الحياة اليومية لكل الناس. وفى ضوء هذه المفاهيم ينبغى فهم وظيفة التكنولوجيا الأساسية على أنها آلية أو أداة لتحويل العلم إلى طاقة مؤثرة أو قوة فعالة فى تطوير حركة المجتمع نحو الأفضل.

والعلاقة وثيقة وعضوية بين العلم والتكنولوجيا بحيث لا يمكن تصور أحدهما بدون الآخر. والعلم كنسق من القوانين والنظريات والمعادلات هو نتاج متطور طبقاً للتجارب والخبرات والإنجازات التكنولوجية التى هى فى جوهرها عمليات متواصلة لتطبيق العلم على العمل، وتحديد مدى الصحة أو الخطأ فى الفروض العلمية.

ويهدف العلم، أيا كان مجاله، إلى فهم وتفسير ما يواجه الإنسان من مشكلات ومعضلات واحتمالات حدوثها والتحكم فيها وضبطها. ويعتمد النشاط العلمي على مناهج منظمة وخطوات مرتبة تبدأ بتحديد وتعريف واضح للمشكلات المطروحة أمامه، ووضع الفروض مع اختبار صحتها من خلال جمع وتنظيم البيانات عن المشكلة المطروحة من خلال الملاحظة والتجريب والمقابلة ورصد تطورها فى فترة محددة، ثم تحليلها للوصول إلى النتائج أو المعلومات، التى تضاف فى النهاية إلى بناء المعرفة العلمية التى تتجه دائماً إلى تصحيح أخطائها وتدقيق نتائجها من خلال التطبيقات التكنولوجية.

ولا يقتصر التطبيق التكنولوجى على العلوم الطبيعية مثل الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا، أو العلوم الرياضية مثل الهندسة والميكانيكا والمعمار، أو العلوم الإنسانية مثل الاقتصاد والإعلام والإدارة، بل يمتد ليشمل مجال الخدمات اليومية والخبرات الشخصية وليس الإنتاج المادى الملموس فحسب. فهذا التطبيق التكنولوجى القائم على المنهج العلمى ليس حكراً على المتخصصين، بل يمكن لأى شخص أن يمارسه فى فهم وتفسير ما يواجهه من مشكلات باعتباره أسلوبا متميزاً فى النظر الموضوعى إلى الأمور، ومنهجاً منظماً فى التعامل مع الأحداث والمواقف. وينطبق هذا التوجه على التاجر فى إدارة شئون تجارته، وصاحب رأس المال فى استثمار أمواله، والأم فى تربية أطفالها، ومدرب كرة القدم فى الارتفاع بمستوى أداء فريقه، وقائد الأوركسترا فى تحسين الأداء الجماعى لعازفيه، ورجل الشرطة فى سعيه لتفسير غموض جريمة، والمعلم فى تنظيم أفكار تلاميذه تجاه الموضوع الذى يشرحه، والمتحدث أو الخطيب الذى يحرص على إقناع مستمعيه، والسياسى الذى يعرف كيف يتجنب الدخول فى متاهات جانبية، والمؤلف فى أسلوبه الشفاف الذى يصل بمضمون كتابه إلى القارئ بسلاسة ومتعة. . . إلخ.

وليس من العسير على العرب أن يستيقظوا من غيبوبتهم لمجرد متابعة الأمم التى أخذت بالتفكير العلمى أسلوباً للإنجاز أو التطبيق سواء فى مجال الإنتاج المادى أو الخدمات الإنسانية أو المعاملات اليومية، ونشره بين مواطنيها على

مستويات عدة. سيرى العرب كيف استطاعت هذه الأمم أن تحقق تقدماً وازدهاراً فى مجالات الحياة المختلفة، وأن تحسن من نوعية حياة مواطنيها، وأن تجيد التعامل مع مواردها، من خلال تفعيل مبادئ التخطيط والتنظيم والإدارة العلمية فى مجالات التنمية البشرية، والاقتصاد، والعمران، والتربية، والتعليم، والصحة، والصناعة، والسياحة، والثقافة، والإعلام، والزراعة، والإسكان، والمرافق، والرياضة، والتسويق، والتجارة، وحتى الترفيه والدعاية. عندئذ سيدرك العرب الأسباب التى أدت إلى اضطراب أحوال بلادهم، وتفاقم مشكلاتها، وإساءة استخدام مواردها. وقد تكون هناك بعض الإنجازات العربية لكنها فى الغالب محدودة ومشوهة وغير مستدامة.

ومن السهل على المتأمل للواقع العربى أن يلاحظ بوضوح انتشار بل وسيطرة أشكال كثيرة من التفكير المضاد بل والمعادى للعلم، وإن كانت لا تتورع عن استخدام الإنجازات التكنولوجية المادية الملموسة التى أنتجها هذا العلم بأبحاثه ودراسته، إذ لا يعقل العودة إلى زمن ركوب الجمل فى الصحارى الشاسعة فى عصر يتيح ركوب السيارة الفارهة المكيفة بثمن النفط المتدفق مجاناً من باطن الأرض، والانطلاق بها فى شوارع بعض العواصم العربية التى تضاهى فى رونقها أروع عواصم الحضارة المعاصرة. وهم يظنون بهذا السلوك أنهم نجحوا فى نقل واستخدام أحدث تكنولوجيا العصر، فى حين أنهم يظلون مجرد سوق استهلاكية لتصريف ما ينتجه الآخرون من مستحدثات تكنولوجية متعاقبة.

ولابد من تكرار التأكيد على أن عملية نقل التكنولوجيا، أصبحت من أكثر العلاقات الشائكة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة خطورة، وأبعدها أثراً، وأكثرها مدعاة للحذر والوعى واليقظة والرقابة، أى كل العوامل والعناصر المضادة للغيبوبة العربية التقليدية. ولا يدرك العرب أنهم فى بحثهم عن سبل للتنمية، لابد أن يبدأ التخطيط لانتاج التقنية باتباع استراتيجية واعية ومرنة تسعى لبناء القدرة التكنولوجية الذاتية ودعمها وتطويرها، من خلال انتقاء التكنولوجيا المنقولة وتطويعها، حتى لو لم تكن أحدث ما توصل إليه العلم، فالعبرة هنا ليست

بالحداثة ولكن بالملاءمة، مع تطوير التكنولوجيا المحلية إذا كانت تملك القابلية لذلك، وتشجيع الإبداع التكنولوجى، وذلك فى إطار نظرية علمية متكاملة لتفعيل دور العلم والعلماء كجزء عضوى فى استراتيجية التحديث والتنمية الشاملة. وبهذا يصبح تطبيق شعار «نقل التكنولوجيا أفقياً ورأسياً» ممكناً بصفته من أهم عوامل الإسراع باستيعاب ما تتطلبه التنمية من التكنولوجيا الحديثة التى توفر الوقت والجهد، وتمهد الطريق نحو إنتاج التكنولوجيا وتوطينها وتجديدها وانتشارها أفقياً.

إن التقدم فى العلم والتكنولوجيا لا يتحقق بمجرد إنشاء مؤسسات للتعليم أو مراكز للبحث العلمى أو إرسال بعثات إلى الخارج، وإنما يزدهر العلم والتفكير العلمى والإنجاز التكنولوجى فى مناخ من الحرية: حرية البحث، وحرية تبادل الأفكار والخبرات والتجارب، ودراسة مختلف المشكلات فى مراكز البحث العلمى بغير قيود، وتوفير الإمكانات والاحتياجات الضرورية للمنظومة العلمية والتكنولوجية بمختلف فروعها، واتاحة الاستقرار المادى للعاملين فيها، والحرص على استقلال مؤسسات هذه المنظومة من خلال استيعاب علوم العصر والاستفادة العملية منها فى تطبيقاتها على الواقع. فلم تعد المعرفة هى القدرة على التخزين، بل هى المقدرة على الوصول إلى المعلومات المجمعة واستخراج المطلوب منها، تليها مرحلة التدريب على الفهم ثم التحليل فالشرح.

ثم جاءت التكنولوجيا الإلكترونية لتنقل المعلومات المجمعة من مصادرها المتعددة إلى مصدر سحرى واحد للعالم كله وهو شبكة الإنترنت، لتتيح لأى باحث عن معلومة معينة أن يصل إليها فى دقائق بل أقل. وكان التطور التكنولوجى المعاصر سريعاً كعادته، فظهرت أجهزة بحجم كف اليد لتسهيل الحصول على المعلومة فى لحظات أينما كان حامله. وهكذا لم تعد الحاجة لتخزين المعلومة فى المخ البشرى بقدر ما يحتاج البشر لإعمال ذاكرتهم فيما لا تستطيعه الآلات التى هى من صنع البشر. ومع تطور الأجهزة الرقمية يوما بعد يوم بسرعة فائقة، وبلوغها قمة التفوق بمساعدة برامج التحليل، ووضع خطط الاستفادة من تلك التحليلات، انطلق العالم المتقدم إلى آفاق جعلت الهوة بينه وبين العالم المتخلف أوسع وأعمق.

إنها ثورة ما بعد المعلوماتية التى تتيح فـرصة الاستفادة من الطاقات الإنسانية الذكيـة لمجمـوعة الناس وليس عند أفـراد بعينهم من ذوى المواهب الـفريدة، أى الطاقات الكامنة فى جـهاز التفكير البـشرى المفطور على الابتكار والإبداع، والذى لم تعد مهـمته مجرد الـتحصيل والتجـميع. فهى ثورة تهتم أسـاساً بالقدرة على استـخلاص طاقات المجـموع وليس بأفـراد بذواتهم. فقد سـاعدت التكنولوجـيا الحديثة دول الـعالم المتقدم على أن تنحى جـانباً كل ما يحتل أو يشـغل العقل من أمور يمكن للآلة أن تقوم به، بحيث يتفرغ الـعقل البشرى لما خلق له وهو التفكير والتدبـر والتحليل والابتكار والإبداع، لدرجـة أن العالم المتـقدم فى مطلـع القرن الحادى والعشريـن يكاد يسير نحو العمل ضمن فـريق متكامل ليس له هدف سوى الابتكار، بعد أن ترك عبء جـمع المعلومات واستخلاصـها للأجهزة الرقـمية كى تقوم به بسرعـة قياسية وعلى أفضل وجـه. فعصر ما بعـد المعلوماتية ينهض على ثقافـة توليد الأفكار من المعلومـات والمعارف والأفكـار السابقـة بحـثاً عـن آفـاق أبعد وأكثر جدة، بحيث يستمر الابتكـار إلى مـا لا نهايـة.

ولا يزال العرب يظنون أو يـعتقـدون أن المثقف هو مجـرد جامع أكبـر قدر ممكن من المعلومات، وهذا ليس بالشىء الغريب على بشر لايزال بعضهم يعتقد أن التكنولوجيـا هى المهارة اليدوية التـقليدية كمـا كان الاعتـقاد السائد فى العـصور السالفة. فـفى منطقة تقع فى قلب العالم، وتدخل القرن الحـادى والعشرين، ولم تستطع أن تتخلص من الأمية بكل أنواعها، يمكن أن نتوقع أى شىء يؤكد تخلفها وإصرارها عليه، سواء بوعى أو بلا وعى.

وكانت الحجة القديمة أن التعليم فى المـدارس والمعاهد ليس متاحاً للجميع، خاصــة بالنسبة للـذين لا تتيح لهم ظروفهم المعـيشيـة أو الاقتصـادية الانتظام فى الدراسـة، هذه الحجـة لم تصمـد أمام التكـنولوجيـا الحديثـة التى فجـرت ثورة الاتصالات والمعلومات والحـاسبات التى أتاحت العلم والثقافة والمعـرفة من خلال وسائلهـا وقنواتها، وبتكلفـة مناسبة لمن يريد أن يتـعلم أو يتثقـف كى يجد مكاناً لنفسه فى عصر جديد فى كل شىء.

هذه الثورة التكنولوجية أزاحت منظومة التعليم التقليدى من مركز الصدارة الذى احتلته عبر العصور، وأعادت توصيف دوره لكى يتكامل مع الجديد والمبتكر من الوسائل المعرفية والمعلوماتية العصرية. لقد أصبحت إتاحة المعرفة للجميع أمراً ضرورياً وتحدياً لكل الدول والشعوب، وفى مقدمتها الدول العربية. وربما يكون التعليم التقليدى أو النظامى قد تراجع إلى الخلف ليقف فى الصف مع مصادر أخرى للتعليم والتثقيف والتنوير، تتفوق عليه فى المتعة والسلاسة والسهولة، بحيث يمكن القول بأن المدرسة انتقلت إلى البيت وأصبحت تحت أمر طالب العلم أو المعرفة فى أى وقت من الليل أو النهار. بل إن المدرسة النظامية التقليدية أصبحت تواجه مشكلات أزمنت نتيجة للعجز عن حلها منذ فترة ليست قصيرة مثل تكدس الفصول بالأعداد المتزايدة من الطلبة، وعدم توافر الفرص الكافية لتطوير وتحديث القدرات التدريسية للمعلمين الذين يعانون أيضاً من تدنى الأجور والمرتبات التى لا تتيح لهم التفرغ الجاد للتعليم، وتدفعهم إلى التكالب على إعطاء الدروس الخصوصية فى منازل الطلبة.

ومن الأمور المقلقة أيضاً تناقص عدد الطلبة الملتحقين بالأقسام العلمية بمختلف أنواعها، إذ لم تعد نسبتهم تتجاوز فى أفضل حالاتها حوالى ٣٠ ٪ من مجمل عدد الطلبة، فى حين تصل نسبة الطلبة الملتحقين بالأقسام الأدبية إلى حوالى ٧٠ ٪ أو أكثر. وهناك ظاهرة غير مفهومة على الإطلاق وتتمثل فى أن الجامعات المصرية تقبل فى كلياتها ومعاهدها التى يلتحق بها الخريجون فى الأقسام العلمية والأدبية، مجاميع أدبية أقل من المجاميع العلمية بدرجة ملحوظة، وكأنها تشجع طلبة المرحلة الثانوية بصراحة على الالتحاق بالكليات النظرية ونبذ الكليات العملية. كما أن عمليات تصحيح أوراق امتحانات الثانوية العامة تمثل أيضاً ظاهرة غير مفهومة على الإطلاق، إذا لا يعقل أن تصل مجاميع القبول فى كليات الطب والصيدلة والهندسية والاقتصاد والعلوم السياسية والإعلام والألسن إلى حوالى ٩٦٪ كحد أدنى للقبول، ونحن نعلم جميعاً المحنة التى يمر بها تدريس اللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، إذ يندر وجود خريج ثانوية عامة واحد، لا يرتكب

أخطاء فاحشة فى كليهما بحيث يستحيل حصوله على مثل هذا المجموع القياسى الذى قد يعجز اينشتاين عن تحقيقه. بل إن الهزل أو العبث يبلغ قمته المأسوية مع ما يعرف بالمستوى الرفيع فى مواد يختارها الطالب ليثبت عبقريته فيها، ومجموعها يضاف لصالحه إلى المجموع الكلى للمواد الأخرى، بحيث يتجاوز المائة فى المائة، فأصبحنا نسمع عن مجاميع ١٠٥٪ أو أكثر. ولم نخجل من الرأى الذى يمكن أن يبديه خبراء التعليم فى الدول المتقدمة عندما يسمعون عن هذا العبث أو هذه الغيبوبة المزمنة المأسوية.

إن هذه المجاميع الهزلية أو العبثية تعنى أن التفوق العلمى الذى حققه طلابنا العباقرة، يضعهم على رأس جميع الطلاب فى أكثر الدول تقدماً فى التعليم والعلم، فى حين أن الحالة التعليمية المتدنية عندنا تجعلهم فى ذيل القائمة. إن أخطر أنواع الكذب هو الكذب على النفس أو الذات، لأن الإنسان فى هذه الحالة يصدق نفسه، فى حين ينظر إليه الآخرون نظرات رثاء واشفاق أو اشمئزاز لأن كذبه مفضوح فى نظر كل ذى عقل. ومنذ أربعين أو خمسين عاماً كان مجموع الطالب الذى حصل على الترتيب الأول لا يصل إلى ٨٠ ٪ ، وهذه الأجيال هى التى كان فيها عباقرة حقيقيون مثل أحمد زويل وفاروق الباز ومجدى يعقوب وغيرهم. وذلك فإن ما نفعله الآن هو العيب بعينه دون حرج أو خجل، إذ إن تكراره سنوات عديدة متعاقبة جعله يبدو أمراً طبيعياً للغاية، وخاصة أن الإنسان فى غيبوبته يمكن أن يتقبل أو يصدق أى شىء.

إن هذه الغيبوبة ليست مجرد غيبوبة عن التعلم والعلم والتكنولوجيا، بل هى فى حقيقتها غيبوبة عن العصر والحياة والوجود نفسه. لقد تقاعسنا طويلاً عن اللحاق بموكب الجدية العلمية والإصرار على التقدم، وأضعنا زمناً ثميناً وغالياً فى محاربة طواحين الهواء، والاستغراق فى الأوهام، وخداع النفس، وسد الآذان فى وجه الكلمات الصادقة المخلصة، والاكتفاء بأقل جهد ممكن. وأصبح الذين لا يعلمون من أصحاب الحظوة أو الحظ الذى لا يمكن أن يناله الذين يعلمون لأنهم فى نظر المسئولين مزعجون ومقلقون ومغرورون بدراساتهم وأفكارهم التى

يتصورونها قادرة على تغيير وجه الحياة على الأرض. ولذلك تم تهميشهم أو تجاهلهم، فلجأ بعضهم إلى الدول المتقدمة التى تعرف قيمتهم وقدرتهم، وانزوى الآخرون فى احباط مرير أصاب عقولهم بالصدأ، فى حين أن أقرانهم فى الدول المتقدمة هم من نجوم المجتمع ونماذج النجاح والتفوق التى يجب أن تحتذى.

وإذا كانت أجراس الثورة الإلكترونية هى أجراس السباق المتصاعد والمتفجر حماساً للمتقدمين، فإنها أجراس الخطر للمتخلفين الذين يتحتم عليهم أن يقوموا بجهد مضاعف، فإذا تجاهلوها كما فعلوا فى مراحل سابقة، فإن التجاهل فى هذه المرحلة الإلكترونية والرقمية لا يعنى سوى الاندثار الفعلى الذى لا يعنى بالضرورة الموت الذى يعد أشرف بمراحل من أنواع عديدة من التعايش والتواجد، التى لا لزوم لها ولا معنى.

لم يعد أمام العرب سوى أن يختاروا بين خيارين لا ثالث لهما، بين اليقظة والغيبوبة، بين التقدم والتخلف، بين العلم والجهل، بين التعلم والأمية، بين المصداقية والخداع، بين الانطلاق والتراخى، بين التخطيط والعشوائية، بين التوكل والتواكل، بين الصراحة والمراوغة، بين كل السلبيات التى اعتادوها وأدمنوها والإيجابيات التى تؤكد دائماً أنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح.

★ ★ ★

الفصل الثالث

الغيبـوبة الإعلاميـة

برغم أن الإعلام يمثل ذروة اليـقظة العقلية والفكريـة والثقافيـة، سواء على مسـتوى المجتمـع أو الفرد، وهى يقظة قد تكون مـقصورة على القـائمين عليه أو الموجهـين له، أو على المثقـفين الواعين بمعطيات العـصر، إلا أن الإعلام الـعربى بصفة عامـة يشكل استثناء من هذه القاعدة، لأن الغيبـوبة التى يعانى منها وتمسك بخناقه، لا تقتصـر على عامة المتلقين من ذوى الثقافة الضـحلة أو المعرفة العابرة، بل تمتد لتفـرض نفسها على أداء القائمين عليه والموجـهين له ونظراتهم التى فقدت اتساقها تجاه مجريات الأمور، سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، خاصة فى عصـر العولمة الذى انقلبت فيـه القيم والمعاييـر التقليدية رأسًـا على عقب، والذى أصبحت فيـه المعلومات بمثابة الأسلحة أو المفاتيح الكفيلة بفض مغـاليقه وأسراره، والتى لم تعد مجـرد مواد أو عناصر أو أفكار أو آراء يتم تخزينـها، بل أصبح من أهم شروطهـا أن تتحول إلى منظومة حـية ومتـفاعلة من الأفكار والرؤى والمناهج الكفيلة بتغيير الواقع والانطلاق إلى آفاق المستقبل.

من هنا كانت المفارقات الكثيرة التى تتـحكم فى علاقة العرب بالعصر الذى اصطلح على تسميتـه بعصر المعلومات أو عصر المعرفة أو عـصر العولمة. وتتجلى واحدة من المفارقات الخطيرة فى أن الإعلام العربى قـد عجز عن تحديد موقفه من أهم سمتين تصـفان طبيعة العـصر الذى بدأ بالفعل مع القرن الحـادى والعشرين، وهما: المعلوماتية والعولمة. فبرغم أنهم يرحبون من حيث المبدأ بفكرة الاندماج فى

عـصـر المعلومـات، بـل ويصل حـمـاسـهم لدرجـة تنظيـم المؤتمرات والندوات والمحاضـرات التى تحبذ وتشـجع وتوضح وتفسر وتحلل هذا الاندمـاج؛ فإنهم فى الوقت نفـسه يرفـضون الانخـراط فى عالـم العولمة، بل ويصل رفـضهم لدرجـة مواجهة هذه الفكـرة وإدانتها بمنتهى الاصرار الذى يصل فى حالات كـثيرة لدرجة التشنج. ذلك أن حماسهم المعتـاد ينقلب فى هذه الحالة إلى النقيض لدرجة تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات والدراسات لشجب هـذه الفكرة، وتفنيد أسسها، وتعرية حقائقها، والتأكيد على أنها نوع من المؤامرة التى تتسلل إلينا بأقنعة مختلفة للقضاء على خصائصنا القومية وجذورنا التراثية المجيدة.

وكالعـادة فإن هذا البـاع الطويل الذى يتـمتع به العـرب فى مجـال الدراسات النظرية والتنظيرية، يظل أسـير هذا الجانب النظرى البـحت، فسواء كان موقـفهم هو الترحيب بظاهرة كـالعولمة أو رفضها، فإن الـنتيجة سيان، إذ إنهم بمجـرد الانتهاء من عمليات التنظير التى أدمنوها، لا يشغلون بالهم على الإطلاق بتطبيق ما قاموا بالتنظير له، بل سرعان ما يبـحثون عن قضية أخرى للتنظير لهـا كى يواصلوا إشباع إدمانهم، ولا ضرورة ملحة لتسيير دفة الأمور لأنها تسيـر من تلقاء نفسها. فمن الناحية العملية والتطبيقية، يبدو الموقف العربى مناقضا تماما لما ورد فى الناحية النظرية، فنحن لا نزال بعيدين عن عصر المعلومات، برغم تقبلـنا لفكرة الاندماج فيه. وليس هناك جهد جاد يمكن أن نقول إننا بذلناه فى هذا الاتجاه، سواء أكـان حشداً للطاقات القادرة على هذا الإنجاز، أم تمويلاً لازما لتعميق وتسريع هذه العملية.

أما بالنسبة لعالم العولمة، فقد انطبق على العرب المثل الشهير «مكره أخاك لا بطل»، لأننا مـضطرون للدخـول فى علاقـات مع العـالم المتـقدم فى المجـالات الإعلامية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والعلمية، بعد أن أصبح العالم قرية كونية صغيرة كنتيجة للثـورة الإعلامية التى حملت فى طياتها ثورة معلوماتية وثورة معرفـية. فلم يعد الإعلام مجرد قناة لنـقل المعلومة من طرف إلى آخر، بل أصبح منظومة متكاملة استطاعت أن تحتوى كل الأنشطة البشرية بل وتصوغها طبقا لتوجهات محـددة. ذلك أن التفاعلات التى تجرى عبر قناة التـوصيل لا حصر لها

بحيث تطرأ تغيرات وتعديلات على الفكرة تبعًا لوجهة نظر الراسل وكذلك بالنسبة لمنظور المستقبل أو المرسل إليه. وهذه النسبية الإعلامية هى التى تؤدى إلى نسبية الاتصالات والعلاقات الإنسانية، فإذا كانت تفاعلات الحياة هى المادة الخام لخطوات العملية الإعلامية، فإن هذه العملية هى التى تصوغ هذه التفاعلات وتمنحها شخصيتها المتميزة. كذلك لم يعد الإعلام مجرد صحيفة أو راديو أو تليفزيون أو خطبة أو محاضرة، بل فرض نفسه على كل أنواع التواصل بين البشر، سواء فى مجال العلاقات العامة أو الخاصة.

ونحن فى المنطقة العربية لا نكاد ندرك هذه الحقائق الإعلامية الجوهرية، برغم اضطرارنا للدخول فى علاقات مع العالم المتقدم لأننا لسنا بعيدين عن عالم العولمة بعد أن أصبح كوكب الأرض أصغر بكثير مما نتصور، ولذلك فإن موقعنا من هذا العالم هو موقع المناطق أو الأطراف المحيطية والبعيدة عن المركز، وموقع العناصر الخاملة التى تتأثر بقوانين ومعايير عالم العولمة دون أن تؤثر فيها. من هنا كان الحرج الذى وقع فيه الإعلام العربى نتيجة للهوة بين الآمال والواقع، وللمفارقة فى الموقف بين المعلومات والعولمة، فعجز عن تحقيق موقف إيجابى فاعل متبلور فى غمرة الأحداث المتسارعة والمتلاحقة والتى تضع العرب كل يوم أمام تحديات جديدة.

لقد تعاظمت القدرة على صنع المعلومة بفضل تكنولوجيات الإعلام وفى مقدمتها الشبكات الفضائية مثل الإنترنت، والأقمار الصناعية التى أصبح الفضاء الخارجى يعج بها فى زحام متكدس. وهى قدرة تزداد كثافة وتعاظمًا بسرعة المتوالية الهندسية، بحيث شرعت فى إنشاء علاقة من نوع جديد بين الإنسان والمجتمع، بل بين الإنسان الفرد والمجتمع البشرى بصفته كلا لا يتجزأ. ذلك أن الإنسان المعاصر، نتيجة للإعلام المعاصر، لم يعد ينتمى فقط إلى الموقع الذى نشأ فيه، وتشرب بقيمه، وإنما أصبح وثيق الصلة بكل ما يجرى فوق سطح الكرة الأرضية. صحيح أن الإنسان قد لا يعرف كل شىء عن ذاته، ومؤكد أنه لا يستطيع أن يجرد ذاته بحيث يلم بكل ما هو قابل للمعرفة الموضوعية فى العالم

الواسع المحيط، ومع ذلك فإنه لم يحدث من قبل أن كان التداخل والتفاعل بين الإنسان والكوكب بالقدر الذى بلغه الآن. وهذا التحدى الجديد والخطير لكل الإمكانات الحالية للإعلام العربى، لابد أن يحدد ملامحه المستقبلية التى يمكن أن تزداد هزالاً وضعفًا وتهافتًا، إذا ظلت الحال على ما هى عليه. فهو سباق إعلامى لا يعرف الرحمة، سواء على مستوى الشكل أو المضمون، ذلك أن التطور التكنولوجى للشكل لابد أن يؤدى إلى تطور فى المنظور الفكرى. ولنا أن نتصور الشكل الذى سيبدو به الإعلام العربى إذا استمرت غيبوبته ولم تنقشع غمتها التي لا تزال تفرض نفسها برغم البريق الذى تبدو عليه بعض القنوات الفضائية العربية، ذلك أن العبرة تتمثل فى العقول التى تديرها بفكرها الذى يجب أن يكون متجددًا ومنطلقًا إلى الأمام، وليست بالمظاهر التى قد تخلب العيون لكنها لا تثير العقول وتحركها.

ففى الدول المتقدمة يعمل خبراء تكنولوجيا الإعلام فى صمت، استعدادًا لتطورات جديدة بلا حدود. فمثلاً يكاد يكون من المؤكد أن الصحافة لن تستمر بشكلها الحالى فى صورة صحف ومجلات ومطبوعات مصنوعة من ورق، يتداولها كل إنسان صباحًا أو مساءً مثلاً، وإنما الأرجح أن الإلكترون سوف يحل محل الورق فى نقل الأخبار وتداولها، من خلال استطاعة كل إنسان أن يمتلك جهازًا فى حجم علبة السجائر، يشمل جهاز فاكس، وكمبيوتر، وتليفون، وشاشة للقراءة، ويعمل بالبطارية، بحيث يصبح فى إمكان أى إنسان أن يتصل بالعالم كله فى أى وقت. وهذا يعنى أن المسافة الزمنية بين وقوع أى حدث، والعلم به، سوف تزول، وهو ما ينطبق أيضًا على المسافة بين الموقع الجغرافى الذى يقع فيه الحدث، وموقع من يعلم به. وهذا يعنى انتماء كل فرد انتماء نفسيًا وفكريًا إلى ما يجرى فى أى موقع، كما يعنى استحالة تصور صحافة فى المستقبل تحكمها محاذير أو محظورات، وتحجب عن الناس أخبارًا وتحليلات، وتضع قيودًا على تداول الأنباء وتفسيرها.

وكانت دول عربية قد سارعت لمنع انتشار الطبق اللاقط (الديش) حتى تعوق مواطنيها عن الاتصال بالأقمار الصناعية، ومتابعة صور وأنباء محطات وقنوات تليفزيونات العالم الخارجى، وحتى يظل الإعلام يتبع إعلام الدولة وحده. لكن

هذه المصادرة لم تعد كفيلة بتأمين المواطنين ضد الإعلام الخارجى أو الدولى. ذلك أن أدوات الاتصال بالأقمار الصناعية تزداد تنوعًا، وتولد تكنولوجيات جديدة كل يوم، وبالتالى فإن مثل هذه الوصاية على جمهور المتلقين تصبح بلا جدوى ولا معنى. وبدلاً من محاولة فرضها قسرًا، فإنه من الأفضل والأجدى تسليح المتلقين بالوعى والفكر والثقافة الناضجة كى يصبحوا قادرين على التمييز بين الغث والسمين، بين المزيف والحقيقى، وبالطبع لابد أن تنقشع الغيبوبة أولاً عن عقول هؤلاء المتلقين، استعدادًا لهذا العصر الإعلامى الجديد فى كل شىء. فمثلاً يمكن مصادرة صحيفة ومنعها من التداول، لكن الإلكترون ينفذ إلى كل مكان، وهو أصغر من أن يرى، وأن يتحدد له موقع على وجه الدقة، وبالتالى يتعذر وقف حركته، ومنعه من الوصول إلى أى مكان.

والغيبوبة التى تدفع بعض الدول العربية إلى منع انتشار الأخبار، أو منع تلقيها، أو وضع عراقيل وحواجز لإعاقة تداولها، إنما تخدع نفسها، بل وتضر نفسها قبل أن تضر غيرها لأنها تلقى بنفسها خارج هامش العصر. فهى تحرم نفسها من المشاركة فى السباق الذى تخوضه دول العالم المتقدم، من أجل تطوير وسائل الإعلام وزيادة كفاءتها باستمرار. وكل تخلف عن مواكبة الغير فى هذا الصدد، إنما يعرض الدولة لاهتزازات تزداد حدة، كلما احتكت بالغير، وهو احتكاك يستحيل تجنبه فى عالم أصبح يوصف بأنه قرية كونية صغيرة. فقد أصبح من العبث أن تقتصر مشاركتنا فيما يجرى تداوله عالميًا، على وسائل للمعرفة والمتابعة عفا عليها الزمن، فى حين يتبارى غيرنا فى فرض «نظام إعلامى جديد» لا نملك وسائل أو أساليب أو أدوات مجاراته.

ونظرًا لأن الإعلام أصبح يسرى فى كيان المجتمع، سريان الدماء فى الشرايين، فإن ما ينسحب عليه، ينسحب على مختلف أوجه النشاط البشرى المعاصر. والدليل على ذلك، نوعية التغييرات التى طرأت على القضايا التى تتصدى لها الأمم المتحدة مثلاً، فقد أصبحت قضايا ذات صفة كونية، لا تخص إقليمًا دون آخر، أو نزاعًا بعينه. وانعقدت مؤتمرات لهذه القضايا الإنسانية العامة،

مثل مؤتمر عن الفقر، وآخر عن المرأة، وثالث عن البيئة والتلوث، ورابع عن تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهكذا. إنها قضايا نوعية، وبنيوية، وكوكبية أو عولمية، وتتعلق بالنظام الدولى، وليس فقط بالصراعات التى تنشب داخل النظام الدولى فى مواقع ساخنة معينة. وهذه حقيقة تقف عقبة فى وجه العرب عندما ينشغلون فقط بمشكلاتهم المحلية وقضاياهم الإقليمية دون وعى بما يجرى على نطاق أوسع من منطقتهم التى كثيرًا ما تعزلهم عن هموم الإنسان وحقوقه خارجها، وكأنها جزيرة لا علاقة لها بحاضر البشرية أو مستقبلها، برغم أنها تقع فى قلب العالم جغرافيًا وسياسيًا وثقافيًا. فالعرب لا يملكون رؤية مستقبلية ومتحررة من القيود التى تجعلهم أسرى الحاضر، والماضى، والموقع الذى نشأوا فيه أصلاً.

غير أن هذا الانتماء العربى المحتمل إلى العالم الأوسع أو الكوكب ككل، بعد أن أصبح ممكنًا فنيًا وتكنولوجيا، مازالت تعترضه موانع نفسية، ومجتمعية، وثقافية، وفكرية، وربما حضاريًا أيضًا، مما يجعله انتماءً مهزوزًا، مترددًا، متعثرًا، شائكًا، بحيث وصفه المراقبون السياسيون بأنه انتماء عائم أو متميع، نتيجة للإحباط الذى قد يولده الشعور بصعوبة مواكبة العالم الخارجى والمتقدم بصفته صانع هذه التكنولوجيا، وأن اللحاق به قد ينطوى على تفريط فى قيم ورؤى وعقائد موروثة وراسخة، مما يمكن أن يدفع الكثيرين إلى مواجهة الإمكانات التى أصبح يتيحها الإعلام المعاصر، لمخططات تستهدف نفى القيم، ومحو الهوية، مما يؤدى بالتالى إلى تجديد الرؤى السلفية، على أساس أن الذات أو الهوية معرضة بصفة دائمة ومتجددة للتجريح والمسخ والمحو فى النهاية إن أمكن. وبذلك تصبح الرؤى المستقبلية نوعًا من الكوابيس المسببة لتمزقات وتقلصات مجتمعية، ويصبح المهرب الوحيد منها تشبث قطاعات واسعة من المجتمعات العربية بالموروث والانغلاق على الذات داخل الحدود الجغرافية للمنطقة العربية، باعتبار أن الماضى والموقع هما الملاذ الوحيد من هذا الطوفان الذى يجتاح فى طريقه كل الحواجز والسدود، إذا كانت لا تزال صامدة أو حتى موجودة.

تلك هى الأبعاد الحقيقية للمعضلة التى تواجه الإعلام العربى، فى عالم متفاوت النمو، يملك فيه البعض دون الغير أسرار تكنولوجيا العصر والقدرة

المتجـددة والمتصـاعدة على تطويرها وتنمـيتـها. ولم تعد الـقضيـة كمـا تصورها الكثيرون، قضية فـرض قيود على الإعلام الدولى، أو الانغلاق على الذات داخل أسوار أصبحت وهمية، أو التقوقع داخل شرنقة سميكة سرعان ما تنكسر ليتعرض كل شيء لشمس سـاطعة قـد تعشى الأبصار. وهو مـا يصفه البـعض بأنه سلوك النعامـة عندما تدفن رأسـها فى الرمال ظنًا منهـا أن الصياد لن يـراها طالما أنها لا تراه. ولا يعرف الكثيرون أن هذا ظلم بين للنعامة عبر قرون وعصور متتابعة لأنهم لم يدركوا الوعى الفطرى الرائع الذى منحه الله عز وجل لها لكى تحمى نفسها من الصياد. فقد أثبتت التجارب العلمـية أن النعامة تدفن رأسها فى الرمال لكى تسمع درجة صدى أو وقع أقـدام الصياد أو عجلات عـربته، فإذا كانت الدرجـة عالية، فإنه يتحتم عليها أن تضاعف من سرعتها لأن علو درجة الصدى أو الوقع يعنى أنه فى طريقه إلى الاقتراب منها. أما إذا كانـت الدرجة خافتة، فهذا يعنى أنه لا يزال متخلفًا عنها بدرجة تجعلهـا تهـدئ من سرعتـها بعض الشيء لالتقاط الأنفاس كى تواصل الهرب على أفضل وجه ممكن.

وهذا يعنى أن العرب لم يبلغوا بعد حكمة النعامة فى السباق الإعلامى الدولى الراهن، ذلك أن التقـدم التكنولوجى لا يقاوم، وأية محـاولة لوقف تدفق المعلومات فى عصر الثورة المعلوماتية لن تجـدى، لأن المهرب أو المخرج فى هذه الحالة سياسى، وفكرى، وأخلاقى، وعلمى، وثقـافى / حضارى قبل أن يكون قـانونيًا أو سلطويًا. إن العبرة بتحصين العقل العربى وتوسيع آفـاقه وتعميق أبعاده حتى يصبح قادرًا على فرز ما يتدفق عليه من الإعلام الخـارجى والدولى، ليلفظ الغث والمبتذل والمسموم، ويحتفظ فى الوقت نفسه بالسـمين والراقى والجوهرى. والوعى العميق والناضج هو سلاحه الأساسى فى القيام بهذه المهمة المصيرية، أما إذا استسلم لغيبوبته المعتادة تاركًا الأمور تجرى فى أعنتها، فقل على المنطقة العربية بأسرها السلام.

فـإذا خرج العـقل العربـى من غيـبوبتـه، وتحصـن بالوعى الذى يمكنه من توظيف كل ما هو سمين وراق وجـوهرى مما يتدفق عليه من خارج منطقـته، فإن الرؤية أمامـه ستـتضح، وقدراته سـتنطلق من عقـالها، ويصـبح مدركًا لـمعطيات

عصره. ولعل مسألة العولمة التى تحتل مساحات كبيرة من الإعلام الدولى، تعتبر اختبارًا فعليًا لمدى وعى الشعوب والدول فى التعامل معها. ذلك أن معظم الذين يتصدون لهذه المسألة الملحة والخطيرة فى الإعلام العربى يهتمون بابراز سلبياتها، ويربطونها بالاستعمار القديم بهدف إدانتها وكشف الأقعنة عنها، ومسح الألوان البراقة الخادعة عن وجهها ليظهر على حقيقته القبيحة، ويظنون بذلك أنهم قاموا بواجبهم عندما نبهوا العرب إلى الأخطار المحدقة بهم. ونسوا أو تناسوا أن المفكرين فى أوروبا وأمريكا لا ينكرون هذه السلبيات التى ينعتون بها العولمة، بل إنهم يؤكدونها ويحللونها فى محاضراتهم ومقالاتهم وأبحاثهم. ففى مجتمعات الشفافية الإعلامية، لا يوجد إنغلاق أو تقوقع أو تجاهل أو مواربة فى طرح كل القضايا تحت أضواء ساطعة، للتعامل معها على أساس عقلانى وعلمى سليم. فمثلاً كتب أستاذ التاريخ فى جامعة أوكسفورد نايال فيرجسون، مقالاً بعنوان: «رحبوا بالامبرالية الجديدة» فى صحيفة «الجارديان» البريطانية فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠١، قال فيه:

«يجب علينا أن نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية، ذلك أن العولمة السياسية ليست سوى عبارة براقة للتعبير عن الإمبريالية، وعن فرض قيمنا ونظمنا على الآخرين. ومهما سعينا لتغطية هذه الحقيقة، ومهما كانت بلاغتنا الخطابية، فالواقع يؤكد أن العولمة السياسية لا تختلف كثيرًا عما كانت تفعله بريطانيا العظمى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وها هى الإمبريالية الجديدة تدير بالفعل البوسنة وكوسوفا وتيمور الشرقية، وهى فى جوهرها الإمبريالية نفسها التى ظهرت فى عشرينيات القرن الماضى، عندما أقرت عصبة الأمم نظام الانتداب لإدارة «المناطق». ولم تكن تلك سوى كلمة مخففة لوصف المستعمرات التى نتجت عن معاهدة فرساى . . . ولم يعد هناك مبرر لاستمرار الولايات المتحدة كقوة نصف امبريالية، لأن انتقالها إلى حالة الامبراطورية الرسمية متاح تمامًا. فالولايات المتحدة لديها الأدوات والقدرات والأسس الكافية لتأخذ دورها كقوة مهيمنة على العالم، فتجعله مكانًا أكثر استقرارًا».

وإن كنا نختلف مع فيرجسون فى أن الهيمنة الأمريكية على العالم ستجعله أكثر استقرارًا، إذ إن هذه الهيمنة التى بدأت فعلاً بغزو أفغانستان ثم العراق،

أسقطت العالم فى هاوية من العنف والفوضى والقلاقل لدرجة أن أحدًا لا يعرف كيف ومتى يخرج منها. المهم أن فيرجسون لم يكن المفكر البريطانى الوحيد الذى شبه العولمة بالامبريالية، ففى نفس الشهر نشر هارتين وولف فى مجلة «فاينانشيال» بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠١، مقالا بعنوان «الضرورة لإمبريالية جديدة» قال فيه:

«يعتبر بلير الأحداث الراهنة، فرصة لإعادة ترتيب العالم، ولكن حتى بلير نفسه لا يدرك إلى أى مدى يجب أن تكون عملية إعادة الترتيب هذه جذرية. ذلك أن الهدف المنشود هو تغيير مفهومنا لموضوع السيادة القومية، بحيث يصبح المفهوم الجديد حجر الزاوية فى العالم المعاصر».

وفى بريطانيا أيضًا كان الدبلوماسى البريطانى روبرت كوبر قد أصدر كتابًا بعنوان: «دولة ما بعد الحداثة والنظام العالمى»، اقترح فيه فكرة «الإمبريالية الدفاعية» التى تعتمد على الإمساك بزمام المبادرة فى وجه أية قلاقل يمكن أن تنشأ فى أية بقعة من بقاع الأرض، وهى مبادرة يمكن أن تصل إلى مستوى الضربات الاستباقية أو الاجهاضية، حفاظًا على الأمن العالمى الذى يجب أن يصان من عبث أية دول مارقة أو جماعات مغامرة.

أما الأمريكيون فلا يجهدون أنفسهم بالتنظير الفكرى أو الأيديولوجى، لأن القوى لا يحتاج لكل هذا التعقيد. ولذلك يصرحون بما يريدون قوله ببساطة وبصورة مباشرة، فهم لا يضربون فقط بعرض الحائط مفهوم السيادة القومية للدول الأخرى، بل ويدعون فكرة دعم الدكتاتورية، وهم الذين أصموا آذان العالم ليل نهار بحرصهم على نشر الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان. فمثلا يقول الصحفى الأمريكى الأشهر روبرت كابلان فى مجلة «وول ستريت» فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠١: «إن الممالك الشرعية والديكتاتوريات المستنيرة يمكن أن تخدم أهداف أمريكا بشكل أفضل مما تقدمه أنظمة ديمقراطية ضعيفة وغير مستقرة»، أى أن هذه الممالك شرعية، وهذه الديكتاتوريات مستنيرة طالما أنها فى خدمة الأهداف الأمريكية، أما الأنظمة الديمقراطية فلتذهب إلى الجحيم طالما أنها ضعيفة وغير مستقرة لأن أمريكا لن تقويها أو تدعمها.

والجدير بالملاحظة أن كل هذه المقالات البريطانية أو الأمريكية كتبت ونشرت فى شهر أكتوبر ٢٠٠١، أى بعد أيام معدودة من أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، مما يدل على أن هذه الأحداث كانت بمثابة الغطاء الذى رفع من على فوهة بركان يمور بمثل هذه الأفكار البريطانية الصريحة أو الأمريكية الماكيافيلية البراجماتية. ففى مجلة «وول ستريت» أيضا فى ١٣ أكتوبر ٢٠٠١، كتب بول جونسون مقالاً أكثر جرأة وصراحة، بعد مقال روبرت كابلان بيوم واحد، قال فيه:

«من الممكن لأمريكا وحلفائها أن يجدوا أنفسهم مجبرين ليس فقط على احتلال الدول الإرهابية التى لم ترتدع، ولكن يمكن أن يضطروا إلى إدارتها بعد الاحتلال. وهذا الإطار لن يضم فقط أفغانستان، بل ربما أيضا العراق (هذا المقال قبل غزو العراق) والسودان وليبيا وإيران وسوريا. وأعتقد أن الحل الأمثل على المدى المتوسط هو إعادة إحياء نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم، الذى قبله العالم بصفته شكلاً «محترمًا» من الاستعمار فى الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين. فالدول التى تعلن الحرب على المجتمع الدولى، لا تستطيع أو لا يحق لها أن تنتظر استقلالاً كاملاً».

هكذا يتكلم الكتاب الأمريكيون بصراحة إعلامية منقطعة النظير بحيث يقطعون خط الرجعة على الكتاب العرب الذين يظنون أنهم أتوا بما لم تأت به الأوائل، إذ إنهم اعتادوا ممارسة منتهى الحرية والجرأة عند حديثهم عن الآخرين، خاصة إذا كانوا من القوى الكبرى مثل أمريكا، ذلك أن الهجوم الإعلامى على أمريكا له مذاق خاص. لكن الكتاب الأمريكيين لا يعيرونهم أدنى التفات لأنهم مشغولون بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية أولا وأخيرًا بهدف تحقيق حالة الهيمنة الكاملة فى النهاية، فليس المهم فى نظرهم الدكتاتورية أو الديمقراطية، الجمهورية أو الملكية، التخلف أو التقدم، الكبت أو الحرية، وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان. ومن الواضح أن أحدًا من الكتاب والمفكرين العرب لا يمكن أن يقول كلامًا أكثر وضوحًا وحسمًا عن العولمة مما قاله المفكرون البريطانيون والأمريكيون، برغم أنهم يحبذون فكرة العولمة. وهذا ليس تناقضا بل موضوعية تسعى لمضاهاة

السلبيات بالإيجابيات بهدف التخلص من الأولى وتطوير الثانية، بدليل أنهم يؤيدون انتقال الهيمنة الأمريكية إلى مرحلة الإمبراطورية الكاملة التى تتحكم فى مقدرات العالم.

إن العولمة ليست من صنع أحد على وجه التحديد، فهى نتيجة طبيعية لتطورات تكنولوجية وعلمية واقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية وحضارية، تجمعت فى موجة عالية وعاتية اجتاحت فى طريقها كل الحواجز والسدود والحدود والخطوط التى رسمت الخريطة الجغرافية للعالم، وغمرت كل دوله وشعوبه سواء أرادت أم لم ترد. وقد ترتب على هذه الجغرافيا الجديدة مرحلة تاريخية جديدة للعالم أجمع، لم يعد فيها خيار لأحد فى قبول العولمة أو رفضها، فليس هناك بديل عنها. وما حدث فى عصر سابق أتاح فرصة الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية مثلاً، لم يعد متاحًا. ولعل الاختيار الوحيد فى زمن العولمة يتمثل فى ركوب موجتها العالية والعاتية والانطلاق إلى آفاق العصر الجديد أو فى السقوط عند سفحها لتطوى الساقط حتى قاعها. ولذلك لم يعد الدور الإعلامى والتنويرى للمفكر العربى هو مجرد توضيح سلبيات العولمة، بل العمل على إضاءة الطريق أمام سبل مواجهة العولمة وتسخير قوى الدفع الجبارة التى تنطوى عليها لصالح شعوب المنطقة العربية. ومن هنا كانت المسئولية الجسمية الملقاة على عاتق الإعلام العربى الذى يجب أن يوضح أنه ليس هناك ثمة تناقض بين أن يرفض العرب سلبيات العولمة وبين أن يكونوا جزءًا من عالمها. فليس لهم أن يختاروا عدم الدخول فى عالم العولمة لأنه خيار محسوم سلفًا. إنه خيار لا يعنى الحياة خارج هامش العصر فحسب، بل يعنى بالفعل الحياة فى قاعه المظلم، وهى حياة الموت خير منها.

إن الإعلام المتحضر الناضج يتجاوز عملية الاختيار بين الأبيض والأسود لأن بينهما درجات من الألوان والظلال لا حصر لها، ومتداخلة فيما بينها بحيث تحتاج إلى رؤية علمية وعقلانية وموضوعية لتحديد المسارات التى يمكن أن تؤدى إلى تحقيق الأهداف. وهذا النوع من الإعلام لا يلجأ أبدًا إلى إثارة الحماس والانفعال والانحياز «مع» أو «ضد»، بل يسعى إلى التنوير الواعى بكل المعطيات. فمثلاً

يوضح هذا التنوير أن العولمة السياسية والاقتصادية هى مرحلة جديدة فى تطور النظام العالمى، وليس لأحد أن يقبلها أو يرفضها بل عليه أن يتعامل معها بطريقة أو بأخرى. فالعرب مرغمون على الدخول فى علاقات إعلامية واقتصادية وسياسية وعلمية وثقافية وحضارية مع العالم. ولا تتحدد مسارات أو قنوات هذه العلاقات إلا ضمن الإطار العالمى السائد، وهو نظام العولمة السياسية والاقتصادية. فلم تعد المسألة خيارًا مطروحًا للبحث، فليس أمام العرب سوى التعامل مع معطيات العولمة بطريقة تجنبهم أكبر قدر ممكن من الخسائر، وتكسبهم أكبر قدر ممكن من الأرباح. وهذه ظاهرة طبيعية للغاية، لأنه لا توجد عملية فى الحياة كلها أرباح وأخرى كلها خسائر، طالما أن القائم عليها واع بالتوازن بين السلبيات والايجابيات.

لكن الحالة العربية ليست بهذه البساطة أو الوضوح، لأن كفة السلبيات ترجح كفة الإيجابيات لظروف ورواسب معقدة ومتكلسة. ذلك أن السبل المتاحة أمام العرب محدودة، بحكم أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية والثقافية والحضارية المعروفة، وبحكم التراكم المستمر لهذه الظروف. لكن الإعلام العربى تحت وطأة الغيبوبة التقليدية التى يعانى منها نتيجة للحساسيات المرضية التى تسرى بين الأنظمة العربية الحاكمة، وقد اعتاد أن يمس هذه المسائل المصيرية مسًا رقيقًا أو عابرًا، من خلال عبارات بلاغية أو انشائية لمجرد شغل الفراغ الإعلامى. فهو يركز على ما يجب أن يكون ولا يشرح كيف يكون، فمثلاً لا يركز على أن الخروج من الأزمة أو المحنة الراهنة عملية معقدة تحتاج إلى نهضة شاملة فى مجالات متعددة من خلال إجراءات قومية وعملية لابد أن تنهض بها الدول العربية بلا تراخ أو استثناء، وعلى العلماء والمفكرين العرب أن يدرسوا ويحللوا كل السلبيات، وأن يضعوا خريطة حضارية يلتزم بها الجميع. فكل ما يتلقاه الجمهور العربى من أجهزة الإعلام أن جوهر هذه العملية بأكملها هو التعاون العربى والتكامل العربى فى مواجهة العولمة. لكن «كيف» وبالتفصيل، لا أحد يقول للعرب شيئًا. وهم اعتادوا مثل هذه الشعارات والعبارات التقليدية الفضفاضة، بحيث لم يعودوا يعيرونها آذانًا صاغية، لأن الإعلام يفقد مصداقيته عندما يعجز عن تحريك عقول المتلقين وإثارة أفكارهم.

وهذا الإعلام القاصر الذى لا يرى فى الأمور سوى الأبيض والأسود، وهو ما يسمى فى طب العيون «عمى الألوان»، يتجنب الحديث عن انجازات الخصم حتى لا يتهم من أى طرف عربى بأنه منحاز إلى هذا الخصم، فى حين أن انجازاته يمكن أن تكون دروسًا إيجابية ومستفادة بشكل أو بآخر. فنحن نتكلم عن التعاون أو التكامل العربى كما لو كان أمرًا خاصًا بالعرب وحدهم، فى حين أن التعاون أو التكامل منهج سياسى واقتصادى تتبعه كل الدول المتحضرة، بل إنه أصبح القاعدة الأساسية التى تنطلق منها معظم قوى العولمة وطاقاتها. فمثلا لم يشرح لنا أحد كيف أن الولايات المتحدة، برغم أنها القوة الأولى فى العالم سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، تبحث عن حلفاء وشركاء فى كل مكان. فهى تتجه شرقًا لتعزيز التعاون السياسى والاقتصادى والعسكرى مع دول حلف شمال الاطلنطى، وتتجه جنوبًا وشمالاً لتدعيم التعاون السياسى والاقتصادى مع دول أمريكا الجنوبية والشمالية، وتتجه غربًا لتعزيز التعاون مع دول المحيط الهادى، وتتجه فى كل الآفاق لترسيخ التعاون مع دول منظمة التعاون الاقتصادى التى تضم كل هذه الدول. إنها تقوم بكل هذه الجهود والتحركات لتعزيز ودعم موقفها التنافسى فى مواجهة تيارات العولمة، حتى لا تواجهها بمفردها.

أما الغيبوبة العربية فتصور للعرب قدرتهم على مواجهة عالم العولمة فرادى، وكأنهم أقوى وأفضل حالاً من الدول العظمى، برغم أنهم يتغنون دائما بالقواسم والعوامل المشتركة فيما بينهم، ويؤلفون لها القصائد الطافحة بالبلاغة الرنانة والطنانة فى مهرجاناتهم الشعرية. يكفى أن تتعلق أية دولة عربية بذيل دولة عظمى، فتظن أنها بذلك قد حلت كل مشكلاتها، وبالتالى لم تعد هناك ضرورة لكى تتعاون مثل هذه الدولة مع أخت لها عربية، إذ إنها تظن أن السير فى معية الكبار أفضل بكثير من السير فى معية الصغار، ولا تعى أنها مجرد تبعية ذليلة لسيد له حسابات واعتبارات لا تعيها. ومن يقارن بين الشتات العربى والوحدة الأوروبية البازغة، تذهله المفارقة المأسوية عندما يرى العرب يتصورون، على الأقل فى عقلهم الباطن الجماعى، أنهم أفضل حالاً من فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا أو ايطاليا

التى تسعى إلى بناء اقتصاد موحد وترسيخه ضمن أوروبا موحدة، من أجل تدعيم موقفها التنافسى فى عصر العولمة، وذلك برغم كل الصراعات الحربية الدامية التى استمرت فيما بينها قرونًا متتالية، وبلغت قمتها فى الحربين العالميتين: الأولى والثانية. وكانت الوحدة الإعلامية الأوروبية رائدة فى هذا المجال من خلال شبكة «اليورونيوز» العالمية التى تذيع برامجها بست لغات أوروبية وفى مقدمتها الانجليزية، بحكم أنها اللغة العالمية الأكثر انتشارًا والقادرة على توصيل صورة أوروبا الموحدة إلى أكبر قطاع ممكن من البشرية. ولم يحدث أن تصارعت الدول الأوروبية فيما بينها حول اختيار اللغة التى سيعتمدها الإعلام الأوروبى لغة رسمية له، وخاصة أن كل دولة منها لها لغتها الخاصة بها، ذلك أن ست لغات كافية لتمثيل كل دول الاتحاد.

ومن يقارن بين الإعلام العربى والإعلام الأوروبى يدرك على الفور أن الفرق بينهما هو الفرق بين التخلف والحضارة. فالإعلام العربى خير معبر عن الشتات العربى، فهو يفرق أكثر مما يجمع، وكم من صراعات بل وحروب إعلامية وقعت بين الإذاعات العربية، وعرفت باسم «حروب الميكروفونات». وحتى عندما برزت الشبكات الفضائية العربية التى تهدف إلى التأثير العالمى ومنافسة الشبكات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، لم تستطع أن تتخلص من رواسب العقلية العربية التقليدية، عندما مارست منتهى الحرية والجرأة فى التصدى للدول العظمى وكشف مخططاتها التى لا تتوانى هذه الدول نفسها عن كشفها وتحليلها بحكم الشفافية الديمقراطية التى تمارسها، فى حين أن هذه القنوات أو الصحف لا تمس البلد التى تنطلق منه أو الذى يمولها، بكلمة واحدة، باستثناء ذكر عاصمته عند نشرة الأخبار بالذات حتى لا تبدو القناة مجهولة المصدر أو دسيسة إعلامية، وهو ما ينطبق على قناة «الجزيرة» وقناة «العربية» وحتى صحيفة «الشرق الأوسط».

فإذا نظرنا إلى تغطية الإعلام العربى، المقروء والمسموع والمرئى، لمجريات الأمور، نجد أن عدد الأخبار، ومقالات الرأى والتحليل السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى، وحتى الأزياء بصورها الجذابة والبراقة، المتعلقة بأمريكا، أكبر بكثير من

الموضوعات المحلية المتعلقة بالبلد الموجود فيه الصحيفة أو القناة التليفزيونية. هنا تتجلى المفارقة الساخرة بل والمريرة عندما تبدو قدرة قناة تليفزيونية أو صحيفة عربية على اسقاط حكومة الرئيس بوش بكشف فضيحة فى سلوك الاحتلال فى العراق، أكثر احتمالا من قدرة هذه الصحيفة أو القناة التليفزيونية على تغيير أصغر موظف أو ساع فى البلد الذى تنطلق منه أو يمولها. ومن هذا المنطلق تكون قدرة قناة «الجزيرة»، مثلا، على تغيير الحكومة الأمريكية، لو استطاعت أن تكشف، بشكل مهنى حافل بالمصداقية، قصة عن فضائح الاحتلال، مثل فضيحة سجن أبو غريب فى بغداد، والتى عرتها قناة سى. بى. إس CBS الأمريكية، وذلك لاتساع المجال الديمقراطى لكل من يحاول بشرط أن يكون مسلحًا بالمصداقية اللازمة. عندئذ تصبح قدرة الجزيرة أو فرصتها فى إحداث التغيير فى أمريكا أكبر بكثير من قدرتها أو فرصتها على تغيير أصغر موظف أو ساع فى الدوحة. وبما أن «الجزيرة» تغطى كل مجريات الأمور فى أمريكا، وكذلك اسرائيل وبعض دول الجوار، ولا تغطى شيئًا فى قطر، فهى بالتالى تعد سلطة رابعة لمراقبة حكومة أمريكا أو اسرائيل أو الأردن أو مصر أو غيرها، طبقًا للمبدأ الأمريكى الذى يجعل من الصحافة سلطة رابعة تضاف إلى السلطات التقليدية الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وعلى الرغم من انتشار الفضائيات العربية التى تبث برامجها على أعلى مستوى تكنولوجى حديث، فإن الغيبوبة الإعلامية، المعتادة أو المصطنعة، لا تزال تسيطر على توجهات هذه البرامج بأساليب مبتكرة من النفاق والخداع وشغل الرأى العام العربى بعيدًا عن السلبيات التى تعتور أنظمة الحكم فى بلد المنشأ. فإذا كان دور قناة «الجزيرة» أو «العربية» أو حتى صحيفة «الشرق الأوسط» أو غيرها هو مراقبة أداء الحكومة الأمريكية، فيمكن بالتالى اعتبارها سلطة رابعة فى المفهوم الأمريكى، وتصبح بهذا قناة أمريكية تمارس سلطتها على الحكومة الأمريكية، ولا علاقة لها بالحكومة القطرية. لكنها يمكن أن تصبح قناة قطرية إذا غطت لجمهورها أى شىء عن قطر، أو أن توضح لهذا الجمهور المغيب عربيًا أن كل شىء على ما يرام فى قطر، وليس هناك ما يستدعى التغطية. لكن هناك شيئًا قابعًا على أرض

قطر كأنه الهرم الأكبر أو الشمس التى لا يمكن أن يتجاهلها أحد، ومع ذلك لا يرد ذكره على الإطلاق فى قناة «الجزيرة» أو أية صحيفة قطرية، وكأنه لا يمثل أخطر بؤرة للأحداث فى منطقة الشرق الأوسط ومنطلقًا لتغيير خريطته. هذا الشيء الغامض والمهول هو قاعدة «العديد» التى يقع فيها مقر القيادة المركزية الأمريكية، والتى شنت منها الحرب على العراق. ولم يحدث أن ألمحت إليه قناة «الجزيرة» ولو مجرد تلميح، برغم أنها تهتم بالشئون الأمريكية اهتمامًا بالغًا، وهو شأن أمريكى لا يمكن تجاهله.

هذه الازدواجية الإعلامية التى تسم الإعلام العربى بصفة عامة، تذكرنا بنكتة ذاعت فى أواخر ستينيات القرن الماضى، تروى حكاية صحفى أمريكى ذهب إلى موسكو لتغطية بعض الأحداث. وفى إحدى الحانات القريبة من الميدان الأحمر جلس إلى زميل سوفيتى، ودار بينهما حديث ذو شجون تناول شخصية الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون الذى كان قد انتخب مؤخرًا، والفوارق بين الديمقراطية والشمولية. ولم يسترح الصحفى السوفيتى لتطورات الحديث إلى أن قال له زميله الأمريكى بمنتهى الفخر: «إننى أملك حقًا ديمقراطيًا يخول لى أن أسب الرئيس نيكسون علنًا أمام كل الناس فى ميدان تايم بنيويورك دون أن يصيبنى أى مكروه»، فإذ بالصحفى السوفيتى ينتهز الفرصة ويلتقط الخيط قائلاً: «وأنا أيضًا أملك نفسى الحق الديمقراطى فى أن أسب الرئيس نيكسون علنًا أمام كل الناس فى الميدان الأحمر بموسكو دون أن يصيبنى أى مكروه، بل ربما كانت فرصتى أفضل منك إذ يمكن أن أحصل على نيشان أو وظيفة مرموقة فى صحيفتى» !!

إن مفهوم الفضائيات العربية للثورة الإعلامية لا يزال مقصورًا على نقل الأخبار إلى مختلف بقاع المعمورة على الفور. ويبدو أن القائمين عليها أو المسئولين عنها قد نسوا أو تناسوا أن الثورة الإعلامية أدت إلى خلق فكرة «العالم» باعتباره وحدة كلية تقوم على الاعتماد المتبادل من ناحية، وعلى التشابك والاتصال من ناحية أخرى، بمعنى القدرة على الاتصال الفائق السرعة بين مختلف زواياه وأقطاره. يشهد على ذلك أن أى حدث يقع فى منطقة من العالم، لا ينقل

فقط خبره على الفور إلى مختلف أرجاء العالم، بل يمكن أن يحدث تأثيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة على مناطق أو أقطار ليست لها أية علاقة بهذا الحدث. لكن هذه التأثيرات غائبة تمامًا فى حالة الفضائيات العربية، إذ لا صدى على الإطلاق لها فى الدول العربية التى يفترض فيها أنها وثيقة الصلة بما تبثه هذه الفضائيات. وهذا دليل للأسف على فشلها فى تخليص العرب من الشتات والتمزق والغيبوبة الجاثمة على كاهلهم. ذلك أن التأثيرات الإيجابية لا تقتصر فقط على مجرد الثرثرة التى تدور يخول الأنباء أو الأحاديث أو الحوارات التى تبثها هذه الفضائيات، بل يجب أن تنتقل إلى مجال التأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى تتجسد بعد ذلك فى مشروعات مادية ملموسة يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الدول العربية. فلم يحدث أن تبنت إحدى هذه الفضائيات مشروعًا قوميًا يحسب لها.

والغيبوبة التى أصابت الإعلام العربى ليست ظاهرة طارئة عليه، بل هى تراث ثقيل تتناقله الأجيال، لأنه جزء عضوى فى بناء الشخصية العربية التى حاولت تجنب القهر والعسف والبطش والظلم باللجوء إلى الكذب والخداع والتضليل والتهرب والمراوغة، سواء فى مواجهة الحكام الداخليين أو المحتلين الخارجيين. وهناك أمثال عربية كثيرة تؤكد التناقض بين المظهر والجوهر، بين القول والفعل، بين اللسان والقلب، كخاصية ضرورية لاستمرار الحياة. وتحت وطأة هذه الأخلاقيات السلبية، كان من الطبيعى أن تنعكس على الإعلام العربى الذى أصبح بوقًا صريحًا ومباشرًا للسلطة. وكان العرب يدركون هذه الحقيقة جيدًا، لكنهم تجنبوا أى نوع من المواجهة مع السلطة لثقتهم أنهم الخاسرون فى النهاية. وترعرت أخلاقيات النفاق والمداهنة والانتهازية والتسلق والتمسح بالسلطة بصرف النظر عن نوعيتها أو لونها. وعندما انعكس ذلك على الإعلام العربى، لم تعد له أية مصداقية، بحيث اكتفى الناس بعدم تصديقه ثم الذهاب لقضاء حاجاتهم. يكفى أن العرب هم الشعب الوحيد الذى يتداول فى تعليقاته تعبير شهير هو «كلام جرايد»، أى كلام كاذب أو مضلل أو فارغ. ولذلك عندما برزت الفضائيات

على الساحة الإعلامية العربية، كانت تحمل فى كيانها نفس الجراثيم والميكروبات، وإن بدت أنها تـتمتع بحـرية وجرأة أكـبر. لكن هذا المظهـر البراق كـان نتيجـة لاجتـياح الفضـائيات للحدود الجـغرافيـة بين مختلف دول العـالم، وبالتالى فـإن هجوم القناة الفضـائية على دولة كـبيـرة يبدو خـادعًا للغايـة، ربما لأن هذه الدولة لا تهمـها هذه السفـاسف، أو لأن هذا الهجـوم هو نوع من محـاربة طواحين الهواء والظهـور بمظهر منقذ البشرية المعذبة، فى حين أن هذه القناة العربية لا تجرؤ على التلميح بأية سلبية من السلبيات الفاضحة التى تعتور سياسة الدولة التى تعمل على أرضها وتقوم بتمويلها.

وكانت التـقارير الصـادرة عن المنظمات والهـيئـات الدولية المهـتمة بـحرية الصـحافـة والإعلام بمثـابة تأكيـد متـجدد لأمـراض الإعلام العـربى التى أزمنت وأصبـحت عنصرًا ملازمًـا لكيانه. فمـثلاً فى عام ٢٠٠٢ أصـدرت منظمة «بيت الحرية» تقريرًا عن الحريات الصـحفية فى العالم (صفة «الصـحيفة» لا تنطبق على الصحيفـة فحسب بل على الإعلام بصفة عامـة)، وقسمت بلاد العالم إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، هى بلاد الحرية الصحفية الشاملة، وقد خلت تمامًا من أى بلد عربى. أمـا المجموعة الثانيـة، فهى بلاد تتمتع فـيها الصحـافة بحرية جزئية، وتضمنت قائمتها بلدين عـربيين فقط هما الكويت والمغرب. أما المجموعة الثالثـة فهى تلك التى لا تتمـتع الصحافة فـيها بالحـرية، وقد شملت بقيـة البلاد العربية العشرين. وهذا كله طبقًا لمعايير موضـوعية وعلمية واحصائية مفصلة، وتم انجازها بصرامة منـهجية سواء على مستـوى الكم أو الكيف، بما فى ذلك شهادات العاملين فى هذه الصحافة.

ومن الواضح أنه لا صالح لمثل هذه المنظمات والهيـئات الدولية فى التلاعب بهذه النتائج لأنهـا لا تخضع لتوجهـات دولة بعينها، وذلك فى عصر تحـولت فيه المنظومة الصـحفيـة الدولية إلى بيت من زجاج، يعـرف الخاصة والعامـة ما يدور داخله وينعكس على صفـحات الصحف أو موجات الأثيـر بشفافيـة لم يسبق لها مثيـل. فقد تأكدت هذه النتـائج أو الشهادات المؤلمة مرة أخـرى فى عام ٢٠٠٤، عندما أصدرت منظمة «مراسلون بلا حـدود» تقريرها الأول الذى جاءت فيه البلاد

العربية فى ذيل قائمة تضم مائة وتسع وثلاثين دولة، رتبتها حسب التزامها بحرية الصحافة. فقد خلت الخمسون الأولى من أية دولة عربية، وتضمنت الخمسون الثانية خمسة بلاد عربية فقط، جاء ترتيبها كالآتى: لبنان (٥٦)، البحرين (٦٧)، الكويت (٧٨)، المغرب (٨٩)، الأردن (٩٩)، فى حين جاءت كل الدول العربية الأخرى فى المجموعة الثالثة والأخيرة المكونة من تسع وثلاثين دولة، وكان ترتيبها كالآتى: مصر (١٠١)، اليمن (١٠٣)، السودان (١٠٥)، السعودية (١٢٥)، سوريا (١٢٨)، ليبيا (١٢٩)، العراق (١٣٠).

وهذه التقارير العالمية لا تشكل مفاجأة بالنسبة للإعلاميين العرب، خاصة الشيوخ والكهول منهم، بحكم أنهم شهود عيان على التدهور الذى أصاب مهنتهم فى الخمسين سنة الأخيرة، أو على وجه التحديد منذ الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٥٢، والذى عُرف بعد ذلك باسم «ثورة يوليو»، والذى جعل من جمال عبد الناصر نجمًا ساطعًا فى سماء القومية العربية. وهى النجومية التى حلم بتحقيقها شباب العسكر فى البلاد العربية الأخرى، وتمنوا أن يكرروا أسطورة عبد الناصر عندما ينجحون فى تولى مقادير الأمور فى بلادهم. وبالفعل توالت الانقلابات العسكرية، وسقطت عروش وقامت جمهوريات، وتحولت الصحف إلى أبواق لهذه الأنظمة البازغة، إذ حرص القادة الجدد على تعيين رجالهم وأتباعهم فى أعلى المناصب الصحفية والإعلامية، برغم أن بعضهم لم تكن له أدنى علاقة بالعمل الصحفى. فقد كان أهل الثقة فى نظرهم أفضل وأضمن من أهل الخبرة الذين يمكن أن ينحرفوا بالمسيرة بعيدًا عن خطها الثورى الذى رسمه لها الثوار.

وهكذا استمرت محنة الإعلام العربى وترسخت منذ الحقبة الثورية أو الانقلابية فى مطلع خمسينيات القرن الماضى. وبرغم أن هذا الحد الثورى قد تراجع وانحسر ابتداء من نكبة يونيو ١٩٦٧، إلا أن الأمراض التى تكالبت على جسم الإعلام العربى، تمكنت منه، وأصبحت جزءًا من تقاليده. فقد كانت فترة الانقلابات العسكرية حادة وعميقة فى تأثيرها، بعد أن قطعت صلتها تمامًا بالنظم شبه الليبرالية أو الديمقراطية التى سبقتها. ونشأت أجيال الإعلاميين التالية فى ظل التقاليد الفاشية

والشمولية، فتشربتها وسرت في فكرها مسرى الدماء فى العروق، بحيث استمر تأثير هذا التدهور والانهيار والانحطاط الانقلابى القديم على أجيال الشباب العربى، سواء على العاملين في مجال الإعلام أو مستهلكين من عامة الشعب.

لقد علمت هذه الحقبة الانقلابية الإعلاميين أن يتفننوا فى ترويج الشعارات البراقة وترسيخها سواء فى العقل الواعى أو الباطن الجماعى للجماهير، فيما يشبه الغيبوبة. ومع تكرارها وإلحاحها على الأسماع، تحدث عمليات غسيل المخ، وتصبح هذه الشعارات مبادئ وقيمًا راسخة فى وجدان المواطنين، تفرض نفسها على برامج الإعلام، ومناهج التعليم، وخطب القادة فى مختلف المواقع، والدراسات، والمسرحيات والأغانى، والأعمال الفنية . . . إلخ، فى حين أنها فى حقيقتها أوهام مثالية تسطع فى سماء الواقع ثم تنقشع تاركة إياه أسوأ مما كان. فقد بدأت الحقبة الانقلابية بمصادرة الحريات الليبرالية باسم «الشعب»، أو فى سبيل «الوحدة العربية»، أو «العدالة الاجتماعية»، أو «القضية الفلسطينية»، أو «القضاء على الرجعية»، أو «كشف أعوان الاستعمار»، أو «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، أو «الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب». . . إلخ. وكان الإعلام يتفنن فى دق الطبول والإسهاب فى شرح الفلسفات الكامنة خلف هذه الشعارات حتى يستوعب الشعب أبعادها وأعماقها. وعندما كانت النكسات (وما أكثرها) نوعًا من النكبات التى لا تستطيع الشعارات أن تغطى بشاعتها، كان جمال عبد الناصر، مثلاً، يعلن بيانًا على الأمة كنوع من منهج جديد للعمل الكفيل باخراجها من نكستها. ففى أعقاب نكسة الوحدة بين مصر وسوريا والانفصال الذى وقع بينهما فى سبتمبر ١٩٦١، أصدر عبد الناصر فى يوليو ١٩٦٢ «الميثاق» الذى أعلنه بنفسه على الأمة، ونشر فى كتاب مستقل. وحاول فيه سد كل الثغرات التى أدت إلى نكسة الوحدة المصرية - السورية حتى لا تتكرر. وفى أعقاب نكبة يونيو ١٩٦٧، أصدر «بيان ٣٠ مارس» فى مارس ١٩٦٨ فى محاولة مستميتة لاستيعاب واحتواء وتجاوز التداعيات المأسوية التى ترتبت على النكبة التى خففت إلى نكسة.

وكانت أجهزة الإعلام المقروء والمسموع والمرئى على أهبة الاستعداد لتعميم «الميثاق» أو «البيان» على كل المستويات بين الجماهير. واستضافت البرامج الإذاعية والتليفزيونية المفكرين والكتاب وأساتذة الجامعات على اختلاف تخصصاتهم لكى يشرحوا ويفسروا ما جاء فى هذه الوثائق التاريخية الجديدة، وأفردت الصحف والمجلات صفحات كاملة لدراسات وشروح وتعقيبات للمحاور الأساسية فى هذه الوثائق، بل أقيمت لافتات خشبية ضخمة وثابتة فى الميادين والشوارع الرئيسية وقد كتبت عليها فقرات أو جمل من هذه المحاور. وتم تقرير هذه الوثائق على طلبة المدارس كمناهج فكرية ودراسية يؤدون فيها امتحانات فى نهاية العام. كما زودت مكاتبنا الإعلامية فى الخارج بنسخ بالعربية والإنجليزية والفرنسية لتوزيعها على المترددين على هذه المكاتب. وانطلقت الأناشيد والأغانى لكبار الفنانين وفى مقدمتهم محمد عبد الوهاب وأم كلثوم وعبد الحليم حافظ لتوصيل معانى وأفكار «الميثاق» وغيره بأكثر الوسائل الفنية جاذبية. وكان عنوان أغنية عبد الوهاب الشهيرة «دقت ساعة العمل الثورى» هو الجملة الأولى فى افتتاحية الميثاق. ولم يكن كل هؤلاء الكتاب والمفكرين والإعلاميين وأساتذة الجامعات منافقين أو متسلقين أو راكبين للموجة، بل كانوا مؤمنين بأن الوقوف خلف الزعيم ومساندته واجب قومى لاحتواء النكسة التى تمر بها البلاد. وكانت الكاريزما المغناطيسية التى يتمتع بها الزعيم من أهم عناصر الإيمان والثقة به، لدرجة أن الكاتب البريطانى ديزموند ستيوارت وصفها بأنها نوع من التنويم المغناطيسى الجماعى، وهى كلمة دبلوماسية تعنى الغيبوبة. وهى الكاريزما التى كان الزعماء العرب يحسدون عبد الناصر عليها ويسعون لامتلاكها بطريقة أو بأخرى، فقد كان تأثير مصر على البلاد العربية لا يقاوم برغم النكسات أو النكبات التى اعتورت مسيرتها. وهذا التأثير كان سلبيًا عليها أيضًا لأنه اقتصر على المحاكاة التى أدت إلى نكبات قومية، كان آخرها الغزو الأمريكى للعراق لإصرار صدام حسين على السير على نهج عبد الناصر.

وكان من الطبيعى أن تقوم مصر كعادتها بدور ريادى فى مجال الإعلام العربى. ففى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢، أنشأت أول وزارة للإعلام باسم «وزارة

الإرشاد القـومى»، على أساس أن الإعلام أو الإرشـاد هو إرسال للتوجيـهات أو الإرشادات أو التعليمات أو الأوامر للجماهير لتنفيذها، دون اهتمام بنوعية استقبال هذه الجـماهيـر لها برغم أن السـاقين اللتين يسـير عليـها الإعـلام هما الإرسـال والاستقـبال باعتبار أن كـلاً منهما هو بمثابة قوة تصـحيحية للآخـر بحكم التفاعل الجارى بينهما. لكن يـبدو أن السلطة كانت تعتمد فى تلك الفـترة المبكرة من عمر الثورة على أجهزة المباحث والمخابرات لجس نبض الجماهير، ومعرفة نوعية الصدى الذى تحدثه فيـها ارشاداتها وتوجيـهاتها، ومدى تأثيره على أفكارها وسلوكـياتها. فقد كـانت تلك الفترة الثورية تعتـمد أساسًا على استراتيـجية «التعبئـة والحشد»، وليس على استراتيـجية المشاركة فى توليـد الأفكار الجديدة. ولذلك لم يكن هناك فرق واضح بين الارشـاد والإعلام عندما تحولت وزارة الإرشـاد القومى إلى وزارة الإعلام التى انتشرت بعدها وزارات الإعلام فى كـل البلاد العربية، بل وأصبحت من الوزارات السيـادية التى تفتح لها جامـعة الدول العربية أبوابهـا من حين لآخر لعقـد مؤتمراتها شـبه الدورية، وهى ميـزة لم تتمتع بهـا سوى وزارات الخارجـية والداخلية العربية. برغم أن هذه المؤتمرات أو الاجتماعات لم تسفر عن شىء سوى محاضر الجلسات التى ضمت إلى وثائق الجامعة العربية.

جسم الإعلامى العربى المقروء والمسموع والمرئى استراتيجية «التعبئة والحشد» لعدم إيمانه بالتـنوع أو الاختلاف. وعرفـت الصحافة الـعربية منذ منتـصف القرن الماضى وظيفة «الرقيب المقيم» فى كل دار صحـفية عربية، والذى تطور إلى رقيب ذاتى أو داخلى كامن فى أعماق كل إعلامى عربى، يريد الحـفاظ على لقمة عيشه أو على مسـتقـبله المهنى، لدرجة أن بعض رؤسـاء أو مديرى التـحرير كـان أشد صرامة من الرقبـاء الرسميين المقيمين فى عمليات المنع أو الحـذف أو الاختصار أو إعادة الصـياغـة، باعتـبار أنهم ليـسـوا على نفـس الصـلة بالسـلـطة مثل الرقـباء الرسميين، ولا يعـرفون على وجه التحـديد من أين تأتى الريح، ولذلك فإنه من الأحوط سد الباب لمنعها من البداية. وكانت النتـيجة أن تحولت صحف كثيرة إلى مجـرد نشرات حكومية، وخـاصة أنها لم تكن تهـتم بالخسائر المترتبـة على هبوط نسب التوزيع لأن خزانة الدولة كانت مفتوحة لتعويض أية خسائر.

لكن الإعلام التعبوى ليس خطيئة أو وصمة أو عيبًا، لأن له دوره الضرورى والحيوى والحاسم فى زمن الأزمات والكوارث، خاصة فى المواجهة مع عدو خارجى أو مقاومته فى حالة نزاع مسلح. لكن المشكلة تكمن فى أن استمرار هذا الإعلام بصرف النظر عن الحاجة إليه، يؤدى إلى ضياع الحدود الفاصلة بين التعبئة والحشد من ناحية، وبين المبالغة التى تولد بطبيعتها الكذب والخداع والنفاق والتضليل والغوغائية من ناحية أخرى. ويدخل الجميع فى دوامات التهويل والتهوين: التهويل فى القدرة الذاتية والقومية والذى يمكن أن يصل إلى درجة جنون العظمة، والتهوين من قدرات الخصم مما يؤدى إلى غفلة أو غيبوبة قد لا تنقشع إلا بظهور الخصم بقوته الحقيقية والباطشة كما حدث فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، فهذه الغيبوبة بطبيعتها تخاطب الانفعالات لا العقول، وتغازل الخيال العربى وتدفعه إلى مزيد من الجموح والقطيعة مع الواقع.

وعندما تقع الهزيمة النكراء، يسارع الزعيم إلى البحث عن ذريعة يعلل بها هزيمته، ولابد أن تكون ذريعة قوية وخبيثة وغير متوقعة. وخير ذريعة يمكن أن تكون مقنعة، تكمن فى مؤامرة حيكت فى الظلام، أو خيانة نسجها العملاء لإطفاء الشعلة التى توهجت وأذهلت الجميع. عندئذ تنهمك أجهزة السلطة فى مواجهة التحدى الجديد لاكتشاف المتآمرين والخونة والعملاء بين صفوف الشعب الحر الصامد على طريق النصر. وكان الإعلامى الصاخب أحمد سعيد، بطل إذاعة صوت العرب، يذيع فى يونيو ١٩٦٧ النداءات الملتهبة والأناشيد والأغانى المشتعلة بنار الثأر والانتقام لأمجاد العروبة مثل «أمجاد يا عرب أمجاد»، والويل والثبور وعظائم الأمور لكل المتآمرين والعملاء والخونة، لكن أحدًا لم يكن يعرف من هم على وجه التحديد، ذلك أن أسباب الكارثة كانت تكمن فى داخلنا نحن. يكفى أن أحمد سعيد أسقط من وراء ميكروفونه نصف طائرات سلاح الطيران الإسرائيلى فى الساعات الأربع الأولى من صباح الخامس من يونيو، وقبل حلول مساء اليوم نفسه أعلن أحمد سعيد عن سقوط ثلاثمائة وثلاث وثلاثين طائرة اسرائيلية على جبهات القتال الثلاث: المصرية والسورية والأردنية، فى حين أن القوات الإسرائيلية كانت قد شرعت فى ابتلاع سبعة أضعاف المساحة التى تحتلها اسرائيل.

وبرغم أن فضيحة الإعلام العربى فى حرب يونيو ١٩٦٧ كانت مدوية، إلا أن الصدأ الإعلامى ظل ما هو عليه، كأن الدروس المستفادة لم تكن. إذ إنه بعد ثلاثة وثلاثين عامًا، أى فى مارس ٢٠٠٣، غزت أمريكا العراق، فإذ بوزير الإعلام العراقى محمد سعيد الصحاف يستخدم نفس الأساليب البدائية فى توجيه خطاب إعلامى مشوش لرأى عام عربى أكثر تشوشًا، لم تتغير مفاتيحه منذ عام ١٩٦٧ كما عرفها العرب فى صوت العرب حتى أصابها الصدأ. وحين يكون الأمر مرتبطًا بنظام محكوم عليه بالهزيمة، فإن الكارثة تصبح أفدح، والأكاذيب تتحول إلى جبال لا يمكن إزاحتها حتى يمكن إظهار الحقائق. لكن للحقيقة والتاريخ كان الصحاف يؤدى واجبه بنفس الطريقة التى يؤدى بها وزراء الإعلام العرب مسئولياتهم، فى السير فوق حبل رفيع ممدود بين الحقائق والتضليل الإعلامى. وبما أن التضليل الإعلامى أصبح فنًا بل وعلمًا من فنون القتال وعلومه فى الحروب الحديثة، فإن المسألة فى حقيقتها عبارة عن درجة من درجات البراعة فى القدرة على الكذب والتضليل دون إتاحة الفرصة للخصم كى يوقع بغريمه.

ولم يكن بوسع الصحاف أن ينافس «مكتب التأثير الاستراتيجى» الذى أقامته وزارة الدفاع الأمريكية لقيادة الحرب الإعلامية، فلم يجد بدًا من اللجوء إلى الأكاذيب الفاضحة التى أضحكت العالم علينا فى يونيو ١٩٦٧، وكأن عجلة التاريخ متوقفة تمامًا فى المنطقة العربية. فقد دفن الصحاف أو أباد آلاف «العلوج» الأمريكيين وهم فى دباباتهم علي الأرض أو فى طائراتهم فى السماء، قبل أن يصلوا إلى بغداد. وكان الدرس المستفاد من هذه الخيبة العربية الجديدة، أن التضليل الإعلامى لا يفيد إذا كان يدافع عن نظام منهار بطبيعته، كما أن استمرار التمسك بنظام الإعلام العربى الراهن الذى يعتمد على أجهزة الإعلام التقليدية الرسمية مآله الجمود أو التفتت. وقد انقرضت وزارات الإعلام من معظم دول العالم، خاصة الشمولية منها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ومعسكره الاشتراكى أو الشيوعى، لأن وزارات الإعلام أبعد ما تكون عن الممارسة الإعلامية الديمقراطية لأن دورها ينحصر فى توصيل توجيهات السلطة وتعليماتها إلى الجماهير لتنفيذها

دون الحق فى إبداء أى رأى، وحتــى فى السماح بابداء بعض الآراء، فـإن السلطة تسمح بذلك على سبـيل التنفيس ولسان حالها يقول: «دعــهم يقولون ما يشاءون طالما أننا نفعل ما نشاء».

أما فى عصـر السماوات المفتـوحة، وتحول العامل إلـى قرية كونية صـغيرة زالت فيها الحـدود والحواجز بين أجزائها، وتنقل الأخبار والأفكار فى شـفافية لم يحـدث لها مـثيـل من قبل، فلم تعـد هناك حـاجة إلى وزارات إعـلام، تزدحم بموظفين وإداريين لا لزوم لهم. فقد اجتاحت الشبـكات الفضائية الأخطبوطية التى تمتلكها شـركات أو مـجموعـات من الأفراد فى الدول الديمقراطـية، سمـاء الدنيا كلها، وأصبح من المضحك أو المؤسف أن تتصدى وزارة للإعلام بأجـهزتها العتيقة المستـهلكة التى أكل عليها الزمـان وشرب فى دولة متـخلفة أو متعـثرة، لمثل هذه الإمكانات الإعـلاميـة الجبـارة التي تتطور بصـفة مـستـمرة ومـتجـددة مع تطور تكنولوجيا الإعلام. فقد أصبحت الحـرية والمنافسة والسرعة فى الفكر والحركة من أهم مميزات الإعلام المعـاصر الذى لا يعرف سوى اليقظة الحادة الواعـية على مدار الساعة. وهذا لا يتأتى إلا للقطاع الخاص الممـسك دائما بزمام المبادرة، أما القطاع العام أو الحكومى فينوء تحت الأثقال والقيود البيروقراطية، ويتعثر فى سيره المتثاقل حتى يبلغ درجة الإنهاك التى لا يجد منها مهربًا سوى فى الغيبوبة التى تفصله عن الواقع، فيصبح فى واد، والعالم كله فى واد آخر.

إن المنطقة العربية تعيش الآن ثورة فى المعلومـات غيرت كل أساليب الإعلام ومناهجه. فمـثلاً كانت وسائل الإعلام المحلية فى عـقود الستينيات والسبـعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، تستطيع تشكيل الرأى العام ودفعه فى اتجاه مطلوب ومقـصود. ويذكر الجـيل القديم الذى عـاش الحقبـة الناصرية، الدور الذى لعـبه «صـوت العرب» فى تحـريك الجمـاهيـر العربيـة فى بعض مـراحل الصراع ضـد الاستـعمـار، وكان لذلك فـى حينه ظروفـه السيـاسيـة، والقومـية، ودواعـيه، وضروراته. لكن التحولات التكنولوجية الجذرية والمتسارعة التى جرت فى الساحة الإعلامية الدوليـة، جعلت الحشد أو التشكيل الإعلامى يـخرج عن حدود سيطرة

الحكومات، ودخل حالة يمكن تسميتها «ديمقراطية الميديا»، أى الحرية الجديدة التى تتمتع بها وسائل الإعلام. فقد انتهى عصر الحشد أو التعبئة الاعلامية الرسمية من السلطات كما انتهت مرحلة انفراد جهة واحدة بوسائل الإعلام ومعها آذان الشعوب وعيونها. وبدأت مرحلة جديدة تتعدد فيها أصوات وتوجيهات وسائل الإعلام المسموعة والمرئية. وبعد أن كان خطابنا الإعلامى، كخطابنا السياسى موجه إلى الداخل، ويهدف بالدرجة الأولى إلى نفى المسئولية عن الخطأ وتأكيد سلامة النهج، وأن صدامنا مع الآخرين يرجع إلى قصور فهمهم لحقيقتنا، فقد صدرت صحف عربية لا تخاطب المواطن فى الداخل فحسب بل تصل بخطابها إلى دائرة أوسع فى الخارج. وتكاثرت القنوات الفضائية العربية، وتنافست فى سباق لجذب أكبر قطاع ممكن من الجماهير، كما وصلت إلى المنطقة محطات فضائية أجنبية من مختلف الدول، بعضها يذيع بلغته والبعض الآخر باللغة العربية، لتشارك فى الحوارات المفتوحة، والثقافات الحرة، والتوجهات المتنوعة، والفنون المختلفة على مدار الساعة، فى حين أن المنطقة العربية معرضة لكل هذه الأمواج التى تضرب شواطئها بعنف، والتيارات التى تجتاح كل أرجائها، وعليها أن تستنير بكل ما هو مثمر ومفيد.

وإذا كان العالم الخارجى قد دخل طرفًا فى عملية التأثير على الإنسان العربى، أيا كان موقعه، فإنه من الواضح أن الإعلام المحلى لكل بلد عربى على حدة، قد فقد تأثيره عليه نظرًا لقدراته الفكرية والتكنولوجية المحدودة، ولم تعد له فاعلية فى حشد أو تثقيف أو توجيه المواطن فى بلده. وإذا كانت هذه التعددية الإعلامية التى تشارك فيها توجهات خارجية، قد فرضت نفسها كإحدى حقائق العصر التى لا يمكن إغفالها أو تجاهلها، فإنه آن الأوان لإيجاد توجه إعلامى عربى متعدد الميول والهويات القومية، لأنه أنسب فى هذا العصر لمخاطبة الشعوب العربية على اختلافها وتنوعها. وهذا يعنى أن يكون هناك حد أدنى من الأطروحات أو القضايا التى تعمل على تحييد أية خلافات بيننا حولها، بحيث تخرجها برمتها من دائرة اختلافاتنا السياسية، ونحشد الجماهير خلف كل القضايا البناءة الإيجابية.

وذلك فى إطار هذه الثورة الإعلامية التى تركز أضواءها واهتمامها على أكثر المشكلات المصيرية إلحاحًا، والتى أصبح تناولها يتم من وجهات نظر وزوايا وآراء ووسائل وأهداف مختلفة ومتنوعة، إذ إن هذه التعددية التى أتاحتها هذه التكنولوجيا المتقدمة لا تحجب رأيًا أو تحرم فكرًا لكل من يسعى ليدلى بدلوه.

لقد أصبح العرب فى أشد الحاجة إلى نظام إعلامى عربى جديد من أجل مواجهة طغيان قوى الدفع الإعلامية الغربية التى تسعى لطمس ملامح الشخصية العربية، وإهدار القيم الإيجابية العربية، وتمييع أسلوب الحياة العربية، بعد أن أصبح الإعلام الدولى سوقًا مفتوحة لكل الأطراف المعنية لكى تصول وتجول فيها، حيث الغلبة فيها للأقوى فى العلم والتكنولوجيا والفكر والثقافة والمال . . . إلخ. وهذا النظام الإعلامى العربى المقترح والمنشود لابد أن يسهم فى تحويل المنطقة العربية من سوق مستهلكة للإعلام الغربى ومستهدفة منه، إلى سوق منتجة للإعلام والمواد الإعلامية بمختلف أنواعها، وقادرة على تسويق انتاجها وتوزيعه ونشره خارج حدودها. ويمكن أن تشكل الساحة الإعلامية أرضا مشتركة لكل العرب الذين يمتلكون ثقافات وفنونًا وأصولاً وفروعًا متنوعة وثرية، يمكن أن تشكل مادة خامًا لكثير من المنتجات الإعلامية التى تجذب الجمهور الأجنبى الذى لم ير مثلها من قبل.

إن الخلافات السياسية التى فرقت كثيرًا بين العرب، يمكن أن تتراجع لتترك مكانها الذى احتلته طويلاً فى المقدمة، للانتاج الإعلامى المشترك والمثمر، والذى يمكن أن يساهم فى تعميق وترسيخ العلاقات الاقتصادية العربية - العربية بحيث يمكن ضرب عصفورين بحجر واحد، أولهما: الرواج التجارى للانتاج الإعلامى بين مختلف البلاد العربية بحيث يتم توفير بنود ضخمة من الميزانيات التى تنفق على الانتاج الأجنبى، وثانيهما: تعريف العرب بثقافات بعضهم البعض، بدلاً من أن يعرف مثقفو بلد عربى آخر الكثير عن ثقافة بلد أجنبى ولا يكادون يعرفون شيئًا عن ثقافة بلد عربى آخر، وإذا كان الإعلام المعاصر صناعة وانتاجًا اقتصاديًا فإنه فى الوقت نفسه إنجاز إعلامى. وفى إمكان النظام الإعلامى العربى المقترح أن

يحقق أهدافًا أخرى لا تقل أهمية، فى مقدمتها مواجهة الغيبوبة الثقافية التى تصنعها أجهزة الإعلام الغربى خصيصًا لتعتيم الرؤية أمام العقل العربى وإدخاله فى متاهات قد يصعب عليه الخروج منها، إذ يبدو أنه كتب على هذا العقل أن يحارب جبهتين من الغيبوبة فى آن واحد: غيبوبة داخلية نابعة من ظروفه الخاصة وأخرى خارجية صنعت خصيصًا لتغييبه.

لقد أصبحت اليقظة الإعلامية من الضرورات التى يتحتم على العرب أن يحرصوا عليها بالتنمية والدعم والترسيخ العملى من خلال انتاج المواد الإعلامية الواعية القادرة على جذب المشاهد والمستمع العربى، ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى غيره عبر السماوات المفتوحة، خاصة إذا كانت تتميز بالإتقان والجودة، بحيث يمكن توسيع مساحة التأثير الإعلامى العربى مع الزمن على المتلقى العربى، جنبًا إلى جنب مع تضييق مساحة تأثير الإعلام الغربى عليه، وربما أدى هذا الانتاج المتقن إلى التأثير فى غير المتلقى العربى بخصوص تصحيح الأفكار الخاطئة فى الغرب عن الإنسان العربى.

وإذا كان من المفترض فى هذا النظام الإعلامى العربى أن يكون قاعدة صلبة للإنتاج المتقن، فإنه يمكن أن يسهم فى مواجهة التحديات التكنولوجية الخاصة بصناعة الإعلام، وبالتالى يصبح من الممكن أن يضع الإنسان العربى على خريطة النظام الإعلامى العالمى. فإذا نجح العرب فى أن يصبحوا كتلة إعلامية موحدة، فإن قوانين السوق ستنطبق عليهم بشأن تبادل المصالح المشتركة التى تتمثل فى السلع والخدمات الجيدة. وسوف يتعامل معهم الإعلام العالمى من منطلق حرصه على مصالحه بمفهوم مختلف وبموضوعية منصفة. وهذا الوعى الاقتصادى الذى يتحتم على العرب أن يتسلحوا به فى مجال الإعلام، أصبح ضرورة ملحة فى عصر العولمة على وجه التحديد، ذلك أن تعميم مقولة أو مصطلح «القرية الكونية الصغيرة» يعد نوعًا من التجريد المخل، لأنها قرية خالية من كل أخلاقيات القرية التى تحض على الألفة والتعاون والتكافل والتعاطف والود المتبادل. فإذا كان العالم قد صغر حقًا، فإن زمام الأمور فيه لا يزال بيد الأقوياء والأثرياء أو السادة الذين

يملكون القدرة والثروة، وبهما يبسطون نفوذهم على الآخرين من الأتباع والذيول، الذين هم بالتحديد شعوب العالم المتخلف التى لا تتبادل شيئًا مع الأثرياء والأقوياء فى إطار تلك القرية الصغيرة، فهى بالكاد تتلقى منهم وتنصاع لهم دون أن تكون لها كلمة فى تسيير دفة الأمور.

والاقتصاد ليس سوى سلاح من الأسلحة العديدة التى أتاحتها الثورة المعلوماتية الإلكترونية، والتى يمكن أن تستخدمها قطاعات من البشر لا تنتمى بالضرورة إلى قطاع الأقوياء والأثرياء. فقد نقلت هذه الثورة المعلومة من الورق إلى الإلكترون، مما أدى إلى فتح الباب على مصراعيه لكى تصل إلى كل البشر فى أى مكان، وإلى تراجع دور النخبة أو الصفوة المثقفة التى كانت فى الماضى تتلقى المعلومات والأفكار والمعارف فتضهمها وتستوعبها، ثم تنقلها إلى الناس. فقد اختلف الأمر تمامًا عندما أصبحت المعلومات متاحة الآن للجميع مباشرة دون المرور بجسر النخبة أو مصفاة الصفوة التى تقدمها من وجهة نظرها. ونظرًا لأن القطاعات العريضة بل والشعبية من الجماهير أصبحت هى المتلقى المباشر للمعلومات، فإن الإعلاميين المشرفين عليها أصبحوا حريصين على تبسيطها لتسهيل استقبالها واستيعابها، مما فتح الباب أمام رواج الثقافة الشعبية الرخيصة، التى لا تحتاج إلى جهد فى التفكير والاستيعاب. وبالتالى أصبحت السوق حافلة بالمعلومات الوفيرة والضحلة فى الوقت نفسه، جنبًا إلى جنب مع المعلومات الجادة والرصينة.

لم تتجاوز هذه الثورة المعلوماتية الإلكترونية تجمعات النخبة أو الصفوة فحسب، بل اجتاحت الحدود والحواجز والقيود وغمرت كل البنى والمؤسسات التقليدية التى فقدت صلاحياتها ووظائفها التى اعتادت القيام بها فى عصر سابق. فإذا انتقلنا من الاقتصاد إلى السياسة، فإننا نجد أنه فى بعض الدول الغربية لم يعد المرء يحتاج مثلاً إلى حزب سياسى واسع النفوذ لكى يفوز فى الانتخابات، لكنه إذا تمكن من جهاز إعلامى قوى، ففى استطاعته أن يصل إلى أكبر قطاع ممكن من الناس، وأن يقنعهم ويكسب تأييدهم دون المرور بقناة الأحزاب. وهذا ما فعله سيلفيو بيرلسكونى رئيس وزراء ايطاليا الذى فاز بمنصبه مرتين اعتمادًا على

امبراطوريته الإعــلامية الضخمة. وقد أعرب بعــض المفكرين والإعلاميين الغربيين عن قلقهم من أن تشكل الثورة الإعــلامية الإلكترونية تهديداً للديمقراطيــة، باعتبار أنه فى ظلها أمكن التــأثير على الرأى العام، بل واصطــناع رأى عام مزيف نتيــجة للغيبوبة الإعلامية التى يمكن أن تسيطر على المتلقين.

والغيبوبة الإعلامية ليست مقصورة على العرب فحسب، بل يمكن أن تشمل معظم البشرية تحت وطأة الثــورة المعلوماتية التى كانت قاعدة رئيــسية انطلقت منها العولمة لكى تغــرق العالم بأمــواجها المتلاطــمة. فلم يحدث فى التــاريخ أن سمع وعرف عدد هائل من البشر بما يجرى فى المعمورة كما يحدث فى هذا العصر، من خلال ثــورة المعلومات وثورة الاتصــالات. ومن هذا المنطلق نجح الإعلام الغــربى القــوى فى أن يشكل للبشــرية تصوراً واحــداً للوجود، يتــمحــور حول النــموذج الحــضارى الغــربى. ولو لم يكن هــذا ليتــأتى للإعــلام الغــربى إذا لم تكن لديه الطاقات والــقدرات وعوامل الجــذب والإغراء والإثارة التى يمكن أن تصــل إلى ما يشبــه التنويم المغناطيسى الجماعى أو الــدولى الناتج عن الانبهار الذى يفقــد العقل الواعى قــدرته على التحليل والتــفســير والفــرز، ويجعله يســتسلم لكــل الأمواج الإعلاميــة المتدفقة بــلا توقف، إنها غيبــوبة مصنوعة باتقان إعــلامى وسيكولوجى وعلمى وفنى على أعلى مستوى.

لقد أصــبح العقل البشرى هو ســاحة المعركة الرئيــسية التى تتصــارع القوى الكبرى عــلى احتلالهــا. وغنى عن الذكر أن العــقل العربى بالذات يشــكل هدفًا استراتيجيًا للقوى الطامعة فى ثروات المنطقة العربية وموقعها فى قلب العالم، وربما كان الغزو الأمريكى البريطانى للعراق هو مجرد مقدمة أو افتتاحية لتغييرات جذرية تعــيد رسم خــريطتهــا من جــديد. ففى عــام ١٩٩٦ صرح جــون دويتش رئيس المخابرات المركزية الأمــريكية فى ذلك الوقت قائلا: «إن الإلكتــرون أصبح السلاح المثالى لإصــابة الأهداف بدقة مذهلة، نظراً للكيــفية التى تســتخدم بهــا المعلومات والاتصالات لكسب المعارك العسكرية فضلا عن السياسية والحضارية، حتى أصبح مصطلح «الغــارات الإلكترونية» متــداولا بين الخبراء والبــاحثين، وهو يعنى تنظيم

حمــلات تشويه أو اغتــيال أو إبادة دون إطلاق رصاصــة واحدة، وإنما فقط عــبر استخدام وسائل ثورة المعلومات والاتصالات».

هذه الحقائق المعلنة على رؤوس الأشهاد يجب أن يتدارسها العرب على كل المستـويات وفى كافة المجــالات. فهم فى طليعــة الصفوف المواجهــة لهذه الجبــهة الإعلامية العالميــة، وإذا لم يتخلصوا من غيبوبتهم بحيث يتشــبثون بيقظة ضرورية وملحة ودائمة، فيسجدون أنفسهم وقد أصبحوا ريشة فى مهب الرياح. خاصة بعد أن تسرب للصحف الغربية معلومات عن كراسة أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية عن الغــارات الإلكترونــية، تحــدثت عن نوعين من القــتل، أحــدهما «ناعم» والآخــر «صارم». وقد تم اســتخدام النوعين فى المنطقة الــعربية، النوع الناعم بصفــة شبه دائمة، والنوع الصارم فى وقت الأزمات خاصة عند دخول معركة عسكرية.

فى حالات القــتل الناعم يكون الهدف هو إحــداث تدمير نفــسى للخصم، فمثلاً حين بثت أجهزة الإعلام الأمريكية صورًا لجنود عراقيين يلثمون أحذية الجنود الأمريكيين فى أثناء معركــة عاصفة الصحراء التى اســتهدفت تحرير الكويت، كان الهدف تدمير مــعنويات زملائهم الذين لم يستسلموا، أو معنويات الجــبهة الداخلية بصفة عامــة. وأساليب القتل الناعم ليست لها حدود، فــمثل هذه الصور يمكن أن تكون حــقيــقيــة، كمــا أنه من الممكن افتــعــالها واصطناعــها، لأن تقنيــات ثورة الاتصالات أصبحت قادرة على اصطناع ما يسمى «بالحقيقة الافتراضية» أو «الواقع الظاهرى»، وهى الحــقيــقة التى لــيس لها وجــود، أو الواقع الذى لا أصل له من الحقــيقة، لأنه مــفتــرض أو متخــيل بالكامل، من أوله إلى آخره. وبهــذا الخداع الإلكترونى فإن التليفزيون يمكن أن يبث شريطا عن اســتسلام جيش لم يستسلم أو نجاح انقلاب لم يقع. وهناك أيضًا من حيل القتل الناعم، إطلاق فيروسات تصيب شبكة الاتصالات التــابعة للخصم أو الطرف الآخر - على ســبيل المثال - بالشلل والتشويش، مما يؤدى إلى انتشار عوامل الفوضى والاضطراب.

أما القــتل الصارم فأمــره واضح ومحدد، واســتخــدمته أمــريكا فى مراحل غزوها للعراق، خــاصة فى مرحلة التمــهيد له والبدء فيــه. وأبرز نماذج هذا القتل

وتجلياته، يتمثل فى الصواريخ الذكية التى تطلق فى اتجاه أهداف محددة، طبقًا لنظام برمجة إلكترونية يعمل على توجيهها بدقـة متناهية كى تنفذ جميع التعليمات المزودة بها لتحقيق هـدفها. وقد وصف هذا القتل بالصارم لأن نتائجه مـدمرة وقاسية، ولا تقتصر على مجرد تزييف صور أو أفلام، أو اصطناع وقائع لا أصل لها فى الحقيقة، أو اطلاق فيروسات تصيب شبكة اتصالات الخصم بالعطب الكامل.

أما إذا أراد العـرب التخلص من تداعيـات الغيبـوبة الإعلاميـة التى يعانون منها، فيـجب عليهم أن يستوعبوا الأبـعاد المتعددة لمعركة الإلكتـرون، منه مثلاً أن ثورة المعلومات والاتصالات تفتح الأبواب لإمكان اختصار مراحل التطور والتقدم. لقد مكنت تقنيات الاتصال الباحثين من تحصـيل معارف وخبرات، لـم تكن متاحة لهم من قبل، ووفرت لهم مـعلومات ودراسات غزيرة ووفيرة كان الحـصول عليها يستغـرق وقتًا وجهدًا كبـيرين، هذا إذا كان ممكنًا أصلاً. وتصاعـدت أمواج الثورة الإلكترونيـة لتلطم أبواب الحكام العرب أيضًا، ولتـخفف بعض الشىء من قبـضة الأنظمة الاستبدادية على بعض الشعوب العربية وليست كلها، إذ أصبح من العسير على أى نظام أن يـغلق الأبواب والنوافـذ فى وجـه شـعـبـه، أو يصـادر الآراء والأفكار، أيا كـان اتجاههـا، إذ إن ثورة الاتصالات والمعلومـات أتاحت الفـرصة لاختراق الحدود وتجاوز الحواجـز، هـذا فى الوقـت الذى عملـت فيـه العولمة على تآكل هيبة الدولة وتدجـين سطوة الحاكـم.

هناك أيضًا تطور آخر فى مـسارات التيارات الإعلامية المعـاصرة التى لـم تعد حكرًا على قوى معينة دون قوى أخرى، بعد أن أصبحت السماء مفتوحة لكل من يستطيع أن ينطلق إليها من قناته الفضـائية. ففى الماضى اعتاد العرب أن يشكوا من احتكار المؤسـسات والتجـمعات الصـهيونيـة لوسائل الإعلام، بـحيث تمكنت من تشويه صورتهم وقلب الحقائق المرتبطة بقضاياهم المصيرية. لكن لم يعد أحد يسمع مثل هذه الشكاوى بعـد أن تغير الموقف الإعـلامى إلى حد كبيـر، وذلك بانكسار هذا الاحتكار، واتساع المجال للعرب وغيرهم مـن أصحاب القضايا لكى يقدموها بأنفسهم إلى الآخـرين، وأن يدافعوا عنها إلى أبعد مدى، سـواء من خلال مواقع

الإنترنت التى هى متاحة للجميع وقادرة على الوصول إلى أى مكان على وجه الأرض، أو من خلال القنوات العالمية مثل قناة «الجزيرة» التى قدمت برامجها على مستوى تكنولوجى رفيع وبثقة فكرية ومنهجية متسقة وجاذبية ساخنة تميزت بها معظم موادها، لدرجة أن الشكوى هذه المرة كانت صادرة من أمريكا واسرائيل بحجة أن قناة «الجزيرة» تفتح أبوابها لرسائل وأحاديث قادة منظمة «القاعدة» وفى مقدمتهم أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى، وكأنها لو أغلقت أبوابها فى وجوههم، فسوف يمتنعون عن عمل ما ينوون القيام به. ذلك أن «الجزيرة» قد تمكنت من قواعد اللعبة الإعلامية التي وضعت أمريكا أصولها، خاصة فيما يتصل بعوامل الإثارة والجاذبية، لدرجة أن مجلة «نيوزويك» الأمريكية كانت قد شرعت فى نشر صورة أسامة بن لادن على غلافها فى آخر عام ١٩٩٩ بصفته «رجل العام» لولا حركة الرفض العنيف من بعض أعضاء مجلس إدارتها وبعض المحررين الشبان الذين استطاعوا منع الفكرة من الخروج إلى حيز التنفيذ. ولذلك ليس لأمريكا أن تشكو قناة «الجزيرة» عندما تجيد قواعد اللعبة التى ابتكرتها أمريكا منذ بدايات الصحافة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وبرغم كل قوى الدفع الإعلامية التى وفرتها الثورة الإلكترونية للإعلاميين والصحفيين العرب، فإن اتحاد الصحفيين العرب كان من اليقظة بحيث لم تخدعه الفرص الجديدة المتاحة التى يمكن أن تقف عاجزة أمام أبواب السلطة. فقد حذر إبراهيم نافع رئيس الاتحاد من دخول الصحافة العربية خلال العام الأخير (٢٠٠٥) فى مراحل الاختناق، نتيجة القيود المشددة، والعقوبات السالبة للحرية، والانتهاكات الواسعة التى تمارسها بعض الحكومات العربية، والتى تصاعدت بشكل ينذر بخطر بلا حدود. وكان اتحاد الصحفيين العرب قد أصدر بيانًا بمناسبة الاحتفال المزدوج باليوم العالمى لحرية الصحافة فى ٣ مايو، وعيد الصحافة العربية فى ٦ مايو من كل عام، أكد فيه أن الصحافة والصحفيين فى البلاد العربية يمرون بمرحلة مفصلية، يتصارع فيها اتجاهان، أولهما يسعى لإطلاق حرية الصحافة وباقى الحريات العامة ضمن مشروع إصلاحى ديمقراطى وطنى وقومى شامل، وثانيهما

يسير فى اتجاه مضاد لإجهاض أية خطوة اصلاحية، تمسكًا بأوضاع سياسية واجتماعية فاسدة، وأن الصحافة هى رأس الحربة المضادة لهذه الأوضاع، ولذلك ركز حملته المضادة على الصحافة والصحفيين بشكل رئيسى، خاصة فيما يتصل بالمواقف المشرفة لنقابات الصحفيين فى البلاد العربية دفاعًا عن حرية الرأى والتعبير، مدعومة بالنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى والقوى السياسية الديمقراطية الأخرى الساعية للإصلاح الديمقراطى الحقيقى.

وقد أوضح بيان اتحاد الصحفيين العرب أن الحياة الإعلامية والصحفية فى المنطقة العربية تقع بين شقى رحى لظاهرتين بينهما شد وجذب لا يتوقفان. الظاهرة الأولى تتمثل فى سرعة الحراك السياسى فى الشارع العربى، المطالب بإطلاق الحريات وتحقيق إصلاح ديمقراطى جذرى، يستجيب لمطالب الشعوب العربية، قبل أن يكون مجرد صدى أو نتيجة لضغوط أمريكية. وقد شاركت منظمات المجتمع المدنى العربى عمومًا، والنقابات الصحفية خصوصًا، فى هذا الحراك الواضح، عبر الندوات والدراسات والكتابات والمؤتمرات والمظاهرات، من الرباط غربًا إلى المنامة شرقًا، مرورًا بالقاهرة وبيروت، فى مؤشر إيجابى ملحوظ يبشر بمستقبل عربى أفضل. فقد أثبتت النقابات الصحفية العربية قدرة العمل الصحفى القومى المحرك لمنظمات المجتمع المدنى، على كبح جماح السلطات، إلى حد ما، فى ممارسة الضغوط التقليدية التى تسعى لجعل أعضاء النقابات ومنظمات المجتمع المدنى مجرد زخارف أو حليات لتجميل الواجهة الديمقراطية.

أما الظاهرة الثانية فتتمثل فى أنه رغم هذا الحراك الضاغط من أجل إطلاق الحريات، إلا أن ما يجرى للصحافة ووسائل الإعلام العربية على أيدى الحكومات، يتناقض مع الدعوة للحريات، وذلك بتشديد القيود والعقوبات على الصحافة والصحفيين مما يعنى أن حرية الصحافة والرأى والتعبير فى البلاد العربية عمومًا، تعرضت على مدى السنة الأخيرة (٢٠٠٥) لهجوم مضاد بالغ القسوة، قامت به أجهزة رسمية وجهات حكومية أو حزبية مرتبطة بها، بهدف تكميم الصحافة وردع الصحفيين، سواء بالقوانين الطبيعية والاستثنائية، أو بالعقاب خارج القانون، مثل الخطف والإخفاء القسرى والضرب فى الشارع من أجل الإيذاء البدنى والنفسى.

وأشار البيان إلى أن عقوبة حبس الصحفيين فى قضايا الرأى صارت ظاهرة شائعة يعانى منها الصحفيون والكتاب حتى فى بلاد الهامش الديمقراطى، كما هو الحال فى المغرب والجزائر ومصر واليمن والكويت، وبقدر ما فيها من ردع يخرج عن إطار المعقول باعتبارها سالبة للحرية ومخالفة للشرائع والمواثيق الديمقراطية الدولية، بقدر تمسك السلطات العربية بها برغم أنها تدعى إطلاق الحريات، وهو الأمر الذى أعاد ترتيب الدول العربية فى أدنى الدرجات طبقا لتقارير المنظمات الدولية المدافعة عن حرية الصحافة. وقد عقب بيان الاتحاد بقوله إن هذه الظواهر تترجم حقيقة الأوضاع المناقضة لحرية الصحافة والرأى والتعبير، والمعادية لدعوات الإصلاح الديمقراطى العربى، الأمر الذى يستدعى حركة عربية نشطة لتحرير الصحافة من قيودها واسقاط العقوبات السالبة للحرية، خصوصًا عقوبة الحبس فى قضايا الرأى والنشر التى أصبحت سبة فى تاريخ الصحافة العربية.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمى لحرية الصحافة فى ٣ مايو ٢٠٠٥، وعيد الصحافة العربية فى ٦ مايو، طالب اتحاد الصحفيين العرب بالإسراع بإطلاق حرية الصحافة والرأى والتعبير كمقدمة حقيقية وفعلية لإصلاح الديمقراطى الشامل، وتطهير القوانين والتشريعات العربية من العقوبات السالبة للحرية وإسقاط عقوبة الحبس فى قضايا الرأى والنشر، وتحرير الصحافة ووسائل الإعلام من السيطرة الحكومية وإطلاق حرية إصدار الصحف وتأسيس المنظمات الإعلامية المستقلة والحرة، وتدعيم المنظمات النقابية للصحفيين والإعلاميين العرب وحمايتها من الاختراق وكفالة حريتها واستقلاليتها ضمانًا لحماية الصحفيين، واعتبار جرائم القتل والخطف والاخفاء القسرى للصحفيين من الجرائم ضد الإنسانية، وتقديم مرتكبيها للمحكمة الجنائية الدولية، والمطالبة بسرعة الإفراج عن أى صحفى مختطف.

وإذا كانت وظيفة الإعلام الأساسية تتمثل فى إثارة القضايا، وتعرية السلبيات، وكشف الأخطاء، إلا أنه يبدو أن الإعلام العربى هو في حد ذاته قضية مزمنة بدليل الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية التى تعقد تباعًا فى النقابات والجامعات ومراكز الأبحاث العلمية فى شتى أنحاء المنطقة العربية، لبذل محاولات

مستميتة لإدخالها فى مسارات صحـيحة حضارية، وقنوات متسقة وديمقراطية قادرة على ترسيخ حـرية الإعلام والرأى والتعبيـر. ففى ١٠ مايو ١٩٩٧، مثـلا، عقد مؤتمر فى جامـعة فيلادلفيا بالأردن، تحت عنـوان «تحليل الخطاب العربى»، قدمت فيه دراسـات وأبحاث علميـة رفيعة أنجـزتها نخبة ممتـازة من الباحثين والباحـثات العرب: هادى نعـمان الهـيتى من العـراق، وبوحنية قوى من الجـزائر، وحمـيدة سمـيسم من العـراق، وفريال مـهنا من سوريا، وهم جـميـعًا أساتـذة إعلام فى جامعات بغداد ودمشق والجزائر.

وكان مـن الطبيـعى أن يسيطر المنهج الأكـاديمى على الأبحاث التى قـدمت ودارت حول التـأصيل النظرى للخطاب الإعلامى، واللغـة الإعلامية العـربية بين الموروث ومتطلبـات الاتصال الجماهيـرى الراهن، والظوهر اللغوية الحديثـة، كما تتـجلى فى الخطاب الإعـلامى والتكنولـوجيـا الحـديثـة للاتصـال وواقع الخطاب الإعلامـى العربى، لكن هذا المنهج الأكـاديمى الرصين لم يمنع سـيطرة نبرة النقـد العنيف لممارسـات الخطاب الإعلامى العربى وهى النبرة التى مـيزت كل الأبحاث المقدمة وكشفت عن جرأة فكرية وجـسارة تحليلية، فى زمن لا تسمح فيه السلطات العربية بممارسة النقد للأوضاع الراهنة إلا إذا شاءت هى لغرض فى نفس يعقوب. وخاصة أن الباحـث هادى نعمان الهيتى والباحـثة حميدة سميـسم هما من العراق وقدما بحثيهما ومداخلاتهما فى المؤتمر فى زمن حكم صدام حسين الذى كان رائدًا فى ممارسة السطوة والهـيمنة والقهر من خـلال توجيه الخطاب الإعلامى وتوظـيفه كبوق مدو للتـسبيح بحمده ليل نهار، والويل والثـبور وعظائم الأمور لمن يظن فى نفسه القدرة على مقاومة هذا التيار الجارف الطاغى.

برغم كل هذه المحاذير والمخـاطر لم تتردد حميـدة سميسم أسـتاذة الإعلام بجامعة بغداد فى شن هجوم كاسح على النوعية السـائدة للخطاب الإعلامى العربى الذى عرفته بأنه مجرد عمليـة انتاج الخطاب السياسى، وصنع الرموز والإشارات، وتقنيع الواقع وتقـديه بصور وأنماط مـختلفـة، لتحـويل القناعات المصطنـعة إلى ممارسة سلوكيـة تتواءم مع أهداف الفاعل الخطابى سواء أكان فـردًا أم فريق عمل.

وهذه طبيعة الخطاب الإعلامى عندما يمارس فى المجتمع العربى الذى تسوده السلطوية السياسية ويفتقر إلى التعددية الفكرية. أما عملية تقنيع الواقع فى نظر الباحثة فهى تحويل الواقع الحى المعاش إلى مجرد قناع يوحى بوهم لا أساس له من الصحة، أو تحويل اليقظة الفكرية والوعى بمعطيات العصر إلى غفلة أو غيبوبة تتيح لمن صنعها أن يتلاعب كما يشاء بمن وقعوا فى أحابيلها. وتتجلى خطورة وسائل الإعلام فى أن التكنولوجيا العالية التى تتمتع بها الآن، مكنتها من اصطناع حقيقة متخيلة أو واقع افتراضى مثل ذلك الذى يصنعه الكومبيوتر، بحيث توهم المتلقى بأن ما يتابعه هو واقع فعلى وعليه أن يتعامل معه من هذا المنطلق.

ونظرًا لأن الإعلام العربى فى معظمه هو إعلام الدولة، فمن الطبيعى أن تسخره الدولة فى رسم صورة مثالية لها من خلال تزييف الوعى ونشر الغيبوبة باضفاء أقنعة تمنع التعرف على حقائق الأمور، وفى مقدمتها الشرعية السياسية التى تنهض عليها الدولة. ذلك أن الهم الأكبر للأنظمة العربية الحاكمة هو تسويق نفسها عند الآخرين على أحسن صورة، وليست هناك أداة أو وسيلة للقيام بهذه المهمة سوى أجهزة الإعلام التى من خلالها يمكن ابتكار أية صيغة من الشرعية السياسية يستند إليها النظام بل ويتباهى بها أمام الأنظمة الأخرى، برغم أن العملية كلها محصورة فى نطاق الواقع الافتراضى أو الوهم المصنوع. فإذا كان النظام السياسى قد استقر فى الحكم نتيجة لثورة أو انقلاب، فإن مصطلح «الثورة» يجب أن يدخل فى كل المفردات اليومية وفى كل المجالات التعليمية والتربوية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ. وتصبح النظرية السائدة هى «الشرعية الثورية» التى يتغنى بها الإعلام ليل نهار، برغم أنه لا توجد «شرعية ثورية» وأخرى غير ثورية. بل إن صفة «الثورية» إذا ارتبطت «بالشرعية» فإنها تلغيها تمامًا، لأن جوهر الشرعية يكمن فى الإرادة الحرة للشعب، وليس فى إرادة السادة الثوار أو أهوائهم مهما خلصت نياتهم، باعتبار أن الطريق إلى الجحيم ممهد بالنوايا الطيبة.

ومن خلال وهم «الشرعية الثورية» تتم كل ممارسات السلطة وتصدر كل قراراتها فى المجال السياسى، بصرف النظر عن مدى غرابتها وشذوذها وانحرافها

عن المبادئ التي تسير على هديها المجتمعات المتحضرة مثل سيادة القانون، وحرية الرأى، والالتزام بمواثيق حقوق الإنسان، واحترام الرأى العام، وأخيرًا وليس آخرًا مبدأ تداول السلطة. والجدير بالذكر أن هؤلاء «الثوار» يرفضون استخدام مصطلح «الشرعية الدستورية» بدلاً من «الشرعية الثورية» خوفًا من أن يتهمهم أحد بخرق الدستور، برغم أن الدستور تحت وطأة النظم الاستبدادية ليس سوى حبر على ورق لأن أحدًا لا يجرؤ أن يفتح فمه بأى نقد أو حتى مجرد تلميح. لكن «الثوار» يأخذون دائمًا بالأحوط، وخاصة أنهم مبتكرو مصطلح «الشرعية الثورية» الذى لم يرد ذكره فى أية دساتير أو قوانين من قبل، ومن هنا كان حقهم فى الاحتفاظ بالريادة فى هذا المجال !! وهى الريادة التى كانت السبب فى كل النكسات والنكبات التى أصابت البلاد العربية التى حكمتها «الشرعية الثورية» التى كانت بمثابة قفزات متتابعة فى الظلام. لكن الإعلام الثورى كان جاهزًا باستمرار لتغييب الوعى أو تزييفه، وقلب الحقائق رأسًا على عقب، حتى يعتقد الجميع أنه لم يكن فى الإمكان أبدع مما كان.

وليست هناك فى الواقع أية مشكلة للنظم الاستبدادية مع وسائل الإعلام لأن القائمين عليها هم من رجالها الذين تنحصر مهمتهم فى تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة إليهم، وفى مقدمتها تضييق مجالات حرية الرأى والتعبير بقدر الإمكان بحيث لا يسمح بها إلا على سبيل التنفيس من حين لآخر. أما بالنسبة لتداول المطبوعات المحلية أو الواردة من الخارج، فإن السلطات العربية تفرض رقابة صارمة عليها حتى لا يتفتح العقل العربى ويخرج من غيبوبته المزمنة، وذلك بحجة حماية المجتمع من الغزو الفكرى أو الانحراف الثقافى، وهى الحجة التى امتدت لتشمل مصادرة الكتب ومحاكمة مؤلفيها وربما التخلص منهم بطريقة أو بأخرى. وقد تناولت الأبحاث المقدمة لمؤتمر (تحليل الخطاب العربى) فى جامعة فيلادلفيا بالأردن، الدور السلبى الذى يلعبه إعلام الدولة فى مجال التغطية على الحقائق والأوضاع من خلال تزييفها على شكل صور براقة لا تمت إليها بصلة، بل ويكشف هذا الإعلام القناع عن وجهه فى حالات كثيرة يلجأ فيها إلى الدفاع الصريح المباشر عن ممارسات السلطة أو مراكز القوى التى تعمل لحسابها بشكل مباشر أو غير ذلك.

وإعلام الدولة على استعداد تام لتأييد وترويج الموقف ونقيضه إذا كانت هذه هى رغبة السلطة، ذلك أن الضغوط الخارجيـة، خاصة فى عصر العولمة، لا تترك النظام الداخلى فى راحـة، خاصة إذا كـان مصابا بالهـشاشة والهـزال والاهتزاز، برغم صورته الجبـارة الباطشة فى الداخل. فقد وجـدت الأنظمة السياسيـة العربية نفسها واقعة تحت ضغوط خارجـية وداخلية معًا، مما أثر على نوعية الأساليب التى اتبعـتها طويلاً من قبل. فـقد طغت تيارات التعـددية السياسيـة وأصبحت مـعيارًا للتفـرق بين الدول الاستبـدادية والدول الديمقراطيـة، وكى تساير الأنظمة العـربية التيارات الجارفة الجـديدة، سمحت بايجاد أنواع من التعددية السيـاسية المقيدة، أو نظام مقنن للشورى فى الأنظمة التى لا تنتـهج الأساليب الغربية في الحكم، أو أى أسلوب يوحى بالتحـول إلى الديمقراطيـة. وشرع إعلام الدولة المعنيـة فى الترويج لهذا التـحول كأنه أفضل حل لإرسـاء الديمقراطية الحقـيقية، لكن الأمر لـم يتعد بعض التغييرات الشكلية الطفيفـة، وظل النظام السياسى يتحكم فى مقاليد الأمور بنفس الشكل المنفـرد، وإن كانت هناك أسـاليب وإجراءات مـتعـددة مع الأطراف الأخرى، لتوحى بالتـعددية الجديدة المتبعـة. وهذه نتيجة طبيـعية لغياب التـقاليد الديمقراطية العـريقة، ذلك أن التحول إلى الديمقراطية لا يصـدر بقرار، وإنما ينمو ويتطور عـبر ممارسات طويـلة ومستـمرة قـد تصل إلى مئـات السنين كمـا حدث للديمقراطيـة البريطانية التى تعـد أم الديمقراطيات فى العالم. ولذلك باءت أجـهزة إعلام الدولة فى هذا المجال بالفشل الذريع.

ومن الواضح أن الأمراض التى عانى منهـا إعلام الدولة أو الإعلام الرسمى أو الحكومى قد انتقلت إلى الفضـائيات العربية عندما فرضت نفسـها على الساحة الإعلامية العالمية، وخاصة أن الإعـلام الحديث لم يعد مجرد مروج للفكر وحامل للثقـافة، بل أصبح هو نفســه عملية فكرية وثقـافية تنطوى على كل أنشطة الحـياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية . . . إلخ. ولذلك لابد من التحفظ فى إلقاء اللوم كله على الإعلام لأنه مرآة لأوضاع سـياسية وثقافية وفكرية واجتمـاعية وعربية قـائمة، ويحمل فى طياته تناقـضات عديدة، فى مقدمـتها أنه

إعلام قطرى يحاول أن يبدو قوميًا، وأنه إعلام سلطوى يحاول أن يبدو ديمقراطيا. هذا بالإضافة إلى المنافسات العقيمة بين الفضائيات فى حين أنها فى أشد الحاجة إلى التكامل فيما بينها لتحقيق المصلحة أو المصالح المشتركة فيما بينها. فقد زاد عددها على مائة وأربعين قناة، وبلغت تكاليفها أكثر من ستة مليارات دولار، ومع ذلك لم تحدد أهدافها الاستراتيجية أو جمهورها المستهدف، مما جعل أداءها مكررًا ومتخبطًا. وفى حالات كثيرة كانت تعبر عن توجهات الدولة التى تنطلق من أرضها أو الدولة التى تقوم بتمويلها إذا كانت على غير أرضها، مثلها فى ذلك مثل إعلام الدولة الحكومى أو الرسمى الذى عرفه العرب مع بداية معرفتهم بالإعلام ذاته.

وبنفس الأسلوب التقليدى المعروف، اعتادت القنوات الفضائية العربية أن تنقل عن المصادر الأجنبية دون تحليل أو تحقيق أو إبداء وجهة نظر عربية حقيقية. وكمثال على ذلك، كان تخبط الإعلام العربى الفضائي عندما نقل وعرض المشهد المثير لتمثال صدام حسين وهو يهوى. فأيا كان الرأى فى الرئيس السابق صدام حسين والحكم عليه، فقد انساقت الفضائيات العربية وراء هذا السيناريو الذى ثبت أنه معد ومدروس مسبقًا، وأشرف على تنفيذه مخرج سينمائى أمريكي، وتكلفت هذه العملية ثلاثة ملايين دولار، وتضمنت خروج الغوغاء إلى الشارع بعد سقوط التمثال. وكان من الواضح أن مشاهد هذه العملية واحدة بنفس الزوايا واللقطات، لأن جهة تصويرها وإخراجها واحدة. وبالتالى يمكن القول بأنه لا توجد فروق نوعية بين الإعلام التقليدى القديم وبين الإعلام الفضائى المعاصر.

وعلى الرغم من أن الإنفاق المادى على هذه الفضائيات ضخم للغاية، فإنها لا تدر عائدًا يغطى مصروفاتها. ولذلك يمكن القول بأن ثقافة الفضاء غير منتشرة لأن هذه الفضائيات العربية لا تقوم بأداء الدور الإعلامى الثقافى المطلوب منها وطنيًا وقوميًا، برغم أن وزراء الإعلام العرب وضعوا استراتيجية إعلامية منذ عام ١٩٩٥، وقد تجددت هذه الوثيقة فى ميثاق شرف إعلامى عربى، كما تشكلت اللجنة العليا للتنسيق بين الفضائيات العربية سواء أكانت حكومية أم خاصة، فى إطار اللجنة الدائمة للإعلام العربى بالجامعة العربية، لكن الخلافات العربية التقليدية أحالت ميثاق الشرف الإعلامى العربى إلى حبر على ورق كالعادة.

ومع ذلك لابد من الاعتراف بأن الفضائيات العربية الخاصة قد ملأت الفضاء بقنوات عـربيـة، وهذا فى حد ذاته إنجـاز لا يمكن إنكاره أو تجـاهله. وإذا كـانت الإمكانات التكنولوجية قد اكتملت، فإن المهمـة القومية الضرورية التالية تتمثل فى تحسين مضـمونها. وهى فى حد ذاتها منابر عـربية لتصحيح الصـورة العربية التى تحرص المصادر الأجنـبية على تشويههـا، ولإتاحة الفرصة الواسـعة لحرية التعـبير وتنوع الرأى. أما بالنسبـة لقدرتها على الحفـاظ على الهوية العربية، فالقـضية فى هذا المجال تمتـد لتشمل قـضية بناء الإنسـان العربى منذ الطفـولة لكى يكون قادرًا على أن يختار لنفسـه ويحكم بنفسه على ما يقابله أو يتـابعه أو يشاهده من خلال المستويات المتعددة لعمليات التثقيف والتنوير الدائمة والمنتظمة. وتستطيع الفضائيات العربية بإمكاناتها الضخمة أن تنجـز هذه المهمة الحضارية الضرورية وذلك بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية والدينية والعلمية، إذ إن المسئولية القومية فى النهاية ملقاة على عاتق كل الأطراف المعنية.

أما بالنسبـة للسلبيات التى تعتـور أداء الفضائيات العربيـة، فإن التنافس بين هذه القنوات لجذب المـشاهدين أدى إلى زيادة مسـاحة الترفـيه على حـساب المواد الثقافية التى يمكن أن تكـتسب جاذبية خاصة بها ونابعة منها، وخـاصة أن التثقيف هو الهدف الاستراتيـجى النهائى للعملية الإعلامية برمتـها. ولا يمكن تصور إعلام بمعنى الكلمة بدون ثقـافة، كما لا يمكن تصور وصـول الثقافة إلى أكـبر وأعرض قطاعـات من الجماهيـر بدون إعلام. وفى الدول الـنامية أو المـتخلفة مـثل الدول العربية يعتـبر عنصر التثقيف والتنوير سلاحًـا لا يمكن تجاهله أو إهماله لأنه الأداة الأساسية أو الوحـيدة التى تحمى العقل العربى من كل محاولات تغيـيبه، بعد أن تحولت الحرب الإعلامية فى العصـر الحديث من استهداف الجنود والمقاتلين سلبًا أو إيجابًا إلى اسـتهداف المجـتمعـات والأمم، ليس فى زمن الحرب فـحسب بل فى السلم أيضا، أى أنها حرب مستـمرة وبأساليب لا يمكن حصرها. ويمكن ملاحظة ذلك فى عمليـات غسيل المخ بشتـى الأشكال وعلى مدار الساعة، مـثل الإصرار على فرض أنماط فكرية وثقافية تخاطب الـعقل الباطن قبل الواعى، وتعميم أنماط

الحياة والاستهلاك والطعام والأزياء وقصات الشعر. وصار الإعلام حربًا شاملة فى ميادين لم تعد جغرافية وإنما عقلية، فهى تهاجم بدهاء علمى منقطع النظير ثقافات الشعوب وحضاراتها وتاريخها وتراثها من خلال غيبوبة لذيذة مصنوعة باتقان بالغ. وليس هناك أسهل من التلاعب بالعقول الغارقة والمستمتعة بهذه الغيبوبة.

وبلا جدال فإن الإعلام الأمريكى أصبح الرائد الذى لا يشق له غبار فى مجالات التضليل الإعلامى سواء للشعب الأمريكى على وجه الخصوص أو الشعوب الأخرى على وجه العموم. فمثلاً تمثلت العبقرية المرعبة للنخبة السياسية والإعلامية الأمريكية فى قدرتها على اقناع الشعب بالتصويت ضد أكثر مصالحه أهمية دون حاجة للقمع والاضطهاد، إذ يقوم مديرو أجهزة الإعلام الأمريكى بوضع أسس عملية تداول الصور والمعلومات، ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها، على أساس أنها الصور والمعلومات التى تحدد معتقدات الناس ومواقفهم، بل سلوكهم اليومى أيضًا. وقد اصطلح كبار الإعلاميين على أن دراسة وتحليل توجهات الإعلام الأمريكى، تعنى فى الوقت نفسه الإعلام العالمى كله. ذلك أن الإعلام الأمريكى، مثله فى ذلك مثل السياسة الأمريكية، هو الذى يصوغ مواقف العالم واتجاهاته، من خلال تصدير الثقافة الأمريكية إلى شتى أرجاء المعمورة، حتى أصبحت بالفعل النموذج السائد فى العالم.

وعندما يصبح التضليل الإعلامى هو الأداة الأساسية للهيمنة، تصبح الأولوية له فى عمليات توظيف الوسائل التكنولوجية على الأنشطة الثقافية الأخرى. ويبدو فى الظاهر ثمة تنوع كبير فى البث الإعلامى مستمد من العدد الكبير للصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون، لكن العقل الواعى المحلل والمدقق يوضح أن المصدر أو المنبع واحد، فالمادة المعلوماتية والأخبار والأفكار والتوجهات وأشكال الترفيه والتسلية ومضامينها، يجرى انتقاؤها جميعًا من الإطار المرجعى الإعلامى نفسه، بحيث تتعدد الأشكال والألوان لكن التوجه واحد طبقًا لدوافع تجارية واقتصادية وسياسية وثقافية لا يمكن التخلى عنها.

إن شرط التعددية الاتصالية هذا والخالى تمامًا من أى تنوع حقيقى هو الذى يوفر أسباب القوة للنظام السائد وسعيه الدائب لنشر الغيبوبة. ذلك أن الفيض الإعلامى المتدفق عبر العديد من القنوات، يخلق الثقة ويضفى المصداقية على فكرة الاختيار الإعلامى الحر فى حين أن تأثيره السياسى يتمثل فى الدعم المستمر للوضع القائم، بينما يتصور القارئ أو المستمع أو المشاهد أنه يعيش بالفعل مناخًا تلقائيًا من الحرية والتعددية. كذلك فإن الإيقاع المتسارع والمحموم للإعلام الأمريكى، يضع الجمهور فى دوامة من الأحداث اللاهثة والمتدفقة بحيث لا يجد فسحة للتأمل والتفكير والتحليل، فى حين يقدم إليه الوعى جاهزًا، لكنه وعى معلب ومبرمج ومزيف ومعد مسبقًا فى اتجاه واحد مرسوم لتحقيق أهداف محددة.

وما يمكن أن يجرى للمتلقى الأمريكى من تأثيرات سلبية، لابد أن يتضاعف تأثيره ويتعمق فى حالة المتلقى العربى الذى لا يعى الحيل الملتوية والخبيثة التى يمارسها الإعلام الأمريكى فى المنطقة العربية التى يتفشى فيها الجهل وتنتشر كل أنواع الأمية التى تترتب عليها الغيبوبة العقلية والفكرية والثقافية. وإذا كانت الفضائيات العربية، على وجه التحديد، قد نجحت فى استخدام التكنولوجيا الإعلامية المتقدمة، فمن السهل عليها أن توظف هذا التفوق التكنولوجى فى نشر الثقافة العربية وتعميق جذورها فى وجدان الجماهير العربية حتى التى تعانى من الجهل والأمية، وكذلك الثقافية العالمية التى تعمق وعيها بالتيارات السائدة فى العصر، وذلك بأسلوب جذاب وسلس وسهل الفهم والاستيعاب. إن الثقافة سلاح حاسم فى المعركة ضد الغيبوبة الإعلامية، خاصة تلك المصنوعة فى الخارج لتفرض نفسها على عقولنا بهدف إلغائها فى نهاية الأمر.

★ ★ ★

الفصل الرابع

الغيبوبة الثقافية

من الواضح أن المنطقة العربية تمر بزلزال ثقافى لم تشهد له مثيلاً من قبل. وإذا كان الزلزال الأرضى نتيجة لتحرك الفوالق الأرضية لأن باطن الأرض ظل على حراكه منذ ملايين السنين، فإن هذا الزلزال الثقافى كان نتيجة لتصادم فوالق القديم مع فوالق الجديد، ونظراً لأنه تصادم وليس مجرد حراك، فإن تداعياته الثقافية والفكرية والعلمية والسيكولوجية والسوسيولوجية والحضارية، يمكن أن تكون أعمق وأخطر فى داخل هذا الجيل والأجيال التالية، لأن وسائل فهمها واستيعابها وتنظيمها وتطويعها لمقتضيات داخلية وخارجية متشعبة ومعقدة، تحتاج إلى يقظة كاملة، ووعى متجدد بالمعطيات الجديدة، ودراسات علمية على مستوى العصر، واستراتيجية شاملة تضع كل الاعتبارات فى حسابها، وهذه كلها جهود أصعب وأعمق وأخطر من تلك التى تبذل لاستيعاب تداعيات الزلزال الأرضى المادية فى معظم مظاهرها. فالخسائر المادية يمكن تعويضها، وكم من مدن دمرتها زلازل، مثل سان فرانسيسكو عام ١٩٠٦، وعادت إلى الحياة أفضل مما كانت، أما الخسائر الأدبية والعقلية والوجدانية والفكرية والعلمية والثقافية فلا يمكن تعويضها بهذا الحسم، خاصة إذا كانت الشعوب المضارة، مثل الشعوب العربية، تعانى من غيبوبة ثقافية أفقدتها الإحساس بالاتجاه الحضارى نحو مستقبل لم تتضح معالمه بعد فى نظرها، فى حين أنها واضحة تماماً فى نظر الشعوب المتقدمة التى صنعته ورسمت له مسارات التقدم والازدهار.

لقد حمل هذا الزلزال الثقافى بين فوالقه أحجار عثرة أمام العاجزين عن فهم الأوضاع الجديدة التى ترتبت عليه، وبعضهم لا يريد تفهمها، برغم أنها تنذر بغلبة جديدة لبعض الشعوب، وتحول مسارت البعض الآخر إلى اتجاهات معاكسة تتخبط ببعضها البعض فى بحثها عن ملجأ أو مهرب. أو كهف تحتمى به من هذه الأوضاع التى جثمت على كاهلها كالكابوس. والعرب يجهلون أو يتجاهلون أن كل مراحل التحولات الثقافية فى تاريخ البشرية كانت نتيجة للتصادم بين القديم والجديد، إلا أن تداعياتها سرعان ما كانت تندثر وتتلاشى أمام الأوضاع المستجدة التى تأخذ شكل المنظومات والآليات التى تغير شكل الحياة فى المجتمعات المختلفة التى تأخذ بها. وهذا التغير ضرورى بل وحتمى لأنه يوفر للمجتمعات المتقبلة له إمكانية الاستمرار فى سباق التقدم. ومن الطبيعى أن يحل الجديد محل القديم طالما أنه من صنع بشر عاشوا فى ظروف سابقة مختلفة ثم طواها التاريخ الذى لا يتوقف عن التقدم، إذ إن كل جديد يغربل الماضى وإن كان لا يرفضه برمته، لأنه يلفظ كل ما لا ينصهر فيه ويحاول أن يقف حجر عثرة فى طريقه نحو المستقبل.

وهناك من العرب من ينتفض غضباً أو خوفاً على الشخصية أو الهوية أو الثقافة العربية من أن تندثر تحت وطأة اجتياح الثقافات الأخرى لها، وهو لا يعى أن طبيعة الثقافة الهشة أن تنظر للثقافات المقابلة أو المواجهة لها بوصفها ثقافة مهددة لا ثقافة منافسة. ولذلك فإن المحذرين من الغزو الثقافى، إنما يتهمون الثقافة العربية بالهشاشة والهزال، وإن توهموا أنهم يتهمون الثقافة المقابلة أو المواجهة لها، فى حين أن الثقافة العربية استطاعت أن تتواصل لأكثر من ستة عشر قرناً، أى أنها من أعرق وأقدم الثقافات التى ضربت جذورها فى المنطقة العربية منذ العصور القديمة ومازالت قادرة على العطاء والتجدد، وإن كانت تمر ببعض عصور التخلف والانحطاط والتدهور، شأنها فى ذلك شأن أية ثقافة إنسانية أخرى. ولذلك لم تعد المشكلة تتمثل فى أساليب الحفاظ على الهوية والتراث، فلا أحد يريد أو يستطيع أن يسلخنا عن خصوصيتنا، وإنما أصبحت المشكلة تتمثل فى كيفية تعاملنا وتوظيفنا لهويتنا من أجل البناء والنماء المتجددين.

وإذا كان ثمة خوف أو قلق من أن تضمحل الثقافة العربية فى مواجهة طغيان الثقافة التى تجتاح العالم على قمة أمواج العولمة، ففى إمكانها أن تحول المواجهة إلى لقاء وتفاعل إيجابى يستوعب المستجدات ويفرزها بما يوافق ويتوافق مع خصائصها المميزة لها. وهذه حتمية لا مهرب منها لأن الغد قادم بكل ما يحمله من علوم ومنظومات وآليات ونظريات مفروضة علينا سواء شئنا أم أبينا. وليس لأحد أن يرفض العلم أو المعرفة إلا إذا كان مصاباً بمرض عقلى أو نفسى، ومن الخطأ بل ومن الجنون أن يرفض العربى هذه المستجدات بحجة الحفاظ على الشخصية أو الهوية العربية، وكل أحداث الساحة العالمية تؤكد أن صعود الهيمنة الأمريكية - الأوروبية يزداد يوما بعد يوم باجتياحه العالم ككل دون استثناء. ولم تعد هناك كيانات ثقافية أو حضارية يمكنها أن توقف زحف هذه الهيمنة التى أحلت محلها عالما جديداً بكيانات جديدة ومنظومات لها أفكارها وتقنياتها وآلياتها التى انطلقت من قواعد العولمة وأفرزتها المفاهيم والتيارات الجديدة القادرة على حصار الرافضين الذين يتصورون فى أنفسهم القدرة على الحياة فى جزر منعزلة مثل روبنسون كروزو.

وهذه المستجدات ليست مجرد إنجازات مادية لتسهيل مهمة الإنسان فى حياته اليومية، بل هى تجسيد أو تطبيق عملى لأيديولوجيا الحضارة المعاصرة، سواء على المستوى الفكرى أو الثقافى أو الاجتماعى أو الاقتصادى. ولا يعقل أن يستخدم العرب الإنجازات التكنولوجية الحديثة نتيجة لقدرتهم الشرائية على امتلاكها، دون أن يمتلكوا أو يستوعبوا الفكر أو العقلية أو الثقافة التى أدت إلى ابتكارها. وقد فرضت هذه الأيديولوجيا الحديثة مناقشات عديدة حول الزلزال الذى هز المنطقة العربية واهتزت معها أفكار وآراء وتوجهات كانت راسخة كالحقائق الكونية. فقد أصبحت الأسس والمبادىء والمفاهيم العقلية التى اتبعها العرب بطريقة شبه آلية فى عصور وحقب متتابعة، محل نقاش وجدل بعد أن وصلت أمواج العولمة إلى شواطىء المنطقة العربية وأصبحت تضربها بعنف يكاد يغرقها فى المحيط العالمى. ومع ذلك لم يتفق العرب حتى الآن على تأسيس مشروع ثقافى حضارى مستقبلى يتماشى مع التحولات الجذرية التى تغير ملامح الخريطة الثقافية والحضارية للعالم

المعاصر. وهذا التقاعس العربى المعتاد، له تداعيات ونتائج أخطر وأفدح بكثير من التقاعس الذى ركن إليه العرب فى عهود سابقة، لأن هذا العصر هو عصر المبادرة واليقظة الحادة، ولا مكان لأى متقاعس نتيجة لغيبوبة أدمنها.

وخطورة هذا التقاعس العربى هذه المرة أنه يأتى فى وقت تواجه فيه الثقافة العربية امتحاناً عسيراً، قد يؤدى الرسوب فيه إلى كوارث يمكن أن تطمس ملامح المستقبل إلى حد مخيف. فالثقافة تبلور تجربة المجتمع ووعيه بذاته ومحيطه وهويته وموقعه فى إطار عصره الذى أصبح جديداً كل الجدة، وفى الوقت نفسه تعد الثقافة بمثابة النافذة التى يطل منها المثقف على كل آفاق الحياة العملية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والانتاجية. ونظراً للتحولات الجذرية التى تجتاح العالم بحيث يمكن القول بأنها قلبته رأساً على عقب، فإن الثقافة العربية التقليدية ذات الجذور البدوية والريفية لم تعد قادرة على مواكبة العصر. ولذلك أصبح العرب فى حاجة ملحة لما يمكن تسميته بثورة ثقافية حقيقية، وهو حلم يبدو بعيد المنال، لأن مفهوم العرب للثورة لم يتعد الانقلابات العسكرية التى مزقت المنطقة العربية والتى أطلق عليها مصطلح «الثورة» فى حين أنها لا تمت إليه بأدنى صلة.

وهناك كتاب ومفكرون عرب كثيرون يشخصون ما يجرى الآن على الساحة العالمية بأنه هيمنة عالم على عالم آخر. وهذا تشخيص ينطوى على كثير من الخداع والزيف والنرجسية لأنه يوحى بالندية إلى حد ما، بين عالم يسعى لفرض نفسه على عالم آخر حريص على مقاومته، فى حين أن المسألة ببساطة شديدة هى هيمنة العلم على الجهل، نتيجة للانفجار المعرفى الذى أحدث الزلزال الذى تحاول المنطقة العربية أن تتجاهله لإحساسها الدفين بعجزها عن مواجهته أو استيعابه. ولعل من أهم ملامح هذا العجز استغراق الكتاب والمفكرين العرب فى المناقشات البيزنطية حول ما يسمى بصراع الثقافات أو صدام الحضارات، دون أن يدركوا أن المفكرين الأمريكيين بالذات من أمثال صامويل هانتنجتون وبرنارد لويس وفرانسيس فوكوياما قد ألقوا بهذه المقولات والأطروحات فى كتب ودراسات نشرتها الأجهزة الإعلامية الأمريكية التى تغطى العالم أجمع حتى ينشغل بها المفكرون غير

الأمريكيين أو الأوروبيين بدلاً من أن ينشغلوا بوضع المشروعات والاستراتيجيات التى تمكن بلادهم من الانطلاق إلى آفاق المستقبل. فليس هناك صراع ثقافات أو صدام حضارات بين شرق وغرب، لأن الثقافة أو الحضارة السائدة الآن ليست ثقافة أو حضارة غربية بل هى إنسانية شاملة وعالمية لأنها جماع أو عصارة كل الثقافات والحضارات التى عرفتها العصور السابقة.

بل إن الولايات المتحدة نفسها هى خليط من أجناس وأعراق وأصول وثقافات وحضارات من شتى أنحاء العالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً. ولايزال كثير من الأمريكيين يفخرون بأصولهم التى قدموا منها، بل إن النظام الأمريكى نفسه يفخر بأنه مجتمع كوزموبوليتانى أى متعدد الأصول والأعراق. وبالتالى فلا يوجد ما يسمى بصراع الثقافات وصدام الحضارات، بل هو صراع مصالح ومنافع مادية صريحة وإن كانت تتخفى خلف أقنعة ثقافية وحضارية، بحيث يمكن تحوير المثل القديم «فتش عن المرأة» عند البحث عن السبب فى مشكلات عديدة، إلى «فتش عن الدولار» عند البحث فى معظم المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية التى قد تتخفى وراء أسباب مفتعلة.

إن دوامة الحيرة التى تعصف بالمثقف العربى المعاصر ترجع إلى وضعه الحرج والشائك الناتج عن تخبطات فكرية ومفاهيمية متعددة تجاه أى حدث أو قضية أو موقف يواجهه. فهو يعانى من غربة فكرية لأن خطابه أو الخطاب الذى يتبناه مستعار، إما من الفكر الماضوى أو من الفكر الغربى الحديث، وكلاهما لا ينطبقان على الواقع العربى الراهن لأنهما نتاج ظروف زمانية أو مكانية مختلفة عن ظروف الواقع المعاش إلى حد كبير.

إن هذه الغربة الفكرية المفاهيمية التى يعانيها المثقف العربى تنعكس على اتجاهاته الفكرية ومواقفه السياسية، من حيث قراءته للواقع وبالتالى الحكم عليه أو اتخاذ موقف تجاهه، برغم الانفصال الكامل بين هذا الواقع وبين تفسيراته فى ضوء اتجاهات المثقف ومواقفه. ومن هنا تتعدد الأيديولوجيات، وتتناقض القراءات، وتتصادم التفسيرات التى تعصف بالمثقف العربى، لأنها لا تصدر عن منظومة فكرية

تجمع بين الوحدة والتنوع فى آن واحد، وهى فى حقيقتها اجتهادات خاضعة لأساليب التوفيق والتلفيق، لأنها تصدر عن زمان غير زمانها وعن مكان غير مكانها، أى تعانى من غربتى الزمان والمكان اللتين تحكمان بالنفى الفكرى على المثقف.

إن معظم إشكاليات وتخبطات وتناقضات المثقفين العرب ترجع فى الأساس إلى الاختلاف حول المصطلحات والمفاهيم بحيث تختلف معانيها أو دلالاتها من جماعة إلى أخرى، بل ومن فرد إلى آخر، سواء بشكل واع أو لا واعٍ. ذلك أن كل مثقف يستمد معانيه ودلالاته إما من زمن مضى أو من مكان ينتمى إلى واقع فكرى مختلف، ولذلك لا توجد أرضية مشتركة يمكن أن يقف عليها المثقفون العرب للتفاهم المتبادل فيما بينهم والذى لا يمنع الاختلاف بل يجعل منه طاقة لتوليد الأفكار الجديدة النابعة من عصرهم وبيئتهم. وكانت نتيجة هذا الشتات الفكرى، أن كلا منهم أصبح يغنى على ليلاه أو يؤذن فى مالطة، ولا يسمع إلا صدى أفكاره الأثيرة. وينعكس سوء التفاهم هذا على ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى العربية، فإذا كانت هناك أخطاء أو فوارق فى معانى المصطلح ودلالاته بين اللغة الأجنبية واللغة العربية، فإنه بمجرد نقل هذه الأخطاء أو الفوارق إلى اللغة العربية، تصبح معتمدة عند المثقفين والمؤلفين والمفكرين العرب الذين ينسجون عليها كتاباتهم التى تبدو فى واد آخر غير الوادى الذى صدرت عنه فى لغتها الأصلية، نظراً للالتباس الواقع بين مختلف المفاهيم التى تدور حول نفس المصطلح.

وهناك من يتصورون أن المصطلحات بصفة خاصة والكلمات بصفة عامة، ثابتة المعانى والدلالات، ويمكن التعامل بها أو معها على هذا الأساس، فى حين أنها قد تختلف من عصر لآخر، ومن مكان لآخر ومن شخص لآخر ومن موقف لآخر، بل ومن موقع لآخر فى السياق نفسه. فإذا ضربنا المثل بعبارة «أزمة المثقف» والتى تتردد كثيراً على ألسنة المثقفين أنفسهم، نرى أن دلالات كل كلمة منها، وليست العبارة بأكملها، تختلف وتتنوع طبقاً لكل حالة على حدة. ذلك أن كلمة «أزمة» فى المعاجم العربية بصفة عامة تعنى الشدة والضيق، أما كلمة crisis، المرادف الإنجليزى لها، فتعنى نقطة التحول التى تفصل بين الماضى والحاضر والتى

يتحدد عندها اللاحق نتيجة تراكمات معينة للسابق. أى أن الأزمة بهذا المعنى هى «نقطة الحسم» التى تفصل بين الماضى والمستقبل، الحياة والموت، الجديد والقديم. . إلخ. وبمقارنة المعنيين العربى والغربى نجد أن هناك فروقاً فى ظلال المعانى وليست فى المعانى ذاتها، وإن كان المعنى العربى يوحى بحالة حسية وشخصية مباشرة، أما المعنى الإنجليزى أو الغربى فيوحى بحالة فكرية ومفهومية، ذلك أن الأزمة التى يمر بها المثقف أزمة غير شخصية إلى حد كبير، بل ترتبط بحالة عامة سائدة فى بلده، أما الأزمة التى يمر بها الشخص العادى فهى حالة شخصية من الشدة والضيق ولا تهم سواه أو المقربون منه.

وإذا كان بعض علماء اللغويات المقارنة من العرب قد أوضحوا أن التطور الزمنى قد أوجد تقارباً كبيراً بين المعنيين العربى والغربى بحكم انتشار الثقافة العالمية المعاصرة، فإنه لايزال هناك فرق واضح بينهما فيما يتصل بالقدرة على الاختيار الموجود فى المصطلح الإنجليزى، فى حين أن المصطلح العربى يوحى بالاستسلام لإرادة الخالق عز وجل والذى بيده وحده إخراج المأزوم من الشدة والضيق. هنا تتدخل المفاهيم الثقافية فى تحديد دلالات المصطلح العربى الذى ينطوى على الحيرة المرتبطة بالأزمة، فى حين يربط المصطلح الغربى بين الحيرة والاختيار، ولذلك فهو أكثر شمولاً فى تعريفه للمفهوم التجريدى للأزمة التى تعد فى نظره حالة من الحيرة التى يقف عندها الإنسان، فرداً أو جماعة، فى مفترق طرق عليه أن يختار بينها. أى أن محور الأزمة هو الحيرة والاختيار، وهما بدورهما، وفى سبيل حلهما، يستلزمان معرفة الهدف بوضوح ثم معرفة السبيل إلى تحقيقه. وهذا هو محور أزمة المثقفين العرب الذين وقعوا فى دوامة الحيرة التى أصابتهم بغيبوبة أعجزتهم عن معرفة الهدف.

وإذا طبقنا نفس المنهج التفسيرى على مصطلح «المثقف» فنجد فى المعاجم العربية: ثقفه يثقفه ثقفاً غلبه فى الحذق وبالرمح طعنه. ثقف الرمح قدمه وسواه بالثقاف ويستعار للتأديب والتهذيب. يقال ثقف الولد أى علمه وهذبه ولطفه. أما فى المعجم الإنجليزى فإن المصطلح نفسه يعنى شخصاً ذا مهارة وحذق عقلى، أو ذا

مهنة متعلقة بالعقل، أو محتكماً إلى العقل، أو ممارساً للعمل العقلى. فإذا قارنا بين المعنيين، العربى والغربى، سنجد أن المعنى الغربى للثقافة أو المثقف هو المعنى السائد والمقصود. فإذا كان المثقف يتخذ من العقل أداته الرئيسية فى النظر إلى الأمور، أو يفترض ذلك، فإنه بالتالى صاحب موقف معين نابع من قدراته الخاصة. وهذا هو المفهوم الذى أشار إليه جان بول سارتر حين قال:

«إن المثقف هو ذلك الإنسان الذى يدرك ويعى التعارض أو التناقض الكامن فيه وفى المجتمع بين البحث عن الحقيقة العملية وبين الأيديولوجيا السائدة. وما هذا الوعى سوى كشف النقاب عن تناقضات المجتمع الجوهرية. إن المثقف هو الشاهد على المجتمع الممزق الذى أنتجه، لأنه يعرى تمزقه بفكره الثاقب، وهو بالتالى ناتج تاريخى. وبهذا المعنى ليس من حق أى مجتمع أن يتذمر من مثقفيه دون أن يضع نفسه فى قفص الاتهام، لأن مثقفى هذا المجتمع ما هم إلا من صنعه ونتاجه».

وعلى ذلك نستطيع أن نعرف المثقف بأنه ذلك الشخص القادر على فهم حركة المجتمع من حوله، ومن ثم اتخاذ موقف فكرى منها قد يكون أساساً لبناء مشروع ينهض على طبيعة هذه الحركة ومستقبلها كمادة خام له قابلة للصياغة والبلورة والتميز، خاصة فى زمن الأزمة التى تعتبر ذروة التوترات بل والصراعات الفكرية بزبدها الغائر على قمم أمواج حركة المجتمع، إذ إن العلاقة بين المثقف والأزمة علاقة جدلية تنهض على التأثير والتأثر المتبادلين، فالأزمة توجد مثقفها فى حين يحدد المثقف مسار الأزمة بما له من موقف فكرى ومشروع حضارى تجاهها. وهو إفراز لها وشاهد عليها فى الوقت نفسه لأنه يحول الأزمة، أيا كان نوعها، فكرية أم سياسية أم اجتماعية أم حضارية... إلخ، من حيز الحس المادى إلى حيز التجريد الفكرى بحيث يجعل منها قضية فكرية ومعرفية فى سياق تاريخى وحضارى معين، وبالتالى يمكن تبين جوهرها ومحورها وخلفياتها ومقدماتها وأسبابها ثم التداعيات والمسارات التى من الممكن أن تؤدى إليها، طبقاً لتصور فكرى وذهنى معين يسعى لرصد الصلة الموضوعية بين حلقات الزمن المتتابعة ومشاهده المتعددة فى مشهد أو بانوراما شاملة متسقة الأجزاء والعناصر، أو داخل

إطار يضم صورة تجريدية أو توضيحية بسيطة وسلسة عن معطيات الأزمة واحتمالاتها. فالمثقف هو الذى ينشىء المفاهيم والنظريات والمداخل التى من خلالها يتمثل الواقع أو الخلفية التى برزت فيها الأزمة، والتى تنتقل إلى الذهن بصورة مجردة وبالتالى يمكن التعامل الموضوعى المتسق معها على هذا الأساس.

والمثقف العربى لا يختلف فى وضعه الثقافى والحضارى والتاريخى والاجتماعى، عن غيره من المثقفين عبر التاريخ، بصفته إفرازًا للأزمات وشاهداً عليها فى الوقت نفسه. لكن هذا الحكم العام لا ينفى خصوصية عربية فى هذا المجال، وتتمثل فى أن المناخ الثقافى العربى ذاته يعانى من أزمة هى فى أساسها تعبير وانعكاس للأزمة العامة للواقع العربى المعاصر.

وهذه الأزمة العامة تنعكس بدورها على هذا الواقع لتزيده تأزماً فوق ما هو متأزم، مما يجعل الواقع العربى يسير أو يدور فى حلقات مفرغة، أو يدخل فى متاهات جانبية، أو يتخبط فى طرق مسدودة. وفى هذا يقول محمد عابد الجابرى:

«إن مفاهيم الخطاب العربى الحديث والمعاصر، لا تعكس الواقع العربى الراهن ولا تعبر عنه، بل هى مستعارة فى الأغلب الأعم، إما من الفكر الأوروبى، حيث تدل هناك فى أوروبا، على واقع تحقق أو فى طريق التحقق، وإما من الفكر العربى الإسلامى الوسيطى حيث كان لها مضمون واقعى خاص أو يعتقد أنها كانت كذلك بالفعل، وفى كلتا الحالتين فهى توظف من أجل التعبير عن واقع مأمول غير محدد، واقع معتم مستنسخ إما من هذه الصورة أو تلك من الصورة النموذجية القائمة فى الوعى - الذاكرة العربية - ومن هنا انقطاع العلاقة بين الفكر وموضوعه، الشىء الذى يجعل الخطاب المعبر عنه، خطاب تضمين وليس خطاب مضمون».

ولعل الجابرى بهذا التقنين الموضوعى الدقيق وضع يده على الوتر المشدود للأزمة برمتها والتى تتمثل فى اغتراب المثقف العربى سواء فى الزمان أو المكان. فالمثقف العربى يختلف عن أقرانه فى الحضارات والبلاد الأخرى؛ فى أنه ليس معبراً عن الأزمة وشاهداً عليها على المستوى النظرى والتجريدى فحسب بل إنه هو

نفسه متأزم وخطابه متأزم، وبالتالى لا يستطيع أن يقوم بأى دور إيجابى فى هذا المجال. فعندما نقارنه بالمثقف فى الحضارة العربية الإسلامية (الفقيه، الفيلسوف، النحوى، الأديب، عالم الكلام وغيرهم)، وبالمثقف فى الحضارة الغربية المعاصرة (العالم، المفكر، الفيلسوف، الأديب) نجد أنهم على اختلاف مناهجهم وتوجهاتهم ومنطلقاتهم الفكرية والمعرفية والأيديولوجية، يقومون بإنتاج خطاب ثقافى يتميز بعلاقة مباشرة ومتصلة بالواقع المعاش.

وبمعنى آخر، فإن الخطاب الذى ينتجونه هو في الحقيقة تعبير توصيفي وتحليلي وتجريدى، عن حركة الواقع الاجتماعى الفعلية، وليس تصوراً لما يجب أن يكون عليه هذا الواقع. صحيح أن هناك بعض الافتراضات أو التصورات المستلهمة «مما يجب أن يكون»، إلا أن هذه التصورات الاستشرافية تنهض أساساً على التصورات الوصفية التحليلية لما هو كائن بالفعل، وبالتالى لا توجد فجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. فالمفاهيم، التى هى التعبير الرمزى التجريدى للواقع المعاش، المستخدمة من قبل هؤلاء المثقفين سواء فى الحضارة الإسلامية السالفة أو فى الحضارة الغربية المعاصرة، تنتمى إلى هذا الواقع وتنبثق عنه وبالتالى فإنها لا تفقد مضمونها التاريخى الفاعل، وتؤثر فى فكر وسلوك المعاصرين والمعايشين لها.

أما وضع المثقفين العربى المعاصر، فإنه يكاد يختلف تماماً، لأن الخطاب الذى ينتجه، بصرف النظر عن اتجاهه الأيديولوجى أو مرجعيته الحضارية أو رؤيته للمستقبل، هو خطاب اغترابى أو توفيقى، فهو إما يغرق فى غربة المكان بحيث ينهض تحليله ووصفه واستشرافه على مفاهيم مستقاة من واقع مكانى آخر هو الواقع العربى المعاصر بصفة عامة، أو من واقع زمانى آخر هو الواقع العربى الإسلامى الوسيط وخاصة عصر التدوين، أو أنه خطاب توفيقى أو تلفيقى يحاول أن يمزج المفاهيم المستقاة من ذلك المكان مع المفاهيم المستقاة من ذلك الزمان، معتقداً بذلك أنه حقق رؤية ثقافية وفكرية وحضارية أصيلة وفريدة. ولكن لا خطاب المكان ولا خطاب الزمان ولا خطاب التوفيق، قادر على توصيف الأزمة أو تحليلها أو استشراف مسارها المستقبلى وطرق علاجها، لأن المثقفين العرب ينسون

أو يهملون أو يجهلون الواقع التاريخى الحى والمعاش فى خطاباتهم، بسبب الفجوة بين المفاهيم المستخدمة المستقاة من زمان ومكان آخرين وبين الواقع الحى الذى ليست له علاقة بهذه المفاهيم. ذلك أن مفاهيم الاغتراب المكانى تقرأ هذا الواقع قراءة غربية بحتة بحكم أن الواقع الغربى هو مصدر مفاهيمها، وبالتالى فإن هذه القراءة بدلاً من أن تفسر وتوضح وتستشف المستقبل، فإنها تشكل حجاباً بين الواقع الحى المعاش بكل آلياته ودينامياته وبين القائم بعملية القراءة، وبالتالى تنفصل الذات عن الموضوع. كذلك فإن مفاهيم الاغتراب الزمانى تقرأ هذا الواقع قراءة محكومة بعصر التدوين ومفاهيمه بحيث تشكل هى الأخرى حجابًا بين هذا الواقع وبين القائم بعملية القراءة. وعندما تحاول أساليب التوفيق أن توفق بين ما لا يتوافق، فإن قراءتها تتحول إلى قراءة تلفيقية تشوه الواقع ولا تفهمه، وهو ما يشكل غيبوبة ثقافية سواء لمنتجى الثقافة أو لمستهلكيها لغياب القاعدة التى يمكن أن ينطلقوا معاً منها للتعامل الإيجابى المثمر مع الواقع الحى المعاش.

وللخروج من هذه الغيبوبة الثقافية، لابد من إيجاد وترسيخ منظومة من المفاهيم النابعة من آليات وتفاعلات وديناميات الواقع الحى المعاش، بحيث تمكن كل الأطراف الثقافية المعنية من استيعاب هذا الواقع وفهمه وإعادة صياغته وتشكيله، بحيث يصبح الناس أبناء عصرهم بمعنى الكلمة. وهناك مقولة بدهية إلى حد بعيد تؤكد أن الإنسان الذى لا يستطيع أن يكون ابن عصره لا يمكن أن يكون ابن أى عصر آخر، فهو نبت هذا العصر منذ أن يولد إلى أن يرحل عنه. فالعلاقة بين الإنسان وعصره هى علاقة جدلية، بحيث يؤثر كل منهما فى الآخر تأثيراً يفترض فيه أن يكون إيجابياً وأصيلاً ونابعاً من نخصوصية الظروف المتاحة والمتولدة والمتطورة. فإذا تحققت هذه الشروط، فإن الغيبوبة الثقافية أو الغربة الفكرية لن تجد تربة صالحة لها لكى تمد فيها جذورها أو تفرض نفسها. ولذلك فإن المهمة الأساسية الملقاة على عاتق المثقفين العرب تتمثل فى ترسيخ العلاقة بين الفكر والواقع فى الأيديولوجيا العربية المعاصرة، وأية خلافات نظرية وأيديولوجية يمكن أن تتولد من آليات هذه العلاقة وتفاعلاتها تصبح نتيجة طبيعية للاختلاف

فى تأويل الواقع وتفسيره. وهذا اختلاف طبيعى بل وصحى طالما أن كل الأطراف المعنية تقف على أرضية مشتركة.

وكانت هذه القضية بمثابة هاجس ملح على فكر المثقفين العرب، بحيث عالجها كبارهم من زوايا متجددة ومتعددة ومختلفة. فمثلاً تناولها فؤاد زكريا فى دراستين الأولى بعنوان« وهم الأصالة والمعاصرة» والأخرى بعنوان «المراهقة الثقافية»، فى محاولة علمية وفلسفية ونقدية وتحليلية لتتبع جذورها وفروعها وتجلياتها. فهو يرى أن قضية «الأصالة المعاصرة» بدأت تبرز على سطح حياتنا الثقافية، منذ أن أصابتنا تلك الصدمة الحضارية التى تولدت عن احتكاكنا المباشر بالغرب فى أوائل القرن التاسع عشر. كان العرب قبل ذلك مجموعة من المجتمعات أو التجمعات القبلية شبه المغلقة، التى لم يتصل بها الغرب إلا عن طريق أفراد مغامرين، يدفعهم حب الاستطلاع إلى استكشاف هذه المنطقة المجهولة المشوقة المليئة بالغرائب، أرض السحر والحريم وألف ليلة وليلة، ثم يعودون إلى بلادهم لينشروا مشاهداتهم فى كتب تحمل طابع الاستعلاء، أو الدهشة، أو المبالغة بهدف إبهار القارئ فى بلادهم أكثر من الرصد الأمين والموضوعى لما شاهدوه، وخاصة أن أحداً لن يراجعهم.

لكن احتكاك المنطقة العربية بالغرب لم يقتصر على هذه التوابل أو الطرائف أو المغامرات، إذ إن القرن التاسع عشر انطوى على احتكاك من نوع آخر كان بمثابة مواجهة حضارية شاملة كانت نتيجة للنهضة الأوروبية فى شتى مجالات العلوم النظرية والإنسانية والطبيعية، والثقافات العقلانية، والأسلحة المتفوقة، التى أشعلت فى الأوروبيين نهماً شديداً للتوسع والسيطرة على أسواق العالم. ومنذ ذلك الحين، أصبح الشغل الشاغل للعقل العربى هو التساؤل الحائر عما ينبغى أن يكون عليه موقفه من هذه المواجهة، بين أن يحتمى بتاريخه وتراثه الماضى، ويتخذ منه درعاً أو شرنقة تدفع عنه غوائل التيار الكاسح المتدفق من بلاد غريبة متفوقة، وبين أن يساير التيار الجديد على أمل أن ينال نصيباً من ذلك التقدم المادى والثقافى الذى منح الحضارة الأوروبية كل هذا التفوق الساحق على المجتمعات الشرقية والعربية المنغلقة على ذاتها.

كانت قضية الثقافة العربية فى مواجهة الحضارة الأوروبية ثم الحضارة الغربية فيما بعد، قد فرضت نفسها على العقل العربى منذ ما يقرب من قرنين، وإن كانت الصيغ التى عبرت عنها تتباين من مرحلة تاريخية إلى أخرى، لكن الصيغة التى ترسخت فى النهاية كانت صيغة «الأصالة والمعاصرة» التى ترددت على ألسنة المثقفين العرب منذ ما يقرب من نصف قرن، لكنها ظلت أسيرة إطار على شكل مثلث متساوى الأضلاع لم تستطع أن تتجاوزه إلى آفاق جديدة. كان كل ضلع عبارة عن بديل من ثلاثة بدائل هى: الأصالة، أو المعاصرة، أو محاولة التوفيق بينهما. وقد أثبت فؤاد زكريا أن هذه الصيغة الجامدة فى طرح القضية قد تسببت فى قدر كبير من التخبط الفكرى الذى يقترب إلى حد كبير من المناقشات البيزنطية العقيمة التى بدت وكأنها حوار الطرشان أو غائبين عن الوعى، بدليل أن المناقشات استمرت حوالى نصف قرن دون أى تحديد أو حسم، بل ويمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية دون التقدم خطوة واحدة إلى الأمام. بل ويبدو أن هذا هو الأسلوب التقليدى الشائع فى معظم المناقشات العربية التى يخاطب فيها المناقش العربى نفسه مستمتعاً بسماع صوته، وعندما يتكلم مناقش آخر فهو لا ينصت إليه لأنه يكون مشغولاً بإعداد وتنميق ما سوف يقوله عندما يتوقف الآخر عن الكلام.

وقد تصور مثقفون كثيرون أن طرح قضية الأصالة والمعاصرة على شكل بدائل ثلاثة هى: التمسك بالأصالة، أو السير فى طريق المعاصرة، أو القيام بمحاولات توفيقية للجمع بين الاثنين، كان بمثابة بلورة للعناصر الأساسية فى القضية وتحديد معالمها بحيث يسهل على أى مثقف أن يختار بديلاً منها ليسير على نهجه، مما يثرى الحياة الثقافية بالتعددية الفكرية والتوجهات المختلفة. لكن فؤاد زكريا يرى عكس هذا تماماً، لأن هذه البدائل الثلاثة هى تجريد مخل بالقضية وتزيد من تعقيدها وغموضها بدلاً من حسمها، بل وتجعل الوصول إلى رأى حاسم فيها أمراً يكاد يكون مستحيلاً. فهى بمثابة تهويمات طائرة فى فضاء المجتمع المعاصر دون أن ترسو على أرضه وتتفاعل مع العائشين عليها، وبالتالى فهى نوع من الغيبوبة الأكاديمية.

فإذا كان البديل الأول يتمثل فى ضرورة التمسك بالأصالة، فإنه يفترض أن من الممكن أن يعيش العرب فى إطار أصالتهم وحدهم، لأنه يرفض التوفيق بين الأصالة والمعاصرة. ذلك أن مفهوم الأصالة فى هذه الحالة يعنى «العودة إلى الأصل»، أى المطلوب من العرب فى هذه الحالة أن يعيشوا فى ماضيهم دون حاضرهم، وأن يستلهموا التاريخ ليبنوا حياتهم على أساسه. وبمعنى أكثر تحديداً فإن عليهم أن يتمسكوا بيقظتهم كاملة فى تعاملهم مع الماضى، وألا يشغلوا أنفسهم بالحاضر لأنه لا يستحق فى نظرهم سوى إهماله وتجاهله بل وتغييبه حتى لا يقف عقبة فى سبيل عودة الماضى بكل تقاليده وقوانينه وأعرافه وتوجهاته. ومن الواضح أن هذا البديل لا يمكن أن يتقبله أى عقل متسق مع نفسه ومع صاحبه، لأنه غير معقول من الناحية النظرية، وغير ممكن من الناحية العملية، وبالتالى فإن محاولة تطبيقه هى بمثابة إدخال الواقع برمته فى غيبوبة لا مخرج له منها. فمن المستحيل أن يجمد أى مجتمع التاريخ ويتشبث بفترة واحدة منه، ويتجاهل كل ما قبلها وما بعدها، ويجعل من هذا الماضى حاضراً أبدياً لا يسرى عليه التغير، ولا يخضع لتقلبات الزمن. فمن بدهيات الكون أن الزمن لا يمكن أن يرجع إلى الوراء ولو للحظة واحدة، ولا يمكن تحويل الماضى إلى حاضر لأن ظروف المجتمع وملابسات الحياة وتطوراتها التى لا تتوقف للحظة واحدة، تجعل أمجاد الماضى ملكه هو وحده، وهو ما يسمى بالتراث. ويصبح الحاضر فى حاجة ملحة لأمجاد خاصة به ونابعة من ظروف مجتمعه وتطوراته المتجددة والمستحدثة. ولا يعنى العيش على أمجاد الماضى أو البكاء على أطلاله سوى العجز الكامل والصريح من أبناء الحاضر على صنع أمجاده، فالحياة بطبيعتها البشرية لا تقبل التكرار، وكل لحظة يعيشها البشر تختلف شكلاً وموضوعاً عن اللحظة السابقة اختلاف بصمات الأصابع. ومن هذا المنطلق فإن التمسك بالأصالة هو ببساطة إلغاء للتاريخ، فى حين أن التاريخ ليس مما يمكن إلغاؤه فى منطق العقلاء، أما المجانين فغارقون فى الغيبوبة التى يمكن أن تهيىء لهم قدرتهم على تحقيق المستحيل!!

أما البديل الثانى الذى يؤمن أتباعه بأن المعاصرة هى أساس التقدم وشرطه الحتمى، فهو يفسر الماء بعد الجهد بالماء لأنه يؤكد بدهية لا تحتاج إلى تأكيد. فمن

المستحيل ألا يكون المجتمع معاصراً، أى لا يعيش عصره. فليس هناك مجتمع بلا عصر، كما أنه ليس هناك مكان بلا زمان فالعلاقة الحتمية والتى يستحيل إلغاؤها بين المكان والزمان، هى نفسها التى تربط المجتمع بالعصر. ولا يستطيع أحد أن يتصور مجتمعاً معاصراً يختار، بمحض إرادته، أن يكون «غير معاصر»، لأنه من المستحيل أن يكون المجتمع فى العصر ولا يكون فيه، أى أن ينعزل عنه طوعاً. وقد يقول البعض من هواة الجدل العقيم إن هذا ما يحدث مثلاً فى المجتمعات البدائية التى لاتزال بقاياها موجودة فى بعض أحراش أفريقيا أو أدغال آسيا وفقاً لأوضاع وظروف ظلت على ما هى عليه منذ عشرات القرون. لكن البدائى لا يفعل ذلك إلا مرغماً، فهو لا يعرف العصر الحديث ولم يتصل به ولم يتعرض لمؤثراته. ومع ذلك فإن الثورة المعلوماتية والثقافية التى تجتاح العالم كله، فى طريقها إلى إلغاء المسافات تماماً، وبالتالى لن تكون هناك مجاهل فى أفريقيا أو آسيا أو أى مكان آخر على وجه الأرض. أما الحالة المطروحة للبحث هنا فهى حالة مجتمع يعرف العصر ويتصل به، بل ويستخدم أحدث إنجازاته التكنولوجية، ومع ذلك ينفصل عنه عامداً، ويختار أن يعيش فى عصر غيره برغم استحالة المحاولة أو الاختيار.

وعندما يضع المثقفون العرب المعاصرة كأنها بديل ضمن بديلين آخرين، فهم يضعون معايشتهم للعصر الذى يحيون فيه بالفعل، كأنها اختيار أو كأنها شىء يمكن أن يحدث أو لا يحدث. وحقيقة الأمر أن المعاصرة ليست اختياراً، كما أنها ليست بديلاً من البدائل. والعرب هم جزء من عصرهم كما أن عصرهم هو جزء منهم، شاءوا أم أبوا، فلا أحد يملك أن يكون «معاصراً» أو لا يكون. وإذا استطاعوا أن يتصوروا بشراً يعيشون خارج الزمن، ففى إمكانهم أن يتصوروهم خارج العصر، لأن العصر ليس إلا حلقة من حلقات الزمن الممتد عبر التاريخ. وهذه كلها بدهيات، ومع ذلك ظل العرب يعقدون المؤتمرات والندوات فى أكثر من بلد عربى، لمدة تقترب من نصف القرن الأخير، لمناقشة هذه البدهية بهدف حسمها، لكنهم لم يصلوا إلى نتيجة على الإطلاق لسبب بسيط وهو أن البدهية لا تحتاج إلى إثبات، لأنها هى إثبات لذاتها.

إن الغيبوبة الثقافية التى أصابت العقل العربى أوضحت أن علاقة العرب بالزمن علاقة حرجة ومتخبطة وغامضة ومائعة، وتدل على سوء فهم كامل لجوهره وطبيعته وتأثيره الحاسم سواء فى حياة الأفراد أو حضارات الشعوب. والدليل على ذلك أن الطريقة التى يصاغ بها البديلان (الأصالة أو المعاصرة) توحى بأن فى إمكان مجتمع ما أن يختار ألا يعيش عصره، بل يستمد مقومات حياته كلها، أو أهمها، من عصر مضى. فالموضوع، كما بينا، محسوم سواء على مستوى الزمان أو المكان، والمشكلة ليست مشكلة «اختيار» لأن العصر مفروض على الإنسان سواء شاء أم أبى.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن كل المؤتمرات والندوات والدراسات والكتابات التى أنجزت فى نصف القرن الأخير، ولم يترتب عليها أى إنجاز حقيقى، كانت دليلاً دامغاً على أن صيغة الاختيار بين الأصالة والمعاصرة ليست سوى تعبير عن خلل أساسى فى علاقة العرب بالزمن وبالتاريخ، وعلى أن مفكرينا وكتابنا كانوا طوال هذا الوقت واقعين تحت تأثير غيبوبة سائدة لم ينتبهوا إليها، أو غيبوبة اعتادوها فأدمنوها!!

ومع ذلك يلتمس فؤاد زكريا العذر لمفكرينا وكتابنا، ويعتبر أن هذا الاتهام الموجه إليهم، اتهام ظالم فى جانب منه على الأقل. فهو يرى أن للمشكلة وجهاً آخر هو الذى جعل مفكرينا وكتابنا يأخذون بديلى الأصالة والمعاصرة بهذه الجدية والحماس الذى لم يفتر، ويرون فيهما اختياراً حقيقياً وممكناً. فهناك بُعد آخر لإشكالية الأصالة والمعاصرة هو بعد تقويمى أو تقييمى فى جوهره، ذلك أن الحديث عن أصالة مجتمع ما لا تعنى الرجوع إلى «أصل» هذا المجتمع فحسب، بل تعنى أيضاً رصد ما هو «أصيل» فى تاريخه وفى أعماق شخصيته المعنوية والحضارية. أى إن الأصالة هى القيمة العلمية والمنطقية بل والأخلاقية والقيمية التى تبرر اعتزازنا بكل ما هو أصيل. فمثلاً عند مناقشة عنصر الأصالة فى بحث أو كتاب، فإنه يعنى أنه لم يعتمد على غيره أو يعكس آراء الآخرين دون أن يشير إليهم كمصادر له، وإنما كان له موقفه الخاص النابع من الرؤية المستقلة والأصيلة التى يتمتع بها مؤلفه. وبذلك يمكن أن تشير «الأصالة» إلى دلالة زمنية تعنى

الرجوع إلى «الأصل»، كما يمكن أن تشير أيضاً إلى معنى تقويمى أو تقييمى يتمثل فى البحث عما هو «أصيل». وليس هناك تناقض بين الأصل والأصيل من هذا المنطلق على أساس أن «الأصيل» حقاً هو ما ينتمى إلى «الأصل»، وهو ما يذكرنا بالمثل الشعبى المصرى: «على الأصل دوّر».

وينطبق المنهج التقويمى أو التقييمى نفسه على مفهوم «المعاصرة» أيضاً حين نتحدث عن المعاصرة بوصفها ضرورة للنهوض بعد القضاء على التخلف. إن هذه الدعوة لا تعنى أن نعيش فى الفترة الزمنية الحاضرة فحسب، بل تعنى أيضاً رصد «أفضل» ما فى هذه الفترة الحاضرة وأكثره «تقدما» ثم الاستفادة من دروسه النظرية والعملية للسير على منواله. والدليل على ذلك أن الدول النامية أو المتخلفة، وفى مقدمتها الدول العربية، تختار نماذجها التى ترغب فى معاصرتها من الدول التى كسبت قصب السبق فى مجالات التقدم العلمى والتكنولوجى والحضارى، فالعبرة ليست فى عملية المعاصرة فى حد ذاتها، وإنما فى نوعية المعاصرة التى يجب أن تعود على الدول التى اختارتها بالتقدم والازدهار. أى إن الاختيار فى هذه الحالة وارد وممكن بل وضرورى، لأن نوعية الاختيار هى التى تفرق بين المعاصرة الإيجابية والمعاصرة السلبية، كما أنها تفرق بين التبعية العمياء للأصل ورصد الأصيل للاستفادة من إيجابياته، وهذه كلها غايات تستحق السعى إليها وتحقيقها.

ولابد أن نسجل لفؤاد زكريا ريادته فى إزالة اللبس الذى واكب إشكالية الأصالة والمعاصرة التى واجهت معظم مجتمعات الدول النامية وليست العربية فحسب. فهو يؤمن بأن الألفاظ التى نعبر بها عن المشكلة تؤثر إلى حد كبير فى بلورة تفكيرنا ازاءها، وتحديد موقفنا منها، فهى ليست مجرد كلمات تطلق على معان محددة أو تشير إلى دلالات عامة، وإنما تصوغ أسلوب تعاملنا معها. ولذلك يقترح فؤاد زكريا تغيير صيغة «الأصالة والمعاصرة» إلى صيغة «الاتباع والإبداع» بحيث يضع العرب أمام معادلة حضارية حقيقية تخيرهم بين أن يظلوا إلى الأبد مقلدين محاكين متعلقين بأذيال تطور لم يصنعوه، أم أن يصبحوا مبدعين قادرين على ابتكار حلولهم الخاصة وتوليد الأفكار الخلاقة التى تمكنهم من التعامل مع

الآخرين مـن موقف الندية. وهذه الصـيغـة الجديدة تمتـاز على الصيـغة القـديمة (الأصالة والمعاصرة) فى أنهـا لا تعانى من مظاهر الخلط بين المعنى الزمنى والمعنى التقويمى، لأنها تستبعد الإشـارة إلى الزمن كمرجعية لها، أو على الأصح تتخطى حدودها. ذلك لأن اتبـاع المنهج ارتبط بعصـر مضى بكل ظروفه الـنابعة منه، أو محاكاة حـضارة متفوقة بدون تمييز أو إعـمال الفكر، هو مظهر واضح من مظاهر التخلف، ويؤدى فى كلـتا الحالتيـن إلى نتائج سلبيـة. والعقل الذى يقتـصر دوره على الاتباع والمحاكاة والتقليد، يلغى الوظيفة التى خلق من أجلها والتى تتمثل فى الإبداع والابتكار واكتـشاف الجديد. فـالتحدى الحقـيقى الذى يواجهـه العرب فى القرن الحادى والعشرين، ليس اختيـاراً بين الرجوع إلى الأصل أو مسايرة العصر، وإنما التشرب بالعلم والفكر والتكنولوجيا حتى يتمكن العرب من ابتداع حلول من صنعهم هم، تعمل حساباً موضوعياً وعلمياً لتاريخهم وواقعهم، وتكفل لهم مكاناً فى عالم لا يعترف إلا بالمبدعين.

أما المفهـوم الآخر الذى صكه فؤاد زكريا فهـو «المراهقة الثقافـية» التى تعد من أوضح أعراض الغيبـوبة الثقافية التى يعانى منها العرب سـواء على مستوى الوعى أو اللاوعى، والتى تعـود أيضاً إلى بداية اتصال العـرب بالغرب فى أوائل القـرن التاسع عشر. فقد تميزت هذه الفترة المبكرة فى تاريخ المنطقة العربية بالتضاد بين أنصار التراث الذين يرفـضون كل فكر دخيل ويـتخذون من عـراقة الماضى درعـاً يحميـهم من كل إغراءات الحداثة والعصـرية، وبين أنصار التجديد الدائم والتغير المسـتمر، ممن يسايرون التيارات المستـحدثة أولاً بأول، ويؤكدون أن المقومات الأساسية للنهـضة لن تتوافر إلا إذا لحق بموكب الحضـارة الذى تتسارع انطلاقـاته غير منتظر لأى كسـول أو خامل أو مغـيب. وظل هذا التضاد محـوراً لمعظم الكتابات التى تحلل عناصـر الثقافة العـربية الحديثـة، وربما دخل فيهـا طرف ثالث محاولاً التـوفيق بين طرفيـه الأصليين، لكن الإطار العام ظل كما هو، كما لو كان ظاهرة طبيعية لا يمكـن الاختلاف عليها.

لكن يبدو أن غرائب المنطقـة العربية ومفاجآتـها يمكن أن تبرز على السطح فى صورة لا يتـوقعها أحـد. فإن ما حدث فى الـربع الأخير من القرن العـشرين

وأصبح من ظواهر الثقافة العربية، قد خرج عن هذا الإطار الذى ساد منذ الربع الأول فى القرن التاسع عشر، خروجاً تاماً، وجمع بين الخصمين التاريخيين على أرض واحدة، هى أرض الرفض الحاد لكل ما هو صادر عن الثقافة الغربية. ذلك أن موقف أنصار التراث واضح وصريح متبلور فى رفضهم لكل ما يرد من خارج هذا التراث، أما اللغز فيكمن فى موقف من ذهبوا إلى الغرب لتلقى علومه وآدابه وفنونه، وعادوا محملين بهذه الذخيرة لتستفيد منها أجيال بلادهم بتوظيفها فى شتى المجالات. فقد ساروا على نهج الرائد الكبير رفاعة الطهطاوى الذى نشأ نشأة تقليدية تراثية خالصة، لكن سعة أفقه، وعشقه للمعرفة، ورغبته فى نقلها واستنباتها فى بلده لصالح أبنائه، جعلته طاقة ثقافية ومعرفية وفكرية وعلمية متجددة لكى يعوض وطنه ما فاته فى عصور التخلف تحت وطأة الاحتلال العثمانى. فكان موقفه من الثقافة موقف الاستيعاب والهضم وليس موقف الخصومة والرفض.

لكن هذا الوعى الثقافى والحضارى الرفيع كان بمثابة استثناء من قاعدة قديمة ترسخت عبر القرون، إذ شهدت نهايات القرن العشرين انكساره بل واندثاره فى حالات كثيرة على أيدى مجموعة كبيرة من المثقفين العرب البارزين الذين عاشوا فى الغرب حياة طويلة، واختار بعضهم الاستيطان فيه أو الهجرة الدائمة إليه، يقودون الحملة ضد الثقافة الغربية التى جعلت منهم شخصيات يشار إليها بالبنان فى كل مكان من أنحاء المنطقة العربية، وسرعان ما اتفق موقفهم فى هذا الصدد اتفاقاً موضوعياً مع موقف أنصار التراث الذين رفضوا الغرب منذ البداية والذين يمكن التماس العذر لهم لأن معظمهم لم يعرف عن الثقافة الغربية إلا قشوراً سطحية، ولم تخرج منهم عن هذه القاعدة سوى فئة قليلة أتيحت لها فرص استثنائية للاحتكاك بالغرب، وحاول بعض أفرادها إحياء تقاليد رفاعة الطهطاوى ولكن يبدو أن التيار المضاد كان أقوى منهم.

لكن اللافت للنظر والمثير للتساؤل هو هذا التحول الحاد الذى جعل أشد المفكرين العرب تشبعاً بالثقافة الغربية يعتقد أن من علامات نضجه وأصالته أن يهاجم تلك الثقافة التى تشربها واستمد محتوى تفكيره ومنهجه منها بل وأصبح

واحداً من أبنائها، خاصة إذا كان قد عاش بين ظهرانيها زمناً طويلاً. فهؤلاء فى تكوينهم الثقافى والفكرى، هم ورثة الذين قدموا ثمار الثقافة الغربية الناضجة للمنطقة العربية بهدف توظيفها أو استزراعها فيها. فهم امتداد رفاعة الطهطاوى، وعلى مبارك، وشبلى شميل، ولطفى السيد، وطه حسين، وتوفيق الحكيم، وحسين فوزى، ومظهر سعيد وغيرهم. ومع ذلك فقد دار بهم الزمن دورة كاملة، وأصبحوا يقفون فى الطرف المضاد بقوة لأسلافهم الروحيين. لكن النظرة النقدية والتحليلية والموضوعية لأبحاثهم الناقدة ودراساتهم الرافضة للغرب، تبين إلى أى حد كانت اصابتهم بانفصام الشخصية. فقد سيطرت المناهج الغربية الحديثة على طرق تفكيرهم، وسادت المفاهيم والمصطلحات والتعبيرات المستمدة من ثقافة الغرب على كتاباتهم التى تدعى الثورية فى رفضها لمعطيات الثقافة الغربية. بل إن المنطق الذى يبررون به الحجج والأدلة التى يقدمونها، والأمثلة التى يضربونها، ليست إلا من ذخيرة احتكاكهم الطويل بالثقافة الغربية.

ويفضل فؤاد زكريا تشخيص هذه الظاهرة الفريدة والشاذة على أنها ضرب من ضروب «المراهقة الثقافية» لأن من أبرز سمات المراهقة كمرحلة من مراحل نمو الفرد، التعجل فى استقلال الشخصية قبل الأوان. إذ إن المراهق عندما يشعر بأنه وصل إلى مرحلة أصبح فيها يحمل بعض سمات الإنسان الناضج، يتصور نفسه ناضجاً بالفعل، ويتعجل فصم الروابط بينه وبين مرحلة الطفولة التى كان فيها معتمداً على غيره، ويتطلع إلى عالم الكبار ويحاكيه، ويتوقع من الكبار أن يعاملوه على أنه واحد منهم، بل إن المراهق عادة ما يشعر بجموح يجعله يتصور نفسه أنضج منهم أنفسهم. ولذلك يرفض كثيراً من الأفكار والقيم والتقاليد السائدة بين الأجيال السابقة عليه، وتشتد المشاحنات بينه وبين كل من له سلطة عليه داخل البيت وخارجه، ظناً منه أن يدافع عن كيانه الجديد المستقل الذى يحاول الآخرون انتهاكه، فى حين أنهم بحكم خبرتهم وتجربتهم الطويلة فى الحياة، يسعون لإمداده بالدروس التى تعلموها حتى لا يرتكب الأخطاء التى وقعوا فيها، ويضيع الوقت فى تكرارها.

ويرى فؤاد زكريا أن المقارنة فى الفكر والسلوك بين المثقفين العرب المتشبهين بثقافة الغرب، والذين اتخذوا فى الربع الأخير من القرن العشرين موقف الرفض والنقد الحاد من هذه الثقافة، وبين المراهقين يتصورون أنفسهم أنضج وأرشد من الكبار، مقارنة تصل إلى حد التطابق، إذ إن هؤلاء المثقفين يمثلون بوضوح مرحلة المراهقة فى ميدانهم الخاص. فهم يشعرون بأنه آن الآوان لكى يستقلوا عن ذلك الغرب الذى استمدوا منهم كل زادهم الثقافى والفكرى، وهم يبدون نحوه خصومة حادة، ويوجهون إليه اتهامات قاسية لتبرير القطيعة التى يسعون إلى إحداثها معه، وكأن عقلهم الباطن يوحى إليهم بأنهم شبوا عن الطوق، وامتلكوا ثقافتهم الخاصة بهم، ولم يعودوا فى حاجة إلى من يقودهم، فى حين أن من يظنونهم قادة أو أوصياء عليهم، لا يشعرون بوجودهم على الإطلاق لأنهم مشغولون بما هو أهم: أى تعميق ثقافتهم وتطويرها إلى آفاق جديدة. ومن سخريات القدر أن هؤلاء المثقفين العرب الناقمين على الثقافة الغربية يظنون أنفسهم محوراً لتفكير الآخرين، نظراً للنرجسية التى يعانون منها والتى تصل فى أحيان كثيرة إلى غفلة أو غيبوبة حقيقية.

وهى نفس النرجسية التى يمارسها المراهقون الذين لا يستطيعون أن ينطلقوا بفكرهم إلى خارج دائرة ذاتهم الضيقة والخانقة التى يحاولون توسيعها بخيالاتهم وتصوراتهم التى توهمهم بأنهم آتون بما لم يأت به الأوائل، ولأن المراهقين يقنعون بخيالاتهم وتصوراتهم التى تشبع نرجسيتهم وجموحهم، ولا يتخذون خطوات عملية لتحقيق شىء منها لأنهم مقتنعون فى عقلهم الباطن باستحالة إخراجها إلى حيز التنفيذ، فإن المثقفين العرب الرافضين للثقافة الغربية يسيرون على هذا النهج، لأن التفكير فى البديل الذى يمكن أن يحل محل تلك الثقافة المرفوضة لا يشغل من اهتمامهم إلا قدراً ضئيلاً مما يشغله التفكير فى عملية الرفض ذاتها. فقد بلغت بهم الغيبوبة حداً جعلهم يتوهمون أنهم أجبروا على الذهاب إلى بلاد الغرب للنهل من ثقافتها، ولذلك آن الأوان لرد الصاع صاعين، فى حين أن الثقافة الغربية لم تكن لتتأثر سلبياً أو ينقص وزنها إذا لم يذهب إليها هؤلاء

المراهقـون المغرورون الواهـمون الذين يسـعـون، دون وعى، إلى إغـلاق المداخل والمنافذ على الثقافة العربيـة لكى تزداد هزالاً وضمـوراً.

وعلى النقيض من التراثـيين، الذى يتوافر لديهم دائماً بديل جـاهز، هو ثقافة السلف، فإن هؤلاء «المستغـربين» يعلمون حق العلم أن البـديل التراثى غيـر كاف، ويعرفـون أن النهضة الحديثـة فى مجتمـعاتهم لاتزال فى المهد برغم ميـلادها منذ ما يقرب من قرنين، نتيجة لظروف معاكسة كثيرة تحول دون وصولها إلى أى مستوى من مستويات النضج. أى إن البديل العربى الـعصرى لم يتشكل بعد، ومع ذلك يصرون على رفض المنبع الذى استقوا منه ثقافتـهم، دون أن تكون أمامهم أية صورة واضحة لما يرفضونه من أجله، ودون أن يكون رفضهم فى حد ذاته إسهامًا ناضجاً فى تكوين البـديل. إنها المـراهقة التى ترفض مـن أجل الرفض فى سبـيل الإثبـات الوهمى أو الكاذب للذات الحائرة الضائعة، ذلك أن الرفض أكثر قدرة على جذب انتباه الآخرين من الاتفاق والموافقة، ومن هنا كان المثل العربى الشهير «خالف تعرف».

ومن أعراض المراهقـة أيضاً اتهام جيل الكبـار بأنه شاخ وفاته موكـب الحياة بعد أن عـجز عن اللحـاق به، ولذلك فهو لا يعى المستجـدات التى جرت على أرض الواقع وبالتالى لم يعـد صالحاً لشىء، وعليه أن ينتحى جـانباً أو يتوارى فى الظل لأن الساحة أصبحت ملكاً للصغار كى يصولوا ويجولوا فيها. فإذا انتقلنا إلى المراهقة الثـقافية، نجد أن نفس المـفاهيم بل والمفردات مسـتخدمة عند المستـغربين العـرب المتمـردين على منابع ثقـافـتهم الغـربيـة، إذ ينهالون عـلى الغرب بتـهم الشيخوخة والتدهور والانحلال بعد أن نصبوا من أنفسهم قضاة أو حكاماً يصدرون أحكامهم بمنتهى الغطرسة والعجرفة على الحـضارة التى تعد حضارة العالم المعاصر كله، وبذلك يمنحون أنفسـهم صلاحيات وسلطات لا تتأتى لأكبـر علماء العصر ومفكريه. وهذه البساطة أو الضحالة فى التصور سمة من سمات التفكير والسلوك عند المراهق الذى يمكن أن يتصور نفسه قـائداً من القادة الذين صنعوا التاريخ مثل نابليون مـثلاً، وينسى تماماً أنه جالـس أمام مدخل بيت أسرته الآيل للسـقوط فى زقاق غـارق فى طفح مياه المجـارى التى تزكم أنفه، فهـو يستعـيض بعالم الوهم

الجميل عن كابوس الواقع الذى يكاد يكتم أنفاسه. وقديماً قال الشاعر العربى قبل كل اكتشافات علم النفس: «ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل».

وتصل الغيبوبة الثقافية عند المستغربين قمتها، عندما يستعرضون عضلاتهم المعرفية التى تربت على الغذاء الصحى للثقافة الغربية، فيقتبسون بشغف شديد شذرات أو مقتطفات من كتابات نيتشه وشبنجلر وسوروكين وتوينبى وراسل وكامى وجارودى وإدوارد سعيد وغيرهم من الذين تناولوا قضية «تدهور الغرب» أو انهياره أو إشرافه على الاندثار فى دراساتهم بالتحليل والتفسير. لكن لم يخطر ببال أحد من السادة المستغربين العرب أن هؤلاء كانوا غربيين حتى النخاع، بما فيهم الفلسطينى إدوارد سعيد، وبالتالى كان لابد من رفض أحكامهم المنذرة بانهيار الغرب، على أساس أنها جزء من «الانهيار» العام للحضارة التى ينتمون إليها. كذلك لم يخجل بعضهم أو أحدهم، أو نسى أو تناسى أن يقارن بين مظاهر الانهيار فى الغرب ومظاهره فى المجتمعات العربية، أو بين ما يتوقع أن يؤدى إليه الانهيار عندهم وعندنا. ولعل السبب فى أن مثل هذه التساؤلات الشائكة والضرورية لم يطرحها هؤلاء المتمردون العرب على أنفسهم، لأن المصابين بالغيبوبة الثقافية يزينون لأنفسهم ما يحبون فقط، أما ما من شأنه تعرية الخواء الفكرى الذى يعانون منه، فمن السهل التعتيم عليه بعيداً عن العيون المتسائلة. ذلك أن المنطق الموضوعى، والعقلانى غالباً ما يكون غائباً عند المراهقين، خاصة فى حالات تمردهم على الأوضاع التى يظنون أنها تستهين بكيانهم، وكثيراً ما يتصف هذا التمرد بعنف غير عقلانى وغير منطقى.

وعندما يغيب المنطق أو العقلانية عند المراهق، فإنه من الطبيعى أن يسيطر الانفعال اللحظى أو الشخصى سواء على التفكير أو السلوك، وتختلط الأوراق، وتصبح التجارب الذاتية هى المعيار الوحيد للرفض أو القبول، للشجب أو التأييد، للحب أو الكره، فالمراهق مثلاً قد لا يستمع إلى أى درس يلقيه معلم لا يشعر تجاهه بأى ود، مهما كان هذا المعلم قديراً، برغم أن مجال التعليم عملية موضوعية تماماً ومنفصلة عن العواطف الشخصية. وبالمثل فإن هؤلاء العرب

المستغربين الكارهين للغرب يشنون على الغرب حملة شعواء على المستوى الثقافى والعلمى نتيجة لدوافع سياسية فى المقام الأول وليست لها علاقة بالمستويات الثقافية والعلمية. ذلك أن الهدف هو الانتقام من الإذلال السياسى الطويل الذى مارسه الغرب على العرب، أى إن هذا الرفض العنيد ناتج عن عقدة تقصى مترسبة فى أعماق العرب منذ أيام الاستعمار، وطالما أنه لا يمكن تعويضها أو التخلص منها على المستوى السياسى والعسكرى والاقتصادى، فلا أقل من أن نأخذ ثأرنا من الغرب على المستوى الثقافى الذى هو متاح للجميع نظراً لسهولته وخلوه من المحاذير والمحظورات والعوائق والصعوبات المرتبطة بالمستويات الأخرى التى لا نقدر على منافستها، ذلك أن هذه المواجهة مع الثقافة الغربية لا تعد نوعاً من المنافسة لأنها فى حقيقتها محاربة لطواحين الهواء، أو تسوية لا شعورية لثأر شخصى نتيجة لفشل أو إحباط ترسب فى أعماق هذا الرافض للحضارة أو الثقافة الغربية.

وهذه النظرة الشخصية أو الذاتية أو الانفعالية، خاصية ملازمة للعقل العربى بصفة عامة، والمثقفون العرب ليسوا استثناء من هذه الخاصية. ويرى فؤاد زكريا أن دوافع هذا الهجوم الحاد على ثقافة الغرب، سواء أكانت شخصية أم سياسية، تؤدى إلى ارتكاب خطأين أساسيين:

الأول يتمثل فى الخلط بين الإنسان الغربى والنظم الغربية، والثانى يرجع إلى الإيمان بفكرة «المؤامرة» التى يتصورها الرافضون هدفاً أثيراً لبلاد الغرب التى تعكف على نسجها للإيقاع بالدول العربية وأمثالها. ومن الواضح أن هذين الخطأين يرجعان إلى قدر كبير من سوء الفهم، وغياب الفكر الموضوعى والعقلانى، وعقد النقص المترسبة فى النفوس من عصور سابقة، وافتقاد الثقة فى النفس، والإحساس بالدونية الذى يوحى للعقل الباطن بقدرة الطرف الآخر على توجيه الخصم فى الاتجاه الذى يريده، وبالتالى فإن تجنبه والابتعاد عنه أو شجبه ورفضه من شأنه أن يوفر نوعاً من الحماية أو الحصانة أو المناعة.

بالنسبة للخطأ الأول الذى يصدر عن الخلط بين الإنسان الغربى والنظم الغربية، فهو نتاج طبيعى لتجارب سلبية أو خبرات محبطة، مر بها الرافض للثقافة

الغربيـة مع «أشخـاص» ينتمـون إلى الغرب، بحيـث توحى هذه النظرة الضيـقة والشخـصية بأن هؤلاء «الأشـخاص» يمثلـون الغرب برمتـه. وهذا مسـتحيل ولا يحتاج إلى إثبات أو برهنة، ومع ذلك يسيطر على عقل صاحب هذه النظرة بحيث يسلك على أساسهـا. ومن الممكن جداً أن تكون هذه التجارب والخبـرات محبطة بالفعل، وأن تكون نسـبة لا يمكن تجاهلهـا من البشر فى الغرب جـديرة بالنقد أو حتى بالازدراء، سواء على المسـتوى الاجتماعى أو السـياسى أو الأخلاقى، لكن الغرب يمتلك ميزة أو قدرة لا تتأتى للعرب. وهى ميزة استطاع الغرب أن يكتسبها وينميهـا ويطـورها علـى مـر الزمن، وتتمثل فى وضع أو كيـان أو رسوخ «النظم والمؤسســات» التى تتجاوز بشخـصيتـها الاعتبـارية قدرات الأفراد الذين يعتـبرون أنفســهم عناصر متـفاعلة وإيجابيـة داخلها، وأى إهدار يرتكبـه فرد فى حق هذه «النظم والمؤسســات» لابد أن يدفع ثمنه غاليـاً قد يصل إلى فقد وظـيفته وضـياع مسـتقبله فى بعض الأحـيان. ويمكننا أن نفتـرض (مجرد فـرض) أن يكون الفرد الأوروبى والأمـريكى أسوأ مـخلوقات اللـه، لكن تواجده فى نظم ومـؤسســات محكمة وراسخة، تطورت ونمت بعد خبرة وممارسة طويلة وعميقة وفرضت كيانها بصورة قاطعة على كل الأطراف المعنيـة، لابد أن يرغمه على أن يسلك فى الأمور التى تمس علاقته بالآخرين سلوكاً متسقاً سليماً.

ولذلك أصبحت قـيمة الحضارة المعاصـرة تقدر بما وضعته لنفـسها من نظم ومؤسـسات وليس من المنظور الأخلاقى أو الاجـتماعى لسلوك أفـرادها، أيا كان عددهم ووزنهم. وهى كلها معايير موضوعيـة غير مرتهنة بأشخاص معينين يمكن أن يتغيـروا لكن النظم والمؤسسات هى الباقيـة. وهذا ما نفتقده إلى حد كـبير فى المجتمـعات العربيـة التى يلعب فيها الأشـخاص دوراً مركزياً ومـحورياً فى النظم والمؤسسات التى يتـربعون على قمتـها، وبعضهم يعشق أن تتـم كل عمليات الحل والربط تحت إشرافه أو حتى بتوقيعه، مما يجعل العاملين يدورون فى فلكه بدلاً من الدوران مع آليات العمل والإنتاج.

أما الخطأ الثـانى الذى يقع فيـه هؤلاء الرافضـون للحضارة الغـربية، فـهو إيمانهم العميق بفكرة «المؤامرة» التى يتصورون أن الغرب يحيكها للعالم، وخاصة

أنهم يفترضون أن هذه المؤامرة بدأت منذ العهود الأولى للاستعمار الغربى، حين تمكن الغرب من أن يكتسب لنفسه تفوقاً فى المجال الاقتصادى والعلمى والمعيشى بفضل نهبه لثروات الشعوب التى استعمرها. ونظراً لأن الثروة تلد الثروة، والقوة تولد القوة، فقد اكتسب الاستعمار الغربى طاقات وقوى متزايدة جعلته يسود العالم. لكن من يدرس هذه المرحلة من تاريخ الحضارة الغربية، يكتشف إلى أى مدى كان جهل هؤلاء المتعالين بهذه الحضارة التى عاشوا فى كنفها فترة طويلة ودرسوا أعماقها كما هو مفروض، ثم نادوا برفضها بعد أن كشفوا عوراتها. فهم يخلطون، فى جهل فاضح، بين المراحل التاريخية التى مرت بها أوروبا فى مطلع العصر الحديث. فالثورة العلمية الحديثة فى أوروبا، عندما بدأت على أيدى علماء القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت سابقة زمنياً لعصر الاستعمار، بمعنى أن أوروبا تقدمت علمياً أولاً، مما أدى إلى تقدم تكنولوجى. وبفضل التقدم العلمى والتكنولوجى، تمكنت من تطوير الأسلحة والعتاد ووسائل النقل البحرى والبرى، التى يسرت استعمارها لمعظم دول العالم فى ذلك العصر، خاصة فى القرن التاسع عشر. أى إن الأسبقية العلمية والتكنولوجية قد تمت فى أوروبا بفعل جهود وانجازات وابتكارات واختراعات أوروبية، وليست نتيجة استغلالها للآخرين.

والواقع أن الميزة الكبرى التى حققتها الثقافة الغربية هى أنها ربت فى أبنائها حب الإتقان والكفاءة والدقة والتفوق. ولذلك كان من السهل على هذه الثقافة أن تنجب العالم الذى يسهر فى معمله ليالى طويلة، لسنوات عديدة، ويحرم نفسه من كل متع الحياة، لأن متعته الكبرى هى قهر التحدى الذى تشكله نقطة غامضة معينة فى مجال تخصصه، وراقص الباليه أو العازف الذى يبلغ درجة من الإتقان يستحيل بلوغها ما لم يكن قد نذر نفسه لفنه، وقضى ساعات طويلة فى كل يوم لفترات طويلة، دون تخلف أو توقف أو تهرب، فى تدريب شاق، كثيراً ما يكون مملاً ومرهقاً للأعصاب، والرياضى الذى يركز كل حواسه وانتباهه ويتحكم بطريقة مذهلة فى أصغر عضلات جسمه، ويحاول دائماً أن يتجاوز الزمان والمكان والجاذبية الأرضية، ويصل فى ذلك إلى مستويات لا يحققها المرء إلا حين ينذر

حياته كلهـا لهدف واحد، وغيرهم فى مـختلف مجالات الحياة. هذه هى الثـقافة التى تنقص العرب، ومـا ينبغى عليهم أن يتعلمـوه ويقتدوا به، إنها ثقـافة الجدية والتحدى والقدوة والمثل الأعلى.

هذا هو مفهـوم الثقافة عند الغرب، أمـا العرب فلديهم ثقافة أخـرى تجسد الغيبوبة، وعدم الإتقان، وعدم الدقـة، والمراوغة، والخداع، والفهلوة، والانفصال الكامل بين الأقوال والأعمال. ولذلـك انقسم العالم المعاصر إلى ثقافتـين: الثقافة الرقمية التى تصل بالدقة إلى درجة لا يتصورها عقل، والثقافة الفهلوية التى تؤدى أو تقول أى معنى بالتـقريب.. ودول العالم المتخلفة هى على وجه الدقـة متخلفة لأنها تعيش ثقافة عدم الدقة أو التقريب أو التمويه. فمثلاً عندما نحدد موعداً للقاء أو زيارة نقول «بعد العصر أو بعد المغرب»، وعندما يسألنا أحد عن مسافة ما، فقد نقول «المسافـة قريبة، فركة كـعب»، فى حين أن تقدم العلم ومعه تقـدم الشعوب كان نتيـجة مترتبة على تقـدم طرق القياس ودقتهـا. فبعد أن كان قيـاس المسافات «بفركة الكعب» أو بالقصبة أو بالشبر، أصبحت المسافات تقاس بالمتر أو بالسنتيمتر أو بالمليمتر إلى أن أصبحت تقاس بجزء على مليون أو بليون من المليمتر. وبعد أن كان الزمن يقـاس بالثانية أو بجـزء على مليون من الثـانية أو أصغـر من ذلك فإنه يصل الآن إلى الفانتوثانيـة، وهو الاختراع أو الاكتشاف المبهـر الذى استحق عليه أحمد زويل جائزة نوبل. وكانت فرحة العرب بهذا النصر العلمى العظيم لا يمكن قياسـها!! برغم أننا مازلنا نقيس المسافـة بفركة الكعب، ونتواعـد على اللقاء بعد المغرب أو بعد العـشاء. بل إن الأخوة السودانيين أعلنوا فى بعض المحـافل العربية أن أحمد زويل سودانى أو من أصل سودانى وليس مصرياً، بدليل ملامحه واسمه الذى يقتـرب من اللفظ السودانى «زول». فهذه هى كل دلالات أحـمد زويل عند العرب، والذى اعتبره الغرب آينشتاين القرن الحادى والعشرين.

والمشكلة ليس فقط فى أساليب عدم الدقة أو التـقريب أو الفهلوة عند قياس المكان أو الزمان، بل هى طريقـة للعمل ومنهج للحيـاة. فمثلاً عندمـا تحتاج إلى سباك لإصلاح ماسورة أو محبس، فسوف يؤدى عمله بطريقة غير دقيقة ومرتجلة،

وبعد أن يرحل تفاجأ بأن المياه مازالت تتسرب برغم أن العملية برمتها لا تحتاج إلى أية تكنولوجيا دقيقة. وإذا أردت أن تتفق مقدماً على الأجر فإنه يقول أشياء لا معنى لها مثل «خللى عنك» أو «خليها بالبركة» أو «دى حاجة بسيطة»، ولكن عندما يأتى وقت الحساب يبالغ فى الأجر الذى يطلبه. وتكون النتيجة النهائية لعدم الدقة أنك خسرت مرتين، مرة لأن إصلاح الخطأ لم يتم، ومرة لأنك دفعت أكثر من اللازم. ويبدو أن ثقافة عدم الدقة مرتبطة عند العرب بثقافة لغو الكلام الذى برعنا فيه منذ أيام الجاهلية الأولى فليس المهم هو العمل المتقن، وإنما الكلام الجميل والمنمق والمؤثر الذى يدخل القلوب ويتربع على عرشها. فلكى تكون كريماً أو شجاعاً أو نبيلاً، فليس المهم أن تكون كذلك بالفعل، ولكن المهم أن تعبر عن ذلك بكلمات واستعارات وصور بلاغية تأسر الوجدان والشعور، وهذا من حق الشاعر والأديب والفنان الذى يتخذ من الخيال مادة قابلة للصياغة، لكنه ليس من حق العالم أو التكنولوجى أو المفكر أو الصانع الذى يفترض فى كلامه منتهى الدقة والتحديد. ولعل النهاية المأساوية لحياة المتنبى هى أنه نسى أنه أعظم شعراء العربية، وفى لحظة غيبوبة ناتجة عن انفعال جارف، نسى أنه رجل القول المبدع والشعر المبهر حين قال:

الخيل والليل والبيداء تعرفنى   والسيف والرمح والقرطاس والقلم

وتقمص شخصية رجل الفعل الحاسم والفارس المغوار الذى يلعب بالسيف والرمح وتعرفه الخيل والليل والبيداء، فمات مقتولاً دفاعاً عن شجاعة مزعومة. ولو التزم بالقرطاس والقلم، لكان قد نفد بجلده.

وهذا يدل على أن الثقافة العربية ثقافة لفظية إلى حد كبير، بمعنى أنها تتعامل مع الألفاظ والمعانى أكثر مما تتعامل مع الأشياء والموجودات. وبناء على ذلك يمكن أن يتصور أو يتوهم العرب أن المعنى واقع فعلاً لمجرد أننا صورناه بالألفاظ على أنه واقع. ومن هنا كان خطر الشعارات الطنانة والعناوين الضخمة البراقة التى تلهينا عن الواقع لأنها تشتت طاقاتنا فى انفعالات عابرة تنتهى بعمليات التنفيس عنها. وكلما كانت انفعالاتنا هادرة وصاخبة، شعرنا بأننا حققنا نقاط تحول

مصيرية فى مسيرتنا التاريخية، فى حين أن الدول الغربية تلتقى بهدوء فى اجتماعات معظمها سرية، وعندما يواجه زعماؤها الميكروفونات أو عدسات التصوير فإنهم يمتنعون عن التصريح بما جرى، وإذا قالوا ففى عبارات مقتضبة تصل إلى حد البرود أو الغموض. وبالتدريج يفاجأ العالم بخطوات متتابعة تغير المسارات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية للعالم أجمع.

أما نحن - كعرب - فنحب الإثارة والصخب والصراع وتسخين الأمور إلى درجة الالتهاب أو الاشتعال كى نشعر الآخرين بأننا نصنع أقدارنا بأيدينا. وعندما يتم التنفيس عن مرجل البخار المكتوم والغائر داخلنا، فإننا نشعر براحة واسترخاء عميقين لأننا أدينا ما علينا، ونذهب إلى بيوتنا ونستغرق فى نوم هادىء زاخر بأحلام سعيدة تحسدنا عليها الشعوب الأخرى، فقد بذلنا فى الكلام أقصى ما نستطيع من جهد.

هذه الصورة الواقعية والساخرة تؤكد أنه من غير المجدى أن نهاجم الغرب ونمدح أنفسنا دون أن تكون قد توافرت لنا الإرادة العملية التى تتيح لنا أن نبذل من الجهد والفكر بقدر ما بذل، ونحقق من الكفاءة والاتقان بقدر ما حقق. صحيح أن الهجوم على الغير والرضا عن الذات أمر مريح نفسياً ومشبع عقلياً، لكنه إذا لم يكن مصحوباً بالوسائل التى تجعله ممكناً على أرض الواقع، فإنه لن يزيد على أن يكون خداعاً للنفس، واستمراراً للعيش فى الأوهام، وممارسة أحلام المراهقة. وحين وصف فؤاد زكريا موقف فئة معينة من المثقفين العرب بأنه أشبه بالمراهقة الثقافية، لم يكن هدفه إهانتهم لأنه يرى أن المراهقة مرحلة خلاقة، وهى تمثل بداية النضج وتكوين الشخصية المستقلة، وإنما كان يهدف إلى تعميق الوعى العربى بحدود النقد الذى يمكنهم أن يوجهوه إلى حضارة متقدمة، شريطة أن يجهزوا أنفسهم بأسباب القوة الحقيقية وليست الوهمية، التى تتيح لهم أن يقفوا أنداداً فى مواجهة الثقافة الغربية، لا أن يتعجلوا استقلالاً مبنياً على فراغ، مثل المراهق الذى يتحرق شوقاً إلى اختصار مراحل النمو للوصول، قبل الأوان، إلى عالم الناضجين.

ولابد أن نعترف بجدب التربة العربية فى مـجال الثقافة التى لا تعرف سوى نكسات متتابعة وحالات متجددة من الإجهاض أو الولادة المتعسرة التى تنتج أطفالاً مشوهين. أما الأطفال الأصحاء فقد وضع على أعناق آبائهم سيف القانون المفصل خصيصاً لهم أو سيف الجلاد الذى لا يتردد فى قطعها إذا ما أمرته السلطة. وقد صور الإعلام السلطوى هؤلاء الأطفال الأصحاء على أنهم عورات يجب اخفاؤها مع التعتيم على آبائهم، وافساح المجال كاملاً لأبواق السلطة والمتسلقين والانتهازيين لكى يصموا الآذان بآيات المدح والثناء والتمجيد، وقصائد الغزل أمام أعتابها. وهذه ظاهرة ليست جديدة وإنما تمتد جذورها إلى بداية ما عرف بعصر النهضة فى المنطقة العربية مع منتصف القرن التاسع عشر.

إن من يتأمل تجليات الثقافة العربية الحديثة ويتابع تياراتها منذ عصر النهضة حتى الآن، لا يملك إلا أن يتساءل لماذا كتب على هذه الثقافة أن تدور فى دائرة مغلقة؟! ولم يحارب المثقفون نفس المعارك كل عقدين من الزمان وكأنها دورة من دورات الفلك؟! ولماذا لا تتحول إنجازات الأجيال الثقافية التى يفترض أنها تضرب بجذورها فى عقل المجتمع ووجدانه، إلى قاعدة لكى ينطلق منها الجيل التالى لمواصلة تصحيح مسار الحياة وتجاوز عثراتها؟! وما السبب فى أن المثقف العربى المعاصر يجد نفسه مواجهاً بنفس الأسئلة والأجوبة وإن كانت تقل جرأة وطموحاً عن تلك التى طرحها أسلافه منذ قرن ونصف من الزمان؟!

ويحاول بعض مثقفى السلطة الإدعاء بأن هذه التساؤلات نوع من الترف الفكرى الذى يحاول المثقفون العرب أن يشغلوا بها أنفسهم بل ويضيعوا وقتهم وجهدهم فيما لا يجدى. ولكنها فى الواقع ضرورة ملحة تفرضها الأحداث والمواقف بصفة متجددة على المهمومين بالثقافة فى شتى أنحاء المنطقة العربية، وتكشفها فى الوقت نفسه عن أمراض مزمنة فى جسم الثقافة العربية، لا تبرأ منها، وإن كانت وطأتها تشتد عليها فى فترات الانحطاط الفكرى على وجه الخصوص. وعلى سبيل المثال، وقع حادثان فى ثمانينيات القرن العشرين، أحدهما فى مصر والآخر فى سوريا. وقد تم اختيار هذين البلدين لأنهما فى نظر

العرب رائدان ثقافيان بمعنى الكلمة. ففى مصر نسخ أحد الكتاب المعروفين مقالة من مقالات الإمام محمد عبده التى كان ينشرها فى أواخر القرن التاسع عشر، ووقعها باسم مستعار وقدمها إلى مجلة «الأزهر» ثم إلى مجلة «الهلال»، فرفضتاها الواحدة بعد الأخرى بحجة أن مضمون المقالة زاخر بكثير من الإسراف والتطرف.

أما الحادث الثانى فقد وقع فى سوريا حينما آثر أحد رؤساء تحرير واحدة من كبرى المجلات الثقافية الشهرية أن يستبدل بافتتاحيته الشهيرة للعدد، بعض صفحات من كتاب عبدالرحمن الكواكبى «طبائع الاستبداد». وما أن ظهر العدد وبه هذه الصفحات التى كتبها الكواكبى منذ ما يقترب من قرن من الزمان، حتى قامت قيامة الهيئة التى تصدر هذه المجلة ولم تقعد حتى تم فصل رئيس التحرير والتنصل من فعلته الشنعاء أو جريمته الحمقاء!!

وغنى عن الذكر أن هناك عشرات الأحداث والمواقف المشابهة التى يتندر بها المثقفون فى جلساتهم الخاصة، والتى تجعل طرح مثل هذه التساؤلات الشائكة فريضة على المثقفين العرب، ليس فقط لأنها تشخص أمراض الثقافة العربية بدقة مطلوبة، أو تفتح الباب لإعادة تقييم وتقنين قنوات الفكر العربى وتعرية أغواره، ولكن أيضاً لأنها تنطوى على إثارة لواحدة من أهم قضايا الثقافة العربية، وهى وضع المثقف ودوره الذى يجب أن ينهض به فى مجتمعه، والعراقيل والعقبات والسدود التى تعوق تقدمه، بل والتهديدات السلطوية التى يمكن أن تقضى عليه.

ففى بداية عصر النهضة، ومع منتصف القرن التاسع عشر، عندما أفاق العقل العربى من صدمة المواجهة مع الحضارة الأوروبية، وبدأ يستوعب دروس هذه المواجهة، رأى قضايا مجتمعه وثقافته وتراثه فى ضوء تفسيرى وتحليلى لم يعرفه من قبل. وكان رواده فى هذا المجال الطليعى رفاعة رافع الطهطاوى وأحمد فارس الشدياق وجمال الدين الأفغانى الذين قادوه على طريق الحداثة والرؤية العقلانية لمختلف أمور الحياة المادية والروحية والاجتماعية، والذين انطوت كتاباتهم على بوادر ثورة فكرية وثقافية متشعبة الاتجاهات والآفاق.

وسار على الطريق جيل تال من الرواد، فظهر فى مجال الفكر الاجتماعى والعلمانى والمادى والسياسى عبدالرحمن الكواكبى وقاسم أمين وأديب إسحاق وعبدالله النديم ويعقوب صروف وشبلى شميل وغيرهم من الذين حاولوا بلورة وتطوير الأبعاد الاجتماعية لهذه الانطلاقة الفكرية الرائدة، وأن يربطوا هذه الأبعاد بقيم علمانية وقومية كانت غائبة تحت وطأة الاحتلال العثمانى، وباجتهادات تتميز بالبصيرة الثاقبة والوعى الإنسانى العميق والجرأة والثقة فى النفس.

أما فى مجال الفكر الروحى فتجلت رؤى جديدة وعقلانية فى كتابات محمد عبده وسليمان البستانى وجبران خليل جبران وأمين الريحانى وشكيب أرسلان وغيرهم من الذين ابتكروا مناهج علمية لدراسة الأعمال التراثية الكلاسيكية وتقنين أصولها الروحية فى ضوء عصرى، وأحدثوا ما يمكن وصفه بالثورة الروحية سرت فى كتابات عدد كبير من المثقفين الذين حرصوا على مخاطبة العقل وتوظيف الإنجازات المعرفية العالمية فى تبسيط الأفكار وبلورتها بأساليب سلسة.

وبعد هذه الريادة، بدأت الثقافة العربية فى أخذ شكل منظومة قومية أو بوتقة تنصهر فيها كل المعارف والمعلومات والاتجاهات، فأصبحت ممنهجة أكثر من ذى قبل، ولم تدخل فى متاهات جانبية لحرص الكتاب والمفكرين على تطوير البذور الأولى إلى قاعدة متينة للمنهجية والجدية والبحث المتسق المنطقى، وترسيخ دعائم مجموعة من القيم الإنسانية الأساسية مثل حرية الكلمة وحرية البحث ومشروعية الشك فى كل المقولات والأفكار التى يأخذها الناس على عواهنها دون تحليل أو تبرير، بهدف تحقيق التقنين المنطقى. وكان من رواد هذا الاتجاه طه حسين ولطفى السيد وعلى عبدالرازق وميخائيل نعيمة وسلامة موسى وعمر فاخورى ويحيى حقى ورئيف خورى وغيرهم. وكان من المفترض أن الجيل الذى سبقهم قد مهد لهم الطريق وأصبحت المفاهيم والرؤى متبلورة ولا تحتاج إلا إلى مزيد من الترسيخ والتطوير. لكن الغريب أن هذا الجيل التالى وجد نفسه مواجهاً بكل الصعوبات والمقولات والعقبات التى واجهت الجيل الذى سبقه. وتعرضت كتاباته للتجريح والمصادرة والقمع وحتى للمحاكمة فى بعض الأحيان. ولقد سجل

التاريخ لعدد كبير من كتاب هذا الجيل مواقف بطولية ورائدة، رافضًا المساومة على آرائه الفكرية أو التنازل عن حقه فى التعبير، وعانى البعض كثيراً بسبب هذه المواقف الشجاعة والمشرفة. وكان الجيل الذى سبقه قد تحمل كثيراً من المعاناة أيضاً، وتقبلها بصدر رحب، ظناً منه أن معاناته تلك ستخفف من وطأة ما ستقابله الأجيال التالية، لكنه يبدو أنه كان متفائلاً أكثر من اللازم. فقد كانت الرواسب التى تكلست فى التربة العربية نتيجة لقرون الاحتلال العثمانى من الصلابة والصمود والقوة والكثافة والرسوخ والقسوة، مما جعلها قادرة على كسر أية قشرة حضارية شرعت تتكون على سطح الثقافة العربية الجديدة بكل تطلعاتها الحضارية، ثم القضاء عليها ودفنها فى أعماق سحيقة.

لكن الجيل الثالث الذى أعقب الجيل السابق لم يكن أسعد حظاً منه. فمن يتأمل ما جرى لمحمد مندور ولويس عوض ومحمود أمين العالم وألفريد فرج ويوسف إدريس ومحمد الماغوط وعبد الوهاب البيانى وبدر شاكر السياب ونزار قبانى وأدونيس وأنور المعداوى وقاسم حداد وغسان كنفانى وعشرات غيرهم، سيرى القوى السلطوية والرجعية لم تتخل عن بطشها بكل من تسول له نفسه أن يقول شيئاً ضد التيار الرسمى. فقد وجد معظم هؤلاء أنفسهم وهم يخوضون من جديد نفس المعارك التى خاضها الجيل السابق. فاذا كان قد استفاد فكرياً وثقافياً وعلمياً منه، لكنه لم يستفد من معاناته، إذ كتب عليه أن يواجه نفس المأساة القديمة المكررة لدرجة الملل والمعاناة التى كانت تتصاعد فى أحيان كثيرة وتبلغ قسوة غير مسبوقة، وعليه أيضاً أن يعيد تأسيس القيم والمقولات العقلية والمنطقية التى أفنت الأجيال السابقة زهرة عمرها فى ارساء قواعدها، فى حين أن العالم المتحضر خارج المنطقة العربية يواصل انطلاقه إلى آفاق متجددة باستمرار، ولا يكرر ما فعله من قبل لأنه يؤمن أن الجهد والوقت هما الثروة الحقيقية للإنسان، وأى تبديد فيهما لا يعنى سوى تبديد الحياة نفسها.

وإذا انتقلنا إلى الأجيال التالية والحالية فى ميدان الثقافة العربية، نجد أن المأساة المملة والكئيبة تتكرر بإصرار غريب. بل بلغ الأمر بأبناء هذا الجيل الجديد

أن يحسد كتاب الأجيال السابقة لأنهم كانوا أكثر احتراماً وتقديراً وتأثيراً وفاعلية، وأحسن حالاً وأقل معاناة، خاصة أن الكتاب كان سيد أدوات المعرفة قبل انتشار الراديو ثم التليفزيون والدخول فى عصر الفضائيات. كما أن المعركة بين الكتاب والسلطة فى الأجيال السابقة لم تكن بنفس الحدة والقسوة التى أصبحت عليها فى الأجيال اللاحقة. لكن الظاهرة الجديرة بالملاحظة أن العرب الذين لم يعرفوا سوى التنافر والشتات والقطيعة والخصومة فيما بينهم، كان موقفهم من الكتاب والمؤلفين واحداً إلى حد كبير، وكأن هناك اتفاقاً سرياً بين السلطات لمعاملتهم بهذا الأسلوب. لكنه ليس سرياً بل علنياً دون التصريح به، لأن الفاشية أو الديكتاتورية آو الشمولية التى تعد خاصية أساسية لمعظم أنماط الحكم العربى، هى التى جعلت السلطة والثقافة الحقيقية على طرفى نقيض.

إنها غيبوبة ثقافية بكل المقاييس لأن الشعوب التزمت بموقف المتفرجين كأن الأمر لا يعنيها على الإطلاق لأن الكتاب والمؤلفين والمثقفين فى نظرهم فئة تصنع ضجيجاً وصخباً بلا طحن فى النهاية. هذا الوعى الغائب على كل المستويات السياسية والثقافية والشعبية، تسبب فى معضلة أو مشكلة مزمنة تحتاج إلى جهود وأفكار كل الأطراف المعنية لحسمها. لكن الحالة العربية تملك قدرة عجيبة على توليد أزمة أشد وطأة من أزمة سابقة، إذ إن جمع كل الأطراف المعنية على أرضية مشتركة للبحث عن حل لمثل هذه الأزمة الثقافية، أمر يكاد يكون من رابع المستحيلات، وإذا حدث واجتمعت هذه الأطراف فإنها سرعان ما تتفجر الصراعات بينها ثم تنفض وقد تحول المتنافسون إلى خصوم والخصوم إلى أعداء.

ولذلك فإن من يتصدى لهذه الأزمة المزمنة لن يجد إجابات جاهزة، ولكن فى إمكانه أن يطرح تساؤلات قد تشكل بصيصاً خافتاً من ضوء ذابل، لعلها تساعده على تلمس طريقه وسط طبقات متكاثفة من ظلمة حالكة. من هذه التساؤلات: هل السبب أن المؤسسة السياسية والفئة الثقافية تتنافسان فى التعبير عن طموحات الواقع وآماله؟ أم أنهما تتصارعان معاً ليغير أحدهما الآخر ويزيحه عن موقعه؟ هل تعتقد المؤسسة السياسية أن الهدف الاستراتيجى للكتاب والمثقفين هو

تعرية المؤسسة وإضعاف هيبتها لكى يتسللوا إلى السلطة ويسيطروا عليها بطريقة أو بأخرى، وليست قضايا التثقيف والتنوير التى يصمون الأسماع بصخبها سوى تغطية لهذا الهدف الاستراتيجى؟! هل يكمن السبب فى أن الخصمين أو العدوين اللدودين لا يجدان مفراً من الاعتماد المتبادل بينهما فى نفس الوقت الذى يتصارعان فيه؟! أم أن السبب راجع إلى سلبية الجمهور وتقاعسه عن مساندة مفكريه وحمايتهم؟! أم إلى فشل الكاتب فى أن يحقق استقلاله الاقتصادى وبالتالى الفكرى عن المؤسسة السياسية ومن ثم يضطر إلى الاعتماد على خصمه الذى يسهل عليه فى هذه الحالة أن يشتريه ويغريه بالعمل لحسابه؟! هل يعود السبب إلى أن الثقافة فى البلاد المتخلفة رفاهية أو كمالية أو ترف يمكن أو بالأحرى يفضل التخلص منه؟! أم أن المثقف قد فشل فى إيجاد صيغة تجعله أكثر فاعلية فى هذا الواقع الجديد، مما جعله فريسة سهلة فى أيدى خصومه؟! هل العيب يكمن فى المؤسسة السياسية أم فى الفئة الثقافية أم كليهما نتيجة للتخلف الذى يجثم على أنفاس المجتمع وخاصة أنهم جميعاً أبناء بيئة بل وثقافة واحدة سواء على مستوى الفكر أو السلوك؟!

كل هذه التساؤلات المطروحة وغيرها تؤكد أن الغيبوبة الثقافية التى يرزح العرب تحتها لا تكمن فى مواجهة تهديدات الثقافة الغربية أو العالمية، ولا فى كيفية التعامل مع التراث وتوظيفه والاستفادة به، بقدر ما ترجع إلى مواجهة الذات العربية بكل كهوفها المظلمة وأغوارها المعتمة. إنها معركة ضارية مع الذات أو العقل الباطن العربى بكل رواسبه وسلبياته وتكلساته المتحجرة عبر القرون طبقات فوق طبقات، منذ أن كشف عنها أبو العلاء المعرى الغطاء ولخصها أو كثفها فى بيته العبقرى:

نعيب زماننا والعيب فينا — وما لزماننا عيب سوانا

إنها الغيبوبة التى تجعلنا نضل بعيداً عن حقيقة ذاتنا، ونلقى التهم جزافاً على الآخرين حتى نلتمس لأنفسنا الأعذار والحجج، ونكون بذلك قد نفضنا أيدينا من المعضلة برمتها، بعد أن ضخم المديح ذاتنا التى سدت الرؤية أمام أعيننا فلم نعد نرى سواها. ومن هنا كان دوراننا فى دائرتها المغلقة الجهنمية، والعجز

الكامل عن الانطلاق خارجها. ولعل موقفنا فى مواجهة الثقافة الغربية واتهامها بكل المساوىء والرذائل، أوضح نموذج على خداع الذات، برغم علمنا بكوكبة المفكرين والكتاب والمثقفين والعلماء العرب الذين انطلقوا إليها بلا أية حساسيات أو عقد نقص أو عظمة أو مناقشات عقيمة، للاستفادة بمعطياتها وانجازاتها، ففتحت لهم أحضانها عندما لمست قدراتهم وطاقاتهم الإبداعية الخلاقة، وعاشوا فى كنفها ليصبحوا من نجومها الزاهرة على مستوى العالم أجمع، دون أية حسابات سياسية أو حساسيات عرقية أو دينية أو ثقافية..

من هذه الكوكبة نذكر على سبيل المثال إدوارد سعيد، فيليب حتى، ألبرت حورانى، العفيف الأخضر، مجيد خدورى، محمد أركون، هشام شرابى، إبراهيم أبو لغد، حليم بركات، برهان غليون، رشيد الخالدى، إيهاب حسن، مصطفى بدوى، مجدى يعقوب، فاروق الباز، أحمد زويل، مصطفى العقاد وغيرهم من الذين أثبتوا قدرة الإنسان العربى على التفوق عالمياً إذا عاش فى مناخ ثقافى وحضارى صحى بحيث لا يشتت فكره وعلمه وجهده فى صراعات عقيمة سواء مع المؤسسات السياسية أو المؤسسة البيروقراطية، بل يوفر كل هذه القدرات والطاقات لبلوغ الآفاق الجديدة فى الابتكار والاكتشاف والإبداع. ولاشك أن كتابة دراسة عن كل منهم على حدة، تحتاج إلى أكثر من كتاب، أى سلسلة من المجلدات العلمية الضخمة التى تحتاج إلى مجال آخر لإنجازها. أما فى هذا المقام فيكفينا الاستشهاد بمثل أو نموذج ذى دلالة عميقة ومتشعبة فيما يتصل بالعلاقة السلبية بين الموهبة أو العبقرية التى تتجسد فى إنسان عربى ما وبين المناخ الثقافى والفكرى والحضارى والعلمى المصاب بأمراض مزمنة تبدو وكأنها أوبئة متوطنة.

هذا المثل أو النموذج هو إدوارد سعيد الذى رحل عن عالمنا فى عام٢٠٠٣، وامتلأت الصحف العربية بكل أنواع الرثاء له، كما لو كانت الأسرة العربية قد فقدت أعز أبنائها. لكن إدوارد سعيد لم يكن فى حاجة إلى مسيرات اللطم والعويل والندب التى اعتادها العرب عند تعبيرهم عن مشاعر عابرة وقد تكون زائفة، كما أنه لم يكن أعز أبنائها بل ولم يكن من أبنائها سوى أنه من مواليد

فلسطين. ولذلك كانت مظاهر رثاء إدوارد سعيد فى حقيقتها، مظاهر رثاء للمشهد العربى السياسى، وللمناخ الثقافى والتعليمى العربى أيضاً.

لم تكن للبلاد العربية أى فضل عليه، وبرغم أنه يمثل ظاهرة ثقافية كونية كبيرة، فإنه لم يلق فى حياته من العرب سوى كل إهمال، ونكران، وجحود، وملاحقة وتقليل من قيمة إنجازاته التى اعترف بها العالم أجمع، ومعه نخبة من بعض المثقفين العرب. فقد صودرت كتبه ومقالاته فى البلاد العربية، كأى مثقف عربى حر آخر، ومنعت أخباره من أجهزة الإعلام العربية كأنه وباء شديد الوطأة، وفرض التعتيم على كل إنجازاته وتحركاته، فى حين أنه كان أحد نجوم صفحات الفكر والأدب فى الصحف الأمريكية والإنجليزية بصفة خاصة، والبرامج الثقافية فى الشبكات الفضائية.

وكان رحيله عند أجهزة الإعلام العالمية بمثابة حدث كبير لابد من تغطية كل جوانبه، عندئذ تجلى النفاق العربى وبرز كعادته عندما يجد موجة مواتية لركوبها وربما التربع على قمتها، فسارعت الصحف العربية إلى رثائه بحرارة، ومحاولة وضعه ضمن أعمدة الثقافة العربية بل والعبقرية العربية. وكان ياسر عرفات على رأس الذين رثوه، وقال عنه بالحرف الواحد «إنه عبقرية بارزة كان لها إسهام واسع وغني في جميع مجالات الثقافة والفكر والإبداع، واحتل موقعاً مرموقاً كمدافع عن حقوق الإنسان وعن القيم الإنسانية الرفيعة، وكل ما هو مستنير وحر فى تاريخ الفكر الإنسانى». ولم يكن إدوارد سعيد نفسه يتصور أن ياسر عرفات يمكن أن يقول هذا التمجيد فى وداعه، لأنه هو نفسه الذى منع كل كتبه من الدخول إلى فلسطين، وهو الذى ناصبه العداء الملتهب لمجرد أنه عبر عن رأيه الحر عندما طالب عرفات بالتنحى عن السلطة فى عام ١٩٩٤، ليفسح المجال للأجيال التالية كى تواصل المسيرة، وعندما عارض اتفاقية أوسلو التى اعتبرها نكسة للكفاح الفلسطينى، وعندما طرح مشروع دولة يهودية - فلسطينية كحل شامل للقضية الفلسطينية. وأطلق عليه ياسر عبد ربه وزير إعلام عرفات أنه من «أصحاب الدكاكين الفلسطينية» فى أمريكا، طبقاً لما نشرته جريدة «البيان» فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٩. ولو كان إدوارد سعيد بين يدى ياسر عرفات لربما كان قد سجنه أو

قتله، كما قتل رسام الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلى في لندن، حين عارض عرفات وفضح خباياه.

لاقى إدوارد سعيد الجحود والإنكار من اليمين العربي ومن اليسار العربي على السواء، وكانت تهمة الخيانة معلقة على عنقه كالسيف من كلا الفريقين. فقد اتهمه اليمين العربي بأنه بوق للحضارة الغربية، وداعية آثم من دعاة العلمانية، والحداثة، والانفتاح على الآخر، ومفسر مغرض لمضامين التراث ومفرداته من خلال استخدامه لمناهج ما بعد الحداثة مثل التفكيكية. في حين اتهمه اليسار العربي بأنه المثقف الغربي الذي يروج لثقافة الغرب الإمبريالية وعودة الاستعمار في أشكال وأقنعة جديدة، وبأنه عميل من عملاء المخابرات الأمريكية، وغير ذلك من الاتهامات التي تضمنتها مقالات ودراسات مثل كتاب جلال صادق العظم «ذهنية التحريم».

كان إدوارد سعيد ينطلق في دراساته وكتاباته من أدبيات الفكر العلمي والموضوعي والحر، وعلى استعداد ليغير آراءه لو قدم له الآخر ما يقنعه بذلك. وهي منطلقات ديمقراطية وليبرالية تتناقض تماماً مع المنطلقات الفاشية والشمولية المميزة للفكر العربي في معظم حالاته، سواء أكان ينتمي إلى اليمين أو اليسار. فهو فكر اعتاد التعبير عن نفسه وفي ذهنه اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسلوكية تنتمي إلى أولي الأمر الذين بيدهم الوعد أو الوعيد، وأصحابه يشبهون كلاب الحراسة اليقظين والمستعدين دائماً لعقر كل من تسول له نفسه أن يلوح بذراعه اعتراضاً - مجرد اعتراض - على توجهات سادتهم أو أصحابهم الذين يمدونهم باحتياجات المعيشة، ولا يؤذونهم طالما أنهم يقومون بواجب الحراسة والدفاع عنهم على أفضل وجه.

والشيء المثير للسخرية أن معركة العرب مع إدوارد سعيد، سواء عندما هاجموه وصادروه في حياته، أو رثوه ومدحوه في مماته، معركة مثل معظم معارك العرب، مفتعلة. فلا فضل لفلسطين على إدوارد سعيد الذي ولد فيها عام ١٩٣٥، وغادرها وهو طفل في الخامسة من عمره إلى القاهرة ليعيش فيها مع أسرته حتى غادرها مهاجراً إلى أمريكا وعمره سبعة عشر عاماً، حيث درس

وتفوق فى أعرق الجامعات الأمريكية: برنستون وهارفارد، وهما الجامعتان اللتان خرجتا قادة العالم فى الثقافة والسياسة والاقتصاد والقانون. ولو بقى إدوارد سعيد فى فلسطين أو فى المنطقة العربية، لظل شأنه شأن أى مثقف عربى، لا يقوى على إنجاز شيء له وزنه، ولا يقدم ما هو جدير بالعرفان والتقدير. فلا فضل للعرب على إدوارد سعيد لأنه ثمرة غربية أمريكية، ترعرعت فى جامعتى برنستون وهارفارد، أعرق الجامعات فى العالم، ثم أينعت فى تربة الثقافة والحرية والديمقراطية الغربية. فلا فضل للأصولية القومية اليمينية عليه ولا على ثقافته، ولا فضل للثقافة العربية اليسارية عليه، أو للجامعات العربية التى لا تعرف سوى التلقين والتحفيظ وترفض ممارسة التفكير والتجديد لأن لوائحها لا تنص عليهما!!

لا يحمل إدوارد سعيد من فلسطين إلا شهادة ميلاده، ولا يحمل من بلده العربى سوى اسمه، وما تبقى فهو من صناعة الغرب وتربيته وعقليته وثقافته وحضارته. فهو لم يكن يكتب العربية، أو يقرأها أو يتحدث بها، كما لم يكتب كلمة واحدة عن عمل روائى أو شعرى عربى، وهو من أئمة النقاد وصاحب نظرية نقدية فى التراث الغربى أو العالمى، كما لم يبحث فى الثقافة والحضارة العربية والإسلامية، وهو الباحث والمؤرخ الذى كتب أشهر دراسة عن «الاستشراق». لم تكن له اهتمامات ثقافية بالمنطقة العربية إلا بما يمت سياسياً إلى فلسطين، ولم يوجه خطابه إلى العرب إلا فى السنوات الأخيرة ومن خلال القضية الفلسطينية، عندما دخل العقل العربى فى طرق مسدودة ومتاهات جانبية قد يصعب عليه الخروج منها. وحتى عندما حاول الانتماء إلى فلسطين، وأصبح عضواً فى المجلس الوطنى الفلسطينى، لعله يستطيع أن يساهم بفكره وجهده ووزنه العالمى فى دفع القضية إلى آفاق الحل، أنكرته منظمة التحرير الفلسطينية نظراً لاعتباراتها وحساباتها المعقدة والمتشعبة مع الأنظمة العربية التى يمكن أن تمنح أو تمنع، وانكره ياسر عرفات بل اعتبره عدوه الأول اللدود، مما اضطره إلى الاستقالة فى النهاية، لأنه تعلم أن فكره أو جهده أو وقته أثمن من أن يهدر فى مهاترات وصراعات عقيمة تصدر عن مصالح شخصية خفية.

وإذا كان بعض الكتاب القوميين قد اعتبروه فلسطينياً مخلصاً لأنه كرس كتاباته فى سنواته الأخيرة للقضية الفلسطينية، فهناك كتاب غير فلسطينيين أكثر فلسطينية منه، وكتبوا عن فلسطين أكثر منه، مثل ناعوم تشومكسى المفكر اليهودى وعالم اللغويات الرائد فى مجاله. لكن هناك مواقف لإدوارد سعيد تدل على أنه كان عربياً أكثر مما نتصور، إذ يبدو أن الدم العربى القومى يحن دائماً إلى أصله، والعرق (دسّاس) كما يقول المثل الشعبى، مهما ابتعد العربى عن موطنه. فمثلاً كانت نظرية المؤامرة المسيطرة على عقول العرب، هاجساً مُلحاً على تفكير إدوارد سعيد فى كثير من الأحيان، ودفعته إلى الهجوم غير العلمى وغير الموضوعى على برنارد لويس، ومأمون فندى، وشبلى تلحمى، وفواز جرجس، وفؤاد عجمى وغيرهم من الكتاب والمؤلفين والمثقفين العرب الذين تألقوا فى الغرب، لدرجة أنه اتهمهم بأنهم عملاء وكالة المخابرات الأمريكية، وكأنه يرد التهمة نفسها التى كالها له اليسار العربى، وهى التهمة المعتادة لكل من يسبح ضد التيار ويدافع عن قضية يهاجمها الرأى العام العربى حتى لو كان هجومه صادراً عن غيبوبة أو غفلة. كذلك كان إدوارد سعيد عربياً صحيحاً عندما رفض التوقيع على الوثيقة التى تحتج على مجازر صدام حسين للأكراد فى حلبجة، بل وقام بتمزيقها، تماماً مثلما أيد ياسر عرفات الغزو العراقى للكويت التى لم تبخل على منظمة التحرير الفلسطينية بأية مساعدة.

إن رحيل إدوارد سعيد وغيره فى الماضى والمستقبل من كوكبة النجوم الزاهرة التى سطعت فى سماء الغرب، يسلط الأضواء على الدروس المستفادة من كفاحهم وإنجازهم الذى اعترف به عالم الحضارة المعاصرة كإضافة أصيلة وقوة دفع جديدة له، وفى الوقت نفسه كدليل دامغ على أن المشكلة المزمنة فى المنطقة العربية مشكلة تعليمية وعلمية وثقافية بالدرجة الأولى. والغيبوبة المزمنة التى نعانى منها هى التى تطمس على عقولنا وقلوبنا وتعتم الرؤية أمامنا فى كل المجالات وفى مقدمتها السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام. وهى قضية مصيرية لا تقبل السفسطة أو الجدل العقيم، بل هى فى حاجة إلى حلول علمية حاسمة، وكفانا تذرعاً بحجج واهية ومملة وسخيفة، مثل تلك التى لا نمل من تكرارها

وتأكيـدها عندما نفشل فى إنجـاز أى شىء بأن الغرب بصفـة عامة وأمريكا بصـفة خاصة، يقفـان حائلاً فى سبيل تحقيقـه، ذلك أن التذرع بالحجج والأعذار هو من شيم الضـعيف والجبان والمتـخاذل والجاهل، أو كمـا يقول المثل الشائع بين صـبية المدارس: «حجة البليد مسح التختة أو السبورة».

يقول محـمد عابد الجابرى: «إن التحرر من الغـرب لا يمكن أن يتم إلا عبر ومع التحـرر من التراث، ولا يعنى ذلك الهروب أو التـخلص منه، بل إعادة بنائه قصد امتـلاكه. وهذا ما فعله الأوروبيون بتراثهم». وهو نفـس الحماس الذى يبديه فؤاد زكريا تجاهه دينامية الغربيين فى إعادة تفـسيرهم لتراثهم وفقاً للنظريات الحديثة المتجددة، فهو يرى أنه لـيس هناك كيان ثابت اسمه التراث مخبأ فـى أقبية مظلمة، ذلك لأن الثبات فكرة مستحيلة لأنها مضادة لعنصر الزمن الذى يحكمه قانون التغيّر المستمر، وهو التغير الذى زادت سرعته إلى درجة قياسية فى هذا العصر بالذات.

إن هذا الجمود هو الذى جعل الثـقافة العربية المعاصرة، ثقافـة محاصرة من ثقافات عالمية أقـوى منها، وثقافة مشتتة فى عـدة دول أو دويلات. فمن المفترض فى التراث أن يستلهـمه العرب وأن يستخرجـوا منه كل الإيجابيات التى يمكن أن تشكل لهم قـوة دفع نحـو المستـقبل، وتـعويض مـا سلبتـه منهم عـهود الهـزال والانحطاط من حيوية ومـجد. ولكن التراث كما يكـتب الآن لا يرضى الكثيرين من المفكرين العرب بل ومن علماء التراث أنفسهم، فـهو، كما يقولون، إما تاريخ فرق وطبقات وأفراد، أو تاريخ علوم فنون منفـصل بعضها عن بعض، وإما تاريخ مناطق جغرافية متباعـدة. ومن هنا كانت ضرورة التعامل مع التراث بمنهج علمى معاصـر فى ضوء المكتشفات العلمـية الجديدة التى تجعل العرب جـزءاً من حضارة هذا العصر. وهذا المنهج لابد أن يلقى الأضواء الساطعـة والكاشفة لعوامل الفرقة والتشتت التى ينطوى عليها التراث مثل القبليـة والطائفية والمذهبية والحزبية وغيرها من الملل والنحل التى انحدرت إلى العرب المعاصرين منذ مئات السنين، والذين لا يزالون يضيفون إلى رصـيدهم الخلافى القديم والعتيـد، رصيداً جديداً ترتب على تشتتهم وضياعهم وتمزقهم الداخلى، وعلى احتكاكهم بعالم الحضارة المعاصرة التى كشفت لهم عن عمق الغيبوبة الثقافية التى استغرقتهم.

ولا تخلو معظم القـراءات الجديدة للتراث من مخاطـر التسرع أو الزيف أو سوء الفهم أو عـقد النقص، تحت التأثير الجـارف للحضارة الغربيـة المسيطرة على دراسات التراث العلمى القـديم وتأويلاته، وكذلك الأيديولوجيات أو التـوجهات الفردية المـتنوعة التى تتـحكم فى التفـسير والتـحليل والتى قد تقـود إلى لى عنق النصوص، مما يؤدى بدوره إلى أحكام واستنتاجات خاطئة. وبرغم كل ما قيل فى هذا الموضوع، فالعرب لايزالون فـى حاجة إلى استراتيجيـة على المستوى القومى، أو على المستوى الثقافى على أقل تقدير.

وهذا يقودنا إلى قضـية أو مشكلة أخرى تتمـثل فيما يسمى بالغـزو الثقافى. ومهما اختلفنا حول دلالات هذا المصطلح بين القبول والرفض، فإن هذا الاختلاف لا ينفى خطورة التحديات التى يواجهها العرب فى هذا الـعصر، عصر الانفجار المعرفى والثورة التكنولوجـية والشبكات الفضـائية، والتى تجعل الثقـافة العربية عـاجزة أمام الثقافة الغربية المهيمنة. ولابد أن نعترف بأن غـيبوبة الثقافة العربية تتجلى فى تخلف البنى الحضارية عن تطورات الـعصر، وقصورها الفاضح عن مـسايرتها ومواكبـتها، وعجز وسائلهـا وآلياتها فى الدفاع عن ذاتها فى مواجهة أخطار القـوى الخارجية من مختلف الأنواع. ومـع الاعتراف والتسليم بضرورة الاسـتفادة من معطيـات الحضارة الغربية، إلا أن الـكثير من الدارسين والباحـثين قد أكدوا على عـدم التكافؤ فى هذا اللقاء الحتمى بين الثقافتين. فالحضارة الغربية أضحت حضارة كونية، وتأثيرها جذرى فى أعمـاق الحضارة الإنسانيـة، وهو تأثير يتعدى التـأثير المتبادل بين الحـضارات إلى عملية التهميش الكامل أو حتى الإلغاء للأنماط الحضارية القائمة.

وقد تـنوعت وجهـات النظر فى هذا «الغزو الثـقافى» مـا بين محـافظة أو توفيقية أو علمـانية متحررة، لكنها فى مجملهـا لا تعدو أن تكون تذكيراً أو رصداً للأمر الواقع فحسب، أما الدراسات والمقترحات والحلول لمعالجة هذا الوضع فتقدم غالباً من باب الارشادات والنصائح التى لا تغيـر من الأمر شيئاً، وكأنها لم تكن. والحقيقة التى قررها ابن خلدون منذ زمن طويل عن تشبه المغلوب بالغالب فى كل شىء، لاتزال هى الحقيقة الراسـخة أو القانون العلمى الذى لا يمكن تجاهله. لقد

مضى مـا يقرب من قـرنين على هذا اللقاء أو الغـزو الثقافـى، والعرب لايزالون تلاميذ نجـباء فى مدارس الغرب، لم يتـخرجوا أبداً، يواصلون محـاولاتهم للفهم والاستيعاب والاندماج فى الحضارة الجـديدة. قد يثور بعضهم ويتمرد، لكنها ثورة الضعيف وتمرد الخائف وهجـوم الأعزل من أى سلاح، وسرعان ما تتبدى حـتمية العودة ثانية إلى أرجاء هذه المدرسة الرحـبة المتجددة دوماً والتى لا تعرف الوهن أو الهزال، أو ينضب لها معين.

ومهما هاجم بعض العـرب إنجازات الحضارة الغربية التى يسمـونها ضغوطاً وغزواً، فإن كشفاً بما استفدناه وتعـلمناه منها خلال القرنين الماضيين كفيل بدحض كل حججهم، بل إنه مـن المستحيل تقديم كشف كامل نظـراً لطول القوائم وكثرة الديون سـواء فى مـجال الطـب أو الهندسة أو الـعمـارة أو الزراعـة أو الفلك أو السلاح أو الآداب والفنون أو غيـر ذلك مما لا يحصى من المكتشفات والمخـترعات والتقنيات والإلكترونيات التى غـيرت وجه الحياة على سطح الأرض والتى لم تحلم بمثلها الإنسانية فى كل العصور السابقة. وفى مجال الفكر والأدب وحده لا يمكن أن ينسى العـرب ما اقتـبسوه من الـغرب من نظريات ومذاهب وأفـكار وأساليب وأشكال وتيـارات كثـيرة بدءاً برفـاعة الـطهطاوى وفارس الشـدياق وعلى مبـارك وعبدالرحمن الكواكـبى، ومروراً بطه حسين ومحمد حسـين هيكل وأحمد شوقى ولطفى السـيد وسلامـة موسى وشبلى شـميل وسـاطع الحصرى وتوفـيق الحكيم وعباس العقاد، وجماعـة الديوان والمهجر، وانتهاء بأدونيس وبنّيس ونازك الملائكة وبدر شاكـر السياب وصلاح عـبدالصبـور وألفريد فرج ويوسف إدريس وجـميع الحداثيين والأسلوبيين والألسنيين.

وتتواصل هذه المسيرة الطويلة المفعمـة بالدهشة والاعجاب والاحتذاء لدرجة الاندماج والتوحـد مع الغازى الذى نحبه ونلعنه، نحضـنه ونحاول التخلص منه. وما دراساتنا الجـديدة للتراث سوى محاولة منا لإزالة كل العقـبات التى تحول بيننا وبين الامتزاج والتـلاحم الكاملين مع هذا المعشوق الذى يسيطـر على كل تفاصيل حياتنا، حتى بالنسبة للذين يرفـضونه ويكرهونـه وينهـالون عليـه بالتهم والسبـاب

ليل نهار، والذين ينسون أو يتناسون، يجهلون أو يتجاهلون أن عصر العولمة قد غير الخريطة الثقافية بل والجغرافية للعالم الذى لم يعد فيه ركن أو زاوية أو حتى كهف لم يرغب فى التقوقع أو الاختباء فيه هرباً من تيارات كاسحة غمرت وأغرقت كل الثغرات والفجوات.

من هنا كانت ضرورة اليقظة التى يتحتم على المثقفين العرب أن يتحلوا ويتمسكوا بها فى مواجهة هذا الإعصار العاتى الذى لم يقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والأمنية، بل تدفق بأمواجه المتلاطمة إلى آخر المعاقل والحصون التى يمكن أن يحتمى بها العرب وهى الثقافة، ففى عصر تحطمت فيه الحدود، وانهارت الحواجز، وفقدت الرقابات الفكرية والثقافية سطوتها، وأصبح الإنسان يعيش الحدث حال وقوعه، ويقرأ الجريدة قبل صدورها، ويعرف موقع الكتاب فى كثير من مكتبات العالم وهو جالس فى بيته، ويتجاذب أطراف الحديث مع من لا يعرفه فى قضايا مشتركة فى حين تفصل بينهما آلاف الأميال والأديان والثقافات، فى عصر مثل هذا يصبح القول بالعزلة والانكفاء والانغلاق، وتجاهل ما يحدث خارج البيت نوعاً من التخلف الإرادى.

إن أبناءنا وشعوبنا لم تعد تقرأ ما نكتب أو نوجه أو ننصح به، ولم نعد وحدنا الذين نرسم لها مفاهيمها وتصوراتها بل وحتى سلوكها وقيمها ورؤيتها للأشياء، فقد صارت أطراف عديدة أخرى تشاركنا فى هذه المهمة المصيرية، وأصبح العديد من القيم الاجتماعية والثقافية مخترقة من قبل الآخر الذى لم نحدد موقفنا من أفكاره وتوجهاته الثقافية والسلوكية. ومازال بعضنا يتحدث عنه برؤية أحادية ضيقة. فالغرب أو الشرق، كل الغرب أو الشرق بثقافته وفنونه وآدابه وسياسته واقتصاده وإعلامه، هو غرب أو شرق واحد، نقبله دفعة واحدة أو نرفضه دفعة واحدة، ولا مجال للتجزئة، لأن التعامل بالجملة أسهل ولا يحتاج إلى تفكير دقيق وتفصيلى. فهو إما عدو غاز أو صديق محب، ومازال بعضنا ينظر إلى ثقافة الآخر على أنها ثقافة «غزو» لابد أن نرفضها برمتها، لأننا وإياها فى سجال، يوم لنا ويوم لها، ولم ينتبه هؤلاء إلى أن الأيام كلها صارت لهم. فنحن لا نملك من أدوات المواجهة أو صد «الغزو» ما يمكننا من ذلك.

من هنا كان لابد أن نخرج من غـيبوبتنا الثقافيـة المزمنة، ونتحلى باليقظة التى تمكننا من تحليل تاريخنا وواقعنا الثقافى حتى نتلمس منه ما نقبله وما نتجنبه من ثقافة الآخر. وهذا التـاريخ أو التراث أو الواقع يؤكد إلى أن ثقـافتنا يوم ملكت مقـومات القوة لم تكن ثقافـة «غازية» بل كانت ثقافة إيجـابية متفاعلة، تعطى أجـود ما لديها وتأخذ أجود ما لدى الآخرين، وأن جزءاً حيوياً من ثقافتنا لم يكن وليد بيئتنا وحدها بل كان وليد بيئات أخـرى، لم نجد حرجاً فى أخذه وإعادة صياغتـه ليمثل إضافة أو قوة دفع جديدة لحضارتنا، أو يسد نقطة ضعف أو نقص لم نلتفت إليها من قبل.

وهذا المنهج العربى الحـضارى المتفـتح، يمكن اعتبـاره قانوناً ثقافـياً يمكن تطبيـقه بصرف النظر عن الاختـلاف فى الظروف الزمانية أو المكانيـة. وأول شرط لتطبيقه أن نشعر الآخر بأن ما لدينا - على الرغم من تراجعه وتوقفه - قادر على استيعاب انجازاته، بل والإضافـة إليها كلما كان ذلك ممكناً. بل لعل من أسرار قوة الثقافة العربية وصمودها كل هذه الـعصور والقرون، برغم فترات الهزال والضعف والتدهور التى أصـابتها، أنها كانت قـادرة دوماً على أن تستوعب الآخـر وتتعامل معه من منطلق رؤيتـها وتصورها. ولعل من أخطر السلبيات التى أصـابت الثقافة العربية فى العقود الأخيرة أنها أضاعت طاقتها وقوة دفعها إلى الأمام فى إشكاليات كثيرة كانت فى حقيقتها مجرد مناقشات عقيمة وحوارات جدلية، يحاول كل طرف فيـها هزيمة الطرف الآخـر باظهار حذقـه فى دحض الأفكار واللعب بالصيـاغات اللفظية. وكـانت هذه الغيبـوبة الثقافـية تتجلى فى الأحـاديث التى لا تنقطع عن الأصالة والمعاصرة، التـأصيل والتحديث أو الحداثة، بل أراد البعـض إظهار تفوقه وإثبات قدرته على متابعـة أحدث المستجدات فى عالم الحضارة المعـاصرة فقفز من الحداثة إلى ما بـعد الحداثة برغم أن كثيـرين من كبار النقاد فى الـغرب يقولون إن تيار مـا بعد الحداثة لا يزال مراوغـاً ومستعـصياً على التبلور والتـقنين، فى حين انشغـلت فرق أخرى مـن المثقفـين العرب بـأحاديث ساخـنة عن التبـعية والـغزو الفكرى، وتحصين الثقافة، والصدام الحضارى، والتغريب، والنظام العالمى الجديد، والعولمة الثـقافيـة. . . إلخ. ولم يفكر أحدهم فيـما يمكن أن يقدم للآخـرين وما يمكن أن يأخذه منهم.

وحتى الآن لم يتنبه العرب لغياب أى مشروع ثقافى لهم يمكن أن يتحول إلى بصمة لهم وهم فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وخاصة أن الأمم الأخرى، والغربية منها على وجه التحديد قد أعدت لهذا القرن عدته، وبلورت مشروعاتها فى مختلف جوانب حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل العسكرية والأمنية فى رؤية واضحة واستراتيجية ذات مراحل متتابعة لما تريد وما يمكن أن تحققه وهى تبدأ هذا العصر الجديد فى كل شىء. وكانت البداية بالانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعلوماتية الذى يعد فتحاً جديداً لم تعرفه البشرية من قبل فصاغت تلك الدول برامجها وخططها بحيث تضع نفسها فى مكانة مرموقة على خريطة العالم فى عصر المعلوماتية.

لقد بلغت الغيبوبة الثقافية بالعرب درجة مؤسفة أصبحت فيها القضايا المصطنعة كفيلة بأن تلهب فيهم حماساً أجوف قد يشتعل بدرجات لا يمكن التنبؤ بها، لكن سرعان ما ينطفىء، خاصة عندما يدرك المتحمسون سخافة ما تحمسوا له لأنه ابتعد بهم عن المسار العقلانى والثقافى والحضارى للعصر، فى حين أنهم يعانون من غياب القضايا الفكرية والمشروعات الثقافية الحضارية التى تثير الأذهان، وتشحذ الأقلام، وتعبىء الطاقات. فالساحة الثقافية العربية خالية تماماً من أى مشروع ثقافى يستنفر الجهود، ومن أية قضية فكرية عصرية تشغل العقول، أو حتى أمل أو حلم جديد يمكن الالتفاف حوله. فقد شهدت المنطقة العربية فى العقود الأخيرة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية أعادت صياغة ظواهر وآليات كثيرة على الأرض وفى داخل البشر، لكنها لم تتبلور فى أى تحول ثقافى يضرب على أوتارها الحساسة المشدودة وينبه الأذهان والأسماع لإيقاعات العصر الجديد. ووسط هذا الفراغ أو الخواء الثقافى المخيف، انقسم قطاع ضخم من المثقفين العرب إلى فريقين: أحدهما ينادى بحرية التعبير والآخر بحرية التكفير، وكان على أتباع كل فريق أن ينحازوا إلى المحركين له، تماماً بنفس الأسلوب الذى يتبعه مشجعو أندية كرة القدم.

وأهمية المشروع الثقافى القومى تكمن فى أنه يمكن أن يساعد العرب على تجاوز انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية التى كثيراً ما تبذر بذور الصراعات فيما

بينهم. وهى انتماءات فى حقيقتها قبلية وعشائرية وطبقية، تحكمها نفس الآليات التى كان تحكمها فى عصور قديمة، وإن كانت تختلف فى مظاهرها فحسب. وليس من السهل تحديد مثل هذا المشروع الثقافى القومى لأنه يحتاج إلى كل أفكار وآراء واجتهادات ودراسات وتطلعات كل المثقفين الجادين المشهود لهم بالثقافة الشاملة العميقة والفكر العلمى الموضوعى والبصيرة الثاقبة التى تستشرف آفاق المستقبل بناء على معطيات الحاضر. وإذا نجح وزراء الثقافة العرب فى إطار جامعة الدول العربية فى تنظيم حلقات الدراسة والبحث والتقصى، كل فى بلده، ثم بلورة نتائجها فى رؤى تصلح قاعدة لمثل هذا المشروع الثقافى القومى الذى يمكن أن يولد فى كنف جامعة الدول العربية، فلن يستطيع أحد أن يرفع صوته وينادى بإلغاء وزارات الثقافة بحجة أنها ارتبطت بالنظم الشمولية والفاشية التى تضع الثقافة فى خدمة السلطة. ذلك أن الدول العربية لاتزال فى مسيس الحاجة إلى قيادات ثقافية يجب بدورها أن تكون على مستوى المسئولية الحضارية والقومية.

وربما احتاج هذا المشروع الثقافى القومى إلى وقت قد يطول وقد يقصر حتى تتبلور ملامحه وخطواته ومراحله، ولكن قبل هذه الخطوة الرائدة يمكن تمهيد الأرض أو التربة لتصبح صالحة لاستزراع جذور المشروع. فهناك أولويات أو أبجديات أساسية يجب الوفاء بها، أياً كان المشروع الذى سيتم اعتماده، حتى لا تشكل عقبات أو عراقيل تعوق بداياته المبكرة. من هذه الأولويات على سبيل المثال: تعبئة الجهود وشحن الطاقات لأجل القضاء على الأمية التى لا يزال ملفها مفتوحاً كدليل دامغ على الغيبوبة الثقافية التى توحى دائماً بترك الأمور معلقة، برغم أنها تمثل وصمة لا يمكن تجاهلها، وخاصة أن هناك دولاً أصغر وأفقر من دول عربية عديدة استطاعت أن تقضى على الأمية قضاء مبرماً. وخاصة أن القضاء على الأمية الأبجدية ليس نهاية المطاف، إذ لابد أن يتبعه القضاء على الأمية التعليمية أو الثقافية، حتى يتم تمهيد الطريق لبدء المشروع.

هناك أعراض خطيرة للغيبوبة الثقافية، تتمثل فى ثنائيات عقيمة وسخيفة، تعتنق مبدأ «إما هذا أو ذاك»، «أبيض أو أسود». برغم أن الحياة الثقافية تحمل فى

طياتها كل ألوان الطيف. فنحن دائماً نعشق التعصب لمبدأ معين ضد مبدأ آخر، فى حين أننا لو قمنا بتفكيك مفردات كل منهمـا، نجد أن هناك أرضية مشتركة يمكن أن يقفا عليها برغم المتناقضات التى قد نتصورها حاسمة وقاطعة، فى حين أنها يمكن أن تكون ظاهرية أو هامشية بل ومصطنعة فى أحيان كثيرة لمجرد إشباع رغبتنا الدفينة والملتهبة فى الجدل والمواجهة بل والصراع، إذ يبدو أنها طريقتنا المفضلة فى إثبات وجودنا فى مواجهة الآخر. وتكمن خطورة هذه الظاهرة فى أنها إهدار مستمر للتفكير والوقت والجهد بلا طائل سوى خصومات طفولية أو مراهقة.

ونحن لا نمل من هذه المناقشات البيزنطية والجدليات العقيمة التى يمكن أن تستمر عقوداً بلا حسم لافتعال التناقضات فيما بينها: الأصالة أم المعاصرة، التراث أم الحداثة، المحلية أم العالمية، الوطنية أم القومية، الدين أم الدولة، الاشتراكية أم الرأسمالية، احتكار الدولة أم اقتصاد السوق، الانغلاق أم العولمة، التبعية أم المواجهة، وغير ذلك من الثنائيات الجدلية التى يمكن أن تسد الطريق فى وجه أية رؤية خلاقة لمشروع ثقافى قومى - لقد وقفنا على جانبى هذا الطريق المسدود واكتفينا بالمواجهة أو المناجزة أو الفرجة دون أن يمد فريق يده للسلام على الفريق الآخر وتحيته، تماماً مثل الأطفال عندما يتشاجرون وإن كانوا سرعان ما يتصافون. برغم أن الحياة بصفة عامة والثقافة بصفة خاصة أصبحتا أكثر تعقيداً وتشابكاً وتداخلاً، من هذا التبسيط المخل الذى ينطوى على التعصب وضيق الأفق وروح القطيع، وكأن هناك أمراً صادراً من قوى خفية يلزم كل الأطراف المعنية بالالتزام بمواقفها مهما وقع من متغيرات وتطورات حتى تظل «محلك سر»، فى حين أن العالم خارج المنطقة العربية يتغير ويتطور من ساعة إلى أخرى وليس من يوم إلى آخر.

وللخروج من هذا النفق المظلم، وفتح الطريق فى وجه مشروع ثقافى قومى، لابد من الفصل بينه وبين الانتماءات الفكرية والأيديولوجية الشخصية والضيقة لكل فرد على حدة، إذ يفترض فى هذا المشروع الثقافى أن يكون البوتقة التى تنصهر فيها كل المعادن الثمينة والأصيلة حتى تخرج لامعة متألقة فيعرف الجميع قيمتها الحقيقية. ونحن نؤكد على كلمة «الجميع» هذه لأنه ليس هناك

مشـروع ثقافى قومى لفئـة أو قطاع معين من قطاعـات الجماهير. بل إن القـاعدة الشعبية العـريضة لهذه الجماهير، يجب أن تحظى باهتمـام شديد من القائمين على هذا المشروع، فهى القاعدة التى يجب أن تكون راسخة وصلبة لأى نهوض ثقافى. ولا تقل أهميتها بل وخطورتها عن القمة التى تعمل على بناء المشروع الثقافى، إذ إنها الضمانة الأساسية لتعـرية محاولات غسيل المخ، والاستقطاب الفكرى، ونشر الغيبوبة الثـقافية، وتعليب الوعى، ودغدغة المشاعـر، والتلاعب بالعقول. ولذلك لابد أن تبدأ خطوات التنوير من القاعدة حتى تصل إلى أعلى درجاتها عند القمة، فيـصبح المشروع الثـقافى هرماً راسـخاً صامداً لكل الـقلاقل أو الاضطرابات التى يمكن أن تأتى بها الأيام.

★ ★ ★

الفصل الخامس

الغيبوبة الحضارية

كانت محاولات التفرقة العلمية أو الأكاديمية بين مفهوم الحضارة ومفهوم الثقافة موضوعًا لدراسات وندوات ومناقشات عديدة، سواء فى داخل المنطقة العربية أو خارجها. ولم تصل هذه المحاولات إلى تعريف جامع مانع لكليهما نظرًا للتداخل بينهما، وهو تداخل يحمل فى طياته الكثير من التشابك والتعقيد، ويغطى معظم مجالات الحياة وأنشطتها الفكرية والعلمية والعملية التى يصعب حصرها. ومن هنا كان اللبس بين الحضارة والثقافة لدرجة أن مفكرين وكتابًا كثيرين يتناولون إحداهما بالدراسة والتحليل ثم ينتهى الأمر بهم بالحديث عن الأخرى فى نفس السياق دون إحساس حقيقى بأى نوع من الخلط بينهما. ومع ذلك لابد من التماس العذر لكل العاملين فى هذا المجال الذى يجعل من الحضارة والثقافة وجهين لعملة واحدة فى معظم الأحيان.

ومع ذلك تظل الحاجة ملحة للتقنين العلمى لكل منهما حتى لا تدخل الدراسات والندوات والمناقشات فى متاهات جانبية أو حلقات مفرغة أو طرق مسدودة هى فى غنى عنها. وأحيانًا يكون التفكير المباشر والسلس والمستقيم خير وسيلة مؤدية إلى هذا التقنين تطبيقًا لمبدأ عالم الرياضيات السكندرى إقليدس الذى ينص على أن الخط المستقيم هو أقصر خط بين نقطتين. ذلك أن التاريخ أثبت أن الحضارات المتعاقبة كانت حلقات فى سلسلة متصلة، بحيث تفقد كل حلقة منها قوة الدفع الكامنة فيها، وتستسلم فى النهاية لحلقة أخرى تالية تفاعلت فى داخلها قوى جديدة نتيجة لظروف مكانية وزمانية مختلفة، بحيث تؤهلها للانطلاق

بالحضارة الإنسانية إلى مرحلة جديدة وهكذا. ومن هنا كانت أكذوبة صدام أو صراع الحضارات، خاصة فى العصر الحديث، لأنه لا توجد سوى حضارة إنسانية واحدة، قد تسمى بالحضارة الغربية أو العلمية أو التكنولوجية أو الإلكترونية أو الرقمية أو أى اسم آخر، لكنها فى النهاية حضارة واحدة ملك البشر جميعًا، والعبرة بمن يستطيع أن يستفيد بمعطياتها ويوظفها فى خدمة أهدافه العاجلة و الآجلة، خاصة فى زمن العولمة الذى جعل من العالم قرية كونية صغيرة. وحتى فى العصور القديمة كان الصراع بين إمبراطوريات وممالك وليس بين حضارات، بحكم أن كل حضارة سائدة كانت نتاجًا أو خلاصة أو عصارة لحضارات سابقة أو حتى معاصرة، وإن كانت على وشك أن تسلم أعلامها للحضارة التى فرضت نفسها على الساحة العالمية. وبالتالى فإن الامتصاص و الاستيعاب أو الاندماج أو التفاعل هو الآلية أو القانون الذى يحكم العلاقة بين حضارة وأخرى وليس الصدام أو الصراع. والحضارة العربية و الإسلامية ليست استثناء من هذه الآلية أو القانون.

هذا عن المفهوم العام للحضارة، أما بالنسبة للثقافة فتظل محلية المنبت أو إقليمية المنشأ مهما سادت أو انتشرت و فرضت نفسها على بلاد كثيرة، فإن مثل هذه البلاد مهما كانت صغيرة و فقيرة أو ضعيفة، فإن لها من الجذور الثقافية الراسخة فى وجدانها ما يشكل نوعًا من الحصانة أو المناعة أو المقاومة المباشرة أو غير المباشرة للثقافة الواردة، خاصة فى مجال القنوات أو التيارات المواتية لكل منهما، ونادرًا ما يحدث صراع أو صدام بينهما لأن الثقافات لا تملك أو تستخدم القوى المادية أو العسكرية التى كانت الفيصل فى صراع أو صدام الإمبراطوريات. ومهما تنوعت الثقافات أو اختلفت أو تعاصرت على أرض مشتركة، فإن التفاعل أو حتى مجرد الاحتكاك فيما بينها لا يمكن أن يؤدى إلى صراع أو صدام بل إلى خصوبة وتجدد. هذا إذا لم تجعل القوى السياسية، الخفية أو العلنية، من ثقافتها مادة لغسل مخ الشعوب الأخرى من خلال أجهزتها الإعلامية المسيطرة على الساحة العالمية. هنا تتبدى خطورة القهر أو العسف الثقافى الذى يمكن أن تستشعره الدول أو التجمعات المستضعفة فلا تجد وسيلة لمقاومته سوى الإرهاب بأساليبه التى لا يمكن حصرها.

من هنا كان يمكن تقنين التفرقة بين الحضارة والثقافة، فى هذا العصر على وجه التحديد، بأن العالم كله يعيش فى إطار حضارة واحدة هى الحضارة العلمية والتكنولوجية، لكن هذه الحضارة الواحدة لم تمنع وجود ثقافات متعددة ومتنوعة، بتعدد وتنوع منابتها ومنابعها. فهذه هى طبيعة الأمور التى تجعل الحضارة الواحدة مجالاً لمختلف الثقافات التى تختلف رؤاها عن العالم وتتباين فى أساليب تفاعلها مع هذه الحضارة السائدة، بحيث يمكن القول بأنها تخضع للمبدأ الذى يمزج الوحدة بالتنوع. لكن هذا التفاعل ليس خيرًا كله أو شرًا كله، فمثلاً نجد الولايات المتحدة بصفتها القوة المهيمنة على مقدرات العالم المعاصر تنادى بتدعيم وترسيخ حقوق الإنسان كمبدأ أو قيمة عالمية لابد أن تتسلح بها شعوب العالم فى نضالها من أجل تحرير المواطن من كل القيود التى تعوق قدراته وطاقاته، لكن الولايات المتحدة فى الوقت نفسه تستغلها لإضفاء صفة الشرعية على حق التدخل، كما تصفه فى الشئون الداخلية للدول بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان. ومن هنا كانت ضرورة اليقظة الحضارية التى يجب أن تتسلح بها الدول المعرضة لمثل هذه التدخلات، بحيث تشترط التطابق بين الشعارات المرفوعة والتطبيقات الجارية على أرض الواقع.

وتكمن الخطورة أو الغيبوبة الحضارية التى يعانى منها العرب فى أنهم لا يزالون أسرى رؤى أو نظرات أو معايير تجاوزها الزمن، وثبت عجزها فى مواجهة قوى العصر وفى مقدمتها الولايات المتحدة، ولذلك كان تاريخهم خلال القرون الخمسة الأخيرة، سلبيًا لدرجة أنهم ظلوا يتراجعون إلى أن بلغوا ذيل قائمة الدول الفعالة المؤثرة بعد أن كانوا على رأسها فى عصور قديمة. لم يحاولوا النظر العلمى والموضوعى إلى تاريخهم وتاريخ العالم خلال تلك القرون، وبالتالى لم يروا أن الجانب الأكبر منه كان ثمرة مباشرة لقرارات دول الغرب واختياراتها وثوراتها واكتشافاتها وتحولاتها وأطماعها وحساباتها الخفية والظاهرة، كما أنهم لم يروا فى خريطة العالم السياسية كيف رسم الغرب معظمها بنفسه، ولا يزال طرفًا أساسيًا فى رسم ما تبقى منها. وعندما اشتدت وطأة الغيبوبة الحضارية على العرب، نسوا أن جيوش الدول الغربية كانت تحتل الكرة الأرضية إلى عهد قريب، وعندما انتهى

زمن الاحتلال الصريح، وتقلص عدد القواعد العسكرية، ظلت مؤسسات الدول الغربية ومصالحها الاستراتيجية ومشروعاتها العملاقة تتمتع قبل غيرها بالحصانة والرعاية، خاصة بعد أن تفتتت المنطقة العربية، وتحولت فى بعض بقاعها إلى أشلاء متناثرة. كذلك ظلت كلمة الدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة هى المسموعة النافذة فى المنطقة العربية وإن تظاهر بعض العرب بغير ذلك، وكانت دول الغرب من الوعى الحضارى بحيث طبقت المثل العربى الشهير: «الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية»، دون أن تتشدق به على سبيل ادعاء الحكمة. فهى تختلف فيما بينها، ولكن ليس إلى الحد الذى يهدم الجسور الممتدة عبر حدودها، أو يسمح لقوة أخرى بأن تنمو وتتسلل لتفرض نفسها عليها. وكان الاختلاف الذى وقع قبل غزو العراق بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب وفرنسا وألمانيا من جانب آخر، دليلا عمليًا على الحق فى إبداء الرأى الحر ولكن فى إطار الوعى الحضارى الذى تتمسك به كتلة الدول الغربية، والذى يضع حدودًا للاختلاف حتى لا يتحول إلى صدام أو صراع، ولذلك سرعان ما عادت المياه إلى مجاريها بين الجانبين المختلفين فى الرأى والتوجه.

هذا الوعى الناضج عند دول الغرب يؤكد دائمًا أن الحضارة الإنسانية فى جوهرها حضارة واحدة تسيطر فيها العوامل والدوافع المشتركة يومًا بعد يوم، وعصرًا بعد آخر لأنها أكثر إيجابية وإثمارًا وقدرة على التواؤم والتطور. وبنفس القدر تتراجع الخصوصيات الضيقة وتتوارى عن الأنظار حتى تذبل وتندثر أو تولد من داخلها قوى دفع جديدة تنطلق بها إلى آفاق العصر، فتتجاوز حدودها المحلية والإقليمية، وتثبت إيجابيتها، وتفرض نفسها على البشرية بحيث تصبح ملكًا للجميع.

ومع بزوغ عصر العولمة الذى غير صورة العالم بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، لدرجة أن بعض المفكرين وصفوه بأنه العصر الذى أنهى الدور الذى لعبته الجغرافيا فى كل العصور السابقة منذ أن ارتبط الإنسان بالأرض التى عاش عليها. فقد كانت الجغرافيا مرجعًا حين كان المكان ثابتًا، والحدود فاصلة، والحواجز الطبيعية عازلة. وهى الحقيقة التى كانت راسخة حين عبر عنها شاعر الإمبريالية

البريطانية راديارد كبلنج (١٨٦٥ - ١٩٣٦) الذى عمل صحفيًا ومراسلاً للصحف البريطانية فى الهند، حين قال «إن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا». لكن هذه الجغرافيا الراسخة والثابتة فى أماكنها تحركت مع العولمة التى جعلت العالم بأسره يتغير بين يوم وآخر، وتحركت اليابان من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، واتحد شرق أوروبا بغربها، وسعت تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى. كل ذلك تم تحت وطأة ثورة الاتصالات، ومعجزات التكنولوجيا، وعالمية الأسواق المالية التى أفقدت رأس المال جنسيته وقوميته عندما تدفق فى القنوات العالمية التى تربط شعوب العالم فى شبكة أخطبوطية عملاقة، خارج سيطرة الدول أو الحكومات التى أوشكت على أن تفقد هيبتها بل وسيادتها بعد أن أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات فى طريقها لتحل محلها وبالتالى تتحكم فى مقدرات العالم الذى يعد فى نظرها مجرد قرية كونية صغيرة.

وعلى الرغم من أن إشعال نار العداء بين الدول العربية والدول الغربية لا يجدى فتيلاً، فإن من حق العرب أن يقاوموا أطماعها، وألا يكونوا أتباعها، وأن ينقدوا سياستها، ويرجعوا فى هذا كله للقيم التى ترجع إليها الدول الغربية أيضًا، وتتحدث باسمها، وتعتبرها تراثًا لها قبل أن تكون تراثًا لغيرها. فى مقدمة هذه القيم: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والوعى الحضارى بمعطيات العصر، وشجاعة الاعتراف بالخطأ، والتصدى لكل ما يمس أمن الإنسان ومستقبله، والتجديد و تحديث كل مناحى الحياة. ومن يترك نفسه نهبًا للغيبوبة الحضارية، لن يلوم إلا نفسه، لأن أحدًا لا يستطيع أن يسلب أحدًا عقله أو حريته أو إرادته إلا إذا ترك كيانه نهبًا له، فإن وقع فى الخطأ مرة أصاب فى التالية، وإن لدغ من جحر مرة لم يلدغ مرتين. ومن هنا دفع العرب من أمنهم واستقرارهم ودمائهم وأموالهم وحريتهم وكرامتهم ثمن التطرف لأنهم سمحوا للظروف بأن تعمل لصالح المتطرفين، فلم يغيروا الظروف ولم يوقفوا التطرف عند حده. كذلك دفع العرب ثمن الديكتاتورية والبطش والقهر والطغيان الذى مارسته معظم الأنظمة الحاكمة، لأنهم فشلوا فى توطين الديمقراطية فى بلادهم.

وعندما يعترف العرب بالأخطاء التى ارتكبوها وسعيهم لإصلاحها، فإن من حقهم أيضًا تعرية أخطاء الآخرين التى مارسوها ضدهم. ذلك أن الغربيين كانوا سببًا رئيسيًا وفاعلاً أصليًا فيما يواجهه العرب الآن، فهم الذين منحوا اليهود وعداً وكل مساعدة ممكنة لفرضهم على بلاد رحلوا منها منذ ألفى عام، فى حين أنهم يواصلون التغنى بالمستقبل، وينعون على العرب تشبثهم بالماضى، وكأن الكيل بمكيالين أصبح التوجه الأساسى للسياسة التى يسير على نهجها الغربيون الذين ينتقدون العرب لتفريطهم فى قيمة الديمقراطية كحق مكتسب للإنسان، ولهم الحق فى مثل هذا النقد، لكنهم فى الوقت نفسه يتغنون بديمقراطية اسرائيل التى تطارد الأطفال العرب بالدبابات والمصفحات، وتغتال زعماء المقاومة فى منازلهم ومساجدهم، وتمارس التمييز العنصرى بين مواطنيها الفلسطينيين برغم أنهم أهل البلاد الأصليون، ومواطنيها اليهود الذين أرسل الغرب معظمهم وسلحهم وشجعهم على اغتصاب فلسطين من أيدى أهلها، وفرض سلطانهم عليها بالنار والحديد. وكانت النتيجة أن العرب والمسلمين ارتابوا بصفة عامة فى الغرب وحضارته وقيمه ومبادئه ونظمه وقوانينه، وأن يرتدوا إلى ماضيهم أو يحاولوا استرجاعه برغم استحالة المحاولة لأن الزمن لا يرجع إلى الخلف لحظة واحدة، لكن أحدًا فى الغرب لم يهاجم أو ينتقد اليهود الذين يتشبثون بنصوص التوراة، ويسعون لإحياء مملكة داود، وبناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى.

ومع كل هذه الأخطاء والسلبيات التى تعتور موقف الدول الغربية من العرب، فإنه يتحتم على العرب أن يتخلصوا من الغيبوبة الحضارية التى تفقدهم القدرة على الرؤية الموضوعية لحقيقة الأمور وبالتالى يعجزون عن التعامل معها والتصدى لها. فقد علت فى المنطقة العربية نغمة «موت الحضارة الغربية»، لكن الملاحظة الجديرة بالتأمل الساخر أن هذه النغمة لم تبدأ فى المنطقة العربية بل بدأت فى الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى، أى أن العرب كعادتهم كانوا تابعين للغرب حتى فى هجومهم عليه، ولم يدركوا أن كُتاب الغرب - كما فعل باتريك جين بوكانن فى كتابه «موت الغرب» - يمارسون حرية الرأى فى نقد الذات

لأنهم تربوا على العقلية النقدية التى تعرى كل الأمور كى تبدو على حقيقتها. وعندما يتكلم بوكانن عن «موت الغرب» فذلك لأنه يقدم فى دراسته تصوراً جديداً لإحياء يمكن أن يعيد قوة الدفع إلى الحضارة الغربية - وكأن قوة دفعها قد تلاشت وهى التى تحرك العالم أجمع بأطراف أصابعها !! - لكن العرب كعادتهم فى تحويل أى مفهوم جديد إلى شعار يتناغم مع أهوائهم جعلوا منه نغمتهم المفضلة أو غيبوبتهم التى تزين لهم أن العفريت الذى أرعبهم بخروجه من عنق الزجاجة أوشك أن يتحول إلى دخان ليدخل مرة أخرى فيها. عندئذ سيكون العرب أول المسارعين لإحكام قفلها بسدادة لن تسمح له بالخروج منها مرة أخرى، وإلقائها فى محيط متلاطم الأمواج إلى حيث القاع السحيق الذى لا عودة له منه.

ومن الواضح أن العرب لم يكلفوا خاطرهم بقراءة الكتاب وتحليله، على الأقل لكى يعرفوا قصد المؤلف من عنوانه «موت الغرب»، بل استراحوا وسعدوا به فى حد ذاته، وكأنهم يعلنون على الملأ: «وشهد شاهد من أهلها»، فى حين أن من يقرأ الكتاب سيدرك أنه أثار جدلاً واسعًا بين مؤيد ومعارض، لأنه كان بمثابة سلاح فكرى وثقافى استخدمه اليمين الأمريكى ضد اليسار الجديد والعلمانيين فى معركة السيطرة على مقاليد الأمور فى الولايات المتحدة. ذلك أن اليمين المحافظ يبدى مخاوفه من سيطرة اليسار العلمانى والتى يمكن أن تؤدى إلى موت الغرب الذى عاش على هدى قيمه الروحية والدينية، وفى هذا يتساءل بوكانن: هل يعتبر موت الثقافات المستندة إلى الدين أمرًا لا مفر منه بعد أن يبلغ المجتمع مرحلة اليسر والرفاهية؟! وعندما تنجح أمة فى قهر الصعوبات التى واجهتها فى مرحلة طفولتها، والصراعات التى واجهتها فى مرحلة مراهقتها ورجولتها، وعندما تشرع فى انتاج حياة جديدة من اليسر والرفاهية، هل تستسلم على نحو طبيعى لمرض فى الروح يقود إلى الانحطاط والانهيار والموت؟ ويرى المؤلف أن اليسار الجديد والعلمانيين قد استولوا على الثقافة وأن على المحافظين كما ألمح الرئيس رونالد ريجان فى خطابه الوداعى أن يكملوا المهمة التى لم تنته وهى «استعادة الثقافة من اليسار» لأن المعركة الأساسية كما يراها بوكانن هى معركة ثقافية، ومن يكتسب معركة الثقافة سوف يكسب المستقبل.

إن القضية المطروحة لا يمكن أن تؤدى إلى «موت الغرب» على الإطلاق، ولذلك فإن من يقرأ الكتاب بتمعن سيدرك أن عنوانه مشوق ومثير لزوم الرواج التجارى الذى يعد فى مقدمة الاهتمامات الأمريكية فى شتى مناحى الحياة. وإذا كان المثقفون والقراء فى أرجاء المعمورة يقولون بأن الكتاب يقرأ من عنوانه، فإن الناشرين الأمريكيين يؤمنون بأن الكتاب يباع من عنوانه، ولا يهمهم كثيرًا أن يقرأ بعد ذلك. إن العرب عندما يتحدثون عن موت الحضارة الغربية أو عن ماديتها وانهيارها إما أنهم يخدعون أنفسهم، وإما أنهم يخدعون شعوبهم، وربما كانوا يمارسون هذين النوعين من الخداع. وتكمن خطورة هذا التوجه الفكرى و الوهمى فى أن الذين يرددونه ليسوا قلة من الناس، بل هم كثرة، وليسوا كلهم جهلاء أو تافهين و حمقى، لأن فيهم المثقفين والعلماء، وربما كان بعضهم من راكبى الموجة أو السائرين مع القطيع، لكن فيهم الكثير الذين يصدقون ما يتوهمون ويتحدثون عنه بثقة وإصرار شديدين.

إنهم يرددون ما يظنونه أو يتوهمونه حقائق لا تقبل الجدل أو الدحض، مثل تحول الغرب إلى مجتمعات استهلاكية انهارت فيها القيم الروحية والاجتماعية، وسيطرت عليها المبادئ الفردية والنفعية، وسرت فيها العنصرية والعنف والشذوذ والجريمة والمخدرات. يتحدثون عن هذه الأمراض والسلبيات، وكأنه يوجد مجتمع على سطح الأرض خال منها، سواء فى ذلك عصور النهضة أو عصور الانحطاط. وحتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت العبودية نظامًا سائدًا ومعترفًا به قانونًا ورسميًا فى معظم المجتمعات. وكانت الحروب المتتابعة بلا هوادة مرتعًا لارتكاب كل الشرور والآثام بتحول البشر إلى كائنات أبشع فى قسوتها من حيوانات ما قبل التاريخ. وكانت أعياد المجون والفسق والفجور أعيادًا قومية لكل أفراد الشعب ليشبعوا كل غرائزهم الحيوانية. وتحكى الكتب المقدسة عن قوم لوط، بل إن اللواط الذى كان يعتبر فى معظم المجتمعات جريمة تمارس فى الخفاء، كان ينتشر فى أوساط الخاصة والأغنياء، بل كان سلوكًا علنيًا معترفًا به فى عصور الرفاهية والازدهار، كما ورد فى تاريخ الإغريق، والرومان، والفرس،

والبيزنطيين، والعباسيين، والعثمانيين. كـما يزخر الشعر العربى بقصائد لا تحصى فى الغزل بالمذكر. وقد بلغت الهمجية بهذه المجتمعات حدًا جعل للموت حفلات تقـام فى الأسواق والميـادين حيث يتم تعـذيب المحكوم عليهـم بالإعدام لاشـباع الوحشية الكامنة فى الحاضرين والمشاهدين.

أما الحضارة العالمية المعاصرة التى سمـيت بالحضارة الغربية باعتبار أنها بدأت من عصر النهضة الذى شهدته البـلاد الغربية أو الأوروبية، فلم تعد ملكًا لغرب أو لشرق، لأنهـا استطاعت أن تحتوى العـالم أجمع، وإن كـانت هناك دول فقـيرة ومتـخلفة تعيش على هامـشها أو خـارج إطارها. وقد سرت هذه الحـضارة، فى أرجاء المعمورة لعناصر إيجـابية، وعوامل حيوية، وقوة دفع متجـددة كامنة فيها، جعلتها أقرب إلى تكوين النفس البشرية من الحضارات التى اندثرت من قبل والتى كان هدفهـا بناء الإمبراطوريات قبل بناء الـبشر. فهى تمتلك طاقات الـفكر والحياة والصحـة والعلم والقوة والحـرية والنظام والأمن والتضامـن والديمقراطية واحـترام الإنسان والالتـزام بالقانون وغيـر ذلك من الطاقات التى جـعلتها تـتفوق على كل القـوى التى ناوأتهـا فى الـقـرون الأخيـرة مـن الأتراك العـثـمـانيين إلى الروس الشيوعيين. وبالتالى فإن الحـضارة الغربية أبعد ما تكون عن الموت أو الإندثار طالما أنهـا تنطوى على كل هذه العوامل الإيجـابية والموضـوعيـة التى تمنحـها التـجدد والاستمرارية والقدرة على تجديد آفاقها. ولذلك فهى تنتشر وتتوسع وتنشئ لنفسها مراكـز جديدة وقـواعد انطلاق قوية فى اليـابان وتركيـا والهند والصين واستـراليا وجنوب أفريقـيا وأمـريكا اللاتينية. وإذا كـان الاتحاد السوفـيتى قد اعـتبـر القلعة الحصـينة المضادة لهـا، فإنه بمجرد انهـياره من داخله كقـصر ضـخم من الرمال، وانفراط عقد دوله أو جمهورياته، وتنفس شعوبه الصعداء، هرع الجميع لتبنى قيم الحضارة الغربية فى شتى مناحى الحياة، وليس فى مجال السياسة فحسب، وكأنهم كانوا فى انتظار هذه اللحظات.

ولعل من أهم أسباب القوة والحيوية والتجدد التى تتمتع بها الحضارة الغربية أنها تمتلك العلم والتكنولوجيا وبالتالى القدرة على تسـخير الطبيعة لصالح أبنائها.

كما أنها قضت على الأمية، ورسخت جذور الديمقراطية فى بلادها، وغزت الفضاء، وبلغت أعلى متوسط للدخل الفردى وأعلى معدل للأعمار. فإذا كانت حضارة ميتة كما يتصور الغارقون فى الغيبوبة الحضارية، فقد كان من المستحيل أن تحقق هذه الإنجازات والابتكارات وأن تنتشر بهذا الشكل فى بقاع الأرض.

أما الادعاء بأن الحضارة الغربية هى حضارة مادية بحتة، فيدل على عدم فهم لجوهر الحضارة ذاتها، إذ إن سجلات التاريخ ووثائقه تدل على أن كل الحضارات البشرية التى بزغت فى مختلف بقاع العالم وعلى مر العصور، كانت مزيجًا من العناصر الروحية والمادية التى انصهرت فى بوتقة واحدة. وكانت بوادر اندثار أية حضارة تتمثل فى الطغيان التدريجى للعناصر المادية على الروحية بحيث تضمر روحها وتتحول إلى مجرد جسد لا يعرف سوى الشهوات الحسية والغرائز البدائية. وكان من الممكن تطبيق هذا المبدأ على الحضارة الغربية لو أنها كانت قد بدأت فى الضمور والانحلال والتدهور، لكن قوتها المادية والعلمية والتكنولوجية المتصاعدة دليل مادى دامغ على امتلاكها طاقات فكرية ونفسية وروحية تقوم بدور الدافع أو المحرك الذى مكنها من الإنطلاق إلى الكواكب الأخرى فى الفضاء السحيق واكتشاف أسرار هذا الكون البديع.

ومن السهل تتبع القيم الروحية التى نهضت عليها الحضارة الغربية، والتى قد تبدو أنها غير مستمدة من العقائد الدينية السماوية، لكن إذا قمنا بتفكيك مفرداتها وتحليلها، سندرك أنها مستلهمة من هذه العقائد لدرجة التطابق فى المعانى والدلالات، وإن كان الاختلاف يكمن فى المفردات والصيغ اللغوية نتيجة للتفاوت الزمنى والتاريخى. وهذا التطابق يتجلى فى القيم الأخلاقية والتوجهات السلوكية التى تحض على الخير وتنهى عن الشر، وتميز بين الصدق والكذب، وتفرق بين الأمانة والخيانة، وتبلور فكرة الحق، والواجب، وتدافع عن حقوق الإنسان، وتحرص على على الإخلاص فى أداء العمل، وتحترم القانون، وتقدس العقل والإيمان بالتقدم لما فيه خير البشر، وغير ذلك من القيم والمثل التى تهذب الخلق وتربى الضمير. وهذا يدل على أن الحضارة الغربية لم تهجر القيم الروحية والمثل

الأخلاقية عندما قامت بالفصل بين الدين والدولة، وأقامت نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة على أساس المصلحة المشتركة، ذلك أن الدين لم يكن في يوم من الأيام مضادًا للمصلحة المشتركة. ولا يزال الدين حيًا في الغرب وإن كف عن التدخل في السياسة، كما لا يزال ركنًا من أركان الحضارة والأخلاق بل والمصلحة المشتركة نفسها التي نشأت منها الدولة الحديثة وقامت على أساسها الديمقراطية.

ومن الواضح أن الغيبوبة الحضارية أصبحت من الأمراض المزمنة التي يعاني منها العقل العربي، بدليل أنها تعاوده من عصر لآخر بحيث تبدو فترات الصحوة أو اليقظة مجرد ومضات عابرة لا تلبث أن تنطفئ. والدليل على ذلك أن طه حسين تصدى لهذه التيارات منذ حوالي سبعين عامًا في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» عندما قال:

«من الحق أن الحضارة الأوروبية عظيمة الحظ من المادية، ولكن من الكلام الفارغ والسخف الذي لا يقف عنده عاقل أن يقال إنها قليلة الحظ من هذه المعاني السامية التي تغذي الأرواح والقلوب. من الحق أن الحضارة الأوروبية مادية المظاهر. وقد نجحت من هذه الناحية نجاحًا باهرًا، فوفقت إلى العلم الحديث ثم إلى الفنون التطبيقية الحديثة، ثم إلى هذه المخترعات التي غيرت وجه الأرض وحياة الإنسان. ولكن من أجهل الجهل وأخطأ الخطأ أن يقال إن هذه الحضارة المادية قد صدرت عن المادة الخالصة. إنها نتيجة العقل. إنها نتيجة الخيال. إنها نتيجة الروح».

«وأنا مرتاب حقًا في دوافع هذه الفكرة وفيمن يقفون وراءها. فالشرق الروحاني والغرب المادي ليست من بنات أفكارنا، بل هي مما أنتجه الغرب الاستعماري في القرون الثلاثة الأخيرة، حين كان بعض المستشرقين والمبشرين والتجار والرحالة يجوبون بلادنا ويجمعون عنا المعلومات ليخدموا بها مشاريعهم الاستعمارية. هكذا رأينا بوسيه في كتابه «مقال عن التاريخ العالمي» يتغنى بروحانية مصر ويحرض لويس الرابع عشر على غزوها. ورأينا كبلنج الشاعر البريطاني المولود في القرن الماضي (القرن التاسع عشر) في الهند يميز بين الحضارات ويقول «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا». ورأينا الأمريكيين يشجعون هذه الفكرة

ويحتضنون دعاتها، فروحانية الشرق شعار ثمين فى محاربة السوفييت الماديين، وفى إبقاء بلاد الشرق كما هى أسواقًا للبضائع الغربية التى ينتجها الماديون ويستهلكها الروحانيون».

إن قمة المأساة المترتبة على هذه الغيبوبة الحضارية، تتمثل فى أن المفكرين المستنيرين من العرب يضطرون دائمًا إلى إثبات ما ليس فى حاجة إلى إثبات، ولذلك يدور معظم النقاش أو الجدل العربى حول البدهيات نتيجة لافتعال تناقضات وهمية مثل التناقض بين الروح والمادة فى حين أنه يستحيل تصور الحياة بدون أحدهما. فالحماس للقيم الروحية لا يمكن أن يجعل العرب ينسون أو يتناسون نصيبهم من العلم والتكنولوجيا والانتاج الصناعى والرخاء المادى، ومضاعفة ثروتهم القومية، ورفع متوسط دخل الفرد العربى، ومحاربة الأمية حتى القضاء عليها لكى يقرأ كل العرب ويكتبون فى زمن أصبح فيه العجز عن استخدام الكمبيوتر هو الأمية الجديدة، والعناية الصحية بالأبدان حتى يبلغ متوسط العمر فى المنطقة العربية ستين عامًا كما هى الحال فى بلاد الحضارة الغربية، بدل أن تموت نسبة كبيرة من العرب فى الثلاثين أو قبل ذلك.

إن العرب الذين يدعون مواطنيهم لمقاطعة الحضارة الغربية إنما يعتمدون فى دعوتهم على دعاية غربية لا تمت للعلم بصلة، وإنما هى سياسة خبيثة تفتعلها بلاد الغرب حتى يظل العرب فى غيبوبتهم ونشوتهم بأنها قوم روحانيون يملكون من الرفعة والسمو ما لا يملكه الغربيون الذين لم يعُد لهم سوى الأمور المادية والدنيوية التى استغرقتهم تمامًا. فمثلاً ذكر عبد الرحمن الجبرتى فى موسوعته التاريخية «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» كيف أن نابليون دعا هيئة العلماء من أمثال الشيخ الشرقاوى والبكرى والسادات إلى مشاهدة المعمل الكيميائى الذى أتى به العلماء الفرنسيون المصاحبون للحملة الفرنسية على مصر، وكان مقره الأزبكية. وبعد أن شاهد العلماء بعض التجارب الكيميائية، لم ينفعلوا كثيرًا بنتائجها. وعند مغادرتهم المعمل علق الشيخ الشرقاوى بقوله: «الحمد لله الذى أعطى الفرنسيس مثل هذه الألاعيب، وأعطانا نحن هبة الصلاة والصوم».

ويبدو أن صفة «الغربية» التى ألصقت بهذه الحضارة، هى التى جعلتها أسيرة إطار جغرافى محدد، وبالتالى تم وضعها فى مواجهة مفتعلة مع كل ما يطلق عليه صفة «شرقى»، فى حين أن هذه الحضارة بدأت مسيرتها بصفتها عصارة للتراث الاغريقى والرومانى والمسيحى والإسلامى. وإذا كان التراث الإغريقى والرومانى من الغرب فإن التراث المسيحى والإسلامى من الشرق، بل إن المؤثرات المصرية والبابلية والهندية والفينيقية والفارسية فى التراث الإغريقى والرومانى واضحة لكل الدارسين. وهذا يعنى أن الحضارة الغربية المعاصرة هى فى جوهرها تراث بشرى مشترك مثلها فى ذلك مثل كل الحضارات السابقة. وفى هذا يمكن أن نضيف رؤية فارس آخر من فرسان التنوير إلى ما قاله طه حسين فى كتابه الرائد «مستقبل الثقافة فى مصر»، وهو أحمد أمين الذى رفض فى كتابه «الشرق والغرب» الذى أصدره منذ أكثر من نصف قرن، أن ينسب الحضارة إلى الجغرافيا، كما رفض أن يفاضل بين حضارة غربية وحضارة شرقية، أو يفاضل بين الحضارة الغربية السائدة فى العالم الآن وما يمكن أن يظهر فى المستقبل من حضارة أرقى تذوب فيها الفوارق العرقية والدينية والطائفية وتنتفى أسباب الصراعات والحروب، لكنه يرفض أى تمييز على أساس جغرافى أو عرقى أو دينى، ولذلك يضيف قوله:

«فليست هناك مدنيتان متناقضتان إحداهما شرقية والأخرى غربية، بل مدنية واحدة تعم العالم كله، غاية الأمر أن بعض الأمم يستفيد من هذه المدنية الحديثة أكثر من غيره، وبعبارة أوضح ليس هناك سُلمَان مختلفان بل هناك سُلَّم واحد ذو درجات مختلفة، وقف أصحاب المدنية الحديثة فى أعلى السلم، ووقفت الأمم الأخرى على درجات من السلم بحسب كثرة اقتباسهم منها أو قلته، والمسألة كلها تابعة لظروف كل أمة ومقدار استعدادها لارتقاء السلم الغربى، فالذين يقولون الشرق والغرب مخطئون».

وإذا كان هناك كُتاب عرب منصفون للحضارة الغربية من أمثال رفاعة الطهطاوى وطه حسين وأحمد أمين وتوفيق الحكيم وحسين فوزى وغيرهم، فهناك أيضًا كتاب غربيون منصفون للحضارة العربية والإسلامية، خاصة الكُتاب الأسبان

الذين عـاشـوا على الأرض التى شـهدت مـجـد الأندلس، والذين تمتـاز رؤاهم وتحليلاتهم بموضـوعية أعمق بكثيـر من تلك التى ارتبطت بالمستشرقين الـتقليديين الذين كتـبوا عن سمع وقـراءة واطلاع وليس عن معـايشة لتراث لا تزال بصـماته واضحة. من هؤلاء الكُتاب الأسبان خوان فـيرنيت الذى أصدر كتابه «فضل عرب أسبانيا على الثـقافة» وترجمه إلى الفرنسية جبـرائيل مارتينى جرو، وصدر عن دار سندباد فى باريس عام ١٩٨٦، وهو إذا كان يتناول بالتـحليل والدراسة أثر العرب فى الثقافـة الأوروبية، والذى يعتبر مـوضوعًا قديمًا لكنه يتـجدد دائمًا، وبرغم أن هذه الحقيـقة ثابتة لا جدال فيهـا، إلا أن الخلاف يبدأ عند بحث المدى الذى وصل إليه هذا الأثـر. وتتجلى قيـمة هذا الكتـاب فى أنه يلقى ضوءًا جـديدًا على هذا الموضوع القديم، وهو ضـوء يجعل المقارنة بين ماضى العرب وحاضـرهم، مقارنة بين اليقظة والغيبوبة، بين الارتفاع والانحطاط، بين الازدهار والانهيار.

يقرر خوان فيرنيت أن كتابه هذا عـبارة عن دراسة للتاريخ الثقافى العربى فى أسبـانيا، ولذلك فـإنه لا يتناول التطورات السيـاسيـة والدستورية لأنهـا لا تشكل الهدف الأساسى لبحـثه، وإذا كان هناك شىء من الإسهاب فى فترة سيـاسية، فإنه يرجع إلى تميز هذه الفترة ثقافيًا أو فكريًا. وكان الفصل الأول بمثابة مقدمة تاريخية، تناول فيـها المؤلف لمحة عن بزوغ الإسـلام وانتشاره، ثم بدء الفـتوحات فى عـهد الخلفاء الراشدين، وتوسـعها بعد ذلك فى العـصر الأموى. ثم تتميـز هذه اللمحة بشىء من التفصـيل عندما يتناول المؤلف فتوحـات شمال أفريقيـا والفتح الإسلامى لأسبانيـا وإقامة العرب لدولتهم فيـها. ومن الواضح أن هذه المقدمة مفـيدة للقارئ الأوروبى أو الغربى الذى يجهل الكثير من المعلومات الموضوعية الواردة فيها.

وإذا كان الإسـلام دافعًا وحافـزًا للفتح، فإنه كان أيضًـا عاملاً أساسـيًا فى انتشار الثقافة العربية فى أوروبا ومعـها اللغة العربية بحكم أنها لغة القرآن الكريم، خاصة فى العالم الذى عـرف فيما بعد بالعالم الإسلامى. فالكثـير من الترجمات التى خدمت الفكر الإسلامى تم نقلها من اللاتينية إلى العـربية. كما أن الكثير من الكتب الإسلامية التى ترجمت إلى اللغات الأجنبية قد تم نقلها من اللغة العربية.

وما أن أشرف القرن العاشر الميلادى على نهايته حتى كانت اللغة العربية من اللغات الرئيسية فى أوروبا بفضل الهيمنة السياسية للعرب على الأندلس، وبفضل التطور المتفوق للثقافة العربية فى كل فروعها، والتى كانت بمثابة الوجه المشرق للحضارة العربية.

وبشكل مواز لعمليات الفتح، درس المؤلف الأسس التى كونت الحضارة العربية ومنحتها القدرة على الانتشار والانطلاق، وفى مقدمتها نضوج وأصالة جميع النواحى العلمية والفكرية والأدبية فيها، خاصة مع بزوغ الدولة العباسية التى بلغت فيها الثقافة العربية قمة تطورها وازدهارها. فقد تطورت العلوم الطبيعية فى عصرهم، خاصة الرياضيات والفلك حيث أقيم مرصد للنجوم والكواكب فى بغداد. وقد صدرت كتب كثيرة فى هذا المجال منها كتاب محمد بن إبراهيم الغزاوى وآخر لمحمد بن موسى الخوارزمى وغيرهما. وكان صاعد الأندلسى قد أورد أسماء العديد من المؤلفات فى كتابه «طبقات الأمم» وقد انتقلت بعض هذه المؤلفات إلى أسبانيا فى أوائل القرن العاشر الميلادى. أما العلوم الإنسانية والدراسات الدينية والفلسفية والفكرية والأدبية والإبداعات الشعرية فقد بلغت شأواً لم تبلغه من قبل.

وتجلى الانفتاح الحضارى على إنجازات العالم الغربى القديم فى حركة الترجمة التى بلغت أوجها فى العصر العباسى، خاصة من اللغتين اليونانية واللاتينية إلى اللغة العربية. وقد شجعت الدولة بكل طاقاتها ازدهار حركة الترجمة وخاصة من خلال «بيت الحكمة» الذى كان بمثابة مؤسسة لرعاية العلماء والمفكرين والدارسين والمترجمين، وقد ارتبط اسمه بالحكمة على أساس أن الحكمة هى الغاية القصوى والمثلى لكل العلوم والآداب. وبحكم أن الفلسفة تعنى «حب الحكمة»، فقد اقتبست الجامعات الغربية من العباسيين هذا المفهوم الفلسفى لكل العلوم والآداب، وابتكرت درجة علمية رفيعة باسم «دكتوراة الفلسفة فى....»، أى فى أى علم أو فكر أو فن يبلغ المتخصص فيه أعلى درجاته، أى درجة الحكمة. وذكر حنين بن اسحاق شيخ المترجمين العرب أن الخليفة المأمون كان يدفع

ثمنًا لكتاب المترجم بما يقابل وزنه ذهبًا. وكانت كتب ذلك الزمان من الضخامة والثقل بحيث تحتاج إلى شاب أو صبى لحملها من مكان لآخر إذا كان المترجم مسنًا. ولنا أن نقارن ما كان يحصل عليه المترجمون العرب منذ حوالى عشرة قرون من ثروات مالية أو عينية، بما يحصل عليه أحفادهم من مبالغ مضحكة ومبكية فى مطلع القرن الحادى والعشرين، مما جعل صفوة المترجمين يهجرون الساحة لأجيال هزيلة من المترجمين الذين لا يتقنون اللغة التى ينقلون عنها أو اللغة التى ينقلون إليها. وكان من الطبيعى أن تصيب الغيبوبة الحضارية جامعة الدول العربية التى لم يخطر ببالها إنشاء مؤسسة قومية للترجمة على غرار «بيت الحكمة»، فهى فى النهاية صورة مصغرة للواقع العربى المأسوى.

ولم يخف خوان فيرنيت انبهاره بحركة الترجمة فى العصر العباسى، والتى شملت كل فروع المعرفة الإنسانية، بحيث جعل منها القاعدة التاريخية لكتابه، والتى اعتمد عليها فى إبراز المظاهر والمساهمات الحضارية الضخمة لعرب أسبانيا فى الفكر والثقافة الأوروبية. وفى معرض حديثه عن الحضارة العربية فى العصر العباسى، يذكر طائفة من الأسماء التى لمعت فى الحياة الثقافية والعلمية والفكرية فى جميع مجالات الإبداع الحضارى، كالعلوم الطبيعية والكيمياء والفيزياء والطب والرياضيات، والآداب والنقد والفلسفة، كالكندى والفارابى والجاحظ وآل المنجم وغيرهم. ويركز فيرنيت فى دراسته على الجانب العلمى فى الحضارة العربية مثل علوم الطب والفلك والكيمياء والفيزياء والنبات، ثم ينتقل إلى الإبداع الفكرى والنتاج الفلسفى باعتبار أن هذه الفروع كانت المدخل الأكثر تأثيرًا للعرب فى الحضارة الأوروبية عندما أقاموا دولتهم فى أسبانيا.

من هذا المنظور انتقل المؤلف إلى الفتح العربى لأسبانيا على يد عبد الرحمن الداخل، وتأسيس الدولة الأموية فى الأندلس، والذى أدى إلى انبثاق الحضارة العربية فى هذه الرقعة الغربية من الامبراطورية الإسلامية، بشكل يتميز عن الحضارة العربية فى البقاع الشرقية فيها، وذلك نتيجة للتفاعل المباشر والإيجابى والمثمر مع الحضارة الأوروبية المسيحية دون أية تناقضات أو حساسيات. كذلك لم

تنشأ أية تناقضات أو حساسيات بين الدولة العباسية فى المشرق وبين الدولة الأندلسية فى المغرب، إذ أن حب الثقافة والمعرفة والعلم والخبرة كان هدف الجميع. فقد قصد الأندلس فى تلك الفترة الكثير من أدباء ومفكرى وفنانى المشرق العربى، وقام عدد من أدباء الأندلس ومفكريه بزيارات مقابلة إلى المشرق العربى ومنارته الحضارية بغداد. وترتب على هذا التفاعل الإيجابى المثمر نشاط فكرى فى الأندلس شمل جميع نواحى الإبداع الثقافى؛ فتم تأليف العديد من الكتب فى الأدب والنقد والقانون والفقه والفلسفة والطب وغير ذلك. ولم يقتصر الإنجاز العربى على العلوم، بل امتد ليشمل التكنولوجيا والخبرات التطبيقية التى أدخلها العرب فى البلاد الأوروبية مثل طريقة صيد الأسماك، والهندسة المعمارية لبناء المدن والبيوت وتخطيط الطرق، وطريقة استخراج المياه وتوصيلها عن طريق قنوات ومجار خاصة. . . إلخ. وكان نتيجة هذا الامتداد الحضارى للعرب فى البلاد الأوروبية، أن دخلت المصطلحات والمفردات والألفاظ العربية فى لغات هذه البلاد، لدرجة أن اللغة الأسبانية تنطوى على حوالى خمسة آلاف لفظ عربى وإن كان ينطق بلسان أسبانى.

ويتطرق المؤلف إلى فترة ملوك الطوائف التى شهدت ضعف السلطة السياسية المركزية، وما صاحبها من ضعف فى الإبداع الثقافى والفكرى بصفة عامة. ومع ذلك شهدت هذه الفترة - من ناحية أخرى - سمة جديدة فى الإبداع الأدبى والشعرى مثل خاصية الرقة ورهافة الحس التى لازمت الشعر العربى فى الأندلس، وظهور ألوان أدبية جديدة كالموشح، وكان ذلك نتيجة البيئة الجديدة وجمال الطبيعة ورقتها، وللحياة الحضرية التى مارسها العرب بعيدًا عن البداوة والصحراء وخشونة الطبيعة وقسوتها، وشهدت هذه الفترة أيضًا ظهور النزعة الصوفية فى الشعر العربى. وهذا يعنى أن التراث الأدبى العربى قد تولد عنه أدب أندلسى جديد، وثقافة عربية لهما سماتهما المتميزة والمبتكرة، برغم الضعف السياسى الذى أصاب نظام الحكم فى الأندلس.

ولعل أهم ما يميز كتاب خوان فيرنيت «فضل عرب أسبانيا على الثقافة» تركيزه بل وتأكيده على أهمية روح الانفتاح العربى على الحضارات والثقافات

الأخرى كروافد للحضارة العربية، تقيها أمراض الذبول والتدهور والاندثار، بدليل أن طاقة الإبداع الفكرى والأدبى والثقافى والحضارى لم تنضب حتى أواخر أيام الحكم العربى فى الأندلس والذى لم يندثر إلا نتيجة للصراعات السياسية التى اشتعلت بين ملوك الطوائف بحيث قدموا لأعدائهم الأسبان فرصة العمر على طبق من ذهب لكى يطعنوهم فى مقتل.

وكان القانون الذى استخرجه خوان فيرنيت من دراسته للحضارة العربية فى الأندلس أن ازدهارها كان نتيجة مباشرة لانفتاحها على الحضارات السابقة، والذى تمثل فى موجة عالية من الترجمة فى كل المجالات العلمية والميادين الثقافية، والتى تفتح كل الآفاق الممكنة أمام المفكرين والدارسين، وتولد الأفكار والتيارات والابتكارات الجديدة. فحيثما انتقل العرب، انتقلت معهم حركة الترجمة. ولم يكتفوا بازدهارها فى بغداد بل كانت خاصية ملازمة لهم عندما فتحوا الأندلس. ولذلك شكلت الحضارة العربية منظومة متناغمة سواء أكانت فى الدولة العباسية فى بغداد أو فى الدولة الأموية فى الأندلس. كانا يشكلان وحدة ثقافية متكاملة برغم الاختلاف القائم بينهما كوحدة سياسية وإدارية. وكان ما يكتب ويؤلف فى المشرق ينتقل بسرعة إلى المغرب ليتوافر عليه العلماء والمفكرون العرب فى الأندلس. وقد أورد أبو بكر محمد بن خير الأشبيلى أسماء مئات الكتب التى انتقلت من المشرق على يد أبى على القالى صاحب «الأمالى» وغيره، وذلك فى كتابه الشهير «الفهرست».

ويلقى المؤلف الضوء على اللغة اللاتينية كفرع من أهم فروع الترجمة فى شتى مجالات المعرفة فى فصل بعنوان «اللاتينية لغة الثقافة فى الغرب». وقد تجلت الريادة العربية فى إدراك أهمية هذه اللغة، وسعى مثقفيها إلى دراستها وإتقانها، إذ أنها مثلت المدخل الرئيسى للاطلاع على الفكر الأوروبى بصفة عامة، وترجمة الأعمال التى يمكن أن تغنى الثقافة العربية، خاصة العلوم الطبيعية والإنسانية. ولذلك يلحق فيرنيت هذا الفصل بفصل آخر بعنوان «تقنية الترجمة» كبلورة للعمود الفقرى لجسم الكتاب بصفة عامة، نظرًا للمعلومات الواسعة التى أوردها

عن عمليـة الترجـمة من اللغات الأجنبـية إلى اللغـة العربية وبالـعكس، وكذلك الاشكاليات التـقنية وغيـر التقنية التى واجـهت نقل النصوص الأجنبيـة إلى اللغة العربية. كما غطت الترجمة الحضارات والثـقافات القديمة مثل البابلية والسومرية، خاصة فيما يتصل بإسـهاماتها فى علم الرياضيات، ثم تطورات هذا العلم على يد علماء عـرب ومسلمين مثل الخوارزمى والفـارابى وغيرهمـا، وانتقلت بدورها إلى عرب الأندلس، ثـم إلى البلدان الأوروبية التى اسـتفاد رياضـيوها من الإضـافات والاكتشافـات الجديدة التى حققها العلماء العـرب. وفى زمن الخليفة المتوكل تمت ترجمة عدد ضخم من كتب الفلك والطب من اللغة الإغريقية إلى العربية، وكانت بمثابة نقطة انطلاق للأطبـاء العرب ساعدتهم علـى ابتكار نظريات جديدة، وتأليف كتب عنهـا، ما لبـثت أن انتقلت من المشـرق إلى الأندلس، وترجم بعضـها إلى اللغـات الأوروبية لتـصبح بمـثابة نظريات ومناهج وقـواعـد يستند إليـها الأطبـاء الأوروبيون فى معالجتهم أو فى عملياتهم الجراحية.

وقد استفـاد الكثير من كبار الأدباء والمثقفين العـرب فى مجال إبداعهم من الكتب المترجمة إلى اللغة العربية، فـالمتنبى - مثلاً - استفاد فى أشعاره من الحكم والأمثال الإغريقية. كما شهدت حـركة الترجمة ميلاد إتجاه فكرى جديد سواء فى المشرق أو المغرب العربى، هو نـقد النصوص المترجمة وتقويمهـا. وظهرت فئة من المترجمين الخـبراء المتميزين بإبداعـهم ودقتهم مثل حنين بن إسـحاق. وعملوا من خلال ما يمكن اعتبـاره نمطين من المؤسسات المختصة بالترجـمة: الأول، مؤسسات رسمية تابعة للدولة، منها «بيت الحكمة» الذى أمر الخليفة المأمون بتأسيسه فى بداية القرن التاسع الميلادى. والثانى: مؤسسات قطاع خاص، قامت بإنشائها أسر كانت بمثابة أكاديميـات علمية فى حد ذاتهـا مثل أسرة موسى ابن شـاكر وأولاده، وأسرة محمد وأحمـد والحسين وغيرهم. وفى حين لم يكن فى أسبانيا مؤسـسات رسمية تابعة للدولة لإنجـاز الترجمات المنشـودة، فقد ازدهرت الترجـمة فى الأندلس من خلال أسر اتخذت منها مهنة لها، واستطاعت أن تترجم الكثير من المؤلفات المهمة والحيـوية إلى اللغات الأوروبية، فكانت بمثابـة جسر ثقافى وعلمى لنقل الحـضارة

العربيـة إلى أوروبا، وكذلك التفاعـل الثقافى والحضـارى الذى ازدهر بين العرب وأوروبا. وبين القرنين العاشر والثانى عشر الميلادى ترجمت إلى اللاتينية النصوص الفلسفيـة العربية التى حظيت بأهمـية خاصة من قبل المترجمين الأوروبيين الذين ساروا على نهج المترجمين العرب الذين حرصوا على ترجـمة الكتب ذات المكانة العلمـية الرفيـعة والأهمـية الثـقافيـة الراسخـة إلى العربيـة، فاختـار المترجـمون الأوروبيون النصـوص، العلميـة والفلسفيـة العربيـة مثل كتب الفـارابى والكندى وإخوان الصـفا وابن سـينا وغيـرهم لنقلها إلى اللاتينيـة أولاً، ثم إلى الأسبـانية والإيطالية، وذلك نتيجة للحـيوية المتدفقة التى تمتعت بها الثقافة العـربية وانفتاحها على الثقافات الأخرى.

من هنا بدت بوادر الحـضارة الغربيـة نتيـجة لقوة الدفع التى اسـتمـدتها من الحضارة العربية، وذلك حين شرع علماء الـرياضيات الأوروبيون فى الاهتمام البالغ بإنجازات الرياضـيين العرب والمسلمين بفضل الإضافـات النوعية التى قدمـوها لهذا العلم. فقـد قام روبرت دى شـيستـر عام ١١٤٥ بترجـمة الجزء الأول من أعـمال الخوارزمى، وشـهدت الفـترة نفـسهـا ترجمة دراسـات نصيـر الدين الطوسى وابن الهيثم، ثم بعض كتابات عمر الخيام الخاصة بالرياضيات وليس بالأدب أو التصوف. كمـا دخل مصطلح «الجبر» فى اللغـة اللاتينية، ثم إلى اللغات الأوروبيـة الأخرى، وما زال يسـتخـدم حتى الآن كـفرع أسـاسى من الرياضيـات. أما فى مجـال علم البصريات فـقد استفـاد روجر بيكون من الاختراعـات التى ابتكرها العرب فى هذا العلم، وذلك من خلال دراسـته للمؤلفـات التى ترجمت إلى اللغـة اللاتينية والتى مهدت له الطريق لصنع العدسات المكبرة بأسلوب لصق طرفى زجاجتين وملء الفراغ المتكون داخلهما. وكـان اختراع هذه العدسات نقطـة تحول فى تطور العلوم الأخرى مثل علم دراسـة الحشرات الدقيـقة، وفحص الخلايـا النباتية والحيـوانية، ومكونات التربة وأنواعها وغير ذلك من العلوم التى تنهض على الفحص الدقيق.

وسرت عدوى الترجمة من العرب إلى البلاد الأوروبية، بل وتحولت إلى ما يشبه الحـمى فى القرن الثالث عشـر الميلادى حين بلغت الترجمـة قمة ازدهارها،

واشتـملت على مختـلف العلوم التى نبغ فيـها العـرب كالفيـزياء والطب والفلك والكيمياء والحيوان والنبات والملاحة والرياضيات والجغرافيا والمساحة، بالإضافة إلى الفلسـفة والنقـد وعلوم الدين والتـفسـير والآداب والفـنون. وكمـا فعل الخلفـاء العبـاسيون والأندلسـيون، شـجع الامبراطور الإيطالى فـريدريك الثانى عـمليات الترجمة من اللغـة العربية لأنه كان مغرمـا بالثقافة العربية الإسلامـية، فجمع فى بلاطه الكثـير من العلمـاء والأدباء والمتـرجمين العـرب والأوروبيين. كمـا واصل خليفته الإمبـراطور ألفونس العاشر الاهتمام بالحركة العلمية وتشـجيع الترجمة من العربية إلى اللاتينية والأسبانية والإيطالية، فـفى الكيمياء - مثلاً - ترجمت أعمال أبى مسلمة، خاصة كتابه «غاية الحكيم» عـام ١٢٥٦م إلى الأسبانية بأمر مباشر من الإمبراطور ألفونس العاشر، ثم ترجمت بعد ذلك أعمال الرازى فى المجال نفسه. وفى علوم الصناعات الحرفية ترجـمت بعض الكتب والدراسات الخاصة بالأسلحة والسفن والـطواحين الهوائيـة والسواقى المائية الـتى تستخـدم فى الرى. ومن هذه الكتب «فرحة الأنفس» لابن غالب والذى نقل إلى اللاتينية.

واستمر التفـاعل الحضارى بين الثقافة العربية والثقـافة الأوروبية، حتى بعد سقوط الحكم العربى فى الأندلس. فقد اتجه المترجمون الأوروبيون إلى نقل الكثير من الكتب العربية التى ألفـها الرحالة والبحارة العرب فى فنون المـلاحة مثل تحديد مواسم الإبحار أو الاتجـاهات والمسارات، وكيفيـة الاستفادة من الرياح فى تسـيير السفـن وتوظيفهـا على أفضل وجـه. وعلى الجانب الآخـر قام العـرب باقتـباس واستعمال الأشرعة اللاتينية، التى كان الأوروبيون يستخدمونها فى سفنهم الشراعية التى صممت لها، وقد وصفها ابن حوقل بالتفصيل فى دراسة له. كما تأثر علماء الجيولوجيا والنبات والحيوان العرب، بشكل ما، بأفكار أرسطو الذى نقلت مؤلفاته إلى العربية فى ذلك الوقت، وخاصة نظريته فى التواصل المورفولوجى، وظهر هذا التأثير بـشكل خاص فى رسائل إخوان الصـفا، وفى مقدمة ابن خـلدون، خاصة الجزء الذى يتناول فيه العلوم الطبيعية.

ومن التأثيـرات المهمة التـى مارسها الـعرب على الثقـافة الأوروبية، كـتابة الأساطير والحكايات الزاخرة بالسحر والإثارة والجمال والغموض ويعد كتاب «ألف

ليلة وليلة» من أهم الكتب التى مارست تأثيرًا عميقًا فى الآداب الأوروبية بعد ترجمته عن اللغة العربية. وقد تميزت هذه التأثيرات بالتفاعل الجمالى والإنسانى للنص الأدبى العربى مع وجدان شعوب أوروبا وروحها ومشاعرها. وهو تفاعل بدأ كنتيجة للاحتكاك اليومى الطويل الأمد، والذى أدى إلى انتشار الكثير من الكلمات والمفردات العربية فى مجال التخاطب اليومى فى البلاد الأوروبية. ثم اتسعت التأثيرات الأدبية والفنية حين أدخل العرب فن الملحمة العربية إلى الأدب الأسبانى مع انتشار النصوص الشعرية والنثرية العربية التى دارت حول حروب الغزوات والفتوحات. كما اقتبس الأسبان من العرب أساليب وفنون روايات الشطار التى تحكى مغامرات البطل فى انتقالاته من بلد لآخر، وكانت شخصية الشاطر حسن هى النموذج الذى أغرم الروائيون الأوروبيون بمحاكاته، وإن اختلفت الخلفية الروائية والعادات والتقاليد. بل إن النقاد اعتبروا رواية «دون كيشوت» التى كتبها الأديب الأسبانى سيرفانتس، الرواية الأم لفن الرواية الحديثة فى العالم، فيما يتصل برسم الشخصيات والحبكة الروائية والخلفية الاجتماعية. وكانت متأثرة إلى حد كبير بروايات الشطار العرب من حيث أن الشاطر البطل هو العمود الفقرى للأحداث، واسمه هو عنوان الرواية، لكن عبقرية سيرفانتس أضافت إليه صفات وملحات مثيرة للسخرية، ميزته عن الأبطال التقليديين فى روايات الشطار. فهو ليس شابًا مثلهم فقد تجاوز الستين من عمره، لكنه كان مؤمنًا إيمانًا جازمًا بأخلاق الفرسان، ومصرًا على نشرها فى ربوع أسبانيا من خلال القدوة العملية الذى سيضربها بمواقفه ومغامراته، لكن مشكلته أن عصر الفروسية كان قد انتهى. ومن هنا كانت المفارقات والمآزق التى تكالبت عليه فى تنقلاته ورحلاته، فوقع فى الهوة التى تفصل بين الحلم والواقع، مجسدًا بذلك فلسفة الرواية التى اشتهرت بها والتى ظل سيرفانتس يكتبها ويراجعها بين عامى ١٦٠٥ و ١٦١٥، متأثرًا فى تصويره لحصان دون كيشوت بحكاية «حصان الأبنوس» التى وردت فى «ألف ليلة وليلة»، والتى تمت معالجتها أكثر من مرة فى روايات الأدب الغربى.

وأدخل العرب فن الرجز فى الشعر الأسبانى، وتركوا بصماتهم واضحة فى الشعر الغنائى والموسيقا الأسبانية من خلال التقطيع اللفظى الموسيقى للحروف

لاستخراج إيقاع مشترك بين الشعر العربى والشعر والموسيقا الأسبانية، لم يقتصر على الشعر الغنائى فحسب بل امتد ليشمل الشعر الروائى أو القصصى الأسبانى. كذلك فإن الرحلة التى قام بها الشاعر الإيطالى دانتى من الجحيم إلى المطهر إلى الفردوس فى ملحمته «الكوميديا الإلهية» كانت متأثرة إلى حد بعيد برحلة ابن القارح بين الجحيم والجنة فى «رسالة الغفران» لأبى العلاء المعرى. وكانت التأثيرات الأدبية والفنية العربية فى آداب الغرب وفنونه تجل عن الحصر لضخامتها وتشعبها بحيث كتبت عنها دراسات ومجلدات شكلت كيانًا ضخمًا فى الدراسات الاستشراقية.

لكن هذا الانفتاح الحضارى العربى المبهر على كل ثقافات العالم، حتى تلك التى تنتمى إلى الحضارات القديمة مثل البابلية والسومرية والسنسكريتية والبهلوية والسريانية والهندية والفارسية، هذا الانفتاح أُصيب بنكسة مزمنة بدءًا من القرن السادس عشر تحت وطأة الخلافة العثمانية التى سيطرت على سكان الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة، وقسمت الشعوب على أسس دينية، رغبة منها فى الاستعلاء والانعزال عن مجتمعات الفرنجة التى لا تدين بدينها. وبدلاً من تركيزها على العناصر الحضارية الإيجابية والخلاقة التى انطلقت بالحضارة العربية إلى آفاقها التى غيرت صورة العالم، انصرفت إلى ترسيخ سيادتها وتدعيم قدراتها العسكرية التى مكنتها من غزو أراضى أوروبا وفرض سيطرتها عليها لجمع أكبر قدر ممكن من أموالها. وأهملت الأمور الثقافية والعلمية والتكنولوجية والفكرية والأدبية والفنية وغير ذلك من نواحى الإبداع الحضارى، والتى تشكل الجوهر الفعلى للحضارة وقوة دفعها المتجددة. وهى قوة الدفع الذى أصابها الهزال أو الوهن بالتدريج، خاصة فى المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية، حتى مطلع القرن العشرين حين تمكنت منها عوامل التدهور والانهيار لدرجة أنها لقبت «برجل أوروبا المريض»، فى الوقت الذى رسخت فيه الحضارة الغربية قواعد انطلاقها إلى كل الآفاق والتى مكنتها من أن تكيل للخلافة العثمانية ضربات متتابعة حتى أجهزت عليها فى النهاية بالضربة القاضية، وقد تركت الشعوب العربية المنهوكة بالتخلف الذى استمر ما يقرب من خمسة قرون نهبًا للأطماع والقوى الأوروبية الصاعدة التى مهدت الطريق للتدخل الغربى بعد ذلك.

من هنا كانت الفجوة أو الهوة العثمانية التى فصلت بين العرب الأجداد فى حضارتهم الزاهرة والعرب الأحفاد فى تخلفهم المأسوى لما يقترب من خمسة قرون فرضت عليهم عوامل السكونية والجمود واليأس والشتات والضياع والسلبية التى بلغت حد الغيبوبة، عندما أصبح الهم الأساسى للفرد العربى أن يحافظ على حياته بكل الوسائل المتاحة حتى ينفذ بجلده من البطش العثمانى، أما القضايا العامة أو القومية فلا قبل له بها. وقد أدى هذا بدوره إلى غياب القدرة على الفعل الجماعى أو القومى الذى يعنى أيضًا غياب إرادة غالبية أفراد الجماعة. ولا شك أن الفرد هو الوحدة الأولى والأساسية لهذه الإرادة الجماعية أو شبه الجماعية. وإذا غاب وعى الفرد وإدراكه لهذه الحقيقة الجوهرية التى تجسد المصلحة الاستراتيجية للجماعة والتى تحتاج إلى جهده وتضحيته وتكريس فكره لتحقيقها، فإنها تغيب أيضًا وتصبح حلمًا مستحيل التحقيق. وعندما تستمر هذه الغيبوبة ما يقترب من خمسة قرون، فإن المشكلة تتحول إلى معضلة تحتاج إلى جهود خارقة على كل المستويات للاستيقاظ من هذا الكابوس المزمن.

وقد أدت هذه الغيبوبة الحضارية إلى إصابة الفرد العربى بحالة معقدة وراسخة من الشيزوفرانيا أو الفصام العقلى الذى جعله يسقط فى الهوة السحيقة بين القول والفعل. فهو يقول فى العلن ما يجنبه الوقوع تحت بطش السلطة، ويفعل فى الخفاء ما يمكنه من تحقيق مصالحه الشخصية خاصة إذا كانت عاجلة. يظهر أمام الآخرين كشخص متسق تمامًا مع متطلبات الدولة بل وعاشق ومتحرق شوقًا لتنفيذ ما تأمر به، وفى حياته الخاصة بل والسرية يسلك كشخص آخر لتحقيق مصالحه ورغباته الشخصية بصرف النظر عن مدى شرعيتها، ذلك أن تحت وطأة الطغيان والبطش الديكتاتورى غالبًا ما تصبح القيم الأخلاقية نوعًا من الرفاهية كما لو كانت موانع مضافة إلى موانع القهر السلطوى.

من هنا كانت حالة اليأس والتشاؤم والتخاذل التى أفقدت العرب القدرة على مجرد التطلع إلى آفاق التقدم والتطور التى ترنو إليها الشعوب الأخرى وتسعى جاهدة لبلوغها بكل الوسائل العلمية والتكنولوجية. فمن الواضح أن فكرة التقدم

هى من الخصائص المميـزة للعصر الحديث على مدى القرون الثـلاثة الماضية وحتى الآن، أى عندما كـان العرب يتجرعـون كؤوس البطش والقهـر تحت وطأة كابوس الحكم العثـمانى. ذلك أن فكرة التقدم الحـضارى حديثـة الظهور فى تاريخ الفكر الإنسانى بحيث لا يزيد عمرها على هذه القـرون الثلاثة الأخيرة. ذلك أن البشرية عـاشت قبـلها على فـكرة العصـر الذهبى الذى ارتبـط بالماضى ولن يتكرر، لأن البشـرية تبتعـد بمرور الأيام عن هذا المثل الأعلى، وبالتالـى فإن الحيـاة تنتقل من أفضل إلى أسوأ، وأن العالم يسير من كمال إلى نقص ونسى المؤمنون بهذه الفكرة المثاليـة أو الخيـالية أن الماضى كان مليـئًا بالسلبـيات والمخازى وعـوامل الانحطاط والتخلف، شأنه فى ذلك شـأن أى زمن عاشه البشر بسلبيـاتهم ومخازيهم. لكن لأن الماضى انتهى إلى غيـر رجعة، ولم يعد هناك خوف مـنه لأن الإنسان يستطيع أن ينتقى منه المظاهر والمواقف التى تكمل نقصه وتشعره بالرفعة، كما يستطيع أيضًا أن يتجـاهل سلبيـاته ومخازيـه بل وينكرها كأنهـا لم تكن، فإنه يحن إليـه دائمًا لإحساسه الشديد بالألفة معه، على الرغم من أنه لم يعشه بمعنى الكلمة. ذلك أن حنينه إليه هو فى حـقيقتـه حنين إلى صورة مثاليـة وخيالية ترسم مـلامح فردوس أرضى تهفـو النفس البشرية إليه. أمـا الخوف الحقيـقى فهو من المستـقبل الذى لا يعرف أحد ملامـحه على وجه التحديد، ولذلك فليس هناك حنين إلى المـستقبل، وإذا وجد فـإنه لا يمكن أن يخلو من الخوف من عدم تحـقق الأمل المنشود بل ومن انقلاب الأمـور رأسًا على عقب، مهـما كان الإنسان مـتفائلاً ومسـتبشرًا خـيرًا، لدرجة أن الخوف من المسـتقبل فى الثقـافة العربية الشعـبية شرط ضـرورى لتحقق الأمل المنشود. وفى هذا يقـول المثل الشعبى: «ما تخـاف منه لايأتى أحسن منه». وهذا الإحساس الدفين كان نتيجة للخوف الذى عشش فى قلوب العرب وعقولهم طوال قرون الحكم العثمـانى لدرجة القول بأنه أصبح طبيعـة ثانية لهم أو جزءًا من شخصيـتهم. فقد كان هذا الحكم تجسـيدًا للقدر الذى لا فكاك لهم منه، ومن هنا كانت الغـيبوبة بمثابة الحل الوحـيد بل والسعيـد للهروب من مواجهـة هذا القدر، والاستسلام الكامل لما تأتى به الأيام.

من هنا كان الشعر العربى زاخرًا بالحنين إلى الماضى، والبكاء على الأطلال، والشكوى من الزمن الجائر على مصير البشر. وحتى الآن، أى فى مطلع القرن الحادى والعشرين، يطلع شباب المغنين والمطربين العرب على جمهورهم ببعض الأغانى الزاخرة بالتوجع والأنين والشكوى سواء من ظلم القدر أو غدر الحبيب الذى غالبًا ما يكون تجسيدًا مصغرًا وحيًا لهذا الظلم. وكأن هؤلاء الشباب لا يملكون أية إرادة فى مواجهة ما يجرى لهم، فى حين أنه يفترض فيهم أن يكونوا نموذجًا للشباب المتوثب الطامح لحياة جديدة تليق به، والقادر على الإمساك بزمامها بقدر الإمكان، وخاصة أنهم يعيشون عصرًا يؤمن فيه الجميع بفكرة التقدم وضرورته.

وهناك من يقول إن الكتابات والدراسات العربية زاخرة بالحماس الشديد لفكرة التقدم الحضارى للمنطقة العربية، وهذا صحيح، لكن هذه الملاحظة تجرنا مرة أخرى إلى الفصام الذى تعانى منه الشخصية العربية بين القول والفعل. فنحن نتفجر حماسًا عند كلامنا عن فكرة صادفت هوى فى نفوسنا، لكن عندما يبدأ الكلام عن مرحلة التنفيذ أو التطبيق فإننا نتملص منها وندير لها ظهورنا بالحماس نفسه. فما أسهل الكلام بألفاظه المنمقة الرنانة، وما أصعب التنفيذ بمشكلاته وعوائقه المجهدة، أو كما يقول أبناء الأسكندرية: «الكلام ليس عليه جمرك». ويبدو أن هذا التهرب العربى من حمل المسئولية والالتزام بها، كان نتيجة للقهر والبطش والظلم الذى عانى منه العرب على أيدى العثمانيين الذين عاملوهم فى مواقف وأحداث جماعية وفردية على أنهم عبيد فعلاً وليس مجازًا. وعندما تستمر العبودية ما يقترب من خمسة قرون، فإن عناصر المسئولية والمبادرة إلى العمل الإيجابى المثمر فى مجالات التطور والتقدم الحضارى، لابد أن تتلاشى تمامًا، لأن الحرية هى الشرط الأساسى لحمل المسئولية. وتتمثل الكارثة أو تتواصل لأن انهيار الإمبراطورية العثمانية لم يؤد إلى التخلص من جذور تقاليد الطغيان والديكتاتورية والقهر والعبودية التى كانت من الخصائص الأساسية لأساليبها فى الحكم، ولأن هذه التقاليد والخصائص كانت قد ترسخت كنظام لتسيير دفة الأمور فى البلاد التى وقعت تحت وطأة الاحتلال العثمانى، وكان من الصعب أن تزول بزوال

الإمبـراطورية. وعندما جـاء الحكام العرب ليحلوا مـحل الولاة الأتراك، لـم يكن أحـد منهم قـد تمرس بالفكر الديمقـراطى، ولـم يجـدوا سوى السـيـر على النهج العثمـانى الذى تقولبوا فيه هم وأجـدادهم. وكان التحول الوحيـد الذى جرى قد تمثل فى تغـيـير الصفة الملازمـة للديكتاتورية بحيث أصـبحت عربية بعـد أن كانت عثمانية أو تركـية. وكان من الطبيعى أن تستمر هذه الروح السلـبية الخانعة فى كل أرجاء المنطقة العربية، خاصة فى الأجزاء التى وقعت فريسة للاحتلال الجديد الذى تمثل فى الإمبـراطوريتين البريطانية والفرنسـية. وكانت الحركـات التى قاومت هذا الاحتلال واستطاعت أن تتخلص منه بالفعل بمثابة الاستثناء من القاعدة التى كانت سائدة من قبل واسـتمرت بعد ذلك، فسرعان ما كـان العرب يعودون إلى الجذور السلبية والخانعة التى زرعها العثمانيون ورسخوها فى وجدانهم عبر القرون، والتى أثبتت قدرتها الفائقة على مقاومة أية بشائر للتقدم الحضارى.

إن التقدم بطبـيعته يشترط ضـرورة النظر إلى الماضى فى إطاره الخاص به أو سياقه الـصحـيح سـواء على المستوى العقلى أو الفكرى أو الثـقافى أو التاريخى، باعتبـاره مجرد مرحلة كانت موجـودة وانتهت بتغير الزمن وقـدوم الحاضر. ومن البدهيات المنطقـية المطلقة استحـالة استرجاعه أو العـودة إليه لأن التاريخ لا يكرر نفسه أبدًا وذلك على عكس المقولة الخاطئة علمـيًا ومنطقيًا والتى تتحدث دائمًا عن تكراره. فمـهما كـانت مظاهر ذلك الماضى الحضارية تشـبه بعض ملامح الحـاضر الراهن، فإنه تشابه يظل مظهريًا إلى حد بعـيد، لأنه بمجرد فحص الآليات الكامنة فى طيات الحاضر والتى أدت إليه، يتضح أنها مخـتلفة فى طبيعتها وجوهرها تمامًا عن تلك التى شكلت الماضى، وبالتالى لابد أن تؤدى إلى نتائج بنفس الدرجة من الاختلاف، وأى تفكير علمى متسـق يؤكد أن هذه بدهيات لا تحتاج إلى نقاش أو إثبات، لكن يبـدو أن العقل العربى أدمن عمليـات الجدل العقيم حـول البدهيات التى فرغت منهـا شعوب الحضـارة المعاصرة، لتنطلق إلى آفاق الـتغيير المـتجدد. وتكمن المفارقة العجيبة فى أن العرب اعتـادوا شجب ما يسمى بالمناقشات البيزنطية بل والسخرية منها، لكن نظرة عابرة منهم إلى أساليب مناقـشاتهم العقيمة، خاصة

للبدهيات، توضح لهم أنهم تفوقوا على البيزنطيين بمراحل، برغم أن أكثر من ستة قرون تفصل فيما بينهم. ولو كانت هذه المناقشات العقيمة محصورة فى العبارة الشهيرة «وفسر الماء بعد الجهد بالماء» لهان الأمر، لأنه فى النهاية فسره بأنه ماء ولم يحاول لى عنقه ليثبت أنه شيء آخر، لكن المناقشات العربية الراهنة تحاول كسر عنق البدهيات وليس مجرد ليّه باثبات أن الحاضر هو الماضى، وأن الزمن قد توقف عن السير أو اتبع الأمر العسكرى الشهير «محلك سر» على أحسن الفروض.

وترتبط فكرة التقدم ارتباطًا وثيقًا بفكرة أخرى ذات أهمية حضارية بالغة وهى فكرة التطور، وإن كانت أحدث فى الظهور. فقد ظل العقل البشرى حتى مطلع القرن التاسع عشر يؤمن بأن الأفكار والقيم والمفاهيم والمبادئ الاجتماعية وكل ما توصل إليه الإنسان فى هذا المجال، عبارة عن حقائق ثابتة وجوهرية وغير قابلة لأى تغيير. وقد سمى الفلاسفة القدماء وربما بعض المحدثين أيضًا، هذه الثوابت «جواهر»، أما كل ما قد يطرأ عليها من تغييرات مظهرية، فقد سموه مجرد «أعراض» أو «مظاهر» لتلك الجواهر. وقد بدأ هذا المنظور الفلسفى فى الرسوخ بالمبدأ الذى أسماه أرسطو «قانون الهوية» الذى يؤكد استحالة عملية التفكير أصلاً إذا لم تكن هناك هوية ثابتة لكل المعطيات التى تصبح محلاً أو موضوعًا لعملية التفكير.

وعندما حل القرن التاسع عشر، بزغ منذ مطلعه مفهوم جديد ومختلف تمامًا جعل فكرة التغير تحل محل فكرة الثبات، بحيث أصبح مفهوم التطور منطلقًا وأساسًا وحيدًا لتفسير كل المعطيات والأشياء والأفكار والرؤى والأيديولوجيات والمبادئ والقيم، ذلك أن كل ما يمت للحياة البشرية بصلة خاضع لديناميكية الحركة التى تتخذ من التطور أساسًا لها، بدلاً من استاتيكية أو سكونية الثبات التى تتخذ من الدوام والاستمرارية أساسًا لها. وانطلقت البشرية من مرحلة التفكير المطلق الذى اعتاد ثبات الوجود إلى مرحلة التفكير النسبى الذى أدرك أن كل شيء متغير ونسبى. وبحكم أن النسبية هى قانون الوجود البشرى، فإن الحكم على جدوى الأشياء والأفكار رهن بمدى صلاحيتها وفائدة الالتزام بها وتطبيقها فى إطار

ملاءمتها للعصر. وهذه النسبية ترسخ الفكرة الديمقراطية فى التطبيقات السياسية الخاضعة للتطوير والتحديث الذى يغير المناهج والمسارات بناء على النتائج الجديدة والمختلفة المتولدة من التجارب العملية.

أما الديكتاتورية فتحب أن تقيس أفضلية الفعل بفكرة مطلقة مرجعية، لأنها ترسخ سطوة الديكتاتور من خلال القوالب أو الشعارات أو المرجعيات التى تكتسب فى مناخ التفكير الثابت المطلق رهبة بالغة يستخدمها الديكتاتور كسلاح يستمد هو منها الرهبة الشخصية التى تحيط به، والتى تحيل الشعب إلى قطيع رهن إشارته. فهو يأخذ لنفسه حق تطبيق هذه القوالب أو تفسير هذه الشعارات أو اعتماد هذه المرجعيات، ليضع أعناق البشر فى قبضته بعد أن يطلع عليهم وقد ارتدى قناع هذه المبادئ المطلقة أو التى يدعى دائمًا أنها مطلقة وغير قابلة للتغيير. هكذا ارتدى هتلر قناع النازية، وموسولينى قناع الفاشية، وستالين قناع الشيوعية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. لكن الأيام أثبتت زيف هذه الادعاءات التى تتمسح بالقيم المطلقة أو ترتدى أقنعتها، وتحطمت هذه القوالب الصماء التى لم تصمد لحتمية التطورات والمتغيرات برغم صلابتها وجبروتها فى زمنها. فلم يتوقف الصراع بين سلطات القهر الديكتاتورى وطاقات المقاومة الديمقراطية، حتى اكتشف العقل البشرى فكرة الأهداف الجماعية المشتركة التى تؤكد أن البشر لا يأتون إلى هذه الحياة وفى أيديهم القيود وفى أعناقهم الأغلال التى صنعها بشر منحوا أنفسهم صلاحيات وحقوقًا تخول لهم التحكم فى مصائر الآخرين، بل يدخلون الحياة بأهداف جماعية مشتركة بهدف تحقيقها لتحسين نوعية حياتهم. لكنها أهداف مرنة ومستوحاة من ظروف المعيشة ومشكلاتها، ويمكن أن تتغير إذا ظهرت مستجدات على الساحة حتى لا تتحول إلى عقبات أو عراقيل فى وجه التطور إلى الأفضل. ومن الطبيعى أنه كلما تغيرت هذه الأهداف، تغيرت بالتالى الآليات والوسائل والمناهج ومعها الأفكار والأيديولوجيات والمرجعيات.

وكان من الممكن للدول العربية أن تتبنى مثل هذه الأهداف الجماعية المشتركة، فهى لا تعانى من قلة العدد، ولا من قلة الثروة، ولا حتى من قلة

المعرفة التى أصبحت متاحة لكل من يطلبها، لكنها تعانى من قلة الحرية والديمقراطية. تتمتع البلاد العربية بوفرة الثروات الطبيعية، وفى مقدمتها أكبر مخزون للنفط فى العالم، لكنها تقاسى من وفرة الاستبداد السياسى، فى حين أن الثروة لا تعود أو ترتد على المجتمعات العربية بأى خير، كما أن الاستبداد لم يحقق لها أى استقرار. وكانت النتيجة أن حقيقة الدول العربية انكشفت أمام العالم أجمع، خاصة عجزها عن إدارة شئونها، وضعفها أمام أعدائها، وتحولها إلى عالة على النظام العالمى الجديد، واستسلامها للمبادرات الأمريكية لحل مشكلاتها، بل سعيها وراءها وكأنها لا تدرك أنها فى أساسها منحازة إلى إسرائيل ومتنكرة للحقوق العربية. ثم وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتزيد الطين بلة، وتضاعف من حدة الكوارث التى دخلت بالمنطقة العربية إلى مرحلة الشتات والاهتراء لتمد جذور الغيبوبة الحضارية العربية فى أعماق لم تبلغها من قبل.

فمن الواضح أنه منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية فى الولايات المتحدة، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة فى بؤرة الضوء والتخطيط للتعامل معها من منطلقات سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية وإعلامية وفكرية مختلفة تمامًا عن تلك التى كانت تتبع قبل هذه الأحداث، وذلك على أساس أن ما يحدث فيها من قلاقل واضطرابات يؤثر بالسلب على الأمن القومى الأمريكى وأيضًا العالمى. وبالفعل انهالت المبادرات من كل حدب وصوب على المنطقة العربية، كان أشهرها المبادرة الأمريكية التى تزعم أنها تريد نشر الديمقراطية وترسيخها فى المنطقة، وتضع نهاية للديكتاتوريات التى تملأ المنطقة ظلمًا وجورًا. وركبت أوروبا الموجه المواتية فسارعت لتقديم مبادرتها الخاصة التى تنافس المبادرة الأمريكية وتهدف أيضًا إلى رسم «خريطة طريق» لعمليات الإصلاح المنشودة. ونظرًا لأن المبادرات يمكن أن تكون لعبة سياسية وإعلامية على المستوى النظرى الذى قد لا تتجاوزه إلى المستوى العملى التطبيقى، لكنها يمكن أن تملأ فراغًا على طريقة «نحن هنا»، فقد انفتحت شهية الدول العربية لهذه اللعبة التى لا تكلفها كثيرًا، خاصة إذا ظلت رهينة الإطار النظرى، فسارع

عدد منها لتقديم مبادرات تتفق فى شىء واحد هو رفض الإصلاح القادم من الخارج، والتأكيد على ضرورة إعادة ترتيب البيت العربى من الداخل، والاعتماد على عناصر القوة الكامنة فيه. وطرحت أكثر من دولة رؤيتها للإصلاح السياسى والاقتصادى، وكأنها تخلصت أخيرًا مما كان يعوقها عن القيام بهذه المهمة الحضارية والقومية نتيجة لإعلان المبادرتين الأمريكية والأوروبية!!! ذلك أن العرب يتحركون دائمًا بدافع خارجى وإن كانوا يدعون بغير ذلك، والدليل على ذلك أنه بمجرد تراجع هذا الدافع الخارجى لسبب أو لآخر، فإنه سرعان ما تعود الأمور إلى سيرتها الأولى فى المنطقة العربية. فقد أثارت هذه المبادرات جدلاً كبيرًا فى معظم المحافل السياسية العربية، وكعادة العرب، انهمكوا باستمتاع شديد فى الجدل والمحاكاة وإبراز الحجج والأدلة والبراهين الكفيلة بأن يعلو صوت كل طرف على الطرف الآخر، لكن لم تتخذ خطوة عملية واحدة تحرك الأمور على أرض الواقع العربى.

على هذه الخلفية الإقليمية والدولية الزاخرة بالأحاديث والندوات والمحاضرات والمقالات والدراسات بشتى اللغات عن الإصلاح السياسى والاقتصادى فى المنطقة العربية، صدر باللغة الفرنسية فى باريس كتاب «تحديات العالم العربى» فى عام ٢٠٠٤، وهو عبارة عن خلاصة الأفكار والتيارات والتوجهات والمناقشات والأبحاث التى قدمت فى ندوة دولية نظمها مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية فى باريس بالتعاون مع معهد العالم العربى فى صيف ٢٠٠٤، وشارك فيها رهط من رجال الفكر وخبراء الاستراتيجيات وعلماء السياسة سواء من فرنسا أو المنطقة العربية.

وأشرف على المادة العلمية للكتاب باسكال بونيفاس مدير مركز العلاقات الدولية والاستراتيجية والذى اشتهر بنزاهته العلمية، وموضوعيته الأكاديمية، وغزارة دراساته القيمة إذ أصدر أكثر من أربعين كتابًا، منها على سبيل المثال كتاب «إرادة العجز»، وكتاب «دروس الحادى عشر من سبتمبر»، وكتاب «فرنسا والإمبراطورية»، وكتاب «من يتجرأ على نقد إسرائيل»؟. وهذا الكتاب الأخير أثار زوبعة عنيفة من الرفض والتهديد فى الأوساط الفرنسية والأوروبية لأنه توغل فى

منطقة تعتبر محرمة من قبل الدولة العبرية وشبكتها الأخطبوطية من العملاء والمؤيدين. فقد اخترق عدة محاذير منها معاداة السامية ونفوذ اللوبى اليهودى فى فرنسا. وكانت نتيجة هذه الجرأة غير العادية أن واجه يونيفاس هجومًا كاسحًا تراوح بين الرسائل البريدية والإلكترونية التى تحمل إهانات وشتائم بل وتهديدات بالقتل وبين الضغوط المتصاعدة عليه فى مجال عمله لإعاقته عن مواصلة مهمته الفكرية والتنويرية، ومع ذلك لم يتراجع عن نظرته المحايدة وفكره الموضوعى والواقعى فى آن واحد، فهو يرفض خداع النفس أو خداع الآخرين ويرى الأمور فى حجمها وضوئها الحقيقيين.

لا يتجاهل يونيفاس أو ينكر جبروت الدولة العظمى (أمريكا)، لكنه يرى أن فرنسا وأوروبا يمكن أن تلعبا دورًا يعيد التوازن إلى العلاقات الدولية، ويرفض التعامل مع العالم العربى على أنه مجرد قطعة عقارية، وينعى على العرب الفراغ السياسى الذى يمسك بتلابيبهم، ويجعل منطقتهم مفتوحة ومباحة لكل أنواع الأعاصير التى يمكن أن تجتاحها. ولذلك كان يونيفاس صاحب فكرة الندوة التى تحول ما دار فيها إلى مادة علمية لهذا الكتاب «تحديات العالم العربى» الذى غطى بالدراسة والتحليل قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية ملحة، خاصة فى عصر آليات العولمة المتوحشة التى تحكمه وتطغى عليه بنظريات مجحفة ومغرضة هللت لها أجهزة الإعلام الغربى مثل نظرية «صدام الحضارات» للمفكر الأمريكى صامويل هانتنجون.

ويدور الكتاب حول منظومة من المحاور، تأتى فى مقدمتها العلاقة بين الاتحاد الأوروبى والعالم العربى، والعلاقة بين الديمقراطية والتحديات الاجتماعية، والعلاقة بين الأمن القومى والتحديات الاستراتيجية، والعلاقة بين معطيات الجغرافيا السياسية الخاصة بالمنطقة العربية والتحديات الاقتصادية، خاصة فى زمن العولمة التى أصبحت كأنها قدر محتوم لابد من مواجهته بطريقة أو بأخرى لاستحالة تجاهله أو التهرب منه، وكذلك الموقف العربى فى مواجهة حوار الحضارات وتلاقح الثقافات كنوع من الرد بل وتفنيد نظرية صدام الحضارات التى أثارت جدلاً واسعًا ولا تزال، فى معظم الأوساط الثقافية والسياسية.

ويفرد الكتاب مساحات كبيرة لدراسة العقبات التى تعترض مسيرة الدول العربية والتى لا يمكن تبرئة أمريكا منها، مع التركيز على المنظور الثقافى الذى يعتبر المعركة برمتها معركة ثقافية وحضارية فى المقام الأول، وربما كان هذا التوجه لأن معهد العالم العربى المشارك فى تنظيم الندوة يعتبر الثقافة بمعناها الشامل محورًا أساسيًا لمهمته الاستراتيجية، وخاصة أن نظرية صدام الحضارات أصبحت عنوانًا أو رمزًا أو أيقونة العصر الذى بدأه العالم بعد سقوط حائط برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وانفراد أمريكا بالقرار الدولى. كذلك ركز الكتاب على المعطيات المتوسطية باعتبار أن أوروبا تهتم بالبعد المتوسط للدول العربية، وتؤمن بأن البحر الأبيض المتوسط يجب أن يكون بحيرة سلام، وتنتهى صورته التاريخية كعائق طبيعى بحيث يتحول إلى أداة تواصل بحرية وثقافية. فهو بحر يشكل بيئة ثقافية متميزة وخاصة به، لدرجة أن بعض الأنثربولوجيين يستخدمون مصطلح «ثقافة البحر المتوسط». فهناك سمات وخصائص مشتركة بين دوله سواء الواقعة شماله أو جنوبه. وهذا تأكيد لريادة طه حسين فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر» منذ حوالى سبعين عامًا، حين أشار إلى الصلات الثقافية والعلاقات الحضارية العريقة بين مصر وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ويدعم الكتاب بإصرار وقوة فكرة حوار الثقافات ويرفض تمامًا تصادمها، فلا يمكن أن تكون الآلية التى تحكم العلاقات الثقافية محصورة بين اختيارين لا ثالث لهما، أى إما أن تكون فى حالة حوار أو تكون فى حالة صدام. فهذا فصل تعسفى ومغرض وضيق الأفق لأنه ينفى مفهوم التطور، وينسف مفهوم التفاعل الحضارى بل ويلغى مفهوم التاريخ كسجل للبشرية وكعلم يدرس الأسباب والنتائج التى ترتبت على التفاعلات الجارية دون توقف بين مختلف عناصره وعوامله وأحداثه ومواقفه وحتى صراعاته التى قد تنطوى على صدامات تأخذ شكل الحروب والمعارك العسكرية، لكنها كلها حالات مؤقتة بل وعابرة لأنه سرعان ما تعود التفاعلات لتحل محلها، ذلك أن التفاعل هو منطق التاريخ المستمر فى حين أن الصدام هو الاستثناء العابر أو المؤقت. ولو كان الصدام هو منطق التاريخ،

فسيكون التاريخ فى هذه الحالة مجرد شذرات متناثرة أو جزر منعزلة وبالتالى ستنتفى عنه صفة أو خاصية التاريخ أصلاً، لأن حلقاته أو مراحله ستتفكك وستنفصل عن بعضها بعضًا على أساس أن الصدام ينهض على قانون قوة الطرد المركزى فى حين يعتمد التاريخ على قوى التجاذب التى تؤدى إلى التفاعل ثم التطوير والتقدم. إن لمفهوم الصدام خطورة بالغة وغير محدودة على حاضر ومستقبل المنطقة العربية والمتوسطية، باعتبار أن حوض المتوسط كان بمثابة بوتقة انصهرت فيها ثقافات المنطقة وتفاعلت عبر عصور متتالية ومتعاقبة، أما الصدامات التى شهدها هذا البحر فكانت مجرد معارك بحرية أو برية على شواطئه، اشتعلت ثم انطفأت مثل كل المعارك عبر التاريخ.

ويسلط الكتاب الأضواء الفاحصة على حقيقة سعى الولايات المتحدة لفرض قيمها وأنماطها الثقافية والسلوكية على الدول الأخرى وخاصة الدول العربية حتى خلال مشاريعها الخاصة بنشر الديمقراطية فيها. هذا السعى يتنافى مع مبدأ الحوار والديمقراطية، لأن أمريكا تفسر العولمة السائدة فى العالم الآن بأن كل شىء يجب أن يتأمرك، فليس هناك فرق فى نظرها بين العولمة والأمركة. فالأنماط الثقافية الأمريكية هى السقف الذى يجب أن يمتد فوق رؤوس الجميع، وليس هناك سقف أعلى منه. ولذلك مهما استطالت الأعناق فلا يمكن أن تتجاوزه، بل إنها لن تستطيع أن تبلغه فى معظم الأحيان. وهذا يعنى أن الصيغة التى ستحكم العلاقات الدولية ستكون «صيغة الثقافة الغالبة» فى مواجهة «الثقافة المغلوبة» إذ إن الأولى تفرض نفسها على الأخرى التى لا تملك سوى الامتثال. وهذا تطبيق صريح ومباشر لنظرية هانتنجتون فى صدام الحضارات لأن نهاية أو نتيجة الصدام بين طرفين لابد أن تكون بين غالب ومغلوب.

أما بالنسبة للإصلاح السياسى فى المنطقة العربية بصفته القضية المطروحة فى معظم المحافل الثقافية والسياسية والإعلامية، فإن الكتاب يحاول حسم القضية من خلال المفهوم الشامل للإصلاح بصفة عامة، وتطبيق التعددية وممارسة حرية الفكر والتعبير بصفة خاصة. وينصح بأن ينفتح العالم العربى على «العوالم» الأخرى

دون أية حساسيات أو مخاوف لأن الثقافات لا تندثر ولكن تتشكل من خلال علاقات التأثير والتأثر فيما بينها لتكون المنظومة الأساسية للثقافة العالمية. وهذا الانفتاح العربى ضرورة ملحة لأن العولمة همشت الإسهامات العربية فى الحضارة الإنسانية بعد أن سادت المعلوماتية والتكنولوجيا الإلكترونية التى تعد فى مقدمة أدوات العولمة وأسلحتها. فليس هناك دور عربى يمكن رصده فى هذا المجال الحيوى إلا «دور المتلقى»، أى نفس الأدوار السلبية أو الهامشية التى اعتادها العرب منذ أجيال. ولعل الأخطر فى هذا المجال قدرة أجهزة العولمة الإعلامية على غسل مخ هذا المتلقى. وحتى النخب الثقافية والفكرية القادرة على كشف أساليب غسل المخ العربى وتعريتها، تجد نفسها فى النهاية محاصرة بطبقة رجال الأعمال التى قفزت لتحتل واجهة الأحداث وتتصدر المسيرة السياسية من خلال التحالف بينها وبين النخبة السياسية.

ويحلل الكتاب الإحباطات التى تنهش هذه النخب من الداخل عندما تشعر أن حياتها تحولت إلى سجن كبير يفصلها عن العالم الخارجى، ويصبح كل همها أن تهرب منه لتخرج من حالة الإفلاس الجاثم على أنفاسها وذلك من خلال تحقيق الحوار مع الآخر المسيطر على مقدرات الأمور فى العالم المعاصر. لكن تظل هناك حقيقة راسخة تؤكد أنه لا مجال لأى حوار بين الثقافات إذا غاب الشعور بالندية بين العرب والغرب. وتحت وطأة الإحساس بالتهميش والهوان والإنكسار والإحباط الذى تطفح به الروح العربية، يصبح من المستحيل إقامة هذا الحوار المنشود. وقد تتصور النخب العربية أن إخراج الواقع العربى من الهوة التى بلغ قاعها لابد أن يبدأ بدور تنهض به الدول الغنية وآخر تضطلع به المنظمات الدولية. لكن هذه أحلام أو أوهام مثقفين لأنه فى زمن الهيمنة الأمريكية، لا يمكن أن تقوم المنظمات الدولية بأى دور ثقافى أو سياسى. ذلك أن السياسة الأمريكية واضحة فى هذا الشأن وتتمثل فى تقزيم أو تهميش هذه المنظمات سواء أكانت دولية أم إقليمية.

ولا تتوقف تحديات العالم العربى عند هذا الحد بل تمتد لتشمل التحدى الاقتصادى مثل مشكلة المياه، وظاهرة التصحر، والمشكلة السكانية. وأيضًا التحدى السياسى والأمنى الناتج عن أزمة السلام الخانقة فى المنطقة العربية التى تزخر

بأحداث العنف، والعنف المضاد، سواء فلسطين المحتلة أو العراق، وهو التحدى الذى يؤثر بالسلب على التوازن الجيوستراتيجى. وهذا بالإضافة إلى الأزمات العربية الأخرى التى تتمثل فى البطالة، والأمية، وتهميش دور المرأة، وضعف الاستثمار، وغياب الحريات، وزيادة الفقر برغم الثروات الطبيعية الضخمة الكامنة فى باطن الأرض. وهى كلها سلبيات وعثرات وعراقيل فى حاجة لاستراتيجية شاملة حتى يمكن التخلص منها. وهذه الاستراتيجية ليست مستحيلة لأن دولاً أخرى استطاعت أن تطبقها وتخلصت من كل ما كان يعوق تقدمها لتعيش على مستوى العصر.

وكان من الطبيعى أن يشير الكتاب إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية التى حددت خطوطها اتفاقية برشلونة التى عقدت عام ١٩٩٥، ورسمت لها دوائر التعاون السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى تربط شمال المتوسط بجنوبه، على أساس أن الأشكال المختلفة للتعاون مع الاتحاد الأوروبى هى بدون شك خطوة أولى على طريق الألف ميل من أجل تجاوز الأزمات وإحلال الرفاهية والاستقرار فى المنطقة العربية الممتدة جنوب البحر المتوسط. لكن هذه الخطوة لا تخرج عن كونها رؤى أكاديمية خاصة لا تمثل خطة متكاملة لعلاج هذه الأمراض، فهى اجتهادات يمكن أن تنير جنبات طريق إعادة ترتيب البيت العربى من الداخل بإرادة عربية خالصة تتوسل بكل أساليب العلم والتكنولوجيا الحديثة التى أصبحت متاحة للجميع.

ولن يساعد العرب فى هذه المهمة المصيرية والشاقة سوى لغة الأرقام التى أهملوها تمامًا بعد أن غرقوا حتى آذانهم فى لغة البلاغة والبديع والتلاعب بالألفاظ، وإثارة الانفعالات الفوارة، وتغييب العقل. فليست هناك لغة أكثر موضوعية ومنطقية وحيادية وصدقًا من لغة الأرقام التى لا تعرف الانحيازات الفكرية أو الأيديولوجية أو السياسية. ولذلك تحرص الدول الحضارية على توظيف علم الإحصاء فى كل المجالات لأنه يرسم لها دائمًا خرائط المسارات الصحيحة التى يجب أن تتبعها، والطرق المسدودة التى يجب أن تتجنبها أو ترجع عنها إذا كانت قد دخلتها. ويبدو أن العرب يتجنبون استخدام لغة الأرقام حتى لا تفضح عجزهم فى مجالات التنمية البشرية، أو الأساليب الإدارية، أو الأداء العام، أو

الحريات الفردية والمدنية، أو حقوق الإنسان، أو وضع المرأة، أو حالة التعليم أو غير ذلك من السلبيات أو الإخفاقات التى تضع بعضهم فى ذيل قائمة الدول المتحضرة، والبعض الآخر فى ذيل قائمة الدول النامية أو المتخلفة.

لقد اعتاد العرب إهدار الوقت وتضييع الفرص السانحة فى حين أن الشعوب اليقظة المتحضرة تتفنن فى صناعة وابتكار هذه الفرص إذا لم تسنح لها من تلقاء ذاتها. لكنهم الآن بلغوا زمن العولمة الذى لم يعد فيه وقت ليضيعوه، وخاصة أنهم لم يفكروا بعد فى مشروع حضارى أو تحديثى أو نهضوى يمكن أن يشكل قطبًا لجذبهم والتعامل معه بطريقة أو بأخرى. كما لم يعد هناك وقت للشعارات أو الأوهام، أو الاتهامات التقليدية بأن هناك مؤامرات تحاك لهم فى الظلام، أو الهروب من المسئوليات، أو التعلل بالأولويات المملة والمتكررة بدون مبرر مثل أولوية المواجهة الخارجية التى تستحيل هى نفسها فى ظل حالة الضعف والركود والغيبوبة الحضارية والثقافية التى أصبحت من ملامح الشخصية العربية. فالأولويات الحقيقية التى يتحتم العمل الجاد من أجلها دون تسويف، تتمثل فى قضايا بناء الإنسان العربى بصفته حجر الزاوية فى أية نهضة حضارية يمكن إنجازها، وهى القضايا التى تعتبر جوهر الديمقراطية وهدفها الاستراتيجى لأنها فى حقيقتها ثقافة عملية ومنهج سلوكى للمواطنين سواء فى أسلوب تفكيرهم أو تعاملهم مع الآخرين. أما إقرار الحقوق الدستورية والقانونية أو إقامة مؤسسات سياسية ونيابية، فهى قوانين ونصوص ولوائح وهياكل وأدوات ووسائل للممارسة الديمقراطية، لكن العبرة فى النهاية بالإنسان الذى يمارسها فى ظل تعددية حقيقية. ولا تزال ثقافة الديمقراطية غائبة عن المنطقة العربية، ومع غيابها غابت قيمة الفرد والحقوق والحريات سواء المدنية أو الخاصة.

ولعل العشوائية الفكرية والانفعالية والسلوكية تعد من أخطر المشكلات والعقبات التى يمكن أن تعوق مجرد التفكير فى مشروع حضارى قومى يجتمع حوله العرب. والعشوائية لا تعنى مجرد الفوضى والارتجال فى المجالات المادية مثل إنشاء الأحياء وشق الطرق وبناء المساكن، لأن هذه كلها وغيرها أمرها سهل،

فهى مسألة تخطيط وتنفيذ لإصلاح الفوضى وتعديل العشوائية. لكن العشوائية الصعبة والمعقدة والملتوية التى تحتاج إلى وقت طويل وجهد مستمر وتخطيط واسع المدى لأن إصلاحها يشبه إصلاح ما أفسده الدهر، هى عشوائية العقول والنفوس، عشوائية الفكر والسلوك التى تحيل الإنسان إلى طاقة شبه عمياء لا تعرف لنفسها هدفًا فى الحياة، أو وسيلة مناسبة لتحقيقه إذا كان لها هذا الهدف.

ومن يدرس الشخصية العربية فى خصائصها العامة والمشتركة بين مواطنى معظم البلاد العربية، يدرك بسهولة أن العشوائية سمة مميزة لأساليب تفكيرهم وسلوكهم، وإن كانت مختلفة الدرجات على المستوى الفردى أو على المستوى القومى نتيجة للاختلافات الحضارية والثقافية والسلوكية بين بلد عربى وآخر. لكنها تظل فى النهاية شبيهة بالقاسم المشترك سواء على المستوى الفردى أو الجماعى أو السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى أو الفكرى... إلخ. ذلك أن الفرد العربى، بصفة عامة، يتصرف دون تخطيط أو منهج أو معايير أو ضوابط أو حدود واضحة أو قيم راسخة أو غايات بعيدة النظر، فالدافع الأساسى عنده يتمثل فى السعى الملح للإشباع بأسرع الوسائل وأقصر السبل. فهو ابن لحظته التى تستغرقه تمامًا لدرجة أنه قد لا يتذكر اللحظة السابقة عليها وبالطبع لا يفكر فى التالية بعدها طالما أن حاجته الملحة آخذة فى الإشباع. من هذا المنطلق الخطير تعتبر العشوائية مصدرًا لسلبيات عديدة وقد تكون مدمرة، فى مقدمتها التهرب من المسئولية والإهمال والتسيب وعدم الاتقان والتسرع وهزال التفكير وضيق الأفق وركاكة الأداء وشطحات الانفعال الأهوج وغير ذلك من القيم الهابطة والمتخلفة التى تؤدى إلى الاضطراب والفوضى والفساد... إلخ من السلبيات التى تسببت فى كوارث حقيقية مثل حوادث الطرق، وانهيار المبانى، وحالات التسمم، وتلوث الهواء والمياه، وتدهور مستوى التعليم والصحة وغير ذلك من الظواهر المضادة للوجود الإنسانى الكريم.

ونظرًا لعلاقة التأثير والتأثر المتبادلين بين الإنسان والمكان، فإن المكان، فى حالات كثيرة، عبارة عن تجسيد ظاهرى ومادى ملموس لما يجتاج الإنسان من انفعالات وأفكار وإحباطات، وما يصيبه من تحلل وفساد فكرى وتدهور إنسانى.

ويتسع مفهوم المكان ليشمل البيئة بكل عناصرها ومعطياتها المادية والفكرية والثقافية والحضارية. ولذلك فالعشوائية وباء ينتشر فى كل المجالات كالنار فى الهشيم، خاصة فيما يتصل بالفكر والثقافة والفن والإعلام بل والسياسة والاقتصاد والاجتماع. وإذا كانت وظيفة هذه الفنون والعلوم هى تنوير النفوس والعقول، وترسيخ النظام والعقلانية والحس المرهف، واتباع المنهج العلمى والمنطقى فى التفكير والسلوك، فلنا أن نتخيل الوضع الذى سيكون عليه المجتمع الذى تصيب العشوائية فيه هذه المفاتيح أو المداخل أو المسارات الحضارية. لابد أنه يدخل فى متاهات جانبية وطرق مسدودة، وحلقات مفرغة لا مخرج له منها.

أما العشوائية السياسية فتتجلى فى العلاقات بين الدول العربية التى تتراوح بين القبلات والأحضان وتبادل عبارات الغزل وبين السباب والشتائم بل والمؤامرات الخفية التى قد تصل إلى محاولات الاغتيال. وهذا التخبط المأسوى يتجلى فى اجتماعات جامعة الدول العربية سواء على مستوى الرؤساء والملوك أو وزراء الخارجية أو الداخلية أو الإعلام أو الثقافة. فكل يغنى على ليلاه، وعندما يتكلم ويخطب وينفعل ويتجلى فهو تقريبا الوحيد الذى يسمع نفسه فى حين أن الآخرين مشغولون بل ومنهمكون فى التفكير فيما سوف يقولونه عندما يحين دور كل منهم. إن نظرة واحدة على أحد اجتماعات وزراء الخارجية العرب، تكفى لمعرفة ما دار فى كل اجتماعاتهم السابقة وما سوف يدور فى اجتماعاتهم اللاحقة ولأن العشوائية العربية بلغت حد الجمود والتحجر والشلل. فإذا أخذنا اجتماعهم فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٥ على سبيل المثال، سنجد أنه يكتفى باستعراض ٢٢ بندًا روتينيًا. فهذا الاجتماع هو الذى يطلق عليه دورة نيويورك لسفر معظم وزراء الخارجية من القاهرة مباشرة للمشاركة فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى تناقش فيها أغلب القضايا العربية المهمة والتى يتم ترحيلها بانتظام من الجامعة العربية إلى المنظمة الدولية.

ومع انطلاق دعاوى إصلاح الجامعة العربية منذ تولى الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، استبشر العرب أخيرًا على أمل أن تصبح الجامعة منظمة حضارية على مستوى العصر. لكن - كالعادة - لم تساعده الحكومات العربية على

تحقيق الحد الأدنى من آماله وطموحاته التى هى أحلام المواطن العربى من الخليج إلى المحيط والتى تعلقت بالجامعة منذ إنشائها فى عام ١٩٤٥، وإن كان الكثيرون قد فقدوا الأمل فيها بسبب فشلها فى تحقيق معظم هذه الأحلام. لكن بحكم غرام العرب بالمناسبات والاحتفالات فقد تحمسوا للاحتفال ببلوغ الجامعة العربية سن الستين، وكأنهم - دون أن يدروا - يحتفلون بإحالتها إلى المعاش. وغالبًا ما يستغرق الإنسان فى ذكرياته القديمة ولا يسأم من سردها بحذافيرها على الآخرين سواء رحبوا بها أو أصابهم الضجر، خاصة إذا لم يكن فى حياته اهتمامات أو مشروعات مثمرة تملأ عليه مرحلة المعاش بإحساس مشبع وممتع بأنه ليس مهمشًا ولا يزال محور اهتمام الذين يتعاملون معه. لكن الجامعة العربية لم تجد أية اهتمامات مثيرة أو مشروعات مثمرة عندما بلغت سن المعاش، والدليل على ذلك استمرار الاجتماعات والقضايا الروتينية التى يناقشها القادة والوزراء فى اجتماعاتهم، بل إن مشاريع بياناتها وقراراتها معدة سلفًا قبل انعقادها، وهو اتجاه خطير انفردت به الاجتماعات العربية التى تجاهلت الواقع وأصرت على الاستمرار فى أن يتضمن جدول الأعمال بنودًا تقليدية تجاوزتها الأحداث بكثير فى غيبوبة سياسية منقطعة النظير.

وسواء أكانت الغيبوبة العربية سياسية أم اقتصادية أم أمنية أم إعلامية أم علمية أم تكنولوجية أم ثقافية أم قومية أم مستقبلية، فكلها تصب فى النهاية فى مجرى الغيبوبة الحضارية التى تغرق المنطقة العربية بين طياتها. وبالطبع ليست هناك حلول جاهزة للتطبيق، والخروج من هذه الغيبوبة ليس بالمهمة السهلة على الإطلاق، لأنه يعنى إعادة صياغة عقول البشر وسلوكهم طبقًا لمنظومة جديدة من القيم والعادات والمفاهيم والرؤى النابعة من روح العصر التى تحددها الثورة العلمية والتكنولوجية، والتيار الحضارى الغالب الذى ينزع إلى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن هنا كانت الحتمية المصيرية التى لابد أن يواجهها العرب، والتى تقدم لهم اختيارين لا ثالث لهما: إما أن يلتفوا حول مشروع حضارى استراتيجى شامل على كل المستويات، ينطلق بهم إلى آفاق العصر ليشاركوا فى تشكيله، أو يواصلوا الاستسلام للغيبوبة التى تستغرقهم منذ عقود مضت، فتكون العاقبة المزيد

من التوغل فى غياهب الماضى بلا عودة هذه المرة. وهناك من يقول إنها مهمة صعبة تصل إلى درجة الاستحالة التى تؤكدها مظاهر الفشل والإحباط وخيبة الأمل التى ارتبطت بمعظم مراحل العمل العربى فى العقود السابقة. وهذا صحيح فيما يتصل بصعوبة المهمة الحضارية التى يتحتم على العرب أن ينهضوا بها، لكن مثل هذه الصعوبة لم تقف عقبة فى سبيل شعوب أخرى استطاعت أن تقهرها وأن تتجاوزها لدرجة أنها أصبحت الآن قادرة على غزو أسواق العالم بمنتجاتها ذات الجودة العالية والسعر الذى تصعب منافسته. ولن نضرب المثل باليابان التى ضربت فيها هيروشيما وناجازاكى بقنبلتين ذريتين فى الحرب العالمية الثانية، ذلك أن إرادتها فى التحدى الحضارى مشهود لها منذ أواخر القرن التاسع عشر، لكننا سنضرب المثل بالصين وكوريا الجنوبية. يكفى أن نذكر حرب الأفيون التى خاضتها الصين تحت وطأة الاستعمار البريطانى الذى أغرق الشعب الصينى فى غيبوبة الأفيون والدعارة لدرجة أن شنغهاى كانت تعتبر إحدى عواصم الدعارة فى العالم. فالغيبوبة لم تكن غيبوبة عقلية أو فكرية أو علمية أو ثقافية، بل كانت غيبوبة فعلية تراوحت بين إدمان الأفيون الذى كانوا يأكلونه مع الخبز، وبين تجارة الجنس وما يرتبط بها من مظاهر أخرى من الغيبوبة. لكن الروح الثورية فى الصين لم تعرف الغيبوبة، وواصل ماوتسى تونج زحفه مع جحافل الثوار عبر مدن الصين وقراها إلى أن نجح فى إقامة حكمه فى بكين عام ١٩٤٩، أى فى نفس الفترة التى بدأت فيها المنطقة العربية تشهد الانقلابات العسكرية أو ما سمى بالثورات. وسرعان ما تحولت الصين إلى خلايا من النحل الذى يعمل ليل نهار، بعد أن تخلصت من كل سلبيات الغيبوبة التى صنعها لها الاحتلال البريطانى لتغرق فيها. وبعد أقل من نصف قرن من بداية ثورتها، أصبحت الصين من القوى العظمى التى يحسب لها ألف حساب فى عالم اليوم.

أما كوريا الجنوبية فقد بدأت نهضتها بعد الصين بحوالى ربع قرن، ومن زار عاصمتها سول فى أواخر ستينيات القرن الماضى، ويقارنها بسول الآن يدرك أبعاد وآفاق ما تستطيع الشعوب الحية أن تفعله وتنجزه. كانت سول من أقذر مدن

العالم، فأكوام القمامة عند نواصى الشوارع والطرقات تمرح فيها الفئران وكل أنواع الحشرات ولم تعرف شوارع عديدة فضيلة الرصف، وأى هبة ريح تضرب الوجوه والعيون بالتراب. وكانت المواخير منتشرة فى معظم الشوارع وينظر إليها الجيران كظاهرة عادية لأن الدعارة كانت تشكل دخلاً سياحيًا لا يمكن تجاهله. وكان الدعم الأمريكى مخصصًا فى معظمه للقوات المسلحة الكورية الجنوبية الواقفة بالمرصاد عند الحدود فى مواجهة القوات المسلحة الكورية الشمالية، وكذلك الإعلام الكورى الجنوبى الذى يسبح ليل نهار بعظمة الديمقراطية الأمريكية وينهال بالسباب على كوريا الشمالية الشيوعية الشمولية، فى حين كانت كل مستويات المعيشة فى كوريا الجنوبية فى حالة بائسة من التدنى.

واستمرت الحال على ما هى عليه من بؤس وتدهور منذ انتهاء الحرب الكورية حتى أواخر ستينيات القرن الماضى، أى حوالى خمسة عشر عامًا. ونظرًا لأن العقل الكورى لا يعرف الغيبوبة، فإنه سرعان ما اكتشف أن الوجود الأمريكى فى كوريا ليس لحمايتها، وإنما لحماية أمريكا من أى احتمالات لانتشار الشيوعية، بل ومن مصلحة أمريكا أن تظل كوريا الجنوبية بلدًا هزيلاً يستمد العون منها. وكونت النخب السياسية والاقتصادية والثقافية ما يشبه المنظومة التى شرعت فى وضع استراتيجية شاملة لتطوير كل مناحى الحياة الكورية، وتبنت الشعار الذى أعلنته اليابان فى أعقاب انكسارها فى الحرب العالمية الثانية وهو «الانتاج أو الموت». وتحولت كوريا الجنوبية بجهود أبنائها الذاتية إلى خلايا انتاجية فى كل المجالات، فيما يشبه الثورة الهادئة التى لم تترك بابًا موصدًا إلا وفتحته على مصراعيه، لدرجة أنها بعد سنوات قليلة من بداية هذه الثورة الصامتة، استطاعت أن تنظم دورة سول الأوليمبية التى اعترف بها العالم أجمع كواحدة من أنجح الدورات الأوليمبية. وغزت الصناعات الكورية الجنوبية أسواق العالم، ويكفى أن نذكر على سبيل المثال صناعة السيارات التى غزت بها الولايات المتحدة نفسها، وأصبح لديها أربع شركات عملاقة لإنتاج السيارات التى جرت فى شوارع بلاد عديدة، بل وسارعت دول عديدة لإنشاء مراكز لتجميع هذه السيارات على

أراضيـها. ولا نريـد أن نلصق كلمة «المعـجزة» بالإنجـاز الكورى الجنوبى لأن هذه الكلمة تستـهوينا كثيرًا لغرامنا بالخوارق المـثيرة التى أدمناها فى حكايات «ألف ليلة وليلة»، ولأنها تمدنا بـالحجج والذرائع التى تبرر لنا فـشلنا وتخلفنا وتدهورنا إذ إن من طبيعة المعجزة أنها غير قابلة للتكرار، فى حين أن القضية برمتها لا تنطوى على أية معجزة، بل هى إرادة أبناء الوطن عندما ينتظمـون بكل الحماس والعلم والثقافة والخبرة والجهد والمثابرة والابتكار والإبداع حـول مشروعهم الحضارى الذى خططوا له من منطلق وعيـهم العلمى والعملى بظروف وطنهم. لم يـنتظروا قوة الدفع من الخارج، بل اكتـشفوا فى داخل وطنهم كل الطاقات والقـدرات والإمكانات الكفيلة بتحويل هذا المشروع الحضارى إلى واقع ملموس للدانى والقاصى.

ويحتاج الحديث المسهب عن المشروع الحضارى الصينى أو المشروع الحضارى الكورى الجنوبى، إلى مجلدات للإلمام بجوانبه المتعددة والمتـشعبة والثرية والخصبة. لكننا نذكرهما هنا فى هذا المجال على سـبيل ضرب المثل، والرد على اليائسين من العرب الذين يؤكدون دائمًـا استحالة إيجاد مـشروع حضارى قومى يتـجمع حوله العرب أجمعين. إن الرضوخ لهذا الإحساس بالهزال والنقص والضعف والتهافت، وهو إحسـاس مهين للكرامـة العربية التى يحلو لنا أن نـتشدق بهـا بمناسبة وبغـير مناسبـة، لا يعنى سوى الموت. ولعل هذا يفـسر لنا الشـعار اليـابانى «الانتاج أو الموت»، لأن الانتاج، كمًا وكيفًا، هو التجـسيد المادى الملموس للتقدم الحضارى، وهو اللغة التى تفهمها كل الأطراف المعنية فى عالم اليوم.

ولابد أن يمتلك العرب الوعى العـميق بضرورة تأسيس المشـروع الحضارى، وبأن الحـديث عن ضرورة هذا الوعـى ليس من قبـيل الحـديث عن أمور مـعنوية هلامية لا يمكن تحديدها علميًا، أو شـعارات مجردة تكتب على لافتات وتعلق فى الميادين والشـوارع. فهذا الوعى يعنى على وجـه التحديد إحـاطة علمية وعـملية عميـقة بما يمتلكه العرب من طاقـات وإمكانات وقدرات يتم توظيفهـا على أفضل وجه ممكن، كما يعنى استحضار التاريخ واستيعاب دروسه والاستفادة من إيجابياته والتخلص من سلبـياته، والانفتاح فى الوقت نفسـه على الواقع المحلى والإقليمى

والعالمى. واستيعاب التاريخ ليس مجرد معرفة واستذكار أحداثه ومواقفه ومراحله، ولكنه الوعى بقوانينه وفى مقدمتها قانون السبب والنتيجة. أما الانفتاح على الواقع المعاصر فيعنى فهم لغته وتوجهاته وتياراته للتخاطب والتعامل معه بأساليبه المتعددة. وقد ثبت لعلماء الحضارة وكبار المؤرخين أنه لا يوجد عبر التاريخ بما يسميه صامويل هانتنجتون «صدام الحضارات»، لأن العلاقة بين الحضارات كانت دائمًا علاقة تقبل واستيعاب وهضم، وبالتالى فإن كل حضارة بزغت وانتشرت كانت تحتوى على عصارة هضمية من الحضارات السابقة عليها، ثم أضافت إليها اكتشافات وابتكارات ورؤى عصرها الجديد، لكى تضاعف من قوة الدفع الحضارى. وكان المشهد التاريخي يسجل دائمًا صورة حضارة قامت بدورها وهى تسلم الشعلة للحضارة البازغة التالية لها.

ويستدعى تأسيس المشروع الحضارى العربى ضرورة استثمار البيئة العربية على أفضل وجه ممكن. ولابد أن يعترف العرب أن البيئة فى منطقتهم لم تحظ بطول تاريخهم الحافل بالعناية التى تستحقها حتى يمكن الاستفادة منها. ففى المنطقة العربية التى تمتد من الخليج إلى المحيط وكأنها قارة بأكملها، تمتد الأراضى الزراعية، والصحارى، والبحار، والسواحل، والأنهار، وكلها لا تزال بكرًا وفى حاجة إلى اكتشاف، وجهود علمية وعملية متواصلة لاستخراج ما فيها من كنوز وثروات غير ثروة النفط التى يعتمد عليها العرب اعتمادًا ينذر بالخطر عندما تبدأ فى النفاد الذى قد يحل بعد عدة أجيال، لكنه آت بلا ريب لأنه لا توجد ثروة طبيعية غير قابلة للنفاد، كما أن أى مشروع حضارى استراتيجى لا يقتصر على حل المشكلات الراهنة بل يضع فى اعتباره الأجيال القادمة.

أما المحور الأساسى الذى ينهض عليه هذا المشروع فهو الإنسان الذى بنت دول الحضارة المعاصرة أمجادها على أكتافه. والإنسان العربى ليس أقل من أقرانه فى هذه الدول إذا اتيحت له فرص البناء والابتكار والإبداع، وقد أثبت قدراته بالفعل عندما هاجر إلى هذه الدول وأصبح من أبنائها. وبداية لابد أن يحصل هذا الإنسان على نصيبه من التعليم والتثقيف والتدريب على أساس عصرى. فالتعليم

كان منذ قرن تقريبًا تعليمًا لغويًا ودينيًا فقط بالإضافة إلى أن الإقبال عليه كان هزيلاً للغاية من الأفراد العاديين فى حين كانت المرأة مبعدة تمامًا عن مجال التعليم ومحكومًا عليها بأنه تلتزم عقر دارها. أما الثقافة فقد اقتصرت على مجموعة قصص شعبية خيالية وكتب السحر والدجل والشعوذة التى ما زالت تطبع حتى الآن، ويساهم فيها بعض الكتاب من ذوى الشهرة العريضة. أما التدريب فقد اقتصر حتى الآن على تلقى أصول الحرفة أو المهنة فى عهد الصغر على يد معلم (أسطى)، ثم يختفى تمامًا من حياة الإنسان الذى يقضيها كلها فى ممارسة ما تعلمه فى بدايتها، وكأن الحرفة تظل كما هى دون أن يمسها أى تغيير أو تطوير. وهذا ما يفسر السبب فى أن عددًا من المهن والحرف فى المنطقة العربية لا يزال يمارس بنفس الطريقة التى عرفها العرب منذ قرون، مثل صناعة السواقى، والشواديف، وعربات الجر بالحيوان، والمحاريث البلدية وغيرها.

لقد بلغ العرب مع مطلع القرن الحادى والعشرين مرحلة حرجة شائكة ونقطة فاصلة مصيرية، تستدعى منهم كل اليقظة المستمرة، والجهد الدءوب، والتعليم المتجدد، والتثقيف المتنوع، والتدريب الحديث، والإصرار على الهدف، والثقة فى النفس، والإيمان الراسخ بأن الأمة العربية ليست أقل من أية أمة معاصرة استطاعت أن تقهر التخلف وتنطلق إلى الصفوف الأولى فى عصر لا يعرف الغيبوبة الحضارية لحظة واحدة.

★ ★ ★

الفصل السادس

الغيبوبة السياسية

أوضحنا فى الفصلين السابقين عن «الغيبوبة الثقافية» و«الغيبوبة الحضارية» أنهما كانتا نتيجة مباشرة لغياب المشروع الحضارى العربى الذى يمكن أن يلتف حوله العرب كخريطة يمكن أن تحدد لهم السبل نحو مستقبل حضارى يليق بتاريخهم العريق فى الحضارة الإنسانية. أما السبب المباشر الذى أدى إلى هذا الغياب الخطير والمدمر فقد تمثل فى الغيبوبة السياسية التى يتناولها هذا الفصل بالدراسة والتحليل والنقد والتفسير. وتكمن خطورة الغيبوبة السياسية فى أنها محور لكل أنواع الغيبوبة: الديمقراطية والاقتصادية والأمنية والإدارية والقومية والنسوية والمستقبلية والأخلاقية، ذلك أن السياسة سواء على مستوى التنظير أو التطبيق تسرى فى جميع الأنشطة البشرية فى الحياة اليومية. ينطبق هذا على الحكام سواء أكانوا رؤساءً أم ملوكًا أم رجال دولة كما ينطبق على المواطنين العاديين الذين يسعون فى الأرض بحثًا عن لقمة العيش.

وكان من نتائج اشتداد وطأة الغيبوبة، دخول المنطقة العربية فى متاهات جانبية وطرق مسدودة وحلقات مفرغة أو مليئة بالاضطراب والتخبط والضياع. وهى ظواهر لم تعد خافية على أحد من قريب أو بعيد، من داخل المنطقة أو خارجها، بحيث وجد الحكام العرب أن الأساليب القديمة التقليدية فى تسيير دفة الأمور أو توقيفها لم تعد تجدى، نتيجة لطوفان العولمة الذى اجتاح العالم أجمع ولم يترك ثغرة فيه إلا وغمرها. وتحولت المنطقة العربية إلى جزيرة منعزلة ومتحجرة وسط عالم انقلبت فيه أساليب الحكم والإدارة رأسًا على عقب نتيجة

للثورة المعلوماتية والتكنولوجية والعلمية والعقلية والإعلامية والثقافية والحضارية والديمقراطية التى حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة، لم يعد أى جزء من أجزائها قادرًا على الانفصال عن الكل.

أصبح موقف الحكام والقادة والزعماء العرب فى منتهى الحرج والحيرة والتردد الذى بلغ مرحلة التخبط فى بعض الأحيان. خاصة بعد أن أصبح من حق القوى العظمى خارج المنطقة العربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة أن تطالب الحكام العرب بالإصلاح السياسى حتى يمكن تجفيف منابع الارهاب والعنف الدموى فى المنطقة، لأنه لم يعد مقصورًا عليها بل امتدت آثاره إلى مختلف بقاع العالم، وفى مقدمتها - مرة أخرى - الولايات المتحدة التى أصيبت فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بكارثة أورثتها صدمة لم تشف منها حتى الآن، ويبدو أنها ستظل جرحًا غائرًا فى وجدانها القومى عبر العصور، بعد أن ترسخ فيه منذ نشأتها أنها بعد حرب التحرير من الاستعمار البريطانى ثم الحرب الأهلية التى كانت نهايتها بمثابة بداية الولايات المتحدة الأمريكية كدولة، لن تقع حرب أو غزو على أرضها. فهى محمية بمحيطين من شرقها وغربها، وبدولتين صديقتين من شمالها (كندا) ومن جنوبها (المكسيك) وتعدان امتدادًا شبه طبيعى لها. وقد أثار اختراع الصواريخ عابرة القارات قلقًا عند الساسة الأمريكيين، لكنه لم يؤثر كثيرًا على مجريات الأمور، نظرًا لتوازن الرعب الذى جعل من امتلاك هذه الصواريخ نوعًا من الضغط السياسى، شأنه فى ذلك شأن الأسلحة النووية، لأنها حرب لن يكون فيها منتصر ومهزوم.

لكن ضرب مركز التجارة العالمى فى نيويورك، والمركز الرئيسى فى قلب البنتاجون (وزارة الدفاع)، واسقاط الطائرة التى كانت منطلقة فوق بنسلفانيا لاعتراض طائرة الرئيس الأمريكى واسقاطها فى أثناء عودته من تكساس إلى واشنطن لمواجهة الكارثة وإدارة الأزمة، كان بمثابة كابوس لم يصدقه الأمريكيون فى الساعات الأولى لوقوعه، لكن بمجرد أن أفاقوا منه، كان العالم كله قد تغير، خاصة فيما يتصل باعتبارات الأمن القومى الأمريكى. وخرجت القوة الأمريكية من عقالها لتضرب نظام طالبان فى أفغانستان فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١، أى بعد أقل

من شهر من مأساة ١١ سبتمبر، ثم تم التمهيد لغزو العراق الذى وقع فى مارس ٢٠٠٣، بعد أن كان العالم يظن أن عصر الغزو الأرضى قد ولى بلا رجعة. وربما كان الدور بعد ذلك على سوريا، إذ إن الولايات المتحدة لم تكن تحلم بذريعة أو حجة أخرى أقوى مما جرى لها على أرضها لكى تقلب موازين الأمن العالمى لصالحها تمامًا.

ولم يقتصر الغزو الأمريكي للمنطقة على القوى العسكرية، بل واكبتها كل الأدوات والأساليب السياسية والإعلامية والثقافية والتعليمية والاقتصادية. وكانت البداية برفع راية الإصلاح السياسى، وفوجئ الحكام العرب بدقات عنيفة على بوابة منطقتهم المغلقة، مثلما فوجئ الأمريكيون بالدقات النارية التى أحالت مركز التجارة العالمى والمركز الرئيسى فى قلب البنتاجون إلى حطام وركام. ولم يكن فى مقدور الحكام العرب هذه المرة أن يتظاهروا بالصمم ويتجاهلوا الدقات العنيفة التى تعلن فى صراحة أن غزو العراق لم يكن سوى رأس الذئب الطائر ويمكن أن يتكرر فى بلاد عربية أخرى. لم يعد فى مقدورهم أن يتصدوا لمطالب وضغوط الإصلاح الواردة من الخارج، وخاصة أنهم يعلمون جيدًا أن النخبة السياسية العربية التى تحترم نفسها وتحرص على صالح بلادها، سبقت الضغوط الخارجية فى مطالبة السلطة بالإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى، بل ودخلت معها فى مواجهات أدت إلى إنزال شتى أنواع العقاب برواد هذه النخب التى أصرت على مناداتها بالإصلاح. وأصعب موقف يمكن أن يواجهه أى حاكم هو أن يقع بين شقى رحى الضغوط الخارجية والداخلية، خاصة إذا كانت متفقة فى الغايات أو الأهداف التى تتمثل فى التغيير والتطوير بهدف الإصلاح، حتى لو كان اتفاقًا ظاهريًا لأنه من الطبيعى ومن المتوقع أن يكون كذلك لأن أهداف القوى الداخلية القومية لابد أن تختلف بل وتتناقض مع أهداف القوى الخارجية الساعية لفرض سطوتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية تحت لافتات وشعارات إنسانية وحضارية براقة مثل نشر الديمقراطية، وفرض حقوق الإنسان أينما كان، وبث روح التعاون والتسامح، وإحلال الحوار محل الصدام ... إلخ.

لكن مسألة الإصلاح السياسى على وجه الخصوص تبدو فى المنطقة العربية متعثرة بل وعسيرة لأسباب عديدة لا ترجع إلى أساليب الحكم وممارسة السلطة فحسب بل إلى وجدانات وتقاليد ورواسب وعقد وسلبيات الشعوب أيضًا. ذلك أن شروط هذا الإصلاح غير متوافرة فى المنطقة العربية لأكثر من نصف قرن مضى حين كانت التنمية هى المدخل الطبيعى بل والوحيد لممارسة أى نوع من الإصلاح، إذ لم تحقق مشروعات التنمية العربية سواء فى القطاعات الحكومية أو الأهلية الحد الأدنى الذى كان منتظرًا منها، فى حين كانت هناك دول من تلك التى تسمى بالنامية تخوض تحديات التنمية بدأب وهمة لا تعرف الكلل، وشهدت لها العقود الأخيرة من القرن العشرين بأنها حققت قفزات تنموية وحضارية قذفت بها إلى الصفوف المتقدمة لدول الحضارة، فى حين ظلت الدول العربية تجتر أمجاد الماضى وأوهام الحاضر وهواجس المستقبل، وتتورط فى صراعات جاهلية أتت على أية بوادر كانت تبشر بتقدم. يكفى ذكر الغزو العراقى للكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١) للتدليل على ذلك.

وليس هناك تفسير علمى أو منطقى للكوارث والمآسى التى ارتكبها العرب فى حق أنفسهم دون أية ضغوط خارجية، سوى أن الغيبوبة العقلية والإعلامية والعلمية والثقافية والسياسية قد ازدادت وطأتها على العقل والوجدان العربى لدرجة أنه دخل فى مرحلة غريبة وخطيرة من الجنون والهلوسة، وفى مقدمتها جنون العظمة الذى يوحى لصاحبه بأنه يملك قدرة أسطورية على تحدى العالم أجمع وقهر كل ما يحاول التصدى له. وهذا النوع من الحكام والزعماء المتألهين كان ظاهرة طبيعية عبر العصور فى كل الدول التى رضخت شعوبها لقهر الطغيان وبطش الديكتاتورية، وتركت عقالها وإرادتها وقدرتها على التصدى والتحدى نهبًا للغيبوبة التى فرضت عليها أو أدمنتها بحكم التعود. ففى منطقة تنشغل كل عقد بحرب أو اضطراب عام، تنصرف العقول عن ضرورة مواجهة الواقع الراهن فى كل مجتمع واصلاحه إلى متابعة المشهد العام الملتهب وسط غبار المعارك المتتابعة سواء مع قوى دخيلة أو داخلية.

هذا الانشغــال أو الابتعاد المتكرر عن الواقع الذى يشكل المصــير الوطنى أو القومى، إلى مشهد أبعد كان من الممكن تجنـبه، لم تستفد منه إلا القوى الداخلية أو الخارجــية التى تريد أن يظل الوضع الفـاسد على ما هو عليــه بل وإلى أسوأ. وبرغم تكرار هذه الكوارث والمآسى إلى درجــة الملل، فإن العــرب لم يدركوا تحت وطأة غيبوبتهم أن اصلاح أوضاعهم الداخلية شرط لأية مواجهة أكبر، وأهملوا أو تجاهلوا أو نســوا الضرورة الملحة للتنميــة الشاملة كما تـتمثل فى التنمية الإنــسانية البشرية والتــنمية المادية والاقتصــادية والعمرانية، لدرجــة أن مفهوم التنمــية كعلم ومنهج كان يعــانى من التباس وغــموض شديدين. فعندمــا ظهر وانتشــر مصطلح «التنمية» في الخطاب العــربى فى مطلع ستينيات القرن العــشرين، اختلط بمصطلح النهضة ومصطلح الثورة برغم اختلافهــما العلمى عنه. فالنهضة هى طفرة أو وثبة فى سبيل التقدم الاجتماعى والسياســى والاقتصادى والثقافى، وتعتبر قوة دفع من القوى أو الطاقات التى ينطوى عليها التطور الحضارى للأمــة نحو المستقبل. وغالبًا ما تكون مرحلة جديدة وتتــميز بخصائص معينة تجعل منهــا عنوانًا لعصر بأكمله، وقد يمتد هذا العصر لعدة قرون إذا كانت قوة الدفع الكامنة فيها قادرة على التوليد والإثمار والابتكــار والتنويع والتفريع، طالمــا أنها تتمــيز بالوعى واليــقظة والإيقاع السريع والمبــادرة إلى اكتشاف الجــديد. ولذلك فإن مفهــوم النهضة مفــهوم شامل ومتــعدد الأبعاد والأعمــاق، ويحتاج إلى دراسات مــستفيــضة ومجلدات ضخــمة للإلمام ببعض أبعاده وأعماقه، ورصد بعض نتائجه وتداعياته التى يمكن التهكن بها بناء على معطيات الحاضر. ، وبناء على ذلك فإن التنمــية مجرد عنصر من عناصر النهضة، ولا يمكن استخدامها كمرادف لها.

أما مــقارنة التنميــة بالثورة فأمــر متعــسف للغاية، خــاصة إذا أدركنا المعنى المعجمى العربى لكلمة «ثورة» التى اكتسبت فى العــصر الحديث من ألفاظ التمجيد وهالات التقــديس ما لا تستــحقه، إذا ما رجــعنا إلى جذورها فى اللغة العــربية. ويبدو أن أوائل المفكرين والمثقــفين العرب الذين استخدموا مــصطلح «الثورة» كانوا مدركين للمثــالب والسلبيات بل والعورات التى تخفــيها عن الأعين، والتى بدأت مع الثورة الفرنسية التى تعتبر أم الثورات الحديثة. وتتجلى عبقرية اللغة العربية فى

أنها كانت أول لغة استخدمت المصطلح «ثورة» لأن مضمونه العربى ينطوى على المثالب والسلبيات والعورات التى كشفت عن نفسها بعد ذلك، وأثبتت أن معظم الثورات أو الانقلابات انتهت بنكسات أحالت ألفاظ التمجيد أو هالات التقديس التى أحاطت بها إلى لعنات تلاحقها كلما ورد ذكرها، بعد أن سجلها التاريخ على أنها كانت سلسلة متصلة من حلقات متتابعة من الفشل وخيبة الأمل بل والتدمير والتخريب والقتل.

منذ حوالى سبعة قرون أصدر ابن منظور المصرى معجم «لسان العرب» الذى يعد أم المعاجم جميعًا، وفيه تتبع جذور كلمة «ثورة» ليكتشف أنها مرادفة لكلمة «الهياج مع الانتشار». ولعل هذا هو السبب الذى جعل المصريين يطلقون على «ثورة» عرابى مصطلح «هوجة عرابى». ومن المعروف أن الهياج لا ينطوى على أى منهج علمى أو عقلانى، وإنما تحركه الانفعالات الفائرة التى تصل إلى درجة الطيش. ومهما كانت درجة فوران هذه الانفعالات، فإنها سرعان ما تنطفئ وتقضى على نفسها بنفسها حتى إذا لم تواجه من يقضى عليها. يحدد ابن منظور المصرى جذر كلمة «ثورة» بأنه «ثور» أى ثار أو هاج، و«ثار»: هاج وانتشر فى فورة غضبه، و«الثور»: الذكر من البقر والذى تتبعه الأبقار فإذا عاف الماء عافته، فيضرب ليشرب فتشرب معه. ويعنى «الثور» أيضًا الطُّحْلب، لأن راعى البقر إذا قاد الأبقار إلى بركة ماء، فعافت الماء لأن الطحلب صدها عنه، فإن الراعى يضرب الماء ليفصل الطحلب عنه فتشربه الأبقار. ولاشك فإن ارتباط أصل كلمة «ثورة» بالهياج أو الثور أو الطحلب لا يشرفها كثيرًا، لكنها فى الحقيقة تنطوى على معان ودلالات مشتقة من السلوك الهائج للقائد، أو انطلاق الثور على غير هدى، أو نبات الطحلب المائى اللزج المراوغ المنفر للأبقار. لكن إذا انتقلنا إلى «المعجم الوجيز» الذى أصدره مجمع اللغة العربية فى القاهرة عام ١٩٨٠، سنجد أنه يُعرف الثورة على أنها تغيير أساسى مفاجئ فى الأوضاع السياسية والاجتماعية، يقوم به الشعب أو فريق منه فى دولة ما. لكن هذا التعريف الحديث العام لا ينفى المعانى والدلالات التى ارتبطت بمصطلح «الثورة» منذ سبعة قرون عند ابن منظور فى معجمه الأم «لسان العرب». ولذلك فإن المحاولات التى جرت

فى ستينيات القرن العشرين للربط بين الثورة والتنمية لا يشرف الأخيرة كثيرًا، لأن مصطلح التنمية مصطلح علمى واقتصادى وبشرى موضوعى ومنهجى، يعتمد على دراسات الجدوى والحسابات الدقيقة وليس على العوامل الثورية أو المثيرة للغوغاء والدهماء والانتهازيين والمتسلقين وراكبى الموجة.

لكن نظرًا لأن كل شىء عند العرب صابون، فإن الفكر العربى فى ستينيات القرن العشرين وجد فى مصطلح «التنمية» بديلاً عن الأسلوب الثورى الذى حاول بدوره تنمية متسارعة أو هوجاء على سبيل التعويض عما اعتبره تباطؤا فى مراحل التنمية من جانب الأنظمة التقليدية وشبه الليبرالية التى خرج عليها، متوهمًا أنه يملك عصا سحرية تجعله يقول للشىء كن فيكون، فى حين أن كل المصطلحات والمعانى ملتبسة فى العقل العربى الذى عانى من غيبوبة مزمنة خلطت الحابل بالنابل، إذ إن هذا العقل البائس لم يدرك حتى الآن أن التنمية هى فى الأصل مفهوم من أهم مفاهيم الحداثة، ولا يمكن أن تتواصل أو تثمر إلا بعد أن تكمل المجتمعات العربية الحد الأدنى من شروط التحول التاريخى من المجتمع التقليدى بتكويناته ونظمه وعصبياته القبلية والفئوية والطائفية والمحلية إلى المجتمع الحديث الذى تديره دولة حديثة بآليات المجتمع المدنى القابل للتطور والانتقال إلى نظام ديمقراطى. وهذا التحول التاريخى لا يتم بأساليب الحلول العاجلة أو المتعجلة أو الثورية أو الانقلابية، كما أنه لا يعنى الانسلاخ الكامل من جلد المجتمع التقليدى القديم وأساليبه الموروثة فى الاجتماع والسياسة والاقتصاد والفكر والثقافة والإعلام بشكل عاجل ونهائى، لأنه تحول تاريخى ينهض على منهج علمى وعقلانى مدروس، لكنه فى الوقت نفسه يمتلك آليات الحسم التى تمكنه من تجاوز تلك الرواسب بناء على تخطيط علمى ورؤية واضحة تجمع بين الخطوات التكتيكية والأهداف الاستراتيجية.

وبدون الجغرافيا القومية التى تهدف إلى التكامل الاقتصادى من خلال التبادل المستمر والمتطور للسلع والخدمات والخبرات بين مختلف أرجاء المنطقة العربية، لا يمكن تنفيذ أية خطة للتنمية تنهض على بناء مختلف أنواع الجسور بين هذه الأرجاء التى يتحتم أن تتحول إلى كيان كبير قادر على استيعاب التحديث واللحاق بموكب

الحضارة المعاصرة فى زمن لا يعترف إلا بالكيانات الكبيرة. وعلى الرغم من أن العالم يتحدث إعلاميًا عن العرب ككيان أنثروبولوجى متميز، إلا أنهم فى واقع الأمر كيانات صغيرة مفتتة بينها علاقات هزيلة أو متقطعة أو شكلية لا يمكن مقارنتها بعلاقاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية الراسخة والقوية بدول غير عربية خاصة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والآسيوية الكبيرة. ولذلك ظلت مشروعات التنمية العربية مفتتة ومتفاوتة بين ما يزيد على عشرين مجالا مجتمعيًا بعدد دول الجامعة العربية. وقد ورد فى تقرير التنمية الإنسانية أن التفاوت فى مقياس هذه التنمية لا يكاد يصدق إذ أنه يتأرجح بين الكويت القريبة من مستوى كندا، وجيبوتى القريبة من مستوى سيراليون، الأدنى قيمة فى العالم أجمع.

ومن الواضح أن هذا التحول التاريخى لم يتحقق عربيًا لا على المستوى القومى ولا الإقليمى ولا القطرى، حتى تبدأ عملية التنمية على أساسه. مازال العرب عاجزين عن التعامل مع زمنهم، فليس هناك فى المجتمع العربي زمن واحد مثل كل مجتمعات الدنيا، إذ إن العرب اعتادوا العيش فى ظل ظاهرة نادرة وغريبة تتمثل فى تشابك الأزمنة القديمة والوسيطة والحديثة فى المجتمع الواحد وفى المرحلة الواحدة. وفى هذا الخليط التاريخى الشاذ والمشوش والمضطرب، يتحول الناس إلى أحزاب تنتمى إلى عصور مختلفة وليس إلى أيديولوجيات أو أفكار أو مناهج أو تيارات معاصرة وإن كانت مختلفة فيما بينها. وبالتالى فليست هناك أرضية مشتركة تقف عليها أحزاب تفصل بينها قرون فى حين أن أعضاءها يعيشون بأجسامهم فقط مع الأحزاب الأخرى المعاصرة. هذا الفصام المرضى بين العقل والجسم، بين الفكر والسلوك، لابد أن يجعل التنمية فى بعض جوانبها تنمية للتخلف الذى لا يمكن أن يتراجع وينقشع إلا إذا عاش العرب عصرهم الراهن بكل أبعاده وأعماقه مثل شعوب العالم الأخرى. كما يدل هذا الفصام النفسى والفكرى على أن الغيبوبة السياسية والفكرية والعقلية والعلمية والثقافية والاقتصادية والقومية والأمنية والإدارية والمستقبلية التى أصابت العرب فى الصميم هى من أخطر أنواع الغيبوبة.

إن خطورة هذا التخلف التاريخي الموروث والمتولد عن غيبوبة مزمنة، تكمن فى أنه أتاح فرصة تاريخية للأطماع الخارجية والمخططات الإسرائيلية لكى تحقق أغراضها بأقل التكاليف وأسهل الطرق. وهى أطماع ومخططات لن تتوقف ما دامت الآليات العربية غير قادرة على مقاومتها نتيجة للصدأ الذى أصابها لعدم تشغيلها لفترات طويلة. وللتدليل على ذلك تكفى المقارنة بين الغيبوبة العربية واليقظة الإسرائيلية التى لا تعرف الغفلة لحظة واحدة. ولن يزول الصدأ عن الآليات العربية إلا إذا تحرر العرب من دائرة الجدل العقيم بين تأثير العوامل الخارجية أو الداخلية، وأيهما سبب التراجع والانتكاس. ذلك أن العلاقة بينهما عضوية وجدلية تنهض على عنصرى التأثير والتأثر المتبادلين، وكلما ازدادت المناعة أو الحصانة الذاتية العربية ضعفًا وهزالاً، تغلبت العوامل الخارجية التى لن يوقفها العرب بمجرد إدانتها أخلاقيا أو تعرية أسبابها الخفية مع إصرارهم المزمن على تجاهل بل وإنكار نقاط ضعفهم وسلبياتهم المستشرية فى المؤسسات الرسمية والأهلية على حد السواء. وحتى مؤسسات المجتمع المدنى التى يتغنى بها الكثيرون ويتشدقون بدورها الحضارى، ليست بالحل السحرى لمشكلات المجتمع. ذلك أن الفرد الذى يعتبر الوحدة الأولى لبناء المجتمع ككل، هو نفسه سواء أكان ضمن مؤسسة رسمية أو أهلية أو مدنية. فالعبرة فى النهاية بتربية هذا الفرد حضاريًا من الأساس، وليس بمجرد انضوائه فى إحدى مؤسسات المجتمع المدنى ليصبح شخصًا مختلفًا تمامًا عن أقرانه الآخرين فى المؤسسات الأخرى، وإذا حدث وبدا مختلفًا فإنه اختلاف ظاهرى فى أغلب الأحيان لزوم التميز الاجتماعى والثقافى.

ومن تداعيات هذه الغيبوبة أيضًا أننا نظن أن تشخيصنا للأمراض التى يعانى منها العرب، ينطوى على مساس بأمجاد الماضى التى دخلت بالفعل فى سجلات التاريخ التى خلدتها ولم تعد فى حاجة إلى من يؤكدها أو يحميها، لكنها فى الوقت نفسه لم تعد آليات صالحة لتفعيل الحسابات المعاصرة لانتمائها لزمن بعيد ومختلف. ومن المعروف أن لكل زمن آلياته التى ينتجها من خبراته وتجاربه وابتكاراته لكى يتعامل بها فى ضوء الظروف المستجدة والمستحدثة، وبالتالى لا يمكن فرض آليات زمن معين على زمن آخر. ولاشك أن إنكار سلبيات هذا الإرث

بالتغاضى عن الأمراض التى تستشرى فى جسم الأمة المنهك، يمثل تجاهلاً أو تهربًا من أخطر مشكلة تواجه العرب لأنها توفر الثغرات التى يبحث عنها الأعداء والخصوم لضرب الجسم العربى فى مقتل يحيله فى النهاية إلى جثة هامدة.

ومن الغرور أو التكبر أن يدعى العرب أنهم أمام إشكالية تنمية يمكن حلها وحسمها بتطبيق العلوم الحديثة، فهذا ابتسار للقضية برمتها، لأنهم فى حقيقة الأمر لم يصلوا بعد إلى هذه المرحلة التى تسبقها مرحلة أو إشكالية التحول التاريخى من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث. وهى المرحلة التى لا يزالون واقفين ببابها حتى الآن ولم يحاولوا الدق عليه بأيد واثقة، ذلك أن التردد أصبح من أبرز خصائص الشخصية العربية. فأى مطلع على الشئون العربية يدرك على الفور أنه لا توجد أية علامات أو آثار على مجرد البدء فى انجاز هذا التحول التاريخى فى الواقع العربى نتيجة لاستمرار التشابك بين الأزمنة القديمة والوسيطة والحديثة، ومواصلة تأجيل سداد ديون التاريخ المستحقة فى الإصلاح السياسى وغيره من أنواع الإصلاح المرتبطة به، وإهمال التفكير العلمى والمنطقى والعقلانى، وتجاهل الشروع فى الممارسة الديمقراطية، وصرف الأنظار عن علاج الأوضاع الداخلية الفاسدة، وغير ذلك من الأخطار التى تهدد الكيان العربى بأسره، هذا إذا كان هناك كيان بهذه الصفة.

وتتمثل المحنة العربية فى أن هذا الإرث السائد للتنظيم التقليدى القديم غير ساكن أو جامد، بل هو يجمع بين الرسوخ والثبات وبين التوليد والحركة فى آن واحد لأنه قادر حتى الآن على أن يفرز مختلف أنساق الحكم التقليدية والراديكالية المتطرفة وكذلك المعارضة على حد سواء، أى الجمع بين مختلف المتناقضات فى توليفة أصبحت كالقنبلة التى يمكن أن تنفجر فى أى زمان أو مكان. فمثلاً نجد العلاقات الأسرية الحميمة والمحسوبيات متفشية فى أكثر الأحزاب أو التجمعات السياسية ثورية وتقدمية، أى الفصام المعتاد بين الأقوال والأعمال. كذلك ذكر تقرير التنمية الإنسانية انتشار الهيمنة الأبوية فى المجتمعات العربية على أساس مقولة هشام شرابى فى النزعة البطركية. ومع ذلك فهذه المقولة هى اختصار

وتبسيط لواقع أشد تعقيدًا وعمومية، وهو البنية القبلية التحتية التى تشكل الأساس الفعلى الذى ينهض عليه المجتمع المدنى والنظام السياسى العربى. فالمسألة ليست مجرد هيمنة أبوية بسيطة أو مباشرة بحيث يمكن تهميشها بسهولة، وإنما هى مسألة احتياج العرب المتجدد لغطاء فى بعض الحالات الطارئة أو القلقة أو الحرجة، وما أكثرها، وهو غطاء جاهز للاستخدام لأنه لا يحتاج إلا سحبه من بين طيات الماضى الغنية بكل أنواع الهويات القبلية والطائفية والعرقية والطبقية... إلخ. ومن منطلق الغيبوبة العربية التقليدية يعود العرب إلى الولاءات والانتماءات القديمة ليتذرعوا بها كحجج لتغطية عجزهم عن مواجهة الأوضاع المستجدة والتعامل معها من منطلق الفهم والاستيعاب، ولذلك ظلت الدولة العربية الحديثة حتى الآن حلمًا أو وهمًا لم يخرج إلى حيز التنفيذ. ولن تقوم لهذه الدولة قائمة إلا إذا بدأت مشروعات الاصلاح الشامل بشحن كل الطاقات والإمكانات المادية والمعنوية لتحقيق التحول التاريخى من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث كخطوة ضرورية ومصيرية بدونها تصبح التنمية الفعلية وهمًا آخر من الأوهام العربية.

وكان من المفروض أن تتم هذه الخطوة الضرورية والمصيرية منذ حصول الدول العربية على استقلالها فى النصف الثانى من القرن العشرين، لكن الأوضاع ظلت على ما هى عليه برغم حلول السلطات الوطنية محل السلطات الاستعمارية فى الإمساك بدفة أمور الحكم. وظل المجتمع التقليدى تجسيدًا متجددًا للركود والجمود، وحرص معظم الحكام العرب على تثبيت الوضع على ما هو عليه حتى لا يأتى أى تحول أو تغيير بما لا تشتهى أنفسهم. بل كانوا بالمرصاد لأى أفراد أو تجمعات تسعى لأى تحول أو تغيير سواء بالفكر أو السلوك، بل وفتحت المعتقلات والسجون أبوابها لمن تسول له نفسه مثل هذا الجموح، أو تم القضاء عليه سواء بالاغتيال أو الخطف أو الإخفاء كى يصبح عبرة للآخرين. واستمرت المنطقة العربية تحت وطأة هذا الركود أو الجمود الذى بلغ درجة الموات فى أحيان كثيرة عندما اعتاد المحكومون هذا الوضع الذى أوحى للعقل الباطن الجمعى عندهم أن الحكام هم أقدار كتبت عليهم ولا قبل لهم بتحدى هذه الأقدار. وكانت النتيجة نشوء هوة عميقة وواسعة بين الحكام والمحكومين وانتشار الروح السلبية التى تحض

على اللاانتماء واللامبالاة والحفاظ على السلامة الشخصية بصفتها اليقظة الأساسية التى يمارسها الفرد العربى الذى فرضت عليه أنواع عديدة من الغيبوبة.

وعندما أمسكت الولايات المتحدة بمقاليد الأمور العالمية بصفتها الإمبراطورية الجديدة البازغة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، استراحت للأوضاع الراكدة والجامدة فى المنطقة العربية، بل أصبحت هى الأخرى بالمرصاد لأية محاولات للتغيير، ووقفت بالتالى فى خندق الحكام الذين سعدوا بمساندتها من الخارج حتى تفرغوا هم بترسيخ سلطاتهم فى الداخل. ولم تعد الانقلابات العسكرية فى المنطقة تغييرات فعلية لأنها كانت بمثابة لعبة الكراسى الموسيقية التى يحل فيها حكام جدد على كراسى السلطة محل حكام سابقين وذلك فى إطار الرضى الأمريكى السامى. أما الانقلابيون الذين يظنون فى أنفسهم القدرة على تحويل الدفة تجاه الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية، فالويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظارهم إن عاجلاً أو آجلا، إذ إن قوانين الحرب الباردة لم تكن تسمح أبدًا بمثل هذه التغييرات التى كانت فى نظر الولايات المتحدة مجرد ألاعيب لكنها يمكن أن تمس سيادتها. ومن هنا كانت النكسات التى انهالت على المنطقة العربية وفى مقدمتها نكسة الخامس من يونيو ١٩٦٧. ولم تحرص الولايات المتحدة على عودة الأمور إلى سيرتها الأولى بعد إجهاض أية محاولة للتغيير مهما كانت شكلية فحسب، بل أصرت على أن تصبح الأمور أسوأ مما كانت. وهكذا سارت المنطقة العربية من سيىء إلى أسوأ، فقد كان هذا هو التحول أو التغيير الوحيد الذى سمحت به الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن دوام الحال من المحال بحكم أن السيد يملك دائما إرادة التغيير والتحول طبقًا لمصالحه الاستراتيجية التى لا تتحول عيناه عنها أبدًا. وفجأة وجدت المنطقة العربية نفسها وهى تمر بحالة من الارتباك الشديد، إذ إن الولايات المتحدة التى كانت حارسة للأوضاع الراكدة والجامدة فى المنطقة، شرعت فى تغيير سياستها رأسًا على عقب فيما يشبه الانقلاب الذى لم يستشعر الحكام العرب أية بوادر أو مقدمات له. فتحولت الدولة العظمى من دولة محافظة على الوضع العربى القائم، إلى دولة تريد أن تغير هذا الوضع ودفعه فى مسارات جديدة.

وكانت فى الماضى تخفى أهدافها حتى لا تثير أية مقاومة فى سبيل تحقيقها بحيث يجدها العرب وقد أصبحت أمرًا واقعًا. أما هذه المرة فقد أعلنت الولايات المتحدة سياستها على الملأ، وكأنها تثير حملة إعلامية لترويجها بعد أن تمهد لها الطريق. وكانت واضحة وحازمة وحاسمة بأسلوب قوى ومباشر، فلم تلجأ إلى حيل المراوغة واللعب بالألفاظ واللف والدوران التى اعتادتها من قبل.

بدأت بزعزعة الأوضاع الراكدة والجامدة فى المنطقة العربية، وهى الاستراتيجية التى أطلق عليها مصطلح «الفوضى المنظمة»، فأدخلت المنطقة فى حالة فقدان شديد للتوازن، مستهدفة الحكام هذه المرة بطريقة مباشرة، بحيث أصابتهم بهزة عنيفة عندما وجدوا السند الأساسى الذى اعتمدوا عليه سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا وقد تخلى عن حماية ظهورهم ليستدير واقفًا أمامهم وجها لوجه أمام شعوبهم التى انتعشت آمالها فى احتمالات تحول تاريخى وهو تتابع الحرج أو المأزق الذى وقع فيه حكامها لأول مرة، فشرعت فى تنظيم المظاهرات التى لم تكن تحلم بها من قبل والتى طالبت فيها بالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وتداول السلطة والإصلاح بكل أنواعه، فى حين كانت عدسات القنوات الفضائية العربية والعالمية تتابع هذه القلاقل والهزات وتنقلها إلى العالم أجمع مباشرة. أى أن الإعلام العالمى أحال الشعوب المستضعفة لأول مرة إلى قوى إيجابية تفرض نفسها على الساحة السياسية وتعمل لها السلطات ألف حساب، لأن الشفافية الإعلامية جعلت المساس بها مسألة ليست بالسهولة التى كانت عليها من قبل.

وسط هذه الخلخلة العنيفة فى المنطقة العربية، صعدت الولايات المتحدة حملاتها الإعلامية العالمية لكى تطرح أفكارها وتوجهاتها الجديدة لترسيخها فى العقل العربى سواء الواعى أو الباطن، كنوع من غسيل المخ الذى يأتى مفعوله بسهولة وسط الخلخلة والصخب والضجيج الذى لا يمنح للعقل فرصة التأمل أو التحليل أو حتى مجرد التفكير. وبالتالى يمكن زرع القيم الجديدة فى المجتمع العربى الذى يُدفع إلى تبنيها متصورًا أنها من ابتكاره. وله عذره فى ذلك لأن الذى عانى من القهر والضغط والخوف عقودًا متتابعة، لابد أن يرحب بالديمقراطية

والتعـددية وحقـوق الإنسان وتداول السلطــة والإصلاح بكل أنواعه، وأن يـفتح الباب لهـا على مصـراعيه حـتى لو كانـت من صنـع غـيـره الـذى لابد أن تكون أهدافه منها خاصة بمصـالحه الذاتية.

وكانت أحـداث الحادى عـشر من سبـتمـبر ٢٠٠١ بمثابة الفـرصة الذهبـية والذريعـة التى لا تدحض للولايات المتـحـدة كى تشن حربـها على مـا أسـمتـه بالإرهاب وتصيب كل أرجاء المنطقة العربية بالخلخلة أو الزعزعة المنشودة. ونفذت ذلك بالجـيـوش والمدرعات والـطائرات والصواريـخ أحيـانًا، وبالقـوانين الدوليـة وقرارات مجلس الأمن والحمـلات الإعلامية أحيانًا أخرى، ثم تبعتـها بإعلان قيم وأفكار وتوجـهات جديدة مـثل الديمقراطيـة والحرية والشـفافيـة وحقـوق الإنسان وتداول السلطة والإصلاح بكل أنواعه وفى مقدمتـها الإصلاح السياسى والتعليمى والثقافى، وذلك من خلال كل أجهـزتها الإعلامية، ومؤسساتهـا الثقافية، ونخب من الخبـراء رجالاً ونساءً. وأصـبحت المنطقـة العربية تعـيش فوق زلزال متـجدد وأحيـانًا متـصاعد مع مـعاناتهـا التقليـدية من جروحهـا المفتـوحة الداخليـة منها والخارجية. وفقد العرب القدرة الهزيلة التى كانت متبقية لديهم، على مجرد إبداء آرائهم فيما يجرى حولهم ويمسـهم. وتراجعوا عن المبادرة التى كانوا يملكون جزءًا منهـا، إلى الانعزال والتـقوقع والانكفـاء إلى الداخل تحت وابل الاتهامـات التى انهالت عليـهم ووصمـتهم بأنهم مصـدر الإرهاب والتعصـب والعنف. وكان من الطبيعى أن يزداد العـرب تفتتًا فوق تفتـتهم التقليدى، فقـامت الدول العربية، كل على حدة، بالتركيز على مصالحها الضيقة بعيدًا عن أى اهتمام بالمصالح المشتركة، بعد أن تراجعت كل الـتيارات القوميـة بل واندثرت. وانعكس هذا الوضع العربى المتردى بطبـيعة الأمـر علي جامعـة الدول العربية التى أصـبحت تعانى من عـجز منقطع النظير لدرجة أن مجرد الحوار فى اجتماعاتها كان يتحول إلى سباب وشتائم مخجلة. وحـتى مؤسسة القمـة التى كان أعضاء الجـامعة يرون فيهـا الملاذ الأخير للخروج من مآزقهم، انهارت فى مؤتمرات القمـة الأخيرة لدرجة عجز العرب عن تحديد ميعاد متفق عليه لعقدها. فـمن الواضح أن مصداقيتها ضاعت تمامًا فى نظر

الأعضاء، وأصبح على كل دولة من الدول العربية أن تبحث عن شكل أو أسلوب خاص بها فى الإصلاح بكل أنواعه.

وكعادة العرب فإنهم أصبحوا قادرين على التحرك فى المجال الذى تصنعه القوى الخارجية وتسمح به، حتى يبدوا مواكبين للتيارات المعاصرة، وإن كانت مواكبة بالأقوال وليست بالأعمال التى أصبحوا عاجزين عنها. فبمجرد هبوط مبادرات «الإصلاح» للأنظمة العربية على المنطقة العربية سواء من الولايات المتحدة أو أوربا أو تجمعات دولية أخرى بادرت المنطقة العربية بدورها إلى تقديم مبادرات للإصلاح حكومية وشعبية. ففى مدى ستة أشهر من بداية عام ٢٠٠٤، كان هناك إعلان صنعاء للإصلاح، ثم إعلان الاسكندرية، وبيروت، وإعلانات التجمعات السياسية وشبه السياسية العربية، مثل إعلان الإصلاح لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وكذلك التجمعات الأهلية والقوى السياسية العربية، مثل حزب التجمع المصرى، وأخيراً فى يونيو ٢٠٠٤ جاء إعلان الدوحة لينادى بنفس مبادئ الإصلاح السياسى والدستورى والاقتصادى. لكنها فى النهاية كانت مجرد إعلانات عن الإصلاح، أى إعلانات عن سلعة غير موجودة لأن أى إعلان منها لم ينص على كيفية انتاجها وتسويقها. ولم يعقب هذه الإعلانات أية خطوة فعلية تنفيذية حتى لو كانت مجرد دراسات جدوى نظرية تطرح على الجماهير العربية لتبادل الرأى والمشورة. ذلك أن النخب الثقافية فى المنطقة العربية تشبه إلى حد النخب السياسية فى اعتقادها بأنها وحدها هى التى تملك الفكر والثقافة والحكمة، وعلى الجماهير السمع والطاعة، لكن الجماهير تملك من الدهاء والذكاء الفطرى بحيث تقابل مؤتمرات وندوات واجتماعات وتوجهات ومطالب النخب الثقافية أو النخب السياسية بالتجاهل والإهمال لإدراكها العفوى بأنها مجرد حبر على ورق، وإثبات للتواجد وسط صخب مفتعل، وكأنهم يجتمعون ويناقشون ويصدرون التوصيات حتى يقولوا لجميع الأطراف المعنية: «نحن هنا»، ثم ينفض السامر ويذهب كل إلى حال سبيله، دون أن يدركوا أن هذه الأطراف المعنية لا تهتم بهم على الإطلاق لأنها مشغولة بدورها فى إثبات تواجدها بنفس الطريقة فى مجالاتها الخاصة بها. والمثل العربى الذى يقول: «كل يغنى على ليلاه» أفصح تعبير عن

هذه الغيبوبة المزمنة. ويبدو أن اللعبة كانت مثيرة ومشوقة وطاردة للملل الجاثم على أنفاس المنطقة العربية، فجذبت إليها جماعات إصلاحية قامت بانشاء «نوادى الإصلاح» كما حدث فى القاهرة فى يوليو ٢٠٠٤ حين عقدت ندوة كبيرة انتهت باعلان إنشاء «نادى الإصلاح العربى». وانفض المجتمعون سعداء بانجازهم الذى لم ير النور ويبدو أنه لن يراه. ويستمر العرب فى ممارسة هذه اللعبة وكأنهم يستطيعون أن يبيعوا الأوهام لمن يتصورون أنهم يستهينون بذكائهم.

ويبدو أن الجماهير العربية لم تأخذ النخب السياسية والثقافية بأى نوع من الجدية لأنها تدرك جيداً أنها لم تأت بجديد. ذلك أن المطالبة العربية الجماهيرية بالإصلاح الإدارى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والإعلامى والتعليمى والثقافى لم تكن جديدة على المنطقة العربية، وهى حقيقة تدركها النخبة العربية جيداً. ومع ذلك لم ترجع الفضل إلى الوعى العربى الجماهيرى حتى يتفاعل معها ويمنحها قوة دفع هى فى أشد الحاجة إليها، بل دفعتها نرجسيتها المعتادة إلى الادعاء بأنها أتت بما لم تأت به الأوائل. ومن هنا كانت الهوة الواسعة والعميقة بينها وبين الجماهير العريضة التى تشكل أعظم رصيد لأية قيادة فى أى مجال. ومن يستهن بوعيها ويفقد ثقتها، يجد نفسه فى واد وهى فى واد آخر. وهى عزلة كفيلة بالقضاء على أية قيادة أو مبادرة أو إدارة.

كانت الجماهير العربية بصفة عامة، وقطاعاتها المثقفة بصفة خاصة تدرك جيداً أن مناداة النخب السياسية والثقافية بالمبادرات الإصلاحية ليست ريادة تحسب لها، وخاصة أن الفكر العربى صرف النظر منذ زمن بعيد عن كل أنواع الريادة لأنه اعتاد التبعية الذليلة لمبادرات الآخرين الواردة من خارج المنطقة، فما أسهل السير أو الرقص على إيقاعهم بدلاً من ابتكار إيقاع عربى صميم قد لا يتناغم معهم ولذلك كان الإيقاع السريع فى المناداة بمبادرات الإصلاح صادراً عن تقريرى الأمم المتحدة فى مجال التنمية البشرية فى المنطقة العربية لعام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ . وكانت العناصر والمطالب التى اشتملا عليها متطابقة لتلك التى طالبت بها النخب العربية منذ زمن بعيد، والتى لم تقابل بآذان صاغية وعقول متفتحة من القيادات

السياسية فى البلاد العربية، والتى سارع بعضها إلى عقاب هذه النخب بشتى أنواع الاضطهاد والمطاردة والاعتقال والحبس، حتى تكون عبرة لأية نخب أخرى تظن فى نفسها القدرة على محاكاتها. وقد آثرت معظم النخب الحالية السلامة وانتظار الأمواج المواتية لركوبها قبل أن تنحسر، خاصة إذا كانت السلطات نفسها قد رحبت بركوبها، حتى لا يظن صانعو هذه الأمواج من القوى العظمى أن السلطات العربية عاجزة عن الانضمام إلى موكب العصر، حتى لو كان هذا الانضمام مجرد مظاهرة سرعان ما تنفض، وليست مشاركة إيجابية وفعلية فى المسيرة الحضارية.

والدليل على أن هذه الظاهرة لم تتعد شكل المظاهرة العابرة، أنها أسفرت فى النهاية عن جعجعة بلا طحن. فلا يملك أحد فى المنطقة العربية رؤية علمية أو منهجية أو واقعية أو حتى واضحة لشكل أو أسلوب الإصلاح المطلوب من حيث أولوياته ومراحله وقنواته. وكعادة الدول العربية التى اعتادت السكون والركود والجمود، سارع كثير منها إلى اختراع الذرائع التى يمكن أن تكبح جماح هذه المطالب الدولية بحكم صدورها عن الأمم المتحدة، لعل استمرار كبحها يؤدى فى النهاية إلى نسيانها أو اندثارها على الطريقة العربية، إيمانًا بالمثل العربى القائل: «لو صبر القاتل على القتيل لمات من تلقاء نفسه». وتمثلت هذه الذرائع أو الحجج فى ضرورة أن يكون الإصلاح من الداخل وليس من الخارج، وأن يكون تدريجيًا وليس فوريًا، وأن يكون مناسبًا للبيئة العربية، وأن يرتبط بانفراج نسبى للقضية الفلسطينية.

وهى ذرائع أو حجج منطقية للغاية فى ظاهرها، لكنها فى باطنها تسعى «لوضع العقدة فى المنشار»، كى يموت القتيل من تلقاء نفسه بأسرع ما يمكن، خوفًا من أن يكون عمره مديدًا فيفتضح أمر المتذرعين بالحجج المنطقية المحكمة. فإذا قمنا بتفكيك الحجة الأولى التى تنص على أن يكون الإصلاح من الداخل وليس من الخارج، فإن سؤالا بسيطًا ومباشرًا يمكن أن يدحضها تمامًا وهو: ما العقبات أو العوائق أو العراقيل التى منعت العرب منذ أمد طويل من أن ينهضوا بالإصلاح من داخل منطقتهم؟! وهل زالت الأسباب الآن بحيث أصبح المسار ممهدًا للشروع فى الإصلاح من الداخل؟! وهل

للضغوط الخارجية مفعول سحرى بهذا الشكل العجيب؟! أم أن هذه الحجة هى انحناء للرؤوس أمام العاصفة حتى تمر بدون إصابات؟

إنه سؤال واحد لكنه ينطوى على عدة تساؤلات أو استفهامات تحمل فى طياتها إجابات صريحة عليها. ولذلك فهو يكشف الحجج الأخرى التى تطالب بأن يكون الإصلاح تدريجيا وليس فوريًا لأن هناك من المراحل ما يحتاج أن يكون تدريجيًا ومن الخطوات ما يتطلب أن يكون فوريًا، إذ إن الفورية لا تعنى التسرع والقفز فوق المراحل وإنما تعنى الدأب والسهر والجهد من أجل إنجاز لا يحتمل التأجيل والتسويف. كذلك فإن الحجة التى تطالب بأن يكون الإصلاح مناسبًا للبيئة العربية، تثير تساؤلات فيها كثير من السخرية المريرة وهى: ألم تكن البيئة العربية تحت أمر العرب ورهن إشارتهم لمدة لا تقل عن نصف قرن، فلماذا لم يقوموا بالإصلاح المناسب لها ؟! هل كانوا خائفين من أن يكون إصلاحهم غير مناسب لها، وعندما ضغط عليهم الأجنبى من خارج منطقتهم اكتشفوا الإصلاح المناسب لها ؟! ولا أحد يستطيع أن يجزم بأن العرب يضحكون على الآخرين أم على أنفسهم؟!

أما الحجة الرابعة والأخيرة التي تنص على ربط الإصلاح بالإنفراج النسبى فى القضية الفلسطينية فهى عبارة عن «سمك فى ماء». فمن الذى يستطيع أن يقيس درجة الإصلاح حتى يمكن ربطها بدرجة الانفراج النسبى فى القضية ؟! وماذا يمكن أن يحدث إذا وقعت انتكاسات للقضية الفلسطينية - وهى أمر معتاد ومألوف فى كل مراحلها - هل تعنى هذه الانتكاسات إيقاف عجلة الإصلاح - هذا إذا كانت قد دارت أصلاً - أو إعادتها إلى الوراء حتى ينتكس الإصلاح بنفس درجة انتكاس الانفراج النسبي للقضية الفلسطينية ؟! إن العرب هم رواد العبث وخلط الأوراق وجمع المتناقضات لدرجة أنهم يضعون الإصلاح العربى فى مواجهة مع القضية الفلسطينية، وكأن هذا الإصلاح يمكن أن يكون مضادًا لها، أو كأنه خدمة يؤديها العرب للآخرين ويمكن أن يحرموهم منها لو رفضوا الضغط على اسرائيل حتى ترفع يدها عن الانفراج النسبى للقضية الفلسطينية ؟!

ويبدو أن الآخرين قرروا أن يسايروا العرب حتى نهاية المطاف ليتأكدوا من مصداقيتهم، حتى يعدلوا استراتيجيتهم طبقًا لنتيجة هذه المسايرة، فلم يدخلوا فى مناقشات عقيمة مع العرب حتى لا يتحول الأمر إلى مجرد مقارعة الحجة بالحجة، وتقبلوا الحجج الأربع على علاتها فى لقاء الدول الثمانى فى يونيو ٢٠٠٤ الذى حضر على هامشه أربعة من رؤساء الدول العربية: الجزائر واليمن والأردن والبحرين. وتعامل البيان النهائى للقاء الدول الثمانى مع هذه الحجج بجدية وإيجابية، كما أضاف إليها آليات محددة لإصلاح مناهج التعليم وأساليب التدريب ووسائل الإعلام. وفى الشهر نفسه (يونيو ٢٠٠٤) أعلن العرب عن نوايا الإصلاح وأهدافه فى مؤتمر القمة فى تونس، بحيث لم يعد أمامهم سوى بدء المسيرة فى طريق الإصلاح الذى أصبح حتمية لا مفر منها. لكن يبدو أن الأوضاع فى المنطقة العربية قد تجاوزت مرحلة الركود والجمود إلى مرحلة التكلس والتحجر، لأنه بمجرد انفضاض لقاء الدول الثمانى ومؤتمر القمة العربى فى تونس، لم تبد فى الأفق حتى الآن أية بادرة تبشر بالبدء فى مسيرة الإصلاح. وهو ما يدل على أن العرب يقبلون على هذه الأنشطة بل وينهمكون فيها على سبيل ركوب الموجة بحيث لا يستطيع أحد أن يتهمهم بالتقاعس والتخاذل عن اللحاق بموكب العصر، لكنهم فى أعماق أنفسهم يؤمنون بأن أية موجة مهما علت لابد أن تنحسر. والمثل العربى يقول: «ما طار طير إلا وكما طار وقع»، لكنهم لا يدركون أن إيقاع الحياة الصاخب والمتسارع يحمل فى طياته أمواجًا أعتى وأكبر فى محيط متلاطم وسط العواصف والأعاصير، لأن الإيقاع البدوى الناعس الوسنان أو الريفى الهادىء البطىء قد انتهى منذ زمن بعيد، وكان المفروض أن تنقشع معه الغيبوبة العربية المزمنة الجاثمة على العقل العربى، وأن تحل محلها اليقظة والوعى والعلم والمبادرة لمواجهة المتغيرات واستيعابها بل وتوظيفها للصالح العربى العام. لكن العرب ظلوا مصرين على التمسك بالأمثال والحكم القديمة لأنها لا تزال تشكل عصارة فكرهم وبالتالى سلوكهم. فهم يتغنون بالمثل القائل: «الباب الذى يأتيك منه الريح، سده واسترح»، لكنهم لا يدركون أن الريح أصبحت أقوى وأعتى من أي باب يمكن أن يعيدها، ولذلك أصبح العرب فى مهب العواصف

والأعاصير التى تكاد تقتلعهم من جذورهم التى يبست فى التربة، ومازالوا يلتحفون بأردية الماضى ظنًا منهم أنها ستحميهم من الكوارث القادمة.

فى هذا العراء الموحش الشائك أصبحت معظم الأنظمة العربية حائرة ومحرجة فى مواجهة هذه المطالب الخارجية بالإصلاح. ولو كان الأمر مقصورًا على القوى العالمية الخارجية لخفت حدته إلى حد ما؛ لكن صداها يتعاظم فى الداخل من خلال مؤسسات المجتمع المدنى التى تتعاظم كثرتها بدورها. وكعادة العرب فى التسويف والتأجيل والتجاهل والتهرب والمراوغة كى تظل الأمور على ما هى أطول مدة ممكنة، لجأت بعض الأنظمة إلى ترحيل المشكلة، إذ إن الإصلاح أصبح فى نظرها مشكلة المشكلات، إلى المستقبل دون تحديد فترة معينة فى هذا المستقبل، وقدم البعض الآخر مبادرات كنوع من حائط الصد للمبادرات الواردة من خارج المنطقة كما لو كانت المبادرة كرة بين أقدام اللاعبين، ورفعت أنظمة أخرى تدعى الثورية والقومية العربية لافتات وشعارات القضية الفلسطينية التى تبعتها القضية العراقية لتضاعف من قوة الذرائع والحجج لتأجيل المشكلة المتمثلة فى الإصلاح لحين حسم مثل هذه القضايا المصيرية التى لا تحتمل التأجيل، وكأن الإصلاح عقبة فى سبيل هذا الحسم !!

وإذا كانت هناك عبقرية يمكن أن تحسب لهذه الأنظمة العربية، فهى عبقرية توليد الذرائع والحجج إلى ما لا نهاية، لكنها عبقرية واهمة ومزيفة لأن العولمة قامت بتعرية قواعد اللعبة السياسية التقليدية القديمة، وأصبح اللعب الآن على المكشوف. قد يغض الطرف الآخر بصره عن خدع وألاعيب خصمه، بصرف النظر عن وجاهتها أو تهافتها، لكنه من الطبيعى أن يضمر فى نفسه ردًا عمليًا على من يتصور فى نفسه القدرة على الاستهانة بذكائه. ومهما بلغت أجهزة الإعلام من البراعة فى التلاعب بعقول الآخرين بهدف تمييع المطالب الإصلاحية الداخلية والخارجية، فإنها تظل براعة المسكنات الوقتية فى التخفيف من آلام المرض الذى يظل قابعًا وكامنًا مما يجعله يستفحل بعد ذلك وربما قضى على المريض. فلم يعرف العرب الحلول الحاسمة والجذرية بطول تاريخهم باستثناء فترات أو لمحات خاطفة.

لكن المعضلة تتجلى فى أن الأنظمة العربية تتصدى لتحديات الإصلاح دفاعًا عن وجودها الهش لافتقاره لمساندة شعوبها. ولذلك فإن معظم هذه الأنظمة إذا أقدمت على خطوات حقيقية للإصلاح، فإنها تغامر بوجودها إن آجلاً أو عاجلاً. إن الأهداف الاستراتيجية للإصلاح تتنافى تمامًا مع الأسس التى قامت عليها هذه الأنظمة، لأنه يعنى تقليص دور الدولة، وتنشيط دور المؤسسات الأهلية، وتداول السلطة فى انتخابات حرة قادرة على توليد قيادات جديدة تملك حيوية فقدتها القيادات القديمة التى تصلبت شرايينها بحكم الزمن، وتقديم أهل الخبرة على أهل الثقة، إذ لا يمكن الثقة بمن لا خبرة له، أى تقديم الكفاءة العلمية والعقلية والفكرية والوطنية على القرابة والولاء الشخصى وغير ذلك من أعراض المحسوبية والانتهازية وتسلق السلم الخلفى للمجتمع.

إن البحث أصبح دؤوبًا وحثيثًا عن صياغة عقد اجتماعى جديد بين قوى المجتمع فى معظم البلاد العربية، لكن من الواضح أن الأنظمة العربية عاجزة إلى حد كبير عن صياغته بالأسلوب الذى تطلبه القوى الخارجية والداخلية على حد سواء، وأية مراوغة فى هذا الشأن لن تنطلى على أحد. فقد أصبح من أهم أهداف القوى الداخلية الصاعدة تحقيق المساواة فى المواطنة من خلال قوانين حديثة محترمة وإنسانية بمعنى الكلمة، وذلك لغياب المساواة القانونية والعدالة الشرعية فى معظم البلاد العربية، فلا المعنى القانونى الحديث ولا المعنى الشرعى مطبق. وقد اعتاد معظم الحكام العرب على مستوى السلوك العلمى طمس فكرة أن الدولة ليست لأحد من الحكام سواء أكانوا رؤساء أم ملوكًا أم أمراء، صحيح أن تصريحاتهم تؤكد عكس ذلك تمامًا، لكن الواقع يؤكد بدوره أن الرئيس العربى يتم انتخابه مدى الحياة، بل وأضاف حزب البعث السورى تقليدًا جديدًا وهو توريث الحكم بحيث يصبح ملكية مقنعة. أما فى الملكيات العربية فالملك له سلطة مطلقة فى كل ما يفعل، ابتداء من تشكيل الحكومة التى يتكون معظم أعضائها من أفراد أسرته، ورسم السياسات المختلفة للدولة، وانتهاء بالقول الفصل فى النزاعات القبلية أو الشخصية... إلخ. وأصبحت هذه التقاليد وغيرها من الثوابت التى يتقبلها الفكر العربى العام لإيمانه باستحالة تغييرها، بل إن هناك من الكتاب

والمثقفين العرب من يعمل على تقنينها بالحجج والفتاوى والذرائع ما يجعلها تبدو ظاهرة طبيعية، خاصة من يحرص منهم على ركوب أمواج السلطة.

ومع رسوخ هذه التقاليد وتجذرها فى التربة العربية، يكاد الإصلاح بشتى أنواعه يصبح مستحيلاً فى مجتمع ينقسم إلى فئتين: فئة المواطنين العاديين الذين تطبق عليهم القوانين، مهما كانت جائرة، وفئة المواطنين المعصومين الذين تعجز القوانين عن الاقتراب منهم ولو من بعيد. فالقانون يمنح حصانة مطلقة لمن يجلسون فوقه، فى حين يقف بالمرصاد للقابعين تحت سيفه. ولذلك تصبح المعارضة مغامرة أو مخاطرة غير مأمونة العواقب، لأن بعض الحكومات العربية تنظر إليها على أنها مشاركة قسرية فى السلطة التى تعرف كل أصول الحكم ومشكلاته وأسراره، فى حين أن المعارضة لا تملك سوى إثارة الجماهير الساذجة بشعارات تصورها على أنها آتية بما لا تأتى به الأوائل حتى تستولى فى النهاية على كراسى السلطة وكأنها لعبة الكراسى الموسيقية. ولذلك يصل جبروت السلطة العربية فى بعض الأحيان إلى درجة اعتبار نشاط المعارضة نوعًا من اغتصاب أو محاولة اغتصاب الحكم. من هنا كانت قوانين الطوارىء راسخة ومتشعبة فى بعض البلاد العربية حتى تعوق تطبيق القانون الطبيعى الذى يفسح المجال للممارسة الديمقراطية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان أيًا كان موقعه فى المجتمع. وإذا كانت هناك بلاد عربية حاولت أن تضع بعض المحاذير والحدود لتجاوزات السلطة المطلقة، فإن جذور الفاشية والشمولية والطغيان الضاربة فى أرض المنطقة العربية أدت بهذه البلاد إلى ارتكاب أخطاء وأدت هذه المحاولات الوليدة فى مهدها.

وهناك حقيقة خطيرة لابد من وضعها فى الاعتبار حتى لا تصبح المناداة بالإصلاح مثل الأذان فى مالطة، وهى أن الحكام العرب بحكم مواقعهم يعيشون تحت الأضواء المسلطة بطبيعتها على القمم، ولذلك فإن تحركاتهم وخطواتهم ومواقفهم وتصريحاتهم وكلماتهم هى مثار الأحاديث بل والشائعات بين عامة الناس، مهما كان المجتمع فاشيًا وسلطويًا. وكثيرًا ما يستخدم المواطنون العاديون سلاح الشائعات لتشويه صورة الحكام كنوع من الانتقام الذى لا يوقعهم تحت

طائلة العقاب لأنه من المستحيل رصد مصدر الشائعة وضبطه. وبرغم أن معظم الشائعات زاخر بالمبالغات والأكاذيب، إلا أن الناس يصدقونها بلا أى تأمل أو فحص أو مناقشة، بل يرددونها بحماس متدفق وكأنهم يثأرون لأنفسهم من قهر السلطة. أى أن الشعب يملك دهاءً مناظرًا لدهاء السلطة، وهذا الدهاء المتبادل بطريقة أو بأخرى بين السلطة والشعب، خاصية منتشرة فى مجتمع الطغيان لأن العلاقات فيه سواء بين القمة والقاعدة، أو بين الأفراد فى داخل القمة أو القاعدة، علاقات غير طبيعية وغير صحية لأن الكل متربص بالكل وعلى كل المستويات. ولذلك ليس هناك مجال للدهشة أو التساؤل عن السبب فى اشتراك الحكام العرب فى خصائص تكاد تكون ثابتة وعامة عبر الأجيال وفى مختلف البلدان. فهم لم يأتوا إلى المنطقة العربية من كواكب أخرى، ولم يهبطوا عليها من أطباق طائرة، بل نبتوا وترعرعوا فى تربتها، وبرزوا من بين أبنائها. وبالتالى فإن ما ينطبق على القابعين على كراسى السلطة، ينطبق بنفس القدر على المعارضين المتطلعين للسلطة نفسها، إذ إن الجميع ينتمون إلى نفس العقلية والفكر والتراث والثقافة والأخلاق. ومن هنا كانت المتاهات الجانبية أو الطرق المسدودة أو الدوائر المفرغة التى تتحكم فى حركة دولاب العمل السياسى حتى فى حالة تغير الظروف والملابسات والوجوه والشخصيات، ذلك أن العقلية الفاشية واحدة فى جوهرها وإن كانت تغير أقنعتها كى تدعى قدرتها على التجدد عبر الأجيال والحقب. من هنا كان المثل العربى: «من نعرفه أفضل ممن لا نعرفه».

من هنا كانت ضرورة أن يبدأ الإصلاح بتغيير هذه العقلية وبتربية شخصية عربية جديدة تنفض عن نفسها كل قيود الماضى ومحظوراته، وتسلك وتفكر على نحو نابع من طبيعة العصر الذى تعيشه. فمن المعروف أن كل التيارات السياسية التى حاولت أو نجحت فى توجيه دفة الأمور فى البلاد العربية من شيوعيين وقوميين وإسلاميين وبعثيين وغيرهم، اعتادت أن تتخلص من الطرف الآخر بنفيه إذا شرع فى الاختلاف أو التصدى لما هو سائد. فالعقلية العربية تعشق النمطية والتوحد والتماثل والطاعة العمياء وروح القطيع على كل المستويات التعليمية والثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية والإدارية والإعلامية، برغم

تشدق العرب بحكمة المثل العربى الشهير: «الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية». فالواقع يؤكد أنه لا يفسد الود فحسب بل يؤدى إلى القطيعة والخصومة بعد أن يدمر كل جسور الحوار والتفاهم الحضارى الراقى.

ويجب ألا نستهين بجذور الماضى رواسبه المتكلسة عبر العصور والقرون لأنها مازالت قادرة على التصدى لكل التيارات التى تدفقت مع الفكر الحديث الصانع للحضارة المعاصرة. فالأفراد فى المجتمع العربى يرجعون إلى تكويناتهم الأولى وجذورهم القديمة للدعم والمساندة والاستلهام، إلى العشائر والعائلات والقبائل والطوائف وغير ذلك من الأعراق حينما يواجهون أزمة أو مشكلة يعجزون عن حلها لعدم امتلاكهم مفاتيح العصر. وقد يقول قائل إن أحدًا لا يستطيع أن ينكر أن العرب المعاصرين مارسوا التعددية الحزبية، وهذا صحيح، لكنها ليست تعددية تيارات ومذاهب سياسية مختلفة، بل تعددية طوائف وأعراق وعشائر وقبائل، يلعب فيها التراث دورًا مؤثرًا للغاية، فى حين يغيب عنها الفكر الحديث الذى يرصد المتغيرات العالمية بعين القرن الحادى والعشرين. ونظرًا لهذه الجذور العرقية والطائفية والعشائرية والقبلية الضاربة فى التربة العربية، كان من الطبيعى والمتوقع أن تقوم بعض الحكومات العربية بنفى الآخر المختلف وتجريمه، لدرجة أن بعض القوانين فى بعض البلاد العربية تعاقب بصرامة الانضمام إلى أى حزب محظور، وأحيانًا تصل العقوبة إلى درجة الإعدام.

وأية دراسة تحليلية أو تفكيكية للخطاب العربى تؤكد الأزمة المستحكمة والمعوقة لأية محاولة أو مشروع للإصلاح. فالعقل العربى لا يسأم ولا يمل ولا يتعظ من تكرار المحاولات المستحيلة لاستعادة أمجاد العروبة، وإذا كان لا يعلم باستحالتها فهذه مصيبة عظيمة، وإذا كان يعلم بها فالمصيبة أعظم. ولذلك ليس من المبالغة أن نطالب بعقد مؤتمر عربى أو حتى عالمى من أكبر علماء النفس والتحليل النفسى لتحليل وتفكيك هذه العقد النفسية الجمعية التى تقاوم متغيرات الزمن وتطوراته الحتمية بهذه الصلابة والصمود، وكأنها أصنام مقدسة لا يمكن المساس بها. فهناك أغوار سحيقة وكهوف معتمة داخل الشخصية العربية لابد من

كشفها وتعريتها كى نصل إلى بيت الداء. إذ يبدو أن كل الدراسات العلمية والأكاديمية التى تناولت المعضلات العربية بالتحليل والتفسير، ركزت على الأعراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأخلاقية والثقافية والحضارية، لكنها لم تلتفت كثيرًا إلى الأمراض والعقد النفسية المترسبة فى قاع هذه الشخصية والتى يمكن أن تشكل مفاتيح لمعظم الأعراض الأخرى.

كل شعوب العالم تعيش حاضرها وتكافح من أجله، إلا الشعوب العربية التى تعيش حاضرها بأحلام ماضيها، فى محاولة غريبة فى استمرارها وتكرارها لاسقاطها على العصر ثم القفز بها إلى المستقبل، وكأن هذا الحاضر لا وجود له. إن العربى فى غيبوبة فعلية وخطيرة تدفعه إلى العيش فى عالم وهمى من خياله الذى يذكرنا بقصص «ألف ليلة وليلة». ففى عالم الوهم يجتر ذكرياته ويحقق كل أمجاده، ويعيش انتصاراته على كل أعدائه وخصومه، وبالتالى لا يعترف بتخلفه التكنولوجى والعلمى والثقافى والإدارى والسياسى والاقتصادى والأمنى، ولا يقر بالتقدم المذهل الذى حققه العالم المعاصر، ويعتقد أنه الأفضل والأقوى. لكن الحقيقة المذهلة التى تحتاج إلى دراسات علم النفس والتحليل النفسى، أن هذا الإنسان العربى البائس يصاب بسلسلة من الصدمات المتتابعة، وتكفى واحدة منها أن تخرجه من غيبوبته وتجعله يثوب إلى رشده، لكن شيئًا من هذا لا يحدث، وسرعان ما يعود إلى متاهاته الجانبية وطرقه المسدودة ودوائره المفرغة التى أدمنها ليتخبط فيها ما شاء له التخبط. ولذلك فإن مسئولية الشعب تجاه مصير الدولة لا تقل فى خطورتها عن مسئولية السلطة، ومن الخطأ الشائع أن يميل الكتاب والمفكرون والمثقفون إلى تصوير المواطنين على أنهم ضحايا السلطة، وكأنهم قطيع يتحرك ويسلك طبقًا للإشارات الواردة من عصا الراعى. وإذا ارتضى الشعب لنفسه أن يكون مجرد قطيع من الخراف، فلا يلوم إلا نفسه إذا لمح وميض سكين الجزار. لكنه لو استطاع بالوعى الناضج وبشتى الوسائل أن يصنع لنفسه كيانًا ومكانة مهابة ووزنًا ثقيلاً فإن وزنه يمكن أن يعادل وزن السلطة وربما رجحت كفته أكثر منها كما يحدث فى دول الديمقراطية والتقدم والحضارة.

لكن ماذا يمكن لشعب أن يصنعه وهو يعانى من غيبوبة مزمنة تجعله يتوهم أنه بالسيف والشعارات يستطيع أن يهزم الصواريخ، وبالشعر أن يقهر التكنولوجيا؟! وتحت وطأة هذه الغيبوبة يستحيل التواصل العقلانى سواء بين الحكومات العربية أو بين هذه الحكومات والشعوب التى تحكمها والتى سارت خلفها كقطيع يتبع الراعى أو الجزار حتى لو كان يقودها إلى الهاوية. وهناك من يقول إن الطاغية يصنع نفسه بنفسه مستغلاً فى ذلك الظروف التى يمر بها والإمكانات التى يستطيع الحصول عليها بأية وسائل ممكنة، وهذا صحيح لكنه نصف الحقيقة لأن نصفها الآخر تصنعه الشعوب لأسباب متنوعة ومتعددة ومتغيرة لا يمكن حصرها، وخاصة أن نسبة اللاوعى التى أدت إلى هذه الأسباب غامضة ومعقدة ومتشابكة ومراوغة. وآخر مثل يدلل على هذه الحقيقة المأسوية ما فعلته الشعوب العربية، وفى مقدمتها الشعب العراقى، بصدام حسين عندما التقت غيبوبتها الجمعية بغيبوبته الشخصية لتدفع به وشعبه معه إلى هاوية مظلمة بلا قرار. وتتمثل الكارثة فى أن الطاغية عندما يسقط فإن الشعب هو الذى يسقط لأنه هو الذى سيدفع كل الديون المادية والأدبية من حياته وكيانه ومستقبله. وما يجرى فى العراق الآن دليل مادى يومى على ضياعه بالكامل، إذ لم تعد لديه دولة أو حكومة أو أمة أو شعب، بل إن اسم «العراق» نفسه أوشك على الاختفاء من بعض وسائل الإعلام ذات الانتشار الواسع والقوى ليحل محله اسم «بلاد الرافدين».

ويبدو أن العرب قد اعتادوا الكوارث لدرجة أنهم أدمنوها وأصبحوا غير قادرين على العيش بدونها. فإذا لم يصنعها الآخرون لهم لتصديرها إلى داخل حدود منطقتهم، فإنهم يصنعونها بأنفسهم وباتقان علمى وعملى تحسدهم عليه القوى العظمى ذات الباع الطويلة والخبرة العميقة فى صناعة الكوارث والأزمات وتصديرها إلى المنطقة العربية المنكوبة. ويمكن القول بأنه لو أتقن العرب صناعة التقدم والازدهار والحضارة على أرضهم بنفس درجة اتقانهم لصناعة التدمير والخراب والتخلف لكانوا الآن فى الصفوف الأولى لدول الحضارة المعاصرة. وما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ هو عمل عبقرى بكل المقاييس العلمية والتخطيطية والتطبيقية والإدارية والاستراتيجية والتكتيكية، بصرف النظر عن أهدافه

التدميـرية والوحشية والهمـجية. وهذا هو السبب الذى صعق الأمـريكيين ومعهم العالم أجمع بالدهشة والذهول لدرجة أن البـعض لم يصدق ما يراه على شاشات التليفـزيون، وتصرف كـما لو كان يتـابع فيلمًـا من أفلام الخيـال العلمى. وعلق البعض الآخر بأن وكالـة المخابرات المركزية الأمريكية التى أحاطت نفـسها بهالات أسطورية بدت وكأنهـا طفل نائم يعانى كابـوسا لا يستطيع الاسـتيقاظ منه. فـقد استطاع العرب صنع صاعـقة عبقرية لم تحمل أية لمحة من لمحات الغـيبوبة العربية التقليـدية، فقد كانوا فى قـمة اليقظة السـاطعة مثل سطوع شمس الثـلاثاء الحادى عشر من سـبتمبر الذى شـهد صباحه سـقوط مركز التجـارة العالمى فى نيويورك، وسقوط المبنـى المركزى الرئيسى فى قلب البنتاجـون فى واشنطن. ولو كانت هذه اليقظة العربية العبقرية قد استغلت فى البناء والتقدم والازدهار، لبهر العرب العالم بدلاً من أن يصدموه بل ويصعقوه فى ذلك اليوم الرهيب.

ويبدو أن تنظيم القاعدة أو غيره من التنظيـمات السرية، يملك عبقرية إدارية مكنته من صناعة هذا الحـدث الجلل. فقد نجح فى أن يجعل عقل أعضـائه نسخة القرن الحادى والعـشرين من فكر الهاراكيرى اليابانى الشـهير الذى بث الرعب فى قلوب الحلفاء بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة بالطائرات الانتحارية التى دمـرت الأسطول الأمريكى فى بيـرل هاربر، مما أدى إلى اسـقاط أمـريكا لقنبلتين نوويتين لأول مـرة فى التاريخ، الأولى على هيـروشيـما والثـانية على نجـازاكى، واستسلام اليـابان وانتهاء الحرب العالمية الثـانية. لكن اليابان سرعان مـا استوعبت الدرس وحولت مـؤشر العـقل اليابانى ١٨٠ درجـة، لترفع شعـارها الشهـير فى أعقاب الحرب «الإنتاج أو الموت» بعد أن كـان «الانتصار أو الموت» وتحولت اليابان إلى خلايا نحل فى كل أرجـائها من خلال العلم المثمر والـعمل الدؤوب، وأثبتت أن الانتصار فى مجالات الإنتاج أبقى وأعظم فائدة وإثمارًا من الانتصار فى ميادين الحرب التى لا يمكن أن يكون فيها منتصـر بمعنى الكلمة إذ إن الخسارة تعم الجميع وإن كانـت بدرجات متـفاوتة، أمـا فى مجـالات الإنتاج فـالمكسب يعم الجمـيع والتحدى يتصاعد لصالحهم سواء أكانوا مـستثمرين أم منتجين أم بائعين أم مشترين

أم وسطاء أم سماسرة . . . إلخ. وعلى مدى ستين عامًا من هزيمة اليابان وانتهاء الحرب، لم تدخل حربًا من أى نوع بعد أن جربت متعة وروعة الانتصار فى معارك الإنتاج الذى وضعها فى الصف الأول لدول الحضارة المعاصرة.

ومن الواضح أن التنظيمات السرية ظنت أنها نقلت المعركة إلى أرض العدو فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولم تدرك أنها منحت هذا العدو من الحجج والذرائع ما لم يكن يحلم به، ومكنته من نقل المعركة إلى المنطقة العربية دون أن تستطيع الأطراف الأخرى دحضها. وجعل العرب يدمرون أنفسهم بأنفسهم، ويتبادلون قتل أبنائهم ونسائهم وأطفالهم، ويخربون بيوتهم بأيديهم. وبهذا حقق الغرب أرباحًا هائلة بأسعار زهيدة للغاية، فقد انتشرت القوات الأمريكية فى منطقة أوراسيا التى تضم آسيا الوسطى الإسلامية ذات الموقع الاستراتيجى والمخزون النفطى الهائل، وتضاعفت القواعد الأمريكية فى المنطقة العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة. وأصبح النفط العربى على وشك ألا يكون عربيًا بسبب تغيير التركيبة السكانية، وزحف الديمقراطية التى قد تؤدى إلى إيجاد آليات لتحقيق العدالة والمساواة، لكنها فى الوقت نفسه تتيح الفرصة للمستوطنين فى دول الخليج من غير العرب أن يصلوا إلى كراسى الحكم، خاصة بعد أن أقرت الأمم المتحدة حقوق المواطنة لهم. ولن يمر وقت طويل قبل أن يرى العربى نفسه وهو يفقد ثروته التى منحته القيمة والوزن فى العالم المعاصر ألا وهى النفط، وذلك حينما تحدث الانتخابات فى دول الخليج، وغالبًا تحت الرقابة الأجنبية، فيفوز الآسيويون لكثرة أصواتهم وأنشطتهم فى العمل والانتاج ويصبحون حكامًا للمنطقة التى كانت فى حوزة أصحابها القدامى الكسالى المغيبين.

ويبدو من سلوك الأمريكيين، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حرصهم على مضاعفة جرعات الغيبوبة عند العرب حتى يتم غسيل مخهم أو طمس قدراته تمامًا فيصبح عاجزًا عن مجرد الفكر العادى، ويتحرك إلى حيث تشير عصا المايسترو الأمريكى الذى أكد لحلفائه أنه لن يقف مكتوف اليدين وهو يرى العرب يهددون مصالحهم الحيوية التى جعلها الله تحت أقدامهم، ولابد من أن يخطط لحرمانهم منها، كى يعيدهم إلى الصحارى القاحلة ليحاربوا السراب

وينظموا الشعر ويتغنوا فى غيبوبتهم بأمجادهم الأسطورية. لقد حل القرن الحادى والعشرون ولا يزال العرب يستمعون إلى الشعراء الذين يتشنجون ويصيحون بقصائد الفخر والحماسة وجنون العظمة وأوهام الغرور وأكاذيب الرضى عن النفس، ويسمعهم العالم المتحضر فى القنوات الفضائية وهم يسبلون أعينهم قائلين: «لو انتفضنا لسقطت الدول الكبرى»، أى أن العالم المتقدم يعيش عصر الإلكترونيات فى حين لايزال العرب هائمين على وجوههم فى عصر العنتريات.

إن الغيبوبة السياسية تعنى الجهل الفاضح بقواعد اللعبة السياسية، وهو الجهل الذى يعتور معظم الممارسات السياسية العربية التى لم تخرج عن نطاق المؤامرات أو المناورات أو الدسائس أو الحيل أو الألاعيب أو الأكاذيب أو الأوهام أو الانفعالات التى تملأ الفراغ بالصخب والضجيج على سبيل إثبات الوجود، لكنه وجود كالعدم لأنه لا يؤدى إلى أية نتائج إيجابية ومثمرة على أرض الواقع. وتعتبر العلاقات العربية - الأمريكية أوضح وأخطر نموذج على التناقض الحاد بين الغيبوبة العربية واليقظة الأمريكية، بين التخبط والوعى، بين الجهل والعلم، بين الابتكار واجترار الماضى. فالعرب لا يحاولون دراسة الطرف الآخر وفهمه على حقيقته، بل يهرعون دائما إلى رسم صورة له على هواهم، ثم يتعاملون معه بناء على هذه الصورة المفتعلة أو الوهمية فتطيش سهامهم. ويبدو الأمر جللاً وخطيراً إذا كان هذا الطرف هو الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت القوة العظمى التى تتحكم فى مقدرات العالم المعاصر أجمع، فالتعامل معها بنفس الأفق الضيق التقليدى الذى اعتاده العرب عبر العصور كارثة بمعنى الكلمة، لأن السياسة الحديثة أصبحت من العلوم التى تتخذ من العلوم الطبيعية والوضعية والإنسانية، والفلسفات، بل والآداب والفنون والثقافات، رؤى ومضامين ومناهج وأدوات، لفتح ثغرات فى جدران الطرف الآخر، ومعرفة ما يدور فى عقله، ووضع الخطط والدراسات الكفيلة بالتصدى له. وخاصة أن السياسة تحتاج إلى تطبيق مستمر على الواقع الذى يتغير من يوم إلى آخر، بل من ساعة إلى أخرى. والسياسى الذى يعتمد فى حكمه وتقديره للأمور على معايير ثابتة لابد أن يجد نفسه عاجزاً عن استيعاب المتغيرات المتلاحقة والمتشابكة للمشكلات الراهنة.

إن العرب يتحدثون عن الولايـات المتحدة كما لو كانت كيـانًا ثابتًا ومركزيًا وموحـدًا يسير على نـهج يحدده له فرد أو عـصبة مـتجانسـة، وتصب كل قنواته التشريعـية والقضائيـة والتنفيذية والإعلامـية والفكرية والأمنية والإدارية والثقـافية والقومية فى مـجرى واحد محدد الاتجاه والسرعة والاتسـاع، ويكفى السير بحذاء ضفته لمعرفة التيارات التى تتحكم فيه والدوامات التى تعترضها. وهذا تبسيط مخل للغايـة، جعل العرب يدخلـون فى متاهات جـانبيـة، وطرق مسـدودة، وحلقات مفرغة أعاقتهم عن فهم أمريكا، واسـتيعاب الدوافع التى تحركها، وإدراك الآليات المعقدة للعلاقات الدولية مما أعجزهم عن حل قضيتهم المزمنة التى لم يغيروا الزاوية التى ينظرون منها إليها طوال عقود متتابعة. أى أنهم لا يعرفون المبدأ الذى لجأ إليه كثيـر من الساسة لحل المشكلات المستعـصية التى تصدوا لها، بل وغيـروا به مسار الأحداث التاريخية، وهو المبدأ الذى يقول: «إذا عجزت عن حل مشكلة من منظور معين، فلابد أن تغيـر منظورك إليها مرة وأكثر من مـرة إلى أن تتمكن منها». وإذا تتبعنا مـسار العلاقات العربية - الأمريكـية منذ أعقاب الحرب العالمية الـثانية وحتى الآن، نجد أن العرب لم يغيروا منظورهـم الثابت الضيق إليها، وإذا حدث وأرغمتهم الظروف أو الضغـوط على تغييـر هذا المنظور، فهـو تغييـر عابر لأنهم سرعـان ما يعودون إلى سيرتهم الأولى لأنها أصبحت جزءًا لا تتجزأ من شخصيتهم.

ومن مظاهر هذه السيـرة العجيبة، تجـسيد أمريكا لتـبدو وكأنها كـيان يحمل صفات بشرية توحى بالحب أو الـكراهية، وبالتالى تثير انفعالات مـتشنجة وهوجاء مضادة تمامًا لمبادئ علم الحساب الاستراتيجى. فالعلاقات بين الدول ليست علاقات غرامية تنطوى على العشق والوله أو الغيرة التى تصل إلى حد القتل كما يحدث فى قصص الغرام الملتهب. وأى رصد لـتصرفات ساسة عرب كثيـرين، يكشف حقيقة دوافعهم من ممارسة القبلات والأحضان وابتسامات التضرع والمسكنة، والقهقهة على كلمات أو تلمـيحات لا تستـحق سوى ابتسامـة عابرة، لعلها تفـتح الطريق لبعض المكاسب التى لم تكن متوقعة، فى حين أن علم الحساب الاستراتيجى يحرص على وضع كل الاعتبارات والتوقعات فى قائمة الأولويات تجنبًا للمفاجآت أو المآزق التى يمكن أن تكون فى جعبـة الطرف الآخـر. إنها قضـية حسـابات معقـدة لا تخضع

للانفعالات أو العواطف، ذلك أن أمريكا ليست صديقة أو عدوة للعرب، وليست ملاكًا أو شيطانًا، وليست معنية برعاية مصالحهم أو ليس لها هم سوى التآمر عليهم. فهى محور ذاتها الذى لا تسمح لأى طرف آخر بأن يقترب منه مجرد اقتراب، إذ تنتقل به بين مختلف درجات الطيف طبقًا لمصالحها الذاتية الاستراتيجية. فهى بلد معقد ويحمل فى طياته كل أنواع التناقض بسبب نظامها الديمقراطى الذى لا يسمح بالحجر على أى رأى مهما كان مضاداً للآراء السائدة.

وتدفع الغيبوبة العرب إلى توهم أن إظهار الود، ومنح الثقة العمياء، ورفع رايات الحق والعدل وغير ذلك من الشعارات، من شأنه أن يحقق مكسبًا أو نفعًا. فهم لا يدركون أن عملية صياغة القرار الأمريكى تخضع لآليات ومصالح متشابكة ومعقدة ليست لها أدنى علاقة بالعواطف الجياشة أو المفتعلة أو المثل أو القيم المجردة. إن البيت الأبيض نفسه الذى يظنه كثير من العرب مصدراً لأضواء السلطة والسيادة والسطوة، هو فى حقيقته مجرد آلية من الآليات العديدة التى تحكم الولايات المتحدة، مثل البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية، ومكتب المباحث الفيدرالى، ووزارة الخارجية، وتجمعات كبار رجال الأعمال، والكونجرس وغيرها. والرئيس الأمريكى ليس الزعيم أو القائد الملهم على الطريقة العربية، بل هو مجرد مدير مع مدراء آخرين للبلاد، ولذلك فإن الاسم الرسمى لمؤسسته هو «إدارة الرئيس فلان» وليس حكومته. وعندما تنتهى مدة إدارته فإنه يتركها لمدير آخر وهكذا. وليست هناك دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة تستخدم لفظ أومصطلح «الزعيم» المغرم به الساسة العرب، فى حين أن قاموس «لسان العرب» الذى يعتبر القاموس الأم للقواميس العربية يصف ويقنن هذا المصطلح الفاشى والشمولى بقوله:

«الزعيم: الكفيل. زعم به. يزعم. زعمًا وزعامة، أى كفل. وزعيم القوم: رئيسهم وسيدهم، وقيل: رئيسهم المتكلم عنهم. والزعامة: السيادة والرياسة».

وكلها معان ودلالات توحى بالعلاقة بين كفيل وقاصر يحتاج لمن يكفله ولا يجرؤ على أن يتناقض معه فى الرأى أو السلوك. أما فى السياسة الأمريكية فليس

هناك كفيل وقاصر، بل رؤوس تجمع بين الندية والتعددية فى حين لا ترحم الضغوط السياسية أحدًا. فكل عضو يأتى إلى الكونجرس مثقلاً بديون جماعات الضغط السياسية، وشركات تصنيع السلاح، وأساطين الصناعة والتجارة والتصدير، وجمعيات حيازة الأسلحة النارية، وأصحاب الكيف والبدع بمن فيهم الشواذ جنسيًا، وأتباع الملل والنحل والأهواء وغيرهم من القوى المتعارضة والمتصارعة سواء فى النور أو الظلام دون اعتبار لأية مثل أو قيم. فكل شىء معروض للبيع، وكل قرار بثمنه، والنظام الأمريكى فى دوامة حملات انتخابية لا تتوقف، ولم تعد حيازة السلطة من عوامل الرفاهية والثراء ورغد العيش والمتع والإمكانات غير المحدودة كما يحدث فى المنطقة العربية، وإنما تتكلف أرقامًا فلكية من المصاريف التى يمكن أن تجبر رجل السياسة الأمريكى على الاستدانة من الهيئات والمؤسسات والتجمعات التى تشكل بدورها ضغوطًا لا يستطيع تجنبها أو الهرب منها.

وهذا نظام مناسب جدًا لاسرائيل وحلفائها ومناصريها الذين يتمتعون بحقوق اللعب داخل المؤسسات والهيئات والتجمعات الأمريكية بصفتهم مواطنين يجيدون التكتل فى إطار وعى انتخابى ويقظة سياسية عالية، وقدرات إعلامية وطاقات مالية طائلة، ودراية علمية وعملية بمعطيات المجتمع الأمريكى وثغراته، وغير ذلك من أوراق اللعبة التى يجيدونها بحذق وأستاذية، فى حين أن العربى أشبه ببدوى ساذج أو قروى شارد فى طرقات مدينة مخيفة لا يعرف لها خريطة، يسير مشدوهًا متخبطًا فى زحام الحضارة المعاصرة، وباحثًا عن منفذ يؤدى به إلى ولى الأمر، فيجد أولياء أمور فى شتى المجالات، وعليه أن يتعامل مع كل منهم بمفردات مجاله الخاص، وهو الذى اعتاد فى بلده أن يتعامل مع ولى أمر واحد بيده الحل والعقد. وعندما يضع قضيته برمتها بين يدى أمريكا فإنه لا يدرى أنه يحاول أن يفرض عليها وضعًا حياديًا لا يؤهله لها نظامها السياسى المتخم بالانحيازات التى تمثلها أطراف شتى، بل إنه لا يعى أنه يوقعها فى حرج بالغ هى فى غنى عنه، خاصة عندما يزداد العرب تنازلاً أو تخاذلاً يعرضانها لضغوط من جانب اسرائيل الواقفة بالمرصاد لأى اقتراب عربى من أمريكا. عندئذ يمكن أن يمسك العرب العصا من النصف، إذ إن الخضوع لأمريكا أو اللهفة الحارقة على الارتباط بها كوسيط غير محايد فى

القضية الفلسطينية بصفة خاصة والقضية العربية بصفة عامة لم يعد على العرب بأى حق أو مكسب، فإن من الأفضل بل والأكرم لهم رفض تفردها بالوساطة لأن النتيجة واحدة، بل يمكن أن تكون أكثر إيجابية وإثماراً عندما تكتسب قوة دفع محتملة من توسيع دائرة المشاركة الأوروبية، والدعوة إلى مؤتمر دولى، ووضع رعاية السلام بين أيدى الأمم المتحدة.

ويتجلى العجز السياسى الذى يشل معظم الخطوات العربية، فى الحاجة الدائمة إلى طرف وسيط. ذلك أن العرب فى حاجة متجددة إلى مناشدة المجتمع الدولى كى يتدخل لوقف الاعتداءات الاسرائيلية، وفى حاجة إلى المساعدات الخارجية المالية أو التكنولوجية لدعم مشروعات التنمية، وفى حاجة إلى الخبرة الأجنبية لحل المشكلات المحلية المستعصية، وفى حاجة إلى المحاكم الدولية لحل مشكلات الحدود المعلقة بين الدول العربية «الشقيقة». وتصل مأساة العجز العربى قمتها عند بداية إثارة قضية الإصلاح فى المنطقة العربية، إذ لا يعلم الكثيرون أن العرب كانوا فى حاجة ملحة لأن يقوم طرف ثان بطرح أو بمعنى أدق، تسريب خطة ضغط شاملة للإصلاح أعدها خبراء عرب عالمون بكل مجريات الأمور العربية، وتبناها البيت الأبيض ودفع بها إلى الساحة الإعلامية حتى يفيق العرب من بعض غيبوبتهم، فيتحركوا ويصدروا التصريحات والبيانات، وتنعقد الاجتماعات والندوات، وتنشر المقالات والدراسات لمناقشة القضية التى اكتشف العرب فجأة أنها مصيرية، فانبرى كل منهم للتعامل معها ولى عنقها طبقا لأهدافه السرية، حتى يمكن الاستمرار فى الغيبوبة اللذيذة، وإن كان من منطلق جديد.

ولكى نصل إلى جذور هذا العجز السياسى، لابد من التحليل العلمى والموضوعى للثقافة السياسية السائدة فى المنطقة العربية. ذلك أن الثقافة السياسية تتشكل إلى حد بعيد فى إطار توجهات ومسارات النظام السياسى القائم وأساليب عمله وأدائه، وبالتالى يمكن أن تكون ثقافة سياسية تشجع مشاركة أغلبية المواطنين فى دراسة ومناقشة مشكلات المجتمع وقضاياه، بهدف استكشاف أصولها وأسبابها وتداعياتها وحلولها العاجلة أو الآجلة. كما يمكن أن تشجع ثقافة سياسية أخرى

سلبية المواطنين، بل والمؤسسات والهيئات والأحزاب، وانسحابهم المؤثر فى الحياة السياسية كما هو الحال فى كل الأنظمة السلطوية التى ينفرد فيها شخص واحد بكل آليات العمل السياسى، أو الأنظمة الشمولية التى ينفرد فيها حزب أو تنظيم هرمى واحد بهذا العمل. وتترواح معظم الأنظمة العربية بين هذين النوعين من أساليب السلطة والحكم، ومن هنا كانت السلبية السياسية السائدة فى المنطقة العربية، والتى تتجلى فى غياب الشعوب العربية عن الساحة بعد أن يئست من قيامها بأى دور إيجابى مثمر، إذ لا يسمح لها بالتواجد إلا فى مظاهر أو مظاهرات تأييد الحاكم حتى يبدو أمام العالم الخارجى وكأنه معبود الجماهير، فى حين أن هذا العالم يدرك جيداً الأسباب الحقيقية التى تؤدى إلى تأليف وإخراج هذه المسرحيات المملة التى عفا عليها الزمن.

والثقافة السياسية ليست مجرد معلومات أو معارف عن الأمور الجارية، خاصة المرتبطة بالنظام السياسى الرسمى وتوجهاته المعلنة، بل هى أشمل من ذلك بكثير لأنها تمثل منظومة القيم والاتجاهات والتيارات والسلوكيات السياسية فى المجتمع، وتصوغها الممارسة السياسية التى لا تقتصر على تولى المناصب أو النهوض بأدوار رسمية أو الكتابات السياسية أو الاشتراك فى الندوات والمؤتمرات... إلخ. وتتضمن أيضا كل محاولة يبذلها الأفراد والمؤسسات الاجتماعية فى حل مشكلات المجتمع، سواء فى إطار العلاقات الشخصية أو الرسمية، والتعاملات الفردية أو العامة التى تضم أعضاء هذا المجتمع، فرادى أو جماعات أو مؤسسات. وإذا حاولنا رصد هذا الجانب الحى والحيوى فى المنطقة العربية لوجدناه هزيلا للغاية بل وغائبا فى معظم الأحيان باستثناء بعض التشنجات هنا وهناك. وقد أثبتت المؤسسات الاجتماعية فى الدول الديمقراطية، خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، أن لها تأثيراً واضحًا على الممارسات السياسية، فليس هناك ثمة تناقض بين الثقافة السياسية، والثقافة الاجتماعية لاتباعهما نفس القيم الديمقراطية وفى مقدمتها: تقديس الحرية والمسئولية على المستوى الفردى، وحقوق الإنسان، والممارسة الانتخابية، وتداول السلطة، وسيادة القانون، ورأى الأغلبية، واحترام حقوق الأقليات، والحوار العقلانى... إلخ.

ومن أخطر العقبات والعوائق التى تقف بالمرصاد لأية محاولة للإصلاح، الفجوة أو الهوة الواسعة والعميقة التى تفصل بين النخب السياسية والقواعد أو القوى الشعبية. فقد فشلت النخب السياسية والثقافية فى تحويل خطابها النخبوى إلى قضية شعبية واجتماعية تهم القطاع الأكبر من المواطنين. إن التعددية السياسية أو الحزبية لا تخرج فى المنطقة العربية عن نطاق الجدل والمناظرة بين الأطراف المتنافسة فى الساحة، وتحولت المباراة بينهم إلى صراع عقيم على جلب أكبر عدد ممكن من المؤيدين إلى حزبه أو تياره أو تجمعه، ونسى المتبارون أن العبرة بمن يعمل أو لا يعمل من أجل بلده، وليس من أجل نفسه عندما ينجح فى الانتخابات، ويدخل البرلمان، ويستغل موقعه النيابى القريب من السلطة أو المتجاوب معها فى تحقيق مكاسب شخصية لأبناء دائرته الانتخابية، وهى مكاسب ليست لوجه الله وإنما تعود عليه بثروات تنقله إلى طبقة رجال الأعمال الجدد الذين يمثلون الاتحاد التقليدى بين الثروة والسلطة.

إن المقياس الوحيد الذى يمكن أن نقيس به صلاحية أى حزب سياسى قائم أو قادم، يكمن فى الأعمال التى يقوم بها بالفعل وليست فى الأقوال التى ينثرها ذات اليمين وذات اليسار. ولا يعقل أن يكون عدد كبير من الأحزاب فى المنطقة العربية عبارة عن مجرد صحف، بعضه ينتمى إلى الصحافة الصفراء بكل أساليبها فى الإثارة الفجة، فإذا تعثرت هذه الصحف فى الصدور لسبب أو لآخر أو توقفت عنه تمامًا، فإن الحزب بدوره يتعثر ويختفى لأن تواجده كان مقصورًا على صفحات جريدته. إن مشكلات المنطقة العربية عويصة ومزمنة، ومع ذلك لم يحدث أن وضع حزب برنامجًا ضخمًا لحل إحداها والتخلص منها. فالأمية مثلاً من أخطر الآفات التى تنتشر فى البلاد العربية، ومع ذلك لم يفكر حزب فى أى بلد عربى أن ينهض بمشروع للقضاء عليها من خلال فروعه وأجهزته وأعضائه المنتشرين فى الأقاليم والمحافظات والقرى. كذلك لم يقم حزب آخر ببرنامج للتوعية فى مجال الانفجار السكانى الذى تعانى منه بعض الدول العربية ويمكن أن يقضى فيها على الأخضر واليابس. ولم يحدث أن قام حزب فى المنطقة العربية التى هى منطقة صحراوية فى معظمها بتجنيد الشباب لتعمير الصحارى، وشق الترع والقنوات،

وتمهيد الطرق، كـإثبات عملى لقداسة العمل اليـدوى التى أهدرتها دهاليز المكاتب الحكوميـة التى تجلس إليهـا معظم الطاقـات المنتجـة فى المنطقة والتى تتـخرج فى كليات ومعاهد تدرس فـيها من المناهج والمواد ما لا تستخدمه فى حيـاتها العملية، إذ إن الشهادة الجامعـية أصبحت من مستلزمات الوجاهة الاجتـماعية، وليست من أسلحة الدراية العلمـية وأدوات الخبرة العـملية. وعلى سبيل المثـال فإنه يكفى أن يتبنى حـزب واحد قضيـة الثورة الإدارية وتحديث الأداء الحكومى أو قضـية الأمن الغذائى، وأن يقـوم بتحقيـقها عـمليًا لكى يدخل تاريخ بلده والمنطقة العـربية من أوسع أبوابه. فالحياة الديمقراطية لا تعنى الاكتـفاء بحرية الكلام والتعبير عن الرأى المختلف، بقدر ما تعنى حرية السلوك المادى الإيجابى المثمر، وضرب المثل الأعلى فى المجال العملى لخدمة الوطن.

إن الإصلاح السياسى بكل أنواعه يبدأ بالانتقال من المجال النظرى المريح إلى الميدان العمـلى المرهق، فالأمم لا تبنى بالأقوال لأنها تنهض على الإنـتاج فى شتى المجالات. أمـا إذا لم يتخل العـرب عن معسـول الكلام وحلو المنطق، وأى طرف فيهم سـيقهر الطرف الآخـر بحججه الصـارمة اللاذعة، فى حين أن معظـم البقاع العربية تعانى من ثلاثى الجهل والفقر والمرض الذى مازال يجثم على صدور العرب منذ مئات السنين، برغم الثروات الهائلة التى تحتـفظ بها الأرض العربية، فإن الحال إذا ظلت على ما هى عليه، فعلى العرب أن يتـوقعوا الويل والثبور وعظائم الأمور فى المستقبل غير البعيد. فالعرب لا يملكون إمكانية الترف الفكرى الذى تتصارع فيه النظريات السياسيـة والأيديولوجيات الاجتماعيـة، لأنهم لم ينجزوا أبجديات البناء الحضارى الذى يحتـاج إلى بنية أساسية لم يتحـقق منها شىء حتى الآن. ذلك أن العواصم والمـدن العربية التى تـبهر الزائرين برونـقها الذى تنافس بـه أرقى عواصم الحضارة المعاصـرة، ليست سوى واجهات براقة لا تنهض على بنية أسـاسية راسخة تتمـثل أولاً فى الإنسـان الحضارى المبـتكر والمبدع، فـالإنسان العـربى لا يزال فى غيبوبـته التى قد لا تنقشع إلا عندما يجد نفـسه فى العراء المخيف نتيـجة لإفلاسه الحضارى. وفى هذا يقول عمرو الشـوبكى فى مقال له فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٥ بعنوان: «لماذا يتعثر الإصلاح السياسى فى مصر؟»:

«والواضح أنه لم يؤد ترديد «الأحزاب السياسية» كل يوم لقضايا مثل الديمقراطية، وتداول السلطة، وتعديل الدستور، وحرية تكوين الأحزاب، إلى أدنى نجاح فى ربطها بالهموم اليومية للمواطنين. فالقهر الاجتماعى والجيلى أكبر بكثير من القهر السياسى، وتدهور الجهاز الإدارى، وسوء الخدمات، وانهيار نظام المرور والبناء أكبر من انهيار الأحزاب، وانتشار الفساد، وغياب أى نظام للمحاسبة، صار أخطر بكثير من تعديل الدستور، وخلود القيادات السياسية وغير السياسية فى مؤسساتها حتى انهارت داخليًا، وصار من المستحيل فتح ملفات إصلاحها حتى لا تنهار بالكامل وتطال من هم أعلى فى السلم الوظيفى.

«وبرغم أن هذه الأوضاع غير منفصلة نظريًا عن الإصلاح السياسى والديمقراطى الذى من شأنه أن يساعد فى عملية التجديد ومحاربة الفساد والجمود، فإن انفصال المتكلمين حول الإصلاح عن هذا الواقع، أدى إلى غياب أى ربط شعبى بين الحديث السياسى عن الإصلاح والواقع الاجتماعى والإدارى والاقتصادى المعاش.

«وقد أدى هذا الوضع بالجزء الأكبر من المصريين إلى التعامل مع أحاديث الإصلاح بصورة غير مبالية، فانسحبوا من المشاركة فى الدعوات المختلفة التى طالبتهم بالتظاهر أو الاحتجاج من أجل الضغط على الحكومة لإجراء إصلاحات سياسية أو تعديل الدستور، وتحديد مدة انتخاب الرئيس فى مدتين غير قابلتين للتجديد، وأصبحت هذه القضايا تخص النخبة المنعزلة عن قضايا غالبية الجمهور.

«أما هذا الجمهور فقد ناضل ضد الحكومة بطريقته، فانسحب جزء كبير من الموظفين والعمال من المساهمة الحقيقية فى عجلة الإنتاج، وأصبحت مؤسسات الدولة «نموذجًا» يدرس فى تحايل قطاعات من المصريين على قياداتهم انسحابًا تارة، ونفاقًا تارة أخرى، حتى غاب إنجاز العمل وتجويده من قاموس المؤسسات العامة.

«وساعد على استقرار هذا النظام غياب أى نظام للمحاسبة، فما دمنا عجزنا عن محاسبة الكبار فإن محاسبة الصغار باتت من غير الوارد مواجهتها لأن السكوت على أخطاء من هم فى قمة الهرم لن يسمح بأى حال بمحاسبة من هم فى الوسط أو القاع.

«وقد أدى شيوع هذا المناخ إلى وجود حالات انحراف جسيمة، وعدم كفاءة مهنية، وسوء إدارة فى الغالبية العظمى من المؤسسات العامة، وأصبح هذا النظام لا يسمح بمحاسبة عامل أو موظف على أخطاء متكررة، أو جزاء مبتكر أو مجتهد على عمل منتج قام به، لأن الذى يفترض أن يمتلك الثواب والعقاب داخل مؤسسته فقد شرعيته ومبرر بقائه منذ زمن، وأصبح يمارس كل أنواع التلفيق الممكنة من أجل ألا يحاسبه أحد ولا يحاسب هو أحدا.

«والمدهش أن غياب نظام المحاسبة قد أعطى فرصة للجميع للاستفادة من النظام الحالى «بالبقشيش» والإكراميات لمن هم فى قاع الهرم لسد الرمق، والعمولات والسمسرة لمن هم فى قمته لشراء مزيد من القصور وملء الخزائن بمزيد من الأموال، وأصبحنا أمام نظام نجح فى استيعاب قطاعات واسعة بين من هم فى القاع والوسط والقمة، وأدى فى النهاية إلى أن يصبح أداء المجتمع المصرى وطاقاته الانتاجية وقدرته على الإبداع فى أدنى درجاته.

«وقد انعكس هذا الأداء على المشهد السياسى المصرى، فلم يعد هناك استبعاد على أساس أيديولوجى، كما حدث فى الستينيات مثلا حين أصطدمت الثورة بقوى سياسية بعينها وتحالفت مع أخرى، أو كما حدث فى عهد الرئيس السادات حين دخل فى معارك ضارية مع اليسار والناصريين، إنما أصبح الوضع الآن قائما على استيعاب كل ألوان الطيف الحزبى من يسار ويمين بشرط ألا يتجاوز أداؤها سقفًا سياسيًا ومحدودًا وغير مؤثر، وصارت الدولة وكأنها فى خصومة مع العمل السياسى الحقيقى والنشيط، وأى أداء سياسى أو مهنى مرتفع القيمة والتأثير، وأصبح حوارها مع أحزاب غائبة حول الإصلاح مشهدًا لا معنى له إلا من أجل إبراء الذمة.

«ولعل هذا ما جعل حديث الإصلاح يجرى بين نخب حزبية منعزلة عن الجماهير وغير قادرة على التواصل معها، لتسد الطريق أمام حوار حقيقى مع المجتمع بمشكلاته المتعددة، وأطراف وقوى اجتماعية مختلفة يمكن أن تضم مثقفين ومنظمات مجتمع مدنى ونقابات مهنية وتيارات سياسية موجودة فى الواقع وليس مع أحزاب سياسية موجودة على الورق».

وقد آثرنا أن ننقل هذا الاقتباس المطول من مقال عمرو الشوبكى لأنه وضع أصابعه بمهارة الجراح على بيت الداء الذى تكمن فيه فيروسات الغيبوبة السياسية، ليس فى مصر فحسب بل وفى كل البلاد العربية، وإن اختلفت الأعراض من بلد لآخر، لكن الفيروسات واحدة إلى حد كبير. بل هناك فيروسات أشد شراسة فى نشرها للتخلف والفساد فى أكثر من بلد عربى، حتى فى البلاد التى تتمتع بثروات تحسدها عليها الدول المتقدمة. ذلك أن آليات التخلف والفساد واحدة وإن اختلفت مظاهرها، لأن العبرة فى النهاية ليست بما يخرج من باطن الأرض ولكن بما يخرج من داخل الإنسان.

ولذلك أصبحت المنطقة العربية هدفًا للنقد والهجوم من كل حدب وصوب، من داخلها وخارجها، لأن سلبياتها وعوراتها وثغراتها ونكساتها أخطر وأضخم وأوسع وأعمق من أية محاولات لإخفائها عن العيون، خاصة فى زمن الشفافية الإعلامية الكاشفة لكل الخفايا والخبايا والأسرار، بصرف النظر عما إذا كان من يمارس هذه التعرية هو مع العرب أو ضدهم. فقد استفحل الأمر لدرجة أنه تحول إلى حقائق راسخة على أرض الواقع، بحيث لا يختلف حولها عدو أو حبيب. فمثلاً فى مجلة «كومنترى» الأمريكية فى عددها الصادر فى ديسمبر ٢٠٠٢ قال جاشوا مورا شفيك:

«على الرغم من أن العالم العربى أغنى بكثير من أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنه سجل أرقامًا أدنى منها بكثير بمعايير تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالحرية والمصالح الاجتماعية الأخرى. وما تعنيه كل هذه المعايير بتعبير أقل دماثة، هو أن هذه المنطقة تتميز بجنون العظمة أو الاضطهاد (بارانويا) والوهم والظلم والعنف، منطقة تتم فيها تسوية الخلافات بالسيف، ولذلك فإن المجتمعات التى تتصرف بهذه الطريقة داخل حدودها المحلية، لا يمكن الاعتماد عليها لحسم وتسوية القضايا العالقة مع الخارج بطريقة سلمية».

وإذا علمنا أن مورا شفيك هو أحد الباحثين العاملين فى المعهد الأمريكى للأبحاث السياسية العامة، فإننا ندرك أنه لا يعبر عن رأيه الشخصى، بل عن

توجه أمريكي عام، لأن هذا المعهد واحد من المعـاهد الأمريكية المعتمدة فى مجال صنع القرار الرسـمى وتوجيـه الرأى العام الأمريكى. ويمكن اعـتبار هـذا التحليل السياسى للشخصـية العربية جزءًا من الحرب النفسية والفكرية والثقـافية والإعلامية التى تشنهـا أمريكا على العـرب، ومع ذلك فإنـه تحليل ينطوى على رؤية علمـية وموضوعـية لا يستهـان بها، وتتفق مع آراء كثـيرين من الباحثين الـعرب الجادين والمخلصين لأمتـهم، بدليل أنه استخـدم مصطلح «العالم الـعربى» الذى لا ينطبق على المنطقة العربيـة المشتتة والمهلهلة برغم استخدامـه الشائع بين العرب. ذلك أن كيـان مثل هذا العـالم لابد أن ينطوى على أكـثر من نوع من أنواع الوحـدة سواء أكانت سياسيـة أم اقتصادية أم ثقافية أم أمنية أم قومـية والتى نلمس عددًا منها فى العلاقـات بين دول الغرب، وهو عدد يزداد بين دول الاتحاد الأوروبى، أمـا العالم العربى فيـفتقر تمامًا إلى أى نوع من هذه الأنواع، ولذلك يصـعب انطباق مصطلح «العالـم» على هذه الحالة المسـتعـصية، لأنه يـشترط نوعًـا من القنوات والجـسور والخطوط الممتدة فى تناغم ومرونة وثقة بـين مختلف بلاد هذا العالم. ولذلك فإن مصطلح «المنطقة العربية» أكثـر دقة، ويكفى للتدليل على هذه الحواجز أو العوائق التى تجـعل من هذه المنطقة أشـلاء متناثرة، أن الرحلة من إحـدى عواصم المنـطقة العربيـة الآسيوية إلى إحدى عـواصم المنطقة العربيـة الأفريقية بالطائرة، عـادة ما تكون شاقة وغير مباشرة. وباستثناء القاهرة، فلابد للمسافر إلى هذه العواصم من محطة يقـضى فيهـا الليل. وربما استلزم الأمر خط طيـران آخر وعاصمـة أوروبية أخرى لابد أن يمر بهـا، حتى يتمكن من الوصول إلى المحطة التى يقـصدها، فى حين أنه يستطيع الوصول إلى نيـويورك أو طوكيو من أية عاصمـة عربية فى وقت أقصر بكثير. ولا تدل هذه الظاهرة على الاتساع الجـغرافى للمنطقة العربية، بقدر ما تدل على العلاقة الواهية والهزيلة التى تربط بين أطرافه. وبرغم كل سنوات بل وعقود الكفاح من أجل ترسيخ العالم العـربى ككيان قومى، والحمى القومية التى اعترت الجسم العربى فى أيام الوهج الوحدوى بين مـصر وسوريا، واعتبار الوحدة قدرا حتـميا لا فكاك منه، فقـد أثبتت الأيام أن العجز أو الشلل العـربى التام هو القـدر الحتـمى الذى أظهر الدول العـربية كـجزر منعـزلة لا تملك مـجرد أدوات الاتصال المباشر والفعال لتقريب هذا الشتات ولملمة هذه الأشلاء.

من هذا المنطلق البائس لم يكن جاشوا مورا شفيك متجنيًا على الأوضاع العربية الزاخرة بأمراض جنون العظمة والاضطهاد والوهم والظلم والعنف، وخاصة أنها انتقادات رددها الأصدقاء قبل الأعداء لوضوح الثغرات والسلبيات والأخطاء العربية كالشمس. وهذا الوضوح يتجلى فى تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، والذى لم يعده أجانب وإنما مجموعة من الباحثين العرب الجادين والمخلصين لبلادهم وشعوبهم. يؤكد هذا التقرير أن المنطقة العربية تعانى من ثغرات خطيرة تتمثل فى نقص الحريات السياسية، وهزال القدرات والمعلومات والمعرفة، وغياب المرأة من المساهمة فى بناء مجتمعها ... إلخ. وتمثل الإحصاءات المعترف بها أقوى دليل على دخول العرب القرن الحادى والعشرين تحت وطأة نفس الغيبوبة التى يمكن قياس درجة حدتها وخطورتها بمدى المشاركة السياسية ونوعيتها كجسر يصل بين النخبة السياسية والقاعدة الشعبية.

لقد مرت المنطقة العربية بظروف أدت إلى ابتعاد الإنسان العربى عن الشأن العام، واستسلامه لأية أوضاع أو تغييرات أو إحباطات أو انهيارات تجتاح المجتمع الذى يعيش فيه. وقد رحب الساسة والمسئولون فى الحكومات العربية بهذه الحالة السلبية التى اعتبروها علامة على استقرار مجتمعاتهم وتماسكها. وإذا كانوا لا يدرون أن الاستقرار بهذا الشكل هو الجمود أو الركود الذى يصل إلى درجة الموات، فهذه فى حد ذاتها مصيبة، إما إذا كانوا يدرون، فالمصيبة أعظم. فهذا الموات أصبح مصدرًا لمعظم الكوارث التى ألمت بالمنطقة العربية فى العقود الأخيرة. فقد وصل المواطن العربى إلى حالة من اليأس والضياع واللامبالاة بعد أن شعر أن الدولة قد قامت بنفيه على أرضه، فى حين أنه من المفروض أن يكون عضوًا فعالاً فى أجهزة الرقابة الشعبية على أدائها، ويملك حق محاسبتها من خلال المؤسسات البرلمانية والصحافة بصفتها سلطة رابعة. وكانت النتيجة أن تفشى الفساد فى المنطقة العربية من الجذور حتى الفروع، وبالتالى أصبحت صورة المستقبل مخيفة إلى حد كبير، خاصة مع غياب المشروعات أو المحاولات الجادة لتحسينها. فالعرب منشغلون بتسيير أمورهم المعيشية اليومية دون خطة سواء على المستوى الشخصى أو الوطنى المحلى، وبالتالى يصبح التنسيق القومى على المستوى العربى وهمًا من أوهام العرب

العديدة. وفى هذا يقول محمد السيد سعيد فى مقال له بجريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ تحت عنوان: «الحكم الجيد بين قوة وضعف الدولة»:

«وتعبير الحكم الجيد يشتمل على ما هو إيجابى فى النظم الديمقراطية، ويضيف عليها اعتبارات حسن الإدارة والأداء الفنى أى الكفاءة فى تدبير أمور المجتمع بمختلف مجالاته. وبذلك يشتمل الحكم الجيد على المؤشرات الأساسية للديمقراطية مثل الحقوق السياسية، والحريات المدنية، وحرية الصحافة، وانفتاح المؤسسات السياسية على المجتمع، والتنافس على المناصب النيابية العامة، والمشاركة والمحاسبية الديمقراطية، والشفافية وتوافر المعلومات عن أداء السلطات العامة، ثم هو فضلا عن ذلك يشتمل على مؤشرات مناسبة لقياس كفاءة الإدارة الحكومية مثل درجة الفساد، وجودة التشريعات، ومدى اتساع السوق السوداء، وحسن إدارة الموازنات الحكومية ويسر الإجراءات الإدارية فى عديد من المجالات، بدءًا من المحاكم ومرورًا باجراءات الاستثمار، ونزاهة القضاء، وجودة الخدمات العامة، خاصة التعليم والصحة والمساواة فى توزيعها بين المواطنين. ومن المهم أن نضيف معانى المساواة بين الرجال والنساء، والحرص على نظافة البيئة الطبيعية، وسلامة المجتمع الأخلاقية كما يظهر فى معدلات الجريمة . . . إلخ.

«وفى جميع هذه المؤشرات يعانى العالم العربى والإسلامى تدهورًا واضحًا بالمقارنة بالدول الأخرى والمماثلة له فى مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى. ويعد تواضع نوعية الحكم بذاته أحد أهم أسباب الاخفاق الاقتصادى بينما لا يفسر الإخفاق الاقتصادى إلا بقدر معين من سوء الأداء الحكومى سواء فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة أو فيما يتعلق بكفاءة إدارة المجتمع والشئون العامة مثل بطء العدالة، وانتشار الفساد، وتعقيد وتعدد الإجراءات الإدارية فى كل مجال وهكذا».

ويقدر محمد السيد سعيد الحكم الجيد بالنسبة للعرب لسبب إضافى يكمن فى أنه تعبير يحل المفارقة أو اللغز الكامن فى التجربة السياسية الراهنة لعدد من الأقطار العربية بحكم أن أوضاع الدولة وأساليب ممارستها للحكم، تكشف عن نقيضين. فالدولة تبدو بالنسبة للمجتمع قوية للغاية فى جوانب معينة وضعيفة

للغاية فى جوانب أخرى. هى قوية ببطشها وصلفها وانتهاكها للحقوق الأساسية، وهي لا تسأل عن رأى المجتمع، ولا تعترف بأن سلطتها مشتقة من مبدأ سيادة الأمة. وهى تستطيع تحويل حياة الناس إلى جحيم، وغالبًا ما تفعل، ولكنها فى الوقت نفسه ضعيفة فيما يتعلق بتطبيق القانون، وفى مواجهة الفساد، وفى ضبط إيقاع المجتمع بصورة إيجابية وبناءة كما هو ضرورى فى أى مجتمع حديث. وهى ضعيفة بصورة عامة فيما يتعلق بأدائها التنموى، وفى تحقيق تراكم رأس المال والمعارف التكنولوجية. أما فى ميدان الثقافة الاجتماعية والشعبية، فإن الدولة لا تستطيع مجرد تنظيم المرور أو القضاء على الدروس الخصوصية ولكنها قادرة على وضع الآلاف فى السجون خلال أقل من أربع وعشرين ساعة.

ويعلق محمد السيد سعيد على هذه المفارقات المأسوية التى تبدو كالألغاز بقوله:

«ويعنى ذلك أن الدولة قوية فى المجال الخطأ، ضعيفة فى المجال الخطأ: أى قوية حيثما كان يجب أن تكون رحيمة، وضعيفة حيثما يجب أن تكون صارمة. وهى على خطأ فى الحالتين لأنها لا تطبق قانونًا جيدًا سواء من زاوية احترام الحريات العامة أو من زاوية الكفاءة فى إدارة التنمية. وهذا اللبس يجعل المجتمع نفسه مشوش التفكير، فهو يطالب بحكومة قوية لأنه يريد أن يطبق القانون بصرامة وبالتساوى على الجميع، وهو فى الوقت نفسه يتمنى لو أن الدولة كانت أضعف فيما تتعلق بقدرتها المهولة على اختراق المجتمع وتقزيمه أو إهانته وسحق كرامته. والتشوش هنا واضح، فالحكومة التى تتعامل مع المجتمع كالغول ليست قوية بل باطشة، والدولة التى تتساهل فى تطبيق القانون أو تسىء صياغته بضغط اعتبارات سياسية أو حزبية أو شخصية عارضة ليست ضعيفة وإنما عشوائية وتعسفية. إنها فى الحالتين على خطأ لأن المطلوب هو دولة قادرة على توفير حكم جيد، فتكون قوية حيث يحتاج الأمر إلى تطبيق القانون بصرامة وموضوعية، وتكون ضعيفة أو مقيدة حيثما يجب أن تلتزم بحقوق المواطنين، وحرياتهم الأساسية، فتقيد نفسها بأصول القانون ومثل الديمقراطية. ما نريده هو حكم جيد بمعنى أن يكون ديمقراطيًا وكفئًا فى الوقت نفسه، ونحن نستطيع أن نبنى هذا الحكم الجيد لو قررنا أن نجعل بلادنا أفضل لأبنائنا سياسيًا وتنمويًا أيضًا».

والحديث عن الغيبوبة العربية السياسية حديث ذو شجون، ويمكن أن يتواصل ليملأ مجلدات ضخمة وليس مجرد تحليلات صحفية، لكننا سوف نختمه بصورة هذه الغيبوبة فى مرآة أمريكية، حتى ندرك إلى أى مدى كانت هذه الغيبوبة سببًا فى انهيار المنطقة العربية بأسرها. ففى نوفمبر ٢٠٠٢، أى حوالى أربعة شهور قبل الغزو الأمريكى / البريطانى للعراق فى مارس ٢٠٠٣، أصدر الكاتب الأمريكى كينيث م. بولاك كتابه «العاصفة المتوعدة: قضية غزو العراق» الذى حلل فيه الدوافع والأسباب التى أدت إلى هذا الغزو وكأنه يراه مرأى العين برغم أنه لم يكن قد وقع بعد. وهذه ليست قدرة على التنبؤ الدقيق عند المؤلف، وإنما هى قدرته على قراءة الأسباب والاستعدادات والسلوكيات والتحركات التى أكدت أن الغزو قادم لا محالة، وسيكون على شكل عاصفة متوعدة أو مهددة أو كاسحة حتى تكون نقطة تحول لبداية عصر جديد تمامًا سواء فى مجالات السياسة أو الاقتصاد أو الأمن أو الإدارة أو الديمقراطية أو الإعلام أو الثقافة. كانت كل الظروف التى سبقت غزو العراق تؤكد أن قرار الحرب قد اتخذ ولم يتبق سوى تنفيذه. ذلك أن الدول المتقدمة لا تتخذ قرارات فجائية أو عشوائية، وإنما تظل تخطط لها وتعدل فيها، وتضيف إليها من الرؤى واللمسات طبقًا لما يستجد من ظروف وملابسات، إلى أن تحل اللحظة المناسبة، ربما بعد شهور أو سنوات، المهم أن تكون مناسبة ومواتية وتنطوى على أكبر قدر ممكن من احتمالات النجاح، خاصة إذا كانت هذه اليقظة التكتيكية والاستراتيجية على كل المستويات والمحاور، تواجه غفلة أو غيبوبة تسيطر على كل أفكار وسلوكيات الطرف الآخر المستهدف للعاصفة المتوعدة.

وبرغم وجود محاولات مواكبة لهذه الظروف لتغطية أو إخفاء نذر العاصفة الوشيكة مثل المشاورات الدولية، وتحركات المفتشين الدوليين فى بحثهم عن أسلحة دمار شامل فى العراق، وعقد جلسات مجلس الأمن لمناقشة القضية التى تم تسخينها، وذلك بهدف الإيحاء بأن قرار الحرب ليس الخيار الوحيد، فإن النظرة الموضوعية والثاقبة لبولاك، استطاعت أن تستشف بل وتؤكد أنه الخيار الوحيد بل وعلى وشك أن يتحقق. وبالفعل وقع الغزو بعد صدور كتابه بحوالى أربعة أشهر، والذى كان قد رصد وحلل فيه الأسباب والدوافع التى أدت إلى هذه الكارثة،

والتى صدرت عن الغيبوبة العربية السياسية التى بلغت قمتها فى صدام حسين ونظامه. لكن هذه الغيبوبة لا تجعل بولاك يعتقد بأن صدام رجل غير عاقل، أو تسيطر عليه نزعة انتحارية بدليل ما حدث أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، عندما أطلق على اسرائيل صواريخ خالية من أية رؤوس بيولوجية أو كيماوية، وإنما كانت تحمل مجرد قطع من الأحجار، وذلك خشية أن يستفز اسرائيل، فترد عليه بضربة نووية مضادة. أى أن كل همه كان تجنب أية تصرفات تنطوى على مخاطرة يمكن أن تقذف به إلى خارج السلطة. ومع ذلك يضع بولاك فى اعتباره أن غيبوبة صدام السياسية كانت ذات وطأة شديدة لدرجة يمكن أن تجعله يتصور أن امتلاكه لسلاح ردع نووى، قد يسمح له بالقيام بأعمال عدائية ضد دول أخرى، بأسلحة تقليدية، محتميًا بحصانة السلاح النووى.

وكان من أعراض هذه الغيبوبة السياسية أيضًا غياب نظام صناعة القرار فى العراق، إذ كان صدام محاطًا بمجموعة من المساعدين يتمتعون بخصائص النفاق الذليل، والجهل بالعالم الخارجى، وفقدان المصداقية السياسية، والحرص على مسلك الخادم أو العبد تجاه سيده المطاع فى كل ما يأمر به. وظل صدام لأكثر من ثلاثين عامًا وهو يتعامل مع أسلوب جامد فى صناعة القرار السياسى، ضاعف من جنون عظمته وأفقده القدرة على التقدير الصحيح لتوجهات خصومه ومعنى تحركاتهم. وهو الأسلوب الذى انطوى على كوارث متتابعة سواء للعراق أو لجيرانه أو للعرب بصفة عامة. كان صدام يتحرك فى فراغ مخيف لم يدرك خطورته عليه هو شخصيًا. لم يدرك أن أى نظام لصناعة القرار، يعتمد على الحيطة والحذر والحسابات الدقيقة دون تطرف فى تحديد أهداف غير ممكنة، على الأقل على المدى الطويل، كما يحرص على تجنب قرارات تنطوى على مخاطر هو فى غنى عنها، والمعرفة الكافية بقدرات الخصم الذى يواجهه ومقارنته موضوعيا بقدراته هو شخصيًا، وباحتمالات الحرب وتوقعاتها بناء على المعطيات الراهنة، وابتكار آلية علمية وعملية لصناعة القرار على أسس واعية وفعالة. ولم يكن لدى صدام أى عنصر من هذه العناصر الإيجابية المضادة بطبيعتها للأسلوب الذى اتبعه فى تسييره لدفة الأمور، وللتركيبة الهزيلة المتهافتة لفريق المساعدين الذين كانوا بمثابة قوة دفع متزايدة ساهمت فى الإسراع به وبهم وبالعراق وبالعرب إلى قاع الهاوية.

وأوضح بولاك أيضًا أن من أخطر أعراض الغيبوبة السياسية هو غياب الأمن القومى لحساب أمن النظام، أى أن أمن الحاكم هو الهدف الاستراتيجى لكل الأجهزة المعنية، أما أمن الشعب فيأتى فى مرحلة تالية إذا تبقى لهذه الأجهزة جهد ووقت للقيام بهذه المهمة. وهذا من أخطر الأخطاء التى ارتكبها الطغاة عبر التاريخ لأنهم لم يدركوا أن الأمن القومى منظومة واحدة تنطوى على أمن السلطة وأمن الشعب فى وقت واحد، ولا يمكن الفصل بينهما بأية حال من الأحوال. لكن نظرًا لقصر النظر أو ضيق الأفق الذى يصيب الحكم الديكتاتورى الذى يظن نفسه محصنًا ضد أية محاولة لاختراقه، فإنه لا يدرى أنه مخترق من عناصر ضعفه الذاتية وثغراته التى تنخر فى هيكله كالسوس إلى أن ينهار من تلقاء ذاته، حتى إذا لم تقم قوة خارجية معادية بهذه المهمة. كما أنه لا يدرى أن وجود قيود ومحاذير على سلطة الحاكم وانفراده بالسلطة، هو فى حد ذاته حصانة له ضد العثرات والسقطات والكوارث التى يمكن أن تورده هو نفسه موارد التهلكة. فقد كانت السلطة العراقية بمثابة سيارة جامحة منطلقة بأقصى قوتها دون أية كوابح يمكن أن تجنبها مثل هذه العثرات أو السقطات أو الكوراث. وما جرى للعراق كان نتيجة طبيعية متوقعة لكل العوامل والأسباب التى ظلت تتراكم إلى أن كان الانفجار العظيم فى النهاية. لم يكن أمام دولة العراق سوى تنفيذ أوامر صدام حسين دون مراجعة أو مناقشة، فى حين ركزت أجهزة مباحثه ومخابراته على الأمن الداخلى والرقابة الصارمة على أفراد الشعب فى كل حركاتهم وسكناتهم، والقبض عليهم لمجرد الشبهة أو الوشاية التى يمكن أن تؤدى إلى الإعدام دون محاكمة.

كانت اليقظة كاملة بل ومسعورة فيما يتصل بالأمن الداخلى واستقرار النظام الحديدى، أما بالنسبة لمجريات الأمور فى العالم الخارجى فكانت الغيبوبة كاملة أيضا بل ومطبقة على عقول كبار المسئولين وعلى رأسهم صدام حسين نفسه. فلم تكن هناك دراسات أو تحليلات أو تفسيرات علمية وموضوعية للتيارات والمتغيرات والتحولات التى تجتاح السياسية العالمية، خاصة فى زمن العولمة الذى أصبح فيه العالم قرية كونية صغيرة. كان العراق بمثابة جزيرة روبنسون كروزو المنعزلة تمامًا عن بقية العالم، لكن لم يدرك صدام حسين أن الأمواج التى تلطم شواطئ جزيرته

سرعان ما ستتحول إلى عواصف وأعاصير سوف تقتلعه من جذوره هو ونظامه. كان يعيش فى أوهام غيبوبة صنعتها له تصورات وأحلام وأكاذيب مساعديه الذين أتقنوا الضرب على الأوتار المشدودة داخله والتى كانت تشنف آذانه بأعذب الألحان التى أدمنها حوالى ثلث قرن من الزمان. فرأى الدنيا بعيونهم، لكنها كانت دنيا خاصة به وليست لها أدنى علاقة بدنيا البشر الحقيقية.

وكانت حتمية الكارثة لا مهرب منها لأن الغيبوبة العراقية كانت فى مواجهة يقظة أمريكية بدأت منذ سنوات تصل إلى ربع قرن، منذ أن عاد الحزب الجمهورى بقيادة رونالد ريجان إلى الحكم فى أول ثمانينيات القرن الماضى. ويوضح بولاك أن المعلومات التى ترددت ونشرت فى واشنطن، تقرر أن فكرة الحرب على العراق كانت قد ظهرت من جانب بعض أقطاب هذا الفريق الجمهورى بل واستحوذت عليه، برغم أن وقتها لم يكن هناك أى تصور بأن لدى العراق أسلحة تهدد أمن الأمريكيين. لكن الفكرة نبعت من الارتباط العقائدى والسياسى لهذا الفريق الذى يتشكل معظمه ممن يعرفون بحركة المحافظين الجدد فى الحزب الجمهورى، ارتباطًا وثيقًا باليمين الإسرائيلى المتطرف كما يتمثل بصفة خاصة فى حزب الليكود. وعادت الفكرة لتبرز على السطح عندما وردت رسميًا فى «دليل التخطيط الإسرائيلى» الذى أصدره البنتاجون عام ١٩٩٢، بطلب من ديك تشينى الذى كان وقتها وزيرًا للدفاع فى حكومة جورج بوش الأب، وأصبح بعد ذلك نائبًا للرئيس فى حكومة جورج دبليو بوش (الابن).

واتحدت اليقظة الأمريكية مع اليقظة الإسرائيلية فى مواجهة الغيبوبة العراقية فيما يتصل بالتيارات الأمريكية والإسرائيلية. فلم يدرك أحد فى العراق، ولا صدام نفسه، أن فى الفترتين أو المرتين، كانت هذه الفكرة ترديدًا حرفيًا لتوجه موجود داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، يريد القضاء عسكريًا على أى مصدر للسلاح فى المنطقة يمكن أن ينهى احتكار إسرائيل للسلاح النووى الذى هو بالنسبة لها سلاح ردع نفسى ومعنوى يمثل قوة كامنة لتخويف الدول العربية من أن تفكر يومًا فى مهاجمتها. لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من الرئيس بوش الأب،

الذى اختـار حكومته من أعـضاء الجناح الأكـثر اعتـدالا فى الحزب الجمـهورى، والذى كان هو نفسـه أكثر خبرة وأعـمق إدراكًا لمتطلبات السياسـة العالمية، ويمتلك رؤية استراتيجية وإيمانًا بأن السياسـة الأمريكية الخارجية يجب أن توضع فى خدمة المصالح الحيـوية والوطنية للولايات المتحـدة، وليس فى خدمة جمـاعات المصالح التى يتعدى تفكيرها الإطار الخاص بهـا، أو فى خدمة أفكار أيديولوجية لا تنهض على حسابات وتقديرات سياسية سليمة.

ويوضح بولاك أنه مع الأيام صار تغيير النظام فى بغداد، مطلبًا أمريكيا منذ عام ١٩٩٨، أى فى عـهد الرئيس الديمقراطى بيل كلينـتون، لكن هذا المطلب لم يكن يمثل أولوية للسيـاسة الخارجية التى ركـزت فى المقام الأول على حل المشكلة الفلسطينية إكمالاً للخط الذى بدأه الرئيس الديمقـراطى الأسبق جيمى كارتر. لكن مع مجئ بـوش للبيت الأبيض عـام ٢٠٠١، تغيرت الأولويات، وتـراجع ارتباط مفهوم الاسـتقرار الاقليمى بعملية السـلام، التى تضاءل الاهتمام بها نتـيجة لبروز فكرة الحـرب على العراق مـرة أخرى وتربعـها على قمـة الأولويات الأمريـكية. وكانت بوادر هذا التوجه قد بدأت تظهر فى الأشهر الأولى لحكم بوش، عندما زار كولين باول، وزير الخارجـية الأمريكية آنذاك، المنطقة العـربية لمباحثات ركز فـيها على العراق، وليس على ما يجرى فى الأراضى الفلسطينية، وذلك برغم أن باول كان فى مقدمـة المعتدلين الذين تركز معظمهم فى وزارة الخـارجية، والذين دخلوا فى صراع علنى مع الصقور من حركة «المحافظون الجدد»، الذين تركز معظهم فى وزارة الدفاع، حول وزيرها دونالد رامـسفيلد، وبعضهـم فى البيت الأبيض حول ديك تشينـى نائب الرئيس. فقد كـان من الواضح أن خيـار الحرب قـد حسم فى النهاية سواء بالنسـبة للصقور أو المعـتدلين الذين عجزوا عن مقـاومة الحد الكاسح للصقور فى نهاية الأمر.

ويبدو أن كوندليزا رايس، مـستشارة الأمن القومى آنذاك، تجيد قـواعد اللعبة السياسـية بحرص شديد من منطلقاتهـا الخاصة بها. فقـد ظلت على الحياد، إلى أن حسم الصراع لصالح مجموعة الصقور لدرجـة أن قرارات السياسة الخارجية أصبحت

من صلاحـيات وزارة الدفاع التى أصبـحت الأكثر قربًـا وتأثيرًا على الرئيس بوش. وبمجرد أن اتضحت الأمور والمسارات لحقت كوندليزا رايس بفريق الصقور كى تركب الموجة المواتية. أما كولين باول فلم يخف امتعاضه من تهميش وزارة الخارجية، ولأنه رجل يحترم نفـسه وتاريخه فقـد أعلن عزمه على الاستـقالة مع انتهاء فـترة الرياسة الأولى لبوش. وكان عند كلمته بمجرد فوز بوش بالفـترة الثانية لتحل محله كوندليزا رايس فى وزارة الخارجية، لكن ظلت كفة وزارة الدفاع هى الراجحة.

نجح الصـقور فـى إعداد المسـرح الأمـريكى الداخلى لمشـروع الحرب ضـد العراق، لكن هذا الإعداد الداخلى لم يكن كـافيًا، لأن عقدة فيتنام ظلت مـترسبة فى العقل الباطن الجمعى للشعب الأمريكى، إذ أن السياسة الأمريكية لم تضع فى اعتبارها كل احتمالات وتوقعات وتداعيات المخاطر والتكاليف التى يمكن أن تترتب على حرب فيتنام، ولذلك فوجئت بهول الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية التى جعلت من هذه الحرب نقطة فاصلة فى تاريخ المجـتمع الأمريكى، وذلك بعد الانسحاب الأمريكى المخزى من فيتنام، والذى حاول وليم كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت، تجـميله بقدر الإمكان باسـتعراض جبـروت آلة الحرب الأمريكية فى الشـهور الأخيرة من الحرب، حتى لا يبـدو الانسحاب هزيمة منكرة لحرب دامت أكثـر من عشر سنوات. ودخل كيسنجـر التاريخ الأمريكى من أوسع أبوابه بصفته منـقذ أمريكا من هذا المستنقع الذى شوه صورتهـا أمام العالم أجمع. ومنذ ذلك الحين (١٩٧٥) ترسـخت فى الوجـدان الأمـريكى ثقافـة رفض تقـديم الأمريكيين لتضحيات بشرية أو تكاليف مادية فى حروب خارج الحدود الأمريكية. وترسخت هذه الثقافة فى أعماق أبعد مع انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ .

من هنا كانت صعوبة بل واستحالة شن حرب على خلفية هذا الفكر الأمريكى الذى انهكته حرب فيتنام لدرجة أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون قام بزيارة فيتنام فى الأيام الأخيرة من فترة رياستـه الثانية ليقدم اعتذارًا رسميًا عـما فعله الأمريكيون بهذا الشعب. ولذلك ظل الصقور قلقين فى انتـظارهـم لحدث تاريخى حاسم، يعمل على صنع التحول فى موقف الشـعب الأمريكى نحو قبول قرار الحرب على أنه حـتمية لا مفـر منها. وفجـأة قدم لهم العـرب بالذات الفرصة الذهبـية على طبق من فـضة،

وكأنهم اعتادوا أن يـضعوا الخنجر المسموم فى يد عـدوهم ثم يستديرون ليطعنهم فى ظهرهم لأسباب لا يمكن تبريرها إلا بالغيـبوبة التى طمست عقولهم وقلوبهم لدرجة أنهم فقدوا القدرة على التمييز بين تدمير أعدائهم وتدمير أنفسهم.

جاءت أحداث الحادى عـشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالفرصـة التاريخية التى لم يحلم المحافظون الجدد بأن تأتى بهذا الشكل الذى لا يخطر ببال بشر، وبعبقرية فى الإدارة والتخطيط والدقة والإخفاء الكامل عن كل العـيون المعنية، لم يعرف العالم مثـيلاً لها من قبل فى غـرابتها وقـدرتها على إحداث صدمـة مدوية، وفى داخل الولايات المتحدة بل فى قلبـها السياسى والأمنى والاقتـصادى، بحيث أبطلت فى لحظات كل حـجج وذرائع الرأى العام الأمـريكى الرافض لأية تضحـيات بشـرية وتكاليف مادية فى حـروب خارج الحدود الأمريكية. فـقد بدأت هذه الحرب التى سمـيت «بالحرب على الإرهاب» بضربة إلى القلب الأمـريكى على أرضه. ونسى الأمريكيون حـرب فيتنام التى كانت بعـيدة عنهم بآلاف الأميال، عندما اجـتاحهم الرعب والذعـر وهم يرون الحرب وقد انتـقلت لأول مرة فى تاريخـهم إلى داخل أرضهم. فـلم تدر على هذه الأرض سوى حـربين «حرب الاسـتقـلال» و«الحرب الأهلية» وكانتا شـأنًا محليًا محضًا. وقد تبدو السـخرية فى القول بأن العرب بدوا وكأنهم يعلمون على وجه التحديد مواصـفات الحدث التاريخى الذى كان الصقور الأمريكيون فى انتظاره، فـقدموا لهم الحدث المثالى الذى غيـر كل المسارات. فقد بدأت الولايات المتحدة حـربها على الإرهاب فى أفغانستـان التى كانت بمثابة رأس حربة لتنظيم القاعدة. وبرغم أن المخابرات المركزية الأمريكية أعلنت فى تقارير لها أنها لم تجد ما يثـبت أن للعراق علاقة بتنظيم القاعدة، إلا أن الـصقور الأمريكيين استغلوا مناخ الرعب والهلع الذى أثارته أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فى سعيهم الدؤوب لوضع العـراق تحت مظلة الحرب على الإرهاب، وصعدوا من عمليات شحن مشاعـر الرعب والهلع بين الأمريكين من صدام الذى نسجت حول شخصـيته أساطير أسلـحة الدمار الشامل، والقدرة المهـولة لتدمير كل مـا يعترض سبـيله. وتم تنظيم حملة إعـلامية ودعـائية عـالمية توحى بأن صـدام حسين ليس استـثناء من قاعـدة عربيـة عريضـة، بل هو نموذج مثـالى يدل على هذه القـاعدة

برمتـها، والدليل عـلى ذلك دهاؤه الذى مكنه من إخفـاء اتصالاته المريبـة بتنظيم القاعدة !! كـما عملت المنظومة الإعـلامية الأمريكيـة على الترويج لأفكار تنسب الإرهاب للمجتـمعات العربية بشكـل عام، بحيث تم توسيع مفـهوم الحرب على الإرهاب ليضع المنطقة العربية بأسرها فى إطاره.

كانت فكرة الحرب قـد استحوذت على فريق الصقـور، وأكدت كل شواهد السياسـة الخارجية لهذه المجمـوعة، أنهم فى اتجاه الحرب على العراق لأنهـا تجسد برنامجهم السياسى ومحوره التى تدور حوله كل تفاصيله. وكانت هذه التفصيلات تنشر منسوبة إلى واحد أو أكثر من أعضـاء هذه المجموعة، وذلك من خلال كتاب قريبين منهم ويعبرون عن نفس وجهـات نظرهم التى تتبلور فى توجه خطير للغاية وهو أن العراق ليس نهاية المطاف، بل هو مجرد مـدخل مبدئى إلى المنطقة العربية والإسلاميـة بأسرها بهدف إجراء عـملية تغييـر كاملة لخريطة العـلاقات والأوضاع السياسية. فقد كان الأمـريكيون واثقين من أن ثغرات الضعف وعوامل التدهور فى الأنظمة العربية لابد أن تعمل لصالحهم، لأن أنظمـة هشة مثلها عندما تواجه عدواً خارجيًا قويًا، فإن إدعاءاتها الكاذبة بالقوة والصلابة والتفوق سرعان ما تتعرى على حقـيقتـها، وخاصـة أن الشعوب الواقـعة تحت وطأتها سـتلوذ بالسلبيـة والتراجع والتخاذل كنوع من الانتقام الواعى أو غيـر الواعى مما لقيته من بطش حكامها الذين قتلوا بطغـيانهم روح الانتماء عندها. فليس هناك انـتماء لمواطن تجاه طاغـية جاثم على أنفاسه، وإذا كان أبناء الوطن قد ارتضوا هذا الطغيـان لعجزهم عن مقاومته، فإن إحساسهم بالانتماء إلى مثل هذا الوطن الذليل يصبح محل شك إلى حد كبير.

وإذا كان الطاغـية يحرص على استـمرار الغيبوبـة التى تستغرق شـعبه كى يواصل دوره كمنوم مغناطيسى قـادر على تحريك هذا الشعب فى أى اتجاه دون أن يتجـرأ أحد ويسأله عن الهـدف الذى يسعى إليـه، فإن البطانة المحيطة بـه تستطيع بدورها أن تغرقـه فى غيبوبة لا يسـتطيع أن يفيق منها إلا على كارثة تنبئ بـانهيار كامل. ومن هنا كان استخدام بولاك لتعبير الجهل بالعالم الخارجى، وفقدان الثقافة السياسية، عند الفريق المعاون لرأس النظام، إذ إن هذه السلبيات والثغرات وغيرها

تؤكد قيـام النظام على اختيار من يشـغلون المناصب القيادية والحسـاسة، بناء على اختيار من هو أكثر نفاقًا ومداهنة، وليس من هو الأكثر خبرة وثقافة وصدقًا وأمانة وإخلاصًا. ومادام أعضاء البطانة المحـيطة بالحاكم ترى أن النفاق والمداهنة والتقريظ من أسس قاعدة الوصول إلى المنصب، فمن الـطبيعى أن يمنعوا عنه الرأى الصادق والنصيحة الخالصة، هذا إذا كانت لديهم ثقافة سياسية تمكنهم من تكوين مثل هذا الرأى أو إسداء مـثل هذه النصيـحة. وبهذا تخـلق البطانة من حوله مناخًـا يخدر عقله، ويغـيب حسه الـسياسى، إلى أن تكون الكارثة قـد دقت على أبوابه وعلى وشك تحطيمها لضربه فى مقتل هو وشـعبه الذى كتب عليه أن يدفع ثمن ما يفعله زعيمه سواء فى صعوده إلى القمة أو سقوطه فى الهاوية.

وما وقع لصدام حسين هو النهاية الطبيعية لأى ديكتاتور، إذ إن الديكتاتورية تحمل فى طياتها بذور فنائها، فهى نار تأكل نفـسها إذا لم تجد ما تأكله. فالأنظمة الديكتاتورية بطبيعتـها مغامرة لأنها تشعر أنها مفروضـة قسرًا على البشر، وعندما تتأكـد من أنها فقدت شـرعية بقائهـا فى الداخل، تسارع إلى البحث عن مـغامرة عسكرية فى الخارج، تلهب بها حماس جمـاهيرها، كى تكتسب شرعية حتى وإن كـانت مصطنعـة. قد تبـدو قـوية لدرجة البطش فى ظاهرهـا، لكنها فى باطنهـا مخترقـة ذاتيًا لأن الأوامر أو القرارات الصادرة لتنفـيذها على الفور، لم تدرس أو تناقش أو تراجع، فكلمـات الديكتاتور «الملهم» لا تـقبل ذلك، وحتـى إذا كشف التنفيذ عن عوارتهـا فإن أحدًا لا يستطيع أن ينبس ببنت شفة. كـذلك فإن انهماك المخابرات فى الأمن الداخلـى، وليس فى مجالات الأمن الخـارجى، من شأنه أن يضع كل إمكانات الدولة فى خـدمة أمن النظام، قـبل الأمن القومى إذا تبـقى له وقت وجهد، مما يجعل الأمن القومى مكشوفًا وهشًا بحيث يمكن لأية قوة خارجية أن تضربه وتجهز عليه فى أقل وقت ممكن، وهذا ما حدث يوم سقطت بغداد كأنها ورقة من أوراق الخريف، من الخارج والداخل.

إن من أخطر الخصـائص الرئيسية للنظام الديكتـاتورى، أنه إذا نجح المهاجم فى ضرب رأس النظام، فـإن النظام يتهاوى فى الحـال مثل قصـر من رمال، لأنه

الرأس والمخ والعقل والمحور والعمود الفقرى للنظام بأكمله، وليس بالضرورة قتله إذ إن العبرة هى القضاء عليه بطريقة أو بأخرى. ولذلك شعر المتابعون للمشهد العراقى بسقوط النظام بطريقة لم تخطر ببال أحد منهم، إذ لم يتوقف الأمر عند حدود ضرب رأس النظام واختفائه المفاجئ والمثير، بل كان مقدمة خاطفة لاختفاءات أشد غموضًا وإثارة تمثلت فى التلاشى الذى ابتلع الجيش، والحرس الجمهورى، وفدائيى صدام، وحزب البعث، كما لو كانت مجرد تجمعات من البخار أو سحب صيف عابرة، وهى التى كانت بمثابة الحقائق الراسخة الأساسية على أرض العراق. وهذا يدل على مدى الهشاشة التى كانت تعتور النظام برمته والتى كانت بمثابة الباب الخلفى أو الثغرة الواسعة التى جعلت اقتحام القوات الأمريكية والبريطانية، عملية سريعة ومؤكدة وناجحة تمامًا. ذلك أن الهجوم العسكرى الأمريكى والبريطانى لم يدخل العراق من باب الشرعية الدولية كما ادعت أجهزة الإعلام الأمريكية، وإنما وجد فى العراق لقمة سائغة لم يتردد فى التهامها قبل أن تنقشع الغيبوبة السياسية مع حصار بغداد وتكثيف النيران والصواريخ والقنابل والقصف الجوى، بأسلحة متطورة ومزودة بأعلى آليات التدمير، وقنابل موجهة بالأقمار الصناعية لتنفذ مخترقة سطح الأرض إلى عمق ستين مترًا، لدرجة أن المحللين العسكريين قدروا القوة التدميرية لهذه الضربات بأنها تفوق قوة القنبلتين الذريتين على هيروشيما ونجازاكى فى اليابان قرب نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن ما فعلته الغيبوبة السياسية فى العراق الذى ربما أصبح بلدًا آخر مختلفًا تمامًا عن بلد الحضارة والتاريخ العريق الذى عرفه العالم منذ عصور ما قبل الميلاد، يمكن أن تفعله فى أى بلد عربى آخر، وخاصة أن هناك من الدول العربية ما يعانى من هشاشة وهزال وتهافت، أضعاف ما كان العراق يعانى منه. لقد تغير العالم ومعه كثير من قواعد اللعبة السياسية، فلم تعد هناك دول على استعداد لتتجمع أو تدعم أو تساند دولة صغيرة وقعت بين فكى دولة كبيرة، غاية ما هناك أن يسمع العالم بعض التصريحات العابرة، أو يتابع بعض المظاهرات الحماسية الرافضة للعدوان، ثم يذهب كل إلى حال سبيله لتواصل الدولة الكبرى ابتلاع الدولة الصغرى. كذلك تعانى بعض الدول العربية من غيبوبة سياسية أشد وطأة من تلك التى أسقطت العراق فى هذه الهوة السحيقة. ومن ينظر إلى خريطة المنطقة العربية

ويدرس ما يجرى فى أرجائها، يدرك إلى أى مدى أحالتها الغيبوبة السياسية إلى جماعات متصارعة، وأشلاء متناثرة، وقبائل متناحرة. وجاءت قضية الإصلاح السياسى بأنواعه المختلفة لتحدد مسارات جديدة على الخريطة العربية، ولابد للعرب أن يستوعبوها هذه المرة، وإلا فإن الويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظارهم. ففى الماضى اقتصرت الخلافات أو الانقسامات أو الصراعات العربية على الخطوط الفاصلة بين الشوريين والرجعيين، بين الوطنيين والخونة، بين الصامدين والانهزاميين، بين القوميين والشعوبيين، بين الأغنياء والفقراء، بين اليمنيين واليساريين، لكن من المحتمل أن يصبح الانقسام الجديد بين الإصلاحيين المجددين والتقليديين الرافضين لأى تغيير. لكن حتى هذا الانقسام المتوقع قد يكون من باب التفاؤل المفرط بدون مبرر، لأن دعوة الإصلاح التى أصبحت موضوع الساعة فى الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية على مدى أكثر من عامين، لم تخرج كالعادة عن حدود التنظير المريح، لكن التطبيق العلمى لم تتضح له أية بوادر برغم كل المؤتمرات والندوات والمحاضرات والدراسات والمقالات التى حللت وشرحت أبعاده وأعماقه المختلفة. ولذلك فإن النظرة الثاقبة والمتفحصة للأوضاع العربية فى مواجهة تحدى الإصلاح، تبرز ظاهرة غريبة لم يألفها العرب من قبل، وهى الاتفاق الصامت الموحد تجاه هذا التحدى، وإن اختلف المظهر السلوكى فيما بينها. فهناك دول محافظة تقليدية تلتزم الصمت باستثناء بعض التصريحات العابرة ذرًا للرماد فى العيون، لعل العاصفة تنقشع وتعود الأمور إلى مجاريها الأولى المريحة. وهناك دول مترددة تصرح بأنها ستأخذ من الإصلاح ما يناسب ظروفها وأوضاعها، لكنها لا تفصح عما يناسبها، وربما لا تجد ما يناسبها على الإطلاق، لكن كل شيء غائم وغامض. وهناك دول متحمسة للإصلاح ولكن على الورق وموجات الأثير فقط، فليس هناك داع للحجر على أى رأى أو توجه، لأن للواقع حتميات لا مفر منها. وربما كانت هناك تقسيمات لدول أخرى حول قضية الإصلاح، لكنها تقسيمات أو انقسامات أو اختلافات لم تفسد للود قضية. فلأول مرة يتحد العرب فى صمت تجاه موقف واحد، لكنه اتحاد عبارة عن كارثة أخرى فى حد ذاته، وإن كانت كارثة أبشع من الكارثة العراقية التى واجه فيها العراق القوات الأمريكية والبريطانية فى حين وقفت دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا ضدها.

لكن الموقف العربى الجماعى غير المعلن ضد الإصلاح السياسى التطبيقى هو بمثابة سباحة شبه قومية ضد تيارات العالم المتحضر أجمع. قد يتصور العرب فى غيبوبتهم المزمنة أن هذه المرة لن يقع غزو جوى وبحرى وبرى كما وقع للعراق، لكنهم لا يدرون أن هناك ما هو أخطر من هذا الغزو الصريح المباشر، مثل أنواع الحصار الخانقة والقاتلة فى سكون مخيف، منها الحصار الاقتصادى والسياسى والأمنى والثقافى والإعلامى والحضارى والعلمى والتكنولوجى. . .إلخ. ويرتكب العرب خطأ تاريخيا ومأسويًا عندما يستهينون بذكاء الآخرين، ويظنون أنهم إذا أحنوا رؤوسهم للعاصفة فسرعان ما تنداح مثل عواصف كثيرة سابقة. لكن القضية هذه المرة ليست مجرد عاصفة عابرة، وإنما هى عصر جديد تمامًا، أهم ما فيه أن الحكام لم يعودوا قادرين على السيطرة المطلقة على مقدرات بلادهم ومصائرها كما كانوا فى السابق. فقد برزت على سطح العالم قوى وهيئات ومؤسسات وشركات عابرة الجنسية تعيد صياغة مصيره، لدرجة أن الحدود التى تفصل بين الدول أصبحت واضحة فقط على خرائط العالم، أما على أرض الواقع فأوشكت أن تصبح منظومة إلكترونية بفضل الثورة المعلوماتية والمعرفية، وشبكات الاتصال التى تحيط بالعالم أجمع. ولذلك فإن العولمة ليست ثورة من صنع الإنسان، بل هى نتيجة طبيعية للتطورات التكنولوجية والعلمية والإعلامية التى فرضت واقعًا جديدًا بل عصرًا جديدًا فى كل شىء على كل الأمم، حكامًا وشعوبًا. فى الماضى كان الحكام يصنعون الأمر الواقع، أما الآن فالأمر الواقع هو الذى يصنعهم عندما تصبح الظروف مواتية لوصولهم إلى كراسى السلطة. وهو واقع يتطلب الإصلاح السياسى المتجدد بصفة دائمة، أى يقظة واعية بمجريات الأمور فى العالم، وسباقه لاكتشاف الجديد، ودراسة لمعطيات الحاضر كقاعدة للإنطلاق إلى توقعات المستقبل. أما الغارقون حتى آذانهم بين طيات الغيبوبة السياسية، فعليهم أن يتأملوا مصير صدام حسين الذى كان أقوى الحكام العرب فى قبضته على السلطة بيد من حديد فى بلده، لكنه ترك نفسه نهبًا لغيبوبة السلطة، فانتهى به الأمر إلى الهرب والاختفاء فى حفرة تحت الأرض.

★ ★ ★

الفصل السابع

الغيبـوبة الديمقراطيـة

للحقيقة والتاريخ لابد من الإقرار بأن أعراض الـغيبوبة الديمقراطية ونوباتها المؤقتة أو المزمنة ليســت مقصورة على المنطقة العربية فـحسب، بل يمكن أن تظهر فى مناطق أو دول اشتهرت على مستوى العالم بـقدرتها على الممارسة الديمقراطية فى شتى مناحى حياتها. ذلك أن الديمقراطية ليست ظاهرة من ظواهر الطبيعة مثل الجبال والبحار والمحيطات والصحـارى والأعاصير والعواصف وغيرها من الظواهر التى لا يد للإنسان فيــها، بل هى ظاهرة إنسانية بحتة، بمعنى أنهـا فكرة أو مفهوم أو فلسفة أو منظومة من صنع الإنسان وابتـكار عقله الإيجابى عندما يحرص على قـيم البشــر الذين فضــلهم الله عز وجل على غـيرهـم من مخلوقـاته. وطالما أن الديمقراطيــة ظاهرة إنسانية إيجابية، فهى فى حـاجة دائمة إلى دعمها وترســيخها وتنميــتها وتسليحــها بكل عوامل البــقاء والاستــمرار، لأنها مهــددة دائماً بظاهرة إنسانية سلبية ومضادة لهــا، بحكم أن النفس البشرية مزيج من المتناقضات التى لا يهدأ الصراع فــيما بينها. فـإذا كان الإنسان يحب الخير والتــقدم والبناء والإزدهار والحرص على الكرامة البشرية، ففيه أيضاً قوى تدفعه لارتكاب الشر وإعاقة التقدم وإهدار أية قيمة إنسانية إيجابية يمكن أن تعلى من صوت الضمير داخله، ذلك أن النفس أمــارة بالسوء. ومن هنا كــانت الميول الديكتــاتورية مــتربصة بــالتوجــهات الديمقــراطية التى يمكــن أن تنحسر وتتــراجع إذا فرطت فى توظيــف قوى الدفع الكامنة فيها، بل إن الديكتاتورية نفسها يمكن أن تستخدم الحرية والليبرالية والمرونة الفكرية التى تتيحها الــديمقراطية لكل من يمارسها، مطية للقفــز عليها والإمسـاك

بزمام الحكم ومقاليد الأمور. وأشهر مثل فى التاريخ كان وصول هتلر إلى حكم ألمانيا من خلال الانتخابات الحرة التى أتاحتها له ولحزبه، الديمقراطية الهشة التى كانت سائدة فى ألمانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكانت الغيبوبة الديمقراطية التى أصابت الشعب الألمانى بمثابة بوابة الجحيم التى فتحت على مصراعيها ليدخل فيها العالم أجمع ويصطلى بنيران الحرب العالمية الثانية التى انتهت بإلقاء أول قنبلتين ذريتين فى التاريخ.

ومن الظلم البين وصم العرب بأنهم بشر غير ديمقراطيين بطبيعتهم، فليس هناك بشر ولدوا ديمقراطيين وآخرون غير ذلك، ولكن هناك بيئة ديمقراطية تتشربها الأجيال الجديدة منذ نعومة أظافرها، وتتحول بعد ذلك إلى منهج فكرى وسلوكى فى شتى خطواتها وتعاملاتها اليومية، إذ إن الديمقراطية فى جوهرها هى تربية أولاً وأخيراً، وليست مجرد ممارسة سياسية كما يتصورها كثيرون. ولا شك أن البيئة العربية التى كانت نتاجاً لظروف تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية صعبة وسيئة وعسيرة إلى حد كبير، قد حرمت العرب فى معظم الأحيان من أن يتربوا ويترعرعوا فى أحضان الديمقراطية. وبرغم كل هذه العوامل السلبية والمحبطة، فإن المنطقة العربية شهدت ومضات رائدة من الديمقراطية، مما يدل على أن العقل العربى كان يحن إليها دائماً ويسارع إلى ممارستها كلما أتيحت له الظروف، حتى لو كانت فى أضيق الحدود. وكان من الممكن أن تتطور هذه المحاولات والجهود لترسخ جذور هذه الديمقراطية الوليدة الغضة فى التربة العربية، لولا وقوع الإنقلاب العسكرى فى مصر والذى اشتهر باسم ثورة يوليو ١٩٥٢، والذى اقتلع هذه الجذور وألقى بها فى غياهب الجب، لتدخل مصر فى كهوف الحكم الشمولى الذى لم يتخل عن أسلوبه العسكرى، بعد أن رفض الضباط الأحرار العودة إلى ثكناتهم، وتربعوا على عرش السلطة. وكان التغير الوحيد الذى طرأ عليهم هو أنهم استبدلوا زيهم العسكرى بالملابس المدنية وسرعان ما تم إلغاء كل الأحزاب السياسية، وأوقف العمل بالدستور المصرى الذى كان بمثابة البنية الأساسية التى نهضت عليها الديمقراطية المصرية منذ صدوره فى عام ١٩٢٣، مما أدخل مصر فى دوامة من الفراغ الديمقراطى المخيف.

فجأة اختفت الأحزاب كأنها لم تكن، بما فيها حزب الوفد التاريخى دون أى اعتبار له بصفته حزب الأغلبية الشعبية الكاسحة، ورمز ثورة ١٩١٩ التى أشعلها الشعب المصرى تأييداً لزعيمه سعد زغلول المنفى خارج الوطن، وتحدياً لقوات الإمبراطورية البريطانية التى لم تكن الشمس تغيب عنها. بل إن قادة انقلاب يوليو ١٩٥٢ لم يخفوا غيرتهم من الشعبية الكاسحة التى كانت ثورة ١٩١٩ تتمتع بها فى الوجدان المصرى، وكأنها حدثت بالأمس برغم مرور ثلث قرن على وقوعها، فى حين لم يجرؤ الضباط الأحرار على تسمية انقلابهم بثورة عند بدايته، بل اكتفوا بتسميته «حركة الجيش المباركة». وعندما استقرت بهم الأمور، دفعوا بالكتاب والصحفيين الذين ركبوا موجتهم إلى التصدى لكبار القدامى من الكتاب الذين ألمحوا إلى أن الذى وقع لم يكن أكثر من مجرد انقلاب مثل انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا عام ١٩٤٩، وركز كتاب السلطة على استخدام لفظ «ثورة»، وأفردت جريدة «الأخبار» المصرية التى لم يكن عمرها آنذاك يتجاوز عدة شهور، صفحات يومية بأكملها لفضائح فاروق والأسرة المالكة وطبقة الباشاوات والإقطاعيين، وكان فيها من التجنى والمبالغة الكثير. وبعد ذلك شرعت وزارة التربية والتعليم فى تغيير مناهج التاريخ والتربية الوطنية، بهدف محو ذكر ثورة ١٩١٩، وتعليم الأجيال الجديدة أن تاريخ مصر الحديثة يبدأ بثورة يوليو ١٩٥٢.

وانطمست التجربة الديمقراطية الثمينة التى مارستها مصر بين عامى ١٩٢٣ و١٩٥٢، بكل التجليات والدروس المستفادة منها، حين كان البرلمان المصرى يقوم بوظائفه على خير وجه فى مجالات التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومحاسبة المنحرفين والمخطئين من خلال مجلسيه: النواب والشيوخ. وكان أعضاء البرلمان يقومون بأدوارهم بجرأة وجسارة ودراية علمية دون خوف من رفع الحصانة أو طرد أو اعتقال أو سجن. كذلك كانت السلطة القضائية تتمتع بتقاليد قانونية وقضائية راسخة، بل إن القضاء المصرى فى تلك الفترة حقق ريادة جعلته يقف على قدم المساواة مع القضاء الفرنسى، حين تم لأول مرة انشاء هيئة قضائية جديدة وهى «مجلس الدولة» مثل تلك التى ابتكرها القانونيون الفرنسيون للرقابة على

القرارات الإدارية التى تصدرها الحكومة. ومع الأيام أصبح «مجلس الدولة» قلعة لحماية الحريات العامة ضد تعسف السلطات، وتقنين ضوابط للقرارات الإدارية حتى لا تخرق القانون أو تهدر الشرعية.

ونظراً لأنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح كما كان الرئيس أنور السادات يردد دائماً، فإنه حين تولى حكم مصر غير اتجاه حكم الحزب الواحد الذى كان هو الاتحاد الاشتراكى، وأنشأ ما عرف بالمنابر التى قسمت التيارات السياسية إلى وسط ويمين ويسار، ثم تطورت إلى أحزاب سياسية متعددة. وكانت عين السادات على تراث ديمقراطى مصرى رائد وهو «مجلس شورى القوانين» الذى أسسه الخديو إسماعيل عام ١٨٦٦، وأراد أن يعمل على إحياء هذا التراث العريق، حتى دخل التاريخ بصفته بطل حرب اكتوبر وقائد المسيرة الديمقراطية المعاصرة. وهو التيار الذى عمقه الرئيس حسنى مبارك عندما حول عملية الاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية إلى انتخاب حر يتساوى فيه كل الذين استطاعوا خوض المعركة الانتخابية للفوز بالمنصب الرفيع، وبذلك رسخ مبدأ تداول السلطة الذى يعد فى مقدمة مبادىء الممارسة الديمقراطية.

ولم تكن مصر وحدها هى البقعة الديمقراطية المضيئة فى المنطقة العربية فى العهد الملكى، بل شاركها العراق الذى مارس تجربة ديمقراطية حضارية مع الأسرة المالكة الهاشمية التى حكمت العراق بين عامى ١٩٢١ و١٩٥٨ حين وقع انقلاب عبدالكريم قاسم. وبرغم الاحتلال البريطانى للعراق، فإن الساسة العراقيين الذين تميزوا بالوعى والعلم والثقافة والخبرة، لم يجدوا غضاضة فى الاستفادة بمعطيات النظام البرلمانى البريطانى، والسير على نهجه على أساس أن الديمقراطية منهج إنسانى وعالمى وليس مقصوراً على نظام سياسى بعينه. وانطلقت الأحزاب السياسية العراقية لتثبت وجودها فى الممارسة السياسية، ومن بينها أحزاب المعارضة التى تمتعت بروح التسامح التى سادت المجتمع المدنى بصفة عامة. وكان البرلمان العراقى مسرحاً مثيراً لمناقشات حية وساخنة، لا فرق فيها بين حزب حاكم أو آخر معارض. وكان لأعضاء البرلمان الحق والحرية فى التصويت ضد الحكومة دون

خوف من أى تهديد مباشر أو غير مباشر. كما تمتعت الصحافة العراقية بحرية شبيهة بتلك التى اشتهرت بها الصحافة البريطانية من حيث التعددية الفكرية التى تغطى معظم التيارات التى تهم القطاعات المختلفة من القراء، لدرجة أن عدد الصحف التى كانت تصدر فى كل من بغداد والموصل والبصرة بلغ ٢٣ صحيفة مستقلة. لكن هذا البناء الديمقراطى الحضارى انهار فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ عندما قام عبدالكريم قاسم ومعه شريكه عبدالسلام عارف بالانقلاب العسكرى الذى فتح أبواب الدم والخراب على شعب العراق الذى عاش مرحلة كئيبة من الانقلابات العسكرية المتتابعة واغتيال بعض زعمائها مثل عبدالكريم قاسم، تلتها مرحلة صدام حسين التى كانت أكثر كآبة وبشاعة لأنها كانت مرحلة الحروب العبثية ضد إيران ثم غزو الكويت. وكان من الطبيعى أن تسقط بغداد فى ٩ ابريل ٢٠٠٣، وبعدها يتم القبض على صدام حسين وهو مختبىء فى حفرة تحت الأرض كأعتى المجرمين الفارين من وجه العدالة، لأن جنون العظمة الذى تقمصه صور له قدرته على أن يعبث مع الاقدار بلا حدود وبدون رادع.

لكن هذه الصورة المضيئة للممارسة الديمقرطية فى العهد الملكى، سواء فى مصر أو العراق، لا تعنى أنها كانت مثالية وخالية من السلبيات. إذ كان من الطبيعى أن تعتورها أخطاء وعيوب متعددة تتمثل فى سيطرة سلطات الاحتلال على الحياة السياسية، ولجوء النظام الملكى بين الحين والآخر إلى التدخل لفرض توجهاته، كما لم يخل الأمر من محاولات لتزوير الانتخابات لصالح مرشحين معينين. ومع ذلك كانت هذه الخطوات الريادية فى كل من مصر والعراق تبشر باحتمالات وتطورات ديمقراطية أصيلة لأنها نابعة من البيئة المحلية، لكن لم يكتب لهذه التطورات أن تتواصل وتستمر، إذ تم استئصالها بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر وثورة يوليو ١٩٥٨ فى العراق. وللأسف كانت ثورة يوليو المصرية نموذجاً لقادة عسكريين كثيرين لكى يحذوا حذوه، ليس فقط فى المنطقة العربية بل فى بلاد أفريقية وآسيوية عديدة. فقد كانت الكاريزما التى تمتع بها جمال عبدالناصر، والظروف التى ساعدته وأحاطته بهالات النصر على الإمبراطوريتين البريطانية

والفرنسية «وذيلهما» إسرائيل، قد جعلت منه أسطورة ليس بين الشعوب العربية فحسب، بل بين شعوب آسيا وأفريقيا فى أعقاب اندحار العدوان الثلاثى على مصر فى نهاية عام ١٩٥٦، والذى كان رداً مباشراً على تأميم عبد الناصر لقناة السويس.

لا شك أن أسطورة جمال عبدالناصر راودت مخيلة قادة عسكريين كثيرين، خاصة فى المنطقة العربية. وأصبح حلم أى ضابط مغامر وقادر على تكوين تنظيم سرى، أن يقوم بانقلاب عسكرى يضعه على قمة السلطة فى بلده ويجعل منه نسخة جديدة من جمال عبدالناصر ويجدد الأمجاد التى حققها مهما كانت الظروف الزمانية والمكانية مختلفة. وتوالت الانقلابات العسكرية وتكررت فى البلد الواحد اكثر من مرة، سواء فى المنطقة العربية أو معظم بلدان أفريقيا أو بعض بلدان آسيا، خاصة تلك التى كانت قد نالت استقلالها حديثاً. وداست أحذية الانقلابيين الثقيلة على آمال الشعوب فى ديمقراطية وليدة، وتكرر نموذج الزعيم الملهم والقائد التاريخى الذى وهبه القدر للشعب ليصنع نقطة تحول مصيرية تنطلق به إلى آفاق لم يكن ليحلم بها من قبل. وتحولت الديمقراطية إلى مجرد لافتة أو شعار يتردد فى خطب الزعيم الذى يعلنها مدوية أن لا ديمقراطية لأعداء الشعب، والديمقراطية كل الديمقراطية لأبناء الشعب، وكانت أجهزته تتولى عملية تحديد من هم أعداء الشعب ومن هم أبناء الشعب طبقاً للمقاييس والمعايير التى حددها الزعيم بنفسه، فى إطار ما عرف «بالشرعية الثورية» التى حلت محل «الشرعية الدستورية» التى كانت سائدة قبل عصر الانقلابات العسكرية.

كانت الشرعية الثورية تعنى أن صانع الثورة هو المشرع الوحيد الذى يفرض قوانينه على كل الشعب دون أن يجرؤ أحد على مراجعته، ومن حقه أن يخرج على كل القوانين والأعراف والقيم السائدة التى تحدد نوعية العلاقات بين الناس من منطلق أن الشرعية الدستورية كانت تعمل لخدمة أعداء الشعب، فى حين أن الشرعية الثورية هى المنهج الوحيد لتصحيح الأوضاع وتحقيق العدالة الاجتماعية التى تنقذ أبناء الشعب من الاستغلال الذى طالما مارسه أعداؤهم. وفى هذا يقول السيد يسين فى مقال له بعنوان «تحديات الحكم الرشيد» فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٥:

«وإذا كانت الشرعية الثورية قد استخدمت فعلاً تاريخياً لتصحيح بعض الأوضاع الظالمة، فإنها فتحت الطريق فى الواقع أمام مظالم من نوع جديد، ذلك أنه فى غياب الالتزام الدقيق بالقانون، تم الاعتداء على حقوق متعددة للناس، سياسية واقتصادية وثقافية. ومن ثم فإنه فى هذا النمط من الدول العربية الثورية، حيث ترسخت السلطوية، وأصبح عدم الخضوع لمبادىء القانون المعترف بها أسلوب حياة، مثالب عديدة فى أسلوب الحكم. ولا يمكن تحقيق الحكم الرشيد بغير تغيير شامل، ليس فقط فى طبيعة النظام السياسى، ولكن فى النخب السياسية الحاكمة والتى تمرست على الحكم بغير ضابط ولا رابط، وأثرت على حساب الشعب، فى غيبة كاملة لقواعد الشفافية والمحاسبة.

«هذه النخب السياسية الحاكمة هى التى تقاوم الآن بشراسة أى إصلاحات يتم المطالبة بها من الداخل، أو تدعو لها مؤسسات دولية أو حكومات أجنبية. وهذه النخب السياسية الحاكمة مثلها فى ذلك مثل أهل الحكم فى الدول العربية التقليدية، أصابهم العمى الإدراكى الذى منعهم من القراءة الصحيحة لتحولات العالم، وحرمهم من الفهم العميق للتغيرات الجسيمة التى لحقت بالمجتمع العالمى».

وتأكيداً لهذا التحليل الموضوعى الذى يقدمه السيد يسين للحالة العربية المأسوية، أن الروح الثورية لابد أن تعنى اليقظة والمبادرة والحماس لتسوية مختلف المشكلات، لكن المفارقة الغريبة أن هذه الروح اعتمدت فى استمرارها على إثارة الانفعالات الجماهيرية وإشعال الحماس الأجوف حتى يتوهم الناس أن موكب التقدم والازدهار منطلق على أشده وبأقصى سرعته، فى حين أن هذه كلها كانت عوامل لترسيخ الغيبوبة الديمقراطية التى جعلت العرب فى سلبية واستسلام كاملين لكل مظاهر وعناصر وعوامل الاستبداد التى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأنظمة العربية بشتى أنواعها الرسمية أو الحزبية أو المؤسسية أو الشعبية، بل وتضاعفت الغيبوبة بحيث لم تعد تتمثل فى تراخى الشعوب ويأسها فحسب، بل فى تبنيها هى نفسها لقيم الاستبداد الذى أصبح كل فرد يمارسه على من هو أصغر منه أو أضعف منه أو من هو تحت رحمته. فلم يعد الاستبداد مجرد معضلة تمسك بخناق

العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وإنما أصبح ناراً تسرى فى كل طبقات الهرم الاجتماعى سريان النار فى الهشيم، وتحت رعـاية وحماية الأنظمة العربية التى قد تخـتلف فيما بينها ظاهـرياً، لكن جوهرها الاسـتبدادى والديكتاتـورى والشمولى والفـاشى واحد سواء تمثلت فى أنظمة حكم الفرد المطلق المسـتبد، أو حكم العائلة، أو حكم البطانة أو العصبة أو الشلة، أو حكم توريث الشلل، أو حكم الحزب، أو أى شكل آخر من الأنظمة التى ترى فى استمرارها فى الحكم رسالتها الأساسية وهدفها الاستراتيجى.

وهناك أكثر من نموذج فى المنطـقة العربية لنظام حكم الفرد المطلق المسـتبد، لكن لا يوجد نظام يضـارع حكم صدام حسـين الذى أصبح مضرب الأمـثال فى بشاعته ووحشـيته. فمثلاً فى بداية الحرب العراقية الإيرانيـة، كانت تطوراتها تسير لصالح إيران، ولكى يتحسس صدام الآراء والمواقف الحقيـقية لمعاونيه تجاه الحرب، عقـد اجتمـاعاً حـضره مجلس قـيادة ثورته ووزراؤه ومسـتشـاروه وأقطاب حزب البعث، وطلب منهم النصيحة لصـالح البلاد بدون أى خوف أو تحفظ إلا المصلحة العليا للعراق. وانطلت الحـيلة على بعضهم وطالبوه بإعلان الهـدنة وعودة القوات المتحاربة إلى قواعدها. وواصل تباسطه معـهم موضحاً أن هذا طلب مستحيل لأنه يعنى اعتـرافه بهزيمته أمـام العالم أجمع. عندئذ اندفـعوا بلا روية ناسين حقـيقة الشـخص الذى يحاورهم، وطالبـوه بأن يتـخلى عن الحكم إنقاذاً للمـوقف، وإذ بصدام يعلن انتهاء الجلسـة ليختلى بمحاوريه فى قاعة جانبيـة لدراسة تفاصيل خطة تخليه عن الحكـم وكانوا هم جمـيعاً الذين تخلوا عن الحـياة عندما أخـرج صدام مسدسه ليرديهم قتلى واحداً بعد الآخر.

إن غيبـوبة الطغيان لا حدود لهـا، ولا تصل إلى نهايتها إلا بالـقضاء على صاحـبهـا، ذلك أن جنون العظمة يصـور للطاغيـة أن ما يفعله هـو أسمى آيات العبقـرية، وغير قابل للنقاش أو حتـى مجرد التساؤل، وخاصـة أن المسئولين عن أجهزة الدولـة على استعداد دائم وفـورى لتنفيذ أوامره. فـهو فى غيبوبـته يصدر الأوامر وهم فى غيبوبتهم ينفذونهـا، ومن كان منهم محصناً - إلى حد ما - ضد الغيبوبة، فإنه يلجأ إلى النفاق والتهليل حـفاظاً على حياته. فمثلاً فى عام ٢٠٠٢

أعلنت أمانة حزب البعث فى بغداد أنها بصدد مشروع ضخم يشتمل على إقامة نصب ساعة جديدة فى العاصمة العراقية، تتميز بتوقيت «فريد» هو توقيت «القائد». وحسب المؤسسة الرسمية المعنية فإن الساعة الجديدة لا تعترف بالحساب الدولى المألوف فى الساعة العادية، باعتبار ذلك إضاعة للوقت فى نظرهم. ويعتمد مفهوم توقيت القائد على استبدال الأرقام بأسماء القائد بحيث تشير عقارب الساعة إلى أسماء وألقاب صدام حسين مثل الفارس، الرفيق، المغوار، المناضل، الرئيس، بطل التحرير، المجاهد، القدوة، بانى العراق، صانع النصر، بطل السلام. ويتألف المشروع من برج «ساعة القائد» ومتحف يجسد إنجازاته!!

ويتصاعد عبث الطغيان وجنونه إلى درجة يصبح فيها الحديث عن الديمقراطية، مجرد الحديث، هلوسات يمكن أن تؤدى بصاحبها إلى العالم الآخر، إذ أن آذان الطاغية وعيونه مبثوثة فى كل مكان على مدار الساعة. وتصل المأساة قمتها التالية عندما يحصل صدام حسين على مائة فى المائة من الأصوات فى آخر انتخابات له قبل سقوطه. ويدخل العراق كله من باب «صدق أو لا تصدق» عندما يصوت البرلمان العراقى برفض القرار ١٤٤١ لمجلس الأمن بنسبة مائة فى المائة أيضاً، عندما وجد فيه مساساً بزعيمه الأسطورى الذى يفاجىء الجميع بقبوله للقرار نفسه كعادته عندما تتجلى عبقريته. وهذا يدل على مدى عمق الهاوية التى تردت فيها بعض الأنظمة العربية والتى أصبحت تدرس فى شتى معاهد العلوم السياسية فى العالم كنماذج لأبشع أنواع الفاشية والشمولية السياسية، وإن كان نموذج صدام حسين يظل فى مقدمتها بلا منافس، إذ لم تهتز له شعرة عندما أعلنت المعارضة العراقية على العالم أجمع أنه قتل ٥٠٠٠ نفس فى حلبجة عام ١٩٨٨، و١٨٠ ألف كردى فى غرب الأهواز فى عملية سميت بالأنفال، وقتل ٣٠٠ ألف عراقى بعد انتفاضة العراقيين عام ١٩٩١، وتم دفنهم فى مقابر جماعية اكتشف بعضها بعد سقوطه.

كان صدام حسين يظن أنه حصن نفسه وحكمه تماماً ضد أية تحديات محتملة من داخل بلده، وظن أيضاً أن قبضته الحديدية والنارية على جبهته

الداخلية ستكون بمثابة حصنه الحصين ضد أية تحديات خارجية. فلم يدرك فى غيبوبته التى أفقدته الوعى والإدراك تماماً أنه فتح أبواب الجحيم على نفسه وحكمه وبلده لأن شعبه البائس المغلوب على أمره لا يمكن أن يتصدى لأى تحد خارجى يهدد أو يقضى على من أذل أعناقه وذبح أبناءه، كما أن قوى التحدى الخارجية ستتذرع فى تصديها له بكل الأهوال والمآسى والمحن والمذابح التى ارتكبها على مسمع ومرأى من العالم أجمع، بعد أن قدم لها كل الحجج والذرائع والأسباب المنطقية والإنسانية بل والديمقراطية على طبق من ذهب. ومن الطبيعى أن ترفع هذه القوى الخارجية لافتات وشعارات الديمقراطية والحرية والإنسانية، وإن كانت تهدف فى الواقع إلى تحقيق مصالحها العاجلة التكتيكية أو الآجلة الاستراتيجية، وهى أبجديات بل وبدهيات سياسية لا تحتاج إلى إثبات أو حتى نقاش. ومن هذا المنطلق قامت أمريكا ومعها حليفتها بريطانيا بغزو مباشر للعراق، بعد أن كان العالم كله قد ظن أن مثل هذا الغزو قد انتهى زمنه بخروج أمريكا مدحورة من حربها البائسة فى فيتنام، لكن عبقرية صدام منحتها من الحجج ما مكن الشعب الأمريكى من أن يتخلص من عقدة فيتنام التى فقد فيها أكثر من ٦٠ ألف زهرة من شبابه، ومهد الطريق أمام المحافظين الجدد الذين هيمنوا على إدارة جورج دبليو بوش لكى يشرعوا فى برنامجهم الذى يسعى لتغيير خريطة العالم لصالح الإمبراطورية الأمريكية البازغة ولجعل القرن الحادى والعشرين قرناً أمريكياً.

فى عام ٢٠٠٣ صدر كتاب «الحرب على العراق: طغيان صدام ومهمة أمريكا» الذى يجيب فيه المؤلفان وليم كريستول ولورنس كابلان عن السؤال: لماذا كانت الحرب الأمريكية ضد العراق؟ ويحددان مهمة أمريكا فى العراق والمنطقة العربية والعالم فى إطار استراتيجية الأمن القومى الأمريكى. وهما يمثلان تيار اليمين المحافظ الجديد والتيار الليبرالى، بما يعنى التقاء التيارين حول الحرب ضد العراق، إذ إن وليم كريستول هو رئيس تحرير مجلة «ويكلى ستاندرد» التى تعد منبراً مهماً للمحافظين الجدد، وقد شارك فى تأسيس مشروع القرن الأمريكى الجديد، ومن خلاله ارتبط فى تسعينيات القرن العشرين بكل من ديك تشينى،

ودونالد رامسفيلد، وبول وولفويتز، وريتشارد بيرل وغيرهم من الصقور والمحافظين الجدد الذين هيمنوا على الإدارة الأمريكية، وكان ضمن مشروعهم السيطرة العسكرية على العالم، والحرب الاستباقية أو الإجهاضية، وتغيير النظام فى العراق لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. أما لورنس كابلان فيعمل رئيساً لتحرير مجلة «ذا نيو ريبابليك» وهى مجلة ليبرالية تبنت موقف تأييد تغيير النظام فى العراق، باعتبار نظام صدام حسين نظاماً ديكتاتورياً شريراً، ومن منطلق ضرورة نشر الديمقراطية فى المنطقة العربية. أى أن صدام حسين نجح نجاحاً باهراً فى أن يوحد كل التوجهات اليمينية والليبرالية ضده، فقد اختلفت الأسباب لكن الهدف كان واحداً.

وبنفس المنهج السياسى والفكرى والإعلامى الذى اتبعه جورج دبليو بوش منذ أن جاء إلى سدة الحكم الأمريكى، اختصر كتاب «الحرب على العراق: طغيان صدام ومهمة أمريكا»، مواصفات نظام صدام حسين فى صفة «الشرير»، على طريقة أفلام رعاة البقر. فيصور الكتاب صدام حسين على أنه رجل فرض نظام عنف وإرهاب شمولياً على شعبه فى العراق. فقد سجن وعذب وقتل وقصف بالغاز الآلاف بعد الآلاف من خصومه، وخاض حروب اجتياح ضد الدول المجاورة، وأراد السيطرة على الشرق الأوسط، وأنفق موارد طائلة على تطوير أسلحة الدمار الشامل.

وكان صدام يدير معاونيه ومساعديه - كما أدار شعبه - بالإرهاب والطغيان، فيستخدم معهم الشنق وقتل أفراد عائلاتهم أو ارتهانهم أو التجسس عليهم. ويروى الكتاب أنه من جانب آخر اعتمد صدام على بيروقراطية تشكل قاعدة عريضة، يزيد أفرادها على المليون فرد مقابل حياة رغدة وأموال طائلة. وتتضمن هذه النخبة أو العصبة البيروقراطية: الحرس الخاص، والحرس الجمهورى، والمخابرات، والمخابرات العسكرية، وأمن الدولة، ومكتب رئيس الجمهورية، وجهاز أمن حزب البعث. وبرغم امتيازات أعضاء هذه النخبة، فهم أيضاً تحت رحمة المخبرين والجواسيس الذين يسجلون عليهم حركاتهم وسكناتهم، ويجمعون المعلومات عن عائلاتهم وأصدقائهم وعلاقاتهم العامة والخاصة. وإذا نسى أحدهم نفسه وأطلق نكتة على صدام فإن الإعدام فى انتظاره، بل إن أحد

أعضاء حزب البعث قد حوكم لأنه سمع فى اجتماع حزبى نكتة على الرئيس ولم يبلغ السلطات بها، فاتهم بالتحريض على السخرية من الزعيم، وقتل وهدم منزل آسرته. وسجلت منظمة العفو الدولية حالة قطع لسان أحد العراقيين لأنه مس الرئيس بكلمة غير لائقة وأذيعت عقوبته. فقد كان نظام صدام حسين يتمتع بشفافية عجيبة فى إذاعة ونشر كل جرائم التعذيب والاعتقال والقتل والإعدام التى يرتكبها، حتى يرى الجميع «رأس الذئب الطائر»، لكنه لم يدرك أن هذا الإعدام المقروء والمسموع والمرئى كان بمثابة المستندات الرسمية التى حصلت عليها القوى الخارجية المتربصة بالنظام العراقى وفى مقدمتها الولايات المتحدة لتبرير غزوها للعراق.

ويستشهد كتاب «الحرب على العراق» بتقرير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عام ١٩٩٨، والذى يثبت أن العراق هو أعلى دولة فى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة فى عدد الأشخاص المختفين. وروى ضابط المخابرات العراقى عمر إسماعيل فى عام ٢٠٠٠ أن عملاء الأمن العراقى يعتقلون نساء وقريبات المسئولين فى الحكومة والجيش، ويقومون باغتصابهن وتصويرهن بالفيديو وإرسال الأفلام إلى ذويهم لابتزازهم، أو الحصول على اعترافات منهم. وطبقاً لتقرير منظمة العفو الدولية، فإن المعتقلات العراقيات كن يعلقن من أرجلهن، أما العذارى منهن فكانت بكارتهن تفض وهن معلقات. كما كانت الأمهات يعذبن على مرأى من أطفالهن، كما لم يسلم الأطفال من التعذيب أمام أهاليهم لإجبار الأمهات والآباء على الاعتراف. وتراوحت أساليب التعذيب بين خلع الأظافر، والضرب، والجلد، والاغتصاب، والصدمات الكهربائية، والحرمان من الماء والغذاء، ومن دورات المياه، وأساليب أخرى كان يتفنن فيها زبانية التعذيب.

وكانت قضية الحرب على العراق قد طرحت فى مجلس النواب الأمريكى لمناقشة مدى مشروعيتها، حيث أثار ديك آرمى الزعيم السابق للأغلبية الجمهورية فى مجلس النواب تساؤلاً: إذا كان صدام حسين ديكتاتوراً وحشياً، فهل ذلك يبرر قيام الولايات المتحدة بعمل عسكرى ضده؟! وأجاب هو بنفسه عن هذا التساؤل قائلاً:

«مادام صدام يتصرف داخل حدوده فإن الولايات المتحدة ينبغى ألا تقوم بعمل عسكرى ضده. وطبقاً للقانون الدولى، فإن مبدأ السيادة الوطنية يمنع

اللجوء إلى العمل العسكرى إلا فى حالة الدفاع عن النفس. وطبقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة، فإنه لا يسمح بالتهديد أو استخدام القوة ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأية دولة».

لكن الموقف المضاد لهذا التوجه القانونى، تذرع بالقانون الدولى أيضاً. ففى كتابهما «الحرب على العراق» يؤكد كريستول وكابلان على أن نظام صدام حسين ظل خارجاً على القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة، عندما قام بغزو إيران عام ١٩٨٠، وغزو الكويت عام ١٩٩٠، وأطلق صواريخ «سكود» على السعودية وإسرائيل. كما انتهك بروتوكول جنيف الذى يحرم استخدام الأسلحة الكيماوية، ومعاهدة الإبادة لعام ١٩٤٨. وكما قال الملك الأردنى الراحل حسين إن عمليات الإبادة التى ارتكبها نظام صدام ضد شعبه والشعوب المجاورة أسفرت عن «أهرامات من الجماجم».

وقد أثير فى مجلس النواب الأمريكى أن ديكتاتورية صدام التى سحقت شعبه بطريقة أو بأخرى، وحروبه مع الدول المجاورة ليست شأناً أمريكيا. ومع ذلك فإن الذريعة التى خاضت بها أمريكا الحرب ضد العراق، والتى اعتبرت طغيان صدام شأناً أمريكياً، نهضت أساساً على الاعتقاد بامتلاك نظام صدام لأسلحة دمار شامل والعمل المستمر على تطويرها. فمنذ نهاية حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، ظل يتهرب من تنفيذ قرارات مجلس الأمن التى تفرض عليه نزع أسلحة الدمار الشامل، وإلا تم اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح باستخدام القوة العسكرية لنزع تلك الأسلحة. وكانت أمريكا واثقة من أن تهربه هذا هو أكبر دليل على امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.

وبرغم أن أمريكا اخفقت فى الحصول على قرار من مجلس الأمن يمنحها الحق فى استخدام القوة العسكرية نتيجة للفيتو الفرنسى / الروسى فى مارس ٢٠٠٣، فإنها ضربت بالمعارضة الدولية عرض الحائط ولجأت إلى الحرب ضد العراق، غير عابئة بكل المخاوف من مخاطر الحرب إقليمياً ودولياً أو بالهزة العنيفة التى أصابت مجلس الأمن فضاعفت من هشاشة الأمم المتحدة. كانت أمريكا

مصرة على شق مسار جديد للسياسة العالمية فى إطار تحول استراتيجى أمريكى لتأديب ما أسمته بالدول المارقة، واتخذت من العراق نموذجاً عملياً تطبيقياً لتثبت للعالم أن نظريتها الجديدة دخلت حيز التطبيق، بحيث انتقلت من سياسة «احتواء العراق» إلى سياسة «تغيير نظام صدام حسين» وكانت الجرائم التى ارتكبها صدام ضد الإنسانية قد أضفت على الحملة الأمريكية مسحة القوة المنقذة للإنسانية المعذبة فى العراق، كما لو كان صدام حسين قد فعل أقصى ما يستطيع لفتح الباب وتمهيد الطريق أمام قوات الغزو الأمريكى لشق قلب العراق كما تشق السكين الزبد.

ويضيف كريستول وكابلان فى كتابهما «الحرب على العراق» قولهما بأنه فى خلال عهدى بوش الأب وكلينتون من بعده، التقت الفلسفة الواقعية التى ميزت إدارة بوش الأب بالفلسفة الليبرالية التى تمثلت فى إدارة كلينتون فى مجال تجنب القيام بعمل عسكرى تجاه نظام صدام، لدرجة أن بوش الأب رفض أن تواصل القوات الأمريكية زحفها إلى بغداد فى أعقاب تحرير الكويت برغم أن الطريق كان مفتوحاً لها. ولكن بمجىء بوش الابن تغير التوجه الأمريكى، وتأكد هذا التغير بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بحيث اختارت الإدارة الأمريكية الجديدة فلسفة «الأمريكية العالمية الواضحة» التى جمعت بين العناصر الأكثر فعالية وتأثيراً فى كل من الواقعية والمثالية. وكان هدف هذه الإدارة أن يكون النموذج الأمريكى عالمياً لأنها تؤمن بأن أمريكا ليست مجرد دولة تنهض على رابطة دم وأرض قومية، بل قيمة عالمية تتمثل فى تجسيدها للحريات فى كل جوانبها. وهذه الأمريكية العالمية هى التى قادت أمريكا ومعها العالم إلى الانتصار على الفاشية ثم الشيوعية.

وبرغم أنه لم يثبت وجود علاقة بين الهجوم الانتحارى على واشنطن ونيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وبين نظام صدام حسين، إلا أن الصدمة المدوية التى أصابت الشعب الأمريكى بالذهول وفقدان القدرة على التأمل أو التحليل المنطقى، جعلته على استعداد للانقياد الكامل لقيادته التى أعلنت ما أسمته بالحرب على الإرهاب، وكان من السهل على الإدارة الأمريكية أن تضع نظام صدام حسين فى قلب التغيير الاستراتيجى الذى شرعت فيه، والذى تجلى

فى خطاب الرئيس الأمريكى فى أول يونيو ٢٠٠٢ فى أكاديمية «ويست بوينت» العسكرية العريقة. وهو الخطاب الذى أعلن فيه ما أطلق عليه بعد ذلك «عقيدة بوش» أو «مذهب بوش» الذى ينص على ثلاثة تحولات أساسية سواء فى العقيدة السياسية أو العقيدة العسكرية وهى: التحول من الرد إلى الحرب الاستباقية، والتحول من الاحتواء إلى تغيير النظام، والتحول من التردد إلى القيادة العالمية. وهى التحولات التى تضمنتها وثيقة «استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة»، والتى نشرها البيت الأبيض فى سبتمبر ٢٠٠٢.

لم يجد القادة الأمريكيون أفضل من نظام صدام لشن الحرب ضده كأول تطبيق لمبدأ التحول من الردع إلى الحرب الاستباقية، من منطلق أن ردع هذا النظام لن يمنع تهديداً محتملاً يتمثل فى إمكان تطويره إلى سلاح نووى، أو إمكان أن تصل أسلحته الكيماوية والبيولوجية إلى تنظيمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة، مما يؤدى إلى القضاء على حياة مئات الآلاف وربما الملايين. كذلك فإن عملية تفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية تقوم بها الأمم المتحدة، ومهما يطول زمنها، لن تردع صدام حسين الذى ظل يخادع الأمم المتحدة لمدة ١٢ عاماً. وإذا كانت الإدارة الأمريكية ترغب فى الحصول على شرعية دولية للحرب الاستباقية ضد العراق، فإنها فى الوقت نفسه أصرت على أن الأمم المتحدة ليس فى إمكانها الحيلولة ضد هذه الحرب. وتعللت أمريكا بهذا المنطق على أساس أنه ليس هناك ما يمنعها من حرب استباقية ضد نظام ديكتاتورى يقهر شعبه، ويغزو الدول المجاورة، ويطور أسلحة الدمار الشامل، ويواصل خداع الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للمبدأ الثانى فى «مذهب بوش» وهو «تغيير النظام» بدلاً من مجرد احتوائه، فإن الحرب ضد نظام صدام حسين، كانت تطبيقاً له أيضاً تحت غطاء إحلال نظام ديمقراطى فى العراق، على أساس أن احتلال العراق لمدة من الزمن كفيل بتحقيق الديمقراطية واستقرار أوضاعه وجعله نموذجاً تحتذيه دول المنطقة. كذلك عمل هذا المبدأ على تغيير مفهوم كان سائداً مفاده أن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض بالقوة العسكرية لأن طبيعتها تنهض على الإقناع والاقتناع

المتبادل بين الأطراف المعنية. فقد أصرت الإدارة الأمريكية من منطلق تيار اليمين المتشدد الذى يمثله المحافظون الجدد فى الحزب الجمهورى، على أن الأسلحة الأمريكية بصفة خاصة أثبتت العكس تماماً عندما فرضت الديمقراطية بالقوة الجبرية على بلاد عديدة، فى مقدمتها اليابان، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، وجرانادا، وجمهورية الدومنيكان، وبنما وغيرها. كما أضافت الإدارة اعتقادها الراسخ بأن إقامة نظام ديمقراطى فى العراق سيؤثر بدوره على دول المنطقة العربية بل وإيران أيضا، وأن نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط سيؤدى إلى إنهاء الصراع العربى - الإسرائيلى.

أما بالنسبة للمبدأ الثالث فى «مذهب بوش» وهو القيادة الأمريكية للعالم، فقد كانت الحرب الأمريكية على العراق تطبيقاً له أيضاً. ذلك أن المحافظين الجدد بقيادة بوش، اكتشفوا أن الولايات المتحدة لها من القوة الاقتصادية والعسكرية والدور الثقافى ما يؤهلها لأن تكون إمبراطورية ليس بمفهوم الاستعمار التقليدى القديم، ولكن بالمعنى الحضارى الحديث للهيمنة بضرب المثل الأعلى من خلال استخدام القوة المادية الأمريكية لفرض القيم الأمريكية. وكانت الإدارة الأمريكية متفائلة أكثر من اللازم عندما ظنت أن الحرب ضد العراق للإطاحة بنظام صدام حسين، ستجعل من العراق أول نظام ديمقراطى فعلى وحقيقى فى المنطقة العربية. ومع انتشار الديمقراطية فيها، فإن المناخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى والفكرى يصبح مواتياً لأول مرة لإيجاد تناغم بين المصالح الأمريكية والقيم الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

ولا يركز الدور الأمريكى على الشرق الأوسط فحسب، بل يستخدمه كحقل تجارب بصفته بؤرة حيوية فى قلب العالم، لينطلق منه إلى إقامة النظام العالمى الذى يهدف إليه ويكون أكثر سلاماً وديمقراطية، عندما يصبح الشرق الأوسط منطقة أكثر استقراراً وهى ترفل فى حلل الديمقراطية!! وبهذا يكون صدام حسين قد قدم فرصة العمر للإدارة الأمريكية، وهو الذى كان يظن أنه السد المنيع فى مواجهتها، وأن أساليب الطغيان والاستبداد والديكتاتورية كفيلة بجعل بلده نواة صلبة ضد كل الطامعين فيه، وأن الديمقراطية هى الضعف بعينه فى حين أنه لو

كان قد رسخ قيم الديمقراطية فى بلده، واكتسب احترام العالم كقائد عربى أثبت أن العرب قادرون على بناء الديمقراطية، لما استطاعت أمريكا وذيولها التذرع بالحجج التى رفعت شعاراتها لانتهاك العراق وإهدار كيانه تماماً، ومع ذلك فإن كثيرين من القادة العرب مازالوا يؤمنون بأن الديكتاتورية هى القوقعة الصلبة الكفيلة بحمايتهم، وإن كانوا يتشدقون بالديمقراطية والحرية فى أحاديثهم وخطبهم.

وليس صدام حسين كحاكم عربى مطلق مستبد استثناءً من قاعدة عامة فى المنطقة العربية، لكنه نموذج مثالى يغنى الحديث عنه تماماً عن أمثاله. ومع ذلك لابد من الإشارة إلى بعض الأنواع العربية الأخرى من الحكم، مثل حكم العائلة الذى يختلف تماما عن الملكيات الدستورية فى النظم السياسية السائدة فى دول الحضارة التى يملك فيها الملك ولا يحكم، لكن وجوده الرمزى مهم وضرورى لاستمرار الحكم فى إطار متميز خاصة فى فترات الأزمات الوزارية التى قد تحدث نوعاً من الفراغ الطارئ والمؤقت. أما حكم العائلة فى النظام العربى فهو مجرد امتداد لحكم القبائل العربية القديمة وربما أسوأ، حين كانت القيم والمثل العليا التى تميز الثقافة العربية سائدة ومبجلة من معظم العرب. أما الآن فالعائلة هى التى تحصل على أغلب ثروة البلاد وكل المناصب الهامة تقريباً، وإذا وقعت أزمة سياسية أو صراع على السلطة، فإنه يظل محصوراً بين أفراد العائلة الحاكمة، وغالباً ما يحسمه كبراء العائلة وحكماؤها وبسرعة، حتى لا تهتز صورة العائلة فى نظر الشعب، وقد تغرى بعض أفراده المغامرين بقدرتهم على تكوين تنظيم سرى يعمل على تغيير النظام بأية وسيلة تمكنهم من التسلل عبر هذه الثغرة.

هناك أيضاً نظام آخر منتشر فى المنطقة العربية، وهو حكم البطانة أو الشلة أو العصبة التى تلتف حول القائد تكيل له النفاق ليلاً ونهاراً وتضع نفسها فى خدمته وتلبية أوامره فى أية لحظة بحيث يصبح عاجزاً عن التخلص منها والاستغناء عنها مع الأيام. فهى تتفنن فى حجب المعلومات الحقيقية عنه فلا يلم بالأوضاع الفعلية التى بلغتها البلاد، وبذلك تشكل حاجزاً سميكاً وعالياً يعزله عن أبناء وطنه والتيارات السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية التى تسرى بينهم. ومع هذه

العزلة التدريجية عن مجريات الأمور، يصبح فى امكان هذه البطانة أن تحدد له ماذا يقول فى خطبه وتصريحاته، وكيف يتصرف، خاصة فى المواقف الطارئة، وأى بلد يزور. . . .الخ؟! وبذلك تحصل البطانة على كل الامتيازات والفرص والامكانات التى تتيح لها توظيف السلطة الشرعية فى تحقيق مآربها الخاصة فى شتى المجالات، بحيث تصبح ما اصطلح على تسميته فى المنطقة العربية «بمراكز القوى». وتتحول مؤسسات الرئاسة بمرور الوقت إلى مؤسسات للشلل التى لا تهتم إلا بالمصالح المتبادلة فيما بينها. وفى بعض الدول العربية استطاعت هذه الشلل أن تستمر فى الحكم عقوداً طويلة وكأن بلادها أفلست تماماً فى ايجاد من يحل محلها من الأجيال التالية، فى حين أنها هى التى أفلست بحكم الحزب أو التنظيم السياسى الواحد الذى لا يواجه أية منافسة من أحزاب أو قوى سياسية أخرى فى الساحة، والذى يمنحها القدرة على الاستمرار فى الحكم، والفرصة السانحة للمزيد من ترسيخ جذورها، مع تبلد إحساسها بالوضع العام وعدم إلمامها بالتطورات الجارية على الساحة العالمية نتيجة لضعف ثقافتها السياسية أو انعدامها لانشغالها بأمورها الخاصة. وهذه العزلة عن التطورات العالمية، تتطور مع الأيام لتلتحم مع عزلة الزعيم وبطانته على المستوى المحلى والداخلى، فتصاب الإدارة السياسية بالجمود والتخلف فى حين تتزايد سرعة إيقاع العالم فى مسيرته اللاهثة نحو مستقبل لا يعترف بوجود القابعين فى كهوف الماضى، برغم أن الدرس المستفاد من السقوط العظيم للاتحاد السوفيتى مازال ماثلاً فى الأذهان. فقد كان الدولة العظمى الثانية فى العالم، لكن استمراره فى اتباع نظام الحزب الواحد اكثر من سبعين سنة، وضعه تحت رحمة أقطاب الحزب الذين مارسوا سلطاتهم المطلقة على كل المستويات، لكن من لم يمت منهم، شاخ وتخلف. وكانت النتيجة أن شاخ النظام كله وتخلف، وانهارت البنية الاقتصادية والإنتاجية التى هى القاعدة الأساسية لأى بلد، خاصة إذا كان فى ضخامة الاتحاد السوفيتى الذى لم ينفعه تقدمه فى المجالات العسكرية والفضائية. وبرغم أن العراق كان ضحية الحزب أو التنظيم السياسى الواحد، أى أن الدرس تكرر فى المنطقة العربية، إلا أن القادة العرب الذين حكموا بلادهم من خلال الحزب الواحد مازالوا عاجزين عن تغيير

المنهج والمسار، لكن تظل الحقيقة الماثلة والتى لا يمكن تجاهلها، تؤكد أن من يعجز عن تغيير نفسه، فسوف تجتاحه المتغيرات وتغرقه بين أمواجها المتلاطمة ليصبح من آثار الماضى. وليست هناك دولة عربية تستطيع أن تقاوم ما عجز الاتحاد السوفيتى عن مقاومته.

ومن الواضح أن العرب تفوقوا على السوفيت، ليس فى الحفاظ على المصالح الشخصية والأسرية فحسب، بل فى توريث هذه الامتيازات الطبقية والمادية والسلطوية إلى الأجيال التالية فى إطار أسرهم وشللهم. ومن الواضح أن توريث الرئاسة يأتى على قمة هذا النظام، وحجة هذه البطانة أن ابن رئيس الجمهورية مواطن له نفس حقوق أى مواطن يرغب فى ترشيح نفسه لمنصب الرئيس خلفاً لأبيه، ولا يعقل أن يحرم من هذا الحق لمجرد أنه ابن الرئيس. والدليل على ذلك أن أمريكا التى تعتبر نفسها قلعة الديمقراطية لم تقف عقبة فى طريق جورج بوش الابن عندما رشحه الحزب الجمهورى لمنصب الرئيس. وهذه الحجة منطقية تماما ولا تقبل أى دحض لأن الابن خاض معركة انتخابية ضارية أمام آل جور نائب الرئيس السابق فى فترة رئاسته الأولى، ثم معركة أخرى أمام جون كيرى فى فترة رئاسته الثانية. لكن أن تجتمع بطانة التنظيم السياسى الوحيد وتدعى أنها ترشح ابن الرئيس لخلافة أبيه، فهذه استهانة واضحة بالعقول، لأن المسألة برمتها تعيين وفرض ولا علاقة لها بالترشيح ثم الانتخاب الحر، وذلك بهدف استمرار مراكز القوى فى مواقعها التى تمكنها من تحقيق مصالحها الشخصية والأسرية، بل وبسهولة أكثر لأن حنكة الابن السياسية لا يمكن أن تضارع حنكة أبيه، خاصة إذا لم يكن قد خاض مجال السياسة العملية بكل تياراتها وأمواجها المتلاطمة، وبالتالى يمكن أن يتحول إلى أداة فى أيدى أعضاء البطانة المخضرمين دون أن يدرى. أما إذا كان هذا الابن قد اكتسب خبرات سياسية متعددة ومتنوعة، وأصبح قادراً على خوض معركة انتخابية حرة أمام منافسين أشداء، فإن فوزه بالمنصب الرئاسى الرفيع لا يمكن أن يثير أى لغط فى هذه الحالة لأنه فاز بما هو أهل له، وليس لمجرد أنه ابن لرئيس الجمهورية السابق.

وكان يحلو لمعظم الكتاب والمحللين السياسيين فى المنطقة العربية أن يدللوا على أن التعددية الحزبية هى خير دليل ملموس على الممارسة الديمقراطية الحقيقية. لكن الأمر - كالعادة فى المنطقة العربية - ليس بهذه البساطة، إذ إن العبرة فى النهاية رهن بالعقلية العربية العاجزة عن التخلص من الترسبات الفاشية الكامنة فى أعماقها منذ أزمنة قديمة، ولاتزال تتحكم فى فكرها وسلوكها بدون وعى فى معظم الحالات. ذلك أن الانفصال بين الأقوال والأفعال ظاهرة شائعة وتكاد تكون سلوكاً طبيعياً، فرئيس الحزب، سواء فى السلطة أو المعارضة، يتشدق بعظمة الديمقراطية ليل نهار، لكنه فى داخل حزبه ديكتاتور أو طاغية بمعنى الكلمة، خاصة مع من يحاول أن يعارضه أو يتخذ موقفاً مخالفاً. وهذا يدل على أن التعددية الحزبية كفلسفة ديمقراطية غائبة عن الأذهان، وعلى أن هذه الأحزاب التى أقامتها الأنظمة العربية هى فى حقيقتها ديكورات لإرضاء الغرب، وكأن الغرب من الغباء بحيث يصدق أنها أحزاب فعلية لها وزنها السياسى الثقيل فى تسيير دفة الأمور. ولم يلحق الاستبداد والجمود برئاسة هذه الأحزاب وهياكلها وبرامجها وصحفها فحسب، بل تحول الاستبداد الإدارى إلى استبداد فكرى يحمل الكثير من ملامح جنون العظمة الذى يمتد من رئيس الحزب ليسرى بين الأعضاء، خاصة من يعتنق فكره، إذ يدعى أنه يمتلك الحقيقة المطلقة الكفيلة بحل كل مشكلات العباد، ومن يعترض عليها هو كافر أو مجنون أو جاهل. لكن الأمر كله يظل محصوراً فى دائرة مفرغة من الجدل العقيم والضجيج الأجوف. وغالباً ما يكون حزب الحكومة سعيداً بهذا الفراغ أو الخواء أو الوهم وغير ذلك من العوامل التى تجعل الساحة السياسية فضاءً مريحاً له ليصول ويجول فيه مستمتعاً بكل امتيازات وصلاحيات التنظيم السياسى الوحيد.

وترى هالة مصطفى أن هذه المشكلة ليست سياسية فى جوهرها بقدر ما هى تربوية وتعليمية فى الأساس، ففى مقال لها فى جريدة «الأهرام» بعنوان «الديمقراطية تبدأ من التعليم» بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢، تضع يدها على الجذور الحضارية الحقيقية التى يمكن أن تنمو منها الديمقراطية وتزدهر، فتقول:

«كثيرة هى القضايا التى يطرحها التعليم، خاصة فى مراحل التحول الكبرى التى يمر بها المجتمع. ولا شك أن فى مقدمة تلك القضايا ما يتعلق بدور التعليم فى التنشئة السياسية للمواطن، وفى غرس ثقافة سياسية معينة، بما تنطوى عليه من قيم ومثل وسلوكيات. هذه الوظيفة للتعليم تشترك فيها جميع النظم السياسية بلا استثناء. ومع ذلك فهناك فارق أساسى بين مضمون وطريقة ممارسة هذه الوظيفة من نظام إلى آخر. ففى حين تقوم المؤسسات التعليمية فى النظم الديمقراطية بغرس القيم التى تعبر عن تلك النظم، فإن الأمر يختلف كثيراً فى النظم الشمولية والديكتاتورية، ليس فقط لاختلاف طبيعة القيم التى تغرسها المؤسسة التعليمية، وإنما أيضاً لاختلاف الأسلوب، والذى يأخذ فى النظم الأخيرة شكل التلقين الأيديولوجى المخطط.

«وإذا كان العالم يتجه الآن نحو استنكار هذه النوعية من النظم التى لم تعد تتفق وطبيعة العصر الذى نعيش فيه والتغييرات الهائلة التى يشهدها، فإن التحول نحو الديمقراطية كنموذج بديل لهذه الأشكال القديمة من الحكم، أصبح يحتل أهمية كبيرة لدى أعداد متزايدة من الدول. والواقع أن الانتقال إلى النظام الديمقراطى من أكثر العمليات المعقدة التى تستلزم المرور بمستويات عدة. فهو يحتاج إلى جانب وجود مؤسسات قوية وأحزاب وانتخابات عامة وصحافة حرة وغيرها، إلى منظومة قيم ترسخ المفاهيم التى تتطلبها الممارسة الديمقراطية السليمة. والنقطة المهمة هنا أن تغيير القيم والاتجاهات يتم بالضرورة بسرعة أقل من تغيير الأبنية والمؤسسات، مما يلزم معه إعطاء دفعة مدروسة ومخططة للتغيير الثقافى والقيمى. ومن هنا تأتى أهمية التعليم كإحدى أدوات التنشئة السياسية للأفراد. صحيح أن هناك وسائل أخرى مهمة للتنشئة، بدءاً من الأسرة إلى الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المختلفة، إلا أنه يظل للتعليم مكانة خاصة، ودور محورى فى هذا المجال».

وتؤمن هالة مصطفى بقدرة التعليم المنهجى الواعى على ترسيخ قيم وأفكار واتجاهات معينة بشكل متجانس ومتماسك منذ مرحلة التكوين الأولى للفرد. وقد تكون المدرسة هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة القادرة على لعب هذا الدور

بفاعلية، ولذلك تؤكد هالة مصطفى على العلاقة الوثيقة بين التعليم، بما يقوم به من دعم لقيم معينة، وبين الثقافة العامة السائدة والثقافة السياسية التى تعد أحد فروع هذه الثقافة، وبين كل ذلك وبين طبيعة النظام السياسى. فالتعليم يعكس فى النهاية أهداف وأولويات النظام. ولذلك لا تقصد هالة مصطفى بتحديث التعليم، مجرد الاهتمام بتحديث الأجهزة والأبنية وطرق استخدام الوسائل التكنولوجية المعاصرة، وإنما الأهم هو الاهتمام بجوهر ومضمون القيم التى يبثها التعليم لتشكيل وعى الأفراد وطرق تفكيرهم والتى تنعكس فى النهاية على سلوكهم وممارستهم العامة والخاصة.

ومن الواضح أن قضية التعليم كبنية أساسية وضرورية لإقامة النظام الديمقراطى الصحيح عليها، كانت هى بيت الداء الذى أدى إلى كل أنواع الغيبوبة الديمقرطية المستمرة حتى الآن. ولذلك ليس هناك أمل حتى فى الحالات التى يمكن أن تشهد فيها النظم السياسية العربية تجديداً للنخبة الحاكمة من منطلق أن معظم الحكام الجدد هم من جيل الشباب، الذى يتمتع بمؤهلات لم تكن متوافرة لأسلافهم، فى مقدمتها أن يكون أكثر انفتاحاً ومرونة فى استيعاب متغيرات العصر الذى أصبحت الديمقراطية فيه خياراً حتمياً. لكن هذا التحول لا يمكن أن يحدث لأن التعليم الذى تلقوه فى مراحل عمرهم المختلفة لا يؤهلهم لمثل هذا الانفتاح الفكرى، مما يجعلهم نسخاً باهتة لأسلافهم، ويجعل النظم العربية أكثر قابلية للاهتزاز والتعثر وربما التحلل. وهو ما صنع من الغيبوبة الديمقراطية معضلة حقيقية يتم تصديرها من جيل إلى جيل.

وفى دول الحضارة لا يقتصر التعليم على مجرد حشو عقول التلاميذ بالمعلومات، وإنما هو تربية ديمقراطية فى الأساس. إن المناهج الدراسية والتعليمية هى فى جوهرها إعادة صياغة للعقل وفتح منافذه على متغيرات العصر ومستجداته، وهذه العملية الحيوية تؤدى بدورها إلى صياغة الشخصية والسلوك. لكن إذا تحجر العقل وسدت منافذه ودخل فى نفق مظلم، فإن مجرد الحديث عن الديمقراطية يصبح جعجعة بلا طحن. ومن هنا كانت مظاهر الزيف التى ارتبطت

بالانفتاح السياسى الهزيل الذى شهدته بعض الدول العربية بدرجات متفاوتة، بحيث يمكن القول بأن تجارب هذا الانفتاح الديمقراطى كانت مجرد سحابات صيف لم تلبث أن انقشعت، بعد أن ثبت عجزها عن إحداث أى تغيير حقيقى يعيد صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة. وقد تبدت هذه الغيبوبة الديمقراطية فى مؤشرات عديدة تعرى الخلل الجوهرى الذى ينخر كالسوس فى هذه التجارب الفاشلة. من هذه المؤشرات عجز الآليات الدستورية للنظم العربية عن الوفاء بشروط التحول الديمقراطى نتيجة لترسانة من قوانين الطوارىء التى تعوق تطبيقها على أرض الواقع، خاصة أنها تهدف دائماً إلى خنق عقول وحريات الرأى والتعبير.

هناك قضية أخرى تمثل خطورة لا يمكن الاستهانة بها أو تجاهلها، وتتمثل فى الخلل الذى يصيب التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. إن البناء الديمقراطى الحقيقى ينهض على الانفصال بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، لكن هذا الانفصال لا يعنى أن تكون كل سلطة منها فى واد منفصل تماماً عن السلطتين الأخريين، لأنها ترتبط بتوازن دقيق فيما بينها بحيث لا تؤثر إحداها على أخرى أو تفرض نفسها عليها، وبذلك تعمل آليات السلطات الثلاث فى تناغم برغم الحدود التى تفصل بينها، وهذه سمة أساسية من سمات الممارسة الديمقراطية الصحيحة. أما فى المنطقة العربية فإن السلطة الحاكمة غالباً ما تجعل موازين الثقل والقوى تميل لصالح السلطة التنفيذية التى تعد أداتها المفضلة فى تنفيذ توجهاتها بل وأوامرها وبطريقة فورية فى حالات كثيرة، فى حين يمكن أن تشرع السلطة التشريعية قوانين لتحكم بها السلطة القضائية فى قضايا متعددة، لكن تظل القوانين حبراً على ورق بلا تنفيذ إذا لم تأت على هوى الممسكين بزمام الحكم. وكثيراً ما ييأس المتقاضون من الحصول على حقوقهم التى حكمت بها المحاكم، ويستسلمون للظلم الذى يبدو أرحم من مواصلة إنفاق المبالغ الباهظة على إجراءات المحاماة فى حين يظل الأمل فى الحصول على الحق الضائع هزيلاً وباهتاً وبعيداً، فتحت وطأة الغيبوبة الديمقراطية تعد هذه الظواهر المرضية معتادة للغاية. أما فى الدول الديمقراطية المتحضرة فإن الحكومة أو السلطة العليا فى البلاد

تقف على قدم المساواة مع أبسط المواطنين أمام السلطتين التشريعية والقضائية. ولذلك تنعدم فيها جرائم القتل والثأر والانتقام التى يرتكبها المظلومون الذين عجزوا عن الحصول على حقوقهم المهدرة التى صدرت بها أحكام واجبة النفاذ، لأن القانون كفيل بحصولهم عليها، فالسلطة التنفيذية رهن إشارة السلطة القضائية. ومن الممكن أو المتوقع أن تسول للمظلوم نفسه أن ينتقم بنفسه من مغتصب حقه لمجرد أن يشفى غليله.

ومن أمراض الديمقراطية العربية أيضاً - هذا إذا كانت ديمقراطية أصلاً - أن الانتخابات التى تؤدى إلى تشكيل البرلمانات العربية عادة ما تتقرر نتائجها سلفاً لصالح الحزب الحاكم، مما يجعل هذه الانتخابات فاقدة لمصداقيتها تماماً، وبلا معنى أو لزوم فى نظر المواطنين لأنها بدلاً من أن تكون آلية للتجديد الدورى للنخبة، تصبح وسيلة ترسيخ وتدشين للنخبة التى شاخت فى توجهاتها وأفكارها، لكن الشيخوخة لم تفقدها القدرة على سد الطريق فى وجه الأجيال المتعاقبة، بحيث لم تعد هناك وسيلة غير الوفاة لتغيير قطب من أقطابها، وهى عامل لا يمكن أن يدخل فى أية حسابات سياسية. وهذا الثبات أو الجمود لا يعنى سوى احتكار مستمر للسلطة، وإن كان احتكاراً مقنعاً بفضل الانتخابات الدورية التى لا تغير من الواقع شيئاً. وتتمثل خطورة هذا الوضع الجامد فى أن تفقد أجيال الشباب روح الانتماء للوطن، ويتحول إلى الانتماء لمراكز القوى فى السلطة، وبالتالى يكثر عدد الانتهازيين والمتسلقين والمنافقين والنفعيين، وبذلك يصبح الانتماء أسلوباً زئبقياً للأخذ والاستفادة والكسب بدلاً من أن يكون حماساً للعطاء والإفادة والجهد المبذول من أجل الوطن. ومن هنا كان الانتماء فى ظل الديمقراطية انتماءً للوطن والقيم، فى حين كان الانتماء تحت وطأة الديكتاتورية انتماء للديكتاتور وبطانته طمعاً فى ثواب أو خوفاً من عقاب.

وأحياناً يبدو الحديث عن الاحتمالات أو التوقعات المرتبطة بالديمقراطية فى المنطقة العربية نوعاً من الرفاهية الفكرية أو الشطحات الخيالية كنوع من الهروب من وطأة الواقع الجاثم كالكابوس على منافذ المستقبل الذى لا يتوقع عربى واحد أن

يكون أفضل من الحاضر، بل ويتمنى ألا يكون أسوأ منه. إن نظرة عابرة على الخريطة السياسية للمنطقة العربية تجعلها ترصد مجموعة من الدول العربية لم تشرع فى خطوة واحدة على طريق التعددية السياسية، وإقرار حق تكوين الأحزاب السياسية. فالحكم فى نظرها له رجاله الذين لا ينبغى أن يزاحمهم فيه كل من هب ودب من الذين لا يعرفون الفرق بين قيادة دولة وقيادة دابة. أما الدول التى تم فيها إقرار هذا الحق، فإنها تعانى بدورها من هزال أو فقر ديمقراطى مدقع لا يلطف من بؤسه سوى الأقنعة الديمقراطية التى تضعها الأحزاب على وجوهها حين تواجه بعضها البعض فى سوق المزايدات الديمقراطية، ولكن عندما تعود إلى مقارها وتخلع الأقنعة، تبدو الوجوه الفاشية والشمولية سافرة فى التعاملات أو العلاقات بين أعضاء الحزب الواحد. أما عن علاقات أحزاب المعارضة بحزب الحكومة الذى هو دائماً حزب الأغلبية، فهى علاقات شكلية أو ديكورات مسرحية أو أزياء تنكرية تتظاهر بممارسات ديمقراطية لا وجود لها، فالأوضاع تظل على ما هى عليه لانعدام تداول السلطة، مما يؤدى إلى غيبوبة توحى للواقعين تحت وطأتها أنهم منهمكون بالفعل فى ممارسات ديمقراطية فعالة وبناءة، فيها من يحكم طول الوقت وفيها من يعارض طول الوقت بلا أى أمل فى أن يحكم لانعدام مبدأ تداول السلطة.

ولابد أن يسجل التاريخ للعرب أنهم استطاعوا أن يحققوا المحال عندما أثبتوا أن فى امكانهم بقاء الحال على ما هى عليه، على الأقل محلياً إذا لم يكن ممكناً عالمياً. فقد ظنوا أن هذا هو المفهوم الحقيقى للاستقرار والطمأنينة، ناسين أن مبدأ «بقاء الحال من المحال» هو قانون الحركة والتطور والتقدم بل والحياة نفسها، وأن من المحال أن يتطور العالم ويتقدم بسرعة قياسية خارج حدود المنطقة العربية، فى حين تظل هذه المنطقة باقية على ما هى عليه، وكأنها انفصلت عن زمنه لتصنع زمناً خاصاً بها. لذلك ظل المشهد السياسى العربى على وضعه المهلهل والمهترىء والمشلول، فى حين عجزت قوى المعارضة العربية عن أن تصبح عامل ضغط مؤثراً على النظم الحاكمة، لعلها تستنفر قواها وتتخلص من حالة التردى والضعف والهزال التى تعانى منها كل من الحكومة والمعارضة، وإن كانت قوى الحكومات

العربية تستنفر عندما تسارع إلى فرض الحصار الأمنى على قوى المعارضة، إذ يبدو أن الهدف الاستراتيجى لمعظم الحكومات العربية هو أن تحمى نفسها من كل ما يقلق راحة بالها.

وهناك من الكتاب والمفكرين العرب من يضع كل أمله فى قدرة منظمات المجتمع المدنى على حل مشكلات استعصت على هيئات أو منظمات أخرى، لكنه تفاؤل سرعان ما يتلاشى عند الاطلاع على الجانب الخفى، ذلك أن معظم السلبيات والمثالب العربية التى يعانى منها المجتمع العربى انتقلت إلى منظماته المدنية المكبلة بنفس القيود الموروثة من عهود بائدة، وبنفس عوامل الفساد التى تصيب قوى المعارضة بالشلل، والتى افقدتها منذ البداية مصداقيتها عند المواطن العربى الذى أصابه اليأس والملل والاختناق من السياسة سواء على مستواها الرسمى الحكومى أو مستواها المدنى المجتمعى. ويكفى أن نستعرض موقف منظمات المجتمع المدنى العربية من قضية الإصلاح السياسى الديمقراطى، لندرك إلى أى مدى كانت هذه المنظمات تجسيداً حياً ودقيقاً لكل عوامل الغيبوبة والضياع والتشتت والتردد والتراجع والانتهازية والتمسح بالسلطة التى أصبحت من أبرز سمات المجتمعات العربية.

إن تحليل خطاب الإصلاح السياسى الديمقراطى الذى طرحته منظمات المجتمع المدنى العربية بمختلف تياراتها الفكرية وتوجهاتها السياسية، يوضح أنه خطاب مشتت وغير متسق ولا يتميز بنظرية أو حتى نظرة متكاملة، وذلك نتيجة لعوامل التناقض والتنافر والعمومية التى أضاعت الأمل فى رسم وتخطيط استراتجية تفصيلية تحدد بداية الإصلاح ومساراته وقنواته نحو تحقيق الأهداف المنشودة. ويبدو أن الشرط الأساسى لبروز بعض منظمات المجتمع المدنى فى الساحة العربية لأنها أكثر تأثيراً فى القضايا المطروحة، يتمثل فى ارتباطها عضوياً بالنظم السياسية الحاكمة، ولذلك فإن رؤيتها السياسية والاستراتيجية التى طرحتها فى المؤتمرات التى عقدت فى هذا الشأن، تكاد تردد مقولات السلطات الحاكمة فيما يتصل بالإصلاح السياسى الديمقراطى بدلاً من أن تعبر عن رؤية المجتمعات

العربية فى مواجهة هذه السلطات. وقد تجلى التفسخ العربى فى هذه المؤتمرات كالعادة لأن الدول المشاركة فيها عبـرت عن رؤى قطرية للإصلاح الديمقراطى لدرجة أنه عند بادرة أى خلاف يهدد العضو المشارك بالانسحاب من المؤتمر، خاصة إذا ذكر عضو آخر دولته بنـقد أو لم يؤخذ برأيه عنـد صياغـة البيـانات. ومن هنا كانت توصـيات هذه المؤتمرات توفيقية بهدف إرضـاء كل الأطراف المعنية فى المؤتمر، وبالتالى فهى توصيات لا تبلور استراتيجية محددة قـابلة للتطبيق، أو تحدد خطوات مدروسة ومرتبطة بآليات تتابعها وتراجعها باستمرار، فهى تكاد تكون مجرد تواجد لسد الفراغ.

وتتمثل المعضلة فى غياب الرؤية المشتركة بين منظمات المجتمع المدنى العربى برغم العوامل المشـتركة التاريخـية الشهيرة بين الـعرب والتى يتشدقون بـها عندما تجتاحهم حمـية القومية العربية. فعندما طرحت هذه المنـظمات على مائدة المناقشة والدراسة قضايا الإصـلاح والديمقراطية، سارع كل عضو أو كل تيار للتـعبير عن رؤيته مستـقلاً عن غيره من التيارات الأخرى، وغالبـاً ما تكون متطابقة مع الرؤية الرسمـية أو الحكوميـة للدولة التى جاء منها، وبالتـالى فهو يعـبر عن رؤية قطرية محدودة أو مـصطنعة فيما يتـصل بقضايا الإصلاح والديمقـراطية. بل إن تشكيل وفود منظمـات المجتمع المدنى إلى المـؤتمر لم تكن تختلف كثـيراً عن نوعيـة وفود الدول إلى مؤتمرات مشابهة. فكان من المعتاد وجود أعضاء فى وفود هذه المنظمات هم فى الواقع من أقـطاب النظام الحـاكم فى بلادهم، قـد يكـونون من الأقطاب السابقين أو المعتزلين، لكن مجرد تواجدهم بهذا الشكل يعنى أن مؤسسات الدولة تقف فى نفس خندق منظمـات المجتمع المدنى فى حـين أن من المفروض أن تقف هذه المنظمات فى خندق مواجه للدولة.

والأخطر من ذلك أن وفود هذه المنظمات تجاهـلت فى تشكيلها شروطاً كان من المفروض وضعها فى الاعتبار، إذ أنها فـرصة ذهبية لتشارك الفئات أو الشرائح أو الطبقات أو القطاعـات المهمشة فى هذه الوفود التى تتمـتع بحرية التشكيل، أو هكذا يفترض فيها، حتى تتعدد الأصـوات والآراء والتوجهات بحيث يجد المجتمع نفسه ممثـلاً برمته فيهـا، مما يمنحها ثقلاً قـد يشكل ضغوطاً فعليـة على توجهات

الحكومات والسلطات، فهى القوى الفعلية للمجتمع المدنى العربى والتى تمده بالتعددية الاجتماعية أى بالتنوع والثراء والخصوبة بل وقوة الدفع التى تساعده على الانطلاق إلى الآفاق المنشودة سواء فى مجالات الفكر التنظيرى أو التطبيق العملى. فمثلاً لم يمثل الشباب الذين تصل نسبتهم إلى ٦٠٪ من تعداد السكان العربى، إلا بنسبة ١٪ فقط، مما يدل على أن الأجيال القديمة لاتزال متشبثة بمواقعها الأثيرة، وعلى الأجيال الجديدة أن تنتظر رحيلها عن هذا العالم لكى تحل محلها، وربما شابت هى الأخرى فى انتظارها الممل. كذلك لم تمثل المرأة التى يصل تعدادها إلى نسبة ٥٠٪ من السكان، إلا بنسبة ٧٪ فقط، كما لم تمثل الأقليات العربية بشكل كاف، أو لم تمثل على الإطلاق. ولا شك أن الطريقة التى شكلت بها هذه الوفود تنم عن التوجه الذى يحكم عقولها نحو الشباب والنساء والأقليات العربية، بحيث يمكن القول بأنهم يمثلون مجتمع الرجال الذين بلغوا من العمر أرذله، ويمثلون وصاية على المجتمع المدنى، لم يمنحها لهم أحد، باستبعادهم الطاقات والقوى المحركة الحقيقية لهذا المجتمع. ولذلك فإنه من المستحيل توقع أية نتائج ايجابية لهذه المؤتمرات بل لهذه المنظمات التى لا تختلف كثيراً عن أية منظمات عربية أخرى، فكل عضو فيها يغنى على ليلاه.

ويرجع عجز المجتمع المدنى فى المنطقة العربية عن ابتكار أو توليد أو امتلاك رؤية واضحة للإصلاح الديمقراطى، إلى الدور المحورى الذى تلعبه السلطة الحاكمة فى المجتمع الذى يدور فى فلكها ليل نهار ولا يستطيع الفكاك منها لحظة واحدة. وكان من الطبيعى أن تنشأ معظم منظمات المجتمع المدنى فى الدول العربية بقرارات سلطوية فوقية وليس نتيجة لتفاعلات وتطورات طبيعية، فى كيان المجتمع الذى أفرزها لحاجته الملحة إليها. ولذلك من الصعب اعتبار معظم منظمات المجتمع المدنى امتداداً أو افرازاً طبيعياً لحركات أو إرهاصات اجتماعية وسياسية وفكرية فى البلاد العربية. وليس من المنطقى أو المتوقع أن تنجح منظمات المجتمع المدنى فى إنجاز ما فشلت فيه الأحزاب العربية التى تتطلع إلى الإمساك بمقاليد السلطة فى بلادها من خلال أية انتخابات قادمة، فمهما كانت ضعيفة أو هزيلة

أو هامشية، فلديها من الصلاحيات والأدوات والوسائل والقدرات التى تتيح لها حرية الحركة والانتشار والوقوف على أرض مشتركة مع السلطة إذا نجحت فى استغلالها، وهو ما لا تملكه منظمات المجتمع المدنى التى تعتمد على المجهودات الشخصية والتبرعات والمعونات المتقطعة التى يصعب الاعتماد عليها فى رسم خريطة لاستراتيجية ذات مراحل متتابعة ومنتظمة.

ونظراً للجبروت الذى تمارسه السلطة الحاكمة على المجتمع العربى، فإنها تطبع كل الكيانات والمنظمات والهيئات والأنشطة بطابعها، سواء أكانت أحزاباً سياسية أو منظمات مجتمع مدنى أو غيرها، إذ أنها فى حالات كثيرة تكاد تسير على نهج الإدارات الحكومية التى لا تقدم على أية خطوة إلا بإذن أو تصريح من السلطة الحاكمة، مما جعل الملامح النمطية واضحة فيها للغاية. ولذلك فإن منظمات المجتمع المدنى فى معظم الدول العربية هى صور مصغرة لأنظمة الحكم وأساليب ممارساتها، فهى منذ نشأتها واستمرارها فى الممارسات العملية مرتبطة بالفئات العمرية التى تجاوزت خمسين سنة، وهم يديرونها كإقطاعيات خاصة بهم، بحيث يمارسون عليها حقوق التملك، وحرية التصرف فى مجريات أمورها، والتحكم فى حركة أعضائها بل والحكم بطرد كل من يشذ عن القاعدة. وتجلت هذه الظواهر السلبية والمرضية فى أن أغلبية منظمات المجتمع المدنى العربية لا تمارس الانتخابات الداخلية، وبالتالى فليست هناك أية ممارسة ديمقراطية من أى نوع، مثلها فى ذلك مثل التقاليد والأعراف التى تحكم الكيان الداخلى لأى حزب عربى. فإذا كانت هى عاجزة عن الممارسة الديمقراطية أو كابتة لها بمعنى أدق، فمن العبث والسخرية أن تطالب حكوماتها بالإصلاح الديمقراطى والسياسى. فإذا كانت الديمقراطية مهدرة على كل المستويات الرسمية والحكومية والشعبية والإدارية والطبقية والفئوية، فمن العبث والسخرية أيضاً التمسك بالأمل فى ابتكار آليات للإصلاح الديمقراطى والسياسى.

وتكمن الخطورة المأسوية والمصيرية فى أن هذه السلبيات والمثالب لم تعد شأناً داخلياً يخص العرب وحدهم كما كان الوضع فى عقود سابقة، وذلك بعد أن

تغيرت الآليات السياسية العالمية تغيراً جذرياً بعد انتهاء الحرب الباردة بصفة عامة، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بصفة خاصة وأصبحت الغيبوبة الديمقراطية الجاثمة على أنفاس المنطقة العربية، حجة أو ذريعة لقوى دولية كبرى للتدخل فى الشئون المحلية للدول العربية، على أساس أن هذه الغيبوبة الديمقراطية تخطت حدودها المحلية والوطنية، وولدت من الشرور ما شكل ضربة لقلب هذه القوى الدولية الكبرى. هنا دخلت هذه الغيبوبة مرحلة مصيرية أشد خطورة وتهدد بضياع السيادة الوطنية للدول العربية العاجزة بالفعل عن الدفاع عنها، خاصة بعدما استنفدت طاقاتها وقواها فيما لا يجدى. وكان الغزو الأمريكى للعراق أول نذير سوء لسلسلة مشئومة متصلة الحلقات، يمكن أن تحيط ببلاد عربية أخرى لا يعرف عددها سوى الله. ولذلك أصبح خروج العرب من قمقم الغيبوبة الديمقراطية ضرورة مصيرية تخيرهم بين أن يكونوا أو لا يكونوا ولا اختيار ثالث بينهما. إن الديمقراطية خير حصن لأى بلد، ولو كان العراق دولة ديمقراطية لما تجاسرت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا على غزوها بهذا الشكل الفاضح جهاراً نهاراً، ذلك أن طغيان صدام حسين الفاضح أيضاً أكسبه كراهية العالم ورغبته العامة فى التخلص منه.

والآن تمر المنطقة العربية بنقطة تحول مصيرى فاصل، تستدعى نقطة ديمقراطية تثبت بها للعالم أجمع أنها وضعت نفسها على خريطة الديمقراطية، مما يشكل بالنسبة لها خط دفاع أول ضد أى مبرر لقوى دولية تسعى للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية التى جعلتها نظمها الاستبدادية منطقة مباحة لأية قوة قادرة على استباحة كيانها وسيادتها، بحجة نشر الديمقراطية بين ربوعها وترسيخ جذورها فى تربتها، على أساس أن شرور غيبوبتها الديمقراطية تخطت حدودها المحلية والإقليمية لتمس الأمن الداخلى لتلك القوى فى الصميم. أى أن هذه القوى أصبحت تمارس حقاً شرعياً أمام العالم أجمع وهو حق الدفاع عن النفس الذى لا يقبل أى نوع من الجدل أو المحاجاة، بالإضافة طبعاً إلى قوتها المادية والعسكرية الكاسحة.

لقد انقضى الزمن الذى كان فيه للحكام العرب مطلق الحرية فى أن يحكموا بلادهم بالطريقة التى تحلو لهم، مثلهم فى ذلك مثل أى حكام آخرين فى أية بقعة

من بقاع العالم الـذى جعلت منه العولمة قرية كونيـة صغيرة، تخـضع كل أجزائها ومكوناتها لقانون السـبب والنتيجة بحيث لم يعـد فى امكان أحد أن يهرب بجلده بعد اعتدائه على آخر، مهما كان هذا الآخر نائيـاً وبعيداً عنه. لقد تسببت الغيبوبة الديمقراطيـة فى تورط المنطقة العربية فى مأزق لابد أن تستـميت كى تخرج منه، وذلك بالعمل المخطط والدؤوب للارتفاع إلى مستـوى التحديات المصيرية للمرحلة الراهنة. لم تعد التغـييرات الشكلية والتجميلـية كافية لمواجهة ضـغوط التحولات الديمقراطيـة كما كانت العادة فى عـقود سابقة. إن التحـولات المصيرية بطبيعـتها تحتاج إلى مراجعات وتصحيحات جذرية نابعة من رغبات ذاتية قادرة على الإمساك بزمام المبادرة وإدارة دفة الأمور، لأن هذا من شـأنه أن يسد الطريق فى وجه القوى التى تسعى لفرض الديمـقراطية على المنطقة من خارجهـا، وبالتالى يجنب المنطقة مخاطر أو ويلات هى فى غنى عنها تماماً.

ويجب أن تطبق هذه المراجعات والتصحيحات استراتيـجية حاسمة لتغييرات عميقة، من أهمها إجراء عملية إصـلاح دستورى وقانونى شامل بحيث تتم تصفية ترسانة القوانين المقـيدة للحريات العامـة والخاصة بمختلف أشكالها، خـاصة حرية الرأى والتعبير لإفساح المجال لمختلف التيارات التى تساهم فى بناء أوطانها. كذلك لابد من وضع آليات فـعالة تقنن مبدأ الفصل بيـن السلطات التشريعية والـتنفيذية والقضائية، وتحقق التوازن المفقود بشكل صارخ بين السلطتين التشريعية والقضائية، من ناحية وبين السلطة التنفيذية من ناحية أخرى، والتى أصبحت تنفذ ما يحلو لها وتتجاهل ما عداه دون أن يحاسبها أحـد ويوقفها عند حدها، لدرجة أنها أصبحت فى حالات كثيرة مصـدراً وآلية لكل سلطات الدولة. ولذلك أصبح من الضرورى تفعـيل آليات العـمل البرلمانى تفـعيـلاً حاسمـاً سواء على المسـتوى التـشريعى أو الرقابى، بحـيث تصبح الإرادة الشـعبية مـرجعاً لكـل الخطوات والمراحل، وتعود السلطة إلى الشعب باعتباره صاحب السلطة التى فقدها طويلاً.

لقد أصبحت المنطقـة العربية فى حاجة ماسة ومـلحة لحكومات انقاذ وطنى للخروج بالدول العـربية من النفق المظلم الذى دخلتـه نتيجـة للغيبـوبة السياسـية

والديمقراطية التى أدمنتها عقوداً كثيرة. ومهما بدت هذه المهمة صعبة فى كثير من الأحيان، بل ومستحيلة فى بعض الأحيان، إلا أن العرب ليسوا أقل من شعوب أخرى مرت بمثلها وربما أسوأ والآن أصبحت تنافس الدول الكبرى فى الإنتاج والتصنيع والتصدير والمنافسة فى مجالات أخرى كثيرة. إنها مهمة تحتاج إلى كل العقول والإمكانات والطاقات العربية التى أهدرت وتعطلت كثيراً، وكل ما تحتاجه أن تقسم إلى منظومات متناغمة تتبع مناهج مبتكرة وغير تقليدية، بحكم أن آلياتها وقنواتها مستمدة من التطلعات والاحتياجات والمسئوليات المترتبة على المستجدات والمتغيرات التى لم يعرفها العرب من قبل، خاصة أن تجارب الانفتاح السابقة التى عرفتها النظم العربية من قبل، تمت إدارتها بعقلية التنظيم السياسى الواحد سواء أكان حزباً أو أى شكل آخر من أشكال الإدارة السياسية ذات التوجه الواحد. وكانت النتيجة أن السلطة ظلت حكراً على هذا التنظيم السياسى الواحد الذى كان فى واد خاص به فى حين كان الشعب فى واد آخر.

إن الحكومات العربية أصبحت فى مسيس الحاجة لإعادة هيكلتها التى لا تعنى تغيير الوزارات أو الوزراء أو تقسيم بعض الوزارات بتفكيكها أو ضم بعضها إلى البعض الآخر على سبيل التوفير، فهذه كلها تغيرات أدت إلى اضطرابات ومشكلات إدارية فى دول تعيش مستكينة تحت وطأة البيروقراطية المتحجرة. ولذلك فإن إعادة هيكلة الحكومة تعنى تغيير الآليات والمسارات والقنوات والمحاور والمفاصل والأساليب من منظور عصرى صادر عن معطيات المناهج الإدارية الحديثة التى تتطلب عقولاً أو عقليات مختلفة تماماً، تجمع بين الحرية والمسئولية فى اكتساحها لكل المعوقات والعراقيل البيروقراطية. من هنا كانت ضرورة تشكيل حكومات للانقاذ الوطنى تعتمد فى أدائها على ممثلين لكل التيارات، وخبراء وعلماء يملكون أحدث أنواع المعرفة، بحيث يضعون استراتيجية قومية شاملة فى المجالات العلمية والإعلامية والتعليمية والثقافية والحضارية والسياسية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإدارية والنسوية والمستقبلية، ليس بهدف فرض أساليب بعينها، ولكن بهدف رسم خريطة للمستقبل توضح للأطراف المعنية مدى

جدوى الوسائل التى يمكن أن تؤدى إلى الغايات المنشودة، فى ديناميكية قابلة للتعديل والتغيير بناء على المستجدات والمتغيرات التى تطرأ أثناء التطبيق. ولذلك فإن الجمع بين المسئولية والحرية من شأنه أن يوفر المرونة الإدارية، الضرورية لكل عمليات الإنتاج، وهذا لا يتأتى إلا فى مناخ مفعم باليقظة الديمقراطية التى تنير الطريق أمام المسئولين فى حكومة الإنقاذ الوطنى، فيقودوا عملية التحول الديمقراطى التى تحتاج إليها المنطقة العربية داخلياً وخارجياً. فعلى مستوى الداخل تعد الديمقراطية حقاً أصيلاً للعرب لأنهم لا يقلون عن أية تجمعات بشرية أخرى فى استحقاقهم لها، ويكفى ما عانوه من طغيان وديكتاتورية وبطش وظلم واستبداد نتيجة غياب الديمقراطية عن المنطقة العربية. أما على مستوى الخارج فإن الإحياء الديمقراطى فى المنطقة كفيل بحمايتها من هجمات الطامعين فى موقعها وثروتها، وبعدم تكرار مأساة العراق، وبتأجيج روح الانتماء الذى يجعل من المواطنين نواة صلبة فى مواجهة أية محاولة للغزو أو العدوان.

والظاهرة الغريبة والمحيرة أن المنطقة العربية زاخرة بالعقول العلمية والموضوعية والأكاديمية التى لا تقل عن مثيلاتها فى الخارج، وإن كانت تتفوق عليها فى بعض الحالات. وهى عقول قدمت من الأبحاث العلمية والدراسات المنهجية سواء أكانت نظرية أم تطبيقية ما يمكن أن يشكل استراتيجية شاملة للتحول السياسى والديمقراطى بصفة خاصة فى شتى المجالات. وقد تجلت هذه الظاهرة فى المؤتمرات أو الندوات أو اللقاءات أو الدورات التى عقدت فى هذا البلد العربى أو ذاك، والتى قدمت فيها أبحاث ودراسات جاهزة للتنفيذ والتطبيق. فى أكثر من مجال، لكن المأساة تكمن فى الانفصال الكامل بين التنظير والتطبيق. فالعرب يطربون للتنظير الفكرى المتسق لشعورهم أنهم وضعوا أقدامهم على بداية الطريق، ويغادرون مقار المؤتمرات أو الاجتماعات، كل إلى بلده، سعداء بانجازهم الرائع الذى يفرد له الإعلام الرسمى وغير الرسمى مساحات نابضة بالحماس. لكن سرعان ما تعود الأمور إلى سيرتها الأولى، وينسى الجميع أن التطبيق لابد أن يلحق بالتنظير، وتوضع الأبحاث على الرفوف ولا تمتد إليها يد ولو حتى على

سبيل حب الاستطلاع. ومع ذلك فالمؤتمرات والندوات والاجتماعات مستمرة بانتظام عجيب كما لو كان الاهتمام العربى بترسيخ الديمقراطية يفوق الحد، أو ربما كان نتيجة لعقدة ذنب من غياب الديمقراطية فى المنطقة العربية. وإذا كان التطبيق الديمقراطى مستعصياً على العرب لأسباب عديدة، فلا بأس أن يكتفوا بالتنظير الديمقراطى، فعلى الأقل ربما يلمحهم العالم وهم يعقدون جلسات للتحدث فى قضايا الديمقراطية. ففى شهرى يوليو وأغسطس وحدهما من عام ٢٠٠٥، عقدت ثلاثة اجتماعات قومية فى الجزائر ومصر وليبيا، حضرها وفود من مختلف الدول العربية لمناقشة الموقف العربى من الديمقراطية وحقوق الإنسان كضرورة لتحقيق التنمية فى المجتمع العربى، وقدمت فيها دراسات نوقشت من معظم المشاركين، وتبلورت فى آراء وتوجهات غاية فى الموضوعية والدقة العلمية. وأى مطلع على محاضر هذه الجلسات، يعجب بالمستوى الرفيع الذى بلغه الباحثون الأكاديميون العرب فى التحليل والتفسير والرصد الدقيق لمكامن الداء، واقتراح العلاجات الممكنة له. لكن - كعادة العرب - بمجرد انفضاض هذه الاجتماعات وعودة المشاركين إلى بلادهم، عادت الأمور إلى ما كانت عليه وكأن شيئاً لم يكن.

فى يوليو ٢٠٠٥ تم عقد الدورة السادسة والأربعين للاتحاد البرلمانى العربى فى الجزائر والتى تميزت فيها المناقشات بصراحة غير معهودة، إذ يبدو أن ضغوط وتهديدات الأوضاع السياسية والأمنية المستجدة على الساحة العالمية، أصبحت أضخم وأخطر من أية محاولات ساذجة لتجاهلها أو تناسيها من منطلق أن كل شيء على ما يرام. فقد كشفت المناقشات عن وجود فجوة شاسعة بين ما تريده الشعوب العربية من خلال ممثليها فى البرلمانات وبين صناع القرار السياسى فى بلادها، والذين لا يعدمون الحجج والذرائع لتبرير عدم تنفيذ إرادة الناس، إما خوفاً على مواقعهم وإما إرضاء لأية تلميحات خارجية بمساندتهم ودعمهم فى حالة تعرضهم لأى ضغط شعبى من الداخل، وبالتالى ضمان بقائهم واستمرارهم. وهو ما يفرض على ممثلى الشعوب العربية فى برلماناتهم مسئولية ممارسة ضغط أكبر على الحكومات لسن القوانين والتشريعات التى تحقق مطالب المواطنين فى الممارسة الديمقراطية وحرية الرأى والتعبير، والتنمية والتقدم وحماية الكيان الوطنى.

وبرغم أن الداء معروف، والجميع يطالبون باستئصاله، لكن الأمر يتوقف عند حدود المطالبة لأن الإدارة أو النية فى التغيير غائبة تماماً. مما يذكرنا برأى كبار الكتاب الغربيين من أمثال الصحفى الأمريكى الشهير وولتر كرونكايت، إذ قال إن العرب يفعلون شيئاً من ثلاثة: المطالبة بشىء حتى لو كانت الاستجابة صعبة أو مستحيلة، والشكوى من شيء لاستعطاف الطرف الآخر، والسب والشتم إذا فقدوا الأمل فى الحصول على ما يريدونه. والأشياء الثلاثة: المطالبة والشكوى والسب هى حجة العاجز لأنها عملات صدئة وقديمة لا يتقبلها أحد فى سوق السياسة، فلابد من أن يمتلك العرب المقابل المجزى والمغرى الذى يمكن أن يقايضوا عليه. ولا شك أن لديهم أكثر من مقابل لكن تشتتهم وضياعهم وعجزهم عن تسويقه بأفضل الشروط الممكنة، بالإضافة إلى هشاشة نظمهم السياسية، وخلو منطقتهم من مركز ثقل عالمى، برغم موقعهم ونفطهم، أجبرهم على اللجوء إلى استخدام أسلحة أصبحت من مخلفات الماضى.

وفى أغسطس ٢٠٠٥ عقدت فى القاهرة «ندوة التحول الديمقراطى فى الدول العربية» التى نظمها المركز الدولى للدراسات المستقبلية بالتعاون مع مركز «الأهرام» للدراسات السياسية والاستراتيجية، وأكد المشاركون فيها أن ما حدث فى المنطقة العربية خلال الفترة السابقة، أبرز ارتباط الموجة العالمية للمد الديمقراطى والتى أصبحت تضرب شواطىء المنطقة بعنف، بعدة عوامل وأبعاد مثيرة لاحتمالات عدم الاستقرار إلى مدى غير قريب. وهى تختلف فى مظاهرها ودوافعها وسرعة إيقاعها من حالة إلى أخرى، طبقاً للتحولات الجارية المحتملة تحت ضغوط التدخل الخارجى الذى بلغ درجة الاستخدام الحاد والمباشر للقوة العسكرية بحراً وجواً وبراً فى حالة العراق أو طبقاً للضغوط المباشرة وغير المباشرة كما حدث فى حالة سوريا وبعض الدول العربية الأخرى بأشكال وعلى مستويات مختلفة، مما أدى إلى ظهور تفاعلات سياسية لم تكن متوقعة أن تكون بهذه الحدة، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة بصراحة أنها هجرت سياسة الاحتواء وشرعت فى تطبيق سياسة التغيير التى تطرح كل الأساليب والبدائل على المائدة

لاختيار منها ما هو مناسب للحظة الراهنة، ويمكن أن تحل اللحظة التى يصبح فيها التغيير بالقوة العسكرية واجباً لا مفر منه.

وعندما فكرت بعض الدول العربية فى إجراء بعض التطورات السياسية على سبيل مواكبة المد الديمقراطى العالمى، وجدت نفسها مرتبطة بموجة موازية لهذا المد، وتتمثل فى تصاعد تأثير العامل الدينى على التفاعلات السياسية، وتداعيات الحرب الأمريكية على الإرهاب، وأنشطة جماعات الإرهاب فى المنطقة وخارجها، مما أدى إلى اختلاط كبير فى اتجاهات ومفاهيم التغيير المستهدف على المستويات المختلفة. وقد ظهرت أشكال من عدم الاتزان الداخلى التى تحمل فى طياتها احتمالات للصدام أو الفوضى أو السلوكيات العشوائية على الأقل، نتيجة للتسارع غير المعتاد فى الضغوط الديمقراطية تحت وطأة التأثيرات التى تمارسها وسائل الإعلام الفضائية العالمية على الجبهات الداخلية للدول العربية بالاضافة إلى طموحات الرأى العام المرتبط بهذه الجبهات التى تفتحت أذهانها على آفاق لم تكن معتادة من قبل، وظهور حركات وتيارات سياسية جديدة وإن كانت لم تتبلور بعد، بما لا يتناسب مع معدلات الحراك الاجتماعى والتحولات الجارية فى بنية الثقافة المجتمعية للشعوب العربية ومجموعة الأطر القيمية والثقافية والاقتصادية التى تحكم سلوكياتها وتحدد توجهاتها.

ومن الواضح أن عملية المد الديمقراطى العالمى قد مست قضايا كبرى ومصيرية عند بعض الدول العربية، وهى لا تتعلق بطبيعة النظم السياسية فحسب وإنما تمس كياناتها فى الصميم، إذ كشف هذا المد الديمقراطى عن وجود مشكلات معقدة، طائفية وعرقية ومذهبية كانت كامنة فى بنية العديد من الدول العربية، وأثرت بالسلب على احتمالات التحولات الديمقراطية وضغوطها المتنامية، بل وأفرزت ظواهر غير متوقعة حتى بالنسبة للذين حركوا المد الديمقراطى صوب شواطىء المنطقة العربية، مثل بروز أطر غير معتادة تحرك الأمور نحو تقسيم السلطة وتقسيم الثروة، وتطبيق الفيدرالية، وأشكال اللامركزية الأخرى وغير ذلك من التحولات والاحتمالات التى هزت كيانات الدول نفسها.

وفى أغسطس ٢٠٠٥ أيضاً عقد «مؤتمر المائدة المستديرة» فى العاصمة الليبية طرابلس لمناقشة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كضرورة لتحقيق التنمية المستدامة فى المجتمع العربى، وأبعاد الجدل الواسع الذى أثارته فى المنطقة العربية حيث انقسم العرب إلى فرقاء، منهم من يحاكى النموذج الغربى لتفعيل هذه القضية فى حين يرى البعض الآخر أن لكل مجتمع تجاربه وظروفه الخاصة التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند التطبيق لتجنب مخاطر التطبيق العشوائى للديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أفسح المؤتمر المجال لمناقشة مئات الأبحاث والدراسات التى قدمها أساتذة ومفكرون عرب بارزون، والتى تأتى فى مقدمتها دراسة بعنوان «التنمية البشرية المستدامة فى الوطن العربى وإشكالية حقوق الإنسان» للدكتورة العراقية هالة خالد حميد أستاذ العلوم السياسية، التى استهلت رؤيتها بالتأكيد على أن الديمقراطية فى الوطن العربى تعيش أزمة حقيقية، خاصة عندما أصبحت مطلباً أساسياً لكل الشعب العربى الذى يطمح الآن من خلال هذه الديمقراطية التى غابت عنه طويلاً إلى الارتقاء بمستوى حقوق الإنسان. ذلك أن التاريخ العربى الحديث يشير إلى تأجيل مطلب الديمقراطية منهجاً وممارسة مرتين: الأولى كانت فى فترة الكفاح العربى من أجل الاستقلال الذى أصبحت له الأولوية الوطنية، على أساس أنه لا ديمقراطية فى ظل الاحتلال، وكأن الديمقراطية تتعارض مع الاستقلال الذى يحتاج إلى الاستبداد لإنجازه.

أما الثانية فكانت بعد الاستقلال، حين تكرر المبدأ الغريب المفتعل وأعطيت الأولوية مرة أخرى لقضايا التنمية والنضال من أجل الوحدة العربية، وكانت النتيجة تعميق التخلف السياسى والثقافى والديمقراطى، مما أسقط حقوق الإنسان العربى من الحسبان، وبدلاً من أن تحترم تضحية الشعوب العربية وتنازلها عن حقوقها فى الديمقراطية والحرية، انتشرت الانتهاكات الواسعة فى معظم الدول العربية.

وأكدت هالة خالد حميد فى دراستها على أن أوضاع التنمية البشرية فى ظل غياب حقوق الإنسان تعكس حالة اختلال فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية العربية، ومشكلات مزمنة وتحديات قطرية وإقليمية وعالمية، تحد من مسيرة التنمية

البشـرية، وتواصل إهدار حقـوق الإنسان فى حـياة تليق به. مما أدى إلى تصـاعد دعوات ومـبادرات الإصلاح وكذلـك محاولات التغـيير من الخـارج، والتى كان مشـروع الشرق الأوسط الكبيـر فى مقدمتـها، وذلك فى وقت يزداد فيـه التدخل الأجنبى فى الشـئون الداخليـة العربـية واسـتمـرار الهيـمنة والاحتـلال لفلسطين والعراق، وبدلاً من أن تسهم هذه المبـادرات فى البحث عن آليات لتحقـيق التنمية البشرية المستدامة فى المنطقة العربية، عمقت من انتهاكات حقوق الإنسان العربى.

وفى ختام دراستها ركزت هالة خالد حميد على القصور الفادح الذى تعانى منه التنمية البشرية المستدامة فى المنطقة العربية، ليس بسبب غياب نقص الموارد أو الأموال أو الامكانات، وإنما بسبب قصـور فى الفهم، ذلك أن تحقيق الحريات الأساسـية يعد مؤشراً أساسياً على نجاح التـنمية فى أية دولة، وأن الوطن العربى يحتاج فى ظل هذه الظروف الدولية والإقليمية إلى تنمية بشرية حقيقية لا يمكن أن تتم إلا بخطوات جادة لإنهاء حالات التدخل الخارجى وتأكيد هوية الأفراد داخل أوطانهم.

ومما يدل على أن الأسـاتذة والمفكرين العـرب يتـفـقـون على التـوجهـات الأساسية تجـاه القضايا العربية المصـيرية التى تتميز بالوضوح الناصع ولا ينـقصها سوى التطبيق العملى على أرض الواقع، أن دراسة الدكتور سامح محافظة الأستاذ الأردنى بالجامعة الهاشمية، تؤكد الطرح السابق وتضيف أن التنمية المستدامة تسعى لتوسيع الخيارات للمواطنين رجالاً ونسـاءً، شيوخاً وأطفالاً، وتفكر فى حاضرهم ومستقبلهم فى آن واحد. وبذلك لا تقتصر على المفهوم الضيق للتنمية والذى يركز على النمو الاقتصادى وزيادة الدخل، بل تمتد وتتـسع كمنظومة إنسانية قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع الأساسـية، وترسيخ الحقوق والكرامة الإنسانية، وإتاحة الفـرص المتكافـئـة للجـمـيع من خـلال الحكم الرشـيـد، وتدعـيم يقظة ووعى المستضـعفين والمهمشين وذوى الموارد المحـدودة فى مجال المطالبة بحقوقـهم. كما أكدت الدراسة نفسها على العلاقة الوثيقـة بين الديمقراطية والتنمية المستدامة، وأن تحقيقهـا لا يتم بالمناداة الإعلامية بقدر ما يتم بالعمل النضـالى الجاد، بهدف إقامة بنية تراكمية ترسخ فى وعى المواطن ضرورة احترام الحقوق الإنسـانية، وجعلها رؤية

محورية سواء للذات أو للآخر. كذلك يجب عدم تجـاهل دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة فى ترسيخ هذه المفاهيم وممارستها، ومن بين هذه المؤسسات الأسرة والمدرسة ومنظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام بأشكالها المرئية والمسموعة والمقروءة.

أما دراسـة الدكتـور فواز سـيوفى بجامـعة دمـشق فقـد أكدت دور الوعى الاجتمـاعى والثقافى فى التنمية المسـتدامة، إذ إن التنمية تتـحقق بشكل أفضل فى المجتمع المتـحضر الذى وصل إلى حالات التوازن فى علاقـاته الأسرية، من حيث إدراك علاقة الكبار بالصغار، والمسـاواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات، والالتـزام بالمهام الأسـرية. إن التنميـة تتحـقق مع نمو وعى ناضج يدرك ويرحب بالتنوع الكبير فى القدرات الفردية لأعضاء المجتمع من رجل وامرأة، شاب وكهل، غنى وفقير... الخ. ومن أهم الشروط التى يجب أن تتوافـر لتحقيق التنمية وجود تناغم وانسجـام بين أفراد المجتـمع يسمح ببناء قـاعدة من الثقـة والأمن والرضا، وتأمين سلامـة وسرعة انتقال المعلومـات ما بين جهات التخطيط والقـرار والتنفيذ وتقسيم الواجبات وتوزيع الحقوق.

ويؤكد فواز سيوفى على أهمية الوعى الثقافى كشرط أساسى آخر من شروط التنمية، إذ يتحتم على الفرد أن يكون مثـقفاً قادراً على الحصول على المعرفة، من خلال تكافـؤ فرص التعليم بكل مراحـله وفروعه، مع مراعـاة الإمكانات الذهنية والجـسدية، وتوفـير المعـلومات بكل أنواعـها عـن طريق وسائل المعلومـات ذات المستـويات والاهتمامـات المتعددة التى تضع أمـام عينى المتلقى وأذنيـه كل ما يريد معرفته والاستفـادة به فى حياته العملية. ومن أخطر المحاذير التى يجب أن توضع دائما فى الاعتبار، ترديد أو نشر معلومات غـير صحيحة، لأن الأخطاء المدسوسة فيها عن قصد أو الواردة عن جهل لابد أن تؤثر بالسلب على عـملية التنمية نفسها على أساس أن ما بنى على بـاطل فهو باطل. إن التنمية عـملية معقدة ومـتشابكة ومتفرعة، ولذلك تتطلب جهودا مستمـرة بل ومتصاعدة فى شتى المجالات العلمية والفكرية والإعلامـية والثقافيـة والحضارية والسيـاسية والاقتـصادية والاجتمـاعية والأمنية والأخلاقيـة والإدارية، كى تصير التنمية مستـدامة وراشدة بمعنى الكلمة.

كما أن الاستقرار الأمنى ضرورة ملحة لتحويل الأنشطة التنموية من مشروعات خاصة بنشاط شخصى إلى نشاط جماعى ذى ثقل يمكنه من تحقيق الرخاء وتدعيم الأمن. ومن الواضح أن المجتمعات العربية لم تحقق مظاهر تنموية مستدامة بمعنى الكلمة لأن الوعى الاجتماعى والثقافى والحضارى مازال غائباً أو أقل مما يجب على أحسن الفروض. فقد أصيب العرب بداء وبيل أزمن معهم مع الأيام وهو انتظار وأحياناً استجداء المساعدة من الخارج فى مختلف المجالات، وإذا حصلوا عليها فإنهم لا يدرسون العوامل أو الآليات التى أدت إلى إنتاجها لعلهم يعيدون إنتاجها بإمكاناتهم وأساليبهم المحلية، وإنما يستعملونها كما هى إلى أن يستهلكوها ثم يشرعون فى طلب غيرها وهكذا. وهذا المسلك الكسول المتخلف لا يحقق تنمية مستدامة بل يرسخ تبعية مستدامة.

هكذا يشخص المفكرون والباحثون العرب الداء تشخيصاً علمياً دقيقاً ويصفون له الدواء والعلاج فى دراسات عميقة ومستفيضة، وبذلك يكونون قد أدوا واجبهم القومى على الوجه الأكمل. لكن هذه الجهود العلمية والعقلية الرفيعة سرعان ما تذروها رياح السلطة التنفيذية التى تؤمن فى قرارة نفسها أن العلماء والباحثين يريدون فرض وصايتهم عليها تحت ستار من شعارات تتشدق بضرورة تطبيق ما أفتوا به على أرض الواقع الذى لا يعرف أسراره ودهاليزه وكهوفه سوى أقطاب السلطة التنفيذية بحكم تعاملهم معه ليل نهار. ولذلك لا يمانع هؤلاء الأقطاب من أن يعقد العلماء والباحثون والمفكرون ما شاء لهم من اجتماعات وندوات ومؤتمرات لعرض أبحاثهم العلمية ومناقشتها وتبادلها فيما بينهم، لأن كل شىء سينتهى بمجرد أن ينفض المجتمعون الذين لا يملكون أى نوع من سلطة أو ضغط على السلطة التنفيذية لكى تطلع - مجرد اطلاع - على محاضر اجتماعاتهم ودراساتهم، فهى فى نظر الأقطاب التنفيذيين مضيعة للوقت والجهد اللذين يجب أن يكرسا من أجل خدمة الواقع بأساليبهم التى تربوا عليها جيلاً بعد جيل. فهذه هى طبيعة السلطة التنفيذية فى الدول الفاشية والاستبدادية والديكتاتورية التى ترى فى الحكومة مجرد أداة تنفيذية للقابعين على قمة السلطة، أما حظ السلطة

التشريعية أو السلطة القضائية من القدرة على إثبات وجودها، فلا يزيد كثيرا على حظ المنظومة العلمية والفكرية، لأن القرار النهائى فى يد السلطة التنفيذية. ومن الطبيعى أن يتم هذا العسف فى غياب الديمقراطية فى الدول المتخلفة والشمولية، أما فى الدول المتحضرة والديمقراطية فإن الاحترام متبادل بين جميع السلطات والمنظمات والهيئات، مهما اختلفت التخصصات وتفرعت، لأن جميع الأطراف المعنية تعزف سيمفونية قومية واحدة، مهما اختلفت النغمات والألحان، إذ أنه اختلاف ضرورى ولازم لتوليد الجديد من الأفكار والنظريات، وفتح الآفاق الجديدة نحو المستقبل المنشود.

ومن الواضح أن عناصر الانفتاح والتناغم والتفاعل الإيجابى المثمر، التى تتمتع بها الممارسة الديمقراطية، هى ضمانات متجددة تجنب البلاد الدخول فى حلقات مفرغة أو متاهات جانبية أو طرق مسدودة، إذ أنها تكفل تحويل الجهود المتناثرة إلى طاقة قومية ذات قوة دفع لا تتأتى لأى جهد فردى أو منعزل. ولذلك فإن المفاهيم الحقيقية للانتماء أو المواطنة لا تزدهر إلا فى ظل الديمقراطية التى هى من الشعب وبالشعب وللشعب. وفى المنطقة العربية ظاهرة غريبة جديرة بالرصد والتحليل، وتتمثل فى أن الدول العربية التى تتشدق ليل نهار بتطبيقاتها وإنجازاتها الديمقراطية على أرضها، والتى لم تتجاوز بعض محاولات التجميل الديمقراطى فى شكل مؤتمرات أو ندوات أو اجتماعات تدعو إليها المفكرين والعلماء والباحثين لإجراء المناقشات والمداخلات، وتبادل الأبحاث والدراسات، أو فى تشكيل جمعيات لحقوق الإنسان أو غيرها لصد أية أمواج ديمقراطية متدافعة من خارج الحدود، تطبيقاً للمثل العربى الشهير «بيدى لا بيد عمرو»، هذه الدول هى صاحبة الظاهرة الغريبة الجديدة بالرصد والتحليل، والتى تتمثل فى أن الديمقراطية فيها صدرت عن قمة السلطة لكى تهبط على الشعب المشغول أولاً وأخيراً فى البحث عن لقمة العيش، دون أن يلتفت إليها كثيراً برغم الإلحاح الإعلامى على عينيه أو أذنيه لعله يتشدق بدوره بهذه الإنجازات. فالتاريخ الحضارى والثقافى والفكرى والسياسى للديمقراطية عبر العصور يؤكد أن الشعب كان مصدرها دائماً وليست

السلطة، بل إن الشعب هو الذى فرضها على السلطة خاصة فى الثورات التى اندلعت ضد الاقطاع والاستعباد والاستبداد.

والظاهرة الأخرى الجديرة بالرصد والتحليل هى العلاقة الغريبة بين الديمقراطية والثورة التى غالباً ما تندلع تحت رايات الديمقراطية التى تشكل جذباً قوياً للجماهير التى تسارع لتأييدها ومساندتها. فمن المعروف أن الثورات تولد من انفجار بركان الكراهية والعداء لمجتمعات قائمة كانت فى نظر الثوار متخلفة وفاسدة ومضادة للمنطق الإنسانى والمبادرة للتغيير والتجديد برغم كل عوامل التحليل والفساد والانهيار التى تنخر فيها. وإذا افترضنا حسن النية عند الثوار، فإنهم يفجرون ثورتهم لتحقيق حلمهم الأثير بهدم القديم وبناء مجتمع جديد ينهض على أكتاف إنسان جديد. وعندما تنجح الثورة، يشرع الثوار فى تحقيق الحلم بكل حماس لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن يبدو أن هذا الحماس المتفجر يحمل فى طياته ديكتاتورية لم تعلن عن نفسها بعد وإن كانت بوادرها تدل عليها، خاصة فى حماسهم لفكر لا يقبلون له نقضاً ولا يطيقون أية معارضة له، وكأنهم لا يصدقون أن الدنيا دانت لهم بهذا الشكل المبهر والمذهل فيفعلون كل ما يخطر ببالهم بحيث يرونه بأسرع ما يمكن واقعاً مادياً ملموساً فيصدقون أنفسهم. من هنا كان الانفعال الملتهب والمتفجر آفة معظم الثورات لأنه يمكن أن يلغى العقل والمنطق تماماً، وتتحول الدول كلها إلى سفينة بلا دفة وسط محيط متلاطم الأمواج تحت رحمة الأعاصير فى أى وقت.

فى هذا الاندفاع المحموم لا يحطم الثوار الطبقة الحاكمة فحسب، بل يقتلعون نظاماً اقتصادياً بكل المصالح المرتبطة به داخلياً وخارجياً، ويدمرون نظاما اجتماعيا بكل قيمه التى توارثتها الأجيال السابقة. وعندما يجدون أن كل أوامرهم تنفذ وكأنهم يملكون خاتم سليمان أو مصباح علاء الدين، ينتابهم جنون العظمة ويبدأ الصراع بينهم نتيجة لإحساس كل منهم بجنون العظمة والغرور الجارف، وأنه أولى من زملائه بالانفراد بالسلطة لأنه لم يعد يرى إلا نفسه. وعندما يشرع كل منهم فى التفكير والسلوك بهذا المنهج، ينطبق عليهم قانون معظم الثورات الذى

يقول بأن الثورة تأكل بنيـها. وخلال مراحل الصراع الدمـوى فى معظم الحالات، تتجمع التكتـلات، وتنشط المؤامرات، وتتفاقم الأوضاع، وتصـير التصفيـات لعبة يوميـة، ويسرى الشك فى العقول مـثل النار فى الهشيم، فـيفقد الكل ثقـتهم فى الكل. ويحـاول كل واحد من الثـوار المتصـارعين أن يضم الأجـهزة الأمنيـة إلى جناحه. وعندمـا يتعاظم دور الأجـهزة التى يخطب الكل ودها، تتـضخم وتزداد نفوذاً، ولا مانع إذا سنحت لها الفرصة أن تدخل ساحة الصراع، خاصة إذا كانت تملك من الأسرار والخفايا والخيوط ما يمكنها من طعن منافسيها فى مقتل.

وتتحول السـاحة إلى أرض تهتز فوق زلزال لا يريد أن يتوقف، إلى أن تؤول السلطة إلى أحد الأطراف المتصارعة. ونظراً لأنـه فاز بالانفراد بالسلطة بعد صراع مستميت قـضى فيه على خصومه بطريقة أو بأخـرى، فإن السلطة تبدو فى النهاية وكأنها الهدف الأسمى للثوار الذى ينسون - والأجيال التالية من بعدهم فى الحكم - قضايا التغيير والتجديد بعد أن تم هدم النظام الحاكم القديم الذى يجلسون على أطلاله وهم يتصـورون أنهم أتوا بما لم تأت به الأوائل. ومع الأيام يتـحول النظام «الثـورى» إلى ذات مصونـة لا تمس، ويصبح أمنه هو الهـدف، وأمن الحكام هو الأولوية التى تتراجع بعدها باقى الأولويات. أما الديمقراطية التى كانت الراية التى يرفعـها الثوار فى مقـدمة الزحف الثورى، فـتتوارى فى خجل ويتـلاشى وجودها حتى فى مجرد الحـديث عنها، بل الويل لمن يتجرأ ويطالب بها عـلانية. فالحديث عنهـا يصبح حكراً على الحكام وحـدهم والسائرين فى مـوكبـهم الذين تدور كل أحاديثـهم وكتـاباتهم على أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. وتتـجلى الخاصـية العربية الخالدة فى الانفصال التام بين الأقوال والأعمال، فالكل يتغنى بالديمقراطية فى حين تواصل الثورة طريقها بالديكتاتـورية التى أصبحت سمة مميزة لمعظم النظم الثورية لأنها الآلية الوحيـدة التى تمكن أطراف الصراع على السلطة من إدارته حتى يفوز بها أحد أطرافه. لكن من يصل منهم مؤقـتاً إلى قمة السلطة لا يشعر بالأمان أبداً، لأنه أدرى بنوايا الأطراف العلنية أو الخـفية المتربصـة به. ولكى يحصل على قدر من الأمان ولو محدود، فعليه أن يواصل الإمساك بكل مقاليد السـلطة.

وكما تحولت الديمقراطية إلى ضحية النظام «الثورى»، يتحول المواطن بدوره إلى ضحيــة أخــرى، أو كمـا يصفه عبــده مباشر فى مـقال له بعنـوان «الثــورات والديمقــراطية والمواطن» فــى جريدة «الأهرام» بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٥ :

«ضحيــة حلم ثورى بإنسان جديد، لم ولن يتحقق وفــقاً لمنهج الثورة أو فى ظل صراع الثوار ومن يخلفونهم على مقاعد الحكم».

وبرغم مضى أكــثر من نصف قــرن على ثورة يوليو ١٩٥٢، أى فتــرة كان يمكن أن تفعل فــيها الأعــاجيب، فإن الصــراعات الداخلية بين رفــاق الثورة على مقاليد السلطة برغم شعــبية جمال عبد الناصر الجارفة، والصــراعات الخارجية مع القوى الإمــبريالية المتربصــة بها وربيبــتها المستــعدة دائماً، أدخلت الثــورة كلها فى متاهات جانبية وطرق مــسدودة وحلقات مفرغة، أفقدتها قوة الدفع التى اكــتسبتها من التأييد الشعبى الكاسح لها، وأصبحت تتعثر فى خطواتها تحت وطأة الأساليب الديكتاتورية التى اتبعتها لكى تؤمن نفســها حتى وقعت الطامة الكبرى فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ . وإذا كانت بعض الثورات الأخرى التى قامت فى المنطقة العربية على نهج الثورة المصرية، لم تمر بمأساة ١٩٦٧، إلا أنهــا خاضت نفس الصراعات الداخلية بين رفاق الثــورة، وجرت تصفيات شــهيرة للمعارضــين أو الطامعين فى السلطة. وكانت النتيجة أنها تعثرت هى أيضاً، نتيجة لنفس الأساليب الديكتاتورية التى اتبعتها هــى وأوجدت هوة عميقة وواسعة بينها وبين الشــعوب التى قالت إنها قامت من أجلهــا. وإذا عقدنا مقــارنة بين الخريطة السياســية للمنطقة العربــية قبل عــصر الثــورات أو الانقلابات وبعــده أو بين النصف الأول من القــرن العشــرين والنصف الثانى منه، نجــد فى النصف الأول ومضات ديمقراطيــة أصيلة كانت من الممكن أن تسطع فى المنطقــة العربية لو لم تكتــسحها الثــورات أو الانقلابات التى ربطت بينها وبين الإقطاع والاستعمار والملكية البائدة. ويسجل التاريخ أن التجارب الديمقراطيــة الوليدة فى كل من مصر والعراق كــان من الممكن أن تترسخ جذورها مع طول الممــارســة لكن الأقــدار شــاءت أن تندلع فى هذيــن البلدين على وجــه التحديد أخطر انقلابين أو ثورتين الأولى فى عام ١٩٥٢، والثانية فى عام ١٩٥٨ .

وبعدهما لم تعرف المنطقة العربية الهدوء أو الاستقرار أو التنمية أو الديمقراطية على وجه التحديد. ومع حلول الغيبوبة الديمقراطية تحت وطأة الديكتاتورية تراجعت كل الطاقات الخلاقة والمبدعة إلى الظل أو الظلام، واشتدت الصراعات بين مراكز القوة ورفاق الثورة وكانت أن تعثرت مصر بين براثن كارثة يونيو ١٩٦٧ التى وضعت حداً لكل الوهج الثورى الذى كان قد حل محل الومضات الديمقراطية التى عرفتها فترة ما قبل الثورة.

هذا عن مسار ثورة يوليو المصرية، أما عن مسار ثورة تموز العراقية فقد انتهى إلى ما هو أسوأ من كارثة يونيو ١٩٦٧ التى تخلصت مصر من نتائجها المأسوية بانتصارها المدوى فى حرب اكتوبر المجيدة ١٩٧٣ التى اكسبت النظام المصرى شرعية جديدة حلت محل الشرعية الثورية التى انتهت فى ١٩٦٧ . وبرغم أن النظام العراقى لم يكن يعانى من احتكاك مباشر مع إسرائيل، إلا أن الصراعات الداخلية على السلطة ظلت تنهش فيه بمخالب مسمومة إلى أن قضت عليه تماماً عندما احتلت القوات الأمريكية ومعها البريطانية العراق كله فى مارس ٢٠٠٣ بعد غزو صريح وفاضح لم يمر به العراق فى أعتى عصور الامبراطوريات الاستعمارية، فقد احترق العراق بنار الديكتاتورية التى اشعلها صدام حسين.

إن أية قراءة تحليلية للخريطة السياسية للمنطقة العربية، توضح أن الديكتاتورية كانت أم الكوارث التى وقعت فى النصف الثانى من القرن العشرين والذى كان سلسلة متصلة الحلقات من الانتكاس أو الإجهاض فى دورات متكررة بل ومنتظمة. كان قادة الانقلابات أو الثورات يخشون الديمقراطية التى يمكن أن تظهرهم بمظهر الضعف أو التردد، مما يشجع الطامعين فى السلطة على أن يتربصوا بهم حتى تحين الفرصة المناسبة للانقلاب عليهم، ذلك أن من سبق فى قلب نظام حكم وحل محله، يخشى أن تدور الدوائر عليه بعد ذلك كما دارت من قبل على الذين سبقوه، وعلى يديه. وكان يظنون أن الديكتاتورية هى القوة والسطوة وغيرهما من العوامل التى تضمن استقرار الحكم، ولم يدركوا أن الديكتاتورية ظاهرها القوة والجبروت وباطنها الضعف والهشاشة، والدليل على ذلك انهيار

الأنظمة الديكتاتورية عند أول تحد حقيقى لها قادر على تعريتها على حقيقتها، أما النظم الديمقراطية فقد أثبتت عبر التاريخ الحديث أنها هى المنتصرة فى النهاية حتى لو واجهت فى مسيرتها ضربات أو نكسات أو هزائم، ذلك أن الالتحام الحقيقى بين القادة والجماهير، بين القمة والقاعدة، فى إطار الانتماء الحقيقى النابع من العقل والوجدان دون أى ضغط من السلطة، كفيل بتفجير كل طاقات الشعب الذى يشعر أنه يدافع عن وطنه أى عن نفسه ومصيره وليس عن نظام فرضه الزمن عليه وأذاقه الويل.

وليس من المبالغة القول بأن الانقلابات أو الثورات العربية تسببت فى أزمات ونكسات وكوارث كان العرب فى غنى عنها تماماً. فقد أصبحت الديمقراطية أزمة لابد من تحليلها ودراستها وتكييفها طبقاً لمعطيات النظام الثورى، وكذلك المواطنة والحرية والانتماء والانضباط والالتزام. . . . الخ. فكل المفاهيم بل والبدهيات لابد أن يعاد تقييمها وتراجع بدقة حتى تتطابق مواصفاتها مع المعايير التى ابتكرها الثوار فى إطار النظرية أو الميثاق أو البرنامج الذى وضعوه، والذى يتم تدريسه فى المدارس والمعاهد، وتسير على نهجه كل تفاصيل السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، ويعتبر عدم الالتزام به خروجاً على النهج الثورى وانضماماً إلى عملاء الثورة المضادة بكل ما تنطوى عليه من انهزامية وانتهازية ورجعية وردة وغير ذلك من التهم التى أغرم الثوار بالصاقها لكل من تسول له نفسه أن ينحرف بالمسيرة الثورية التى لم تترك شاردة أو واردة إلا وقامت بتعريفها أو تقنينها حتى لا يتحجج أحد بسوء الفهم أو سوء التفاهم. ولم تستثن الثورة البدهيات التى كانت هكذا قبل قيامها، أما بعدها فلا يمكن أن تكتسب الخاصية البدهية إلا بعد تعريفها والاعتراف بها رسمياً فى إطار النظرية الثورية. من هذه البدهيات التى عُرِّفت وأعترف بها: من هو العامل؟ من هو الموظف؟ من هو الفلاح؟ من هو الأجير؟ ولو طال العمر بالثورة لكانت قد عَرَّفت الرجل والمرأة والطفل والشاب والكهل والشيخ!! وكان بعض منظرى الثورة يفخرون بأن الدولة ترعى مواطنيها رعاية الأب لأسرته، فهى التى تكتب له شهادة ميلاده، وترعاه صحياً، ثم تعلمه فى

مدارسها وجامعاتها مجاناً، وعندما يتخرج تتحمل مسئولية توظيفه حتى لو لم يكن الجهاز الحكومى فى حاجة إليه، ثم تخصص له معاشاً عند نهاية خدمته، وأخيراً تكتب شهادة وفاته عندما يرحل. وقد تبدو هذه الصورة الإنسانية الحانية، لمن لا يعرف حقيقتها، جمهورية مثالية بمعنى الكلمة. لكن الجانب المظلم منها يوضح أن حرص الثوار على شعبيتهم بين الجماهير كان هدفاً استراتيجياً لا يحيدون عنه، حتى لو كان على حساب الاقتصاد المثقل بأثقال وديون لا حدود لها، وفى إطار تعليم متخلف، واسكان عشوائى، وبنية تحتية متهالكة... الخ. وكان الشعب من الخبث والدهاء بحيث رحب بكل هذه الامتيازات التى سميت بالاشتراكية، لكنه فى الوقت نفسه لم يتوقف عن إطلاق النكات والقفشات بل والشائعات التى لا يُعرف مصدرها على النظام الحاكم كنوع من الانتقام السرى من طغيانه واستبداده.

تحت وطأة هذه الغيبوبة الديمقراطية، كان من الطبيعى أن تزدهر قيم ثقافية متخلفة ومنافية تماماً لروح الديمقراطية، كما عرفتها البشرية منذ عهد الإغريق القدماء. فقد عاد الفكر العربى إلى تكريس مفهوم الأبوية لحل المشكلات العديدة التى يقف أمامها الجهاز الحكومى والإدارى مشلول العقل والأيدى. ومفهوم الأبوية فى المجالات السياسية والاجتماعية والإدارية يختلف تماماً عن مفهوم الأبوة فى المجالات الأسرية أو العائلية. ذلك أن دور الأب فى الأسرة معروف ومقنن منذ عرفت البشرية نظام الأسرة، لكن الأبوية مفهوم حديث، صكه المفكرون السياسيون للتعبير عن ردة سياسية ضد الممارسة الديمقراطية التى تنهض على علاقات اجتماعية موضوعية وصحية، معيارها الكفاءة والاتقان والابتكار من أجل الصالح العام، بصرف النظر عن أية علاقات شخصية ومصالح متبادلة. أما الأبوية فتعنى الرجوع إلى كبير الهيئة أو المؤسسة أو الإدارة لحل مشاكل الأفراد فى الحياة، وبالتالى تصبح مهمة الوصول إلى هذا الكبير وبأية وسيلة ممكنة، ضرورة قصوى لمن يريد حل مشكلته التى تبدو مستعصية عند كل العاملين أو المسئولين فى الإدارة باستثناء هذا الكبير الذى يحلها بمجرد كسب رضاه بالطريقة التى تصادف هوى فى نفسه، والتى تجعله يسارع بوضع توقيعه الكريم على الأوراق المطلوب

تمريرها. ففي ظل هذه الفاشية المقنعة تنتشر المحسوبية والرشوة وغيرهما من الأساليب الملتوية وغير الأخلاقية التى تمكن من يجيد استخدامها أن يحقق ما يريده سواء أكان يحق له أم لا، أو سواء أكانت القوانين تسمح أم لا. وكان الأمل معقوداً على المؤسسات الاستثمارية الانفتاحية الحديثة للتخلص من هذه السلبيات، ورفع لواء الكفاءات والمهارات والقدرات المثمرة، إلا أنه يبدو أن العبرة ببناء الإنسان وليس بهيكل المؤسسة، ولذلك أصابت العدوى هذه المؤسسات التى كان من المفروض أن تعمل بشفافية، لكن الغيبوبة الديمقراطية استطاعت أن تضع بصمتها على الجديد أيضاً.

ولذلك فإن الإصلاح الديمقراطى لا يمكن إنجازه ما لم يوضع مفهوم «المواطنة» فى سياقه الحقيقى السائد فى الدول الديمقراطية المتحضرة. إن معظم العرب يفهمون المواطنة على أنها مجرد الانتماء والولاء للوطن، وهذا صحيح لكنه مفهوم جزئى ومبتور ويمكن أن يقع لبس بينه وبين مفهوم «الوطنية»، فى حين أنه أشمل منها بكثير، ذلك أن المواطنة تعنى العلاقة الجدلية بين الإنسان ووطنه. أى أنها ليست حباً من طرف واحد، بل هى حب متبادل بينهما. ولا يعقل أن يحب الإنسان وطنه الذى لا يهتم به ولا يضعه فى حسبانه، ولذلك فالمواطنة حياة فكرية وسلوكية ومادية ونفسية بمعنى الكلمة. إنها حركة المواطن فى كل لحظة من لحظات حياته سواء أكان مؤدياً لواجباته ومسئولياته أو مناضلاً من أجل حقوقه بكل أبعادها المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية على أساس من المساواة مع الآخرين بلا أى نوع من التمييز، إذ إن لكل مواطن نصيباً فى الموارد العامة للوطن. ومن العبث أن يتوقع أى نظام سياسى شعوراً بالانتماء للوطن لدى مواطن محروم من هذا النصيب الذى هو من أولويات حقوق الإنسان، وجوهر أية عملية للإصلاح الديمقراطى والسياسى. ومن هنا كان تكريس وترسيخ ودعم المواطنة لتصبح حقيقة واضحة أمام الجميع، قاعدة للانطلاق منها نحو هذا الإصلاح الذى يبدأ بدمج المواطن فى بنية المجتمع السياسى، وتحويله من مواطن متفرج إلى مواطن مشارك وفعال، وتحفيز المواطنين البسطاء الذين يشكلون القاعدة

الشعبية للمشاركة والفعل الإيجابى بفتح باب العمل السياسى العام أمامهم، وبذلك تصبح المواطنة صمام أمن كابحًا للمحاولات الرجعية التى تسعى للعودة إلى ما قبل دولة المواطنة حين كان الوطن مجرد أعراق متنافرة، وتجمعات متناحرة، وتكتلات عشوائية، ومصالح متضاربة.

وعلى الرغم من المساحات الشاسعة التى تحتلها المنطقة العربية من الخليج العربى إلى المحيط الأطلنطى، وسكانها من ذوى الجذور والأعراق والأصول المتباينة، واللهجات والعادات والتقاليد والأعراف التى لا حصر لها، فإن من يدرس الإنسان العربى فى أية بقعة من بقاع هذه المنطقة الشاسعة، سيجد قاسماً مشتركاً بين العرب أجمعين، يتمثل فى الفجوة أو الهوة التى تفصل بين القمة الحاكمة والقاعدة المحكومة المفصولة عن المشاركة الإيجابية فى العمل السياسى الوطنى أو القومى، والمهمومة بمشاغلها اليومية التى تأتى لقمة العيش فى مقدمتها. وهذا دليل عملى على وحدة الظروف الحضارية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تجعل من هذه المنطقة أمة واحدة: بهذا المفهوم السلبى فقط. ولذلك فالإنسان العربى يسلك فى حياته اليومية بصفته منتسباً وليس منتمياً للمجتمع السياسى فى بلده، لكنه فى الوقت نفسه يشعر بالانتماء الفعلى والحقيقى لأية جهة خارج إطار المجتمع السياسى الشرعى يمكن أن تحل له مشكلاته بطريقة أو بأخرى، وبالتالى تغيب كل المعايير والضوابط والقوانين لأن كل إنسان يتحرك لإنجاز ما يخصه سواء من خلال اتصالاته وعلاقاته، أو مهارته فى اكتشاف ثغرات قانونية يمكن أن يتسلل منها، أو التقاط الشخص الذى يمكن أن يلجأ إليه فى حل مشكلة لا يقدر عليها سواه... الخ.

وتعنى هذه الهوة بين القمة الحاكمة والقاعدة المحكومة فى المجتمع العربى أنه يفتقر إلى «العقد الاجتماعى» الذى قنن له الفيلسوف جان جاك روسو فى كتاب صدر بنفس الاسم عام ١٧٦٢، والذى بدأ بجملة شهيرة تقول إن الإنسان ولد حراً لكنه بعد ذلك يصبح مقيداً بالأغلال فى كل مكان يذهب إليه. ومن هنا كانت ضرورة إيجاد عقد اجتماعى يتنازل المواطن بمقتضاه عن حقوقه وممتلكاته

لصالح «الإرادة العامة»، وبالتالى لا يقع صريع الهموم الشخصية أو المذهبية. لكن تنازله هذا لا يعنى فقدها، وإنما تقنين وضعها بحيث لا يتعارض بين مصلحة صاحبها والصالح العام للمجتمع. وبعد ذلك أصبح مصطلح «العقد الاجتماعى» وثيق الصلة بمعظم المفاهيم والتيارات السياسية التى تسعى لتقنين العلاقة بين الحاكم والمحكوم. لكن هذه القضية الحساسة والشائكة لم تلق اهتماماً دراسياً وعلمياً كافياً ليترك بصماته واضحة على الدساتير التى صدرت فى بعض البلاد العربية والتى استلهمت بعض الدساتير الأجنبية دون التعمق فى معطيات الواقع العربى. وحتى الدراسات التحليلية والأكاديمية القيمة والقليلة التى عالجت قضية «العقد الاجتماعى» فى المنطقة العربية وأثرت فى بعض الدساتير، ظلت حبيسة رفوف المكتبات أو بنود الدساتير دون أن تمارس أثرها الإيجابى فى الواقع العربى.

ومع تزايد مطالب الإصلاح الديمقراطى والسياسى، ظهرت الحاجة الملحة لعقد اجتماعى فى بعض البلاد العربية، نظراً لصعوبة أو استحالة صياغة عقد اجتماعى عام لكل العرب بسبب الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف الدول. ومن شأن هذا العقد الاجتماعى، إذا طبق بالفعل، أن يتيح مساواة شرعية وأخلاقية ليصبح الجميع متساوين بالاتفاق دون ضغط من طرف وتنازل من طرف آخر. إن ترسيخ فكرة الصالح العام أو المصلحة المشتركة على المستوى العملى من شأنه تدعيم «الإرادة العامة» التى ذكرها روسو فى كتاب «العقد الاجتماعى»، والتى ترتضيها كل الأطراف المعنية بمحض إرادتها الحرة لوعيها الفكرى والحضارى والسياسى والديمقراطى بأن محصلتها النهائية هى المصلحة المشتركة للجميع، من هنا كانت ضرورة تنمية الاتفاق بين الأفراد كى تتسع وتمتد الأرضية المشتركة التى يقفون عليها بقدر الإمكان، وكى تقضى على صورة الأفراد أو التجمعات البشرية كجزر منعزلة وسط محيط متلاطم الأمواج. إن هذه الضرورة هى التى جعلت العقل البشرى يتفتق عن فكرة إنشاء المجتمعات بالمعنى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والأمنى والأخلاقى والإدارى، كى يحول تعارض المصالح الفردية من صراع على المكاسب المؤقتة إلى تفاعل إيجابى

مثمر لتحقيق المكاسب الجماعية الدائمة. وكان روسو أول من قنن لفكرة العقد الاجتماعى كشكل من أشكال الاتفاق بين الأفراد أو التجمعات أو القوى أو الكيانات، بهدف حماية المصالح الفردية أو الجزئية وجعلها قوة دفع فعالة فى حراك الصالح العام. وهذا هو جوهر الديمقراطية التى لا تسمح لطرف بأن يجور على طرف آخر، لأن العلاقة بينهما هى علاقة تفاعل مثمر لصالح الطرفين وليست علاقة صراع لابد أن ينتهى بطرف غالب وآخر مغلوب.

وعندما برزت بوادر العولمة منذ مطالع الربع الأخير من القرن العشرين، طرحت الفلسفة السياسية نظرة مختلفة إلى من ينبغى النظر إليه على أنه الغالب فى نزاع أو صراع ومن هو مغلوب. فقد كان التوجه من قبل أن كل غالب لابد أن يقابله مغلوب، فى حين أصبح الآن من الممكن أن يكون الطرفان المتصارعان «غالبين» أو «منتصرين» فى آن واحد. بمعنى أن مطالب طرف ليست بالضرورة أن تكون مطالب الطرف المضاد على وجه التحديد، وأنه من الممكن التوصل إلى اتفاقات يجرى بمقتضاها تعويض مطلب يتنازل فيه طرف عن مطلب يعتبره حيوياً مقابل مطلب يعتبره الطرف المضاد شيئاً لا يقل عنه حيوية. وهذا هو جوهر المرونة الديمقراطية التى تتخذ من الحوار والتحليل والتفكيك والتفسير أدوات فعالة لتحقيق الأرضية المشتركة التى يتفاهم عليها جميع الأطراف أو الفرقاء. إنه جوهر يضع فى اعتباره كل ألوان الطيف التى تعبر عن الطبيعة التعددية للحياة البشرية والتى لا يمكن حصرها بين الأبيض والأسود أو بين الشىء ونقيضه. فمثلاً فى أغلب الأحوال، إن ما يعتبر أكثر حيوية لطرف لا يعد الأكثر حيوية لطرف آخر، وبالتالى فإن تطبيق مبدأ التبادل أو حتى المقايضة بمفهومها التاريخى والبدائى القديم، يعود بالنفع على الطرفين المتعاملين معاً. ولعل هذا يعتبر أحد الفروق الأساسية بين الديكتاتورية والديمقراطية التى تمكنها مرونتها الفكرية من استيعاب كل أنواع التنوع والتعارض والتناقض والتصارع وصهرها فى بوتقتها لصالح جميع الأطراف المعنية، فى حين أن التصلب الذى يعد سمة أساسية للديكتاتورية، يدفعها دائماً إلى ضيق الأفق بحيث لا ترى فى الحياة سوى الشىء ونقيضه، الأبيض والأسود، الغالب

والمغلوب، المنتصر والمهزوم. . .إلخ، وبذلك تضيق الخناق على نفسها بالتدريج إلى أن تدخل فى نفق مظلم فى النهاية ولا تخرج منه حية فى معظم الأحوال.

إن جوهر الديمقراطية يتبلور على حقيقته الناصعة عندما تصبح الدولة تعبيراً عن إرادة المواطنين، ولذلك توفر لهم المجتمع السياسى الذى يتيح لهم فرصة المشاركة بالفكر والفعل فى بنائه وترسيخه وتطويره. أما غياب المجتمع السياسى نتيجة لإمساك الدولة بكل مقاليد الأمور فى يدها، فمن شأنه أن يصرف المواطنين إلى حياتهم الخاصة وهمومهم اليومية، لأن التوجه العملى للدولة أكد لهم أن الهموم القومية العامة هى من اختصاصها هى وحدها وعليهم ألا يتدخلوا فيما لا يعنيهم. وأدى هذا بدوره إلى سلبية خطيرة جعلت من المواطن فى معظم البلاد العربية متفرجاً ليس بدافع الاهتمام أو الشوق ولكن بدافع الفضول وإزجاء وقت الفراغ وربما التشفى فى مأزق وقعت فيه الدولة التى عليها أن تدفع ثمن انفرادها بالقرار الذى لم يضعه فى اعتباره، وبالتالى فهو ليس مسئولاً عن نتائجه. ولذلك فإن من الأهداف الاستراتيجية لأى إصلاح سياسى أو ديمقراطى، تحفيز المواطن لأن يكون مشاركاً وفاعلاً، ليس بمجرد التشجيع المعنوى ولكن بتحسين فرص حصول المواطن على حقوقه، وفتح المجال أمامه كى يمارس أنواعاً من المحاسبة والرقابة على قضايا تمس صميم حياته، وهذه المحاسبة أو الرقابة يمكن أن تمارس من خلال منظمات المجتمع المدنى على سبيل المثال.

وتتجلى محنة المواطن فى معظم الدول العربية فى أنه مطالب بتأدية ما عليه من واجبات، وإذا تقاعس عنها فالعقاب فى انتظاره، أما حقه فى الحصول على مقابل لهذه الواجبات فمؤجل دائماً، حتى لو سعى فى سبيل ذلك. ونظراً لأنه يؤمن أن الحياة أخذ وعطاء، فإنه يلجأ إلى الدهاء والحيلة والأساليب الملتوية بل وغير الشرعية لكى يأخذ حقه الذى عجز عن أخذه بالأساليب الحضارية والديمقراطية. وقد يتجرأ ويحصل على أكثر من حقه إذا تمرس بقواعد اللعبة واختبر خفاياها ودهاليزها، مبرراً لنفسه أن ما يفعله هو الصواب لأنه حقه المكتسب أصلاً، طالما أن الدولة تطلب من مواطنيها الوفاء بحقوقها دون أى اعتبار

لحقوقهم. وهو سلوك يقضى على دوافع الانتـماء والمشاركة والتفاعل عند المواطن الذى يقرر فى نفسه أن يعامل الدولة بالمثل دون أن تستطيع عقابه على ذلك.

ومن ملامح الغيـبوبة الديمقراطية أيضاً أن لـعبة السياسة فى المنطقـة العربية حكر على فئة أو فئات معينة، وكأنها مـقصورة على مجموعة من المحترفين الذين ينهلون من خيراتها ولا يسـمحون للهواة بدخول الحلبة. ومن يتـجاسر منهم ويمد ساقـه لدخولها دون أن يكون له سند كـبير يحـميه، فعليـه أن يتحمل آلام كـسر ساقه. ولذلك تشكل هذه المجـموعة من المحترفين قوة طرد مـركزى لأية كفاءات رفيعة أو طاقات جديدة تستطيع أن تمد العـمل السياسى بحيوية هو فى أشد الحاجة إليها مـن حين لآخر. وتظل دائرة النخبـة السياسيـة مقصورة على فـئات وشرائح وأجيال وطبقات بعينها مشتركـة فى المصالح والأعمال والانتماء الاجتماعى، وهذه فاشية أو أوليـجاركية مقنعة تنفى وجود كل من لا ينتـمى إليها سياسياً واجتـماعياً واقتصادياً، فى حين أن روح المواطنة الحقيقيـة تحتم توسيع دائرة المشاركة السياسية دون أى استـثناء أو اعتـبار لثـروة أو مكانة. . . الخ. إن الممارسـة الديمقـراطية الحقـيقية تعنى إتاحـة الفرصة للجـميع، فلهم نصيب فى العـملية السياسـية بكل مراحلها، بحـيث يجمعون بين الاهتـمام، الرأسى بالجسم الاجتمـاعى والاهتمام الأفقى بالمواطنة باعتبارها القاعدة.

والمواطنة الفعلية الإيجابية هى العلاج الأساسى للغـيبوبة الديمقراطية المطبقة على المنطقـة العربيـة، وبدونها لن تـنقشع هذه الغـمة. فـالمواطنة هى أرقى أنواع الوجود الاجتماعـى الذى حققه العقل البشرى بعد الأشكال القـديمة التى سجلها التاريـخ مثل الأسرة والطـائفة والعـشيرة والقـبيلة. فـفى إطار المواطنة أصـبحت المصلحة المـشتركـة هى المعيـار الرئيسى الذى يحكم حـركة الجمـاعة التى تتـمتع بالتكامل والتفـاعل بين مختلف مكوناتهـا وطاقاتها. فـالمصلحة المشتركـة لم تعد مجـرد تبادل للمنافع، الذى عـرفه الإنسان منذ فـجر التـاريخ، إذ إن المواطنة قد جعلت منها تحولاً نوعياً فى طبيعة الجـماعة أو الجماعات التى تحولت من تجمعات نوعية إلى جماعة وطنية واحدة تتكون من مواطنين وليس مجرد أتباع لطائفة معينة

أو عشيرة أو قبيلة أو عنصر أو عرق أو مذهب. إن غياب المجتمع السياسى لحساب التجمعات النوعية والعرقية والطائفية، يعنى بقاء الأفراد فى حكم الأتباع أو الرعايا لمن يحكمون هذه التجمعات، فى حين أن بروز المجتمع السياسى وتبلوره يعنى أن الأفراد ارتقوا من درجة الأتباع أو الرعايا إلى درجة المواطنين. وبناء على هذا الارتقاء أصبح المواطن هو محور الحركة الاجتماعية والسياسية فى إطار القانون الذى ينظم واجباته وحقوقه فى وطن تخطى وتجاوز كل الحدود أو الحواجز الطائفية أو العنصرية أو العرقية أو المذهبية... الخ، إذ أصبح المواطن قيمة فى حد ذاته ومصدراً لكل تقدم وازدهار.

وبرغم أن المواطنة - مثلها فى ذلك مثل الديمقراطية - أصبحت من أهم الإنجازات والقيم التى تحرص عليها دول الحضارة، إلا أنها فى حاجة متجددة للترسيخ والدعم والتفعيل، لأن الغرائز البدائية الكامنة فى أغوار النفس البشرية فى حاجة دائمة إلى ترويض وتذليل. وكانت الديمقراطية والمواطنة من أعظم الآليات التى ابتكرها العقل البشرى لترويض هذه الغرائز البدائية التى يمكن أن تنفجر كالبرهان فى أى مجتمع مهما كان متحضرا إذا فقد مواطنوه الوعى اللازم لتشغيل هذه الآليات والكوابح. بل إن الانتخابات الديمقراطية نفسها يمكن أن تفجر مثل هذا البركان إذا سارت فى قنوات عشوائية يمكن أن يستغلها المتربصون والمغرضون لينفذوا منها لتحقيق أهدافهم. وهذا ما فعله هتلر وحزبه النازى عندما نجح فى انتخابات المستشارية الألمانية التى وضعته على قمة ألمانيا ليقودها ومعها العالم أجمع إلى آتون الحرب العالمية الثانية. وهذا أقوى دليل على أن آليات وكوابح المواطنة والديمقراطية لا تعمل تلقائياً أو عفوياً وإنما هى فى حاجة دائمة للتسلح بالوعى الإنسانى، خاصة إذا كانت هذه الآليات والكوابح لاتزال وليدة وهشة فى مناطق لم تترسخ فيها بعد مثل المنطقة العربية، وأية نكسات أو ثغرات - مهما كانت عابرة - يمكن أن تعود بمثل هذه المنطقة إلى عصور ما قبل المواطنة عندما كانت الأشكال البدائية والمتخلفة للتجمعات البشرية هى السائدة.

إن الغيبوبة الديمقراطية فى المنطقة العربية قضية خطيرة ومتشعبة ومتشابكة ومعقدة ومصيرية فى الوقت نفسه، وتحتاج إلى دراسات وكتب بأكملها للإلمام

بجوانبها، لكن هذا لا يمنع التركيز على الحقيقة التى تؤكد أنه لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، بمعنى أن تربية المواطن الديمقراطية هى الوسيلة والغاية لبناء المجتمع الديمقراطى، وإذا لم تقم للمواطن قائمة فلن يكون للوطن نفسه مكان تحت الشمس، وما يجرى للمواطن إن سلباً أو إيجاباً يجرى أيضاً للوطن. إن إصلاح حال المواطنين أو البشر يأتى قبل أى إصلاح سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى، لأنهم أدوات وآليات أى إصلاح وطنى وقومى. إن الحملات الإعلامية التى تشن ضد الروتين والبيروقراطية، وتخلف القوانين، والإجراءات الإدارية، وتدهور الثقافة والتعليم، وسلوكيات اللاانتماء واللامبالاة، وفقدان الحماس للعمل الإيجابى المثمر، وضياع الشباب، ونفى المرأة فكرياً وثقافياً، والهروب من مواجهة الواقع وغير ذلك من الحملات الإعلامية التى لا تتبع أية استراتيجية واعية بوسائلها وغاياتها، كلها محاولات لوضع العربة قبل الحصان، لأنها تفاصيل لا تصدر عن نظرة كلية وخطة علمية لتغيير جذرى فى برامج الإعلام والتربية والتعليم والتنشئة ومنظومة القيم الثقافية والاجتماعية السائدة وغير ذلك من الخصائص والسمات التى تمنح الوطن شخصيته الحضارية المتميزة. إن جميع ثروات الوطن الطبيعية والمادية تتضاءل أمام ثروته الحقيقية التى تتمثل فى نوعية المواطن الذى يعيش على أرضه، فهو صانع حاضره ومستقبله جيلاً وراء جيل. ولا شك أن استقرار قيم الديمقراطية والمواطنة خير ضمان للحفاظ على كيانه وقدراته وطاقاته ومبادراته التى تدفع الوطن إلى صفوف الدول المتقدمة.

★ ★ ★

الفصل الثامن

الغيبوبة الإقتصادية

كان الموقع الاستراتيجى للمنطقة العربية مطمعًا لكل القوى العظمى التى تحكمت فى مصير العالم على مر العصور المختلفة. فالمنطقة العربية تمتد على رقعة واسعة من الأرض فى قارتى أفريقيا وآسيا، مما جعل طرق المواصلات الرئيسية بين الشرق والغرب تمر بالمنطقة العربية أرضًا وبحرًا وجوًا. وتمثلت الأطماع الخارجية فى القوى الإمبريالية أو الاستعمارية التى تحالفت على العرب. فلقد طمع فيهم المغول من الشرق والصليبيون من الغرب ثم الأتراك العثمانيون الذين بسطوا سلطانهم على معظم الدول العربية نحو أربعة قرون منذ أواخر القرن السادس عشر حتى نشبت الحرب العالمية الأولى فى أوائل القرن العشرين فى وقت كانت أحوال العرب قد تدهورت بحيث فقدوا كل حصانة ضد الأطماع الخارجية.

ونتيجة لتدهور أحوال العرب فى ظل الحكم العثمانى وضعف الدولة العثمانية ذاتها، لم تتمكن الدول العربية من أن تتصدى للزحف الاستعمارى والاعتداءات الإمبريالية الأوروبية عليها منذ أوائل القرن التاسع عشر. لذلك تمزقت المنطقة العربية بهدف تشتيت كيانها السياسى وإعاقة تكاملها الاقتصادى، إذ أراد الاستعمار أن يجعل منها مصدرًا للحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيل مصانع أوروبا، وأسواقًا مفتوحة أمام المنتجات الأوروبية. وفى الوقت نفسه كان الاستعمار قد قام بعملية غسيل للمخ العربى بهدف زعزعة ثقة العرب فى أنفسهم، فقد أوحى لهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستحالة تصنيع الدول العربية وبالتالى لا تستطيع العيش بعيدًا عن المظلة الاقتصادية للدول الاستعمارية.

كان من أخبث رواسب الماضى التى مدت جذورها فى التربة العربية حتى الآن، قد تمثل فى التبعية الاقتصادية، فإذا كانت الدول العربية قد تخلصت من الاستعمار المباشر والسيطرة السياسية، فإنها ما تزال تعانى من التبعية الاقتصادية، وهى الاستعمار المقنع الجديد الذى تزداد ضراوته وخبثه وتعقيده بمراحل عديدة على الاستعمار التقليدى المعروف، خاصة بعد أن ارتدت القوى الاقتصادية العظمى أقنعة العولمة الاقتصادية التى تؤكد أن عصر الاقتصاد القومى قد ولى ليحل محله الاقتصاد العالمى الذى اجتاح كل الحواجز المالية والتجارية بين مختلف الدول، والذى جعل من العالم كله قرية كونية صغيرة.

وعادت القوى الاقتصادية العظمى فى عصر العولمة لتكرر نفس المقولات التى نادت بها القوى الاستعمارية القديمة فى عصر الامبراطوريات، وهى أن الدول الصغيرة لا تملك كيانًا اقتصاديًا خاصًا بها، بل عليها أن تسير فى ركاب القوى أو الدول الكبرى حتى لا تسقط غريقة بين أمواج العولمة المتلاطمة، وكأن الاقتصاد القومى يتعارض تمامًا مع الاقتصاد العالمى فى حين أن الاقتصادات القومية والوطنية والمحلية والإقليمية ليست سوى حلقات فى السلسلة الطويلة التى تكون الاقتصاد العالمى، وهذه بدهية لا تحتاج إلى إثبات. لكن الغيبوبة الاقتصادية التى تمسك بخناق العرب، جعلت إدعاءات القوى الاقتصادية العظمى تصادف هوى فى نفوسهم لرغبتهم الدفينة فى الاسترخاء واللهو والمتعة والكسل، طالما أن أرضهم تفيض عليهم بثروات لا حدود لها، وتعود عليهم بقدرات شرائية لا نهاية لها ليحصلوا بها على كل ما تشتهيه أنفسهم، فلم يعودوا فى حاجة إلى عمل دؤوب مجهد أو انتاج متواصل طالما أن أكثر الدول تقدمًا فى العالم تنتج لهم أعظم وأجمل مما يحلمون به.

أما الدول العربية الفقيرة التى تشكل غالبية سكان المنطقة، فلا تزال تعمل بالزراعة والرعى والتجارة بنفس الأسلوب التى اتبعته فى قرون سابقة. وهكذا انقسم العرب إلى عرب أغنياء يلهون بأحدث منتجات التكنولوجيا التى لا علاقة لهم بها على الإطلاق، وعرب فقراء وربما معدمون مازالوا يعملون فى حرف فى

منتهى التخلف والبدائية، والعالم من حـولهم يعمل فى صناعات المحركات النفاثة والطاقة النووية والاتصالات الإلكترونية والسفن الفـضائية والأقمار الصناعية، لكن كل العرب الأغنياء والفـقراء لم يخرجوا بعد من مسـتنقع التخلف، بل إن تخلف الأغنياء أخطر بكثير من تخلف الفقراء، ذلك أن الأغنياء الذين هبطت عليهم الثروة بلا حساب وبلا أدنى جهد بذلوه من أجل الحصول عليها وتنميتها، لا يشعرون أنها جزء من كفاحهم وكدحهم وفكرهم وعلمهم، فهم صنيعتها وليست هى صنيعتهم. إن الحضارة هى التى تصنع الثروة، وليست الثروة هى التى تصنع الحضارة، ولذلك فإن أغنياء الصدفـة أو الثروة القدرية يأخذون من الحضارة مظاهرها البـراقة الخادعة التى تزول بمجـرد زوال الثـروة. وهى الظـاهرة التى عـرفت فى التـاريخ العـربى والإسلامى باسم «ذهب الأندلس» عندما عـاش ملوك وساسة الأندلس فى ثراء بلا حدود، وأصـبحت رغـبات الحيـاة رهن إشارتهم، فـعاشوا حـياة الدعـة والرخاوة والكسل والخمـول وجنون العظمة وانحراف التـفكير، ونسوا العلم والفكر والجـهد والكفـاح والحكمة، بل وانقـسمـوا إلى طوائف فعـرفوا فى التـاريخ باسم «ملوك الطوائف». وبينما كانوا غارقـين فى غفلتهم أو غيبوبتهم، كـان الأسبان فى منتهى اليقظة والمبـادرة والاستعـداد لمحاربتهم وطردهم من الأندلس بعـد أن عاشوا فيـها وحكموها حوالى ثـمانية قرون. وما أشـبه الليلة بالبارحة، إذ إن القـرون فى حياة الشـعوب فـترات أو مراحـل ليست بالطول أو القـدم الذى تبدو به عنـد الأفراد. ولذلك فإن مـا يفعله قادة العرب اليـوم شبيه بما فـعله ملوك الطوائف فى الأندلس بالأمس، فى حين تتربص بهم إسرائيل فى يقظة لا تعرف الغفلة لحظة واحدة.

إن تخلف الأغنيـاء كارثة هم أول من سـيدفـع ثمنها، أمـا تخلف الفقـراء فيمكن أن يكون حافزًا لهم على التخـلص من الفقر. وليست هناك وسائل لإنجاز هذه المهمة الحضارية أفضل من التمسك بقيم العلم والمعرفة والفكر والحكمة والجهد والكفاح، وغـيرها من القـيم التى تبنى الإنسان وبالتـالى فهى تبنى المجـتمع. إن الإنسان هو الثروة الحقيقيـة لأى بلد، وليست الثروات المتدفقة من باطن الأرض أو التى تمنحهـا الطبيعة بالصـدفة. وأشهر دليـل على ذلك، اليابان التى لا تملك أى

ثروات طبيعـية سوى الثروة السـمكية، لكنها نجحت فى أن تجـعل المواطن اليابانى طاقة انتاجـية هائلة على أعلى وأحدث مستوى علـمى وفكرى وتكنولوجى ومعرفى وثقافى وحـضارى، أمـا الثروات الطبـيعيـة والمواد الخام التى حـرمت منها فـقامت باستيـرادها من شتى أنحاء العالم وفى مـقدمتهـا البترول وغيره مـن المعادن اللازمة لعصـر ما بعد الصناعة، ثم أغـرقت العالم بمنتجـاتها على أرفع مستـوى من الجودة والاتقان والابتكار الذى لا يعرف حدودًا خاصـة فى مجال الإلكترونيات. وكان هذا الازدهار الاقتصادى نتيجة متجددة لـلشعار الذى أعلنته اليابان بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية وهو «الإنتاج أو الموت» بعد أن كان شعارها حتى هذه الحرب «النصر أو الموت»، إذ أدركت أن الإنتاج هو ساحـة النصر الحقيقى الـذى لا يعرف الهزيمة طالما أن قادته وأبـناءه مصرون عليـه إصرارهم على حـياتهم نفـسهـا. وقد أغـرم العرب كعادتهم بوصف أية ظاهرة بأنها معجزة كتبرير غير مباشر لعجزهم عن الإتيان بمثلها، ولذلك أصبح مـصطلح «المعجزة اليـابانية» منتشـرًا فى الكتابات العربيـة التى تعالج قضايا التـكنولوجيا والحضارة والازدهار الاقـتصادى، فى حين أن اليابانيـين أنفسهم بتفكيـرهم العلمى والعقلانى لم يفخـروا أو يرحبوا بهذا المصطلح الذى يضـعهم فى مقدمة دول الحضارة المعـاصرة، والذى يتمناه أى بلد آخر، لأنهم يؤمنون بأن الطفرة الاقتصادية والتكنولوجية هى نتيجة طبيـعية ومنطقية للجهد العقلى والفكرى والمعرفى والنفسى والجسدى الذى يبذله المواطن اليابانى الذى لا يعرف الكلل أو الملل أو اليأس أو الكسل أو فتور الهـمة. فهذه الطفرة أو الانطلاقـة هى من صنع أبناء اليابان، ولم تأت بها مخلوقات خـارقة أو أشباح أو عفاريت من التى اشتـهرت بها قصص «ألف ليلة وليلة» التى يبدو أنها لا تزال كامنة فى أعماق العقل الباطن العربى.

ومن المفـروض أن المشكلات الاقـتصـادية المزمنة التى تـعانى منهـا المنطقـة العربيـة، يجب أن تدفع العرب إلى الاسـتفادة من تجـارب عالمية عـديدة وليست التجـربة اليابانيـة على وجه التحـديد. فهى كلها تجـارب تراكمت خـلال القرنين الماضيين كما يتـحتم على الاقتصاديين العرب أن يضاعفـوا من دراساتهم وكتاباتهم لتحليل كل خبايا ظاهرة النمو الاقتصادى المعاصر، باعتبارها من أهم الظواهر ذات

التأثير المباشر والواضح على الاقتصاد العالمى خلال هذين القرنين. فالنمو الاقتصادى محصلة عدة عوامل علمية وسياسية وثقافية وحضارية وتربوية وإعلامية وديمقراطية وأمنية وقومية وإدارية وأخلاقية، وليست مجرد عوامل اقتصادية ومالية وتجارية. وهى عوامل تتضافر فيما بينها، لتوسيع القاعدة الإنتاجية فى المجتمع توسيعًا مستمرًا على مر الزمن. وعلى الرغم من تباين هذه العوامل باختلاف البلاد، بل حتى بالنسبة للبلد الواحد فى فترات زمنية متفاوتة، فإن هناك قاسمًا مشتركًا فيما بينها.

إن الخاصية الأولى فى عملية النمو الاقتصادى تتمثل فى الزيادة المطردة للاستهلاك، سواء فى السلع المعمرة أو غير المعمرة أو الخدمات وبخاصة المتميزة منها. أما الخاصية الثانية فتتمثل فى زيادة إنتاج المجتمع سنة بعد أخرى، وعقدًا بعد آخر، وذلك عن طريق إيجاد وحدات إنتاجية جديدة، أو التوسع فى حجم الوحدات الإنتاجية القائمة. ويتحقق هذا التوسع الإنتاجى عن طريق زيادة استثمارات المجتمع التى يتم تمويلها من مدخرات المواطنين. ومن الطبيعى أن يؤدى هذا التوسع الإنتاجى إلى زيادة العمالة وارتفاع دخول العاملين، وهو ما يسمح بزيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، وهو ما يؤدى مرة أخرى إلى زيادة الانتاج. وهذا يعنى أن النمو الاقتصادى ينطوى على آلية ذاتية تسمح باستمراره وتجدده وتطوره على مر الزمن.

وهذه الآلية الاقتصادية سمة مميزة لكل الدول المتقدمة والمتطورة، لكن البلاد العربية، خاصة النفطية، استثناء من هذه القاعدة. فقد حصلت هذه البلاد على عائد غير متوقع عند ارتفاع أسعار النفط فى سبعينيات القرن الماضى على سبيل المثال، مما سمح للمجتمع ككل بالتوسع السريع فى الاستهلاك دون أن يقابله توسع يذكر فى الإنتاج، لأن إشباع الحاجات الاستهلاكية قد تم عن طريق الاستيراد. وعلى الرغم من بعض التوسعات التى جرت للقاعدة الانتاجية فى البلاد النفطية فى الربع الأخير من القرن العشرين، فلايزال معظم الحاجات الاستهلاكية يتم إشباعه عن طريق الاستيراد، ذلك أن الغيبوبة الاقتصادية أدت بالعرب إلى إدمان الاعتماد على الغير، فلم يدركوا لذة الكفاح على كل الجبهات من أجل الازدهار الاقتصادى، طالما أن باطن الأرض لا يتوقف عن التدفق عليهم بثرواته.

ولو نظر العرب إلى عدة مجتمعات مارست النمو الاقتصادى قبلهم، مثل المجتمعات الصناعية القديمة والحديثة، ولو استمعوا إلى نصائح وتوجيهات مفكريهم الاقتصاديين، وهم على مستوى عالى ورفيع من العلم والخبرة الاقتصادية، لاستطاعوا تحقيق نتائج، من أهمها وجود علاقة طردية بين حجم الانتاج فى المجتمع من ناحية، وحجم السكان ومستوى دخل الفرد فى المتوسط من ناحية أخرى. فالعلاقة بين الإنتاج والسكان علاقة ديناميكية أو دائرية، لأن نمو حجم الإنتاج يتطلب نمو حجم العمالة، وهذا يؤدى بالضرورة إلى نمو حجم السكان نتيجة لارتفاع المستوى المعيشى والصحى وهبوط نسبة الوفيات مما يؤدى بدوره إلى نمو الاستهلاك وأيضًا إلى اتساع الأسواق أمام الوحدات الإنتاجية، وهكذا. إن المحك الحقيقى لنجاح عملية النمو الاقتصادى هو الزيادة المطردة لمستوى دخل الفرد فى المتوسط، وهو ما يتوقف على العلاقة بين معدل نمو الإنتاج ومعدل نمو السكان، فإذا زاد الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة السكان، ارتفع دخل الفرد فى المتوسط، وإذا حدث العكس تدهور مستوى دخل الفرد فى المتوسط. وهذه المعادلة الاقتصادية تقنن معايير الإنتاج البشرى ونتائجه، وليست لها أدنى علاقة بارتفاع دخل الفرد الناتج عن ارتفاع أسعار النفط مثلاً والذى لا فضل فيه للجهد البشرى على الإطلاق. ومن هنا كان المواطن فى الدول المزدهرة اقتصاديًا نتيجة لجهد أبنائها، يعد عملتها الصعبة الحقيقية، أما المواطن فى الدول الغنية نتيجة لثرواتها الطبيعية فحسب، فيعتبر عملة رخيصة فى سوق البشر.

والانتاج البشرى لا يقتصر على سلع مثل الغذاء والملبس والمسكن، وإنما يشمل الخدمات كالتعليم والصحة والإعلام والاتصالات. وما يطلق عليه المفكرون الاقتصاديون «الناتج القومى الإجمالى» هو محصلة الجمع بين جميع السلع والخدمات التى تنتجها الوحدات الإنتاجية باختلاف أشكالها وأحجامها على مدى فترة معينة هى عادة عام كامل. وهذا المعيار الذى ينطبق على مستوى الوحدة الانتاجية أو مستوى المجتمع، ينطبق على المجتمعات الإنسانية، بغض النظر عن مستوى التقدم الاقتصادى فيها، أو التنظيم السياسى الذى يحكمها فى حين أن مجموع الناتج القومى الإجمالى فى هذه البلاد جميعًا هو الانتاج العالمى.

وحتى يدرك العرب طبيعة عوامل النمو الاقتصادى فى بلادهم بصفة عامة لعلهم يتخلصون من غيبوبتهم الاقتصادية، لابد لهم من رصد ما يدور على الساحة العالمية بحكم أن أساسيات علم الاقتصاد واحدة. فقد أكدت الدراسات العديدة عن الاقتصادات الصناعية وما بعد الصناعية الإلكترونية فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان واستراليا بل وبعض البلاد التى سميت بالنمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وماليزيا، ثم الصين التى غزت بانتاجها كل أرجاء المعمورة، إن نمو الناتج القومى كان نتيجة تضافر ثلاثة عوامل أساسية: أولها زيادة حجم طاقة العمل وتحسن نوعيتها، وثانيها استمرار تراكم رأس المال، وثالثها انتشار أحدث أنواع المعرفة سواء على مستوى التخصص أو على وجه العموم، على مستوى التنظير أو التطبيق، خاصة المعرفة التكنولوجية. فلم يتوقف الأمر عند حدود المهارة فى استخدامها وتوظيفها، بل امتد إلى تطويرها وابتكار الجديد الذى يواكب متطلبات العصر والمستقبل، بحيث لا يتوقف التقدم التكنولوجى عند أية حدود.

ونظرًا لليقظة الاقتصادية التى تتحلى بها هذه الشعوب، فإنها تنكب على الدراسات الاقتصادية النظرية والميدانية، وتبادر إلى رصد المشكلات والعوائق المحتملة للتعامل معها والتخلص منها قبل أن تتسبب فى تعطيل الزحف. فمثلاً أمكن قياس المساهمات النسبية لكل من عوامل حجم طاقة العمل ونوعيتها، واستمرار تراكم رأس المال، ورسوخ المعرفة الحديثة، واتضح أن عنصر العمل سواء على مستوى الكم أو الكيف، كان يعد مسئولاً عن أكبر مساهمة نسبية فى نمو الناتج القومى، تزيد على النصف فى معظم البلاد التى تمت دراستها، وتصل إلى الثلثين فى بعضها. أما عنصر رأس المال بما يحتويه من تقدم تكنولوجى فقد ساهم فى نمو الناتج القومى بنسبة تتراوح بين الثلث وأقل من النصف بقليل. أما المعرفة، خاصة التكنولوجية منها، فكانت الهدف الاستراتيجى فى معظم مناهج التعليم فى المدارس والجامعات، بل وفى أجهزة الإعلام المقروء والمسموع والمرئى.

هنا تتجلى الغيبوبة الاقتصادية العربية عند محاولة رصد هذا النوع من الدراسات الكمية عن نمو أو تخلف الاقتصاد العربى، إذ يتضح أن هذه الدراسات

غائبة تمامًا نتيجة لعدم توافر البيانات الإحصائية لفترات طويلة عن المتغيرات الكلية من الناتج القومى إلى المدخلات اللازمة من عمل ورأس مال. وذلك باستثناء ما سجله التاريخ العربى لجامعة القاهرة فى خمسينيات القرن الماضى عندما كانت الجامعة المصرية تسلك على مستوى الجامعات العريقة فى عالم الحضارة، وتشكل فرق العمل الأكاديمى والإحصائى، وترسل البعثات العلمية إلى المواقع المراد رصدها ودراستها وتسجيلها حتى تكون بمثابة علامة على الطريق نحو المستقبل. فقد قاد الرائد الكبير الأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام كوكبة من الاقتصاديين القياسيين الذين قاموا بأبحاث مسحية ودراسات كمية عن نمو الزراعة المصرية، لرصد وبلورة أبعاد الدور الذى ينهض به عنصر العمل وفرق العمال فى نمو الانتاج الزراعى الذى لا يمكن أن يتم بطريقة عشوائية أو عفوية وإنما من خلال استراتيجية علمية وميدانية تسعى للتخلص من السلبيات والعقبات، وتدعيم الإيجابيات وتطويرها لتلبية احتياجات وتوقعات المستقبل. أما الجامعات العربية الآن فقد تحولت إلى مجرد هيئات أو مؤسسات تمنح خريجيها شهادات علمية اسمًا لزوم الوجاهة أو المكانة الاجتماعية فعلاً.

فإذا انتقلنا إلى العالم المتحضر مرة أخرى، فإنه يمكن تلخيص نتائج دراسات النمو الاقتصادى التى نشرتها المجلات العلمية العالمية التى صدرت فى الربع الأخير من القرن الماضى، فى عدة آليات لا يمكن تجاهلها و الاستغناء عنها فى مجال رسم السياسات الاقتصادية. تأتى فى مقدمتها آلية التقدم التكنولوجى والمعرفى بصفتها من أهم عناصر النمو الاقتصادى فى العالم بأسره. وبالنسبة للمعرفة فإنها لكى تساهم فى التطور الاقتصادى فلابد من أن يتم امتصاصها وتطبيقها فى ثلاثة مجالات: فى مجال رأس المال الذى تظهر فيه الأفكار والمعادلات الجديدة فى صورة مخترعات، تترجم إلى معدات رأسمالية جديدة، قادرة على انتاج سلع جديدة أيضًا، أو انتاج سلع قديمة بكفاءة أعلى وتكاليف أقل ووفرة أكبر. وفى مجال العمل، حيث تتطلب الطاقات الإنتاجية المتطورة تحسنًا فى المهارات الموجودة عن طريق التدريب أو مهارات جديدة تناسب التطورات المتتابعة، وفى مجال

التنظيم والإدارة الذى يربط فيه رجال الأعمال ما يظهر فى الأسواق من معدات جديدة بما هو مطلوب فى أسواق العمل من مهارات متطورة. ولا شك أن مساهمة المعرفة فى النمو الاقتصادى ترتبط عضويًا بهذه التطبيقات جميعًا، وفى آن واحد.

أما الآلية الثانية الضرورية فى مجال رسم السياسات الاقتصادية فهى تؤكد أن تراكم رأس المال المصاحب لعملية النمو الاقتصادى، يتحقق بطبيعته فى صورتين متلازمتين فى آن واحد: زيادة حجم المدخرات بصفتها رأس المال النقدى، واستخدام المدخرات المتزايدة فى تمويل الإنشاءات والمعدات الرأسمالية والبنية التحتية اللازمة لعملية الانتاج بصفتها رأس المال العينى. وهذا يعنى أن ازدياد المدخرات كان شرطًا ضروريًا، لكنه لم يكن كافيًا لتراكم رأس المال على الصعيد الدولى. أما الشرط الكافى فكان فى استثمار تلك المدخرات فى إنشاء المصانع والموانئ والمطارات، وتركيب المعدات والآلات، ومد الطرق والجسور وشبكات الكهرباء، وإقامة المساكن والمدارس والمستشفيات. ولقد حدث هذا فى البلاد العربية منذ الخمسينيات فى القرن الماضى، لكن عائدات النفط كانت المحرك الرئيسى لهذه التطورات وليس الجهد البشرى بأنواعه المختلفة، إذ إن معدلات التغير كانت ملحوظة فى البلاد النفطية منذ السبعينيات بعد أن تسببت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ارتفاع أسعار النفط ارتفاعًا قياسيًا، فقفز حجم المدخرات قفزات كبيرة أتاحت الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات الضخمة فى البنية التحتية لتلك المجتمعات.

أما الآلية الثالثة فتتمثل فى تطوير الأبحاث والمعرفة التكنولوجية، من أجل إفراز مخترعات جديدة، تساهم فى تعميق عملية التنمية الاقتصادية، وفى زيادة أرباح المساهمين، سواء عن طريق المنتجات الحديثة أو تحسين أداء الوحدات الإنتاجية القائمة وتطوير كفاءتها. ولذلك فإن كثيرًا من الوحدات الإنتاجية الكبيرة والحكومات المستنيرة فى مختلف البلاد المتقدمة، أصبحت تخصص ميزانيات وموارد لتطوير الأبحاث والمعرفة التكنولوجية. وكانت الولايات المتحدة رائدة فى هذا المجال الذى افتتحته فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتطوير قدرات شركاتها وطاقاتها، كما دعمته اتفاقيات الحكومة الفيدرالية الأمريكية. ومع الطفرة

التكنولوجية التـى شهدتها الصناعة الأمـريكية، التقطت الشركات العـالمية الكبرى وكذلك الحكومات الجادة فى دعم الصناعـة فى بلادها، الخيط وسارت على النهج نفسه، بحيث انتشر هذا التوجه بسرعة فى شتى مناطق العالم المتحضر. أما المنطقة العربية فقد أعجزتها الغيبوبة الاقتـصادية الجاثمة على عقلها وكاهلها، بحيث فاتها القطار كالعادة ولم تعرف فضيلة البحث العلمى من أجل التقدم التكنولوجى لأنها وجدت فى الاستيراد ضالتها المفضلة.

ثم تأتى الآلية الرابعـة التى تتمثـل فى تطوير مهارات العـاملين الذى أصبح الشغل الشـاغل للحكومات والشركات الـكبرى، فزاد الانفاق على التـعليم العام والتعليم الفنى بصـفة خاصة، ولا تكاد أية شركـة تخلو من نظم تدريب العاملين فيها عـلى استخدام التكنولوجيا الجـديدة. صحيح أن حكومات كثيـرة ترفع شعار الاهتمام بالتعليم، لكن العـبرة فى كيفية توظيف نظام التعلـيم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ذلك أن مجرد زيادة الإنفاق القومى على الـتعليم بتخصصاته المختلفة لا يضمن بالضرورة خدمة أهداف التنمية، أو الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادى. وتعد المنطقة العـربية نموذجًا لإهدار الإنفاق الحكومى والشـعبى على تعليم لا يفى باحتـياجات التنميـة الاقتصادية. فـعلى الرغم من ارتفاع معـدلات هذا الانفاق، وعلى الرغم من تخرج أعداد متزايدة من الطلبـة، فإن نظم التعليم تمثل عالة على الدولة لأنها لا تمدها بالـقوة العاملة والمهـارات التى تحتاجـها من ناحيـة، وبالتالى تساهم فى تزايد البطالـة المقنعة أو السافرة بين صـفوف المتعلمين الذين ينسـون ما تعلموه مع الأيام من ناحية أخرى.

أما الآليـة الخامسة فـتؤكد أنه حتى لو توافـرت كل العناصر السابقـة، فقد أوضحت الدراسـات العديدة أن التنمـية الاقتـصادية لا تتم إذا لم تتوافـر الأعداد الكافيـة والنوعيات المتـميزة من الخبـراء والمنظمين ورجال الأعمـال القادرين على اتخاذ القـرارات وتحمل المخاطر المترتبـة على إقامة المشـروعات الإنتاجيـة وإدارتها لتلبيـة احتياجـات السوق بناء على دراسات للجـدوى الاقتصـادية. والقدرة على خوض المخـاطرة وإدارتها لصـالح المشروع، تعـد المحك الرئيسى لقـدرات رجال

الأعمال على مواصلة المسيرة وتذليل العقبات التى قد تطرأ على أية مرحلة من المراحل، وهى الاختبار العملى لتصنيف من سيتولون المسئولية والإشراف والتوجيه وفرزهم إلى قادرين ومتمكنين وأكفاء أم غير ذلك. ومن الطبيعى أن يتم استبعاد غير القادرين بطريقة أو بأخرى عن مجالات الإنتاج التى لا تحتمل أى تضييع للجهد أو الوقت أو التفكير، أما القادرون فيتم تصنيف قدراتهم وفرزها طبقًا لمقاييس أخرى، فى مقدمتها المعرفة الفنية والمالية والإنسانية. ولا تنحصر المعرفة الفنية فى تكنولوجيا الإنتاج فحسب، بل تشمل تقلبات الأسواق والأذواق، أما المعرفة المالية فتشمل التخطيط المالى والإدارة المالية التى تعتبر المنظومة التى تلائم بين النواحى الفنية وتكاليف المشروعات وإيراداتها، لضمان انتظام الأرباح على المدى الطويل، أما المعرفة الإنسانية فتقوم على تنظيم العاملين، وتنسيق الحوافز، بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية للمشروعات. وهذه الأنواع من المعرفة تحدد فى النهاية حجم وكفاءة المشروعات التى يضطلع بها رجال الأعمال بناء على تباين قدراتهم ونوعياتها المختلفة.

أما فى المنطقة العربية، فإنه نتيجة لتدخل الدولة فى المجال الإنتاجى، أصبح عامل المخاطرة وارتياد الجديد فى كثير من الأحيان شبه معدوم، ولذلك دخلت دورات الإنتاج ورأس المال فى حلقات مفرغة من التكرار والإعادة، فى حين تلهث دول الحضارة المعاصرة وراء الجديد بل والمجهول حتى لا تقع أسيرة لدوامة الركود والتكرار. ومن المعروف عالميًا عن المنطقة العربية أن مديرى المشروعات الانتاجية ليسوا دائمًا من خيرة الإداريين الأكفاء، ولذلك فإن التعامل معهم غير مثمر أو غير مقنع فى حالات كثيرة، ذلك أن اختيار مديرى المشروعات لا يتم فى معظم الأحيان بناء على قدراتهم المعرفية وخبراتهم الفنية، وإنما لاتصالاتهم بالسلطة، أو لعلاقاتهم العائلية. من هنا يمكن إدراك السبب فى فشل معظم مشروعات القطاع العام فى كثير من البلاد العربية، وكذلك السبب فى الصعوبات والعوائق التى تواجه مشروعات القطاع الخاص، وعجزها عن إشباع السوق المحلية، أو عن الدخول فى السوق العالمية بثقة ونجاح، وخاصة أن الإنسان العربى الذى يعمل فى القطاع الخاص لا يختلف كثيرًا عن نظيره فى القطاع العام أو الحكومى، لأن

كليهما تربى فى مناخ واحد، وتشرب بثقافة واحدة، ولذلك فإن العبرة تكمن فى كيفية بناء هذا الإنسان وإعداده لكى يتشرب روح العصر الجديد ويتمكن من استيعاب قيمه وتوظيف آلياته حتى يستطيع أن يواكبه، وخاصة أن العولمة قضت على أية محاولات للتقوقع المحلى أو الإقليمى، وأصبح الإنسان فى أى مكان أو زمان عرضة لكل هبات الرياح أو حتى الأعاصير التى تهب عليه أو تلفحه من أية بقعة من بقاع الأرض.

إن هذه السلبيات والثغرات والعقبات الأساسية، توضح الأسباب الموضوعية وراء التخلف أو الغيبوبة الاقتصادية التى أصابت المنطقة العربية فى الصميم، إذ لم تبذل الجهود الكافية لدراسة وفهم طبيعة كل عنصر من العناصر الإنتاجية التى تؤثر فى نمو الاقتصاد العربى، واستيعاب آلية أو ديناميكية عنصر العمل كمًا ونوعًا. فهذه العوامل أو العناصر أو الآليات هى التى تكون منظومة رأس المال البشرى الذى بدونه لا يمكن تحقيق أية تنمية اقتصادية. كذلك لابد من دراسة وفهم قضية تكوين رأس المال بشقيه المالى والعينى، لإدراك الخطأ التى انطوت عليه بعض النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، عندما افترضت أن التنمية وتراكم رأس المال مرادفان مرتبطان، فى حين أن التنمية رهن بأساليب توظيف رأس المال وليس بتراكمه. كما يتحتم على العرب أن يتعاملوا مع آفاق التقدم المعرفى والتكنولوجى وكيفية مساهمتها فى النمو الاقتصادى، من منظور عالمى، كى يتخلصوا من أسر المحلية الضيقة الخانقة فى زمن زالت فيه الحواجز أو كادت بين مختلف الدول والشعوب. لم يعد العرب يملكون رفاهية أن يأخذوا أى أمر على علاته، وإلا ستظل الغيبوبة مكتوبة عليهم إلى الأبد، إذ لابد لهم أن يعملوا التفكير الدائم فى كل الظواهر الراسخة والطارئة، وأن يدققوا النظر الثاقب فى هذه القضايا المصيرية، حتى يعرفوا أين هم، وأين العالم من حولهم، وكيف ينمون قدراتهم وطاقاتهم حتى يستطيعوا اللحاق بالمسيرة العالمية الآخذة فى التسارع دون أى حساب للمتقاعسين.

ويجد المفكرون الاقتصاديون العرب أنفسهم فى موقف بالغ الحرج، عندما يبذلون أقصى ما فى وسعهم فى دراسة العناصر المتعددة لقضية التنمية الاقتصادية

على أساس أنها أمر قابل للإنجاز أو التحقيق بعد أن يتخذ الساسة والقادة القرارات المناسبة لتفعيلها. ومع افتراض حسن النية بل والحماس لدى الجميع، فإنهم يكتشفون أن الطريق إلى الجحيم ممهدة بالنوايا الطيبة. فالقضية أخطر وأعقد وأصعب من دراسات أكاديمية تعرض على القادة ليتخذوا فيها القرارات المناسبة ثم تبدأ ثمارها فى الظهور. ويجب ألا نتهم الاقتصاديين العرب بقصر النظر أو العيش فى وهم كبير بأن التنمية تقتصر على الإنجاز فى الإطار الاقتصادى مثل تحقيق معدلات نمو عالية، أو زيادة أعداد العاملين فى مختلف القطاعات، أو زيادة فعالية قطاعات اقتصادية محددة، وأنهم لم يفكروا فى القضايا الأخرى المرتبطة بالتنمية مثل المواقف المجتمعية والتطور فى التقاليد، أو معدلات النمو السكانية، أو تطور الفكر السياسى وأساليب الحكم... إلخ، مما ترتب عليه قصور فى الرؤية والاستيعاب لشروط التنمية، وأدى إلى فشل العديد من المشروعات التى طرحت لدفع التنمية. وإذا كان الله تعالى لا يكلف نفسًا إلا وسعها، فمن الظلم البين أن نطالب الاقتصاديين وحدهم بالقيام بهذه المهمة العويصة والخطيرة والمتشعبة والمعقدة. فهى تحتاج إلى فريق عمل متكامل من شتى التخصصات وفروع المعرفة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتعليمية والتكنولوجية والإدارية، وليست الاقتصادية وحدها، ولا يمكن أن نطالب المفكرين الاقتصاديين أن يكونوا خبراء بكل هذه التخصصات فى آن واحد، فى حين أن المنطقة العربية زاخرة بالمتخصصين فى كل هذه المجالات، وفى الإمكان تشكيل فريق عمل على أعلى مستوى منهم، بحيث تصب كل هذه الخبرات والتخصصات فى قناة التنمية الاقتصادية التى تمد المجتمع بكل ما يحتاجه من أسباب الحياة.

وكانت نتيجة إلقاء العبء كله على المفكرين الاقتصاديين العرب، أن الفكر التنموى العربى لم يتطرق لمسائل المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتعليمية والتكنولوجية والإدارية، ربما خوفًا من السلطات السياسية، أو استخفافًا بدور المستفيدين من التنمية، وعدم الحرص على مشاركتهم فى صناعة القرار الاقتصادى. ومن هنا لم يكن التنفيذ على مستوى الفكر النظرى لأن

الأجهزة التنفيذية فى المنطقة العربية لا تهتم أو لا تحترم التعليمات الصادرة إليها من الخبراء والمفكرين لأن أحدًا لا يحاسبها نظرًا لتبعيتها للسلطة التنفيذية التى ترى نفسها أعلى مرتبة من السلطتين التشريعية والقضائية. وكانت النتيجة أن العديد من المشروعات تمت صياغتها دون مراعاة لرأى المستفيدين منها، وأنجزت على عجل وكأن للوقت قيمة عند العرب، فظهرت مبتسرة فى شكلها النهائى برغم ما صرف عليها من تكاليف مالية عالية. أى إنها بدلاً من أن تصبح هذه المشروعات أداة لتحسين ظروف المجتمع والارتقاء بمستواه وكفاءته، صارت عبئًا إضافيًا على الميزانية العامة للدولة، وهى ميزانية مديونة غالبًا خاصة فى الدول غير النفطية ولذلك كانت معظم هذه المشروعات تقع تحت بند الخسائر والخصومات وليست تحت بند الأرباح والإضافات، مما يضاعف من معاناة الشعوب.

وعلى الرغم من أن علم الاقتصاد أصبح الأساس المشترك لكل أنواع التنمية البشرية، إذ لا تنمية بدون ميزانية تغطيها، فإن المسئولين الاقتصاديين فى الحكومات العربية مارسوا خبرتهم أو مهارتهم فى نطاق الأعمال المالية والتجارية البحتة لأنهم لم يدركوا أن علم الاقتصاد هو أساسًا من العلوم الإنسانية التى تتعامل مع الاحتياجات المباشرة للإنسان الذى يفترض فيه أنه هو نفسه الأداة التى تعمل على إشباع هذه الاحتياجات، أى إنه الوسيلة والغاية فى آن واحد. ولذلك فإن الاقتصاد ليس مجرد كشوف وجداول وحسابات ورسوم بيانية سواء على الورق أو على شاشة الكمبيوتر، إذ إنها كلها مجرد معطيات تنطوى على رغبات وآمال وطموحات أو مخاوف وآلام وإحباطات إنسانية، وهى الغاية النهائية من كل هذه التجريدات الرقمية والحسابية. ولعل الحمى أو السعار الذى ينتاب العاملين والمساهمين فى أسواق الأوراق المالية (البورصات)، وعيونهم الزائغة المرتبطة بشاشات الكمبيوتر، لأكبر دليل على المدى الذى بلغه الاقتصاد فى ربط حياة البشر ومصيرهم به، ولذلك فإن أية دراسة اقتصادية هى دراسة إنسانية فى المقام الأول، مما يفسر المقاومة الشرسة التى تواجهها مؤتمرات منظمة التجارة العالمية كلما انعقدت فى أية بقعة فى العالم، وذلك لإصرار قادة العولمة الاقتصادية على أن يجعلوا من

تراكم الثروة العالمية وتوليدها هى الهدف الاستراتيجى الأسمى فى حين يشكل الإنسان مجرد وسيلة تساهم فى تحقيق هذا الهدف وليس لأنه الهدف من دورة رأس المال. ولن تستطيع منظمة التجارة العالمية أن تلغى دور الإنسان وأثره فى دورة رأس المال مهما كانت محمومة أو مسعورة، فهو المحور والهدف منها، أما الأموال التى تتدفق فى القنوات الإلكترونية التى تغطى العالم أجمع، فستظل مجرد رموز أو تجريدات تلخص فى النهاية الأنشطة والابتكارات الإنسانية على أرض الواقع، وبدونها تصبح هذه الأموال مجرد أوهام لا أساس لها من الحقيقة. ولذلك فإن التنمية الاقتصادية هى عصب التنمية الإنسانية بصفة عامة ووسيلتها الأساسية، أما منح الاقتصاد الأولوية على الإنسان فيعنى وضع العربة قبل الحصان الذى فى إمكانه أن يقلبها رأسًا على عقب، خاصة إذا تعثر فيها، وهو تعثر متوقع دائمًا لأنه نتيجة لوضع غير طبيعى.

أما المسئولون الاقتصاديون العرب فقد ركزوا على عنصرى المال والتجارة فى العملية الاقتصادية، ليس لأنهم بلغوا الآفاق التى بلغها كبار المشاركين فى منظمة التجارة العالمية، بل لأنهم لا يزالون يخطون الخطوات الأولى التى بدأ بها علم الاقتصاد مسيرته منذ منتصف القرن التاسع عشر، حين كان مقصورًا على عمليات البيع والشراء والمقايضة والتصدير والاستيراد، وهى العمليات التى قام بها الإقطاعيون والرأسماليون الذين اشتروا العبيد لاستغلالهم فى مناجمهم ومزارعهم ومد الطرق وغير ذلك من مشروعاتهم التى كانت تهدف أساسًا لتراكم الثروات، ولم يكن لحياة هؤلاء العبيد أى سعر أو قيمة، وهو نفس المنهج البدائى المتخلف الذى يتبعه العرب فى تركيزهم على الجانب الاقتصادى أو بالأحرى المالى والتجارى الذى لم يحققوا فيه أية نجاحات تذكر، والذى يعد نقطة انطلاق أولية نحو آفاق التنمية الاقتصادية. وبالتالى لم تتمكن معظم الدول العربية من تحقيق الأهداف المنشودة سواء أكانت معدلات نمو أو تحسنًا فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى، أو تنويع القاعدة الاقتصادية المختلفة. ولا شك أن رسم خطط مجردة على الورق، دون اعتبار للعوامل الاجتماعية والسكانية ومستوى التطور الحضارى،

لا يكفى أبدًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. فليس من الممكن أن تتحقق أهداف اقتصادية متميزة فى وجود إمكانات بشرية معطلة أو غير مستثمرة فى مجالها المناسب، أو أن تساهم القوى العاملة المتوافرة فى تطوير الأداء الاقتصادى من خلال آليات وأساليب تكنولوجية حديثة، فى حين أنها تعانى من انعدام التعليم والتدريب عليها.

ويعد التدهور فى مجالات التعليم والتدريب المهنى، من أخطر معوقات التنمية الاقتصادية فى الدول العربية التى تجد فى أنظمة التعليم مجرد وسائل لتخريج عناصر تسعى إلى التوظف فى مهن إدارية أو إشرافية أو الاشتغال بوظائف فى مؤسسات القطاع العام. ومع رضوخ عدد من الدول العربية لتيار تفكيك هذه المؤسسات وإلغائها، تم الاستغناء عن العاملين فيها الذين وجدوا أنفسهم مطرودين دون أن تكون لديهم مهارات أو مهن أو حرف يمكنهم العمل بها، ذلك أن الأعمال الإدارية والبيروقراطية أصبحت سلعاً بائرة فى عصر القطاع الخاص والتجارة الحرة والتكنولوجيا المتطورة دائمًا. فقد ولى زمن دفتر الوارد والصادر وملفات الأرشيف الذى ترتع فيه الفئران، بعد أن أصبح الكمبيوتر سيد الموقف بسرعته الفائقة وكفاءته البالغة التى أدت إلى طرد أعداد غفيرة من الموظفين والعاملين. وتبلغ الغيبوبة العربية قمتها فى أن العديد من الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من تطوير أنظمة وبرامج التعليم لتغطى الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ولذلك فإن العديد من المهنيين وأصحاب الحرف يتعلمون من خلال الممارسة العملية، والتى قد تكون فى أغلب الأحيان دون المستوى التكنولوجى المطلوب لبناء اقتصاد ينهض على المهارات العالية، أى إن العنصر البشرى المتعلم والمؤهل والماهر غير متوافر لكى يقوم بأداء الأعمال التى تتطلبها الاحتياجات المتجددة الناشئة عن التوسع فى أعمال مختلف القطاعات الاقتصادية. وأحيانًا يفرض المجتمع العربى هذا القصور الفاضح على بعض أعضائه فيمنعهم من شغل المسئوليات التى يمكن أن تبرز قدراتهم ومواهبهم، مثلما يفعل مع المرأة التى يعطل دورها ويمنعها من العمل فى مهن ووظائف قد تستطيع القيام بها أفضل من الرجل. وقد أصبح من أمتع المشاعر التى يمارسها بعض رجالات العرب، إدمانهم

لنظرتهم المتدنية للمرأة كى يعوضوا عقد نقصهم الكامنة فى عقلهم الباطن، والدليل على ذلك أن معظم الرجال الذين يحتقرون المرأة هم من الفاشلين الذين لا دور لهم فى الحياة. أما الناجحون والمتفوقون والأكفاء والأحرار فى فكرهم، فإن معظمهم يحترمونها بل ويبجلونها لأن الحر يحب أن يرى الجميع أحرارًا مثله. وفى بلاد كثيرة خارج المنطقة العربية، استطاعت المرأة أن تشكل قوة اقتصادية وإنتاجية وتنموية قد تفوق تلك التى يمارسها الرجل.

ومن الواضح أن الانقلابات العسكرية التى سرت فى المنطقة العربية كالنار فى الهشيم بطول النصف الثانى من القرن العشرين، ودمرت الجذور أو البذور السياسية والديمقراطية والاجتماعية التى كان من الممكن أن تنمو وتزدهر وتوفر على المنطقة كل الكوارث التى أصابتها وجعلتها تعيش حالة مستمرة من الإجهاض والانتكاس، هذه الانقلابات دمرت البنية الاقتصادية بالمصادرة والتأميم والغلق، لدرجة أذهلت عالم الاقتصاد الألمانى شاخت الذى دعته حكومة الثورة فى مصر لوضع خُطة شاملة للنهوض الاقتصادى، وعرضت عليه فكرة التأميمات التى تراودها والتى بدأت بمصطلح التمصير. لكنه رفض الفكرة من أساسها قائلاً إن رجال الأعمال المصريين من أمثال طلعت حرب، وأحمد عبود، وفرغلى، وأبو رجيلة، ومقار، والسيد ياسين، وحتى الذين لم يكونوا من أصول مصرية لكنهم استوطنوا مصر مثل البارون إمبان، وسوارس، وسباهى، وسمعان صيدناوى، وشيكوريل، وأورزدى باك (عمر أفندى)، وفرانسوا تاجر، وسكلاريدس، وجانكليس، وجبرائيل تقلا، وجرجى زيدان، وتوجو مزراحى، وآسيا داغر، وأنور وجدى وغيرهم استطاعوا أن يقيموا بنية اقتصادية وتجارية ومالية على الطراز الغربى، وتملك مقومات الامتدد والانتشار بحيث يمكن أن تجعل من مصر أحد أهم المراكز التجارية والاقتصادية فى حوض البحر الأبيض المتوسط، ثم أضاف شاخت قائلاً إن الحكمة من التأميم أن تسيطر الدولة على المشروعات الفاشلة وتعمل على انتشالها وإصلاحها حتى تواصل المسيرة، لا أن تستولى على المشروعات الناجحة بالفعل والتى تساهم فى التنمية الاقتصادية. وإذا كان قادة الثورة يرغبون فى إشعال

نار المنافسة بين مختلف الشركات والمؤسسات لصالح المستهلك، ففى إمكانهم، وهم الذين يتحكمون فى ميزانية الدولة كلها، أن ينشئوا مشروعات وشركات مناظرة وموازية للقائمة بالفعل، ويدخلوا معها حلبة المنافسة سواء فى مجال السعر أو الجودة، وهى منافسة تعود على البلد بالخير العميم.

ويبدو أن قادة الثورة أجلوا التفكير فى موضوع التأميم، واكتفوا وقتها بعمليات تمصير المؤسسات الأجنبية، إلى أن قام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ردًا على رفض أمريكا لتمويل مشروع السد العالى. وبعد ذلك وقع العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦، واستمرت المقاومة المصرية ومعها بعض شباب العرب من أمثال جول جمال، إلى أن تم الانتصار المصرى والعربى السياسى المدوى بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بور سعيد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، ثم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء فى مارس ١٩٥٧. ويبدو أن عبد الناصر سعد بلعبة التأميم التى جعلته أحد نجوم السياسة العالمية، وفى يوليو ١٩٦١ أصدر ما عرف بقرارات يوليو الاشتراكية وبها قام بتأميم كل المؤسسات والشركات، كبيرها وصغيرها، فتشتت أصحابها بين الهجرة إلى الخارج، أو الانزواء فى الداخل، أو السقوط ضحايا المرض أو الموت، بعد أن وجدوا المشروعات التى قضوا عمرهم فى تأسيسها وترسيخها وتوسيعها وتنميتها وقد ذهبت أدراج الرياح ففقدوا كل شىء، بل إن بعض الأقلام المأجورة لرجال الثورة كانت تنعتهم بالخونة ومصاصى الدماء.

ومنذ يوليو ١٩٦١ لم تقم للاقتصاد المصرى قائمة. ومن حاول أن يكتب كلمة نقد موضوعى لله والوطن كانت أجهزة صلاح نصر تتكفل به على الفور. واندثرت كل المبادئ الأساسية التى تشترط فى قضية التنمية قدرة المجتمعات على صياغة أهدافها بشكل يتوافق مع ظروف المجتمع وطبيعة العصر. وما جرى لمصر، جرى للمجتمعات العربية الأخرى لتشابه الظروف والعقلية، فعجزت هى أيضًا عن هذه الصياغة لبرامج التنمية الاقتصادية. فقد مضت سنوات لا يقل عددها عن نصف قرن بعد استقلال الدول العربية دون أن تتضح ملامح التنمية والتقدم فى أى

من هذه البلاد، باستثناء دول النفط التى لا فضل فعلي لها فى مظاهر التنمية التى برزت وتناثرت على أرضها والتى لم تكن نتيجة جهد أبنائها وكدحهم، لأن الفضل كله يرجع إلى النفط. وفى بعض البلاد العربية طرحت أفكارًا وخططًا للتنمية الاقتصادية، خاصة من الاقتصاديين الذين تعلموا فى الخارج، لكن الروح الفاشية المسيطرة على فكر النظم الحاكمة، وقفت عقبة فى سبيل بلورة هذه الأفكار والخطط، لأن المناقشات والحوارات لم تكن ديمقراطية بحيث دخلت فى طرق مسدودة فى وجه التوجهات الفكرية التى لا تساير الجو السائد. كما أن أهداف التنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها لم تستفد من دروس التجارب العملية فى بلاد أخرى، للتأكد من مدى واقعية الأهداف والخطط التى ترسم المسارات نحوها، لأن التجربة العملية التى فرضت نفسها على معظم الفكر الاقتصادى العربى، كانت التجربة الاشتراكية النمطية والعقيمة التى طبقتها دول المعسكر الاشتراكى.

لقد سعت دول عربية غير قليلة منذ بداية عقد الستينيات فى القرن الماضى إلى تحقيق نظام اقتصادى موجه، حدد مساراته بعض المفكرين الاقتصاديين من أتباع المنهج الاشتراكى فى التنمية الاقتصادية، وهو المنهج الذى تحمس له جمال عبد الناصر ووجد فيه قادة عرب آخرون بغيتهم لأنه منحهم سلطات اقتصادية بلا حدود، فسيطروا على كل القنوات الاقتصادية من خلال تحميل القطاع العام أعباء التنمية بشكل أساسى، وامتلاكه القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتوفير الميزانيات اللازمة للمشروعات الجديدة، وتطوير الأصول القائمة. أما بالنسبة لدور القطاع الخاص فقد وضعت خطط سياسية واقتصادية أدت إلى تحجيمه وتهميشه بحيث أصيبت بقاياه التى لم يصبها التأميم بما يشبه الشلل لدرجة أن بعض صغار ملاك الوحدات الصغيرة قدموا طلبات للحكومة لتأميمهم هربًا من الكساد والإفلاس لعدم قدرتهم على مجاراة أسعار السلع المعروضة فى فروع القطاع العام، والتى حرصت الحكومة على تخفيضها كسبًا لشعبية زائفة. وكانت نتيجة هذا التوجه السياسى والاقتصادى أن أصبحت البلاد العربية (الاشتراكية) رهينة البيروقراطية الحكومية، وتوحش دور مؤسسات الحكم نتيجة لسطوتها الاقتصادية على كل

تفاصـيل الحياة اليومـية للمواطنين وبطول حـياتهم فى كل مراحلهـا. وعلاوة على ذلك أصـبح الجهـاز الحكومى ومـؤسسـات القطاع العـام بمثابـة القنوات الوحيـدة المضـمونة للتـوظـيف. ولـم يعـد للمـواطن هـدف من التـعليم والتدريب سـوى الحصول عـلى وظيفـة فـى واحـدة مـن تلـك الإدارات أو المصالح أو المؤسسات.

وسرعان ما بدأ التدهور فى هذه المؤسسات نتيجة لتزايد الهيمنة المركزية التى مارسهـا القطاع العام على مختلـف الأنشطة الاقتصادية. وكانـت من سمات هذا التدهور، انتشـار ظواهر الاتكالية بين المواطنين وتزايد اعتمادهم على المخـصصات الماليـة التى تحددهـا الدولة للإنفاق علـى كل شىء تقريبًـا. وأصـبح الدعم المالى الحكومى من أهم مصادر الرزق لجـميع فئات المجتمع فى مخـتلف الدول العربية. ولـم يتوقف التدهور عـند هذا الحد، بل أصبح تكوين الثروات فى المنطقـة العربية يعتمـد على الذكاء بل والدهاء فى التعـامل مع أجهزة الدولة ومؤسـسات القطاع العـام. ولـم يعد المجـهود والبـذل والعطاء من الوسـائل التى تسـاعد أصـحابهـا للحصول عـلى الحوافز والمكافآت المجزيـة، بل أصبح الفساد والرشـوة والانتهازية والتآمر والطعن فى الخلف، من أهم وسائل اكتساب الحظوة وتكوين الثروة. وصار من الظواهر الطبيعية أن يفتح باب الفرص والتـرقيات والمكاسب بشتى أنواعها أمام الموظف أو العامل الذى يجـيد فنون الوصوليـة والانتهازية والتـملق والنفاق وأداء الخدمات الخاصة، ولا يؤدى فى الوقت نفسه المهام الموكلة إلى وظيفته، وأصبحت صـفة «الواصل» من المصطلحـات التى تتـردد بشكل معـتاد وروتينى فى المصـالح الحكوميـة ومؤسسات القطـاع العام، لدرجة أن العقل المصـرى تفتق عن نصيـحة زاخرة بالسخرية المريرة، يسـديها قدامى الموظفين للمستجـدين من الشباب قائلين: «إذا عملت كثيرًا، تعرضت للوقوع فى الخطأ كثيرًا، فتتكرر مرات عقابك وتفوتك المكافآت والترقيات، أما إذا عملت قليـلاً تجنبًا لأية مسئولية، فإنك لا تقع فى أى خطأ، عندئذ تنفتح أمامك أبواب المستقـبل خاصة إذا استطعت أن تصبح من أهل الحظوة». أى باختصار أصبح من لا يعـمل أفضل من الذى يعمل، فى مناخ فاسد يرزح تحت وطأة غيبوبة اقتصادية مستحكمة جعلت من الأمور الطبيعية والمعتادة أن

يستغل كل من يستطيع مواقعه الوظيفية لتحسين أحواله المعيشية وزيادة ثروته، وأصبح السلم الوظيفى لعبة كل المتسلقين والانتهازيين الذين يتقنون من أين تؤكل الكتف عند كل درجة من درجاته. وبالتالى فقدت المجتمعات العربية القدرة على الإنتاج الإيجابى المثمر فى شتى المجالات، وأدمنت التطلع إلى خارج حدودها طلبًا للمعونات والمساعدات والخبرات على اختلاف أنواعها، فزاد النزيف المالى والاقتصادى الذى أنهك كيانها.

إن المنطقة العربية تبدو فى أحيان كثيرة وكأنها لم تعش القرن العشرين الذى شهد متغيرات وتحولات مصيرية فى تاريخ البشرية جمعاء، وفى مقدمتها قضية التنمية الاقتصادية التى تعنى آفاقًا كثيرة وجديدة من أهمها تحسين دخل الأفراد والأسر، وتمكينهم من زيادة الاستهلاك، والارتقاء بنوعية حياتهم، وإيجاد بيئة صحية تليق بالإنسان، وتطوير قدرات البشر للتعامل مع العلم والمعرفة وتكنولوجيا العصر. ولقد تغيرت أمور كثيرة خلال القرن العشرين بحيث تبدلت العادات والتقاليد والمفاهيم والقيم فى المجتمعات العصرية فى البلاد المتقدمة، وأصبح من الأمور الطبيعية أن تصبح الأسرة صغيرة الحجم وقليلة الأفراد نتيجة للتحكم فى عدد الأبناء. ومن الطبيعى أن يتواكب تحسن الدخل، فى حالة وجود نمو معتدل، مع انخفاض معدل النمو السكانى فى البلاد، فلم يعد من الأمور الاقتصادية الإيجابية ارتفاع معدلات الانجاب وتزايد السكان بشكل سريع، فقد ولى عهد الإقطاع الزراعى الذى كان يتطلب تزايد عدد الأفراد لتحسين الإنتاج، وأصبح الاقتصاد الزراعى يعتمد على تكنولوجيا عالية لا تتطلب سوى أفراد معدودين على الأصابع فى حقول تبلغ مساحتها مئات الفدادين. وقد رحل القرن العشرون ولم تستوعب الدول العربية هذه الدروس لأن القيم الريفية المتخلفة لا تزال تهيمن على عقليات وسلوكيات أرباب الأسر الذين لا يدركون فى غيبوبتهم المزمنة أن الزمن قد فاتهم.

وإذا كانت علاقة السياسة بالاقتصاد علاقة عضوية، فإن الحياة السياسية الناضجة والحضارية والمستقرة شرط ضرورى للتنمية الاقتصادية المستدامة على وجه الخصوص. فهى تتيح الفرصة والقدرة على الحوار والتفاهم والمناقشة والدراسة

العلميـة الدقيقة لمخـتلف القضايا الاقتـصادية والاجتمـاعية وغيـرها. لكن المنطقة العربية حـرمت من هذا الاستقرار السيـاسى بفعل عوامل خارجـية وداخلية، وإذا كان الساسـة العرب يتذرعون بوطأة العوامل الخـارجية كحجة تثـبت صحة إيمانهم بنظرية المؤامرة، فإن الـواقع العربى المرير يؤكد أن العوامل الداخليـة أخطر بكثير، بل هى التى مـهـدت الطريق للعـوامل الخارجـيـة التى بلغت حـد الغزو الجـوى والبحرى والبـرى للعراق على سبيل المثال، فى حـين كان العالم يظن أن زمن هذا النوع من الغزو قد ولـى بلا رجعة. فقد أصـبحت المنطقة العربيـة نهبًا لكل أنواع التدخلات والاقتحامات والتسللات والمؤامرات والصراعات العرقية والطائفية والفتن الدينية والمذهبـية التى أدت إلى انقـسامات تنذر بتـفكيك يصل إلى حد التفـتيت، وكلها فرص ذهبية سـانحة للقوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة لتحـقيق أحلامها القديمة والأثـيرة فى السيطرة المـباشرة وغـير المبـاشرة على مقـدراتها السـياسـية، ومواردها الاقـتصادية، وتكويناتهـا الاجتمـاعية، وتوجـهاتها الثقـافية، ونظمـها التعليمية، وأجـهزتها الإعلامية... إلخ. وبذلك تصبح التنمية الاقتـصادية معركة صعـبة ومتـشابكة ومـعقدة لأنهـا تحتم الحـرب على أكثر من جـبهـة. وطالما أنها حتميات فلابد من مواجهتها، أمـا إذا استمر العرب فى غيبوبة الهروب من المصائر والأقدار، فـسيدخلون التاريخ من بوابة الـشعوب المنقرضـة. والانقراض لا يعنى بالضرورة الفنـاء والعدم، وإنما يعنى التفكك والـتفتت والضـياع والسقـوط خارج خريطة العالم المتحـضر. وإذا ذكر التاريخ مثل هذه الشعوب المنقرضـة فعلى سبيل الدرس والعبـرة للغيبوبة التى عـجزت عن التخلص منها، فـجذبتها إلى مـتاهات الماضى السحيق بلا رجعة.

وبرغم كل هذه الطبـقات المتكاثفة من الغـيبوبة الاقـتصاديـة، فإن المفكرين الاقتصـاديين من المصريين والعرب شاركـوا فى كل المنتديات والمؤتمرات والندوات والاجتمـاعات واللقاءات الإقليميـة والدولية التى طرحت أبعاد الأزمة الاقـتصادية العربيـة المستـحكمة على مـائدة البحث والمناقـشة. ولعل من أهم هذه المنـتديات الدوليـة «المنتدى المتـوسط الرابع للتنمـية» الذى نظمـه البنك الدولى بالأردن، فى

الفتـرة من ٦ إلى ٩ أكتوبر ٢٠٠٢، والـذى حضره خـبراء من المؤسسـات الدولية وعلى رأسهم نائب رئيس البنك الدولى بالإضافة إلى مسئولين عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى وعشرات من المهتـمين بشئون الاقتصاد والتنمية فى الشرق الأوسط، ومن مـصر الدكتورة سـميحـة فوزى والدكتورة هبـة حندوسة والدكتور أحمد جـلال. وتتجلى أهمية هذا المنتدى فى محاولته العلمـية الدقيقة فى تقصى الأسـباب التى أدت إلى فشل جهـود التكامل الاقتصـادى العربى منذ نصف قرن وحتى الآن، وصورة مستقبل منطقـة الشرق الأوسط خلال الفترة القادمة خاصة فى ظل انتشـار البطالة فيـها حـتى بلغت نسبة خطـيرة لا تقل عن ٢٠ ٪، والآثار السلبية للنظام التعليمى الحـالى فى دول المنطقة على أوضاع سوق العمل، وإمكانات تنشيط الاستـثمار بالمنطقة وإدماجهـا فى الاقتصاد العالمى، وغيـر ذلك من عشرات القضايا المثارة أصـلاً فى المنطقة العربية، ولذلك كان المنتدى عن التنميـة الاقتصادية العربية أكثر منه عن التنمية المتوسطية، فليس هناك أثقل وأضخم من الهموم العربية.

وكان من أهم المحـاور التى ركز عليها المـنتدى، ضرورة إنشاء منطقـة حرة لانتقال العمـالة العربية إلى حيث الحاجة إليها، وذلـك لمواجهة مشكلة البطالة فى المنطقـة والتى أصبـحت كالقنبلة الموقـوتة التى يمكن أن تنفجـر فى أى وقت وأى مكان، وخاصة أن ٨٠ ٪ من العاطلين هم من الشباب. وكـذلك الأسباب الفعلية التى أدت لفـشل جهـود التكامل الاقـتصـادى العـربى، إذ يلزم لنجاح الاندمـاج الإقليمى توافر أربعـة شروط اقتصادية تتمـثل فى قابلية عالية للتكامل، ومـستوى مرتفـع من الانفتـاح، بالإضافة إلـى التكامل الجغـرافى، ووجود عـدد كبيـر من الدول. وهى الشروط التى لم يتوافر معظمها فى حالة التكامل الاقتصادى العربى، وذلك بالإضافـة إلى ثلاثة شروط سيـاسية لنجـاح الاندماج، وهى توافر الرغـبة والإدارة لدى القيـادات السياسـية للاندماج، وإقـامة المؤسسـات والنظم والآليات الإقليـمية الضـرورية لإخراج الاندمـاج إلى حيـز التنفيـذ، مع ترحيب القـيادات السياسية بأن يتولى كل بلد زعامة المجـموعة الإقليمية بصفة دورية. وهى أمور لم تستـطع الدول العربيـة تحقيـق معظمهـا كعـادتها. لكن المنتـدى لم يكن مـصابًا

بالحساسيات التى تصيب الإرادة العربيــة بالشلل فى مواجهة أية سلبيات أو ثغرات أو تناقضات، وتمنعها من مجرد التحدث بصراحة أو تبادل الحوار بروح ديمقراطية. ولذلك حذر المنتدى من الآثار السـلبية لاستئناف مصـر لسياسات التعـيين بالجهاز الحكومى مما يضطرها إلى إيجاد وظائف مزيفة، وتقـويض الحافز إلى العمل الحر، وإضافة عبء على الموازنة العـامة للدولة. كذلك أكدت المناقشـات هشاشة النظام التعليـمى فى مصر لعـجزه عن الاستـجابة لاحتـياجات سـوق العمل وخلوه من الحوافز التى يمكن أن تفتح الآفاق الجديدة أمـام الخريجين، بدلاً من سعيهم الحثيث للحصول على وظيفة مفتعلة بمرتب هزيل هى بمثابة بطالة مقنعة.

أما الفشل المزمن الذى أصاب كل احتمالات الاندماج الاقتصادى العربى فى مقتل على مدى نصف قرن، فقد خصص له المنتدى جلسة عمل مطولة من منطلق أن تحقيق مـستقبل أفـضل للمنطقة العربية، يسـتلزم تعزيز العمل العـربى المشترك وتأمين المنطقـة ضد التقلبـات الاقتـصادية، ولن يتم هذا إلا من خـلال الاندماج الاقتصادى العـربى. وبرغم كل أشباح اليأس والإحباط التى سـرت فى القاعة بين المجتمعين والمتكلـمين، فيبدو أنهم قرروا وأصروا على أن يقولوا كلـمتهم للتاريخ إبراء للذمـة. ولذلك أكدوا على أن التكامل الاقـتصـادى العربى سـواء فى شكل سوق عربية أو منطقة حرة، يفرض نفسه كحقيقة حتمية فى ظل الأوضاع السياسية والاقتصــادية العالمية المعاصـرة التى جعلت العالم مجمـوعة من الكتل ذات الوزن الاقتصادى الذى يعمل له حساب فى شـتى المجالات، فى حين أن الحقائق الجاثمة كالكابوس على المنطقة العربية تثـبت تراجع التعاون العربى الذى كان هشًا وهزيلاً فى الأصل، برغم كل الجهود المتـواصلة بدءًا من ميثاق جامعـة الدول العربية عام ١٩٤٥، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠، ومرورًا باتفاقية تسهـيل التبـادل التجارى وتنظيم تجـارة الترانزيت عـام ١٩٥٣، واتفاقيـة الوحدة الاقتـصادية العربيـة عام ١٩٥٧، والسوق العـربية المشتـركة عام ١٩٦٤، وانتـهاء بالمشروعات العـربية المشتركة فى السبـعينيات ثم الاتفاقيات الإقليـمية القطرية فى الثمانينيات مثل مجلس التعاون الخليـجى والاتحاد المغاربى العربى، وانتهاء باتفاقية

تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية فى ١٩٩١، والبرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية فى ١٩٩٧. لكن كل هذه الخطوات كانت على الورق أكثر منها على أرض الواقع العربى لدرجة أنه من الصعب بل ومن النادر وجود سلعة تباع فى بلد مصنوعة فى بلد آخر، وإذا وجدت فإنها غالبًا ما تكون مجمعة، بحيث يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية مقطوعة بين معظم البلاد العربية، وذلك فى ضوء احتياجات المنطقة العربية وما حققته المناطق الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

وإذا كانت المنطقة العربية خالية من الإحصاءات الميدانية التى تكشف تدنى كل مظاهر التعاون الاقتصادى العربى ولا نقول الاندماج، فهناك مؤشرات التجارة البينية فى بعض التكتلات الإقليمية ونسبة الصادرات البينية إلى إجمالى الصادرات، والتى توضح بياناتها وأرقامها فى الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٩، أن النسبة كانت ٥٧ ٪ بين دول الاتحاد الأوروبى، و٥١ ٪ بين دول النافتا، و٢٥ ٪ بين دول مركسور، و٢٢ ٪ بين دول الآسيان، و٨ ٪ بين دول منطقة التجارة الحرة العربية، ويعتبر الرقم العربى متدنيًا إلى حد كبير، وهو المؤشر نفسه الذى ينطبق على الاستثمارات الخاصة بين الدول العربية. ولعل المؤشر الإيجابى الوحيد الذى شهدته المنطقة العربية فى السبعينيات تمثل فى العمالة العربية التى تدفقت بصفة خاصة من الأردن والمغرب واليمن ومصر، والتى كان لها وزن مؤثر وملحوظ فى الناتج المحلى الإجمالى، لكنها لم تستمر أكثر من عقدين ونصف العقد تقريبًا، إذ إنها فى أواخر التسعينيات اتجهت للانخفاض والانكماش عندما حلت محلها العمالة الآسيوية التى بررها البعض بأنها كانت أقل تكلفة من العمالة العربية وهى حجة واهية لأنه معروف عن العمال والأجراء العرب أنهم يرضون بالقليل لأنهم يدركون جيدًا أنهم لو أصروا على أجر كبير، فسيطردون عائدين إلى بلادهم التى رحلوا منها لأنهم لم يجدوا هذا القليل. ولذلك فإن ترحيب العرب الأثرياء بالعمالة الآسيوية كان بسبب أنها ستظل عنصرًا منفصلاً ومنعزلاً عن نسيج المجتمع، وبالتالى لا خوف سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا منها على هذا النسيج. أما العمالة العربية فمن السهل أن تندمج من أبناء المجتمع المضيف لها، ويمكن أن

تكون بينها عناصر مخابراتية دسها نظام الدولة التى أتت منها، وعلى سبيل سد الباب الذى تأتى منه الريح تم الاستغناء عن العمالة العربية لأن الشك أو الريبة أو التوجس يشكل طبيعة ثانية للشخصية العربية، فالعربى يثق فى أى أجنبى حتى لو كان محتالاً، فى حين يشك فى أى عربى حتى لو كان مخلصًا وأمينًا فى بحثه عن لقمة العيش.

إن المؤشرات السابقة سواء الخاصة بالتجارة أو التدفقات الرأسمالية أو تدفقات العمالة كلها تؤكد محدودية النتائج التى تثبت غياب التكامل الاقتصادى العربى كما يجب أن يكون. وتوضح سميحة فوزى ضرورة توافر شروط لنجاح جهود التعاون الإقليمى، وهى شروط اقتصادية وسياسية لم يتوافر معظمها فى الدول العربية. فلابد من وجود درجة مرتفعة من التكامل والانفتاح فى إطار قطاع خاص فعال وعدد كبير من الدول. ففى حالة التكامل تبرز عقبات وعوائق تجعله أشبه بالمستحيل، فمثلاً يصل متوسط دخل الفرد فى بعض الدول إلى ٥٠٠ دولار فى السنة وفى البعض الآخر إلى ١٧ ألف دولار، أى إنه تفاوت يصل إلى عشرين ضعفًا ولابد أن يعوق بشكل أساسى التعاون الإقليمى الذى يعتبر مجرد خطوة أولى نحو التكامل أو الاندماج، لأن الدول العربية الأكثر فقرًا تخشى من زيادة التهميش فى حين تخاف الدول الغنية من مشاركتها للثروة. فلابد أن تمتلك الدول التى تهدف إلى التكامل فيما بينها ما يؤهلها لممارسته لصالح جميع الأطراف المعنية، والدول العربية لا تزال غير مؤهلة له.

أما الشرط الثانى الخاص بضرورة انفتاح وتمديد الدول المتكاملة اقتصاديًا، فإن نسبة التعريفة الجمركية ليست فى صالح الدول العربية أيضًا، إذ توضح البيانات والنسب الخاصة بالتحرير والتعريفة الجمركية أن المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية فى منطقة التجارة العربية الحرة ١٦٪ فى حين أنها فى الاتحاد الأوروبى لا تزيد على ٣ ٪، ودول النافتا ٧ ٪ والآسيان ٨٪ ومركسور ٩٪. وهذا الارتفاع فى متوسط التعريفة الجمركية فى منطقة التجارة العربية الحرة نتيجة طبيعية لسياسات الحكومات العربية التى لا تجد أن من مصلحتها القيام بالتحرير الاقتصادى. كذلك فإن ارتفاع الحماية يؤدى إلى انخفاض المنافسة وعدم التوزيع الكفء للموارد، أما

العامل الثالث والضرورى لتحقيق التكامل فهو دور القطاع الخاص ونسبة مساهمته فى الاستثمار. وتوضح البيانات الاحصائية أن مساهمة القطاع الخاص إلى إجمالى الاستثمار المحلى فى منطقة التجارة الحرة العربية تصل إلى ٥٣ ٪، وفى الآسيان ٧٤ ٪، وفى مركسور ٧٦ ٪، وفى النافتا ٨٠ ٪، وفى الاتحاد الأوروبى ٨٧ ٪. ولا تعنى ضآلة مساهمة القطاع الخاص فى الدول العربية إلى إجمالى الاستثمار المحلى، سوى عجز القطاع الخاص عن دفع الحكومات للتعاون الإقليمى.

وتؤكد سميحة فوزى على أن تحقيق التكامل العربى، يقتضى تحرير التجارة بالدول العربية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة توافر الرغبة عند القادة السياسيين فى تحقيق التعاون الإقليمى، على أن يكون الحاكم مقتنعًا بالفوائد والمكاسب الاقتصادية للتعاون الإقليمى الذى تترتب عليه بعض التنازلات مثل التنازل عن قدر من السيادة الوطنية، والانتقال من نظام حمائى تحت السيطرة إلى نظام مفتوح ومحرر ومرتبط بمتغيرات خارج الحدود، وقدرة الحكام على إنشاء منظمات إقليمية تضع الخطط والسياسات لعمليات الاندماج الاقتصادى وتقوم بتنفيذها. والقادة السياسيون هم بشر فى المقام الأول، ولذلك فهم يرون أن العوائد من الاندماج أقل من التكاليف على الأقل فى المدى القصير، بالإضافة إلى ارتفاع درجة التوتر الاجتماعى نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، والأثر السلبى على الموازنة العامة نتيجة الاعتماد المتزايد على الإيرادات الجمركية. كذلك فإن العوائد الاقتصادية لا تؤدى بالضرورة إلى مزيد من التأييد للقيادة السياسية، وأيضًا لابد للدول التى ترغب فى أن تتعاون إقليميًا من ترجمة هذه الرغبة إلى مؤسسات ومنظمات تحقق مراحل تنفيذها. فمثلاً توضح تجربة الاتحاد الأوروبى ترحيب دوله لإنشاء السلطة التنفيذية أو المفوضية الأوروبية التى تضع سياسات تعويض الخاسرين، واقتراح مشروعات القوانين، والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية. كما أن هناك السلطة التشريعية أو البرلمان الأوروبى للتصديق على مشروعات القوانين، وهناك السلطة القضائية لفض المنازعات، وهناك البنك المركزى الأوروبى لتنسيق السياسات النقدية.

وقد يقول قائل إن هناك بعض أمثلة للمؤسسات والمنظمات العربية مثل الجامعة العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى،

وصندوق النقد العربى، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومنظمة العمل العربية، والاتحادات العربية النوعية المتخصصة مثل الحديد والصلب والأسمنت والصناعات الهندسية، لكن هذه المؤسسات والمنظمات تنقصها الموارد المالية والكفاءات البشرية لدرجة أنها تبدو فى حالات كثيرة هياكل بلا مضمون لدرجة أن دولاً عربية يمكن أن تتوقف أو تمتنع عن دفع نصيبها فى ميزانية الجامعة العربية، إما بالتجاهل أو التسويف أو التأجيل، وليس بالضرورة أن يكون بعض هذه الدول فقيرًا وعاجزًا عن الوفاء بمسئولياته المالية.

ونظرًا لأن الزعامة تمثل هاجسًا ملحًا على فكر معظم القادة العرب، إذ يحلمون بأن يكون كل منهم عبد الناصر جديدًا برغم اختلاف الأطر الزمانية اختلافًا بينًا، وبرغم أنهم لا يصرحون بذلك لعل أحدهم يظن نفسه آتيًا بما لم يأت به عبد الناصر، فإن سلوكهم يكشف ما يدور بداخلهم كلما حاولوا الانتظام فى مجموعة إقليمية عليها مسئوليات قومية، إذ إن الأمور كلها تتعقد عند اختيار رئيس أو قائد لهذه المجموعة، فى حين أن هذه القضية لا تمثل أية مشكلة لدول الحضارة المعاصرة سواء أخذوا بنظام الرئاسة الدورية أو جعلوها لأكبر الدول وزنًا وتأثيرًا، فالعبرة لديهم بأداء المهام الموكلة لهذه المجموعة على خير وجه لصالح جميع الأطراف المشاركة فى النهاية، فالمسئولية عند الدول المتحضرة تكليف لا تشريف. لكن العرب يعشقون الشكليات التى تعد فى نظرهم المصدر الوحيد الذى يستمدون منه وجودهم. ومن هنا كان الشرط السياسى الثالث لنجاح التكامل والمتمثل فى قبول القيادات السياسية أن تتولى دولة أو أكثر من المجموعة الإقليمية دور القيادة أو الزعامة، شرطًا يمثل عقبة فى سبيل قيام هذه المجموعة بمسئولياتها. فمثلاً فى مجموعة دول النافتا تتولى أمريكا القيادة بشكل غير رسمى فى حين أن العرب عاشقون للرسميات حتى لو كانت مجرد شكليات خالية من أى مضمون. كذلك ارتضى الاتحاد الأوروبى دون أية حساسيات أن تقوم بهذا فرنسا وألمانيا بحكم أنهما أكبر دولتين فى الاتحاد. وفى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى

قامت مصر بهذا الدور، لكن سرعان ما بدأ الصراع مع مجموعة من الدول كان فى مقدمتها العراق الذى قاد جبهة الصمود والتصدى ضد مصر فى أعقاب معاهدة الصلح مع اسرائيل، لكن هذا الدور فشل بعد غزو الكويت، وانتهزت سوريا الفرصة فحاولت القيام به لكنها عجزت لضعف قاعدتها الاقتصادية، ثم السعودية التى أدركت أن أبعد أحلامها طموحًا لا يمكن أن يتجاوز دورها بين دول الخليج. لكن هناك حقيقة راسخة لابد من وضعها فى الاعتبار، وهى أن مظاهر الإصلاح الاقتصادى والسياسى التى انتابت عددًا لا بأس به من الدول العربية فى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، لم تكن بدافع ذاتى منها وإن كانت تدعى ذلك، وإنما كانت نتيجة لضغوط خارجية مارسها حلول عصر العولمة بتجلياته وتداعياته السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، التى تتمثل فى أساسيات هى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية والفكرية، التى أصبحت من المبادئ الإنسانية والعالمية التى يحرص عليها المجتمع الدولى. ولم تجرؤ النظم السياسية العربية السلطوية على أن تعترض جهارًا على التوجهات الاقتصادية والسياسية التى أخذت شكل التطبيقات العملية فى كثير من الدول، لكنها من قبيل المراوغة رفعت حجة الخصوصية القومية والإقليمية والمحلية فى مواجهة عالمية المبادئ التى أصبحت من مسلمات العصر. وهذه المراوغة تضفى كثيرًا من الشك على حقيقة البرامج العربية فى مجال الإصلاح الاقتصادى والتى ترفع شعارات تشجيع القطاع الخاص والمزيد من تحرير التجارة، وفى مجال الإصلاح السياسى رفعت البرامج نفسها شعارات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية وتشجيع منظمات المجتمع المدنى. وعلى الرغم من أن أهم الشروط الضرورية للإصلاح الاقتصادى والسياسى، إنشاء منظمات إقليمية ومراجعة الإطار القانونى لاتفاقية التعاون التجارى العربى الإقليمى، فإن البوادر الفعلية لا تبشر بأى خير.

وفى بحثها الذى قدمته هبة حندوسة فى المنتدى المتوسطى الرابع للتنمية، تناولت إشكاليات التشغيل فى القطاع الحكومى المصرى الذى تم استئنافه برغم تأثيراته السلبية، لمواجهة مشكلة البطالة وزيادة معدلات التشغيل. من هذه

السلبيات انخفاض نوعية الخدمة فى الإدارة الحكومية، وتشجيع الشباب على رفض سوق العمل الحر، وسوء توازن فى الطلب على الجامعة. فمثلاً لا توجد دولة فى مستوى دخل مصر لديها هذه النسبة المرتفعة من الطلبة الجامعيين فى سن العشرين، ويرجع ذلك إلى سياسات التعيين فى الحكومة فهو الحافز لأى طالب لأن أفضل مهنة هى الحكومة لميزاتها التى تتمثل فى الاستمرارية التى تمنح الطمأنينة والاستقرار، وقلة ساعات العمل إذا ما قورنت بالقطاع الخاص، وفرص السفر للخارج للحصول على مرتب أعلى لفترات قابلة للتجديد.

وتؤكد هبة حندوسة على أن مواجهة البطالة وتوفير فرص العمل لابد أن يكون من خلال التشغيل الذاتى والمشروعات الصغيرة. لكن المشكلة أن البنوك العربية تفضل تمويل العميل الكبير بدلاً من الصغير الناشئ، وهو ما جعل حكومات الدول النامية تسعى لتوفير ومنح قروض للمشروعات الصغيرة حتى يخف الضغط على الحكومات التى بلغت مرحلة أصبحت غير قادرة فيها على استقبال المزيد من العمالة. ونظراً لأن إيرادات الحكومة لا تكفى للتعيين فى مصالحها وإداراتها، فإن استمرار التعيين يعنى زيادة الخلل فى الميزانية وبالتالى زيادة العجز. ولا شك أن إيقاف تعيين العمالة الجديدة غير المطلوبة فى بعض الشركات أدى إلى تحسين أوضاعها حيث أدى نقص العمال بدوره إلى ارتفاع الانتاجية ومعه الأجور. كذلك فإنه من الضرورى العمل على تطوير المنشآت الصغيرة والارتقاء بها لكى تصبح منشآت متوسطة الحجم، لأن تحرير التجارة من شأنه زيادة المنافسة خصوصًا من الدول النامية الأخرى أكثر من المنافسة القادمة من أوروبا. ولذلك هناك تهديد باختفاء الصناعات الصغيرة العاملة فى مجالات صناعة الأثاث والجلود والنسيج لأن التعامل بين الدول سيكون بتجارة الجملة الضخمة التى يمكنها الانتشار بكفاءة، وليس الاتجار فى منتجات المشروعات الصغيرة الشبيهة بتجارة التجزئة التى لا تفى باحتياجات الأسواق. وهناك العديد من النماذج فى اليابان والصين وكوريا بل وإيطاليا وغيرها حيث دعمت الحكومات إمكانات الصناعات التقليدية والمشروعات الصغيرة وجعلت منها آلية ضخمة للنمو والتنمية.

أما أحمد جلال رئيس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية فقد ركز فى كلمته أمام المنتدى المتوسطى الرابع للتنمية على ضرورة مواجهة مشكلة البطالة التى تضخمت بصورة مخيفة فى المنطقة العربية، إذ وصل متوسط حجمها إلى ٢٠ ٪، فى حين أن النمو السكانى مستمر ومتزايد، بحيث أصبحت المنطقة فى حاجة ملحة لإيجاد حوالى ٥٠ مليون فرصة عمل فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، كما تشير الأرقام إلى أن ٨٠ ٪ من العاطلين هم من الشباب. وهناك حلول تقليدية لمواجهة مشكلة البطالة مثل إجراء إصلاح هيكلى لجذب الاستثمار وزيادته، وإصلاح نظام التعليم بحيث يلبى احتياجات الإنتاج القومى من خلال تخريج الكفاءات المطلوبة فى سوق العمالة التى تحتاج إلى مزيد من المرونة والتطوير مع ضمان مصالح العمال وحقوقهم، وإدخال نظم حديثة للإدارة الاقتصادية لتحقيق توازن داخلى وخارجى يقلل من معدل التضخم. أما الحلول غير التقليدية فتتمثل فى عمل اتفاقية عمالة عربية، وهى خطوة أكثر أهمية من اتفاقية التجارة العربية الحرة، وإصلاح نظام التعليم فى إطار استراتيجية اقتصادية تركز على الحوافز للمدرسين وغيرهم من القائمين بالعملية التعليمية، والحرص على التعامل مع القطاع غير الرسمى الذى يستوعب حوالى ٥٠ ٪ من سوق العمل. ولم تسهم الدولة فى حل هذه المشكلة، فلم تقم بالدراسات الميدانية اللازمة لمعرفة القطاعات التى تعانى من سوء توزيع للعمالة، وهى المشكلة التى يمكن أن يحلها التعديل أو الإصلاح الهيكلى.

ويكشف أحمد جلال أبعاد الغيبوبة العربية وأعماقها التى تتمثل فى غياب الرؤية الواضحة والشاملة التى لا تقتصر على محاولات التحكم فى التضخم، بل السعى لزيادة فرص العمل ومواجهة البطالة فى إطار الإدارة الكلية الذكية الحديثة التى تضع فى اعتبارها كل السلبيات فى وقت واحد فى إطار استراتيجية اقتصادية متكاملة تسد الثغرات التى يمكن أن تطرأ فى عمليات الإصلاح. ومن هذه السلبيات أيضًا اعتبار التكامل الاقتصادى مقصورًا على تجارة السلع والمنتجات، ولا يمتد ليشمل قضايا ومشكلات العمل والعمال. كما أنه فى حالة الإعداد لاتفاقية

للعمالة الحرة يجب وضع الرؤى والحلول الخارجية قبل الداخلية فى الاعتبار، لأنها اتفاقية مع أطراف خارجية فى المقام الأول. وهناك أيضًا الحلول الجزئية وهى حلول مبتسرة بطبيعتها، مثل فتح أبواب العمل والتوظيف لعمالة غير مطلوبة لمجرد الإقلال من عدد العاطلين، وهذه بطالة مقنعة تزيد الأمور تفاقمًا وسوءًا. ومن السلبيات أيضًا محاولات جذب الاستثمار من خلال تخفيض سعر رأس المال، مما يعود بالسلب على سوق العمل، وبصرف النظر عن تقسيم المنظومة الاقتصادية العامة إلى قطاعات حكومية أو عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، فإنها كلها فى النهاية منظومة واحدة يجب أن تكون متناغمة. وكلها تشترك أو يجب أن تشترك فى الحقوق والواجبات التى تمكنها من أداء وظائفها على خير وجه، مثل حق الاقتراض والتوسع فى الأنشطة التى تتيح فرص عمل حقيقية.

ومما يدل على رسوخ الغيبوبة العربية التى أصابت الفكر الاقتصادى العربى بالعجز عن تحريك الواقع المتحجر والمتكلس، أن مفكرًا اقتصاديًا رائدًا هو الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، شارك بطول عقد السبعينيات فى مؤتمرات وندوات وملتقيات وتجمعات عربية وإقليمية، بأبحاث ودراسات علمية وتطبيقية على أعلى مستوى، لعلاج الأمراض المزمنة التى تعانى منها التنمية القطرية والتنمية القومية فى المنطقة العربية، وكذلك الإشكاليات العربية فى مواجهة النظام الدولى الجديد، والمقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى المنطقة. وفى عام ١٩٨٣ أصدر كتابه «فى التنمية العربية» جمع فيه هذه الأبحاث والدراسات العلمية الرفيعة لتكون مرجعًا لكل الاقتصاديين العرب، سواء أكانوا مفكرين وكتابًا أو قادة ومسئولين. لكن من يقرأ هذا الكتاب الآن (عام ٢٠٠٦) يذهل لأنه يبدو وكأنه كتب أو صدر بالأمس القريب جدًا، وكأن ثلث قرن من الزمان لم يمر على المنطقة العربية، فى حين أن المتغيرات التى طرأت على الاقتصاد العالمى فى هذه الفترة، أدخلته فى عصر جديد ومختلف تمامًا عن كل العصور السابقة.

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية زاخرة بمفكرين اقتصاديين شامخين من قامة إسماعيل صبرى عبد الله، وحازم الببلاوى، وجورج قرم، ونعيم الشربينى،

وسميحة فوزى، وهبة حندوسة، وأحمد جلال، وعز الدين المفلح، ومهدى الحافظ، ومطانيوس حبيب، وسعيد النجار، وفؤاد سلطان، وغسان الإمام وغيرهم، فإن كل أبحاثهم ودراساتهم وجهودهم ذهبت أدراج الرياح فى مواجهة جمود المسئولين وترددهم وخوفهم من أن تفلت الأمور من أيديهم إذا ما طبقوا ما جاء فى كتابات علماء الاقتصاد ومفكريه، تطبيقًا للمثل العربى الشهير «ما نعرفه أفضل مما لا نعرفه». من هنا كان الانفصال الخطير بين العلم والعمل أو بين النظرية والتطبيق، برغم أنه يفترض فى القادة والمسئولين التنفيذيين أن يكونوا فى قمة اليقظة لكل ما يرد فى كتابات المفكرين والعلماء من آراء وأفكار وتوجهات تشكل جسورًا مع أحدث التطورات الجارية فى عالم الحضارة المعاصرة ودوله التى يحرص فيها المسئولون على تبادل الرأى والمشورة مع المفكرين والعلماء من خلال اتصالات شبه دورية، إذ إن العمل فى غياب العلم الحديث ليس سوى قفزات متتالية فى الظلام، يمكن أن تؤدى إلى أزمات بل وكوارث لم تكن فى الحسبان. ولا يعقل أن يهرع المسئولون إلى التجاوب مع المتغيرات العالمية إذا أتت بضغوط من الخارج لا قبل لهم بها، فهو تجاوب يمكن أن يكون قفزة جديدة فى الظلام لأنهم لم يستوعبوا الأسباب والتداعيات والآليات التى أدت إلى هذه المتغيرات التى بدت مع طوفان العولمة أشبه بالانقلابات الاقتصادية التى جعلت كل شىء تحت رحمة الاقتصاد، وتخلت السياسة عن عرشها الذى احتلته منذ أن عرف الإنسان أساليب الحكم والسلطة التى كان الاقتصاد رهن إشارتها، أما الآن فقد أصبحت السياسة إحدى آليات الاقتصاد وأدواته. وكان من الواضح أن المتغيرات الاقتصادية كانت بمثابة مفاجأة دهمت الساسة العرب الذين لم يهتموا إلا بحل مشكلات اللحظة الراهنة، ولولا الضغوط العالمية التى اجتاحت كل دول العالم، لظلت المنطقة العربية مستغرقة فى غيبوبتها المعتادة.

ولو تمعن القادة والساسة العرب فى الرؤى التى طرحها المفكرون الاقتصاديون ونبهوا فيها إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية التى بدت بوادرها منذ سبعينيات القرن الماضى، لعملوا حسابًا دقيقًا لها، وأعادوا النظر فى الأساليب

القديمة التى تجاوزها الزمن، وبادروا إلى ركوب أمواج العولمة الاقتصادية التى تدفقت فى القنوات التى جهزوها لها، واستفادوا بقوة دفعها التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة. لكن شيئًا من هذا لم يحدث لأن الغيبوبة الاقتصادية كانت من الثقل بحيث طمست الأسماع والأبصار والأذهان، وظلت الحال على ما هى عليه حتى فوجئ الغافلون المغيبون بأن أمواج العولمة غمرت بيوتهم، وحاول بعضهم بسذاجة فاضحة أن ينزح المياه بعيدًا لكن محاولاته كانت كمن يحاول أن يطفئ الشمس بوضع كفه على عينيه.

ولابد أن تاريخ الاقتصاد العربى سوف يسجل لإسماعيل صبرى عبد الله أنه نبه لهذه الأخطار قبل أن يدخل مصطلح «العولمة» فى أدبيات الاقتصاد العالمى، وقبل أن يسقط الاتحاد السوفيتى ومعه المعسكر الشرقى بأكمله، وقبل أن يدخل العالم عصر الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، ففى يوليو ١٩٧٧ ألقى محاضرة فى الموسم الثقافى للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعنوان: «نحو جماعة اقتصادية عربية: بحث فى العلاقات الاقتصادية العربية»، حدد فيها وضع العرب من العالم فقال:

«لا تجرى العلاقات الاقتصادية داخل الأقطار العربية وفيما بينها فى معزل عما يجرى فى الاقتصاد العالمى. إننا لا نبدأ من فراغ، طلقاء من كل ارتباط، أحرارًا من كل قيد. وكل جديد يقع على أرضنا ينعكس على علاقاتنا بغيرنا كما يتأثر بها، أو حتى قد ينشأ عنها. ولذلك فإن هذا الجديد لابد أن يتناول بالتعديل أو التطوير أو التغيير أو حتى التصفية أوضاعًا سابقة. لقد وحد النظام الرأسمالى الكرة الأرضية لأول مرة فى تاريخ البشرية. نشأ فى أوروبا وانتشر فيها كبقعة الزيت فى حين وثب إلى امتدادها الحضارى فى شمالى أمريكا ثم فى استراليا ونيوزيلندا. وسيطر على بقية أقطار الأرض اقتصاديًا وسياسيًا وحضاريًا، مستندًا قبل كل شىء إلى القوة العسكرية التى كان يغذيها باستمرار نماء القوة الاقتصادية والتقدم العلمى».

هكذا وضع إسماعيل صبرى عبد الله يده على الجذور المبكرة للعولمة من خلال انتشار النظام الرأسمالى. صحيح أنه أوضح أن العالم الرأسمالى أو الغربى

انقسم على نفسه على أساس اجتماعى وأيديولوجى عام ١٩١٧ عندما قامت الثورة الشيوعيـة فى روسيا، وتكرس هذا الانقسام فى أعقاب الحرب العـالمية الثانية حين تكونت مجـموعة الدول الاشتراكـية. ثم تفجرت حـركة التحرر الوطنى وتصـفية الاستعمار القديم وحصول شعوب آسيـا وأفريقيا والبحر الكاريبى على استقلالها، وأخـذت تناضل مـع بلدان أمـريكا اللاتينيـة من أجل مكانة أفـضـل فى النظام الاقتصادى العالمى. وهكذا أصبح العالم الذى وحـدته الرأسمالية فى مستهل القرن العشرين وبفعل هذا التوحيد ذاته، عوالم ثلاثة لكل منهـا مقوماته المتميزة اقتصاديًا واجتماعـيًا بل وحضاريًا فى معظم الأحـوال. وقد قال إسماعيل صبـرى عبد الله هذا الكلام من واقع رصـده لواقع السبعـينيات من القـرن الماضى، لكن تحليله فى بدء محاضرته فى يوليو ١٩٧٧ عن توحيـد النظام الرأسمالى للكرة الأرضية لأول مرة فى تاريخ البشـرية كان يحمل فى طياته حسًـا تنبؤيًا عجيبًـا لأن ما جرى منذ مطلع التسعينيـات كان نسخة جديدة من توحيد النظام الرأسـمالى للكرة الأرضية، لأنه النظام الذى واكب العولمة الاقتصادية ومنحها قوة دفعها المتجددة.

ويدعم إسماعـيل صبرى عبـد الله حسه التنبؤى بتـحليل ضاف يقنن نظرية للتنمـية العـربية، كـان يمكن أن تنطلق بالمنطـقة العـربية إلى آفـاق القرن الحـادى والعشرين لتقف فى صفوف الدول المتقدمة، لكن لا حياة لمن تنادى. يقول :

«لقد كان الفكر السـائد الوافد علينا من الغرب إلى ما قـبل عشر سنوات أو يزيد يوحد بين مـفهوم التنـمية وفكرة النمـو الاقتصـادى. وكان يقدم لهـذا النمو منهجًا وحيدًا، لا فكاك منه، هو النمط التاريخى للنمو فى الدول الغربية، وكانت غايته المعلنة «سد الهوة» بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، أى أن تصبح الأخيرة صورة ولو باهتـة، من الأولى. وكان أبسط وأكـمل تعبـير عن هذا الفكر كـتاب والت رسـتو «مـراحل النمـو الاقتـصادى» الذى لا يعـادل ذيوعـه إلا فجـاجتـه التحليليـة. ولكن تعثـر التنمية فى بلدان العـالم الثالث وما صـاحب القليل الذى تحقق من نمو اقتصادى من آثار سلبيـة، واتساع «الهوة» المستمر كل ذلك دفع الفكر التنمـوى الحـديث إلى مراجـعـة شـاملة لكل مـا كان حـتى الأمس القـريب من

المسلمات. لقد تبين مثلاً أن محاولة محاكاة النمط التاريخي لنمو الغرب من المحال، لأن الظروف التاريخية المواتية التى تحقق فيها هذا النمو الضخم لا يمكن تكرارها، لا يمكن أن تصطنعها اصطناعًا (السبق فى الصناعة، السيطرة الكاملة على موارد العالم كله وأسواقه جميعًا، الاستغلال الزائد للقوى العاملة، تصدير فائض العمالة للاستيلاء على أراضى شعوب أخرى.. إلخ). كما نبهت كتابات مفكرى الغرب المعاصرين إلى سلبيات حضارة أعلت من شأن الاستهلاك المادى المبدد، فهددت البيئة الطبيعية ولم تسعد الإنسان. كما تبين من التحليل العلمى الشامل إن ما سمى بتجارب التنمية الناجحة فى عدد محدود من بلدان العالم الثالث إنما هو فى حقيقته تعميق للتخلف بمعناه الحقيقى. فالتخلف ليس مجرد تأخر زمنى من أفراد ركب يسير كله فى طريق واحد، وإنما التخلف فى حقيقته تنمية معوجة متوجهة فى الأساس نحو الخارج، لا تشمل المجتمع كله بخيرها، وتطمس شخصيته الحضارية بدل أن تؤكدها. ومن ثم استقر الفكر التنموى الحديث على أن التنمية عملية حضارية شاملة، يشكل النمو الاقتصادى أحد مقوماتها التى لا غنى عنها، ولكنه ليس بحال العنصر الوحيد، كما إنه لا يطرد إذا تخلفت العناصر الأخرى. وترتب على هذا المفهوم الجديد والواسع للتنمية، رفض فكرة أن لها نموذجًا وحيدًا أو عددًا محدودًا من النماذج المتكاملة نظريًا، والتى يتعين الاختيار بينها. وإنما على العكس من ذلك، يتعين على كل بلد أو مجموعة من البلدان ذات الحضارة المشتركة أن ترسم لنفسها صورة واضحة المعالم للحياة التى تريد أن تحياها شعوبها فى مدى زمنى منظور. وعندئذ لابد أن تقوم التنمية على سياسة الاعتماد على النفس لاستثمار طاقات كل أفراد المجتمع، وأن تتجه نحو إشباع حاجاتهم الأساسية، وتأكيد الشخصية الحضارية المتميزة. هكذا أصبحت التنمية «مشروع إقامة مجتمع أفضل لأبنائه فى ضوء قيمهم الحضارية» وغدا التقدم لا يعنى تقليد الغرب، وإنما يعنى قدرة المجتمع على التجدد، أى تجديد نفسه».

وهكذا كشف إسماعيل صبرى عبد الله فى محاضرته عام ١٩٧٧ المنهج الإنسانى الحقيقى الذى يجب أن تتبعه العولمة الاقتصادية، قبل أن تصبح تيارًا يجتاح العالم أجمع ويكاد يغرقه بين طياته، نتيجة لمحاولات أمريكا لتحويله إلى

نموذج أمريكى شبه مقدس ويتحتم على الجميع أن يحاكوه بلا جدل أو تفكير. إن العولمة بصفة عامة نتيجة طبيعية لمجموعة من التطورات العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والحضارية والإدارية والأمنية والمستقبلية، وليست طفرة صنعتها أمريكا، لكنها كعادتها سارعت لركوب أمواجها وتوجيه تياراتها لصالحها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، ولذلك فإن العولمة فى نظرها مجرد أمركة من نوع جديد، أى نموذج أو نمط يستفيد من المعطيات الجديدة ويتخذ منها قوة دفع نحو أهداف عاجلة وآجلة، تكتيكية واستراتيجية. ولذلك فإن تحذير إسماعيل صبرى عبد الله المبكر من محاولة محاكاة العرب للنمط الأمريكى أو الغربى للنمو، ينطبق على الوضع العربى الآن، فى مطلع القرن الحادى والعشرين أكثر من انطباقه عليه فى سبعينيات القرن الماضى.. وإذا كان على العرب أن يحاكوا أمريكا، فعليهم بالاستفادة بمعطيات العولمة ومستجداتها لحسابهم الوطنى والقومى، فالعولمة تيار رهن إشارة من يعرف أسراره وخباياه ويجيد تحويل مساره لصالحه، ومن حق أى شعب أن يستغله لصالحه كما تفعل أمريكا تمامًا، فهو ليس حكرًا عليها، لكنه يمكن أن يصبح كذلك إذا ظنت الشعوب الأخرى أن العولمة هى محاكاة لأمريكا. وعلى الرغم من أن إسماعيل صبرى عبد الله لم يكن يتكلم عن العولمة التى لم تكن قد عرفت بعد، إلا أنه يركز على مفهوم حضارى مرتبط بجوهر عملية التطور والتنمية وليس بمجرد ظروف طارئة وعابرة، وهو جوهر العولمة الإنسانية الحقيقية، ولذلك يستشهد بمقولة للمفكر الفرنسى المعاصر جاك بيرك، تعتبر آلية علمية ومنهجية واستراتيجية يجب أن يحرص عليها العرب:

«وفى هذا يقول المفكر الفرنسى جاك بيرك إن قضية العرب فى النصف الثانى من القرن العشرين هى قضية «الأصالة والتجدد». أى الاحتفاظ بالأصالة مع إحداث التجديد. والسؤال الذى يجب أن يطرحه كل قطر عربى، والأقطار العربية فى مجموعها، ونحن نسعى إلى التنمية والتقدم والتحديث هو بالتالى: ما هى صورة المجتمع التى نريدها لأنفسنا فى نهاية الأمر؟ هل نريد مسخًا من المجتمع الغربى يركز على مظاهر الاستهلاك المادى وتجذبه السلبيات السلوكية أكثر مما يحركه الجانب العلمى والعقلانى؟ وتتضخم فيه جيوب الفقر التى يعرفها الغرب

تضخمًا سرطانيًا؟ أم نريد مجتمعًا عربيًا قد استرد الحيوية وطاقة التجديد وكفاءته فى اختيار ما يفيد مما أبدعه الآخرون، وقدرته الذاتية على الإبداع؟..

«وبعد الإجابة عن هذا السؤال فقط يمكن تصور استراتيجية شاملة تنقلنا من أوضاعنا الراهنة إلى الوضع المنشود. فالتنمية ليست عملية تلقائية ولا عشوائية وليس من الصحيح أن كل مشروع إنمائى مفيد للمجتمع فى نهاية الأمر حتى ولو كان في ذاته مربحًا. ومشروعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات ليست خيراً فى ذاتها، ولذا لابد من حساب دقيق لآثارها الاجتماعية والسياسية والحضارية بما تولد من أنماط استهلاك وأساليب عيش، وما تحمله من قيم اجتماعية وحضارية، وما تنسجه من وشائج داخلية أو قومية أو دولية، بل إن التكنولوجيا فى ذاتها ليست محايدة. حقًا إن حقائق العلم واحدة بالنسبة للكافة، ولكن التكنولوجيا هى استخدام مجتمع معين لتلك الحقائق لحل مشكلات معينة يصادفها مستثمرًا الموارد المتاحة له ومستلهمًا القيم التى يؤمن بها. ونقل التكنولوجيا كما هى دون تمييز أو تطويع أو تطوير ينقل معها بالضرورة بعض القيم والعادات وأنماط السلوك».

ويتعرض إسماعيل صبرى عبد الله بمنهج علمى صريح ومباشر لقضية التكامل الاقتصادى العربى، فيوضح أنه ليس هناك فى لغة الاقتصاديين العربية لفظ أدعى للبس من لفظ التكامل، فأول ما يتبادر إلى ذهن المواطن العادى حين يسمعه هو أن تكمل الأقطار العربية بعضها بعضًا، لكن هذا المفهوم يعنى أن الدول العربية تملك فى مجموعها كل مقومات التنمية من بشر وموارد طبيعية ومالية وإن تفاوت توزيعها بين تلك الدول تفاوتًا عظيمًا. وهذا صحيح إلى حد كبير، لكنه مرتهن بالحدود والحواجز التى تفصل بين البلاد العربية وتحول دون انتقال عناصر الإنتاج فيما بينها حتى تتحقق تنمية سريعة ومطردة. وبالإضافة إلى هذه الحدود والحواجز، هناك العلاقات والروابط والاعتبارات الخارجية للدول العربية، ومقتضيات السياسة والسيادة التى تثير حساسيات عربية شائكة فى معظم المواقف. والأخطر من ذلك أن التكامل بهذا المفهوم لن يؤدى إلا إلى زيادة غنى الغنى وفقر الفقير. ذلك أن آليات السوق تؤدى دائمًا إلى الاستقطاب فى مراكز النمو، أو ما يسمى النمو غير المتكافئ، وأيضًا فى عائد النمو الذى يشكل فى هذه الحالة تفاوتًا

شديدًا فى الدخول. وإذا كانت المجتمعات الرأسمالية بآلياتها الفعالة قد نجحت فى الحد من تلك الآثار السلبية، فإن ذلك يرجع إلى الدور النشيط للحكومات التى تتحكم فى النمو غير المتكافئ بين الأقاليم من خلال توجيه المشروعات الجديدة نحو تلك التى استبعدتها حركة الاستقطاب التلقائية. فإذا كانت آليات السوق يمكن أن تكون عشوائية، فإن العقل الإنسانى كفيل بكبح جماحها وترويضها لصالح كل الأطراف المعنية. والولايات المتحدة التى تتزعم الآن حركة حرية السوق بلا حدود أو ضوابط تحت شعارات العولمة الاقتصادية، قد عملت بشكل منظم على تشجيع إقامة الصناعات الحديثة، خاصة تلك التى تعتمد على مساعدات من الحكومة أو على عقود معها، فى الغرب ثم الجنوب بعد أن وجدت أن ثقل النمو الاقتصادى الأمريكى فى الشمال الشرقى. كما أنشأت السوق الأوروبية المشتركة صندوقًا خاصًا لتمويل التنمية الإقليمية. ومن الواضح أن الدول أو البلاد العربية لا تملك هذه القدرات التنظيمية أو الإدارية، وبالتالى فإن تفكيرها فى مشروعات مماثلة هو من باب التمنى.

إن أية إطلالة الآن على العقود السابقة التى مرت بها المنطقة، توضح مظاهر الإهدار الضخم والمتواصل لموارد عربية كبيرة، دون تحقيق تنمية سليمة بالمفهوم العلمى للمصطلح. فقد تعلقت الآمال القومية بهذه الموارد فى إدخال تغييرات إيجابية فى بنية المجتمعات العربية من جهة، ومنع استمرار هجرة العقول ونزيف الثروات أو هروبها إلى الخارج من جهة أخرى. لكن يبدو أن المنطلقات التى بنيت عليها خطط التنمية لم تكن على أساس علمى أو واقعى، بدليل النتائج الهزيلة أو السلبية التى تحققت فى جميع الدول العربية، وبرغم تحذير كثير من الخبراء والاقتصاديين العرب من مخاطر الاستمرار فى تطبيق هذه الخطط التنموية الفاشلة، ودعوتهم إلى التخلى عن بعضها، وإصلاح البعض الآخر أو تغيير الكثير من جوانبها وتناقضاتها، فإنها ظلت مطبقة بكل هياكلها وآلياتها التى لم توفر العدالة فى توزيع الثروة والدخل وتكافؤ الفرص سواء على مستوى الأفراد أو مستوى الجماعات والمناطق والطبقات الاجتماعية فى معظم الدول العربية. وفى الوقت نفسه، اعتور التطبيق المشوه لخطط التنمية غياب المشاركة الشعبية، وتفشى الكثير من الممارسات غير الديمقراطية، وانتشار الأمراض الاجتماعية، وتدهور نظام القيم والسلوك الفردى.

كل هذه السلبيات تثير الشكوك والتساؤلات عن قدرة الأنظمة العربية على توليد خطط تنموية جديدة تحصن المجتمعات العربية من مثالب الخطط السابقة وعيوبها، وتفسح المجال أمام المبادرات الاقتصادية الفردية بحيث تمكنها من المشاركة فى التنمية الشاملة، وتجعل معيار الكفاءة والأداء الجيد مقياسًا لعمل القطاع العام عن طريق الشفافية، والمساءلة، والحفاظ على المال العام، ومعاقبة الفاسدين والمفسدين. ذلك أن الخطط التى ثبت فشلها وعقمها لم تكن خططًا علمية وواعية بمعنى الكلمة، بل كانت نتيجة لتطورات وطفرات واردة من خارج المنطقة العربية مثل مرحلة الطفرة النفطية التى امتدت لسنوات قليلة ما بين نهاية عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠، بسبب الارتفاع الكبير فى أسعار النفط بعد حرب اكتوبر، والذى أدى إلى توافر فائض ضخم للدول العربية قدر بعشرات المليارات من الدولارات سنويًا، وقد تم توجيه القسم الأكبر منه نحو الأسواق المالية العالمية، وبصفة خاصة البنوك النفطية العربية خلال فترة زمنية قصيرة، وبسرعة نادرة فى معدل النمو. وبرغم مرحلة الانكماش الممتدة منذ اندلاع حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٩١ حتى أوائل عام ٢٠٠٥، فإنه مع انتصاف هذا العام حصلت طفرة غير

منتجة فى الغالب، والعودة إلى سياسة المقايضة التى عرفتها العصور القديمة فى شكل الاعتماد على تبادل السلع التجارية، انطلاقا من وفرة المواد الخام، وفى مقدمتها النفط والغاز وبعض المعادن، مثل برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذى وضعه صدام حسين بعد نكسته فى حرب الخليج التى شهدت اندحاره فى الكويت، برغم أن العراق كان من أوفر الدول العربية انتاجًا للغذاء. وبصفة عامة، كانت المنطقة العربية أكثر منطقة فى العالم استهلاكًا لطاقاتها ومواردها الطبيعية. وأدى ذلك فى كثير من الدول إلى استنزاف حاد فى الاحتياطى الاستراتيجى لسلع مهمة جدًا يتزايد دورها باستمرار فى الاقتصاد العالمى.

ولم تشهد المنطقة العربية ظهور أى تكتل اقتصادى قادر على المنافسة الحقيقية. كما تضخمت المديونية الخارجية للدول العربية، وشهدت مرحلة الانكماش التى استمرت حوالى خمسة عشر عامًا، تحول بعض الدول العربية المنتجة للنفط إلى دول مدينة بعد أن كانت دولاً دائنة، فى مرحلة الطفرة النفطية. ومن الواضح أن الخسائر كانت حادة ومدمرة لدرجة أن الطفرة الجديدة التى اجتاحت أسواق النفط ورفعت الأسعار إلى أرقام فلكية، لم تتمكن من احتوائها وإن كانت قد خففت من حدتها. وكانت التنمية السريعة لقطاعات الخدمات والبناء على حساب نمو القطاعات المنتجة، وبصفة خاصة قطاعى الزراعة والصناعة مما أنذر بمخاطر كبيرة. كما شهدت مرحلة الانكماش الاقتصادى إهدارًا ماليًا واقتصاديًا بل وتخريبًا بمقاييس مذهلة لم يسبق لها مثيل لأنها بلغت حد الجنون الصريح الذى تمثل فى التسلح والإنفاق العسكرى العبثى والتورط فى حروب إقليمية مدمّرة ومديدة، جعلت العالم أجمع يتابع فى ذهول حرب العراق مع إيران لمدة ثمانى سنوات، ثم غزو الكويت ليسجل التاريخ لأول مرة حربًا عربية/ عربية. وبصرف النظر عن الجانب العسكرى بكل تداعياته المأسوية الخطيرة، فإن الجانب الاقتصادى والمالى لم يقل عنه مأسوية، لأنه لم يكن مقصورًا على العراق فحسب، بل امتد ليشمل المنطقة العربية بأسرها، خاصة فى الحرب مع إيران إذ نجح نظام صدام حسين فى استدراج الدول العربية لتمويل الحرب من منطلق أنها ضد الفرس، بما يعنى أن أى تقاعس من الدول الغنية أو النفطية على وجه

الخصوص، هو خيانة صريحة للعروبة. وأدى هذا النزيف المالى إلى مزيد من الانكماش الاقتصادى الذى طحن المنطقة العربية بأسرها.

وكان الأثر السيكولوجى الخطير لغزو العراق للكويت، أن فقد العرب الثقة تمامًا فى كل ما هو عربى، ولم يعد هناك فرق بين العلاقات العربية/العربية، والعلاقات العربية/الإسرائيلية. ومن هنا كان اعتماد الدول العربية النفطية، خاصة الخليجية على قوى بشرية، معظمها غير محلى وغير عربى، مما نتج عنه مأزق شائك تعيشه الآن تلك الدول وهو مأزق الهوية الوطنية والقومية، والبحث القلق عن حلول عملية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التى ترتبت على هذا المأزق فى مختلف المجالات. فقد دخلت المنطقة العربية مرحلة من التفكيك الذى أحالها إلى جزر منعزلة بأمواج الضغينة والكراهية والحقد والخوف والتوجس والشك والحيرة والضياع، وهذه المرحلة نذير بمرحلة أشد مأسوية وبؤسًا، تدخل بالمنطقة مرحلة من التفتيت الذى يحيلها إلى أشلاء متناثرة بعد أن كانت تتباهى بأنها تملك كل مقومات الوحدة القومية. وإذا كانت التيارات والصراعات والأطماع والتناقضات السياسية قد دمرت المنطقة، فإن الفرصة لا تزال سانحة فى الخروج من الهوة التى سقطت فيها، إذا أفاق القادة والشعوب من الغيبوبة الاقتصادية التى أفسحت المجال لكل عوامل الصراع السياسى الذى أشاع التدمير والخراب فى كل أرجائها.

إن اليقظة الاقتصادية أصبحت الحبل الوحيد الذى يمكن أن يتعلق به كل العرب حتى لا يغرقوا فى محيط متلاطم الأمواج والأعاصير ولا قرار له، فهى بحق فرصتهم الأخيرة. وتتمثل فى بناء خطط تنموية جديدة تنطلق من تطوير القوى والطاقات الذاتية العربية، وتوظيف الإمكانات والموارد بمنهج علمى وأسلوب عقلانى، فى إطار استراتيجية تدريجية ومدروسة لمجالات التكامل الاقتصادى العربى، والتفاعل الإيجابى مع العولمة من منطلق التكيف وليس التبعية، وتوطين العلوم والتكنولوجيا العصرية، وليس الاكتفاء بنقلها أو استيرادها، خاصة بعد أن أسفرت الدروس المستفادة من عشرات مسار التنمية العربية عن حزمة خطيرة من القضايا والمعوقات لابد أن تطرح على مائدة التحليل والتفسير والتفكيك لتجنب كل الأخطاء والسلبيات التى يمكن أن تدمر مرة أخرى محاولات البحث العلمى

والعملى عن صيغة مستقبلية لتنمية المنطقة العربية التى لم تحقق فى الربع الأخير من القرن العشرين، النتائج المرجوة منها لأسباب داخلية وخارجية، إقليمية ودولية.

من هذه الأسباب المتغيرات البنيوية والهيكلية الجذرية التى شهدتها الدول العربية فى مختلف المجالات بطول النصف الثانى من القرن العشرين. فمثلاً كانت البداوة هى نمط الأغلبية الساحقة من دول الخليج العربى بصفة خاصة، وفى كثير من الدول العربية الأخرى بصفة عامة، حتى أواسط القرن العشرين حين بدأت فى التآكل الذى استمر حتى انحسرت بشكل حاد فى نهاية ذلك القرن. وقد ترتب على ظاهرة التمدين انقلابات جذرية فى كثير من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فارتفعت معدلات النسل بشكل واضح، قابلها انخفاض حاد فى معدلات الوفيات، وذلك بسبب ارتفاع المستوى الاقتصادى الذى أدى إلى تحسن كبير فى الإسكان، والصحة، وطرق الوقاية الجماعية. وأصبحت الدولة قادرة على محاربة الأوبئة المعدية التى كانت تفتك بأعداد كبيرة من السكان فى مراحل سابقة. ومع وفرة القوى الشابة وارتفاع معدلات الخصوبة، بلغت معدلات النمو السكانى فى بعض الدول العربية نسبة عالية تكاد تقترب من النسبة التى تعانى منها مصر والتى فشلت كل الجهود والمحاولات فى كبح جماحها حتى أصبحت نموذجًا لما يطلق عليه «الانفجار السكانى».

ونتيجة لسوء توزيع الثروة والموارد الوطنية القومية بمختلف أشكالها، تسببت ظاهرة التمدن السريع والشكلى إلى حد كبير، فى أزمة حادة تعانى من نتائجها السلبية معظم الدول العربية فى مدنها التى انتشرت فى أحيائها المهمشة كل مظاهر الفقر والبؤس مثل الأكواخ وبيوت الصفيح، وتدنى أو انعدام كل أنواع الإسكان الصحى، وتحولها إلى بؤر للفساد والدعارة، وبيئة خصبة لتفريخ بشر ناقمين ومعادين للدولة المركزية التى وجدت نفسها تحت وطأة حراك داخلى مضاد لها سواء بأسلوب مباشر أو غير ذلك، ولا تستطيع إيقافه، مثل التهجير القسرى نتيجة الحروب العربية/الإسرائيلية، أو الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والمذهبية والسياسية فى بعض الدول العربية. وكانت الإيجابيات الاقتصادية التى ترتبت على بعض تجارب التنمية العربية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، قد تزامنت مع

انتشـار الأمراض الاجـتماعـية التى نجسمت عنها، مما هدد بأزمـات حادة فى المدى المنظور، وفى مقدمتها: سوء توزيع الدخل القومى، واتساع الهوة أو الهاوية بين من يملكون ومن لا يملكون، وسيطرة ظواهر الفقر، والبطالة، وتخـريب البيئة، وانتشار الجريمة بنسب غير مسبوقة، وارتـفاع نسب الانتحار، ورواج المخدرات، مع الاعتماد الكبير على العمـالة الوافدة من خارج الدول العربية وغيـر ذلك من العوامل الهدامة التى تكشفت فى المـدى المنظور. أما فى المدى غيـر المنظور فمن الطبيـعى أن تتوالد هذه العوامل وتتفرع وتتشعب، لأن كل ظاهرة لابد أن تلد أخرى من نوعها وجنسها وبنسب أكبر وأخطر، خاصة إذا كانت السلطات المعنية عاجزة عن التصدى لها.

ولابد من التـقرير بأن مـعظم ما جرى من نمـو اقتصـادى في بعض الدول العربية، كـان نتيجة للارتفاع الكبـير فى عائدات النفط، ولم يكن نتيجـة للجهود العقلية والعلميـة والتكنولوجية والحضارية والسياسـية التى بذلها أبناء هده الدول. ولذلك فهو أقـرب للنمو الاقتصادى الذى كـان نتيجة لطفرات مـالية غير متـوقعة نتيجـة للأمواج المتلاطمة التى تتـلاعب بأسواق النفط،منه إلى التنمية الاقـتصادية التى تعتبر الإنسان عملتها الصعبة الحقيقية. وقد امتد تأثير هذا النمو الاقتصادى إلى الدول غـير النفطيـة من خلال العـمالة الـواردة منها والتى ترسل مـدخراتهـا إلى بلادها، وكذلك المشروعات الصنـاعية والتكنولوجية والهندسية المشـتركة؛ وخلال سنوات قصيرة بلغ معدل دخل الفرد فى بعض الدول النفطية رقمًا عاليًا، لم يبلغه فى بعض الدول الصناعـية الغنيـة، لكنه ظل رهن ما يجـود به باطن الأرض وما يجرى فى أسواق النفط من تـقلبات ومفاجآت. ولعل من أوضح إيجـابيات وفرة الدخول المالية أنهـا أتاحت فرصة وضع سياسات وبرامج جعـلت معظم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية شبه مجانية أو مجانية بالكامل.

وعندما تبنت مـصر الاتجاهات الاشتراكـية فى مطلع ستينيـات القرن الماضى، تبعتـها دول عربية كثـيرة على المسار نفسه بحكـم تأثرها المباشر أو غير المبـاشر بها، فأقامت مـعظم هذه الدول خطط التنمية فيهـا بالاعتماد على القطاع العام وتدعـيمه وتوسيعه، فى حين أهملت القطاع الخاص وكأنه قطاع أجنبى لا علاقة للدولة به، أو كأن هناك تناقضًا أو تعارضًا بين القطاعين، فى حين أن كلا منهما يلعب دورًا مكملاً

للآخر كما يحـدث فى الدول المتقدمة. وكانت نتيجـة هذا التعارض أن انفرد القطاع العام بالساحة الاقتصادية لكى يصول فيـها ويجول دون أية منافسة تدفعه إلى الارتقاء بمستوى إنتاجـه، بل إن الحكومة كانت تغطى خسائره من ميزانيتـها حتى لا يقال إن التجربة الاشـتراكية قد فشلت على أرضـها. ومن الواضح أن المشكلات ثم الأزمات الاقتـصادية التى توالت قـد أنهكت البنية الاقـتصادية وأدخلتـها فى طرق مـسدودة وحلقات مـفرغة ومـتاهات جانبيـة ونوبات من النزيف المتواصل. والظاهرة الغـريبة الجديرة بالتـسجيل أو التـحليل أن أحدًا من القادة أو السـاسة لم يبذل أى جـهد فى مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة حيث لا يوجد نفط يكفى للخروج منها لأنها دول غير نفطية. فقد كان القطاع العام بمثابة الصنم الذى لا يتجاسر أحد على المساس به، ولم يعد هناك أمل فى تغـيير المسار إلا بحدوث تطورات عـميقة تثبت عـقم التجربة الاقتصادية التى رفعت أعلام الاشتراكية المستوردة من دول المعسكر الشرقى، ظنًا منها أنها النوع الوحيد من الاشتراكـية، فى حين أن دول المعسكر الغربى الديمقراطى تمزج التوجهات الاشتراكية بالتيـارات الرأسمالية. يكفى أن بريطانيا كانت من البلاد الرائدة سواء فى مجال الديمقراطيـة أو الاشتراكية، فليست العبرة بالرأسماليـة أو بالاشتراكية فى حد ذاتها، ولكن بمدى توظيف أى منهما فى الارتقاء بالمجتمع والإنسان.

وكانت التطورات السياسية المحلية والإقليمية بل والعالمية التى أعقبت الحرب العربية/الإسرائيلية فى اكـتوبر ١٩٧٣، بمثابة أول خلخلة للأساس الراسخ للقطاع العام، خاصـة بعد التباعـد الذى وقع بين الاتحاد السوفـيتى ومصر والذى أعـقبه تقارب تدريجى مع الولايات المتـحدة. وبالفعل أسـفرت حرب أكتـوبر عن إعادة النظر فى هذه السياسة الاقتصادية من جانب مـصر ومعها دول عربية أخرى. وبدأ تطوير القطاع العام حتى تتلاءم وظيفته بقـدر الإمكان مع احتياجات السوق المحلية على أقل تقديـر، لكن الأمر لم يصل إلى حد الخـصخـصة إلا مع انهيـار الاتحاد السوفـيتى السـابق ومعه كـتلة الدول الاشتراكـية فى عـام ١٩٨٩، حين برز اتجاه تنموى فى الدول العربيـة يُصرح بضرورة التخلى عن الكثير من مـؤسسات القطاع العام كتـأكيد مادى ملموس على فـشل النظام الاشتراكى المتأثر بالنمط السوفـيتى الذى دفن تحت ركـام دولته. كـما يلقى هذا الاتجـاه التنموى الضـوء على الدول

الأوروبية التى تتداول السلطة فيها الحكومات الاشتراكية، لكنها تشجع القطاع الخاص بنفس قدر تشجيعها للقطاع العام، لأنهما الساقان اللتان يسير بهما الاقتصاد القومى، وخاصة أن نظام الخصخصة لا يعنى تخلى الدولة نهائيا عن القطاع العام وبيعه بأى ثمن للقطاع الخاص، حتى لا يستغل المواطنين دون رقابة صارمة من قبل الدولة. إن سياسة التخلى عن القطاع العام بأى ثمن هى جزء من مناخ عالمى خلقته القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة، وشحنته بأثقال وضغوط أيديولوجية وسياسية لإجبار الدول المستهدفة على هدم قطاع حيوى فى بنيتها الاقتصادية، لتدور بعد ذلك فى فلكها بلا حول أو قوة أو وزن.

وسياسة تشجيع القطاع الخاص لكى يلعب دورًا متزايدًا فى التنمية العربية الشاملة، لا تعنى التخلى نهائيًا عن دور الدولة الذى يمكن أن نلمسه فى أشد الدول حماسًا بل وتعصبًا للقطاع الخاص والتجارة الحرة، إذ إن من يدرس البنية التحتية للاقتصاد الأمريكى، لابد أن يلمس أصابع الإدارة الأمريكية فى مسارات أو هياكل القطاع الخاص، خاصة فيما يتصل بالشركات العملاقة ذات الفروع والشبكات، سواء تلك التى تغطى أمريكا أو تمتد لتنتشر فى العالم أجمع. ونظام الضرائب الحديدى الذى تمسك الإدارة الأمريكية بزمامه خير كابح لشطحات القطاع الخاص عندما يتخيل نفسه منطلقًا بلا حدود ومحطمًا جدران البنية الاقتصادية القومية. وحكاية الرئيس جون كينيدى مع شركات الصلب عندما تصدى بحزم لمحاولاتها رفع الأسعار، كانت آخر معركة اقتصادية داخلية خاضها كرئيس للبلاد، لأنه اغتيل بعدها، ولا تزال الشبهات تحوم حول امبراطورية صناعة الصلب التى كان من مصلحتها التخلص منه. فإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية، فإنه من باب أولى لابد أن يطبق على المنطقة العربية المتواضعة والهزيلة التى إذا تركت تحت رحمة القطام الخاص بلا ضوابط أو روابط، فإنها يمكن أن تتحول إلى مهد لغسل الأموال وتجارة الممنوعات وعصابات الفساد والإجرام والتهريب. فما أسهل التحالف بين رجال الثروة ورجال السلطة، إذ يسعى الأولون إلى التحكم فى مسارات السياسة لصالحهم، فى حين يلهث الآخرون إلى الحصول على أكبر نصيب من الثروة، حتى إذا وجدوا أنفسهم خارج السلطة، فإنهم

ينعمون العمر كله بالغنائم التى حصلوا عليها. ولذلك يشكل التحالف بين السلطة والثروة، المنبع الذى تتدفق منه الرشاوى والعمولات والأموال المغسولة بلا حدود.

وتتمثل خطورة التنمية الاقتصادية فى أنها تنطوى على كل أنواع التنمية: الثقافية والحضارية والسياسية والاجتماعية والعلمية والإعلامية والأمنية والأخلاقية والإدارية والتربوية والتعليمية. وأى فساد يطرأ عليها، يسرى على الفور فى كل أنواع التنمية الأخرى. ومن هنا كانت الحاجة الملحة للمنطقة العربية لإقامة التوازن بين القطاعين العام والخاص لكى يلعبا دوراً متكاملاً لا متناقضًا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية الشاملة. وحتى لو حدث بينهما تنافس فى مجالات معينة، فإنه لابد أن يكون فى صالح المستهلك العربى. ذلك أن احتكار قطاع اقتصادى معين للسوق بصفة عامة، من شأنه أن يجعلها أرضًا مباحة لكل المغامرين والمتلاعبين بمصائر العاملين فيها.

وإذا كانت هناك مخاوف عديدة من سلبيات القطاع الخاص وكذلك القطاع العام على التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية، فإن هذه المخاوف تشتد وتتضاعف من شطحات الحكومات العربية، وخاصة أن بعضها له تاريخ طويل ومأسوى ومدمر فى هذه المتاهة. وللتدليل على ذلك، يكفى ذكر إهدار الموارد الحيوية الاقتصادية فى مجال الإنفاق العسكرى المفرط الذى يعد من أخطر المعوقات الأساسية للتنمية العربية طوال النصف الثانى من القرن العشرين، وعلى وجه التحديد بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وما ترتب عليها من حروب لاحقة لم تشهد انتصارًا واحدًا للعرب سوى الانتصار المصرى فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ . لكن الحرب مع اسرائيل كانت الحجة التى تذرعت بها الحكومات العربية لإهدار أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية فى مجال الانفاق العسكرى، ولو ترتب على هذا الإهدار حسم لهذا الصراع المزمن لصالح القضية الفلسطينية،لكان خيرًا وبركة. لكن الأمور عبر نصف قرن، كانت تسير من سيىء إلى أسوأ، لأن سلاح العرب كان الشعارات والشتائم والصرخات المتشنجة فى حين كان سلاح اسرائيل الطائرات والصواريخ والمخابرات المتغلغلة فى المناطق الملتهبة على وجه الخصوص. وبرغم أن سلاح الأجهزة الإعلامية كان السلاح المريح والمفضل عند العرب، إلا أن المنطقة

العربية كانت فى مقدمة أسـواق تجارة السلاح فى العالم. ويتصور المرء أن الحروب العربية/ الإسرائيلية لابد أن تكون قد اسـتهلكت هذه الأكوام المكدسة من السلاح، لكن العراق بصـفته أكبـر مستورد للسـلاح لم يمس إسرائيل بطلقة واحـدة بعد أن دمرت المفـاعل النووى العراقـى وجعلته أثرًا بـعد عين. ولـم يرسل صـدام حسين صواريخه لضرب اسرائيل إلا فى أثناء الحصار الذى فرضته قوات التحالف الدولى على القـوات العراقـية فى أثناء غـزوها للكويت، ظنًا منه أن فى الإمكان تحـريك العرب ضد اسرائيل وأمـريكا. لكن العبث العربى كالعادة يبلغ قمتـه عندما تفاجأ اسرائيل بأن مقدمـة الصواريخ العراقية كانت حاملـة لأحجار من تلك التى كانت القبائل العربيـة تستخدمها فى حروبهـا الجاهلية. أى إن كل المليارات التى أهدرت على شراء أحدث الأسلحة، كانت نزيفًا مـاليًا واقتصاديًا بلا حد وبلا هدف، ولم يستفد منه سوى مصانع السلاح وتجاره ووسطائه والفائزين بالعمولات والرشاوى، ونظرًا لأن الجزاء من جنس العمل، ونظرًا لأن العـبث لابد له من نهاية خاصة إذا بلغ حد الجنون، ونظرًا لأن الفساد يحمل فى طياته عوامل فنائه، فإن كيان العراق بأسره انهـار على رأس ساكنيه، حكامًـا كانوا أو محكومين، مع الغـزو الأمريكى البريطانـى الذى جعل منه أشلاءً مـتناثرة، وبؤرة لتصـدير الصراعـات إلى أرجاء المنطقـة العـربيـة، وحلـت الصـراعـات العـربيـة/ العـربيـة مـحل الصـراعـات العربية/ الإسرائيلية. ولا شك أن إهدار المليـارات أدى إلى انتشار الفساد فى دوائر الحكومة والقطاع العام، وهو ما أدى بدوره إلى إهدار فـرص التنمية بكل أنواعها، وتدمير الركائز البنيوية والثقافية، والحضارية والفكرية والنفسية للمجتمعات العربية.

وبالإضافـة إلى هذا النزيف المستمر للـموارد المالية والاقتـصادية، لم ينجح العرب طوال النصف الثانى مـن القرن العشرين فى إقامـة مؤسسات قوميـة عربية قادرة على التـخطيط الاستـراتيجى المتواصل للتكامـل الاقتصـادى العربى. وعلى الرغم من وجود كـثيـر من المؤسسات ذات الوظـيفة والاهتـمام القـومى العربى، كجـامعة الدول العـربية والمنظمـات الملحقة بهـا مثل مجـلس الوحدة الاقتـصادية العربيـة، والاتحادات المهنية العربيـة مثل اتحاد العـمال، فإن النتائج الإيجـابية التى ترتبت عليها تكاد تكون مـعدومة فى مجال التكامل الاقتـصادى. وقد بلورت هذا

لاتجاه نتائج القمــة العربية فى القاهرة عام ١٩٩٦، التى تضمــنت قراراتها الدعوة إلى إقامة منطقة تجــارية عربية حرة، وإجراء تخفيض جــمركى على السلع العربية بنســبة ١٠٪ سنويًا، لكن الأمــر - كالعادة العــربية - لم يتــجاوز حــدود الدعوة والنوايا الحسنة. فقــد بدأ التطبيق الرسمى لهذه الدعــوة منذ مطلع عام ١٩٩٨ بين عدد من الدول العربية، دون أن يؤدى إلى أى تغيير نوعى فى العلاقات الاقتصادية التكاملية بين الدول العربية.

وقد اســتمرت الغيــبوبة الاقتــصادية العربية مــنذ أن اعتمدت جــميع الدول العربية أنماطًا تنموية، تقوم بالدرجة الأولى على استغــلال الموارد الطبيعية استغلالاً مفرطًا حيثما وجدت، وذلك بهــدف تضخيم الموارد المالية التى كانت تستهلك فى مشروعات مظهــرية غير منتجة لمجرد الإيحاء بأن شكــل الحياة يتطور إلى الأفضل على وجه الأرض. وفى حال عدم توافر تلك الموارد كانت الدول العربية تلجأ إلى قروض خــارجية بفــوائد مرتفــعة، كان مــعظمها يصــرف لخدمــة الدين العام، مما أعجزها عن توليــد تنمية مستدامة فى أى مــجال. فقد نهضت التنميــة العربية على الاستغلال المكثف للمــوارد الطبيعية التى وقعت ضحــية نزيف دائم، بالإضافة إلى قصور مــعيب فى تطوير القوى البشــرية بدل تبديد المواد الخام التى تعــتبر من أهم الأرصدة بل والكنوز المحفوظة فى الخزائن الطــبيعية فى باطن الأرض، والتى ترتفع أسعارها تباعًا مع الزمن، فى حين أن الاستغلال الأمثل بل المفرط للقوى والطاقات البشــرية لا يؤدى إلى تبديدها أو اســتنزافهــا، بل على العكس يؤدى إلى المزيد من تطويرها كمًــا وكيفًــا، وتوسيع وتعمــيق ودعم وشحن إمكاناتهــا العقلية والعلمــية والثقافية والحضارية والاقتصادية والتكنولوجية والإدارية لبلوغ آفاق متجددة دائمًا.

وإذا كانت اليــابان قد رفعت فى أعــقاب هزيمتها فى الحــرب العالمية الثــانية شعار «الإنتاج أو الموت»، وها هى الآن تقف فى مقدمــة الدول الصناعية المتقدمة، لأنهــا أصرت على الشق الأول من الشــعار وجــعلته يســرى فى عروقــها مــسرى الدماء، فــلا يعقل أن يصر العــرب على الشق الثانى من الشعــار فى مطلع القرن الحادى والعــشرين بعد أن أصبح «الإنتــاج» شعار العــالم المتقدم أجمع، وســاحة المعركة الحــقيقية التى تدور فــيها رحى المعارك الحضارية التــى تنهض على المنافسة

الإيجابية المثمـرة المفيدة لكل الأطراف المعنية المتمكنة من قواعد اللعـبة الاقتصادية التى تعتبر الإنسان أداتها الرئيسية وعملتها الصعبة وثروتها الحقيقية، وليست مجرد الموارد الطبيعية المدفونة فى باطن الأرض، والتى ليست سوى مواد خام رهن إشارة هذا الإنسان. وليس من باب المبالغة القول بأن الإنسان العربى لا يقل فى القدرات والطاقـات عن نظيـره فى أية دولة أخـرى، إذا مـا حظى بنـفس الرعـاية والعناية والتنشئة على أسس علمية وعملية سليمة.

ولم يعد لـلعرب وسيلة لـلخروج من غيـبوبتـهم الاقتـصادية سوى آلـيتين متكاملتين لابد من توظيفهمـا ضمن استراتيجية تنموية قوميـة عامة. وتتمثل الآلية الأولى فى قـياس التنمـية على أسـاس الانتـعاش المسـتمـر فى قطاعات الإنتـاج الأساسـية كالزراعة، والصـناعة، والتجارة مع زيـادة واضحة فى حجم الخـدمات حتى يتحول الإنســان العربى إلى طاقة منتجة بمعنى الكلمة، بحيث يصـبح التركيز الأساسى عليه كمحور للانتاج، بدلاً من التركيز على استخراج المواد الخام كالنفط والغاز والمعادن وغيرها.

أما الآلية الأخـرى فتتمـثل فى قياس التنميـة على أساس التنمية المسـتدامة للمـوارد البشرية فـى جميع قطاعـات التأهيل، والـتدريب، والعمـل، والإنتاج، وتوظيف الإنسان المناسـب فى المكان المناسب، والبحث العلمى، والتكنولوجـيا، والعلوم العصرية. وقد دلت تجارب التنمية الناجحة فى دول العالم المتقدم على أن التعليم العصرى، والإعداد أو التدريب الجيد، والإدارة الحديثة، يعد من أهم أنواع الاستثمار الذى يجعل التنمية الاقتـصادية حقيقة مادية ملموسة على أرض الواقع. وليست هناك وسيلة أعظم من الاستثمـار البشرى لأن الإنسان هو وسيلة أية تنمية وغايتها فى الوقت نفسه.

★ ★ ★

الفصل التاسع

الغيبـوبة الأمنيــة

إن رصد سمات الـغيبوبة الأمنية العربيــة لا يحتاج إلى تمحيص وجهد كـبيرٍ، لأنهـا تكاد تكون واضــحــة كــالشمس، ذلــك أن القادة والــساســة المســئـولين عن استــراتيجيــات القوى المتربــصة بالمنطقة العــربية، يدرسون كل الــوقائع والتفـاصيل والتوقـعات والاحتمـالات بمنتهى اليقظة والدقـة، ويتناقشون ويتـبادلون الآراء بمنهج علمى وعملى متسق، ويضعون خططهم وبرامجهم سواء العاجلة أو الآجلة منها بكل تفاصيلها وأساليب تنفيذها، فى حين يبدو العرب فى غيبوبتهم وكأن لا شأن لهم بما يقال ويدور فى دهاليز الســياسة الأمريكية أو العالميــة، برغم أنه يدور حول الأوضاع السائدة والاحتــمالات المتوقعة بطول المنطقـة العربية وعرضها، ويـتناولها بالتحليل، والتشخيص، وطرح سبل التعامل والحل والعلاج ثم التنفيذ فى التوقيت الذى يحدده هؤلاء القادة والســاسة، من وجهة نظرهم، ومن زاوية مـصالحهم وأهدافهم بطبـيعة الأمر. وفى هذا يـقول عاطف الغـمرى فى مـقال له بجريدة «الأهــرام» بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣: «هذه المناقشة الكبرى فى أمريكا عن العرب والديمقراطية»:

«والمناقشات الســياســية عندهم ليست رفاهية، ولا هى مــجرد اختلاف آراء، لكنها بــطبيعــة النظام السياســى الأمريكى جزء أســاسى من طريقة صناعـة القرار السياسى، فمـا يقال فى مجالس ومراكز ومعاهد البــحث والفكر التى تضم النخبة فى الولايات المتــحــدة، هو تفــاعلات فكر، تتـبلور فى بدائل وخــطط، صالحـة للتطبيق، إذا لم يكن فـوراً، فليكن فى وقت ما فى المستقـبل حين تكون الظروف مهـيأة لــها. وطالما أخــذت مؤســسة الرئاســة فى واشنطن على اختــلاف العــهود

والرؤساء، ببعض من هذه الأفكار التى طرحت فى هذه المراكز، وتبنتـها وحولتها إلى سياسة رسمية للدولة.

«ولعل آخر نماذجها، حرب العراق التى طرحت فكرتها فى أول التسعينيات، من جانب مجـموعة «المحافظين الجـدد» الذين يحكمون السياسـة الأمريكية الآن، ضمـن تصور لمشـروع للتخطيط الاسـتراتيـجى للولايات المتحـدة، للقـرن الحادى والعشرين، وأعيـد إعلانها فى رسالة تحمل توقيع أقطاب هذه المجـموعة، منشورة فى عام ١٩٩٧، تحمل مطلباً منهم إلى الرئيس الأمريكى وقـتئذ بيل كلينتون للأخذ بها، ولـم يكن مشروع حرب العراق مجـرد عمل عسكرى مقصود به العراق لذاته، لكنه كان مدخلاً لتحركات أخرى أوسع مدى من العـراق، جرت مناقشتها تفصيلياً فى مراكز النخبة، وبعـضها مراكز يهودية، والكثير منها يحرص على المـناقشة فيها عناصر عرفت بتوجهاتها الصهيونية، إن لم تكن يهودية.

«كانت التـفاصيل - مـحل المناقشة - للضـربة العسكرية للعـراق، تشمل: تنظيف المنطقة حول إسرائيل من أى سـلاح يكسر احتكارها لهذا السلاح، ووضع اليد على كامل منظومة البترول اقتصادياً وجغرافياً، وإعادة رسم الخريطة الإقليمية، ليس بعد استكمال مـسارات عملية السلام، حسبما كـان قد تقرر فى مدريد ٩١، وأوسلو ٩٣ و ٩٥، وإنما طبـقاً لمنهج المشروع الصـهيـونى لليكود، بقبـول العرب علاقـات سلام حـسبـما ترضـى إسرائيل، ثم قـيام نظام إقليـمى جديد، يفـسح لإسرائيل فيه مكاناً تكون فـيه هى محور ومركز نشاطه. فضـلاً عن الهدف الأكبر لمشروع الهيمنة الأمريكية عالمياً، بالانطلاق من الشرق الأوسط، مدعومة بديناميكية النتائج العسكرية لحـرب العراق، إلى بقية المناطق الإقليميـة فى العالم، لكسر أى محاولة لمنافسة الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم. ولقد تحقق فى العـراق ما كان أفكاراً تبـدو نظرية، لكن فى النظام السيـاسى الأمريكى الذى تقوده النخبة، فإن ما هو نظرى، لا يبـقى كذلك إلا إلى حين، فهو مخزون احتياطى مجهز، لكنه ينتظر الفرصة».

وإذا كانت الغـيبـوبة الأمنية سمـة أساسـية للسلوك السيـاسى لمعظم الدول العربية، فإن الغيبوبة الأمنية العراقـية تعد أوضح نموذج أو مثال لهذه الغيبوبة التى

أوردت العراق مـوارد التهلكة، لأن صدام حسـين كان يتصـرف على أساس أن أمنه الشخصي بصفة خـاصة وأمن نظامه بصفة عامة، هما الدعـامة الأساسية التى ينهض عليها استقرار العراق واستمراره في السيطرة على مقدرات الأمور فى المنطقة العربية، لأنه لم يدرك أن أمن الزعيم وأمن النظام لا يشكلان ضماناً للأمن القومى لوطنه، إذ إن نرجسـيته التى جـعلته لا يرى إلا نفسه، دفـعته إلى اخـتصار وطنه كله بتـاريخه الطويل وحضارته العريقة فى ذاته التى تحـولت فى نظره إلى صنم يتعبد له ليل نهار. وتتجلى المأساة العـراقية فى أن ما كانت الولايات المتحـدة تدبره لضرب العراق، لم يكن سراً بأية حال من الأحـوال، إذ نشرت عدة دراسات أمريكية قـبل وقوع الحرب على العراق، وبدا بعـضها وكـأنه قراءة دقيـقة وتفصـيلية لما جـرى بعد ذلك، بداية بالهجوم الجـوى والصاروخى على كل المواقع العراقية الاسـتراتيجية وانتهـاء بسقوط بغداد أمام الغزو البرى الصريح بعد أن كان الـعالم قد تصور أن عهد مثل هذا الغزو قد انتهى إلى غير رجـعة. لكن يبدو أن غيبوبة الزعامة المزمنـة جعلت صدام حسين متأكداً من أنه ذات مصونة لا يمكن أن تمس، سـواء من قوى داخلية محلية أو قوى خارجـية دولية، أو أنه لـيست لديه أدنى فكرة عن هذه الدراسـات والكتابات، لأن أحداً من بطانته لم يكن ليجرؤ ويعرض عليه ما يمكن أن يمس ذاته المصونة.

من هذه الدراسات الجادة بل والتنبؤية كتاب «العاصفة المتوعدة: قضية لأجل غزو العراق» الذى صدر فى نوفـمبر ٢٠٠٢ من تأليف كنيث م . بولاك، أى قبل الغزو بحوالى خمـسة شهور. وهو يتفق مع كثيريـن من الكتاب الأمريكيين الذين اتفـقوا بناء على مـعلوماتهم الـعلميـة الدقيـقة، على أن فـريق بوش من حركـة المحافظين الجدد المشـاركين فى صنع السياسـة الخارجية، كانت تسـيطر عليه فكرة الضربة العسكـرية للعراق، منذ سنوات، إلى أن جاءتهم أحداث الحـادى عشر من سبـتمبـر ٢٠٠١، فقدمت لهم فـرصتهم التـاريخية، ليـضعوا مـخططهم موضع التنفيـذ، وهم واثقون أن الأمن القـومى العراقى كان عـارياً تماماً فى مواجـهة أية ضربة تصيبه فى مقتل. يقول بولاك:

«إن الحكم الديكتاتورى بطبـيعته مـخترق ذاتياً بأسـباب ضعفه المتـرتبة على التطبـيق الحرفى للأوامـر والقرارات دون مراجـعة أو مناقـشة، وانهـماك أجـهزة

المخابرات فـى الأمن الداخلى، وليس فى العالم الخـارجى. وتتبـدى خطورة هذا التوجه فى أنه يضع كل إمكانات الدولة فى خـدمة أمن النظام قبل الأمن القومى، وبدلاً من توجـيه الموارد لبناء الأمن القـومى وترسـيخـه، فإنهـا تتدفق كلهـا فى القنوات التى تحافظ على بـقاء النظام. ويترتب على ذلك أن يصـبح الأمن القومى مكشوفا، ومن السهل لأية ضربة من الخارج أن تقضى عليه فى أقل وقت ممكن».

وهذا ما وقع للعراق على وجه الدقة عندما تم غزوه على مرأى ومسمع من العـالم أجمع. لقـد صدر كـتاب بولاك قـبل الغـزو بعدة شـهور، لكن تقـديره لاحتمالاته وتوقعاته أنه يحمل فى طياتـه وعيداً وشيكاً بالاكتساح، ومن هنا كانت تسميته لكتابه «العاصفـة المتوعدة». وهذه اليقظة التى تحلى بها كاتب مثل بولاك، لم تكن متاحـة لرئيس العراق نفسه الذى كان غـارقاً فى غيبوبة الثـقة بأن أحداً لا يستطيع أن يمس ذاته المصونة، برغم أن بولاك بدا وكأنه يقـرأ المستقبل القريب أو الوشيك، ولم يجد أى حرج فى ذلك لأن المسألة برمـتها لم تكن سراً من الأسرار العسكرية، بل كانت كتاباً مفتوحاً رهن إشارة كل من يريد قراءته، إلا قادة العراق الذين لم يقرأوا إلا أوهام الغـيبوبة التى غرقوا فـيها حتى آذانهم قبل أن تسـحبهم دوامات الغزو إلى أعماقها الساحقة المظلمة حيث النهاية المحتومة.

وقد أوضح بولاك فى كـتابه النظرية العسكرية التى ستـحكم خطوات الغزو خطوة بخطوة من خلال سيناريو تفصيلى تم التدريب العملى عليه، وقد تلخصت النظرية فى مبـدأ واحد هو «إنهاك الجـسد قبل قطع الرأس». فـقد تمت محـاصرة العاصمـة العراقية بغـداد، بخطة حصار كاملة، بعـد تدريب طويل عليها اسـتمر شهوراً فى صحراء جنوب كاليـفورنيا. . وفى أثناء الحصار وقعت تحت وطأة وابل من النيران والـصواريخ والقنابل والقـصف الجوى، بأحدث الأسلحـة المتطورة فى مجال الـتدمير، وبقنابل مـوجهة بالأقمـار الصناعية، وقادرة على اخـتراق سطح الأرض إلى عمق سـتين متراً، لدرجـة أن الخبراء العـسكريين المتابعين للمـعارك، صرحوا بأن الـقدرة التدميرية لهـذه الضربة تفوق قدرة الـقنبلة النووية التى ألقيت على هيروشيما ونجازاكى فى اليابان فى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وسارت خطة الحرب بناء على مبدأ إنهاك الجسد، طالما أن خطة قطع الرأس لم تنجح قبل بدء الضربات العسكرية الشاملة، واستطاع صدام حسين أن يفلت من أول غارة على مقر قيل إنه مجتمع فيه بمساعديه، ومن هنا كانت عمليات إنهاك الجسد بهذه الضربات لبغداد ليل نهار، تسهل النفاذ إليه، من ثغرات تظهر فى الجسد تباعاً حتى تحين لحظة الانقضاض على رأس النظام، من منطلق أنه إذا ضرب رأس النظام فإن هذا النظام يتداعى ويسقط فى الحال. ولذلك شعر المتابعون أو المراقبون لتداعيات الموقف العراقى بأنهم فوجئوا بسقوط النظام العراقى فى لحظة اختفى فيها رأسه ومعه كبار مساعديه كأنهم لم يكونوا بعد أن كانوا ملء جميع أجهزة الإعلام الدولى. وكان هذا الاختفاء أو التلاشى المفاجىء والمثير بل والمذهل، مقدمة عاجلة لتلاشى أكثر إثارة للجيش، والحرس الجمهورى، وفدائيى صدام، وحزب البعث.

وكانت المفارقة قد بدت صارخة بين غيبوبة الإعلام العراقى ويقظة الإعلام الأمريكى فى ظهور الأمن العراقى القومى بمظهر الأمن المنيع القادر على صد أية هجمات وسحقها مهما كان جبروت القوة التى تقوم بها. وصدق المغيبون السذج فى المنطقة العربية أكاذيب بل أوهام النظام العراقى وهتفوا مؤيدين ومشجعين له كى يواصل السعى إلى حتفه بظلفه، فى حين اجتاحت المدن الأمريكية والأوروبية وبعض الآسيوية مظاهرات عارمة ضد الغزو الأمريكى البريطانى سواء قبل أو بعد وقوعه ليقظة هذه الشعوب ووعيها بالكوارث التى يمكن أن تنجم عنه. أما الإعلام الأمريكى على النقيض تماماً من الإعلام العراقى المغيب (سواء بفتح الياء وتشديدها أو بكسرها وتشديدها أيضًا). فقد كان النظام العراقى ينفذ أوامر صدام حسين دون مراجعة أو مناقشة، وبحكم أن اهتمام وعمل أجهزة مخابراته كانا مركزين على الأمن الداخلى، وليس على العالم بأوسع مدى، فإن حقيقة العالم وما يجرى فى دهاليزه من تحولات ومتغيرات، كانت بعيدة عن صانع القرار الذى كان يصدره بناء على مناخ وهمى صنعته تصورات أصحابه ومساعديه، وبذلك كان مصير العراق كله معلقاً بشعرة من الأوهام والاختلاقات التى خططت أمريكا للوصول إليها وقطعها.

وإذا انتقلنا من الغيبوبة العراقية إلى اليقظة الأمريكية، نجد أن أول خطوة تمثلت فى ضرورة التخلص مما عرف «بعقدة فيتنام»، كان لابد للإدارة الأمريكية أن تتجاوزها بطريقة أو بأخرى، بعد أن ظلت جرحاً غائراً فى الوجدان الأمريكى الذى عانى من ورطة بلاده ومهانتها فى فيتنام منذ مطلع الستينيات وحتى منتصف السبعينيات، حين استمرت الحرب الضروس التى راح ضحيتها أكثر من ستين ألف جندى وضابط أمريكى. بعدها تأكد الأمريكيون من عبثية ومأسوية أية حروب لهم خارج حدودهم، ولم يجرؤ أى رئيس أمريكى منذ نيكسون، وفورد وكارتر وريجان، وجورج بوش الأب، وكلينتون أن يفكر فى أية مغامرة عسكرية خارجية، وذلك باستثناء حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقى، التى كانت بمثابة مأدبة شهية لكل دول قوات التحالف التى قادتها أمريكا التى ظهرت لأول مرة بصفتها منقذة العرب من العرب. ويبدو أن هذه الحرب الخاطفة ذات العائد المجزى عسكرياً وسياسيا واقتصادياً، قد صورت للأمريكيين أن حرب فيتنام لم تكن نموذجاً لأية حرب يمكن أن تخوضها الولايات المتحدة خارج حدودها، بل يمكن أن تكون صفقة بأكبر قدر ممكن من المكاسب وأقل قدر ممكن من الخسائر.

ومع ذلك أوضح كينيث م . بولاك فى كتابه «العاصفة المتوعدة» أنه منذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩، ظلت ثقافة عدم القبول بتقديم تضحيات بشرية أمريكية، وكذلك عدم الاستعداد لتحمل تكلفة مادية، فى حروب أمريكية فى الخارج، مسيطرة على الرأى العام الأمريكى، برغم أن تغيير النظام فى بغداد صار مطلباً أمريكياً منذ عام ١٩٩٨، ذلك أن هذا المطلب لم يكن يمثل أولوية للسياسة الخارجية، لأن حل المشكلة الفلسطينية، كان يحتل أولوية فى سياسة كلينتون تجاه الشرق الأوسط، لكن مع مجىء بوش للبيت الأبيض عام ٢٠٠١ ومعه «المحافظون الجدد» الذين انشغلوا بموضوع الحرب على العراق منذ سنوات قبل أن تتاح لهم فرصة شغل مناصبهم إلى جوار بوش، تغيرت الأولويات، وتراجع ارتباط مفهوم الاستقرار الإقليمى بعملية السلام، التى تضاءل الاهتمام بها كنتيجة حتمية لهذه المتغيرات وتقدمت فكرة الحرب على العراق لتحتل قمة الأولويات.

وهى الفكرة التى ألحت على أقطاب هذا الفريق منذ أوائل الثـمانينيات فى حين لم يكن هناك أى تصور بأن لدى العـراق أسلحة تهدد أمن الأمـريكيين، لكن الفكرة نبعت من الارتبـاط العقائدى والسيـاسى لهذا الفريق باليمـين الإسرائيلى المتطرف بصفة عامة والليكود بصفة خاصة.

ويتـتبع بولاك نمو الفكرة وتطورهـا على مدى مـا يزيد على عشـرين سنة، والمحافظون الجدد بنفس اليـقظة والإصرار بينما العراقيون بنفس الغـيبوبة والغفلة، برغم أن مؤشـرات هذا التوجـه بدأت فى الظهور العلنى، فى الأشـهر الأولى من حكم بوش، عندما زار كولين باول وزير الخارجية آنذاك المنطقـة العربية، لمباحثات كان تـركيـزه فيـها على العـراق وأوضاعـه، وليس على ما يجـرى فى الأراضى الفلسطينية. أى أن باول نفسه كان يعمل فى الإعـداد لمشروع الحرب الذى استحوذ على فريق الـصقور برغم أنه اشـتهر بأنـه زعيم الحمـائم أو المعتدليـن الذين تركز معظمهم فى وزارة الخـارجية حوله، ودخل فى صراع مع الصـقور أو «المحافظون الجدد» الذين تركـزت غالبيتـهم فى وزارة الدفاع حول وزيرهم دونالد رامسـفيلد، وبعـضـهم فى البـيت الأبيض حـول ديك تشينى نائب الرئيس. وبرغم شـهـرة

موقف الشعب الأمريكي يمهد ويسهل من عملية قبول قرار الحرب. وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالفرصة التاريخية لتحويل الحرب على العراق من مجرد فكرة إلى واقع تمنى المحافظون الجدد تحقيقه. ولم يصدق الكثيرون أن توقيت هذه الأحداث كان مجرد صدفة اهتبلها المحافظون الجدد لإخراج حلمهم الأثير إلى حيز التنفيذ، فلا يعقل أن تحدث صدفة بهذه الدقة والضخامة المرعبة المذهلة لتصيب الشعب الأمريكي بصدمة تفقده القدرة على التفكير والتحليل والتأمل والمعارضة لما تمليه عليه السلطة بعد ذلك. وألمح بعضهم إلى أن العبقرية العلمية والتخطيطية والتدميرية التى تجلت فى هذه الأحداث، لا يمكن أن تكون من صنع تنظيم سرى من البدو القاطنين فى جبال أفغانستان وكهوفها. قد يكون تنظيم «القاعدة» أحد عناصر هذا الكابوس الذى حل بالولايات المتحدة، لكن لا يمكن أن يكون صانع هذا الإعجاز التدميرى من الألف إلى الياء. ونظراً لأن الولايات المتحدة هى بلد الجرائم والمؤامرات الكبرى التى تظل مجهولة السبب والمصدر، مثل اغتيال الرئيس ابراهام لنكولن عام ١٨٦٥، واغتيال الرئيس جون كيندى عام ١٩٦٣، فإن الغموض المريب الذى يغلف أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ يوحى بأن سرها أو أسرارها الفعلية قد طوتها الأيام.

وبصرف النظر عن كل هذا الغموض، فإن النتيجة العملية لهذه الأحداث المهولة أتاحت الفرصة لتنظيم «المحافظون الجدد» أن يشحنوا الأمريكيين بالخوف والذعر ليمهدوا الطريق إلى الحرب على العراق برغم أنه لم يكن مرتبطاً بتنظيم القاعدة الذى بدأت به الولايات المتحدة حربها على الإرهاب، إذ إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أذاعت أنها لم تجد ما يثبت أن للعراق علاقة بتنظيم القاعدة ولما كان الهدف الاستراتيجى يتمثل فى إقحام العراق فى دائرة الحرب على الإرهاب، فقد بدأت عملية شحن الأمريكيين بكابوس حى هو صدام حسين من خلال الزعم بأنه على اتصال وثيق وخفى بتنظيم القاعدة، مع حملات إعلامية مكثفة تربط الإرهاب بالمنطقة العربية بصفة عامة، بهدف توسيع مفهوم الحرب على الإرهاب ليضم سراً أسلحة الدمار الشامل. وعندما تأكد المفتشون الدوليون من

خلو العراق من أسلحة الدمار، فإن الولايات المتحدة تجاهلت الأمر كله ومضت فى مشروعها العسكرى الذى لم يعد مرفوضاً من الرأى العام الأمريكى كما كان من قبل.

وعندما شعر صدام حسين بأن الخطر الجامح الكاسح يقترب منه شخصياً، حاول جاهداً الخروج من وطأة غيبوبة السلطة وسطوتها، لكنه تحرك كالسائر فى نومه. كانت عجلة الأحداث التى أتقنت اليقظة الأمريكية إدارتها والإسراع بها قد فاتته، ووجد نفسه يلعب فى الوقت الضائع. ففى حالة المواجهة المباشرة مع عدو خارجى يملك كل إمكانات الاجتياح والاكتساح والتقدم والاقتراب بلا عوائق، فإن كل عناصر الضعف والهزال والوهن والانهيار تتعرى وتتكشف تباعاً، ويتعرى معها النظام كله، والذى يجد القاعدة الراسخة التى شمخ فوقها وقد تحولت إلى فوهة بركان يجلس عليها فى انتظار الانفجار النهائى. ويضع بولاك يده على الأسباب التى أدت إلى هذه المأساة، فيوضح أن انعدام نظام أو آلية صنع القرار بناء على معطيات موضوعية ودراسات علمية، يجعل الدولة برمتها كأنها فى ملعب يقف فيه رأس النظام بمفرده، أمام فريق كامل العدد، مما يجعل المنازلة محسومة مقدماً لصالح الفريق الذى يجيد ممارسة قواعد اللعبة كمنظومة متكاملة فى مواجهة فرد تضخمت ذاته لدرجة أنه لم يعد يرى سواها، فأصبح كالبالون المنفوخ بشدة ولا يحتاج لأكثر من دبوس لكى يسقط شذرات متناثرة.

وكان من أهم محاور كتاب بولاك «العاصفة المتوعدة»، التركيز على غيبوبة الجهل بالعالم الخارجى، وانعدام الثقافة السياسية لدى الفريق المساعد لرأس النظام، نظراً للأسلوب الذى يختار به رأس النظام من يشغلون المراكز القيادية الحساسة، على أساس اختيار من هو الأكثر نفاقاً، وليس المخلص الصادق الصريح فى إبداء آرائه. وقد استخدم بولاك تعبير «النفاق الذليل» كمصدر لاستمرار الغيبوبة، وظاهرة سحرية تعمى العين عن تبصر الحقيقة واستيعابها عند الحاكم الذى لا يسمع من المنافقين والمتملقين سوى ما يرضيه ويسعده، وليس ما ينير بصيرته وطريقه نحو القرار الصحيح. فهذه هى الطريقة المثلى عندهم للوصول إلى المنصب، فما أسهل أن يمنعوا عنه الرأى الصادق والمشورة الأمينة، وبالتالى

خلق مناخ من شأنه أن يخدر عقله، ويغـيب حسه السياسى، إلى أن تصل الكارثة لتقتحم أبوابه عـنوة على مسمع ومرأى من العالم أجمع. ويهـرب كالفأر المذعور إلى جحـر تحت الأرض خوفاً على حـياته إلى أن يتم العثـور عليه ويقتـاد مكبلاً بالسلاسل إلى السجن فى انتظار محاكمته وتحديد مصيره.

وإذا انتقلنا من الغيبوبة العراقية إلى الغيبوبة الأمنية العربية، سنجد أن العراق كانت بمثابة رأس الذئب الطائر كـمقدمة لقطع رؤوس ذئاب عربيـة أخرى. فهناك خطة الخمس سنوات التى وضعـها الصقور الأمريكيون لاستـهداف سبع دول كان العراق أولهـا، وعليها أن تفـيق من غيبـوبتها بأسـرع ما يمكن وإلا تلقى مصـير العـراق، وإن لم يكن بالضـرورة غـزواً عـسكريـاً، ذلك أن البـدائل العـسكرية والسياسية والاقتصادية والأمنيـة والإعلامية التى تنطوى عليها ملفات وزارة الدفاع والخارجية ووكالة المخابرات المركزية الأمـريكية لاحصر لها. وهذه الخطة الأمريكية ليست تخميناً على سبيل التنبؤ بتوقعات مستقبلية، وإنما وردت فى كتاب صدر بعد غزو العراق فى عام ٢٠٠٣، كتبه واحد من أعـمدة المؤسسة العسكرية الأمريكية، وعلى صلة وثيقـة بوزارة الدفاع (البنتاجون)، وحـصيلته من المعلومـات العسكرية ضخـمة ومثيـرة ولا يرقى إليها شك. والكتـاب بعنوان «كسب الحروب الحـديثة: العراق، والإرهاب، والامبراطورية الأمريكية»، والمؤلف هو الجنرال ويزلى كلارك القائد السابق لقوات حلف الأطلنطى فى أوروبا، والذى كان أحد مرشحى الحزب الديمقراطى لاختيار مرشح الحزب فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٤، ضد الرئيس جورج بوش (الجمهورى).

وكان من أخطر المحـاور التى دار حولها كتـاب الجنرال ويزلى كلارك هو أن الحرب على الإرهاب كانت مـجرد غطاء لسعى أمريكا للقضاء على العـقبات التى تعوق تطبيقـها لاستراتيجيـتها الشاملة بعد أن أصبحت القـوة العظمى الوحيدة فى عالم اليـوم. فمنذ اليوم الأول من الحرب على الإرهاب، ظهـرت تطلعات الإدارة الأمريكية إلى توسيع نطاق المشكلة، لتصبح حـجة أو وسيلة للتعامل مع مشكلات أخرى، بدلاً من إضاعة الوقت والجهد فى البحث عن دليل لتبرير الحرب والتركيز

على جوهر مشكلة الإرهاب، إذ إن الوقت لم يعد يسمح بالمناظرات الفكرية والفلسفية، لأنه وقت العمل الحاسم المجدى الذى يضع الأمور فى نصابها بالقوة الجبرية، يقول الجنرال كلارك:

«منذ اللحظات الأولى لهجوم الحادى عشر من سبتمبر، ظهر أن التعامل مع الإرهاب الدولى قد امتزج بأفكار سابقة عليه، خاصة فكرة التخلص من صدام حسين. ولم تكد تمضى خمس ساعات على الهجوم على البنتاجون، حتى طلب دونالد رامسفيلد وزير الدفاع من معاونيه «الشروع فى التفكير فى ضرب العراق». وكانت تقديرات معاونيه منذ تلك اللحظة تدور حول إجراء حسابات سريعة لبيان ما إذا كانت الظروف تكفى لضرب صدام حسين فى الوقت نفسه الذى تضرب فيه أفغانستان، وليس بن لادن وحده. وبالإضافة إلى هذا فإنه فى اليوم نفسه الذى وقعت فيه هجمات الحادى عشر من سبتمبر، طرحت مقترحات وفروض وأفكار تبحث عن «دولة» يتم ربطها بالإرهاب، باعتبارها راعية له. وقفز اسم العراق وصدام على الفور، وكان الاغراء أقوى من أن يقاوم فى الربط بين العراق وبين مرتكبى حادث الحادى عشر من سبتمبر، برغم عدم وجود دليل لديهم على وجود أية صلة لصدام بهذه الهجمات، كما أن كل الشواهد المرتبطة بالحادث داخل الولايات المتحدة كانت تدل على القاعدة وليس على العراق».

وبرغم كل الطنطنة الإعلامية والدعائية عن جبروت جيش المليون عراقى وأسلحته الحديثة الفتاكة، بصفته حارس البوابة الشرقية للمنطقة العربية، إلا أن الدول الكبرى لا تبنى حساباتها على مثل هذه الجعجعة، وإنما تستخدم وسائلها الحديثة الخاصة بها فى رصد حقائق الموقف وتحليلها علمياً وعمليا، ثم تبنى استراتيجيتها على أسس واقعية متينة. وكان من أهم الحقائق الأمنية التى رصدتها الأقمار الصناعية وأجهزة الاستطلاع والتجسس والدراسات التحليلية التى أجريت، أن اتخاذ العراق كهدف لضربه والتمثيل به فى إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب ممكن للغاية ومفيد فى ضرب عدة عصافير بحجر واحد، وأن دعايته الصاخبة عن قوته وجبروته تسهل مهمة الولايات المتحدة فى ضربه بحجة حماية المنطقة العربية

بل والعالم أجمع من بطشه الذى كان وهمياً إلى حد كبير، ولذلك كان الهدف من هذه الدعاية هو الاستهلاك المحلى. أما من المنظور الأمريكى فقد كان ضرب العراق يعنى التركيز وإلقاء الضوء على عدو مرئى معروف لدى جميع الأطراف، ومحدد الملامح والخصائص والسمات كدولة، ويحظى بكراهية واسعة النطاق سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، ويمكن رسم صورته أمام العالم بصفته دولة راعية للإرهاب بل وممثلة له، وبالتالى فإن من حق الولايات المتحدة أن تشمله بالهجوم فى حربها ضد الإرهاب، بالإضافة إلى تحقيق رغبة المحافظين الجدد، الذين كانوا يركزون على البحث عن فرصة لإظهار جبروت القوة العسكرية الأمريكية واستخدامها فى تنظيف الشرق الأوسط من كل ما يهدد إسرائيل أو يعوق المراحل المعدة لتطبيق الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة. وخاصة أن الدول المستهدفة بعد العراق، تعانى من نفس الغيبوبة الأمنية التى ألقت به فى الهاوية، وإن كانت درجاتها تختلف من بلد لآخر، لكنها موجودة بوضوح على أية حال وتنطوى على نفس الأخطاء التى تتيح لأمريكا ضربها. وفى هذا يقول الجنرال كلارك فى كتابه «كسب الحروب الحديثة»:

«كنت فى البنتاجون فى نوفمبر ٢٠٠١، وأخبرنى أحد أعضاء هيئة كبار الضباط أننا مازلنا على الطريق نحو ضرب العراق، لكن هناك المزيد الذى جرت مناقشته ودراسته كجزء من حملة عسكرية يتم تنفيذها على مدى خمس سنوات، وتشمل سبع دول، تبدأ بالعراق، ثم سوريا، ولبنان، وليبيا، وإيران، والصومال، والسودان، مما جعلنى أعتقد أن ذلك هو ما يعنونه بتجفيف المستنقع. إن ما سمعته فى البنتاجون زودنى بدليل جديد على اتجاه ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة، يقوم على أساس أنه لا يوجد إرهاب بدون أن تكون خلفه دولة راعية له، وأن مهاجمة مثل هذه الدولة يجعل ضربه أكثر فاعلية وإيجابية. ومن المنطقى والموثوق به أن يكون الانقضاض على دولة، أكثر تأثيراً وفاعلية من مجرد مطاردة أفراد ومنظمات بلا مواقع ثابتة أو أوقات محددة، لأنهم يتحركون كالأشباح».

وبصرف النظر عن إمكان تطبيق هذه الاستراتيجية الهجومية العدائية الأمريكية على هذه الدول من عدمه، خاصة أن هناك قادة كباراً من أمثال ويزلى

كلارك يحذرون من مخاطرها على المدى البعيد، فإن عوامل الحيطة والحذر واليقظة تحتم على هذه الدول أن تنفض عن تفكيرها وبصيرتها كل غمامات الغيبوبة الأمنية حتى لا تجد نفسها فى الهاوية السحيقة مع العراق. ولن تخسر شيئاً إذا عجزت الولايات المتحدة عن تنفيذ استراتيجيتها، أما إذا استمرأت غيبوبتها وتركت الساحة مفتوحة للقوات الأمريكية كى تصول فيها وتجول، فلن تكون لكارثتها ومأساتها حدود. ويجب ألا تستنيم لبعض التفسيرات الأمريكية التى تركز على استحالة هذه الاستراتيجية، فهى كلها اجتهادات خاضعة للتحولات والمتغيرات والظروف السياسية التى لا تتوقف عن التقلب والتبدل، حتى لو كانت هذه التفسيرات والاجتهادات من قائد أمريكى كبير مثل الجنرال كلارك الذى يقول:

«يبدو أننا نسير بناء على استراتيجية، يحتمل بصورة كبيرة أن تجعل منا نحن العدو، وتشجع على حدوث ما يبدو أنه نوع من صدام الحضارات، وليس استراتيجية فعالة لكسب الحرب على الإرهاب. وأن مهاجمة هذه الدول السبع التى سبقت الاشارة إليها، لن تفلح فى المواجهة المباشرة مع الإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة، لكن من المحتمل أن تجعل من أمريكا عدواً لحكومات كثيرة فى المنطقة، وفى كثير من الدول الإسلامية».

وتتمثل القضية المحورية هنا ليس فيما يمكن أن يجرى لأمريكا، ولكن فيما يمكن أن يجرى للعرب إذا أقدمت أمريكا على تطبيق هذه الاستراتيجية العدوانية الهجومية على هذه الدول. من هنا كانت اليقظة الأمنية ضرورة ملحة لا يمكن تجاهلها، وخاصة أن بعدما فعلته أمريكا فى العراق، أثبت أنها تعتبر الحرب الأسلوب المفضل وليس الملجأ الأخير. وإذا كان صدام حسين قد فتح أبواب الجحيم على العرب أجمعين، فإن المهمة القومية المصيرية الملقاة على عاتق قادة وساسة هذه الدول المستهدفة، تتمثل فى غلق هذه الأبواب بأقوى وأسرع ما يمكن حتى يعود التوازن الأمنى للمنطقة العربية التى أوشكت أن تصبح أشلاء مبعثرة.

وعند التفكير فى أساليب إنجاز هذه المهمة الأمنية القومية المصيرية، تعود الغيبوبة لتمسك بخناق العقل العربى وتصيبه بالشلل نتيجة لسلبيات وتراكمات

ورواسب ظلت تتجمع حوالى نصف قرن لتسد الطريق فى وجه كل النوايا الصادقة والمخلصة التى تسعى لترميم الانهيارات التى أصابت الأمن العربى فى الصميم. ويصل التشاؤم قمته عندما يؤكد بعض المفكرين والمحللين، سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها، على أن المتحمسين لترميم الأمن العربى هم واهمون تماماً، لأنه لم يكن هناك منذ البداية شيء يسمى الأمن العربى حتى يمكن ترميمه، وعندما طلع جمال عبدالناصر على العالم بشعار «القومية العربية» الذى ظل يردده بحماس منقطع النظير منذ السنوات المبكرة لثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيله فى ١٩٧٠، كان يقصد بهذا الشعار ضرورة العمل الجاد والدؤوب من أجل ترسيخ الأمن القومى العربى على أسس متينة حتى يقف حاجزاً منيعاً ضد الطامعين فى السيطرة على المنطقة العربية والتى كان يسميها «الأمة العربية» برغم أن مصطلح «الأمة» السياسى والقانونى والتاريخى لم ينطبق عليها فى يوم من الأيام. ونظراً للكاريزما الجارفة التى كان عبدالناصر يتمتع بها، فقد استطاع أن يقنع العرب بأنها حقيقة واقعة بل وراسخة كالجبال وليست مجرد شعار كما تبدو لأول وهلة. ولذلك عندما نشر ما يلز كوبلاند كتابه «لعبة الأمم» فى نفس عقد الخمسينيات من القرن الماضى، وضمنه نظرات ثاقبة فى حقيقة ما يجرى فى المنطقة العربية، لم يتقبل أحد مقولاته، بل هاجمه بعض الكتاب والمحللين متهمين إياه بأنه دسيسة استعمارية تحاول إطفاء الوهج القومى الذى حمل شعلته جمال عبد الناصر الذى كان بعض خطبه تبدو كهبات الأعاصير التى تكتسح فى طريقها كل من يحاول أن يرفع صوته بنغمة مختلفة. وهذا ما جرى للكاتب كوبلاند الذى ظل أسير دوائر محدودة وضيقة من نخب المثقفين العرب.

ومن أخطر ما قاله كوبلاند ورفضه كل من سمع به فى المنطقة العربية، أن أهمية القومية العربية تصدر عن كونها أسطورة وليست حقيقة. وبرغم أن هذه المقولة تفتقر إلى الدقة العلمية فى تفسير ما كان جارياً فى المنطقة إلا أنها تقترب من الدقة العربية ومفهوم الأمن القومى العربى، إذ إن كلا المفهومين كانا أقرب إلى الأسطورة المبهرة التى لا تقف على أرض الواقع أو تصدر عنه، لكنها تربعت

فى القلوب والعقول ومارست تأثيراً عميقاً وعملياً فى هذا الواقع، وحركته بفعل القوة الافتراضية الهائلة التى استمدتها من الكاريزما الناصرية، وجعلت الجميع يتحدثون عن الأمن القومى العربى كما لو كان ظاهرة طبيعية لا تقبل الجدل أو النقاش. وهذه ظاهرة تكررت فى حياة دول مارس فيها الوهم تأثيرا أقوى وأعمق من حقائق الواقع بمراحل لكن يظل الوهم وهمًا ولابد أن تحل اللحظة التى ينقشع فيها مثل سحابة صيف. وهذا ما جرى على وجه التحديد عند سقوط العراق تحت أقدام الغزاة الأمريكيين والبريطانيين فى مارس ٢٠٠٣، وسط ذهول العرب التقليديين الذين اعتبروا هذا الغزو زلزالاً هدّم أركان النظام العربى أو الأمن القومى العربى، وكأنه كان قائماً أو موجوداً على أرض الواقع.

لم يكن لهذا الأمن القومى العربى وجود فى يوم من الأيام، وكثيراً ما استعانت دول عربية بقوات أمريكية أو بريطانية عندما وجدت أمنها مهدداً بالفعل، ومشاة البحرية الأمريكية لهم تاريخ لا ينسى فى المنطقة العربية. وبالتالى فإن الأحاديث والخطب المسهبة عن الأمن القومى العربى ترجع إلى الداء العربى التقليدى المغرم بالتركيز على ما يجب أن يكون وليس على ما يجرى على أرض الواقع، وهو أسلوب من شأنه أن يخلى كل الأطراف المعنية من مسئولياتها الفعلية، ويجعل المتحدثين أو المتجادلين وعاظاً ومبشرين بعالم مثالى رائع فى حين يظل الواقع على أوضاعه البائسة والتى تزداد بؤساً يوماً بعد يوم. ولذلك كانت فكرة «الأمن القومى العربى» فكرة مثالية تعبر عما يجب أن يكون فحسب، لكنها لم تكن وجوداً مادياً ملموساً على الإطلاق. ونظراً لأن الوهم الجميل يتحول عند أصحابه إلى إدمان ممتع، فقد تقبله الكثيرون على أنه عنصر فعال ومؤثر فى مجالات الإعلام والسياسة، بل وظهر له منظرون ومفكرون يضعون له النظريات والأيديولوجيات التى نشرت فى دراسات وكتب قررت على طلبة المعاهد والكليات التى تدرس لهم أصول السياسة والاستراتيجية المعاصرة. وتحول الوهم إلى مبدأ ملزم للدول العربية فى كل سياساتها وإلا اتهمت بخروجها عن الصف لأن وحدة الصف كانت مرتبطة بوحدة الهدف. وبرغم أن تصرفات الدول العربية فى أزماتها

الأمنية كانت أبعد ما تكون عن فكرة الأمن القومى، إلا أن الفكرة ظلت صنماً قومياً مقدساً من الجميع. لكن مع تصاعد الأزمات الأمنية حتى بلغت قمتها المأسوية فى الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، تحطم صنم الأمن القومى العربى وسط ذهول العرب أجمعين، ومع ذلك لم يكن ذهولاً فى محله لأن ما جرى كان نتيجة طبيعية للعفن الذى ضرب أطنابه فى الجسم العربى، وانفجر من داخله لكى يراه العالم كله على حقيقته البشعة.

قبل الغزو العراقى للكويت، كان القادة والساسة العرب يتغنون بوهم جميل اسمه الأمن القومى العربى، ويستندون إليه فى خطبهم وأحاديثهم وتصريحاتهم كما لو كان جداراً قوياً وراسخاً يحمى المنطقة العربية من عوادى الزمن، أو إطاراً مرجعياً يحللون فى ضوئه الأحداث الجارية أو العلاقات بين الدول العربية. لكنه فى واقع الأمر كان حلماً عربياً بما يجب أن يوجد، لأنه كان غائباً فى كل الصراعات أو حتى المواجهات مع إسرائيل، ذلك أن كل الحروب التى جرت مع إسرائيل فى ١٩٤٨، و١٩٥٦ و١٩٦٧، و١٩٧٣ لم تضع نظرية الأمن القومى العربى فى اختبار حقيقى، لأن صيحات التأييد الإعلامى، ودوى الأناشيد الوطنية الصاخبة التى تحض على الجهاد والانتصار على قوى الشر أوهمت الصارخين فى أرجاء المنطقة العربية والمقاتلين على الجبهات، على حد سواء، أن الأمن القومى العربى بخير وقادر على الصمود إلى ما لا نهاية، وذلك برغم أن الصراعات العربية - العربية كانت تطفو على السطح على وجه التحديد فى زمن المحنة واشتداد وطيس القتال بين الجيوش المتحاربة، مما يدل على أن نظرية الأمن القومى العربى لم تكن سوى أكذوبة أدمنها الجميع. فمثلاً فى أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، كان راديو بغداد يذيع كل ليلة أغنية المطربة نجاح سلام «الليلة سهرتنا حلوة الليلة» كمقدمة لبرنامج زاخر بالأكاذيب المحبطة ضد الصمود المصرى، مما يدل على أن الطعن فى الخلف خصلة عربية عريقة، ولم يحدث أن وجهت طعنة من هذا النوع إلى إسرائيل، لكنها كانت طعنات بأيد عربية إلى ظهور عربية. ومع ذلك لم يجرؤ عربى على أن يقوم بتعرية أكذوبة الأمن القومى

العربى، لأن معظمـهـا كان طعنات إعلامية ودعائيـة، ذلك أن الإعلام عند العرب هو مجرد كلام فى الهواء.

لكن من يدمن الطعن الإعلامى والدعائى فى الظهر، لا يتورع أن يقدم على الطعن العـسكرى القاتل بخناجر مـسمـومة فى الظهر وتحت جنـح الظلام أيضاً. وكانت الضحـية هذه المرة دولة وديعة لم تتخلف يوماً عن مسـاعدة أى بلد عربى مـحتـاج إليهـا، ولـم تسبب مـشكلات من أى نوع لأى طرف عـربى، ومع ذلك استيقظت ذات صـباح كابوسى لتجد نفسـها محتلة من دولة مجاورة يـفترض أنها شقيقة، كما تسمى الدول العربية نفسها بالشقيقة كغطاء مزيف يخفى عوامل الحقد والكراهية فيما بينها، فليست هناك دول شقيقة فى العالم سوى الدول العربية!! لم ترع الدولة الغازية أية حرمة للجيرة أو الأخوة أو حتى للمساعدات والمعونات التى حصلت عليها من «الشقيقة» التى اغـتصبتها، وأثبتت بذلك أن الخوف على الأمن القومى العربى الوهمى ليس مصدره إسرائيل فحسب بل العرب أنفسهم وتلك قمة المأساة لأن ضـربات اسرائيل متـوقعة ومحـسوبة، أما الضـربات العربية الموجـهة للعرب فهى طعنات مسمومة فى الظهر وتنطوى على خيانة تنضح بالخسة.

هذا هو ما جرى في الثاني من أغـسطس ١٩٩٠ عندما احتلت العراق دولة الكويت، لكى تثبت أن تـهديد الأمن الوطنى - وليس القومى - لأية دولة عـربية يمكن أن يصدر من داخل المنطقـة العربية وليس من خارجهـا. وقد قيل إن نظرية الأمن القومى العربى قد سحقتها أحذية وعجلات وجنازير القوات العراقية، لكنها أقوال تؤكـد مدى الغيـبوبة الأمنية العربـية التى ظلت على اعتـقادها بأن هناك فى الواقع نظرية مـثل هذه، وكان من المفـروض أن تنقشع هذه الغـيبوبـة مع وصول القوات الدولية التى كثيراً ما اعتبرها العرب قوات أجنبية، إلى المنطقة العربية، بناء على اتفاقـات عاجلة مع دول عـربية، فى حين شـاركت تسع دول عربيـة بقوات مسلحة ضمن الـتحالف الذى قادته الولايات المتحدة، فى حـرب ضدٰ دولة عربية أخرى هى العراق، مما جعل وطأة الغيـبوبة الأمنية العربية تخف بعـض الشىء مع اعتراف معظم العرب بأن نظرية الأمن القومى العربى قد انتهكت، وأصبحت هناك

حاجة ملحة لإعادة تأسيسها على ضمانات تمنع تكرار المأساة التى مزقت صورة العرب فى نظر العالم أجمع.

لكن يبدو أن الغيبوبة الأمنية قد أزمنت، لأنها سرعان ما عادت إلى عنفوانها، وكأن محنة الغزو العراقى المأسوية لم تكن كافية لكى ينفض العرب من على عقولهم طبقات الغيبوبة المتراكمة. فقد تلاشت أصوات واقعية وعقلانية رسمية عربية وعلى أعلى مستوى - مثل مقولات الملك حسين عاهل الأردن الراحل - عندما نادت بضرورة التركيز على الأمن الوطنى الداخلى لكل بلد عربى على حدة، بصفته نواة الأمن القومى العربى العام الذى يستحيل بناؤه فى حين يكون الأمن الداخلى لأى بلد عربى معرضاً للهجوم والانتهاك من أى طرف آخر. لكن الغيبوبة الأمنية القومية تصدرت التصريحات والأدبيات مرة أخرى وكأن كارثة لم تحدث، خاصة مع إنجاز الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كمشروع صدر بقرار من مجلسها ١٩٩٣ لمواجهة ما أسمته التحديات والتهديدات الموجهة ضد أمن وسلامة الأمة العربية، وبذلك عادت نفس أساليب التفكير والتعبير وحتى الصياغة اللغوية التى كانت سائدة قبل الغزو العراقى للكويت، وذلك بالإضافة إلى ختم غلاف الدراسة بالعبارة الروتينية الشهيرة «سرى للغاية»، برغم أن الصحف كانت قد نشرت معظم ما ورد فى نصها، فهى لا تتضمن أى سر على الإطلاق، كما أنه من المعتاد أنه بمجرد انفضاض الاجتماع - أى اجتماع - وخروج الأعضاء، فإن كل أخباره أو أسراره إذا كانت هناك أية أسرار، تصبح ملكاً للصحافة بعد ساعة أو ساعتين على أكثر تقدير. أما فيما يتصل بالدراسة الخاصة بأزمة الأمن القومى العربى، فإن الموضوع وهمى برمته، لأنه يتعلق بأمن بلا صاحب ولا خطة ولا استراتيجية ولا قوات ولا نظام، وينهض على معاهدة دفاع مشترك وهمية بدورها، إذ إن لجانها وخبراءها لم تجتمع مرة واحدة منذ تشكيلها، ذلك أن الواقع الفعلى يؤكد أن الموضوع لا يهم أحداً، وإن كان لا يوجد مانع من التظاهر بمثل هذا الاهتمام الذى يوحى بأهمية الشخص المهتم.

وهذا يدل على أن ألصق صفة يمكن أن تلازم المنطقة العربية هى أنها أرض الفرص الضائعة، حتى الفرصة التى يمكن أن تتولد من محنة قومية مثل غزو

العراق للكويت. وهذا ما حدث بالفعل فى أعقاب هذا الغزو حين فاتت الدول العربية فرصة فريدة للتفكير الموضوعى والعلمى والعملى فى أزمة الأمن العربى بعيداً عن أوهام الغيبوبة وأساطيرها، إذ إن المشروع الصادر بقرار من مجلس الجامعة عام ١٩٩٣ بناء على الدراسة التى سبق ذكرها، لم يأت بجديد وإن تظاهر بغير ذلك. فقد عاد إلى تبنى التوجه العام والواسع للأمن، بداية بالأمن العسكرى وانتهاء بالأمن الغذائى، حتى يبدو وكأنه اشتمل على كل أنواع الأمن، ولم يفت شاردة أو واردة. وكان من الطبيعى أن يركز على فكرة العدو الاستراتيجى المزمن (إسرائيل)، مع إضافة جديدة لكنها عابرة فيما يتصل بالتعامل مع دول الجوار على أنها مصادر تهديد، إذ إنه لم يشرح ماذا يمكن عمله فى هذه الحالة. وكالمعتاد أكد على ما أسماه بالأطماع الأجنبية التى لا يمكن صدها إلا بتحقيق القدرة العسكرية العربية الذاتية كى تكون محور الأمن المنشود، وأن تكون عربية صرفة. وهكذا تم التعامل مع كارثة الخليج على أنها مجرد حريق اندلع فى البيت العربى، وانتهت تداعياته وآثاره بمجرد إطفائه، فى حين أن أى إنسان لا علاقة له بالسياسة أو الاستراتيجية يدرك جيداً أن ما وقع كان زلزالاً مدمراً للمنطقة العربية بأسرها، وأن إصلاح ما أفسده قد يحتاج إلى عقود أو أجيال إذا كنا متفائلين، لكنه يمكن أن يتدهور من سيىء إلى أسوأ إذا كنا واقعيين.

ومن منطلق الإنصاف والموضوعية لابد أن نقرر أن المشروع انطوى على إشارات تعبر عن المتغيرات الجديدة، إذ تحدث عن «الأمن الوطنى لكل دولة»، وقدم اقتراحات باقامة مؤسسات وهياكل لها وظائف أمنية محددة، منها إنشاء أكاديمية موحدة للدفاع ومؤسسة عربية للتصنيع الحربى. لكنها كلها أفكار وتوجهات لم تتجاوز حدود الإطار القديم المستهلك الزاخر بالعبارات الإنشائية المطاطة عن مفاهيم الدفاع المشترك، ولا تقدم حلاً أو منهجاً عملياً لمشكلات الأمن الإقليمى. فقد كانت مأساة الأمن القومى العربى تتمثل فيما يجب أن يكون وليس فى إصلاح ما هو موجود بالفعل أو إيجاد ما ليس موجوداً بحكم أنه لا يوجد أى شىء مادى ملموس يمكن التعامل معه على أرض الواقع. ولذلك ظل هذا الأمن

وهمـاً جمـيلاً يداعب الأخـيلة العـربية ويتـراقص على كل الألسنة فى اللقـاءات والأحاديث والمؤتمرات والندوات والتـصريحات. ومن هنا كان العـجز الفاضح بل والشلل الكامل الذى يصيب الإرادة العربية - هذا إذا كـانت موجودة أصلاً - فى مواجهة المشكلات أو المحن والكوارث التى لابد أن تنتج عن واقع عربى استشرت فيه كل الأمـراض التى عرفتهـا الشعوب التى اندثرت فى عصور سـابقة. والدليل على هذه الحال الميئوس منها أن كارثة الغـزو العراقى للكويت كانت كفيلة بإحداث متغـيرات جذرية تحول المسارات العـربية إلى آفاق جديدة تختـفى عندها السلبيات والأمراض التـى أدت إلى كارثة مثل غـزو العراق للكـويت. لكن شيئـاً من هذا القبـيل لم يحدث وكأن العـرب قد شرعـوا فى تجاوز مرحلة العـجز والشلل التى ارتبطت بهم نحو مرحلة الانقراض والاندثار، لأن ما وقع كان كارثـة أبشـع، فقد وقعت حـرب الخليج الثالثـة عام ٢٠٠٣ لتطيح حـتى بالأوهام التى عاش عليـها العرب زمناً رغداً، ودخلوا فى متاهة لا يبدو هناك أمل فى الخروج منها.

وقـد يقول قـائل إن التحـالف الأمريكـى البريطانى هو الذى أحـدث هذه الكارثة، لكن طبقـاً لقانون السبب والنتـيجة الذى لا مهـرب لأحد منه، لم يكن لهذا التـحالف أن يفعل مـا فعل لولا أنه وجد المنطـقة العربيـة بلغت من الضعف والاهتراء ما جعل قوات التحالف تقطع العراق مثل السكين فى الزبد. ومن يدرس توجهات صدام حسين وخطواته وخططه وتحركاته من خلال أجهزة حزب البعث، يدرك أنه لم يأل جـهداً لكى يـجعل بلاده نهـباً لأية أطمـاع عـسكرية وسيـاسيـة واقتصادية. وكان من الطبيعى والمتـوقع أن تعجز الدول العربية عن إدارة الأزمة أو منع الحرب أو المشـاركة مباشـرة فى الحرب أو التأثيـر فى مجرى التداعـيات التى جرت بعدها داخل الـعراق أو خارجها، ذلك أن الظروف التى تـسبب العرب فى صنعـها، والفـرص التى سـارعت القوى أو الـقوات الأمـريكية والـبريطانيـة إلى اقتناصـها بعد أن مهـدت لها طويلاً، أحاطت العـرب بجدران وسدود منيـعة من الجبرية والحتمية التى لا مفر لهم منها، فوقعوا أسراها واستسلموا لها تماماً. ووسط هذا المزيج من الضـياع والغيـبوبة، تم عقـد مؤتمر القـمة العربيـة بعد مـشاورات

ووساطات مضنية لم تفلح في تجنب انفجار الخلافات العنيفة فى المفاوضات والمناقشات التى كانت عقيمة فى معظمها.

وكان التحول الوحيد الواضح فى هذه القمة أنها صرفت النظر عن البحث فى كيفية تفعيل نظرية الأمن القومى العربى كما جرت العادة فى مؤتمرات قمة سابقة، لأنها لم تعد قادرة على مواكبة المتغيرات بل والانقلابات التى ترتبت على الغزو الأمريكى البريطانى. وركزت القمة على الآليات التى يمكن أن تعيد من الصفر تأسيس النظام الإقليمى العربى الذى تمثله جامعة الدول العربية العاجزة عن إيجاد ما يسمى اصطلاحياً «البيئة الاستراتيجية العربية». لكن هذا التوجه الجديد نسبياً، اصطدم بحتمية ربط أى نظام إقليمى عربى بالمفهوم الأمنى العربى الذى يعنى غيابه وسط النظم الإقليمية، غياب العروبة نفسها، والتى لاتزال تعد، على الأقل من وجهة نظر الرأى العام، حقيقة سياسية وليست مجرد رابطة ثقافية. وكانت النتيجة أن رجعت القمة إلى نقطة الصفر التى يتحتم عليها فيها أن توجد آلية تمكن الأطراف العربية من التعامل مع هذه المشكلة الأمنية النظرية قبل أية محاولة عشوائية للتفكير فى تطبيقاتها العملية. وكالعادة عجزت القمة العربية عن الحل النظرى للمشكلة وبالتالى لم يطرح الحل العملى على مائدة المفاوضات من الأساس.

ولاشك أن ما يجرى داخل القاعات والغرف المغلقة للقمة العربية، هو صورة مصغرة ومكثفة لما يجرى على أرض الواقع خارجها، إذ ظلت نفس التوجهات أو التيارات فى الساحة العربية متناقضة ومتضاربة، مما قضى على احتمالات وجود اتجاه موحد لهذه القضية الحيوية والمصيرية، فمثلاً هناك تيار راديكالى صاخب ومتحجر ولا يسأم من التأكيد على أن شيئاً لم يتغير، وأن الوهج الثورى الذى ومض فى خمسينيات القرن الماضى لا يمكن أن يخبو، وبالتالى فإنه من الطبيعى استمرار ما كان موجوداً من قبل والعرب لا يزالون يملكون من القدرة ما يمكنهم من التصدى لأية تحديات محتملة أو قادمة أو قائمة، ولا يهم إذا أضافوا أعداءً جدداً للبلاد العربية. وهناك تيار آخر واقعى يرى أنه من الضرورى إحداث تحولات فعلية فى مفهوم الأمن القومى العربى الذى

يمكن أن يستفيد من التجارب المعتادة فى مجالات الأمن الإقليمى الذى يشكل وحدات أمنية تنهض على أسس واقعية وعملية مرنة يمكن أن تكون البنية الأساسية للمنظومة العامة للأمن القومى العربى. وهناك أيضاً تيار ثالث محافظ وتقليدى ويحرص على تأجيل البحث فى إشكالية الأمن القومى برمتها، لأنها أرض كلها ألغام يمكن أن تنفجر فى مرحلة حرجة وشائكة تمر بها المنطقة العربية ولا تحتاج إلى المزيد من الانفجارات.

وكعادة العرب فى امتصاص الصدمات لكثرة ما مروا به منها، فإن آثار صدمة حرب الخليج الثالثة التى وقعت فى مارس ٢٠٠٣، تراجعت مع الأيام وأوشكت أن تكمن فى أعماق اللاوعى العربى. لكن هذا اللاوعى أضاف غيبوبة أمنية أخطر من تلك التى أمسكت بزمام العقل العربى قبل الحرب، لأنها جمعت بين الاكتئاب، وفقدان الثقة فى النفس، واندثار الإرادة، وحالة من الترنح الفكرى والايقاع المتعثر، بحيث أصبح من الصعب بل ومن المستحيل التنبؤ بنوعية التوجهات الأمنية التى ستولدها المرحلة التالية، خاصة أن المشروعات التى طرحت لإعادة تفعيل النظام العربى المشلول بصفة عامة والأمن القومى الغائب بصفة خاصة فى أعقاب حرب الخليج الثالثة، تضاربت فيما بينها بحيث لم يتبلور منها مشروع يمكن أن يشكل قوة جذب لكل الأطراف المعنية. منها على سبيل المثال مشروع إقامة مجلس أمن عربى يملك الآليات والصلاحيات التى تمكنه من إصدار القرارات الحاسمة الفعالة التى يلتزم بها الأعضاء كما يحدث فى مجلس الأمن الدولى، وكذلك مشروع إنشاء منتدى أمنى عربى يتيح فرصة الحوارات الموضوعية الخلاقة بين الأعضاء، لكنها كالعادة كانت مشروعات حالمة أو وهمية لأنها دارت حول ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن بالفعل، ولذلك ظلت حبيسة الملفات التى احتوتها ولم تر ضوء الشمس الساطع على أرض الواقع.

لكن مهما بلغت الغيبوبة العربية أسوأ حالاتها، فإن البركان الذى فجرته حرب الخليج الثالثة وأغرق المنطقة العربية كلها بحممه، استطاع أن يحقق ما عجز عنه زلزال حرب الخليج الثانية عندما غزت العراق الكويت. ولذلك لم تستطع

الدول العربية بعـد الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق أن تسلك فى بـحثها عن صيغـة أمنية جديدة بنفس طريقتهـا من قبل بعد حرب الخليج الثانيـة. فقد تراجع مفهوم الدفـاع المشترك الذى سيطر على العقليـة العربية عقوداً متـتابعة، إلى الظل بعد أن ثبت فـشله الذريع فى التواجد الفـعلى على أرض الواقع. لكن حتى الآن (٢٠٠٦) لم تبرز على السـاحة مفاهيم أمنيـة واقعيـة حديثة، ومنضبطة تكتـيكياً واستراتيجيـاً، ومرتبطة بمعطيات إقليمية عملية قابلة للتطبـيق، وتضع فى حسبانها حق الدول فى تحديد مـصادر تهديد أمنها، والأسـاليب الملائمة للتصـدى لها من خلال آليات تنسيـقية يمكن أن تكون متعددة الأطراف ومـفيدة عملياً وغيـر مقيدة بالرسميات البيروقراطية.

والظاهرة المثيرة للدهشة بل والذهول لأنه من الصعب إيجاد تفسير معقول أو مقنـع لها، هى أن الحقـائق الأمنيـة فى المنطقة العـربية واضـحة كالشـمس، ولم يختلف بشـأن تحليلها وتفسـيرها الكتاب العرب أو الأجـانب، ومع ذلك فإن هذه المنطقة ظلت تسـير من سيىء إلى أسـوأ إلى هاوية أصبحت قاب قـوسين أو أدنى منهـا. ومـا دامت هذه الحـقائق واضـحـة كـالشـمس، وهناك من يحـذر وينذر باستـمرار، فـهل يمكن أن تكون وطأة الغيـبوبة الأمنية قـد اشتـدت على العرب لدرجـة لا يبدو عندها أمل فـى عودتهم إلى عـالم اليـقظة؟! هل يمكن أن يكون العـرب قد عادوا إلـى عصر «ألـف ليلة وليلة» حيث كـان هناك من السحـرة من استطاع أن يدخلهم فى غيـبوبة لا مخرج لهم منها؟! لقـد برع الإعلام الغربى فى عمليات غسيل المخ والتنويم المغناطيسى للشعوب العربية على وجه التحديد، لكن هناك فى الاعلام نفسه أصواتاً تحذيرية وتنويرية على أعلى مستوى علمى وأكاديمى مثل عالم اللغويات اليهـودى الكبير ناعوم تشومسكى الذى تعتبر كـتبه من أمهات الكتب فى هذا المجال، والذى استغل قدراته اللغوية والفكرية والتحليلية فى تأليف كتب سيـاسية رفيـعة المستوى، يبـحث فيها عن الحـقائق الموضوعيـة التى يحاول الإعلام الغربى والصهيـونى طمسها، برغم يهوديته. وقد ترجـمت كتبه إلى لغات كثيرة فى مقدمتها اللغة العربية، ومع ذلك لم تجد صدى واضحاً فى نفوس العرب

لأنهم يبدو أنهم أدمنوا كل ما يرسخ غيبوبتهم المريحة الناعسة، سواء كان من داخل منطقتهم أو خارجها، وفى الوقت نفسه اكتسبوا مناعة ضد كل ما يحرضهم على اليقظة ومواجهة حقائق حياتهم المريرة الفاشلة.

فى كتاب ناعوم تشومسكى «النظم العالمية: القديمة والجديدة: الإرهاب الدولى فى العالم الحقيقى» الصادر عام ١٩٩٦، يوضح أنه بينما يعتبر التمويل الخارجى للأحزاب السياسية الأمريكية عملاً غير شرعى وغير قانونى، بل عملا يشوبه العار لأنه يقمع العملية الديمقراطية، فإن التدخل الأمريكى فى العمليات الانتخابية فى الخارج، والمنتشر على الساحة العالمية بشكل ملحوظ، ينهال عليه المديح ويتم تصويره بصفته منحة كريمة وسعياً للتقدم الديمقراطى. وكذلك الوضع بالنسبة لموضوع الإرهاب، فإنه يكون «وباء العصر الحديث» عندما يوجه إلى الولايات المتحدة أو إلى عملائها، فى حين يصبح عملاً مقدساً عندما يكون الضحية مكان الجانى.

هكذا يعرى تشومسكى المعايير المزدوجة التى تعد من السمات المميزة للسياسة الأمريكية والتى تمارس دون أى خجل أو حساسية، لأنها ترى أن القوة هى الحق، ومن يملكها يملك الحق، أما من يطالب بالحق وينادى به دون أن يملك القوة لذلك، فليس له مكان بين الأقوياء، ومهما تشنج فى صياحه وصراخه فلن يحصل إلا على الرثاء لحاله، هذا إذا استمع أحد لصياحه وصراخه. وتشهد المنطقة العربية أبشع أنواع هذه المعايير المزدوجة التى تمارسها أمريكا فى تعاملها مع كل من إسرائيل والعرب، خاصة فى المجال الأمنى. فالعالم كله يعرف أن إسرائيل دولة نووية بمعنى الكلمة، لكنها بصفتها الطفل المدلل لأقوى دولة فى العالم، فإن أحداً لا يستطيع أن يفتح فمه بكلمة معترضاً على هذا الوضع الخطير الذى يهدد أمن المنطقة كلها فى الصميم، فى حين تضرب إسرائيل المفاعل النووى العراقى البدائى جهاراً نهاراً أمام العالم أجمع، ويصمت الجميع كأن هذا العدوان حق مكتسب لإسرائيل، ولأنهم كانوا متأكدين من أن الجبروت الأمنى الذى يتشدق به العراق ليس سوى وهم من أوهام الغيبوبة العربية. فقد وجدت أمريكا

وبريطانيا فى العراق لقمة سائغة لالتهامها تحت غطاء من ادعاء كاذب بوجود أسلحة دمار شامل يمكن أن تدمر المنطقة العربية بأسرها، أما أسلحة إسرائيل النووية ففى الحفظ والصون. ولو كان العراق يملك بالفعل أسلحة دمار شامل لما تجاسرت أمريكا وبريطانيا على غزوه بهذا الشكل الفاضح، ولأجبرتا على التزام المناورات والضغوط السياسية والإعلامية والنفسية معه، كما تفعل أمريكا مع كوريا الشمالية التى تمتلك أسلحة نووية باعترافها ومعها قاعدة صلبة من الأمن القومى الذى تفتقره المنطقة العربية تماماً.

وكان ناعوم تشومسكى قد أصدر فى عام ١٩٩٢ كتابه «الديمقراطية الرادعة» الذى وضع فيه يده على الجذور الأولى التى رسختها أمريكا استعداداً للمتغيرات التى ستطرأ على العالم مع سقوط الاتحاد السوفييتى، فيستشهد بتصريح إليوت آبرامز نائب وزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت عندما قال:

«إنه مع زوال الردع السوفييتى، أصبحت الولايات المتحدة أكثر استعداداً وقدرة على «استخدام القوة» للوصول إلى أهدافها، الأمر الذى سبق أن نوقش كثيراً من قبل محللى السياسة الأمريكية، فى حين لم يحظ بأى اهتمام من قبل العالم الثالث».

وبالطبع كانت الدول العربية فى مقدمة العالم الثالث نظراً لثرواتها الطبيعية بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، وأيضاً لموقعها الاستراتيجى فى قلب العالم، لكن غيبوبتها الأمنية أعجزتها عن إدراك الأطماع الأمريكية التى انزاح الاتحاد السوفييتى من طريقها الذى أصبح مفتوحاً إلى قلب الشرق الأوسط، أى المنطقة العربية. ويعلق تشومسكى على هذا بقوله بأن السياسات الأمريكية استمرت بعد نهاية الحرب الباردة، كما كانت من قبل، ولكن هذه المرة فى إطار حجج جديدة وقيود أقل، مما انعكس بوضوح على منطقة الشرق الأوسط. وقد استغل الرئيس جورج بوش (الأب) مناسبة احتلال بنما، ليعلن استمراره فى مساعدة صديقه وحليفه «صدام حسين». وبعد ذلك مباشرة، تقدم البيت الأبيض بطلبه السنوى الخاص بميزانية البنتاجون، إلى الكونجرس. وكان الطلب بنفس صيغته المعتادة،

باستثناء المبررات والحجج الجديدة. ففى «الحقبة الجديدة»، نصت صيغة الطلب على الآتى: «إن طلباتنا المتزايدة لاستخدام القوات العسكرية لم تعد بالضرورة متعلقة بالاتحاد السوفييتى، ولكن من المحتمل أن تصبح متعلقة بالعالم الثالث». وبالطبع لم يدرك العراقيون أو العرب عامة أن ما جرى من غزو للعراق، كان مخططاً له منذ سقوط الاتحاد السوفييتى. فقد اعتقد صدام حسين أن تحالفه مع أمريكا سيدوم إلى ما شاء الله، لأن غيبوبته كانت قد طمست بصيرته فلم يدرك أن أمريكا تعتبر حلفاءها مجرد أوراق تلعب بها فى حينها، وعندما ينتهى دور ورقة من هذه الأوراق تلقى بها فى سلة المهملات غير آسفة عليها، أو ربما ظن صدام حسين أنه استثناء من هذه القاعدة نتيجة لغروره القاتل الذى صور له أنه فوق الجميع.

ويؤكد تشومسكى فى كتابه «أوهام ضرورية» الصادر فى عام ٢٠٠٢ على أن أمريكا تعنى بنشر الديمقراطية خارج حدودها، مجرد استمرار الأمن والاستقرار فى البلاد التى تستغلها بل وتستنزفها، فالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وغيرها من الشعارات هى مجرد ستائر براقة لتغطية تحركاتها المشبوهة لتحقيق أهدافها التكتيكية والاستراتيجية على حد سواء. ففى حرب الخليج الثانية، وفى الوقت الذى كانت فيه القنابل تتساقط على بغداد، وفى الوقت الذى كان فيه الفلاحون العراقيون المجندون يختفون فى بطن الرمال، أعلن جورج بوش (الأب) المبدأ الأساسى للنظام العالمى الجديد فى جملة قصيرة: «ما نقوله هو ما سيكون». وقد كان. فبعد انتهاء الحرب مباشرة، اندلعت ثورة عارمة فى مناطق الشيعة فى جنوب العراق، مستهدفة قلب نظام صدام الذى رد عليها بقنابل النابالم المحرمة دولياً. أما الولايات المتحدة التى لا تسأم من المناداة والتبشير بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، فقد غضت الطرف عما حدث، بل ورفضت وصول ألوية الجيش المتمردة على صدام حسين، إلى الأسلحة العراقية، التى تم الاستيلاء عليها، ومنعتهم بالفعل من حماية الشيعة المدنيين من مجزرة صدام حسين. وكان الدافع الرسمى - كما حدده توماس فريدمان كبير المراسلين الدبلوماسيين فى جريدة «نيويورك تايمز» - يتمثل فى أن «أحسن ما يمكن أن يكون» بالنسبة

لواشنطن «هو مجلس سياسى عراقى ذو قبضة حديدية بدون صدام حسين»، أى عودة للزمن الجميل، عندما كان صدام حسين «يمسك العراق بقبضته الحديدية» التى تفرض الأمن والاستقرار لحساب المصالح الأمريكية، ولتذهب الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان إلى الجحيم. لكن المعضلة تكمن فى أنه لم تكن هناك نسخة ثانية لصدام، وبالتالى لا مفر من الخيار الثانى، وهو ثانى أفضل خيار: أن يقبض وحش بغداد نفسه بيده الحديدية على المجلس السياسى العراقى. وقد وصف ديفيد هاويل رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس العموم البريطانى، السياسة الأمريكية البريطانية بأنها تقول لصدام حسين: «الوضع مستقر الآن، وفى إمكانك أن تقوم بأية أعمال وحشية تريدها».

ويعرى تشومسكى فى كتابه «أوهام ضرورية» حقيقة المفهوم الأمريكى للديمقراطية والأمن فيقول: إن الجهات الرسمية الأمريكية أكدت على أن إدارة بوش (الأب) ستستمر فى رفضها للتحدث مع العراقيين الديمقراطيين الهاربين من العراق لينجوا من البطش الصدامى، وكذلك فى رفضها لإثارة أية أسئلة عن قضية الديمقراطية فى الكويت، فهذا - كما تشير الجهات الرسمية - يعتبر تطفلاً وتدخلاً فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. وبناء على ذلك، لا يصح التحدث عن الديمقراطية، لا فى العراق ولا فى الكويت، لأن ما كان يلزم العراق هو «الاستقرار»، الذى تطلب التأييد اللازم لصدام حسين فى أثناء قمعه للثورة الشيعية فى الجنوب. أى أن الديمقراطية والأمن خارج حدود الولايات المتحدة لا يعنيان سوى استقرار واستمرار أوضاع البطش والوحشية والقمع والإرهاب حتى لا يتعكر صفو المصالح الأمريكية أو تتعثر انطلاقاتها.

ولا يتسع المقام للتركيز على النقاط الأساسية والمحورية التى وردت فى كتب تشومسكى الأخرى مثل «نحو حرب باردة جديدة»، و«المثلث المميت»، و«قراصنة وأباطرة»، و«الطاقات والتطلعات»، لكن أجزاء كثيرة منها عبارة عن تنويعات مختلفة على الفروق الجوهرية والخطيرة التى تفصل بين الغيبوبة الأمنية العربية واليقظة الأمريكية الإسرائيلية، والمآسى والمحن التى ترتبت على هذا الوضع

الغريب والشاذ الذى لا يزال قادراً على توليد المزيد منها. فالعرب لا يزالون - ولا نقول سيظلون - عاجزين عن مجرد رسم رؤية مستقبل لحد أدنى من نظام للأمن العربى، برغم كل ما تملكه المنطقة العربية من إمكانات وقدرات، وبرغم ما يتهددها من مخاطر ومحن. فقد فشلوا فى إقامة كيان عربى اقتصادى وسياسى وإعلامى وثقافى، يكون سنداً لمصالح المنطقة العربية مع العالم الخارجى، وقاعدة تنهض عليها روابط الأمن الجماعى الذى أصبح ضرورة ملحة فى مواجهة الأحداث المأسوية فى الأراضى الفلسطينية والعراقية، وأيضاً المتغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة والمتسارعة العاجلة والآجلة التى تولدها المرحلة المفصلية الحالية، والتى وضعت السلم والأمن الدوليين، وآليات تطبيق القانون الدولى ومصداقية منظماته أمام اختيارات جادة ومصيرية تعيد صياغة القوى الدولية فى معادلات جديدة.

كل هذا يحدث على مستوى العالم، والعرب عاجزون عجزاً فاضحاً عن مجرد التفاهم فيما بينهم لحماية أنفسهم من الأخطار التى باتت تهدد صميم وجودهم. إن من يتابع الأخبار والمقالات والتحليلات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية سواء فى الصحف أو الإذاعات، لابد أن يصاب بالملل واليأس والإحباط لأنها صورة فكرية وأمنية وسياسية وإعلامية واجتماعية لحالات التخبط والتردى والضياع والخيبة التى تعيشها المنطقة العربية بأسرها، فى حين تبدو الأمور والقضايا والمشكلات واضحة أشد الوضوح فى الصحف والأجهزة الإعلامية الغربية. إنه الفرق الذى ركز عليه ناعوم تشومسكى فى كتبه بين سطوة الغيبوبة والتخلف وبين طاقة الوعى والتقدم. وأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ دليل عملى على هذا الفرق الفاضح، إذ قبل أن تظهر التحقيقات التى تؤكد ضلوع أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة فى ذلك الاعتداء، وبالتالى مسئولية ما جرى فى أفغانستان كمقدمة أيضاً لغزو العراق فيما بعد، قررت الولايات المتحدة أن تضرب بن لادن باعتباره المسئول الأول عن هذه التفجيرات، وأن تقلب حياة الأفغان إلى جحيم، وهو الشعب الفقير المعدم الذى لم يذق طعم الحياة منذ عقود طويلة. وبالطبع لم يخطر ببال العرب أن المخطط الأمريكى سوف يتخذ من

أفغانستان حجة أو افتتاحية، بحكم اتخاذ أسامة بن لادن قاعدة منها لعملياته، لاختراق المنطقة العربية بداية بالعراق.

بدأت الحرب على ما سمى بالإرهاب في السابع من أكتوبر ٢٠٠١ تحت راية التحالف الذى تتزعمه أمريكا، ويضم انجلترا، والدول الأوروبية، ودول الاتحاد السوفييتى سابقاً، وكثيراً من الدول العربية والإسلامية... الخ. وهذه الدول الأخيرة، أى العربية والإسلامية، دخلت التحالف بنفس غيبوبتها الحافلة بالتخبط والتردى والضياع والخيبة التى تعكس واقعها المؤلم فى العالم المعاصر، فى حين تتخذ دول الغرب موقفا محدداً ومتبلوراً بلا لبس أو غموض أو تردد، برغم أن المتهم فى أحداث نيويورك وواشنطن مازال متهماً، بل لم يتم التحقق من هويته بعد. ولكن لا مانع من أن يقرر الغرب بسرعة، وحتى لو ظهر أن اتهام أسامة بن لادن كان باطلاً، فلا مانع من فرض الهيمنة والسيطرة والسطوة على هذا العالم الفقير المتخلف الذى يمتلك ثروات طبيعية لا يعرف كيف يتصرف فيها. فقد كان هذا هو شأن الغرب مع العرب دائماً، خاصة فى مجال القوة العسكرية بحكم أن العالم المتقدم قطع مراحل وأشواطاً طويلة فى مجالات التسليح بحيث أصبح ممسكاً بناصية الأمن العالمى، وصارت الحرب عنده جولات خاطفة وقاضية نتيجة للإمكانات المذهلة للحرب الإلكترونية والحديثة، بحيث أصبح من الممكن شن الحرب بدون خسائر فى الجنود، أو بخسائر لا تؤثر فى تحقيق الأهداف العسكرية والأمنية، فى حين ظل العرب فى مجال التسليح - كما هم فى كل شىء - عالة على الغرب الذى يمدهم بالسلاح، ولكن بحساب وفى إطار الخطط التى تخدم مصالحه. ولذلك أصبحت قدرة العرب على المواجهة بالجيوش شبه معدومة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، حين تقدمت التكنولوجيا العسكرية إلى آفاق لم تكن فى الحسبان.

وقد بلغ إحساس أمريكا بجبروت القوة درجة أصبحت فيها تصرح بلا حرج أو خجل بنواياها وأهدافها فى التدخل المباشر فى شئون الدول الأخرى كى تجبرها على أن تساير الاستراتيجية الأمريكية أو بمعنى أدق أن تدور فى فلكها. وقد بلغ الإحساس الجارف بالقوة مستوى التنظير، فخرجت أمريكا على العالم بأكثر من

نظرية تقنن لممارسة هذه القوة فى أى مكان فى العالم تراه مناسباً لهذه القوة. وتناول المفكرون الاستراتيجيون الأمريكيون هذا التنظير بالدراسة والتحليل والتفسير كأنه حقيقة من حقائق العالم المعاصر التى لا تقبل الدحض أو الرفض، وإن كانت مفتوحة لكل قادر على الشرح والتوسيع والتعميق. فمثلاً خرج المحلل السياسى الأمريكى مايكل ليدن بنظرية «الفوضى المنظمة» فى عام ٢٠٠٣ لكى يبرر أن من حق الولايات المتحدة إشاعة الفوضى فى أى مكان فى العالم تراه عاجزاً عن مسايرة روح العصر، وبعد أن تفعل الفوضى فعلها فى تفكيك أو حتى تفتيت المكونات أو المعطيات التى تشكل كتلة هذا الموقع، فإنه يعاد تنظيمها أو تشكيلها أو بناؤها بحيث تصبح على مستوى العصر وقادرة على الانطلاق إلى آفاق الدول أو التجمعات المتقدمة. وهذه النظرية مريبة للغاية لأنه ليس من حق أية دولة مهما كانت عظمى وجبارة أن تدعى هذه الوصاية وأن تفرضها قسراً على أية دولة أخرى، مهما كانت متعثرة فى نموها، وإلا اجتاحت الفوضى العالم الذى تتكون غالبيته من مثل هذه الدول المتعثرة والتى يسميها بعض المفكرين الأمريكيين بالمارقة لخروجها عن الصف الأمريكى.

ولعل من أهم مفسرى نظرية «الفوضى المنظمة» توماس بارنيت أستاذ علم تحليل الحروب، وأحد أعمدة مؤسسة صناعة القرار السياسى، ومستشار مكتب وزير الدفاع، وأحد المحاضرين الرئيسيين فى وزارة الدفاع، لكنه يتصور شكلاً معيناً لإمكان تطبيقها، ربما على شكل معين من الانهيار الكبير أو التفكك الإقليمى. ويشير بالاسم إلى دول عربية صغيرة يراها معرضة للتفكيك، خاصة إذا سارت على نهج نظرية جورباتشوف «البريسترويكا» التى بدأ تطبيقها بالتخلص من حرس النظام القديم، فانتهت بتفكك الاتحاد السوفييتى وانهياره برغم أنه كان القوة العظمى الثانية فى العالم. ويصرح توماس بارنيت بأن بعض دول المنطقة العربية فى انتظار ظهور جورباتشوف جديد محلى يدفع بلده على قضبان قطار الغرب السريع حتى يسقط تحت عجلاته ويتناثر حطاماً مثلما جرى للاتحاد السوفييتى، ويضيف بارنيت متسائلاً: «هذا إذا لم يكن هذا الجورباتشوف قد وصل بالفعل»!

وطبقاً لخطة هذه الاستراتيجية الجديدة، فإنه فى حالة حدوث الفوضى - وهى متوقعة - فإن التدخل المباشر يصبح من حق أية قوة خارجية تملك القدرة على التعامل مع هذه الفوضى. وليست هناك دولة مرشحة للقيام بهذه المهمة سوى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك يقول بارنيت بمنتهى الصراحة: «إن الشىء الوحيد الذى سيغير المناخ «الشرير» ويفتح الباب لطوفان التغيير، هو أن تتدخل قوة خارجية، ونحن الدولة الوحيدة التى يمكنها ذلك». ويرسم بارنيت إطار النظرية على أساس أن هدف هذه الاستراتيجية هو «انكماش الثقب» وليس مجرد احتوائه، فهذه المنطقة هى ثقب الأوزون المدمر.

وتكمن خطورة استراتيجية «الفوضى المنظمة» فى أنها ليست مجرد نظرية قد تأخذ طريقها إلى التطبيق أو تظل رهن الدراسة والتحليل، بل أصبحت حقيقة واقعة على أرض الواقع بعد أن اتخذ منها صناع السياسة الخارجية منهجا واستراتيجية يطبقونها فى انتظار حدوث الفوضى إذا كان توقعها مواكباً للتوقيت الذى حددوه، أو صناعتها وإثارتها إذا كانت ستأخذ وقتا أطول من اللازم ويستدعى التعجيل بها. ومن الواضح أن المنطقة العربية كانت وستظل أول حقل تجارب لهذه النظرية التى لا تكتفى بالتغيير فى حد ذاته، لأن الأوضاع الداخلية فى المنطقة وثقافتها السائدة فى حاجة ملحة لتحول جذرى شامل طبقاً للتعبير المتداول عند معتنقى النظرية الذين يستخدمون مصطلحات مثل التدمير البناء والفوضى المنظمة التى تحطم الكيانات التى انتهى عمرها الافتراضى، وبعدها تتم إزالة الأنقاض المتناثرة، وتجهز الأرض لبناء مختلف على أساس جديد.

وتصل نظرية الفوضى المنظمة إلى درجة من التدنى الفكرى عندما تصف المنطقة العربية بأنها ثقب الأوزون نتيجة للسلبيات والأخطاء والثغرات التى ميزت السياسات العربية المهلهلة، وبذلك ينفى أصحاب هذه النظرية المريبة عن أنفسهم كل الجرائم السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية التى ارتكبوها فى حق أبناء المنطقة الذين كانوا بلا حول ولا قوة فى حالات كثيرة. أما من دفعوا المنطقة إلى الدمار والخراب من شتى الأنواع، فكانوا هم أصحاب النظرية الإرهابية

التى تحث على الفوضى والتدمير. ولذلك كان من الطبيعى أن يتحالفوا مع صدام ضد شعبه بدعم نمط نظام حكمه القمعى الدموى، وإعداد جماعات القاعدة فى أفغانستان وتدريبها فى قواعد الجيش الأمريكى لتصبح آلات قتل بشرية للسوفييت الذين تم طردهم من أفغانستان، ولكل من تسول له نفسه أن يعترض طريق الخطط الأمريكية، والكيل بمكيالين فى التعامل مع النزاع بين الاسرائيليين والفلسطينيين، ثم تدمير نظام صدام حسين الذى تحالفوا معه من قبل ليصبح العراق نهباً للفوضى من كل حدب وصوب، وللاحتلال الأجنبى، ولكل أنواع الانتهاك.

وكان توماس بارنيت قد نشر فى عام ٢٠٠٤ دراسة بعنوان «خريطة البنتاجون الجديدة» قام فيها بتوسيع وتعميق مفهوم «الفوضى المنظمة» لدرجة أن اسمه أصبح مرتبطاً بها أكثر من مبتكرها مايكل ليدن. فقد أوضح أن العالم ينقسم إلى من يحتلون القلب أو المركز ويقصد بهم الولايات المتحدة وحلفاءها فى الغرب. أما الآخرون فهم من سماهم دول الثقب إذ شبههم بالأوزون، الذى لم يكشف عن نفسه إلا بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وعندما ظهر على حقيقته البشعة، لم يعد ممكناً أن يغيب عن نظر الغرب الذى يجب عليه من الآن فصاعدا، أن يرصد كل حركات وسكنات دول الثقب، بعد أن ثبت أن الاستهانة بها كانت استهانة بكل قيم الديمقراطية والحرية والحضارة والتقدم وحقوق الإنسان بل والسلام العالمى. فهى دول مصابة بكل أمراض الفاشية والاستبداد والقهر والبطش والفقر والجهل والقتل الجماعى الروتينى دون أن تهتز شعرة فى رؤوس حكامها، وبالتالى فهى بيئة مثالية لتفريخ أجيال متعاقبة من الإرهابيين الذين يمكن أن يدمروا العالم الحر بأسره. فلم يكن أحد يصدق - حتى فى أشد الكوابيس وطأة - أن يقع ما وقع فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والجماعات والخلايا التى صنعته بهذه العبقرية الإرهابية، يمكن مع الأيام أن تصنع أبشع منه.

ويؤكد توماس بارنيت على ضرورة أن تتضمن استراتيجية الأمن القومى بالنسبة لأمريكا والدول الغربية، زيادة قدرة دول القلب على المبادرة على الرد على اضطربات النظام الدولى وإدارتها لصالحها، خاصة فى التصدى وردع أسوأ

صادرات دول الثقب مثل الإرهاب والجريمة والمخدرات والأوبئة، مما يساعد على انكماش هذا الثقب. وتتخذ نظرية الفوضى المنظمة من منطقة الشرق الأوسط أول حقل تجارب لها لتطبيق الاستراتيجية الجديدة عليها لاحتوائها على كل العناصر والملابسات والظروف التى نصت عليها النظرية، وفى مقدمتها أن تكون التهديدات كامنة فى دول المنطقة ذاتها. وكلما كانت أقرب إلى الانفجار، كان أفضل لأن الانفجار الطبيعى المترتب على أسباب محلية يمكن أن يخفى الأصابع التى ستديره من الخارج لحسابها، أما الانفجار الذى تفتعله هذه الأصابع اختصاراً للوقت، فيمكن أن يلبسْ ثوب التآمر مما يثير الحساسيات أو العداوات المحلية ضده. وفى منطقة الشرق الأوسط، يلعب الكبت دوراً خطيراً فى توليد التهديدات الموجهة من السكان، وخاصة الشباب، إلى الجالسين على مقاعد السلطة. وحدوث الانفجار شىء متوقع لأن الكبت يظل يتراكم إلى أن يولده فى النهاية، وتحين الفرصة لتطبيق نظرية الفوضى المنظمة.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة المخلة التى يتصورها الأمريكيون والتى توحى بأن تراث رعاة البقر لايزال كامناً فى أعماق وجدانهم، حين كان المسدس هو القانون، وكان من أهم الشروط التى يجب توافرها فى حاكم المدينة (الشريف) أن يكون أسرع من يطلق الرصاص عندما يواجه المجرمين والخارجين على القانون. وفى مطلع القرن الحادى والعشرين، حلت القوات المسلحة الأمريكية محل رعاة البقر والرماة المهرة، فى حين حل الإرهابيون والفدائيون محل الخارجين على القانون أو الهنود الحمر الذين كانوا ضحايا معارك إبادة أمريكية بالمسدسات والبنادق والمدافع ولا تقل فى بشاعتها عن معارك صدام حسين ضد الشيعة والأكراد، بل وتفنن الأمريكيون فى نشر الفوضى بين قبائل الهنود الحمر التى زاد عددها على الأربعين، باستخدام كل أنواع الوقيعة فيما بينها، خاصة فى مجال تجارة السلاح حين كان الأمريكيون يبيعون البنادق لبعض القبائل ويحرمون أخرى منها، لا تستخدم سوى السهام والبلط والفؤوس والخناجر والسيوف والرماح. وعندما كان الأمريكيون يتأكدون من أن القبائل التى سلحوها بأحدث الأسلحة قد

سيطرت على القبائل المحرومة من هذه الأسلحة، بل وقضت عليها في بعض الأحيان، كانوا يدخلون مع القبائل المنتصرة في صدامات مميتة تصل إلى حد الإفناء والإبادة. وظلت الحال على ما هي عليه إلى أن أصبح الهنود الحمر مجرد ذكريات تاريخية وبعض أقليات منهم تجمعت في بعض الولايات لمواصلة الحياة في الظل، بعد أن قام الأمريكيون البيض بتنظيم الفوضى التي أشاعوها بينهم. أما الزنوج والأفارقة فكانوا مجرد عبيد لا ثمن ولا مقابل لحياتهم، ولم يجد البيض ضرورة لنشر الفوضى بينهم، فلم تكن لهم القبائل أو التجمعات التي عاش فيها الهنود الحمر، بحيث لم يشكلوا أية تهديدات في الأماكن التي عاشوا فيها كخدم وعبيد. ومع ذلك لم يسلموا من أذى البيض الذين كونوا جماعات بل وعصابات مثل «كوكلوكس كلان» التي تخصصت في قتل واغتيال السود وإلقاء جثثهم في نهر المسيسبي.

هذا هو تراث الأمة التي تتشدق بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بلا ملل ليل نهار، ثم تخرج على العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين بإعلان سريع تؤكد فيه نيتها على إحداث الفوضى والتدمير في البلاد التي لا ترضى عن سياساتها. لكنها لا تدرك أن غرور القوة عندما يتخطى كل الحدود الإنسانية المعقولة، يتحول إلى جنون العظمة الذي يصور لصاحبه أنه مبعوث لإخراج الشعوب من التخلف والضياع إلى آفاق التقدم والمدنية. وهذا النوع الخطير من الجنون يمكن أن يصيب الدول كما يصيب الأفراد، وألمانيا النازية تحت حكم هتلر كانت دليلاً تاريخياً دامغًا على إصابة الشعب الألماني كله به وليست حكومته فحسب. وقد يقول قائل إن هتلر كان طاغية بمعنى الكلمة في حين أن جورج بوش ينادي بالديمقراطية بلا ملل، لكن العبرة دائماً بالأفعال وليست بالأقوال خاصة أن الديمقراطية كانت من أهم الصفات المرتبطة بالحزب النازي الألماني، ومن هنا كان التشابه الذي يمكن رصده بسهولة بين السياسة التي يتبعها «المحافظون الجدد» وبين الفريق الذي ساهم مع هتلر في الدمار الذي ترتب على الحرب العالمية الثانية.

ومن يتتبع الاستراتيجية التي اتبعها هتلر منذ الفاتح من سبتمبر عام ١٩٣٩ عندما بدأت الحرب العالمية الثانية باجتياح بولندا، يكتشف أنها القاعدة التي

انطلقت منها نظرية الفوضى المنظمة لأول مرة فى التاريخ. كان جنون العظمة الذى أصاب هتلر فى الصميم قد زين له قدرته الطاغية على تدمير كل الدول التى وقفت فى سبيل ألمانيا فى أعقاب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، وأعاقت تقدمها نحو تحقيق أمجادها الجديدة بها. ولذلك طبق سياسة الحرب الخاطفة من خلال الاجتياح السريع، لكى يحدث أكبر قدر ممكن من الفوضى بين الدول التى استهدفها. وعندما يطيش صواب هذه الدول نتيجة للفوضى التى تجتاحها بعد تدمير بنيتها الأساسية، وتنهار عند قدمى هتلر، فإنه يعيد تشكيلها وتنظيمها من جديد كى تدور فى فلكه. وقد يبدو جبروت هتلر منطقياً ومعقولاً إذا أخذ على محمل الانتقام من الدول التى أذلت ألمانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، أما جورج بوش ومعه المحافظون الجدد فقد قدموا نظرية غير منطقية أو معقولة أو مقبولة عندما أعلنوا نيتهم على نشر الفوضى بين دول مستكينة لم تمس الولايات المتحدة الأمريكية من قريب أو بعيد، بل سعى معظمها لاكتساب صداقتها بطريقة أو بأخرى، وما وقع فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لم يكن من تدبير دولة من هذه الدول على وجه التحديد، بل إن الأمر كله ظل معلقاً بين الاتهامات والشبهات.

وقد أثبت التاريخ أن صانع الفوضى والدمار مثل اللاعب بالنار الذى لابد أن يحترق بها فى النهاية، وهو ما جرى لهتلر عندما واجهت ألمانيا دول العالم التى حاربتها دولة بعد أخرى، إلى أن تجمعت فى الشهور الأخيرة للحرب لتجهز عليها. فالكيف لا يمكن أن يظل متفوقاً على الكم مهما كان جبروته وسطوته، لأن انصهار الكم فى بوتقة الحرب يحوله مع الأيام إلى كيف جديد يمكنه أن يتحدى الكيف القديم الذى بدأت به الحرب والذى يمكن أن يكون قد فقد مع الأيام قوى دفع أصبح فى أشد الحاجة إليها. وما جرى لألمانيا النازية يمكن أن يجرى للولايات المتحدة فى فترة حكم أصحاب نظرية «الفوضى المنظمة»، لأن الفوضى ليست عملاً سياسياً مُمنهجاً أو محكوماً أو منظماً كما يتصورون بحيث يمكنهم السيطرة عليه وتوجيهه لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية، بل هى عمل

فوضوى وإرهابى بحكـم طبيعتهـا، ومن الطبيعى أن تنقلب على مفـجرها عندما يعجز عن الإمساك بقيادها، وبذلك ينقلـب السحر على الساحر الذى يصبح ريشة فى مهب الرياح بعد أن كان سـيد الموقف. فالفوضى ليست لها مـسارات محددة بحيث يتأكد صانعـها من أنها ستنتشر فى المناطق التى حددها لها مـسبقاً، لدرجة أنها يمكن أن تغمر صانعها وتجرفه أيضاً. فمن المستحيل استمرار السيطرة على أى عمل فـوضوى أو إرهابى، فلابد أن يفلت الزمـام مثلما أفلت زمـام الفوضى فى العراق الذى كان النـموذج المثالى لتطبق نظرية الفوضى المنظمـة على الفراغ الناتج عن تدمير النظام. لقـد ظن بوش أن الدنيا قد دانت له يوم سقوط بغـداد واحتلال العراق، وأن الخطوة التاليـة هى القضاء المبرم على الإرهاب وترسيخ قـيادة أمريكا للعـالم أجمع، طبـقاً لما قـاله له المحافظون الجـدد الذين لم يدركوا وقـتهـا أنهم سيقـعون فى هاوية الفوضى التى حفروهـا للعراقيين وأغرقت الأرض بمسـتنقعات وأحراش تتكاثر فيها بؤر الإرهاب يوما بعد يوم.

ويبـدو أن صدمـة الغـزو الأمريكى لـلعراق قـد أيقظت العـرب من بعض غيبوبتهم الأمنيـة كما استيقظ الأمريكيون فى الحادى عشـر من سبتمبر ٢٠٠١ من غيبوبتهم الأمنية الداخلية التى زينت لهم أن حدودهم الجغرافية محصنة ومنيعة ضد أى هجوم يخـترق أرضها أو مـجالها الجوى، بحـيث أصبحت قضـية الأمن هى القضـية الأولى التى تسـيطر على تفكير الإدارة الأمريكـية. لكن يبدو أن صـدمة الحادى عشر من سـبتمبر كانت من الـعنف بحيث دفعت هذه الإدارة إلى التطرف فى استخـدام القوة العسكرية، خاصة فى العراق، ونسى القـادة أو الساسة أن كل شىء يزيد على حده ينقلب إلى ضده. ذلك أن الأمـن العالمى يكاد يشكل منظومة شبـه متكاملة، وأية ضربة مـوجهة إلى أية منطقـة من مناطقه يمكن أن تؤثر فـيه بالسلب طبقاً لنظرية الدومينو، خاصة إذا كانت منطقة ذات موقع استراتيجى وذات ثروات لا يمكن أن يسـتغنى عـنها العـالم مثل المنطـقة العـربية. ومن هنا كـانت الأخطاء الأمنية الاسـتراتيجـية التى ارتكبتهـا الإدارة الأمريكية يوم غـزت العراق بالأسلوب الإمبريالى الذى ولى زمنه، بحيث وجدت نفـسها تعيش فى إطار عصر

مضى برغم أنها تستخدم أحدث أنـواع التكنولوجيا العسكرية التى تجعل القوة هى اللغة الوحيـدة التى تخاطب بها الآخرين، فى حين أن الوسائل العـسكرية البدائية مثل الهجمات الانتحارية، والسـيارات المفخخة، والألغام المزروعة يمكن أن تكون أكثر فعـالية لأنها تختار أوقاتاً وأماكن غـير متوقعة. فمن الصـعب بل والمستحيل معرفـة مصدرها أو منبعـها أو مسارها أو محطـتها النهائية. ومن هنـا كان النجاح الذى تحرزه حـرب العصـابات فى مواجهـة الحرب النظامـية مهـما كـانت حداثة تسليحها. وكانت الولايات المتحدة قد استوعبت هذا الدرس جيداً منذ تورطها فى حرب فيـتنام التى انسحبت فيهـا فى منتصف السبعـينيات بعد أن كلفتهـا أكثر من ستين ألف قتيل من قواتها، لكن يبدو أن غيـبوبة العنجهية أو العجرفة التى يسلك بها «المحـافظون الجدد» جعلتـهم ينسون هذا الدرس التـاريخى القاسى الذى بدأت فصوله فى الظهور مرة أخرى على أرض العراق بعد احتلاله.

من هنا كـانت أهميـة كتـاب «أمريكا بلا قـيود: ثورة بوش فى الـسيـاسة الخارجـية» الـذى أصدره كل من أيفـو اتش دالدر وجيـمس إم ليندساى فـى عام ٢٠٠٣، وفيه حللا أبعـاد الخطأ الخطير الذى ترتكبه الولايات المتحـدة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبـتمبر، من خلال خبرتهما العميقـة والواسعة كعضوين سابقين فى مـجلس الأمن القومى للبيت الأبيض فى فتـرة حكم الرئيس كلينتون، ثم انتقلا للعمل ضـمن كبار الخبراء والمحللين السياسيين فـى معهد بروكنجز الذى يأتى فى مقدمـة مراكز الفكر السياسـى فى واشنطن. ويدور كتابهما حـول محور رئيسى يشكـل عموده الفـقرى الذى يتمـثل فى ثورة بوش المنفلتة من أية قـيود أو كوابح فى السياسـة الخارجية تحد من شطحاتها، هى خطـأ عميق وخطير برز على السطح بشكل لا يبشـر بأى خير، فى أعقـاب أحداث الحادى عشـر من سبتمـبر ٢٠٠١ والتى أتاحت أول فرصة بعد حرب فـيتنام لرئيس أمريكى كى يعيد تشكيل السيـاسة الخارجـية بصورة مندفـعة وجريئـة تصل إلى حد التـهور. لكن الخطورة العاجلة تكمن فى أن رؤيته وأهدافه السابقة للعالم لم تتغير بحكم افتقارها الشديد للدبلومـاسـيـة المرنة، ذلك أن اعـتـقـاده الأسـاسى ينهـض على فكرة أن الدول

والحكومات وليست الشعوب أو الهيئات أو المنظمات أو الأفراد، مازالت القوة الرئيسية الفاعلة فى الشئون الدولية. ومن هذا المنطلق صاغ تعبير محور الشر الذى قصد به دولاً مثل إيران، والعراق، وكوريا الشمالية، وهو تعبير غريب على السياسة العالمية الحديثة التى لا تقسم الدول إلى جماعات أشرار أو أخيار، وإنما تعتمد ميزان الخسائر والأرباح معياراً للحكم على خططها السياسية. لكن من الملاحظ أن تقاليد عصر الكاوبوى لاتزال جذورها كامنة فى الوجدان الأمريكى، حين كانت عصابة الأشرار تهاجم المدينة بهدف السرقة أو الخطف أو الابتزاز أو القتل ويتصدى لها الشريف حاكم المدينة بصفته أسرع رجل فى إطلاق مسدسه ومعه مساعدوه، وتدور المعركة أو المعارك التى لابد أن ينتصر فيها فريق الأخيار على فريق الأشرار ببساطة أو سذاجة أدمنها السوقة والغوغاء من جمهور أفلام رعاة البقر. وبساطة الأمور كلها تكمن فى أنها تنقسم إلى لونين: أبيض وأسود ولا ثالث لهما، فى حين أن بينهما يقع عدد لا يحصى من الألوان ودرجاتها، ولا يعيه أو يتعامل على أساسه سوى الإنسان القادر على التفكير الناضج والتحليل الموضوعى. لكن بوش رسم سياسته الخارجية بلونين فقط هما الأبيض والأسود، وبالتالى قسم العالم كله إلى فريقين فقط: أحدهما معه والآخر ضده، وليس من حق أحد أن يتصور القدرة على التوسط أو الوساطة. أو اللعب على الحبل بينهما، لأنه لا يوجد أى حبل أو علاقة بينهما.

وقد قدم المؤلفان دالدر وليندساى فى كتابهما رؤية جديدة مناقضة لتلك التى شاعت عن بوش منذ توليه الرياسة، وهى رؤية تؤيد تقمصه لشخصية الكاوبوى بصفته بطلاً متفرداً، يصنع دائماً ما يفاجىء به الآخرين خاصة إذا كان فيه فرصة لاستعراض عضلاته. قد يطلب المساعدة من معاونيه لكن الأمر كله يعود إليه أولا وأخيرا لكى يضع عليه بصمته، مما يؤكد خطأ النظرة السابقة إليه والتى أظهرته فى بعض الأحيان على أنه مجرد واجهة تردد آراء وتوجهات معاونيه مثل ديك تشينى نائبه، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وبول وولفويتز نائب وزير الدفاع الذى عينه بوش بعد ذلك مديراً للبنك الدولى، ودوجلاس فايث مساعد وزير الدفاع،

وريتشارد بيرل رئيس الهيئة السياسية الاستشارية بوزارة الدفاع. لكن بوش انفرد بدور «الشريف» أو «الشجيع» الذى قد يستعين بمعاونيه، لكنه هو الذى يضع أصبعه على الزناد، وأول من يطلق النار كما فعل فى أفغانستان والعراق. فالسياسة الخارجية الأمريكية تخرج من عقل بوش أساساً لأنه يعتبر نفسه المسئول التنفيذى الرئيسى لمشروع ضخم يجسد رؤية للعالم واستراتيجية شاملة عن كيفية تعامل أمريكا مع هذا العالم، ذلك أن سياسته الخارجية لم تكن نتيجة لوجوده على رأس السلطة، أو لأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بل لأنها اختمرت فى ذهنه وتبلورت من قبل بحيث دفعته إلى خوض معركة انتخابات الرياسة.

وكرر المؤلفان دالدر وليندساى فى كتابهما «أمريكا بلا قيود: ثورة بوش فى السياسة الخارجية» على أن «المحافظون الجدد» هم الاستعماريون الديمقراطيون الذين يدعون لإرسال المزيد من القوات والأموال لإقامة ديمقراطية فى العراق، وهم أصحاب السياسة الانفرادية فى قيادة العالم وإعادة صياغته طبقاً للاستراتيجية الأمريكية التى صورت لهم أنهم حققوا انتصارات سريعة فى أفغانستان والعراق، وجعلتهم ينسون أنهم مزقوا نسيج النظام العالمى، وتسببوا فى استفحال الكراهية لأمريكا فى أرجاء العالم، وبالتالى جعلوا بلدهم أقل أمنا، وعرضوا مواطنيهم وممتلكاتهم للخطر فى الخارج. وقد التقت أفكارهم على أرضية مشتركة مع أفكار بوش فى أوركسترا يعزف نغمة يكرهها العالم المعاصر لأنها نشاز لا يحتمل، فى حين صورت لهم غيبوبتهم وجنون عظمتهم أنها أعذب النغمات فى آذان هذا العالم، لأنها صادرة عن نظرة أيديولوجية متسقة ومتناغمة فى إدارة السياسة الخارجية، وتنهض على أننا ما دمنا نعيش فى عالم خطير، فإن القوة تصبح الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العالم. والمفارقة الغريبة أن الدولة التى لا تسأم من المناداة بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ليل نهار، أصبحت تستلهم أيديولوجيتها السياسية من فلسفة الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) الذى يعد واحداً من أشهر آباء الديكتاتورية فى الفكر الإنسانى. فقد صور الحياة فى كتابه الشهير «التنين» (١٦٥١) على أنها حرب الكل ضد الكل، وما

الدولة سوى هذا التنين الذى يرضخ الجميع لجبروته لأنه الكفيل بحمايتهم من كل ما يهدد حياتهم وكيانهم، ولذلك فالعلاقة بين المواطن والدولة هى فى حقيقتها عقد إذعان يظل سارياً إلى أن تضمحل قوتها، فتفقد قدرتها على فرض سطوتها على المحكومين الذين قد يثورون عليها للتخلص منها، وإذا نجحوا فى مهمتهم فإنهم يسارعون إلى إقامة حكومة أخرى لكى تقوم بدور تنين جديد وهكذا. أى أن القوة هى أساس الحكم، واللغة الوحيدة التى يفهمها كل البشر، ومن يملكها يستطع أن يتحكم فى مصائر البشر.

كان هذا هو المنهج الفكرى السياسى الذى سيطر على عقل بوش فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وجعله يعيد النظر فى المعاملات السياسية سواء مع الحلفاء أو المنظمات الدولية. فهذه الأحداث المأسوية التى لم تكن لتخطر على بال أى مواطن أمريكى فى أشد الكوابيس وطأة عليه، كانت نتيجة للتميع الذى أصاب السياسة الأمريكية فى عهد كلينتون، فبدت فى نظر الآخرين مهتزة وغيرها حاسمة لدرجة بدت فيها وكأنها لا تعرف كيف تستخدم قوتها الطاغية بصفتها القوة العظمى القائدة للعالم. واكتشف أيضاً أن جذور هذا التخاذل كانت قد بدأت فى عهد أبيه جورج بوش الذى كان من الممكن أن يضرب بغداد ويقضى على نظام صدام حسين فى أعقاب طرد قواته من الكويت وتقهقرها إلى العراق، لكنه أصدر أوامره لقوات التحالف للتوقف عند الحدود العراقية إيذاناً بعودتها إلى بلادها التى جاءت منها. وانتهت حرب الكويت التى اعتبرها جورج بوش الأب أهم ورقة فى يده لخوضه انتخابات الرياسة للمرة الثانية، لكن الشاب بيل كلينتون الذى جاء من المجهول نجح فى اقتناص البيت الأبيض منه. وكان من المتوقع أن يكون الشاب أكثر حسماً من الشيخ، لكنه توغل فى طريق التخاذل الذى مهد لضربة الحادى عشر من سبتمبر ولم يكن قد انقضى عام بعد على رئاسة بوش الابن.

وكان لابد من رد هذه الضربة بضربات خاطفة وعنيفة تعيد للولايات المتحدة كرامتها التى لطختها أوحال سبتمبر ٢٠٠١. وتراجع التخاذل ليحل محله الحسم الذى بدأ فى مسار لا رجعة فيه، وحتم تحقيق الانتصار على طالبان فى أفغانستان،

وذلك فى إطار سياسة خارجية تختلف فى أساسياتها وآلياتها وتوجهاتها عن تلك التى أتاحت للإرهابيين طعن قلب أمريكا على مسمع ومرأى من العالم أجمع. وكان لابد لهذه السياسة أن تتخلص من كل القيود التى أعاقتها بل وأصابتها بالشلل فى بعض الأحيان. وعندما انطلقت القوة الأمريكية من عقالها، أصبحت أمريكا كالحصان الجامح الذى يريد أن يجتاح فى طريقه كل العقبات التى يمكن أن تعوقه. وبمجرد الانتصار على طالبان، جهزت القوات الأمريكية عتادها لغزو العراق.

وتمثلت الأيديولوجيا الجديدة التى تحدد سياسة أمريكا الخارجية فى عاملين، أولهما الإيمان الجازم بخطورة العالم الذى يعيش فيه الأمريكيون، والذى يجعلهم مطمعاً لأطراف وأعداء كثيرين، ولذلك فقد أصبح الضمان الضرورى للأمن الأمريكى يبدأ من التخلص من القيود المفروضة على القرار الأمريكى سواء من الأصدقاء، والحلفاء، والمؤسسات الدولية. فقد دفعت أمريكا ثمناً باهظاً سواء على المستوى المادى أو الأدبى عندما التزمت بهذه الاعتبارات المثالية الساذجة بل والغبية، فإذا كان الأصدقاء والحلفاء أنفسهم لا يرون سوى مصالحهم المادية التى يحققونها على حساب الولايات المتحدة فى مقابل كلمات معسولة يقدمونها إليها، فلماذا لا تقايضهم بكلمات معسولة أيضاً فى حين تتفرغ لحماية أمنها واقتصادها ومكانتها الفعلية كقائدة للعالم المعاصر، وليعمل الحلفاء والأصدقاء على حماية أمنهم واقتصادهم بأنفسهم بدون مساعدات أمريكية أمنية واقتصادية تحتاجها أمريكا فى حربها العالمية ضد الإرهاب، وهى الحرب التى كشفتهم على حقيقتهم عندما رفضوا التحالف معها فيها. فهم الحلفاء والأصدقاء فى أوقات السلام والاسترخاء، لكنهم ليسوا كذلك فى أوقات الحرب والدفاع عن الحضارة الغربية!! أما المؤسسات الدولية فيراها المحافظون الجدد عبئاً أمنياً واقتصادياً على كاهل أمريكا بالذات بصفتها أقوى وأغنى دولة، والأمم المتحدة ومنظماتها ليست استثناء من هذه القاعدة. فإذا امتنعت أمريكا عن دفع نصيبها فى ميزانيتها، وهو أكبر نصيب على الإطلاق، فإن الأمم المتحدة كلها يمكن أن تنهار تماماً فى ظرف شهور معدودة. وقد تصرفت إدارة بوش تجاهها على هذا الأساس كأداة فى يدها، خاصة مجلس

الأمن الذى اتخذت منه مجرد غطاء دولي لإضفاء الشرعية على قراراتها وتوجهاتها، أما أن يتساوى صوت أمريكا مع صوت أصغر دولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهذا عبث فات أوانه. فقد آن الأوان لكى تعرف كل دولـة ثقلها الحقيقى فى صياغة السيـاسة الدوليـة، لأن المسرح الدولـى أصبح مقـسمـاً إلى أبطال يقومـون بالأدوار الرئيسية، وممثلين مساعدين يظهرون ويختفون فى ضوء علاقتهم بالأبطال، ومتفرجين يجلسون فى ظلام المقـاعد الخلفية لا يـملكون سوى الصمت والمتابعـة، وإن يحاول أحدهم أن يفتح فمه بكلمة أو يحدث أية شوشـرة، فإن فتوات الصالة كفيلون بإلقائه خارج المسرح فوراً. وقد أصبحت الدول العربية واعية تماماً بهذه المحاذيـر.

أما العـامل الآخر المتـرتب على تحرر أمـريكا من أية قيـود على سيـاستـها الخارجيـة، فيتمثل فى أن قوتهـا أصبحت متفرغـة لتغيير النظم القـائمة فى العالم والتى لا تواكب الاستراتيجيـة الأمـريكـية الجديـدة. ولا مانع من توظيف الحلفاء والأصدقاء فى هذا الصــدد مقابل بعض المكاسب فى إطار المقايضات الخـفية، إذا كانت الإجـراءات أو الخطوات الأمريكية المنفـردة غير مقـبولة أو مستـحيلة، وهى ائتلافات وقـتية بطبيعـتها سرعان مـا تنفض بمجرد إنجاز المهمة. فـفى عالم خطير وسيىء إلى هذا الحد، يصبح التـغنى بمثاليات الصداقة والود والتحالف شيـئاً مثيراً للسخرية، لأن القوة خـاصة القوة العسكرية هى المرجعية الأساسـية وربما الوحيدة للتعامل مع هذا العالم الذى لم يعد فيه مكان للضعفاء والمتقاعسين والمغيبين.

فقد مضى زمان الفصل بين القيم والمصالح كما يؤمن المحافظون الجدد الذين ينادون بأن مصالح أمريكا وقيمهـا هى شىء واحد لا يتجزأ، وأنها لم يعد مكتوباً عليها أن تحمل عبء المنظمات والهيئات والمعاهدات الدولية بلا مقابل سوى إضاعة الوقت والجهـد والمال، وخاصة أن جوهر السيـاسة منذ أن عرفهـا الإنسان، نهض على مبدأ المقـايضة: «خذ وهات». وهو المبدأ الذى أكده جـلادستون رئيس وزراء بريطانيا فى القرن التاسع عشر حين قال إن بريطانيا ليست لها صداقات دائمة وإنما مـصـالح أبدية. وبالتالى لا مـعـنى للمـثاليـة الخرقـاء التى التـزمت بها أمـريكا وأصبحـت من أهم معالم التراث الأمـريكى، ولم تعد عليها إلا بخـسائر متتـالية بلغت قمتها فى ضربها فى عقر دارها فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ولكى يغطى المحافظون الجدد المفارقات أو المتناقضات التى تنطوى عليها استراتيجيتهم التى تجمع بين الواقعية الصريحة التى تصل إلى حد النفعية الرخيصة، وبين المثالية الفجة التى تدعى أن دوافع أمريكا هى دائماً خيرة ونقية مما جعل مصالحها وقيمها وجهين لعملة واحدة هى سياستها الخارجية، فقد ملأت أجهزتها الإعلامية آذان العالم وعيونه بأنها لا تهدف إلا إلى نشر الحرية والرخاء والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، التى اتخذت منها مبرراً لما سمى بمبدأ بوش للضربة العسكرية الاستباقية أو الوقائية، والذى أعلن عنه بمنتهى الصراحة والوضوح فى أعقاب ضربة الحادى عشر من سبتمبر. وكان هذا الإعلان بمثابة خروج على السياسة الخارجية الأمريكية المعتادة التى لم تعرف مثل هذه الضربات الوقائية، لأنها كانت تتحرك فى مساحة مناسبة من الدبلوماسية، وتتحمس للمشاركة مع الآخرين خارج حدودها، وتدعم المؤسسات والمعاهدات الدولية. لكن هذه المبادىء والقيم توارت فى الظل مع دخول بوش البيت الأبيض حاملاً أولويات جديدة تنحصر كلها فى المصلحة الأمريكية العامة. وبعد الحادى عشر من سبتمبر أدخل عليها تعديلات من شأنها أن تجعلها تعمل من أجل هدف واحد هو الانتصار فى الحرب على الإرهاب الذى كشف إلى أى مدى أصبح العالم المعاصر مكاناً خطيراً مملوءًا بالشر والأشرار، ولابد من استئصالهم كى يصبح آمناً. إنها مهمة الخير الملقاة على عاتق أمريكا ضد الشر!!

لكن المؤلفين دالدر وليندساى يوضحان أن المأزق الأمريكي في العراق ليس بهذه البساطة المخلة، وأن استراتيجية الحرب على العراق قامت على افتراضات خاطئة ولذلك تعثرت خطوات الولايات المتحدة فى العراق، وفقدت السيطرة على الوضع هناك برغم كل إمكاناتها العسكرية الحديثة. لكن هذا المأزق لم يجبر أمريكا على التراجع فى سياستها تجاه المنطقة العربية، والتى تضع ضمن أولوياتها إعادة رسم خريطة العالم، ابتداء بالشرق الأوسط والمنطقة العربية على نفس صورة أمريكا. وفى هذا يقول عاطف الغمرى فى مقال له بعنوان «الأمن القومى للعرب وللآخرين» فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ٣١ نوفمبر ٢٠٠٢، مما يدل على أن

الوضع العـربى ظل على ما هو عليـه منذ أكثـر من ثلاث سنوات، ولذلك ينطبق كلامه حرفياً على ما يجرى الآن:

«والخريطة الإقليـمية المطلوب إعادة رسـمها، هى الخـريطة السياسيـة لعالمنا العربى، المستهدف خلخلة أوضاعه، وهو ما يلقى على هذا العالم العربى، تبعة لا يستطيع تفادى تحملها، فهى مصيره وليست مجرد مشكلة أو نزاع أو أزمة عارضة. وهو ما يجرنا للتساؤل: أليس مهماً أن نتدارس الأمر مع قوى دولية أخرى يجمعها معنا مشاعر القلق نفسها، نتحاور ونتبادل الرأى والمشورة وقبل هذا كله، أن يكون لنا مشروع متـكامل بهمومنا وفكرنا وتصوراتنا، ندخل به هذه المناقشـة وقد جهزنا أنفسنا لها، حتى نخرج منها بما يفيد.

«إن الآخرين يتصرفون على هذا النحو، لأن لديـهم فكراً استراتيجياً يحكم حركـتهم، سـواء بالتصرف إزاء مـا هو مسـتمر وثابت على الجـبهـة الأخرى من علاقـاتهم، أو سواء بمراجـعة فكرهـم ومواقفـهم حتى لا يضـعف مركـزهم فى المواجهات الاستـراتيجية مع الآخرين، خصوماً كـانوا أم أصدقاء، وبالتالى فلكى نفعل مثلهم، لابد أن يكون هناك أولاً فكر استراتيجى عربى، يستوعب ما يحدث حولنا من تحولات، وتأثيـراتها المحتملة على أوضاعنا، سواء كـانت هذه التأثيرات متوقعة عن يقين، أو حتى فى عداد الاحتمالات.

«فـالعـالم العـربى بكامله مـوضـوع على خـط واحد مـن زاوية نظر فكر استراتيجى آخر. فهل يترك نفسه للرياح الاستراتيجية للآخرين، تهب عليه وتطوح به كيف تريد، وأينما تريد، وهو ملقى فى العراء السـياسى، منزوع الفكر، مجرد من رداء استـراتيجى يستر كـرامته القومـية، ويحمى أمنه القومى أو يبلور لـنـفسه فكراً، ولو عند الحد الأدنى الممكن، ويحمل لذاته مشروعاً، يتقدم به إلى الآخرين المشغولين بدراسة ما سيجرى لمنطقتنا، يفكر معهم، ويتدارس معهم، مادامت لهم ردود فعلنا نفـسها ازاء التحـولات فى السياسة الأمـريكية، وما داموا يبـحثون فى إيجاد خيارات وسياسات وبدائل، يتعاملون بها مع الواقع الجديد الذى سيحل على العالم، يرتقون بها إلى مستوى مـا سيحدث، لا أن يظلوا قابعين فى مكانهم عند

القاع والتغييرات تعلو من حولهم موجات فوق موجات، إلى أن يجدوا أنفسهم غرقى عند القاع».

وينهى عاطف الغمرى مقالته محذراً من خطورة الوضع العربى الذى أصبح على شفا هاوية، ويأمل أن يكون الموقف العربى على مستوى الخطر. ولا تخلو المنطقة العربية من كتاب جادين وعلميين ومخلصين، من أمثال عاطف الغمرى، يحرصون على تنوير المسالك والدروب أمام العرب نحو الآفاق المنشودة، برغم كل أمواج اليأس والإحباط والاختناق المطبقة عليهم. فليس لديهم سلاح سوى الفكر المستنير والعقل الموضوعى والمنهج العلمى، ومهما كان الأمل فى التغيير والانطلاق ذابلاً وذاوياً، فليس أمامهم سوى أن يكتبوا ويظلوا يكتبون ويكتبون إلى أن يشاء الله أمراً كان مفعولاً، فما على الرسول إلا البلاغ.

ولعل من المفارقات أو الفرص التى تأتى على غير ميعاد، وتقوى الأمل وسط طيات اليأس أن الخصم أو الطرف الآخر يملك من المرونة والفكر الناضج ما يجعله يلجأ إلى إيجاد أرضية مشتركة مع خصمه، تكون بمثابة ضمان لاستمرار تبادل المصالح لأن الخصومة الدائمة تولد من الحساسيات والسلبيات والشكوك ما يمكن أن يضر بالطرفين سواء أكان الطرف القوى أم الطرف الضعيف، ولذلك من الأفضل دائماً أن يحل التفاهم محل الصراع، وأضعف الإيمان أن يقتنص العرب مثل هذه الفرص، طالما أنهم عاجزون عن إيجاد أية فرص مواتية لهم، خاصة إذا كانت صادرة عن القوة العظمى التى تتحكم فى عالم اليوم وهى الولايات المتحدة. ففى مارس ٢٠٠٥ صدر فى واشنطن تقرير يتضمن رؤية أمريكية حديثة للغاية للعلاقات العربية الأمريكية، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن، وهو مؤسسة عريقة منذ عام ١٩٦٢، تعد اصداراتها من أهم المراجع فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقاتها الاستراتيجية بالعالم، ويرجع إليها صناع القرار السياسى. وقد تخصص هذا المركز فى رصد المتغيرات الدولية التى تطرأ على الأمن العالمى سواء أكانت أزمات عاجلة أو مشكلات مزمنة مثل تلك المتفشية فى المنطقة العربية. وكان عنوان هذا التقرير الذى صدر فى كتاب «من

الصراع إلى التعاون: كتابة فصل جديد فى العلاقات الأمريكية - العربية» من وضع نخبة من المفكرين والقادة والساسة الذين تولوا مناصب مهمة فى الحكومات والإدارات الأمريكية، والذين حرصوا على صياغة التقرير من منظور واقعى عملى لا يضع الاعتبارات الأيديولوجية المسبقة فى حسبانه، من منطلق أن قوة ورسوخ العلاقات الأمريكية مع البلاد العربية، أصبحا ضرورة ملحة لصالح الأمن القومى الأمريكى على المدى البعيد. فليس هناك فى الواقع مبرر معقول لافتراض الصراع أو الصدام بين المصالح الأمريكية والمصالح العربية، ولذلك من الأفضل والأجدى إيجاد مساحة مشتركة للتفاهم وتبادل المصالح بين الجانبين: الأمريكى والعربى.

ويتميز التقرير بواقعية تصل فى أجزاء كثيرة منه إلى درجة الموضوعية التى تعتبر سمة تكاد تكون نادرة فى الكتابات الأمريكية التى تتناول قضايا المنطقة العربية، وذلك يرجع إلى أن المركز الذى أصدره لا ينتمى إلى حزب معين، ولذلك من الصعب وصف التقرير بأنه منحاز لتيار معين داخل مؤسسة صناعة قرار السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة. قد تكون داخل النخبة التى كتبته انحيازات معينة لكنها متنوعة بحيث تشكل فى النهاية مختلف الأطياف التى تشكل بانوراما السياسة الأمريكية، فهى نخبة تضم أصحاب خبرات من شخصيات مرموقة ومعروفة لها اتصالات وثيقة بالمنطقة العربية. منهم من كان وزيراً، ومنهم أكاديميون، أو من شغل منصب مساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط، وكثير منهم عملوا سفراء لبلادهم فى مصر ودول عربية أخرى، وأيضاً فى إسرائيل، ومعظمهم عملوا مع رؤساء مختلفين جمهوريين وديمقراطيين، ومنهم من يوصف بأنه منحاز لإسرائيل، ومن هو معروف بموقفه المتفهم والمتعاطف مع وجهة النظر العربية ومنهم المحايد.

وكانت بداية المشروع فى أوائل عام ٢٠٠٤ عندما عهد المركز إلى لجنة شكلها من كبار الخبراء القادرين على التحرك فى اتجاهات متعددة، والتعامل مع مصادر متنوعة، واكتشاف آفاق جديدة، فى مجالات دراسة أبعاد العلاقات الأمريكية - العربية، سواء أكانت سلبيات يمكن علاجها أو على الأقل تحييدها، أم إيجابيات تتطلب تدعيمها وتطويرها. فلابد من رصد وفحص وتحليل الأسباب

التى أدت إلى تعثر هذه العلاقات بصفة متكررة، ثم تقديم توصيات للعلاج. وتولى رئاسة اللجنة وليم كوهن وزير الدفاع فى إدارة الرئيس كلينتون برغم انتمائه للحزب الجمهورى، وكان عضوا بمجلس الشيوخ. وكان من أعضاء اللجنة خبراء بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط والمنطقة العربية مثل: جون الترمان، ادوارد جابرييل، مارك جينسبرج، مارتن إنديك، صامويل لويس، روبرت مولى، روبرت ماكفرلين، روبرت بيلترو، ادوارد ووكر، فرانك ويزنر، دف زاكهايم، وجيمس زغبى.

وتعددت أنشطة اللجنة، وتحركت فى أكثر من اتجاه، سواء أكانت جلسات استماع ومناقشة أجريت فى واشنطن، أو سفريات إلى المنطقة العربية والقيام بلقاءات وحوارات مع شخصيات وقيادات عربية. وذلك بعد أن اتخذت من الاستطلاع الذى أجراه معهد زغبى الدولى لقياس اتجاهات الرأى العام، قاعدة للانطلاق فى عملها. فهو رابع أكبر معاهد استطلاعات الرأى فى الولايات المتحدة، وقام باستطلاع عينة من ثلاثة آلاف شخص فى ست دول عربية هى: مصر، والمغرب، والسعودية، ولبنان، والإمارات، والأردن، فوجد أن وجهات النظر المضادة للسياسة الأمريكية قد زادت فى العامين الأخيرين فى خمس من الدول الست التى قام باستطلاع الرأى فيها، خاصة الدول التى ترتبط بالولايات المتحدة فى علاقات وثيقة. وكانت النتيجة العامة التى أدركتها اللجنة أن العلاقات الأمريكية - العربية تعانى من أزمة حقيقية يمكن أن تتفاقم إذا ما تركت على ما هى عليه، وأن هذه العلاقات الآن (٢٠٠٤) بلغت أدنى مستوى لها منذ أجيال. كما أبرزت نتيجة التقرير، ضرورة الدور الإيجابى الفعال الذى يجب على الحكومة الأمريكية أن تنهض به لإيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، لأن تجاهلها يعتبر أحد أسباب هذه المشكلة المزمنة فى العلاقات الأمريكية - العربية.

وكان من أهم النتائج التى اشتمل عليها تقرير اللجنة، أن انتشار مشاعر الخوف والغضب والإحباط بين العرب والأمريكيين قد أوجد أزمة ثقة خطيرة تزداد مع الأيام اتساعاً ورسوخاً. وطالبت اللجنة بتقييم دقيق للمخاطر المترتبة على ذلك، وضرورة تغيير هذا المسار الذى أدخل العلاقات الأمريكية - العربية فى

طرق مسدودة، ومتاهات جانبية، وحلقات مفرغة، تشكل تهديداً خطيراً لأمن ومصالح الأمريكيين والعرب على المدى البعيد. وكانت المشكلة الفلسطينية المزمنة من أخطر التحديات التى واجهت بوش منذ مجيئه إلى السلطة، لكنه لم يكن لياسر عرفات أى ود أو تقدير لأنه شعر أنه نال حجماً أكبر مما يستحق، فحاول تحجيمه بإهماله ووضع المشكلة فى الثلاجة لبعض الوقت، لكنه سرعان ما تورط فى حرب العراق التى فجرت بركان العنف والاضطرابات والقلاقل دون أمل فى حل من أى نوع. ومع انتشار العنف والفوضى على نطاق لم يسبق له مثيل فى فلسطين والعراق، علت الأصوات التى حذرت من أن الولايات المتحدة تسعى لتغيير المنطقة العربية، ثم تترك الفوضى تسرى فيها سريان النار فى الهشيم عقب هذا التغيير طبقاً لنظرية الفوضى المنظمة التى أعلنها الأمريكيون واعترفوا بها بصراحة. وهو ما أثار الشكوك فى كل ما تقوم به أمريكا من مساع، وهى شكوك تأكدت عند أعضاء اللجنة الأمريكية عندما تحدثوا مع عدد كبير من الساسة العرب الذين صرحوا بأن أمريكا ضالعة فى حرب مع العالم العربى أو مع الإسلام ذاته، وإن ادعت أنها حرب على الإرهاب. ولذلك ثبت لدى اللجنة أن مصداقية أمريكا كوسيط نزيه للسلام تتآكل يوماً بعد يوم، وأنها تواجه خصومة بل وعداوة وليست مجرد معارضة فى المنطقة العربية. ومن هنا كان السؤال الأمريكى الذى يتردد: لماذا يكرهوننا؟ هو سؤال ينطوى على جهل فاضح بمجريات الأمور التى تبدو واضحة كالشمس.

وكما حدد تقرير اللجنة النتائج التى وصلت إليها، فإنه طرح توصيات بحلول جادة وصريحة ومباشرة لصالح كل الأطراف المعنية. من أهم هذه التوصيات أن ضمان المصالح الحيوية الأمريكية والعربية يحتاج إلى علاقات ثنائية أقوى من الحكومات العربية، واستثمار متواصل فى الجيل القادم من المواطنين والساسة العرب، ولا يمكن لمسارى العلاقات القوية والاستثمار المتواصل أن ينجح أحدهما دون الآخر. وإذا كان تحسين العلاقات مع الحكومات العربية أمراً حيوياً وضرورياً، فإن العلاقات الشعبية مع الأفراد، أمريكيين وعرب، هى من أقوى الوسائل لحماية المصالح القومية للولايات المتحدة والدول العربية على المدى البعيد.

وقد أوضح التقرير أنه ليس ثمة صراع أو تناقض بين المصالح الحيوية والأمن للولايات المتحدة وبين نفس المصالح والأمن للبلاد العربية، ولذلك أوصى بضرورة التزام صناع القرار السياسى والمواطنين، ببناء مشاركة قوية بين الجانبين الأمريكى والعربى. والمشاركة بطبيعتها ليست طريقاً فى اتجاه واحد، بل هى حركة دائبة من كلا الاتجاهين: الأمريكى والعربى. وكان من الطبيعى أن يركز التقرير على المطالب الأمريكية المعتادة من الحكومات العربية كى تصبح توصياته فعالة لأن قائمة الخطوات المطلوبة من الجانبين طويلة تبدأ من مكافحة الإرهاب إلى تبنى الإصلاح السياسى والاقتصادى، وإذا كان الإصلاح صعباً فى المدى القصير، فهو حيوى وجوهرى لاستقرار المنطقة العربية على المدى الطويل، خاصة الاستقرار الأمنى الذى لم يعد يقتصر على الأمن السياسى والعسكرى أو أمن الدولة، بل أصبح يغطى مجالات عديدة مثل الغذاء والإسكان والبيئة والتربية والتعليم والصحة. فقد انقضى عصر المفهوم الكلاسيكى للأمن والذى يضع الدولة فى بؤرة الاهتمام ويهمل الحياة الآمنة للمواطنين، وأصبح أمن الدولة وأمن المواطن وجهين لعملة واحدة. وهذا المفهوم الحديث للأمن يحرص على تجديد وسائل الأمن التقليدى ومراجعة آلياته التى تجاوزها الزمن، وإحلال أساليب تضمن أمن الجميع: دولاً وجماعات مواطنين، وهو ما يكفل حفظ الأمن على المستوى الدولى فى عالم يعانى قدراً كبيراً من العنف والاضطراب والخوف والإرهاب والقلق، ويتطلب جهوداً كبيرة وخطوات واسعة لدعم عملية البناء الديمقراطى والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان داخل الدول، وتدعيم جميع صور العالم الإنسانى الدولى مع تخليصه من نزعات التعصب بكل أنواعه الدينية والعرقية والطائفية.

وقد مر الآن (٢٠٠٦) أكثر من عام على صدور هذا التقرير الأمريكى الذى يفترض فيه أنه يهم الساسة العرب بالدرجة الأولى، ولم نرى خطوة عربية واحدة فى اتجاه إيجابى وعملى، وكأن التقرير تحدث عن منطقة عربية أخرى تقع فى المريخ. كان من المفروض أن تفعل جامعة الدول العربية شيئاً مثل ترجمته إلى العربية وتوزيعه على الساسة العرب من خلال مكاتبها فى مختلف الدول العربية،

وعقد ندوات لمناقشته ودراسته لمعرفة مدى الاستفادة التى يمكن أن تعود على العرب من هذا التوجه الأمريكى الجديد، وسفر مندوبين من الجامعة العربية على شكل وفد يجمع كل التخصصات لمناقشة الذين كتبوا التقرير على سبيل توليد أفكار جديدة ومفيدة للطرفين. فقد أتى الخبراء الأمريكيون إلى المنطقة العربية لرصد ودراسة إمكانات تحقيق مصالحهم فيها، فليس أقل من أن يذهب الخبراء العرب بدورهم للقيام بنفس المهمة من أجل المصالح العربية. هذا بالإضافة إلى المهمة الملقاة على عاتق الإعلام المقروء والمسموع والمرئى فى طرح مضمون التقرير على الجماهير العريضة التى يمكن أن تشكل آراؤها وتوجهاتها أبعاداً لم تكن معروفة من قبل، خاصة الفضائيات العربية القادرة على إقامة جسور متينة بين ما يدور داخل المنطقة العربية وخارجها.

لكن شيئاً من هذا لم يحدث فى زمن تسارع فيه الدول اليقظة إلى الإمساك بزمام المبادرة بتهيئة ظروف جديدة لتصنيع فرص لم تكن موجودة من قبل، فقد أصبح كل شىء فى السياسة المعاصرة، قابلاً للتصنيع: الفرص والرأى العام والديمقراطية والمصالح المتبادلة. . الخ. ذلك أن الإيقاع السياسى أصبح أسرع من أن يسمح بانتظار فرص قد تتأخر وربما لا تأتى إلا بعد فوات الأوان أو لا تأتى على الإطلاق. ومن هنا كانت ضرورة المبادرة لتصنيعها. وزيارة أعضاء لجنة التقرير الأمريكى للمنطقة العربية، كانت بهدف تصنيع فرص لبناء جسور التفاهم وتبادل المصالح بين الجانبين: الأمريكى والعربى. وبالطبع فإن بعد صدور تقريرهم فى مارس ٢٠٠٥، توقعوا أصداء عربية تتعاطى بالسلب أو الإيجاب مع معطيات التقرير وتوصياته، لكنهم لم يتصوروا أنه لا حياة لمن تنادى، مما يؤكد أن الغيبوبة العربية ليست مجرد تعبير بلاغى أو مجازى بل هى واقع مادى ملموس جاثم كالكابوس على أنفاس المنطقة العربية.

وهناك دول لا تملك القدرة على المبادرة فى مجال تصنيع الفرص نظراً لضعف إمكاناتها وعدم امتلاكها لوسائل الضغط الكفيلة بتحريك الطرف الآخر فى اتجاه مصلحتها. لكنها لا تتخلى عن يقظتها فى انتظار حلول الفرصة المرتقبة أو

بعض منها إذا لم تأت بـرمتها، بل وتـستعد لهـا بخطط وخطوات جاهزة للتنفـيذ بمجرد حلولها واقـتناصها لأن الوقت لا ينتظر الإعداد والتخطيط والتـجهيز. لكن الغيبوبة جعلت العرب حالة شاذة بين مخـتلف الشعوب عبر العصور، فهم بالطبع لا ينتمون إلى مـجموعة الدول القـادرة على تصنيع الفرص إذا لم تأت فى الوقت المناسب لهـا، ولا هم ينتـمون إلى مـجـموعـة الدول اليـقظة فى انتظار الفـرص لاقتناصـها، بل هم يشكلون ظاهرة فـريدة بل وشاذة تدفـعهم إلى إهدار الفـرصة وراء الأخـرى عندمـا تأتى بنفـسهـا إلى عـقـر دارهم وتدق بابهم ولكن مـا من مجيب!! ولعل هذا التقرير الصادر عن مركـز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن يبرز الفارق الشاسع بين التراث الأمريكى الذى جعل الأمريكيين يفخرون دائماً بأن بلدهم هى أرض الفرص الجديدة المبتكرة وبين التراث العربى الذى جعل المنطقة العربية أرض الفرص المهدرة الضائعة.

★ ★ ★

الفصل العاشر

الغيبوبة القومية

كانت «الأمة العربية» فكرة استلهمها رواد الأيديولوجيا القومية العرب من نظرية «الأمة - الدولة» التي سادت في أوروبا في القرن التاسع عشر. كان هدف هؤلاء الرواد ملء الفراغ الذي نجم عن سقوط الخلافة العثمانية في الآستانة في مطلع القرن العشرين، وذلك من خلال آلية جديدة تتخطى كل الحواجز الطائفية والعرقية والجغرافية والسياسية والتاريخية والاقتصادية والديموغرافية التي تجعل المنطقة العربية خريطة من الفسيفساء القبلية التي ترابطت أو تجاورت في سكون تحت ضغط الخلافة العثمانية وثقلها السياسي والعسكري. فقد انطلقت فكرة «القومية العربية» من الإيمان بوجود «أمة عربية»، ذات خواص مشتركة وأصول متميزة، ومن افتراض محوري يتمثل في أن انتماء العرب إلى قومية واحدة، في حقيقته انتماء أشد أصالة وكفاءة وطاقة من انتمائهم إلى وحدات قطرية مختلفة أصغر حجما وأقل ثقلاً، لأن الحكم عندما يتكاثف بتفاعل عناصره وتوليدها لطاقات جديدة، يتحول إلى كيف فعال. ولا يمكن أن تستمر الدول العربية كمجرد وحدات قطرية مختلفة عاجزة عن الصمود في وجه التيارات التي لابد أن تجتاح المنطقة العربية بحكم موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها مطمعًا للإمبراطوريات التي كانت تسيطر على مقدرات العالم في ذلك العصر الإمبريالي، والتي لا تقيم وزنًا لسيادة هذه الوحدات القطرية المسماة بالدول العربية، هذا إذا كانت لها سيادة حقيقية على أرض الواقع.

وكان للتيار البعثى فى الشام بصفة عامة وفى سوريا والعراق بصفة خاصة، دور محورى فى اضفاء طابع دوجماتى مطلق على فكرة القومية العربية. وأصبح له فلاسفة ومنظرون مع غيرهم من القوميين العرب الذى اعتبروا نظريتهم منظومة فكرية وثقافية وحضارية تمتد عبر الجغرافيا، من المحيط إلى الخليج، وعبر التاريخ من الأزل إلى الأبد. وبذلك تم صبها فى قالب دوجماتى مطلق غير قابل للتطوير أو التغيير أو حتى التحوير، حفاظًا على جوهره الأصيل !! وكانت هذه النظرة الجامدة أو المتحجرة إلى مفهوم القومية العربية قد أصابتها فى مقتل، لأن الفكر القومى العربى، مثله فى ذلك مثل أى فكر آخر، مرتبط ارتباطًا عضويًا بكل التحولات والمتغيرات الجارية على أرض الواقع الذى لا يتوقف عن التطور والتبدل، والتعرض لمتاهات جانبية، والدخول فى طرق مسدودة، والتورط فى حلقات مفرغة، والتقلب بين مراحل ازدهار وانطلاق ومراحل ذبول وتعثر. ولاشك أن المهمة التاريخية بل والقومية الملقاة على عاتق المفكرين أن يحرصوا على استيعاب هذه المستجدات والمتغيرات على الساحة، وأن يمدوا منهجهم الفكرى بآليات ومعطيات جديدة تمكنه من التعامل مع هذه المتغيرات وتوجيهها نحو الآفاق التى تبدت فى الأفق ولم تكن مرئية من قبل، لا أن يخضعوها للآليات الفكرية القديمة التى صدئت ولم تعد قادرة على مسايرة روح العصر. ومن هنا تعثر الفكر القومى العربى، وعجز عن التجدد والتكيف مع الظروف المتغيرة، ولم يستفد منه العرب الاستفادة المنشودة لأنهم افترضوا فيه صفة الدوام مما أدخله فى غيبوبة تسببت فى سلسلة من الكوارث التى دمرت المنطقة العربية إلى حد كبير، والتى اكتسبت قدرة عجيبة على توليد المزيد من الكوارث التى لا تتوقف.

إن كل فكر يصبح مرجعية نهائية للاحتكام إليها لتبرير تصرفات سياسية معينة، بشكل أو بآخر، يتخذ طابعًا أيديولوجيا يصبه فى قالب دوجماتى جامد يقضى على أية حيوية يمكن أن تنطلق منه، وهو ما يناقض البدهية التى تؤكد دائمًا أن الفكر هو ساحة مفتوحة لكل أنواع التطور والتبدل، والتى تحتم ضرورة التمييز والتفرقة بين مراحل تطوره، بحيث يكون لكل عنصر من عناصره مرحلة ميلاد ثم

تكوين ثم نضج ثم شيخوخة واندثار، شأنه فى ذلك شأن كل العناصر الفكرية والمادية التى تستمد منها الحياة وجودها. وهو ما جرى لفكرة القومية العربية التى مرت بمراحل بدأت بمرحلة الدعوة والتبشير بطرح فكرة «الأمة العربية» كبديل للخلافة العثمانية التى عرفت فى أواخر عهدها باسم «رجل أوروبا المريض» الذى مات باستيلاء أتاتورك على الحكم فى تركيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولم تكن فكرة توحيد الأمة العربية من اختراع رواد الفكر القومى العربى لأن القرن التاسع عشر كان قد شهد تجربتين رائدتين وناجحتين، عندما استطاع غاريبالدى توحيد الأمة الإيطالية وكذلك بسمارك الذى وحد الأمة الألمانية، بحيث أصبحت الدولتان فى مقدمة الدول الأوروبية ذات الوزن الثقيل فى شتى المجالات. وكانتا نموذجين بارزين استشهد بهما منظرو الوحدة القومية العربية المنشودة فى معظم كتاباتهم ودراساتهم التى تبلور استراتيجيتهم.

ثم حلت مرحلة السعى لوضع المفهوم النظرى موضع التطبيق العملى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك على خلفية مستجدة كانت بمثابة قوة دفع لازدهار الفكر القومى العربى، وتمثلت فى إنشاء دولة اسرائيل، وتعاظم شأن حركات التحرر من الاستعمار على نطاق المنطقة العربية كلها. وقد ربط الفكر القومى العربى بين ضرورة التحرر من الاستعمار وبين التصدى للتجزئة أو التشرذم الذى أدخله هذا الاستعمار نتيجة لتعرض المنطقة العربية لأكثر من استعمار فى آن واحد: البريطانى والفرنسى والإيطالى، بحيث تجلت ضرورة الوحدة القومية، ليس بصفتها عنصرًا مكملاً للكفاح من أجل الاستقلال فقط، بل بصفتها سلاحًا لمواجهة الاغتصاب الصهيونى لفلسطين، باعتباره قضية وجود، وليس قضية حدود فقط. ومع ذلك لم يكتسب الفكر القومى أية مرونة لاستيعاب هذه المتغيرات فى هذه المرحلة الثانية من وجوده الذى ظل نظريًا إلى حد كبير، وحبيسًا لقالبه الدوجماتى الذى جمده على مستوى المكان بشعار «من المحيط إلى الخليج»، وعلى مستوى الزمن بشعار «من الأبد إلى الأزل».

وكان المفكر العربى الكبير (السورى الأصل)، قسطنطين زريق من أوائل المفكرين القوميين العرب الذين حذروا من مغبة الانقياد وراء هذه الأحلام

أو الأوهام الرومانسية التى تتغنى بالمثال وتتجاهل الواقع الذى لابد أن يكشف عن وجهه الكئيب فى النهاية، ويجثم على الأنفاس العربية يكاد يزهقها، فى حين أن هذا الواقع يجب أن يكون المحط الرئيسى لكل أنواع الاجتهادات الفكرية. ولم يكتف قسطنطين زريق بالتنبيه والتحذير والتبصير، بل أصدر من الكتب والدراسات العلمية والحضارية ما دق به أجراس الإنذار، وكان فى مقدمتها كتابه «دروس النكبة» الذى أصدره فى أواخر شهر يوليو ١٩٤٨، أى بعد بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى بشهر ونصف. ومنذ بدايتها فى ١٥ مايو ١٩٤٨، أدرك قسطنطين زريق أن هناك ما يكفى من مؤشرات وأدلة على أن النكبة فى انتظار العرب فى فلسطين، كما كانت فى انتظارهم فى الأندلس قبل خمسة قرون حين سقطت غرناطة عام ١٤٩٢ والتى كانت آخر معاقلهم التى شهدت نهاية دولتهم.

لم يكن زريق يدعى الرجم بالغيب أو امتلاك البصيرة الثاقبة التى تخترق حجب المستقبل، بل أثبت، دون أن يصرح، أن كل مؤهلاته أنه لم يصب بالغيبوبة القومية التى طمست الرؤية أمام معظم العرب. فقد سجل فى مقدمة كتابه أن العرب كانوا بصدد مشهد لا تخطئ العين الموضوعية حتمية تداعياته ونتائجه: غليان شعبى فى الشوارع العربية يهتف بانقاذ فلسطين من العصابات الصهيونية التى استباحت حرمات شعب أعزل، ودنست أرضًا مقدسة، وإعلام عربى غوغائى ينفخ فى النار التى تأكل القلوب، ويؤجج ذلك الغليان، وحكومات عربية حصلت بالكاد على استقلال اسمى منقوص قبل سنوات معدودات، وليس لديها لا الجيوش ولا الخبرة القادرة على خوض حرب حديثة، وزعماء عرب منقسمون، ولكنهم يتنافسون لإرضاء الشارع العربى، ويتخذون قرارًا بخوض حرب فلسطين، قالوا عنها لشعوبهم، إنها ستكون مجرد «نزهة عسكرية» لن تستغرق إلا بضعة أيام، ثم يرجع فيها كل طرف إلى موطنه الأصلى. ولكى تتم مؤقتًا المهمة بسرعة ونجاح، فقد أوحى إلى الفلسطينيين أن يتركوا ديارهم مؤقتًا، حتى لا يعوقوا تقدم الجيوش العربية التى ستصب نيرانًا على العصابات الصهيونية إياها ! وصدق الشارع العربى، وصدق الفلسطينيون ما قاله الزعماء، وما ردده

الإعلام الغوغائى، ولم يقل عاقل «الحقيقة» أبو بعض الحقيقة مقدمًا، لأن أحدًا لم يكن ليتجاسر على ذلك ويعرض نفسه للاتهام بالجبن أو الانهزامية أو الخيانة.

وكان قسطنطين زريق من الصراحة والجرأة بحيث ألقى بكل الحقائق العارية والبشعة فى وجه العرب لعلهم يفيقون من غيبوبتهم. لكن يبدو أن أبخرة وأدخنة الغيبوبة قد تكاثفت سحبها على عقولهم وبصائرهم لدرجة يصعب معها أن تنقشع. فهو يبرز التناقض الحاد والمأسوى بين الغيبوبة العربية واليقظة الاسرائيلية منذ أول حرب عربية اسرائيلية فى مايو ١٩٤٨ فيقول إن الصهاينة حشدوا من مقاتليهم أربعة أمثال ما استطاعت أن ترسله إلى أرض المعركة سبع دول عربية - وهى كل أعضاء الجامعة فى ذلك الوقت - مجتمعة، كما أن الكتائب اليتيمة التى أرسلتها السعودية واليمن، لم تكن لديها خرائط أو وسائل انتقال حديثة، فضلت بعضها الطريق إلى فلسطين، ووصل بعضها إلى حدود فلسطين، بعد أن انتهت الحرب فى فبراير ١٩٤٩. كما أن الكتائب العراقية لم تطلق رصاصة واحدة وكان رد قادتها: ماكو أوامر، إذ كانوا فى انتظار الأوامر التى لم تصدر من بغداد. كما أن الكتائب المصرية ذهبت إلى ميدان الحرب دون أى استعداد مسبق بعد أن أصدر الملك فاروق أوامره فجأة لكى يستعيد شعبيته بين الجماهير. هذا فضلاً عن أن المقاتلين العرب الذين لم يتجاوز عددهم عشرين ألفًا لم يكونوا على مستوى التدريب أو السلاح الذى كان عليه الثمانون ألف مقاتل صهيونى الذين واجهوهم على أرض المعركة.

وسجل التاريخ أول هزيمة عربية، أو أول حلقة فى سلسلة الصراع العربى - الإسرائيلى، وبرغم أنها كانت مجرد حلقة افتتاحية، فإن اسرائيل استغلتها فى احتلال أراض إضافية أكثر من تلك التى نص عليها قرار تقسيم فلسطين بناء على قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ . ونظرًا لأن التوقعات العربية الشعبية كانت على النقيض من ذلك تمامًا، نتيجة للشحنة الإعلامية والدعائية الغوغائية التى تغنت بجبروت الجيوش العربية المظفرة، وهى الصفة التى كانت تلحق بها دائمًا كلما جاء ذكرها، فإن أى مسئول سياسى أو صانع قرار لم يتجاسر على

مواجهة شعبه بالحقيقة سواء قبل الحرب أو خلالها أو بعدها. ومع تكشف أبعاد الكارثة أو النكبة، لم يكن أمام الإعلام العربى إلا تفسير أو تبرير واحد وهو أن هناك مؤامرة حيكت، وخيانات تم التخطيط لها فى الظلام، فكانت تلك الهزيمة التى جاءت مفاجئة للجميع ووقعت على رؤوسهم كالصاعقة.

منذ تلك المرحلة المبكرة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، أصبحت كل من «المؤامرة» و«الخيانة» الشماعة الجاهزة التى تعلق عليها كل الأخطاء العربية، وهى أخطاء لا ذنب للعرب فيها لأن نياتهم كانت صادقة وخالصة، ثم انهالت الطعنات فى ظهورهم فأضاعت النصر من بين أيديهم!! فهذه هى الطريقة المعتادة بل والمثلى التى أدمنها العرب فى تبرير وتفسير هزائمهم ونكساتهم ونكباتهم بدلاً من البحث عن الأسباب الحقيقية التى أدت إليها. فالعرب أقوياء وأمناء ومخلصون وأكفاء وقادرون على تحقيق أعظم الإنجازات والانتصارات المجيدة، لكن ما العمل والمؤامرة والخيانة دائما فى أعقابهم ؟! العمل الوحيد المتبقى لهم هو أن ينصرفوا إلى البحث عن «المتآمرين» الأجانب و«الخونة» العرب الذين تسببوا فى كل هذه الكوارث، وسرعان ما يقتصر الأمر على إطلاق الاتهامات والسباب والشتائم التى تصل إلى حد الألفاظ الجارحة، وتبادلها بين أجهزة الإعلام العربى. وظلت الحال على هذا المنوال زهاء عشرين عامًا فى أعقاب هزيمة ١٩٤٨، إلى أن وقعت نكبة ١٩٦٧، وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى دعا إلى «إزالة آثار العدوان»، مما فرض القبول باسرائيل ككيان معترف به فى المنطقة، وأصبح المطلوب مجرد مبادلة الأرض التى احتلتها عام ١٩٦٧ بعملية سلام، وليس إزالة اسرائيل كدولة. واضطر الفكر القومى العربى إلى التخلى عن توجهه الدوجماتى المطلق الذى أراد التميز به من قبل، وتقديم تنازلات لكنه أصر على تسميتها تسويات مرحلية، أى مؤقتة وغير نهائية.

وعندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ كتب قسطنطين زريق كتابًا ثانيًا بعنوان «دروس النكبة مجددًا»، أعاد فيه تأكيد نفس الدروس التى أوردها فى كتابه الأول، وأضاف تحليلات موضوعية للمستجدات التى طرأت على الساحة العربية، موضحًا على سبيل المثال أن العرب إذا كانوا قد سارعوا باتهام الملك فاروق فى القاهرة،

والملك عبد الله فى عمان، والهاشميين فى بغداد، والسعوديين فى الرياض، وآل حميد الدين فى صنعاء، أى اتهام كل «العروش» بالخيانة التى ترتبت عليها هزيمة «الجيوش» العربية عام ١٩٤٨، فمن الصعب اتهام قيادة قومية عملاقة مثل عبد الناصر «بالخيانة» التى حدثت فى النكبة الجديدة عام ١٩٦٧ . وهكذا لم يبق على ساحة التبرير أو التفسير سوى نظرية «المؤامرة» أو «الخداع» على غرار «توقعناها من الشرق فجاؤنا من الغرب»، مع العلم أن الهزيمة واحدة والقائد مسئول عنها أمام الشعب والتاريخ، بصرف النظر عما إذا كانت نتيجة للخيانة أو المؤامرة أو كليهما. فليست هناك تبريرات أو حجج يمكن أن يتذرع بها القائد الذى لم يضع كل الاحتمالات والتوقعات فى حسابه الاستراتيجى، بما فيها توقعات المؤامرة أو الخداع أو أية حجة أخرى. ذلك أن من أهم المهام التى يؤديها علم الحساب الاستراتيجى أنه لا يترك ثغرة أو نقطة ضعف أو مساحة مفصلية هشة أو مفتوحة إلا ويحاول تأمينها أو سدها بطريقة أو بأخرى، وخاصة أن عنصر المبادرة أو المفاجأة من أخطر أسلحة العدو لأنها قد تصيب خصمه بالشلل أو العجز عن التفكير والرد ولو لوقت قصير تجعل هذا العدو يكسب الجولة الأولى فى الحرب والتى يمكن أن تكون نصف المعركة برمتها. وقد نهض علم الحساب الاستراتيجى على مقولة يعرفها العرب جيداً ويرددونها كثيراً وهى أن «الحرب خدعة»، ولذلك ليس من حق أى قائد أى يتذرع بأن هزيمته كانت نتيجة خداع من أى نوع.

ولم يشكك قسطنطين زريق فى إخلاص عبد الناصر أو الثوريين القوميين العرب فى دمشق أو بغداد فى ذلك الوقت، لكنه نقب عن الجذور الأعمق والأخطر والأبقى لأسباب النكبات والكوارث العربية المتجددة والمتواصلة، فركز على غياب الديمقراطية، والهوة الثقافية - الحضارية، وانعدام الإعلام المهنى الموضوعى الذى يطرح على الرأى العام كل الحقائق بلا تزييف أو تهويل أو تهوين، واندثار التخطيط العلمى للسياسات الداخلية والخارجية، وافتقاد الوحدة العربية، وأكد فى الوقت نفسه فى كتابه الثانى على أن الحماسة والشجاعة اللتين لا تنقصان المواطنين العرب ليستا بديلتين عن الحكمة والواقعية وحسن التدبير والمصارحة وغيرها من الأسلحة والخصائص الضرورية التى يفتقدها الزعماء العرب بشدة.

وقسطنطين زريق خير مثال على أن المفكرين القوميين العرب لم يكونوا شموليين أو فاشيين فى معظمهم، بل كان منهم الديمقراطى والمنادى بالمصارحة والشفافية والتخطيط العلمى الواقعى العقلانى. فقد بدأ قسطنطين زريق نضاله القومى مبكرًا منذ عام ١٩٤٠ حين أكد فى كتاباته على أهمية إنشاء المؤسسات الحديثة فى المجتمع العربى، وترسيخ التفكير العلمى المنهجى، ومواجهة تحديات العصر الحديث بعقلانية ودراية وفكر ووعى يقف دائمًا بالمرصاد لأى نوع من أنواع الغيبوبة. فقد كتب يقول:

«ما من أحد يلقى نظرة على الحياة العربية الحديثة إلا ويلحظ أن روح التنظيم الصحيح لم تتسرب بعد إلى نفوسنا، ولم تختلط بلحمنا ودمنا، ولعلها لن تبلغ هذا الحد إلا عندما يسود حياتنا هذا النظام الاقتصادى المتماسك الأركان، المتصل الحلقات الذى يكيف حضارة الغرب الحديثة».

وحين حدث الغزو العراقى للكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠، كتب قسطنطين زريق هذه المرة مقالاً مطولاً، وليس كتابًا، بعنوان «دروس النكبة مثلثًا»، أعاد فيه تذكير العرب بما ظل يردده على امتداد نصف قرن (١٩٤٠ - ١٩٩٠) عن أهمية تحقيق الديمقراطية وضرورة ترسيخ الممارسات الليبرالية فى المجتمع العربى، والتخطيط العلمى، والوحدة العربية، ليس لأنها فى حد ذاتها بمثابة سبل التقدم لأى مجتمع معاصر فحسب، بل لأنها الوقاية المؤكدة ضد المزيد من النكبات. لكن يبدو أن سحب الغيبوبة القومية قد تكاثفت فى سماء المنطقة العربية لدرجة أنها أعمت البصائر، وأخفت المسالك والدروب، وطمست العقول فتحولت إلى شطحات عشوائية وقفزات فى الظلام نحو مصير مجهول مرعب بلا أى مبرر سوى أن جنون العظمة أو الجنون بكل أنواعه قد أطبق على مخ الزعيم الذى نجح فى شىء واحد وهو أنه جعل شعبه يسير خلفه كالقطيع سواء أكان خائفًا أم مخدرًا. ولذلك ذهبت تحذيرات قسطنطين زريق ورؤاه الثاقبة أدراج الرياح.

لقد رأى زريق وقت وقوع ذلك الغزو المجنون، أن العراق سيصاب بنكبة تاريخية مثل كل نكبات العرب، بسبب ما فعله فى أغسطس ١٩٩٠، وقدم تحليلاً

عميقًا ضافيًا للمتغيرات الإقليمية والدولية فى عصر ما بعد الحرب الباردة، والتى لم تعد تسمح أو تتجاوز عن أية خطوات طائشة أو عشوائية أو مجنونة يمكن أن تهدد موازين السياسة الدولية التى تحرص عليها أعظم قوة عالمية أصبحت تهيمن على مقدرات النظام العالمى الجديد، لمدة لا تقل عن ربع قرن مقبل، وهى الولايات المتحدة الأمريكية، التى أعلنت موقفها مبكرًا من الغزو العراقى للكويت، ونيتها على التصدى له، ما لم يسحب صدام حسين قوات احتلاله من الكويت، وحدث ما توقعه زريق بعد أسبوع من ذلك الاحتلال، فى حين ظل الإعلام العربى الغوغائى لعدة شهور يصرخ حماسًا وتضليلاً للرأى العام، حول جيوش صدام التى تضارع فى عددها أكبر جيوش العالم، والتى ستحيل الكويت إلى «فييتنام أخرى»، إلى أن وقعت هزيمة فادحة لذلك الجيش الجرار العرمرم فى زمن قياسى، وظهر جنوده على شاشات التليفزيون وهم يجرون لاهثين وهائمين على وجوههم فى الصحراء مثل فئران مذعورة بحثًا عن فجوات أو شقوق تختفى فيها بعيدًا عن أعين الجيوش المطاردة لها. وتم انسحاب الجيش العراقى من الكويت بلا قيد أو شرط، لتتوالى على رأس العراق النكبات التى تنبأ بها قسطنطين زريق مقدمًا، إذ فقد العراق سيادته على أجوائه، فلم يعد طيرانه يستطيع التحليق فوق الشمال الكردى أو الجنوب الشيعى. ولكى تصل الغيبوبة العبثية قمتها فقد أصر صدام حسين فى كل أجهزته الإعلامية والتعليمية والثقافية على تسمية الغزو الفاضح الفاشل للكويت باسم «أم المعارك»، وكان أولى به أن يستيقظ من غيبوبته ولو للحظات ليسميها «أم النكبات».

وبرغم خبرة قسطنطين زريق الطويلة العميقة، وثقافته العريضة الشاملة، ورؤاه الحضارية الثاقبة، ووعيه الموضوعى العلمى، فإنه طرح تساؤلات ذاهلة فى دراسته الأخيرة «دروس النكبة مثلثًا» عن أسباب هذا الغزو الذى يصعب أن نجد له مثيلاً فى تاريخ الغزوات والحروب، فليس له أى مبرر يمكن أن يفسره سوى الغيبوبة القومية التى أطبقت على تلافيف المخ العربى. تساءل زريق عن كيفية اتخاذ صدام حسين لذلك القرار ؟! من شاركه الرأى وبرره له ؟! هل استشار

شعبه فى العراق ؟! هل استشار أمته العربية ؟! هل فعل ذلك بناء على تحرك شعبى كويتى يطالب بالوحدة مع العراق ؟! لم يجب زريق نفسه على هذه الأسئلة التى تصل إلى البدهيات التى لا تحتاج إلى إجابات ذكرها ابن خلدون منذ ستة قرون مضت فى «مقدمته» الشهيرة، والتى يستشهد بها زريق، وهى أن «الاستبداد مؤذن بخراب العمران فى كل العصور».

ولم يمتد العمر بقسطنطين زريق ليرى بنفسه قمة النكبات التى تنبأ بها منذ الغزو العراقى للكويت، إذ تمثلت هذه القمة المأسوية بكل معانى الكلمة فى الغزو الأمريكى / البريطانى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ . فقد رحل عام ٢٠٠٠، بعد عمر مديد قارب التسعين، لكن من الواضح أن نفسه كانت مترعة بالحسرات والآلام التى تجتاح أى عالم مفكر فى قامته ووزنه عندما يتأكد أن نضاله القومى الذى كرس له كل حياته، قد ذهب أدراج الرياح هباءً منثورًا، وربما كان عزاؤه الوحيد يتمثل فى أنه أدى واجبه تجاه أمته على خير وجه، وترك تراثًا فكريًا وثقافيًا وحضاريًا وعلميًا يمكن أن يأتى مفعوله فى عصور قادمة، وخاصة أنه أوصى مريديه وتلاميذه بأن يؤسسوا علمًا جديدًا أسماه «علم النكبات العربية» حتى يمكن لأجيالهم التالية أن تتعلم من دروس النكسات والنكبات والكوارث التى أوقعهم فيها زعماؤهم فى القرن العشرين، عسى أن يكون القرن الحادى والعشرون قرنًا عربيًا ديمقراطيًا، يتحد فيه العرب، بالرغبات الحرة لشعوبهم كما حدث فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن العشرين. كانت هذه هى وصية قسطنطين زريق لأمته العربية، لكن تنبؤاته ورؤاه كانت صادقة وثاقبة أكثر من اللازم لدرجة أن القرن الحادى والعشرين الذى تمنى أن يكون قرنًا عربيًا ديمقراطيًا فى وصيته، تم افتتاحه بالغزو العراقى / البريطانى فى مارس ٢٠٠٣، وهو غزو، ستثبت الأيام أنه كان غزوًا للمنطقة العربية بأسرها، وهذا ما كان قسطنطين زريق من المحتمل أن يقوله لو أن العمر امتد به ليرى سقوط العراق تحت أقدام الأمريكيين والبريطانيين.

ومن الواضح أن الغيبوبة الديمقراطية العربية كانت المصدر الرئيسى الذى استمدت منه الغيبوبة القومية كل التيارات الشمولية التى تدفقت فى ساحتها

وأغرقتها. ولذلك فإن تحليل العلاقة بين الديمقراطية والقومية فى المنطقة العربية، لم تحتل مكانها اللائق بها فى الأدبيات العربية إلا فى فترة متأخرة من تاريخ الدراسات القومية والوحدوية، بعد أن غمرت الأمواج الديمقراطية المتدفقة مع الموجات الإعلامية الفضائية، والمتسللة إلى كل البشر فى أرجاء المعمورة، وبعضهم فى بلاد لا تعرف ما هى الديمقراطية بل وربما لم تسمع بها أصلا. وكان من المستحيل أن تظل المنطقة العربية هى المنطقة الوحيدة المستثناة من هذا الطوفان الديمقراطى، وإن كانت حكوماتها لا تزال تستميت فى التصدى له، وهى التى فشلت من قبل فى التصدى لأية هجمات جاءتها من خارج حدودها فى القرن العشرين بصفة خاصة.

ويمكن القول بأن ريادة قسطنطين زريق لم تذهب سدى كما قد تبدو لأول وهلة. فقد سار على دربه مفكرون قوميون عرب كانوا أبعد ما يكونون عن الشمولية التى كانت فى حقبة سابقة تهمة ألصقت بتعسف واضح بكل المفكرين القوميين. ويعد وليد خدورى فى مقدمة هؤلاء المفكرين الذين اعتبروا الممارسة الديمقراطية شرطًا ضروريًا للقومية كمفهوم حضارى. ففى عام ١٩٩٩، صدر فى بيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الديمقراطية والأحزاب فى البلدان العربية» وفيه دراسة لوليد خدورى بعنوان «القومية العربية والديمقراطية: مراجعة نقدية»، تتضمن تعريفًا دقيقًا للقومية العربية التى يعتبرها غطاءً واسعًا لحركات سياسية عديدة برزت على الساحة العربية بشكل أو بآخر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبالذات مع الرعيل الأول الذى انضم إلى الأمير فيصل. لكن القومية التى يتحدث عنها العرب الآن، هى التى تبلورت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت قد انكمشت منذ أوائل سبعينيات القرن الماضى. والقومية العربية تعنى عند المهتمين بالشئون العربية حزب البعث العربى الاشتراكى بشقيه فى سوريا والعراق والحركة الناصرية المصرية بكل تجلياتها العربية، وحركة القوميين العرب، كما كانت تضم الحكم القائم فى ليبيا، والنظام السياسى فى اليمن منذ أوائل الثمانينيات، وفترة حكم جبهة التحرير الجزائرية فى عهدى الرئيسين أحمد

بن بلا وهوارى بومدين، وفترة حكم الرئيسين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف فى العراق فى الستينيات.

وقد تمثلت التوجهات الرئيسية لحركة القومية العربية فى قضية استقلال الدول العربية التى كانت واقعة تحت حكم الاستعمار الأجنبى، وتحرير الشعب الفلسطينى. أما على المستوى الاجتماعى فقد حرصت الحركة على تغيير النظم والآليات والعلاقات الاجتماعية المحلية لنشر العدالة الاجتماعية لصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة لتوطيد روح الانتماء فيها وتحفيزها على المساهمة الفعلية فى البناء الجديد للمجتمع. لكن حركة القومية العربية لم تكن منظومة حضارية متكاملة، إذ إن أولويات التحرير والاستقلال والعدالة الاجتماعية لم تتضمن ترسيخ الممارسة الديمقراطية والحرية بأنواعها المختلفة، ومساءلة السياسيين، وبلورة دور الدين فى الدولة والعلاقات مع الأقليات، إذ ظلت كلها اعتبارات مرتهنة بإرادة الزعيم بحيث تتغير طبقًا لرغباته أو نتيجة لرحيله وحلول آخر محله، فهى لم تكتسب الآليات والتقاليد التى تجعلها جزءًا عضويًا فعالاً فى النظام السياسى، وإن كان بعضها قد ورد ذكره فى الدساتير.

وكانت التوجهات القومية مفروضة من السلطات القابعة على القمة، على الجماهير المنتشرة فى القاعدة، ولذلك كان من أخطر الأمراض التى أزمنت فى بنية القومية العربية، غياب الديمقراطية، وشيوع الاستبداد، وسطوة القمع المباشر على الجماهير فى إطار توجه سياسى واحد لا يسمح بأى تناقض معه. ولم تتوقف السلبيات والثغرات عند حدود هذه الأمراض التى كانت تنخر فى عظام الحركة القومية كالسوس، بل امتدت لتشمل الصراعات الأيديولوجية التى لم تهدأ بين الحركة البعثية والحركة الناصرية لادعاء كل منهما الزعامة القومية، والحرب الباردة العربية التى دارت بين معسكر الدول العربية القومية التى عرفت بالتقدمية ومعسكر الدول التقليدية التى عرفت بالرجعية. وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه الصراعات إلى استنزاف طاقات الدفع التى كان من الممكن أن تنطوى عليها الحركة القومية، وذلك بالإضافة إلى غياب الديمقراطية فى هذه الدول، وانعدام المشاركة السياسية،

واحتكار القلة الحاكمة لأخطر القـرارات المصيرية المرتبطة بالحرب والسلم، مما أدى إلى النكبـة أو الكارثة المأسوية فى يونيـو ١٩٦٧، واتاحة فـرصة العـمر الذهبـية لإسرائيل كى توجه ضربة قاضية للمشروع القـومى العربى باحتلالها سبعة أضعاف المساحة التى كانـت فى حوزتها فيما لا يزيد على ست ساعـات وكأنها سكين فى قطعة من الزبد. فقد انكشف غطاء المشـروع القومى الذى تستر على ممارسة الدول العربية لـلاستبداد الصريح والقـمع المباشر فى ظل عجـز فاضح عن الدفـاع عن الأرض العربية، وغياب نظرية فعالة للأمن القومى العربى، يمكنها أن تحشد القوى العربية فى مواجـهة اسرائيل التى اصطلح العرب على تسميتهـا بالمزعومة، فاتضح أن مشروعهم للأمن القومى هـو الـذى كـان مزعومًا.

ويقرر وليد خدورى فى دراستـه القيمة أن الساحة العربية تشهـد حالة نفسية يصعب فـهمـها وتحليلها، سـواء على مسـتوى الأفراد والمواطنين أو الـتجمـعات والمؤسسات. فهـناك خطاب سياسى سائد من الخليج إلى المحيط، يسعى لـتغييب الديمقراطيـة، وإن اختلفت ذرائع التغـييب وحججـه. فالبعض يتخـذ من التراث مرجعـية وحيدة ويضفى عليـها من القداسة ما يحـرم مجرد مناقشتـها، والبعض الآخر يتذرع بالأوضاع الاستثنائية التى تمر بهـا الأمة والتى تتطلب انضباطًا مباشرًا لا تتيحه الأسـاليب المتميعة للديمقـراطية فى كثير من الأحيان، ممـا حول الاستثناء إلى قـاعـدة راسـخـة ومطبـقة علـى كل المحكومين. كـمـا أن هناك من يتـعلل بالخصوصية الاجـتماعية والتاريخية لبلده الذى يحتـاج دائمًا لحسم الحاكم الجالس على القـمة والذى يرى ما لا يدركـه القابعـون عند القاعـدة، بل هناك قطاع من المسئولين والمنظرين الحزبيين المؤمنين إيمانًا عميـقًا بخطل الممارسات الديمقراطية التى تتيح الـفرصة لكل من هب ودب لـكى يبث أفكاره السطحيـة الجاهلة فى عـقول الجماهير، مما يضعف مـن الطاقات الدافعة للمسيرة القوميـة ويدخلها فى متاهات جانبية مشتتة للفكر والجهد والوقت. وعندما أغرقت الأمواج الديمقراطية السواحل العربية مع بوادر العـولمة الإعلامية والسياسـية والثقافية والفكرية، سـارعت أجهزة الإعلام العربى إلى المشاركة فى مناقشة قضـايا الديمقراطية وكأنها جزء عضوى فى

منظومتها السياسية النظرية والتطبيقية، فى حين أنها مارست ما اعتادت عليه من انفصال تقليدى بين الأقوال والأفعال، وفى الوقت نفسه حاولت احتواء المد الديمقراطى بنوع فج من مجاراة السياسة الأمريكية على سبيل تجنب خططها السرية التى تسعى لإيقاع الأذى بمن يتصور فى نفسه القدرة على مجرد تجاهلها، وكأن المسألة برمتها لا تتجاوز حدود التظاهر أو الإدعاء الديمقراطى منعًا لاحتمالات الأذى، وليست قضية مصيرية لمستقبل الأمة بأسرها، وليست حكرًا على التوجهات السياسية الأمريكية.

ويلقى وليد خدورى الأضواء الفاحصة على جذور الأزمة القومية والديمقراطية فى المنطقة العربية، والتى ترجع إلى أساليب التعامل مع الديمقراطية باحترام وبشكل كلى ومتكامل داخل الحركات نفسها. فالتربية السياسية الأولى لأعضاء هذه المنظمات والمؤسسات الملتحفة بأردية القومية، لم تكن قائمة على أسس ديمقراطية ليبرالية مستوعبة لأهمية الحوار، وضرورة التفاعل مع الجماهير للتعرف على متطلباتهم الأساسية والمتغيرة، واحترام كل أنواع الاختلاف مع الأطراف الأخرى من أحزاب وتجمعات وفئات اجتماعية ... إلخ، والقبول بتداول السلطة، وغير ذلك من الشروط الضرورية التى يجب أن تتوافر فى الممارسات الديمقراطية الليبرالية التى لم تتدرب عليها النخب السياسية العربية الحاكمة. فهى تحتاج إلى مناخ ديمقراطى عام، وتربية سياسية وفكرية منذ بداية الاشتغال بالسياسة، لأن الديمقراطية فى جوهرها علاقات متبادلة بين كل أفراد الشعب، وليست مقصورة على العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وهذه كلها قيم وتقاليد وسلوكيات غائبة فى المنطقة العربية، ولذلك كان من السهل أن تتحول المفاهيم والتوجهات القومية إلى مفاهيم وتوجهات شمولية كانت السبب الرئيسى فى النكبات والكوارث التى حلت بهذه المنطقة الممزقة البائسة.

إن الغيبوبة الفكرية التى جعلت المشروع القومى العربى وهمًا غير قابل للتحقق، تحتم على كل المفكرين والمنظرين العرب الذين يملكون النظرة العلمية والموضوعية والمنطقية والحضارية التى لا تعرف الشطحات أو الانفعالات، أن

يعقدوا ندوات أو جلسات أو ينظموا قاعات بحث لدراسة الأسباب أو المعوقات التى جعلت العرب يدورون فى حلقات مفرغة زهاء نصف قرن، فأصابتهم بدوار مزمن استحال مع الأيام إلى غيبوبة، وأن تبث هذه الجلسات على موجات الفضائيات العربية حتى يتابعها العرب من الخليج إلى المحيط، بشرط أن تتميز بمنتهى المصارحة أو الشفافية لأن الأيام لم تعد تسمح بأى نوع من التشنجات أو المناورات أو الادعاءات أو الأوهام التى جعلت العرب يعيشون خارج العصر. فقد كان المشروع القومى الوهمى مجرد ساحة يجتمع فيها كل الحالمين والواهمين أو المغرضين والمتلاعبين بالأقدار العربية، ليغنى كل منهم على ليلاه، لكن لم يحدث أن اجتمع فى هذه الساحة المفكرون والدارسون الجادون ليقوموا بمراجعة نقدية لما يسمى بالمشروع القومى العربى لعلهم يحولونه إلى واقع مادى ملموس. ومن الواضح أنه كانت هناك عوائق وعقبات عديدة - وما أكثرها فى المنطقة العربية - حالت دون تجمع هؤلاء المفكرين والدارسين الجادين، نظراً لأن الحكام والقادة والساسة كانوا بالمرصاد لمن يوظف عقله وفكره وعلمه بهدف أن ينتقد أو يعترض أو يتناقض مع السياسة الرسمية للدولة. ولذلك كتبت هالة مصطفى مقالتها «نحو مراجعة نقدية للفكر القومى العربى» فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٩٥:

«كان أهم ما يلفت الانتباه فى هذا الفكر أنه يدور فى إطار ثوابت لا تتغير، ومازال أسيراً لبعض الشعارات السياسية التى لم يحد عنها، رغم التغييرات الهائلة التى طرأت على البيئة الدولية والاقليمية والمحلية فضلا عن اعتماده على لغة خطاب تعبوى يغلب عليها الطابع الحماسى، ويغيب عنها - فى أحيان كثيرة - الطابع العقلانى أو الرؤية النقدية التى تنطلق من الاعتبارات الموضوعية والواقعية السائدة.

«ولاشك أن السياق التاريخى الذى ولد فى ظله الفكر القومى العربى لعب دوراً رئيسيًا فى تحديد اتجاهاته، والتيارات التى نجمت عنه. فقد نشأ هذا الفكر فى البداية كرد فعل لوجود الخلافة العثمانية والحكم التركى للبلاد العربية. ومن هنا عكست بدايات فكرة القومية العربية، المحاولة الأولى للتميز عن العنصر التركى وخلق هوية عربية، بما فى ذلك الحديث عن أمة عربية واحدة استناداً إلى عنصرى

اللغة والعادات. وكان أول من بلور هذه الفكرة هو عبد الرحمن الكواكبى (١٨٤٨ - ١٩٠٥)، رغم أن الاهتمام بالعامل الإسلامى ظل قويًا حيث دافع عن نظام الخلافة، وإن نادى بنقلها من الأتراك إلى العرب. وبالتالى كان مفهوم الأمة العربية غامضًا حيث اختلط بمفهوم الخلافة. ثم أدت العوامل التاريخية التى صاحبت تدهور الخلافة حتى سقوطها، وظروف ما بين الحربين العالميتين، وظهور الاحتلال الأوروبى إلى بلورة الفكرة على يد مجموعة من المفكرين العرب الذين أحلوا فكرة إقامة دولة عربية موحدة (نطاق حدودها انتشار اللغة العربية) محل فكرة الخلافة».

وتؤكد هالة مصطفى على أن أهم ما يجدر الإشارة إليه حول نشأة فكرة القومية العربية والواقع الموضوعى الذى أفرزها هو أنها ظهرت لمواجهة تحد خارجي مباشر تمثل فى الخلافة العثمانية أولاً ثم الظاهرة الاستعمارية ثانيا، مما يفسر انتشار هذا الفكر فى مرحلة التحرر الوطنى والمطالبة بالاستقلال. وهى مرحلة كان لابد وأن تغذى هذه النزعة الحماسية التى اتسمت بها الدعوة القومية التى اعتبرت العرب أمة واحدة على اختلاف أقطارهم ومذاهبهم، كما يفسر المشروع السياسى الذى طرحه هذا الفكر والذى اعتمد على افتراض أساسى وهو ضرورة قيام دولة عربية موحدة كإطار سياسى جامع للعرب فى مواجهة التحدى الخارجي. وتضيف هالة مصطفى قائلة :

«إن هذه النشأة تثير ملاحظتين: الأولى أن الفكر القومى العربى استند فى الأساس إلى عاملى اللغة والتاريخ دون الاهتمام بالتباين الحضارى بين مختلف أجزاء العالم العربى، واختلاف النظم السياسية فضلاً عن اختلاف المصالح الاقليمية. والأخرى، أن هذا الفكر نشأ فى تناقض مع العالم الغربى أى فى حالة صراعية معه. وهو ما جعل الدعوة «للقومية العربية» إحدى الأدوات الرئيسية فى إدارة هذا الصراع السياسى، ووجد فريق من أصحاب هذا الاتجاه فى «الإسلام» رافدًا لتأكيد دعوتهم العروبية فى مواجهة الغرب».

من هذا المنطلق أكدت هالة مصطفى على ضرورة المراجعة النقدية للفكر العربى لأنه كان بمثابة نسق قيمى مغلق يدور فى إطار مطلقات عامة دون أن يحسب حسابًا لتغير الظروف التاريخية والموضوعية. فمثلاً ظلت الوحدة بين

مختلف العرب شعارًا مرفوعًا لا يجد سبيلاً إلى التحقيق منذ انهيار الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨ - ١٩٦٢)، وفشل محادثات الوحدة الثلاثية فى ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق، ومحاولات قيام اتحاد الجمهوريات فى ١٩٧١ بين مصر وسوريا وليبيا، وتجربة التكامل بين مصر والسودان فى ١٩٧٤. وترى هالة مصطفى أن هذا الفشل لم يكن راجعًا لعيب فى فكرة الوحدة فى حد ذاتها، وإنما لغموض الآليات والقنوات التى تتطلبها وأساليب تنفيذها. فقد كانت الوحدة كما طرحها الفكر القومى، قفزًا على الواقع انطلاقا من أسس أيديولوجية وليست واقعية، إذ إن الوحدة ليست مجرد دعوة وإنما تتطلب وجود بنية تحتية أساسية تقوم عليها. فهى دعوة تجاهلت تباين المستويات الحضارية المختلفة بين الدول العربية، فضلاً عن اختلاف طبيعة نظمها السياسية والاقتصادية، وهى شروط ضرورية لتحقيق أى تعاون إقليمى فعلى مثلما حدث فى حالة الوحدة الأوروبية. بل أكثر من ذلك فإن شعارات القومية العربية استخدمت فى كثير من الأحيان كسلاح أيديولوجى لتحقيق أهداف إقليمية لبعض النظم أو مبرر للنزعات التوسعية أو ستار للادعاءات الزعامية كما ظهر فى حرب الخليج.

وقد بلغت الغيبوبة القومية درجة خطيرة فى كثير من الحالات عندما استخدمت شعارات القومية العربية كوسيلة لحل المشكلات الداخلية، ولتكريس شرعية بعض الأنظمة الحاكمة دون أن يكلفها ذلك أكثر من رفع بعض الشعارات الحماسية، مما أشعل نيران الصراعات العربية / العربية، عندما شرع كل طرف فى المزايدات القومية على الطرف الآن، فى حين أن الأمور السياسية والاقتصادية والأمنية والحضارية على أرض الواقع كانت تسير من سيىء إلى أسوأ، بحيث أصبحت البنية الفوقية مجرد شعارات ولافتات وصرخات وتشنجات مبددة لأية طاقات إيجابية فى حين سرى الدمار والخراب والضياع فى البنية التحتية التى لم يلتفت إليها أحد فى حومة الصراع الكلامى المدوى، ولم يفكر مسئول فى وسائل حمايتها من التآكل والتدهور والانهيار والاندثار، بحيث أصبحت المنطقة العربية قابعة على أرض مهتزة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيا وكأنها تعيش فوق زلزال

متجدد. ومهما كانت الشعـارات والمبادئ والتوجهات المعلنة براقـة لدرجة المثالية، فإنهـا فى حالة تطبـيقـها تتحـول إلى أدوات أو وسائل أو آليـات فى خدمة أهداف النظام الذى يسعى دائمًـا إلى ترسيخ جذوره فى أرض الواقع، ومضاعـفة سيطرته بل وسطوته على شعـبه الذى صار بلا حول ولا قوة ولـم يعـد له مطلب سوى أن ينجـو بجلده من البطش والقـهر، خـاصة فى الدول الـعربيـة التى رفعت أعـلام التقدمية والاشتراكية وحماية الفقراء من بطش الأغنياء، وكانت النتيجة المأسوية أن الأغنياء فقدوا ثرواتهم ومشروعاتهم فى إعـصار التأميمات، فى حين ازداد الفقراء فقرًا على فقرهم لأن البنية الاقتصادية التحتية تآكلت.

تجلت هذه الكوارث المتتابعة فى إطار التوجه الاشتراكى الذى هو فى حقيقته رأسماليـة الدولة ولكن مقنعة وراء شعـارات إنسانية زائفة، والذى تبـنى ما سمى بالديمقراطيـة الشعبية التى اعـتبرت إحدى عـلامات «التقدميـة» فى الفكر القومى العربى، والتى لم تؤد إلى تحـقيق التنمية المنشـودة، أو إلى توسيع مجـال المشاركة السياسية تطبيقًا لمبدأ «الديمقراطية الشعبية». ذلك أن التوجه الاشتراكى فى الاقتصاد اقـتصر على التوسع الهـائل فى ملكية الدول من خلال التـأميم والاستـيلاء على المؤسسات الناجحة فى القطاع الخاص وكذلك المنشآت الأجنبية، والاعتماد على ما سمى الـتخطيط المركـزى، وتقليص القطاع الخاص لـم يتـبق فيـه سوى الأعـمال والمشروعات الضـئـيلة التى لا تشكل قوة اقتصادية فعـالة، والقضاء على المبادرات الفردية . . . إلخ. واتخذ كل هذا صـيغة فلسفات تنموية تعلى من شـأن الاعتماد على الذات، وكأنهـا عودة إلى الوهم الكبيـر الذى أطلق عليه مصطلح «الاكتـفاء الذاتى»، وفصم العلاقـة مع الاقتصاد العـالمى باعتباره اقتـصادًا امبرياليًا رأسـماليًا مرفوضًا لا يستهدف إلا السيطرة والاستغلال والابتزاز للموارد القومية.

ولم يعرف مبدأ الديمقراطية الشعبية أى نوع من التعددية السياسية أو الفكرية التى تسمح بأية ممارسة ديمقراطيـة ملموسة. وكانت النتيجة أن افـتقد النظام القدرة على كشف أخطائه أو تصحيح مساره مما أدى إلى الوقوع فى كارثة يونيو ١٩٦٧، التى كانت بمثابة تعـرية كاملة لكل أخطاء النظام وسلبياته الفـادحة. لكن كان من

الطبيعى أن تظل مواجهة اسرائيل محوراً للتحدى الرئيسى، وفرصة للنظام كى يضاعف شدة قبضته على مجريات الأمور بحجة أن «لا صوت يعلو على صوت المعركة». ومع ذلك واصلت الغيبوبة القومية العربية رسوخها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، بحيث ظلت اسرائيل عاملاً للخلاف والصراعات العربية والمزايدات المعتادة، برغم أن القضية لم تعد مقصورة على مجرد تحرير الأراضى الفلسطينية، بل شملت استعادة الدول العربية لأراضيها المحتلة التى بلغت سبعة أضعاف مساحة اسرائيل. وتحلل هالة مصطفى الأبعاد الحقيقية للموقف العربى تجاه اسرائيل بعد انتصارها المدوى فى يونيو ١٩٦٧ فتقول:

«وواقع الأمر أن الفكر القومى العربى بصورته التقليدية كان ولا يزال، إلى حد بعيد، يخلط بين حقيقة أن اسرائيل تمثل بالفعل مصدراً أساسيًا لتهديد الأمة العربية وبين الاستناد لتلك الحقيقة لطمس أى مصادر أخرى للتناقض والقصور داخل البلاد العربية نفسها، أو بينها وبين القوى الاقليمية المنافسة. ولاشك أن هذا المنطق بدا سهلاً ومريحًا، لأنه يختزل كل الخطر فى اسرائيل، ولكنه من حيث الجوهر يبعد الانتباه عن مصادر أخرى للخطر، لا يمكن التهوين منها، أو تجاهلها فى ظل التغيرات الاقليمية والمحلية التى شهدها العقدان الأخيران.

«وقد أبرزت التطورات العملية حقيقة التناقض بين الأفكار والشعارات القومية العربية المعلنة وبين الواقع الفعلى. ولم يقف هذا التناقض عند حدود الموقف من التسوية بعد قبول غالبية الدول العربية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى كان يعنى من الناحية العملية الاعتراف باسرائيل، وإنما امتد إلى الموقف من الوجود الفلسطينى المسلح داخل دول المواجهة. ورغم أنه منذ ذلك التاريخ سارت الأحداث فى اتجاه تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى سلميًا، أى منذ توقيع اتفاقيات فك الاشتباك بعد حرب ١٩٧٣، إلى اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ثم انعقاد مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١، إلى اتفاق أوسلو الفلسطينى - الإسرائيلى، وحتى اتفاقيات غزة - أريحا، إلا أن دعاة الفكر القومى العربى أبوا الاعتراف بكل هذه المتغيرات، وكأن هذا الفكر يقف خارج

إطار الزمن والأحداث الواقعية التى فرضتها ليس فقط هذه المتغيرات الإقليمية، وإنما أيضًا التوازنات الدولية بعد انتهاء عصر القطبية الثنائية، بما يحتمه من تغيير أساليب إدارة الصراعات الإقليمية التى اعتمدت فى الماضى على الاستفادة من التناقضات القائمة بين المعسكرين الدوليين الرئيسيين فى فترة الحرب الباردة».

وتنهى هالة مصطفى مقالتها التحليلية القيمة بالتأكيد على أن مشكلة الفكر القومى العربى أنه ظل مكتفيًا بترديد نفس الشعارات القديمة دون تقديم بديل ممكن وعملى للتعامل مع الواقع الجديد، بأساليب جديدة. فليس هناك خلاف على وجود تحد تمثله اسرائيل، ولكن الخلاف حول طرق مواجهته التى تقتصر على الجانب العسكرى، وإنما لها أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية، وترتبط بمستوى التقدم الذى تحققه أطراف الصراع. لكن الغيبوبة القومية لا تسمح للعقل العربى إلا باتجاه أحادى ليعمل فيه فكره، هذا إذا سمحت له أن يعمل فكره أساسًا. ولذلك فإن كل هذه الصراعات والتناقضات والمفارقات والمؤامرات التى تميز العلاقات بين العرب المعاصرين، لابد أن تكون لها جذور ترجع إلى عصور سابقة، لأنه لا يعقل أن يكون هذا الكم الهائل من الإهدار والتدهور والانهيارات والهزائم والسلبيات والنكسات والنكبات والكوارث التى لا تتوقف، نتيجة لمعطيات هذا العصر الذى لا يمكن أن يكون قد تسبب فيها أو انتجها بهذه السرعة والبساطة. فمن الواضح أن جذورها راسخة وقوية وتملك من العافية والتجدد ما يمكنها من طرح هذه الثمار المرة الكئيبة بشكل يكاد يكون قاعدة لا تقبل الاستثناء. وعندما يستفحل المرض ويستشرى ويزمن، تصبح المسكنات عديمة الجدوى بل ويمكن أن تسرع بانهيار الجسم، ولذلك من الضرورى البحث عن بيت أو بيوت الداء، لعل العلاج أو العلاجات تصبح ناجعة، وتعود العافية إلى الجسم العربى. فلم يحدث فى التاريخ أن ظل شعب أو شعوب فى غيبوبة قومية أبدية، بل هناك عدد لا يحصى من الشعوب أحالت هزائمها إلى انتصارات، ونكباتها إلى انجازات، ونكساتها إلى انطلاقات إلى آفاق الدول المتقدمة المزدهرة. ولا يعقل أن تصبح الشعوب العربية الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة الحضارية.

وستظل أسيرة هذا الاستثناء إذا ظل العرب جاهلين بحقيقة أنفسهم وذواتهم، لأن أية خطوة إيجابية إلى الأمام لابد أن تبدأ بمعرفة الذات وإمكاناتها وطاقاتها وآفاقها وحدودها، سواء على مستوى الأفراد أو الدول أو الحكومات. وأول علاج ناجع للغيبوبة القومية أن يعرف العرب أنفسهم معرفة حقيقية لا يخدعون فيها عقولهم، ولا يخدعهم فيها أحد. وهى خطوة تحتاج إلى وعى عميق وصبر طويل ومثابرة متواصلة، لأنها تأتى بعد عصور وحقب من غيبوبة كانت تبدو فى كثير من الحالات وكأنها غيبوبة الموت. ومن لا يعرف نفسه، لا يعرف غيره. فالمعرفة هى علاقة جدلية بطبيعتها، ولا تتحقق بدون ذات عارفة واعية بنفسها وبالآخرين، ومعرفة العرب لغيرهم تتأثر بمعرفتهم لأنفسهم سلبًا وإيجابًا، لأن المساحات الفاصلة بين الأطراف المعنية تتفاوت، والعلاقات تختلف، والالتزامات التى تترتب على كل طرف تقاس بوصفه فى ذاته، بقدراته وحاجاته، ومكانه من الأطراف الأخرى، ومكان الأطراف الأخرى منه. وأية نظرة شاملة إلى تاريخ العرب المحدثين أو المعاصرين، توضح أن كثيرًا من الأخطاء التى وقعوا فيها، ومعظم المعارك التى خسروها، والفرص التى أضاعوها، كانت نتيجة لوعى زائف بالنفس، وعلاقات وهمية بالآخرين وبالتالى العجز المتواصل عن التعامل الإيجابى المثمر معهم.

ومن أهم سمات الزيف والوهم أن العرب متفقون فى كل شىء، لأنهم فى الحقيقة التاريخية مختلفون فى أشياء كثيرة، فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإذا كان الإسلام قد جمعهم فى عقيدة واحدة وثقافة مشتركة، فإن لكل قطر عربى تاريخًا سابقًا وآخر لاحقًا، وله حضارة قديمة وتراث شعبى خاص به، ولكل قطر أوضاع يتميز بها عن سواه. ففى المغرب، والجزائر، والسودان، والعراق، وسوريا، والأردن، ولبنان، أقليات قومية من الشعوب الأصلية كالبربر والزنوج والأكراد والكلدانيين، أو من شعوب وافدة كالشركس والتركمان والأرمن. وهذه الأقليات لها لغاتها وثقافتها ودياناتها ومذاهبها. والبدو فى بعض الأقطار العربية مازالوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان، ومازالوا يتشبثون بتقاليدهم الموروثة. والقبيلة فى بعض البلاد العربية أقوى من الدولة، والطائفة الدينية أهم من الشعب والوطن.

وقد يقول قائل إن الحماس للوحدة العربية كان يتخذ شكل دعوة قومية مدوية فى أرجاء المنطقة العربية فى بعض الأحيان، ويتحدث الجميع كما لو كانوا أمة واحدة. لكن من يرصد هذه الأحيان، يكتشف أنها كانت متزامنة مع المراحل التى يواجه فيها العرب عدواً خارجيًا يشكل محنة قومية، لكنها كانت مواجهة معنوية فى الأساس. ومع ذلك لم يخل الأمر فى أن يشن بلد عربى أو أكثر هجومًا إعلاميا مدويًا أيضًا على البلد الذى يشكل خط المواجهة الأول مع العدو بحجة أن أسلوب مواجهته له غير مشرف للعروبة، ولا مانع من اتهامه بالتواطؤ والخيانة. فإذا كانت هذه هى الروح التى تحكم العلاقات العربية فى زمن المحنة أو الشدة، فكيف تكون هذه الروح فى الأوقات العادية ؟! وحتى هذه الروح الحماسية سرعان ما تنطفئ بتراجع حدة المواجهة، وتتنازل الأطراف العربية المعنية عن أحلامها القومية وتعود للتفكير فى مصالحها العملية المباشرة فى إطار أوضاعها التقليدية القائمة وكأن شيئًا لم يقع.

إن الفشل الذريع الذى واجه فكرة القومية العربية، ترتب على أن ما يربط العرب من روابط مادية ومعنوية، لا يكفى أساسًا لأية رابطة سياسية قوية، وإنما هو فى أحسن الأحوال مجرد إطار لكيان لغوى أو ثقافى، يتجلى عندما ينصت العرب لشاعر كبير يقرأ عليهم قصيدة من قصائده التى تعبر عن الآلام والأشواق القومية، وتشحنهم بأرقى المشاعر والانفعالات، لكن بمجرد انفضاض المحفل الشعرى، تصبح القصيدة ذكرى جميلة مثيرة يرددها القادرون على الحفظ فى مجالسهم، لكن خارج إطار هذه التجربة السيكولوجية الممتعة، لا وجود فعليًا لها على أرض الواقع التى تحكمها مقاييس واعتبارات وضغوط من نوع مختلف تمامًا. وهو واقع يصر على أن المرجعية الأساسية للدعوة العربية، هى الماضى الذهبى الذى نتصور كل شىء فيه عظيمًا رائعًا تامًا نقيًا، وأن كل شىء بعده ناقص وفاسد وترتب عليه كل النكبات التى يعانى منها العرب بصفة متجددة. فليس هناك زمن هو الجنة بعينها، وآخر هو الجحيم نفسه، وإنما كل الأزمنة الماضية والحاضرة على حد سواء، فيها من أسباب القوة وفيها من أسباب الضعف لأنها من صنع البشر

الذين هم بطبيعتهم غير كاملين. وإذا كان العرب فى الحاضر أضعف، فالخروج من هذا الضعف والهزال لا يكون انسحابًا إلى الماضى، بل يكون تقدمًا نحو المستقبل، والبشر الذين يفشلون فى أن يكونوا أبناء عصرهم، لا يمكن أن يكونوا أبناء أى عصر آخر. والماضى لا يمكن أن يشكل قضية مثيرة للصراع أو حتى الجدل لأنه حُسم وأصبح ملكًا للتاريخ، ومن المستحيل صياغته أو تشكيله من جديد، أما المستقبل فهو القضية الحقيقية والفعلية الجديرة بدراسة احتمالاتها وتوقعاتها لتبين ملامحها وخصائصها وطاقاتها حتى يمكن تصور الخطوات التى يمكن اتخاذها بشأنه بقدر الإمكان، وحتى لا يدهم المغيبين فى عقر دارهم فيشل تفكيرهم واتخاذ أية قرارات بشأنه. ولذلك أصبح المستقبل من أهم العلوم التى تعمل الدول المتقدمة على دراستها وتدريسها لأبنائها؛ على أساس أن المستقبل هو امتداد طبيعى للحاضر وإن كان بمواصفات مختلفة بحكم حتمية الزمن الذى لا يتوقف عن التغير والتطور من لحظة إلى أخرى.

ويقترح أحمد عبد المعطى حجازى فى مقالة له فى جريدة «الأهرام» بعنوان «الأمة العربية .. ماض أم مستقبل؟» أن تحاول الدول العربية أن تؤسس ما أسماه «جامعة إقليمية» كمنظومة تمكنها من الاستفادة من تجاربها السابقة، فتبتعد عن الأوهام، وتتحرك على أساس من الحقائق الصلبة والوقائع الملموسة والحاجات الملحة التى تؤكد أن كل شىء فى حياة البشر يبدأ بسيطًا وصغيرًا، ثم ينمو ويكبر، إذا عقدوا العزم على تطويره وتدعيمه خطوة خطوة لتحقيق الهدف المنشود. أما إذا صورت لهم عنجهيتم أنهم أكبر من أن يسمحوا لأنفسهم بقبول هذه البداية المتواضعة، فليس أمامهم سوى الاستسلام للواقع المريض الذى يستغرقهم ولا يمنحهم أى أمل فى تغييره وتطويره، أو الاستغراق فى عالم الأوهام التى يضفى على هذا الواقع كمالاً كاذبًا مزيفًا. فمثلاً نادى العرب القوميون منذ خمسينيات القرن العشرين بأنهم أمة واحدة، وهى عبارة مراوغة تنطوى على الصدق والكذب فى آن واحد، فهى صادقة إذا كانوا يقصدون حلمًا يتمنون تحقيقه، وكاذبة إذا كانوا يصفون بها ما هو موجود قائم.

وتدل تجارب الماضى القريب على أن العرب كانوا يفضلون دائمًا لذة الوهم والكذب على روح الجد والمسئولية، والدليل المادى الملموس على ذلك مؤسسة

عربيــة أنشئت فى منتــصف الأربعينيات وظلت مــوجودة الآن كشــاهد بائس على الخواء الذى يميز معظــم الخطوات أو المحاولات العربية. إنها جامعــة الدول العربية التى كانت بدايتها متواضعة كمجرد ندوة يجتمع فيها ممثلو الدول الأعضاء ليتكلموا كثيرا ويعــملوا قليلاً أو لا يعملون على الإطلاق. كانت بداية مقــبولة لعمل عربى مشترك، وكــان من الممكن لهذه الندوة الكلامية أن تتطور إلى كيان إيجــابى ومثمر بالفعل لو التزم الجميع بحد أدنى من العــمل المشترك الذى يجب أن يحرصوا عليه بكل إمكاناتهم، بل ويعــملوا على تدعيــمه وتنميــته، ولو على مــهل، وحتى لو اضطروا لقبول الاختلاف فيما هو جوهرى إذا كان المقابل هو تأكيد المساحة المتاحة للاتفــاق بل وتوسيــعها فــى مجالات أخــرى. وهو تأكيــد أيضًا للــمبدأ العــربى الديمقراطى الحضارى الذى يقول بأن الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية.

لكن نظرًا لأن الغيــبوبة القوميــة بطبيعتــها جعلت الفكر أو التفكيــر العربى استــاتيكيًا ثابتًا لا يتطور مع حــركة الزمن التى لا تتوقف، فــقد اعتقــد العرب أن الصيغة التى بدأت بهــا الجامعة صيغة نهائيــة تصلح لكل زمن وبالتالى فهى يجب الا تتغير وتتطور. وقد أدى هذا العجز الفكرى إلى تحميلها أعباءً لا تحتملها أساسًا وخاصة أنــها منذ بدايتها المتــواضعة كانت أدنى من مــستوى أى طموح مــتواضع أيضًا، ولذلــك كان من الطبيــعى فى السنوات الأخيــرة أن تفقــد ما كــان لها من حضور معنوى وتواجد شكلى، فسقطت بلا حول أو قوة، وأصبحت كرة تتقاذفها أرجل اللاعبين الأعضاء الممثلين لبلادهم، دون أية أهداف فى مرمى الخصوم، فقد كانــت كلها رمــيات خــارج الملعب وسط مشــاغبــات ومشــاجرات لا تنتــهى بين اللاعبين. وكان من المفروض أن يقوم أمين عام الجامعة بدور الحكم ليضبط الأمور فى الملعب، لكن أحــدًا من اللاعــبين لم يلتــفت إليــه لأنه فى الواقع لا يملك أية سلطة يمكن أن يهدد بها أى لاعب مهما كان صغر شأن الدولة التى يمثلها، ولذلك انقلبت الأمور رأسًا على عقب إذ أصبح اللاعبون هم الذين يملكون سلطة التهديد بالخروج نهــائيًا من الملعب واللعب فى ملاعب أخــرى غير عربيــة. عندئذ تصبح المهمة الممــضة والسخيــفة الملقاة على عاتق الأمين العام، أن يــلح فى الرجاء حتى

يتنازل العضو الشارد عن تهديده، ويعـود إلى الملعب مزهواً بانتصاره بعد أن يكون قد أضاف بمسلكه هذا، مزيداً من الهزال والإذلال والمهانة للجامعة التى يفترض أنه يلعب لحسابها وليس لحسابات لا يعلم خفاياها سوى الله عز وجل.

وتاريخ الجـامعة العـربية عـبارة عن سلسلة مـتصلة الحلقـات من كل أنواع الفشل المعنوى والأدبى والمادى والسياسى والاقتصادى والأمنى، وإذا حدث وبرزت إحدى الحلقات التى توحى ببوادر عـمل إيجابى ومثمر، يسارع العرب جـميعًا أو معظمهم إلى التغنى بها فى أجهزتهم الإعلامية، بحيث يحل التغنى محل الإنجاز، وتعود الحلقة التى بدت واعدة لتنضم إلى حلقات خيـبة الأمل المتواصلة، فقد كان الوهم أمتع بـل وأقوى بكثيـر من الواقع. فمـثلاً فشلت الجـامعـة فى أن تضمن لأعضائها الحد الأدنى من التفاهم والتضامن فى أول عمل استراتيجى مشترك يمكن أن يقوموا به، وهو تطـهير الأرض الفلسطينية من الاحتـلال الصهيونى المسـتشرى فيها إبان أواخر أربعينيات القرن الماضى، وبدلاً من توظيف الإمكانات المتاحة على أفضل وجه يمكـن أن تستعيض به عن تواضـعها فى الإطار الذى يسمح به مـيثاق الجامـعة، وبهدف توفـير ضـمانات العمل القـومى المشتـرك بقدر الإمكان، هرب العرب كعادتهم إلى عالم الوهم الذى اعتادوا فـيه ممارسة الحد الأقصى من المبالغة والعنترية التى خلدها العرب فى قصائد الحماسـة والفخر التى قل أن نجد لها مثيلاً عند شعوب أخرى، وبذلك ضاعفـوا من ابتعادهم عن الواقع الذى وضعه عدوهم تحت مجهر كل الدراسات والتحليلات الممكنة.

طلع القوميون العرب على العالم أجمع بمقولة مدوية ظلوا يرددونها بلا ملل وهى أن العرب ليسوا مجرد شعوب شقـيقة، بل هم أمة واحدة منذ فجر التاريخ، فهى ليست هدفًا يسعون إلى تحقيقـه ليواجهوا به تحديات المستقبل، بل تراث عريق ضائع لابد أن يستردوه، وهى مهـمة قومية غير مستحيلة لأنهـا تقتصر على إعادة الأمور إلى نصابها الطبـيعى. فليس أمامهم سوى أن يرفعوا هذه الحدود الـسياسية التى تفصـل بين أقطارهم، وخاصة أنهـا حدود غـير طبيـعية رسـمتهـا السلطات الاستعـمارية التى حكمتـهم وفرضتها عليـهم. وما دام العرب قد اسـتطاعوا طرد

المستعمرين من أراضيهم، فما أسهل مسح هذه الحدود المصطنعة من الخرائط السياسية التى أحالت جغرافية المنطقة العربية إلى أشلاء متناثرة، وبذلك يعود العرب كما كانوا أمة واحدة.

تلك كانت شعارات ومقولات القوميين العرب فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، وكانوا مؤمنين بها إيمانًا لا يقبل أى شك أو مراجعة. وكانت النغمة المفضلة لديهم هى أنهم ثوريون يحملون مشاعل الصحوة القومية فى مواجهة خصومهم من العرب الرجعيين. وكانوا من الغيبوبة الفكرية بحيث عجزوا عن التفرقة بين الثورية والفاشية العسكرية، فظنوا أن من خصائص الثورية مساندة نظم سياسية لم تكن سوى انقلابات عسكرية، وتأييد مغامرات شبابية طائشة (عسكرية غالبًا) كانت نتيجتها كوارث ونكبات جعلت المنطقة العربية تبدو وكأنها فى سباق محموم مع أعدائها لتدمير نفسها، ولذلك كانت مهمة أعدائها فى منتهى السهولة عندما يشرعون فى إكمال عملية تدميرها، فقد سبقهم العرب في انجاز هذه المهمة على أفضل وجه.

وقد أثبتت الأيام أن القوميين العرب لم يكونوا ثوريين كما ظنوا، بل كانوا رجعيين تمامًا مثل خصومهم الذين كانوا واضحين فى دفاعهم عن الأوضاع القائمة بالفعل، فى حين هرب القوميون الثوريون إلى الماضى البعيد الذى لا يعرفون عنه سوى الأساطير والأوهام والأكاذيب التى يحفل بها التاريخ البشرى خاصة فيما يتصل بالعهود الغابرة الموغلة فى القدم، وأقاموا عليها أسطورة الوحدة العربية، وتعاملوا معها كما لو كانت حقيقة راسخة وواقعًا عاد إلى الحياة من جديد. وتوالت الحوادث والتطورات التى بدأت بالانفصال بين مصر وسوريا فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، لتزلزل هذه العقيدة الوحدوية وإن ظل معظم القوميين المتشددين متشبثين بها، برغم أنه ثبت أن الحقائق التى تبررها أكثر هزالاً وضعفًا وتهافتًا من الأوهام التى استعاضوا بها عن الحقائق. ومجرد نظرة عابرة على محاولات الاتحاد أو الوحدة الفاشلة بين الأقطار العربية المختلفة، تؤكد أن النفور والكراهية والصراع والتآمر والخيانة هى الآليات الأساسية التى تحكم العلاقة فيما بينها.

ولم يقتصر مفعول هذه الآليات على العلاقات بين الدول أو الأقطار العربية، بل سرى بين الطوائف والأعراق والعشائر والقبائل فى داخل البلد العربى الواحد، مما عرض الوحدة الوطنية القائمة والمستمرة منذ عقود كثيرة للتصدع والشقاق والتفكك بل والتفتت كما حدث فى لبنان، والسودان، والعراق، واليمن. وإذا كانت الحرب الأهلية قد اشتعلت بين أبناء البلد الواحد، فمن باب أولى يمكن أن تشتعل فى لحظات بين بلاد عدة، كما حدث فى الغزو العراقى للكويت، والذى كان القشة التى قصمت ظهر البعير. أى إن مشروع الوحدة العربية لم يكن سوى وهم أو أكذوبة لأنه لم يصمد لحظة واحدة فى مواجهة الواقع العربى الراسخ الكئيب الذى لم تقتصر تداعياته وتفاعلاته على توليد ما جرى من صراعات أو حرب بين الدول العربية أو بين الفرقاء فى داخل البلد الواحد، بل سرى كالسم الزعاف ليولد مشروعات لم تكن تخطر ببال عربى من قبل، مشروعات تجمع بين القتلة والمقتولين، بين الجناة والمجنى عليهم مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى يسعى إلى الجمع بين العرب والإسرائيليين، أو بين الموتى والأحياء مثل مشروع إعادة الخلافة العثمانية إلى الحياة بصفتها آخر خلافة فى التاريخ، أى الجمع بين عصرين تفصل بينهما قرون. ولذلك يتساءل أحمد عبد المعطى حجازى فى مقالة له بعنوان «لسنا فى حاجة لنسب واحد: بل لإرادة مشتركة» بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣ ؟:

«هل حققت العروبة ذاتها، وهل أنجزت وعودها؟ لا. لم تحقق العروبة ذاتها، ولم تنجز وعودها. والعيب ليس فى العروبة، بل فينا، نحن الذين أسأنا فهم العروبة، وحملناها ما لا تحتمل، وطالبناهم بما لا تستطيع الوفاء به. العروبة حتى الآن كيان ثقافى يقوم على وحدة اللغة والعقيدة الدينية. فمعظم الشعوب التى تسكن المنطقة الممتدة من العراق إلى المغرب تستخدم اللغة العربية بلهجتها الفصحى الموحدة ولهجاتها الدارجة المتعددة، وتدين بالإسلام. وإذا كانت قد خضعت لسلطة سياسية واحدة، فهذا لم يتحقق إلا فى أزمنة قليلة محدودة، تتناثر فى تاريخها الممتد، كما تتناثر الجزر الصغيرة فى بحر واسع، بضعة قرون فى ظل

الرومان، ومثلها فى ظل العرب والأتراك، وهى فى مجموعها لا تزيد على ألف سنة، ولا تمثل فى تاريخ الأقطار العربية الكبيرة كمصر والعراق إلا عشرين فى المائة منه، فضلاً عن أن الرومان عجزوا عن ضم العراق والجزيرة العربية إلى امبراطوريتهم، كما عجز الأتراك عن ضم المغرب الذى مكنه بعده عن المحافظة على استقلاله فى معظم العصور. أما فى ظل السلطة العربية، فلم يكد القرن الثالث الهجرى ينتصف حتى أخذ الضعف يدب فى خلافة العباسيين، وأخذت الولايات الداخلة فيها تستقل واحدة بعد الأخرى. ولم يكد القرن الرابع الهجرى يبدأ (العاشر الميلادى) حتى فقد الخليفة سلطانه على بغداد نفسها.

«إلى جانب أن النظم التى أقامها الرومان والعرب والأتراك كانت بطبيعتها نظمًا لا مركزية لم تستطع أن تحول بلاد المنطقة إلى كيان واحد، خاصة وأن معظمها مناطق صحراوية أو جبلية تتناثر فيها المدن والواحات التى كان يصعب أن تدار إدارة مركزية. ولهذا ظل العراق فى معظم العصور مقسمًا، حتى فى العصر العثمانى الذى كانت فيه كل من البصرة وبغداد والموصل ولاية مستقلة. وكذلك كان الحال فى بلاد الشام، وجزيرة العرب، ومساحات واسعة بين بلاد المغرب. وطوال العصور الماضية، لم تقم فى معظم البلاد العربية حكومات مركزية، ولم تكن لها حدود ثابتة وفيما عدا مصر، وإلى حد ما المغرب والعراق، كانت الأقطار العربية تتجزأ وتتوحد، وتتسع وتضيق حسبما يمتد نفوذ الحاكم وينحسر، وتشتد قبضته وتتراخى. وليست الحدود السياسية الراهنة التى تفصل بين معظم الدول العربية إلا ثمرة لما اتفق عليه المستعمرون الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون والأسبان، وما وضعوه من خطط لم يراعوا فيها إلا مصالحهم.

«وربما ظننا أن هذا الوضع الذى كانت فيه معظم الأقطار العربية كيانات هلامية لم تتبلور بعد ولم تستقر على حال فى معظم العصور الماضية، ربما ظننا أن هذا الوضع يساعد الآن على توحيدها، لأن الحدود الفاصلة بينها لم تترسخ، ولم تكتسب قداسة، ولم تنشئ عصبية تحول دون رفعها ودمج الكيانات الصغيرة فى كيان أكبر. لكن الأمر ليس كذلك، لأن الوحدة لا تقوم نتيجة لفقدان العصبية

أو انعدام الشعور بالانتماء، بل تقوم نتيجة الشعور بانتماء أقوى، والوعى بوجود مصالح حيوية لا تتحقق إلا بالخروج من العزلة والاندماج فى كيان كبير. والأوروبيون الذين صوتوا للانضمام إلى جانب انضمام بلادهم للاتحاد الأوروبى، لم يفعلوا لأن شعورهم بالانتماء لبلادهم ضعيف، بل لأنهم أصبحوا ينتمون للقارة، كما ينتمون لبلادهم، ويدركون أن هذا الانتماء الأوروبى المشترك يحقق لهم أفرادًا وجماعات ما لا يحققه الانتماء الوطنى المحدود.

«ولو أن توحيد البلاد العربية تحقق لمجرد أن الأطراف الداخلة فيه لم تكن فى الماضى كيانات مستقلة، ولم تكن لها حدود معروفة، لما كان ذلك ضمانًا لبناء الوحدة المنشودة، بل ربما كان عاملاً فى هدمها، لأن الأسباب التى حالت دون بلورة الكيان الأصغر أجدر بأن تحول دون بلورة الكيان الأكبر. وقد رأينا ذلك فى الحروب الأهلية التى اشتعلت داخل الكيانات السياسية العربية التى نشأت فى العصر الحديث، ولم يكن لها وجود سابق، لأن الولاء للدين أو للمذهب أو للعرق كان أقوى من الولاء للوطن بحدوده التى رسمت لتخدم مصلحة وقتية، ولم تفرضها حوادث الزمان أو طبيعة المكان.

«فإذا كانت الأقطار العربية، قد عاشت معظم تاريخها مستقلة أو منفصلة بعضها عن بعض، وإذا كان معظمها لم يعرف الوحدة الوطنية داخل حدوده، ولم يعرف الحكومة المركزية إلا فى العصور الحديثة، فليس بوسعنا أن نتحدث عن تاريخ واحد لهذه الأقطار، وليس بوسعنا أن نتحدث عن اقتصاد واحد لها، لأن الاقتصاد الواحد لا يقوم إلا حين تقوم السوق الواحدة، والسوق الواحدة لا تقوم إلا حين تقوم الدولة المركزية، والدولة المركزية لم تقم على نطاق القطر الواحد إلا فى القرن العشرين. ولم تقم على النطاق العربى الجامع حتى الآن».

ومع ذلك لا ينكر أحمد عبد المعطى حجازى، وجود الروابط التى تؤلف بين الشعوب العربية وتدعوها للدخول فى كيان مشترك، لكنه يرى أن أحدًا لا يستطيع من ناحية أخرى أن ينكر وجود اختلافات عديدة، بعضها كان سلبيًا ناتجًا عن التخلف، واستبداد الحكام، وانفرادهم بالسلطة وتغليبهم مصالحهم الشخصية

على مصالح شعوبهم، وبعضها الآخر كان إيجابيًا ناتجًا عما ينفرد به كل بلد عربى من خصوصيات موروثة أو مكتسبة تجعله كيانًا مستقلاً بذاته، فإذا كانت المصالح المشتركة تدعو الأقطار العربية إلى الدخول فى كيان واحد جامع، فبشرط ألا يكون هذا الاتحاد على حساب ما ينفرد به كل قطر من ملامح وخصائص يتمثل فيها وجوده، ويتميز عن سواه. ويتساءل حجازى: كيف يجوز أن تعتبر هذه الشعوب العربية أمة واحدة، وليس بينها روابط سوى اللغة والدين فحسب؟ فليس يجمع بينها حتى الآن تاريخ متصل أو اقتصاد مشترك، أو كيان سياسى جامع، فى حين أن الشعوب التى دخلت الاتحاد الأوروبى نجحت فى أن تحقق ما فشلت الشعوب العربية فى تحقيقه حتى الآن، برغم تعدد لغاتها وثقافاتها، واختلاف مصالحها. فقد كان البنيان الاقتصادى المشترك والكيان السياسى الجامع بمثابة الساقين القويتين الراسختين اللتين سار بهما الاتحاد الأوروبى نحو تحقيق أهدافه لصالح جميع أعضائه. ولذلك ينهى أحمد عبد المعطى حجازى مقالته قائلاً:

«لقد أدركوا أن عليهم أن يعملوا لكى يتحدوا، ولهذا نجحوا. أما نحن فقد فشلنا، لأننا ظننا أن الماضى هو الذى يصنع الأمم، وأن الأمة العربية موجودة، لأن الشعوب العربية تستخدم لغة واحدة وتدين بدين واحد. والحقيقة أن الأمة كيان حديث، وأن الحاضر هو الذى يصنع الأمة. وإذا شئت عبارة أدق، فالأمة، هى التى تصنع نفسها فى الحاضر، حين تعى حاجتها لأن تكون أمة، وتمتلك الوسائل وتقيم المؤسسات التى تحول العاطفة إلى عمل، والإرادة إلى واقع. فإذا لم تتوافر لنا هذه الشروط فنحن لن نعجز فحسب عن تحقيق الوحدة العربية، بل سنعجز أيضًا عن المحافظة على وحدة كل قطر على حدة، وسنواجه بخطر الحرب الأهلية الذى ووجهنا به فى لبنان، والعراق، والسودان. ونحن فى النهاية لسنا فى حاجة لأن نكون أمة واحدة، لأننا لسنا كذلك، ولأن توحيد الاقتصاد والسياسة، وامتلاك القوة، وتحقيق التقدم، لا تحتاج إلى نسب واحد ندعيه، وإنما تحتاج فقط إلى إرادة مشتركة».

وكان من أهم أسباب الغيبوبة القومية أن معظم القادة والساسة العرب تصوروا أن السياسة تشكل قوة الدفع الأساسية بل والوحيدة للمشروع القومى، فى

أن القومية ليست مجرد هوية سياسية، بل تعتمد فى تواجدها وحركتها وتطورها على قوى دفع اقتصادية وعلمية وثقافية وإعلامية وحضارية وديمقراطية وأمنية وإدارية وأخلاقية واجتماعية، هى بمثابة الآليات والمحركات للمشروع القومى ككل. ومن هنا كان الموقف العصيب الشائك والمشهد القاتم الكئيب اللذان تعيشهما المنطقة العربية منذ تراجع القومية السياسية إلى الظل فى أوائل سبعينيات القرن الماضى، وهى القومية التى كان القوميون العرب يأملون فى أن تكون محركًا للعناصر الحضارية المتعددة والمتنوعة التى تمنح العرب هويتهم أو شخصيتهم المتميزة وسط أمم العالم المعاصر، وتمكنهم من مواجهة نظام دولى جديد لا يرحم أحدًا خاصة إذا كان يئن تحت وطأة أثقال وأحمال من التخلف تبهظ كاهله.

ومجرد إلقاء نظرة على المنطقة العربية، فإن مأساة الدول العربية، شرقًا وغربًا، فى عصر العولمة، سواء على المستوى السياسى أو المستوى الاقتصادى، تظهرها كسفينة ضربها إعصار فى محيط متلاطم الأمواج، وأصبحت على وشك أن يبتلعها فى قاعه السحيق، فى حين لا يزال ركابها يتشاجرون حول أفكار وقضايا عفا عليها الزمن وأصبحت ملكًا للتاريخ، بعد أن أمسكت الغيبوبة العقلية بتلابيب الجميع. فالمشهد فى الحقيقة مأسوى بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ودلالات: الحروب الأهلية والهجمات الإرهابية والصراعات العنيفة، أوضاع الحصار الاقتصادى المفروضة على بعض الدول العربية من الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، العلاقات السياسية البينية فى حالات نفور أو خصومة أو عداء فى معظم الأحيان، وجود نسبة عالية من الأمية لا تقل عن ٨٠ مليون نسمة تقريبًا، حالة عجز مستمرة عن إيقاف الهجوم الإسرائيلى الشرس والمتواصل على الشعب الفلسطينى، حرب جديدة فى المنطقة تهدد بالانتشار فى بلاد عربية أخرى مجاورة للعراق أو تعيش ظروفًا مشابهة لظروفه التى أدت إلى غزوه، وأخيرًا وليس آخرًا أداء اقتصادى هزيل ومتهافت فى زمن العولمة والطفرات والانطلاقات الصناعية والخدمية والعلمية والإدارية المتواصلة والمتصاعدة فى المناطق الأخرى من العالم.

إن المشروع القومى لأية دولة أو منطقة، بدون قاعدة اقتصادية متينة ونامية، هو وهم كاذب وشعار للاستهلاك المحلى. إن نظرة سريعة إلى البيانات

والاحصاءات التى نشرت فى العامين (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤)، ترصد بالأرقام والحسابات إلى أى مدى تخلفت المنطقة العربية فى زمن لا مكان فيه للمتخلفين. فمثلا لا يزيد مجموع الناتج المحلى لكل الدول العربية على ٦٠٠ مليار دولار تقريبًا، أى أنه لا يتعدى الناتج المحلى لدولة متوسطة الحجم مثل إسبانيا، فى حين أن مجمل صادرات الدول العربية، بما فيها النفط والغاز والبتروكيماويات، لا يتعدى صادرات دولة صغيرة مثل هولندا (١٨٠ مليار دولار تقريبًا. كما أن مجمل الصادرات الصناعية العربية لا يتعدى مبلغ عشرين مليار دولار «بدون البتروكيماويات»)، وغالبية هذه الصادرات هى من منتجات النسيج والجلد. هذا فى الوقت التى اشتهرت فيه دول صغيرة مثل كوريا وتايوان وماليزيا وسنغافورة فى العالم، بدخول اقتصاداتها فى انتاج الإلكترونيات والسفن والسيارات، بينما تنحصر شهرة العرب فى صادراتهم النفطية أو صادرات بعض المواد الأولية الأخرى مثل القطن والفوسفات. وقد اعتادت الشركات الأجنبية أن تأتى إلى المنطقة العربية لاستخراج مواردها النفطية بعد مسحها والتنقيب عنها لأن العرب لايزالون عاجزين تكنولوجيًا عن القيام بهذه الأعمال. وتتجلى الغيبوبة القومية الاقتصادية فى غياب صناعات تجهيزات التنقيب عن النفط أو آلات نسج القطن فى الأقطار العربية، على الرغم من مرور العقود الطويلة فى استغلال الشركات الأجنبية لهذه الموارد العربية المحلية أو القومية، إذ لم يفكر العرب فى ترسيخ التكنولوجيا فى مجال انتاج وسائل استثمار هذه الموارد القومية. ولذلك يقول حازم الببلاوى فى كتابه «الاقتصاد العربى فى عصر العولمة» الصادر فى عام ٢٠٠٣ :

«قد يكون من السهل الحديث عن (العالم العربى) بوصفه كيانًا ثقافيا، ولكن الحديث عن (اقتصاد عربى) هو من قبيل المجاز أو التمنى. فالاقتصاديات العربية مجزأة، وهى قليلة الترابط الاقتصادى فيما بينها، حيث ترتبط كل دولة فى المنطقة بالعالم الخارجى بأكثر مما ترتبط بالمنطقة. ورغم كثرة الحديث عن التعاون الاقتصادى العربى، أو التكامل أو حتى الاندماج، فلا تزال العلاقات الاقتصادية العربية - العربية محدودة. فمنذ إنشاء جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥، ثم

المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى عام ١٩٥٣، ومجلس الوحدة العربية عام ١٩٥٧، ورغم العديد من الاتفاقيات الاقتصادية العربية، فلا تزال التجارة البينية العربية أقل من ١٠ ٪ من حجم التجارة الخارجية للدول العربية، فى حين أنها تبلغ نحو ٤٠ ٪ فى مجموعة الدول الآسيوية، وأكثر من ٢٠ ٪ فى دول أمريكة اللاتينية، فضلاً عن السوق الأوروبية التى تزيد فيها التجارة البينية على ٦٠٪ ولا يقتصر الأمر على ضآلة حجم التجارة العربية البينية، بل إن معدل نموها شهد فى التسعينيات تناقصًا وليس تزايدًا. فقد انخفض معدل نمو الصادرات البينية من نحو ١٣٪ سنويا فى الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٨٩ إلى ما يقرب من الصفر فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦، وانخفض معدل نمو الواردات من ١٤٪ إلى ٧٪ بين الفترتين المشار إليهما».

ويعنى تحليل حازم البيلاوى للوضع الاقتصادى العربى العام، ولا نقول القومى، أن المنطقة العربية تعرضت إلى فشل مزدوج خلال العقود الماضية: فشل فى تحديد وتأكيد هويتها السياسية فى النظام السياسى الدولى من جهة، وفشل فى عالم الانتاج الاقتصادى نتيجة ابتعادها عن مجالات العولمة العلمية والتكنولوجية، وافتقارها إلى امكانات انتاج وتصدير سلع من السلع الجديدة فى عصر الثورات والطفرات الاقتصادية المتابعة. ولذلك كانت نظرة الكتل السياسية / الاقتصادية القائدة للنظام العالمى الجديد، إلى المنطقة العربية، نظرة سلبية تمتزج أحيانًا بنوع من الازدراء الواضح أو المستتر، وأحيانًا أخرى بالشك والريبة والقلق والخوف نتيجة للعنف الذى يجتاح المنطقة العربية، وتستغله اسرائيل للمزيد من تشويه صورة العرب فى نظر الآخرين المؤثرين فى مجريات الأمور فى عالمنا المعاصر، وذلك من خلال إمكاناتها الضخمة وضغوطها على الأجهزة الإعلامية الغربية. ولاشك أن مهمة اسرائيل فى صراعها مع العرب، مهمة سهلة إلى حد كبير، لأن صورة المنطقة العربية، سياسيًا واقتصاديا وعلميًا وتكنولوجيا، غير جديرة بالاعتزاز بها أو الدفاع عنها. فهى تتسم بهزال أفكارها، وتناقض توجهاتها السياسية بين الأقوال والأفعال، والتنافر بل والصراع فيما بين أنظمتها، ورسوخ أنواع مختلفة من الشمولية والديكتاتورية التى تحاصر الحريات العامة والممارسة الديمقراطية، وانتشار

حركات التعصب والتشدد الدينى، وغير ذلك من السلبيات والرواسب والعقد الكفيلة بإعاقة أية محاولات للحاق بمسيرة العصر.

ومن الواضح أن الشخصية العربية المهتزة والفاقدة لأية ملامح متميزة أوتوجهات متبلورة، كانت من أخطر مصادر الغيبوبة القومية التى حيرت العالم الخارجي بما فيه من دول صديقة للعرب، وجعلته يتساءل عما إذا كان لهم هوية قومية أو جماعية تساعد الآخرين على التعامل معهم على أسس واضحة، أو أهداف استراتيجية فى إطار النظام العالمى الجديد؟! ذلك أن كل الأوضاع مقلوبة رأسًا على عقب فى المنطقة العربية التى كان من المفروض أن تنطلق إلى آفاق التقدم والتنمية والازدهار بعد نيل بلادها الاستقلال والحرية فى سنوات منتصف القرن العشرين، مثلما حدث لبلاد أخرى غير عربية. لكن ما جرى فى المنطقة العربية كان على النقيض من ذلك تماما، إذ كان الاستقلال هو البوابة التى دخل فيها الضياع والتخبط والشتات، مما يؤكد النظرية الإمبريالية التى أشاعت فى النصف الأول من القرن العشرين أن العرب فى حاجة دائمًا لمن يحكمهم لعجزهم عن حكم أنفسهم بأنفسهم، وعن اتخاذهم لأية مبادرة إيجابية مثمرة لأن مبادراتهم كانت وبالاً عليهم مثلما حدث فى نكبة يونيو ١٩٦٧، ونكبة أغسطس ١٩٩٠ .

وقد تجلى الشتات العربى منذ فترة الاستقلال فى انقسام البلاد العربية خلال الحرب الباردة بين مؤيد مطلق للولايات المتحدة، ومدعٍ للحياد بين قطبى النظام الدولى فى ذلك الحين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق) لكنه فى حقيقة أمره مؤيد مطلق للاتحاد السوفيتى وتابع له فى سياسته الخارجية وإن لم يكن عضوًا فى معسكره الاشتراكى، وكأنه كتب على العرب أن يكونوا ذيولاً لقوة كبرى أو أخرى، لكى يدوروا فى فلكها، إذ إنهم عجزوا تمامًا عن صنع الفلك أو المدار الخاص بهم. ولذلك انقسمت النخبة السياسية العسكرية بين مؤيد للأفكار الليبرالية، وآخر مؤيد للأفكار الاشتراكية، فانشطرت اتجاهات وطاقات القومية العربية التى تجلت فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية، إلى معسكرات متنافرة، واتجاهات متخاصمة، وشعارات تنادى بوحدة الهدف وأخرى تصرخ بوحدة

الصف، وصراعات بلغت حدود التآمر والتـجسس والخيانة والتخطيط لقلب أنظمة الحكم التى لا تساير الأنظمة التى تلهث وراء الزعامة القـومية على المنطقة العربية. وبلغ الشتات العربى قمته فى الأوضـاع التى أدت إلى اجتياح دولة عربية لأراضى دولة مجاورة ومـحاولة ضمها قـسرًا إلى الدولة الغازية المعتـدية. كل هذا وغيره، جعل قضية الهـوية أو الشخصية العربية معضلة مزمنة تحـتاج إلى جهود وتحليلات ودراسات وندوات بل ومؤتمرات لإيجاد التفسيرات والمنطلقات والآليات التى يمكن أن تؤدى إلى حلول عملية وإيجابية ومثمرة.

وتعد الغيبوبة الاقتصادية منبعًا لا ينضب للغيبوبة القومية. فلم يفكر العرب يومًا فى ضرورة تطبيق وتطوير ما يمكن أن يسمى بالقومية الاقتصادية، وهو المجال الذى أمسكت فـيه كل من اليابان والصين والهند ودول شـرق آسيا بقـصب السبق والريادة، فى حين أضاع العـرب طاقاتهم الفكرية والابتكارية والإبداعيـة فى تأكيد شتى أنواع القـومية السـياسيـة، وتأكيد الهـوية الدينية أو الطائفـية أو العرقـية أو الثقافيـة، سواء على مستوى المنطقة العربيـة أو على مستوى كل قطر من أقطاره، بتناقضـاتها وخلافاتهـا التى تصل فى بعض الأحيان إلى الصراعـات الدموية. لم يحدث أن تطرق العـرب إلى فتح آفاق القـومية على مـستوى علمى ومـوضوعى وواقعى، وترسـيخ الهوية من خلال العمـل الإيجابى المثمر والمتـواصل فى المجال الاقتصـادى والعلمى والتكنولوجى. ولـم يهتم العرب إلا شكليًـا وهامشيًا بتـعميم العلم والتكنولوجيا وترسيـخهما فى مجتمعاتهم، ومنح أهمـية خاصة للنجاح فى مجال الإنتاج وتطوير القـدرة على المنافسة فى مجالات الجودة السلعيـة والخدمية، وتشجيع الإبداع العلمى والتكنولوجى، إذ ظلت منظومة القـيم العربية وخصائص هويتها مرتبطة ارتباطا وثيقًا بالجوانب السياسية والدينية. ومنذ عهد محمد على فى مصر، سار العرب على نهجها فى استقدام الخبرات واستيراد الأجهزة الإنتاجية من الدول المتقدمة بدلا من تشجيع وتطوير قدراتهم البـشرية الذاتية، وهى كبيرة لكنها غير مستغلة بل ومهملة إلى حـد كبير، فى حين أنهم يصدرون أحسن عقولهم إلى الخارج حيث تثبت تفوقها بل نبوغهـا وعبقريتها. وفقدوا بذلك إمكان الخروج من ركودهم العلمى والتكنولوجى.

لقد قام العرب بنهضة لغوية وأدبية كبيرة، بحكم تاريخهم الطويل والعريق فى هذا المضمار، وسعوا مراراً إلى نهضة قومية، لكن اقتصر فكرهم على الجانب السياسى الذى تسبب فى تمزقهم وفشلهم فى تحقيق القومية العربية الجامعة. وعلى سبيل الهرب من هذا الفشل المتكرر، دخلوا فيما سمى «صحوات» دينية مختلفة الطابع، فى حين أن الدين فى المنطقة العربية كان فى صحوة دائمة بحكم أنه يشكل العنصر الجوهرى فى الشخصية العربية التى لا يمكن تصورها بدونه. وفى كل مرة من هذه المحاولات، أهملوا إقامة النهضة العلمية والتكنولوجية والإنتاجية برغم أنها المحرك الأساسى للوعى القومى وتأكيد الهوية. فقد نسوا أو جهلوا أو تجاهلوا أن القومية السياسية بدون قاعدة اقتصادية تنطلق منها، هى غيبوبة زاخرة بالشعارات البراقة التى سرعان ما تنطفئ وتخبو وتتلاشى عند مواجهتها للحقائق الاقتصادية التى لا يمكن الهروب منها. ولا يعد الاقتصاد العربى نوعًا من الاقتصاد القومى الذى ينهض على الخبرة العلمية والتكنولوجية التى توظف عقل الإنسان وخبرته فى تنمية الإنتاج كمًا وكيفًا، إذ إن الإنسان العربى لا يعتبر عملة صعبة فى حين أن الإنسان فى اليابان ودول شرق آسيا مثلاً كان العملة الصعبة التى صنعت الانطلاقة الاقتصادية القومية، فى حين أن الاقتصاد العربى هو اقتصاد استخراج المواد الخام من باطن الأرض، وفى مقدمتها البترول، وتصديرها إلى البلاد التى تصنعها وتستهلكها أو تصدرها مصنعة. ولا فضل للإنسان العربى فى هذه الثورة الطبيعية التى لا يمكن أن تقوم للمنطقة العربية قائمة بدونها، خاصة البترول الذى يعتبر مخزونه أكبر مخزون فى العالم، ولذلك نسى العربى أنه يمكن أن ينفد فى يوم من الأيام، شأنه فى ذلك شأن أى مادة خام طبيعية، لكن العرب لم يعتادوا التفكير فى المستقبل، خاصة إذا كان بعيداً ولا يهدد بنكبات أو كوارث قريبة. ولذلك لم تكن القومية العربية تستند إلى اقتصاد انتاجى بمعنى الكلمة، ومن هنا كان ضعفها وتهافتها.

وتدل تجارب الشعوب فى التاريخ على أن النجاح العلمى والاقتصادى فى شتى مجالات الانتاج والاستثمار هو الركيزة الأساسية للوصول إلى الثقة بالنفس وبالتالى الثقة بالهوية الجماعية. إن أمثلة النهضة القومية الناجحة فى أوروبا وشرق

آسيا، أو أمريكا الشمالية بالطبع، تؤكد جميعًا أهمية بل وضرورة ممارسة العلم والتكنولوجيا كدافع ورابط أساسى للمجتمع الناهض الذى يهدف إلى توظيف كل طاقاته البشرية والقومية فى شتى مجالات الإنتاج القومى لدخول حلبة المنافسة بثقة وقوة مع الدول الأكثر تقدمًا. وهذه الممارسة الجماعية هى التى تولد الثقة بالنفس، وترسخ جذور الهوية القومية، وتبلور ملامحها، وتجبر الآخرين على احترامها والتعامل معها على قدم المساواة.

وكان قد ساد فى الأوساط الفكرية العربية اعتقاد ساذج أو جاهل بأن مجرد استيراد نظام اقتصادى حديث من الخارج، اشتراكيًا كان أم رأسماليًا، هو كفيل بنشر الازدهار وتعميم الرفاهية والتقدم العلمى والاقتصادى بشكل تلقائى. وقد اتبعت البلاد العربية مختلف أنواع الأنظمة الاقتصادية التى استوردتها كما هى، دون أن تدرك أن الاقتصاد من العلوم الإنسانية المرتبطة بالظروف الخاصة لكل بلد، سواء أكانت ظروفًا اقتصادية أو ثقافية أو حضارية أو اجتماعية أو بيئية أو سياسية أوإدارية، فإذا كان قوانين الاقتصاد وقواعده العلمية عالمية، فإن تطبيقاته لابد أن تراعى اعتبارات كل حالة على حدة لأنها تتعامل فى النهاية مع بشر لهم خصوصياتهم التى لا يمكن تجاهلها، ونجاح هذه التطبيقات فى بلد ما لا يعنى بالضرورة نجاحها فى بلد آخر.

وهناك سلبيات وثغرات تعتور الاقتصادات العربية وتعوق تطورها وتقدمها، مثل تصدير القوى البشرية العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، واستيراد الخبرات البشرية بلا حساب، والإنفاق الضخم على شراء براءات الاختراع والعلامات التجارية، والأجهزة الإنتاجية والإلكترونية على وجه الخصوص، ووسائل النقل وغيرها، وكلها ظواهر خطيرة تدل على تبعية الاقتصاد العربى المطلقة للدول الأكثر تقدمًا. كما يتميز اقتصاد بعض الدول العربية بتفشى الأمية، خاصة فى الأرياف، وزيادة البطالة، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. كما أن الاقتصادات العربية جميعها تتأثر بتقلبات أسعار البترول والمواد الأولية، ومعدلات نموها منخفضة للغاية فى حين أن زيادة السكان عالية للغاية أيضًا. كل هذه السلبيات والثغرات تتفشى فى

بلاد عربية انفتحت على الحداثة العلميـة والتكنولوجية منذ عقود، وأقامت العديد من الجامعات، وأرسلت أعدادًا هائلة من طلابها إلى الخارج للتخصص فى ميادين مختلفة فى العلوم والتكنولوجيات، فى حين أن دولة مثل كوريا الجنوبية كانت أكثر فقرًا وبؤسًا من معظم الدول العربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. لكنها أدركت الطاقات الكامنة فى عناصر الاقتصاد القومى، عندما تتجمع وتتفاعل مع بعضها البعض، ووضعت لنفسها استراتيجية اقتصادية نابعة من ظروفها الخاصة، وسارت علي نهجها حتى أصبحت الآن فى عداد الدول الصناعية المهمة، برغم أنها لا تتمتع بموارد زراعية أو منجمية تذكر، وذلك لأنها وجدت فى إنسانها الكورى ثروتها الحقيقية القابلة للاستثمار والتنمية فى كل المجالات ويكفى مثلا أنها أصبحت تملك ثلاث شركات عالمية لإنتاج مختلف أنواع السيارات التى أغرقت بها شوارع العالم وطرقه.

أما بالنسبة للمنطقة العربية فالعيب لا يكمن فى الإنسان العربى بقدر ما يصدر عن الأنظمة السياسية والتربوية والتعليمية والثقافية والاقتصادية المكبلة بالقيود واللوائح والتقاليد التى عفا عليها الزمن، وكانت النتيجة أن غاب الطموح العلمى والتكنولوجى والانتاجى الجاد والمثمر، ودخلت الدول العربية فى منطقة الظل مع الدول التى فاتها ركب الحضارة المعاصرة، والتى اقتصر تواجدها على الخريطة العالمية عند وقوع اضطرابات أو صراعات أو كوارث أو عمليات إرهابية على أرضها، لكن فى مجال الإنجازات العلمية والتكنولوجية والحضارية فإنها تغيب تمامًا عن أجهزة الإعلام والفضائيات الدولية. ولا شك أن غياب الاقتصاد القومى العربى كان نتيجة لكل هذه العوامل السلبية التى تعد مسئولة إلى حد كبير عما أصاب العرب من تخلف وهامشية فى النظام الاقتصادى الدولى.

ويظن قادة العرب والمتحكمون فى أقدارهم أن الثروات الطبيعية المعدنية والمواد الأولية الزراعية التى تتمتع بها المنطقة العربية هى خير عميم هبط من السماء على العرب فجعلهم فى بحبوبة من العيش، لكنهم لم يدركوا أنها سلاح ذو حدين لأن الاعتماد على هذه العناصر التى لم يتعبوا فى انتاجها أو حتى

استخراجها الذى تنهض به شركات أجنبية، أدى إلى التكاسل وعدم الاهتمام ببناء اقتصاد قومى متين يعتمد على الإنسان العربى بصفته الثروة الاقتصادية التى لا تنضب أبدًا. لكن العائد المالى المؤمن بطريقة سهلة من قطاع الثروات الطبيعية والمواد الأولية، يضمن سيلاً من الأموال التى تسمح للنخبة العيش فى حياة رغدة مرفهة دون الاهتمام أو حتى مجرد الالتفاف لتأمين موارد وطاقات الإبداع التكنولوجى، وانتاج سلع حديثة تجد أسواقًا متنامية فى مجالات الاقتصاد الدولى. ولذلك كان انعدام وجود الثروات الطبيعية والمواد الأولية فى دول مثل اليابان والصين ودول شرق آسيا بمثابة الحافز الأساسى الذى حث النخبة الحاكمة على إدماج المجتمع فى الممارسة القومية للعلم والتكنولوجيا الإنتاجية. وسرعان ما وضعت هذه الدول سياسات نشطة وجذرية لمحو الأمية بحكم أن الإنسان هو سلاحها الاستراتيجى فى هذه المعركة المصيرية. كذلك أصبح نظام القيم والمنافسة الاجتماعية يعتمد إلى حد بعيد على معيار النجاح فى مجالات العلم والتكنولوجيا والإنتاج، وتجلى الانتماء القومى فى اليابان عند الأثرياء والارستقراطيين والأسر الإقطاعية التقليدية عندما رحبوا بالتحول فى نمط حياتهم من نمط إقطاعى يعتمد على العائد من الأرض إلى نمط يستند إلى بذل الجهود الكبيرة وإقامة المشروعات الضخمة فى المجالين التكنولوجى والاقتصادى، كى يضربوا المثل ويصيروا قدوة لسائر الفئات والقطاعات الاجتماعية.

وقد أدى غياب القومية الاقتصادية عند العرب إلى فراغ مخيف فى مجالات العمل الإنتاجى والابتكارى، ونظرًا لأن القانون الطبيعى الذى يقول بأن الطبيعة تأبى الفراغ، فقد امتلأ هذا الفراغ بالصراعات العقائدية، والتجمعات الإرهابية، والتنظيمات السرية، والمناقشات البيزنطية العقيمة، والجدليات التى تقارع الحجة بالحجة فى مجال الأفكار المجردة والأوهام المنمقة. وكانت النتيجة عجزًا فاضحًا فى ممارسة القومية الاقتصادية وإهمالا كاملا لخطورة هذا العجز وعواقبه الوخيمة على المجتمعات العربية التى تورطت فى معارك عقائدية لا حصر لها حول طبيعة الهوية العربية بصفة عامة وهوية كل مجتمع بصفة خاصة. وبالتالى ضاعت قدرات

العرب الإبداعية والعلمية والتكنولوجية فى قلاقل متواصلة وتخبط بين عروبة ثقافية ولغوية وتيارات سياسية دينية. وفى حومة هذا الشتات نسى العرب أن النجاح فى الممارسة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية هو سر تماسك أى مجتمع مهما كبر حجمه أو صغر، وأن الوجود الإيجابى المؤثر فى النظام الدولى والحصول على الحقوق المشروعة فى الحياة الكريمة ضمن أسرة الأمم المتحضرة، لا يمكن تحقيقه فى ظل العجز والإهمال والتراخى والتكاسل والاستهتار فى هذه المجالات. إن النجاح فى هذه المجالات يتطلب ممارسة جماعية قومية ولا يقتصر على السعى إلى النجاح المادى الفردى، كما يتطلب توجيه كل جهود النخب العربية، الفكرية، والثقافية، والعلمية، والاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والاجتماعية، والحضارية فى البلاد العربية، إلى تربية العرب على مثل هذه الممارسة والنجاح فيها.

وهذه مهمة قومية ليست سهلة بكل المقاييس، لكنها ضرورية بل ومصيرية للتخلص من هذه الحالة القلقة والمتوترة، المتواصلة والمتعددة الجوانب والأبعاد حول هويتنا القومية وشخصيتنا الحضارية، والتى فجرت العديد من الصراعات العقيمة والفتن العبثية سواء بين البلاد العربية أو فى داخل كل بلد على حدة بين الفئات الاجتماعية أو الطائفية أو المذهبية أو العرقية المختلفة. وإذا نجح العرب فى هذه المهمة القومية، فلابد أن يحوزوا احترام العالم الذى لا يعترف إلا بالقادرين الأكفاء في مجالات العلم والتكنولوجيا التى تعد القاعدة الراسخة التى تنهض عليها الهوية القومية بالمفهوم المعاصر. وإذا اتخذت جامعة الدول العربية من هذه المهمة هدفًا استراتيجيا لها، مهما استغرق من جهد ووقت، وحرصت على النجاح فيها، فإن هذا النجاح سيكون أقوى رد على الذين يهاجمونها ويتهمونها بالعقم والهزال والعجز، وخاصة أن الذنب ليس ذنبها، وإنما ذنبهم هم، فهى مرآة العرب والمرآة لا تكذب أبدًا، ومن يتهمها بأية وصمة فهو يتهم نفسه دون أن يدرى. وكان عبد الرحمن عزام، أول أمين لجامعة الدول العربية، هو الذى استخدم تعبير «المرآة» وكأنه كان مدركًا للهجمات التى يمكن أن تتعرض لها الجامعة فى المستقبل، واستغلالها كمشجب لتعليق كل أخطاء العرب عليه، فى حين أنها مجرد نتيجة لأفعالهم وليست سببًا لها.

وتدل النظرة الموضوعية إلى تاريخ الجامعة العربية وتقلباتها التى لا تتوقف عند حد، أنها استطاعت أن تؤدى دورها، إلى حد كبير، كمنظمة قومية عربية فى المواقف أو الأزمات التى دفعت معظم الدول العربية لمواجهتها والتصدى لها، فاستمدت بالتالى قوة الدفع منها. لكن هذا لا يعنى أن كل الأزمات والمحن كان لها هذا التأثير الإيجابى، إذ إن معظمها تسبب فى المزيد من التمزق والصراع والتدهور بشتى أنواعه فى المنطقة العربية، وكان من الطبيعى أن تفقد الجامعة العربية القدرة على وقف هذا النزيف لأنها لا تملك أية آليات أو سلطات أو صلاحيات عملية ملموسة للقيام بهذه المهمة القومية. فقد اعتادت دول عربية عديدة أن تثير الرياح والعواصف التى تجعل الجامعة ريشة فى مهبها، لدرجة يمكن القول عندها بأنه لا توجد منظمة قومية سيئة الحظ بأعضائها مثل جامعة الدول العربية، مما جعل فترات تألقها بمثابة الاستثناء فى حين أصبحت فترات انطفائها أو عجزها أو شللها بمثابة القاعدة الكئيبة أو المرآة التى تعكس بؤس المنطقة العربية بمنتهى الدقة والصدق.

تجلت فترات تألقها الاستثنائية فى أربع سنوات على وجه التحديد: ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٩٠!! فى عام ١٩٥٦، استضافت بيروت القمة العربية الثانية فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر، واتخذت قرارات إيجابية وعملية لمناصرة مصر، مع مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالانسحاب الفورى غير المشروط. وكانت الشعبية الجارفة التى اكتسبتها مصر على مستوى دول العالم الثالث ودول المعسكر الشرقى، نتيجة لصمودها المشرف فى وجه القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية، قد منح لقرارات الجامعة العربية قوة دفع كبيرة، أشعرت دول الغرب بأن الأمر لم يكن بالسهولة التى تصورتها عند بدء العدوان، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تقدم يد العون لدول العدوان الثلاثى، ليس حبًا فى مصر أو العرب، ولكن لسببين: أولهما أن هذه الدول وضعت خطة العدوان دون علم أمريكا التى فوجئت به مثل أية دولة أخرى، فى حين أنها اعتبرت نفسها قائدة أو زعيمة للعالم الغربى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتالى لابد من

الحصــول على موافــقتهــا أو إذنها عند اتخــاذ خطوة خطيرة مــثل ذلك العدوان، وثانيهما أنها كانت تعد نفسهــا لأن تحل محل بريطانيا وفرنسا فى المنطقة البريطانية والفرنسية، عن دورهما فى صياغة مصيــر العالم، والمنطقة العربية وملء ما أسمته بالفراغ الناتج عن تراجع الامبراطوريتين العربيــة فى مقدمته، فلولا الدور التاريخى الذى نهضت به الجيوش الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية لكان مصيرهما مأسويًا بمعنى الكلمــة. ولذلك أرادت الولايات المتــحــدة أن تجــعل من الصمــود العــربى ضدهما تأكيدًا عمليًا لانتهاء عصرهما على يد مصر وشقيقاتها العربيات اللاتى كن مجرد دول محتلــة منهما. وبالفعل انسحبت بريطانيا وفرنســا من بورسعيد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، واســرائيل من سيناء فى مارس ١٩٥٧ . وكانت الجامــعة العربية متألقــة فى موكب النصر العــربى الذى اعــتــبر نقطة تحول فى تاريخ عالــم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعرفت باسم عصر «ما بعد السويس».

وكما تألقت الجــامعة العربية مع النصــر العربى فى ١٩٥٦، تألقت أيضًا مع الهزيمة العــربية فى ١٩٦٧، فى القمة العــربية فى الخرطوم فى العام نفــسه، حين أعلن العرب أمام العــالم أجمع، أنهم خسروا معركة لكنــهم لم يخسروا الحرب، ولذلك تمثلت استراتيجيتهم الحاسمة والقاطعة فى شعار «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف» حتى لا تظن اسرائيل أن الأمور فى المنطقة قد دانت لها. وفى نفس القمة توصل الرئيس عبد الناصر والملك فيــصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب فى اليمن وحقن الدماء العربيــة. فقد كان المناخ القومى والسيــاسى السارى فى أجواء القمة مــفعمًا بروح نادرة جعلت العــرب يتجاوزون عن خلافاتهم المزمنة أو التــقليدية، من أجل دعم شقيقتهم الكبرى مصر.

أما القمة العربــية التى عقدت فى القاهرة فى سبتمــبر ١٩٧٠ فى أعقاب ما عرف باسم «مذبحة أيلول الأسود» التى تعرض لها الفلسطينيون فى الأردن، ودعا إليها جمال عــبد الناصر وقاطعتها سوريا والعراق والجــزائر والمغرب، فقد استطاع بكل ثقله القومى العربى أن يجعل من هذه القمــة وسيلة ناجعة لإنقاذ الفلسطينيين المحاصرين فى الأردن، برغم كل التعقيدات والعقــبات والعوائق التى جعلتها تبدو

فى البداية مهمة قومية مستحيلة بكل المقاييس. وبرغم كل أمراض السكر والقلب وتصلب الشرايين التى تكالبت على عبد الناصر منذ نكبة يونيو ١٩٦٧، وسارت بحالته الصحية من سيىء إلى أسوأ، لم يبخل بالبقية الباقية من صحته على بذل ما يستطيع من جهد مستميت للخروج بالعرب من ذلك النفق المظلم الزاخر بكوابيس وأشباح بلا حصر. ودفع حياته ثمنًا لهذه الجهود المميتة، فقد أسلم الروح عقب توديعه لأمير الكويت فى المطار والذى كان آخر الملوك والرؤساء العرب الذى أصر عبد الناصر على توديعهم واحدًا واحدًا منعًا لأى لبس أو سوء تفاهم.

وكانت فرحة العرب بالقمة العربية فى بغداد عام ١٩٩٠ بلا حدود لأنهم اعتبروها أنجح القمم العربية وأعظمها. فقد فتحت الباب أمام عمل عربى مشترك لم يسبق له مثيل، إذ أعلنت تأييدها لوحدة اليمن، وقررت اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية حاسمة ضد أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأكدت حق العراق فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين سيادته وحماية أمنه، وتقديم دعم مالى للأردن ولبنان. وانطلقت وسائل الإعلام العربية والعالمية لتصف القمة بأنها البداية الحقيقية للوحدة العربية بصفتها حلم العرب الأكبر، بعد أن أذابت الجليد فى العلاقات العربية، وطوت صفحة الأوهام والكوابيس والخلافات والصراعات لتفتح صفحة الإنجازات الإيجابية الواقعية التى ستعود بالخير والازدهار على كل العرب، ورسخت الدور القومى للعراق بصفته حارس البوابة الشرقية للأمة العربية.

وعاش العرب شهرين من العسل منذ انعقاد قمة بغداد فى ٣٠ مايو ١٩٩٠، لكن لم يكن أحد يعلم أو يتذكر قانون القاعدة والاستثناء الذى يحكم المنطقة العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ولذلك تصوروا أن ما حدث فى قمة بغداد كان القاعدة ربما لحرصهم على عدم التفريط فيه لروعته، ولتعللهم بآمال حبيبة طال انتظارها. فلم يدركوا أنه كان مجرد استثناء عابر كسحابة صيف فى سماء بغداد، وأنه كان افتتاحية لسلسلة من النكبات والكوارث والمآسى التى لم تعرف لها المنطقة العربية مثيلاً من قبل، ذلك أنه بمجرد مرور الشهرين على قمة بغداد، وقبل أن تغرب شمس الثانى من أغسطس، كانت القوات العراقية تجتاح

الكويت وتنتهك حرماتهــا وتسلب ثرواتها، ليستيقظ الكويتــيون ويجدوا وطنهم وقد أصبح محتلا بقوات أكثر إجرامًـا وعنفًا وقسوة مما يفعله جيش الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين، وهم الذين دفعــوا من خزائنهم مساعدات فلكيــة لدعم العمل العربى المشترك بصــفة عامة، ودعم الجيش العراقى فى حــربه ضد إيران، وهى الحرب التى استغلها صدام حسين فى استنزاف ثروات العرب بحجة أنه كان يحارب من أجلهم. وهى حرب عبثية وسخيفة كان قد افتــعلها حتي يجعل جيشه وشعبه فى دوامة دائمة لا تمنح فرصة لأحد كى يتــآمر ضده. وبمجرد انتهاء حــربه ضد إيران فى أواخر عام ١٩٨٨، فاجأ العرب بكابوس أشد وطأة كان بمثابة خنجر مسموم فى قلبهم.

تحولت الغيبوبة القومية إلى كابوس قلب كل نظريات الأمن القومى العربى، وكل احتمالات التضامن والعمل المشتــرك، وجعل العرب حكامًا وشعوبًا منقسمين على أنفســهم، فلم تقم لهم قائمــة. وهذه ليست مبــالغة لأن نظرة ســريعة على جداول أعــمال القمم العــربية التاليــة، تؤكد الضيــاع العربى بعينه، إذ أصــبحت الصراعات تدور حول شكلــيات فى منتهى التفاهة والسطحيــة مثل الاتفاق أو عدم الاتفاق على مكان انعــقاد القمة أو زمــنه، لدرجة أن مؤتمرًا أو أكثــر تم تأجيله أو كــان على وشك الإلغاء. ولاشــك أن مؤتمرًا بهــذا الهــزال أو العجــز لا يمكن أن تصدر عنه أية قرارات لها وزن أو حتى صفة، وخــاصة أن الجامعة منذ إنشائها لم تكن تملك أى نوع من المناعة ضد هذه الضربات المتوالية التى أصبحت فى السنوات الأخيرة ضربات قاضية بمعنى الكلمة. ولذلك كانت نموذجًا مصغرًا تكثفت فيه كل أمراض العرب التى أدخلتــهم فى هذه الغيبوبة القومية المــزمنة. وقد تحدث العرب كثــيرًا عن الإصلاح الســياسى والاقتــصادى على وجه التــحديد، لكنهم كالمعــتاد وضعوا العربة أمــام الحصان، إذ انهمكوا وأسهبوا فى الحديث عن إصــلاح الجامعة العربية وكأنها أس الداء، فى حين تجاهلوا تمامًا قضية إصلاح أنظمتهم الداخلية فى بلادهم والتى اهترأت وعفا عليهــا الزمن، وإذا تكلموا عن مثل هذا الإصلاح فمن باب «سد الخانة» وتطبيقا للتقليد الــعربى الخفى الذى يستغنى بالأقوال عن الأفعال لأنها أسهل وأضــمن، وتعزى السذج والمغيبين والجهــلاء بأن هناك ما يجرى على

أرض الواقع لتعديل الأوضاع الراهنة، وهم لا يدركون أنهم يعيشون فقط على صفحات الصحف وموجات الأثير، فإنهم أبعد ما يكونون عن هذا الواقع الذى تصوغه الطغمة الحاكمة التى تحرص على أنه تجعله القاعدة الراسخة المتينة التى تتربع عليها لتمسك برقاب العباد.

إن العجز الذى تعانى منه الجامعة العربية هو صورة مصغرة للغاية من العجز السارى فى كل أجزاء المنطقة العربية التى لا تستيقظ من غيبوبتها إلا إذا أصابتها صدمة كهربية من الخارج. وهى يقظة تتخذ شكل رعشة أو تشنج عصبى مصحوب بصراخ وندب وسباب ووعيد كاذب بالويل والثبور وعظائم الأمور، وعندما تنداح الشحنة الكهربية ويتغير الوضع العربى إلا أسوأ، فإن الجسم العربى الممدد من الخليج إلى المحيط يعود إلى الاسترخاء مرة أخرى ليدخل فى غيبوبته التاريخية. وهذا الوضع ليس جديداً على المنطقة العربية وبالتالى على الجامعة العربية منذ نشأتها فى عام ١٩٤٥، وكان أول اختبار لها عندما وقعت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وأسفرت عن أول هزيمة عسكرية وسياسية تلحق بالعرب بعد أن تجمعوا فى العصر الحديث واكتسبوا شخصية معنوية متميزة تبلورت فى قيام الجامعة. وكان من أخطر نتائج تلك الحرب، أنها كشفت عن افتقار الجامعة إلى تنظيم التعاون العسكرى بين أعضائها للدفاع عن البلاد العربية إذا ما تعرضت إحداها للعدوان الخارجى.

وكعادة العرب فإن العلاج يقتصر دائمًا على ما يكتب على الورق من اتفاقيات ومعاهدات كرد على ما جرى على أرض الواقع، ولذلك كانت الجامعة العربية ساحة مفتوحة لكل العرب لكى يصولوا ويجولوا فيها بما شاءوا من مناقشات واتفاقيات ومعاهدات تظل غالبًا حبيسة الأدراج والملفات. فبعد حرب فلسطين ١٩٤٨، سارعت الحكومات العربية بتعويض هذا القصور فى ميثاق الجامعة وفى وسائل العمل العربى المشترك والتعاون العسكرى بين أعضائها، وأنشأت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى أصبحت نافذة المفعول فى عام ١٩٥٢ . وعندما تضاعف عدد أعضاء الجامعة نتيجة لانضمام كل الدول

العربية التى استقلت، اتسع نطاق العلاقات فيما بينها فى المجالات المختلفة، وأصبح من الضرورى تطوير وتنظيم مؤسسات التعاون العربى التابعة للجامعة، ولذلك تم عقد الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والأمنية، مع إنشاء المنظمات المختصة المسئولة عن تطبيق هذه الاتفاقيات والمعاهدات فى هذه المجالات بهدف تنمية وتنسيق وتفعيل العلاقات العربية طبقًا لميثاق الجامعة. ولو تم تطبيق ما نصت عليه هذه الاتفاقيات والمعاهدات منذ توقيعها، لسبقت الجامعة العربية دول الاتحاد الأوروبى فى تحقيق الإنجازات المنشودة والتى كان من الممكن أن تصبح نموذجًا يهتدى به هذا الاتحاد، ولما كانت هناك ضرورة لكل هذه المبادرات والاقتراحات التى تدعو إلى إصلاح الجامعة وتطويرها، فى حين ينطلق الاتحاد الأوروبى إلى آفاق المستقبل كقوة مبدعة وكيان راسخ فى مواجهة التحديات الأمريكية التى تسعى إلى الهيمنة على العالم بأسره.

إن حقائق الواقع العربى البائس تثبت أن التطبيق الفعلى لكل هذه الاتفاقيات كان ولا يزال أقل بكثير مما هو مطلوب، هذا إذا لم يكن منعدمًا تمامًا، إذ ظل محدودًا ومقيدًا بسياسة كل دولة ومصالحها الخاصة، مما أصاب أداء مؤسسات العمل العربى المشترك بالعجز بل والشلل فى حالات عديدة، وأجبرها على التزام الحد الأدنى، وعدم تجاوز حدود التشاور والتنسيق والتعاون النظرى والمعنوى وبأقل الإمكانات. وبصفة عامة فإن قرارات الجامعة العربية على مختلف المستويات، لا تزيد على أن تكون بيانات سياسية عامة يعوزها الالتزام الفعلى والتطبيق العملى الذى يجعل من الجامعة العربية قوة حقيقية تدفع المنطقة العربية إلى صفوف البلاد المتحضرة، ويجعلها أمة عربية كما يطلق عليها على سبيل المجاز. فهى لا تزال عاجزة تمامًا عن إلزام أى عضو من أعضائها على اتخاذ إجراء أو خطوة معينة لصالح المجموع العربى. فالدول العربية، خاصة المؤسسة منها للجامعة، تحرص على أن ينص الميثاق على استقلال وسيادة كل دولة، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، سواء فى ديباجة الميثاق أو نص المادتين الثانية، والثامنة منه، وكأن العمل لصالح المجموع العربى هو انتقاص من سيادة الدولة التى ستنهض بهذه المهمة القومية.

وقد امتد هذا العجز ليعوق إنشاء جهاز فض المنازعات التى يمكن أن تقع بين الأعضاء، على الرغم من مرور ستين عامًا على قيام الجامعة، والمقصود به محكمة العدل العربية التى نصت عليها المادة التاسعة عشرة فى ميثاق الجامعة. كذلك خلا الميثاق من نص يلزم الدول العربية بانتهاج سياسة خارجية موحدة فى علاقاتها الدولية بهدف الحفاظ على المصالح القومية للعرب، برغم أن هذا النص كان قد ورد فى «بروتوكول الاسكندرية» الذى يعتبر الأساس الذى قام عليه الميثاق الحالى، وأكد على أنه «لا يجوز فى أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها». وحتى لو كان هذا النص قد ورد فى الميثاق، لما غير فى الأمر شيئًا طالما أنه ليس هناك قواعد أو آليات تلزم الأعضاء بالعمل بموجبه. واستمرارًا لهذا المنهج الفضفاض المتسيب، كان من الطبيعى أن يخلو الميثاق من نصوص تفرض عقوبات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ضد أى عضو فى الجامعة يخرج على الإجماع العربى، أو يعتدى على أية دولة عربية، أو يتبع سياسة تضر بالمصالح العربية العليا. وهذا الشرط موجود فى معظم مواثيق المنظمات الإقليمية والدولية على حد السواء لأنه يكسبها القدرة على التماسك والاستمرار، وعلى سبيل المثال فقد ورد فى الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى النقيض من معظم المنظمات الإقليمية والدولية، فقد ظلت الجامعة العربية منظمة إقليمية تقوم على التعاون الاختيارى بين الدول الأعضاء، وتفتقر إلى أى رابط حقيقى يجعل منها كيانًا متماسكًا. وهو وضع حرج ومهزوز وصفه فقيه القانون الدولى الفرنسى جورج سل بقوله إنه «يصعب تميز الاختصاصات الذاتية الممنوحة لجامعة الدول العربية، ويبدو أن الدول الأعضاء لم تتنازل لها بالفعل عن أى من اختصاصاتها سواء فى العلاقات بين الدول العربية أو بينها وبين الدول الأجنبية». ويمكن أن نضيف إلى مقولة جورج سل أن العرب اعتادوا فى كل أزمة عربية صب اللعنات على الجامعة العربية بل والمطالبة بهدمها والبحث عن نظام بديل، فى حين أنه من المفروض أن توجه اللعنات إلى الدول الأعضاء التى لا تلتزم بتنفيذ القرارات التى وافقت عليها، إذ إن أكثر من ٨٠ ٪ من قرارات مجلس

الجامعة لم تنفذ وظلت حبرًا على ورق، وهو ما ينطبق أيضا على قرارات مؤتمرات القمم العربية. وهى مسئوليـة تقع أساسًا على الدول الأعضاء وليست على الأمين العام للجـامعة وجهـاز الأمـانة المسـاعد له والذى ينفذ مـا يقرره مجلس الجامـعة الذى يضم أعضاء اثنتـين وعشريـن دولة عربيـة.

إن الغيـبوبة القوميـة العربية هى التى جـعلت الجامعـة العربية مجـرد مبنى واجتمـاعات وقرارات لا تنفـذ، وبيانات ليس لها أى صدى على المسـتوى المحلى والعالمى، فى زمن تعمل فيه التجمعات الكبرى فى العالم على توحيد جهودها من أجل تحقيق مصالحها المشتـركة، مثل الاتحاد الأوروبى الذى نجح فى تحقيق الوحدة الاقتصادية والمواطنة وحرية التنقل والعمل لشعـوبه فى فترة قصيرة، وهو ما جعل شعـوبه أول المدافعين عن كيانه السـياسى والاقتـصادى لأنها وجدت فـيه تحقيـقًا لمصالحها. أما الجامعة العربية البائسة فقد غرقت حتى أذنيها فى القضايا والمعضلات العربية والخلافات التى مزقتها، وأدت فى النـهاية إلى إحالة القضايا الأساسية مثل قضية فلسطين والصومال والصحراء والعراق وغيرها إلى المجتمع الدولى، تتداولها أروقـة الأمم المتحـدة تحت إشـراف راعى السـلام الأمـريكى!! كمـا تمت إحـالة الخلافات العربيـة - العربية إلى المجتمع الدولى مثل قـضايا الحدود، التى كان من السهل حلها داخل الجـامعة العربيـة إذا خلصت النوايا وارتفع السلوك العربى إلى مستوى المسئولية القومية. وبذلك تم إفراغ الجامـعة العربية من مضمونها الحقيقى، وهى التى تعانى من أزمات اقتـصادية ومتلاحقة نتيجـة لعدم التزام عدد من الدول بتسديد حصـصها لسنوات فى الموازنة السنوية للجامعة، مما أدى إلى تجـميد العديد من أنشطتها بالإضافة إلى عجزها التقليدى. ونظرًا لانعدام الخجل والحياء، وغياب سياسة الثـواب والعقاب، فإن هذه الدول الممتنعة عن تسديد حصـصها فى موازنة الجامـعة لا تتـوانى عن المشاركـة فى الاجتـماعـات والتصويت والمـطالبة بجـميع حقوقها، برغم عدم التزامها بالحد الأدنى من واجباتها.

إن الجامعـة العربية هى حلقـة فى سلسلة العجز العربى العـام، وهى شاهد على مرحلة تاريخـية كئيبة زاخـرة بالإحباط والهزيمة والانكسـار، كنتيجة طبيـعية

للسياسة العربية الفاشلة فى خلق مناخ حضارى لتوفير طاقات التفوق والإبداع. وفى هذا لابد أن نشير بأصابع الاتهام إلى النخبة المثقفة التى يفترض فيها أنها تصوغ عقل الأمة. فقد انقسم المثقفون العرب إلى ثلاثة أقسام أو فرق: فريق وجد فى الانتهازية فرصته الذهبية للحصول على الجاه والثراء فركب الموجة السياسية السائدة، وجعل من نفسه بوقًا مباشرًا أو غير مباشر للسلطة التى رحبت به واحتوته فى أحضانها الدافئة والوثيرة، فكانت مهمته الأساسية توصيل توجهات أو أوامر السلطة للشعب حتى يعمل بمقتضاها من خلال كل الأجهزة الصحفية والإعلامية الرسمية، ولا يصبح لأحد فرصة أن يتذرع بجهله بها إذا خالفها، لأن الجهل بالأوامر لا يعفى من العقوبة. والظاهرة الجديرة بالرصد والتسجيل أن هؤلاء المثقفين يملكون من القدرة الزئبقية بحيث يركبون أية موجة جديدة مغايرة إذا تغيرت الطغمة الحاكمة لسبب أو لآخر. وغالبًا ما يحتضنهم النظام الجديد لأنه لن يجد أفضل منهم فى خدمته، فهم خدم كل عصر وكل عهد. وكانت النتيجة أن المنطقة العربية ظلت عقودًا متوالية تعيش التجارب تلو التجارب والمغامرات تلو المغامرات، تمسى على شعارات براقة، وتصبح على شعارات مدوية أخرى، تهدم تلك وتمجد هذه وهكذا فى دوائر مفرغة لا تتوقف ولا تهدأ. فهذه هى حال النظم الديكتاتورية والشمولية خاصة تلك التى تأتى فى أعقاب انقلابات عسكرية.

وهناك فريق ثان من المثقفين فقد الأمل تمامًا فى أى إصلاح أو تغيير أو تطوير، ولا يملك روح التحدى أو الصمود أو الكفاح من أجل ما يعتنقه بين أفكار. فمنه من يعتزل الحياة الثقافية كلية ويشغل نفسه بنشاط مختلف، ومنه من يستعمل موهبته فى الكتابة والتأليف، فيكتب للسينما أو التليفزيون أو الراديو أو المسرح، خاصة إذا كان عائدها المالى مجزيًا وأقل تعرضًا لمخاطر المواجهات مع السلطة التى تستريح لمثل هذا النوع السلبى من المثقفين، قد لا تحبه ولكنها لاتكرهه أيضًا لأنه يوفر عليها متاعب مواجهة هى فى غنى عنها.

وهناك فريق ثالث من المثقفين يملك روح المبادرة والصمود والتحدى والإيمان بأن الأفكار والأيديولوجيات لابد أن يعتنقها أكبر عدد ممكن من المؤمنين بها حتى

تتحول إلى طاقة خلاقة ومبدعة لتغيير الأوضاع الراهنة إلى الأفضل وذلك باعادة صياغة العقول من منظور جديد. ولذلك يحرص هذا النوع من المثقفين على نشر أفكاره بكل الوسائل المتاحة، وجمع أكبر قدر ممكن من المريدين والمتحمسين لها. ولذلك لا ترتاح له السلطة خاصة إذا كان متشدداً فى أفكاره، ومعتزاً بها، ومؤمناً بأنها الوسيلة المثلى للإصلاح السياسى والاقتصادى بصفة خاصة. ولو كان المناخ السياسى العربى ديمقراطياً لسمح لكل أنواع المثقفين بابداء الآراء فى حرية كاملة، لكن السلطات الفاشية والشمولية والديكتاتورية التى تمسك بخناق المنطقة العربية لا تسمح إلا بالتعبير عن توجهاتها وأفكارها. ومن هنا كان الجانب الفاشى الذى لازم حركة القومية العربية وظل ينخر فيها حتى انهارت مع رحيل جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، إذ يبدو أنها كانت تستمد وجودها من الكاريزما الاسطورية التى كان يتمتع بها. وهو الجانب الذى عانى منه هذا الفريق من المثقفين الأمرين بحيث قضى معظمهم زهرة عمره متنقلاً بين السجون والمعتقلات أو قضى نحبه نتيجة للتعذيب أو الاغتيال. ولذلك لم يكن لهذا الفريق تأثير ايجابى فى العقل العربى لأن السلطات كانت له بالمرصاد بحيث كان يتم وأد أى تحرك فكرى له فى مهده.

كان حرص السلطات الفاشية والشمولية على استمرار الغيبوبة القومية شديداً ومتصاعداً حتى لا تتولد تيارات سياسية أو فكرية مضادة لها. لكن هذا لم يعد متاحاً لها كما كان لها من قبل. فالمناخ الذى يمر به العالم منذ مطلع القرن الحادى والعشرين بكل متغيراته وتحولاته، يعزز الرغبة فى الإصلاح والتطوير خاصة فيما يرتبط بمفهوم القومية التى إذا لم تكتسب منهجاً ديمقراطيّاً، فلن تستطيع الصمود فى وجه هذه المتغيرات، إذ شتان بين القومية الفاشية والقومية الديمقراطية التى تنهض على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعلمية وأخلاقية وإدارية قادرة على إقامة الدولة العصرية. وإذا كانت هذه المتغيرات العالمية تنطوى على ما هو منذر بأخطار تهدد مصالح الأمم والشعوب وثقافاتها، إلا أنها تنطوى أيضا على بشائر وإيجابيات يمكن توظيفها فى خدمة المفهوم الحضارى الجديد للقومية. ولعل أهمها: الإعلاء من شأن الحرية والحوار والشفافية فى كل جوانب الحياة، واندثار الظلمة التى كانت تخفى الديكتاتوريات السياسية الثورية، التى

أخرجت للمنطقة معظم الزعماء الفاشيين ومحترفى الانقلابات أيًا كان نوعها. فقد جعلت العولمة العالم الآن يعيش فى شفافية ووضوح، بعد أن أفسحت المجال للعلماء والمفكرين والمستنيرين المخلصين ليطرحوا آراءهم فى كل القضايا بكل صدق وجرأة، مما يسلب العرب كل حججهم وذرائعهم ضد العولمة التى يعتبرونها قدرًا أطبق عليهم وجعل من قوميتهم مجرد ذكرى من ذكريات الماضى. فقد اعتادوا أن ينسبوا للقدر أية متغيرات تهدد غيبوبتهم وتجبرهم على يقظة لم يتدربوا عليها، فى حين أن العولمة هى تطور طبيعى للإنجازات التكنولوجية والعلمية والإعلامية والاقتصادية والإدارية التى بلغت إحدى قممها فى أواخر القرن العشرين. وهى سلاح ماض وحاسم رهن إشارة من يجيد توظيفه لصالحه، أما من يعجز عن الارتفاع إلى هذا المستوى الحضارى الجديد المتصاعد فلن يلوم إلا نفسه. وهى ليست ضد القومية التى يمكن أن تستفيد بإمكاناتها وطاقاتها كما استفادت القوميات الأوروبية منها عندما انضوت تحت راية الاتحاد الأوروبى الذى كان بمثابة السفينة التى انطلقت بها فى محيطات العولمة وبحارها. فقد استفادت منها علميًا وتكنولوجيًا واقتصاديًا وسياسيًا وإعلاميًا وأمنيًا وإداريًا، وفى الوقت نفسه اكتسبت القوميات الأوروبية وفى مقدمتها الفرنسية والألمانية والإيطالية روافد ثقافية وفكرية وحضارية جديدة أمدتها بقوى دفع ضاعفت من حيويتها وخصوبتها. فالعولمة الحضارية الحقيقية هى تفاعل مثمر وإيجابى بين مختلف القوميات والحضارات نحو آفاق جديدة، وليست مسخًا لملامحها التاريخية وسماتها العريقة.

والقومية العربية ليست استثناء من هذه القاعدة الحضارية، بشرط أن يستيقظ العرب من غيبوبتهم المزمنة، ويدركوا أن العالم قد تغير ويحتاج إلى مفاهيم ورؤى جديدة لفهمه ومواكبته. ومن الواضح أن المنطقة العربية تمر بمرحلة من المخاض الأليم الذى يمكن أن يؤدى إلى ميلاد جديد. قد تكون الولادة متعسرة للغاية، وهذا شيء طبيعى فى الحالة العربية، لكن المنطقة زاخرة بالأطباء والجراحين المهرة علميًا وعمليًا، وإذا لم تتح لهم فرصة متابعة الولادة لحظة بلحظة، ،وتم نفيهم كالمعتاد، ليباشرها أهل الثقة والمحاسيب والطفيليون، فقل على الأم والمولود السلام.

★ ★ ★

الفصل الحادى عشر

الغيبــوبة الإداريــة

لعل من أخطر عناصر الغيــبوبة العربية أن العرب اعتقــدوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانيــة أن إدارة الدولة لا تعنى سوى تطبيق أيديولوجيا معــينة على مختلف منظوماتها ومرافقها سواء أكانت أيديولوجيا سياسية أم اقتصادية أم دينية أم قومية، وذلك نتــيجة لتــأثرهم بالصــراعات الأيديولوجــية التى اشــتدت فى خــمسيــنيات وستينيات القرن العشرين من منطلق أفكار ومعتقدات سياسية واقتصادية ودينية مثل الاشتراكــية والرأسمالية والسلفــية التى كانت قد نمت فى عهــود سابقة، لكنهم لم يدركوا أنه فى الفتــرة نفسها، كــانت هناك أيديولوجيا علمية تتــشكل على مهل، وتتمثل فى علم الإدارة الذى أصــبح الأيديولوجيا التى لا ترتبط باليمــين أو اليسار أو غيرهما مــن التصنيفات السياســية التى عفا عليها الزمن، وإنما ترتبط بالمــستقبل الذى يعتبر الهدف الاستراتيجى المتجدد الذى لابد أن يلتقى البشر عنده دائماً حتى لو أبى المتخلفون منهم، فالزمن لن يتوقف فى انتظار أن يفيقوا من غيبوبتهم. فقد أثبتت التجارب العلميــة والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقــافية والحضارية التى مر بهــا البشــر فى العصــور الحديثــة، أن الإدارة كعلم وفن ومنهج وتقنيــة تشكل منظومة أيديولوجــية وحضارية شاملة قــادرة على استيعــاب كل طموحات وأفكار وخطوات الإنسان بصــفة فردية والمجــتمع بصفة عــامة. وإذا كانت الأيديولوجــيا تعرف بأنها نسق فكرى يجتهــد لإنشاء منظومة سياسية أو اقتصاديــة أو اجتماعية، بناءً على مبدأ المحاولة والخطأ، وإن كانت بعض الأنظمة السياسية والشمولية تعتبر هذا النسق الفكرى دستــوراً مقدســاً لابد أن يطبق بحذافيــره على الواقع، حتى لو

كان مناقضاً له ويمكن أن يؤدى إلى تدمير النظام السياسى برمته كما حدث للاتحاد السوفييتى السابق، فإن علوم الإدارة قد تطورت وتشعبت فى كافة مجالات الحياة وعلى كل مستوياتها بحيث أصبحت تشكل حداً فاصلاً بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وبالتالى اكتسحت فى طريقها كل أنواع الأيديولوجيا النظرية والمجردة التقليدية لتحل محلها بصفتها الأيديولوجيا الشاملة لمستقبل البشرية، خاصة فى عصر العولمة الذى جعل من العالم قرية كونية كبيرة، لا تعمل آلياتها فى مجالات الإنتاج والابتكار إلا بناء على الآفاق الجديدة التى استكشفتها علوم الإدارة.

كانت السلبيات والثغرات التى دخلت بالأيديولوجيات التقليدية فى متاهات جانبية وطرق مسدودة وحلقات مفرغة، نتيجة مباشرة لنظريات وأفكار فلاسفة الاقتصاد والسياسة الذين اعتمدوا على الاتساق المنطقى والجدل التجريدى اللذين يبهران كل من يطلع عليهما ويحاول تحليلهما وإنتاج تخريجات جديدة منهما، بصرف النظر عن تفاعلهما العضوى مع معطيات الواقع. ذلك أن النظرية الأيديولوجية التقليدية نظرية دوجماتية ثابتة تفرض نفسها على مجريات الواقع فى حين أنه القاعدة التى يجب أن تنطلق منها النظرية ثم تعود إليه لتطويره وتحديثه، وبالتالى لابد أن تطور نفسها كلما نشأ جديد. لكنه نادراً ما نجد نظرية أيديولوجية تجريبية فى تعاملها مع متغيرات الواقع.

أما الحيوية المتجددة التى تمتاز بها علوم الإدارة، فهى نتيجة لقدرتها على أن تنمو وتتشكل وتتطور كأيديولوجيا من قلب مذاهب ومفاهيم وتيارات وعلوم قامت على التجريب المستمر والتفاعل الحميم مع الواقع، واعتمدت على المنهج العلمى التطبيقى وليس على التنظير المنطقى المجرد الذى يعتبر نفسه واقعاً مثالياً ولابد أن يسير الواقع المعاش على نهجه. وقد تجلى المنهج التجريبى لأيديولوجيا الإدارة لأول مرة فى بريطانيا فى أثناء الحرب العالمية الثانية، فيما عرف «بأبحاث العمليات» التى كانت تهدف إلى التوصل إلى أفضل وأنسب قرار برغم الإمكانات والموارد المحدودة، سواء فى زمن الحرب أو السلم. وفى أعقاب الحرب ظهر علم السايبرنطيقا وبدأ كميدان علمى تطبيقى جديد بصدور كتاب يحمل اسم العلم

الجديد «السايبرنطيقا» عام ١٩٤٨، من تأليف مؤسس هذا العلم عالم الرياضة والمنطق الأمريكى نوربرت فينر (١٨٩٤ - ١٩٦٤) الذى كان تلميذاً لبرتراند راسل فى جامعة كمبردج. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية انهمك فى أبحاث الصواريخ الموجهة وبث المعلومات بالوسائل الإلكترونية على أساس المنهج الاسترجاعى وآليات التحكم والاتصال سواء فى الحيوان أو الآلة.

وقد أثبتت نتائج الأيديولوجيا الإدارية كمنهج للتقدم الحضارى تفوقها على نتائج الأيديولوجيات التقليدية المحصورة داخل أسوار المنطق التنظيرى الذى يجعلها عاجزة عن التعامل الفعال مع متغيرات الواقع التى لا تتوقف أبداً. ويمكن رصد هذا التفوق فى ثلاثة أمثلة، أولها يتجلى فى التقدم اليابانى الذى نهض على مبدأ إدارة الجودة الكلية والذى صار مثلاً يحتذى به، خاصة فى دول شرق آسيا التى عرفت بالنمور الآسيوية. والمثال الثانى يتبلور فى تحقيق طفرات عسكرية سواء أكانت علمية أو تنظيمية، بناء على إدارة أبحاث العمليات، كما أن استخدام أبحاث العمليات فى الإدارة، امتد أيضاً إلى المجالات المدنية ومنها إلى كل مجالات الحياة. أما المثال الثالث فيعد أخطر وأهم هذه الأمثلة لأنه يؤكد العلاقة العضوية الوثيقة بين الأيديولوجيا الإدارية والعولمة الاقتصادية التى تفوقت بفضلها درجات لم تكن متوقعة من قبل، والتى تتمثل فى الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات التى تفوقت فى التأثير على مجريات الأمور فى العالم تفوقاً يتجاوز العلاقات الثنائية المحدودة بين الدول، بل ويتخطى العلاقات الدولية المتعددة فى بعض الأحيان. وإذا كانت القدرات المادية هى الواجهات الظاهرة لهذه الشركات، فإن القدرات الأكثر عمقاً وتأثيراً وتطوراً استراتيجياً فى مثل هذه الشركات تتمثل فى قدراتها الإدارية. وقد أدى الإيقاع السريع الذى ميز مسارات العولمة فى مجالات الإنتاج المختلفة إلى تفاعل عميق وتأثير متبادل بين الإدارة كأيديولوجيا وبين الشركات متعددة الجنسيات التى تعد أوضح تجسيد للعولمة التى جعلت الاقتصاد العالمى يكاد يكون منظومة واحدة فى تياراته الرئيسية، بحيث أصبح تطوير كل من الأيديولوجيا الإدارية والشركات متعددة الجنسيات، يؤدى بالضرورة

إلى تطوير وتجديد الآخر، تماماً مثلما يحدث فى التفاعل الإيجابى بين كل من الفكر والتنظير وبين الفعل والتطبيق، والذى أصبح محركًا لتغيير مستمر ومتواصل على مستوى العالم، من خلال إعادة تفنيط مفردات الواقع واكتشاف الطاقات الخفية فيها اعتماداً على علم الهندسة الإدارية الذى يتخذ من التفتيتية منهجاً فى رد الكل إلى أجزاء، ثم إعادة البناء بمعنى إعادة صياغة المفردات أو الجزئيات فى عدة كليات تحتوى بعضها على أجزاء مشتركة ومتفاعلة، تؤدى إلى إنشاء تحالفات ومنظومات متنوعة وجديدة. وهى عملية لا نهائية تشبه العلاقات اللانهائية بين الأرقام فى علم الحساب، أى قادرة على أن تأتى بالجديد دائماً برغم أن مفرداتها وجزئياتها قديمة ومعروفة. وهذه الصيغ الإدارية الجديدة تنتشر الآن فى العالم على كل المستويات، سواء أكانت على مستوى الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الدولية الضخمة أو الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة أو الجامعات ومعاهد الأبحاث أو أية منظومات أو هيئات أخرى.

هكذا أصبحت الأيديولوجيا الإدارية قادرة على احتواء كل الأنشطة والطاقات الإنسانية وتوليد الجديد منها دون إحداث أية صراعات أو انقسامات أو مواجهات بين التجمعات البشرية، وهى السلبيات والشغرات التى اعتورت الأيديولوجيات التقليدية السابقة وقسمت العالم إلى معسكرات متناحرة أهدرت طاقاتها فيما لا يجدى، وأدت إلى حربين عالميتين فى قرن واحد. وقد أكدنا أن الصراع الأيديولوجى التقليدى العقيم يؤدى بالإنسان إلى أن يهدم ويدمر فى سنوات معدودة ما بناه وشيده فى قرون سابقة. فقد كانت الإدارة كوسيلة للتنظيم، قبل أن تتحول إلى أيديولوجيا فكرية إنسانية شاملة، بمثابة سلاح فى يد كل طرف يستخدمه فى ضرب الطرف المتربص به. لكنها الآن قد بلغت بمنظورها الأيديولوجى العميق والشامل، درجة تسريع التقارب بين الفكر والفعل، وتمكين كل منهما من إعادة تشكيل الآخر تلقائياً، بعيداً عن افتعال أى تناقض بينهما كما كان يحدث فى الأيديولوجيات التقليدية السابقة التى أعلن كثير من المفكرين والمنظرين أنها ماتت بالفعل. وقد يعانى بعض الساسة والقادة من ظاهرة عدم

الثبات نتيجة للمتغيرات والمستجدات الناتجة عن التفاعل المستمر بين الفكر والفعل، لكنهم عندما يدركون طبيعة الدوافع والمحركات الكامنة وراء هذه الظاهرة، يكتشفون أن هذه المعاناة ليست فى محلها لأن فى جوهرها ثباتا بعيد المدى يحمل فى طياته تطوراً منهجياً نحو الأفضل دون خوف من انتكاسات يمكن أن تقضى على ما تم إنجازه من تقدم وبناء.

ومن أهم خصائص الأيديولوجيا الإدارية، الحرص على رؤية شاملة وليست شمولية بالضرورة، والمقاربة الاستراتيجية بين الفعل اليومى الراهن والفعل المستقبلى بعيد المدى، وبين نشاط الفرد وأهداف المؤسسة الاستراتيجية، وبين المستويات القيادية الدنيا ومستويات القمة الإدارية. كذلك يلعب الاستثمار المعرفى والقدرات الذهنية للإنسان المتوسط دوراً حيوياً كمصدر غير محدود للابتكار والإبداع المؤسسى والتقدم المجتمعى، والتوظيف الكامل لكل طاقات الأفراد والأطراف المعنية مع تقليل الفاقد وتعظيم العائد. ولعل من أهم الآليات التى توظفها الأيديولوجيا الإدارية، المبادرة الدائمة لإعادة التفكير، والتحرر من السلبيات والمعوقات، والتجويد والتغيير بلا حرج أو تردد، وسرعة الاتصالات والاستجابات لتوليد الجديد سواء أكانت معرفية أم مكانية أم منظومية. ومن أهم الآفاق الجديدة التى بلغتها الإدارة كأيديولوجيا، ما يعرف بالاتزان الحركى بين الحركة الداخلية للمجتمع والتى تتمثل فى الوحدة أو المؤسسة أو المنظومة أو الشركة الكبرى أو الدولة بصفة عامة، وبين التحديات المفروضة على هذا الاتزان من الخارج. ونظراً لأن هذا الاتزان حركى أى ديناميكى وغير سكونى، فهو يؤدى دائماً إلى تطور المنظومات وإعادة تشكيلها وصياغتها لتستوعب المتطلبات الجديدة، وهذا يعنى بدوره أن التحديات لا تتوقف عن التدفق ويتحتم مواجهتها وترويضها وتطويعها فى خدمة الأهداف القومية الاستراتيجية.

ومع تواصل متغيرات العولمة وتوالى الاكتشافات من خلال الأبحاث المعنية بعلوم ومجالات النظم والإبداع المجتمعى والاتصال والمعلومات والحس البيولوجى، تطورت الأيديولوجيا الإدارية بل وتأصلت عناصرها فى مصادر الفكر

الإنسانى المعاصر وأصبحت من خصائصه الأساسية، نتيجة لقدرتها على احتواء وتوظيف العلوم الطبيعية والهندسية بل والفلسفات والعقائد والفنون والآداب، وعلاقتها المباشرة والعضوية بالعلم، إذ إن كل المفاهيم والممارسات الإدارية الحديثة، مثل الإدارة الاستراتيجية، وإدارة الجودة الكلية، وإعادة البناء، وإنشاء التحالفات الجديدة وغيرها، تنهض على قواعد المنهج العلمى، وتعمل على استيعاب وتوجيه وتدعيم أنشطة العلم والتكنولوجيا، والتى تساهم بدورها فى تطوير مناهج الإدارة وتقدم أساليبها.

وإذا كانت الأيديولوجيا الإدارية مهمة وحيوية وضرورية للدول المتقدمة، فإن قيمتها تتضاعف عشرات المرات بالنسبة للدول النامية أو المتخلفة وفى مقدمتها الدول العربية بطبيعة الأمر، لأنها تمثل لها مسألة مصيرية، أى مسألة حياة أو موت. وهى لا تدرك حتى الآن أبعاد متاهة الغيبوبة الإدارية التى طمست البصر والبصيرة لديها، والتى بلغت حداً مأسوياً جعل بعض قوانينها ولوائحها الإدارية تحمل بنوداً تعود إلى العصر العثمانى الذى عانت من احتلاله الأمرين حين أجبرها على العيش فى الغياهب المظلمة لكهوف الماضى أكثر من أربعة قرون. إن الدول العربية لا تدرك حتى الآن أن الاهتمام بالإدارة كان العامل المشترك الرئيسى بين دول تختلف فى نظمها السياسية لكنها تتشابه فى أنها تخطت أو تواصل تخطى التخلف والعثرات والعقبات، فى مقدمتها دول تصدرت الصفوف الأمامية فى حضارة العصر مثل اليابان وألمانيا والصين والنمور الآسيوية. كذلك لا تعمل الدول العربية أية محاولات إيجابية مثمرة لتضييق الاتساع المتزايد للفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، ولاتزال تتناول مسألة التقدم وتتحدث عنها كأنها قضية مطروحة للتأييد أو الشجب، وهى بذلك تتلاعب بمصيرها مثل صبى مراهق يلعب بالنار، فى حين أن هناك مصطلحاً متداولاً بين مفكرى الإدارة وعلمائها الآن، وهو مصطلح «التقدم الأُسى»، أى التقدم الذى يعد وسيلة ضرورية بل وحتمية لتضييق أو سد الاتساع المتزايد للفجوة بين المتقدمين والمتخلفين فى هذا العالم، ويقصد بالتقدم الأُسى التوظيف الأمثل للزمن والموارد بهدف تحقيق انجاز يتزايد

بسرعة أسية، لأن الزمن التقليدى لا يمكن أن يساهم بحسم فى تضييق هذه الفجوة ذلك أن تقدم الدول المزدهرة بالفعل مطرد دائمًا ولا يعرف التوقف، أى أنه سباق محموم لا يرحم المتخلف أو المتردد أو المتعثر أو المعوق. ولذلك فإن التقدم الأسى يعتمد على المنهج الأمثل فى الإدارة للعبور من التخلف إلى التقدم، وهى مهمة مصيرية تحتاج إلى يقظة كاملة.

وكان على السلمى رئيس الجمعية العربية للإدارة قد نشر مقالة فى جريدة «الأهرام» بعنوان «التحول إلى المنظمة الإلكترونية» بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٠٢، ضمنها مقدمة لاستراتيجية شاملة للإدارة فى المنطقة العربية لعلها تخرج من غيبوبتها المزمنة، وكذلك إجراءات تفعيل الأيديولوجيا الإدارية التى أصبحت ضرورة حتمية لكل العرب حتى يخرجوا من هاوية التخلف التى ابتلعتهم واستكانوا لها. فقد رسم على السلمى معالم الطريق لما يسمى بمشروع الحكومة الإلكترونية وخطوات التحول إلى منظمات إلكترونية لبعض الشركات والمؤسسات العربية التى يمكن أن ترى النور ويتم تفعيلها بكفاءة، فضلاً عن أن تتسع دوائرها لتشمل مختلف الهيئات والأجهزة والمؤسسات والإدارات ذات التأثير فى حياة الناس وقطاعات الأعمال المختلفة.

ويوضح على السلمى أن التحول إلى الحكومة الإلكترونية أو غيرها من منظومات الأعمال، ليس كما يعتقد الكثيرون، قضية تكنولوجيا فقط بحيث لا تتجاوز حدود الحاسبات الآلية وشبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من الجوانب الإلكترونية الفنية برغم أهميتها بطبيعة الحال، لأنها أساساً قضية إدارية فى المقام الأول، وتعتمد على فكر إدارى متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتساندە وتدعمه بكل ما تملكه أو تبتكره من إمكانات أو طاقات حتى تؤدى مسئوليتها الرئيسية وهى خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان. وهى عمليات شاقة ومعقدة تعتمد على مناهج علمية وتكنولوجية، وتتطلب خبرات وتخصصات رائدة، وتستغرق وقتاً فى الإعداد والتخطيط يجب أن توفره القيادات الإدارية العليا بوعى وصبر، وتمد القائمين عليها بالإمكانات المادية اللازمة لتفعيل هذه المشروعات التى تهدف إلى بناء منظومة

إدارية مرنة ورشيقة تقدم خدماتها فى الوقت والمكان طبقاً للمواصفات والشروط التى يتطلبها المستفيدون. وهذا يحتم على القيادات الإدارية القديمة العليا تجنب محاولات ترقيع النظم التقليدية الحالية وفرض أساليب التعامل القديمة على المختصين فى إطار شكل جديد لتقديم الخدمة مع استمرار الأوضاع الحالية الزاخرة بالتعقيدات الإدارية والاجراءات الروتينية وغير المبررة، والمستندات والأوراق العقيمة.

وتتعدد استخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عندما تتيح فرص تطبيق نظم الإدارة الحديثة التى تنهض على البرمجيات والتى تحقق التكامل بين أجزاء وفعاليات المنظومة الواحدة، بما يجنبها التناقض فيما بينها، ويفى بمتطلبات الأداء الذى يتميز بالكفاءة العالية التى تتجلى على سبيل المثال فى النظم المعروفة ببرامج تخطيط موارد المشروع والتى تربط جميع عمليات ومعاملات المنظومة وتنسقها بحيث تضمن الإدارة توافر جميع المستلزمات والإجراءات اللازمة لعمليات معينة فى وقتها الصحيح، مثل ربط الأعمال الدورية للصيانة الدورية بمواقيت شراء المستلزمات وقطع الغيار وتصنيفها وتجهيزها للاستعمال، وذلك فى إطار برامج التشغيل الجاهزة. كذلك فإن أجهزة الحكومة أو المنظومة الإلكترونية لا تعنى فقط بتطوير أنماط التعامل والتواصل بين الجهة الإدارية المختصة والجمهور المتعامل معها، بل تتضمن أيضاً تطوير أنماط التعامل والعلاقات البينية بين أجزاء المنظومة ذاتها وأقسامها الداخلية من ناحية وفيما بينها وبين المنظومات والجهات الإدارية المرتبطة بها من ناحية أخرى، وهذا يعنى اختصاراً للوقت وتوفيراً للجهد والاستفادة بهما فى خطوات أو إنجازات أخرى. فمثلاً إذا كان إنهاء عملية منح ترخيص لإقامة مبنى يتطلب من مقدم الطلب أن يحصل على موافقات من عدة جهات حكومية مثل مديرية الإسكان، ومرفق الكهرباء، والمياه، والدفاع المدنى، والآثار، وغيرها من أجهزة وإدارات متعددة، فإن تحول الإجراءات الإدارية إلى الحكومة الإلكترونية يؤدى أساساً إلى أن تنسق هذه الجهات الحكومية علاقاتها فيما بينها، بحيث يقتصر تعامل مقدم الطلب على جهة واحدة فقط، تتولى هى إلكترونياً إنهاء جميع المعاملات والاتصالات مع الجهات والأجهزة الإدارية الأخرى المختصة، وبذلك تتحقق الغاية الأساسية من الحكومة

الإلكترونية. أما إذا استطاعت البيروقراطية أن تعمل على غياب هذا التعامل الإلكترونى والتنسيق التام بين وحدات الحكومة، وأن تفرض فكرها الجامد المتخلف على هذه الآليات الحديثة، فإن الحكومة، تصبح وهماً أو شكلاً بلا مضمون مثل كثير من الأشكال أو الهياكل الفارغة التى تمتلئ بها المنطقة العربية.

أما التعامل الإلكترونى مع أجهزة الحكومة عبر شبكة الإنترنت، فإنه يحتم توفير آلية للدفع الإلكترونى لاستخدامها فى سداد الرسوم المفروضة للحصول على مختلف الخدمات، مما يحتم بالتالى تيسير وتعميم اصدار بطاقات الدفع الإلكترونية عن طريق البنوك أو المؤسسات المالية أو الشركات التجارية أو فروع هيئة البريد وغيرها، بحيث تستخدم فى سداد رسوم الخدمات وشراء المنتجات عبر شبكة الإنترنت. كما يحتم أيضاً إصدار وسيلة دفع جديدة يمكن أن تسمى الجنيه أو الريال أو الليرة أو الدرهم الإلكترونى حسب البلد العربى الصادر فيه، بحيث يحصل عليه الراغبون فى التعامل مع أجهزة الحكومة الإلكترونية لاستخدامه فى سداد رسوم الخدمات التى يطلبونها. ومن السهل تصور مدى التوفير فى الوقت والجهد والمعاناة، الذى يحققه استخدام وسيلة دفع إلكترونية توفر على الدولة كثيراً من العناء والتكلفة فى طباعة وإصدار طوابع التمغة المختلفة والرقابة عليها وتنظيم استخدامها. كما أن المواطن سيعفى من عناء البحث عن تلك الطوابع عند تردده على الأجهزة الحكومية، أو اضطراره فى أحيان كثيرة لشرائها من أفراد يحتكرون بيعها فى مواقع العمل الرسمية بأسعار تزيد على قيمتها الرسمية.

ومن الإنجازات الإدارية لعملية التحول إلى التعامل الإلكترونى، تحسين مستوى الخدمة للمواطنين، وترشيد استخدام الموارد، وضبط الأداء طبقاً للمواصفات الفنية والشروط القانونية والنظم الإدارية المعتمدة بعد الدراسة والتحليل والتقييم. ولعل من التحديات الإدارية المترتبة على التعامل الإلكترونى، تبسيط واختصار الهياكل التنظيمية، وتقليل الوظائف والاستعانة بعدد أقل من العاملين الأكثر تدريباً والأعلى تأهيلاً، مما يؤدى إلى أن يفقد كثير من صغار العاملين والموظفين وشاغلى وظائف الإدارة الوسطى وظائفهم التى يحتم منهج

التعامل الإلكتروني التخلص منها لأنه يستغنى عن الوسطاء، ويختصر الخطوات الإجرائية لاتصاله المباشر فى أى وقت بموقع تقديم الخدمة على شبكة الإنترنت. ولذلك توضع خطة استراتيجية ذات مراحل لتفريغ الأجهزة الحكومية التى يتم تحويلها إلى المعاملات الإلكترونية من الموظفين الزائدين على الحاجة على أساس إعادة تأهيلهم لأداء أعمال أخرى مطلوبة فى قطاعات الانتاج والخدمات، خاصة فى مشروعات التنمية الزراعية ومشروعات الصناعات الصغيرة والحرفية والفولكلورية وغيرها من مجالات منتجة ومطلوبة قادرة على المساهمة فى حل مشكلات الاقتصاد القومى، والتى يمولها الصندوق الاجتماعى للتنمية وغيره من جهات الإقراض لأغراض التنمية، والتى يجب أن تتلقى دعماً متجدداً من ميزانية الدولة لأهدافها الاقتصادية والإنسانية فى الوقت نفسه.

ومع هذه التحولات الإدارية المصيرية والجذرية، أصبحت الثقافة الإلكترونية ضرورة لكل مواطن لا يستطيع تجاهل هذه التحولات. ذلك أن التعامل مع شبكة الإنترنت للحصول على الخدمات الحكومية وشراء المنتجات التى تطرحها شركات الأعمال بأسلوب التجارة الإلكترونية، يفرض على المواطن معرفة طرق التعامل وامتلاك كومبيوتر، وبالتالى يفترض فيه معرفة القراءة والكتابة. وبذلك يصبح المواطنون الأميون أو الذين لا يملكون كومبيوتر، مشكلة لابد من التصدى لها تحقيقا لديمقراطية وعدالة تقديم الخدمات للمواطنين بغض النظر عن اختلاف قدراتهم وامكاناتهم. ويقترح على السلمى حل هذه المشكلة عن طريق تيسير إنتاج وبيع حاسبات آلية بأسعار معقولة، وطبقاً للمواصفات المناسبة حتى تكون فائدتها كاملة لمن يمتلكونها، ليس لأغراض التعامل مع الحكومة الإلكترونية فحسب بل فى جميع الاستخدامات الأخرى. كما يقترح على السلمى حل مشكلة المواطنين الأميين بإنشاء مواقع فى مكاتب البريد مثلاً أو فى مجالس القرى والمدن التى توجد بها حاسبات آلية يقوم على تشغيلها الطلاب والخريجون الباحثون عن أعمال، وذلك نيابة عن المواطنين غير القادرين على التعامل المباشر مع تلك الأجهزة. لكن من الصعب قبول هذا الطرح الذى يحمل فى طياته تشجيعاً مقنعاً

لاستمرار آفة الأميــة فى المنطقة العربية فى زمن أصبحت فيه الدول المتقــدمة تعتبر الجاهل باستخدام الكومبيــوتر من الأميين، فى حين لاتزال لدينا بين العرب أعداد غفيرة من الذين يجهلون القراءة والكتابة. وهى مسئولية حضارية خطيرة تقع على عــاتق الحكومــات العربيــة والأمــيين العرب فى آن واحــد. فــلابد أن تضع هذه الحكومات استراتيجيات قومية مرحلية يتم تنفيذها من خلال مشروعات يساهم فيها رجال الأعمــال الجدد للقضاء على الأميــة، لأن الفائدة ستعم الجــميع بعد ذلك. وفى الوقت نفسه لابد أن يــعى المواطن أن الأمية مسئــولية الأمى فى المقام الأول، ولا يعقل أن ننتقل إلى عــصر الإدارة الإلكترونية ولدينا جيــوش من الأميين الذين ينظرون إلى ما هو مكتوب كأنه نقوش من الأحاجى والألغاز.

ولا نريد أن نصف ما يدور الآن على مستوى العالم بأنه ثورة إدارية، بعد أن استهلكت كل المعانى والدلالات المرتبطة بكلمة «ثورة» حــتى أفرغت من مضمونها تماماً وأصبحت رخيصة بل وسوقية إلى حد كبير. ولذلك من الأفضل أن نقول إننا ندخل عصــراً جديداً فى كل تفــاصيله، لم يعرف تاريــخ الإدارة مثيــلاً له من قبل نتيــجة للإنجازات التكنولوجــية المبهرة التى أضــاءت وعرت وكشــفت كل الدهاليز والكهــوف المعتــمــة التى ارتبطت بأسالــيب الإدارة التقليــدية القــديمة، وجــعلت تشريعات ولوائح كثــيرة تراثاً تاريخياً طوته أضابير الماضى وملــفاته، وأصبح العمل بها نوعاً من مــحاولات فاشلة لإعاقة دوران عــجلة الزمن الذى لا يعرف التوقف. ومن هنا كانت أهمية تطوير أو تغيير التشريعات واللوائح المنظمة للعمل فى الأجهزة الحكوميــة، إذ إن أضعف الإيمان يتــمثل فى تبسيطــها وإضفاء الســلاسة أو المرونة عليها بحيث تستطيع مواكبة مقتضيات التعامل الإلكترونى من خلال شبكة الانترنت على وجه الخــصوص. ويحتم هذا التطوير الجــذرى مراجعــة كل القوانين واللوائح الحالية بحيث يستبعد منهــا كل أساليب التعقيد والازدواج وتكرار طلب المستندات، وبطء الإجراءات بلا جدوى حاسمة فى تحقيق النتائج المطلوبة، ذلك أن تفعيل نظام الحكومة الإلكترونية يفرض استيعاب مفاهيم وإجراءات جديدة غائبة عن التشريعات الحالية مثل «التوقيع الإلكترونى» على المستندات كإجراء ضرورى يستدعى استخدام التكنولوجيا التى تضمن حماية المعاملات الإلكترونية من التزوير أو التلاعب.

وتختلف الإدارة الإلكترونية عن كل أساليب الإدارة السابقة اختلافاً جذرياً فى أنها تشكل منظومة شاملة ومتناغمة تنضوى تحتها كل الإدارات الفرعية العاملة فى مختلف أرجاء الوطن الواحد، مما يمكنها من التعامل بقوة دفع متجددة مع الإدارات الإلكترونية الأخرى خارج حدوده. ولذلك يرى على السلمى أن حركة التحول إلى الحكومة الإلكترونية تقتضى وضع استراتيجية شاملة على مستوى الجهاز الإدارى للدولة لتحقيق هذه الغاية، وتجنب أن تنفرد كل وزارة وهيئة حكومية بإعداد مشروعها الخاص للتحول، لأن هذا المدخل الانعزالى يؤدى إلى تفتيت الجهود وتبديد الموارد وتكرار الدراسات فيما لا يجدى، هذا بالإضافة إلى احتمالات اختلاف النظم وافتقاد التجانس والتكامل فيما بينها. هنا تبرز أهمية وظيفة النظام الهرمى الذى يتيح لكبار المسئولين الجالسين على قمته أن يروا ما لا يراه الآخرون فى المستويات الأدنى، وبالتالى يستطيعون تنظيم الحركة فى القنوات التى تربط بين مختلف الوحدات الإدارية الإلكترونية الأصغر، وتتجنب كل أنواع التناقض أو الصدام أو التعثر فى إطار هذه المنظومة الشاملة والمتناغمة.

ولا يمكن أن تكون العملية التعليمية برمتها بمنأى عن المد الطاغى الذى أحدثته الإدارة الإلكترونية فى كل الأجهزة والإدارات الرسمية وغير الرسمية، وغمرت به معظم مناحى الحياة. فقد أصبحت مؤسسات التعليم بكل مراحلها فى مواجهة تحديات تفرض عليها تطوير مناهج التعليم وإدخال تقنيات جديدة فيه لتكوين الطلاب تكويناً يستوعب معطيات العصر الإلكترونى الذى يعيشه العالم أجمع، وإعداد الخريجين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومواكبة متطلبات سوق العمل، وتوفير الخبرات اللازمة للإدارات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع على اختلاف أنواعها، لأنها لابد أن تكون فى طريقها للأخذ بهذه التكنولوجيا، والتحول إلى منظمات تعيش العصر الإلكترونى، هذا إذا لم تكن قد أخذت بها بالفعل.

ويختم على السلمى مقالته القيمة بالتأكيد على أن الإسراع بتحويل الجهاز الإدارى للدولة ومنظمات الأعمال إلى منظمات إلكترونية أصبح ضرورة وطنية

وقـومية إذا أردنا نجاح تـوجهـاتنا نحـو تنمية الصـادرات من السلع والخدمـات والاندماج فى السوق العـالمية والتفاعل الإيجابى والنـشيط، والعمل الدءوب على توقيع اتفاقـيات الشراكة مع التكتـلات الاقتصادية الدوليـة كالاتحاد الأوروبى على سبيل المثال، وتجنب التهديدات والتحديات المتجددة للمنافسة الشرسة التى تأتى من الشركات الأجنبية التى انفتـحت أمامها السوق العربية نتيجة اتفـاقية تحرير التجارة الدولية والـدور الطاغى لمنظمة التـجارة العـالمية فى هذا المجال. ولابـد أن يتوقع العرب وهم فى طـريقهم لتحـقيق هذه الغـايات الاستراتيـجية الجـديدة، عقـبات وعوائق بل وأزمات طبيـعية أو مفتعلة، ذلك أن بقعة مـثل المنطقة العربية تقع فى قلب العالم، وفى ملتـقى مختلف تياراته المتـدفقة من كل الجهـات، وتحتوى على كنوز وثروات طبيعـية لا حدود لها، وتغرى كل الـقوى العالمية على التحكم فـيها بطريقة أو بأخـرى، لابد أن تكون فى مهب أزمـات متتـابعة من مـختلف الأنواع السياسـية والأمنية والاقتـصادية والإعلامية والثـقافية والحضـارية. ومن هنا كانت المهمة الثقيلة الملقاة على الإدارة الإلكترونية بـصفتها مالكة للآليات التى تمكنها من إدارة الأزمات سواء أكـانت سياسية أم اقـتصادية أم أمنية أم اجـتماعية أم ثقـافية، نابعة من الداخل أم وافدة من الخارج.. الخ.

لقد أصبحت إدارة الأزمـات من أهم وأخطر فروع علم الإدارة الإلكترونية، خاصة بعد أن أصـبحت الحياة المعاصرة سلسلة متتـابعة من الأزمات. وقد بادرت الدول المتقدمـة إلى تجنب الأزمات أو تخطيها وتجاوزها أو تأجـيلها لوقت مناسب بتهدئتها أو تجميدها، وذلك من خلال توظيف كل المتغيرات الدولية لتحقيق ذلك، كمـا مارست التـأثير الواسع والفعـال فى الرأى العام العـالمى من خلال وسـائلها الإعلاميـة الفضائية التـى غطت العالم كله، وذلك بالإضافة إلى اسـتقطاب صناع القرار والقوى الضاغطة فى العالم لتأييدها ودعم موقفها فى المحافل الدولية. لكن هذه الإمكانات غير مـتاحة للدول العربية، وإذا كانت مـتاحة فان توظيفهـا الفعال غير متاح، بـرغم أنها فى أشد الحاجة إليها فى هذه المرحلة الانتقـالية الحرجة لأن المخاطر التى تهـددها أخطر وأفدح من التـعامل معهـا دون تخطيط إدارى وعلمى

حديث. ومن الواضح أن الدول العربية قد فشلت فى مواجهة التحديات والمشكلات التى تواجهها سواء على المستوى المحلى أو الدولى لتخلفها فى مجال توظيف علم إدارة الأزمات برغم التقدم الكبير الذى أحرزه هذا العلم فى مختلف مجالات الحياة، وأصبح قاعدة راسخة تنطلق منها القوى والدول المتقدمة فى إدارة كل أنواع الصراع المرتبطة بشتى أنواع الأزمات وصورها المتعددة.

إن المواجهة العربية للأزمات ليست على مستوى الأخطار المصيرية المحدقة بالمنطقة، إذ إن هذه المواجهة تتسم بطابع قطرى لا يعبأ بالإدارة العلمية الحديثة والإرادة القومية المشتركة؛ برغم التكتلات الدولية الضخمة التى تهدف بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى ضرب الكيان العربى فى مقتل. ومن هنا كان الإصلاح الادارى غاية كل أنواع الاصلاح السياسى والاقتصادى والثقافى والحضارى والأمنى لأنه يمثل أساساً مشتركاً لها جميعاً. وإذا لم يتجمع العرب على نسف ذلك الركام الضخم من الروتين العفن والبيروقراطية المتحجرة، فلن يكون هناك ثبات للقيم الوظيفية والتقاليد المهنية والطاقات الإيجابية للجهاز الإدارى السليم، وبالتالى لن يكون هناك أمل حقيقى فى ترسيخ تقاليد الإدارة الإلكترونية الحديثة التى تحتاج إلى عقلية حضارية بمعنى الكلمة. وإذا كان العرب عاجزين عن مواجهة الأزمات التى تترتب على أفعال البشر، فهم من باب أولى عاجزون على مواجهة الأزمات أو الكوارث التى تصنعها الطبيعة. وفى هذا يقول مغاورى شحاتة دياب رئيس اللجنة القومية للتخفيف من الكوارث فى مقالة له فى جريدة «الأهرام» فى ٢٠ أغسطس ٢٠٠٣ بعنوان «نحو استراتيجية عربية لمواجهة الكوارث»:.

«تعرضت بعض الدول العربية فى العقدين الماضيين لأخطار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية. فقد ضربت الزلازل جمهورية الجزائر منذ شهور قليلة، وتضرب الفيضانات الآن جمهوريتى السودان وجارتها إريتريا، وتتعرض المملكة العربية السعودية لخطر السيول، وتعانى منطقة الخليج العربى والعراق وسوريا والأردن ولبنان لأخطار بيئية هائلة ومتكررة من جراء حروب الخليج وكارثة الحرب على العراق. كما تتعرض فلسطين لآثار الدمار الشامل على أيدى القوات

الإسرائيلية بالإضافة إلى المستحدث من كوارث الإرهاب وأعمال الشغب. ومع هذا الكم الهائل من الكوارث فى منطقتنا العربية تنشأ آثار بيئية غاية فى الخطورة على المواطنين فى أنفسهم وثرواتهم ومواردهم لتعرضهم لكل أنواع التلوث العضوى والبيولوجى والكيميائى والإشعاعى والتى سيمتد تأثيرها عبر أجيال مقبلة».

وما عرضه مغاورى شحاتة دياب عن حجم الكوارث فى المنطقة العربية، والغياب شبه الكامل لخطط مواجهتها وإدارتها للتخفيف من مآسيها بقدر الإمكان، يكشف عن حجم القصور الفادح فى استراتيجيات وخطط وبرامج الدول العربية لمواجهة أخطار الكوارث وإدارة الأزمات المترتبة عليها، فضلاً عن عجز أغلب وربما جميع الدول العربية عن امتلاك الوسائل التكنولوجية اللازمة أو الإمكانات البشرية القادرة على وضع كل الاعتبارات فى الحسبان: جفاف، تصحر، تسرب اشعاعى، تسرب كيميائى، حرائق آبار البترول، بل إن تكنولوجيا التنبؤ بالكوارث مثل السيول والفيضانات والزلازل حققت تقدماً ملموساً فى الدول المتقدمة، فى حين تتمتع الدول العربية بعشوائية وتخبط لا مثيل لهما، ولا تتعدى جهودها إرسال عدد من القوافل المحمولة جواً أو بحراً أو براً بالمؤن والأغذية وهو اجتهاد محمود ومطلوب لكنه غير منظم وغير كاف ولا يدخل فى إطار إدارة استراتيجية محددة الأهداف والخطوات والبرامج التكتيكية والخطط التنفيذية التى تسيرها وتشرف عليها إدارات وهيئات متخصصة فى إطار عام يحدد المسئوليات وقواعد التكامل فى كل أزمة أو كارثة ليواجهها ويديرها بأفضل الأساليب الممكنة. وقد تكون فى بعض البلاد العربية إدارات للتعامل مع الكوارث، لكنها إدارات خاملة مشلولة، وإذا عملت على مواجهة وإدارة كارثة ما، فإنها تعمل بلا تخطيط وبشكل عشوائى لا يمكن أن يؤدى إلى مواجهة أو إدارة إيجابية مثمرة، لدرجة أنه يفشل فى مجرد التخفيف من آثارها.

إن الغيبوبة الإدارية وضعت العرب فى مواجهة كارثة عدم وجود استراتيجية وطنية أو قومية لمواجهة الكوارث بطريقة أو بأخرى. وكان من المفروض أن تكون هذه المهمة القومية فى مقدمة المهام المنوطة بجامعة الدول العربية لكنها هى نفسها تعانى من كارثة التشتت والضياع والعجز والتمزق الذى يصيبها بالشلل لأن العين

بصيرة واليد قصيرة، فى حين أن العالم أدرك أهمية مواجهة أخطار الكوارث، فأقرت الأمم المتحدة بأن مواجهة الكوارث أكبر من حجم أية دولة متضررة، وأنها تقتضى التضامن والتعاون على مستوى محلى وإقليمى وعالمى، ولذلك أتت مواجهة الكوارث على رأس اهتمامات الأمم المتحدة الإنسانية الاجتماعية، وساهمت مع الحكومات فى وضع البرامج القومية وإدارة العمليات التى تتناسب مع قدرة كل دولة أو تجمع إقليمى طبقاً للتخطيط المسبق لمواجهة الكوارث وإدارة الأزمات المترتبة عليها، أو لمنع حدوثها أو الوقاية منها أو التخفيف من أخطارها. وفى خط متواز مع هذه الجهود الإنسانية للأمم المتحدة، ساهم المجتمع العلمى العالمى بدوره فى دراسة أسباب الكوارث، ووسائل التنبؤ بها، والأضرار التى تترتب عليها، وصنفها بين ما هو طبيعى أو ناتج عن كوارث سواء استخدام التكنولوجيا أو الكوارث الناتجة عن الحروب أو الإرهاب أو الإهمال. وبالفعل وضعت مجتمعات عديدة خططاً وبرامج لمواجهة الكوارث، تمثلت فى وسائل وآليات التوقع والاحتياط والتنبؤ والوقاية، وتوفير خدمات الإغاثة حتى إعادة الحياة إلى طبيعتها، وذلك مع تنوع هذه الخطط والآليات طبقاً لنوع الكارثة، ومكان حدوثها، وحجم الضرر المتوقع، ونوعية المتضرر التى تختلف من بيئة إلى أخرى.

وتعتمد إدارة الكوارث على مراحل ثلاث لابد من الإعداد الإدارى التخطيطى والتنفيذى لكل منها وهى: مرحلة ما قبل وقوع الكارثة، ومرحلة وقوعها، ومرحلة ما بعدها. ولعل جامعة الدول العربية تدعو الحكومات العربية لتفعيل هذه الإدارة فى بلادها، بعد أن أصبحت فى مقدمة الاستراتيجيات والآليات التى تضعها فى اعتبارها، منعاً لأضرار وخسائر أو التخفيف من حدتها بقدر الإمكان. وتشمل إدارة مرحلة ما قبل الكارثة إجراء دراسة تحليلية عن احتمالات وقوعها، وحصر مصادر الأخطار وتنوعها، والمكان المتوقع أو الممكن لحدوث الكارثة فيه، ونطاق التأثير الجغرافى المتوقع للحدوث، وفترة الاستمرار المحتملة لتعرض البشر للخطر. وتنهض بهذه المهام فى البلاد المتقدمة اليقظة، مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة فى مجال الكوارث الطبيعية والتكنولوجية

والأزمات المترتبة عليـها، ومراكز مكافحة الإرهاب والعنف وغـيرها. وهى مراكز تخلو منها المنطقـة العربية تماماً برغم أنواع الكوارث والأزمـات التى أصبحت تمثل سلسلة متصلة وممتدة من الخليج إلى المحيط.

أما إدارة الكارثة فى أثناء وقوعـها، فتشمل خطة العمليات المـسبقة التى يتم تنفيذها طبقاً لما تم وضعه من توقـعات واحتمالات وسيناريوهات لرصد الاتجاهات والمسارات ونوع وحجم الخدمـات والمعونات المطلوبة، وترتيب الأولويات، والزمن اللازم لتـوصيل الخـدمات والإغاثـة واستمـرارها، ومدى مـرونة وسلاسـة خطة العمليـات، وقابليتهـا للتطوير طبقاً لمسـارات الأحداث، واشتمـالها على بدائل، وارتباطهـا بإعلام مكثف يساعد على حـسن التصرف فى مواجـهة الكارثة، وبث الوعى والطمأنينة فى نفوس المواطنين.

أما إدارة مـرحلة ما بعد انتـهاء الكارثة فى حـد ذاتها، فتـركز على تداعيـاتها وآثارها المتبقيـة فى الساحة من خلال إجراءات إعادة الحـياة إلى طبيعتها، وتعـمير ما دمرته الكارثة، وإصلاح المرافق، وتأهيل المواطنين، وعودة المهجرين، وتشغيل وسائل الاتصال والانتـقال، وتأمين ضـرورات الحياة، والقـضاء على الأوبئة وغـير ذلك من المهام والإنجازات التى تعود بالحياة إلى أوضاعها التى كانت عليها قبل وقوع الكارثة.

ويحدد مغاورى شـحاتة دياب الضمانات الأساسيـة الواجب توافرها لنجاح إدارة الكارثة والأزمات المترتبة عليها فيما يلى:

«كفاءة أساليـب التنبؤ - وجود قاعدة بيانات ومـعلومات - إحكام السيطرة وكفاءة الإدارة بالمراكـز المنوط بها التعرض ومـواجهة الكوارث - التدريب المسـتمر والتحديث المتواصل للآليات والنظم - كفاءة نظم الاتصال ووجود البدائل - كفاءة التنسيق والتنظيـم - وجود وعى قومى - كفـاءة الاستجـابة بين الأجهزة بعضـها البعض وكـفاءة الاستجابـة بين الأجهزة والجمـهور - كفاءة الاتصال مـع الأجهزة الإقليمية والعـالمية العاملة فى مجال مواجهة الكوارث - كـفاءة أجهزة الإعلام فى توعية وإرشاد المواطنين وتوجيههم وبث روح الطمأنينة والقضاء على الشائعات».

ونظراً لحالات الطوارىء المرتبطة بالكوارث والأزمات، فإن الإدارة الإلكترونية تصبح الوسيلة الوحيدة والحاسمة التى توفر كفاءة نظم الاتصال ووجود البدائل، وكفاءة التنسيق والتنظيم، وكفاءة الاستجابة بين الأجهزة بعضها البعض أو بينها وبين الجمهور أو بين الأجهزة الإقليمية والعالمية العاملة فى مجال مواجهة الكوارث وإدارة الأزمات. لكن لا تزال الدول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة لا تضمن احتمالات الكوارث والأزمات فى خططها للتنمية، وبالتالى ليس لديها خطط لمواجهتها وإدارتها، مما يؤدى إلى عشوائيتها وتخبطها عند وقوعها، وربما يتسبب الارتجال فى نتائج وآثار أسوأ من التى ترتبت على الكارثة أو الأزمة نفسها.

ولاشك أن القيادة الواعية والحكيمة ذات الرسالة الحضارية المتبلورة، هى خير سلاح فعال فى مواجهة العشوائية والارتجال والتخبط فى صنع القرارات الإدارية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والأمنية والقومية. ومن الواضح أن المنطقة العربية فى أشد الحاجة إلى هذا النوع من القيادة، لأنها تعانى من تعثر إدارى فى معظم مرافقها، ويعوق أى تطوير لأجهزتها الإدارية. ذلك أن القرار النهائى أو الأعلى فى يد رئيس الجهاز أو المرفق أو المؤسسة، وأخطر ما يواجه المجتمعات العربية هو طغيان الفرد على المؤسسة التى غالباً ما تذوب فى كيانه وتختفى خلفه فى حين أنها الأساس أو الأصل الباقى، أما هو فلابد له من يوم يرحل فيه بطريقة أو بأخرى تاركاً إياها لغيره، مهما كان توحده معها. وبرغم هذه الحقيقة التى يتجاهلها أو يتعامى عنها معظم المسئولين الكبار الذين تمرغوا فى أحضان السلطة الناعمة والدافئة، فإن كلاً منهم يعتبر نفسه المؤسسة التى يديرها أو السلطة التى يتحكم فيها سواء أكانت مؤسسة اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية أو تعليمية، أو سلطة سياسية أو أمنية أو تشريعية أو قضائية أو تنفيذية. وهى توجه عربى يضرب بجذوره العميقة فى التربة العربية وينخر كالسوس فى عظام الجهاز الإدارى للدولة، إذ شتان بين القيادة الواعية والحكيمة ذات الرسالة الحضارية التى تسعى دائماً إلى التطوير الإدارى وبين القيادة الشمولية والتحكيمية ذات السطوة الغاشمة التى تحرص على التحجر البيروقراطى الذى تعتبره قاعدتها الراسخة التى تنطلق منها لفرض نفسها على الذين ألقت بهم الأقدار تحت رحمتها.

إن التطوير الإدارى الحضارى ليس سوى عملية تغيير حتمى وشامل فى أبعاده المختلفة. وتدرك القيادة الواعية أن أى تغيير تسعى إليه، يستدعى «عوامل تغيير»، يمكن وصف بعضها بالعوامل المحركة أو عوامل الإرسال، وبعضها الآخر بعوامل الاستقبال أو الاستجابة حسب إيجابية وأسبقية الدور الذى يؤديه كل عامل من هذه العوامل. ويكمن عامل التغيير الأساسى والأولى فى القيادات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية فى مختلف قطاعات العمل الوطنى، فهى قيادة التغيير التى تمهد الأرض وتفتح الآفاق الجديدة للتطوير الإدارى الذى يواكب عصر العولمة بكل تجلياته الإلكترونية. وهذا بالطبع رهن باعتراف وتقدير وحماس هذه القيادات لدورها الحضارى الإدارى، وبثقتها فى القيادات الأدنى وقدرتها على ممارسة التغيير فى كافة المجالات والقطاعات.

وتتمثل قدرة هذه القيادات، سواء العليا أو الأدنى، فى تخطيط التغيير الإدارى المطلوب فى كل القطاعات، وتشخيص عناصر الحاجة الملحة إليه، وحل المشكلات التنظيمية والسلوكية فى إنشاء المنظمات الجديدة، وتنفيذ التغيير بعد تخطيطه، والتنبؤ بنتائجه على أرض الواقع، وقيادة عملية تنفيذ التغيير واستحداثه عبر مراحل تكفل بلوغ النتائج المستهدفة وتجنب نتائج أخرى غير مستهدفة أو غير مرغوب فيها. وإذا لم يتم إنجاز التغيير الإدارى المطلوب، فلابد من البحث عن عوامل القصور فى قيادته. وهو تغيير لا يمكن أن يشرع أو يتحقق بقوة القانون إلا بقدر ما يستطيع القانون - أى قانون - أن يعدل سلوك العاملين سواء على مستوى الأداء الفردى أو الجماعى، ويصوغ حوافزهم، ويزيد من مهاراتهم وطاقاتهم، ويغير نظراتهم وطرق تفكيرهم، ويعمق شعورهم بالمسئولية العامة، بالإضافة إلى سعيه لتبسيط الإجراءات، وتجديد الأنظمة، وتطوير اللوائح حتى تصبح قادرة على مواكبة العصر.

وإذا كانت الإدارة موجودة فى كل قطاعات المجتمع ومناحى الحياة لتسيير دفتها، فإن ضرورتها بل وخطورتها تتجلى فى المجال السياسى بحكم أن آثار وتداعيات القرارات التى تصدر عنه والتحركات التى تجرى فى إطاره، تمس حياة كل المواطنين بدرجة أو بأخرى. ذلك أن الأزمات والمعضلات السياسية هى فى

جوهرها أزمـات ومعضـلات إدارية، خاصة فى هذا العـصر الذى أصبح إيقـاعه السياسى يتميـز بسرعة لم يرد لها مثيل من قبل، مما يجعـل الاعتماد على أساليب الإدارة الإلكترونية ضـرورة ملحة لا مفر منها. لكن هذا الإيقاع السـياسى السريع غير متوافر حتى الآن فى المنطقة العربيـة التى لم تتخلص بعد من غيبوبتها الإدارية المزمنة التى تتمـثل فى غياب الإحـساس العميـق بالحاجة إلى التـحديث الإدارى، والمنهج العلمى لحل المشكلات وإدارة الأزمات فـى مواجهة العديد من الـصعوبات والتـحديات. وهى مـشكلات وأزمات تحـمل فى طيـاتها احـتمـالات التضـخم والانفجـار إذا تأخر الحل الحـاسم لها. وقـد اعتـاد الساسـة العرب أن يسـتكينوا للضغط المتزايد من قبل المشكلات والأزمات، ولذلك يميلون إلى تأجيل المشكلات أو تسكين الأزمات بقدر الإمكان، وكلهـا أساليب عقيمة للهـروب من المواجهات الحاسمة لغياب الآليات الإدارية الجاهزة للاستخدام والتطبيق، وهو ما جعل أحوال المنطقة العربيـة تسير من سيىء إلى أسوأ لأن المـشكلات والأزمات لا تنقشع، بل تزمن وتضاف إلى رصيد الكوارث والنكبات السابقـة التى اعتاد العرب أن يتعايشوا معها بـطريقة أو بأخرى لدرجة أنه أصبح من الممكن أن يطلق على المنطقـة العربية المصطلح الأمنى أو الإدارى الشهير «منطقة كوارث».

ولعل من أخطر أسباب الغيبوبة الإدارية العـربية، غياب القنوات الإلكترونية التى تربط بين القـيادة السيـاسية فى سـعيها لـلتحديث الإدارى، وبين المسـتويات الإدارية الثلاثة التى تشكل منظومتها التى تعمل فى إطارها وهى: مستوى القيادات السياسـية المسئولة عن أداء الأجـهزة الحكومية فى الـقطاعات المختلفة، ومـستوى القيادات الإدارية العليا التى ترجع إلى القيادات السياسية مباشرة، وتتحمل مباشرة مسئولية تنفيـذ توجيهات القيادات السياسية فى قطاعـاتها، والمستوى الشعبى الذى يعتبر الهدف النهائى لكل هذه الدرجات السياسيـة والإدارية التى تعتبر فى حقيقتها مجرد وسائل لبلوغ هذا الهدف. فعلى المستوى السياسى لابد من التحريك المتجدد والمساندة الدائبـة والمشاركة المبـاشرة من رئيس الدولة أو الحكومة، لدفع عـمليات التحديث وتنبيه القيادات التنفيذية المسئولة عنهـا فى إطار استراتيجية علمية منهجية

تبدأ لتستمر لا أن تتعثر، بحيث تتحول إلى برامج عمل وإنجاز، ولا تسفر عن مجرد صدور قانون جديد، وإضافة جهاز أو إدارة جديدة. فما أسهل الوقوع فى وهم حل مشكلة البيروقراطية بحلول هى الأخرى بيروقراطية بحيث تعقد المشكلة أكثر مما تحلها، مما يذكرنا بالمثل العربى الساخر الذى يقول: «إذا أردت أن تميع أو تعقد مشكلة فشكل لها لجنة لحلها!».

إن عملية التحديث الإدارى التى لم يعد منها مفر، تقع أساساً على كاهل القيادات السياسية العربية التى يتحتم عليها هجر الشعارات البراقة والحملات الإعلامية والأحلام الخادعة التى أصبح من السهل على رجل الشارع أن يكشف زيفها من أول وهلة بعد أن حلت الشفافية محل التعمية والخداع والتلفيق والتزييف والإخفاء والتغطية وغيرها من المحاولات المسعورة لغسل المخ الجماعى، والتى فقدت قدرتها التقليدية على الاستهانة بعقول البسطاء الذين استمعوا إلى جعجعة كادت أن تصيبهم بالصمم جيلاً وراء جيل دون أن يجدوا أية بادرة لطحن يمكن أن يصنعوا منه خبزاً. من هنا كانت حتمية التغيير الذى لابد أن يطرأ على توجه القيادات السياسية العربية لتطبيق المبدأ البسيط والجوهرى فى علم الإدارة والذى يقول «إن السياسة هى حسن الإدارة، وأن أحسن إدارة هى تحسين السياسة». فالسياسة هى رغيف العيش، وورقة الملح، وزجاجة الزيت، وكيس السكر، وأمتار القماش الشعبى، والماء النقى، وفرص العمل المثمر المنتج، وحياة الاستقرار والأمن، وإتاحة المساكن الاقتصادية، وتوفر تسهيلات النقل والمواصلات، وتحديد أسعار السلع الأساسية، وغير ذلك من المطالب اليومية التى يجب أن تتوفر للجماهير لتنظر بعدها إلى آفاق أبعد وأرحب. فهذه كلها حقائق راسخة وثابتة برغم أنف كل المنادين بحرية السوق بلا رابط وفى حماية منظمة التجارة العالمية التى أصبحت القلعة التى تحصن فيها أغنياء العالم للقضاء المبرم على أية تطلعات للفقراء لحياة بشرية معقولة.

وإذا كانت الدول المتقدمة تعتمد على استراتيجيتها على العلاقات العضوية بين القيادات السياسية والقيادات الإدارية، فإن الدول العربية لابد أن تكون فى أشد

الحاجة لمثل هذه الوحدة السياسية الإدارية لأن الفصل بينهما فصل مصطنع ومتعسف بل ومدمر لكل من المنظومتين السياسية والإدارية. قد تكون المسئولية السياسية أكبر درجة أو درجات بالنسبة إلى المسئولية الإدارية، لكن المسئولية عن التحديث الإدارى تتحد وتتلاقى فى كل من المنظومتين. فالقيادات السياسية والإدارية العليا فى مختلف القطاعات مسئولة سياسياً وتنفيذياً عن قيادة عملية التحديث الإدارى فى قطاعاتها مسئولية جماعية لا يمكن تجزئتها. مما يحتم على القيادات السياسية أن تكون على الأقل واعية بمهارات وخبرات الإداريين والمنظمين، وكذلك القيادات الإدارية العليا التى لابد أن تتحمل نصيبها من المسئولية أمام منظمات المجتمع المدنى التى هى فى حقيقتها منظمات للرقابة الشعبية. وطبقاً لهذا المفهوم أيضاً تكون القيادات السياسية، أى الوزراء، مسئولة عن توفير البيئة الصالحة داخل قطاعاتها لانطلاق وإطراد عملية التحديث الإدارى. وهى مسئولة على وجه التحديد عن حمايتها من التدخلات السياسية، ومساندة وتعبئة مختلف المنظمات والإدارات لعمليات التحديث. وتقف القيادات الإدارية العليا من الوزير المختص موقف هيئة أركان حربه، وفى الوقت نفسه تقف من العاملين فى أجهزتها موقف القيادة المسئولة بكل صلاحياتها فى التوجيه والإرشاد وتحديد الخطوات والمسارات.

ومن الطبيعى أن يلعب رئيس الحكومة دور القدوة العليا فى عملية التحديث الإدارى، لكل وزير فى وزارته، بحيث يعتبر كل منهم أن هذه العملية الحضارية سيمفونية جماعية لابد أن تعزف فيها وزارته الدور المرسوم لها، على أن يرجع بين حين وآخر إلى رئيس الحكومة كى يتأكد أن وزارته لا تعزف نغمة أقرب إلى النشاز، فى حين ترجع إليه قيادات وزارته بصفة دائمة للتشاور معه فيما يستجد من أمور أو مشكلات... إلخ. وهذه القيادات الإدارية العليا من وكلاء وزارة ورؤساء مؤسسات وشركات، تمثل الحلقة الأساسية فى تسلسل القيادات فى عمليات تنفيذ برامج التحديث الإدارى. ولابد أن هذه العملية من الممكن أن تشكل أوركسترا متناغم، خاصة إذا كانت فى مجال تطبيقات الإدارة الإلكترونية

التى تلعب فيها دقة التوقيت دوراً أساسياً، والتى كانت نتيجة طبيعية لثورتى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات اللتين جعلتا الوقت يحسب بالساعات والدقائق وليس بالشهور والسنوات والعقود كم كان من قبل. وقد أصبح التقوقع والانعزال والابتعاد عن جاذبية الحركة العالمية بكل إيجابياتها وسلبياتها مستحيلاً، وبالتالى أصبحت العودة إلى قيود المنع والاحتكار وسائل عديمة الجدوى خاصة فيما يتعلق بقضية المعلومات وحرية انسيابها وتدفقها كرافد أساسى تنهض عليه المنظومة الإدارية برمتها، إذ بدونه يصبح من الصعب بل ومن المستحيل إصدار قرار مناسب فى ظروف مناسبة.

إن الحديث عن إصدار القرار هو فى الوقت نفسه حديث بالضرورة عن حتمية الحصول على المعلومات وأهمية توفيرها وتدفقها عبر وسائل الاتصال المختلفة، بعد أن أصبحت مصدراً لطرح البدائل بكل صورها وأشكالها، فأصبحت المعلومة نواة كل قرار وأساس كل خطة ليس فقط فى مجال التدفق الإعلامى والمعلوماتى، بل فى كل أنشطة الحياة الإنسانية من إدارة وتنظيم وتخطيط وسياسة واقتصاد وإعلام وتعليم وأمن... إلخ. وهناك شبه اتفاق فى الفكر الإدارى يؤكد على أن عملية إصدار القرار هى مفاضلة بين البدائل والخيارات المطروحة فى موقف معين لتحقيق أهداف محددة، وحصيلة المعلومات المرتبطة بالموقف هى القاعدة التى تنطلق منها العوامل الفعالة فى تحديد المشكلة أو بلورة الموقف أو تقييم البدائل. كما أن دور المعلومات لا يتوقف بإصدار القرار، وإنما تعد المعلومات التى يتم الحصول عليها فى مرحلة تنفيذ وتطبيق القرار ضرورية لتقييمه واتخاذ الإجراءات والخطوات التصحيحية بشأنه إذا لزم الأمر. ذلك أن العملية الإدارية هى إرسال واستقبال فى الوقت نفسه، فتنفيذ القرار ليس مجرد تطبيق له على أرض الواقع وانتهى الأمر، بل يحمل فى طياته مؤشرات ارتجاعية تكشف السلبيات أو الثغرات التى اعتورت القرار فى مرحلة التنظير له، وبذلك تكون العلاقة بين الإرسال والاستقبال أو بين التنظير والتطبيق علاقة عضوية تجمع بين عنصرى التأثير والتأثر المتبادلين.

وإذا كانت التنمية الإدارية ضرورة ملحة لخروج المنطقة العربية من غيبوبتها الإدارية، فإن المدخل المعلوماتى هو المنطلق الأكيد نحو آفاق عصر العولمة ومواجهة

تحدياته بالعلم والمعرفة والمعلومات التى تم توظيفها لتحقيق هذا الهدف الحضارى. فلم تعد وظيفة المعلومات مجرد عنصر مكمل للسياسة العلمية والتكنولوجية والتعليمية والتثقيفية، بل أصبحت قلب السياسة القومية والحضارية ومحورها الذى تنبثق عنه كافة السياسات الأخرى بصفة عامة، والسياسة الاقتصادية بصفة خاصة. فالمعلومات تقيم العلاقات الصحيحة، وتشق المسارات المناسبة، وتقيم الجسور المتينة بين كافة الجوانب المختلفة لعملية الإدارة والتنمية، فهى تمثل نشاطاً قائماً بذاته، ومنظومة حيوية متكاملة، ومقوماً أساسياً فى جميع المجالات والأنشطة دون استثناء، مما جعل العمليات الإدارية تدخل عصراً جديداً تماماً ومعها عمليات التنمية والاقتصاد برمتها. ولقد آن الأوان للعرب أن يدركوا أن عالم اليوم يتحول من نظام اقتصادى تدعمه المعلومات إلى نظام معلوماتى يطوى الاقتصاد بداخله، مما أحدث انقلاباً وتحولاً جذرياً فى كل علوم الإدارة. كذلك فإن التحدى الاقتصادى والتكنولوجى هو أساس التوازن الاستراتيجى فى المنطقة العربية، ذلك أن إسرائيل تسعى، فى ظل الأوضاع الجديدة فى عصر العولمة، للعمل بكل طاقتها لإحراز تفوق حاسم فى مجال المعلومات كأداة أساسية للسيطرة على سوق التكنولوجيا الرفيعة، معتمدة فى ذلك على التقدم الذى تتمتع به فى مجال الإدارة الإلكترونية على وجه الخصوص.

لكن الإدارة الالكترونية الحديثة لا تغنى عن الدور الخالد الذى لابد أن ينهض به العقل البشرى، فهى مهما تقدمت وتفوقت تكنولوجياً، تظل مجرد أداة يستخدمها العقل خاصة فى مراحل صنع القرار وإصداره، بحكم أنه صانعه ومصدره والعارف بكل الظروف والمعطيات التى أحاطت به وأدت إليه، والكمبيوتر رهن اشارته فى كل هذه المراحل لأنه مجرد أداة لتنفيذ ما يدور فى عقل من يقوم باستخدامه إلى أن يصل إلى قراره النهائى. وهذا يفسر السبب فى أن انتشار الأجهزة الإلكترونية وفى مقدمتها الكمبيوتر فى أرجاء المنطقة العربية، لم يؤد إلى تطوير ملحوظ فى أساليب الإدارة لأن العقل العربى لم يتطور، بل ظل سجين القنوات الروتينية التقليدية القديمة، ولذلك فإن السرعة فى أداء الأجهزة

الإلكترونيـة كانت تتعـثر فى النهاية عـند صاحب القرار الذى يمـسك كل الأمور بيده. وهذا وضـع معوق لإصـدار القرار فى وقـته المناسب، لأن زحـام القرارات المطلوب إصـدارهـا والتى بلغت نهـاية المـطاف عنده لابد أن يبطىء مـن عـمليـة خروجها إلى حيز التنفيذ، خاصة إذا احتـاج إلى استشارة بعض مساعديه، فيصدر القرار بعـد فوات الوقت المناسب وبالتالى يفـقد كثـيراً من قدرته على التـأثير، أو يتعجل صاحب القرار فيصدره دون اسـتيفاء كل جوانبه، مما يكشف عن ثغراته أو سلبياته فى مـرحلة التطبيق. وتصل الخطورة مداها عندمـا يكون القرار صادراً عن قمة السلطة والمسئولية، أى قرار مصـيرى يتعلق به مستقبل الوطن. ولذلك يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية التى تنظم كل الخطوات والإجراءات فى توقيتات غاية فى الدقة، غـائبة تماماً فى المنطقـة العربية، لأنهـا رهن فى النهاية برغبـة صاحب القـرار الذى يصدره مـتى شاء، ولا يملك أحـد أن يراجعـه أو ينصحـه لغـياب الممارسـة الديمقـراطية التى تعـد الشرط الأسـاسى للإدارة الإلكترونيـة. ويحفل التاريخ العربى المعاصر بكوارث ونكبات ترتبت على مثل هذه القرارات، مثل قرار جمـال عبدالنـاصر بغلق مضـايق تيران التى كـانت إسرائيل تمر منهـا منذ عدوان ١٩٥٦، وطلبه سحب القـوات الدولية الرابضة على الحدود بين مـصر وإسرائيل، مما أدى إلى كارثة الخـامس من يونيو ١٩٦٧، وقرار صـدام حسين بدخـول حرب عبثـية مع إيران عام ١٩٨١، ثم غزو الكويت عام ١٩٩٠، وغـيرها من القرارات التى أحالت المنطقـة العربية إلى أشلاء مـتناثرة. وهذا يدل على أن العرب لم تكن لهم أية علاقة بأصول علوم الإدارة الحديثة أو غير الحديثة، بحيث بلغت العشوائية والتخبط والارتجال أعلى مستويات السلطة والمسئولية فى قضايا وقرارات تتعلق بها مصائر الشعوب والأمم.

وتكمن خطورة مـثل هذه القرارات المصـيرية، أنهـا يمكن أن تكون نتيـجة مباشـرة لشطحات أو نزوات أو رغبات أو صـراعات القابعين على قـمة السلطة، خاصة الذين لم يتمرسوا بالأصول الموضوعية لعلوم الإدارة وحساباتها الدقيقة التى أنتجت ما عرف «بعلم الحساب الاستراتيجى». وفى تاريخ الولايات المتحدة نموذج

يدل على المخاطر التى لابد أن يواجهها صاحب القرار الذى يمكن أن يفشل حتى لو كان حسن النية، إذ أنها عملية حرجة وشائكة ومعقدة وزاخرة بالدوامات التى لا قرار لها. هذا النموذج هو الرئيس الأمريكى وارن هاردنج (١٨٦٥ - ١٩٢٣) الذى عمل بالصحافة وأصدر جريدة بنفسه، وشغل منصب السيناتور (١٩٠٠ - ١٩٠٤)، وحاكم ولاية أوهايو (١٩٠٤ - ١٩٠٦)، وكان من نجوم الحزب الجمهورى، حتى فاز بمنصب رئيس الولايات المتحدة عام ١٩٢١. وبرغم كل خبراته الصحفية والفكرية والسياسية والحزبية والإدارية كحاكم ولاية، فإنه عندما دخل البيت الأبيض، انهارت قدرته على الإدارة والحسم نتيجة لفساد المساعدين الذين اختارهم بحسن نية. وكان من الحساسية والرقة والصراحة بحيث لم يحتمل ألاعيبهم الإدارية، فانهارت صحته وتكالبت عليه الأمراض فمات عام ١٩٢٣ دون أن يكمل فترة رئاسته. وكان من أشهر تعليقاته على دوامة الإدارة على القمة: «اصغى إلى أحد الجانبين فأجده على صواب، ثم أصغى إلى الجانب الآخر فأجده لايقل صواباً، فأجد نفسى من حيث بدأت.. يا إلهى!! ما أسوأها من وظيفة».

فإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لدولة مؤسسات ضخمة وراسخة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فى إمكانها امتصاص هزات من هذا النوع. دولة لا تتأثر كثيراً بموت رئيسها أو مقتله أو استقالته لقدرتها على تجاوز هذه الأزمات والنكبات لمرونة نظامها الفيدرالى ورسوخه فى الوقت نفسه فى إطار الإدارة اللامركزية والممارسة الديمقراطية. أما الوضع فى معظم البلاد العربية فهو هش للغاية، مهما بدا راسخاً بل وحديدياً فى ظاهره، وهو ما يتضح فى الإجراءات والخطوات المرتبطة باتخاذ القرار، خاصة على مستوى القمة وفى أثناء الأزمات التى لا تسمح إلا بأوقات محدودة للتعامل مع ظروفها المتغيرة باتخاذ قرارات وسط مناخ تنقصه المعلومات الدقيقة لغياب القنوات الإدارية التى تمد كبار المسئولين بتطورات الموقف لحظة بلحظة، والتى لا تتوفر إلا فى وسائل وأساليب الإدارة الإلكترونية التى لم تترسخ بعد فى معظم الأنظمة العربية. فمن الصعوبات التى يواجهها القادة العرب فى المجال السياسى والعسكرى أو الأمنى على وجه

التحديد، عدم وضوح الرؤية وبالتالى عـدم الدقة فى تحديد توقيت إصدار القرار، برغم أن من أساسيـات الإدارة أو القيادة الحديثة أن قـراراً سليماً ٥٠٪ يصدر فى وقتـه المناسب أفضل من قـرار سليم ٨٠ أو ٩٠٪ يصدر بعـد فوات الأوان، لأن الوضع حـينئذ يكون قـد تغيـر والعـوامل المؤثرة قد اخـتلفت، خاصـة فى وقت الأزمات التى تصل إلى درجة الصدام المسلح الذى يجعل القرار الصادر بعد فوات أوانه مثل طلقة طائشة انطلقت فى الهواء على حـد قول أمين هويدى فى مقالة له فى جريدة «الأهرام»، ٦ ديسـمبر ٢٠٠٥، بعنوان «القرار بين صناعـته وإصداره» التى يؤكد فيها: «على صاحب القرار أن يتجنب اسـتخدامه قواته المسلحة كوسيلة لحل القضايا إلا تحت ظروف ضاغطة لأن اللجوء إلى استـخدام القوة يعقد المسائل ولا يحلها. هو حر فى هذا الاستـخدام، إذ لا يحول دون ذلك أى حائل، ولكن بعد الطلقة الأولى يفقد حـريته فى إيقاف القتال فى الوقت والمكان وبالوضع الذى يريده، لأن عوامل أخرى تتدخل فى سير الأمـور، أهمها قدرة القوى الأخرى فى اللعب فى موازين القوى خاصة فى مجـال نقل السلاح. الطريقة المثلى لاستخدام القوة هى عن طريق الردع، أى استخدام وسائل القتال لتنفيذ أغلب الأغراض دون اللجوء إلى القتال.. أمور تحتاج إلى حسابات معقدة لا يجيدها إلا القادة من ذوى الخبرة والحكمة .. أى قرار يمر فى مـراحل ثلاث: مرحلة صناعة القرار، مرحلة إصدار القرار، مرحلة المتابعـة، وأخطر وأهم هذه المراحل هى مرحلة المتابعة، لأن صدور القرار ليس نهاية مرحـلة بل هـو فـى واقـع الحـال بدايـة مرحـلة جديدة قد تحتاج إلى قـرارات جديـدة لاحتـمال تغير الظروف، الأمر الذى لا يكشف عنه إلا المتابعة اليقظة والتقييم الدقيق».

ويتـحدث أمـين هويدى عن أساليـب اتخاذ القـرار كمـا يجب أن تكون، فيوضح أن صناعة القرار تتم بطريقة جماعية، أى يشترك فيها المتخصصون والرأى العام والمثقفون والمستشارون وأصحاب القرار. صحيح أن الرئيس أو القائد الأعلى هو المسـئول الأول عن قـراراته، إلا أنه يقع تحت ضغـوط هائلة أهمـها الإرادات المتعارضة، والإمكانـات المتاحة التى تحدد الفرق بين الرغبـة والقدرة وكذلك عامل

الوقت. ولذلك فإنه برغم دوره المحورى فى صناعة القرار إلا أن التجاهل الكامل لمعاونيه ومستشاريه ومعارضيه قد يؤدى إلى صعوبات ومحظورات يصعب حلها بمرور الوقت، فلابد أن يطلب الرئيس المشورة من مؤسساته ووزرائه ومستشاريه ولكنه فى نفس الوقت يجب أن يتجنب أن يكون أسيراً لمشورتهم ليهبط بمركزه ليكون واحداً منهم. ويمارس صاحب القرار مشورته مع الغير بوسائل متعددة: الحوار المباشر مع المتخصصين وأهل الخبرة القادرين على اقتراح الحلول، والمذكرات المكتوبة التى تهتم بحل المشكلة أكثر من وصفها وتحليلها لأنه عالم بكل تفاصيلها ودقائقها، وتسريب المشكلة إلى وسائل الإعلام لتكون محوراً للمناقشات التى يمكن أن تنير الطريق، وعقد مؤتمر من أهل الاختصاص والخبرة فى حوار جماعى لتحديد الحلول واتخاذ القرار... إلخ.

هذه الخطوات والإجراءات التى يعرضها أمين هويدى تتوافر فى الدول المتقدمة الديمقراطية التى تعتمد الحوار العلمى الموضوعى الحر وسيلة للوصول إلى اتخاذ القرار المناسب، أما فى الدول العربية التى يرزح معظمها تحت وطأة نظم شمولية وديكتاتورية وفاشية، فإن رأس الدولة أيا كانت صفته الرسمية، يمارس سلطاته وسط بطانة لا تفعل شيئاً سوى التسبيح بحمده ليل نهار حتى تواصل الاحتفاظ بمناصبها ومواقعها ومكاسبها ومغانمها التى تستمدها من معيته والقرب منه. ولذلك فإن ذاته تتضخم بمرور الأيام، ويتخيل نفسه مصدراً للحكمة والعبقرية، بدليل أن أى رأى ينطق به يستقبله الجميع بالطبل والزمر والتهليل، ويتحول إلى مادة للدراسات والمقالات المستفيضة، بحيث يصبح كل من يتعامل معه مجرد صدى أو مرآة براقة لا يرى فيها إلا نفسه. وغالباً ما يلعب لعبة رأس الذئب الطائر عندما ينزل العقاب الشديد بمن تسول له نفسه أن يعارضه حتى يكون عبرة للمحيطين به، لكن هذا المعارض غالباً ما يكون استثناء من القاعدة لأن الجميع يتسابقون لكسب عطفه ورضاه. ولذلك فإن معظم الزعماء العرب لا يحتفظون فى إدارتهم بخبراء بمعنى الكلمة، لأنهم يسعدون بمعية المؤيدين والمصفقين والمهللين الذين يطلق عليهم مصطلح «أهل الثقة»، وكأنهم لا يثقون

فيمن لا خبرة له ولا دراية. ومن هنا كانت هجرة «أهل الخبرة» إلى خارج المنطقة العربية حيث يلقون الترحيب والحماس فى البلاد المتقدمة التى تتخذ من العلم منهجاً لإدارتها، وعادة ما يتألق هؤلاء الأفذاذ، ويصبح بعضهم من الشخصيات العالمية. عندئذ يفخر بهم العرب الذين يدعون كذباً أن المنطقة العربية ولادة فى حين أنها العقم بعينه.

ونظراً لغياب الإدارة السياسية الحقيقية على قمة السلطة التى تصبح بالتالى سيارة طائشة ومندفعة بلا أية كوابح تقيها السقوط فى أية هاوية كامنة فى طريقها، فإن هذه السلطة التى تبدو غاية فى السطوة والجبروت والبطش، تكشف عن هشاشة وضعف وهزال وتراجع وجبن وغير ذلك من سمات غير متوقعة على الإطلاق عندما تصل فى غيبوبتها إلى خداع كامل للنفس، يصور لها قدرتها على مواجهة التحديات المصيرية وتحقيق الانتصارات التاريخية. ولذلك كان من السهل فى غياب الإدارة السياسية على القمة أن يصدر زعيم مثل صدام حسين قراره بغزو الكويت وسط تهليل كل المحيطين به وجميع أجهزته الإعلامية لهذا القرار المجنون الذى لم يكن فى حاجة إلى إثبات أنه فتح لأبواب الجحيم على العراق بل وعلى المنطقة العربية بأسرها. فالإدارة فى معناها الجوهرى هى إعمال العقل فى تسيير دفة الأمور، وعندما تتوقف عن القيام بهذا الدور الضرورى والمصيرى والحضارى، خاصة إذا كانت على مستوى القمة السياسية، فإن الأمة كلها تصبح بلا عقل ويمكن حينئذ أن تقع أية كارثة أو نكبة . ومن هنا كانت المنطقة العربية تعد «منطقة كوارث» للغيبوبة العقلية التى غرقت فيها.

وكان من أفضل الكتابات التى عالجت أزمة اتخاذ القرار العربى، مقالة نشرها محمد السيد سعيد فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٢، بعنوان «دعوة للسياسة: القرار وإدارة الصراعات الكبرى»، أوضح فيها الفروق الجوهرية عند اتخاذ القرار السياسى، خاصة أثناء إدارة الأزمات، بين الدول العظمى والدول الصغيرة والمتوسطة، لأن لكل مجموعة من هذه الدول أوضاعها وظروفها التى تختلف عن بعضها البعض اختلاف بصمات الأصابع. ومن أهم

الشروط التى يجب أن تتوافر مع اتخاذ القرار، وضع كل الردود والتداعيات المترتبة عليه فى الحساب، لكن كثيراً من القرارات العربية تصدر فى عجلة أو عناد طفولى وكأنها تهدف فقط إلى إثبات الوجود أو قبول التحدى أو إلهاء الجبهة الداخلية فى قضية مفتعلة مثيرة لنعرات قومية جوفاء، دون اعتبار للردود المحتملة والتداعيات المتوقعة، وكأنها قرارات تطلق فى فراغ أو فضاء كونى ليس فيه من يمكن أن يرد عليها بالطريقة التى يراها هو والتى يمكن أن تكون غير متوقعة وتحمل فى طياتها من التداعيات والمسارات والدهاليز والكهوف ما يستدرج الطرف العربى الأرعن للدخول فى متاهاته دون أمل فى العودة إلى قواعده الأولى التى لم يرض بها.

يقول محمد السيد سعيد:

«ركزت علوم السياسة على دراسة القرار السياسى خاصة أثناء إدارة الأزمات وربما يكون هذا التركيز مناسباً تماماً للدول العظمى ولكنه يتناقض مع ظروف الدول الصغيرة والمتوسطة فى النظام الدولى. فالتعامل مع القرارات منفردة قد يقود إلى كارثة بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة، وقد تصلح القرارات منفردة للدراسة ولكنها تتناقض تماماً مع فن السياسة ومع حكمة الفعل السياسى، خاصة لو أن تلك القرارات تتعامل مع بيئة معقدة ومع صراعات مصيرية، فالحكمة تملى تأمل أو تصور رد الفعل المحتمل من جانب الخصم، فإذا اتخذ طرف ما فى صراع كبير قراراً بعينه يؤثر على مسار هذا الصراع، فالطرف الآخر سيبحث البدائل المحتملة لرد الفعل، وسوف يختار من بين هذه البدائل ما يناسبه للتضييق على الطرف المقابل أو إحباط أهدافه، وينشأ بذلك موقف جديد حيث يضطر الطرف الأول إلى القيام برد فعل ما إزاء الفعل الجديد لتحقيق نفس الغرض، وبذلك تنشأ سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التى قد تغير جوهرياً مسار الصراع على نحو أو آخر، والنموذج المعروف لهذه السلاسل هو ما يسميه علم العلاقات الدولية بالتصعيد الصراعى الحلزونى.

وفى أسوأ الحالات قد يؤدى قرار التفجير العنيف إلى هذا النوع من التصعيد دون أن يكون ذلك محسوباً برمته، وهو ما يؤدى بدوره إلى نتيجة مخالفة للهدف من القرار، وربما إلى خسارة حروب كبرى لم تكن مقصودة منذ البداية».

ويشبه محمد السيد سعيد هذا الوضع الحرج بالتفاعل بين لاعبين حول لوحة الشطرنج، إذ لا يمكن لأحدهما أبداً أن يتخذ قراراً بتحريك قطعة ما بغض النظر عن تصور ما سيفعله الخصم فى المقابل، ولاعب الشطرنج المتمكن هو الذى يملك مهارة تصور سلسلة ردود أفعال محتملة من جانب الخصم ويكون مستعداً لها، بحيث يقود الخصم إلى تحركات خاسرة من حيث لا يدرى هذا الأخير، وتتوالى التحركات الماهرة أو الماكرة إلى أن تخسر المباراة فى النهاية. قد تبدو النقلة المنفردة فى حد ذاتها بلا معنى ولا هدف، لكنها يمكن أن تكون بداية لمنظومة متكاملة للتحرك، تشمل مجموعة من النقلات المتسلسلة والمبنية على تصور شامل للاختيارات المتاحة للخصم. وقد يحدث العكس أيضاً فتبدو النقلة الأولى ظاهرياً ذكية وماكرة، لكنها تقود إلى خسارة المباراة لأنها تؤدى فى النقلات التالية إلى تصور كامل لتحركات الخصم التى تؤدى به فى النهاية إلى الفوز. ومن هذا المنطق الواضح المحدد يؤكد محمد السيد سعيد أن فن السياسة أو السياسة الفعلية فى الممارسة، لا تقوم على القرار المنفرد وإنما على تصور لسلسلة من القرارات المعدة جيداً، التى تأخذ فى اعتبارها الخيارات المحتملة والمرجحة للطرف أو الأطراف المقابلة، فالمهم هنا هو البراعة السياسية فى اختيار وحسن تطبيق سلسلة من القرارات، وهذا هو ما يسميه العسكريون «التكتيك»، وهى تسمية معتمدة فى مجال السياسة أيضا. ويركز على هذا المعنى لأنه يكشف عن العورات العربية المأسوية فى مجال اتخاذ القرار فيقول:

«هذا المعنى يهمنا للغاية لأن الممارسة السياسية العربية، غالباً ما تحركها العاطفة وخاصة الغضب، وأكثر الناس يفكرون فى السياسة بمعنى اتخاذ قرارات ما، سواء كفعل أولى أو كرد فعل دون أن يتعبوا أنفسهم بتصور سلسلة الأفعال وردود الأفعال، أو ما إذا كان الفعل الذى يطلبونه أو يختارونه متوافقا مع قدرات حقيقية، وبالتالى مع اختيارات حقيقية وليست وهمية، وحتى عندما يفكر هؤلاء فى اتخاذ فعل ما ويعلمون تماما أن نتائجه قد تكون سيئة بعدما يقع رد فعل مضاد، فهم يعتقدون أن عليهم التفكير فى المواقف الجديدة فقط عندما تنشأ وليس عندما يتخذ الفعل الأصلى الذى ترتب عليه هذا الموقف.

«وغالباً ما يفكر حتى أكثر السياسيين بدائية، فى تحرك ما أو تكتيك كامل بسلسلته كلها، ومن ثم فإن أكبر الأخطاء تقع عند تصور رد الفعل المرجح للخصم ما بين الاختيارات المحتملة أمامه. لقد أضاع العسكريون الفرنسيون بلادهم فى بداية الحرب العالمية الثانية، عندما وضعوا كل قواتهم عند خط ماجينو، كان هذا التحرك بارعاً لأن هذا الخط لم يكن من الممكن قهره لو أن الاختيار الوحيد للقوات الألمانية هو اختراق هذا الخط، وبذلك تم استبعاد احتمال بل أرجحية أن يقوم الخصم بحركة التفاف واسعة حول هذا الخط من الأراضى السويسرية، وهو ما جعل خط ماجينو بلا فائدة أو قيمة، وانهارت فرنسا لهذا السبب. وأضاع الرئيس صدام حسين بلاده لأنه لم يتصور أن يختار الأمريكيون الحرب كرد فعل على احتلال الكويت، رغم قوة العوامل التى كانت تعيق الأخذ بهذا الاختيار».

ويضع محمد السيد سعيد يده على الأسباب التى تؤدى إلى الوقوع فى هاوية هذه الأخطاء المأسوية، فيقول إن من أبرز تلك الأسباب القياس على نجاح سابق فى ظروف مختلفة برغم أن أساسيات إدارة الصراعات الكبرى السياسية والعسكرية تثبت دائماً أن المواقف والأوضاع والظروف والصراعات والمعارك تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع، مهما بدت متشابهة فى الظاهر، لأن الزمن الذى لا يتوقف لحظة واحدة، يغير كل المعطيات والعوامل والعناصر بنفس سرعته، وكلما استمر التغيير، تضاعفت أبعاده وأعماقه مهما تشابهت الظواهر التى لا تلتفت إليها قوانينه التى يجب على القائد السياسى أو العسكرى بصفة خاصة أن يستنبطها ويدركها ويعمل على أساسها حتى لا يفقد الاتجاه وسط المظاهر الخادعة. وكان هذا بالتحديد هو الخطأ القاتل الذى وقع فيه جمال عبدالناصر، عندما تصور التداعيات الممكنة والنتائج المحتملة لأزمة ١٩٦٧ على ضوء ما انتهت إليه أزمة ١٩٥٦ برغم التغيير الشامل فى الظروف. فالتاريخ لا يكرر نفسه، وإذا بدا تشابه ما بين مواقفه أو فتراته أو عصوره، فهو التشابه الظاهرى الذى أوحى بهذه المقولة الشهيرة.

وتتجلى الغيبوبة الإدارية عند القادة العرب فى عجزهم عن استيعاب الدلالات والدروس المستفادة من مواقف أو صراعات سابقة. بل إن التناقضات

والمفارقات الصارخة تتجلى فى محاكاة قائد لإجراءات وتحركات وتكتيكات قائد سابق تسبب فى كارثة لوطنه، إذ إن المنطق البسيط والبدائى يؤكد أن دروس التاريخ ومآسيه ونكساته ونكباته خير معلم للأجيال التالية من القادة، وهى دروس فى منتهى السلاسة والسهولة لأن كل ما يمكن أن يفعله القائد لكى يأمن شر العاقبة أن يتجنبها ويتحاشاها بحثاً عن إدارة منهجية وعلمية وعملية وموضوعية للأزمة التى يمر بها. فقد ارتكب صدام حسين نفس الأخطاء المصيرية التى ارتكبها جمال عبد الناصر فى أزمة ١٩٦٧، والتى كانت نتيجة مباشرة لتصور حسابى أو نظرى بحت لمساحة الصراع وحساباته واحتمالاته، دون معرفة علمية دقيقة بالخصم أو دوافعه الفعلية. ففى أزمة ١٩٩٠ بنى صدام حسين تصوراته لإدارتها وقراراته المترتبة عليها على معايير حسابية بحتة تعكس انعدام الخبرة والمعرفة بالولايات المتحدة وبدول الخليج بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة. ويلقى محمد السيد سعيد الأضواء الفاحصة على الأخطاء الحسابية التى اعتورت إدارة صدام حسين للأزمة فيقول:

«شملت هذه الحسابات عبء نشر قوات أمريكية، والتكلفة المالية لهذا العبء، والآثار المحتملة على سوق النفط، وهى عوامل مهمة ولكنها ليست بالضرورة العوامل الحاسمة فى الأخذ بالاختيارات المضادة، إذ لم يفهم التركيبة السياسية والاستراتيجية الأمريكية وطبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت أزمة الخليج الثانية امتحاناً للقطبية الواحدية البازغة، وهو امتحان لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لخسارته من الزوايا السيكولوجية والاستراتيجية معاً».

ويضيق بنا المقام لسرد وتحليل كل الأخطاء والمآسى الإدارية التى ارتكبها العرب على كل المستويات، خاصة على القمة التى تعم أزماتها وكوارثها ونكباتها الوطن كله حتى القاعدة. إن أى استعراض سريع لكل الكوارث والنكبات التى تورط فيها العرب منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ حتى الآن، تدل على جهل فاضح بأصول علوم الإدارة السياسية والعسكرية، أو على سوء نية فى استخدامها لأهداف خفية أو شخصية يصعب كشفها على حقيقتها. فكل نكبة من نكبات هذا العصر

تحمل فى طياتهـا أسراراً وخفايا وخبـايا لايزال تحليلها أو تفسيرها أسـير الأقاويل والشائعات والتخـمينات حتى الآن، وذلك لأن المنطقة العربية لم تعرف الشـفافية على الإطلاق. وكان من الطبيعى أن تجهـل أو تتجنب أصول علوم الإدارة الحديثة التى لا تعمل آليـاتها فى غياب الشـفافية الـتى بدونها تدخل فى متاهات التـخبط والعشوائيـة والارتجال. فلا أحد حتى الآن يعلم حقـيقة ما عرف بقضـية الأسلحة الفاسدة التى ارتبطت بملف حرب فلسطين، وكـانت إحدى ذرائع الضباط الأحرار فى مصر لقيامهم بانقلابهم العسكرى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. كما لا يعلم أحد السر الحقيقى فى تورط جمال عبد الناصر فى نكبة الخامس من يونيو ١٩٦٧، وهل كان يقصد بها التخلـص من المشير عبد الحكيم عامر وعصبـته التى سيطرت تماماً على القوات المسلحة ثم شـرعت فى بسط سيطرتها على الاتحاد الاشتـراكى والمؤسسات الشعـبية خـاصة بعدمـا عرف بحوادث الإقطاع فى صـيف ١٩٦٦، وتكوين لجنة الاقطاع التى رأسهـا عبدالحكيم عـامر لتحاكم وتعـزل كل من يشتبـه فيه بعلاقـته بالإقطاعيين الذين ارتكبوا أحـداث كمشيش بصفة خاصة والطبقـة الإقطاعية بصفة عامة. وكانت النتيجـة أن وجد عبدالناصر شعبيته الجارفـة المشهورة وقد انحصرت بين قطاعات شعب أعـزل، فى حين تمتعت عصبة عبـد الحكيم عامر بكل السلطة بل والسطوة. وكـانت النتيـجة أن فكر عـبدالناصـر فى القيـام بخطوة دراميـة بل وميلودرامية على نهج ما وقع فى أثناء عـدوان ١٩٥٦، حتى يخلع بها عبدالحكيم عامـر من جـذوره العمـيقـة فى القوات المسلحـة، بعد أن أدرك صـعوبة خلـعه بالقرارات الإدارية التقليـدية. ووجد فى الأزمة التى افتعلها حـزب البعث السورى مع إسرائيل، فرصة لإعادة أمجاد القومية العربية، واستعادة الأضواء التى اختطفها منه عبـدالحكيم عامر، فـما كان منه سوى أن حـشد القوات المسلحـة المصرية فى سيناء فى مـواجهة خـطيرة مع إسرائيل، على أسـاس طلب وقف إطلاق النار من مجلس الأمن بعد بدء القـتال بفترة وجيـزة لتأكده أن قواته ستلتـزم موقف الدفاع الذى يمكن أن يجبرها على التقهقر، ثم يصدر أمره إليها بالانسحاب بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحـة، ويصدر مجلس الأمن قـراره بوقف إطلاق النار ثم تبدأ المفاوضات بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط بدء القتال. أى نفس السيناريو

الذى سبق تنفيذه فى مواجهة العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦، ولكن بعد خلع عبدالحكيم عامر من القيادة العامة للقوات المسلحة لفشله فى إدارة المعركة، وخاصة أنه قبل الحرب بثلاثة أيام سأله عبدالناصر فى زيارة له لإحدى القواعد العسكرية عن احتمالات المواجهة العسكرية مع إسرائيل فأجابه بجملته الشهيرة «برقبتى يا ريس». أما حسابات عبدالحكيم عامر فكانت مناقضة تماماً لحسابات عبدالناصر، ولا يمكن أن تدار معركة بهذا التناقض بين حسابات القائد الأعلى وحسابات القائد العام الذى كان يتصور أن فى إمكانه ضرب إسرائيل فى مقتل، فيصبح بعد ذلك نجم النجوم سواء عسكرياً أو سياسياً، ومن حقه أن يسحب البساط تدريجياً من تحت أقدام عبدالناصر ليصبح هو نفسه القائد الأعلى ورئيس الجمهورية. وكان من المستحيل بطبيعة الأمر كسب معركة تدار وكل من القائد الأعلى والقائد العام يغنى على ليلاه.

ولكن كل هذا الكلام لايزال فى حيز التخمينات أو الأقاويل أو الشائعات لغياب أية وثائق أو مستندات تثبت الظن أو نقيضه، وذلك برغم أن الموقف على الجبهة السورية الإسرائيلية لم يكن فيه ما يبرر أية خطوة من الخطوات السياسية أو العسكرية التى اتخذها عبدالناصر، بشهادة الفريق محمد فوزى رئيس الأركان الذى أرسله فى زيارة تفقدية للجبهة، فعاد ليقرر أنه لم يجد أية معالم أو بوادر لأية مواجهة محتملة بين سوريا وإسرائيل، وربما كان الأمر ينطوى على خطة خفية شرع حزب البعث السورى فى نسجها إعلامياً لأهداف خاصة به، مثل خطة الانفصال التى نفذها فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦١، ليستقل تماماً عن مصر ويضرب الجمهورية العربية المتحدة فى مقتل. وبرغم كل هذه الدلائل والمحاذير والنذر، سارت الأمور العربية بلا أية معالم فى الطريق إلى أن وقعت الواقعة، وعمت النكبة كل المنطقة العربية التى لم تعد حتى الآن كما كانت من قبل. لكن السبب العام والواضح للعيان ولا يمكن دحضه أن انتصار إسرائيل الكاسح فى يونيو ١٩٦٧ والذى لم تكن هى نفسها تحلم به، كان نتيجة ليقظتها الحادة التى لا تعرف أى نوع من النعاس أو الاسترخاء أو الشرود، وتمكنها من أصول الإدارة السياسية والعسكرية التى تجلت فى أدائها كفريق واحد متفاهم ومتناغم، فى حين تصرف

القادة العرب كأفراد يقبع كل منهم فى جزيرة منعزلاً عن الآخر، سواء أكانت هذه الجزيرة على شكل شعب أعزل، أو جيش مرفه، أو حزب شمولى. ونتيجة لهذا الخلل الإدارى أو بمعنى أصح هذه الغيبوبة الإدارية، كان من الطبيعى أن ينتصر الكيف الإسرائيلى الفعال والمنظم واليقظ على الكم العربى الخامل والمشتت والغائب عن معطيات العصر.

والإدارة ليست إشكالية أو معضلة على الإطلاق كما يبدو من التصرفات العربية الطائشة، بل هى الآلية العلمية والعملية والمنهجية والفعالة لحل الإشكاليات والمعضلات. وكان للعرب فى عصرهم الذهبى ريادة حضارية مبكرة فى هذا المجال على يد عبدالرحمن بن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) الذى قال فى «المقدمة»:

«الملك منصب طبيعى للإنسان لأننا قد بينا أن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضروورياتهم، وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتفاء الحاجات ومد كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه لما فى الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان، فاستحال بقاؤهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن البعض».

أى إن القيادة هى قدر الإنسان الذى إذا لم يقد فلابد أن يقاد، وهى المرحلة الثالثة من مراحل الإدارة: التخطيط، التنظيم ثم القيادة. وإذا كانت الإدارة هى تنسيق استخدام الموارد من أجل تحقيق أهداف المجتمع، سواء أكانت موارد مادية أو بشرية، فإن مرحلتها الثالثة المتمثلة فى القيادة أكثر تعلقاً بالبشر من غيرها من المراحل. فالقائد - كقائد الكتيبة العسكرية أو الأوركسترا - يتعامل مع بشر، ومهما بلغ التخطيط والتنظيم درجة عالية من الإتقان، فإنه قد يكون ناجحاً فى تحقيق الهدف أو قد يضل طريقه تماماً إذا فشل فى جعل هؤلاء البشر فريقاً متكاملاً ومتناغماً. ولذلك تطورت علوم الإدارة إلى الاهتمام بالعنصر البشرى، بعد أن كانت فى بداية ظهورها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، منصبة على الموارد المادية فى معظمها، مثل كتاب فريدريك تيلور «معدلات العمل والقواعد العلمية فى تنظيم الوظائف وشغلها»، وكتاب هنرى فايول «تقسيم العمل والمهارات

التخصصية وهرمية التنظيم» وغيرهما من كتب الإدارة التى درست موضوعات مثل «مراقبة المخـزون»، و«التحليل المالى»، و«جدولة الصيانة» برغم احتـوائها للعنصر البشرى الذى نبه ابن خلدون إلى أهميته قبل كتاب الغرب بحوالى ستة قرون.

ومنذ منتصف القرن العشرين ركزت الدراسات على أساليب قيادة البشر. ففى كتابه «فن الإدارة» الصادر عام ١٩٥١، قال أوردواى تيد: «القيادة هى ممارسة التأثير فى الناس بحيث يتعـاونون فى سبيل تحقيق هدف يتـوصلون إلى إدراك أنه مرغوب فيه». وكان تيد أول من سار على نهج ابن خلدون من كتاب الغرب عندما أكد على ادراك المسئـولية الاجتـماعيـة لمؤسسات العـمل، وإلى ترسيخ قواعـد العدالة داخل المؤسسـات والشـركات. كما كان مـتأثراً بفيلسوف ألمانى هو ماكس فـيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) الذى كان رائداً للتحليل السوسيولوجى للظاهرة البـيروقراطية التى تعتبر فى بعض الأحيان مرادفاً للعمليـة الإدارية التى ينهض بها الموظفون التقليديون. وتشكل البيـروقراطية عند فـيبر أسلوباً تنظيـمياً بالمقـارنة بغيره، بحكم أنه يقـود إلى الدقة والسرعـة والوضوح والاستـمرارية والسـرية والوحدة، ويقلل النزاعـات، ويخفض النفقـات، ويحترم التدرج الرئاسى، مما يؤدى إلى تحـسين الأداء الحكومى والإدارى لصالح المواطنين. وبحكم أنه كان عالماً فى الاجتماع والاقـتصاد السياسى، فقد رأى أنه لكى يتحـقق التحكم الجبرى بنجـاح، لابد من وجود درجة ما من «الاسـتعداد للانقياد»، وهو لا يفـرق بين السلطة والقوة أو السطوة، فالسلطة الشرعـية عنده لها ثلاثة أنماط: عقـلانية قـانونية والتى يفتـرض توفرها فى القـادة والجنرالات ورؤساء المؤسسات، وسلطة تقليدية تقوم على تقديس العادات المتبعة، وسلطة كاريزمية نابعة من شخصية الزعيم، وتشبه السحر، وتبرز عند فشل الصور الأخرى من السلطة.

أما تشستربرنارد (١٨٨٦ - ١٩٦١) الذى يعتبر خليفة ماكس فيبر، فيرى أنه لا السلطة ولا النفوذ يتـمثل فى المركز الذى يشـغله القائد، وإنما فى استـعداد من يقودهم لأن يتبـعوه. وهو ما ينطبق إلى حد كـبير على الشعوب الـعربية التى ربما أفسدت زعماءها وأصابتهم بجنون العظمة فى ممارسـتها لطقوس التبعية التى تصل إلى حد التـذلل أو التعبـد!! ويقسم السلطة أو السطوة إلى: حـافزة، وشرعـية،

وقسرية، وانتسابية (أى الانتساب لمن لديه السطوة كالحاشية أو مراكز القوى)، ثم مهارية (أى مهارة القائد فى توظيفه لقدرات فريدة أو نادرة). وإذا طبقنا هذا التقسيم على الإدارات السياسية أو الحزبية أو التنظيمية فى المنطقة العربية، فإننا نجدها تتراوح بين القسرية والانتسابية والمهارية أو تشكل مزيجاً بنسب معينة من هذه الأنواع الثلاثة. أما الحافز فتتمثل فى الحوافز التى تنهال على مراكز القوى وأنصار النظام للمزيد من الانضباط البوليسى، فى حين أن الشرعية مستمدة من مصادر غير شرعية تتمثل فى فاشية الحزب أو التنظيم السياسى الواحد أو تزوير الانتخابات لوضع رجال النظام على قمة الهيئة النيابية أو التشريعية. أما العنصر البشرى الذى ركز عليه كل من إبراهام مازلو فى كتابه «التسلسل الهرمى للحاجات المادية والمعنوية عند البشر وأثرها فى قيادتهم»، وفريدريك هيرتزبرج فى كتابه «خلق الدوافع عند العاملين وتخصيب الوظائف» وغيرهما من المفكرين والدارسين الذين آمنوا بأن الإدارة هى إدارة البشر وتوظيف طاقاتهم على الوجه الأمثل، قبل أن تكون إدارة للموارد المادية ومراقبة المخزون، وجدولة الصيانة، وتحليل الميزانية. . . الخ، هذا العنصر البشرى فى المنطقة العربية ليس له أى وزن أو اعتبار لأن الموارد المادية هى الأساس عند العرب لأنها الثروة الحقيقية التى يجب الحرص عليها، وإن كانت إدارتها وتوظيفها فى أيدى شركات أجنبية فى معظم الأحيان. وهذا يدل على السبب فى كل الأعراض المرضية التى تولدت عن هذه الغيبوبة الأمنية فى مقدمتها التخلف والتدهور والضعف والهزال والبؤس والعجز التام عن اللحاق بركب الدول المتقدمة التى اعتبرت الإنسان فيها هو الثروة الحقيقية التى يمكن أن تنتج كل الثروات التى تتولد من الموارد الطبيعية والمادية. فالإنسان هو عنوان وطنه كله، ومن السهل معرفة حال أحدهما من إدراك حال الآخر، فكلاهما وجهان لعملة واحدة. ومهما أوتيت دولة ما من ثروات طبيعية وموارد مادية، فستظل فى قاع التخلف إذا ظل الإنسان فيها كماً مهملاً أو مهدراً بطريقة أو بأخرى، ذلك أن الإنسان هو الوسيلة والغاية فى الوقت نفسه لأى تقدم أو ازدهار حضارى.

ولذلك كان العنصر البشرى أو الإنسانى هو محور لمعظم الدراسات الحديثة فى علوم الإدارة التى حرصت على دراسة وتحليل كل جوانب وأبعاد العلاقات بين

الرئيس والمرءوس، بين القائد والمقاد، بين المدير والمدار. فمثلاً صنف فرنسيس ليكرت (١٩٠٦ - ١٩٦٤) القيادة فى المؤسسات كصور أو نماذج للمجتمع بصفة عامة إلى أربعة أنواع. يتمثل الأول فى التسلط المستغل الذى يعتمد على التخويف، ولسنا فى حاجة إلى التدليل على أن هذا النوع من القيادة أو الإدارة هو السائد فى معظم الدول العربية، وإن اختلفت أشكاله وتنوعت من دولة إلى أخرى. ويتمثل النوع الثانى فى التسلط الخير ويشبه علاقة الأب بالابن، وهو النوع الذى نادى به أنور السادات وركز عليه فى كل خطبه وأحاديثه من منطلق أنه أب لكل المواطنين ويملك عليهم حقوق الأب فى العقاب والزجر واللوم والتأنيب. وهذا النوع من القيادة أو الإدارة يذكرنا بفكرة «المستبد العادل» التى خلبت لب العرب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، دون أن يعوا أو يدركوا - كعادتهم - أنها فكرة خرقاء تحمل فى طياتها عوامل فنائها لأنها تحاول وضع الاستبداد مع العدل فى سلة واحدة، وكأنهما عنصران يكمل أحدهما الآخر. أما النوع الثالث من القيادة فيتمثل فى السلطة المستشيرة التى تتيح للقادة القدرة على التحكم فى تسيير دفة الحكم لكنهم يستمعون لرأى مساعديهم ومفكريهم قبل اتخاذ القرار. وهو نوع غير شائع فى المنطقة العربية برغم أن الفكر العربى ينطوى على مبدأ ديمقراطى حكيم يقول «ما خاب من استشار»، لكن قلّ من يأخذ به من القادة والزعماء العرب، وكانت النتيجة أنهم ظلوا يجرون أذيال الخيبة وهم يظنون أنهم يصنعون تاريخ العالم المعاصر. أما النوع الرابع فهو الشائع فى الدول الديمقراطية الليبرالية والذى يطلق عليه ليكرت مصطلح «الإدارة التشاركية» التى تنهض على ثقة الرؤساء وإشراكهم لمساعديهم ومفكريهم ومستشاريهم فى عملية اتخاذ القرار. وهو اتجاه يجمع بين القيم الأخلاقية والاجتماعية والإدارية التى تساعد القيادة على أن تشق طريقها إلى أهدافها الاستراتيجية بلا عوائق أو عثرات، وبين القدرة على تحقيق أفضل نتائج باتاحة الفرص والإمكانات لبزوغ أعظم العقول والمواهب التى تصل إلى مستوى العبقريات. ومن أشهر دعاته المعاصرين وارين بينيس الذى عمل مستشاراً لعدد من الرؤساء الأمريكيين، وأصدر فى عام

١٩٩٥ كتاباً عنوانه «اختراع القيادة من جديد»، وقبله صدر له «المجتمع المؤقت»، و«المهندس الاجتماعى»، و«أن يصبح المرء قائداً».

هكذا يفكر ويتصرف العالم المتحضر اليقظ، والعرب سادرون فى غيبوبتهم يجترون أحلام اليقظة الكاذبة التى تصور لقادتهم أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. ونظراً لأن معظم الحكام العرب لا يحبون إلا أنفسهم ولا يدورون إلا فى فلكها فقد عجزوا عن حب مواطنيهم أو رعاياهم الذين كانوا فى نظرهم مجرد أدوات أو وسائل يستعملونها لتحقيق أمجادهم التى كانت فى حقيقة أمرها نكبات سحقت شعوبهم وعادت بها القهقرى إلى الوراء فى زمن ينطلق فيه العالم المتقدم إلى المستقبل بسرعة الصاروخ. ولو فتش الحكام العرب فى كنوز التراث العربى الإسلامى لوجدوا أن كلمة «الحكم» هى الحكم السديد على الأمور، أى الحكمة، وليس التحكم فى رقاب العباد وتسخير شبابهم فى بناء أمجاد المتحكمين فيهم، وفى مقدمتها الموت فى حروب حمقاء!!

والمنطقة العربية لا تخلو من الكتاب والمفكرين الذين يحرصون على إقامة جسور بين التراث العربى الإسلامى وبين الفكر الغربى المعاصر، ليؤكدوا أن الفكر الإنسانى الحضارى كان منظومة مستمرة ومتجددة عبر العصور وفى مختلف البقاع، خاصة فى مجال الحكم والقيادة والإدارة. فمثلاً يكتب عاطف الغمرى مقالة بعنوان «إدارة العمل السياسى» فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٦، يوضح فيها أن الهدف الأسمى للعمل السياسى يتمثل فى تحقيق السعادة للمواطنين، ودون أن يصرح مباشرة فإن مقالته تثبت أن التعاسة الجماعية التى تمسك بخناق العرب، ترجع إلى الأساليب التى يمارس بها معظم الزعماء إدارة العمل السياسى. يقول عاطف الغمرى:

«إن من الأمور التى استقرت تاريخياً لدى كثيرين من علماء السياسة فى الغرب أن تحقيق السعادة هو هدف عام للدولة، بل وأيضاً عند علماء السياسة العرب. فالفيلسوف الفارابى يقرر أن خير الإنسان وسعادته هما غاية للدولة، والفارابى هو من يوصف بأبى الفلسفة السياسية الإسلامية، المهتم بالبحث فى الدولة الأفضل، ومن مؤلفاته العديدة كتب «السياسات المدنية»، و«تحصيل

السعادة». وكانت مقاييس الشعور بالسعادة تركز على حجم حالات الفقر، والأمراض، وتدنى التعليم، ومستويات المعيشة، لكنها أخذت ترصد ظواهر انقلاب خصائص مجتمع من النقيض إلى النقيض، فى خروج احتجاجى على الطبائع المجتمعية، وعلى الشخصية القومية، كما ترصد استطلاعات الرأى حين تتكرر فيها معانى الإحباط والسخط المجتمعى، والاحتقان، والقهر، فى تراكمات تطحن الشعور بالرضا. لذلك فكلمة الشعور بالسعادة كهدف سياسى، ليست عبارة مطلقة، لكنها جزء من إدارة العمل السياسى فى الدولة».

ويلقى عاطف الغمرى الأضواء التحليلية على توجه الدراسات السياسية إلى اعتبار المزاج النفسى فى مجتمع بكامله، محركاً للسياسات، أو مؤثراً فى تشكيل التوجه الجماعى للرأى العام فى بعض المجتمعات والدول. وبصفة عامة فإن للسعادة شروطًا لتواجدها فإذا لم تتوافر، انتفى أحد أهم شروط وفاء الحكومة بالتزاماتها، بصفتها جهازاً قيادياً لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجى. ومهما اختلفت السياسات، فإن نجاحها فى إشاعة الشعور بالرضا والسعادة، شرط لا يمكن تجاهله أو التغاضى عنه. وهذا النجاح يتحقق من خلال رفع مستوى المعيشة، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الأمنى، والتناغم الاجتماعى، وتحديث التعليم، ونشر الآداب والفنون، وحل مشكلات البطالة والإسكان والصحة، وتطوير البنية الأساسية، وقدرة المواطن على بناء أسرة، وانتشار شبكات الطرق ومختلف المواصلات.

وقبل هذا وذاك تبرز أهمية انتشار الحرية، ورسوخ الديمقراطية، والحرص على كرامة المواطن الذى يجب ألا يشعر بالقهر الذى يجعله يسلك تحت وطأة التهديد والتخويف فى ليله ونهاره، بحيث يفعل ما تأمر به السلطة وليس ما يريده هو. وفى مناخ محبط ومخيف وكئيب مثل هذا، تصبح السعادة حلماً بعيد المنال، لعجز الإنسان عن تحقيق ذاته وتوظيف طاقاته وقدراته التى تميزه عن غيره وتجلب له اعتراف مجتمعه به. وما ينطبق على الفرد بصفة خاصة، ينطبق على المجتمع بصفة عامة، بحكم أنه الوحدة الأولى التى يتكون منها مجتمعه. وكلما زاد عدد المواطنين الناجحين المثمرين، تقدم المجتمع بأسره خطوات إيجابية إلى الأمام. وأحد أهم شروط السعادة وجود الأمل الممكن تحقيقه فى المستقبل الذى يسعى إليه

الجميع، يملؤهم شعور عام بأنهم شركاء فى مجتمع واحد. وحتى إذا لم يكونوا شركاء فى صنع القرارات، فعلى الأقل يتابعون بداية التفكير فيها كمقترحات ومشروعات يطرحونها للنقاش والتحليل والتأمل من جميع الجوانب والأبعاد، وبالتالى يعايشون ولادتها بالتدريج كقرارات نابعة من فكرهم ووجدانهم. ولا شك أن هذا الإحساس بالانتماء والتواجد الإيجابى، مصدر لسعادة جماعية تتجلى فى سلوك المواطنين الذين لابد أن يثقوا فى أسلوب إدارة العمل السياسى الذى يضع همومهم نصب عينيه لأنهم محور اهتمامه الذى يمنح هذا العمل الحضارى والإنسانى وحدة الرؤية والهدف، تجنبه التعثر بين متناقضات ومفارقات من خطوة لأخرى، هى نقيض السابقة عليها.

إن الغيبوبة الإدارية لا تنشأ عن أشخاص مغرضين وانتهازيين ومتسلقين للهرم السياسى أو الاجتماعى، بقدر ما تنشأ عن غياب الشعب والقوى الكبرى الكامنة فيه والتى يفترض فيها أن تكون محركة ودافعة له، إما بفعل القهر السياسى أو الظلم الاجتماعى أو الاحتكار الاقتصادى، أو بتأثير ضعف الثقافة والمعرفة لدى أغلبية العرب الذين يقبلون عادة التسويات الصغيرة الهزيلة صاغرين، ويصرفون النظر عن الأخطر والأهم وهو المشاركة فى صنع السياسات العامة والرقابة على أداء السلطات العامة كما تفعل منظمات المجتمع المدنى فى الدول المتقدمة. وفى هذا العصر الذى دخلت فيه وسائل نقل المعلومات معظم بيوت العرب لتنقل إليهم كل ما يجرى فى العالم، لم تعد المنطقة العربية جزيرة معزولة عن هذا العالم، وبالتالى لم تعد استثناء من الدول والشعوب الأخرى بكل قواعدها وقوانينها ونظمها التى رسخت الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والنمو الاقتصادى، والتحديث الإدارى، والارتقاء الحضارى، ووضعت إرادة الشعب قبل أى اعتبار آخر. إن الصحوة الإدارية الآن أصبحت منوطة بمنظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية والتى إذا تلقت الدعم المنشود من الشعوب العربية كماً وكيفاً، وأدبياً ومادياً، ففى إمكانها أن تسحب البساط من تحت أقدام دهاقنة الإدارة العفنة التى لم تر النور منذ عصور لا يمكن حصرها.

★ ★ ★

الفصل الثانى عشر

الغيبوبة الأخلاقية

من البدهيات الأخلاقية التى لا تقبل الجدل أو النقاش هى أنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح، ونظرًا لأن هذا الصحيح فى المنطقة العربية يظهر عادة كالشهاب الذى يومض ثم يختفى ويبتلعه الظلام كأنه لم يكن، فإنه نادرًا ما تصح المعطيات أو التداعيات السائدة فى المنطقة الزاخرة بمظاهر الفساد والاعوجاج والانحراف من كل لون. ومن الواضح أن الغيبوبة الديمقراطية بصفتها السمة العامة والسائدة فى المنطقة العربية، كانت المصدر الأساسى للغيبوبة الأخلاقية التى تجلت فى صور النفاق والكذب والادعاء والانتهازية والتملق والتسلق والخداع والمراوغة والزئبقية والزيف وغيرها. ولا يعني هذا أن دول العالم الأخرى تخلو من هذه المظاهر والصور والسلوكيات غير الأخلاقية، لكن فى هذه الدول، خاصة المتقدمة منها، هناك رأى عام قوى يساند كل ما له علاقة بالمصلحة العامة، ويحرص على كشف الأخطاء والجرائم الاقتصادية والأخلاقية بصفة خاصة، وإظهارها على الملأ، والمحاسبة عليها. فليس هناك تستر على أية فضائح مالية وأخلاقية يتورط فيها السياسيون أو غيرهم من كبار القوم. واليابان أوضح مثال على الالتزام بالقواعد الأخلاقية والانتماء للوطن والحفاظ على المصلحة العامة، فهى تفعل هذا ليس لأنها دولة مثالية، فلا توجد دولة يمكن اعتبارها هكذا، وإنما تفعله لأنها دولة ديمقراطية متحضرة تدرك جيدًا أن القيم الأخلاقية ليست مجرد مثاليات ترفرف بأجنحتها البيضاء النقية فوق رءوس المواطنين، ولكنها ثروة اقتصادية بمعنى الكلمة لأنها توفر الطاقة والوقت والفكر والجهد للعمل الإيجابى المثمر والابتكارى، بدلاً

من إضاعة هذه الإمكـانات القومية فى المناورات والمعامـلات والحيل التى لا تملك سوى أسـاليب الانتـهازية والنفـاق والكذب والفهلوة والخـداع والزيف والفـساد. وتعتبر روح الانتماء والحمـاس والإقدام والابتكار والصدق والإخلاص التى يتمتع بها المواطن اليـابانى، وإصراره على مواجهـة التحديات من قـوى الدفع للانطلاقة الاقتصادية الهائلة والابتكـار المستمر في جميع مجالات الحيـاة فى اليابان، وتعتبر عـلاقات العـمل التى تربط الإدارة بالعمـل من أرقى وأفضل العـلاقات بالمقـارنة بالدول الأخرى إذ يرتبط العامل بعـلاقة حب ووفاء شديدين لمصنعه أو مـؤسسته. وهو لا يضع زيادة أجره هدفًا استراتيجيًـا نصب عينيه، مما ساعد على الابقاء على معدلات التضخم منخفضة، وذلك لإدراكه أن الدولة حريصة على المصلحة العامة للوطن، ومصلحته الخـاصة كمواطن هى جزء عضوى من هذه المصلحـة القومية. كـما تسـمح العـلاقـة الحضـارية الواعـية بين الإدارة والـعمـال بإدخـال جمـيع التكنولوجيـات الجديدة والمبتكرة، برغم أنهـا تؤدى إلى توفير بعض العمـال، فلا تعترض اتحـادات العمال على ذلك لأن الدولة لن تلقى بهؤلاء العمـال على قارعة الطريق كما تفـعل الرأسمالية المتوحـشة في دول الغرب، وفى مقدمـتها الولايات المتحدة، بل سـتبتكر الحكومة اليابانيـة مجالات إنتاجية وابـتكارية جديدة لتوظيف هذه الطاقات، وذلك على نحو ما حدث عند استخدام الإنسان الآلى (الروبوت). فهناك تعـاون وتناغم لمصلحة الدولة ولصـالح العمال بـين الشركات المنتـجة وبين الاتحادات، على أسـاس متين من الوفاء والحمـاس والولاء للوطن، ويختلف هذا النمط من العـمل وعلاقاته فى اليـابان اختلافًـا أساسيًـا فى منطلقه الفكرى عـما يحدث فى الغـرب. وهو النمط الذى انطلق باليـابان إلى الصفـوف الأولى للبلاد المتقدمـة، وجعلت دول الغرب تعمل لهـا ألف حساب لدرجة الخـوف من قدرتها التنافسية على أن تسبقها فى مضمار الحضارة المعاصرة.

ومن الحقائق التى لا يمكن تجاهلها أو التغاضى عنها أن اليابان بدأت نهضتها المبهرة منذ ما يقل عن قرنين من الزمان، وهى فتـرة قصيرة للغاية فى عمر الأمم، وهى الفترة نـفسها التى بدأت فيـها مصر نهـضتها الحـديثة فى عهد مـحمد على

الكبير. وبحكم أن مصر هى قلب المنطقة العربية وقائدتها فى مجالات شتى، فقد كان من الممكن أن تكون القاطرة التى تنطلق بالقطار العربى كله إلى آفاق المستقبل الذى تحياه الدول المتقدمة الآن، لكن يبدو أن التراكمات والسلبيات والأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والحضارية والإدارية والأمنية والعلمية والتعليمية والتربوية التى أصيبت بها مصر ومعها المنطقة العربية كلها تحت وطأة الإمبراطورية العثمانية التى جثمت على عقلها وبصيرتها حوالى أربعة قرون، وأفقدتها القدرة على الثقة بنفسها وعلى الأخذ بزمام المبادرة والانطلاق من هذه التبعية الذليلة، هذه الأمراض قضت على مشروع النهضة المصرية فى مهده، بالإضافة إلى التحالفات الغربية التى استشعرت الخوف من طموحات محمد على باشا الذى شرع فى تنفيذها بالفعل. وكانت النتيجة أن دخلت مصر ومعها المنطقة العربية فى متاهات جانبية ودوائر مفرغة وطرق مسدودة، فى حين انطلقت اليابان بلا معوقات وبإرادة حديدية جعلتها تتجاوز هزيمتها المأسوية فى الحرب العالمية الثانية، والتى بلغت قمتها بإلقاء أمريكا قنبلتين نوويتين على مدينتى هيروشيما وناجازاكى، فقد استوعبت الدرس القاسى وتخلت عن أوهام التفوق العسكرى إلى حقائق التفوق الإنتاجى المدنى تطبيقًا لشعارها الجديد «الإنتاج أو الموت».

وعندما قامت فى مصر ثورة يوليو ١٩٥٢، تجدد الأمل مرة أخرى فى نهضة معاصرة قادرة على شفاء مصر والمنطقة العربية من هذه الأمراض المتوطنة، خاصة بعد جلاء الإنجليز. لكن مر نصف قرن على الثورة ليثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها أمراض مزمنة تجلت فى النكسات والنكبات المتوالية، سواء أكانت مصرية أم عربية، فكلاهما وجهان لعملة واحدة. وصدرت الكتب والدراسات لتحليل الأسباب والتداعيات المتعددة والمتنوعة، لكن معظمها لم يركز على الجانب الأخلاقى الذى يكاد يكون السبب الأساسى فى إصابة العرب بالأمراض التى ألقت بهم فى قاع الغيبوبة الحضارية. فقد استشرى الفساد من القمة إلى القاعدة، ومن النخب إلى القطاعات الشعبية، ليسود الجانب الخفى المظلم على معظم التعاملات بدون وجود احتلال عثمانى أو بريطانى هذه المرة، بحيث لم تعد هناك أية حجة

يتذرع بها المسئولون الذين يتجاهلون فى معظمهم ذكر السلبيات الأخلاقية التى أدت إلى هذه الانهيارات والكوارث، لخوفهم من فتح ملفاتها التى يمكن أن تصيبهم بما لا يحمد عقباه. ومن هذا المنطلق كتب محمد السيد سعيد عموداً فى «الأهرام» بعنوان «النخبة» فى أول عام من القرن الحادى والعشرين (٢٩ ديسمبر ٢٠٠٠)، أوضح فيه أن أس الداء القومى يكمن فى الإفلاس الأخلاقى الذى أغرق طوفانه النخب التى يفترض فيها قدرتها على إنقاذ الشعوب من الموت غرقًا. يقول:

«كلما آن أوان تشكيل حكومة جديدة، ثارت من جديد مشكلة النخبة السياسية والإدارية التى يأتى منها الوزراء وغيرهم ممن يحتلون المناصب العليا فى الدولة. فعلى عكس ما يعتقد البعض، هناك فعلاً ندرة شديدة فى العناصر المؤهلة لتولى هذه المناصب. وأكثر العناصر الجديدة التى تتولاها لا تعرف ماذا تفعل بها، لفترة طويلة. ولهذا فهى تترك المؤسسات التى قادتها إما على ما استلمتها عليه وإما أسوأ بكثير أو قليل، والدليل على ذلك هو أن كفاءة الوزارات والهيئات العامة قد أخذت تنحدر مع الزمن.

«وقد لفت الأستاذ حسنين هيكل نظر الرأى العام إلى ظاهرة سماها «كشط النخبة» بتأثير عوامل شتى منها الصراعات السياسية المحتدمة والمتوالية والركود السياسى الطويل. وبوسعنا أن نربط هذه الظاهرة بما أسفرت عنه الدراسات الأكاديمية من ضعف دور النخبة وضيق قاعدتها وتدنى نصيب المدنيين فى شرائحها العليا. والواقع أن السر الأساسى وراء تآكل النخبة السياسية هو أن ثورة ١٩٥٢ قد أكلت نفسها واستنفدت قواها دون أن تسمح لا بتجاوزها ولا بالعودة إلى الأحوال الطبيعية لمجتمع مدنى قادر على تجديد نفسه بنفسه».

ولذلك لا يعتقد محمد السيد سعيد أن التركيز على النخبة هو المدخل السليم لاستئناف مشروع النهضة. فالتحول إلى مجتمع المشاركة الجماهيرية هو مدخل أفضل وأكثر إيجابية وفعالية لأنه يضمن التجديد والإحياء السياسى والثقافى للمجتمع، ويتيح تكون نخب لا تتعالى عليه فى نفس الوقت،ويجب أن تكون مختلفة نوعيًا عن النخب التى حكمت البلد طوال القرنين الماضيين وفشلت

بالمقارنة ببلاد حققت النهضة برغم أنها بدأت بعدنا بكثير، فلم تتوافر للمنطقة العربية نخب عالية المستوى: مما جعل نظم الحكم العربية فى أزمات مزمنة تمس مصداقيتها فى الصميم، وسواء استمرت وتواصلت أو انقلبت وتغيرت، فقد كانت تسير من سيئ إلى أسوأ. وتكمن الأزمة فى أن ضعف النخب المصرية انعكس بدوره على مستوى النخب العربية بحكم الدور القيادى المصرى الذى كان بمثابة تكليف لا تشريف. ولذلك يعتقد محمد السيد سعيد أن حل إشكالية النخبة يعد من أهم مشروعات المستقبل. يقول:

«فبالمقارنة مع النصف الأول من القرن العشرين تعتبر النخب الحالية أقل فعالية بالعالم من حولنا. ولكن الصدمة الأسوأ هى أنها أقل بكثير من حيث مستواها المهنى وقدرتها على مسح المدارس المتنافسة فى مختلف الحقول المعرفية والمهنية التى تعمل بها وترشح لقيادتها عبر الوظائف التنفيذية والرقابية والأكاديمية والتشريعية. أما السمة السلبية المشتركة للنخب المصرية طوال أكثر من قرنين فهى الضعف الأخلاقى الظاهر بوضوح، خاصة فيما يتعلق بالعطش الذى لا يرتوى أبدًا للسلطة والثروة. وبصراحة كاملة قد نتمكن من تحسين المستوى المهنى والثقافى، ولكن المرء يقف حائرًا أمام سؤال كيفية حل المشكل الأخلاقى».

أى أن مربط الفرس أو أس الفساد كان المشكل الأخلاقى الذى يتجلى بصفة مادية ملموسة فى القنوات المظلمة والمعاملات المريبة والصفقات المشبوهة التى ترتع فى أجواء الغيبوبة الاقتصادية، والتى أصبحت تقدر بمليارات الدولارات أو الجنيهات أو الدنانير أو الريالات أو الدراهم، أيا كانت عملة الدولة العربية التى جرفها تيار الفساد الاقتصادى والمالى، بعد أن عفا الزمن عن المكاسب والعمولات التى تقدر بالملايين التى لم تعد تشبع التماسيح والديناصورات التى تفرض سطوتها على أسواق الأوراق المالية والصادرات والواردات ومداخل الجمارك ومخارجها، وهيئات الضرائب والزكاة وغيرها. وهناك بعض الدول العربية التى تسمح بقدر من الشفافية التى تكشف هذه الجرائم الاقتصادية وتعريها على صفحات الصحف وموجات الأثير، وتنشر المحاكمات، وتصدر الأحكام الرادعة لإثبات طهارة اليد

ونقاء الحكم، لكن يظل ما خفى كان أعظم، وخاصة أن عددًا لا يستهان به من المتهمين يحاكم غيابيًا بعد أن يكونوا قد هربوا إلى الخارج بغنائمهم الأسطورية. وكلمة «الهروب» متداولة على ألسنة الناس وأحيانًا فى أجهزة الإعلام، لكنها كلمة غير دقيقة لأنهم لم يهربوا وإنما حصلوا على إذن رسمى معتمد للسفر إلى الخارج لتلقى العلاج. والعجيب أن أمراض معظمهم لا يمكن علاجها إلا فى الخارج وكأن البلاد العربية خلت من الأطباء والمستشفيات ومراكز العلاج التخصصى. لكن هذا العجب سرعان ما يزول عندما يدرك المواطن العادى أن لص المليارات لا يسرق أو ينهب لحسابه الشخصى فحسب، بل تقف وراءه كتيبة من المسئولين عن المواقع والمناصب المؤثرة الفعالة فى كل خطوة من الخطوات التى تؤدى به إلى خارج البلاد حيث حياة ألف ليلة وليلة فى انتظاره. وإذا كان يدفع فى كل خطوة عمولات أو رشاوى أو إكراميات، فإنها مهما كانت ضخمة ومغرية، فإن الغنيمة الضخمة التى نهبها لا تتأثر كثيرًا بهذه المصاريف التى يعتبرها نثرية مهما كان حجمها. وهذه أمور شائعة فى بعض الدول العربية سواء أكانت جمهوريات أم ممالك، ومع ذلك فهى أرحم من دول عربية شمولية بمعنى الكلمة، تجرى فيها الأموال والثروات فى قنوات معتمة من المنبع إلى المصب، لا يعلم أحد عنها شيئًا إلا فى مظاهرها التى تتجلى بشكل مستفز فى التناقض الاقتصادى والمعيشى الصارخ بين المتربعين على القمة الغارقة بين أمواج البذخ والرفاهية والإسراف بلا حدود، سواء أكانوا ينتمون إلى حزب أوحد أو إلى أسرة حاكمة، وبين القابعين عند القاعدة أو القاع، الذين يعيشون تحت خط الفقر فى أكواخ البوص أو بيوت الطين والصفيح، ويحصلون على الفتات بالكاد. تتساوى فى ذلك الجمهوريات أو الممالك أو أى نظام حكم آخر، فهذه فى المنطقة العربية هى مجرد مسميات مختلفة لأنظمة حكم متشابهة فى توسيع وتعميق الهوة بين الأغنياء الذين يزدادون غنى لدرجة السفه، والفقراء الذين يزدادون فقرًا لدرجة العدم. هذا برغم كل الثروات الطبيعية والمادية المتدفقة من باطن الأرض، خاصة النفطية والمعدنية منها، والتى كان من الممكن أن تجعل شعوبها من أرقى مستويات المعيشة فى العالم.

ولا أحد يلتفت كثيراً إلى الأثر العميق والخطير الذى تمارسه القيم الأخلاقية على الحياة الاقتصادية التى يمكن أن تحقق إنجازات مبهرة برسوخ هذه القيم وتجذرها فيهـا، أو تنهار وتتداعى إذا اندثرت تحت أقـدام التماسيح والديناصـورات. والثقة كقيمـة أخلاقية، سواء أكانت بين الحكام والمحكومين أو بين المتـعاملين فى أسواق المال والاستثمار والتجارة، ليست مجرد قيمـة مثالية أو أدبية، بل هى قيمة سياسية واقتصادية واجتمـاعية وإعلامية وأمنية وإدارية بل ومستـقبلية، وبدونها ينهار البناء القومى تحت ضـربات ومعاول الشك والتـوجس والريبة بل والتـآمر بين الأطراف المعنية التى تجد نفسها مجبرة على التعـامل مع بعضها بعضًا، فتكون النتيجة أن يمد كل طرف يده إلى الآخـر فى حين يخفى بيـده الأخرى خنجـراً مسـمومًـا جاهزاً للطعن فى الخلف عند أول بادرة لسـوء الظن الكامن فى أعمـاق النفوس، وبذلك تحل الخيـانة أو التخـوين محل الثـقة والطمـأنينة، ويتحـول الوطن إلى قـبائل أو جماعـات متناحرة سواء بطريقـة واضحة مبـاشرة أو بطريقة خفـية غير مـباشرة، والنتيجة انهيار وخراب على كل الأصعدة.

ونظراً لخطورة الثقة كقيمة أخلاقية أساسية فى بناء الأمم، فقد أفرد لها حازم الببلاوى مقالتين مـتتابعتين فى جريدة «الأهرام» بعنوان «الثقة» فى ٩ و١٦ سـبتمبر ١٩٩٦، بمناسبة صـدور كتابين أحدهما لمؤلف أمـريكى، والآخر لمفكر فرنسى عن قضية الـثقة باعتبارها أسـاس تقدم الأمم. فالكاتب الأمريكى فرانسيس فـوكوياما الذى أثار زوبعة فكرية فى بداية التـسعينيات من القرن الماضى عندما أصـدر كتابه «نهاية التاريخ وخاتم البشر»، أصدر كتابًا آخـر بعنوان «الثقة» ليثير ضجة جديدة، وفى الوقت نفسه تقريبًا نجد المفكر والسيـاسى الفرنسى آلان بيرفت عضو الأكاديمية الفرنسيـة والوزير السابق فى حكومة ديجول، يناقش رسـالة فى السربون بعد ٤٧ عامًـا من تسجيلهـا بعنوان «مجتـمع الثقة»، وكـان قد ألقى قبلهـا بعام (١٩٩٤) محاضرات فى الكوليج دى فرانس بعنوان «المعـجزة فى الاقتصاد». وتدور الفكرة المحورية للكاتبين الأمريكى والفرنسى حـول تصور بسيط فى جوهره، ولكن يمكن أن يكون بالغ الخطورة فى نـتائجـه وآثاره. والحـداثة الكامنة فى هذه الفكرة أنهـا

تؤكد على ضرورة البحث فى تقدم الأمم فى مجالات أخرى غير ما استقر عليه الاتجاه العام، ذلك أن تقدم الأمم لا يرجع فقط إلى اعتبارات اقتصادية من تراكم رؤوس الأموال، أو توافر الموارد الطبيعية، أو تحقق الثورة العلمية والتكنولوجية، أو اختيار النظم والسياسات الاقتصادية المناسبة، وإنما يرجع أساسًا إلى توافر أو عدم توافر مقومات ثقافية وسلوكية وأخلاقية فى العلاقات السائدة فى المجتمع، وهى مقومات الثقة والاطمئنان. وبذلك تصبح ثقافة الثقة - فى مواجهة ثقافة الريبة والتربص - هى الأساس الوطيد لتقدم الأمم.

ويستشهد حازم الببلاوى برأى فوكوما يا فى أن توافر مقومات عنصر الثقة هو ما يمثل ما يسميه «رأس المال الاجتماعى» الذى يمكن المجتمعات من الخروج من مستنقع الركود والرتابة إلى حياة الحركة والتقدم. وذلك مثلما يفسر بيرفت التفاوت فى حظ المجتمعات من التقدم بما توافر لها من مقومات مجتمع الثقة. ويرى الببلاوى أن هذه القضية ليست مجرد ترف فكرى مثالى، بل تكمن فى صميم التحولات الاقتصادية المعاصرة إلى اقتصاد السوق، والتى ليست مجرد دعوة إلى تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولا هى مجرد إنشاء سوق لرأس المال، أو تطوير الأدوات المالية وغير ذلك من المؤسسات الاقتصادية، بل إن وراءها دوافع أخلاقية وسلوكية وثقافية واجتماعية قائمة على المبادرة الفردية ومواجهة المخاطر، وتوافر الائتمان وعقود الثقة، والاستناد إلى قانون العقد وسلطان الإرادة، واحترام الحقوق والتعهدات، وتوافر المعلومات ومصداقيتها، وازدياد دور وفاعلية المجتمع المدنى والعمل التطوعى وغير ذلك من مقومات مجتمعات الثقة التى تحترم حرية الأفراد وما يقابلها من قيم المسئولية والتسامح، وقبول الجديد وعدم التهيب من المجهول. وبذلك ينتهى فوكوياما وبيرفت إلى أن أخلاقيات وسلوكيات الثقة بالنفس، والثقة بالآخرين، والثقة فى المستقبل، هى عناصر التقدم الحضارى التى تبث التفاؤل والأمل فى النفوس، والحماس للعمل والانتاج، وذلك على النقيض من الشك والريبة اللذين يولدان التشاؤم واليأس والإحباط.

ولعل الإضافة القيمة التى يكمل بها حازم الببلاوى المنظومة الأخلاقية التى بلورها كل من فوكوياما وبيرفت من خلال عناصر الثقة البناءة والإيجابية والمثمرة، هى الإضافة التى تتمثل فى :

«أن الحديث عن الثقة هو حديث عن أحد وجهى العملة، أما الوجه المقابل فهو المسئولية. فلا يمكن أن تقوم الثقة إذا لم يصاحبها فى الطرف الآخر الإحساس بالمسئولية والقدرة على الوفاء، فلا مجال للثقة فى الآخرين إذا كان المقابل دائمًا هو خيانة الأمانة أو الاستغلال، فالثقة علاقة تبادلية تتطلب تحمل الواجب وأداء المسئولية، فالحديث عن مجتمع الثقة هو حديث عن مجتمع المسئولية : مسئولية الفرد تجاه نفسه وتجاه الآخرين،وبدون هذه المسئولية تصبح الثقة ضربًا من الغفلة أو إفراطًا فى السذاجة. كذلك فإن الحديث عن الثقة ليست استبعادًا للمنافسة أو الطموح، ولكنها المنافسة الشريفة القائمة على الثقة فى احترام الجميع لقواعد اللعبة وليس الكسب عن طريق الغش والخداع والمحسوبية.

«الحديث عن النشاط الاقتصادى هو بالدرجة الأولى عن التبادل والعقود، وهو حديث عن نشاط ممتد من الزمن، وبطبيعة الأحوال فإنه لا يتصور أن يقوم تبادل ما لم يتوافر لدى المتعاملين قدر من الثقة والاطمئنان بينهم. ولنا أن نتصور ماذا يكون عليه الحال إذا تشكك كل مشتر فى البضاعة التى يعرضها البائع وما إذا تشكك المريض فى سلامة الدواء الذى يشتريه من الصيدلى، أو فى نوع اللحم الذى يشتريه من الجزار، أو من مواصفات الأجهزة والآلات؟! بل من يضمن للبائع على الجانب الآخر إذا قلب المشترى السلعة بين يديه بأنه لن يفر بها جاريًا دون دفع الثمن ؟ وإذا دخل الزبون مطعمًا وتناول غذاءه فمن الطبيعى أنه سوف يدفع الثمن فى نهاية الوجبة. لنا أن نتصور ماذا ستكون عليه الحال لو ساد الشك والريبة وعدم الاطمئنان فى معاملات الأفراد بعضهم ببعض، ثم أنظر إلى التعامل مع المهن الحرة كيف تترك ابنتك أو زوجتك للكشف عليهما من الطبيب ما لم تثق فى معرفته الفنية والأخلاقية وقل مثل ذلك بالنسبة إلى المحامى عندما تترك له مستندات حقوقك وأملاكك. وهكذا فأخلاق المهنة قائمة على الثقة والمسئولية».

لكن هناك حقيقة بشعة سائدة فى معظم أرجاء المنطقة العربية، وهى أن العرب يتعاملون مع بعضهم البعض ليس من منطلق الثقة وإنما بناء على مبدأ «مكره أخاك لا بطل». فهى علاقات مليئة بالشك والريبة والتوجس وسوء الظن والخداع والكذب والنفاق والمراوغة، ومتشعبة ومنتشرة على كل المستويات ابتداء من العلاقة بين الحكام والمحكومين، ومروراً بكل أنواع المعاملات اليومية، وانتهاء بالعلاقات الحميمة الأسرية بل والعاطفية. ولا شك أن هذه الأخلاقيات الملتوية والمعوجة بل والفاسدة، كانت نتيجة لقرون القهر والبطش والخوف والإرهاب التى عاشتها المنطقة العربية التى لم تسلم فى معظم فترات تاريخها من عمليات الغزو والاحتلال والاستعمار نتيجة لموقعها الجغرافى والاستراتيجى الذى جعلها فى مهب العواصف الإمبريالية سواء من الشرق أو الغرب، وكانت شعوب المنطقة تحت رحمة هذه القوى الخارجية التى أذلتها وداست على كرامتها، وقضت على قيم الشرف والكبرياء والبطولة والفتوة والشجاعة والتضحية والشهامة وغيرها من القيم الأخلاقية التى خلدها الشعراء العرب فى عصور ما قبل الإمبريالية التى كانت بالمرصاد لأى زعيم عربى يخرج من بين صفوف الشعب ويسعى إلى إثارة النخوة القديمة التى يمكن أن تتحول إلى طاقة جارفة تمكنها من الحصول على استقلالها وحريتها.

ومع حصول الدول العربية على استقلالها منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، جلس على مقاعد الحكم نفر من أبنائها سواء بالتوريث فى إطار الأسر الحاكمة فى الممالك والسلطنات، أو بالانقلابات العسكرية التى جعلت العسكريين بمثابة الأسر الحاكمة فى الجمهوريات والتى كان بعضها ممالك مثل مصر والعراق وليبيا. وكان الأمل القومى معقوداً على الحكام الوطنيين من أبناء الشعوب العربية لكى يصلحوا ما أفسده الحكام الأجانب الذين جثموا على أنفاس المنطقة العربية عصوراً عديدة متتابعة، لكن يبدو أن إصلاح ما أفسده الدهر فى نفوس البشر ليس بالسهولة التى قد يتصورها البعض، لأن القيم الأخلاقية الفاسدة التى ترسخت فى التربة العربية فى عصور الغزو والاحتلال، قد عمت الجميع، حكامًا ومحكومين، فى عصر الاستقلال. فسادت قيم النفاق والكذب والفهلوة والخداع

والتملق والتسلق والانتهازية بين المحكومين الذين لم يجدوا أساليب غيرها يتعاملون بها مع حكامهم الذين لم يجدوا بدورهم أساليب يتعاملون بها مع مواطنيهم الذين كانوا فى نظرهم مجرد رعايا، سوى الأساليب الديكتاتورية والفاشية والشمولية التى اعتبروها أسرع وأقصر الطرق لفرض الانضباط والسطوة والقهر بل والبطش لكل من تسول له نفسه الاعتراض أو السعى لتغيير الأمر الواقع. وبلغت الأمور درجة أسوأ مما كانت عليه أيام الحكم الأجنبى الاستعمارى لأن الشعوب العربية كان تأمل وتعمل من أجل اليوم الذى يجلو فيه المستعمر أو المحتل عن أرض الوطن، فهو يوم مهما طال لابد أن يأتى. لكن حتى هذا الأمل انطفأ فى عصر الاستقلال لأن الحاكم من أبناء الوطن ليس له وطن آخر يمكن أن يجلو أو يرحل إليه.

وكانت الديكتاتورية هى السمة السائدة والمميزة لهؤلاء الحكام الوطنيين الذين تعلموا أساليب الحكم من التقاليد والمناهج التى مارستها سلطات الغزو والاحتلال قبل أن ترحل، ووجدوا أنها فعالة وحاسمة بدليل رضوخ الشعوب العربية لها فترات طويلة متتابعة، وتجاهلوا فى الوقت نفسه أن هذه السلطات الاستعمارية الديكتاتورية تؤمن بأن الشعوب العربية المتخلفة غير جديرة بالمعاملة الديمقراطية الحضارية التى لم تخبرها طوال قرون الحكم المملوكى والعثمانى، فى حين أن هذه القوى الاستعمارية جاءت من بلاد تقدس الديمقراطية ولا تحيد عنها مثل بريطانيا التى دخلت التاريخ بصفتها أم الديمقراطية برغم سمعتها الاستعمارية والإمبريالية التى اشتهرت بها.

فى هذه الغيبوبة الأخلاقية التى لفظت الديمقراطية التى تحفز الناس على اليقظة والوعى بكل ما يمس كيانهم ومستقبلهم، وجد الديكتاتوريون العرب مجالاً رحبًا وواسعًا لكى يصولوا ويجولوا دون أن يجرؤ أحد على محاسبتهم أو مجرد الاستفسار منهم، فإذا كان الديكتاتور يعتمد فى حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال والخوف، فإن المجتمع تحت وطأته يتحول إلى تربة خصبة ومرتع لكل القيم الأخلاقية الفاسدة مثل النفاق والكذب والخداع والزيف والانتهازية «ومسح الجوخ». ففى ظل الديكتاتور يتخذ معظم المواطنين مواقف سياسية أو توجهات فكرية لا يؤمنون بها، فى سبيل تحقيق أو حماية مصالح

شخصية وعابرة. ذلك أن الديكتاتورية تجبر المواطن على تغيير آرائه ومواقفه وتوجهاته طبقًا لتغيير مصالحه وظروفه، فليس له موقف صريح أو واضح أو محدد، ولا يهمه أن يكون له، إذ يتركز كل همه على ركوب الموجة المواتية.

وللمواطن العادى العذر فى هذا السلوك السلبى، فليس له حول ولا قوة لأن الديكتاتور نفسه يقول اليوم ما ينقضه غدًا، ويقول غدًا ما يتخلى عنه بعد غد، والجميع موافقون، على الأقل ظاهريًا، إذ لا يجرؤ أحد على أن يعترض إيثارًا للسلامة التى يضعها المواطن نصب عينيه فى كلماته وحركاته وحتى سكناته. فقد علمته الأيام أن الحاكم يعرب عن آرائه من خلال مواقف سياسية عابرة تبعًا لرغباته وأهوائه وشطحاته بل ونزواته المتقلبة، أو ربما تحت ضغط من ظروف دولية ضاغطة لا قبل له بها ومن الحكمة أن يرضخ لها حتى لا يلقى مصير الطغاة الذين تصدوا لها وتحدوها، فكانت النتيجة أنها ألقت بهم فى هاوية لا قرار لها. ومن الصعب القول بأن للديكتاتور العربى عقيدة سياسية متكاملة وناضجة، بل هى شعارات هوجاء وصاخبة متجسدة فى شخصه الذى هو فى حد ذاته العقيدة والمبدأ والصنم، وليس أمام الجماهير سوى أن يعتنقوا هذه الشعارات ويرددوها فى غيبوبتهم السلوكية أو فى تظاهرهم أو ادعائهم بإيمانهم بها. فالمسألة كلها نفاق وكذب وادعاء وتظاهر وخداع، فالشعوب مهما بدت ضعيفة ومستكينة وخائفة، تملك من أساليب الدهاء والخبث والمراوغة ما يمكنها من الاستهانة بذكاء حكامها. وقد يكون عقلها الباطن الجماعى هو الذى يدفعها لتمجيدهم حتى تضرب عصفورين بحجر واحد: أن تحمى نفسها من بطشهم عندما يشعرون أنها أصبحت كالخاتم فى أصبعهم، وأن تتطرف فى تمجيدهم حتى يصابوا فى النهاية بجنون العظمة الذى يطيش بصوابهم ويقضى عليهم.

والديكتاتور هو محور التفكير والسلوك الذى يدور حوله كل الانتهازيين والمنافقين والمتسلقين، فكل منهم يتفنن فى تسخير قدراته وطاقاته فى سبيل تغذية كل منابع جنون العظمة داخله. فرجل الأعمال الكبير صاحب الشركات والمؤسسات العملاقة يتقرب منه طلبًا لسلطة تدعم مشروعاته بالقوانين التى

يصدرها البرلمان، وفى الوقت نفســه لابد أن يرحب به الديكتاتور الذى يسعد ببناء الجســور المتينة مع أصحــاب الثروات من كل نوع. وفى التاريخ أحـداث ومواقف وقصص كثيرة تحكى عن تحالفات لا حصر لها بين الثروة والسلطة، خاصة فى ظل النظم الشمولية والفاشية والديكتاتورية.

وما ينطبق على رجل الأعمال ينطبق على رجل الإعلام أو الكاتب الصحفى الذى يتفنن فى تســخير قلمــه أو حديثه فى الغــزل المكشوف أو غيــر المكشوف فى عبقرية الزعيم وتـفرده وإعجازه وإلهامه، ويفتعل كل يوم بريقًــا جديدًا يضيفه إلى صورته، ليس إيمانًا وإعــجابًا به بقدر ما هو حــرص على مواصلة تحقيق مـصالحه الشخصية وتدعــيمها وتصعيدها لعله يصبح نجم الصــحافة الأوحد أو رائد الإعلام المتفرد. وحتى واضع الــبرامج التعليمية للمدارس والمعــاهد لا يتورع أن يقحم آراء الزعيم وفلسفــاته بقدر الإمكان فى المواد والمناهج الدراسية المخـتلفة. بل هناك من يقومون بتأليف كتب للزعيم ويضعون اسمه عليها، ولذلك هناك نسبة ملحوظة من الزعماء العرب مؤلفون وكتاب ومفكرون!!

كل هؤلاء وغيرهم على أتم استعداد لتغيــير اتجاهاتهم ومواقفهم من النقيض إلى النقيض الآخر لو اســتطاع ديكتاتور آخر أن يستــولى على الحكم بانقلاب على سلفه. وكما أن مواقف الانتهازى والمنافق من الأوضاع السياسية والتيارات الفكرية شىء مؤقت قابل للتغيير، كذلك تجـمع الانتهازيين والمنافقين فى هيئة أو حزب أو تكتل شىء مـؤقت يزول بزوال الظروف التى اقتـضته، ثم يعـود بنفس الشكل أو بشكل آخر إذا ما استجدت ظروف أخرى وهكذا. والمصلحة الشخصية العاجلة أو الآجلة هى المحور أو الهدف الاســتراتيجى الذى يضعه الانــتهازى أو المنافق نصب عينيه، ولذلك فــهو يغير موقفــه من الأوضاع السياسية والتــيارات الفكرية حسب تغير هذه المصلحة، وكذلك موقفــه من الآخرين، فهو لا يرى سواها. إنه القانون الذى يحكم علاقات الانتهازيين والمنافقــين والمتسلقين وهم يحومون كالذباب حول قطرات الشهد المتساقطة من مائدة الزعيم.

والديكتاتور بحكم جنون العظمــة الذى يعميه عن رؤية الحـقائق على أرض الواقع، يحب كل الانتهازيين والمنافقين والمتسلقين والمتلونين لأنهم فى نظره الأتباع

المخلصون الأوفياء المدعمون لنظامه، وخاصة أن الانتهازية تطورت ولم تعد محدودة مباشرة، بل أصبحت تستخدم الأساليب الحديثة فى التنظيم والتخطيط والدعاية وتمهيد السبيل لفرص مواتية للقنص، ولها مطامح سياسية واقتصادية بعيدة المدى، تصل إلى حد السيطرة على الحكم فى حين يظن الديكتاتور أنه المسيطر الأوحد، ولذلك شاع فى المنطقة العربية ما عرف بمصطلح «مراكز القوى» المحيطة بالزعيم والتى تزيد طموحاتها عن كونها مجرد بطانة له.

وتزخر المنطقة العربية بأنواع عديدة من الانتهازية التى تنتشر فى معظم دولها ومجتمعاتها انتشارًا جعل منها ظاهرة عادية بل وطبيعية فى نظر الكثيرين من العرب. لكن هناك نوعين رئيسيين من الانتهازيين تتفرع منهما معظم أنواعها، وهما الانتهازية المباشرة قصيرة النظر، والانتهازية غير المباشرة وبعيدة النظر. الأولى تسعى لتحقيق غاياتها من أى طريق قصير مهما كان نوعه، ويصدر عنها أى نوع من العمل أو السلوك مهما كان، طالما أنه يساعدها على تحقيق أهدافها. وهى شائعة فى الحياة اليومية العادية على مستويات عديدة، لكنها لا تصل إلى مستوى الديكتاتور الذى غالبًا ما يسعد بها لأنها تدفع الناس إلى أن ينشغلوا ببعضهم بعضًا بدلاً من أن ينشغلوا به. لكنه يهتم بالانتهازية غير المباشرة وبعيدة النظر لأن الانتهازيين من هذا النوع يمكن أن يكونوا أدوات مرنة وفعالة فى يده لتنفيذ أوامره التى قد يستنكرها الرأى العام، بأسلوب خبيث وخفى. فهم يحرصون على أن يكون أسلوبهم مبطنًا ومعمى وملتويًا خلف أقنعة السمعة الوطنية والصبغة القومية.

وتحت وطأة الديكتاتورية يكثر عدد البشر الذين يعيشون بوسائل غير مشروعة، تقوم على الاحتيال، واقتناص الفرص بكل أنواعها، والاحتكار والصفقات المشبوهة والسمسرة والوساطات والعمولات والعلاقات المريبة بالشركات الأجنبية. . . إلخ. وغالبًا ما يعمل أقارب الديكتاتور وأصدقاؤه المقربون فى التجارة والمقاولات والتهريب، والمضاربة فى الأراضى وأسواق الأوراق المالية، وتوكيلات الشركات الأجنبية والعمولات المرتبطة بها. ويهمهم أن يتسع نطاق

نشاطهم ويحتوى على أكبر عدد من العملاء والأتباع والمستفيدين حتى يصبحوا كتلة مؤثرة فى مجريات الأمور، وبذلك تنفتح أبواب السلطة فى وجه المحتالين والأفاكين والمدعين وغيرهم من الذين يتخفون تحت أقنعة رجال الأعمال والمقاولين الذين تغص بهم المنطقة العربية، وهم فى الواقع رؤساء عصابات وتجار مخدرات وأسلحة وكل الممنوعات الممكنة التى لا يعاقبون عليها لأنهم فوق القانون.

هذا على المستوى الاقتصادى، أما على المستوى الثقافى فنجد أن الديكتاتورية أرض خصبة لظهور المثقف المنافق الانتهازى الذى لا يرى فى ثقافته أو بمعنى أدق مخزونه المعرفى سوى سلاح لتحقيق مصالحه الشخصية، وخاصة أن المعلوماتية الواسعة، فى مجتمع يغلب عليه الجهل والأمية، وتقل فيه الخبرات العميقة والرفيعة، تساعد مثل هذا المثقف على استغلال مخزونه المعلوماتى، وخاصة أن الديكتاتور لا يسعده شىء مثل دوران مثل هذه الفئة الانتهازية من المثقفين فى فلكه. وهى فئة مؤهلة بحكم ثقافتها لأن تنشط فى مجال السياسة، خاصة أنها تستطيع أن تضع أيديها على مفاتيح شخصية الديكتاتور نظرًا لرؤيتها الثاقبة للاتجاهات والرغبات والتيارات التى يفضلها ودخائل البطانة المحيطة به. لذلك فهى تحول وعيها المعلوماتى إلى قوة اقتصادية من خلال انغماسها فى النشاط السياسى، فتؤيد هذا الاتجاه، وتتخلى عنه غدًا، وتتبنى هذا المذهب وتتجاهله غدًا، لتتبنى مذهبًا آخر حسب مقتضيات المصلحة الخاصة. ولذلك من الصعب العثور على مذهب أو حتى اتجاه فكرى أو أيديولوجى متميز فى المنطقة العربية بأسرها، فكلها اجتهادات أو محاولات عابرة تظهر ثم تندثر بنفس السرعة التى ظهرت بها، لتبقى المصلحة الشخصية بكل أنواعها هى الأيديولوجيا التى لا تندثر أبدًا.

والانتهازية عند المثقفين أو المتعلمين بمعنى أدق، لا تقتصر على فئة أو مهنة معينة، بل تشمل فئات الموظفين والمهنيين والعمال والمحامين والصحفيين والكتاب والشعراء والمفكرين وأساتذة الجامعة ورجال الأحزاب، فالمثقفون لا يشكلون طبقة أو فئة بعينها. فالموظفون البيروقراطيون مثلاً يلتفون حول كل حكومة يشكلها الديكتاتور، ويؤيدون كل وزير أو مسئول، لأن الديكتاتورية السائدة تحول كل

مسئول إلى ديكتاتور صغير فى موقعه، أى أنها سلسلة متواصلة من الطغاة والعبيد، طغاة على من هم أدنى وأضعف منهم، وعبيد لمن هم أعلى وأقوى منهم. إنها حلقة من القهر والجبروت تليها حلقة من الخنوع والتملق وهكذا بطول السلسلة. وفى مناخ مريض وفاسد بهذا الشكل لا يمكن أن تسود سوى القيم الأخلاقية الفاسدة، فالمناخ لابد أن ينتج بشراً من نوعه.

وفى المنطقة العربية يبدو الصحفيون والمحامون وأساتذة الجامعات أكثر الفئات عرضة لاستخدام أسلحة الانتهازية السياسية والنفاق الاجتماعى طمعًا فى مجد سياسى أو مكانة اجتماعية من نيابة أو وزارة. ومنهم يبرز السياسيون المحترفون، ومحترفو الفكر والشعر والأدب والكتابة بأنواعها، الذين يتفننون فى ركوب أمواج السياسة، مسلحين فى ذلك بمعلوماتهم وأقلامهم لبلورة العبقرية الفكرية والحضارية للديكتاتور، وشجب أية آراء مختلفة معه سواء أكانت سائدة فى الداخل أم واردة من الخارج. والمصالح الشخصية التى تهدف هذه الفئات إلى تحقيقها، ليست اقتصادية بالضرورة بل قد تكون معنوية أيضًا كالنفوذ والشهرة. وكثيراً ما يتحول الديكتاتور إلى مثل أعلى لكل الانتهازيين لدرجة أن بعضهم يحاكيه فى مشيه أو زيه أو أسلوبه فى الحديث أو أية عادات مميزة لشخصيته. وهذا النوع من الانتهازية متطور، وأساليبه حديثة ولبقة ومنعشة للديكتاتور، وليست فجة بدائية مثل انتهازية الأميين أو الغوغاء أو أنصاف المتعلمين. وهى انتهازية تسعد الديكتاتور لأنها تشعره بأن عقل الأمة كلها أصبح بين يديه وتحت رحمته.

ومما يساعد عوامل الانتهازية والنفاق والخداع والكذب على السريان فى أركان المجتمع كالنار فى الهشيم، أن الديكتاتورية تنتج حالة عصبية تلازم المجتمع، فتغلب العاطفة والانفعال الأهوج على المنطق العقلانى الموضوعى، مما يجعل هذا المجتمع فى حالة من التوتر والهياج والاضطراب والخوف وعدم الاستقرار، وبالتالى يصعب عليه تمييز الخطأ من الصواب، والفاسد من الصحيح، ويتعذر عليه تحكيم العقل فى المحاسبة والتقويم وإصدار الأحكام، وغير ذلك من الأوضاع والظروف التى تشكل تربة خصبة للانتهازية والنفاق والتملق، وتضعف

رقابة المجتمع ومقدرته على التدقيق فى الأمور، بل والتفرقة بين الحق والباطل، خاصة عندما تتلون القيم الأخلاقية بكل ألوان الطيف، ويختلط الحابل بالنابل، ويستفحل خطر القيم الفاسدة بين أفراد البطانة المحيطة بالديكتاتور، لدرجة تهديده هو نفسه وطرح نفسها كبديل له، مستغلة فى ذلك الأخطاء التى يرتكبها الديكتاتور تباعًا، والثغرات التى يفتحها بطيشه وشطحاته ونزواته. لكن إذا كان الديكتاتور يقظًا دائمًا، فإنه يلجأ عادة إلى تصفية أعوانه ومساعديه من حين لآخر، سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات.

والديكتاتورية والانتهازية وجهان لعملة واحدة. فالديكتاتور يعلن عن خططه وبرامجه وأهدافه بطريقة طنانة رنانة قد تصم الآذان، فيها كل شىء وتعد بكل شىء: الممكن وغير الممكن، السهل والصعب، وحتى المستحيل ليجذب السذج والأميين وأنصاف المتعلمين، وليستخدم ذلك مادة متجددة للدعاية. والوضع نفسه ينطبق على الانتهازية المواكبة للديكتاتورية، فهى لا يهمها أن تكيل الوعود سواء للديكتاتور أو للشعب، كما لا يهمها أن تكذب على الديكتاتور أو الشعب لأنها تهدف أساسًا للكسب السياسى المؤقت، وليس لتحقيق تلك الوعود. ومع ذلك لا تعنى هذه الغيبوبة الأخلاقية أن الصحيح لا يصح فى النهاية، فمهما تتابعت مواكب الانتهازية والنفاق والتسلق والخداع والزيف والكذب والفهلوة، فإن دوام الحال من المحال، ولابد أن يأتى اليوم الذى تتعرى فيه الحقائق من كل أغطية الزيف وأقنعة الانتهازية، عندئذ تنقشع سحب الغيبوبة الأخلاقية ولكن بعد فوات الأوان، ويكون السقوط العظيم للطاغية ولكن بعد أن يكون قد أثخن جسم المجتمع والأمة بأبشع أنواع الجروح والقروح لأنه فى النهاية يتحتم على الشعوب أن تدفع فاتورة الديكتاتورية كاملة، من ثروتها وجهدها ومستقبلها وزهرة شبابها.

ولا جدال فى أنه يفترض فى الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والحضارى والإدارى أن يكون حربًا شعواء على الغيبوبة الأخلاقية المنتشرة فى كل أرجاء المنطقة العربية، لكن ليس كل ما يتمناه العربى المخلص يدركه. ذلك أن من أخطر سيئات الغيبوبة الأخلاقية هو الانفصال بين الأقوال والأعمال،

وبالتالى فإن الضجة المثارة حول قضية الإصلاح أو غيرها من القضايا الملحة لعلاج المنطقة العربية من أمراضها المستعصية، هى جعجعة بلا طحن، أو مجرد إثبات الوجود بالشعارات والكلمات المنمقة، فليس هناك أسهل وألذ من ذلك، أما الأعمال والمشروعات الجادة التى تحتاج للتفكير العلمى والجهد الدءوب، فإن العرب يتهربون منها بشتى الوسائل. ولذلك يقول عمرو الشوبكى فى مقال له بعنوان «لماذا يتعثر الإصلاح السياسى فى مصر؟» فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٥:

«الواضح أنه لم يؤد ترديد الأحزاب السياسية كل يوم لقضايا مثل الديمقراطية وتداول السلطة وتعديل الدستور وحرية تكوين الأحزاب، إلى أدنى نجاح فى ربطها بالهموم اليومية للمواطنين، فالقهر الاجتماعى والجيلى أكبر بكثير من القهر السياسى، وتدهور الجهاز الإدارى وسوء الخدمات وانهيار نظام المرور والبناء أكبر من انهيار الأحزاب، وانتشار الفساد، وغياب أى نظام للمحاسبة صار أخطر بكثير من تعديل الدستور، وخلود القيادات السياسية وغير السياسية فى مؤسساتها حتى انهارت داخليًا وصار من المستحيل فتح ملفات إصلاحها حتى لا تنهار بالكامل وتطال من هم أعلى فى السلم الوظيفى.

«وبرغم أن هذه الأوضاع غير منفصلة نظريًا عن الإصلاح السياسى والديمقراطى الذى من شأنه أن يساعد فى عملية التجديد ومحاربة الفساد والجمود. فإن انفصال المتكلمين حول الإصلاح عن هذا الواقع، أدى إلى غياب أى ربط شعبى بين الحديث السياسى عن الإصلاح والواقع الاجتماعى والإدارى والاقتصادى المعاش».

ويوضح عمرو الشوبكى أن الشعب مهما كان محرومًا من حقوقه السياسية، ومهما كان هزيلاً وضعيفًا، فإنه يظل يملك من الخبث والدهاء والمكر ما يمكنه من الانتقام من السلطة أو الحكومة، بأسلوب يشبه العصيان المدنى، لكنه غير مباشر، ويبدو أن أفراد الشعب قد انتظموا فى تطبيقه دون أن يتفقوا عليه. ولذلك فهو خفى وغامض ولا يمكن ضبطه أو محاسبة الممارسين له. فمثلاً واجه الشعب أحاديث الإصلاح بمنتهى اللامبالاة، وتجاهل المواطنون الدعوات المختلفة التى

طالبتهم بالتظاهر أو الاحتجاج من أجل الضغط على الحكومة لإجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة وكأنها أصبحت قضايا تخص النخبة المنعزلة عن قضايا الجمهور الذى ناضل ضد الحكومة بطريقته السلبية الخفية، فانسحب جزء كبير من الموظفين والعمال من المساهمة الحقيقية فى عجلة الإنتاج، وأصبحت مؤسسات الدولة تجسيداً ماديًا ملموسًا لتحايل قطاعات من الموظفين على قياداتهم انسحابًا تارة، ونفاقًا تارة أخرى، حتى غاب إنجاز العمل وتجويده من قاموس أجهزة الدولة. ويضع عمرو الشوبكى يده على السبب الذى رسخ هذا النظام الفاسد إداريًا وأخلاقيًا فيقول:

«ساعد على استقرار هذا النظام، غياب أى نظام للمحاسبة، فمادمنا عجزنا عن محاسبة الكبار، فإن محاسبة الصغار باتت من غير الوارد مواجهتها لأن السكوت على أخطاء من هم فى قمة الهرم، لن يسمح بأى حال بمحاسبة من هم فى الوسط أو القاع. وقد أدى شيوع هذا المناخ إلى وجود حالات انحراف جسيمة، وعدم كفاءة مهنية، وسوء إدارة فى الغالبية العظمى من المؤسسات العامة، وأصبح هذا النظام لا يسمح بمحاسبة عامل أو موظف على أخطاء متكررة، أو جزاء مبتكر أو مجتهد على عمل منتج قام به، لأن الذى يفترض أن يمتلك الثواب والعقاب داخل مؤسسته فقد شرعيته ومبرر بقائه منذ زمن، وأصبح يمارس كل أنواع التلفيق الممكنة من أجل ألا يحاسبه أحد ولا يحاسب هو أحداً.

«والمدهش أن غياب نظام المحاسبة قد أعطى فرصة للجميع للاستفادة من النظام الحالى بالبقشيش والإكراميات لمن هم فى قاع الهرم لسد الرمق، والعمولات والسمسرة لمن هم فى قمته لشراء مزيد من القصور وملء الخزائن بمزيد من الأموال. وأصبحنا أمام نظام نجح فى استيعاب قطاعات واسعة بين من هم فى القاع والوسط والقمة، وأدى فى النهاية إلى أن يصبح أداء المجتمع المصرى وطاقاته الإنتاجية وقدرته على الإبداع فى أدنى درجاته».

وللتدليل على قوة حجة عمرو الشوبكى وتماسك منطقه، يكفى أن نذكر ظاهرة غسل الأموال سواء فى مصر أو فى المنطقة العربية التى أصبحت مرتعًا

خصبًا لهـذه الجرائم الدولية التى تغطى الطبيعة القذرة لمليـارات الدولارات المتدفقة من الأرباح العائدة من تجارة المخـدرات والسلاح والدعارة وغيرها لإضفـاء الصفة الشرعـية عليها ثم إعـادة تدويرها وتوظيفهـا فى صفقات أو جـرائم جديدة. ولا تقتصر ظاهـرة غسل الأموال على المنطقة العربية، بل عـرفت بها مناطق أخرى فى العالم اشـتهرت بسـيطرة عصـابات الجريمة الدولية المنظمـة عليهـا مثل بعض دول أمريكا اللاتينية على سـبيل المثال، لكن من المفترض فى المنطقة العـربية التى تفخر وتتشرف دائمًا بأنها مهبط الرسالات السمـاوية وبتمسك شعوبها بالقيم الدينية التى تعـتبـر تاجًا للقـيم الأخلاقـية، أن لا يجـرى على أرضهـا ما يجـرى فى مناطق عصـابات الإجرام الدولـى. لكن هذا دليل دامغ على المتناقضـات الصارخـة التى يعيشها العرب والتى أصابت صورتهم بتشوهات أفقدت مصداقيتهم أمام العالـم، إذ يصبح كل كـلامهم عن المثل العليـا إدعاءً أو هراءً رخيصًـا، خاصة بعـد أن شرع العالم فى الاهتمام بظاهرة غسل الأموال منذ العقد الأخير فى القرن الماضى، نظرًا لما تمثله من خطورة بالغة على صعيد المجتمع الدولى، خاصة فيما يتعلق بالناحيتين الاقتصـادية والاجتماعيـة، مما دفع بالعديد من الدول إلى سن التشـريعات الوطنية وإبرام الاتفاقيات الدولية فيما بينها لمحاربة الجرائم الدولية المترتبة على هذه الظاهرة الأم. ولعل من أهم الـكتـابات التى تناولت هـذه الظاهرة بالتـعـريـف والتـقنين والتحليل المكثف لخباياها وكهوفها فى المنطقة العربية، مقالة ضافية للدكتور محمود شريف بسيونـى، أستاذ القانون الجنائى الدولى بجامعـة دى بول بشيكاغو، بعنوان «رؤية تحليليـة لظاهرة غسل الأمـوال» فى جريدة «الأهرام»، بتاريـخ ٢٩ أغسطس ٢٠٠١، قدم فيها نظرة علمية وموضوعية من خارج المنطقة العربية، وهى نظرة قد لا تتأتى للذين يعـيشون داخلهـا نتيجة للأسـرار التقليدية التى تغلفـها. ومن هنا كانت أهمـية الاسـتناد إلى المعلومات التـحليلية التى وردت فـيها أضـواء كاشـفة لخفاياها المعتمة. يقول محمود شريف بسيونى:

«تشيـر التقديرات العالميـة إلى أن الدخل العام لتجارة المخـدرات دوليًا يبلغ حوالى خمسمائة مليار دولار سنويًا، يضاف إليها مبالغ أخرى لا يمكن تقديرها من

ناتج جرائم أخرى، بما فى ذلك الأموال غير الشرعية الناتجة من صور الفساد والكسب غير المشروع. ومن ثم فإن هناك مليارات الدولارات يتم غسلها سنويًا فى دول مختلفة بهدف إضفاء صفة الشرعية عليها لإعادة استخدام جزء منها فى تجارة المخدرات وأعمال إجرامية أخرى. أما عن الطريقة التى تتم بها، فيستخدم غسل الأموال بعض البنوك والشركات المصرفية والاستثمارية فى الدول التى يسمح المناخ الاقتصادى والسياسى فيها بهذا النوع من المعاملات المالية، وقد تتم أغلب هذه المعاملات فى ظل سرية الحسابات البنكية والحسابات المرقمة والشركات ذات الأسهم المحمولة.

«إن إضفاء صفة الشرعية على الأموال الناجمة عن جرائم وأعمال غير شرعية لا يعنى بالطبع أن القائمين على تلك العملية يستخدمونها فى أعمال شرعية عقب غسلها، بل إن الجزء الأكبر منها قد يعاد استخدامه فى أعمال غير شرعية، بالإضافة إلى استخدامها فى أعمال فساد مثل رشوة السياسيين والموظفين العموميين فى الدول التى يرغب أصحاب تلك الأموال فى زيادة أنشطتهم وكسبهم غير المشروع بها، ومن ثم فإن غسل الأموال كثيرًا ما يأخذ صورة استثمارات فى المشروعات غير الصناعية مثل إنتاج بعض السلع الاستهلاكية أو الاستثمارات العقارية أو السياحية، بعيدًا عن المشروعات الإنتاجية التى قد يكون لها تأثير اقتصادى أوسع نطاقًا وأطول زمنًا وأقل قبولاً لتغييرات وقتية. أما عن العلة وراء تلك النوعية من الاستثمارات، فتتمثل فى أن العائد المادى منها سريع ومرتفع، ومن ثم يسهل إخراج رؤوس الأموال وما حققته من أرباح من الدول التى يتم غسيلها بها فى فترة وجيزة، ثم يعاد تشغيلها مرة أخرى تحقيقًا لأكبر ربح ممكن. وبالطبع فهذا النوع من الاستثمارات قد يبدو من وجهة نظر البعض، عاملاً مؤثرًا فى إنعاش الاقتصاد القومى، بيد أن الدراسات الاقتصادية فى العديد من الدول أثبتت أن ذلك الاستثمار وهمى، إذ إنه يعطى مظهر نمو اقتصادى غير حقيقى، علاوة على ما يسببه من انتعاش اقتصادى هو فى حقيقته انتعاش ظاهرى سريع الزوال».

وإذا كان محمود شريف بسيونى قد ركز مقالته على ما يدور فى مصر بصفة خاصة، فإن دلالاتها تمتد لتغطى المنطقة العربية بصفة عامة، والتى يستهدفها نوعان

وناتجة عن أعمال فساد وعمليات إجرامية يتم غسلها فى الداخل، والثانى هو رؤوس أموال تأتى من الخارج تحت ستار الشكل التقليدى لتمويل أجنبى لمشروعات خاصة. أما عن النوع الأول، وهو رؤوس الأموال المصرية أو العربية، فيتم غسلها فى داخل المنطقة على شكل استثمارات، إما عقارية أو استهلاكية، بقصد إضفاء صفة الشرعية عليها. وقد يبقى جزء كبير منها بالبلاد عقب غسله مثل الناتج عن الاتجار فى المخدرات، فى حين يغادر الجزء الآخر المنطقة بهدف العودة تحت مسمى استثمارات أجنبية تغسل فى المنطقة مرة أخرى، ثم تغادرها أو تبقى فى الداخل بعد اكتسابها صفة الشرعية برغم أنها أجنبية المصدر. وإذا كان من الطبيعى أن تؤدى جريمة إلى جريمة أخرى بحكم أن الإجرام سلسلة متصلة الحلقات، فإنه سواء بقيت تلك الأموال فى المنطقة أم غادرتها، فإن جريمة جديدة تترتب عليها وهى جريمة التهرب من دفع الضرائب المستحقة عليها، لأن غسل تلك الأموال يعد فى حد ذاته تهربًا من الضرائب.

ويتخذ محمود شريف بسيونى من بلده مصر نموذجًا على هذا الجانب المعتم فى دهاليز الاقتصاد المصرى، إيمانًا منه بأن اللجوء إلى الشفافية والتعرية خير وسيلة لفضح هذه الجرائم الخفية وتسليح السلطات والمواطنين بالوعى الكافى لوقفها عند حدها تمهيدًا للقضاء عليها. وما يجرى فى مصر، يجرى فى الدول العربية الأخرى، وربما على نطاق أوسع، خاصة فى دول النفط التى تملك من البنوك وشركات الصرافة ما يساعد على تدفق المليارات جيئة وذهابًا بلا حساب وبقوة دفع متجددة نتيجة للتحالف التقليدى بين الثروة والسلطة، وما نشره محمود شريف بسيونى فى «الأهرام» بصفته أكبر وأعرق جريدة مصرية وعربية، قد لا يستطيع كاتب عربى آخر أن ينشر مثله أو بعضًا منه عن الاقتصاد فى بلده فى جريدة محلية قد لا تتجاوز حدود هذا البلد. ولذلك يقول محمود شريف بسيونى بمنتهى الشفافية والوضوح والصراحة:

«أما عن غسيل رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر، فهى تمثل وضعًا قد يكون فريدًا من نوعه بالنسبة للدول النامية، إذ أنه يتم دون رقابة حكومية على مصدر

تلك الأموال، أو متابعة دقيقة من قبل البنك المركزى أو وزارة المالية لتحركات هذا النوع من الأموال الواردة من الخارج، ولو لأسباب إحصائية، فضلاً عن انعدام الرقابة على تلك المشروعات أو الاستثمارات وصولاً للفترة الزمنية التى تبقى فيها تلك الأموال فى مصر. إن ما يحدث عملاً أن هذه الاستثمارات - كما سبق الإشارة - تذهب إلى مشروعات استهلاكية أو عقارية أو سياحية، وما أن يبدأ المشروع، حتى تبدأ الجهة المستثمرة فى الاقتراض من البنوك الوطنية لمبالغ قد تغطى أحيانًا قيمة المشروع بالكامل، وربما أكثر، مما يهيئ الفرصة لرأس المال - المزعوم استثماره - للخروج من مصر دونما ثمة عائق أو رقابة من البنك المركزى أو وزارة المالية.

«ومن ثم، فهذا أشبه بما يطلق عليه فى نظام المرور الدولى مصطلح U-Turn الذى يستخدم لوصف ما تقوم به السيارة من الدوران للخلف فى طريق ما للعودة من حيث أتت، إذ إن تلك الأموال تدخل البلاد بقصد مغادرتها بعد آونة قصيرة مكتسبة صفة الشرعية. إن اتباع أسلوب U-Turn يسبب مخاطر جسيمة للاقتصاد الوطنى، إذ إن من شأنه تحمل البنوك الوطنية لعبء الخسارة بمفردها فى حالة إذا ما فشل المشروع أو لم يسدد القروض كاملاً، وقد أثبتت بعض التجارب العملية أن البنوك المصرية، كثيرًا ما تفشل فى تحصيل القروض التى منحتها لبعض المشروعات، وبالتالى توزع الخسارة على المساهمين فى هذه البنوك، وإجمالاً على الاقتصاد القومى».

وإذا عدنا إلى المنطقة العربية بصفة عامة، فنجد أن الغيبوبة الأخلاقية قد أصابت الأجهزة الرقابية بما يشبه الشلل، لأنها جعلت تيار الفساد الاقتصادى عاتيًا ومعقدًا وجارفًا بالنسبة لأجهزة انشئت منذ عقود عديدة لمواجهة مخالفاته وجنح وجنايات اقتصادية فى منتهى البدائية والسذاجة إذ ما قورنت بجرائم غسل الأموال وتجارة المخدرات والسلاح والدعارة وغيرها من الموبقات التى تنخر كالسوس فى الهيكل الاقتصادى القومى. ولم تأخذ أجهزة الرقابة العربية خطوات إيجابية وفعالة مثل تلك التى اتخذتها دول عديدة استطاعت أن تحاصر عمليات غسل الأموال بموانع وسدود عالية مع يقظة علمية وعملية برصد أية تحركات أو صفقات

الإحصائيات الخاصة بمصادر الاستثمارات الواردة من خارجها، والعلاقة بين تلك المشروعات الاستثمارية الممولة كليًا أو جزئيًا من الخارج وبين الاقتراض من البنوك الوطنية والذى يعتبر الخطوة التالية لبدء تلك المشروعات، وبناء عليها يتم السماح بعودة تلك الاستثمارات إلى الخارج مرة أخرى.

وتمتد الغيبوبة الأخلاقية فى المجال الاقتصادى لتشمل غياب قانون خاص بمكافحة غسل الأموال، مما يظهر الدول العربية فى المحافل الدولية بمظهر المتواطئة مع تماسيح هذه الجريمة الدولية، فى الوقت الذى تتزايد فيه الجهود الدولية للقضاء عليها. فقد وضعت مجموعة ج٨ (G8) أربعين توصية للدول والبنوك لسد أية ثغرات يمكن أن تتسلل منها هذه الظاهرة الإجرامية، كما أعلن الاتحاد الأوروبى أنه يتعين على الدول النامية - تجنبًا لقطع المعونة الأوروبية - أن تطبق قوانين خاصة بمكافحة غسل الأموال، على أن تتبعها البنوك المركزية بدقة. لكن الواقع العربى يشهد بعدم اتباع معظم تلك التوصيات نظرًا للتحالف الوثيق والحميم بين السلطة والثروة بصرف النظر عن المصادر التى تدفقت منها، فهى فى معظم الأحيان غاية فى حد ذاتها وحصن السلطة المنيع.

وعندما تتسلح القيم الأخلاقية بالقوانين الوضعية، يدرك العرب أن غسل الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية لا يصح من حيث المبدأ، لأنه يعد تشجيعًا ضمنيًا على ارتكاب الجريمة طالما أنه مسموح بها بدون أدنى عقاب، فى حين أن الدول العربية تحرم الإتجار فى المخدرات والرقيق الأبيض والرشوة وكل أنواع الكسب غير المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود قوانين خاصة بمكافحة غسل الأموال من شأنه زيادة التعاون الدولى بين الدول العربية والدول الأجنبية فى مجال مكافحة هذه الظاهرة والجرائم الأخرى المتسترة بها مثل الإرهاب الذى يتم تمويله عن طريق عدة مصادر من بينها غسل الأموال، وكلها ضربات قاضية على الاقتصاد القومى إذا استمر الوضع على ما هو عليه. ومن هنا كانت ضرورة إعداد مشروع قومى خاص بالتعاون الجنائى الدولى لكى يتيح للحكومات العربية فرصة

التعاون مع الدول التى تأتى منها تلك الاستثمارات أو الدول التى تذهب رؤوس الأموال العربية الناتجة عن أعمال فساد ورشوة، إذ إن التعاون مع تلك الدول يتيح للأجهزة المختصة تتبع ورصد تلك الأموال وإعادتها إلى المنطقة العربية. كما أنه يتحتم على أجهزة الإعلام العربية أن تدحض الأكذوبة التى تروج عن سرية الحسابات المرقمة فى سويسرا، لأن القانون السويسرى ينص على التعاون مع جميع الدول التى تربطها بسويسرا اتفاقيات خاصة بغسل الأموال والتعاون الجنائى الدولى.

أما عن وسائل مكافحة تلك الظاهرة داخل المنطقة العربية، فهى مهمة قومية ملقاة على عاتق جامعة الدول العربية بصفة عامة، ووزراء الاقتصاد والمالية العرب بصفة خاصة، بحكم أنهم العالمون ببواطن هذه اللعبة الاقتصادية وقواعدها المعقدة والمتشابكة. وحتى إذا كان بينهم وزير أو أكثر من المتواطئين مع غاسلى الأموال، فلن يجرؤ أن يعوق قراراً خاصًا بتضامن الحكومات العربية ضد غسل الأموال، وإن كان من الممكن أن يعوقه عندما يعود إلى بلده من منطلق أن قرارات الجامعة العربية كتب عليها أن تصدر لتموت وأن لكل حكومة عربية أن تفعل ما يحلو لها. لكن إذا خلصت النيات، فإن وزراء الاقتصاد والمالية العرب يستطيعون من خلال البنك الرسمى أو الحكومى أو المركزى فى بلادهم أن يضعوا ضوابط للرقابة على الاستثمارات الأجنبية وعلى القروض الداخلية من البنوك الوطنية أو المحلية لمثل هذه الاستثمارات حتى لا يأتى يوم يفقد فيه صغار المودعين فى البنوك كل ما أفنوا العمر فى ادخاره تحسبًا لتقلبات الأيام.

وليس كل الأموال التى يتم غسلها، نتيجة لتجارة المخدرات أو السلاح أو الدعارة أو الصفقات المشبوهة، بل هناك بند الثروات أو الأموال الناتجة عن استغلال الوظائف والمناصب الرسمية، يختلسها أو يرتشى بها كبار السياسيين والمسئولين، والتى اشتهرت بها دول العالم الثالث والتى تأتى المنطقة العربية فى مقدمتها. لكن خبرة هؤلاء المسئولين الكبار فى غسل الملايين أو المليارات المنهوبة من شعوبهم، تكاد تكون معدومة، ولذلك فهم فى حاجة دائمة إلى وسطاء أو خبراء من عالم الجريمة المنظمة، يغسلون لهم هذه الأموال الرسمية. هنا تبرز الأزمة

أو المنح التى يقع فيه الجسم بما حمل، لأنه غير مسموح للعميل أن يعرف القنوات التى سيتم فيها غسل أمواله التى لا يستطيع أن يبوح بسرها لأحد، سوى وسطاء غسل الأموال، لأن تداول المعلومات فى القنوات المتعددة للاقتصاد السرى خطر داهم، وخطيئة عظمى قد تفسد شفرة الحيطة والحذر، وتترك وراءها رائحة يمكن أن يلتقطها المتطفلون من ذوى الأنوف الحادة. ولذلك يقع المسئول اللص تحت رحمة لصوص عتاة يدركون أسرار اللعبة القذرة جيداً، ويمكن أن يختفوا بل ويتلاشوا مثل البخار ومعهم ثروته التى نهبها، دون أن يعرف شيئًا حقيقيًا ملموسًا عنه.

وفى شهر أغسطس من عام ١٩٩٩ نشرت صحف الفضائح فى لندن قصة وزير سابق فى حكومة دولة عربية، جمع خلال فترة عمله الرسمية التى دامت أربعة عشر عامًا، ما يقرب من مليار دولار، لكنه كان من الجبن والقلق بحيث احتفظ بأغلبها فى بيته، لخوفه وعجزه عن غسلها وضخها فى رؤوس أموال مشروعات كبرى حتى لا يسأله أحد عن مصادرها، برغم شهرة المنطقة العربية فى غسل الأموال فى مشروعات سلاسل مشروعات المحال الراقية، والمراكز التجارية العملاقة، ومعارض السيارات، وأبراج السكن الفاخر، والمشروعات السياحية ولذلك ظل الوزير السابق، فى عذاب مقيم من الثروة التى يخفيها فى بيته أو قصره، وكأنها رُزم أوراق لا قيمة لها. فجأة هبط عليه أحد مساعديه الذين عملوا معه فى الوزارة ثم تركها للاشتغال بالأعمال الحرة التى جعلته من أصحاب الملايين، وتوطدت الصداقة فيما بينهما إلى أن باح له الوزير ذات يوم بسره الدفين، وإذ به يكتشف أن لديه فكرة عنه منذ أن عمل معه فى الوزارة، وأنه على استعداد للتوسط له لدى رجال أعمال دوليين فى إمكانهم أن يغسلوا له هذه الثروة المدفونة فى الظلام، لكى تخرج إلى النور على شكل مشروعات ضخمة متألقة سواء فى دول الخليج العربى أو شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وتوطدت الثقة بينهما إلى أن حصل مساعده على الثروة الملوثة لغسلها بعد أن حرر عشرة شيكات له بمبلغ المليار دولار حتى لا تنتابه ذرة من الشك، وكانت الشيكات على فرع أحد البنوك السويسرية فى لندن درءًا للشبهات التى تحوم حول المتعاملين مع سويسرا،

وذلك مقابل ١٠% عمولة عن هذه العملية. وانزاح جبل من الهم والخوف والقلق من على قلب الوزير الذى تنفس الصعداء وهو ينزل فى مـطار هيثرو فى لندن وقد شعر أنه أحد أثرياء العاصمة البريطانية. وعندما حل بالفندق الفاخر حاول الاتصال بمساعده السابق الذى كان قد سبقه إلى لندن، لكنه عجز تمامًا عن ذلك لأن الأرقام التى لديه، بدت كأنها غير موجودة على الإطلاق. وفى اليوم التالى أسرع إلى فرع البنك السويسرى بناء على عنوانه المطبـوع على الشيك، فلم يجد أثرًا لهذا البنك. وسأل كل من قابله فى هذا العنوان أو حوله، فأكد له الجميع أنه لم يكن هناك بنك بهذا الاسم. عندئذ شـعر أنه كان ضحـية محتال عـتيد، وقضى الأيام التـالية فى كابوس لا يفيق منـه، وكانت نهاية البحث والمطاف فى سفـارة بلده فى لندن حيث رحب به كل العاملين وعلى رأسـهم السفيـر الذى أكد له من سجلات السـفارة أن مساعده الغامض هذا لم يمر بمكتبه ولم يسجل أية معلومات عنه فى السفارة.

عاد الوزير إلى الفندق وهو يجـر ساقيه جرًا، وقـد أصبحت حيـاته كابوسًا حيًا لا يحتمل، ولأول مرة شعـر أنه مجرم ولابد أن يكفر عن جريمته. جلس إلى مكتبه وأضاء مـصباحًا، وعلى أوراق الفندق انهمك فى كتابة قـصته المخجلة لعل اعترافه درس لمن يجىء بعده من الأجيال المضللة، وربما خفف من عقابه فى الحياة الآخرة، وظل يكتب ويكتب إلى أن ختم اعترافاته بلقاء السفير الذى لم يعرف منه السبب فى سـؤاله عن هذا المساعـد الغامض. ثم خلع المصـباح من دواته دون أن يفصل التيار، ووضع اصبعه داخلها لينكفئ بوجهه على المكتب وقد صعقه التيار. وفى اليوم التـالى جاء رجال بوليس سكوتلانديارد للتـحقيق فى حادثة الانتـحار، ولم يرهقوا أنفـسهم كثيـرًا بعد أن وجدوا اعتـرافاته الكاملة وقد خـتمها بوصـية لنشرها فى الصحف لعل الله يسامحه عن بعض ما ارتكبه من ذنوب.

إن ثمن الفساد فادح للغايـة، برغم أن كثيرين يظنون أنه الطريق لبلوغ الجنة الأرضية. فهو نتاج منظومة من أنواع متعددة من الغـيبوبة : السياسية والاقتصادية والديمقراطية والثقافـية والإعلامية والحضارية والأمنية والإدارية والأخلاقـية بطبيعة الحال. ولعل المنطقة العربية من أكثر منـاطق العالم ترديدًا لأحاديث محاربة الفساد

يدل على أن العرب لم يعدوا له العدة الصحيحة والفعالة لمواجهته وتحجيمه على الأقل. فالبعض يظن أن مقاومة الفساد تكون بكثرة القوانين واللوائح، وتعدد جهات الاختصاص، أى بالمزيد من البيروقراطية. وهذا سوء فهم فادح لأن العكس تمامًا هو الصحيح، فعلى عكس ما يبدو للوهلة الأولى، فإن الاثنين متلازمان: الفساد والبيروقراطية، فكل منهما يستدعى وجود الآخر. فعندما تتزايد القيود واللوائح البيروقراطية، وتتعدد جهات البت فى الموضوع الواحد، وتحتاج كل ورقة إلى عشرات التوقيعات، وعندما تصدر القوانين وتعطى جهة البت «حق التقدير والتقويم» بشكل واسع فيما يعرض عليها، يصبح هذا كله عبئًا على العمل فى شتى المجالات، خاصة التى تحتاج إلى حسم سريع مثل مجالات الاستثمار والاستيراد والتصدير. كما يتطلب هذا الوضع ذاته، الحاجة إلى البحث عن «أصحاب النفوذ» المؤثرين، سواء لاختصار الإجراءات والإسراع بها أو للتأثير على «حق التقدير والتقويم»، وغير ذلك من ملامح هذه الصورة المتداخلة والمعقدة التى يحرص على ثباتها وترسيخها كل الذين يريدون استغلال نفوذهم.

وعندما تكون القوانين واللوائح قليلة ومعروفة ومستقرة، وعندما تكون مراحل البت والموافقة محدودة بحيث يتحمل فيها صاحب التوقيع المسئولية بشكل واضح دون فتح مجال لتوزيع المسئولية بلا مبرر، وعندما يكون حكم القانون مطبقًا، والسلطة التقديرية محدودة بدورها، تبور سوق كل من لديه رغبة فى استغلال نفوذه، وتبور سوق الوساطات والمحسوبيات، ويعرف كل متعامل طريقه دون حاجة إلى وساطة صاحب نفوذ يستند إليها، أو غير ذلك من وسائل الفساد والإفساد. إن عوامل السلاسة والبساطة والوضوح من أهم الأسلحة التى يمكن أن تقف للفساد بالمرصاد، وهى تحتم على المسئولين أن يتنازلوا عن بعض سلطاتهم التقديرية للنصوص الواضحة غير التعسفية، وأن يتحملوا مسئولية كل توقيع لهم دون حمايته بعشرة توقيعات أخرى. فإن هذا الخط المستقيم الذى هو أقصر خط بين نقطتين، قادر على قطع الطريق على كل عوامل ودوافع النفاق والرياء والتذلل والابتذال والكذب التى تحفل بها المجتمعات العربية دون استثناء.

وفى كتاب محمد عـابد الجابرى «العقل الأخلاقى العربى»، يفند هذا المفكر العربى الكبير المقـولات الشائعة التى تفرق بين الأخلاقيات العربيـة التى استمدت مقومـاتها من الحضارة العـربية الإسلامية الروحـية وبين الأخلاقيات الـغربية التى استمدت خـصائصها من الحضارة الغـربية العلمانية المادية التى تفتـقر إلى الأعماق الروحيـة، وتسودها ظواهر الانحلال والفسـاد فى مجال العلاقـات الاجتماعـية، خاصة بين الرجال والنسـاء. وهى تفرقة مغرقة فى العموميـة والتبسيط تكاد تصل إلى درجة التـفرقة بين الأبرار والأشـرار، لأن مفهـوم العقل الأخـلاقى العربى، مفـهوم مركب ومعـقد ومتداخل المقـومات والعناصر لأنه - كمـا يرى الجابرى - تشكل تاريخـيًا من خـلال موروثات خمـسة هى: الموروث الفـارسى، والموروث اليونانى، والموروث الصوفى الأجنبى، والموروث العـربى الخالص (قبل الإسلام)، ثم الموروث الإسلامى الخالص.

ويوضح الجـابرى أن العقل الأخـلاقى العربى لم يتـشكل مرة واحـدة وإلى الأبد ومن عناصر عـربية خالصـة، كما يوحى بذلك أنصـار الخصوصـية الثقافـية العربية، بل إنه تشكل عبر فترات تاريخـية ممتدة، ومن عناصر متنوعة، الإسلامى فيها هو أقل القليل. أما الموروث الفارسى فـهو العنصر الذى تغلغل فى بنية العقل الأخلاقى العربى بالقيـمة المركزية التى يقوم عليها، وهى الطاعـة المطلقة للحاكم. ولعل ذلك هو الذى دعـا الخلفـاء والحكام المسلمين إلى تغليب الموروث الفـارسى على غيره من الموروثـات، بحكم أنهم كانوا فى حاجة ملحـة - بحكم الصراعات الدموية حـول الحكم والحروب الطاحنة بين القبـائل- إلى إخضاع شـعوبهم، فلم يجدوا أفضل من قيمة الطاعة المطلقـة التى ركز عليها الموروث الفارسى - لأسباب متعددة - تركيزًا شديدًا.

وكان فؤاد زكريا قـد كتب مقالة ضافية بعنوان «مرض عـربى اسمه الطاعة» فى مجلة «العربى» الكويتية، عدد يوليو ١٩٨٦، أسـهب فيها بعمق محللاً الجانب المعتم للمـفهوم العربى لأخلاقـيات الطاعة التى بدت مشـرقة ومتألقـة بدون مبرر حضارى أو عقلانى عبر العصور. يبدأ مقالته قائلاً:

فى كافة مراحل عمره، وفى جميع الميادين التى يتـعامل معها خلال حياته الخاصة والعامة، لكانت هذه الصفة، على الأرجح، هى الطاعة. ، إن الطاعة، فى ثقافتنا العربية، فضيلة الفضائل، وهى الضمان الأكـبر للتماسك والاستقرار فى المجتمع، وهى الدعامة الأساسية لاستتباب الهدوء والسلام بين الأفراد بعضهم وبعض، وبين كافة المـؤسسات التى ينتمى إليـها الإنسان العربى خـلال مراحل حياته المخـتلفة. والطاعة هى الفضيلة الصامدة، التى كان يعتز بها التراث العربى فى أقدم عصوره، وما زالت فى نظر كتابنا ومـوجهينا ومعلمينا المعاصـرين وسامًا على صدر كل من يتحلى بـه. إنها، فى كلمـة واحدة، الفضيلة التى تبدو، فى نظر الثقـافة العربية، صالحة لكل زمان ومكان».

وينبرى فـؤاد زكريا للدفـاع عن قضيـته التى تسـير فى الطريق المضـاد لهذا التراث الأخلاقى والاجـتماعى الراسخ، المتأصل، القـديم العهد، لأنه يرى أنه إذا كانت هناك أسباب معنوية لتخلف العرب وتراجعهم واستسلامهم للتحديات، فإن الطاعة تأتى على رأس هذه الأسـباب. فهو لا يتـحفظ فى وصفه لهـا بأنها رذيلة العرب الأولى التى تتـبلور فيهـا سائر عيوبهم ونقـائصهم، وتعتـبر محور تنشـئة الإنسان العـربى فى مراحلهـا المختلفـة التى تعمل كلهـا على تثبـيت هذه القيـمة الأخلاقية والاجتماعية وغرسها بطريقة راسخة بحيث تصبح، فى النهاية، جزءاً لا يتجزأ من كـيانه الأخلاقى والسلوكى. ويتتبع فـؤاد زكريا هذه المراحل سواء على المستـوى الفردى أو من المنظور الاجـتماعى، كى يبين إلـى أى مدى أدت القيـمة الأخلاقية للطاعة إلى التخلف العربى بكل تداعياته الرجعية والمتحجرة التى جعلت المنطقة العربية كلها خارج حركة الزمن التى لا تتوقف أبدًا. يقول فؤاد زكريا :

«فمنذ سنوات العـمر الأولى تعمل الأسرة على أن تكون العـلاقة بين الآباء والأبناء علاقة «طاعة»، وتقـدم «طاعة الوالدين» على أنها قمة الفضـائل العائلية. بل إن الأبناء حين يكبـرون، ينسـبون نجـاحـهم إلى «دعـاء الوالدين» الذى حلت بركاته عليهم لأنهم كانوا أبناء «مطيعين». ويعـمل تراث شعبى كامل على ترسيخ

فكرة الطاعة بين الأبناء والآباء، وكأنها هى النموذج الأعلى للسلوك الأسرى المثالى. وحين يتكرر هذا النموذج عبر عشرات الأجيال، تكون النتيجة الطبيعية هى جمود المجتمع بأكمله وانعدام التجديد فيه، وتفاخره بشعار رجعى متحجر هو: «وينشأ ناشئ الفتيان منا. . . على ما كان عوده أبوه».

«أما العلاقة بين الزوجين فإن أساسها الذى تفرضه التقاليد، وتحاصر به المرأة من كافة الجوانب، هو طاعة المرأة لزوجها. إن الزوج هو الآمر، وهو الممسك بالدفة، أما الزوجة فإن سيلاً عارمًا من الأدبيات والتراث الشعبى والنصائح الموروثة يؤكد أن فضيلتها الكبرى تكمن فى كونها زوجة «مطيعة». فإذا خالفت أوامر «الزوج القائد» أو حاولت الإفلات من قبضته فهناك دائمًا بيت الطاعة، أعنى سجن التمرد».

ويتوغل فؤاد زكريا فى أرجاء النظم التعليمية فى المنطقة العربية ليؤكد إلى أى مدى تكرس هذه النظم المفهوم السلبى والمتخاذل للطاعة كقيمة أخلاقية وسلوكية. ذلك أن أسلوب التعليم لا يسمح بالمناقشة أو النقد أو التعبير عن الشخصية المستقلة فحسب، بل يفترض ضمنًا أن التلميذ كائن مطيع، التحق بالمدرسة أو المعهد أو الجامعة ليستمع باحترام وإذعان، وغير مطلوب منه سوى أن يردد ما استمع إليه، ويكرر ما حفظه عن ظهر قلب. وبرغم كل الندوات والمؤتمرات والأبحاث والتقارير والتوصيات التى تصدر عن خبراء التربية وأساتذتها فى كل عام لتنمية الملكات الابتكارية والشخصية الاستقلالية عند التلاميذ والطلاب والباحثين، فما زال نظام التعليم فى المنطقة العربية يعتمد على الكتاب المقرر من قبل الوزارة والذى يحتل مكانة مصونة لا تمس وتعمل المؤسسة التعليمية ذاتها على توطين فيروس «الطاعة» فى عقول التلاميذ الذين يتم تقييم أدائهم على مدى مقدرتهم على الترديد الحرفى للمعلومات المحفوظة والذى يعد الشرط الأساسى للحصول على أعلى درجات التفوق.

وينطبق المعيار نفسه على الشباب العربى عندما ينتقل إلى مرحلة الحياة العملية التى تنهض فيها علاقات العمل على مبدأ الطاعة بين الرئيس والمرؤوس. بل إن كلمة «الرئيس» مشتقة من «الرأس»، بما يعنى أن الرئيس فى أى موقع

فى حين أن أهم السمات التى تعبر عن تقدير المجتمع العربى للموظف فيه، والتى تؤهله للارتقاء فى منصبه، هى أن يكون «موظفًا مطيعًا»، يستجيب للرؤساء ولا يجرؤ على مناقشتهم، فتحت أيديهم «التقارير السرية» التى يسجلون فيها تقويم عمل مرءوسيهم الذين يحصلون فيها على أسوأ التقديرات إذا تصوروا فى أنفسهم القدرة على النقد أو التمرد أو الرفض أو حتى مجرد إبداء الرأى. وهذه التقديرات السيئة تقف عقبة فى سبيل ترقيتهم وشغل المناصب التى يمكن أن يتفوقوا ويثمروا فى مجالاتها، أى تطبيق مبدأ «العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة».

وسريان مبدأ الطاعة - العمياء فى معظم الأحيان - يتجاوز نطاق الأسرة والمؤسسة التعليمية والمصلحة الحكومية ليصل إلى أعلى وأخطر درجاته فى مجال السياسة والحكم، فكلها حلقات فى سلسلة واحدة تربط درجات الهرم الاجتماعى بعضها إلى بعض بحيث تصير القمة من جنس القاعدة ولذلك ليس من حق أى شعب عربى أن يتذمر من حاكمه لأنه لم يهبط عليه من طبق طائر أو جاء من كوكب آخر، بل برز وصعد إلى قمة الحكم من بين قطاعات هذا الشعب وطبقاته وتفاعلاته. فهو واحد من أفراد هذا الشعب - المقهور غالبًا - لكنه يختلف عنهم فى أنه امتلك أدوات القهر، وطبقًا للطبيعة البشرية التى تحض الإنسان على تعويض ما فاته، حتى إذا لم يكن واعيًا بذلك، فإنه من الطبيعى أن يمارس القهر الذى يعد من تقاليد مجتمعه الراسخة. وبذلك تتواصل لعبة «القاهر والمقهور» التى تمارسها معظم أنظمة الحكم العربية دون أى إحساس بالدهشة أو مجرد التساؤل.
يقول فؤاد زكريا:

«هنا يصبح مبدأ الطاعة، في وطننا العربى، هو السائد والمسيطر بلا منازع. فالأنظمة الديكتاتورية المتسلطة لا تريد من المواطن إلا أن يكون «مطيعًا» لأوامر الحاكم، وأداة «طيعة» فى يده. وقد تتخذ هذه الدعوة إلى الطاعة شكلاً سافرا فتتولى أجهزة الإعلام المأجورة والمنافقة تصوير الحاكم بأنه مصدر الحكمة ومنبع القرار السديد، ومن ثم فإن كل ما على المواطنين هو أن يوكلوا أمورهم إليه

ويعتمدوا عليـه، فهو الذى يفكر بالنيابة عنهم، وهو الذى يعرف مصلحـتهم خيراً مما يعرفون، وهو الذى يعفيهم من مشـقة اتخاذ أى قرار. وفى مقابل ذلك فإن أى نقد أو اعتراض أو تساؤل يوصف بأنه «عصيان»، هو اثم لا يغتفر. فكبيرة الكبائر هى «شق عصا الطاعة» (لاحظ الارتباط، فى التعبير اللغوى التراثى، بين «الطاعة» و«العصا»!)... ولكن دعوة الحكام إلى الطاعة قد تتخـذ طابعًا غير مباشر، حين يصـبح الشـعار الذى يسـود المجتـمع هو «الاتحاد والـنظام»، أو حين يطلب إلى الشعب الاستغناء عن ديمقـراطية النقد والمعارضة، والاكتفاء «بديمقـراطية الموافقة»، أو حين تخنق كل صيحة احتجاج بحجة أنه «لا صوت يعلو على صوت المعركة».

«أما فى الأنظمة التى تسـتولى على الحكم بانقلابات عسكرية، ومـا أكثرها فى وطننا العربى، فإن مبدأ الأمـر والطاعة يصبح هو المسيطر بلا منازع. ذلك لأن تكوين شخصية الضابط أو الجندى المحارب، فى الجيش يعتمد أساسًا على تعويده أن يصبح إنسانًا مطيعًا، وانتزاع كل جذور النقد والتـساؤل من شخصيته. فالجيش مؤسسة تقوم كلها على ترتيب هرمى يسود الرتب المختلفة فيه نظام صارم من الأمر والطاعة. ومن المـؤكد أن هذا النظام قد أثبت فـعاليـته فى المهمـة الأساسـية التى تضطلع بها الجـيوش وهى القتال فى سـبيل الوطن، دفاعًا أو هجـومًا، بدليل أن معظم جيـوش العالم كانت ولا تزال تأخذ به. ولـكن المشكلة الحقيقـية تبدأ حين ينقل هذا النظام الصارم من ميدانه الأصلى، ويصبح أسـاسًا لحكم مجتمع كامل، بحيث تغـدو علاقة الحاكم بـالمحكوم مماثلة لعلاقة الضـابط الآمر بالجندى المطيع. فمـثل هذه العلاقـة تؤدى حتـمًا إلى تخـريب عقل المواطـن وضياع قـدرته على المشاركة فى حل مشكلات مجتمعه، وتولد لدى الحـاكم إحساسًا متضخمًا بذاته، حتى ليتوهم أن الوطن كله قد تجسد فى شخصه».

هكذا يوضح فـؤاد زكريا إلى أى مدى يجـد الإنسان العـربى مبـدأ الطاعة مفروضًـا عليه سواء بوعى أو بلا وعى، فلا يجـد أمامه سوي المسـايرة والخضوع والاستسلام، ويقضى على كل إمكانات التفرد والتـمرد فى شخصيته. وهذا يعنى أن الغيبـوبة الأخلاقية العـربية قد نجحت فى أن تجـعل من الطاعة السلبية العـمياء

فضيلة الفضائل، في حين جعلت من التمرد الإيجابي المبتكر رذيلة الرذائل، مما أدى إلى كل أنواع الجمـود والتحجـر والتخلف والضيـاع التى تعانى منهـا المنطقة العربية. فـالطاعة بهذا المفهوم السلبى المريض لا تعنى سـوى أن يمحو الإنسان ذاته وتفرده، وأن يستـسلم ويخضع لغيره لـيفعل بمصيره مـا يشاء، فى حين أن أعظم إنجازات الإنسان لم تتحقـق إلا على أيدى الذين تمردوا ورفضوا أن يكونوا مطيعين أى مستسلمين خاضعين. يقول فؤاد زكريا:

«فالمصلحون الذيـن غيروا مجرى التـاريخ لم يطيعوا ما تمليـه عليهم أوضاع مجـتمعاتهم، وأصـحاب الكشوف العلمـية الكبرى لم يطيعـوا الآراء السائدة عن العلم فى عصورهم، والفنانون العظام لم يـطيعوا القواعد التقليديـة التى كان يسير عليها أسـلافهم. وهكذا فإن كل شيء عظيم أنجزته البـشرية كان مقـترنًا بقدر من التمرد، ومن الخروج على مبدأ الطاعـة. وأكاد أقول إن الإنسان لم يكتسب مكانته فى الكون إلا لأنه رفض أن «يطيع» الطبيعة ويستـسلم - كما تفعل سائر الكائنات الحيـة - لقواها الطاغية. وهكذا فـإن الإنسان الذى يعرف مـعنى وجوده هو ذلك الذى يهتف فى اللحظات الحاسمة من حياته : أنا متمرد إذن فأنا موجود».

هذا هو التـأثير السلبى المعـوق لمبدأ الطاعة السلـبية العـميـاء، على الحراك الاجتمـاعى والإنسانى والحضارى فى المنطقة العـربية، وهو مبدأ غيـر عربى أقحم نفسه فى تراث الفكر العربى الذى تأثـر بالموروث الفارسى الذى يركز على الطاعة لضمان خضوع المحكومين لتوجـهات السلطة ومنطلقاتها وممارساتها. وهو الموروث الذى درسه وحلله محمد عابد الجابرى فى كـتابه «العقل الأخلاقى العربى» ضمن موروثات أخـرى غيـر عربية شكـلت هذا العقل وصاغـته على شكل مـجمـوعة مترابطة من الطبقات الجيولوجـية مما جعل الجابرى يطبق المنهج الأركيولوجى الذى يحفر فى باطن البنية الثـقافية والأخلاقية العربية للوصـول إلى أقدم هذه الطبقات ومنها الصـعود طبقة طبقـة إلى طبقة الموروث العربى الإسـلامى، مروراً بالموروث الفارسى، والموروث اليونانى، والموروث الصوفى الأجنبى.

ويقـرر الجابرى أن العـقل الأخلاقى العـربى أخذ من الموروث اليـونانى فى الأخلاق والقيم ثلاث مـرجعيات: أفلاطون وأرسطـو وجالينوس. وتم الجمع بين

آراء أفلاطون وآراء أرسطو فى الأخلاق ومـجالات أخرى، ثم امتـد الجمع ليربط بينهما وبين جـالينوس، مما أوجد ثلاث نزعات فى الفكر الأخـلاقى العربى: نزعة طبيـة علمية، ونزعة فلسـفية، وثالثة تلفـيقية. أمـا الموروث الصوفى الذى يحض على قيم الزهد والانسـحاب من الحيـاة الإيجابية المثـمرة، ويؤدى إلى أخلاقـيات وسلوكيات تتنافى مع قـيم الإسلام الذى قامت الحضارة الإسلاميـة العربية عليه، والتى تبشر بقيم إيجـابية مؤثرة فى الحياة، فإنه أثار تساؤلات واستـفهامات عديدة ومتـشابكة فى دراسة الجـابرى، لاحتلاله مـوقعًا مـهمًا فـى الحضارة العـربية منذ انطلاقها عبر الفتوحات التى جعلت منها الحضارة العالمية فى ذلك الزمن، مما شكل لغـزًا أدى إلى انتشـار أخـلاقيـات الزهد بل والعـدم والفناء فى الفكر الأخـلاقى العربى. وقد حاول الجابرى حل هذا اللغز بإرجاعه إلى عوامل وتفاعلات متشابكة مع ثقافـات وأخلاقيـات خارجيـة، وبلغ نتيـجة مؤداها أن الخـصوصيـة الثقافـية والحضاريـة والأخلاقية لأى مجـتمع بشكل عام ليـست بناء مغلقًا، بل إنهـا أشبه بوعاء حضارى منفتح على التأثيرات التى تفد إليه من التفاعل العميق مع حضارات وثقافات وأخلاقيات أخرى.

لكن يظل النفاق والكذب والفهلوة من المنتجات العربية التى برع العرب فى توظيفها فى شتى المجالات، ومنحها خصوصية عربية متميزة بحيث يصعب إرجاع أصولهـا إلى موروثات فارسيـة أو يونانية أو صوفيـة. وهذه الأخلاقيات الفـاسدة تشكل فيـما بينهـا منظومة مـتداخلة العناصـر، ومتناغمـة التوجـهات، ومتـعددة الأقنعة، بحيث يسـتحيل الفصل بينها. فالنفـاق ينطوى على قدر ملحوظ من كل من الكذب والفهلوة، ونفس التوليفة تنطبق على الكذب والفهلوة، بمقادير تختلف فى حجمها ووزنها باختلاف الأوضـاع والمواقف والمشكلات والشخصيات المتعاملة معـها، لكنـها فى مـجموعـها تسـتفـحل وتشتـد وطأتها، كلـما اشتـدت وطأة الديكتـاتورية والطغـيـان. ولذلك فـإن مـعظم الكتـاب الذي تناولوا إحـدى هذه الأخلاقـيات الفـاسدة بالتـحليل والدراسـة، وجدوا أقلامـهم تجرى لـتضم إليـها العنصرين الآخرين فى هذا الثلاثى الكريه. فقد كانت من الهموم التى تعاود عددًا

غير قليل منهم من [illegible] بما يدل على رسوخهم وقدرتهم على الصمود فى وجه كل الكتابات والآراء والتيارات التى تحاول تعريتها وفضحها على حقيقتها بهدف القضاء عليها أو إيقافها عند حدها وهذا أضعف الإيمان.

من هذه الكتابات كتب كمال عبد الرءوف فى عموده «قراءات» بجريدة «أخبار اليوم»، ٧ فبراير ١٩٨١ عن «كدابين الزفة» الذين يصفهم بقوله:

«هم أخطر الناس على الحياة السياسية فى أى بلد فى العالم. إنهم طابور المنافقين والمهللين. إنهم السوس الذى ينخر فى عظام أى حزب، وهم الذين يصفقون لحزب الأغلبية بسبب وبدون سبب، ويهتفون بأعلى أصواتهم للفائزين، ويديرون ظهورهم للخاسرين. إنهم دائمًا مع السلطة. تراهم فى كل مولد، وتسمعهم فى كل زفة، لا يفوتهم احتفال أو مناسبة حتى يصفقوا بقوة للمسئولين. الطبل والزمر بضاعتهم، وعبارات المديح الطنانة تسيل دائمًا من أفواههم. ينجذبون نحو كل مسئول ترتفع أسهمه مثلما تنجذب برادة الحديد نحو المغناطيس. لا يهمهم رأى الناس فيهم، ولكن الأهم هو رأى المسئول فى كلامهم المعسول.

«وكداب الزفة رجل يبتسم دائمًا، ويجامل دائمًا، ولكن هذه الابتسامات والمجاملات محجوزة فقط لأصحاب السلطان، وإذا خرج المسئول من السلطة فإن كداب الزفة يدير له ظهره ويتظاهر بأنه لا يعرفه. إن كداب الزفة لا يهمه أى تغيير، فهو رجل لكل العصور، يستطيع أن يطبل ويزمر لكل ألوان الطيف، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. إذا جاء أهل اليمين إلى الحكم فهو يمينى منذ مولده، وإذا جاء أهل اليسار إلى الحكم فهو يسارى قبل أن يخرج من بطن أمه.

«وكداب الزفة رجل فقد كل كرامته، إنه مستعد أن يبيعها لكل من يدفع الثمن. إنه شخص طفيلى يريد أن يعيش على نجاح الآخرين، يتظاهر بأنه معهم، وأنه صديق لأصدقائهم، وعدو لأعدائهم. وهو لا يعرف معنى الصداقة، ولا يعيش إلا على النفاق. تجارته الضحك على الآخرين، وهدفه الدائم ألا يخرج من أى مولد بلا حمص. ومن المؤسف والمؤلم أن السياسيين فى كل مكان يقعون أحيانًا فريسة لكدابين الزفة الذين يهتفون لهم بالقلم أحيانًا، وبالحناجر أحيانًا

أخرى، والـذين يختـرعون لهم القـصص الوهمية عن خصـومهم السـياسيين، ويؤلفون ويلحنون قصائد من الغـزل والتسبيح والتحميـد بأفضال الرجل الذى فاز بالمنصب واعتلى الكرسى فى البرلمان أو فى الحكومة».

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الكاتب الصحفى صلاح الدين حافظ فى مقدمة الكتـاب والمفكرين الذين لم يسأموا من تذكير قرائـهم بالكوارث الأخلاقية والاجتماعية بل والسياسية والاقتصادية التى يمكن أن تترتب على انتشار وباء النفاق الذى أصبح مزمنًا لدرجة تثير الإحباط واليأس. صحيح أن النفاق من الأخلاقيات والسلوكيـات التى لازمت النفس البشرية فى كل العـصور والبقـاع، لكن يصعب القول بأن هناك بقعـة أو منطقة فى العالم يمكن أن تجب المنطقة العربيـة فى لجوئها إلى توظيف سـلاح النفاق على كل المسـتويات حتى أصـبح من السمـات البارزة للشخصية العربية، لدرجة أنه لم يعـد هناك عربى يتعامل مع عربى آخر ويقول له شيئًا لوجه الله تعالى إلا فى القليل النادر. فهـناك دائمًا المصلحة الشخصية الكامنة فى قلب كل الأقوال والأفعـال، والتى يجب تحقيقهـا بأية وسيلة بصرف النظر عن نوعيتـها. ففى جريدة «الأهـرام» كتب صلاح الدين حافظ مـقالة فى ٢٧ سبتـمبر ١٩٨٩ بعنوان «ألوان من النفاق الاجتماعى»، كان التشاؤم السمة المميزة لها:

«مليئة هى حـياتنا بالنفاق الاجتـماعى.. ألوان ألوان.. وأشكال أشكال.. والكل يعـوم على الموجة التى تريحـه، ويغنى اللحن الذى يعـجبـه.. لكن الكل يعرف أن النفـاق يكتسح بقوة حـياتنا العامـة والخاصة، الصـغير ينافق الكبـير.. والفقير ينافق الثـرى.. والضعيف ينافق القوى.. البعض يفعلهـا بهدف واحتراف واتقان.. والبعض الآخـر يفعلها بلا هدف وبسذاجـة وبلا اتقان.. لكن الكل - كما هو واضح - يضحك على الكل ويسخر من الكل..

«فإذا ما وضعنا النفاق السياسى جانبًا، لأننا سنعود إليه فى أوقات أخرى.. لرأينا أن النفـاق الاجتـماعى - وهو الأخطر بحكم تأثيـره العنيف فى المجـتمع - أصبح الآن سائدًا جـاذبًا بل متحكمًا فى كثـير من أمور حياتنا وأشكالهـا المتباينة. حين نطالع الصحف ونقرأ لأقلام معروفة ولكتاب مشهورين.. نجد القلم أحيانًا ما

يميل مع الهوى.. وينحرف فى اتجاه النفاق بل فى اتجاه المصالح.. والعرض مرض كما يقولون ! نتابع الإذاعة أو التليفزيون.. نرى الشىء نفسه ولكن بصورة مجسمة مبهرة.. أما حين نجلس فى الندوات والمجالس والمحافل الاجتماعية، فحدث ولا حرج عن ألوان النفاق السائدة المنهمرة كأمطار الشتاء !.

«المشكلة الحقيقية أن أنهار النفاق وطوابير المنافقين.. لا تكثر ولا تشتد موجاتها هذه الأيام، إلا بين «الصفوة» التى يفترض أنها زبدة المجتمع وخلاصة قيادته.. فى حين تهرب هذه الصفوة - فى معظم الأحيان - من مواجهة المشاكل الحقيقية للشعب المطحون بموجات الغلاء الفاحش.. المهموم بقضايا الحياة اليومية.. المفترس بوحوش الفساد.. المختنق بضغوط العصر.. من ارتفاع الأسعار.. إلى عبء الديون التى تثقل كاهل الأجيال الحالية والقادمة!!.

«فى مثل هذا الجو اللاهى.. يصبح الخداع تزيينًا حقيقيًا.. ويصبح الهروب إلى النفاق وتلميع الوجه وخداع الناس... بديلاً لمواجهة المشاكل الضاغطة ومناقشتها بموضوعية والبحث عن حلول لها.. هكذا نفاجأ كل يوم، باصطناع معارك لا فارس فيها ولا قضية، لكنها تثار بهدف اجتذاب اهتمام الناس بعيدًا عن معاناتهم».

كتب صلاح الدين حافظ هذا الكلام منذ أكثر من خمسة عشر عامًا، فماذا يمكن أن يكتب الآن والحال تسير من سيئ إلى أسوأ؟! يبدو أنه لم يعد هناك ما يمكن أن يضاف إلى ما قيل، ومع ذلك واصل حملته من حين لآخر، فيكتب فى ٤ سبتمبر ١٩٩٦ مقالة بعنوان «المنافقون.. وثقافة النفاق» ليعرى فيها جوانب متعددة ومتنوعة للنفاق العربى قائلاً:

«نفاق العرب للعرب، القائم على خداع النفس بتزوير الوقائع وتزييف الحقائق، فى كل مجال، وخصوصًا فى القضايا الرئيسية، التى تستدعى مصارحة الشعوب! فعلاقاتنا مع الدول الأخرى، وخصوصًا دول الغرب الكبرى، قائمة على أسس مهتزة، على علاقة القوى بالضعيف، السيد بالتابع الذى يؤمر فيطيع، وعلاقتنا مع إسرائيل، قائمة هى الأخرى على عقدة الخوف والإحساس بالدونية فى مواجهة التفوق الإسرائيلى المطلق!! ويبدو أن وقوع بلادنا، تحت هيمنة قوى

أجنبية واستعمار مستغل لفترات طويلة، قد أدى إلى شيوع ثقافة الخوف والرهبة والتدنى والانسحاق، وإلى انتشار ثقافة النفاق والمهادنة والرضوخ خوفًا من المواجهة والتحدى والمقاومة، وإلى سهولة التسليم بالأمر الواقع وتصديق كل ما يقال، بدلاً من إعمال العقل وممارسة التفكير النقدى المتمرد الرافض لكل مهين!».

وفى مقالة ثالثة بعد ذلك بسنوات بعنوان «هذا النفاق والابتذال» تعلو نبرة الغضب بل والنقمة فى أسلوب صلاح الدين حافظ، وكأنه أراد أن يطلق كل ما فى جعبته من مدفعية ثقيلة فى كل الاتجاهات لعله يريح ضميره ويؤدى الأمانة التى تبهظ كاهله ككاتب يرى قومه يسيرون إلى مصيرهم المجهول تحت وطأة غيبوبة أخلاقية، يحاول أن يوقظهم منها قبل بلوغ هاوية هذا المصير، بسلاح لا يملك غيره وهو قلمه، فيكتب:

«هذا بالفعل عصر جديد.. له قواعده وقيمه وأخلاقياته، قوامها كل هذا النفاق والرياءوالكذب الذى وصل إلى حد الابتذال المخجل والرخيص.. كم هى عدد الجباه التى تنحنى معفرة بكل هذا، لتقبل الأقدام راضية أو صاغرة؟! النفاق الفردى أصبح الطريق للصعود والحظوة والتربح والإثراء، فى عصر تراجعت فيه قيم الأمانة والشرف والاحترام، لتأخذ مكانها قيم الكذب والرياء وابتذال النفس حتى الإذلال.. انظر حولك وراقب الطوابير المتزاحمة حول كل صاحب سلطان أو مكتنز مال أو ممسك بعصا، تعرف الإجابة إن كنت لا تعرفها... النفاق الاجتماعى صار هو الآخر ظاهرة عامة تتنامى بسرعة مذهلة، تسبح فوقها ظواهر أخرى مصاحبة تجللها كل علامات الصخب الاجتماعى الهائل... مرة أخرى انظر حولك، وراقب المناسبات الاجتماعية، خاصة أفراح ومآتم الكبار وأصحاب المال والسلطة والنفوذ، ثم اقرأ صفحات التهانى والوفيات، التى صارت عنوانًا على الاستفزاز، مثلما هى عنوان للنفاق العلنى المدفوع المفضوح !

«وإذا كان النفاق الفردى، والنفاق الاجتماعى من بعده، مبررًا فى بعض الأحيان، مفهومًا من بعض ذوى الطموحات غير المشروعة وذوى النفوس الضعيفة والإمكانيات المتهالكة والأخلاقيات المتهاوية - بحكم الضعف الإنسانى - فماذا عن

النفاق الدولى المتصاعد الذى صار عنوانًا جديدًا، لعالم جديد؟! لقد تبارت الدول فى ممارسة «فانتازيا» النفاق على أوسع نطاق ممكن، بعض الدول الصغيرة، تفعل كما يفعل صغار المنافقين!! فتنافق الدول الكبيرة، خضوعًا وتبعية وارتباطًا بل ومزايدة، فأصبحت ملكية أكثر من الملك.. وهى فى مجال تبرير ذلك، تدعى أنها واقعة تحت ضغوط الحاجة للدعم والمعونة والمساعدة والمساندة. وأيضًا وبنفس المقياس، فإنه إذا كانت الدول الصغيرة والفقيرة، معذورة فى ممارسة نفاق الكبار والأثرياء، فما هو عذر الدول الكبرى الغنية المتقدمة الثرية، فى ممارسة النفاق العلنى المفضوح، اللهم إلا الكذب على النفس والكذب على الآخرين».

ولا يمكن الحديث عن النفاق دون ذكر رفيق طريقه وتوأم عمره: الكذب، ولذلك كان الإدمان العربى للنفاق هو فى الوقت نفسه إدمانًا للكذب الذى يكاد يكون غذاءً يوميًا للعرب. ولا يعنى هذا أن الشعوب الأخرى أو بعضها، لا تعرف أو لا تمارس الكذب، لكن يبدو أن ما واجهته الشعوب العربية من طغيان وبطش وقهر وإذلال ورعب، جعلها تحتمى بالكذب كى تتجنب ما لا تحمد عقباه، ليس فقط فى مواجهة الكبار والمسئولين بل وفى التعاملات اليومية مع الناس العاديين لتجاوز أية عوائق متوقعة أو فجائية. كذلك فإن النظم الديكتاتورية فى المنطقة العربية، لا تمنح الإنسان فرصة تحقيق ذاته بأسلوب سليم وصحى، ولذلك لا بأس من أن يحققه هو نفسه بمنتهى اليسر والسهولة فى خلق عالم من الأوهام والأكاذيب. وهو لا يجد حرجًا فى ذلك لأن الكذب فى مجتمعه لم يعد ظاهرة شاذة ومخجلة، بل أصبح أنهارًا متدفقة من القمة السياسية حيث القادة والزعماء إلى قاع القاعدة الشعبية التى يعيش فيها الفقراء والكادحون والباحثون عن رزقهم اليومى بأى أسلوب كان، إذ إن حياتهم هى تحايل مستمر على لقمة العيش.

فى مقالة بعنوان «الكذب كحالة للإنتاج الجماعى!» فى جريدة «وطنى»، ٣ نوفمبر ٢٠٠٢، اتخذ نبيل عبد الفتاح نموذجًا من مصر فى محاولة علمية لتفسير وتحليل وباء الكذب المنتشر فى المنطقة العربية، فنحن كلنا فى الهم عرب. يتساءل بحثًا عن إجابة شافية :

«هل يمكن أن تستمر حياة شعب يمكنه أن ينتج ويبدع وهو يكذب على بعضه بعضًا؟ وتكذب عليه حكوماته؟ لماذا كل هذا التواطؤ على الكذب؟ هل خطاب الكذب الجماعى والشخصى ينطوى على لذات ما؟ هل التركيز على الخطابات التى ينتجها الكذابون فى مصر هو مضيعة للوقت، لأن الكذب ظاهرة اجتماعية ونفسية وإنسانية، وكل التجمعات فيها الكذب كما فيها الفساد؟ من المتقدمين فى شمال الدنيا إلى المتخلفين من الكذابين فى الجنوب، ونحن فى زمرتهم ؟ أسئلة وراء أخرى تطرحها ظواهر الفساد والكذب معًا ؟ وتحتاج إلى بحوث وتأملات فى حقول بحثية متعددة، ولكن هناك فقر فى الملاحظة السوسيولوجية، والرصد والتأمل والدراسات الميدانية والنظرية. هناك أكاذيب حول المعرفة وحالتها فى مصر، ومع ذلك لا نزال نُصر على بعض الشعارات العامة حول عبقريتنا ودورنا، ولا نريد أن نقلع عن الحالة الشاعرية وننقد أنفسنا بجدية وصرامة، والنقد لا يعنى جلد الذات أو التعميم؟».

وتعد المنطقة العربية فى مقدمة المناطق المنتجة للكذب فى العالم. وما يقلق نبيل عبد الفتاح فى حالات الكذب اليومى، هو أنه أصبح شكلاً من أشكال التواطؤ، يكذب الكاذب - أيا كانت درجته فى طبقات الكذب - معتمدًا على أن الآخرين يتقبلون كذبه؟ لأنه يتقبل كذبهم ومن ثم لا جناح على أى منهم من الرد على الكذبة بأخرى وهذا يعنى أن المنطقة العربية ابتكرت مبدأ سلوكيًا هو «الكذب من أجل الكذب»، أى أنه أصبح إدمانًا يمارس لذاته. فالجميع يكذبون على الجميع، وكلهم يعرفون أنهم يكذبون، فلا أحد يستهين بعقل الآخر، أو أنهم اتفقوا - دون أن يصارحوا بعضهم بعضًا - بأنهم سيتبادلون الكذب فيما بينهم، وسيكون قصب السبق من نصيب المتفوق فى اختراع الأكاذيب وسبكها لدرجة يشكك فيها الطرف المكذوب عليه فى مدى زيفها.

لكن المسألة ليست لعبة ممتعة ومثيرة، بل هناك أنواع من الكذب تمثل خطورة قومية قد تؤدى إلى كوارث، مثل الكذب السياسى الحكومي من كبار الموظفين والبيروقراطيين، والذى لم تشهد المنطقة العربية أية محاكمة أو مساءلة أو تعرية

لنمـاذج منه كانت تهـدف إلى تغطيـة أخطاء تمس مصيـر الشعـوب العربيـة فى الصميم، فى حين أنه فى أمم ودول أخرى عـديدة يمكن لكذبة بيضاء من وزير أو مسـئول كبـير، أن تؤدى إلى عزله بل وإلى تغـيير الوزارة كلهـا، لأن الشعب من خـلال الناخبين الـذين يمثلونه فى البـرلمان، يمارس حقـه فى كل أنواع المسـاءلة، السياسية والقانونية المدنية والجنائية. يقول نبيل عبد الفتاح:

«فى قـضايا بعض كـبار الموظفين من المرتشين والمخـتلسين إلى آخر جـرائم الموظفين العموميين، ألا يكشف ذلك عن المسئوليـة السياسية لوزرائهم؛ ألا نحتاج لمراجعة شاملة للخطب التى تمتلئ بالأرقام والإحصائيـات غير الدقيقة عن أوضاعنا الاقتصادية والتعليمية والصحية والصـحفية؟ ألا يعد هذا الكذب السياسى محرضًا على كذب الموظفين؟ بل وتسويغ الكذب الجماهيرى؟!».

وفى مقـالة أخرى فى جريدة «وطنى» أيضًـا، بتاريخ ١٧ نوفمـبر ٢٠٠٢، تحت عنوان «لغة الكذب وأنماطه: تشريح حـالة جماعية»، يربط نبيل عـبد الفتاح بين الكذب الأبيض والنفاق على أسـاس أنهما وجهان لعملة واحـدة من العملات الرائجة فى المنطقة العربية إلى حد كـبير. ويعرفه بأنه الأكاذيب التى لا ترتب على قولها وإذاعتها بين الناس أذى بالغير، سواء أكان موضوعًا لها، أو متلقى. أما عن دوافع الكذب الأبيض، فإنها قد تكون تهربًا من موقف محرج، أو تفسيرًا لتجنب الالتزام بتـأدية عمل مـعين، أو امتناعًـا عن سلوك، أو مدحًا لرئـيس أو شخص مـهم، وهو مـا يجـعل الكاذب منافـقًـا بمعنى الكلمـة. وتمتلئ مـواقف النفـاق الاجتماعى بنماذج لا حصر لها من الكذب الأبيض، مثل المبالغة فى وصف جمال الفتيـات والسيدات وسحـرهن حيث لا جمال ولا سـحر، وامتداح ذكـاء وألمعية أشخاص مهمين لتحقيق مغانم مـعينة، لكن أهميتهم لا تخفى الغباء وضيق الأفق المطبق على عـقولهم، وغـير ذلك من أسـاليب المديح والتقـريظ بل والتغـزل في صفات وخصال غير موجـودة، بل وفاضحة لمجاملات الكاذب وكذبه. ومع ذلك يستمتع الجميع بكل هذا المديح والغزل الكاذب المنهال عليهم لأن عالم الوهم الذى يعيشون فيه يؤكد لهم أنهم يستحقون أكثر منه ولذلك لا يشبعون من المزيد.

وبرغم أنه كـذب بالمعنى الفعلى للكذب، إلا أنه أقل ضـررًا وأذى من الكذب الأسود الذى تفوق سطوته وخطره كل أنواع الكذب الأخرى. يقول نبيل عبد الفتاح:

«إن الآثار الضارة بالكـذب الأسود تتفـاوت من الآثار المادية إلى المعنوية التى تمس الاعتـبار أو الشخـصية أو مكانة المكذوب فى حـقه - أو حقـها - بين الوسط المهنى أو العائلى أو السياسى الذى ينتمى إليه، أو الوسط الاجتماعى عمومًا إذا كان شخصية عامة، كرجال السياسة أو الوسط البيروقراطى أو رجال الأعمال. وبعضهم يطلقون هذا الوصف على أنفـسهم كذبًا وتحايلاً ! أو بعض الفنانين. ومـصدر إنتاج هذا الكذب الحـاط بالكرامة أو الاعـتبـار زمـلاء ومنافسين لهـؤلاء، سواء تطوعًـا وحقدًا، أو لصـالح آخرين منافسين لهم، وهو مـا يمكن لنا أن نلاحظه فى بعض ما ينشر فى الصحافة المصرية (أو العربيـة) من ترهات وأكاذيب تمس شخصيات عامة، واستخـدام النشر البذىء - إذا جاز التعـبير - للنيل من بعض الشخـصيات، الذى يصل فى بعض الأحيان للمساس بوطنيتهم ونزاهتهم... إلخ».

وهذه البذاءة اللفظيـة والسلوكية كانت من سلبيـات الغيبوبة الأخـلاقية التى شغلت نـبيل عبـد الفتـاح أيضًا، فكتب مـقالة فى جـريدة «الأهرام» (١٨ مارس ٢٠٠٣) بعنوان «الخطاب العـربى وسياسـة الهجاء المتـبادل»، يعرى فـيها المواقف والأحاديث والحـوارات المخزية التى سادت أثناء انعـقاد مؤتمرى القمـة العربى فى شرم الشيخ، والقمة الإسلامى الذى عقد فى الدوحة فى شهر مارس ٢٠٠٣، أى قبل الـغزو الأمريكـى البريطانى للعـراق بأيام معـدودة. ومن تابع هذين المؤتمرين أدرك أن الغيبوبة الأخلاقية فى المنطقة العربية قد أفقدتها المناعة أو الحصانة ضد أية ضربات من خـارجها. ومن هنا كان من الطبـيعى لمثل هذا المتابع أن يفقـد القدرة على الدهشة عندمـا وقع هذا الغزو الذى اغتـصب العراق جهـارًا نهارًا، فى زمن ظن العالم أجمع أن مثل هـذا الغزو الصريح المباشر بل والفاجر قـد مضى عصره إلى غير رجـعة. فهذه البذاءة اللفظـية ليست مجرد سـوء أدب شخصى، بل هى خواء مخيف بل ومرعب على كل المستويات، خاصة عندما تصدر عن قادة الدول العربية والذين يفترض فيهـم أن يكونوا المثل العليا لشعوبهم. وقد تجلى هذا الخواء

الأخلاقى الخطير فى مواقف وتعليقات الساسة العراقيين فى مؤتمر القمة الإسلامى فى الدوحة، والذين تلاشوا كالبخار بعد ذلك بأيام مع وقوع الغزو على بلدهم البائس بهم، إذ فى النهاية لا يصح إلا الصحيح. وفى هذا يقول نبيل عبد الفتاح:

«أثناء انعقاد مؤتمرى القمة العربى فى شرم الشيخ والإسلامى الذى عقد بالدوحة، شاهد الجمهور العربى عبر الفضائيات ظاهرة قديمة هى تبادل بعض القادة والمسئولين العرب لألفاظ خشنة ولغة قاسية وجارحة تنحدر إلى مستويات لغة الشوارع العربية النابية والبذيئة. هذا النمط اللغوى كان مثار دهشة رجل الشارع البسيط. ويبدو أن ذلك مرجعه مفاجأة الأداء اللغوى لبعض القادة وأساليب برهنتهم على أفكارهم وعن ضيق صدورهم وغضبهم أثناء انعقاد القمتين.

ثمة نمط من البداوة اللفظية العفوية التى تعتمد على ردود الفعل الغاضبة التى تعبر عن سرائر مهتاجة وأداء عفوى وعشوائى، تختلف عن أداءات تتسم بضبط المشاعر الشخصية المتبادلة وثورات النفس القلقة والغاضبة... إن ألفاظًا خشنة استخدمت فى قمة شرم الشيخ كان صداها يتردد فى ألفاظ قمة الدوحة الإسلامية: «هذا نفاق.. أسكت.. هذا كفر وكذب ودجل» من وزير كويتى، ورد آخر يماثله من قبيل: «اخرس أنت أمام العراق.. لعن الله أبو شاربك».. وزير آخر رد قائلاً: «إن الدورى موكفؤ أرد عليه».

وقد أثبت علم اللغويات الحديثة أن اللغة ليست مجرد تعبير عن الذات الإنسانية بل هى جزء عضوى فى بنيتها العقلية والفكرية والشعورية، والتفاعل بينهما لا يقف عند حدود التعبير بل يتجاوزها إلى عمليات الصياغة والتشكيل المتبادلة بينهما. فالفكر يصوغ اللغة كما أن اللغة تصوغ الفكر، وبالتالى فإن الخواء اللغوى هو خواء على كل المستويات وفى مقدمتها الخواء الفكرى، مما يذكرنا بالمثل العربى الشائع: «كل إناء ينضح بما فيه»، أو الجملة الشهيرة التى قالها بوذا لأحد تلاميذه الذى كان يجلس صامتًا: «تكلم حتى أراك». ولم ير العالم المنطقة العربية على حقيقتها كما لم يرها من قبل، إلا مع ثورة الاتصالات والفضائيات والمعلومات. رأى الكذب والنفاق والبذاءة والفهلوة وغيرها من العناصر والسلبيات التى يمكن للقوى الطامعة فى المنطقة أن تخطط لاستنزاف كل طاقاتها. يقول نبيل عبد الفتاح :

«إن ثورة الاتصالات والمعلومات والفضائيات كشفت بوضوح للجمهور العربى العادى أن مستوى تكوين وخبرات ولغة السياسى العربى فى الحكم هى تعبير عن نمط الحكم التسلطى من ناحية، وأن الوراثة السياسية داخل العائلات الحاكمة أو الأساليب الانقلابية القديمة هى التى تقف وراء هذا النمط من القادة من ناحية أخرى. إن أداء بعض رجال السياسة العرب المحدود جعل الجمهور العربى يعرف وبوضوح أن سطوة بعض القادة والنظم مرجعها القمع وغياب المشاركة السياسية والديموقراطية».

«إن مستوى ونوعية اللغة العفوية التى برزت فى السجالات النابية بين بعض القادة تشير إلى نمط التفكير السائد أساسًا، ولإدراك هؤلاء القادة لعلاقاتهم بمحكوميهم حيث لا ضوابط ولا روادع من قواعد وضمانات قانونية وسياسية. الشعب هو إرث للقادة وموضوع للحكم لا أكثر ولا أقل.... إن لغة التلاسن الهجائى الفظ هي تعبير عن نمط من قادة الدول ما دون القومية حيث الخلط بين الحاكم والدولة والعائلة والقبيلة والعشيرة وبعض المناطق. إن شخصنة السلطة الحاكمة وشخصنة الدولة ما دون القومية هى التى تنتج هذا النمط من علاقة بعض القادة السياسيين العرب باللغة السياسية الحداثية والعولمية التى يتداولها قادة الأمم الأكثر تطورًا ورقيًا».

وإذا عدنا إلى مقالة نبيل عبد الفتاح السابق ذكرها «لغة الكذب وأنماطه: تشريح حالة جماعية!» نجده يؤكد مرة أخرى على أن الكذب والتلفيق وانعدام الأمانة والثقة بين الحكام والمحكومين فى المنطقة العربية، أدى إلى غيبوبة أخلاقية وبائية ومزمنة على معظم المستويات، أنتجت ما يمكن تسميته بثقافة الكذب والكذابين، ولن يجد الفساد أرضًا يرتع فيها ويصول ويجول مثل الأرض التى يصبح فيها الكذب ثقافة وممارسة وسلوكًا يوميًا سواء على مستوى الوعى أو اللاوعى. فعندما يتحول الكذب إلى إدمان فإن الإنسان يمكن أن يكذب دون أن يشعر أو يعى أنه كاذب ومزيف للحقيقة، أو كما يقول نبيل عبد الفتاح:

«إن سلطة الكذب وقوته تعتمد على تحوله إلى ممارسة شائعة كالفساد وإلى ثقافة الكذب والكذابين، ولا سيما بين غالب الصفوة السياسية الحاكمة والمعارضة،

ويعتمد على تماهى الكاذب مع كذبه ومع التواطؤات الاجتماعية والجماعية للكذابين، فالكذب كالفساد يشد أزر بعضه بعضًا - إذا ساغ التعبير - ويعكس بعض الأمراض الاجتماعية الوبيلة فى مصر (والمنطقة العربية)، كوسيلة للمدح والنفاق والمداهنة لذوى الثروة والسلطة والنفوذ، أو الكذب للتعبير عن قوة الشخصية وأهمية الكاذب، ولإثبات قيمة ذاته وحضورها فى دوائر الحياة.. كلها ظواهر تحتاج للرصد، والدرس الاجتماعى النفسى لأن كلا الفساد والكذب يدمران الخلايا الحية فى بلادنا ويحاصران الموهبة والموهوبين، بل ويغتالهم الفساد والكذب معًا يوميًا».

أما الضلع الثالث فى مثلث الغيبوبة الأخلاقية فيتمثل فى الفهلوة التى تستمد طاقاتها من الضلعين الأولين: النفاق والكذب. وكلها تنضوى تحت منظومة الفساد والانتهازية والتسلق والاغتياب والطعن فى الخلف والانحراف لدرجة أنه أصبح من أخطر عادات العرب الفكرية اعتقاد الكثيرين أن الانحراف هو الأصل والقاعدة وغيره استثناء ونشاز. ومن هنا كان الإعجاب العربى بشخصية الفهلوى التى تحمل معنى مزدوجًا لأنها تنطوى على معنى الذكاء وسعة الحيلة، وفى الوقت نفسه معنى المخادعة والبحث عن حلول للمشاكل بأسهل الطرق الممكنة. فمن طبيعة الفهلوى كما تتبلور فى تراثنا الشعبى، أنه غير مكافح ولا يبذل جهدًا ويلجأ إلى التحايل والأساليب الماكرة الملتوية، بدلاً من أن يسلك فى طرق شريفة. وبالتالى فإن الإعجاب بهذه الشخصية وغيرها من الشخصيات المماثلة التى تنتهز انتشار الغيبوبة الأخلاقية لتسرى كالسوس فى عظام المجتمع، هو علامة من علامات الاختلال والانهيار فى بناء المجتمع. وتكمن خطورة أساليب هذه الشخصيات عند استخدامها وتوظيفها فى مجال السياسة، خاصة فى إقناع الدول التى تجرى حساباتها بأساليب علمية دقيقة، بمظاهر القوة والثقة بالنفس، اعتقادا بأن ذلك سيخيفها ويدفعها إلى التراجع، وبرغم أن العرب كانوا فى مقدمة الدول التى كانت شاهدة على الآثار المدمرة التى ترتبت على هذه الفهلوة فى يونيو ١٩٦٧، أو أغسطس ١٩٩١، أو مارس ٢٠٠٣. إذ يبدو أن الغيبوبة القومية قد أعجزت العرب عن استيعاب الدروس المأسوية المريرة التى يمرون بها، فى حين أن يقظة

الدول المتقدمة تتجلى فى عبارة شهيرة للمؤرخ العسكرى البريطانى الشهير ليدل هارت حين قال: «الأغبياء وحدهم هم الذين يستفيدون من الدروس التى يمرون بها، أما أنا فأستفيد من الدروس التى يمر بها الآخرون»، مما يوضح الفجوة الواسعة والعميقة التى تفصل بيننا وبينهم فكرًا وسلوكًا.

إن من أهم مظاهر سلوك الفهلوى، قدرته الفائقة على الانتهازية والتلون السريع طبقًا لنوعية المواقف التى يمر بها، واستيعاب ما تتطلبه هذه المواقف من استنتاجات مرغوبة من الطرف الآخر، ثم التصرف المتحمس لتلبيتها. ومن أهم أسلحته للقيام بهذه المهمة، مرونة التفكير الذى يتميز باللماحية، والمسايرة السطحية المغلفة بالمجاملة العابرة التى تخفى مشاعره وحساباته الحقيقية. فليس لديه التزام أو ارتباط حقيقى بما يقوله أو يفعله فى الواقع. كذلك فهو لا ينسى أو يهمل المبالغة فى تأكيد ذاته، والحرص على إظهار قدرته الفائقة وسيطرته على تفاصيل القضية المطروحة. لكن هناك تفرقة يجب أن توضع فى الاعتبار بين الثقة فى النفس التى تنتج عن اتساق الإنسان مع ذاته، وبين تأكيد الفهلوى لذاته، والذى ينطوى فى حقيقته على اهتزاز فعلى فى ثقته بنفسه خوفًا من انكشافه أو عجزه عن الاستهانة بعقل الطرف الآخر، كذلك احساسه الدفين بعدم الكفاءة والنقص الذى يشعر به تجاه الأكفاء والمتمكنين من أصول عملهم وأسراره، ولذلك كثيرًا ما يلجأ إلى اغتياب الآخرين والإقلال من شأنهم بل وتشويه صورتهم كنوع من تعويض هذا النقص الذى يؤرقه. ومن صفاته أيضًا الاستهتار فى العمل إذا وجد الفرصة سانحة لذلك، والتهرب من المسئولية سواء أكان كفؤًا لها أم لا، مع الإيحاء الكاذب بأنه لا يترك شاردة أو واردة إلا وينجزها فى وقت قياسى، مع أنه فى معظم الأحيان لا يفعل شيئًا! وإذا قام بتأدية واجب مفروض عليه فذلك لطمعه فى ثواب أو خوفه من عقاب أو لغرض فى نفس يعقوب لا يعلمه سواه، وليس لحرصه على أداء العمل الذى ينفع غيره.

والفهلوى بطبيعته لا يحتمل العمل ضمن فريق لأن العمل الجماعى يمكن أن يكشف ألاعيبه بين رفاقه، أما العمل الفردى فيحقق رغبته فى الوصول إلى هدفه

بأقصر الطرق وأسرعها، وتخطى المسالك الطبيعية أو القنوات الشرعية أو الحواجز التى قد تكون قانونية، لأنه يهدف دائمًا لتحقيق أكبر نفع بأقل جهد. كما لا يمنع الأمر من ترديد الشكوى من أنه لا يحصل على المقابل الذى يستحقه برغم جهده المضنى الذى لا يبخل به على أحد. وكان هذا هو سلوك الإنسان العادى أو رجل الشارع الذى يلجأ إلى الفهلوة لقضاء حاجاته، لكن المثقف العربى الأصيل الذى يعتبر نفسه قدوة للآخرين، كان يربأ بنفسه عن هذا المسلك الانتهازى الوصولى الرخيص. لكن فى الأعوام الأخيرة من القرن العشرين تغير المناخ الثقافى العربى نتيجة تفاعل عوامل شتى، أدت إلى إفراز أنماط سلوكية جديدة للمثقفين، أضافت أبعادًا جديدة للغيبوبة الثقافية والأخلاقية التى تعانى منها المنطقة العربية، فى حين أنه يفترض فى النخبة الثقافية أن تكون مسئولة عن عقل ووجدان الإنسان العربى ليس فى حاضره فحسب وإنما فى مستقبله أيضًا على أساس أن ناتج العمل الثقافى يتطلب سنوات إن لم يكن أجيالاً كى يتحقق.

وعندما أطلت الفهلوة بوجهها القبيح على الميدان الثقافى كنتيجة من نتائج المد التجارى الذى طغى مع العولمة، أصبحت كل قيمة، مهما كانت رفيعة، تقاس بعائدها المادى، مما أتاح الفرصة الكاملة للأعمال الفنية الرخيصة والهابطة التى تدغدغ غرائز الجماهير، خاصة السوقة الذين يملكون المال ولا يملكون العقل الحضارى الراقى. وأصبح من الشائع أن تجد مثقفًا أو فنانًا أو مبدعًا أو مفكرًا من طراز رفيع وجاذب، لا يعلم عنه أحد شيئًا عن انجازاته، خاصة من جمهور المتلقين العاديين، بل إن أفراد النخبة أنفسهم قد لا يعلمون عنه إلا أقل القليل. وفى أحيان كثيرة تغلق فى وجهه أبواب النشر والانتشار لأن المنتجين أو الناشرين ليسوا على استعداد للإنفاق على سلع غير رائجة. وقد يتعلل بعض المثقفين الأصلاء بأنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح، لكن الخطورة تكمن فى أنه قد يصح بعد مدة طويلة يكون فيها الانهيار الفكرى والفنى والأخلاقى قد أتى على الأخضر واليابس، ويحتاج الأمر إلى أجيال لإصلاح ما أفسده الدهر، وهو إصلاح معرض دائمًا لعثرات وعقبات وعوائق قد يعجز عن تجاوزها، طبقًا للمبدأ

الاقتصادى الشهير «العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة» والذى يمكن تطبيقه على كل مجالات النشاط الإنسانى، لأن الإنسان يميل غالبًا إلى الجهد الأقل، خاصة إذا ما تعود عليه. وهو جهد يجسد مفهوم العملة الرديئة التى يساعدها رخصها على الانتشار والتداول بين أكبر قطاعات من الجماهير، وبالتالى تحتل أكبر مساحة من السوق، وتحاصر العملة الجيدة الثمينة وقد تتمكن من خنقها. وهو ما نجح فى القيام به كتاب وفنانو الفهلوة فى المنطقة العربية، والذين يشكلون أغلبية مخيفة، ويمارسون تأثيرًا وانتشارًا يرجعان إلى قدرتهم على المزاحمة والصوت العالى والدعاية الرخيصة التى تتوسل بكل الحيل لجذب الجماهير إلى منتجاتهم الفاسدة التى تستقى مادتها من الجنس والفضائح والخزعبلات والخرافات والدجل وغير ذلك من العوامل المدمرة للكيان الأخلاقى والفكرى لدى المتلقين. وهم لا يكتفون بالحقوق التى ينالونها من ناشريهم الذين ركبوا موجتهم، والذين برزوا فى ساحة النشر مثل النباتات الشيطانية وزاحموا الناشرين الجادين الذين لم يفرطوا فى احترامهم لأنفسهم وصمدوا فى وجه رياح السموم. ذلك أن الطيور على أشكالها تقع، ومن هنا برزت حركة الانتاج والنشر الفهلوى من أعمال كتاب وفنانى الفهلوة الذين يحصلون على حقوقهم المالية ثم يطالبون بالامتيازات التى تمنحها الدولة للمبدعين. فهم يريدون أن تصبح كل مؤسسة تكية، وكل خزينة بمفتاح فى أيديهم هم وحدهم، وكل الجوائز تصرف لهم دون غيرهم. وينجحون فى حالات كثيرة لأنهم لا يعملون كأشخاص وإنما من خلال شبكات واسعة من الوسطاء والسماسرة.

وفساد ثقافة الأمة لا يعنى سوى فساد عقلها ودخولها فى متاهة من الشتات ربما لا ترجع منها. وأخطر أنواع الشتات أو الاغتراب هو ما كان داخل أسوار الوطن نفسه وليس فى أرض بعيدة، وهذا ما نقصده بتعبير «الغيبوبة الأخلاقية»، ذلك أن الاغتراب فى الزمان أخطر بمراحل من الاغتراب فى المكان الذى يمكن أن يعود منه الإنسان إلى وطنه، أما الإغتراب فى الزمان فلا يعود منه الإنسان إلى زمنه الذى يعيش فيه بجسده فقط، إلا باستبدال عقله بعقل يتعامل مع زمنه الواقعى. ولذلك تعيش أعداد كبيرة من العرب فى حالة اغتراب شديد يؤدى إلى

جملة من المظاهر والسلبيات الأخلاقية التى تجمع بين التطرف والتحلل والضياع والتشتت والانحراف والعنف والفساد. فالمجتمعات العربية المعاصرة لا تعيش فى ظل القبيلة أو القرية لأن هذه الأشكال السكانية والاجتماعية تحللت، تاركة خلفها فراغًا وشتاتًا لم تشغله هذه المجتمعات لأنها لم تنجز الحداثة بعد، إذ أنها وقعت فى الفجوة أو الهاوية التى تفصل بين الأشكال الاجتماعية التى اندثرت وبين الكيانات الاجتماعية التى تشربت بكل معطيات عصرها من فردية ومؤسسات مجتمع مدنى وحريات عامة وأشكال ديمقراطية للحكم. وكان من المستحيل أن يظل الفراغ المخيف الناتج عن هذه الفجوة أو الهاوية على ما هو عليه، ولذلك سرعان ما شغلته مظاهر الاغتراب من تطرف وتحلل وضياع وفساد وعنف... إلخ، وإن كانت سرعة الإشغال تختلف من بلد عربى إلى آخر.

وفى بداية هذه التحولات الاجتماعية المصيرية، كان الأمل فى الانطلاق معقودًا بشكل خاص على النخبة الثقافية والنخبة الاقتصادية، لكن النخبة الأولى عانت الأمرين من تجار الثقافة الرخيصة، فقدت فاعليتها وتوارت فى الظل، فى حين وجدت النخبة الثانية نفسها مضطرة إلى ركوب تيارات السوق الحرة التى لا تعبأ إلا بالعائد المالى بصرف النظر عن الوسائل والطرق التى تم بها الحصول عليه. وكانت النتيجة تلك الحالة البائسة المزرية التى بلغها المجتمع العربى ليس من حيث ضعفه البنيوى المادى فحسب، وإنما أيضا من حيث أفكاره وعاداته المستجدة عليه والتى تغرقه بين أمواج غيبوبة أخلاقية تزداد ضراوتها مع الأيام.

وقد بلغ الإحباط بأحد المفكرين المعروفين حدًا جعله واثقًا من استحالة محاربة الفساد بهدف القضاء عليه فى المنطقة العربية، بحيث لم يتبق لديه أمل سوى محاصرة هذا الفساد بقدر الإمكان. هذا المفكر هو الدكتور مأمون فندى الأستاذ الجامعى فى الولايات المتحدة والمصرى الأصل والحريص على مشاركة المثقفين العرب الجادين والأصلاء هموم منطقتهم برؤية من خارجها قد لا تتأتى لبعضهم. ففى جريدة «وطنى» عدد ١ أغسطس ٢٠٠٤، كتب مقالة بعنوان يصدم عين القارئ من أول وهلة وهو «معًا من أجل فساد أفضل»، بدأها بقوله:

«بداية، أنا لست ضد الفساد فى الدول العربية، لأن محاربة الفساد الآن قد تصل إلى حالة احتراب تؤدى إلى انهيار الدول، وذلك ببساطة، لأن الفساد فى المنطقة العربية هو أقوى مؤسسة فى الدولة وأكثرها قبولاً وشرعية من قبل الحاكم والمحكوم، لذا أنا لا أنادى بحرب شاملة على الفساد، لكننى أدعو إلى حرب معقولة من أجل تقليص حجم الفساد إلى درجة معقولة، بحيث يمكن إدارته بشكل مقبول. أما الطامحون فى إزالة الفساد فهم من القلة الحالمة، التى وإن أوتيت رغباتهم وتحققت أمنياتهم فى القضاء على الفساد، فهم بذلك يقضون على الدولة برمتها، ولا اعتقد أنهم جاهزون للتعامل مع حالة الفوضى الناتجة عن انفراط عقد الدولة».

وهذه الواقعية الموضوعية الساخرة هى التى جعلت مأمون فندى يطالب بفساد أفضل وفساد أقل يمكن إدارته، ومن الممكن حصاره فى ربع الدولة أو فى خمسها بحيث يمكن التعامل معه والسيطرة على تداعياته بقدر الإمكان. ولا يعنى هذا أنه يطالب بتبرير الفساد لأنه لم يناد بالقضاء المبرم عليه، فهو مكره أخاك لا بطل لأن المؤسسات القانونية والتنفيذية فى المنطقة العربية فى منتهى الضعف والهزال والهوان. فالرقابة تكاد تكون منعدمة خاصة فى مواجهة أصحاب النفوذ والثروة الذين يملكون من الوساطة والمحسوبية والإغراء المادى ما يفتح كل الأبواب مهما كانت عالية. وذلك بالإضافة إلى تلال القوانين المكدسة واللوائح الغامضة بل والمتناقضة التى انتهى العمر الافتراضى لعدد غير قليل منها، خاصة التى تم تفصيلها على ظروف وحيثيات يمكن أن ترجع إلى بدايات القرن التاسع عشر، أى منذ عهد محمد على الكبير فى مصر. كذلك فإن الغيبوبة الأخلاقية تسرى مع تركز السلطات والصلاحيات التى لا تخضع للرقابة فى يد كبار المسئولين، سواء أكانوا حكوميين أم من القطاع الخاص أم من المجتمع العادى. ولا يخفى مأمون فندى سخريته المريرة من هذه الأوضاع الأخلاقية المقلوبة، لعل مرارتها تحدث نوعًا من اليقظة أو الصدمة التى تكشف حقيقتها، فيقول:

«أتمنى ألا يظن القارئ الآن، أن الفساد هو مشكلة حكومية فقط. فالفساد له قوانينه الحاكمة مثل قوانين الاقتصاد العام. معادلة الفساد هى مثل معادلة

الاقتصاد، أو معادلة السوق، عرض وطلب. إذا ما زاد العرض قل الطلب والعكس. بمعنى أنه حتى لو كانت الحكومات طالبة للفساد، فلابد من وجود عرض حتى يتسنى لميكانيزمات الفساد ومحركاته أن تعمل. إن المجتمع وكذلك القطاع الخاص فى عالمنا العربى، يعرضان الفساد على قدر طلب الحكومات، والعاملون فى الشركات يعرضون الفساد على قدر طلب الرؤساء. فحتى تكون للفساد قيمة اجتماعية، فلابد للفاسد أن يكون مطلوبًا ومرغوبًا، وقد يفسد فساده ويكون غير ذى قيمة إذا زاد عرض بضاعته عن احتياجات رؤسائه. إذن بداية الحل هى فى تقليل المعروض من الفساد، حتى يرتفع سعره وتقبل عليه الحكومات بدرجة تنظمها ميكانيزمات السوق وآلياته المحركة.

«المجتمع شريك للدولة فى التحكم فى الفساد أو فى زيادة نسبته، والناظر لعالمنا العربى اليوم، يرى شبه حالة اتفاق ضمنى بين الحكومات والمجتمعات، يقول بأن القوانين واللوائح المكتوبة على الورق، هى فقط للتمظهر، أما العمل الحقيقى فهو يسير حسب قوانين عرفية غير مكتوبة، حيث يكون الفساد بأشكاله المختلفة من واسطة وقرابة وصداقة وخلافه من بهلوانيات «رفع السماعة»، هو العامل الحاسم والحاكم لمجريات الأمور. إن الشراكة القائمة بين المجتمع والدولة فى عملية تنظيم الفساد، هى شراكة قائمة ووثيقة العرى ومترابطة، ويمكن لهذه الشراكة التى هى مصدر قلق ومصدر تهديد، أن تصبح فرصة إصلاح إذا ما قرر الشركاء إدارتها بشكل أفضل، كذلك تقليص نسبتها».

من هنا جاء العنوان الساخر للمقالة «معًا من أجل فساد أفضل»، إذ يطالب مأمون فندى بفساد أكثر شفافية بهدف تسهيل عملية إدارته وإصلاح أكبر قدر ممكن منه، حتى لو وصل الحال إلى تقنينه. فهذا المنظور العملى الواقعى قادر على حصار تداعيات الفساد ومنعها من التفاقم. وهى تداعيات لا حصر لها، يذكر منها أحمد عكاشة فى كتابه «ثقوب فى الضمير» الصادر فى عام ١٩٩٣، الاتجاه نحو الاستهلاك بخطى أسرع من عملية الإنتاج، والتكالب على الأخذ وتجاهل العطاء، وتغلب السلبية على الإيجابية، وحمى الشراء السريع بوسائل انتهازية وغير

مشروعة، والاتكالية، والارتجالية أو المعالجات المسكنة الوقتية، وإهمال أو تجاهل المعالجات البناءة بعيدة المدى، وسيطرة الألفاظ الفخمة على الجوانب العملية، والسطحية، والمظهرية، وفقدان الشعور بالملكية العامة، وتبديد الوقت فى التفاهات، وهبوط المستوى التكنولوجى للأداء، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وإدارية وقومية قد تكون مدمرة. ولذلك يقول أحمد عكاشة فى ختام دراسته عن الضمير:

«إن على المجتمع أن يتوجه توجهًا عامًا نحو تنقية ضميره العام، حتى نخرج من أزمة الضمير الخانقة سالمين، ونطمئن على المستقبل الذى هو ليس ملكًا لنا فى الواقع.... علينا أن ننطلق من نقاء الضمير الخاص إلى نقاء الضمير العام. فليكن قلقنا أولاً لما يقع بيننا مخالفًا للضمير العام، ثم ليتطور هذا القلق ليغدو قلقًا للضمير الإنسانى العام، إذا ما وقع فى الأقاصى البعيدة ما يأباه الضمير الإنسانى».

★ ★ ★

الفصل الثالث عشر

الغيبوبة النسوية

على الرغم من أن بعض الدساتير العربية تنص على أن الدولة تكفل مساواة المرأة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المرأة العربية غائبة عن المشاركة الإيجابية الفعالة فى العمل السياسى الذى يفترض فيه أنه يملك عناصر المبادرة فى تطوير المجتمع لصالح أفراده على اختلاف أنواعهم. وهذا الواقع السلبى يتضح فى نسب تمثيل المرأة فى التيارات السياسية وغيرها من الأنشطة المدنية والحزبية والنقابية والاتحادات النوعية. وبرغم أن المرأة العربية قد خرجت إلى العمل وساهمت فى مجالات الانتاج المختلفة، وحصلت على الانتخاب والترشيح في دول عربية عديدة، إلا أنها لم تكتسب قوة الدفع اللازمة لاندماجها الفعلى فى الحياة العامة، وبالتالى لم يكن لها أى تأثير فعال فى المشاركة فى صنع القرار. فمثلاً تولت المرأة العربية منصب الوزارة، وكان فى إمكانها أن تترك بصمة مميزة تربط اسمها بتاريخ الوزارة التى شغلتها، لكن ذلك لم يحدث، برغم أنها كانت تستطيع توظيف صلاحياتها التنفيذية على هذا المستوى الرفيع فى وضع بصمتها التى تذكر الناس بها بعد تركها المنصب، فى حين أن هدى شعراوى كانت رائدة فى التمهيد للنظام العربى الشعبى أو المدنى، عندما نجحت فى تكوين الاتحاد النسائى العربى العام عام ١٩٤٤ من اتحادات نسائية فى خمسة أقطار عربية، أى أن قيام هذا الاتحاد النسائى سبق قيام جامعة الدول العربية. وكان أحد أهداف الاتحاد الأساسية مناصرة المرأة الفلسطينية ضد تهويد الأرض الفلسطينية واستيطانها والمطالبة بخروج الاستعمار من الأقطار العربية. وكان هذا الاتحاد النسائى الرائد

بمثابة باكورة المنظمات العربية المهنية والعمالية والطلابية والفلاحية التى تأسست فى المنطقة العربية طوال فترة العقدين الخمسينى والستينى من القرن العشرين. إلى هذا الحد البعيد حققت هدى شعراوى أحد أوجه ريادتها الحضارية العظيمة، وهى الفتاة الأرستقراطية المنعمة التى خرجت من شرنقة عصر الحريم الذى استمر أكثر من خمسة قرون، ولم تحتل منصب الوزارة وإنما كان سلاحها الأساسى أنها صاحبة فكر وثقافة وإرادة ووعى حضارى لا يعرف التردد.

من هنا كانت ضرورة كشف الأسباب والدوافع التى أدت إلى هذه الغيبوبة النسوية على كل المستويات من القمة إلى القاعدة، خاصة فى المجال السياسى الذى يؤثر بالسلب أو الإيجاب فى المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهناك سببان أساسيان يتمثلان فى تقلص مشاركة المواطن العربى، رجلاً كان أم امرأة، بشكل عام فى النشاط السياسى، وفى مجموعة عناصر أساسية أعاقت اندماج المرأة بشكل خاص فى المشاركة السياسية. فالسبب الأول الذى يتمثل فى غياب اهتمام المواطن العربى بالحياة السياسية، كان نتيجة مباشرة للنسق السياسى العام فى المجتمع العربى الذى فرض على المواطن السلبية لعهود طويلة متتابعة لغياب الممارسة الديمقراطية تحت وطأة السطوة الشاملة لأجهزة الدولة التى احتكرت صنع القرار فى شتى المجالات، ولم تقم وزنًا لكيان المواطن أو رأيه. وعندما أدرك هذا المواطن أن رأيه لا قيمة له ولا أى تأثير فى مجريات الأمور، احتفظ به لنفسه أو ربما صرف النظر تمامًا عن التفكير فى هذا الشأن، ليجعل جهده فى التفكير أو الإنجاز مقصوراً على حياته الأسرية أو الشخصية التى تعانى أصلاً من ظروف معيشية صعبة، برغم أن التيارات الاشتراكية التى انتشرت فى بعض الدول العربية فى فترة الستينيات من القرن الماضى، جعلت أجهزة الدولة فيها تقوم بكل الأدوار اللازمة لخدمة المواطن مهما تضاءلت أهميتها، فاعتمد المواطن عليها اعتمادًا كليا، لأنها أصبحت تمثل له المصدر الأساسى الذى يتولى عنه توفير كل احتياجاته، برغم تهافت إمكانات هذه الأجهزة وهزالها. وقد أدت هذه الشمولية إلى انكماش دوره حتى فى صنع قراراته الشخصية أو الأسرية،

وبالطبع سائر القرارات فى مختلف المستويات وقد ترتب على هذه الغيبوبة السياسية إحساس المواطن بعدم الانتماء إلى السلطة ومؤسسات الدولة، وفى مرحلة تالية تعمق احساسه بالاغتراب السياسى، وضعف اهتمامه بالقضايا العامة التى أدرك أنها ليست من اختصاصه وإنما من اختصاص القابعين على قمة السلطة، إذ يكفيه أن يحمل همه الشخصى، أما الهم القومى فلا شأن له به، خاصة إذا كان يشعر أنه لم يشارك فى صنعه، لأنه من صنع السلطة أولاً وأخيراً.

ومع انحسار المد الاشتراكى فى السبعينيات، وتحول بعض المجتمعات العربية إلى ما عرف بسياسة الانفتاح التى كانت أول مدخل إلى السوق الحرة، أخذت بعض الشرائح الاجتماعية فى الصعود الطبقى اقتصاديًا ثم اجتماعيا، وانشغلت فى صعودها بالقضايا الحياتية اليومية والمكاسب المادية، بدلاً من الانشغال بقضايا الانتماء الوطنى. وخاصة أنها فى معظمها كانت محدودة الثقافة وضيقة الأفق وضحلة التفكير، وبالتالى فإن الفكر السياسى لم يكن من اهتماماتها، بل إن بعضها كان يعانى من أمية ثقافية أو حتى تعليمية. وذلك بالإضافة إلى مشكلة الأمية المزمنة فى المنطقة العربية، بحيث جعلت الأميين - وهم نسبة خطيرة فى تعداد السكان قد تتعدى ثلاثة أرباعه فى بعض المجتمعات - لا ينشغلون إلا بقوتهم اليومى، أما خارج هذا النطاق فمن اختصاص أولى الأمر، وبالتالى لا علاقة لهم بما يفعله الزعماء أو القادة أو الساسة فى غرفهم أو مكاتبهم المغلقة الغامضة.

وإذا كانت هذه الغيبوبة السياسية تنطبق على الرجل العربى برغم كل امتيازات الحرية الشخصية والسيطرة الأسرية والسطوة الاقتصادية والأوامر الواجبة التنفيذ سواء من الزوجة أو الأبناء، فإن فرص المرأة العربية تقل عن ذلك بكثير، وبالتالى فإن الغيبوبة السياسية والفكرية الجاثمة على أنفاسها لابد أن تتضاعف عدة مرات عن غيبوبة الرجل. فقد توارث المجتمع مفاهيم شاعت واستقرت، تفرق بين أدوار كل من الرجل والمرأة، وتم ربطها بالخصائص الطبيعية لكل من الجنسين، بحيث تفرض عليهم أدوارًا اقتصادية واجتماعية متباينة. وهى مفاهيم جاهلة أو متجاهلة أن هذه الأدوار والصفات التى تفرق بين الرجل والمرأة كبشر، قد تشكلت

فى إطار زمنى مختلف فى كل معطياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتصل الغيبوبة النسوية إلى ذروتها عندما تسلم المرأة بهذه المفاهيم دون مناقشتها أو تحليلها أو الرجوع إلى أصولها وأسبابها. وامرأة بهذا النمط المغيب والسلبى لا يمكن أن نتوقع منها أية مشاركة فى الحياة السياسية.

ولم يقتصر الأمر على هذه السلبية التى ارتبطت بشخصية المرأة، بل تعمقت كظاهرة أصبحت طبيعية، نتيجة للتصور العام الذى نشرته ورسخته الأجهزة الإعلامية فى المنطقة العربية فيما يتصل بصفات خاصة بالمرأة وأخرى بالرجل. وكم من مقالات وبرامج ومسلسلات إذاعية وتليفزيونية تؤكد دائمًا أن الرجل بطبيعته عقلانى ومبادر وإيجابى وقوى وخبير فى ممارسة الحياة العامة فى حين أن المرأة عاطفية ومتهورة وسلبية وخانعة. كما ذهب بعض الكتاب الذى يفترض فيهم أنهم طليعة التطور والتقدم، إلى الحد الذى نادوا عنده بأن المكان الطبيعى للمرأة هو البيت وأن العمل خلق للرجل فقط، وذلك فى وقت يعانى فيه المجتمع العربى من ارتفاع نسبة الإعالة نتيجة لغياب الإسهام الحقيقى للمرأة فى العمل بمختلف صوره وأشكاله حتى لو كانت تمتلك القدرة أو الموهبة أو الكفاءة للقيام بمهن قد لا يجيدها الرجل، خاصة المهن التى تحتاج إلي الإمكانات النفسية للمرأة مثل الصبر والعطف والحنان والأعمال اليدوية الدقيقة التى برعت فيها النساء فى الدول المتقدمة مثل اليابان والصين والهند وماليزيا وغيرها، والتى أصبحت تشكل بندًا مهمًا فى ميزانياتها بحكم ارتفاع ثمن العمل اليدوى فى السوق العالمية.

توارث المجتمع العربى هذه النظرة المتدنية للمرأة، وتأثر بها إلى الدرجة التى نرى فيها إعلانات عن وظائف تشترط ألا تتقدم الإناث إليها، برغم أنها وظائف لا تتنافى مع طبيعة المرأة، هذا إذا سلمنا بقضية هذه الطبيعة المشكوك فيها تمامًا، وذلك فى حين تنص معظم الدساتير العربية على أن العمل واجب وحق للجميع. لكن الأبحاث العلمية اثبتت بما لا يقبل الشك، أن العوامل البيئية والتنشئة الاجتماعية والتقاليد والعادات والأعراف أقوى من الدساتير والقوانين واللوائح التى ظلت على الورق عاجزة أن تتحول إلى منهج فكرى وسلوكى للناس فى حياتهم

اليومية، لأن هذه العوامل هى التى تلعب الدور الرئيسى فى صياغة السلوك الاجتماعى والفردى على السواء. فهى التى رسخت فى عقل ووجدان المرأة العربية - وليس الرجل فحسب - أن الاندماج فى الحياة العامة هو مسئولية الرجال فقط، وأن مشاركتها فى العمل السياسى أو غيره من الصيغ والأشكال المختلفة للعمل يهدد أنوثتها، وكأن كل مؤهلاتها فى الحياة أنها أنثى.

وكانت المرأة العربية ضحية للأمية بنسبة تفوق نسبة الرجل، مما جعل مشكلة الأمية المتزايدة بين النساء عائقًا أمام مشاركة المرأة فى الحياة العامة، وتدريبها على المساهمة فى صنع القرارات فى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففى المدن العربية تزيد نسبة الأمية على ٦٠٪، فإذا تركنا الحضر إلى الريف والبادية فإن الأمية النسوية تصل إلى حوالى ٩٠٪، وهى نسبة من أعلى نسب الأمية فى العالم. ومن هنا كان من الطبيعى أن تسود الغيبوبة النسوية أرجاء المنطقة العربية، إذ يستحيل لهذه النسبة من النساء الأميات أو الجاهلات أن يخطون خطوة واحدة إلى الإمام، بل هى بالأحرى خطوات إلى الخلف إذا ما أخذنا نسبة التقدم الذى تحرزه النساء فى دول الحضارة المعاصرة. كذلك فإن الأمية ليست المشكلة الوحيدة التى تشكل عقبة أمام اندماج المرأة فى العمل السياسى أو الاجتماعى، بل هناك الوظائف أو المهام أو الأدوار المتعددة التى يتحتم عليها القيام فى حياتها اليومية. فمثلاً تعانى المرأة الريفية والبدوية التى تشكل أغلب النساء فى المنطقة العربية من أوضاع جائرة إذ أنها تقضى أكثر من ١٥ ساعة يوميًا فى العمل المتواصل داخل البيت وخارجه. كما تعانى المرأة الحضرية من مشكلة القيام بأعباء دورين: دورها التقليدى وكذلك دورها خارج البيت.

إن الأعباء الملقاة على عاتق المرأة العربية تجعلها تنهض بالكاد بواجباتها الزوجية ومسئولياتها الأسرية. إنها عبارة عن جسد أنهكه العمل أو ذهن أعيته المشاغل، فلم يعد لديها وقت أو جهد أو فكر لاقتحام الحياة العامة أو المشاركة فى القضايا القومية. لقد استنفد العمل المزدوج وقت الزوجة وطاقتها، فلم تعد لها القدرة على أى نشاط إضافى. لكن هذا الوضع المجحف لا يعنى حلاً أكثر

إجحافًا مثل ذلك الذى ينادى بعودتها إلى البيت وحرمانها حقًا من حقوقها الأساسية فى المشاركة فى تنمية مجتمعها، ولكن من خلال توفير كافة الخدمات والتسهيلات التى تساعد الزوجين على القيام بعملها داخل البيت وخارجه. ففى إمكان الدولة أن تساهم فى انتاج أو تصنيع أو تجميع الأجهزة المنزلية الكهربائية على اختلاف أنواعها التى تجعل من الإشراف على المنزل ورعايته مهمة لا تستغرق وقتًا طويلاً أو جهدًا كبيرًا، كما أن كثيرًا من منافذ التوزيع والبيع لجأت إلى نظام التقسيط بحيث أصبحت هذه الأجهزة فى متناول معظم الأسر. ولا ضير من أن يساعد الزوج زوجته فى البيت لأنه مسئوليتهما المشتركة، فهو ليس مجرد مقيم فيه لا شأن له فى رعايته له. وهذا ما يفعله الزوج والأب فى البلاد المتحضرة.

إن المرأة التى تلزم عقر دارها، تفقد اهتمامها بما يدور خارجها، وبالتالى لا يخطر ببالها أن تساهم فى الحياة العامة بأى شكل من الأشكال. فهى لا تملك عنصر المبادرة الايجابية لتتخلص من ضيق الأفق الذى أطبق على عقلها نتيجة لمعيشتها الدائمة داخل جدران المنزل، وبذلك يفقد المجتمع عضواً كان من الممكن أن يساهم فى تطوره وتقدمه. ومن المعروف سيكلوجيًا وبيولوجيًا وفسيولوجيًا أن حيوية الإنسان لا تتجزأ، أى أنها لا تتدفق فى قناة، وتصاب بالاحتباس فى قناة أخرى. فمن الصعب الجمع بين التدفق والاحتباس فى شخصية واحدة، والدليل على ذلك أن نسبة المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية بين النساء العاملات أكبر منها بين القابعات فى منازلهن.

ويبدو أنه كتب على المرأة العربية أن تتلقى الضربات والهجمات من أكثر من طرف وفى وقت واحد. فقد ساهم فى الحد من مشاركتها فى الحياة العامة نمو الاتجاهات المحافظة والمتطرفة، حتى فى الدول التى كانت تمارس بعض الديمقراطية والليبرالية، فجعلها تتساوى مع الدول التى قامت على أسس قبلية وعشائرية وطائفية وعنصرية والتى كانت توصف بالرجعية فى ستينيات القرن الماضى، لكنها مع تدهور التيار اليسارى المضاد لها والذى تراجع إلى الظل مع اندثار الاتحاد السوفيتى ومعه المعسكر الاشتراكى بأسره، وصعود اليمين الرأسمالى الغربى بقيادة

الولايات المتحدة فوق أمواج العولمة وتيـاراتها، استطاعت هذه الدول (الرجعية) أن تنتزع لأول مـرة زمام المبادرة مـن الدول التى كانت توصف بالتقـدميـة فى المنطقة العربية، وسرعان ما جرفها تيـار اليمين الرأسمالى أولاً ثم تيار العولمة الاقتصادية، ومعـهما التـيارات المحافظة والمـتطرفة التى تخلصت أخيـرًا من العوائق اليـسارية. وبرغم أن هذه التيارات المتـزمتة تعد دخيلـة على المجتمعات العـربية التى مارست بعض أنواع التحرر الفكرى، إلا أنهـا لاقت استجابة لدى بعض جمـاعات المصالح السياسيـة والاقتصادية الصاعدة أيضًـا، والتى تتخذ قوة دفعهـا ممن يوصفون بأنهم رجال أعـمال، والتى تحـرص على استرضـاء القوى المحافظـة، خاصة فى مـجال دعوتها إلى انحـسار دور المرأة فى مجالات الحياة العامـة. وهذه القوى المحافظة لا تعتـمد على قوة فكرها بقـدر ما تعتـمد على ثرواتهـا الطبيعـية المتدفـقة من باطن الأرض، ومن هنا كان تأثيرها العميق على جماعات المصالح التى سارت فى ركابها وطبقت توجهاتها الفكرية كمجرد وسيلة لتحقيق غاياتها السياسية والاقتصادية.

ولا تقتصـر الغيبوبة النسـوية على ربات البيوت والنساء العـاديات، بل تمتد لتشمل بعض القيادات النسائية أيضًا، والتى تعد صورة مصغرة للغيبوبة العربية فى مجالات السيـاسة والاقتصـاد والأمن والثقافة والحـضارة والإعلام والعلم والتعليم والتربية والإدارة والديمقراطية والقومية. ولا يعقل أن تكون الغيبوبة النسوية استثناء من هذه القاعـدة العريضة بأبعـادها المتعددة. فكم من مـؤتمرات نسائية قومـية أو اقليمية أو حتى دولية، تعقد فى المنطقة العربية، وتصدر عنها توصيات واقتراحات ومشـروعات لإصلاح أوضاع المرأة العـربية لدرجة أن كل سلبيـات هذه الأوضاع أصبحت مـعروفة للدانى والقـاصى، وتم قتلها بحثًـا وتحليلاً فى دراسات مسـهبة عديدة. ومع ذلك لم يحدث أن خرجت توصية أو مـشروع إلى حيز التنفيذ، ولا تزال المقالات والأبحـاث والدراسات، سواء بأقـلام الكتاب أو الكاتبـات، زاخرة بأفعال مـثل «يجب» و«ينبغى» و«يتحـتم»، وتعبيرات مثـل «كان من المفروض أن» و«نرجو أن يرى هذا المشروع النور»، و«كان الأمل أن يخرج إلى حيز التنفيذ»... إلخ. لكن من الصـعب أن نجدهـا تتناول مشـروعًا تم تنفـيـذه بالفعل بالدراسـة والاستفادة من معطياته.

في يوليو ٢٠٠٣، وفى تونس، ولمدة يوم واحد فقط، نظم المكتب الإقليمى لصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة «اليونيفام» للدول العربية، بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوتر»، اجتماعًا لعدد من الإعلاميين والأكاديميين فى كليات الإعلام العربية لوضع إطار لإنشاء مـرصد عربى لمتابعة صورة المرأة فى وسائل الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية. وأتاح الاجتماع الزاخر بالحماس القومى التـقليدى فـرصة اللقاء بين عـدد من الناشطات العربيـة المهتـمات بملامح الصورة التى تبدو بهـا المرأة العربية أمام عالم اليوم، من خلال إنـشاء مركز علمى وإعلامى يدرسها مع الـتركيز على وضعها الوظيـفى. على أساس أن صورة المرأة العربية فى وسائل الإعلام العربية، مؤشر حساس وخصب ودقيق ومتنوع لصورتها على أرض الواقع فى المنطقة العـربية، ويمكن التصرف العلمى والعمـلى والتطبيقى على أساسـه. فلم يكن اللقاء لمجرد دراسة فكرة إنشـاء مرصد لمتابعـة ملامح هذه الصورة وتحولاتها فى الإعلام، بل لوضع الفـكرة موضع التنفيذ. وقد برزت هذه الفكرة لأول مرة فى أعمال المنتدى الذى عقدته قمة المرأة العربية فى دولة الإمارات العربية فى عام ٢٠٠٢ . وهو المنتدى الذى ناقش فكرة وضع ميثاق إعلامى عربى يحدد الإطار العـام الذى يتعامل فيـه الإعلام العربى مع المرأة، سواء أكـانت مادة خبرية أم درامـية أم متخصصـة موجهة لشئون المرأة المتلقـية كقارئة أو مستـمعة أو مشاهدة، أو يتعامل معها كعنصر عامل فيه، سواء أكانت صحفية أم إعلامية.

فى هذا المنتدى تم تقديم الأبحاث والدراسات التى أنجزها مركز المرأة العربية للتدريب والبحـوث فى سبعة أقطار عربية، وتناولت واقع المرأة العـاملة فى أجهزة إعلامـها، وكذلك الصـورة التى تقدمهـا هذه الأجهزة للمـرأة سواء فى أعمـالها الإعلامـية أو الدرامـية أو فى إعـلاناتها أو فى أشـرطة الفيديو كـليب التى تبثـها أجهزتهـا المرئية. ولـم تكن نتائج الأبحاث والدراسات الـتى قدمت فى هذا المنتدى فى صالح هذه الأجهزة تمامًا، خاصة فيما يتصل بمسئوليتها القومية الشاملة الخطيرة تجـاه جمـاهير القـراء والمستـمعين والمشـاهدين باخـتلاف شـرائحهم وقطاعـاتهم وأعمـارهم وطبقاتهم وانتمـاءاتهم، سواء أكانوا من سكان الريف أم الحـضر، من

الذكور أم الإناث. وكانت الفترة الزمنية المحـددة لهذه الأبحاث والدراسات بين انعقاد قمة المرأة العربية فى دولة الإمارات العربية عام ٢٠٠٢، وانعقاد هذا المنتدى فى تونس عام ٢٠٠٣، أى ما لا يقل عن عام، كان كافيًا لرصد التداعيات والنتائج التى ترتبت على ظهور العديد من الصـحف والفضائيات الخاصة. وكان الـهدف الأساسى لمنتدى تونس هو إقرار الإطـار التنفيذى لإنشـاء المرصد بالتـعاون مع صندوق الأمم المتـحدة الإنمائى للمـرأة، بناءً على التـحليـلات والنتائـج التى توصلت إليـها هذه الأبحـاث والدراسـات الميدانيـة التى حفلت بالإحـصاءات والجـداول والرسوم البـيانيـة، والتى ساهمت فيها بعض المراكز البحثية المحلية التى أوضحت تأثير انتشار هذه الأجهزة على مختلف مجموعات المواطنين فى كل قطر من الأقطار العربية السبعة بصفتها العينة التى تم اختيارها للدراسة الميدانية وهى: مصر والإمارات العربية وتونس والمغرب والكويت وسلطنة عمان وقطر، والتى تبين تنوعـها من قطر إلى آخر، خاصة فيـما يتصل بعدد الصحفيات والإعلاميات الآخذ فى الازدياد بنسب يسهل رصدها.

وكانت النقـطة المحورية التى ركزت عليـها هذه الأبحـاث والدراسات، أن الجمهور العربى أصبح يشكل حضوراً واسعًـا، سواء كقارئ أو مستمع أو مشاهد، بالنسـبة لكل وسـائل الإعلام التى أصـبحت تتـنافس عليه، مما ألقى بمسـئوليـات وتبعات جـديدة وحتميـة على أجهزة الإعلام الوطنى أو المحلى، خـاصة المملوكة للدولة، فلم يعد أمـامها سوى أن تقـدم مضامين راقـية وسلسة وحضـارية عندما تتعامل مع قضايا المرأة سواء إعلاميًـا أو دراميا. فلا مهرب للإعلام الوطنى المحلى بأنواعـه المقروءة والمسمـوعة والمرئيـة، من أن يشارك فى المـباراة أو المنافسـة التى فرضت عليـه من الفضائيات المحليـة أو الإقليميـة أو العابرة للحدود، بتوجـهات وأساليب جديدة ومواكبة لانطلاقات العصـر، سواء على مستوى المضمون الفكرى أو التقنية الفنيـة. وعلى الرغم من أن نسبة العاملات فى أجهـزة الإعلام العربية، نسـبة لهـا وزنها، وفى بعض الأحـيان تكون عـالية، إلا أن عـدد الصحـفيـات والإعلاميات المشـاركات فى اتخاذ القرار التخطيطى الخاص بقـضايا المرأة وأساليب طرحها إعلاميًا لا يزال سلبيًا أو هامشيًا أو مهمشًا. ويرجع ذلك إلى أحد سببين،

الأول لأن الصحفيات والإعلاميات لم يستوعبن بعد المضمون الحقيقى لعلاقة قضايا المرأة بقضايا المجتمع، والثانى لأن القرار السياسى العلوى يتم فرضه على الأجهزة وعلى العاملين فيها من خارجها.

وقد كشفت هذه الأبحاث والدراسات أوجه قصور عديدة فى معالجة الإعلام العربى لقضايا المرأة، وهى تحتاج إلى فتح حوار واسع كمؤسسات وكأفراد بين كل الأجهزة والمنظمات العاملة فى مجال المرأة والتنمية، بحيث يتم تطوير الخطاب الموجه إلى المرأة والمجتمع من خطاب أحادى يتناولها كربة بيت فحسب، وبأسلوب تعليمى رتيب ومتكرر، إلى خطاب مواكب لمعطيات العصر الذى أتاح للمرأة أدواراً متعددة فى المجتمع ليس فقط كربة بيت بل وكطاقة منتجة خارج البيت، وناشطة اجتماعية، وشابة، ومتقدمة فى السن . . . إلخ. كما أن الإعلام العربى لا يزال يتصرف كما لو كانت المرأة العربية على درجة واحدة من الحداثة ومن الوعى ومن العلم، أى أنها نمط واحد فى كل الحالات، فى حين أن بدهيات الشخصية الإنسانية تجعل البشر يختلفون فيما بينهم اختلاف بصمات الأصابع. ولو كان الإعلام العربى ينهج نهجًا علميًا حديثًا لأدرك ببساطة أن المرأة العربية - مثلها مثل أى إنسان - تختلف من قطر لآخر، كما أنها تختلف فى الوطن الواحد من امرأة عاملة فى الريف لأخرى فى جهاز الدولة، لثالثة فى مجال التصنيع أو التعليم أو الطب . . . إلخ، لرابعة تعيش فى البادية أو فى المدينة . . . إلخ. وبالتالى يتوجب على الإعلام أن يكون واعيًا بهذه الشرائح والقطاعات والفئات، بحيث تتنوع رسالته وتتعدد بتعددها. فالمرأة فى الإعلام ليست صورة واحدة إنما صور مختلفة ومتباينة، مما يؤكد المقولة التى تعتبر الإعلام منظومة علمية توظف كل العلوم المختلفة لتخدم كل أنواع المتلقين.

وكعادة كل المشروعات العربية عند الانتهاء من تصورها شبه الكامل على الورق، فإن أحاسيس الأمل والتفاؤل تسرى فى جميع المهتمين بالمشروع، ويتبادلون الأحضان والقبلات عند نهاية اللقاء، على وعد ببذل كل الجهود الممكنة لإنجاح المشروع. لكن الأمل يبدو دائمًا أكبر من الإمكانات والطاقات بل والنيات

التى سرعان ما تفتر وتتشتت، ويظل المشروع حبيس الملفات التى تحتوى على تفاصيله الدقيقة التى حرصت على تأسيس قاعدة معلومات إعلامية ترصد عدد وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية فى المجتمعات العربية، وعلى أن تتضمن هذه القاعدة نوع المطبوعات وساعات الإرسال ومستوى التكنولوجيا المستخدم وعدد العاملين بحيث يتمكن هذا المرصد من إجراء دراساته وأبحاثه على أسس وبيانات صحيحة. كما أن من أهم مهام هذا المرصد، تحديد المقاييس والمرجعيات والمؤشرات الموضوعية التى ستكون مرجعه الأساسى فى الرصد والمتابعة والتقييم. فالهدف النهائى للمرصد هو الوصول بالصورة المتوازنة والإيجابية للمرأة إلى الإعلام العربى المقروء والمسموع والمرئى، لعلها تتحول بعد ذلك إلى حقيقة ناصعة راسخة على أرض الواقع.

ولأول وهلة يبدو مشروع المرصد واقعيًا وهو يضع فى اعتباره كل العقبات والسلبيات والخبرات العربية المتواضعة فى هذا المجال، وهذا توجه مغاير لتوجهات معظم المشروعات العربية التى تبدو غاية فى الطموح بدون مبرر واقعى أو منطقى. فبناء على هذه الواقعية سيكون العمل فى «شبكة مرصد المرأة العربية ووسائل الإعلام» بناء على خطوات ومراحل متدرجة فى عدد من الأقطار العربية، وليس كلها، بحيث لا يحدث التوسع والعمق إلا مع تراكم الخبرات المستفادة من استمرار الممارسة وتواصل العمل، على أن تتشكل مجموعات متابعة ورصد فى الأقطار التى وقع عليها الاختيار، وأن تنسق أعمالها وأنشطتها مع المنسق العام الذى تم اختيار مركزه فى العاصمة التونسية التى استضافت الاجتماع الذى وضع أساس مشروع المرصد.

إلى هنا تبدو خطوات التأسيس فى منتهى الواقعية والموضوعية والعلمية مما يشرح الصدر، لكن سرعان ما تطل الغيبوبة النسوية بوجهها الشارد الكئيب فى نهاية الاجتماع وكأنها تريد أن تقلب المشروع رأسًا على عقب قبل أن يخرج إلى حيز التنفيذ. فقد كان اجتماع تونس هذا فى شهر يوليو ٢٠٠٣، أى بعد الغزو الأمريكى البريطانى للعراق بأربعة شهور، وسقوط العراق كدولة فى هاوية الصراعات العرقية والطائفية، وتحول شعبها إلى شراذم متناحرة ومتقاتلة وهائمة

على وجهها فى الصحراء، لا تعرف ما الذى سيقع لها بعد لحظات! وكانت عضوات اجتماع تونس واعيات بأبعاد هذا الكابوس الذى أطبق على أنفاس العراق ليخنقه فى النهاية، ولذلك كانت دهشتهن بلا حدود عندما قدمت إلى الاجتماع ناشطتان من بغداد هما الدكتورة حميدة سميسم عميدة كلية إعلام جامعة بغداد، والدكتورة هدى شاكر النعيمى الأستاذة بكلية إعلام بغداد ومديرة مركز الدراسات الفلسطينية بالجامعة، فقد كان حضورهما إلى تونس معجزة بكل المقاييس، أذهلت جميع الحاضرات بعد أن تعرفن على الصعوبات التى واجهتاها للخروج من العراق سواء أكانت صعوبات إدارية أم أمنية.

هنا تطبق الغيبوبة النسوية على رؤوس الحاضرات قبل انتهاء الاجتماع بلحظات، عندما يتفقن جميعًا على أن تبدأ أولى المجموعات عمليات المتابعة والرصد فى بغداد على أساس أن العراق يتمتع الآن بنمو متزايد فى وسائل إعلامه الخاصة مما يحتاج منهن إلى الإسراع فى العمل والمتابعة والرصد حرصًا على عدم خروج الوسائل الإعلامية، سواء أكانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية إلى ساحة المنافسة غير الموضوعية، وتستغل المرأة كعاملة أو كموضوع إعلامى أو إعلانى أو درامى بأسلوب لا يفيد مسيرة المرأة العراقية التى تعرفها الحاضرات كعاملة وصانعة ومزارعة وفنانة بجانب قيامها برعاية بيتها وأولادها، وذلك بالإضافة إلى أن هذا المرصد سيبدأ فى تقدم التدريب التكنولوجى فى حقل الإعلام الذى تحتاجه الإعلامية العراقية خاصة أنها خارجة من حصار اقتصادى عزلها عن كل ما أنجز من تقدم علمى حققته البشرية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبحت بلادها مقدمة على مرحلة يتحول فيها الإعلام العراقى إلى القطاع الخاص بشكل كامل.

لو قيل هذا الكلام قبل الغزو الأمريكى البريطانى للعراق، لاقتنعنا بجزء منه، هذا لو كان صدام حسين قد سمح بوسائل إعلام خاصة فى العراق عندما كان دولة. لكن يبدو أن الحاضرات فى الاجتماع صدقن الدعاية الأمريكية التى ستجعل العراق واحة الديمقراطية فى المنطقة العربية، وتصورن أن هذا الموضوع من السهولة والسلاسة بمكان بحيث يمكن أن ينقل العراق من حال إلى حال بلا عقبات

أو عوائق أو مشكلات، كما كانت الحال فى بغداد القديمة، بلد هارون الرشيد وألف ليلة وليلة، حين كان مصباح علاء الدين أو خاتم سليمان يفعل المعجزات والعجائب. لم يدركن أن الجنون الذى ارتكبه جورج دبليو بوش الذى استدرج تونى بلير إليه، سوف يحيل العراق بأكمله إلى حقل ألغام. ولذلك سارعن إلى البدء ببغداد لتكون محطتهن الأولى فى الرصد والمتابعة، فى حين كان فى إمكانهن التروى والتؤدة، واختيار محطة أو أكثر قبلها، حتى تتضح الأمور وتستقر، أو لا تتضح ولا تستقر لأن ما جرى فى العراق لم يكن يبشر بأى خير منذ بدايته، لكنه التعجل العربى المعتاد الناتج عن الانفعالات الفورية والفوارة التى سرعان ما تتلاشى كالدخان أو البخار وكأن شيئًا لم يكن. وبالفعل لحق مشروع مرصد مراقبة صورة المرأة فى الإعلام العربى بأقرانه من المشروعات العربية التى أصبحت فى ذمة التاريخ.

ومن الواضح أن موقف المرأة العربية سيظل متقلبًا ومهزوزًا، مثله فى ذلك مثل المنطقة العربية بأسرها، وكأن المرأة العربية ترمومتر لكل الأحداث والتقلبات والانهيارات التى حرمت المنطقة من الاستقرار والسلام، ولذلك لم تكن حقوقها فى يوم من الأيام راسخة أو أمرًا مفروغًا منه، بل كانت دائمًا فى مهب الرياح التابعة لأهواء الحكام ونزواتهم. فهى إذا حصلت على بعض الحقوق، فليس هذا نتيجة لكفاحها من أجل ذلك، ولكن لأن الحاكم قرر أن يزين عهده بمظهر حضارى بحيث يخفى ما لا يحب أن يراه الآخرون. أما إذا استولى على السلطة حاكم متطرف أو متزمت أو كاره لصنف النساء، فإنه بجرة قلم يلغى حقوقها التى تحافظ على كيانها الإنسانى. وقد عبر وحيد عبد المجيد عن هذا التذبذب المستمر فى وضع المرأة العربية، فى مقالة فى «الأهرام» بعنوان «المرأة العربية: تبادل مواقع ودرس لدعاة فرض الديمقراطية» بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٠٤، مقارنًا فيها بين وضع المرأة العراقية والمرأة المغربية:

«بهجة فى المغرب وحزن فى العراق. ما أبعد اليوم عن البارحة بالنسبة إلى حالة المرأة فى البلدين. المرأة المغربية التى صبرت طويلا وهى تتطلع إلى الانصاف تحقق لها ربما أكثر مما أراده بعض النساء فى وقت سابق، والمرأة العراقية فقدت ما

حصلت عليه من انصاف كان إحدى إيجابيات نادرة للنظام السابق الذى منحها أهم حقوقها الاجتماعية بينما سلب حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل. وكأن المرأة تتبادل الآن مواقعها فى هذين البلدين اللذين عرفا تجربتين مختلفتين بل متعارضتين على صعيد تطور المجتمع.

«أخذت المملكة المغربية بالمنهج التدريجى البطىء الذى يتجنب اتخاذ إجراءات إصدار قوانين تحديثية أكثر تقدمًا مما يتحمله المجتمع التقليدى وعاداته الضاربة جذورها فى أعماقه. أما العراق قد أخذ بالمنهج المسمى «ثوريًا» الذى يعتقد أصحابه أن فى إمكانهم ليس فقط تغيير المجتمع من أعلى بل إعادة بنائه بالكيفية التى يريدونها وفق «مثال» معين يؤمنون به فيتعاملون مع البشر كما يفعل المهندسون مع الأسمنت والطوب والخشب أثناء تشييد إحدى البنايات أو إعادة بنائها. وفى ظل منهج «الهندسة الاجتماعية» هذا، يتم استسهال الإجراءات والقوانين التى يصعب على المجتمع الواسع أن يستوعبها ويهضمها، فتكون النتيجة هى انتكاس مابدا فى لحظة من أنه انجاز تقدمى كبير عندما تزول قبضة من فرضوا هذا الإنجاز من أعلى ويستعيد المجتمع قدرته على الاختيار».

ويوضح وحيد عبد المجيد مدى التخبط والضياع والانتكاس والتردد والتشتت الذى يضع المنطقة العربية بأسرها فى مهب كل الرياح والعواصف المتضاربة والمنطلقة إلى اتجاهات متناقضة يستحيل التكهن بمساراتها الكاسحة أو المتعثرة فى دوامات غير متوقعة. وهى ما ينطبق بحذافيره على وضع المرأة العربية العاجزة تمامًا عن الإمساك بدفة حياتها حتى تسيرها صوب أهداف تتمنى تحقيقها. وإذا كان الرجل العربى بكل الصلاحيات والإمكانات والقدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يمنحها له المجتمع، عاجزًا عن توجيه دفة حياته، هذا إذا كانت لها دفة أساسًا، فلا أحد يستطيع أن يلوم المرأة العربية التى تعد مخلوقًا بلا حول ولا قوة لأن المجتمع حرمها من كل الامتيازات التى منحها للرجل. ومع ذلك فالإنسان العربى سواء أكان رجلاً أم امرأة، ليس لكيانه أو وجوده مركز أو محور خاص به، لأن العرب اعتادوا أن يدوروا فى فلك السلطة بصرف النظر عن هويتها

وتوجـهها، فهى فى النـهاية الممـسكة بزمام الأمـور كلهـا، إلى أن تبرز قـوة من الداخل، أو تأتى من الخارج، لتخطف مقاليد الأمور من يديها وتلقى بها فى متاهة التاريخ. ويبدو أن المرأة العربية بذكائها الغريزى قد أدركت عدم جدوى أية محاولة يمكن أن تقوم بهـا لتحقق لنفـسها كيـانًا خاصًا بهـا، فلجأت إلى السلبيـة المريحة والتسليم بالمقادير التى يمكن أن تنصفها كـما حدث للمرأة المغربية فى عام ٢٠٠٤، وللمرأة العـراقيـة فى عام ١٩٥٩، وللمرأة المصـرية فى عام ١٩٥٧ عندمـا أدخلها النظام الثورى البـرلمان، وكانت راوية عطية وأمينة شكرى أول امـرأتين تفوزان بهذه الريادة، ليس لأنهما كـافحتا من أجلها، ولـكن لأن النظام المصرى الجديد أراد أن يقـول للعالم إن من ضـمن انجازاته كـان إنصاف المرأة كنوع من الدعـاية له. لكن مسيـرة المرأة المصرية تعثرت، وكذلك العـراقية بعدها، مما يؤكد للمـرأة المغربية ألا تسعد كثيرًا بما حصلت عليه فـى عام ٢٠٠٤، ولا نقول بما حققته، لأنه سيظل فى مهب أية عاصفـة قادمة من العواصف التى اعتادت أن تجعل المنطقـة العربية بأسرها كرة بين قـدميها تلقى بهـا حيث شاءت. ولذلك يواصل وحيـد عبد المجيـد سرد المفارقات التى تفرضها الغيبـوبة النسوية على وضع المرأة العربية فتقلبـه رأسًا علـى عقب، من خـلال مـا جرى لكل من المرأة العراقية والمرأة المغربية:

«هذا ما حدث فى العراق، حين اضطر مجلس الحكم الانتقالى تحت ضغوط المجتـمع التقليـدى إلى إلغاء قـانون الأحوال الشـخصيـة رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، والذى تم إقراره عقب الانقلاب الذى قاده عبد الكريم قاسم وظل ساريًا حتى بداية الشـهر الماضى (يناير ٢٠٠٤). وكـان هذا القانـون يحيل الكثـير من المسـائل إلى أحكام المذاهب، ولكنه اعتمد مـعايير موحدة للجميع على اختـلاف مذاهبهم بشأن الزواج والطلاق والإرث، وأحـال إلى المحاكم المدنيـة تطبيق ذلك. وشـمل الإلغاء التعديلات التى أدخلت على هذا القانون عام ١٩٧٩، وشملت تقييد الحق فى تعدد الزوجات وإقرار حق المرأة فى طلب الطلاق لنفسها إذا تعرضت إلى أذى جسدى أو معنوى، بالإضافة إلى الالتزام بتسجيل كل عقود الزواج فى المحاكم المدنية».

هذه هى التطبيقات الديمقراطية التى بشـرت بها أمريكا المنطقة العربية بعد أن احتلت العراق الذى أكدت أنه سيكون مهـد الديمقراطية العربية، فكان العراق أول

ضحية لها ثم أعقبته المرأة العراقـية، وكان مجلس الحكم الانتقالي في العراق كان قد انتهى من كل مشكلات العراق، ولم يتبق أمامه سوى قضايا الزواج والطلاق والإرث وتعدد الزوجات، في حـين أن العراق كان منجرفًا إلى هاوية سـحيقة ربما جـر إليها المنطقة العربية كلها، بعد أن كان العرب يأمـلون أن يكون بوابتهم الشرقية المنيعة ضد أية هجمات أو اختـراقات. ولم تستطع المرأة العراقية أن تتـصدى لإلغاء هذا القانون الذي حـافظ على كيـانها وجـعل منها عـالمة من طراز عالمي، ومـفكرة، ورائدة في مجالات العمل الاجتماعي . . . إلخ، لأنه لم يعـد هناك في العراق هيئة أو مؤسسة أو أي كيان يمكن التفـاهم معه بالمنطق والاقناع، إذ أنها كلها كانت مجـرد فقاقيع من صنع الاحتـلال الأمريكي البريطاني، وعلى رأس هذه الفـقاقيع كـان مجلس الحكم الانتقالي. وينقل وحيد عبد المجيد عدسته الفاحصة إلى المشهد المغربي ويقول:

«وفي المقابل، وفي الوقـت الذي أثار إلغاء هذا القانون احـتجاج الحـركات النسائية في العراق، يشهد المغرب تطوراً يوفر للمرأة الحقوق التي تمتعت بها النساء العراقيات منذ ١٩٥٩ ثم فقدنها الآن. فقد حدث توافق واسع النطاق في المغرب، وبناء علـى تطـور تدريجي تراكمي، على قانون جديد أو مـا يسميه المغاربة مدونة أقـرها البرلمان بمجلسـيه (النواب والمـستـشارين) مـؤخراً. وتضـمنت هذه المدونة اصلاحات مـتقدمة شـملت رفع سن الزواج من ١٥ إلى ١٨ عامًا، وتقيـيد تعدد الزوجات، وجـعل الطـلاق من مسئـوليات القـضاء، وإقرار المسـاواة بين الرجل والمرأة، وجعل الولاية حقًا للمرأة الراشدة:

«وأهم ما يميـز هذا التطور في أوضاع المرأة المغـربية أنه يحـدث على أساس توافق ديمقراطـي وبعد حوار حـر شارك فيـها المتـدينون والعلمانيـون والوسطيون والمحـافظون والتنويريون مـن كل الاتجاهـات. ويعني ذلك أنه لا يمثل قـفـزة في الهواء، بل يأخذ فـي الاعتبار حالة المجـتمع وقدرته على التجـاوب معه. ولذلك يصعـب الارتـداد عليه، بخـلاف التطور الذي يتم فرضه من أعلى دون النظر إلى ظروف المجتمع. وهذا هو الفرق الأساسـي بين حالتي العراق والمغرب. إنه الفرق بين التطور الطبيعي الذي يـقـوم على أسس ثابتة في الواقع والتطور المصنوع الذي

لا يقف على قدمين بل يظل معلقًا غير قادر على الصمود أمام رياح تهب عليه. وعندما تذروه هذه الرياح لا تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبله لأن إلغاءه يحدث غالبًا فى ظروف غير عادية مثلها مثل تلك التى صنعته وتم فرضه فيها».

لكن يبدو أن إحساس وحيد عبد المجيد بأنه يكتب فى جريدة قومية كبرى ولها جمهور عربى ضخم من الخليج إلى المحيط، قد جعله متفائلاً بأنه فى إمكان العرب أن يصنعوا تغيرات حضارية هادئة وتدريجية على أساس توافق ديمقراطى من خلال حوار حر مباشر بين كل الأطراف المعنية، مما يجعل القرار الذى أتخذ من هذا المنطق راسخًا وغير قابل للاهتزاز أو الدحض لأنه صدر بناء على تطور طبيعى يصعب من عملية إلغائه بجرة قلم كما يحدث للقرارات التى صنعها تطور مفتعل من صنع الجالسين على قمة السلطة، لكنها يمكن أن تتلاشى بمجرد سقوطهم من عليها، وهذا وضع شائع فى المنطقة العربية كلها لكن أحدًا لا يضمن استقرار معظم النظم العربية على أساس توافق ديمقراطى غالبًا ما يكون وليد ظروف تجمعت بأسلوب عفوى غير مقصود لتنتج مثل هذا الطرح. فالمناخ الفكرى والسياسى السائد بين العرب مضاد لازدهار أى نوع من الديمقراطية نتجية لظروف البطش والطغيان والخوف عبر عصور متتابعة فى الماضى، بحيث أصبحت بمثابة القاعدة الراسخة والمستمرة التى جعلت بروز أى توافق ديمقراطى أو حوار حر نوعًا من الاستثناء العابر فى مواجهتها. وما جرى فى المغرب لابد أن يخضع لهذه القاعدة، لأن السلطة التى أتاحت الفرصة لهذا التجمع الديمقراطى الذى اتخذ هذا القرار الحضارى، لا تضمن هى نفسها أن تستمر بنفس قوة الدفع، وربما برزت قوة مضادة تتمكن من ازاحتها وفرض توجهاتها المناقضة لها تمامًا، حتى لو استمر الهيكل العام للدولة كما هو. وقد اعتاد العرب مع تغير نظم الحكم أو حتى الواجهات التى تختفى خلفها، أن يغيروا كل القرارات والتقاليد والخطوات التى ارتبطت بها، ولذلك تبدو المنطقة العربية وكأنها على كف عفريت. وكانت المرأة العربية فى مقدمة ضحايا هذا العفريت.

وكل ما قيل عن حقوق المرأة العربية من دراسات أو أبحاث وندوات ومؤتمرات، عجز عن إزاحة الغيبوبة النسوية بكل تداعياتها السلبية والمأسوية التى

جعلت من المرأة مشكلة متجددة بدلاً من أن تكون حلاً لمشكلات عديدة ومتنوعة. فلم تخرج كل الأدبيات، سواء التى أنتجها رجال أو نساء، عن تناول أوضاع المرأة كمجرد زوجة، فى حين أنها يمكن أن تكون أمًا أو أختًا أو ابنة، وهى قد تجمع بين أكثر من صفة واحدة من هذه الصفات الأربع: الزوجة، الأم، الابنة، الأخت. لكن التركيز كله يقع على وضع الزوجة، وكأن المرأة هى مجرد موضوع للجنس أو الزواج، أما كونها موضوعًا للأمومة أو البنوة أو الأخوة فليس فى الاعتبار على الإطلاق. هذا عن وضع المرأة داخل الأسرة، أما وضعها خارجها فيعانى من إشكاليات ومتاهات أخرى، لأن المرأة العاملة التى أصبحت من حقائق العصر التى لا يمكن تجاهلها أو وأد كفاحها من أجل أسرتها وبيتها، فتنقسم أيضا إلى مسميات وظيفية أو اقتصادية متنوعة ومختلفة لابد أن تنعكس على حقوق كل منها فى مجال تخصصها، ذلك أن حقوق من تعمل فى مجال الوظيفة الحكومية بكل درجاتها حتى درجة الوزيرة، لابد أن تختلف عن تلك التى تعمل فى الصناعة أو التجارة أو التعليم أو الخدمات، وهكذا يتشعب التنوع والاختلاف فيما بينهن طبقًا للنشاط الاقتصادى وطبيعته التى تتمثل فى نوعية المهنة والتزاماتها. بل إن حقوق المرأة تختلف من امرأة إلى أخرى فى إطار السلك الوظيفى الواحد، فمثلاً فى مجال الطب، لا يمكن أن يكون هناك تطابق تام بين حقوق الطبيبة وحقوق الحكيمة أو الممرضة أو الداية أو الدادة. وإذا كان من المستحيل تجنب هذا التنوع أو الاختلاف داخل السلك الوظيفى الواحد، فمن باب أولى لابد أن يفرض نفسه على الوظائف التى تنتمى إلى كادرات مستقلة عن بعضها البعض.

وتتعدد الفروق بين النساء كما تتعدد تمامًا بين الرجال. فليست هناك أنماط نسائية محددة وجاهزة للقياس عليها فى كل فرع من فروع الحياة. فمثلاً تحتم مكتسبات المرأة فى مجال التعليم، الفصل بين التى استكملت تعليمها والتى لم تستكمله أو التى لم تهتم بمحو أميتها. فكل منهن تحتاج إلى حقوق تختلف عن الأخرى، وهذا الاختلاف نتيجة طبيعية لاختلاف الواجبات الملقاة على عاتق كل منهن. كذلك تحتم المواقع الجغرافية للمرأة اختلافًا فى نوعية الحقوق بين وضعها

فى البيئة الصحراوية أو البيئة الزراعية أو البيئة الصناعية أو البيئة الحضرية، أو وضعها فى جنوب مغلق أو شمال متفتح . . إلخ وهكذا إلى آخر هذه التشابكات والتقاطعات، إذا كان لها آخر. وذلك فى إطار واسع من التباينات فى الصفات والنوعيات العريضة والدقيقة، اجتماعيًا واقتصاديا وتعليميا وثقافيًا. . . إلخ. بحيث لا يمكن تحليل حقوق المرأة إلا من خلال مصفوفة أو منظومة تتقاطع عناصرها أو معطياتها بمقدار تقاطع هذه الصفات والنوعيات.

وينطبق نفس المنهج التحليلى على اختلاف حقوق الزوجة عن حقوق الأم عن حقوق الابنة عن حقوق الأخت. فمثلاً فى البيئة الزراعية تختلف حقوق الأم عنها فى البيئة الصناعية أو مجال الخدمات. . . إلخ، وما ينطبق على الأم ينطبق على الزوجة أو الابنة أو الأخت. وهذه المصفوفة قادرة علي احتواء كل هذه التشابكات والتقاطعات، بحيث يمكن القول إنها تكاد تكون الآلية الوحيدة القادرة على تقنين كل المعطيات التى تتفرع منها حقوق المرأة العربية، والفصل بين الحقوق الخاصة المرتبطة بكل وضع أو مسمى على حدة بين الحقوق العامة النابعة من المواطنة، مما يؤكد حاجة المنطقة العربية الملحة إلى منظور جديد إلى حقوق المرأة من وجهة نظر كل فريق أو قطاع من النساء على حدة طبقًا للاختلافات النوعية فيما بينهن.

وتتجلى الغيبوبة النسوية مرة أخرى، فى أن وعى القيادات النسائية العربية عميق بما يكفى لإلقاء الأضواء التحليلية والموضوعية على كل هذه المصفوفة من التشابكات والتقاطعات، لكنها ظلت بلا حل أو حسم أو تنفيذ على أرض الواقع العربى، دون أن تسأل قيادة منها نفسها عن السر فى كل هذا التخبط فى متاهات جانبية ودوائر مفرغة وطرق مسدودة، بحيث لم يتحقق أى هدف من الأهداف التى تنادى بها هذه القيادات ؟! والإجابة عن هذا السؤال بسيطة للغاية، وهى أن الغيبوبة النسوية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالغيبوبة الإدارية. ذلك أن منظمات أو جمعيات أو هيئات المرأة لم تقم بأى عمل أو مشروع إيجابى ملموس لتحرير المرأة من معوقاتها، وتقنين وضعها حضاريًا وإنسانيًا. وظل نشاط هذه التجمعات مقصورًا على المؤتمرات والندوات والخطب والدراسات ثم التوصيات الموجهة إلى

فراغ مخيف حيث لا توجد إدارة قومية أو تنظيم نسائى كفيل بمباشرة هذه التوصيات ومتابعتها وتنفيذها. فكلها لافتات وشعارات براقة ترفرف مع الريح ثم يتم إنزالها بمجرد انفضاض المؤتمر أو المنتدى. أى أن هذه القيادات النسائية العربية لم تدرك فى القرن الحادى والعشرين ما أدركته هدى شعراوى فى النصف الأول من القرن العشرين حين أنشأت الاتحاد النسائى العربى العام عام ١٩٤٤ من اتحادات نسائية فى خمسة أقطار عربية، كى يكون إدارة عليا تشرف على هذه الاتحادات المحلية وتساعدها فى تنسيق مشروعات النهوض بالفتاة والمرأة العربية، والتى تمثلت فى إنشاء مراكز التشغيل والتدريب للفقيرات واليتيمات حتى يكسبن رزقهن بشرف ويتجنبن سوء المصير، وكذلك مراكز محو الأمية لتعليم الأمهات والجاهلات ليتسلحن بالمعرفة التى تنير لهن عقولهن، والمراكز الطبية الخيرية التى تشرف على الحوامل حتى الولادة، وعلى علاج المريضات وغيرها من المشروعات التى نجحت هدى شعراوى فى استقطاب أهل الخير لتمويلها ودعم رسالتها الإنسانية. ولم ترأس هدى شعراوى مؤتمرًا إلا وتمخض عن مشروعات إنسانية جديدة، دون أن ترفع أية لافتات أو شعارات صاخبة لأنها كانت تؤمن بأن صوت الأعمال الإيجابية المثمرة أعلى وأعمق تأثيرًا من صوت الأقوال والخطب الرنانة مهما كان عاليًا. فالأعمال هى الأبقى والدليل المادى الملموس على الأصالة والجدية والرؤية الإنسانية والحضارية الثاقبة.

وهذا يعنى افتقار القيادات النسائية العربية إلى هذا الوعى العميق بهذه الروح التنظيمية والإدارية التى بدونها يصبح أى نشاط نسائى زوبعة فى فنجان. وطالما أن خطب وأحاديث القيادات النسائية فى المؤتمرات والمنتديات تدور حول أفعال وتعبيرات مثل «يجب» أو «ينبغى» أو «من المفروض أن»، أى على مجرد افتراضات لم تتحقق، وسوف نمارس نفس الحق ونقول: «يجب» على القيادات النسائية العربية أن تتخلى عن الأقوال القوية الرنانة وأن تدخل مجال الأعمال والمشروعات المادية الملموسة لنصرة المرأة العربية، وذلك من خلال تأسيس هيئة إدارية قومية، ولتكن على نهج «الاتحاد النسائى العربى العام» الذى أنشأته هدى

شعراوى من اتحادات نسائية فى أقطار عربية، أى شكل تنظيمى آخر يلبى احتياجات المرأة العربية المعاصرة، بحيث لا تنعقد أية مؤتمرات أو منتديات نسائية قومية إلا لفحص ومناقشة ما تم إنجازه بالفعل وكيفية تطويره، أو لوضع خطط لإنشاء مشروعات جديدة، مع الحرص الدائم على زيادة مصادر التمويل والدعم الاقتصادى، بحيث يصبح مثل هذا التنظيم قوة انتاجية قادرة على تسويق منتجاتها على مستوى قومى، مما قد يساعده على عمليات التمويل الذاتى التى تجنبه مخاطر التبرعات الخيرية الخاضعة لظروف أو أمزجة المتبرعين، خاصة فى هذا الزمن المادى الذى تعلم من الرأسمالية المتوحشة أن الإنسان هو مجرد سلعة فى سوق البشر، والويل له إذا ضعف أو فشل فى أن يحافظ على سعره مرتفعًا. وهذه المأساة الإنسانية تتضاعف فى حالة المرأة التى إذا فشلت فى إنتاج عمل أو شغل وظيفة تكتسب منها رزقها، فإن ضغوط المجتمع الذى يتعبد فى محراب الثروة، لابد أن تجبرها على أن تبيع نفسها فى النهاية.

ولا نعنى بهذا الطرح إنكار أن هناك بالفعل جمعيات مدنية تقوم بأدوار حيوية لخدمة المرأة وتوعيتها بحقوقها الدستورية والقانونية، وحثها على المشاركة الواعية، لكن الأمر يظل فى النهاية محصورًا فى دائرة محدودة للغاية من القيادات النسائية، ولا يتناسب حتى مع حجم الموارد المالية التى تنفق والجهد البشرى الذى يبذل بالفعل، مما يؤدى إلى إضعاف أثرها ومفعوليتها، نتيجة للفارق الكبير بين الجهد والعائد. وهى إشكالية تفرض على كل المنظمات النسائية أن تعيد النظر جذريًا فى استراتيجيات عملها، بحيث توجه جهودها لإقامة المراكز التدريبية والانتاجية والتعليمية والطبية لرعاية النساء الفقيرات كما فعلت هدى شعراوى من قبل، بالإضافة إلي التوسعات والإنجازات التى تلبى احتياجات العصر. فالقضية أو المعركة بمعنى أدق، هى معركة المرأة التى لن يحاربها غيرها كما تقول فريدة النقاش فى مقالة لها فى مجلة «العربى» الكويتية، عدد إبريل ٢٠٠٠، بعنوان «تحرر المرأة العربية: ذلك اللحن الذى لم يتم»:

«علمنا تاريخ وطننا العربى، وتاريخ النساء ومعركة تحررهن فى قلبه، أنه ما من طبقة أو قوة اجتماعية أو فئة تقوم بانجاز مهمة أو الدفاع حتى النهاية عن قضية

تخص طبقة أو قوة أو فئة اجتماعية أخرى وتكسبها بالنيابة عنها، رغم أن الآخرين يمكن أن يقدموا العون دائمًا كما فعل الرجال المستنيرون والديمقراطيون فى مساندة النساء على مدى هذا القرن. وباختصار لا يحرر النساء إلا النساء أنفسهن، ولما كانت مساهمات النساء المتنوعة فى قضايا تحرير الأوطان قد اختارت دائمًا أن تؤجل المطالب النسائية الخاصة حتى يتحرر الوطن كله أو حتى يجرى بناء الاشتراكية التى كانت مطروحة على جدول الأعمال، فقد كان على النساء أن يدفعهن ثمن هذا التأجيل مضاعفًا. وقد بينت خبرتنا الطويلة والمريرة أن ما يسمى بترتيب الأولويات أو المقايضة على حق بحق آخر كأن نرضى ببرنامج واسع للإصلاح الاجتماعى مثلاً مقابل التضييق على الحريات السياسية، أو نرضى بحقوق المرأة السياسية دون حقوقها المدنية قد أدى غالبا إلى نتائج سلبية بل وكارثية فى بعض الأحيان.

«لقد رتبت الحركة النسائية المصرية أولوياتها فى الربع الأول من القرن فوضعت المطالب الخاصة بالمرأة فى ذيل القائمة وبخجل بالغ، وكان أن تبنى المجتمع الأبوى الطبقى المطالب العامة فأصبحت جزءًا رئيسيًا من جدول أعمال الحركة الوطنية، بينما

فى الترويج لهـذه الفكرة، فهى لم تحارب من أجل هذه المـكتسبات حـتى تحرص عليها. ولذلك فإن فـريدة النقاش تبالغ، مثل كاتبات كثيـرات، عندما تحيط كفاح المرأة العربية من أجل تحررها بهالات من المجد والبطولة، خاصة أن خطواتها كانت غالبًـا فى مجال المطالبـات القولية أكـثر من مجـال الانجازات العمليـة. تقول فى تمجيدها لوعى النساء العربيات الذى اقتصـر على النخبة منهن، أما جماهير النساء فى المنطقة العربية فليس لها اهتمام خارج حدود حياتها اليومية والأسرية:

«وتعلمت الحركات النسائية الجديـدة فـى أواخر القرن دروس الماضى وحفظتها عن ظهر قلب، ورفضت كلية مـا يسمى بترتيب الأولويات، ولم تجد أن تناقض بين كفاحها ضد الصهيونية والهيمنة الأمريكيـة من جهة، وكفاحها من أجل حقوق المرأة كاملة غير منقوصة من جهة أخرى، ورفـضت فكرة الاختيار بين الحقوق الديمقراطية أو المساومة عليها، فالنضـال من أجل قانون جديد لمبـاشرة الحقوق السياسية أو ضد التطبيـع مع العدو الصهـيونى، أو ضد استغلال الكادحين أصبـحت موضوعة الآن على قدم المساواة مع النضال من أجل قوانين أحـوال شخصـية جديـدة عادلة تنهض على مبدأ المساواة وتقيم الأسرة على أسس صحية وحرة».

وبرغم حمـاس فريدة النقاش لما أســمته «بالحـركات النسائيـة الجديدة» وهو تعبير فضـفاض للغاية، لأن ما كان يجرى فى المنطقة العـربية فى الربع الأخير من القرن العشرين، لــم يكن يرقى إلى «حركة نسائية» واحدة، وليس حـركات. كما أنه لـم يكن فى مقدور المرأة العربية أن ترفض ترتيب الأولويات أو تكافح من أجل حقوقهـا غير منقوصة لأنها لـم تملك الأدوات أو الآليات الكفيلة بذلك. ذلك أن السلطة كانت تتعطف عليها من حين لآخر فـتمنحها ما تجود به، وبنفس الأسلوب كانت تسـحب ما منحـته إذا تغيـرت توجهاتهـا. وهذا أمر طبـيعى لأن من يمنح يستطيع أن يمنع، خـاصة إذا كان فى مـواجهة خصم لا يخـشاه مثل المرأة العـربية المستضعفـة. ولذلك تكبح فريدة النقاش حماسها حرصًـا على نظراتها الموضوعية تجاه الوضع الشائك والحرج للمرأة العربية فتقول:

«يحدث ذلـك فى أوساط التنظيـمات النسـائية الجـديدة، رغم أن الغالبـية العظمى من منظمات الدفـاع عن حقوق الإنسان التى انتشـرت على امتداد الوطن

العربى لم تسن قوانين الأحوال الشخصية باعتبارها قوانين مقيدة للحريات. حتى الأحزاب التقدمية التى تناضل من أجل مجتمعات جديدة، ومن أجل التغيير الشامل أخذت هى الأخرى تساوم على حقوق المرأة، وكأنها تتواطأ ضمنيًا مع الجماعات الإسلامية السياسية المحافظة، والتى أخذت تحتل مساحات متزايدة فى المشهد».

هذه هى القوى السياسية العربية التى لا تعرف سوى المناورات والمساومات والتقلبات استعدادًا لركوب موجة محتملة، وهى لم تصل إلى سدة الحكم بعد. ولذلك لا تجد أسهل وأسرع من المساومة على حقوق المرأة لعلها تجذب إلى صفها من يميلون إلى هذا التيار، فيشكلون قوة دفع لها لبلوغ السلطة. ولو كانت النساء العربيات محاربات من طراز رفيع، لعملت لهن القوى السياسية ألف حساب، لكنهن كن أضعف حلقة فى السلسلة السياسية. وكان يمكن لهذه الحلقة أن تكتسب صلابة وقدرة على المقاومة لو أن القيادات النسائية ارتبطت ارتباطًا عضويًا بالقواعد النسوية الشعبية وسلحتها بالوعى الكفيل بتحويلها إلى طاقات سياسية واجتماعية واقتصادية مؤثرة على مجريات الأمور فى الساحة. لكن هذه القيادات اعتمدت أساسًا فى مرجعيتها على المواثيق الدولية، فى حين أن الصلابة الداخلية هى خط الدفاع المادى الملموس القادر على الصد والصمود، أما المواثيق الدولية فهى مجرد مساندة معنوية من خارج الحدود، ولذلك كانت طموحات الحركة النسائية أكبر من إمكاناتها. تقول فريدة النقاش:

«ولم تكن مصادفة أن الغالبية العظمى من المنظمات النسائية الجديدة فى الوطن العربى قد اختارت أن تؤسس مرجعيتها الفكرية على المواثيق الدولية وخاصة اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، وهى تسعى لتأكيد حضورها فى أوساط النساء الكادحات والشعبيات، لأنها لا ترى فى تحرير المرأة قضية نجاح بعض النساء فى الوصول إلى المراكز المرموقة أو احتلال مقاعد الوزارة، أو إجادة العزف المنفرد فى مجال أو آخر، بل ترى أن تحرير المرأة هو تحرير الجميع وبخاصة النساء من صنوف القهر المزدوج والاستغلال والتمييز كافة.

«وتحرير النساء لن يكون منفصلاً أو يتم بمعزل عن تحرير الشعب كله وبناء مجتمع جديد قائم على المساواة وتوزيع ثروات البلاد بالعدل بين منتجيها من رجال

ونساء، واستكمال تحديث المجتمع العربى وتحريره بدحر مشروعات الهيمنة الصهيونية والإمبريالية والطبقية على مقدراته. ومثلها مثل قضايا تحرير الوطن وتحرير الإنسان وبناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومكافحة التسلط والاستبداد القبلى والعشائرى والجمهورى».

كل هذه مبادئ عظيمة لا خلاف عليها، لكن تظل العبرة بالتطبيق العملى على أرض الواقع. إن التحدى الحقيقى للحركة النسائية العربية يكمن فى إيجاد وابتكار الآليات الفعلية والإمكانات المادية والبشرية التى يمكن أن تحيل هذه المبادىء إلى مشروعات تنتشر فى أرجاء المنطقة العربية، وتمنح الحركة ثقلاً سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا وإعلاميًا وقوميًا. وبدلاً من أن تظل الحركة تطالب وتطالب إلى ما لا نهاية، ثم تشكو من أن المسئولين الرجال لا يستجيبون لمطالبها، عليها أن تأخذ زمام المبادرة بيدها وتهجر المطالبة بل والاستجداء والتسول إلى العمل الإيجابى والانتاج المادى اللذين يجعلان كلمتها مسموعة فى كل الأوساط المعنية التى ستتأكد حينئذ من أنه من المستحيل تجاهل قوة مبدعة أو طاقة خلاقة قادرة على اثبات وجودها بشتى الوسائل لأنها ملكت فى داخلها قوة الدفع الذاتى.

★ ★ ★

الفصل الرابع عشر

الغيبـوبة المستقبليـة

عندما صاغ المفكر الأمريكى ألفين توفلر مصطلح «صدمة المستقبل»، واختاره عنوانًا لكتابه الشهير الذى صدر فى عام ١٩٧٠، كان يسعى لرسم ملامح تصور شبه عام لما يلاقيه الإنسان العادى فى مجتمعات الدول المتقدمة من الطغيان الذى تمارسه التكنولوجيات العاتية على ذهنه وأعصابه وجسده ونفسيته، فى صحوه ومنامه. فلقد وقع هذا الإنسان تحت وطأة مجموعة من الضغوط النفسية والعصبية والفسيولوجية وهو يلهث لكى يلحق بالتغيرات اليومية التى تولدها تكنولوجيات تتبدل وتتغير بايقاعات فائقة السرعة تتجاوز قدراته على التلقى والاستيعاب. وهو كتاب يبدو لأول وهلة بعيدًا تمامًا عن الغيبوبة المستقبلية التى تعانى منها المنطقة العربية والتى نحن بصدد تحليلها فى هذا الفصل، على أساس أن المشكلات بل والمعضلات التى تناولها توفلر بالدراسة، ناتجة عن التطور اللاهث للتكنولوجيا فى الدول المتقدمة فى حين أن المنطقة العربية لاتزال فى أول طريق التطوير ولم تصل إلى أشواطه البعيدة. لكن من يقرأ كتاب توفلر يدرك المفارقة التى تربط بين الدول المتقدمة والمنطقة العربية، والتى تتمثل فى أن صدمة المستقبل عند هذه الدول ناتجة عن الوفرة الغامرة لعناصر التطوير التى تكاد تجتاحها وتغرقها، فى حين أن الصدمة نفسها فى المنطقة العربية ناتجة عن العجز شبه الكامل عن التطوير ومواكبة انطلاقة العصر. ولعل الغيبوبة المستقبلية كانت خير مهرب للعرب من هذه الصدمة.

يجد الإنسان فى هذه المجتمعات المتقدمة نفسه وقد أصبحت تواجه، برغم أنفه، بيئة غريبة، معقدة، متشابكة، مكتظة برموز وحسابات التكنولوجيا

المعاصرة، وبمنتجاتهـا المادية التى لا حصر لها والتى تتغير وتتبدل بسـرعة قياسية، سواء فى مجال السلع أو الخدمات، وتستدعى عـقلية مختلفة لا تعرف الاسترخاء أو الشرود، وقادرة على التعـامل مع نظم علمية مستحـدثة جعلت الوقت يحسب بالثوانى وليس بالسنوات، كـما جعلت الدنيـا قرية كونية صـغيرة، وأنتجت بيـئة تنهـال على رأسه، من خـلال شبكة تحـتـوى تكنولوجيـات الإعلام والمعلومـات والاتصالات، بكم هائل من البدائل والخيارات، يتحتم عليه استيعابها ثم اختيار ما يناسبه منها وربما فى أقصر وقت ممكن، مما يضـعه وجهًا لوجه مع مشكلة «الحمل المعلوماتى الزائد على الحد». هذه البيئـة المرهقة تتطلب منه فى كل خطوة، سرعة استيعاب معـطيات تكنولوجيا سرعان ما تفقد جدتهـا فى بحثها اللاهث عن آفاق جديدة، ولا يقتصر الأمر على استيـعاب الآليات الجديدة المتطورة، بل يتحتم عليه أن يمتلك من المرونة والمبادرة ما يساعده على سرعة استبدال عاداته الحياتية والذهنية القديمة والـتقليدية بأخـرى أكثـر حداثة حتى لا يفـوته قطار التكنولوجـيا الذى لا يتوقـف لأحد. وحتى لـو تمكن من هذه الصلاحـيات، فـأمامه مـشكلة تتـحدى منظومة القـيم والتقاليـد التى يستخـدمها الإنسـان كمعـيار للمفـاضلة بين البدائل والخيارات، وكوسيلة لاتخاذ القرار. هذه المشكلة هى حـتمية «الاختيار الزائد على الحد» الذى يمكن أن يجعل هذه المنظومة عاجـزة عن أداء دورها الذى اعتاده فيجد نفسه بالتالى عاجزًا عن الاختيار السليم، وعليه أن يتحمل تبعات عجزه.

وهذه الحمى التكنولوجية المتسارعة هى التى جعلت المجتمع الدولى المعاصر يتميز بالتـفاوت والتباين الشديدين بين أقلية من الدول تملك ناصـية التكنولوجيات المتقدمة مادية كانـت أو ذهنية، وبين أغلبية لا تملك، فى بعض الحالات، إلا ترف الاستهلاك مثل دول النفط العربى؛ ولا تملك فى أغلب الحالات، إلا ترف الفرجة مثل الدول العربيـة الأخرى، وهى تقف قليلة الحيلة ومغلولة اليد. وفى مـواجهة هذه الطفرة التكنولوجية المعقدة والمتصاعدة التى لم يتهيأ لمواجهتها عقل المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات المتخلفة، كما يتمثل فى مفكريها ومثقفيها المتخبطين بين الرجاء واليـأس، بين الأمل والاحباط، بين الإصـرار والضياع، يبـحث إنسان

هذه المجتمعات، أفرادًا أو جماعات، عن ملجأ يلوذ به هربًا من هذه المواجهة المخيفة، ويصور له نجاته من الغرق فى طوفانها. وقد انتشرت هذه الملاجئ فى المنطقة العربية واتخذت أشكالاً عديدة، مثل عالم وهمى من خلق عقاقير مخدرة، مادية أو ذهنية، أو الهروب إلى عصر تاريخى انقضى بأحداثه البشرية الحية، ولم تتبق منه سوى حفريات أو أطلال تنعى عصرًا ذهبيًا ولى إلى غير رجعة، حين كانت الحياة بسيطة وسلسة ولا تتطلب سوى التفكير فى الاحتياجات البدائية للحياة اليومية، والاختيار بين ثنائيات تنطوى على تناقضات مباشرة وسهلة مثل: نعم/ لا، وخير / شر، وأبيض / أسود وهكذا، وغير ذلك من العناصر التى تمثل الغيبوبة المستقبلية المطبقة على أنفاس المنطقة العربية، لأنه من المستحيل أن يواجه العرب المستقبل القريب للغاية وهم بهذه الإعاقة الذهنية والواقعية والاجتماعية والثقافية والحضارية.

فى مقالة بتاريخ ٥ مايو ١٩٩٣ فى جريدة «الأهرام»، كتبها أحمد عبد المعطى حجازى بعنوان «المستقبل هو الحل»، يقول بمنتهى الصراحة والوضوح حتى يقطع خط الرجعة على هواة الجدل والمحاجاة والثرثرة:

«نحن شعب تعود أن ينشغل بأسلافه أكثر مما ينشغل بذريته وبنيه، وأن يتقدم بجذعه إلى الأمام ورأسه مشدودة إلى الوراء، كأنه يمشى مسحورًا أو مسكونًا بأرواح موتاه ! هذا الانشطار الذى يجعلنا أشباحًا دابة فى الحاضر وأرواحًا هائمة فى الماضى، هذا التمزق بين ما تفرضه علينا حاجاتنا كمجتمع يطلب الرفاهية لابد له من عمارة الحاضر والمستقبل، وما تفرضه علينا حاجاتنا كأمة لها شخصيتها المتميزة لابد أن تتواصل مع تراثها وماضيها - أقول إن هذا الانشطار وهذا التمزق لا يخلوان من قيمة إيجابية أو من غاية نبيلة، هى تجنب السهولة وتحمل الشقاء فى الجمع بين مطلبين يجب أن نجمع بينهما، مع أنهما يميلان عندنا خاصة إلى التناقض والانفصال.

«لقد تخلفنا كثيرًا حتى سبقنا الآخرون، فنحن بين أمرين أحلاهما مر! إما أن نقفز قفزة واسعة لنلحق بهم فننقطع عن أصولنا، وإما أن نبقى متشبثين بهذه الأصول فنزداد تخلفًا ويصبح اللحاق بالمتقدمين الذين يمعنون فى التقدم شيئًا من المستحيل».

ويركز عبد المعطى حجازى تحليله على المتشبثين بالماضى، خاصة عندما يصل تطرفهم إلى حد إنكار المستقبل والحاضر معًا. بل إنه يتهمهم بأنهم ينكرون حتى الماضى ذاته لأنهم لا يتشبثون إلا بماضيهم هم، أو بالماضى الذى يرونه كأنه حلم من الأحلام، ولا يعرفونه معرفة عاقلة ناقدة متفحصة، حتى يميزوا فيه بين الحقيقة والأسطورة، وبين الواقع والخيال، ويدركوا أن حسناته وسيئاته جميعًا لا يمكن أن تتكرر لأنها حسنات وسيئات بشر ماتت كما ماتوا. ولم يبق منها أو منهم إلا الذكريات والعبر التى يمكن أن ننتفع بها، لكن لا نستطيع أن نكرر أصولها، وإلا تحولنا إلى أمة من الممثلين يلعبون أدوار الخير والشر دون أن يأتوا خيرًا أو شرًا، بل هم كخيال الظل يلعبون خارج الزمن، ويضحكون بعيدًا عن الحقيقة ويبكون ! ويضيف حجازى قائلاً:

«التخلف والحرب الأهلية والمجاعة تطحن بلادًا عربية وإسلامية كثيرة، وبدلاً من أن تتصدى لهذا الواقع الأليم حكومات ديمقراطية عاقلة توقف نزيف الدماء، وتنهض بالبلاد فى ظل رقابة شعبية يقظة، تستولى على السلطة عصابات من المغامرين الأفاكين يزعمون تارة أنهم ورثة أبطال معاصرين، ثم لا تكون حكومتهم فى الحالين إلا كما نسمع ونرى. هكذا نعمل ونتحرك ونلبس ونأكل وننام ونسوس ونساس تمثيلاً فى تمثيل.

«نحن كما يقول علماء الاجتماع المعاصرون، نستهلك الزمن ولا ننتجه. أى أننا نعيش فى زمن مستعار لم نصنعه وإنما صنعه الآخرون، يستوى فى ذلك أن يكون هؤلاء الآخرون أجدادًا لنا عاشوا فى الماضى، أو يكونوا أغرابًا يعيشون فى الحاضر. فالتقليد استعداد أو قابلية مصدرها الأول هو الشعور الحاد بالاغتراب، أى بانعدام التوافق بيننا وبين الزمن الذى نعيش فيه. هذا الشعور يدفعنا أحيانًا إلى تقليد ماضينا توهمًا أننا حين نقلده سنرتد إليه، ويدفعنا أحيانًا أخرى إلى تقليد حاضر الآخرين توهمًا أننا سنلحق بمن صنعوه».

لقد آن الأوان لكى يدرك العرب أنهم فشلوا فى امتلاك ماضيهم كما فشلوا فى امتلاك حاضر الآخرين، لأن التخلف والتقدم لا يقاسان بما يملكونه من أدوات

قديمة أو حديثة، وإنما يقاسان بامتلاك المعارف والمواهب التى انتجت هذه الأدوات، أى بامتـلاك روح الخلق والابتكار. ولـذلك يطالب حـجازى بتـحـويل الماضى والحاضر من مجرد شكليات ومظاهر إلى خبرات وقيم قابلة للهضم بحيث يجعلها العرب أساسًا ينطلقون منه ليواجهوا مشكلات الواقع الراهن بحلول لابد أن تكون مبتكرة لأنها تستند إلى الخبـرات التى تحققت من قبل، ولأن المشكلات التى تعانى منها المنطقة العـربية مشكلات جديدة لا ينفع فى علاجهـا أى حل جاهز من عصر قديم أو حـديث. هذا طبعًا بالإضافـة إلى أن هناك من الثوابت ما يشكل مـبادئ وخبرات إنسانية مشتركة لا تـنتمى لبلد أو لعصر بالذات، ويمكن الاستفادة بها فى صنع نهضة محلية. وفى هذا يقول أحمد عبد المعطى حجازى:

«هكذا نضرب عـصفورين بحـجر واحد، نحل مـشاكلنا العـملية مع الواقع الراهن، ومشاكلنا الروحية مع التراث. نتقدم من ناحية، ونوفق من ناحية أخرى بين ثقافتنـا القومية وثقافـات العالم المعاصر، لأن جـوهر الثقافات الإنسـانية واحد ولو تعددت الطرق واختلفت الأشكال. إذا استطـعنا أن نحقق هذا الهدف المزدوج نجونا من الاغـتراب، لأن امـتلاكنا لجـوهر تراثنا يصلنا بماضـينا، ولأن امـتلاكنا لجـوهر الثقافات العالمية يصلنا بالعصر الذى نعيش فيه. ونحن لن نصل إلى الهدف إلا بداية من التفكير فى المسـتقبل الذى يجب أن نسخر كل خبرات الماضى والحاضـر لخدمته واستنباط الحلول المنـاسبة لمشاكله وهو عكس ما نفـعله الآن إذ نبدأ من الماضى الذى يلقى بأشباحـه على الحاضر والمستقبل، فنصـاب بالهلع ونتحول إلى قطـيع يحـاول كل فرد فيه أن ينجو بنفسه ولو دمر الوطن كله وداس على رقاب الآخرين».

ويوضح ألفين توفلر فى كتـابه «صدمة المستقـبل» أن تغير المكان أخف وطأة من تغير الزمان. فعندما ينتقل الفرد من مجتمعه إلى مجتمع غريب لم يألفه، فإنه يشعر بنوع من الضياع، لكن التغيـر فى الزمان أشد وأقسى، لأن التغير لا يصيب فردًا بل يصيب المجـتمع كله بما فيه الضـعفاء. كما إن الفرد يـستطيع أن يعود إلى بيته فى حين لا يستطيع المجتمع ذلك، خـاصة إذا كان التغير الذى يمر به المجتمع لم يسبق له مثيل. والعلاقات التى تربط العـالم اليوم تجعل أى حدث فى أية بقعة

فى العالم ذا تأثير على أى إنسان، ومهما اختلفت درجة هذا التأثير فإنه موجود بطريقة أو بأخرى. بل إن أحداثًا قديمة فى التاريخ كانت لا تعنى شيئًا لمعاصريها صار لها تأثير فى هذا العصر الذى يبدو بدوره غريبًا عن العصور أو الأجيال الماضية.

ويصل توفلر إلى محصلة خطيرة يمكن أن تقلب كل الأوضاع التقليدية رأسًا على عقب، وهى أن سرعة التغيير التى لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل، أثبتت أنه لا يوجد فى الكون ما اعتاد البشر تسميته «بالشىء»، فبدلاً منه توجد فى الزمن «حوادث»، ذلك أن مفهوم «الشىء» يعنى الثبات، فى حين أن مفهوم «الحدث» يعنى الصيرورة أو التغير فى ذاته من حيث إنه انتقال من حال إلى أخرى، واعتبرها الفيلسوف الإغريقى هيراقليطس صراعًا بين الأضداد ليحل بعضها محل بعض، كما اعتبرها هيجل سر التطور لأنها تحل مشكلة التناقض أو الجدل بين الوجود واللاوجود. ويضيف توفلر أن كل شىء يتغير لأن الزمن كفيل بتغيير كل شىء، وإن كان بنسب متفاوتة. والتغير لا يعنى شيئًا إذا لم نقسه بمقياس الزمن، فالزمن هو الوجود الذى ينتقل فيه شىء ما من طور إلى طور. ومن هذا المنطلق يحتم هذا التغير وضع الأمر المراد قياسه بين الأمور الأخرى لتظهر الحقيقة النسبية لتغيره.

وبرغم إدمان العرب للتفاخر بأمجاد تاريخهم وتراثهم، فإنه تفاخر لا يتجاوز حدود المباهاة التى عرفها العرب فى أشعار الفخر، ذلك أن الشعر العربى يكاد يكون الوحيد من نوعه فى العالم الذى يحتوى على «باب للفخر»، فقد اعتاد نقاد العرب القدامى أن يقسموا أشعارهم إلى أبواب بناء على مضمونها: باب للفخر أو الحماسة أو الغزل أو الرثاء أو الزهد أو الهجاء أو العتاب... إلخ، وليس بناء على أشكالها وأنواعها وأجناسها الفنية. فهو ليس التفاخر الذى يتحول إلى اعتزاز فعلى بالوطن، وانتماء يحمل فى طياته الطاقات الايجابية المثمرة الكفيلة بانطلاقه فى كل المجالات الحضارية. لم يدرك العرب أو لا يريدون أن يدركوا أن قيمة التاريخ الحقيقية تكمن فى قدرتهم على فهمه وإدراك كنه أحداثه وتحولاته وجوهرها بما يساعدهم على التأسيس للمستقبل. ذلك أن فكرهم غير الموضوعى يلقى بهم دائمًا فى خضم مناظرات جدلية عقيمة، تجعل منهم فرقاء فى مواجهة

دائمة غالبًا ما تتحول إلى خصومات بل وصراعات، فى حين أن القضايا المطروحة على الساحة العربية لا تحمل فى طياتها أية تناقضات تستدعى إهدار الوقت والجهد والفكر فيما لا يجدى، فهى فى معظمها بدهيات حسمتها الشعوب المتحضرة حتى تنطلق إلى المستقبل بدون عوائق أو عراقيل. وفى مقدمة هذه البدهيات العلاقة بين الماضى والحاضر والمستقبل، والتى تعتبر فى الواقع منظومة متكاملة من الأسباب والنتائج المترتبة عليها فى سلسلة متواصلة الحلقات بين معطيات الماضى وانجازات الحاضر واحتمالات المستقبل وآفاقه العاجلة والآجلة. فمن العبث أو الخطل الانحياز للماضى ضد الحاضر أو المستقبل أو العكس، فهذه كلها رواسب قبلية متحكمة فى الفكر العربى فى عصر تجاوز فيه العالم المتحضر كل أشكال المجتمعات العشائرية والقبلية، بل على وشك أن يتجاوز عصر الدولة إلى عصر العولمة الذى جعل من العالم قرية كونية صغيرة.

وليس من المستغرب أن العرب لايعرفون حتى الآن علم المستقبل الذى تمارسه الدول المتحضرة فى مختلف مجالات الحياة، لأنهم لم يمارسوا علم الحاضر بمعنى الكلمة، ذلك أن معظم تياراتهم الفكرية والثقافية تنبع من الماضى وتصب فيه وكأنهم يسعون فى استماتة لإحيائه فى حين أنه من بدهيات الوجود الإنسانى أن الإنسان الذى يفشل فى أن يكون ابن عصره لا يمكن أن يكون ابن أى عصر آخر، ولكن من الممكن أن تتحول خبرات الماضى والدروس المستفادة منها إلى قوى دفع تجاه المستقبل حتى لا تتكرر السلبيات والأخطاء التى ارتكبت فيه. أما جوهر دراسة المستقبل فيكمن فى استشفاف الآفاق والاحتمالات والإمكانات من خلال تحليل الواقع الراهن والأسباب التى أدت إلى صياغته بشكل معين، والبنى والأنساق والعلاقات التى حكمت التغيير وحددت مسار التطور. كما أن هدف دراسة المستقبل يتمثل فى محاولة توقع الأحداث القادمة من أجل الاستعداد للتعامل معها، والسعى إلى التأثير فيها وتعديل مساراتها بقدر الإمكان، من خلال ابتكار أساليب ومناهج أفضل للتفكير فى أمور الغد، وتصور بدائل للتعامل مع أكبر عدد ممكن من الظروف المستقبلية المتوقعة. ويقتضى هذا من العرب أن يحددوا

الاختيارات المتاحة فى ضوء أقصى قدر من المعلومات المتاحة بأعلى مستوى ممكن من الدقة، حتى يمكن ترجيح الخيار الأفضل وفقًا للتغييرات المتوقعة والممكنة، من خلال توظيف مناهج التحليل والاستنباط والاستقراء والتنبؤ والتخطيط. وبدون هذه الخطوات والمجهودات الحتمية، سيظل العرب سادرين فى غيبوبتهم المستقبلية إلى أن يشاء الله أمرًا كان مفعولاً.

ولعل من أخطر مظاهر هذه الغيبوبة أن العرب لا يملون من تكرار مقولة أن التاريخ يكرر نفسه، وكأنها قانون لا يمكن تجاهله، فى حين أنها تنطوى على خطل فاضح وجهل مخيف بحركة التاريخ التى لا تتوقف لحظة واحدة، وبالتالى لا يمكن أن تعود إلى الوراء ولو للحظة واحدة أيضا. إن التاريخ عملية مركبة لتقدم الحياة الإنسانية، وهو تقدم يجرى طبقًا لحركة تطور تصاعدية، وليس وفقًا لحركة دائرية تكرارية. وإذا كان جوهر حركة التاريخ نابعًا من آليات التغير والتحول والتطور، فإن توظيف التاريخ لخدمة الحاضر والتأهب لمواجهة المستقبل، يتطلب رؤية ديناميكية تعى عوامل التحولات الجذرية فى هذا التاريخ وآلياتها، بحيث يستفيد التصور المستقبلى من تجارب الماضى ودروسه على أساس التفاعل المبدع معها لإنتاج رؤى جديدة، وليس من خلال استحضارها بصفتها قوانين جاهزة جامدة أو مرجعية مقدسة للحاضر والمستقبل، أو الاحتماء بالتاريخ والتشرنق فى الماضى كموقف دفاعى سلبى هروبًا من تحديات الحاضر ويأسًا من احتمالات المستقبل، مما يعوق الوعى بالتاريخ ويطمس بالتالى أى وعى بآفاق المستقبل، وبالتالى تضمحل إرادة التغيير والتطور الواعى.

ولا يدرك العرب فى غيبوبتهم المستقبلية أن معرفة الذات أساسًا، ومن ثم معرفة الآخرين، ترتبط بمفهوم لا يمكن تجاهله أو تجنبه وهو أن التجارب الإنسانية الشاملة متواصلة وليست مقطوعة الجذور، وأن المستقبل مرتبط بالحاضر، سواء أكان امتدادًا له أو رفضًا لتحدياته، والحاضر مرتبط بالماضى كذلك، لكن هذا الارتباط ليس تلقائيًا ولا آليا؛ بل يرتبط الراهن والقادم بالماضى فى سياق تفاعلات معقدة تتداخل عوامل متعددة فيها، ويتراوح تأثير كل عامل منها ما بين ثبات نسبى

وتأرجح يصعب ضبطه ومفاجآت غير متوقعة. لكن معرفة العرب لذاتهم وإدراكهم لمكامن القوة والضعف فيها وحقيقة موقعها السابق والحالى فى المسيرة الإنسانية - تفاعلاً وفعلاً وانفعالاً - شرط حتمى لاستشراف المستقبل وإعداد العدة لمواجهته والتعامل مع متطلباته وتحولاته، حتى لا يفلت زمامه من الأيدى العربية وتفقد القدرة على التحكم فى مساره، وذلك فى ضوء ما تحتاجه الأمة فى إطار إمكاناتها المتاحة، بحيث تتعادل الرغبة مع القدرة.

إن إرادة البقاء والنهوض والتطور لا تترسخ إلا بمعرفة واعية بالذات الجمعية للأمة، ومن هنا كانت ضرورة فهم التاريخ فهمًا سليمًا واعيًا، فى مواجهة العبث به ومسخه، أو الجمود فى قوقعة ذكريات أحداثه وتحولاته. وبالتالى فإن التعامل مع النتائج الراهنة ومعالجة السلبى وتطوير الإيجابى منها، قضايا لا يمكن التعامل معها بدون معرفة سليمة ودقيقة وكافية وقائمة على فهم صحيح بتتبع مسببات هذه النتائج وآليات تولدها بأكبر قدر من الموضوعية التى تعرى الأهواء والأغراض المشبوهة التى صاغتها بأساليب معينة فى عهود سابقة. فقد كثر تداول مقولات تتهم التاريخ بأنه تحول إلى عبد للسياسة ومهرج فى بلاط السلاطين، لأن المنتصرين والطغاة يكتبون التاريخ على هواهم ويعيدون صياغته بأيدى كتبتهم ليوافق مصالحهم ويؤكد للآخرين أنهم امتلكوا المستقبل، وهى مقولات لا تجانب الحقيقة كثيرًا، وخاصة فى المنطقة العربية التى يتغير فيها التاريخ بتغير الحكام الذين يحرص معظمهم على تشويه صورة من سبقوهم، سعيًا إلى تألق لم يفعلوا شيئًا من أجل اكتسابه. ولذلك يبدو التاريخ العربى المعاصر سلسلة متقطعة بل ومتنافرة الحلقات، أى أنه تاريخ لا يملك أى تراكم حضارى وبالتالى لا يمكن تلمس أية آفاق أو ملامح للمستقبل فيه. كذلك من العبث تحويل أحداث الماضى التى طوى التاريخ صفحاتها إلى حاضر يحكم حياتنا اليومية ويوجهها ومن ثم يفرض نفسه بغثه وسمينه على المستقبل. لقد اجتهد المفكرون القدماء، بقدر ما سمحت به ظروفهم وثقافتهم، فى مواجهة قضاياهم وحسمها بأساليب عصرهم. أما نحن العرب فقد جعلتنا الغيبوبة المستقبلية نترسم خطاهم ونبحث عن حلول مشاكلنا

عندهم، وكأننا فى انتظارهم ليعملوا على حلّهـا بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان بل والبشرية نفسها.

فى مواجـهة هذه الغيـبوبة العـربية، تبرز اليـقظة الإسرائيليـة فى دأبها على الصياغة المفتعلة للتاريخ العربى، سواء جاء الافتعال بادعاء أحداث لم تقع، أو حشر الخرافة بين الوقائع، أو التغييب المتعـمد للعديد من الحقائق والثوابت والأحداث، أو التعتـيم على تطورات ومتغـيرات، أو التركيـز على جزئيات شاذة وكـأنها تحولات جذرية، أو نشر تأويلات وإيحاءات وتفسيرات لا تحـتملها الحقائق. وكان ما اشتكى منه الذين درسوا الاحـتراف الاسرائيلى لـصياغة التـاريخ وتزويره من أن تاريخ أمم كثيرة مـستباح لليهود، صـحيح إلى حد كبير. وكانوا من الذكـاء والدهاء كعادتهم بحيث سخروا أجهزة الإعلام الأمـريكية والأوروبية ومراكز الأبحاث والدراسات فى البـلاد الغربـية، التى سـاهمـوا فى انشـائها، لانتـاج البـرامج الإذاعـية والأفـلام التسجـيلية، وعقد المؤتمرات والندوات العلمـية لتقديم الأبحـاث والدراسات، ونشر المقالات فى الصحف، وإصدار الكتب، وسط دوى إعلامى يلفت الأنظار، دون أن يخطر ببال أحـد أن المؤثرات الصهيونيـة تلعب دورًا خفيًا أو غـير مباشـر فى تحديد الهوية الفكرية والثقافية والسياسية لكل هذه المنتجات الإعلامية.

وقد كان التـاريخ العربى عرضة لاجتزاء بـعض وقائعه وعزلها عن سيـاقها الطبيعى لكى تخدم أغـراضًا تم تحديدها سلفًا، وتجسيد أحـداث وتحولات تاريخية عبر انتقاء مغرض لشخصيات معينة، وتسليط الضوء على أدوارها بما يتجاوز الدور الحقيقى لها، مما يجعل التاريخ نتاجًـا لأفراد صنعوا أحداثه ورسموا مساراته، حتى لو كـان دورهم هامشـيًا. وفى هذا تحـجـيم ظالم واختـزال متـعمـد لدور الأمم والمجتـمعات والحـضارات والعـقائد، وتقطيع أوصال التـاريخ عبـر تجزئة ظواهره وتفاعلاته وعزلهـا بعضها عن بعض، وقولبة مفتـعلة تقوم على التزييف والتطويع والتشويه. وهذا العـبث بالتاريخ ليس مجرد تشتيت لـوقائعه ومواقفه وشخـصياته ورواياته، بل هو تشـتيت للوعى الجـمعى والفردى، وتـعطيل الوظيفـة الجوهرية للتـاريخ بصفـته بوتقة لـثوابت الماضى وتحـولاته التى انتجت الحـاضر، وقـاعدة

للانطلاق إلى آفاق المستقبل، أى الوعى بالتاريخ من أجل الوعى بالمستقبل. ولاشك أن اعتماد ثوابت مفتعلة مجزوءة من مسار التاريخ، من شأنه وضع إطار جامد للاحتمالات والأحداث المستقبلية، وبالتالى طمس ملامح المستقبل والتوغل باستمرار فى كهوف الغيبوبة المستقبلية.

ومع اقتحام ثورة الاتصالات الإلكترونية والمعلوماتية الفضائية حياة العرب اقتحامًا شاملاً عنيفًا، زادت أخطار التلاعب بالتاريخ وبالتالى بالعقل العربى. فالمعلومات ليست بريئة دائمًا ولا محايدة، وإنما هى خاضعة للمتحكمين فى صياغتها وانتقائها وتوزيعها. وأصبحت المعارف التاريخية بشكل خاص خاضعة للاستخدام المغرض فى تلفيق رأى عام جمعى مبرمج بأكثر مما كان متاحًا فى الماضى، وبذلك تصبح التبعية الواعية أو اللاواعية، خاصة النفسية والفكرية مجالا رحبًا لتخريب الوعى التاريخى، وإفساد عناصره، وتعطيل آلياته، وذلك بهدم أعمدة البناء الثقافى والنفسى للمجتمع. ففى مثل هذا الوضع تعجز الأمة عن اكتشاف الآليات المجتمعية والتاريخية الخاصة بها فى منظومة الآليات الإنسانية العامة، وتتعثر خطواتها نحو أعماق جديدة فى غيبوبتها المستقبلية.

ولعل النغمة الأساسية التى تتردد فى كتابات المحللين والدارسين العرب من ذوى الوعى الحضارى العميق، تتمثل فى أن المستقبل يجب أن يكون القضية الاستراتيجية والمصيرية الأولى عند كل العرب، وأية محاولات أو مقولات أو دراسات خارج إطارها هى من باب السفسطة الفارغة التى تحرص على حبس المنطقة العربية فى كهوف الماضى المعتمة، خاصة أن أصحاب هذا الاتجاه الماضوى يطمسون كل انجازات الرواد العرب فى انطلاقاتهم نحو المستقبل. فقد كانت نظرتهم الحضارية أشمل وأعمق بكثير من نظرة العرب المعاصرين الذين أدمنوا غيبوبتهم التى وجدوا فيها راحة لا تتأتى لشعوب الأرض الأخرى. ولذلك فإن الشلل الذى أصابهم، يجعل المستقبل يبتعد عنهم بخطوات سريعة فى زمن لا يتوقف إيقاعه اللاهث لحظة واحدة، حتى يأتى يوم، وربما يكون قد أتى، يتحول فيه العرب إلى كائنات غريبة مثل تلك التى تصورها أفلام وروايات الخيال

العلمى، وسيكون الفـرق الوحيد بينهما أن العرب قـادمون من زمن مضى فى حين أن هذه الكائنات قادمة من كوكب آخر.

ومثل كل الكتـاب والمفكرين الذين تؤرقهم قـضية المسـتقبل العـربى، كتب صـلاح سـالم مـقالة فـى جريدة «الأهـرام» بتاريـخ ١٤ إبريل ١٩٩٧، بعنوان: «المستقبلية وإبداع الخصوصية التاريخية»، ركز فيها على قضية التجدد الثقافى كتحدٍ أساسى فى مـواجهته للمـاضوية التى تهيمن على الثـقافة العربيـة بوجهيهـا العام والنخبوى، والتى يرصدها على مستـويين أساسيين: الأول يتمثل فى الماضوية التى تصبغ المزاج العام العـربى وتثير إشكالات جمة، بحكم أن المشـروع الحضارى هو بالأساس فعل مستقبلى يتطلب مزاجًا متفائلاً مقتحمًا للغد وهو يتنافى بالتأكيد مع مسحة التـشاؤم العام المهيمنة على الروح العربيـة، وذلك القدر من تقديس الماضى وإجلاله الذى يسيطر علـى مزاج الأغلبية دون مبـرر فى أغلب الأحيان. فكل من عاش فى الماضى من مفكرين وسياسيين وفنانـين وغيرهم أفضل بكثير من نظرائهم في هذا العصر. وهو أمر سلبى يثير مـشكلات عدة أهمها الهبـوط الشديـد للروح المعنوية والقدرة على المبـادرة عند الأمة ككل مع افتقارها لروح الإنجـاز وللثقة فى النفس. يقول صلاح سالم:

«فى هذه الأجواء تهـيمن القدرية على العـقل، وتثبط التواكلية كل جـهد، وتنتفى المبادرة من سلوك الأفراد ويتـبدى الاقتحام غريبًا على نهج الجـماعة وتظهر الحاجة الـشديدة للبطولة ولو كانت عابثـة لأجل تحريك التاريخ. وبصـدد مشروع حضـارى يتطلب إبداعًا عامًـا، تبدو الحاجـة شديدة لاقتـحام الجمـاعة بديلاً عن اقتحام الفرد / البـطل. ولن يكون ذلك سوى بتجاوز المزاج الذى يرى الماضى هو الأمجـد، والأمس هو الأجمل بالـضرورة بقدر مـا أن الحاضـر قبـيح والمستـقبل غامض. فهذا المزاج وحده كفيل بوأد المشروع قبل أن ينمو ويثمر.

«أما المستوى الثانى: فـيتعلق بالماضوية الكامنة فى المرجعية السلفيـة الثقافية المصـرية العربيـة، ويمثل الجزء الأهم فـى علاقـة التاريخ بالثـقافـة والذى بدأ مع الانشقاق فى رؤية الجماعة العربية الثقافية عمومًا ومصر خصوصًا للغرب الأوروبى

بوجهيه الحداثى المتحضر من ناحية، والعدوانى المستعمر من ناحية أخرى للحد الذى يجعله لدى طرف منها نموذجًا يقتدى، ولدى الطرف الآخر هدفًا لعداء ومقاومة النموذج الأصيل الذى تجسد فى لحظة مجدنا الحضارى. هذا الانقسام الذى تمت صياغته فى إشكالية: الأصالة / المعاصرة فى فكرنا العربى منذ نحو القرن لا يزال رغم كل المحاولات الدؤوبة لتجاوزه، حاضرًا فى واقعنا بقوة من خلال مجادلات ثقافية تدور حول التواصل مع الآخر أو القطيعة معه، ومواقف سياسية متباينة حول تنظيم الدولة والمجتمع، وصولاً للمشاهد العنيفة الدامية التى تعقب حالات الجمود فى هذه المواقف، أو العجز عن إدارة هذه المجادلات».

ويضع صلاح سالم يده على عنصر لم يمسه تحليل أو تفسير من قبل؛ ويعد من أخطر أسباب الغيبوبة المستقبلية، ويتمثل فى الفصل التعسفى بين نسق «القيم» ونسق «المعرفة العلمية» داخل التراث العربى. ذلك أن النسق الأول ينبع من وجدان الأمة ويلتصق بروحها وتنبثق عنه مجموعة المعارف السائدة والتصورات الفلسفية والفكرية التى تحاول بلورة وجود الأمة كحقيقة فى حد ذاتها، وترصد أبعاد دورها فى التاريخ، أى خصوصيتها التاريخية، فى حين أن النسق الثانى يمثل مجالاً مشتركًا بين الأمم، ويتسم بالاستمرارية الواعية المتطورة فى مسارات عقلانية، توافر لها التراكم برغم الانقطاعات العارضة والمبررة بلحظات الطفرات التى يتجاوز فيها العلم لذاته ويثور على نفسه. وقد انتج نسق «القيم» تفسيرات متباينة لظواهر التاريخ وأحداثه فى إطار معطياته الثقافية فى مسعاه نحو الأيديولوجيا، أما نسق «المعرفة العلمية» فيستهدف الحقيقة العلمية فى الطبيعة وحدها. ولذلك فإن النسق الأول قومى أو محلى أو إقليمى، فى حين أن النسق الثانى عالمى، لكن بينهما من الجسور الراسخة ما يربط بينهما.

هذا لا يعنى أن المعرفة الإنسانية قابلة للتجزئة والتفرقة بين عناصرها المحلية ومعطياتها العالمية، لكن المعرفة العربية ارتكبت خطأ فادحًا عندما فكت الارتباط بين العلم كنسق خاص للمعرفة وبين نسقها الفلسفى والاجتماعى العام، فى حين أن النسقين فى اتجاه متنام ومتصاعد فى دول الحضارة المعاصرة بحيث أصبحا

يشكلان منظومة تمزج بين العلم والأيديولوجيا، وأرضية مشتركة صنعت الواقع التاريخى الذى أصبح قابلاً للتفسير العلمى الذى تقتنع به الأطراف المعنية. ومن هنا كان تحرك الأيديولوجيات - الحقيقية وليست الوهمية - صوب المعرفة العلمية حتى خضعت لسلطانها وأخذت تدير الجدل والتفاعل معها من داخلها لأنها استندت فى هذا التوجه الجديد إلى نفس نموذج المقياس العلمى التاريخى.

ويطرح صلاح سالم سؤالاً ضروريًا وهو: «كيف نبنى الخصوصية التاريخية العربية؟» ويرى فى هذه الخصوصية منظومة تجمع بين عنصر «النسبية الثقافية» وقدرة «الفعل التاريخى» مع الحفاظ على التوازن بينهما، كما يشترط فى تحقيق هذه الخصوصية فى الحياة الثقافية العربية عدة شروط أهمها:

«أولا: تجميد صيغة «الأصالة / المعاصرة» التى حملت لواء التعبير عن هذه الخصوصية طيلة القرن، ليس فقط لأنها حملت «عنوة» بتراث ميتافيزيقى كبير غطى معالمها وأحال مفرداتها «لخيال أسطورى»، ولكن أيضًا لأنها تقوم فى مبناها على علاقة سلبية بالزمن تجعل منه أو تتصوره مضادًا للأصالة ونقيضًا «للهوية» التى لا تجد تجسيدها الكامل والفاعل إلا فى تلك اللحظة عند «بداية التاريخ»، وبالتالى فإن حركته تجاه اللحظة «الراهنة» لم تكن سوى معول هدم لفاعلية وتحقق هذه الهوية، وعندئذ فالماضى بالضرورة هو الأنبل أما المستقبل فملئ بالمخاطر والشكوك

ثانيا: اعتماد صيغة بديلة لها تقوم على علاقة الثقافة بالواقع، وهى الخصوصية الكونية، فتصورى أن هذه الصيغة هى الأنسب لطرح الشكل الثقافى للحوار العام، وذلك لأنها توفر عدة مزايا هى:

(أ) إنها لا تقوم على تناقض مبدئى مع التاريخ، ولكنها تتأسس على تمايز نسبى فى إطار الواقع. والمقدس لديها ليس «الماضى» ولكن «الهوية»، وهو أمر مشروع تمامًا لأن الهدف يصبح تأكيد الخاص بعيدًا عن تجميد التاريخ. فالخصوصية هنا ليست أصالة الماضى، ولكنها أصالة القيم مستمرة فى التاريخ حفظًا للذات. أما الكونية، فهى قمة تداعى المعاصرة لتأسيس بنية تحتية قادرة من خلال العلم على

استحضار العالم كمتصل لا كمتجانس فى سبيلها للإحاطة به دون قدرة غالبًا على دمج أطرافه فى قلبه بغض النظر عن أية دعاوى تكذبها ممارسات الكونية نفسها.

(ب) إن عملية الفرز بين مقومات الخصوصية الكونية تبدو أسهل كثيرًا منها بين الأصالة / المعاصرة رغم وحدة المشكل عمليًا لأنها من ناحية تدور فى فلك حقبة تاريخية شاخصة أمامنا وتدور على أرضية نموذج قياسى علمى نعيشه. ولذا فهناك إمكانية لحضور التاريخ فى لحظته والعلم فى نموذجه عند تصور بناء خصوصية تغدو فى هذا السياق نسقًا معاشًا مجسدًا فى حياة الجماعة القائمة بالفرز لا فى حياة أسلافها القدماء فهم أقدر على الإحاطة بمقوماتها وأهدافها المستخلصة من واقعهم.

(جـ) إن التأسيس الجديد للهوية عبر صيغة «الخصوصية الكونية» بما يتضمنه من علاقة الثقافة بالواقع سوف يتيح فرصة ذهبية لتجاوز نسبى للانقسام الآخر الأفقى والأشد وطأة بين ثقافة النخبة وثقافة المجتمع مما يساعد على زيادة تجانسها كضرورة لأى مشروع يحتاج لتعبئة اجتماعية قادرة على حفز مجهود الجميع من أجله خلقه».

وبرغم أن العرب لم يعتادوا ممارسة حرية الاختيار فى حياتهم اليومية بصفة عامة لأنهم لم يجربوا الحياة الديمقراطية التى تتيح هذه الحرية، سواء على مستوى القمة أو مستوى القاعدة، فإنهم يتصورون أن فى إمكانهم ممارسة هذه الحرية فى مواجهة المستقبل بشكل أو بآخر، فى حين أن الدول الديمقراطية التى تمارس حرية الاختيار فى شتى مجالات الحياة ومستوياتها، ترى فى المستقبل حتمية لا مفر منها، ويجب الرضوخ لكل تحدياته وضروراته، مع ابتكار كل الآليات والأدوات والمناهج التى تمكنهم من مواجهته والتعامل معه لصالحها. فالمستقبل له شروطه التى يصبح الجدل حولها عبثًا لا طائل من ورائه. والإنسان الذى يتصور فى نفسه القدرة على إملاء شروطه على المستقبل، لا يختلف كثيرًا عن نزيل المصحة العقلية الذى يتصور فى نفسه القدرة على إيقاف عجلة الزمن أو إرجاعها إلى الوراء. إن كل مراحل التطور والتقدم التى قطعتها دول الحضارة، لم تكن سوى التعامل مع المستقبل بشروطه، إذ أنها الطريقة الوحيدة لكى يفتح أبوابه ليدخل منها الذين استوعبوا قواعد التعامل معه علميًا وعمليًا، وهى الأبواب نفسها التى يوصدها فى وجه المتخلفين والجهلاء والأغبياء الذين يديرون له ظهورهم ليدخلوا فى غياهب الماضى بلا رجعة.

وهناك كتابات ودراسات عربية كثيرة تتناول قضية المستقبل فى المنطقة العربية، وهذه الكثرة ليست دليل صحة وازدهار بل دليل مرض وانهيار، لأنه لو كان العرب استوعبوا ما جاء فيها، لاندفعوا إلى العمل الإيجابى المثمر للحاق بركب المستقبل، ولما كانت هناك حاجة لهذا السيل المتدفق من الكتابات والدراسات التى تلح على ضرورة المبادرة لاستيعاب معطياته، واتخاذ موقف إرادى وتبنى رؤية استراتيجية واضحة للتعامل معه، وإلا فليس هناك مفر من أن تصبح المنطقة العربية بأسرها، وليس مجرد أجزاء متناثرة منها، تحت رحمة النظام العالمى الجديد والقوى المهيمنة فيه لتشكل مستقبلها دون أية مشاركة عربية عملية. قد تكون هناك صرخات أو صيحات رفض أو احتجاج أو شجب لكنها سرعان ما تذروها رياح المستقبل. فالعالم يعاد تشكيله، واسرائيل تغير من أدوارها فى يقظة حادة لا تعرف الغفلة ولو للحظة واحدة، فى حين لا يزال العرب يمارسون الجدل العقيم فى مناظرتهم الأثيرة التى تدور حول: الماضى أم المستقبل ؟! والتى لا تعنى سوى شلل مخيف وكامل للإرادة العربية، ولا تبدو لها نهاية فى المستقبل القريب على أقل تقدير.

يتبدى هذا الشلل فى أن المنطقة العربية لم تسع إلى تطوير نفسها داخليًا، أو تطوير تعاونها الاقليمى لكى تواجه تحديات المستقبل التى تضاعفت فى عصر ما بعد الحرب الباردة. ولا يزال العرب يظنون - على الأقل فى عقلهم الجمعى اللاواعى - أن ما يفرق بين عصر وآخر هو الفوارق الزمنية التى لا تتجاوز فى معظم الأحيان أطر الثوابت التى تم التعارف عليها منذ العصور الماضية. ولذلك فهم يركنون إلى الراحة والدعة والتواكل والكسل على أساس أنه لا جديد تحت الشمس، ولا يدركون أن الجدة تكمن فى اكتشاف القوانين والآليات التى لم تكن معروفة من قبل، وبدون هذه الاكتشافات المتواصلة والمتصاعدة فإن المستقبل يظل سرابًا لا يمكن إدراكه. فالحياة هى تفاعل دائم ومتجدد بين الثوابت والمتغيرات التى تتجلى فى تغير أنماط التفكير والسلوك وأشكال العلاقات ما بين الأفراد والجماعات والأمم. وأصبح العرب الآن فى مرحلة مفصلية بين ماض قريب اندثرت مفاهيمه السياسية وصراعاته الأيديولوجية مع انتهاء الحرب الباردة، وبين مستقبل قادم بمتغيرات جذرية تنطوى على ثقافة ومفاهيم جديدة تمامًا.

لكن هذه المتغيرات الجذرية لم تكن محض مفاجآت، لأن هذا العالم الجديد كان يتشكل من جديد وفى ذهنه الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية. وكان هذا التشكل بطيئًا وخفيًا فى بعض الأحيان، ولم يكشف عن حقيقته أو تسارعت خطاه إلا بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار أو اندثار النظام الثنائى القطبية. لكن قبل ذلك كانت أوروبا تتحرك نحو الوحدة الاقتصادية ثم السياسية، فى حين كانت اليابان تكتشف عبقريتها الحقيقية فى انطلاقات التفوق الاقتصادى بعد أن أبلت من الحمى العسكرية التى بلغت ذروتها فى الحرب العالمية الثانية وأدت إلى ضربها بالقنابل النووية. وبعد ذلك شرعت دول جنوب شرق آسيا فى إقامة قاعدة صناعية اقتصادية على النمط اليابانى ونجحت فى أن تغمر أسواق العالم بمنتجاتها لدرجة أن أطلق عليها «النمور الآسيوية». ثم خرجت الصين من بين طيات الماضى وصراعاته كمارد فرض نفسه على الموازين الأمنية والاقتصادية والتجارية التى تحكم العالم المعاصر. أما دول الكتلة الشرقية فقد تدفقت عليها المتغيرات بسقوط الاتحاد السوفيتى كقلعة من رمال، وانكسرت قيودها بتفتت قيودها، فانطلقت راكبة الأمواج المواتية بمهارة لأنها كانت تنتمى إلى الثقافة الغربية الليبرالية التى لم تنقطع عنها سوى فى فترة الهيمنة الشيوعية السوفيتية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة. أما اسرائيل فكانت كعادتها دائمًا فى منتهى اليقظة والترقب، بحيث أخذت فى تطوير استراتيجياتها للاستفادة بقدر الإمكان من كل التطورات التى ترتبت على صعود النظام العالمى الجديد.

فى الفترة نفسها التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان جيل القادة والزعماء الذى حمل المسئولية فى المنطقة العربية يواجه مشكلات متعددة وقضايا متداخلة، استطاع أن يحل بعضها، أما ما عجز عن حله فقد لجأ إلى تأجيله، وهو التأجيل الذى أصبح سمة شائعة عند اتخاذ قرارات عربية عديدة. وحتى الحلول التى تحققت لم تكن جذرية، وإنما كانت المسكنات هى وسيلة تحقيقها فى حالات كثيرة، ولذلك سرعان ما كانت المشكلات الكامنة تحت السطح تنفجر، ويسارع الساسة إلى البحث عن مسكنات جديدة وهكذا. وظلت الحال على ما هى عليه،

فى حين كان العالم يتحول تدريجيًا إلى قرية كونية مترابطة الأجزاء من خلال ثورة الاتصالات، وبدأت الأسوار والحواجز بين الدول والمجتمعات فى الاندثار، والتى بلغت قمتها فى سقوط جدار برلين الشهير الذى كان يفصل بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، مما جعل الوحدة الألمانية الجديدة رمزًا لعصر جديد بين الشرق والغرب. لكن آثار هذه المتغيرات الجذرية على المنطقة العربية كانت أعمق وأخطر، إذ وجدت الدول العربية نفسها مكشوفة فى مواجهة تيارات سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية وحضارية دولية لا قبل لها بها، فى حين لم يعد منطق الحماية والانغلاق قادرًا على صد الطوفان الذى كان يضرب سواحلها بعنف لم يسبق له مثيل.

وكانت الغيبوبة المستقبلية الجاثمة على العقل العربى شديدة الوطأة لدرجة جعلت الدول العربية غير واعية بنتائج هذه المتغيرات، فلم تتفق على استراتيجية قومية للتعامل معها، بل انتابتها نزعات انتحارية فضاعفت من صراعاتها الداخلية والإقليمية بدءًا من الحرب الأهلية فى لبنان إلى حرب الخليج الثانية ثم وقوع النكبة الكبرى التى أحالت المنطقة العربية إلى أشلاء متناثرة وهى الغزو الأمريكى / البريطانى للعراق ونهايته كدولة بالمفهوم المتعارف عليه فى الأدبيات السياسية. وكان النصف الثانى من القرن العشرين عصر كوارث ونكبات وانتكاسات، برغم الإعلام المدوى المزيف الذى وصفه بأنه عصر الثورات المجيدة والانتفاضات المباركة والانجازات الباهرة. لم يحدث أن استعد العرب بطول نصف قرن للعصر الجديد أو المستقبل القريب، لأنهم لم ينظروا إلى أبعد من مواطئ أقدامهم التى دربوها على الرجوع إلى الخلف بدلاً من التقدم إلى الإمام. إن مجرد استعراض أساليب الحديث والحوار الوطنى والقومى، يكشف الإصرار العربى على إعادة انتاج رموز الماضى، وفرض رموزه على المستقبل الذى لم يكن قضية عربية فى يوم من الأيام، خاصة قضية الثورة التكنولوجية وأثرها العميق والمصيرى على مقدرات العالم المعاصر.

لقد أصبح الماضى إدمانًا عربيا لا مثيل له عند أى شعب آخر، متحضراً كان أم متخلفًا. يظل العربى مستغرقًا فى غيبوبته العميقة اللذيذة، وعندما تلتقط أذنه كلمات أو حوارات تدور حول الماضى، فإنه ينتفض واقفًا وقد أشهر حسامه دفاعًا

عن الماضى، وكأن الماضى فى حـاجة إلى دفاعـه. ومعظم معـارك العرب الفكرية والثقافيـة والحضارية تدور رحاها فى ساحـة الماضى الذى انتهى منذ قرون، ولذلك فهى ساحة وهمية، تشبه إلى حد كبيـر ساحة المعركة التى اختارها الفارس العجوز المضـحك دون كيـشـوت لانقاذ ضـعـاف البشـر من بطش المردة الذين تصـورهم متجسدين فى طواحين الهواء فهرع إلى محاربتـها بسيفه لكنه سرعان ما سقط على الأرض عندما صدمـه ذراع مروحة الطاحونة. كـان دون كيشوت يسـعى إلى إحياء الماضى فى الحاضر وذلك فى المرحلة المفصلية الواقـعة بين العصور الوسطى وعصر النهضة، فكانت النتيجة أن سقط فى الهـوة التى تفصل بينهما عندما فشل سواءً فى استعادة الماضى أو مواكبة الحـاضر. ويحاول العرب دون وعى، أن يكرروا محاولة دون كيـشوت برغم أكثـر من خمســة قرون تفصل بينهم وبينه. فـهم يسترجـعون الماضى ليس لتوظيفه والاستفادة منه فى صنع الحاضـر والمستقبل، وإنما ليعيشوا فى هذا الماضى بحيث تظل حـواراتهم وصراعاتهم مركـزة على تقييم قضايـا ومفاهيم الماضى القريب والبـعيد. وظل الماضي يتضخم فى ظل الغـيبوبة المستـقبلية إلى أن أصـبح أكبـر من الحاضـر بل وأهم من المسـتقـبل. وبدلاً من دراسات وتحليـلات احتمالات المستقـبل وتوقعاته للتسلح فى التعامل معها، دارت صـراعات عقيمة لم تكن سوى هواجس وخلافات ونعرات تدور حول أساسيات الوجود العربى الهوية، وكأن العرب بعـد حياتهم كل هذه القرون فى هذه المنطقـة لا يزالون فى حاجة إلى أن يعرفوا من هم !! بل إن الرعب كان يتنابهم عند أول صيحة تطالب بتغـيير إطار العـلاقات وآليـاتـها فى المنطقة، بدلاً مـن أن يبادروا من تلقاء أنفـسهم إلى ابتكار أنماط وآليات جديدة لإعادة بناء النظام الإقليمى ومواجهـة متطلبات المستقبل.

وكان مـن الآثار المدمرة للغـيبـوبة المستـقبليـة أن عانت التنمـية السـياسـية والاقتصادية فى المنطقـة العربية من أزمة خانقة أضـاعت الثقة بين الحاكم والمحكوم نتيجة لتدنى أو غـياب المشاركة السياسية إذ شـعر المواطن العربى أن عليه أن يطيع الأوامـر وينفذها كـمـا تملى عليـه، وليس له أن يناقش أو يجـادل فضـلا عن أن يشارك. أما فى مجال التنمية الاقتصادية فـقد ركز العرب على استيراد التكنولوجيا

ظنًا منهم أنهـا مجـرد سلعة يمكن شـراؤها طالما أنهم يملكون المال، وليس نتـاجًا حضـاريًا لعقلية علمـية ومنهج تعليمى أدى إلى تخـريج فرق العلماء والمخـترعين الذين صنعـوا هذه الانجازات التكنولوجـية. ومن هنا كانت ضـرورة استـيراد علم التكنولوجيا ونشره فى المدارس والمعاهد المختصة حتى يتحول بدوره إلى نتاج عربى محلى وليس مـجرد أدوات وأجهـزة. لكن العرب يستـسهلون قطف الثـمار التى تعهدها الآخـرون بالرعاية والتنميـة والابتكار حتى أينعت وازدهرت، ولذلك تظل التكنولوجيا فى المجتمع العربى مجرد قشـرة خارجية ليست لها أدنى علاقة بلبابه. وتبدو المفارقة صارخة عندما يرحب العرب بتـصدير العقول العربية الفذة التى تنبغ من تلقاء نـفسهـا لأن التربة العربيـة القاحلة لا تنبت مـثل هذه العقـول، وكأنهم يستوردون التكنولوجيا فى مقابل العـقول التى يصدرونها. كذلك لم تنطلق التنمية الاقتصـادية العربية من منظور إقليمى كمـا فعلت أوروبا الغربية فى الخمـسينيات، وإنما حاولت أن تتواصل بلا أية رؤية إقليمية أو مـستقبلية، وفى بعض الأحيان لم تكن لها رؤية على الإطلاق.

وأدخلت الغيبوبة المسـتقبلية العرب فى دوامة لم يخـرجوا منها حتى الآن، وذلك عندما اكتـشفوا فى مطلع تسعينيـات القرن الماضى أن العالم قد تغير نتـجية لتكتلاته الاقتصادية العملاقة، وثورته التكنولوجية التى سرت فى كل أرجائه وعلى المسـتويات، وكتبه ودراسـاته التى نادت بصدام الحضارات ونهـاية التاريخ، وزوال الحواجز بين دوله المتقدمة إيذانًا باجتياح الدول المتخلفة كى تدور فى فلكها. وتحول الاكتـشاف إلى مـا يشبه الصـدمة الحضـارية للعرب الذى أدركـوا أنهم لم يكونوا مستعدين لاسـتيعاب هذه التحولات أو الانقلابات الجذرية، خـاصة أنهم أصبحوا مطالبين بإعادة تشكيل النظام الإقليـمى فى حين أصاب التحجـر كل أرجاء المنطقة العربية. فلم يعد التنافس بين الحكومات أو الدول وإنمـا بين المجتمعات سواء على المستوى السـياسى أو الاقتصادى أو العلمى أو التكنولوجى أو الثـقافى، إذ لم يعد دور الدولة مسـيطرًا ومهيمـنًا بعد أن تعاظم دور الفرد وأهـمية منظمات المجـتمع المدنى، مما يفرض أزمة المشاركة السياسية والديمقراطية فى داخل المجتمعات العربية

وكذلك أزمة التواصل ما بين الحياة السياسية الداخلية والمجتمع الدولى. فهذه كلها مهام لم يتأهل لها الإنسان العربى بعد أن طحنته عصور القهر والبطش والإذلال التى مرت بها أجياله، وأصبح فاقدًا لأى نوع من المبادرة. وهذا الحطام البشرى الذى تزخر به المنطقة العربية لا يمكن أن يصنع استراتيجية عربية إرادية تشكل رؤية للعمل السياسى الداخلى على أساس مشاركة المواطن فى إطار من الممارسة الديمقراطية الحقيقية.

ولا تزال الدول العربية حريصة على حالتها من الفرقة والتشتت الاقتصادى والسياسى والصراعات التى تتجاوز فى بعض الأحيان مجرد المناوشات على الحدود أو التخطيط لانقلاباته داخل بلاد مجاورة، عربية بطبيعة الحال. فهذه كلها لا تزال اللعبة المفضلة عند معظم الأنظمة العربية التى لم تتخلص بعد من التقاليد الشمولية التى سادت المنطقة العربية منذ خمسينيات القرن الماضى. فهى مستمرة فى منع المواطن من المشاركة السياسية، وكأنها تجهل أو تتجاهل أن الدولة فى هذا العصر لم تعد قادرة علي إقامة الأسوار والحواجز كما كانت الحال فى الماضى القريب، وكذلك منع هذا المواطن أو المجتمع بصفة عامة من أن ينظم نفسه كى يواكب المتغيرات الطارئة. وهذا لا يعنى سوى دخول المنطقة العربية عصر القوة الحديثة وهى فى أضعف حالاتها التى تصل إلي حد الهزال والأنيميا التى تسرى أيضا فى النخب الحاكمة، والنخب السياسية من المثقفين، والنخب الاقتصادية من رجال أعمال ومنظمين، وليس فى القطاعات الشعبية فقط. فعندما تنتشر مثل هذه الأمراض الفكرية والسلوكية فى المجتمع، فإنها تعم الجميع، سواء أكانوا متربعين على القمة أو قابعين عند السفح.

إن مشكلة المنطقة العربية المزمنة هى أساسًا مع الزمن. إنها تشيخ وتمرض وتضعف وتتحجر وتتعثر وتتوقف فى حين أن الزمن يسير ولا يعترف لا بشيخوخة ولا بكهولة، وليس هناك من يستطيع إيقافه عن سيره المتصاعد بعطاءاته المتدفقة والمتزايدة يومًا بعد يوم. وهذا ما يعبر عنه منير نعيمة فى مقالته التى كتبها فى «الأهرام» بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥، تحت عنوان «شيخوخة الفكر العربى وموجة التحديث» والتى يقول فيها:

«لاشك أن عقل الإنسان الجبار فى كل مطلع يوم يكتشف شيئًا جديدًا يعود بالمنافع على البشرية جمعاء. صدق كارل ماركس حين قال إن الإنسان أثمن رأسمال فى العالم لأنه هو الذى يصعد بنا إلى كل ما يؤدى إلى الخدمة البشرية من كل جوانبها. ولا شك أن هناك أفكارًا فى بلادنا العربية قد شاخت وبرزت شيخوختها أمام موجة التحديث والعولمة التى فرضت مفاهيمها ومعطياتها على العالم أجمع وباتت محورًا إيجابيًا لكل من يريد أن يغرف من إناء عطاءاتها المتعددة الجوانب في جميع منافع حقول العلوم والمعرفة. ولا ريب هناك الكثير ممن أقدم على قبول هذه العولمة وافرازاتها فى منهج حياتهم العلمية والثقافية عبر التحول والانتقال مما كانوا عليه إلى ما وصلوا إليه من طور وازدهار مما جعلهم ينتهجون المعلوماتية والعلوماتية عبر الوصل والتواصل والاتصال فى شتى مفاهيم التحديث والتغير والمغايرة فى ممارستهم الفكرية والعملية التى عمت مستجداتها وتبوتقت مفاهيمها وتبلورت على الكرة الأرضية قاطبة دون أن تستثنى أحدًا أو تضع حدودًا أو سدودًا بين دولة وأخرى».

وبعد هذه البانوراما المتدفقة بالحيوية والتوثب التى يقدمها منير نعيمة لدنيا العولمة البازغة، يصف الشيخوخة التى أنهكت الدول العربية مما جعلها عاجزة عن استيعاب الجديد، إذ أجبرتها على أن ترتد إلى الوراء لتعيش حقبًا نائية خارج إطار الزمن الذى تضاعفت سرعته التى جعلت ما كان يتحقق فى خمسين سنة، يمكن إنجازه فى عشر سنوات بفضل الثورة التكنولوجية المتطورة بلا حدود. لقد انعزلت الدول العربية عن العالم المعاصر لأنها لم تستجب لهذا الفيض المعلوماتى والعلوماتى، نتيجة لتوارثها شيخوخة فكرية لابد من استئصالها وزرع جذور جديدة محلها، تملك حيوية تمكنها من استقبال واستيعاب ما يحدث على الساحة العالمية من انجازات فى مجالات العلوم والفكر والمعرفة، على أن تعقب الاستيعاب مرحلة الابتكار والإبداع التى تتطلب انقلابا جذريًا فى كل المفاهيم والأفكار والتوجهات والآفاق.

والظاهرة المثيرة للحيرة والتساؤل والعجب أن الأغلبية الساحقة من المفكرين والكتاب والدارسين العرب الذى تناولوا مأساة الغيبوبة العربية المستقبلية، بلغوا

درجة من الاتفاق فى توجهاتهم العلمية والفكرية حدًا جعلهم يستخدمون نفس الألفاظ والمفردات، وكأنهم يعزفون سيمفونية واحدة بقيادة مايسترو خفى، وذلك فى مدة زمنية تزيد على ربع قرن. وهذا دليل دامغ على أن تشخيص المرض ومضاعفاته، قد اكتمل تمامًا ولم تعد هناك سوى مراحل العلاج والتنفيذ التى لم تتخذ فيها أية خطوة فى أى جزء من أجزاء المنطقة العربية، وكأن هذه الخيبة هى الظاهرة الوحيدة التى نالت الإجماع الفعلى للعرب الذين نادرًا ما يتفقون حول قضية معينة، وإذا بدوا متفقين، فهو اتفاق غالبًا ما يكون ظاهريًا أو مزيفًا لأنه سرعان ما يتم نقضه بمجرد انفضاض المجتمعين وعودة كل منهم إلى بلده. أى أنهم يتفقون بسهولة فذة وبطريقة مضمرة على كل تفكير أو سلوك يتيح لهم مواصلة حياة الكسل والتواكل والدعة والراحة والاسترخاء وغير ذلك من كل أعراض الغيبوبة اللذيذة التى أدمنوها. أما حياة الكفاح والكد والجد والابتكار والعلم والسهر والقلق من أجل مستقبل أفضل من حاضرهم، فليست من شأنهم لأن لا قبل لهم بها.

وهذا الشلل الفكرى والسلوكى جعل كتابات ودراسات المفكرين والمثقفين تنضح بالحيرة والضياع واليأس والإحباط والحزن الدفين، لأنهم لا يملكون سوى عقولهم وأفكارهم ودراساتهم وأقلامهم التى تنير الطريق لتنفيذ المشروعات وتحقيق الإنجازات على أرض الواقع، لكن لا حياة لمن تنادى، ويتجلى موقفهم المأسوى فى أنهم لا يستطيعون التوقف عن الكتابة التى خلقوا لها، لأنها حياتهم، ومن يتوقف عنها قد يتوقف عن حياته نفسها. ولذلك يواصلون الكتابة والتفسير والتحليل والتنوير برغم وعيهم الحاد بموقفهم العبثى وغير المجدى، ولعل عزاءهم الوحيد يتمثل فى المبدأ الرفيع الذى يحض على تأدية الأمانة بصرف النظر عما يضمره الطرف الآخر المنوط به التنفيذ والتطبيق. وهذا ما فعله صلاح الدين حافظ - مثل رفاقه وزملائه - فى مقالة بجريدة «الأهرام»، بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٠، بعنوان «العرب حائرون بين القرون!» والتى لخص فيها كمًا ضخمًا من المرارة التى تنضح بها أقلام الكتاب والمفكرين العرب فى بحثهم عن الخلاص من هذا المأزق التاريخى المزمن. يقول:

«اختلطت الأمور وتداخلت تطورات العصر، فعجزت الأفهام العربية عن الملاحقة والمتابعة، فزادت الحيرة وتبدى الارتباك. فإن كانت حالة الحيرة والضياع، واضحة بين الناس فى الشوارع، منعكسة على وجوههم وسلوكهم، فإنها أكثر وضوحًا على المثقفين الذين يفترض أنهم الأكثر قدرة على الفهم، الأكثر قدرة على التحليل والتفسير والمواجهة، وتأمل ما يجرى فى دوائر المثقفين، خصوصًا خلال ندواتهم العديدة، التى أصبحت موضة شائعة ! فى الأسبوع الماضى دعتنا جريدة «الخليج»، وهى جريدة وطنية قومية رائدة فى الإمارات العربية، إلى ندوة بعنوان: «العرب بين قرنين» بمناسبة احتفالها بعيدها الثلاثينى، وجمعت فيها نخبة متميزة من مفكرى العرب ومثقفيهم، جاءوا من أقصى الشرق ومن أقصى الغرب، بل من المهاجر الأوروبية والأمريكية، يتحاورون حول: أي موقع العرب من العالم؟، وماذا فعلوا فى مرحلة الانتقال، فيما بين القرن العشرين، والقرن الحادى والعشرين سياسيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا ؟!».

وكانت أول ملاحظة رصدها صلاح الدين حافظ أن الحوار الذى دار فى الندوة، كان عرضًا للأفكار والتوجهات المختلفة، لكنه كان ضحية ضباب الحيرة الذى خيم عليه، والارتداد إلى الماضى الذى كان أقوى من التطلع إلى المستقبل، وهذه إحدى آفات العقل العربى المعاصر فى كل الأحوال على حد قوله. كذلك وجد أن المشهد المفصلى العام بين القرنين هو نفس المشهد الذى عاشه أسلافنا فى المرحلة المفصلية أو الانتقالية بين القرنين التاسع عشر والعشرين. يقول:

«فإن اختلفت الأسماء والأشكال والصور، فإن جوهر الموضوعات المطروحة للنقاش، يكاد يكون واحدًا، أو على الأقل متشابهًا إلى حد مذهل. فما نحن بصدد مناقشته اليوم كان محل اهتمام ومناقشة أسلافنا قبل قرن من الزمان، وكأن القرن ليس مائة سنة، وكأن الزمن قد توقف، وكأن المتغيرات التى عصفت بالعالم وأشعلت ثم أخمدت، ثلاث حروب عالمية، الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية، ثم الحرب الباردة، لم تترك على ساحة أفكارنا وتطورنا شيئًا كما فعلت مع شعوب أخرى! وكأن قرن الثورات الهائلة، من الثورة البلشفية ١٩١٧،

إلى الثورة التكنولوجية المعلوماتية العاتية الراهنة، وما بينهما ثورات التحرر الوطنى والاستقلال، والتخلص من الاستعمار القديم، وعودة الاستعمار الجديد، وثورة النفط، وثورة الفقراء ضد عولمة الأغنياء، كلها لم تفتح أمامنا نحن العرب، بابًا جديدًا نعبره إلى ساحة جديدة، من ساحات الفكر الحديث والتطور المذهل والتقدم المتسارع، الذى به يبدأ القرن الحادى والعشرون بثورة غلابة من تاريخ البشرية، قوامها العلم والتكنولوجيا والديمقراطية».

ويستعرض صلاح الدين حافظ الموضوعات والقضايا التى لم يسأم العرب طيلة قرن كامل من تكرار مناقشتها وطرحها على بساط البحث والجدل فى مناسبات ومجالات ومستويات تصعب على الحصر، بلا أى أمل فى الخروج من دائرة الأقوال والشعارات إلى ميدان الأعمال والإنجازات. ويختار صلاح الدين حافظ ثلاث قضايا أو أزمات منها كدليل عملى على الغيبوبة العربية المستقبلية المزمنة وهى: أزمة الهوية، وأزمة التحديث، وأزمة التقدم. فمثلاً فى مجال الهوية القومية، لا يزال العرب لا يعرفون إذا كانوا عربًا خلّصًا، أم مسلمين فقط، أم مجرد مصريين أم خليجيين أم لبنانيين وسوريين وعراقيين ومغاربة... إلخ، أم منتمين للبحر المتوسط، أم شرق أوسطيين، أم أفارقة وآسيويين ؟ وهى تساؤلات ظلت ملحة على العقل العربى منذ أكثر من قرن، كأنها ألغاز أبدية أزلية، وكأن القضية المزمنة هى: من نحن؟! وليست: ماذا نفعل أو ننجز؟! ويبدو أن العرب قد حسموا أمرهم - وهم الذين لا يحسمون أى أمر - ألا يفعلوا أو ينجزوا شيئًا قبل أن يعرفوا من هم؟! وكأنهم لقطاء يبحثون فى ذل ومسكنة عن آبائهم أو جدودهم لأكثر من مائة عام، قطعت فيها البشرية فى مسار حضارتها أسرع وأقوى خطوات تقدمها، بما لا يمكن مقارنته بقرون عدة. وكأن العرب لم ينتقلوا من الإيمان بالفرعونية والفينيقية، إلى العروبة بمعناها الحديث، التى تتعرض الآن للتشويه والتجريح لصالح الأمركة والأسرلة على حد قول صلاح الدين حافظ.

أما بالنسبة لأزمة التحديث فيوضح أنها كانت ولا تزال مطروحة، تناقش اليوم بالمنهج نفسه وربما الأسلوب، الذى كانت تناقش به قبل قرن من الزمان،

أى بنفس الاختلاف والجدل العقيم. وأحيانا يبدو الملل أو السأم فضيلة حين يجبر من يعانى منه على التغيير والتطوير والتحديث، لكن من المؤكد أن العرب لم يعرفوا هذه الفضيلة، مثل فضائل أخرى كثيرة، لأنهم ضربوا الرقم القياسى، عبر تاريخ البشرية كلها، فى مناقشة قضايا لأكثر من قرن بحيث يزيدون ويعيدون فيها بحماس منقطع النظير، حتى بنفس المفردات والألفاظ التى يستمتعون بنطقها وكأنهم يعزفون سيمفونية من الأعمال الكلاسيكية الخالدة !! ولذلك يجب ألا نندهش عندما نكتشف أنه لم يطرأ أى تحديث حقيقى فى المنطقة العربية، خاصة فى مجال ممارسة الديمقراطية واحترام الحرية والحفاظ على كيان المواطن وكرامته.

أما بالنسبة لأزمة التقدم وطرقه وأساليبه، فيستعرض صلاح الدين حافظ كيف خرج العرب فى بدايات القرن العشرين من مرحلة التخلف والكبت والظلم، التى فرضتها عليهم الإمبراطورية العثمانية، التى لا يزال البعض يبررها باعتبارها كانت تحت راية الخلافة الإسلامية، ليقعوا سريعًا فى براثن تخلف وظلم أشد من جانب الاستعمار الأوروبى القديم. وعندما شرعوا فى قطف ثمار ثورات التحرر والاستقلال بعد منتصف القرن، وقعوا فى أسر الاستعمار الأمريكى الجديد وتابعه الاحتلال الصهيونى، ليظلوا عاجزين عن الخروج من النفق المظلم حتى الآن، بكل ما يضم من أشباح الفقر والتخلف الاقتصادى الاجتماعى التى تنهش فى أجساد الفقراء والمعدمين الذين يسكنون فى عشش الصفيح والخيام الرثة الممزقة. إن المستقبل العربى معتم وغامض وكئيب للغاية ولا يبشر بأى خير، ولذلك فإن القائلين بأن الأمس كان أفضل محقون فى هذا الرأى، لأن ٤٠ ٪ من مجموع العرب يعيشون تحت خط الفقر، و٣٥ ٪ منهم أميون، أما نسبة الأمية بين النساء فى بعض الدول العربية فتصل إلى ٩٨٪ . أما المتوسط العام لدخل المواطن العربى سنويًا، فيتراوح ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ دولار، وينخفض فى بعض البلاد العربية إلى أقل من ٦٠٠ دولار، فى حين يتراوح معدله العام فى أوروبا بين ٢٣ و ٣٠ ألف دولار، وفى اسرائيل ١٧ ألفًا. ويجمل صلاح الدين حافظ الأبعاد المأسوية للغيبوبة المستقبلية العربية فيقول:

«تقلب العـــرب، دولاً وشـعـوبًا، على مـدى القـــرن، بين سـيـاسـات وأيديولوجيـات مختلفـة، بين قبليـة وعشائرية، شـيوعيـة واشتراكـية، إسلامـية وليبرالـية، علمانية ودينيـة، جمهورية ثورية، وملكيـة وراثية، جمهـورية ملكية، وملكية دسـتورية، لكن ظلت أشكال الحكم والتحكم واحـدة، ومازالت، دون أن نبنى الدولة الحديثة، بمؤسسـاتها الراسخة، وتقدمها المطرد، دون أن نقـفز بمستوى معيشة الناس، ومستوى تعليمهم قفزة كبرى على الرغم من مضى قرن كامل».

ويستشـهد صلاح الدين حافظ برأى محمـود أمين العالم فى ندوة «العرب بين قرنين» التى عقـدتها جريدة «الخليج» الإماراتيـة، حين قال: إن أزمة المشهـد الثقافى والعقل العـربى تكمن فى تناقض الثنائيـات، ثنائية ثقافـة السلطة، وسلطة الثقـافة. ولذلك تطلق بعض الدول العـربية حرية السوق فـى المجال الاقتصـادى بلا حدود، وتقيد الديمقراطيـة وحرية العمل السياسى بلا حدود. وهذه الازدواجيـة الفاضحة فى المعايير لابد أن تطمس ملامح المسـتقبل تمامًا فى عيون العرب عندمـا يجدون أنفسهم فى دوامة لا نهاية لهـا، قد توحى بالحركة ظاهريًا، لكنهـا الشلل بعينه. فليس هناك منظور قومى فكرى وحضـارى للحكم، سوى رفع الشعارات التى تم تفـصيلها على مقاس الحاكم، وليس على مقاس الشعب، استمرارًا لتقاليد الماضى وأعرافه حين كان الخليفة أو الوالى يأخذ من الشـورى ما يناسبه ويحقق مصالحـه، ويتجاهل ما يناسب الرعيـة. فمعظم حكام العـرب المعاصرين يفـعلون الشىء نفسه عندمـا يأخذون من الديمقراطية والحرية ما يناسبهم ويتجاهلون ما عداه، وويل لمن يحاول مجرد تذكيرهم به. وتبلغ المأساة ذروتـها عندما ينبـرى فقهـاء السلطة ومثقـفوها للتفـسير والتـبرير لإضفـاء ألوان الموضوعية والمنطقية والإنسانية على تصرفات أرباب نعمتهم، فى حين يفترض فى هؤلاء المثقفين أن يكونوا المنارات أو المشاعل التى تضيئ آفاق المستقبل.

وهى آفاق حالكة الظلام لأن المؤسـسـات التى يفترض فيها النـهوض بعملية تنوير هذه الآفاق، وهى المؤسسات التعليميـة والإعلامية والثقافية. دخلت بدورها فى غيبوبة مزمنة جعلتها تؤدى دورًا مناقضًا تمامًا للأهداف التى أنشئت من أجلها، إذ بلغت الأمور درجة من السوء جعلت غياب هذه المؤسسات أفضل من وجودها.

فالمؤسسة التعليمية التى يفترض فيها تدريب العقل العربى على حرية البحث وديمقراطية التفكير والاجتهاد فى تحقيق الجديد، تصب عقول طلاب العلم فى قوالب صماء قوامها التلقين والحفظ والاستظهار، فضلاً عن الردع والزجر والقهر، مما يجعل التعليم عملية كريهة ومنفرة وخانقة تتعثر فى نفق مظلم بدلاً من أن تنير معالم الطريق نحو مستقبل مشرق. كذلك فإن المؤسسة الإعلامية التى يفترض فيها أن توفر المعلومات المثمرة، وترسخ حرية الرأى والتعبير، وتدعم حق النقد والاختلاف، وتقدم الرأى والرأى المناقض، هذه المؤسسة تخلت عن كل هذه الأهداف الحضارية، لتتحول إلى بوق مباشر أو غير مباشر للسلطة، وتمارس الرقابة الذاتية إذا أرخت الرقابة الرسمية قبضتها، ولا تعرف سوى أساليب الحشد والتوجيه التى تنشر السطحية والخرافة والتجهيل وتغييب العقل. أما المؤسسة الثقافية التى يفترض فيها نشر الثقافة، وفتح الآفاق للتفاعل الجاد بثقافات العصر، وتشجيع الاجتهاد الفكرى الحر، فإنها أصبحت تكية للاسترزاق فى إطار اللجان التى تعقد بصفة دورية أو حسب الهوى كى يحصل أعضاؤها على أكبر قدر ممكن من المكافآت والأجور، وعندما يحاولون إثبات وجودهم فإنهم يشرعون فى تنظيم المهرجانات والحفلات أو الاحتفاليات أو الندوات التى يزيد فيها عدد المتكلمين فى بعض الأحيان على عدد الحاضرين. وإذا كان المثقفون فى بلاد الحضارة يفاخرون دائمًا بأنهم الرأى الآخر فى مواجهة الرأى الذى تحاول السلطة نشره أو فرضه، فإن أغلب المثقفين يتباهون بثقافة السلطة وليس بسلطة الثقافة، سيرًا على النهج العربى العريق عندما كان الشعراء يلتمسون الاقتراب من الخليفة أو الوالى طمعًا فى ذهبه، وكلما أغدق عليهم من مظاهر العز، أغدقوا عليه بقصائد الشعر الطافحة بالتملق والنفاق والانتهازية والتغزل الفاضح فى مواهب وعبقريات وصفات ليست فيه على الإطلاق، وربما كان نقيضها هو الذى يميز شخصيته.

فى هذا المناخ الطافح باليأس والإحباط والتشتت والضياع والحيرة والغيبوبة، لا يمكن أن يدعى أحد أن العرب يملكون مشروعًا للمستقبل. بل إن علم المستقبل الذى أصبح من أهم علوم العصر التى تدرس فى معاهد وجامعات العالم

المتحضر، لا وجـود له فى كل المعاهد والجامعات العربية بـرغم انتشارها العددى فى كل أرجاء المنطقة العربية. ذلك أن من أشد أخطار الغيبوبة العربية المستقبلية، الاهتمام المستمر بالـكم على حسـاب الكيف. وأى دارس أو محلل للحـالة العربيـة لابد أن يصاب بمشاعر لا حدود لها من القلق والاكتئاب والإحباط واليأس، وهو يرصد نوعية الإنسان الذى يعيش على الأرض العربية، ومدى قدرته واستـجابته للمتغيرات المحيطة به والمتسارعة من حوله. فـهناك عقم شديد يميز الحياة السياسية والفكريـة والاجتماعية والأخلاقية فى المجتمعات العربية، واتساع متزايد باستمرار فى الفجوة التى تفصل بين العرب والعـالم المتقدم. ومـع ذلك فليس لديهم أى تصور للأوضاع الـتى سيكونون عليها بعد سنة واحـدة وليس سنوات. إنهم يعيشون حياتهم يومًا بيـوم مثل المتسولين المستـضعفين، تحت رحمـة الأغنياء الأقوياء الذين يمنحـون أحيانًا ويمنعـون فى معظم الأحيان طبقًا لرغباتهم وحساباتهم الخـاصة بهم، والمرتبطة بتصوراتهم للمستقبل الذى لا علاقة للعرب به. وفى هذا يقول أحمـد أبو زيد فى مجلة «العربى» الكويتية، عدد مايو ٢٠٠٣، فى مقالة بعنوان «الحاجة إلى استشراف المستقبل»:

«والاهتمام المتـزايد الآن بعلم المستقبل أو الدراسـات المستقبليـة، مؤشر واضح على التـغير الجـذرى الذى طرأ على موقف الإنسـان من الحياة ودوره الإيـجابى فى تشكيل الواقع حسب تصور محدد لما ينبغى أن تكون عليه حياته وعلاقته بالعالم الذى يحيط به والذى يعمل هـو نفسه على تشكيله بما يتفق بقـدر الإمكان مع ذلك التصور ومع مصالح الإنسان نفـسه. فالإنسان هو الذى يصنع مستقبله بنـفسه، وقد كان ذلك هو الوضع دائمًـا ولكنه ازداد وضوحًـا فى العصر الحـديث نتيـجة لحـسن استـخدام وتسخير المعـرفة المتراكمة والتقدم التكنولوجي الهـائل الناجم عن توظيف هذه المعرفة لتحقيق إنجـازات معينة. وبقول آخر فإن المسـتقبل هو - إلى حد كبيـر - ما يتصوره الإنسان وما يعمل على صنعـه وإبداعه وتحقيقه. وتتزايد فاعليـة هذه القدرة الإبداعية التى يتمـتع بها الإنسان والنتـائج المترتبة عليهـا مع حسن الإفادة بشكل عـقلانى من انجازات العلم والتقدم التكنولوجى والتراكم المعرفى فى مختلف المجالات».

لكن الغيبوبة المسـتقبلية المطبقة على أفكار العرب وتحركـاتهم، جعلتهم أبعد ما يكونـون عن هذه التيارات الهـادرة التى تجتـاح العالم المعـاصر وتعيـد صيـاغة

توجهاته التى تصنع عصرًا جديدًا فى كل تفاصيله وآفاقه. فالعرب ليسوا على استعداد لتقبل الخبرات والتجديدات فى فكرهم التقليدى والمحدود، وفشلوا فى ترسيخ العقل المفتوح الذى يميل صاحبه إلى تكوين الآراء المخالفة والمستحدثة، ولم يتدربوا على الممارسة الديمقراطية، أو التخطيط العلمى، ولم يقيموا وزنًا للكرامة الإنسانية والشخصية، وليس لديهم إيمان حقيقى وفعلى بالكفاءة والقدرة الإنسانية على تحقيق التقدم، أو بالعلم والتكنولوجيا والعدالة التوزيعية. فهذه وغيرها كلها قيم لا توجد فى المنطقة العربية إلا فى خطب الساسة وتصريحاتهم، وعلى صفحات الصحف والإذاعات المسموعة والمرئية، أما على أرض الواقع فهى مجرد شعارات لا علاقة لها به. فلا أمل حتى الآن فى تغيير القيم والمعايير التقليدية التى عفا عليها الزمن، وتعبئة الرأى العام وتنويره بالمعطيات المستجدة، وتهيئة المجتمع لاستيعاب التطورات الحتمية على كل المستويات الممكنة وفى مقدمتها تحرير المرأة، وتنشئة الأطفال بحيث يتشربون هذه القيم بحكم أنهم يجسدون المستقبل نفسه، واكتساب المرونة الأيديولوجية والفكرية، وتطوير التعليم، والاستفادة من المواهب والعقليات الفذة وذوى الكفاءة والخبرة بطريقة أكثر فعالية، وإعادة النظر من حين لآخر فى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة على عمليات التنمية، مثل معدل زيادة السكان، والنمو المتوازن، وأنماط الاستثمار، والسياسة النقدية، والتحولات الحضارية العالمية . . . إلخ. ويضع السيد يسين يده على مكمن الداء الوبيل الذى يتسبب فى هذه الغيبوبة المستقبلية، فيرجعها إلى غياب الرؤية الاستراتيجية العربية، فى مقالة له بعنوان «العرب فى مواجهة عاصفة العولمة» بجريدة الأهرام، ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ :

«الرؤية الاستراتيجية أصبحت مفهومًا محوريًا يشيع استخدامه فى أدبيات التنمية المعاصرة، ويعنى بها مجموع السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية التى يتبناها نظام سياسى للتطبيق خلال عقدين مقبلين. وهذه الرؤية ينبغى أن تنطلق من مفهوم التنمية المستديمة، وهى تقوم على دعائم ثلاث: الحرية السياسية والعدل الاجتماعى والانفتاح الثقافى على العالم. ولعل العنصر الأول من تعريف الرؤية

الاستراتيجية بكونها صورة ذهنية لما ينبغى أن يكون عليه عالم المستقبل، يدفع إلى إثارة السؤال الأول فى عملية الإصلاح العربى وهو: ما هى الصورة التى نريد للمجتمع العربى أن يكون عليها بعد ربع قرن من الآن. غير أن العنصر الثانى يعد حاسمًا، وهو ضرورة التشخيص الدقيق للحالة الواقعية الراهنة فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتشخيص الواقع ليس مهمة سهلة كما يظن عديد من الناس، ذلك أن الواقع ليس مجرد معطى ملقى أمام الناس، ويمكن أن يتفقوا على توصيفه».

ويختتم السيد يسين تشخيصه للحالة العربية البائسة واليائسة بضرورة إيجاد منهج علمى صارم تقوم على أساسه طريقة موضوعية للتقييم، لا تنهض على أساس الانطباعات العابرة أو التعميمات الجارفة، وإنما فى ضوء مؤشرات كمية وكيفية، ينبغى إتقان صنعها حتى تكون قادرة على القياس العلمى والموضوعى. وبناء على هذا التشخيص يمكن الجزم بأنه لم يتبق أمام العرب سوى أن يختاروا بين الماضى أو المستقبل لاستحالة الجمع بينهما، فإذا قرروا العودة إلى الماضى فلابد أن يدركوا أنها عودة بلا رجعة، وإذا اختاروا المستقبل فلابد أن يعدوا أنفسهم لتحمل تبعاته ومواجهة تحدياته مثل كل البشر المتحضرين. إنه اختيار بين أن يكونوا أو لا يكونوا.

★ ★ ★

الفصل الخامس عشر

اليقظة الإسرائيلية

لا ترتبط اليقظة الإسرائيلية بالإعداد لقيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ فحسب، بل ترجع جذورها الحديثة إلى عام ١٨٣٤ على يد حاخام مغمور منسى، عاش ومات بمدينة سراييفو، التى أصبحت الآن عاصمة جمهورية البوسنة والهرسك، وظل طوال حياته منبوذًا من الجالية اليهودية التى اعتبرته مخرفًا، وجاءت وفاته منذ أكثر من مائة عام. وكان اسمه يهودا ألكالاى، ودخل التاريخ العبرى أو اليهودى بصفته صاحب أول فتوى تدعو إلى إقامة مستوطنات يهودية فى فلسطين بالمفهوم الحالى لفكرة المستوطنات التى تعتبر الآن أكبر العقبات فى طريق أية تسوية، حيث يصر الإسرائيليون على التوسع فيها فى حين يطالب الجانب الفلسطينى بتحجيمها ووقف بناء المزيد منها، ذلك أنها كانت تجسيدًا ملموسًا للدعوة إلى الحركة الصهيونية بمعناها السياسى.

وعلى الرغم من أن يهودا ألكالاى طواه النسيان لأكثر من مائة سنة، إلا أن اليقظة الكامنة فى الشخصية اليهودية لم تكن مقصورة عليه، إذ إن اليهود حريصون ومصرون على التفتيش فى صفحات ماضيهم بحثًا عن أى مسار يمكن أن يقودهم إلى مستقبل يحلمون به. ولذلك اكتشف المؤرخون والمنظرون الأفكار المصيرية التى تنطوى عليها كتابات ألكالاى، فنفضوا عنها التراب الذى غطاها لأكثر من قرن، وشرعوا فى إحيائها وإعادة تحليلها وتفسيرها وتقديمها لتظهر فى عام ١٩٤٥، أى قبل ثلاث سنوات فقط من إقامة دولة إسرائيل. ووصل الأمر ببعض هؤلاء المؤرخين إلى حد اعتباره نبى الصهيونية، وتوالت الكتب والدراسات

التى بحثت ودققت فى كل تفاصيل سيرة حياته وأفكاره منذ ذلك الحين حتى الآن. ففى عام ٢٠٠١ صدر كتاب موسوعى يشتمل على نصوص ألكالاى وتحليل تاريخى وفكرى لها فى دراسات شكلت فصوله بقلم كبار المؤرخين والمنظرين اليهود، وأشرف على تحريره وكتب له المقدمة المؤرخ اليهودى الأمريكى آرثر هيرزبرج تحت عنوان «الفكرة الصهيونية»، وهو فى الحقيقة سجل تفصيلى لمراحل اليقظة الإسرائيلية الحادة التى لم تعرف الغفلة فى أية مرحلة منها، وشكلت مادة علمية وتاريخية خصبة ومتماسكة ومتسقة برغم ضخامتها التى غطاها الكتاب فى ٦٣٨ صفحة من القطع الكبير.

كان مولد ألكالاى فى أواخر القرن الثامن عشر عندما كانت شبه جزيرة البلقان جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. ولذلك شهد فى شبابه حركة القومية النامية بين الصرب الذين كانوا ينادون بالتخلص من الاستعمار العثمانى وإحياء القومية الصربية، مما جعله يتساءل: إذا كانت هناك قومية صربية فلماذا لا تكون هناك قومية يهودية؟ وكانت هذه اليقظة الفكرية المبكرة نبتة غريبة فى المناخ الدينى الذى عاشه اليهود فى القدس التى رحل إليها ألكالاى فى صباه حيث أمضى هناك عدة سنوات اختلط فيها باليهود المتدينين الذين لم يكن لهم مطمع فى الإقامة فى أرض فلسطين سوى أن يتعبدوا فى الأماكن المقدسة اليهودية ثم يموتوا ويدفنوا هناك فى تراب فلسطين.

وفى عام ١٨٢٥ عاد ألكالاى إلى البلقان لكى يتولى منصب حاخام مدينة سملين التى لا تبعد كثيرًا عن حدود اليونان، وتابع بنفسه كيف انتصر اليونانيون فى حربهم القومية من أجل الاستقلال، فترسخ فى ذهنه أن «القومية اليهودية» لن تتحقق أيضًا إلا عن طريق الحرب. أما قبل ظهور ألكالاى، فقد ظل اليهود طوال نحو ألفى عام، أى منذ الحصار الرومانى فى عام ٧٠ ميلادية، يتجهون فى صلواتهم إلى القدس، ويحلمون بالعودة إليها. وظلوا على هذا النحو حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما ظهرت أول دعوة إلى «القومية اليهودية» أو «الصهيونية السياسية» على يد الحاخام ألكالاى الذى نادى بأنه يتعين على اليهود أن

يعملوا من أجل العودة وكانت وجهة نظره أنه يجب على اليهود أن يستيقظوا من أحلام العودة ليعملوا من أجل تحقيقها، ويكفيهم فخراً أنهم ظلوا متمسكين بها وحريصين عليها قرابة ألفى عام، فى حين أن شعوباً أخرى تشتت مثلهم فى أرجاء الأرض واندثرت لأنها لم تملك اليقظة الكامنة فى وعيها بأن كيانها لن يذهب هباء منثوراً.

وقد بدأ ألكالاى أولى كتاباته فى عام ١٨٣٤ حين أصدر كتيباً بعنوان «اسمعوا يا بنى اسرائيل»، قال فيه: إن التمهيد الضرورى للخلاص والعودة يتمثل فى إقامة مستوطنات يهودية على أرض فلسطين. ولم يجد صدى إيجابياً عند اليهود المتدينين الذين يؤمنون أن إله اسرائيل موجود فى كل الوجود وليس فى أرض فلسطين فقط. لكن بمرور ست سنوات على صدور هذا الكتيب، وقع حادث شهير فى مدينة دمشق عام ١٨٤٠ عندما وجهت إلى يهود المدينة تهمة قتل صبى مسيحى واستخدام دمه فى صنع الخبز غير المخمر الذى يتناولونه فى عيد الفصح. وكان لهذا الاتهام صدى كبير بين يهود أوروبا إذا ضاعف من عزلتهم وكراهية غير اليهود لهم. وعلى الفور نادى ألكالاى بأن الوسيلة الوحيدة لوقف مثل هذه الاتهامات والاضطهادات الوحشية. ولضمان أمن اليهود وحريتهم هى أن يعيشوا حياتهم الخاصة بهم فى مستوطنات من تصميمهم فى أرض أجدادهم.

وانتقلت اليقظة اليهودية من مرحلة الدعوة والتنظير الدينى والفكرى إلى مرحلة الشروع فى التطبيق العملى، فبعد أن تعددت كتابات ألكالاى التى حاول فيها شرح برنامج للخلاص على مراحل بدأت بقيامه بتوجيه الكثير من هذه الكتابات إلى كبار الشخصيات اليهودية فى أوروبا من أمثال المليونير الانجليزى موسى مونتفيورى والسياسى الفرنسى أدولف كرميو، لأنه كان يدرك أن تحقيق برامجه لا يتحقق بدون أموال اليهود ونفوذهم. وكان البرنامج يتضمن شراء أراضى فلسطين من السلطان التركى وإقامة تجمع كبير ليهود العالم هناك، وإنشاء صندوق قومى لتمويل شراء الأراضى، وصندوق آخر لجباية نسبة محددة من دخل كل يهودى، وطرح سندات للحصول على قرض قومى. وقد ظهرت هذه الأفكار نفسها فيما بعد فى البرنامج الذى وضعه تيودور هيرتزل ونفذته الحركة الصهيونية

بالفعل فى مراحلها التالية، بل إن سيمون هيرتزل، جد تيودور هيرتزل، أصبح واحدًا من أتباع ألكالاى والمعجبين به.

ولم تكن اليقظة اليهودية مقصورة على ألكالاى، بل كان من بين معاصريه حاخام آخر فى بولندا اسمه تسيفى هيرش كاليشر. وكانت بولندا أيضًا تمر بمرحلة صراع قومى عنيف فى سبيل استرداد كيانها بعد تقسيمها للمرة الثانية فى عام ١٨٩٣ بين بروسيا وروسيا القيصرية. وهذا ما أوحى إلى كاليشر بفكرة «القومية اليهودية»، فظهرت أول دعوة له إلى الصهيونية فى خطاب بعث به عام ١٨٣٦ إلى عميد أسرة روتشيلد فى برلين، قال فيه إن بداية الخلاص ستتحقق عن طريق الجهد البشرى واقناع حكومات العالم بالسعى لتجميع شتات بنى اسرائيل فى الأرض المقدسة. أي أنه لم يعد يكتفى بطلب «مساعدة اليهود لأنفسهم»، وإنما يخطو خطوة إضافية بطلب مساعدة حكومات العالم. وواصل خطواته العملية فى سبيل الاستيلاء على أرض فلسطين، وذلك عندما أقنع منظمة «التحالف الاسرائيلى العالمى» ، التى تأسست فى فرنسا عام ١٨٦٠ للدفاع عن حقوق اليهود دوليًا، بانشاء المدرسة الزراعية فى يافا عام ١٨٧٠ من أجل إعداد الأفواج الأولى من المهاجرين للعمل بالزراعة ومن ثم للارتباط بالأرض.

وكان أهم كتاب أصدره كاليشر هو «البحث عن صهيون» عام ١٨٦٢، وفيه يقول: «عندما تتحقق العودة بوسائلنا الدنيوية فإن أشعة الخلاص السماوية «تظهر بالتدريج». وبذلك استطاع أن يرسخ الجانب الدنيوى فى الفكرة الصهيونية بعد أن كانت مقصورة على مبادئ الديانة اليهودية ورؤياها للخلاص والعودة. وتتجلى هذه المرحلة الجديدة من اليقظة اليهودية فى استيعابها لكل المعطيات المادية والدنيوية التى سادت القرن التاسع عشر لدرجة أن بعض المفكرين وصفوه بأن قرن الإلحاد. وبرغم التطرف الدينى الذى ميز قطاعات عريضة وكبيرة من اليهود، فإن هذه الأصولية الجامدة لم تقف حجر عثرة فى سبيل الانفتاح اليهودى على أية وسائل جديدة تحقق الغاية الاستراتيجية فى إقامة دولة اسرائيل. ولم تعد أنشطة الدعوة للخلاص والعودة إلى أرض اسرائيل مقصورة على الحاخامات ورجال الدين، بل

أصبحت مفتوحة لكل يهودى مؤمن بالقضية الصهيونية حتى لو كان فيلسوفًا اشتراكيا مثل موسى هيس الذى عمل فترة مع كارل ماركس المفكر اليهودى صاحب نظرية الماركسية، فى الصحيفة التى كان يصدرها فى ألمانيا. كما شارك كل من ماركس وانجلز فى اصدار كتابين من كتب التحليل النقدى للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى كانت سائدة فى ألمانيا فى ذلك العصر.

فى نفس عام ١٨٦٢ الذى صدر فيه كتاب كاليشر «البحث عن صهيون»، أصدر موسى هيس كتابًا مهمًا آخر بعنوان «روما والقدس»، يتضمن مقارنة بين توجه الكاثوليك فى العالم نحو الفاتيكان فى روما وبين توجه اليهود فى العالم نحو القدس، وقدرة فلسفية على إثبات المنطق الذى تنطوى عليه هذه المقارنة. ولم يبدأ موسى هيس حياته الفكرية بصفته صهيونيًا بحكم علاقته بالاشتراكية والعلمانية بكل من ماركس وانجلز، بل كان له دور كبير فى الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ لدرجة أن صدر عليه حكم بالإعدام. لكن يبدو أن معظم المفكرين اليهود مهما انطلقوا مع تيارات الاشتراكية واليسار فإن الصهيونية تبدو كامنة فى أعماقهم فى النهاية، وأن كارل ماركس كان استثناء فريدًا من هذه القاعدة. ولذلك اختلف موسى هيس مع ماركس وانجلز وعارض «المانفستو الشيوعى» عند اصداره، ونادى بالاشتراكية القومية وليست الأممية التى نادى بها ماركس وانجلز، ثم استحوذت عليه فكرة القومية اليهودية، ومن ثم تحول إلى الصهيونية التى صاغ كل آرائه بشأنها فى كتابه «روما والقدس».

وكتاب آرثر هيرزبرج «الفكرة الصهيونية» الذى يستمد منه هذا الفصل مادته العلمية والصادر فى ٢٠٠١، يقسم تاريخ نشوء وتطور الفكرة الصهيونية إلى عشر مراحل، يستهلها بالمرحلة الأولى التى أطلق عليها مصطلح «مرحلة الرواد»، ويمثلها الحاخامان ألكالاى وكاليشر والمفكر الاشتراكى هيس. ويوضح أن هذه المرحلة الحيوية والمهمة، لم تلق اهتمامًا كافيًا جديرًا بها من قبل، كما يربط بين ظهور هذه المرحلة الأولى من الدعوة الصهيونية وفترة نهوض القوميات عمومًا فى القارة الأوروبية. ولكن الصهيونية أو القومية اليهودية كانت مختلفة تمامًا عن

الدعوات القومية التى سادت تلك الفترة. فالقوميات التى زامنتها فى أواسط القرن التاسع عشر، كانت علمانية ترتبط بالصفات القومية والحدود الجغرافية والإمكانات المادية لشعب معين بالذات، مثل القومية الألمانية التى كانت بريادة بسمارك، والقومية الإيطالية بريادة جاريبالدى، بالاضافة إلى صربيا واليونان وبولندا، وغيرها من القوميات ذات الجذور الضاربة فى الأعماق.

لكن فكرة «القومية اليهودية» كانت فى ذلك الوقت فكرة طارئة تمامًا على التاريخ اليهودى، ولم تكن لها أية جذور أو حتى مقومات قبل عصر نهوض القوميات الأوروبية، بل كانت مجرد فكرة أرادت أن تركب الموجة العامة لنهوض هذه القوميات فى أوروبا التى كانت تناضل فى سبيل السيادة السياسية على أرض صلبة تقف عليها بالفعل، والاستناد إلى لغة قومية تتداولها بالفعل. أما الصهيونية - عند قيامها - فكانت بلا أرض وبلا لغة متداولة، ولذلك سيطرت عليها منذ البداية فكرة «الاستيطان» أو إقامة المستوطنات فى أرض غير أوروبية هى أرض فلسطين. وبرغم أنه كانت تعيش فى ذلك الوقت تجمعات من اليهود المتدينين فى فلسطين، فإن هذه التجمعات لم تخطر لها قط فكرة القومية هذه، بل إنها قاومتها بشدة وعارضت إقامة مستوطنات على أرض فلسطين لإيواء المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا، وحذرت من عواقب اصطدام هؤلاء المهاجرين الغرباء بأهالى فلسطين الأصليين.

أما اللغة المشتركة المتداولة بين أبناء القومية الواحدة والتى تعتبر من أهم دعائمها، فكانت مفتقدة تمامًا بين اليهود لتشتتهم بين بلاد مختلفة ذات لغات مختلفة كان على اليهود أن يتعلموها حتى يمكنهم التعايش والتعامل مع مواطنى هذه البلاد. فلم تكن اللغة العبرية التى سعت الصهيونية إلى اتخاذها لغة رسمية فى اسرائيل، متداولة عند ظهور الصهيونية، أى أنها لم تكن لغة حية، وإنما كان يقتصر استخدامها على الصلوات اليهودية داخل المعابد، ولا يكاد يلم بها إلا الحاخامات. أما عندما أراد بعض اليهود فى الشتات أو «المنفى» كما كان يحلو لهم تسميته، أن تكون لهم لغة خاصة بهم يتميزون بها عن أهل البلد الذى يقيمون فيه، فإنهم لم يختاروا العبرية، وإنما قاموا بتلفيق اللغة اليديشية فى ألمانيا ومعظم

دول شرق أوروبا، ولغـة اللادينو فى أسبـانيا ثم بعض مناطق شـمال أفريقـيا فى أعقـاب طرد اليهود مع العـرب المسلمين من الأندلس فى عام ١٤٩٢ . واللغـتان عبارة عن تهجين بين مفردات عبرية قديمة ولغات أو لهجات السكان الأوروبيين فى بلاد مختلفة عاش فيها اليهود.

واليديشـية لهجة ألمانيـة ظهرت فى جنوب ألمانيا، واستـخدمها يـهود شرق أوروبا، وقد اشتق اسمها من كلمـة «يهودى». وكان ظهورها بين عامى ١٠٠٠ و ١٢٥٠، وهى عـبارة عن خليط من المفـردات الألمانية التى شكلت حـوالى ٨٥ ٪ منها، وامتزجت ببعض المفردات السلافية والعبرية، لكن أساسها اللغوى كان ألمانية العصـور الوسطى. وقد حـملها اليهـود معـهم حين هاجروا من ألمانيـا فى القرن الخامس عشر إلى بولندا وروسيا. وإذا كان النمط الـلغوى السائد بين اليهود يتمثل فى تحدثهـم بلغة الأمة التى يعـيشـون بين أبنائها بعـد مزجهـا بمفردات عـبرية لا يستطيعون تجاهلها، واستخدامـهم الحروف العبرية للكتابة، فإن وجود اليهود على مقـربة من ألمانيا المتفوقـة حضاريًا وعسـكريا عن شرق أوروبا، وتحت وطأة النظام الاقطاعى الصارم فى المجتمع البولندى، قد ساهما مـعًا فى استمرار اليديشية كلغة للحديـث بين اليهود وعـزلتهم عن الشـعوب السـلافيـة التى عاشوا وسـطها، مما جعلهم موضع شك من قبل الجماهير التى لا تفهم لغتهم والتى لا يفهمون لغتها. واللغة اليديشية كانت لغة الجـيتو الذى يطلق على الحى المقصور على أقلية دينية أو قومية، لكن هذا المصـطلح يطلق بصفة خاصة على أحيـاء اليهود فى أوروبا. وقد أقيم أول حى يهـودى أطلق عليه كلمة «جيـتو» فى مدنية البندقـية (فينيسـيا) عام ١٥١٦ . وأصل الكلمة غيـر معروف على وجه الدقـة. وقد تخلص يهود أوروبا الغربية تدريجيـا من انفصالهم اللغوى لدرجة أنه لم يعد هناك متحـدثون باليديشية إلا فى صفوف المهاجرين الجدد من شرق أوروبا.

أما لغة اللادينو فهى تحريف لكلمة «لاتينو»، وهى لهجة أسبانية يتحدث بها اليهود السفارديم، وتتكون مفرداتها من أسـبانية العصور الوسطى بعد أن امتزجت بمفردات عبـرية وتركية وبرتغاليـة، وإن كانت نسبة العناصـر الدخيلة على اللادينو

غير مرتفعة كما هى الحال فى اليديشية. وكانت اللادينو تكتب فى الماضى بالأبجدية العبرية ولكن المتحدثين بها الآن يكتبونها بالأبجدية اللاتينية. ولا يوجد أدب مكتوب بهذه الرطانة أو اللهجة، وهى على وشك أن تندثر، مثلها فى ذلك مثل كل الرطانات التى تتحدث بها الأقليات اليهودية المختلفة فى العالم، وذلك بسبب الاندماج أو الهجرة إلى إسرائيل، وتركيز كل الاهتمام والأضواء الإعلامية والثقافية على اللغة العبرية الكلاسيكية بصفتها اللغة القومية لكل اليهود.

وحتى عند إحياء اللغة العبرية مع تقدم الدعوة الصهيونية، احتاج الأمر إلى جهود خاصة لتبسيط هذه اللغة المندثرة، حتى يمكن تداولها كلغة الدراسات وعقدوا الندوات والمؤتمرات وألفوا القواميس، وكان فى مقدمتهم العالم اللغوى اليهودى الروسى إيلى عازر بن يهودا الذى وضع المعاجم اليهودية أو العبرية فى أوائل القرن العشرين، والتى مازالت أحدث قواميس اللغة العبرية تعتمد عليها أكثر من اعتمادها على اللغة العبرية التى كان يهود فلسطين يتحدثون بها قبل استيلاء الرومان على القدس وحصارها ثم تدميرها عام ٧٠ ميلادية، وبدء الشتات اليهودى فى شتى أرجاء المعمورة.

وكان القادة والمفكرون اليهود من اليقظة والوعى والجدية بل والصرامة بحيث أزالوا من طريقهم أية معوقات تعرقل قيام دولة اسرائيل بكل أبعادها، وفى مقدمتها الأفكار القديمة المتحجرة التى لم تعد تصلح لمواجهة التطورات العصرية. فقد اعترض رجال الدين اليهود على اتجاه بن يهودا إلى تغيير قواعد اللغة العبرية وتطوير أو تحديث مفرداتها، واتهموه بأنه ينتهك قدسية هذه اللغة التى تكلم بها أنبياء بنى اسرائيل، ولكنه رد عليهم قائلاً بمنتهى الحسم: «أريد لهذه العبرية الحديثة أن تكون لغة التداول الشعبية وأن يتكلمها الجميع بمن فيهم اللصوص والمومسات».

وفى تصديره لكتاب «الفكرة الصهيونية» كتب إيمانويل نيومان رئيس مؤسسة تيودور هيرتزل الأمريكية موضحًا أن اليقظة الإسرائيلية لم تكن بفعل عوامل خارجية فحسب، بل صادرة عن عوامل القوة الداخلية التى قد تكون قد وظفت العوامل الخارجية لتحقيق أهدافها، لكن قوة الدفع الذاتى فى الشخصية اليهودية

كانت بمثابة المحرك والمخطط والمنظم والمنفذ لكل الإنجازات التى تمثلت فى قيام دولة اسرائيل، لكنها لم تنته بقيامها لأنها انطلقت إلى مرحلة تالية من المراحل التى لا حدود لها فى إطار الطموح الإسرائيلى الذى يتحقق بضربات موجعة لمن يعوق تقدمه أو يهدده. يقول نيومان:

«لقد فتحت الحركة الصهيونية المجال لمجموعة كبيرة من الكتابات، إلا أن معظم هذه الكتابات تتناول الموضوع من ناحية «عوامله الخارجية» مثل: اضطهاد اليهود في أوروبا، وعلاقة منظمات الإرهاب الصهيونية بالانتداب البريطانى على فلسطين، والصراع بين العرب واسرائيل، فى حين أنها أهملت ناحية ربما كانت أهم من حيث دراسة طبيعة الحركة الصهيونية، وهى: القوى الداخلية فى الحياة اليهودية التى انبعث منها الدعوة الصهيونية وتطورت».

ولم يتوقف الحراك اليهودى عبر التاريخ، إذ كان ينتقل من مرحلة إلى أخرى، وكأن هناك استراتيجية خفية تحكمه، لأنه كان أبعد ما يكون عن أية عوامل عفوية أو تلقائية. فبعد أن تناول آرثر هيرزبرج المرحلة الأولى لنشوء وتطور الفكرة الصهيونية والتى أطلق عليها مصطلح «مرحلة الرواد»، انتقل إلى المرحلة الثانية التى يسميها «صيحة اليهود فى روسيا على مدى عقدين ١٨٧١ - ١٨٩٠» والتى يرى أن أهم من يمثلها هو يهودا ليو بنسكر (١٨٢١ - ١٨٩١) والذى تعتبر كتاباته التمهيد المباشر لظهور كتاب هيرتزل الشهير «الدولة اليهودية».

وتشمل هذه المرحلة الثانية عقدًا يبدأ بما يسميه مذابح اليهود الروس عام ١٨٧١ فى مدنية أوديسا الروسية التى كانوا يتخذونها مركز تجمع ثقافيا لهم، ثم يليه عقد آخر ابتداء من عام ١٨٨١، أطلق عليه مصطلح المذابح التى تعرض لها اليهود فى معظم مدن روسيا عقب اغتيال القيصر ألكسندر الثانى فى مارس من ذلك العام، واتهام اليهود باغتياله. ويقال إن هذه المذابح الأخيرة شملت ١٦٠ مدينة وقرية روسية من تلك التى يقطنها اليهود. وقبل المذابح كانت حركة «الهسكلاه» أو «التنوير» التى بدأها موسى مندلسون فى ألمانيا قد امتدت إلى روسيا واعتنقها الكثيرون من اليهود الروس، وكانت تدعو إلى تحطيم عقليات حارات

أو أحياء اليـهود المنغلقة عليـهم والتخلى عن الصفات الذميمة التى تجعل اليـهود مكروهين من أبناء الديانات الأخرى مـثل الإقراض بالربا، والانعزال عن المجـتمع، والترفع عن امتهان الأعمـال اليدوية، ونهب الأرض من الفلاحين بحيث يصبح المبدأ الجديد لهم هو: «يجب علينا نحن اليهود أن نصلح ما بأنفسنا وأن نحسن التعامل مع غيرنا ونتبع الوسائل الغربية الحديثة، ثم بعد ذلك نعيش فى أمن وننعم بالسلام».

لكنْ بعـد المذابح أخـذ عدد من اليـهـود الروس يتخلصـون من «الهـسكلاه» ويتجهـون إلى دعاوى القوميـة اليهودية، ثم تلقـفوا آراء «رواد الصهيـونية» وراحوا يدعمونها بكتاباتهم ويضيفـون إليها ويحاولون بلورتها بعد أن وقع فى روعهم أنه لم يعـد من الممكن لأى يهـودى أن يندمج فى مـجتـمع أى بلد، وأن طريق الخـلاص الوحيد هو «العـودة إلى وطن الأجداد». وقد اكتسب هذا الاتجاه قـوة دفع كبيرة فى هذه الفتـرة بظهور قصة «الـيهودى التائه» الشـهيرة فى روسـيا والتى أصبحت أكـثر الكتب انتشاراً بين اليهود، وكـان عنوانها فى الأصل «التائه فى دروب الحياة». وهى تصور حـياة جيل كـامل من اليهـود قرروا أخيـرًا أن يخرجوا مـن الحارات الضيـقة والأحياء المـغلقة عليهم، وأن ينطلقوا إلـى أرجاء العالم الفسـيح، لكن أملهم خاب عندما اكتشفوا أن اندماج اليهودى فى المجتمعات الأخرى غير ممكن عمليًا، لأنه حتى لو سعى إلى هذا الاندماج فإن المجتمع غير اليهودى لن يقبله. ولذلك يقول بنسكر:

«إن العداء للسامية قد جعل وضع الأقلية أمرًا غير محتمل بالنسبة لليهود فى أى مكان، وبالتالى فإنهم لكى ينقذوا أنفسهم يجب أن يعيشوا ككيان مستقل فوق أى أرض صالحة لإقامة وطن يهودى عليها، ومن الأفضل أن تكون فلسطين».

كان بنسكر قد فقد الثقة فى مقدرة حركة التنوير وحدها على حل مشكلات اليهود نتيجة لأحداث عـامى ١٨٧١ و١٨٨١، فعدل عن كثير من آرائه. وفى عام ١٨٨١ طالب فى أحد اجـتماعات جمـاعات نشر ثقافـة التنوير بالعدول عن هذه السياسة العقيمة واقترح إعادة توطين اليهود فى وطن آخر. وبدأ بنسكر فى التجول فى عواصم أوروبا للدعوة لفكرته بخصوص الدولة الصهيونية، منبهًا اليهود إلى أن معاداة السامـية مرض أزلى مثل الخوف من الأشبـاح وأن أس البلاء هو أن اليهود

عنصر قومى غريب، يعيش بين الأمم التى تستضيفه، وأنه حتى فى البلاد التى تقبلهم وتعطيهم حقوقهم فإنهم لم ولن يفوزوا بالمساواة الكاملة. وقد وجد بنسكر أن الحل الوحيد هو إقامة دولة صهيونية تضم كل العناصر القومية اليهودية التى تعانى من الشتات فى العالم كله، على أن تساندهم الشعوب التى تضطهدهم وتود التخلص منهم. وكان بنسكر هو الذى أسس جمعية «أحباء صهيون» عام ١٨٨٤ وأمضى بقية حياته فى جمع التبرعات لها. وكان أهم ما خلفه هو كتاب «الانعتاق الذاتى» الذى يعتبره هيرزبرج «أول بيان مهم عن آلام اليهود الذين لفظهم العالم، ودفعهم إلى البحث عن قوميتهم».

أما المرحلة الثالثة فى نشوء وتطور الفكرة الصهيونية، فإن محورها هو الرجل الذى تعتبره إسرائيل مؤسس الحركة الصهيونية وهو تيودور هيرتزل الذى يتميز بدوره التاريخى فى مجال الدبلوماسية واجراء لقاءات شخصية مع عدد من أقطاب العالم لاجتذابهم إلى الدعوة الصهيونية، وفى مقدمتهم السلطان العثمانى، والقيصر الألمانى فيلهلم، وبابا الفاتيكان بيوس العاشر، وملك إيطاليا. فقد أدخل هيرتزل الفكرة الصهيونية فى مجال الانفتاح على العالم واجتذاب أنصار لها من خارج نطاق الشخصيات اليهودية العالمية، ونجح فى طمس الحساسية المسيحية التقليدية ضد اليهود على أساس أن المصالح السياسية والاقتصادية يمكن أن تتجاوز أية حزازات دينية لا جدوى منها على أرض الواقع المادى المحسوس.

وبرغم أن هيرتزل كان فى مقدمة رواد اليقظة الإسرائيلية، إلا أن يقظة القادة اليهود الآخرين كانت تبزه، وكأن اليهود عبارة عن عقول واعية وعيون مفتوحة، وآذان صاغية، وبصائر ثاقبة، لدرجة أنها ليست على استعداد أن تنقاد وراء زعيم حتى لو كان فى قامة هيرتزل. فقد كان النجاح الوحيد الذى حققه هيرتزل فى مجال اتصالاته الدبلوماسية هو حصوله من الحكومة البريطانية عام ١٩٠٣ على عرض جزء كبير من أراضى أوغندا بصفتها مستعمرة بريطانية فى ذلك الوقت، لإقامة «وطن قومى يهودى» متمتع بالحكم الذاتى. لكن هذا النجاح الوحيد تحول إلى سلاح ضده فى المؤتمر الصهيونى السادس الذى عقد فى العام نفسه، وكان

آخر مـؤتمر حضره هيرتزل. ذلك أن وفـد اليهود الروس الذى كان يرأسـه الشاب حاييم فايتسـمان، الذى أصبح فيما بعد أول رئيس لدولـة إسرائيل، هاجمه بعنف وانتهـى المؤتمـر بخذلان هـيرتـزل وانتـصـار فايتسـمـان، واتخاذ قـرار نهائى بأن هدف الصهيـونية هو جبل صهيـون وليس أى أرض أخرى. لكن هذا الخذلان لم يمس مكانة هيرتزل التاريخـية فى الكفاح من أجل إقامة الدولة اليهـودية، فاليهود لا ينكرون حق أى يهودى كافح من أجل مستقبـلهم المنشود حتى لو اختلفوا معه، فهم يطبـقون عـمليًا المبدأ العـربى القائل بأن الاخـتلاف فى الرأى لا يفـسد للود قضـية، والـدلـيل علـى ذلـك أنهـم بعـد إقـامة الدولة الاسـرائيلية أطلقـوا اسم هيرتزل على جبل صهيون وهو مكان مقـدس لكل اليهود، فكل من خدم قضيتهم مكانته محفوظة فى تاريخهم.

ويوضح كتاب «الفكرة الصـهيونية» أن هيرتزل كـان فى البداية يؤمن بإمكان التفاهم الذى يمهد الطريق لمستقـبل أفضل بين اليهود والديانات الأخرى، لأنه كان يعتقد أن ذلك يتـفق مع التقدم الطبيعى للفكر الإنسـانى، ولأن اندماج اليهود فى المجتمعات الـبشرية أمر مرغوب فيه، فـضلاً عن أنه تطور لا يمكن تجنبه. وكانت هذه هى وجهـة النظر السائدة بين مثـقفى اليهـود الغربيين فى أوائل القـرن التاسع عشر، ولعلها عادت لتطل بوجهها فى سبعينيات القرن العشرين عند توقيع معاهدة السلام بين مـصر واسرائيـل فى عهد أنور السـادات، ثم فى تسعينـياته عند طرح مشروع الشرق أوسطية الذى سعى لإحـلال منظومة الشرق الأوسط محل منظومة العروبة، وبرغم المقاومة العـربية العنيفة التى واجهها، فـإن الاسرائيليين لا يعرفون اليأس، ويحـيلون المعضلات التى تبـدو مستـعصيـة إلى وقت آخر أكثـر ملائمـة لتحـقيـقهـا، علـى أساس أن المتغـيـرات الزمنية لا تتوقف عن التـفاعل والتطور. وهم لا يتحـدثون عنهـا كثيرًا، حتى لا يتـسبب الإعلام العقيم فى جـعلها مزمنة وغيـر قابلـة لـلحل، لكن عندما يسنح الوقت فـهم يشرعـون كل أسلحة اليـقظة لديهـم، ولا يهـدرون لحظـة واحـدة مـن أجـل تحقيـق هدفهم وبأفضـل الشروط التى تناسبهم. فالسياسة فى نظرهم هى اقتناص الفرصة السانحة، أو تمهيد الطريق لها حتى تصبح سانحة وجاهزة للاقتناص.

وكانت تحركات وخطوات هيرتزل الدولية بهدف اتاحة الفرص الممكنة لإقامة الدولة اليهودية، فهو لم يكن يتحرك فى فراغ، وإنما واصل قراءة التاريخ القديم والحديث، حتى تكون أفكاره وكتاباته على أسس واقعية ملموسة وشواهد مقنعة لكل من يتابعها، مثل توظيفه لقضية الكابتن ألفريد دريفوس التى كانت محاكمته نقطة تحول فى حياة هيرتزل وكذلك أفكاره وكتاباته التى أتت مفعولها فى نفوس قرائه ومستمعيه. ففى عام ١٨٩٤ وجهت إلى الكابتن ألفريد دريفوس الضابط اليهودى فى الجيش الفرنسى تهمة التجسس لحساب ألمانيا، وقدم إلى المحاكمة العسكرية. وحضر هيرتزل هذه المحاكمة كمراسل لصحيفة نمساوية، ورأى دريفوس وهو يجرد من رتبته ويساق إلى خارج قاعة المحكمة بعد أن صدر عليه حكم بالنفى وسط هتاف الجماهير: «يسقط اليهود».

والوحدة بين اليهود لا مثيل لها، فاليهودى لا يتأخر عن مساعدة أى يهودى يكون فى حاجة إلى مساعدته التى يستطيع أن يقدمها له، بصرف النظر عن أية حواجز أو فوارق عرقية أوطبقية قد تكون بينهما، أو عدم وجود أية علاقة شخصية بينهما، فاليهودى لليهودى فى أى وقت أو مكان. ولذلك أعيدت محاكمة دريفوس بعد ذلك مرتين، تحت إلحاحِ الروائى اليهودى الفرنسى الشهير إميل زولا رائد المدرسة الطبيعية فى الأدب، وبالفعل ثبتت براءته بعد أن تبين أن التهمة ملفقة من أساسها، وأعيد الاعتبار إلى دريفوس واشترك بالفعل فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). وبرغم هذه النهاية السعيدة للقضية، فإن هيرتزل استمد منها قوة دفع فكرية وسياسية، جعلت منه صهيونيًا حرص على إصدار كتابه «الدولة اليهودية» الذى يعتبر بلا جدال أهم وثيقة فى تاريخ الصهيونية. ولم يتوقف نشاط هيرتزل السياسى والفكرى والإعلامى بعد صدور كتابه هذا فى عام ١٨٩٦، بل أسس فى العام التالى صحيفة «دى فيلت» أى «العالم» لتكون الصحيفة الأسبوعية الناطقة بلسان الحركة الصهيونية فى أوروبا. وواصل كفاحه من أجل تحقيق المنهج الذى ضمنه كتابه إلى أن مات فى عام ١٩٠٤ . وكانت إقامة دولة اسرائيل فى عام ١٩٤٨ إيذانًا باحياء ذكراه وتخليدها، ووضع

تماثيله وصوره فى الأماكن العامة باعتباره مؤسس الحركة الصهيونية. وبالإضافة إلى إطلاق اسمه على جبل صهيون، فقد تم انشاء مدينة صغيرة أو مستوطنة كبيرة باسم هيرتزيليا.

وإذا كان هيرتزل يمثل المرحلة الثالثة فى تطور الفكرة الصهيونية، فإن آحاد هعام (١٨٥٦ - ١٩٢٧) الذى يعتبر نقيض هيرتزل، يمثل المرحلة الرابعة. لكن هذا التناقض لا يعنى صدامًا أو صراعًا لابد أن ينتصر فيه طرف على طرف آخر، وإنما يعنى تفاعلاً مثمرًا يؤدى إلى آفاق جديدة، ذلك أن الخلافات بين المفكرين والساسة والقادة الصهاينة هى دائما خلافات لا تمس الثوابت أو الاستراتيجية أو الحد الأدنى الصهيونى بأى شكل من الأشكال. فإذا كان هيرتزل هو المنظر السياسى للدعوة الصهيونية، فإن آحاد هعام هو المنظر الثقافى لها. فلم يكن يهمه إقامة «دولة يهودية» بقدر ما كان يهمه «إحياء الديانة اليهودية فى الأرض المقدسة ونشر الثقافة اليهودية من الأرض المقدسة إلى جميع أرجاء العالم» على حد قوله. ونشر مقالاً شهيرًا فى عام ١٨٨٩ بعنوان «ليس هذا هو الطريق»، ووقعه بامضاء «آحاد هعام» أى «أحد العامة» لأنه لم يكن يعتبر نفسه كاتبًا. ومنذ نشر هذا المقال أصبح معروفًا بهذا الاسم العبرى بقية حياته، أما اسمه الأصلى فهو آشر تسيفى جينزبرج.

وتتلخص نظرية آحاد هعام فى أن إحياء الوطن القومى اليهودى والعودة إلى صهيون لابد أن يسبقه إحياء اليهودية نفسها وبعث الروح القومية، ويتحقق ذلك عن طريق العمل التثقيفى وتنمية وتطوير صهيونية ثقافية مبنية على أسس أخلاقية. وقد هاجم آحاد هعام الصهيونية السياسية واقتراح هيرتزل باقامة دولة صهيونية، ذلك أن مشروع قيام الدولة يمثل فى نظر آحاد هعام هدفًا استراتيجيًا نهائيًا وبالتالى يجب ألا يكون نقطة البداية. أما إسرائيل فيجب أن تصبح مركزًا ثقافيًا وروحيًا فقط، وبؤرة الارتباط العاطفى لكل يهود العالم بغض النظر عن مكان إقامتهم، على أن يقوم هذا المركز بتغذيتهم بالقيم اليهودية وبالمحافظة على وحدتهم واستمرارهم.

ويضيق بنا المقام لعرض كتاب هيرزبرج للمراحل العشر التى مر بها تطور الفكرة الصهيونية، لكن لابد من الإشارة إلى الأمريكى يهودا ليون ماجنيس الذى

أصبح مديراً للجامعة العبرية عام ١٩٣٥ ومات بعد خمسة أشهر من قيام دولة اسرائيل، وظل طوال حياته يرى أن «الأمل الوحيد فى تحقيق الأهداف الرئيسية لليهود هو قيام دولة ذات قوميتين»، أى عرب ويهود. وكان ماجنيس من دعاة إحياء اللغة والثقافة العبريتين، وبرغم حماسه لعملية الإحياء القومى لليهود فإنه كان من القلة الصهيونية النادرة التى نبهت إلى المخاطر التى تنطوى عليها إقامة الوطن اليهودى، لوعيه المبكر بأن الشعب العربى الفلسطينى سيقاوم وأن الدولة التى انشئت دون التعاون معه ستعيش فى حالة حرب دائمة، وكأنه بوعيه هذا اخترق حجب المستقبل ليرى الحرب التى دارت رحاها حتى الآن والتى أوشكت على أن تتم من عمرها ستين عامًا، والتى تنبىء باستمرارها طالما أن فكرة الوطن اليهودى الخالص مسيطرة على العقلية الاسرائيلية.

وكان ماجنيس قد اشترك مع حاييم فايتسمان فى تأسيس الجامعة العبرية التى تم افتتاحها بالقدس عام ١٩٢٥، وهو الافتتاح الذى شارك فيه ممثلون عن مختلف جامعات العالم، بما فيها جامعة فؤاد الأول التى أصبحت جامعة القاهرة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وكان أستاذ كرسى الفلسفة الاجتماعية بالجامعة العبرية هو الفيلسوف اليهودى النمساوى الأصل مارتن بوبر (١٨٧٨ - ١٩٦٥) الذى شارك ماجنيس الرأى فى ضرورة إقامة دولة ذات قوميتين: عربية ويهودية. واشتهر بفلسفته التى قامت علي العلاقة الحوارية بين «الأنا والأنت»، وهذه العلاقة لا يمكن أن تصبح سوية وبناءة ومثمرة بين الإنسان وأخيه الإنسان إلا إذا أخذت شكل حوار حقيقى لابد أن يكون بين أطراف متساوية بحيث يجد كل طرف نفسه فى الآخر. ويسمى بوبر هذا الحوار بأنه التجاوب الفعال المثمر بين الأنا والأنت أو بين ذاتين لهما نفس الأهمية. ولكن الحوار يصبح زائفًا حينما يصبح أحد الطرفين أقوى من الآخر، ويحول زميله فى الحوار إلى موضوع أو أداة أو مجرد شىء يستخدمه ويستغله لينفذ به أغراضه.

وبعد أن ينتهى كتاب هيرزبرج الذى جمع فصولا بقلم ثمانية وثلاثين مؤلفًا غطوا كل جوانب وأبعاد وأعماق الفكرة الصهيونية، يورد فصلا بعنوان «بين الديانة

اليهودية والدعوة الصهيونية» يبلور فيه كل العقد النفسية التاريخية التى ترسبت وتكلست فى أعماق الوعى أو اللاوعى اليهودى منذ سقوط القدس فى أيدى الرومان عام ٧٠ بعد الميلاد وتدميرها بالكامل، وبداية عصر شتاتهم فى كل أرجاء المعمورة. وكانت من أشهر عقدهم النفسية ما عرفت بعقدة «الماساداه» التى يحكى عبد الوهاب المسيرى قصتها فى كتابه الرائد «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية» الصادر فى عام ١٩٧٥ قائلاً:

«ماساداه كلمة آرامية تعنى «القلعة» وهى آخر قلعة يهودية سقطت فى أيدى الرومان أثناء التمرد اليهودى ضد الإمبراطورية الرومانية، وتقع ماساداه على قمة صخرة مرتفعة عند البحر الميت. ويرى المؤرخون الصهاينة أن الحاكم اليهودى هيرودس قد أقام هذه القلعة خوفًا من خطر كليوباترة ملكة مصر وكملاذ يحتمى فيه عند الحاجة من الشعب اليهودى الذى كان يريد عزله وإعادة حكامه السابقين. لهذا السبب قام هيرودس بتحويل ماساداه من مجرد صخرة إلى قلعة حصينة أدخل فيها نظامًا متقدمًا نسبيًا للرى وتخزين المياه. وقد احتل الرومان القلعة ولكن اليهود أثناء الثورة اليهودية استولوا عليها وذبحوا كل أفراد الحامية الرومانية بعد أن وعدوهم بالأمان إن هم استسلموا (مما يفسر خشية اليهود من الاستسلام فيما بعد). ثم حاصر الرومان القلعة من كل الجهات لعدة سنوات وأحدثوا ثغرة فى جدرانها مما دفع القائد اليهودى إلى اقناع رفاقه بممارسة انتحار جماعى بدلاً من الوقوع أسرى فى أيدى الرومان، مما أودى بحياة ٩٦٠ من الرجال والنساء والأطفال وحرق منازلهم ومخازن مؤنهم. وحتى يمكن تفسير كيفية معرفة ما حدث عقب الانتحار الجماعى قال المؤرخ يوسيفوس (المصدر الوحيد لهذه الواقعة) إن امرأتين وخمسة أطفال قد اختبأوا فى أحد الكهوف أثناء تنفيذ العملية. وقد تحولت قلعة ماساداه بعد ذلك إلى موقع عسكرى رومانى ثم إلى قلعة صليبية (أى أن ماساداه تحولت إلى رمز القوة العسكرية المحاصرة)».

وترى الأدبيات الدينية اليهودية أن تشتيت اليهود فى شتى أرجاء العالم بعد البطش الرومانى بهم فى عام ٧٠ ميلادية، إنما هو فترة عقاب وتكفير عن

الذنوب. أما المفاهيم الصهيونية فترى أن كل تاريخ ما بعد الشتات والمنفى، إنما هو حلقات متصلة من الصراع اليائس ضد العداء للسامية، وأنه بدون الجلاء التام لليهود عن مختلف دول العالم والعودة إلى أرض اسرائيل، فلن يكون تاريخ اليهود غير استمرار لهذا الصراع اليائس ضد العداء للسامية. وتفسر الديانة اليهودية «الخلاص» بأنه مواجهة بين اليهودى وربه، أما الصهيونية وقبل قيام اسرائيل، فتفسر «الخلاص» بأنه الحوار بين اليهود وسائر الأمم، وهو الحوار الذى يستهدف الحصول من دول العالم على الموافقة على إقامة دولة لليهود فى فلسطين. وتستمد الصهيونية كدعوة حديثة، قيمها من المناخ الفكرى والثقافى والسياسى الذى ساد فترة نهوض القوميات فى أوروبا، ولذلك فهى مستوحاة من ظاهرة اجتماعية علمانية وليست من تعاليم دينية صوفية، وبناء على ذلك منحت الصهيونية تفسيرات ودلالات دنيوية للأفكار الدينية. ولذلك يقول هيرزبرج إن المرحلة الحديثة فى تاريخ اليهود تبدأ بالثورة الفرنسية التى منحت يهود فرنسا حقوق المواطنة الكاملة عام ١٧٩١ عندما وضع نابليون بونابرت معادلة ولاء اليهود للدولة الفرنسية مقابل حصولهم على حقوق المواطنة.

لكن كل هذه اليقظة التى حرص عليها اليهود عبر العصور، رسخت فيهم من حيث لا يعلمون، كل العقد والأوهام المرضية التى تدفعهم إلى عدم تقبل الواقع، وتوقع الخطر، وانعدام الإحساس بالأمن، والخوف مما تحمله الأيام، وسوء الظن بالآخرين الذين لا يكنون لهم - فى نظرهم - سوى الرغبة العارمة فى اضطهادهم والفتك بهم كلما اتيحت لهم الفرصة، والوسوسة، والعنف الذى يثير الرغبة العارمة فى القضاء المبرم على الآخر، وغير ذلك من العقد والأمراض الجماعية التى تنضوى تحت مبدأ «معاداة السامية»، برغم أن العرب هم الساميون الخلص فى حين أن اليهود المعاصرين الذين عانى أجدادهم من الشتات فى شتى أرجاء المعمورة، وعبر أزمنة وعصور متتابعة، من الصعب القول بأنهم حافظوا على عرقهم السامى النقى. والدليل على ذلك أن ظهور الصهيونية لحركة سياسية فى العصر الحديث، ومناداتها بإعادة توطين اليهود فى فلسطين (باعتبارها أرض

الميعـاد)، كان بمثابة مـعارضة صـارمة ضد كل مـحاولات الاندماج مع الأغـيار. وتدعى الصهيونية أن مـعاداة السامية هى ظاهرة ميتافيـزيقـية تتعـدى حدود الزمان والمكان. ولهذا السبب لا يميز الصـهاينة بين معاداة السامية الدينية ومـعاداة السامية العنصرية أو العرقية، لدرجة أنهم يصفـون معاداة الفلسطينيين للغزو الصهيونى بأنه أيضًا معاداة للسامية. ولذلك أصبحت الشخـصية اليهودية أو الشخصية الإسرائيلية مجالاً خصبًا للدراسات والتحليلات السيكلوجية على اختلاف مناهجها وأنواعها، نظرًا للتناقضات التى تنطوى عليها والتى يصعب حـصرها. ففيها مزيج من أوهام الاضطهاد وأوهام العظمة، أوهام الضعف وأوهام الجبروت، أوهام المسكنة وأوهام العنف، وأوهام التـقوقع، وأوهـام العدوان، وأوهام الاحـباط، وأوهام المبـادرة، وأوهام الشك، وأوهام الثـقـة وغـيـر ذلك من الأوهام الـتى لم تتـخلص منهـا الشخصية الإسرائيلية، والتى تكمن خطورتهـا فى أنها لم تظل حبيسة عالم الوهم المنفـصل عن الواقع، بل تحولت إلى مـفاتيح ومـحركـات له، مما جعلهـا تمارس اضطهاد الفلسطينيين كنوع من رد الاضطهاد الذى عانت منه فى الشتات على أيدى شعـوب مختلفة وعـبر عصـور متتابعـة، ولـم تتساءل ذات مـرة عن السر فى هذا السلوك المشترك بين شعـوب عزلتها الحدود المكانية أو الزمانيـة بعضها عن بعض، ولـم تكن فيـما بينها صلات تدفـعها إلى هذا الاتفـاق؟! إن التفسيـر المنطقى لهذا السلوك أن العيب يكمن فى السلوك اليهودى الذى ارتبط عـبر العصور بالغموض، والريبة، والربا، والتقوقع، والانعزال، ومداهنة السلطة لاكتساب القوة فى مواجهة المواطنين، والتمسكن بهدف التمكن، والتلاعب بالحـياة الاقتصادية بهدف السيطرة عليهـا وغير ذلك من الألاعيـب التى كانت تثير حـفيظة الأغلبيـة التى لا تجد فى النهـاية أى حرج فى البـطش بهذه الأقليـة التى تتـصور فى نفـسـها القـدرة على التلاعب بمصائر المواطنين الذين أدركوا غفلتهم حين أفـسحوا لها صدورهم لتعيش وسطهم، فإذ بها بؤرة تنضح بكل ما يفسد عليهم حياتهم.

وعندما انتقل اليهود للحياة فى إسـرائيل، انتقلت معهم كل تناقضاتهم التى تجلت فى صراعاتهـم الفكرية التى تفتقد لأية أرض مشـتركة يمكن أن يقفـوا عليها

معًا. وهذا لا يعنى غياب يقظتهم التقليدية، بل يعنى أن هذه اليقظة زادت عن حدها، بحيث أشهر كل فريق أسلحة يقظته الحادة فى وجه الآخر، وإن كان الهدف مشتركًا فيما بينهم جميعًا وهو الحفاظ على كيان الدولة الإسرائيلية. أى أن الغاية الاستراتيجية واحدة مهما اختلفت الوسائل وتناقضت فيما بينها. وهى تناقضات صحية إلى حد كبير، تتيحها الممارسة الديمقراطية التى تحتوى على صمامات الأمن الحضارى التى تمنعها من أن تتحول إلى صراعات سلبية أو معوقة أو مدمرة. لكن هذه الصمامات لم تنجح فى نشر الإحساس بالأمن التقليدى الذى تتمتع به الشعوب الأخرى، إذ ترسبت فى الوعى أو اللاوعى اليهودى منذ بداية الشتات فى عام ٧٠ ميلادية، والذى أحال اليهود إلى أقليات متناثرة فى شتى أرجاء المعمورة، أنهم مخلوقات مكروهة من شعوب الأرض، وعليهم أن يتقوقعوا فى مجموعات صلبة ومتماسكة حتى يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم عند أية بادرة لهجوم خارجى عليهم، بحيث أصبح الأمن هو العقدة النفسية الرئيسية التى تتفرع منها كل العقد الأخرى التى تتحكم فى فكر الشخصية اليهودية وسلوكها، والتى انتقلت معها إلى اسرائيل عندما تحولت إلى الشخصية الإسرائيلية التى لم تفلح الكيبوتس أو المستوطنات فى تخليصها من الخوف والتوجس والريبة والقلق والتوتر والتربص والشك . . . إلخ، بعد أن كانت تظن أن المستوطنات التى جعلت مجتمعها عسكريًا بمعنى الكلمة، سوف تمنحها الأمن الذى افتقدته ما يقترب من عشرين قرنًا من الزمان. لكن نجاح الفلسطينيين فى إنشاء منظمات فتح وحماس والجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية وأجنحتها العسكرية الفدائية، ضرب بعنف على الأوتار المشدودة داخل الشخصية الإسرائيلية، وأعاد إلى ذاكرتها الجماعية عقدتها القديمة التى تؤكد لها أن ضياع الأمن هو قدرها المحتوم، بعد أن استراحت بعض الشىء للأمل الجديد الذى راودها عند إقامة الدولة الإسرائيلية، التى ظنت أنها ستجعل من اليهود شعبًا قوميًا مثل غيره من شعوب الأرض، خاصة فى إطار المستوطنات التى بشر بها الحاخام الصربى يهودا ألكالاى منذ عام ١٨٣٤، على أساس أنها ستجعل إسرائيل نواة صلبة غير قابلة لأى اختراق خارجى لأنه لم يعمل حسابا للاختراق الداخلى الذى أجاده الفدائيون الفلسطينيون.

ويشرح عبد الوهاب المسيرى فى كتابه «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية» تاريخ هذه المستوطنات وفلسفتها ووظيفتها فيقول «إن كلمة كيبوتس تعنى مستوطنة صهيونية تعاونية تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة» الذين يعيشون ويعملون سويًا. وقد أريد لها فى البداية أن تعتمد على الزراعة بصفة أساسية وأن تكون وسائل المعيشة من مبانٍ وآلات وغيرها مملوكة للجماعة بطريقة جماعية، حيث لا مكان للثروة أو الملكية الخاصة، وحيث يشبع الأفراد حاجتهم الخاصة والعامة من مأكل ومأوى وتعليم بطريقة جماعية. ويعتمد النشاط الإنتاجى فى هذه المستوطنات على العمل الذاتى بصفة أساسية، فيحرم من الناحية النظرية، استئجار العمل. وعلى الرغم من أن المستوطنة كمؤسسة اجتماعية / اقتصادية تسير على نهج الأشكال الجماعية الاشتراكية والشيوعية، على الأقل فى هيكلها، فإنها لا تتبع الفلسفة التى تنظم هذه الأشكال أو الهياكل، إذ كانت المستوطنة الإسرائيلية وسيلة الاستيطان الصهيونى الإحلالى، والطريقة الوحيدة التى تمكن عن طريقها المستوطنون الصهاينة من أن يفرضوا وجودهم على الواقع الفلسطينى العربى. وقد تم تصميم كل مستوطنة لتكون بمثابة قلعة حصينة قادرة على الدفاع عن نفسها وحماية المستوطنات المجاورة أيضًا.

وكانت أول مستوطنة قد ظهرت تقريبًا عام ١٩٠٩ استجابة للواقع الاستيطانى فى فلسطين، ومع انتشار هذه المستوطنات أصبحت بمثابة خط الدفاع الأول للمستوطنين الصهاينة فى فلسطين قبل قيام إسرائيل وبعدها، وأكبر دليل على ذلك هو أن العامل العسكرى يأتى فى المقدمة قبل العامل الاقتصادى مثل خصوبة الأرض وتوافر المياه وسهولة المواصلات... إلخ، فى أولويات اختيار مواقع هذه المستوطنات. وقد زاد عدد المستوطنات بعد ثلاثينيات القرن العشرين بعد أن أثبتت نجاحها فى الدفاع عن نفسها عند اندلاع الثورة العربية فى عام ١٩٣٦. وإذا كان لكل عضو فى المستوطنة عمل معين يؤديه، فإن الجميع يتدرب على حمل السلاح، فهى فى الواقع مؤسسة تؤدى وظائف عسكرية عديدة تعد من صميم عمل الجيش، خاصة فى مجال قدرتها على إعداد المقاتل، وتجميع المستوطنين لتسهيل عمليات الدفاع عن الكيان الاستيطانى.

ولا تعد المستوطنة أداة الاستيطان الصهيونى فحسب، بل أداته الاستيعابية أيضًا، إذ ثبت للقيادات الصهيونية أنها الطريقة المثلى لاستيعاب المهاجرين فى المجتمع وتوفير احتياجاتهم الأساسية. ولكن لا يمكن فصل الدور العسكرى عن الدور الاستيعابى للمستوطنة، فكلاهما مرتبط بالآخر تمام الارتباط وكأنهما وجهان لعملة واحدة، ذلك أن البناء الداخلى للمستوطنة ومزارعها، والذى يتم عن طريقه استيعاب المهاجرين وتحويلهم إلى «الإنسان الصهيونى الجديد» هو أيضًا البناء الذى يعدهم ليكونوا مقاتلين أكفاء. فالخوف المعشش فى العقل الإسرائيلى هو الذى جعل الشعب جيشًا بمعنى الكلمة، بحيث يمكن القول بأن اسرائيل فى حقيقتها هى ثكنة عسكرية كبيرة، مما يدل على المأزق المزمن الذى تعيشه تحت السلاح. وعندما أدرك الفلسطينيون أن هذه العسكرة التى تعد جوهر الوجود الإسرائيلى ومحوره لا يمكن أن تجعل منه كيانًا يجنح إلى السلم لأنه لا يفهم سوى لغة القوة العسكرية الباطشة، سارعوا بدورهم إلى السير على نفس النهج العسكرى الذى طبقته على أرض الواقع الأجنحة العسكرية للمنظمات الفلسطينية، والذى أعاد إلى الوعى الإسرائيلى المخاوف التقليدية القديمة التى ترسبت فى الشخصية اليهودية أو الإسرائيلية عبر ما يقرب من ألفى عام، والتى عادت لتؤكد لها أن حياتها تحت التهديد المستمر والمتجدد قدر لا فكاك منه إلى أن يشاء الله أمرًا كان مفعولاً. فكل صاروخ فلسطينى يطلق على إحدى المستوطنات الإسرائيلية هو طعنة نجلاء فى قلب نظرية الأمن الإسرائيلى، حتى ولو لم يتسبب فى خسائر بشرية أو مادية. فقد سيطرت عقدة الاستهداف على اليهود فى عقود الشتات والمنفى، عندما وجدوا أن أية أقلية يهودية فى أى مكان كانت مستهدفة من الأغلبية صاحبة المكان، وظنوا أن إسرائيل ستكون الملجأ الأخير الذى سيحميهم من هذا الاستهداف المزمن. لكنهم عادوا مرة أخرى ليعانوا من وضعهم فى مواجهة أغلبية عربية كاسحة إذ أثبتت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن أية يقظة عربية مفاجئة كفيلة بالقضاء على الكيان الإسرائيلى بطريقة أو بأخرى، بدليل البرقية التى أرسلتها جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى اليوم الرابع من الحرب وكانت تتضمن كلمتين اثنتين فقط: «انقذوا اسرائيل».

وظنت إسرائيل أن معاهدة السلام مع مصر سوف تعيد إليها السلام الضائع، لكنها لم تدرك أن حرب أكتوبر قد فتحت الباب على مصراعيه ليدخل منه الفدائيون الفلسطينيون الذين شكلوا رأس حربة للعرب الذين اكتشفوا أن الوجود الإسرائيلي لم يكن بالرعب الذى صورته أجهزة الإعلام الإسرائيلية والغربية فى أعقاب نكسة الخامس من يونيو ١٩٦٧ . فسرعان ما اندثرت هذه الخرافة الاسرائيلية عندما أدرك الجميع أن إسرائيل لم تهزم العرب، بقدر ما كان العرب السبب فى هزيمة أنفسهم بأنفسهم. وإذا كان العرب قد حاربوا إسرائيل من خارج حدودها، فإن الفلسطينيين قد حاربوها من داخلها. وبرغم كل البطش الذى مارسته إسرائيل، وبرغم كل خسائرهم، فهم لم يتراجعوا إلى الوراء قيد أنملة، ليرسخوا داخل الوجدان الإسرائيلى المزيد من الرعب الذى يؤكد لليهود أنهم أصبحوا مستهدفين فى داخل إسرائيل نفسها والتى يصعب اعتبارها حصنهم الحصين كما كانوا يتمنون. وفى هذا يقول المفكر الكبير الراحل محمد سيد أحمد فى مقالة له فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠٠٣، بعنوان «هل ماتت الصهيونية ؟ »:

«والحقيقة أن السلطة الإسرائيلية قد بلغت من الوحشية فى معاملة الفلسطينيين حدًا أن استنكار هذا السلوك لم يعد يهز المجتمع الدولى بأسره وحسب، بل بدأ يثير احتجاجات من قبل شخصيات إسرائيلية تنتمى إلى النخبة الحاكمة ذاتها . . وقد بدأ هؤلاء يتساءلون: ما هو مستقبل إسرائيل؟ ما هو مستقبلنا كصهاينة ؟ ؟ ».

ثم يستشهد بما كتبه أفراهام بورج الرئيس السابق للكنيست من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، فى الصحيفة الإسرائيلية الواسعة الانتشار «يديعوت أحرونوت» أن الصهيونية قد ماتت، وأن مرتكبى قتلها باتوا يتربعون على كراسى السلطة فى القدس! إن الثورة الصهيونية، على حد قول بورج، إنما قامت على مرتكزين: التعطش إلى العدالة، وإلى فريق قيادى يخضع للأخلاقيات المدنية. وقد انقرض هذا وذاك. فلم تعد الأمة الإسرائيلية إلا كومة معدومة الملامح من الفساد والاضطهاد والظلم. إن نهاية المغامرة الصهيونية قد اقتربت. نعم قد أصبح من

المحتمل أن يكون جيله آخر أجيال الصهيونية. فبعده سوف تبقى هنا دولة إسرائيلية مشوهة وكريهة. من منا سوف يكون راغبًا فى الانتماء إليها ؟ . . .

ويستطرد بورج قائلاً:

«إن المعارضة قد تبخرت، والائتلاف صامت، ذلك أنه لم يعد هناك شىء يقال، فإن إخفاقاتنا وحدها هى المدوية. ربما أحيينا من جديد اللغة العبرية. قد يقال إن مسرحنا جيد للغاية، ربما نقاوم التضخم بجدارة، ربما مازالت العقول اليهودية كفيلة بإدهاش العالم، ولكن هل كانت تلك الأمور هى السبب فى أننا قد خلقنا دولة؟ لا . . لم ننشىء دولة لصنع أكثر الأسلحة قدرة على الفتك، ولا من أجل الرى بالتقطير، ولا من أجل برامج أمنية تستند إلى ثورة المعلوماتية، وليس من أجل صواريخ مضادة للصواريخ، يصمم الشعب اليهودى على مواصلة الحياة. إن شأننا أن نكون نموذجًا، أن نكون «نور الأمم»، وفى ذلك فشلنا فشلاً ذريعًا.

«اسألوا أطفالكم من منهم مطمئن إلى أنه، بعد ربع قرن من الزمان، سوف يكون لا يزال مقيمًا فى إسرائيل؟ إن أكثر الإجابات بعد نظر قد تصيبكم بصدمة، ذلك أن العد التنازلى للمجتمع الاسرائيلى قد بدأ».

ويستعرض بورج صورًا شتى للمجتمع الإسرائيلى المعاصر بتناقضاته الصارخة مثل الأتوستراد السريع المخصص للمحتل الاسرائيلى فى حين لا يجد الفلسطينيون ضحايا الاحتلال سوى طرق خربة تتخللها نقاط تفتيش لا تنتهى. فالوقت، فى نظر الصهيونى، سريع، وفعال، وحديث، ولا يحتمل الانتظار، فى حين أن العربى الذى يكد ويكدح بلا ترخيص فى إسرائيل، فإنه فى نظر المواطن الإسرائيلى متخلف وبدائى والوقت عنده لا قيمة له. ويرى بورج أن هذا كله ضد منطق الأمور ولا يمكن أن يستمر، حتى لو أحنى العرب رؤوسهم، وابتلعوا ما يتلقونه من إهانات. فلابد أن يأتى يوم يتغير فيه كل شىء لأن كل ما يبنى على تجاهل آلام الغير لابد أن ينهار، والكبت يولد الانفجار، وبشكل مدوٍ فى يوم ما. وينعى بورج على القوى الخيرة فى اسرائيل أنها تفقد الأمل، وتحزم حقائبها، وتترك البلد غارقًا فى صهيونية تمثلها دولة شوفينية قاسية تمارس كل أشكال التمييز

المحتمل أن يكون جيله آخر أجيال الصهيونية. فبعده سوف تبقى هنا دولة إسرائيلية مشوهة وكريهة. من منا سوف يكون راغبًا فى الانتماء إليها ؟ . . .

ويستطرد بورج قائلاً:

«إن المعارضة قد تبخرت، والائتلاف صامت، ذلك أنه لم يعد هناك شىء يقال، فإن إخفاقاتنا وحدها هى المدوية. ربما أحيينا من جديد اللغة العبرية. قد يقال إن مسرحنا جيد للغاية، ربما نقاوم التضخم بجدارة، ربما مازالت العقول اليهودية كفيلة بإدهاش العالم، ولكن هل كانت تلك الأمور هى السبب فى أننا قد خلقنا دولة؟ لا . . لم ننشىء دولة لصنع أكثر الأسلحة قدرة على الفتك، ولا من أجل الرى بالتقطير، ولا من أجل برامج أمنية تستند إلى ثورة المعلوماتية، وليس من أجل صواريخ مضادة للصواريخ، يصمم الشعب اليهودى على مواصلة الحياة. إن شأننا أن نكون نموذجًا، أن نكون «نور الأمم»، وفى ذلك فشلنا فشلاً ذريعًا.

«اسألوا أطفالكم من منهم مطمئن إلى أنه، بعد ربع قرن من الزمان، سوف يكون لا يزال مقيمًا فى إسرائيل؟ إن أكثر الإجابات بعد نظر قد تصيبكم بصدمة، ذلك أن العد التنازلى للمجتمع الاسرائيلى قد بدأ».

ويستعرض بورج صورًا شتى للمجتمع الإسرائيلى المعاصر بتناقضاته الصارخة مثل الأتوستراد السريع المخصص للمحتل الاسرائيلى فى حين لا يجد الفلسطينيون ضحايا الاحتلال سوى طرق خربة تتخللها نقاط تفتيش لا تنتهى. فالوقت، فى نظر الصهيونى، سريع، وفعال، وحديث، ولا يحتمل الانتظار، فى حين أن العربى الذى يكد ويكدح بلا ترخيص فى إسرائيل، فإنه فى نظر المواطن الإسرائيلى متخلف وبدائى والوقت عنده لا قيمة له. ويرى بورج أن هذا كله ضد منطق الأمور ولا يمكن أن يستمر، حتى لو أحنى العرب رؤوسهم، وابتلعوا ما يتلقونه من إهانات. فلابد أن يأتى يوم يتغير فيه كل شىء لأن كل ما يبنى على تجاهل آلام الغير لابد أن ينهار، والكبت يولد الانفجار، وبشكل مدوٍ فى يوم ما. وينعى بورج على القوى الخيرة فى اسرائيل أنها تفقد الأمل، وتحزم حقائبها، وتترك البلد غارقًا فى صهيونية تمثلها دولة شوفينية قاسية تمارس كل أشكال التمييز

العنصرى. ويختم بورج مقالته بـيقظة تعرى مظاهر ومشاهد الظلم والبطش، يقظة مضــادة لليقظة الإسرائيليــة التقليديــة عبر التاريــخ، لأن كل شىء يزيد عن حده، ينقلب إلى ضده، يقظة تلقى الأضواء الفاحصــة على الجانب المعتم من الممارسات الإســرائيليــة التى لا تعــرف ســوى اليــقظة الأنــانيــة التى لا ترى إلا كل مــا هو إسرائيلى، أمــا العرب فلا وجــود ولا حساب لهم، وكــأنهم هم الذين اضطهدوا اليهود عبر عشرين قرنًا من الزمان. يقول بورج :

«ليس لدى العرب الأمل فى ابتياع مشتريات كــما نفعل نحن، فسيسكبون دمًا فى مطاعمنا لقطع شهــيتنا ! ذلك أن أطفالهم ونساءهم يعــانون فى بيوتهم من الجوع والحرمان والإذلال، حتى لو قتلنا ألف إرهابى فى اليوم الواحد، لن يغير ذلك شيئًا. إن قادتهم ومحرضيهم تصنعــهم الكراهية والغضب والإجراءات المجنونة التى تخلقها بنيتنا التحتــية المعيبة أخلاقيًا. لو كــان هذا كله لم يكن منه بد، وكان هذا نتاج قوى «فوق الطبيعة» لسكتنا، ولكن هناك خيارًا آخر! ولذلك يتعين علينا أن نصرخ».

وصرخات بورج ليست ضــد الصهيونية ولكن من أجلها، فــهذه هى اليقظة الإسرائيليــة الحقيقيــة كما يراها. فهــو يؤمن أن وقت الأوهام قد ولى، ولابد من اتخاذ قرارات لم يعد من الممكن إغفالها. فاليقظة تحــتم استيعاب المتغيرات وتوجيه المسارات لصــالح إسرائيل حتى لا يتــحول كل صبى أو شــاب فلسطينى إلى قنبلة بشرية يمكن أن تنفجر فى أى مكان فيــه إسرائيليون يظنون أن الأمور قد دانت لهم إلى الأبد. فالوجود الفلسطينى حقيقة راسخــة مثل جبل صهيون نفسه، ولا يمكن تجاهله أو التــخلص منه بطريقة أو بأخرى. ومواصلة الضــغط عليه بهدف ســحقه على المدى الطويل ليس فى صــالح الإسرائيليين الذى أصــبحــوا يملكون كل شىء وبالتالى يخافون أن يفقــدوا كل شىء، أما الفلسطينيون فيستمدون قوتهم الحــقيقية من أنهم لا يملكون شيئًــا وبالتالى فإنهم لا يخافون من أن يفــقدوا أى شىء. إنها قوة اليأس الجبارة فى مواجهة قوة الأمل الخائف من فقدان ما بين يديه. ولعل هذا ما يفسر مــا كرره ياسر عرفات فى خطبه وأحاديثــه بأن الفلسطينيين جبارون، فلم يكن الأمر مجرد مباهاة أو فخر لإيمانه بأن اليأس لابد أن ينتصر فى النهاية إذا أصر

الأمل على عناده فى مواجهته، خاصة أنها صراع أقدار لا يعلم مداه إلا الله. وهى أقدار بدأ تسجيلها فى أول أسفار التوراة (سفر التكوين: الاصحاح ٢١) الذى يصور لنا مدى العلاقة الوثيقة بين إبراهيم عليه السلام والفلسطينيين، فنقرأ فيه:

«وحدث فى ذلك الزمان أن أبيمالك وفيكول رئيس جيشه كلما إبراهيم قائلين: الله معك فى كل ما أنت صانع. فالآن احلف لى بالله ههنا إنك لا تغدر بى ولا بنسلى وذريتى. كالمعروف الذى صنعت إليك تصنع إلى وإلى الأرض التى تغربت فيها. فقال إبراهيم: أنا أحلف. وعاتب إبراهيم أبيمالك لسبب بئر الماء التى اغتصبها عبيد أبيمالك. فقال أبيمالك لم أعلم من فعل هذا الأمر. أنت لم تخبرنى ولا أنا سمعت سوى اليوم. فأخذ إبراهيم غنمًا وبقرًا وأعطى أبيمالك فقطعا كلاهما ميثاقًا. وأقام إبراهيم سبع نعاج من الغنم وحدها. فقال أبيمالك لإبراهيم: ما هى هذه السبع نعاج التى أقمتها وحدها. فقال: إنك سبع نعاج تأخذ من يدى لكى تكون لى شهادة بأنى حفرت هذه البئر. لذلك دعا ذلك الموضع بئر سبع، لأنهما هناك حلفا كلاهما. فقطعا ميثاقًا فى بئر سبع، ثم قام أبيمالك وفيكول رئيس جيشه ورجعا إلى أرض الفلسطينيين. وغرس إبراهيم أثلاً فى بئر سبع ودعا هناك باسم الرب الإله السرمدى. وتغرب إبراهيم فى أرض الفلسطينيين أيامًا كثيرة».

ولذلك فاليهود أول من يعلم أن الأرض هى أرض الفلسطينيين، حتى قبل ظهور الديانة اليهودية التى لم يكن لها وجود قبل إبراهيم عليه السلام. وبرغم أن كل وثائقهم وكتبهم المقدسة تؤكد هذه الحقيقة التاريخية الراسخة، فإنهم خبراء لا يشق لهم غبار فى طمس معالمها، نظرًا لنفوذهم القوى التى يمارسونه على أجهزة الإعلام الدولية: المقروءة والمسموعة والمرئية. وكلهم متفقون على هذا التجاهل أو التزييف سواء أكانوا أصوليين متزمتين أم ليبراليين يرفعون شعارات الجنوح إلى السلم مثل أفراهام بورج الذى يشن حملة شعواء على الأصوليين المتزمتين الذين جعلوا اسرائيل كورقة معدومة الملامح من الفساد والاضطهاد والظلم فى مقالته التى سبق الإشارة إليها، لكن سرعان ما تنضح عليه صهيونيته فيكشف عن حقيقة توجهاته فى المقالة نفسها:

«نعم، نحب بلد أسلافنا بكل ترابه، نحب الإقامة فيه، والإقامة فيه وحدنا، دون سوانا. ولكن هذا ليس ممكنًا، فإن العرب هم أيضًا لهم احتياجاتهم وأحلامهم، وبين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. انتهى إلى غير رجعة أن تكون الأغلبية العددية لليهود. لم يعد ممكنًا الاحتفاظ بكل شىء، بلا مقابل، وبدون دفع ثمن. ولم يعد بمقدورنا ادعاء أننا الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط، ذلك أن هذا الادعاء غير صحيح. وما دام لن يتحقق للعرب المساواة التامة معنا، لن تكون هناك ديمقراطية. إن الاحتفاظ بالأرض، وأن تكون لليهود فى الوقت ذاته الأغلبية فى دولة يهودية واحدة تحترم قيم الإنسانية والأخلاقيات اليهودية، هذه معادلة لا حل لها.

هل تريدون أرض اسرائيل بالكامل؟ فليكن، ولكن عليكم عندئذ أن تتخلوا عن الديمقراطية، وعليكم إقامة نظام فعال من التمييز العنصرى، ومن المعتقلات، ومن المدن التى هى أشبه بالسجون! هل تريدون أغلبية من اليهود؟ فليكن.. ولكن عليكم وقتئذاك حشد العرب فى قطارات، وفى شاحنات، ووضعهم على ظهور حمير، وجمال، لطردهم بالجملة ! ولا حل وسطًا».

ويكاد بورج يصرح بأنه «مكره أخاك لا بطل» أو «أن العين بصيرة واليد قصيرة»، فهو لم يكن يتمنى أن يقول هذه الاعترافات لولا أن مستقبل العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية لا يبشر بأى خير لو سارت الأمور على هذا النهج الكئيب، وفى إطار التصعيد الذى لا يعرف التراجع أو التهدئة من أى نوع من كلا الطرفين، لكن الفلسطينيين لن يخسروا شيئًا لأنهم ليس لديهم ما يخسرونه، فى حين أن الاسرائيليين سيخسرون كل ما كافحوا من أجله منذ عصور الشتات. ولذلك يطالب بورج تحت ضغط الظروف التى تسخر من جبروت القوة الإسرائيلية التى لا تقهر بتجنب مثل هذه السيناريوهات، فقد أصبح من الضرورى تفكيك كل المستوطنات ووضع حدود فاصلة دولية معترف بها بين الدولة الوطنية اليهودية والدولة الوطنية الفلسطينية، على أن يطبق حق اليهود فى العودة داخل إطار الدولة الوطنية اليهودية فقط، والشىء ذاته فيما يتعلق بحق العرب فى العودة.

ويكمل محمد سيد أحمد الصورة فى مقالته «هل ماتت الصهيونية؟» بالاستشهاد بمقالة كتبها إيلان جريلسامر أستاذ العلوم السياسية بجامعة بار إيلان الإسرائيلية والتى يقول فيها بمنتهى الصراحة إن إسرائيل تشهد لأول مرة منذ إنشائها ظاهرة تعود إلى بداية الانتفاضة الثانية، وتدل على ضياع اليقين الذى استند إليه الاسرائيليون كحقيقة لا تقبل الجدل، وتشكل عودة من الباب الخلفى للمعادلة الكريهة التى ساوت الصهيونية بالعنصرية، والتى اعتقد الاسرائيليون أنهم تخلصوا منها إلى غير رجعة. ويضيف جريلسامر مطالبًا:

«علينا أن ندرك أنه إن كانت هناك اضطرابات فى الرؤية والتصور، فإنها ليست فى المعسكر العربى وحده. إن الإسرائيليين أيضًا يعانون من أزمة طاحنة، أزمة هوية قاتلة. إنهم هم أيضًا يتساءلون: «من نحن؟»، وإلى متى بوسعنا أن نعيش فى محيط معاد؟ وبدأوا يدركون أن كل شيء بحاجة إلى إعادة نظر».

ويختم محمد سيد أحمد مقالته بتعليق ثاقب النظرة من تعليقاته وتحليلاته التى سنفتقدها كثيرًا بعد رحيله عنا، يقول:

«وعندما يتساءلون: «هل ماتت الصهيونية؟» فليس ذلك من منطلق الرغبة فى استبعادها كمرجعية، وإنما من منطلق التخلص من جوانبها المسيئة لصورتها، وتحقيق ظروف أكثر مواتاة لانتصار قيم ومثل الصهيونية. إن المقصود بكشف مساوئ الصهيونية، هو خلق ظروف أفضل لمعالجتها، لا التخلى عنها.

«علينا أن ندرك أن الكليشيهات التقليدية قد انتهت إلى غير رجعة. وبتنا أكثر من أى وقت مضى مطالبين بأن نكون فى مستوى التحدى، وأن تبرز فى صفوفنا العربية نخب لا تقل قدرة على تناول أكثر القضايا حساسية وجوهرية. بات ذلك قضية حياة أو موت».

وبذلك وضع محمد سيد أحمد يده على قواعد اللعبة التى تمارسها المجموعة التى أطلق عليها اسم «المؤرخين أو المراجعين الجدد» فى إسرائيل، الذين لعبوا دور المعارضة التى ترفض كل المسلمات التقليدية التى اعتنقها الاتجاه الأصولى

المتزمـت، وهو دور نجح فى امتـصاص البوادر الـغربية الـتى شرعت فى مـساواة الصهيونية بالعنصرية، على أساس أن إسرائيل دولة ديمقراطية وقادرة على تصحيح مساراتها من داخلها دون أية ضـغوط من الخارج. ذلك أن من يمارس النقد الذاتى من تلقاء نفسه، يقطع على الآخرين خط الوصول إليه لنقده أو حتى هدمه، وكأنه يطبق المثل العربى الشـهير «بيـدى لا بيد عمرو». فـقد عزفت هذه المجمـوعة من المؤرخين الجدد نغمة معارضة تمامًا لنغمة اليمين الإسرائيلى المتطرف، لكنها لم تكن نغمة نشازًا، وإنما فى إطار السـيمفونية الإسرائيلية التى تنوع بين النغـمات كبدائل قابلة للطرح والتوظيف مع تنوع الظروف على اختـلاف أنواعها. ولذلك لا مجال للتعـجب أو الاندهاش من الجرأة التى يتكلم بهـا هـؤلاء المؤرخون الجـدد، لأنها جرأة محســوبة فى إطار المدونة الموسيقية التى يعـزفهـا الجميع فى اسرائيل دون أن يحـــدث أى صــراع بين الأطراف المعــنيــة، وهـو الـصراع الذى تملك اليــقظة الإسرائيلية كل الكوابح الكفيلة بوأده فى مهـده.

واجتهـادات المؤرخين الجدد ليست جديدة تمامًا وإنما بـدأت منذ الأربعينيات فى القرن الماضى، بالكتاب الشـهير الذى أصدره المفكر اليهـودى الأمريكى ألفريد ليلنتال بعنوان «مـا هو ثمن إسرائيل؟»، ثم الموجة الفكرية، التى عـرفت باسم «ما بعد الصهـيونية» وتمثلت بشكل واضح فى كـتاب «إسرائيل بدون صهـيونية» الذى أصدره فى أواخر السـتينيات السياسى والكاتب والنائـب الإسرائيلى يورى أفنيرى الذى كان صديقـًا مقربًا للرئيس الفلسطينى الراحل ياسـر عرفات، والذى رأى أن التحدى الأكبر الذى تواجهه إسرائيل بعد عـقود من قيامها، ليس مواجهة الأعداء الخارجيين، وإنما الحيلولة دون عوامل تفكـكـها من الداخل، وأن إنقاذها يتمثل فى تحولها إلى دولة علمانية يتـساوى فيها المسلمون والمسيحيـون مع اليهود فى حقوق المواطنة. وكان قد عبر عن هذا التوجه فى مرحلة مبكرة الفيلسوف اليهودى مارتن بوبر أستاذ الفلســفة الاجتماعـية بالجامعة العــبرية بالقدس، والذى رأى أن «الأمل الوحيـد فى تحقيق الأهداف الرئيـسية لليـهود هو قيـام دولة ذات قوميـتين (عرب ويهود)»، وكـان يشاركه فى هذا الرأى المفكر اليـهودى الأمريكى يهـودا ماجنيس الذى أصبح مديرًا للجامعة العبرية عام ١٩٣٥ .

ولابد من الاعتراف بأن المؤرخين الجدد فى اسرائيل قد غيروا النظرة التقليدية اليهودية المزيفة لأحداث التاريخ اليهودى والعبرى، والتى اعتقدت أو أدعت أن التاريخ يكتب حسب احتياجات الشعب الإسرائيلى بحكم أنه شعب الله المختار. فقد كتب المؤرخون اليهود تاريخ شعبهم على أساس أنهم شعب مضطهد من جميع الشعوب، ليس لعيب فى الشعب اليهودى لأن العيوب كلها - فى نظرهم - كانت كامنة في هذه الشعوب الظالمة !!! وصوروا مولد الدولة الإسرائيلية فى عام ١٩٤٨ على أنه حدث عادى وطبيعى لأنه متمم للعقيدة اليهودية بعودة اليهود إلى أرض الميعاد حسب وعد الله لهم، وليس حسب وعد بلفور ! وادعوا أن الدولة اليهودية الجديدة تعرضت لهجوم من جيرانها الخمسة العرب الذين كانوا يسعون إلى تدميرها، لكن المعجزة وحدها هى التى أنقذت الشعب اليهودى من الدمار، بالإضافة إلى قوة بأسه وإرادته التى لا تعرف التردد أو التراجع. كما ادعوا أن ٧٠٠ ألف فلسطينى خرجوا من أراضيهم وأصبحوا لاجئين لأن الدول العربية هى التى دعتهم إلى ترك منازلهم حتى يتم لهم الانتصار السريع، وأن الشعب اليهودى هو الذى كان يريد السلام فى حين أن العرب كانوا من التشدد الذى دفعهم إلى إشعال الحرب.

لكن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتباشير السلام العربى - الإسرائيلى التى أعقبتها غيرت شكل المستقبل فى الشرق الأوسط مع تزايد احتمالات السلام الذى كان أحد مستحيلات المعادلة السياسية. لكن عندما عادت إسرائيل إلى عادتها القديمة فى المراوغة والتظاهر بالتحرك مع الثبات عند نقطة الصفر، اندلعت الانتفاضتان الفلسطينيتان، الواحدة بعد الأخرى، ففقدت إسرائيل القدرة على ترسيخ الأمر الواقع، وأدركت أن الأمور لن تعود إلى سيرتها الأولى، وأن مواصلتها لتزييف التاريخ قد دخلت طريقًا مسدودة لأول مرة، وذلك نتيجة للثورة الإعلامية التى جعلت العالم قرية صغيرة بحيث يرى كل ما يجرى فى أرجائه بعد أن فشلت كل محاولات الطمس والتعمية والتزييف وغيرها من الأكاذيب والادعاءات التى أجادتها إسرائيل منذ قيامها. فقد تعرت الوحشية الإسرائيلية على شاشات

التليفزيون بشكل فاضح أدى إلى اعتقاد كثيرين من المؤيدين لها بأن الصهيونية لا تزيد على كونها عنصرية صريحة تسحق الفلسطينيين المدنيين العزل وتهدم المنازل على رؤوسهم دون أن تهتز لها شعرة واحدة.

من هذا المناخ الإعلامى والثقافى والفكرى الجديد خرجت مجموعة المؤرخين الجدد اليهود ليقولوا هم بأنفسهم أن الشعب اليهودى ظل يقرأ فى تاريخه أكاذيب وأنصاف حقائق وأوهام متقنة الصنع. وإذا كان اليهودى قد احتاج فى الماضى لأن يبنى لنفسه أساطير وأوهاما، فقد ذهب هذا الماضى إلى غير رجعة، وذهبت معه أساليب اللعب بعقول الآخرين والاستهانة بها، بعد أن أصبحت الميكروفونات والكاميرات أسلحة أعمق تأثيرًا من المدافع والقنابل والصواريخ التى لا يمكن استخدامها بلا توقف، فى حين أن الميكروفونات والكاميرات لا تعرف هذا التوقف على مدار الساعة فى استهدافها للعقول والمشاعر.

وعندما شعرت إسرائيل أن قواعد اللعبة الإعلامية والثقافية والسياسية قد تغيرت، بدأت هذه المجموعة تعيد كتابة التاريخ اليهودى القديم والحديث، بتفسيرات أخرى أظهرت الصهيونية فى صورة منتقدة أكثر من ذى قبل. فنشر المؤرخ بنى موريس كتابًا ومجموعة مقالات عن حرب ١٩٤٨، أكد فيها أن الجيش اليهودى كان يتمتع بعدد قوات أكبر من الجيوش العربية وأن جنوده وضباطه كانوا يتميزون بخبرة واسعة وتدريب عال بحيث عوضوا النقص فى العتاد. كما أكد موريس أنه لم يجد أية دلائل على دعوة الدول العربية للشعب الفلسطينى إلى النزوح من أراضيه من خلال الاذاعات بل أوضح أن مئات الآلاف من الفلسطينيين المذعورين خرجوا هاربين أو أجبروا على الخروج من ديارهم وقراهم من قبل القوات اليهودية. وأقر موريس كيف أن المئات من المدنيين العرب قتلوا فى مذابح، وأن القيادات الإسرائيلية هى التى تشددت فى موقفها ورفضت تقديم تنازلات، كان من الممكن أن تتيح فرصة حقيقية للسلام بعد الحرب.

كما وصف موريس فى كتابه المذبحة التى قام بها الجيش الإسرائيلى عام ١٩٤٨ ضد المدنيين العرب فى اللد وقتل فيها ٢٥٠ عربيًا، وكيف طرد الجيش

الإسرائيلى بالقوة عشرات المئات من الفلسطينيين المقيمين فى اللد والرملة. وانتقد موريس تاريخ الحرب الذى كتبه المؤرخ نيثانيال لورك الذى ادعى أنه لم يذكر اللد والرملة لأنه لم يجد وثائق عنهما، وعلق موريس على هذا الادعاء بكلمات ساخرة: كأن هذه الأحداث كانت سراً! وبالفعل وجد موريس كمًا هائلا من الوثائق، تتعلق بطرد الفلسطينيين بالقوة، وخاصة ما قام به اسحق رابين من مذابح ضدهم. وبدأ موريس كتابة مقالات عن طرد الفلسطينيين، منها: «السياسة الاسرائيلية ضد عودة اللاجئين العرب: ابريل - ديسمبر ١٩٤٨» سلسلة دراسات فى الصهيونية، المجلد ٦، ١٩٨٥، ثم نشر كتابه الوثائقى «طرد الفلسطينيين: ميلاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ - ١٩٤٩»، مطبعة كمبردج، ١٩٨٧ .

ثم توالت كتابات بعض الأكاديميين والسياسيين والمثقفين ورجال الصحافة، كلهم يحاولون إعادة قراءة التاريخ اليهودى، وخاصة الوجود الإسرائيلى فى فلسطين. وقيام الدولة والحركة الصهيونية، وكان منهم بالإضافة إلى بنى موريس كل من توم سيجف، وآفى شلايم، وايليان بيبى، وباروخ كيرلنج، وشبتاى يتفت، وأفرايم كارش، وإريك وارنر، وسيمحا فلابان، وميخائيل ميمن، ويارم هوزنى، وزئيف شتيرن هل، وإسرائيل شاحاك وغيرهم. وقد تمثلت الأهداف والأسباب التى دفعتهم لأن يكونوا من المؤرخين الجدد، أنهم اكتشفوا ضرورة بناء الماضى على قواعد أكثر موضوعية وجرأة فى ممارسة النقد، كما أنهم استندوا أساسًا إلى الوثائق التى سمحت الدولة بالاطلاع عليها، وخاصة أرشيف الدولة، والأرشيف الصهيونى المركزى، والأرشيف الإسرائيلى، وأرشيف الهاجاناه، وأرشيف معهد تراث بن جوريون، وأرشيف حزب العمل، وأرشيف الكيبوتز الموحد فى بيت جابوتنسكى، والأرشيف المركزى لتاريخ اليهود، وأرشيف يا دفيشيم، وأرشيف مدينة القدس، إضافة إلى الأراشيف البريطانية والأمريكية المفتوحة وغيرها.

وهم يرون أن المجتمع الإسرائيلى دخل مرحلة ما بعد الصهيونية فى تطوره، وأصبح أكثر قبولاً للأفكار الجديدة، لأنه أكثر انفتاحًا، ويجب عليهم كمؤرخين جدد أن يقدموا لمجتمعهم مرآة صادقة ليرى فيها نفسه على حقيقتها، ويعيد تقييم

الروايات والسرديات الصهيونية التى زودت الإسرائيلى بروايات أسطورية نادرة، عن وجوده، ونشوء الدولة، وبناء المجتمع. وهم يعـتقدون أن حالة السلام بين إسرائيل والعرب قـد دفعتهم لإعـادة قراءة عوامل تكوين وجـودهم السياسى، فـإذا كانت القيادات الإسرائيلية السابقـة قد أساءت إلى الفلسطينيين، فإنه أصبح من الضرورى أن تعمل القيادات الحالية والمستقـبلية على تصحيح الأوضاع. وكان تفاؤل المؤرخين الجدد واضـحًا فى إيمانـهم بإمكـان خلق الأصول العـقائدية للأفـكار والسيـاسات الجديدة. لكنه تفاؤل سيظـل لمدة طويلة فى مهب الرياح والعواصـف والزوابع التى تثيرها الأطماع الخفية، والنوايا السيئة، والعقد التاريخية، والمخـاوف الدفينة.

وقد تناولت كتابات ودراسات المؤرخين الجـدد قضايا اللاجئين الفلسطينيين، والحركة الصـهيونية كمـحرك للتاريخ الإسرائيلى، وظواهر المجـتمع فى إسرائيل، وأثر المعتقدات والأسـاطير فى الفكر اليهودى، وقضية الســلام واحتمالاته، وحق العـودة لليهـودى، والمجتـمع الفلسطينى، وإرهـاب الدولة فى إسرائيل. وكـانت كتـاباتهم وتحليلاتهم بمثابة أحـجار ألقيت فى البـركة الصهـيونية الراكـدة منذ عام ١٩٤٨، فأحـدثت فيهـا تيارات جديدة عليـها، ومضادة لتـيارات حركـة شاس، وحركة هاتوراه، وحركة بيتنا، وغيرها من الحركات الصهيونية المتطرفة التى حملت لواء الروايات الإسرائيلية التى تعلمها طلبة المدارس، رسمية كانت أم دينية، والتى أدعت أن الفلسطينيين قد غادروا بيوتهم وأراضيهم جـزئيًا بسبب انصياعهم لأوامر صدرت من قـياداتهم المحلية والعـربية، طبقًـا لما ورد فى مذكرة مـوسى شاريت، وزير الخارجيـة الإسرائيلى إلى ترجفى لى، السكرتير العـام للأمم المتحدة فى ١٠ أغسطس ١٩٤٨ . أما بن جوريون فأقر بأن إسرائيل قد قامت بطرد العرب جزئيًا، بسبب الحرب بين العرب واليهـود التى بدأها العرب، وادعى بأن مشكلة اللاجئين نتجت عن تصرفات الدول العربية أو القوات البريطانية أو كليهما، وتصور أنه بهذه البساطة التى تسـتهين بعقول الآخرين قـد أخلى إسرائيل من مسئوليـتها عن خلق مشكلة اللاجئين المزمنة.

وكان بنى مـوريس بصفتـه رائد اتجاه المؤرخين الجدد، أول من فـتح ملفات ووثائق طرد اللاجـئين، وكان أهـم ما توصل إليـه هو أنه لم تكن هناك سـياسـة

رسمية محددة لطرد الفلسطينيين، لكن السياسة المضمرة للطرد حظيت بدعم بن جوريون. وكانت الأوامر تعطى من منطقة إلى أخرى بضرورة طرد الفلسطينيين وإحراق القرى ثم الاستيلاء على بيوتهم وممتلكاتهم طبقًا لمخطط مدروس. كما نفذت بعض المجازر لإرهاب الفلسطينيين ودفعهم للهروب، وكانت النتيجة التى توصل إليها موريس بدقة قد تمثلت فى نسب مئوية لأسباب الطرد وتحمل المسئولية: ٧٣ ٪ بسبب مطاردات القوات الصهيونية والمجازر والأعمال الانتقامية التى ارتكبها اليهود فى حق الفلسطينيين، خاصة مجازر ١٩٤٧ - ١٩٤٨، و٢٢ ٪ بسبب ظروف الحرب والخوف من الإرهاب الإسرائيلى، و٥٪ بسبب نداءات ودعوات الزعامات العربية. وبرغم كل هذه المحاولات للتحليل الموضوعى، فإن بنى موريس لا يتخلى فى النهاية عن جذور الصهيونية الراسخة فى أعماقه وأعماق أى اسرائيلى، مهما ادعى غير ذلك، لأنه يتفق بلا تردد مع القائلين: «كان الطرد عملاً أخلاقيًا خطأ، ولكن كان من الضرورى القيام به، وإلا لما قامت دولة إسرائيل».

كما تناول قضية طرد الفلسطينيين من أراضيهم كل من أفرايم كارش وسيمحا فلابان. فقد فحص الأول الادعاء اليهودى الشائع عن أن العرب تركوا أوطانهم مخدوعين بأقوال زعمائهم، وانتهى إلى عدم وجود وثيقة واحدة تثبت ذلك، سواء على الصعيد المحلى أو العربى، برغم ما عرف عن الحرص الدقيق الذى اشتهر به اليهود فى الاحتفاظ بأية ورقة تثبت ادعاءاتهم. أما الثانى سيمحا فلابان فكتب مقالة فى جريدة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٨، بعنوان «جاء اليهود وأخذوا أرض العرب: تقرير عن مشكلة اللاجئين ١٩٤٧ - ١٩٤٨»، وقد قصد باليهود، المهاجرين الجدد الذين عادوا بموجب قانون حق العودة، لمجرد أنهم يهود، بحيث يتم الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية لإسكانهم فيها، هكذا بمنتهى البساطة، وكأن قانون حق العودة هو فرع من قانون الغاب.

وقد اثبت المؤرخون الجدد بالوثائق أن الكيان الصهيونى هو المسئول الأول عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون غيره، وأنه مع الأيام بان زيف الحركة الصهيونية وفشلها فى إقامة المجتمع العادل، الإنسانى، الاشتراكى فى الدولة

الإسرائيلية، كما وعدت مرارًا وتكرارًا. وبدلاً من ذلك، مـارست الحركة الصهيونية سياسة التمييز العنصرى بين الأشكناز والسفارديم (اليهود الغربيين واليهود الشرقيين)، أى أن المجتمع الإسرائيـلى ليس بالتماسك والتناغم أو المثالية التى يدعـيها المروجون لصورته التى صنعها الإعلام الكاذب. كذلك فإن القيادات الصهيونية أعطت المشروع الصهيونى فى فلسطين أهمية أكثر من حرصها على انقاذ اليهود المحتقرين فى أوروبا. وسواء شاء الأصوليـون والمتطرفون اليهود أم لا، فإن المجتمـع فى إسرائيل يتجه إلى مرحلة ما بعد الصهـيونية أو الصهيونية الجديدة «تجديد الصهيـونية» حتى تصبح قادرة على الوفـاء بمتطلبـات العـصر. ولذلك يرى المؤرخـون الجـدد أن مرحـلة ما بعـد الصهيونية ستعم إسرائيل فى نهاية المطاف إن عاجلاً أو آجلاً.

وتوالت الكتب والدراسات التى فند فـيها المؤرخون الجـدد تاريخ وإدعاءات الحركة الصهيونية، والعرب - كعادتهم - سادرون فى غيبوبتهم، كأن الأمر كله لا يعنيـهم فى قليل أو كثـير، برغم أن جـهود هؤلاء المؤرخين الجـدد يمكن أن تدعم مقولات بل وحقوق العرب فى نظر العالم بحيث يمكن أن تتحول إلى بدهيات غير قابلة للدحض أو التكذيب طبقًا لمبدأ «الحق مـا شهدت به الأعداء». ولم يأت ذكر المؤرخين الجـدد فى الأدبيات العـربية إلا بـشكل عابر أو شـبه عـابر فى مقـالات صحفية أو برامج إذاعية، وكـان من المفروض أن تعقد الندوات أو المؤتمرات لمناقشة هذه الكتب والدراسات، أو أن تعـمل المؤسسات والمجـالس والهيئـات والاتحادات الثقافـية الرسمية فى المنطقـة العربية على ترجمتهـا، كى يضع القراء أيديهم على نقاط الضعف التى تعـتور المجتمع الإسرائيلى، ويدركـوا أنه ليس المجتمع المنيع أو النموذجى وسط أشـلاء عربيـة متناثرة، بل هو مجـتمع مصنـوع وليس طبيعـيًا، وبالتالى يمكن وضـعه فى حجمه الطبـيعى من خلال التعامل مـعه بأسلوب علمى وعملى مـدروس. فمن المضحك أن ينهـمك المثقفـون العرب فى ترجمـة وقراءة الكتب التى تدور حول المذاهب البنـيوية والتفكيكية والحـداثية وما بعد الحـداثية، وكأنهم انتهوا من قضاياهم الأساسيـة والمصيرية ولم تعد أمامهم سوى ممارسة هذه الرفاهيـة الفكرية ليحاكـوا بها مثقـفى الدول التى قطعت شوطًا بعـيدًا فى التطور الحضارى، وهى محاكاة مضحكة لأنها صورة بشرية لمحاكاة القرود.

إن آفى شلايم الأستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية سانت أنتونى، كتب بمفرده سلسلة مقالات ومجموعة كتب، نذكر منها: «فحص نهوض وترسيخ الحركة الصهيونية»، و«أصول الحركة الصهيونية»، و«الصهيونية: سنوات التكوين»، و«الصهيونية: المرحلة الحاسمة». كما كتب يارام هوزنى «نهوض ما بعد الصهيونية: الدولة اليهودية»، وكتب إيليان بيبى «ما بعد الصهيونية: دراسة نقدية لإسرائيل والفلسطينيين»، وتوم سيجف الذى كشف بالوثائق الرسمية الإسرائيلية الكثير من الأسرار والمعلومات المتعلقة بالسياسة الصهيونية لاغتصاب فلسطين، سواء من الناحية التكتيكية أو الاستراتيجية. ونشر وثائق مهمة تدين قادة الحركة الصهيونية، وتكشف سرقة ونهب الأموال والتبرعات من قبل قادة الحركة، وصراعاتهم حول الغنائم، ونشوتهم الدموية فى تدبير المجازر، والصراع بين اليمين واليسار. كما ألف كتابًا عن حقيقة المحرقة النازية لليهود فى الحرب العالمية الثانية بعنوان: «المليون السابع: الإسرائيليون والهولوكست» فند فيه الروايات الصهيونية الخرافية التى ارتبطت بالمحرقة، ولو كتب هذا الكتاب مؤلف غير يهودى لأراه الصهاينة الويل والثبور وعظائم الأمور.

أما أفرايم كارش الأستاذ ورئيس قسم دراسات الشرق الأوسط فى الكلية الملكية فى انجلترا، فقد أصدر كتابًا لا يمكن المرور عليه مرور الكرام وهو «فبركة تاريخ إسرائيل» الذى يعتبر من أهم مؤلفات المؤرخين الجدد، خاصة فى الفصل الرابع الذى يدور حول «ما بعد الصهيونية». فقد درس ونقد وحلل السرديات الصهيونية عن أسطورة أرض اسرائيل، مؤكدًا أن فلسطين ليست أرض إسرائيل، وفحص التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الإسرائيلى، وادعاءات إسرائيل حول رغبتها فى السلام ومعارضة العرب لذلك، ورفضهم اليد الممدودة إليهم، وناقش الصهيونية كنوع من أنواع الاستعمار، وأوضح أن الصهيونية وضعت على وجهها أقنعة دينية وروحية وصوفية لتخفى حقيقتها العسكرية والاقتصادية والإعلامية والأمنية والسياسية والدنيوية البحتة.

أما باروخ كيمبرلنج أستاذ علم الاجتماع السياسى فى الجامعة العبرية، فقد ألف دراسات ضافية عن المجتمع المدنى فى إسرائيل فى زمن الحرب والسلم،

وحلل البنية العسكرية التى تجعل هذا المجتمع فى حالة استنفار مع نذر أية أزمة من سلسلة أزماته التى لا تتوقف عن التوالد، وذلك فى كتابه «البنية التحتية للثقافة السياسية والبنية العسكرية المدنية لمجتمع المهاجرين». فقد أوضح أن الجانب العسكرى عنصر عضوى فى بنية هذا المجتمع سواء فى وقت الحرب أو السلم، فليس هناك جيش محترف مستقل عن المجتمع المدنى كما هى الحال فى معظم البلاد، وإنما يمثل كل من الشعب والجيش وجهى العملة أو المجتمع فى كل الظروف، أو البنية الأساسية للثقافة السياسية وبالتالى الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والأمنية . . . إلخ.

وكان قانون العودة أحد محاور اهتمامات المؤرخين الجدد، فقد أعادت أنيتا شابير تقييم هذا القانون الذى يعطى الحق لكل يهودى، بموجب ديانته اليهودية، بالعودة إلى أرض اسرائيل. فقد أصبح وجود اسرائيل آمنًا، واكتمل بناء الدولة، وأصبح المجتمع كله على أعتاب مرحلة ما بعد الصهيونية، ولذلك لم تعد هناك ضرورة ملحة لهذا القانون الذى تجاوزه الزمن. وافتعال أى تناقض بين الماضى والمستقبل من شأنه أن يؤدى إلى أزمة هوية بين أفراد الشعب اليهودى، وخاصة أن إسرائيل بدأت بالفعل إدخال هذا التاريخ القديم إلى عقلية الأجيال الجديدة. فقد ضمت كتب التاريخ المدرسية الجزء الخاص باللاجئين الفلسطينيين، وتتفق أنيتا شابير مع بنى موريس فى أن الوقت كفيل بأن يتقبل الناس الأفكار والمفاهيم الجديدة.

أما ميخائيل ميانين وسيمحا فلابان فيتناولان قانون العودة بمناقشة أكثر حدة، فيوضح الأول أن السياسيين يريدون قانون العودة لكن المجتمع لا يريد العائدين ولا قانون العودة، ذلك أن إسرائيل تريد الهجرة، فى حين أن الإسرائيليين لا يريدون المهاجرين. ويتساءل الثانى تساؤلات محيرة تدل على غياب اليقين: هل يجب على الدولة إنهاء قانون العودة؟ وهل يجب على الجيش حماية يهود الشتات أينما كانوا؟ وهل على المدارس الإسرائيلية أن تدرس التاريخ بصفته تاريخ اليهود فقط؟ أم عليها أن تكيف نفسها مع التاريخ الإنسانى العام لكى تستوعب مستجدات العصر؟ وينتهى إلى «أنه يجب على الشعارات والأناشيد الوطنية أن

تخفف من غلواء يهوديتها، فمن لا يعرف الحقـيقة فهو صاحب عقل بليد، ولكن من لا يعرف الحقيقة ويردد الأكاذيب مزهوا بما يقوله فهو أفاك».

أما بالنسبـة لقضية السلام الضـائع، فقد كتب كثـير من المؤرخين الجدد عن ديفيد بن جوريون، ورفضه عروض السلام التى تلقاها من الحكام والزعماء العرب مباشـرة، أو نقلت إليه عن طريق وسطاء، وقرر كل من آفى شـلايم وبنى موريس وتوم سيجف أن ما كان يردده بن جوريون «نحن نريد السلام وهم لا يريدون» كان كـذبًا لأن بن جوريون لـم يكن يريد السلام، وإنمـا أراد الحرب والتـوسع، إذ أنه صرح بأن السلام لم يكن قـد حان وقته بعد، ولم يحدد متـى يحين وقته. وسار اسحق رابين على منواله فى الكذب والمراوغة إذ صرح أكثر من مرة: «نحن الذين عدنا إلى وطنـنا بعد ألفى سنة من النفى، وبعـد المذبحة التى سيـق إلى محارقـها صفوة اليهود، نحن الذين نبحث عن الراحة بعد العاصفة، نبحث عن مكان نريح فيه رؤوسنا، نحن الذين نمد أيدينا إلى جيراننا، وقد رفضوها المرة بعد المرة، ولكن أرواحنا لن تتعب فى بحثهـا عن السلام». وعلي نفس النهج سار آريل شارون فى مد يده بالسلام للعرب والفلسطينيين، وهو الذى دعا عام ١٩٩٣ فى مؤتمر الليكود

الألمانى فى الحرب العالمية الثانية، من العرب العزل الذين رحبوا بهم فى فلسطين على أساس أنهم أبناء عمومة، قبل حرب ١٩٤٨ التى كانت بمثابة افتتاحية لسلسلة من الحروب التى أصابت المنطقة العربية بنزيف لم يتوقف حتى الآن وأصاب كل طاقاتها وإمكاناتها ومرافقها بأخطر أنواع الإنهاك والأنيميا.

وتتبع شاحاك تاريخ ممارسة إرهاب الدولة منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وهى ممارسة لم تتخل عنها حتى الآن برغم استقرارها وتمتعها بالحماية الأمريكية فى كل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والأمنية والإعلامية. فليس هناك فرق فى ممارسة إرهاب الدولة بين حزب العمل الذى يعتبر نفسه حزب الحمائم وحزب الليكود الذى يعتبر نفسه حزب الصقور، عندما يتولى أحدهما السلطة. فمثلاً عندما تولى شمعون بيريز رئاسة الوزارة عن حزب العمل، أصدر أمرًا باغتيال يحيى عياش فى المنطقة «أ»، وعندما خلفه إسحاق رابين أصدر أمرًا باغتيال فتحى الشقاقى فى مالطة. وعندما فاز حزب الليكود فى الانتخابات وتولى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزارة، أصدر أمرًا باغتيال خالد مشعل فى عمان. كلهم كانوا رؤساء وزارات، كلهم مارسوا إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين وهم فى هذه المناصب التى تليق بالقادة والساسة والزعماء وليس بالقتلة والإرهابيين. والسلطة الإسرائيلية لا تخجل من هذه القرارات ولا تعتبرها من الأسرار، فهى جزء لا يتجزأ من الخط السياسى الذى تنتهجه منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن. فبعد الانتصار المدوى لحركة حماس فى انتخابات السلطة الفلسطينية فى فبراير ٢٠٠٦، وهى الانتخابات التى أشادت جميع الأطراف المعنية، بما فيها الخصوم، بديمقراطيتها وشفافيتها وبعدها عن التزييف الذى واكب معظم الانتخابات العربية، واختيار إسماعيل هنية رئيسًا للوزارة الفلسطينية سارع أكثر من مسئول فى السلطة الإسرائيلية بالتصريح بأن الحكومة الإسرائيلية لن تتأخر عن اغتيال إسماعيل هنية إذا قامت حماس بالاعتداء على أى مواطن إسرائيلى، أى أن الاغتيال جهارًا نهارًا سياسة إسرائيلية معتمدة وعريقة ومشهرة أمام الجميع منذ مقتل أو اغتيال الكونت فولك برنادوت السويدى عام ١٩٤٨، ثم السير فى جنازته بالطريقة الإسرائيلية عندما أطلقت اسمه على إحدى الغابات «تكريما»

لذكراه. ولذلك أفرد له عبد الوهاب المسيرى مادة خاصة به فى «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية» قال فيها:

«ضابط سويدى اختاره مجلس الأمن عام ١٩٤٨ وسيطًا فى النزاع العربى - الإسرائيلى لتنفيذ اتفاقية الهدنة. وقد ارتبط اسمه بالمسألة اليهودية قبل ذلك حين كان يشغل وظيفة نائب الرئيس لهيئة الصليب الأحمر السويدية فى ١٩٤٣، ثم أصبح رئيسًا لها عام ١٩٤٦ . ففى هذه الأثناء قام بتنظيم عملية تبادل الأسرى الجرحى بين ألمانيا النازية والحلفاء، ثم تفاوض مع هيملر (مسئول الأمن الألمانى) بشأن طلب اطلاق سراح أكثر من ٧٠٠٠ معتقل اسكندنافى فى مارس وابريل ١٩٤٥، وفيهم ما يزيد على ٤٠٠ يهودى دانماركى، وقد نجح برنادوت فى إطلاق سراح عدة آلاف من النساء اليهوديات من معسكرات الاعتقال.

«ولم يستطع مثل هذا العمل أن يكون شفيعًا لبرنادوت عندما قررت منظمة شتيرن السرية الإرهابية اغتيال الرجل، وقامت بتنفيذ هذا القرار فى نوفمبر ١٩٤٨ أثناء وجوده بالقدس خلال عمله كوسيط بين العرب والإسرائيليين. وكان برنادوت قد نجح فى تحقيق الهدنة الأولى بين الطرفين المتحاربين فى ١١ يونيو، وتقدم برنادوت بعد ذلك بمشروع سلام رأت الدوائر الإسرائيلية فيه خروجًا على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة إلى جانب ما أسمته هذه المصادر «بالخروج عن دائرة اختصاصه كوسيط». وهذه المقترحات التى أعلنت بعد أيام قليلة من وفاة برنادوت قوبلت - من جانب إسرائيل - برفض شديد، ولم تحصل على تأييد الجميعة العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٨، ومما يستلفت النظر أن الصندوق القومى اليهودى قام باطلاق اسم برنادوت على إحدى الغابات (تكريمًا) لذكراه».

أى أن اليقظة الإسرائيلية لم تكن تتورع عن ارتكاب أبشع الجرائم لتحقيق أهدافها، حتى لو كانت اغتيال من استطاع أن يطلق سراح ٤٠٠ يهودى دانماركى، وعدة آلاف من النساء اليهوديات من معسكرات الاعتقال. فقد حكمت عليه منظمة شتيرن بالموت لمجرد أنها اعتبرت مشروعه للسلام خروجًا عن دائرة اختصاصه كوسيط، وخروجًا على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة والذى

أدمنت اسرائيل انتهاكه سواء فى وقت الحرب أو السلم. وقبل قيام إسرائيل فى ١٩٤٨، أى فى عام ١٩٤٤ قامت منظمة شتيرن بعملية اغتيال اللورد موين المعتمد البريطانى فى القاهرة عندما استشعرت نظرته الموضوعية تجاه بوادر النزاع اليهودى العربى. وهذا يدل على أن اليقظة الإسرائيلية لم تترك أية شاردة أو واردة تغيب عن بصرها أو بصيرتها، وذلك فى مواجهة غيبوبة عربية مزمنة تركت الساحة للتواجد الإسرائيلى الملح والفعال لكى يصول فيها ويجول منذ بداية النزاع العربى اليهودى. فقد كان عنصر المبادرة فى أيدى اليهود بصفة مستمرة فى حين بدا العرب فى غيبوبتهم كأنهم يعيشون فى كوكب آخر.

لكن بعد الانقلاب الجذرى الذى أحدثته حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى موازين القوى السياسية فى المنطقة العربية، وأثبت أن اليقظة العربية احتمال قائم وليست وهمًا غير قابل للتحقيق، وبعد الغزو العسكرى الإسرائيلى الفاشل لـ «لبنان» عام ١٩٨٢، وتفجر انتفاضة الشعب الفلسطينى عام ١٩٨٧، والتى أثبتت أن الأمور لم تدن لإسرائيل كما ظنت، ثم الانتصارات التى حققتها المقاومة الإسلامية (حزب الله) والوطنية فى لبنان، وانتفاضة الأقصى التى أثبتت قدرة الشعب الفلسطينى على المقاومة العنيدة والمتصاعدة تحت وطأة أشد الظروف صعوبة وقسوة تصل إلى درجة الاستحالة. وكانت هذه اليقظة العربية التى تناثرت ومضاتها فى أرجاء المنطقة العربية قد أكدت للمؤرخين الجدد على المستوى العملى والواقعى صدق توجهاتهم وتوقعاتهم، وعمقت مجالات الرؤى أمامهم خاصة فيما يتصل باحتمالات المستقبل التى لم تعد مؤكدة كما كانت من قبل.

فقد تجرأ المؤرخون الجدد من أساتذة جامعات وأكاديميين وباحثين وصحفيين وتساءلوا بصوت عال ولأول مرة: ما هو مستقبل دولة إسرائيل؟ وما هى حقيقة الأصول التوراتية لتاريخ إسرائيل؟ فقد اعتمد المؤرخون اليهود القدامى على التوراة، وما فيها من قصص وأدبيات أصولية، وظفتها الحركة الصهيونية فى خدمة الأيديولوجيا الدينية والدنيوية على حد السواء. وجاء المؤرخون الجدد ليفحصوا بمنهجهم العلمى التحليلى كل الحقائق المرتبطة برحلات مئات المستشرقين إلى

الأرض المقدسة لإثبات المواقع والمراكز والأعلام والقصص والمدن التى ذكرت فى التوراة على أرض الواقع العملى، من خلال علم الآثار ومناهجه فى التنقيب عن الحفريات التى طمرها الزمن. وكان المؤرخ إسرائيل شاحاك وعالم الآثار زئيف هرتزوج الأستاذ بجامعة تل أبيب، رائدين كبيرين فى دراسة الأصول التوراتية لمقولات الدولة التاريخية، وتوصلا إلى نتيجة مذهلة ومخيفة تتلخص باختصار فى الآتى:

«لم يكن هناك أى شىء على الإطلاق، حكايات الآباء والأجداد مجرد أساطير، لم نحتل البلاد، ولم نهدم أسوار أريحا، لا دولة قوية موحدة لداود وسليمان، والأسوأ من ذلك سيكون من الصعب علينا أن نتقبل المعلومة التوراتية القائلة إن إله إسرائيل كانت له زوجة، وأن الديانة الإسرائيلية القديمة، لم تتبن التوحيد إلا فى أواخر العهد الملكى، وليس على جبل سيناء».

كان هذا هو المحور الذى دار حوله كتاب إسرائيل شاحاك الذى صدر عام ١٩٩٤ بعنوان «التاريخ اليهودى والديانة اليهودية: عبء ثلاثة آلاف سنة من الأكاذيب والتحايل والمراوغات الأيديولوجية». أما زئيف هيرتزوج فقد كتب دراسة بعنوان «لا براهين على الأرض: تفكيك أسوار أريحا»، تعرض فيها لكل الأبحاث الأثرية التى قام بها علماء يهود من إسرائيل أو علماء من أمريكا وأوروبا فى عصور متتابعة. ويؤكد هيرتزوج أن هؤلاء العلماء لم يتوصلوا لدليل أو برهان واحد يثبت صدق رواية توراتية واحدة على الأرض. إن احتلال الكنعايين للبلاد خرافة، والنفى أسطورة، والقصص والروايات التى تدور حول هوية شعب إسرائيل غامضة ومتناقضة، أما داود وسليمان فكانا يحكمان ممالك قبلية سيطرت على ممالك صغيرة، والمملكة الإسرائيلية الموحدة اختراع تاريخى جغرافى، فى حين لم تكن القدس سوى قرية صغيرة.

وفى عام ٢٠٠٠ صدر كتاب «الدولة اليهودية: النضال من أجل روح إسرائيل» ومؤلفه هو يورام جازونى مدير مركز «شاليم» بالقدس، وهو معهد دراسات متخصص فى الفكر السياسى اليهودى، وكان المؤلف عضواً فى الوفد الإسرائيلى إلى مؤتمر مدريد للسلام الذى عقد عام ١٩٩١ . وقد أصدر كتابه فى

نيويورك، وفيه يوضح أن قيام الدولة هو مشروع قومى تتفق عليه جماعة ذات ثقافة مشتركة، لكن الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل من أمثال بن جوريون، وجولدا مائير، وموشى دايان، ومناحم بيجين، واسحاق شامير كانوا يركزون كل فكرهم فى دعم القوات المسلحة والاعتماد كلية على القوة العسكرية اليهودية ودعم الهجرة والاستيطان، لكنهم لم يكونوا صناع أفكار ولا بناة ثقافة. وبالتالى لم يكن فى مقدورهم تشكيل العقل العام للدولة. وعندما تبين لمفكرى الجيل الجديد فى اسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ على وجه التحديد أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن الاعتماد عليها لإقامة دولة، بدأت إعادة النظر جديًا فى كل الأسس التقليدية السابقة ومراجعة كل النظريات التى روج لها الجيل القديم. وكانت النتيجة أن ظهرت موجة «ما بعد الصهيونية».

وفى عام ٢٠٠١ صدر كتاب يحمل عنوانًا جريئًا هو «من الوطن القومى اليهودى إلى قيام دولة اسرائيل: تحليل اغتصاب»، ومصدر الجرأة هو أن مؤلف الكتاب كلود برزوزوفسكى، يهودى نزحت أسرته البولندية إلى أرض فلسطين فى بداية القرن الماضى. وجاء مولده فى عام ١٩٣٠ فى قرية فلسطينية بالغرب من القدس، ولذلك يمكن اعتباره يهوديًا فلسطينيًا. عاش فى القدس خلال الشهور التى سبقت وتلت صدور قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، وهو يعتبر استيلاء المشروع الصهيونى على أراضى الفلسطينيين «اغتصابًا» وهى جرأة لاشك فيها إذا اختارها مؤلف يهودى فلسطينى كجزء من عنوان كتابه.

وبرغم أن المؤلف قد ترك أرض فلسطين منذ عشرات السنين، وآثر أن يعيش فى فرنسا، فهو لا ينسى مأساة اغتصاب هذه الأرض لدرجة أنه أراد أن يشرح فصول هذه المأساة لقراء الفرنسية فى كتابه الذى أبرز فى مقدمته أن إيجاد دولة يهودية فى فلسطين ما كان يمكن أن يتم إلا بثمن باهظ هو طرد الأهالى الأصليين والاستيلاء على ممتلكاتهم. وهذه النقطة بالتحديد هى ما أغفلها الكثير من المؤلفات التى صدرت عن الصراع العربى - الإسرائيلى. فمن النادر وجود دراسة موضوعية تركز على اعتماد اسرائيل فى قيامها على محو التراث الفلسطينى

والشخصية الفلسطينية وتحويل الأهالى أصحاب الأرض الأصليين إلى لاجئين ومشردين بعد الاستحواذ على ممتلكاتهم وأراضيهم وعقاراتهم ومحو أسماء القرى العربية بعد طرد أهلها ثم تهويدها.

ويذكر المؤلف أنه فى وقت صدور كتاب هيرتزل «الدولة اليهودية» عام ١٨٩٦ لم يكن تعداد اليهود فى فلسطين يتجاوز ١٢ ألف نسمة، معظمهم مركزون فى أربع مدن، يرون أنها مرتبطة بالتاريخ اليهودى وهى القدس، وطبرية، وصفد، والخليل. كذلك كانت هذه الأقلية اليهودية فى مجملها، إما رجال دين يبغون أن يموتوا ويدفنوا فى الأرض المقدسة، وليست لهم أى أطماع سياسية، وإما صغار تجار وصغار حرفيين (صياغ وساعاتية واسكافية وأصحاب مدابغ جلود)، وهؤلاء أيضًا لم تكن لهم أطماع سياسية، ولا خطرت على بالهم فكرة إقامة وطن قومى لليهود، وإنما كان مثلهم مثل سائر يهود الشتات إلى سائر بلاد الشرق الأوسط وأوروبا والعالم.

وبرغم كل موجات الهجرة التى جاءت من روسيا وأوروبا الشرقية منذ عام ١٨٧١ نتيجة للاضطهاد الذى تعرض له اليهود الروس والمذابح التى جرت لهم لاتهامهم باغتيال القيصر ألكسندر الثانى، فإنه عند صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ (أى بعد حوالى نصف قرن) لم يكن تعداد اليهود فى فلسطين (من مقيمين ومهاجرين جدد) يتعدى ٨٠ ألفًا، ولم يكونوا يملكون أرضًا فى فلسطين حيث كانت ملكية الأرض بصفة عامة تعود إلى العرب سواء أكانوا من الفلسطينيين أو اللبنانيين أو السوريين أو العراقيين أو المصريين. ومع قلة عدد اليهود، إلا أن يقظتهم تجلت فى إسراعهم بتأسيس مدينة تل أبيب على ساحل البحر المتوسط بجوار يافا، لكى تكون أول مدينة يهودية فى «أرض الميعاد»، كما كانوا قد أنشأوا حوالى خمسين مستوطنة زراعية على مساحة إجمالية ٦٠٠ كيلو متر مربع، لكن ملكيتهم للأرض لم تتجاوز ٢ ٪ من مجموعة مساحة فلسطين.

لكن المرحلة التالية من اليقظة الإسرائيلية تمثلت فى عام ١٩٠١ حين أنشأ المؤتمر الصهيونى الخامس صندوقًا خاصًا يحمل اسم «صندوق اسرائيل الأزلى» لشراء الأراضى من ملاكها العرب وتحويلها إلى أراض مملوكة «للشعب اليهودى»

ملكية «أزلية» وغير قابلة للانتزاع تحت أى ظرف فى المستقبل، وذلك من خلال تطبيق المبدأ الاشتراكى الذى ينص على أن الأرض لمن يزرعها وليس لمن يملكها. وبالفعل تمكن الصندوق من الاستحواذ على الأراضى الفلسطينية بالتدريج، سواء بوسائل الإغراء أو الإرهاب حتى استطاع فى عام ١٩٤٧ (وهو عام صدور قرار التقسيم) أن يضع يده على ما يعادل ستة فى المائة من مجموع مساحة الأرض الفلسطينية.

ولعل من أهم فصول كتاب برزوزوفسكى، الفصل الرابع الذى يغطى فترة تاريخية مصيرية بين صدور «الكتاب الأبيض» عام ١٩٢٢ ونهاية الانتداب البريطانى على فلسطين. وهذا الكتاب الأبيض وضعته وزارة المستعمرات البريطانية التى كان يتولاها فى ذلك الوقت ونستون تشرشل، وجاء فيه بشكل صريح:

«تعلن حكومة جلالته أنها لم تفكر قط فى اخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم فى فلسطين. كما تلفت النظر إلي أن عبارات التصريح (تصريح بلفور) لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطنًا قوميًا لليهود، وإنما تعنى أن وطنًا كهذا يؤسس فى فلسطين، ومما يلاحظ بسرور أن المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى كارلسباد فى سبتمبر ١٩٢١، اتخذ قرارًا أعرب فيه رسميًا عن الأهداف الصهيونية جاء فيه: إن الشعب اليهودى عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربى فى اتحاد واحترام متبادلين، وأن يسعيا معًا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرًا يتحقق فيه الرقى القومى لكل من الشعبين فى سلام».

وكان من أهم دلالات هذا الكتاب بالنسبة للعرب، أنه لم يشر إلى إقامة دولة يهودية، إنما وطن يهودى وأن هذا الوطن اليهودى لن يشمل فلسطين بجملتها. لكن اخفاء الأهداف الاستراتيجية كان من أخطر خصائص اليقظة الإسرائيلية التى لم تكن تسمح باظهارها أو إعلانها إلا فى الوقت والمكان المناسبين، وخاصة أن التوقيت الدقيق كان من أهم عناصر المشروع الصهيونى فى كل مراحله. وبالفعل جاء الوقت المناسب مع تقسيم فلسطين بمقتضى القرار رقم ١٨١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذى يوصى بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة كيانات: دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة القدس التى

كان من المقرر أن توضع تحت الإشراف الدولي. وبدأت عملية اغتصاب الأراضى والعقارات التى نادرًا ما يشار إليها فى الدراسات التى صدرت حتى الآن عن الصراع العربى - الإسرائيلى. فعلى مدى الثلاثين عامًا الأولى لقيام إسرائيل تضاعف عدد المهاجرين اليهود ١١ ضعفًا، فى حين تقلص عدد عرب فلسطين إلى الربع، وفى الوقت نفسه تحول اليهود - بفعل الهجرة - إلى أغلبية فى حين تحول الفلسطينيون - بسبب التهجير القسرى - إلى أقلية.

ويوضح برزوزوفسكى أن الإرهاب الإسرائيلى الذى نجح فى اغتصاب فلسطين اعتمد على مخطط من شقين، الشق الأول: تهجير الفلسطينيين من وطنهم مع مضاعفة هجرة اليهود إلى فلسطين، والشق الثانى: الاستيلاء على أراضى الفلسطينيين وبيوتهم وممتلكاتهم وتحويلها إلى المهاجرين اليهود. ولذلك يعتبر كتاب برزوزوفسكى «من الوطن القومى اليهودى إلى قيام دولة اسرائيل: تحليل اغتصاب» حلقة فى سلسلة اجتهادات المؤرخين الإسرائيليين الجدد الذين يقدمون مراجعة علمية وتحليلية للأقوال الشائعة والروايات التقليدية عن نشأة اسرائيل والأسس المغلوطة والادعاءات الكاذبة التى قامت عليها.

لكن في ظل اليقظة الحادة التي كانت السمة المميزة والملازمة لكل المخططات والتحركات الإسرائيلية، فإنه من الصعب بل من المستحيل، الاعتقاد بأن حركة المؤرخين الجدد تهدف إلى تقويض الأسس التى نهضت عليها الدولة الإسرائيلية، وأن ظاهرة «ما بعد الصهيونية» مقصورة على تيار فكرى معين من المؤرخين الجدد والمفكرين الاجتماعيين النقديين بالتحديد. ذلك أن هذه الظاهرة تعبر عن حال عامة بلغها المجتمع الإسرائيلى، نتيجة لمتغيرات داخلية وخارجية، وصلت معها التناقضات الداخلية الإسرائيلية ذروتها، بحيث لم يعد من الممكن الاستمرار فى العقد الاجتماعى أو القالب الأيديولوجى الصهيونى. لقد أصبحت الصهيونية محل جدل داخل اسرائيل نفسها، وبدت مؤشرات كثيرة لتراجع الإجماع الصهيونى والتمرد على هذا الإطار الجامع الذى لون كل شىء فى المجتمع الإسرائيلى بصبغة صهيونية مفروضة لدرجة أنها أصبحت مرفوضة. وأصبح من

الصعب الاستمرار فى الخضوع لهذه الصبغة الموحدة المفروضة على مجتمع شديد التعددية نتيجة لأصوله الواردة من حوالى سبعين دولة، وأصبح يتجه أكثر فأكثر إلى الاندماج فى المنظومة الغربية، وما تشهده من تحول إلى الفردية وما بعد الحداثة، وخاصة أن الأكثرية المؤثرة فى حراك هذا المجتمع قادمة من الدول الغربية.

ومن هنا كانت ضرورة انقشاع الغيبوبة العربية تجاه هذا الظاهرة أيضًا لأنها تمس آليات الصراع العربى - الإسرائيلى فى الصميم. صحيح أنها تبدو لأول وهلة أنها شأن داخلى إسرائيلى قد يوحى بخروج إسرائيل من شرنقة الصهيونية التى أوشكت على اللحاق بمثيلاتها من النظم الشمولية مثل الفاشية والنازية والشيوعية والدخول فى مرحلة ما بعد الصهيونية التى لم تتشكل ملامحها بعد، لكن اهتمام أنصار هذا التوجه الجديد والمعبرين عنه لا يختلف كثيرًا عن اهتمام الجمهور الإسرائيلى العام وتوجهاته بشأن الصراع الإسرائيلى ضد العالم العربى، بحيث يمكن مواصلة العداء فى أى إطار صهيونى أو غير صهيونى، فالعبرة هى أن يكون محل إجماع داخلى. وإذا كانت الصهيونية بالتأكيد قد فقدت الإجماع الداخلى الذى تمتعت به من قبل قيام دولة إسرائيل، فلابد من إيجاد إجماع إسرائيلى جديد خاصة بعد أن ترسخت الأصول والأسس التى نهضت عليها الدولة، وأصبحت قادرة على استيعاب المتغيرات العالمية الجديدة الواردة مع سيطرة العولمة التى جعلت سيطرة الواقع على الشعار أو المبدأ، استراتيجية لا يمكن تجاهلها. ولذلك لم تعد هناك ضرورة للإجماع الصهيونى الذى يتآكل بسرعة، لأن القضية الملحة أصبحت تتمثل فى البحث عن إجماع جديد على أساس من شرعية جديدة تحافظ على وضعها الاستيطانى، وتواكب المتغيرات العالمية التى أثبتت أن عصر الأيديولوجيا قد انتهى. والدليل على ذلك أن كل كتابات ودراسات المؤرخين الجدد قد دارت حول الماضى اليهودى أو الإسرائيلى وكأنه القضية الأساسية الجديرة بكل اهتمامهم، ولم تتطرق إلى احتمالات المستقبل بالنسبة للعرب، برغم أنه الشغل الشاغل للاستراتيجية الإسرائيلية.

وبقدر ما انتقد المؤرخون الجدد الصهيونية وهاجموا منطلقاتها وكشفوا أكاذيبها وادعاءاتها، بقدر ما ركزوا على مصطلح «الإسرائيلية» ليحل محل

«الصهيونية»، إذ اكتشفوا فى «الإسرائيلية» قاعدة مستقبلية لايجاد وترسيخ إجماع داخلى جديد على أساس غير صهيونى، وبذلك يمكن حل إشكالية المواطنة على أساس الهوية التى يعيش المواطنون بمقتضاها فى إطار الدولة التى يعترف العالم بها، وهى هوية الانتماء إلى الدولة وليس إلى الأيديولوجيا التى يمكن أن تصبح محل جدل ونزاع. وخاصة أن عدداً كبيراً من المهاجرين إلى إسرائيل - مثل الروس - لم يأت للحياة فى اسرائيل لأسباب أو دوافع يهودية أو صهيونية فى المقام الأول، وإنما جاء بحثًا عن ظروف أفضل للمعيشة. فقد احتفظوا بخصائصهم الثقافية والسلوكية التى وفدوا بها إلى فلسطين، والتى اعترفت الدولة بها بحيث أنشأت لهم مؤسسات إعلامية ناطقة بالروسية ولم تفرض عليهم تعلم العبرية التى تركتها أمراً اختياريًا لمن يريد منهم، ربما لإدراكها أن تعلمها أمر لا مفر منه.

وقد أدرك المورخون الجدد أن كل التحولات التى مرت بها اسرائيل لم تعد فى صالحها مستقبليًا، حتى انتصارها المدوى على العرب فى يونيو ١٩٦٧ . فقد أدت الحروب الإسرائيلية المتتالية ضد العرب إلى تعرية الوجه التوسعى غير الأخلاقى للصهيونية بحيث جرد القوات المسلحة الإسرائيلية من أى غطاء أخلاقى، وجعل أعمالها من باب القتل وليس القتال، وهو ما يتجلى فى المواجهة غير المتكافئة بين البطش الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية. كذلك فإن الصهيونية أكدت لليهود أن إسرائيل هى الملاذ الآمن الوحيد لهم فى العالم من الاضطهاد، لكن الحروب التى خاضها الإسرائيليون، أثبتت أن اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين أصبحوا معرضين للموت والمخاطر بطريقة شبه دائمة سواء فى حروب معلنة أو انتفاضات متجددة، فى حين أن اليهود الذين فضلوا البقاء فى أوطانهم يعيشون فى أمن ورفاهية، مما خلق ظاهرة الهجرة العكسية لليهود من فلسطين إلى خارجها.

لقد أصبحت الصهيونية مصدراً دائمًا للقلق والتوتر والخوف للإسرائيليين الذين هاجروا إلى اسرائيل لحمايتها والدفاع عنها والموت من أجلها، بعد أن صدقوا الادعاءات التى قيلت عنها بأنها ستكون حصنهم الحصين من اضطهاد الآخرين. فقد وجدوا أنفسهم يمارسون الاضطهاد الدموى على شعب لم

يضطهدهم بطول تاريخه، بل إنه بعد كل الحروب والصراعات التى دارت بينه وبين اسرائيل، قبل بوجودها على أعلى مستوى رسمي وبشكل جماعى، وتصرف بالفعل على أن السلام بالنسبة له خيار استراتيجى، بالإضافة إلى أن الفلسطينيين المدنيين العزل الذين تمارس فيهم إسرائيل وحشيتها العسكرية بلا حدود، فى حين أن مقاومتهم لها تقتصر على صواريخ ومدافع بدائية بل وحجارة يلقى بها الصبية فى وجه الدبابات والمجنزرات والمصفحات والصواريخ التى تعمل بأشعة الليزر، وبذلك أصبح الفلسطينيون هم المضطهدين وليس اليهود. وهكذا تعرت الصهيونية من كل أقنعتها عندما بدت أمام العالم أجمع رافضة لكل أشكال السلام فى حين كان السلام الهدف الاستراتيجى لكل من المستوى العربى الرسمى والشعبى بشرط ألا يتحول إلى استسلام. لكن هذا لا يعنى أن «ما بعد الصهيونية» ستأتى بالسلام، ذلك أن اليقظة الحسابية والتقديرية التى تضبط كل التوجهات والحركات الإسرائيلية كأنها ميزان حساس للذهب، تجعل خطواتها مرتبطة بمدى الخطر الذى يمثله استمرار الصراع، والخسائر المترتبة عليه، والمكاسب التى يحتمل أن تعود عليها من حسمه أو تسويته أو حتى تعليقه. فليس هناك من الدلائل ما يؤكد أن هذه التفاعلات يمكن أن تؤدى بالمجتمع الإسرائيلى إلى قبول السلام العادل من تلقاء نفسه.

من هنا لم تكن اجتهادات ودراسات المؤرخين الإسرائيليين الجدد سوى حلقة جديدة من حلقات اليقظة الإسرائيلية القادرة على مواجهة كل التحديات والمتغيرات الداخلية والخارجية واستيعابها، بحيث يمكن القول بأنهم يعملون ضمن برنامج صهيونى جديد، وليس تيار «ما بعد الصهيونية» سوى تجديد لشباب الصهيونية التى شاخت. فقد آن الأوان للاعتراف جزئيًا بأخطاء القيادات الصهيونية والإسرائيلية السابقة على سبيل الشفافية والمصارحة وقطع الطريق على غير اليهود الذين لن يجدوا ما يهاجمون به الصهيونية بعد أن قال اليهود أنفسهم كل ما يمكن قوله بالوثائق والمستندات والبراهين والأدلة، وهى بلاشك عملية امتصاص ذكى وخبيث لأية محاولات للتعرية والهجوم والفضح، وذلك على النقيض من العرب الذين لا يجيدون سوى الإخفاء والكبت والتجاهل والتعامي وترك الأمور تجرى فى أعنتها، لأنهم بشكل ما يعتقدون أن

لديهم دائمًا ما يكفى من الزمن للحاق بخصومهم فى مضمار السباق المحموم. ولا أحد يعرف السر فى هذا الاعتقاد السقيم لأن الزمن لا ينتظر أحدًا.

إن المؤرخين الجدد يمهدون الطريق لمستقبل إسرائيل بالإيماء اللماح والذكى بأن القيادات الجديدة ستعمل على تصحيح العلاقات المستقبلية، وشق قنوات التعايش السلمى، وقبول الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين، وقبول الدولة فى المنطقة العربية. إن كتبهم ودراساتهم عبارة عن عملية أكاديمية وعلمية بارعة لتجميل الدولة الإسرائيلية، بل وتسويقها لدى المثقفين والأكاديميين العرب سواء الذين يعيشون داخل المنطقة العربية أو خارجها. وبالفعل وجدت الاتجاهات الفكرية للمؤرخين الجدد، آذانًا صاغية فى داخل اسرائيل وخارجها. وليس من قبيل الصدفة أن تنشر دراساتهم وأبحاثهم فى الصحف والمجلات الأكثر شهرة وانتشارًا فى العالم مثل مجلة «فورين أفيرز»، وصحيفة «وول ستريت جورنال»، و«واشنطن بوست»، و«نيويورك تايمز» وغيرها، فى حين تتولى كبرى دور النشر العالمية فى أمريكا وبريطانيا وفرنسا طبع مؤلفاتهم على أوسع نطاق دولى.

إن السيمفونية الصهيونية أو الإسرائيلية يتم عزفها بحنكة ومهارة بحيث تصل إلى أسماع العالم كله. فكل نغمة أو تنويعة فيها محسوبة بدقة ويقظة تستطيع أن تقدر التوقيت بجزء من الثانية، وتشنف الآذان بتناغمها الذى يوحى للمستمعين دائمًا بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، حتى لو انقلبت كل المعايير الأخلاقية والإنسانية والمنطقية والموضوعية والحضارية الحقيقية رأسًا على عقب. أما العرب الذين يملكون الحق التاريخى بكل أبعاده العريقة، فعاجزون فى غيبوبتهم عن تقديم صورته الحقيقية للعالم، إذ إن الصراعات والتناقضات العقيمة فيما بينهم جعلت منطقتهم مصدرًا لنشاز لا يحب أحد أن يسمعه !

★ ★ ★

قائمة المراجع

كتــب :

١ - أحمد أمين: الشرق والغرب، د. ت.

٢ - أحمد عكاشة: ثقوب فى الضمير، ١٩٩٣ .

٣ - إسماعيل صبرى عبد الله: فى التنمية العربية، ١٩٨٣ .

٤ - انطوينوس كرم: العرب أمام تحديات التكنولوجيا، ١٩٨٢ .

٥ - حازم الببلاوى: الاقتصاد العربى فى عصر العولمة، ٢٠٠٣ .

٦ - حامد عمار: فى بناء البشر، ١٩٦٤ .

٧ - صادق جلال العظم: النقد الذاتى بعد الهزيمة، ١٩٦٨ .

٨ - طه حسين: مستقبل الثقافة فى مصر، د. ت.

٩ - عبد الوهاب المسيرى: موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ١٩٧٥ .

١٠ - قسطنطين زريق: دروس النكبة مثلثًا، ١٩٩٠ .

١١ - محمد عابد الجابرى: العقل الأخلاقى العربى، ١٩٩١ .

١٢ - وليد خدورى: «القومية العربية والديمقراطية: مراجعة نقدية»، فى كتاب الديمقراطية والأحزاب فى البلدان العربية، ١٩٩٩ .

دوريات :

١ - أحمد أبو زيد: «الحاجة إلى استشراف المستقبل»، مجلة «العربى» الكويتية، مايو ٢٠٠٣ .

٢ - أحمد عبد المعطى حجازى: «المستقبل هو الحل»، جريدة «الأهرام»، ٥ مايو ١٩٩٣ .

٣ - ــــــــــــ : «الأمة العربية .. ماض أم مستقبل؟». جريدة «الأهرام».

٤ - ــــــــــــ : «لسنا فى حاجة لنسب واحد: بل لإرادة مشتركة» جريدة «الأهرام»، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣ .

٥ - السيد يسين: «تحديات الحكم الرشيد»، جريدة «الأهرام»، ٢ يونيو ٢٠٠٥.

٦ - ــــــــــــ : «العرب فى مواجهة عاصفة العولمة»، جريدة «الأهرام»، ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ .

٧ - أمين هويدى: «القرار بين صناعته وإصداره»، جريدة «الأهرام»، ٦ ديسمبر ٢٠٠٥ .

٨ - حازم الببلاوى: «الثقة»، جريدة «الأهرام»، ٩ ، ١٦ سبتمبر ١٩٩٦.
٩ - صلاح الدين حافظ: «المنافقون ... وثقافة النفاق»، جريدة «الأهرام»، ٤ سبتمبر ١٩٩٦ .
١٠ - ـــــــــــ : «ألوان من النفاق الاجتماعى»، جريدة «الأهرام»، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ .
١١ - ـــــــــــ : «العرب حائرون بين القرون»، جريدة «الأهرام»، ٣ مايو ٢٠٠٠ .
١٢ - صلاح سالم: «المستقبلية وإبداع الخصوصية التاريخية»، جريدة الأهرام، ١٤ إبريل ١٩٩٧ .
١٣ - عاطف الغمرى: «الأمن القومى للعرب وللآخرين»، جريدة « الأهرام»، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢ .
١٤ - ـــــــــــ : «هذه المناقشة الكبرى فى أمريكا عن العرب والديمقراطية»، جريدة «الأهرام» ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ .
١٥ - ـــــــــــ : «إدارة العمل السياسى»، جريدة «الأهرام»، ١٨ يناير ٢٠٠٦ .
١٦ - عبده مباشر: «الثورات والديمقراطية والمواطن»، جريدة «الأهرام»، ٩ فبراير ٢٠٠٥ .
١٧ - على السلمى: «التحول إلى المنظمة الإلكترونية» جريدة «الأهرام»، ٦ إبريل ٢٠٠٢ .
١٨ - عمرو الشوبكى: «لماذا يتعثر الإصلاح السياسى فى مصر؟ »، جريدة «الأهرام»، ١٤ فبراير ٢٠٠٥ .
١٩ - فريدة النقاش: «تحرير المرأة العربية: ذلك اللحن الذى لم يتم»، مجلة «العربى» الكويتية، إبريل ٢٠٠٠ .
٢٠ - فؤاد زكريا: «مرض عربى اسمه الطاعة»، مجلة «العربى» الكويتية، يوليو ١٩٨٦ .
٢١ - كمال عبد الرءوف: «كدابين الزفة»، جريدة «أخبار اليوم»، ٧ فبراير ١٩٨١.
٢٢ - مأمون فندى: «معًا من أجل فساد أفضل»، جريدة «وطنى»، ١ أغسطس ٢٠٠٤ .

٢٣ - محمد السيد سعيد: «دعوة للسياسة: القرار وإدارة الصراعات الكبرى»، جريدة «الأهرام»، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٢ .
٢٤ - ــــــــــــــ : «النخبة»، جريدة «الأهرام»، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٠ .
٢٥ - ــــــــــــــ : «الحكم الجيد بين قوة وضعف الدولة»، جريدة «الأهرام»، ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ .
٢٦ - محمد سيد أحمد: «هل ماتت الصهيونية؟» جريدة «الأهرام»، ٢ أكتوبر ٢٠٠٣ .
٢٧ - محمود شريف بسيونى: «رؤية تحليلية لظاهرة غسل الأموال»، جريدة «الأهرام»، ٢٩ أغسطس ٢٠٠١ .
٢٨ - مغاورى شحاته دياب: «نحو استراتيجية عربية لمواجهة الكوارث»، جريدة «الأهرام»، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٣ .
٢٩ - منير نعمة: «شيخوخة الفكر العربى وموجة التحديث»، جريدة «الأهرام»، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥ .
٣٠ - نبيل عبد الفتاح: «الكذب كحالة للإنتاج الجماعى» جريدة «وطنى»، ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ .
٣١ - ــــــــــــــ : «لغة الكذب وأنماطه: تشريح حالة إجتماعية»، جريدة «وطنى» ، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢ .
٣٢ - ــــــــــــــ : «الخطاب العربى وسياسة الهجاء المتبادل»، جريدة «الأهرام»، ١٨ مارس ٢٠٠٣ .
٣٣ - هالة مصطفى: «نحو مراجعة نقدية لـلفكر القومى العربى»، جريدة «الأهرام»، ١٦ أغسطس ١٩٩٥ .
٣٤ - ــــــــــــــ : «الديمقراطية تبدأ من التعليم»، جريدة «الأهرام»، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ .
٣٥ - وحيد عبد المجيد: «المرأة العربية: تبادل مواقع ودرس لدعاة فرض الديمقراطية»، جريدة «الأهرام»، ٢٩ فبراير ٢٠٠٤ .

Bibliography

1. Ajami, F.: The Arab Predicament, 1982.
2. Alterman, G. Jon et al: From Conflict to Cooperation: Writing a New Chapter in U.S Arab Relations, 2005.
3. Antonious, George: The Arab Awakening, 1938.
4. Apter, David E.: The Politics of Modernization, 1965.
5. Augustine, Norman R.: Managing the Crisis You Tried to Prevent, 1995.
6. Aveniri, Yuri: Israel Without Zionism, 1969.
7. Ayub, Nazih H.: Overstating the Arab State, 1995.
8. Berger, Morroe: The Arab World Today, 1954.
9. Bernal, J.D.: Science in History, 1969.
10. Berque, Jacques: The Arabs: Their History and Future, 1964.
11. Boyer, Alain: Les Origines due Sionisme, 1989.
12. Braude, Joseph: The New Iraq, 2005.
13. Brozozowski, Claude: Du Foyer National Juif A L'Etate d' Israel, 2001.
14. Carmichael, Joel: The Shaping of the Arabs, 1967.
15. Chambers, Richard L. (eds.): Beginnings of Modernization in the Middle East , 1968.
16. Chomski, Noam: Rogue States, The Role of Force in World Affairs, 2000.
17. Clark, Wesley K.: Winning Modern Wars, 2003.
18. Cleveland, William L.: The Making of an Arab Nationalist, 1971.
19. Coon, Carleton S.: Caravan: The Story of the Middle East, 1965.
20. Crawford, Neta N.: Once at Future Security, 1991.
21. Cremeans, Charles D.: The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy, 1963.
22. Daalder, Ivo H. & James M. Lindsay: The Bush Revolution Foreign Policy, 2003.
23. Dawn, Ernest C.: From Ottomanism to Arabism, 1973.
24. Derry, T.K & T. Williams: A Short History of Technology, 1960.

25. Djeretejian, Edward: The Arc of Crisis, The Challenge of U.S Foreign Policy, 2001.
26. Farrukh, Omar A.: The Arab Genius in Science and Philosophy, 1952.
27. Findlay, Allan M.: The Arab World, 1994.
28. Fink, S.: Crisis Management, 1986.
29. Fisher, Sydney N.: The Middle East: A History, 1969.
30. Forbes, R.J.: Man the Maker, 1950.
31. Gazoni, Yuram: The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul, 2000.
32. Giddens, Anthony: Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics, 1994.
33. Hadar, Leon I.: Israel in the Post Zionist Age, 2002.
34. Haim Sylvia (ed.): Arab Nationalism: An Anthology, 1964.
35. Hamady, Sonia: Temperament and Character of the Arabs, 1960.
36. Harkabi, Y.: The Arabs' Position in the Israel-Arab Conflict, 1969.
37. Hertzberg, Arthur (ed.): The Zionist Idea, 2002.
38. Hibbs, Douglas A.: Mass Political Violence, 1973.
39. Hitti, Philip K.: Makers of Arab History, 1968.
40. ____________ : History of the Arabs, 1970.
41. Hottinger, Arnold: The Arabs, 1963.
42. Hourani, Albert: A History of the Arab Peoples, 1990.
43. Hudson, Michael C.: Arab Politics: The Search for Legitimacy, 1979.
44. Huntington, Samuel P.: Political Order in Changing Societies, 1968.
45. Hussein of Jordan: My War with Israel, 1969.
46. Inbar, Efraim: Israeli National Security, 2003.
47. Izzeddin, Nejla: The Arab World: Past, Present and Future, 1953.
48. Jackson, Lydia: Aggression and Its Interpretation, 1954.
49. Johnson, Harry: Technology and Economic Interdependence, 1975.
50. Kaplan, Lawrence F. & William Kristol: The War over Iraq, 2002.
51. Kerr, Malcolm: The Arab Cold War, 1958-1967, 1967.
52. Khouri, Fred J.: The Arab - Israeli Dilemma, 1968.
53. Kohn, Hans: The Age of Nationalism, 1960.

54. Laqueur, Walter Z. (ed.): The Middle East in Transition, 1958.
55. Lawrence, T.E.: The Seven Pillars of Wisdom, 1970.
56. Lewis, Bernard: The Middle East and the West, 1973.
57. Luciani, G. (ed.): The Arab State, 1990.
58. Macdonald, Robert W.: The League of Arab States, 1965.
59. Mencken, H.L.: In Defense of Women, 1947.
60. Miller, Anita & et al: Sharon: Israel's Warrior-Politician, 2003.
61. Mourad, Kenizé: Le parfum de notre terre: Voix do Palestine et d'Israel, 2003.
62. Mumford, Lewis: Technics and Civilization, 1963.
63. Patai, Raphael: The Arab Mind, 1973.
64. Peretz, D.: The Middle East Today, 1978.
65. Philo, Greg & Mike Berry: Bad News from Israel, 2004.
66. Pollack, Kenneth M.: The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq, 2003.
67. Rachet, Guy: La Bible et l'Histoire d'Israel, 2003.
68. Raiffa, Howard: The Art and Science of Negotiation, 1982.
69. Rejwan, Nissim: Nasserist Ideology, 1974.
70. Rustow, Dankwart A.: A World of Nations: Problems of Political Modernization, 1967.
71. Said, Edward: Orientalism: A Polemic and a Counter-proposal, 1978.
72. Sayegh, Fayez A.: Understanding the Arab Mind, 1953.
73. Schelling, Thomas C.: The Strategy of Conflict, 1960.
74. Sharabi, Hisham B.: Nationalism and Revolution in the Arab World, 1966.
75. Soros, George: On Globalization, 2002.
76. Sweet. Louise (ed.): Peoples and Cultures of the Middle East, 1970.
77. Thomas, Bertram: Arabia Felix, 1932.
78. Toffer, Alvin: Future Shock, 1970.
79. Wiener, Norbert: Cybernetics, 1948.
80. Zeltzer, Moshe: Aspects of Near Eastern Society, 1962.

★ ★ ★

الدكتور نبيل راغب

الغيبوبة العربية

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

ISBN 978-9933-407-05-6
9789933407056